

مَنْهَاجُ الْوُصُولِ إِلَى مُقَاصِدِ عِلْمِ الْأُصُولِ

تَأَلَّفَ
الإمام الرِّبَّانِي الشَّيْخ عَبْدُ الْوَهَّابِ الشَّعْرَانِي
المتوفى سنة ٩٧٣ هـ

دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ
يُوسُفَ رِضْوَانُ الْكُود



دارالفتح
للدراسات والنشر

منهاج الوصول إلى مقاصد علم الأصول
تأليف: الإمام الرباني الشيخ عبد الوهاب الشعراني
دراسة وتحقيق: يوسف رضوان الكود
الطبعة الأولى: 1434 هـ - 2013 م
جميع الحقوق محفوظة باتفاق وعقد ©
قياس القطع: 24 × 17



دارالفتح للدراسات والنشر

هاتف: 6 4646199 (00962)

فاكس: 6 4646188 (00962)

جوال: 799038058 (00962)

ص.ب: 183479 عمان 11118 الأردن

البريد الإلكتروني: info@daralfath.com

الموقع على الشبكة الإلكترونية: www.daralfath.com

الدراسات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الناشر

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي سابق من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing from the publisher.

شكر وتقدير

أشكر الله تبارك وتعالى الذي وعد من شكره بالزيادة، فقال: ﴿لِيَن شَكَرْتُ
لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾^(١).

أشكره تعالى على ما من به عليّ، وأنعم - ونعمه كثيرة - ووفّقني إلى تحقيق
هذا الكتاب للإمام الكبير الشيخ عبد الوهاب الشعراني رحمته الله، فله سبحانه
الشكر، والثناء بما يستحقّه، وبما هو أهله.

وانطلاقاً من شكر الله عزّ وجلّ، والثناء عليه؛ أتوجّه بخالص شكري،
وامتناني إلى فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور صالح معتوق حفظه الله تعالى، وبارك
في حياته وعُلمه، الذي قبل مشكوراً الإشراف على هذه الرسالة، متحملاً قراءة
أبحاثها، وفصولها منذ بداية مشواري مع هذا الكتاب ومتكرّماً عليّ بإبداء
نصائحه وتوجيهاته القيّمة، وبكلّ فائدة من شأنها أن تفيدني، وتساعدني في
إنجاز العمل في هذا الكتاب، فجزاه الله تعالى خير الجزاء.

كما أتوجّه بالشكر، والامتنان إلى لجنة المناقشة، متمثلة بالشيخ الدكتور
علي الطويل، والشيخ الدكتور يوسف مرعشلي، الذين تحمّلوا أعباء قراءة هذه
الرسالة، وتكرّماً بقبول جلسة المناقشة، فجزاهما الله تعالى خيراً.

كما أتقدّم بالشكر والاحترام إلى جامعة بيروت الإسلامية بهيئتها الإدارية،
والتدريسية على جهودهم الكبيرة، التي يبذلونها في خدمة العلم وطلّابه، وأسأل
الله لهم التوفيق والثبات على هذا المنهج العلمي الأخلاقيّ الأصيل الذي سار
عليه أسلافنا من علماء هذه الأمة.

(١) سورة إبراهيم، الآية ٧.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ولا أنسى أيضاً بالشُّكر والعرفان والامتنان كلَّ مَنْ سَاعَدَنِي، ووقَّف - وما يَزَال - بِجَانِبِي، وشَدَّ مِنْ أَرْزِي فِي مَسِيرَتِي الْعِلْمِيَّةِ، زَادَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ فَضْلِهِ، وَجُودِهِ، وَإِحْسَانِهِ، وَأَخْصَصُ مِنْهُمْ بِالذِّكْرِ فَضِيلَةَ الشَّيْخِ خَالِدِ حَسَنِ فَرُوحِ حَفْظِهِ اللَّهُ تَعَالَى، وَبَارَكَ فِيهِ، مَنْ لَهُ أَيْادٌ عَالِيَةٌ لَا تُنْسَى، وَلَا تُجَحَدُ فِي خِدْمَةِ الْعِلْمِ وَنَشْرِهِ، أَشْكُرُهُ وَبَقِيَّةَ إِخْوَانِي فِي اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَكْفِئَهُمْ، وَيُثَبِّتَهُمْ، وَكُلَّ مَنْ أَسَدَى إِلَيَّ مَعْرُوفًا، وَأَقُولُ لَهُمْ: جَزَاكُمُ اللَّهُ خَيْرًا.

والحمد لله ربِّ العالمين.

يوسف رضوان الكود

مُقدِّمة التَّحْقِيقِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَتُوبُ إِلَيْهِ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ. وَأَشْهَدُ أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، الْمَلِكُ الْحَقُّ الْمُبِينُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا وَنَبِيَّنَا مُحَمَّدًا ﷺ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، وَصَفِيُّهُ وَخَلِيلُهُ، إِمَامُ كُلِّ رَسُولٍ وَنَبِيٍّ، وَسَيِّدُ كُلِّ عَالَمٍ وَتَقِيُّ اللَّهَمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ وَبَارِكْ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ، وَأَصْحَابِهِ الْغُرِّ الْمَيَامِينِ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

أَمَّا بَعْدُ:

فإِنِّي لما أَنهيت الدِّراسةَ التَّمهيديةَ في شعبةِ الفقه المقارن بجامعة الأزهر، ثم في شعبةِ الدِّراساتِ الإسلاميةِ بجامعة بيروت الإسلامية أحببتُ أن يكونَ موضوعُ رسالتي العلميَّةِ لنيلِ درجةِ الماجستير، مصنَّفًا ذا علاقةٍ بأصولِ الفقه الذي كان لي به تعلقٌ من بين سائر العلوم التي تلقَّيتها على أيدي العلماء أثناء المرحلة الجامعيَّةِ ومرحلة الدِّراساتِ العليا.

وقد وَقَعَ اختياري - بحمدِ الله وتوفيقه، وبعد بحثٍ طويلٍ في فهارس المكتبات، وفهارس الكتب المخطوطة والمطبوعة، واستشاراتٍ للمختصين في هذا المجال - على أن يكونَ موضوعُ رسالتي العلميَّةِ دراسةً وتحقيقًا كتاب (منهاج الوصول إلى مقاصد علم الأصول) للإمام الرِّبَّانِيِّ الفقيه، الأصوليِّ، المحدث، الشَّيْخِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الشَّعْرَانِيِّ عَلَيْهِ رَحْمَاتُ اللَّهِ.

الذي اختَصَر فيه شرح الإمام المحقِّق جلال الدِّين المحلِّي رَحِمَهُ اللَّهُ، المتوفى سنة (٨٦٤ هـ)، المسمَّى (بالبدر الطَّالِع)، والذي يُعَدُّ مِنْ أَجَلِّ الشُّرُوحِ التي وُضِعَتْ

على كتاب (جمع الجوامع في الأصول) للإمام الجليل تاج الدين السبكي رحمته الله، المتوفى بدمشق سنة (٧٧١ هـ)، ومن أوسعها انتشاراً وأدقها وضعاً وترتيباً.

أسباب اختياري تحقيق هذا الكتاب عدة أذكر منها:

أولاً - الرغبة القوية في المشاركة في إحياء كنز ثمين من كنوز التراث الإسلامي الذي خلفه لنا أسلافنا رحمهم الله، ومنهم الإمام عبد الوهاب الشعراني، فقد خلفوا لنا كنوزاً ثمينة وثروة عظيمة، ولا يُعرف لأمة من الأمم على وجه الأرض مثل ما عُرف لهذه الأمة من تراث ضخم في سائر العلوم الدينية والدنيوية.

وإنَّ المعيارَ الدقيق الذي يُقاس به المستوى الحضاري والعلمي، والتَّقدُّم للشُّعوب إنما هو مدى تمسُّكها وارتباطها وتأثيرها بذلك التراث الذي خلفه أسلافها في ما يتعلَّق بأمور دينها ودنياها.

ونحن في هذا العصر الذي كُثرت فيه الأهواء، وانقلبت فيه الموازين، في أشدَّ الحاجة إلى الرجوع والتَّمسُّك بتراثنا العلميِّ الإسلاميِّ العظيم الذي أمضى فيه أسلافنا عليهم السلام حياتهم في خدمته تعلُّماً وتعليماً وتصنيفاً، والذي ضاع منه الكثير على مرِّ الأيام والأزمان، وما وصل إلينا منه، فطُبِعَ محققاً أو غيرَ محققٍ لا يساوي جزءاً بسيطاً ممَّا بقي مخطوطاً في دور الكتب والمتاحف العالمية.

فمهما كُثرت المدارس العلمية في هذه الأيام، ومهما تنوعت آراء المعاصرين واختلفت تبقى تلك العلوم التي تركها علماؤنا السابقون، كالأئمة الأربعة وأتباعهم هي التي تشهد بمصداقية هذه العلوم والاتجاهات والآراء المعاصرة، أو عدم مصداقيتها، فالرجوع والتَّمسُّك بذلك التراث، ومن ثمَّ إعادة إحيائه هو بمثابة النور الذي نستضيء به وبمباشرة القواعد الرأسية الثابتة التي بُني بناؤها عليها ولا نخرجُ أو نحيد عن مسارها الصحيح أبداً.

ولهذا أحببتُ أن أدلي بدلوي في إخراج كنزٍ من تلك الكنوز الثمينة، ومن ضمنها هذا المخطوط الذي لم يُسبق أن طُبِعَ - على حدِّ علمي - فأقدمه مدروساً محققاً للمهتمين بعلم أصول الفقه، ولأقوم ببعض الواجب تجاه عالم رباني قدَّ

من علماء هذه الأمة، هو الإمام عبد الوهاب الشعراني راجياً من الله تبارك وتعالى التوفيق والصواب، والأجر والثواب.

ثانياً - المكانة العلمية العالية للإمام الشعراني في شتى ميادين العلوم والمعرفة وما خلفه من آثار كثيرة ومتنوعة تدلُّ دلالة واضحة على ذلك، فقد ألَّف في العقيدة وأصول الدين عدَّة كتب نافعة منها ما هو مطبوع ومنها ما هو مخطوط ومن أهمها: كتاب اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر، ومختصره، وكتاب ميزان العقائد الشعرانية، وكتاب فرائد القلائد في علم العقائد ومختصره. وألَّف في الفقه الإسلامي المقارن كتابه الجليل الميزان الكبرى^(١) والذي اعتُبر فيه مُجدِّداً في الفقه وموفقاً عندما جمع فيه ووفَّق فيه بين أئمة الفقه الإسلامي، والذي يعدُّ أولَ دراسة توفيقية جدِّية مقارنة للمذاهب الفقهية، ونظراً لأهميته ونظرته السامية إلى الفقه الإسلامي والتي تعلو فوق أيَّ تعصُّب مذهبيٍّ أو طائفيٍّ، أثنى عليه العلماء قديماً وحديثاً، وتُرجم إلى أكثر من لغة من اللغات الحيَّة^(٢).

وألَّف في القواعد الفقهية: المقاصد السنيَّة في بيان القواعد الشرعية، وهو مُختَصَر لقواعد الإمام المحقق بدر الدين الزركشي مع تصويبات وترجيحات جلييلة، وبعد ذلك صنَّف كتاباً آخر مَرَج فيه العديد من أمَّهات كتب القواعد الفقهية، وحذف المتداخل منها فجاء كتاباً ضخماً نفيساً كما سيأتي بيانه عند الكلام عن علاقته بعلم الفقه وقواعده.

وألَّف في أصول الفقه عدَّة كتب منها: الفُصول في علم الأصول، ومنهاج

(١) الميزان الكبرى، أو الميزان الشعرانية: رتبته على جميع الأبواب الفقهية، مقدِّماً الأمر الذي اتفق عليه الفقهاء، ثمَّ الأمر الذي اختلفوا فيه معللاً لكل قول بتعليل ملؤه الحكمة والتوفيق وعدم التعصُّب لمذهب دون آخر؛ لأنه يُعتبر أنَّ كل مذاهب المجتهدين من هذه الأمة متَّصلة بعين الشريعة اتِّصال الظلِّ بالشَّخص والأصابع باليد، وغير خارجة عنها أبداً. ينظر: الميزان الكبرى للإمام الشعراني: ج ١/ ٥٩ - ٦٦ دار عالم الكتب، بيروت، ط: ١/ ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م، تحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة.

(٢) ينظر: مقدمة تحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة على كتاب الميزان الكبرى: ج ١/ ١٩.

الوصول إلى مقاصد علم الأصول، والملقطات من حاشية ابن أبي شريف على شرح جمع الجوامع، ومفجم الأكباد في مواد الاجتهاد، والاعتباس في علم القياس، وحذ الحسام على من أوجب العمل بالإلهام، وغير ذلك من الكتب والرسائل النافعة.

وهذه الناحية العلمية الهامة والمنسية في حياة الشيخ الشَّعراني رَحِمَهُ اللهُ قَدْ يَجْهَلُهَا أَوْ يَتَجَاهَلُهَا بَعْضُ النَّاسِ، ظَنًّا مِنْهُمْ أَنَّهُ كَانَ شَيْخَ طَرِيقَةٍ هَمُّهُ الْأَوْرَادُ وَالْأَذْكَارُ فَحَسَبَ - وَهِيَ نَاحِيَةٌ لَا يُسْتَهَانُ بِهَا - لَا عِلَاقَةَ لَهُ بِهَذِهِ الْعُلُومِ لَا مِنْ قَرِيبٍ وَلَا مِنْ بَعِيدٍ، وَهَذَا عَلَى خِلَافِ حَقِيقَتِهِ، فَقَدْ كَانَ مَرْبِيًّا كَبِيرًا، وَعَالِمًا فِي عُلُومِ الشَّرِيعَةِ، مُتَبَحِّرًا فِيهَا، وَمُتَخَلِّقًا بِأَخْلَاقِهَا.

فَأَحْبَبْتُ مِنْ وَرَاءِ تَحْقِيقِي لِهَذَا الْكِتَابِ أَنْ أُبَيِّنَ جَانِبًا مِنَ الْمَكَانَةِ الْعِلْمِيَّةِ الْمَرْمُوقَةِ الَّتِي تَبَوَّأَهَا رَحِمَهُ اللهُ وَالَّتِي لَا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُخْلِصِينَ وَأَهْلِ اللَّهِ الْعَامِلِينَ، وَأَنْ أُبَيِّنَ أَيْضًا شَيْئًا مِنْ قِيَمَتِهِ فِي مِيَادِينِ الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ وَمَدَى تَفَاعُلِهِ مَعَ الْإِسْلَامِ، وَعِنَايَتِهِ بِنَاءِ الْإِنْسَانِ الْمُسْلِمِ وَتَرْقِيَّتِهِ فِي مَدَارِجِ الْكَمَالِ إِنْصَافًا لَهُ، مُعْتَمِدًا فِي ذَلِكَ كُلِّهِ عَلَى مَا كَتَبَهُ عُلَمَاءُ التَّرَاجُمِ، سِوَاهُ الَّذِينَ عَاصَرُوهُ أَوْ الَّذِينَ جَاؤُوا مِنْ بَعْدِهِ.

ثَالِثًا - قِيَمَةُ الْكِتَابِ الْعِلْمِيَّةِ: الْكِتَابُ مُخْتَصَرٌ وَمُلَخَّصٌ لِمَقَاصِدِ شَرْحِ الْإِمَامِ جَلَالِ الدِّينِ الْمَحَلِّيِّ عَلَى كِتَابِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ فِي الْأَصُولِ لِلْإِمَامِ النَّجَّاشِيِّ، الْمَعْرُوفِ بِالْبَدْرِ الطَّالِعِ فِي حَلِّ أَلْفَاظِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ الَّذِي يَعُدُّ مِنْ أَشْهُرِ الشُّرُوحِ الَّتِي وُضِعَتْ عَلَيْهِ، وَأَكْثَرُهَا تَدَاوُلًا بَيْنَ الْعُلَمَاءِ وَطَلَّابِ الْعِلْمِ، وَهَذَا الْإِخْتِصَارُ وَالتَّلْخِصُ صَرَّحَ بِهِ الْإِمَامُ الشَّعْرَانِيُّ فِي مُقَدِّمَتِهِ لِهَذَا الْكِتَابِ^(١).

(١) وَصَرَّحَ فِي كِتَابِهِ لَطَائِفُ الْمَنَنِ وَالْأَخْلَاقُ ص ٩٢ الْجَوَامِعُ، فَقَالَ: «كِتَابُ مِنْهَاجِ الْوُصُولِ إِلَى عِلْمِ الْأَصُولِ جَمَعْتُ فِيهِ بَيْنَ شَرْحِ الْجَلَالِ الْمَحَلِّيِّ لَجَمْعِ الْجَوَامِعِ، وَحَاشِيَةِ ابْنِ أَبِي شَرِيفٍ». وَلَكِنِّي لَمْ أَحِظْ أَيَّ نَقْلِ أَوْ اسْتِفَادَةٍ مِنْ حَاشِيَةِ الْكَمَالِ ابْنِ أَبِي شَرِيفٍ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا لَمْ أَحِظْ إِخْتِصَارًا لِلْحَاشِيَةِ الْمَذْكُورَةِ، بَلْ كَانَ الْكِتَابُ مُلَخَّصًا لِلْبَدْرِ الطَّالِعِ، أَوْ يُمْكِنُ أَنْ أَقُولَ وَبِعِبَارَةٍ أَدَقُّ: إِنَّ هَذَا الْكِتَابَ يَشْتَمِلُ عَلَى أَهَمِّ الْمَسَائِلِ الْأَصُولِيَّةِ الْمُشْتَمِلِ عَلَيْهَا شَرْحُ الْإِمَامِ الْمَحَلِّيِّ، وَالَّتِي يَحْتَاجُ إِلَيْهَا طَالِبُ الْعِلْمِ.

وَنَظَرًا لَصُعُوبَةِ بَعْضِ الْأَلْفَاظِ فِي هَذَا الشَّرْحِ، وَوُجُودِ بَعْضِ الْأَبْحَاثِ وَالْأَقْوَالِ الَّتِي لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا طَالِبُ الْعِلْمِ، وَخَاصَّةً الْمُبْتَدِئِ، قَامَ الْإِمَامُ الشَّعْرَانِيُّ بِتَلْخِصِ مَقَاصِدِهِ، وَحَذْفِ كُلِّ مَا لَا تَعْمُ الْحَاجَةُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ، وَالْأَقْوَالِ الْمَرْجُوحَةِ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْأَصُولِ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ.

فَخَلَا هَذَا الْكِتَابُ عَنِ الْإِغْرَاقِ فِي خِلَافِ الْعُلَمَاءِ فِي الْحُدُودِ وَالتَّعَارِيفِ الَّتِي غَالِبًا مَا يَذْكُرُهَا الْمُصَنِّفُونَ فِي هَذَا الْعِلْمِ، وَخَلَا أَيْضًا مِنْ تَجْرِيجِ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ يَخَالِفُهُمْ فِي بَعْضِ الْآرَاءِ الْعِلْمِيَّةِ، فَلَا يَنَالُ مِنْ كَرَامَتِهِمْ.

كُلُّ ذَلِكَ مَعَ سُهُولَةٍ فِي اللَّفْظِ، وَقُوَّةٍ فِي التَّعْبِيرِ، وَسَلَامَةٍ مِنَ التَّعْقِيدِ فِي الْغَالِبِ، بَلْ جَاءَ بِأَحْسَنِ الْعِبَارَاتِ، وَاللَّطْفِ الْإِشَارَاتِ، مَعَ مَا فِيهِ مِنْ نُقُولٍ وَتَرْجِيحاتٍ مَهْمَّةٍ لِلْإِمَامِ الشَّعْرَانِيِّ، مِمَّا يُعْطِي الْكِتَابَ قِيَمَةً عِلْمِيَّةً كَبِيرَةً.

وَمَعَ هَذَا كُلِّهِ، وَبِالرَّغْمِ مِنْ قِيَمَةِ الْكِتَابِ الْعِلْمِيَّةِ، وَمَكَانَةِ مُؤَلَّفِهِ الْعَالِيَةِ، فَإِنَّ هَذَا الْمَخْطُوطَ لَمْ يُطْبَعْ - عَلَى حَدِّ عِلْمِي - أَيَّ طَبْعَةٍ: عِلْمِيَّةٌ كَانَتْ أَوْ تِجَارِيَّةً، وَذَلِكَ بَعْدَ بَحْثٍ طَوِيلٍ عَنْهُ قَارِبُ السَّنَتَيْنِ مِنْ خِلَالِ فَهَارَسِ مَكْتَبَةِ الْأَزْهَرِ الشَّرِيفِ، وَفَهَارَسِ دَارِ الْكُتُبِ الْمِصْرِيَّةِ فِي الْقَاهِرَةِ، وَمَكْتَبَةِ الْأَسَدِ الْوُطْنِيَّةِ فِي دِمَشْقَ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَكْتَبَاتِ الْعَامَةِ وَالْخَاصَّةِ، وَفَهَارَسِ الْكُتُبِ الْمَخْطُوطَةِ وَالْمَطْبُوعَةِ، وَاسْتِشَارَاتِ الْعُلَمَاءِ الْمُخْتَصِينَ، وَحَتَّى فِي صَفْحَاتِ الْإِنْتَرْنِتِ.



خُطَّةُ الْبَحْثِ

وقد قسمتُ هذا البحثَ إلى قسمين، قسم الدِّراسة، وقسم التَّحْقِيقِ:

القسم الأول

قسم الدِّراسة

يشتمل على مقدمة وتمهيد وبايين وخاتمة، وكل باب يندرج تحته عدة فصول:

* أما المقدمة: فذكرت فيها أسباب اختياري للتحقيق عامةً، وأسباب اختياري لتحقيق هذا الكتاب خاصةً، وخطة البحث والشكر والتقدير.

* التمهيد: عن نشأة علم أصول الفقه، وتطوُّره وطرق التأليف فيه، وأهم الكتب المؤلفة في ذلك على حسب كل طريقة.

* وأما الأبواب فكما يأتي:

١ - الباب الأول: التعريف بالإمام تاج الدين السبكي، والإمام جلال الدين المحلي رحمهما الله ويشتمل هذا الباب على الفصلين التاليين:

الفصل الأول: التعريف بالإمام تاج الدين السبكي صاحب كتاب «جمع الجوامع»، ويشتمل هذا الفصل على المباحث التالية:

* المبحث الأول: اسمه، ونسبه، ومولده، ونشأته.

* المبحث الثاني: شيوخه، وتلاميذه.

* المبحث الثالث: مؤلفاته.

* المبحث الرابع: المناصب، والوظائف التي تقلدها.

* المبحث الخامس: وفاته، ومكانته العلمية.

٢ - الفصل الثاني: التعريف بالإمام جلال الدين المحلي صاحب «شرح جمع الجوامع»، وهذا الفصل يشتمل على المباحث التالية:

* المبحث الأول: اسمه، ونسبه، ومولده، ونشأته.

* المبحث الثاني: شيوخه وتلاميذه.

* المبحث الثالث: مؤلفاته.

* المبحث الرابع: المناصب والوظائف التي تقلدها.

* المبحث الخامس: وفاته، ومكانته العلمية.

٣ - الباب الثاني: التعريف بالإمام عبد الوهاب الشعراني صاحب هذا الكتاب، ويشتمل هذا الباب على خمسة فصول كالآتي:

* الفصل الأول: العصر الذي عاش فيه الإمام الشعراني من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الحالة السياسية.

المبحث الثاني: الحالة الاجتماعية.

المبحث الثالث: الحالة العلمية والثقافية.

* الفصل الثاني: حياة الإمام عبد الوهاب الشعراني الشخصية، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، ولقبه، وكنيته.

المبحث الثاني: مولده، ونشأته.

المبحث الثالث: أسرته وأهل بيته.

المبحث الرابع: أخلاقه، وصفاته.

* الفصل الثالث: حياة الإمام عبد الوهاب الشعراني العلمية، ويشتمل على عدة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: طلبه للعلم، ورحلته إلى القاهرة من أجله.

المبحث الثاني: شيوخه، وتلاميذه، وبعض أقرانه.

المبحث الثالث: مطالعته، وتبحره في العلوم.

المبحث الرابع: صلة الإمام عبد الوهاب الشعراني بالعلوم الشرعية، وفيه المطالب التالية:

المطلب الأول: صلة الإمام الشعراني بعلوم القرآن والسنة.

المطلب الثاني: صلة الإمام الشعراني بعلم أصول الفقه.

المطلب الثالث: صلة الإمام الشعراني بعلم الفقه، وقواعده.

المطلب الرابع: صلة الإمام الشعراني بعلم العقيدة الإسلامية.

المطلب الخامس: صلة الإمام الشعراني بالعلوم الأخرى.

المبحث الخامس: مؤلفاته.

المبحث السادس: الدس في كتبه، سببه، وتبرؤه منه، وسبب بقاءه.

* الفصل الرابع: عقيدة الإمام الشعراني، وفيها المباحث التالية:

المبحث الأول: اعتقاد الإمام الشعراني كما هو مثبت في كتبه المعتمدة.

المبحث الثاني: موقف الإمام الشعراني من الآيات المتشابهة.

المبحث الثالث: موقف الإمام الشعراني من قضية الحلول والاتحاد.

* الفصل الخامس: وفاته وثناء العلماء عليه.

* الفصل السادس: التعريف بالكتاب المحقق، ويشتمل على المباحث التالية:

المبحث الأول: عنوان الكتاب، ونسبته إلى الإمام الشعراني.

المبحث الثاني: زمن تأليف الكتاب، ومن ناسخه، وفي أي سنة نُسخ.

المبحث الثالث: وصف مخطوط الكتاب.

المبحث الرابع: المنهج الذي اتبعه الإمام الشعراني في هذا الكتاب.

* الخاتمة: تضمّنت أهمّ النتائج العلمية التي توصّلتُ خلال التحقيق.

القسم الثاني

عملي في هذا الكتاب

يتضمّن المنهج الذي انتهجته في تحقيق هذا الكتاب خدمة نصّه تحقيقاً، وإخراجاً له كما وضعه مؤلفه الإمام الشعراني، أو قريباً منه، وفق الأمور التالية:

الأول: كتابة نصّ المخطوطة حسب الرسم الإملائي المتعارف عليه في عصرنا الحاضر، وتصحيح بعض الجمل الركيكة بسبب سقط أو نقص في المخطوط، ومن ثم تدارك هذا السقط من كتاب البدر الطالع الذي هو أصل هذا الكتاب والإشارة إليه في موضعه، ووضع علامات الترقيم الحديثة واكتفيت بالإشارة هنا عن التنبيه على كل نصّ خالف رسم وإملاء عصرنا

الثاني: المحافظة على تشكيل النص إذا كان موجوداً، ثم تشكيل ما يلزم تشكيله لإيضاح النص.

الثالث: ضبط الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأعلام الأعجمية - إن وجدت - بالشكل اللازم.

الرابع: وضع الآيات الكريمة الواردة في النص بين قوسين مزهرين هكذا: ﴿...﴾، ثم عزوها إلى سورها في القرآن الكريم وذلك بذكر اسم السورة ورقم الآية، هكذا: سورة النساء، الآية: ٩، في حواشي الكتاب.

الخامس: وضع الأحاديث النبوية الواردة في النص بين قوسين هلالين صغيرين هكذا «...».

السادس: تخريج الأحاديث والآثار الواردة في النص من مصادرها الأصلية، مع ذكر الحكم عليها - ما لم تكن في الصحيحين أو أحدهما - بالنقل عن أئمة هذا الشأن.

السابع: ترجمة الأعلام الواردة في الكتاب.

الثامن: توثيق النقول التي نقلها الإمام الشعراني عن العلماء، وذلك بالرجوع إلى مصادرها الأصلية ونسبتها إلى أصحابها.

التاسع: شرح الألفاظ الغريبة، والمشكلة.

العاشر: وضع العناوين المناسبة للمسائل، تسهيلاً للقارئ، وبياناً لعناصر البحث، وجعلتها بين قوسين معكوفين، وبخط بارز مفرغ هكذا: [تعريف أصول الفقه] للإشارة على أنها زيادة من المحقق، وليست من أصل الكتاب، واكتفيت بالتنبيه على ذلك هنا، ولم أشر إليها في الهوامش؛ لكثرتها.

الحادي عشر: التعليق على بعض المواضيع والأفكار التي تحتاج مزيداً من الإيضاح والشرح.

الثاني عشر: تعريف المصطلحات العلمية الواردة في الكتاب لغة واصطلاحاً.

الثالث عشر: الإشارة إلى أقوال العلماء في المسائل الخلافية، إذا اقتصر المؤلف رحمته على ذكر بعضها، مع بيان صحّة الأقوال المذكورة أو ضعفها عند علماء الأصول.

الرابع عشر: وَرَدَ في هامش المخطوط تصحيحات أو إثبات سَقَطَ في الأصل، قمتُ بإثباته في مكانه ضمن النص، مع الإشارة عليه.

الخامس عشر: عند الانتهاء من كل ورقة من أصل المخطوط أضع علامة نجمة هكذا: (*) بعد آخر كلمة وردت في الورقة، ثم أُشير في أسفل الهامش إلى رقم الورقة مقروناً بالحرف (أ) للوحة اليمنى، والحرف (ب) للوحة اليسرى مثاله في الهامش: (ق ٥ / أ) أو: (ق ٥ / ب).

السادس عشر: لم أُشير في الهامش إلى اختلاف النسخ؛ لأنني اعتمدتُ في عملي على نسخة واحدة تعتبر النسخة الأم، وهي نسخة المكتبة الأزهرية، وذلك لعدم عثوري على سواها بعد بحث وتفتيش طويلين.

السابع عشر: وضع فهرس علمية للكتاب تتضمن ما يلي:

أ - فهرس الآيات القرآنية.

ب - فهرس الأحاديث النبوية.

ج - فهرس الأعلام.

د - فهرس المصادر والمراجع.

هـ - فهرس موضوعات الكتاب.

وبعد: فهذا عملي لخدمة هذا الكتاب النفيس، الذي لم يرَ النورَ بعد، لعلّي أن أخرجَه من تلك العزلة إلى حَيِّزِ المطبوعات فيصير مُتداولاً بين طُلاب العلم والباحثين في هذا المجال، متحرّياً في كل ذلك - قدر استطاعتي - الدقّة

والأمانة العلمية التي هي فوق كل اعتبار، فاللهُ حسبي، وعليه أتوكلُ وبه أستعين، على القيام بهذا العمل على أكمل وجه وأتمّه، والله أرجو أن يكون عملي في هذا الكتاب خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به طلاب العلم، إنه قريب سميعٌ مجيب الدعاء.

والحمد لله ربّ العالمين.



أَوَّلًا

قِسْمُ الدِّرَاسَةِ

التَّهْيِيدُ

نَشَأَةُ عِلْمِ أَصُولِ الْفِقْهِ وَمَدَارِيسِهِ

التَّهْيِيدُ

إِنَّ عِلْمَ أُصُولِ الْفِقْهِ مِنْ أَهَمِّ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي يَحْتَاجُ إِلَيْهَا الْفَقِيهُ لِمَعْرِفَةِ اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ لِأَفْعَالِ الْمُكَلَّفِينَ مِنَ الْمَصَادِرِ التَّشْرِيعِيَّةِ، فَبِوَسَاطَةِ بَحْثِهِ وَتَطْبِيقِ قَوَاعِدِهِ، وَضَوَابِطِهِ عَلَى نصوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ، يَتَوَصَّلُ إِلَى الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَيْهَا، وَبِوَسَاطَةِ قَوَاعِدِهِ وَضَوَابِطِهِ يَتَوَصَّلُ أَيْضاً إِلَى اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ لِلْحَوَادِثِ الَّتِي لَمْ يَرِدْ فِيهَا نصوصٌ مِنْ مَصَادِرِ التَّشْرِيعِ الْآخَرَى كَالْقِيَاسِ وَالِاسْتِحْسَانِ وَالِاسْتِصْحَابِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَبِهِ يَعْلَمُ الْقَاضِي، وَالْمُفْتِي كَيْفَ فَهَمِ الْأُثْمَةُ الْأَحْكَامَ، وَأَخَذَوْهَا مِنْ أَدَلَّتْهَا، وَتَوَصَّلُوا إِلَى اسْتِنْبَاطِهَا حَتَّى يَتِمَّ كُنَّا مِنْ تَخْرِيجِ الْمَسَائِلِ الْحَادِثَةِ بِنَاءً عَلَى مَا اسْتَنْبَطَهُ الْأُثْمَةُ، وَاسْتَخْرَجُوهُ مِنْ تِلْكَ الْقَوَاعِدِ وَالضُّوَابِطِ، وَلِيَتِمَّ كُنَّا مِنَ التَّرْجِيحِ بَيْنَ الْأَرَاءِ الْمُتَعَدِّدَةِ وَالْمُخْتَلَفَةِ^(١).

نَشْأَةُ عِلْمِ أُصُولِ الْفِقْهِ

مَرَّ عِلْمُ أُصُولِ الْفِقْهِ - بِقَوَاعِدِهِ وَضَوَابِطِهِ - فِي نَشْأَتِهِ بِمَرَاهِلَ يَخْتَلِفُ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ، وَيُمْكِنُ الْقَوْلُ: بِأَنَّ هَذَا الْعِلْمَ قَدْ مَرَّ بِثَلَاثِ مَرَاهِلَ، وَهِيَ:

المرحلة الأولى: مرحلة الوجود الواقعي دون تأصيل أو تععيد:

وهذه المرحلة قد بدأت في الواقع منذ عهد النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّ عِلْمَ أُصُولِ الْفِقْهِ مُرْتَبِطٌ وَجُودُهُ بِوُجُودِ عِلْمِ الْفِقْهِ، وَإِنْ كَانَ الْفَقِيهُ قَدْ دَوَّنَ قَبْلَهُ لِأَنَّهُ حَيْثُ يَكُونُ

(١) ينظر: أبحاث حول أصول الفقه الإسلامي: لأستاذنا الدكتور مصطفى الخن كَلَّه: ص ٧٥، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط: ١/٢٠٠٠ م.

الفقه يكون حتماً منهاج الاستنباط، وحيث كان المنهاج يكون حتماً لا محالة أصول الفقه.

بل نستطيع أن نقول: إِنَّ التَّرتيبَ المنطقيَّ للأمور يَقضي بأنَّ قواعدَ أصولِ الفقه بشكلها العامَّ سابقةً في الوجود على الفقه، كما يَسْبِقُ أساسُ البناء في الوجود البناءَ نفسه، فلا نتصوَّرُ وجودَ فقهٍ من مجتهدٍ إلا ونتصوَّرُ أنَّ لديه قبلَ ذلك أصولاً، وقواعدَ قد بنى عليها أحكامه، كما لا نتصوَّرُ وجودَ بناءٍ قوِّيٍّ إلا بتصوُّرٍ جذرٍ، وأساسٍ سابقٍ في الوجود على البناء، فالأوَّلُ أصلٌ، والثاني فرعٌ. والفقه وُجِدَ بوجود التشريع، وكذلك أصوله أيضاً، وإن لم يكن معروفاً باسم قواعد معيَّنة؛ لِعَدَمِ الحاجة إلى ذلك، إذ القرآن نَزَلَ بِلُغَةِ العرب، وبينه رسولُ الله ﷺ بتلك اللُّغة، وهو ﷺ أعلمُ النَّاسِ بها، وكان القضاة والمفتون من أصحاب رسول الله ﷺ على علم أيضاً بتلك اللُّغة ومعانيها، وما تَقضي به أساليبها، كما كانوا على علم أيضاً بأسباب نزول الآيات، وورود الأحاديث، وكل هذا أكسبهم معرفةً وبصيرةً بأسرار التشريع، ومقاصده على أساسها يَقضُونَ وَيُقْتُونَ.

فكانوا حينما يبحثون عن استنباط الأحكام مما فيه نصٌّ أو مما لا نصٌّ فيه كانوا يَعتمدون في ذلك على قواعد أصولية، ولا يخبطون خبطَ عشواء، إلا أنهم تارة يُصرِّحون بالقاعدة التي اعتمدوا عليها، وتارة لا يُصرِّحون، وإنَّما تُفهم من ثنايا كلامهم ومناقشاتهم، وإن لم تكن تلك القواعد مدوَّنة في بطون كتب ويُطلَق عليها علمُ (أصول الفقه)^(١).

ومن أمثلة ذلك: ما رواه سيِّدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي ﷺ، فقالت: «إِنَّ أُمِّي نَذَرَتْ أَنْ تَحْجَّ فَلَمْ تَحْجَّ حَتَّى مَاتَتْ أَفَأَحْجُّ عَنْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ حُجِّي عَنْهَا، أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دِينَ أَكْنَبِ

(١) ينظر: أصول الفقه الإسلامي للدكتور مصطفى البغا: ص ١٥ - ١٦ وينظر أيضاً: أصول الفقه للشيخ العلامة محمد أبو زهرة: ص ١٠، أبحاث حول أصول الفقه الإسلامي: للدكتور مصطفى الخن: ص ٨٠.

قَاضِيَتِهِ؟ اقْضُوا اللَّهَ فَاللَّهُ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ»^(١) وهذا - كما هو واضح - عملٌ بالقياس وهو من قواعد أصول الفقه وبحوثه^(٢).

والصحابَةُ رضي الله عنهم أَخَذُوا عُلُومَهُمْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ومنها علمُ استنباط الأحكام الشَّرعية مِنْ أدلَّتْها ومصادرِها.

فنحن - مثلاً - إِذَا سَمِعْنَا: أميرَ المؤمنين علياً رضي الله عنه - وهو من كبار الفقهاء - يقول في عقوبة شارب الخمر وكيف يَسْتَدِلُّ على قوله، أدركنا أنه في حُكمِهِ هذا يَنْهَجُ مَنْهَجَ الْحُكْمِ بِالْمَالِ، أَوِ الْحُكْمِ بِسَدِّ الذَّرَائِعِ، وهو مِنْ قواعدِ الأصولِ المعروفة.

وقصَّةُ حُكمِهِ هذا: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استشار في الخمر، يشربها الرجل، فقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: نرى أن تجلده ثمانين جلدة، فإنه إِذَا شرب سكر، وَإِذَا سكر هذِي، وَإِذَا هذِي افتري، أوكما قال فَجَلَدَ عُمَرُ رضي الله عنه في الخمر ثمانين^(٣). هذا في عصر النَّبِيِّ ﷺ وأصحابه الكرام رضي الله عنهم.

المرحلة الثانية: مرحلة التقعيد والتأصيل دون التدوين والتأليف:

فإذا انتقلنا إلى عصر التابعين وجدنا الاستنباط يتَّسع؛ لِكثَرَةِ الحوادثِ، وعكوفِ طائفة من التابعين على الفتوى كسعيد بن المسيب^(٤)، وغيره بالمدينة

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: ج ٢/٦٥٦، كتاب الإحصار وجزاء الصيد، باب: الحج والنذور عن الميت والرجل يحج عن المرأة، رقم (١٧٥٤)، والنسائي في سننه الكبرى: ج ٢/٣٢٢، كتاب مناسك الحج، باب الحج عن الميت الذي نذر أن يحج، رقم (٣٦١٢)، والدارمي في سننه: ج ٢/٣٩، باب الرجل يموت وعليه صوم، رقم (١٧٦٨). كلهم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً، واللفظ للبخاري.

(٢) أصول الفقه الإسلامي: للدكتور مصطفى البغا: ص ١٥.

(٣) أبحاث حول أصول الفقه الإسلامي: للدكتور مصطفى الخن: ص ٨٠، والحديث: أخرجه مالك في الموطأ: ج ٢/٨٤٢، كتاب الأشربة، باب الحد في الخمر برقم (١٥٣٣)، وأخرجه الشافعي في مسنده: ج ١/٢٨٦، كتاب الأشربة، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٤) هو: سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب، الإمام الجليل، العَلَمُ، أبو محمد القرشي =

المنورة، وعلقمة^(١) والحسن البصري^(٢) في العراق وغيرهم، فهؤلاء كان بين أيديهم كتاب الله، وسُنَّةُ رسوله ﷺ، وفتاوى الصحابة رضي الله عنهم، فكان منهم مَنْ يَنْهَجُ مِنْهَاجَ الْمَصْلُوحَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ نَصٌّ، ومنهم مَنْ يَنْهَجُ مِنْهَاجَ الْقِيَاسِ، فَالْتَفَرِيعَاتِ الَّتِي كَانَ يُفَرِّعُهَا إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَغَيْرُهُ مِنْ فُقَهَاءِ الْعِرَاقِ، كَانَتْ تَنْتَجِهُ نَحْوَ اسْتِخْرَاجِ عِلَلِ الْأَقْيَسَةِ وَضَبْطِهَا، وَالتَّفْرِيعِ عَلَيْهَا، بِتَطْبِيقِ تِلْكَ الْعِلَلِ عَلَى الْفُرُوعِ الْمَخْتَلِفَةِ.

= المخزومي، عالم أهل المدينة وسيد التابعين في زمانه، وُلِدَ لِسِتْنَيْنِ مَضَتْ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقِيلَ: لِأَرْبَعِ مَضَيْنِ مِنْهَا بِالمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ، رَأَى عُمَرَ، وَسَمِعَ عُثْمَانَ، وَعَلِيًّا، وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ وَأَبَا مُوسَى، وَسَعْدًا، وَعَائِشَةَ، وَأَبَا هُرَيْرَةَ، وَابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَرْسَلَ عَنْ أَبِي بَنٍ كَعْبٍ، وَبِلَالٍ، وَسَعْدِ بْنِ عِبَادَةَ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ وَغَيْرِهِمْ تَوْفِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَنَةَ: (٩٤هـ). يَنْظُرُ: سِيرَ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ لِلْحَافِظِ الذَّهَبِيِّ: ج ٤/٢١٧ - ٢٤٥، شَذَرَاتُ الذَّهَبِ لِلْإِمَامِ ابْنِ الْعِمَادِ الْحَنْبَلِيِّ: ج ١/١٠٢ - ١٠٣.

(١) هُوَ: عَلْقَمَةُ بْنُ قَيْسِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكِ بْنِ عَلْقَمَةَ، أَبُو شَبَلٍ فُقَيْهِ الْكُوفَةِ وَالْعِرَاقِ، وَعَالِمُهَا وَمَقْرَأُهَا، الْإِمَامُ الْحَافِظُ الْمَوْجُودُ الْمُجْتَهِدُ الْكَبِيرُ، وَلَدَ فِي أَيَّامِ الرِّسَالَةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ وَعَدَادُهُ فِي الْمَخْضَرَمِينَ، هَاجَرَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ وَالْجِهَادِ وَنَزَلَ الْكُوفَةَ، وَلاَزَمَ ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَتَفَقَّهَ بِهِ، وَجَوَّدَ الْقُرْآنَ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ، حَدَّثَ عَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ وَسَلِيمَانَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ وَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ وَحَذِيفَةَ وَخُبَابَ وَعَائِشَةَ وَسَعْدَ وَعِمَارَ وَأَبِي مُوسَى وَطَائِفَةَ سِوَاهُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، تَفَقَّهَ بِهِ أُمَّةٌ كِابِرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ وَالشَّعْبِيُّ، وَكَانَ يُشَبِّهُ بِابْنِ مَسْعُودٍ فِي هَدْيِهِ وَسَمْتِهِ، تَوْفِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي دَوْلَةِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ. يَنْظُرُ: سِيرَ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ: ج ٤/٥٣ - ٦١.

(٢) هُوَ: الْحَسَنُ بْنُ يَسَارٍ الْبَصْرِيُّ أَبُو سَعِيدٍ مَوْلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَبُو سَعِيدٍ، إِمَامٌ أَهْلُ الْبَصْرَةِ وَخَيْرُ أَهْلِ زَمَانِهِ، وُلِدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِسِتْنَيْنِ بَقِيَّتَا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ، وَاسْمُ أُمِّهِ خَيْرَةُ، وَكَانَتْ مَوْلَاةً لَأُمِّ سَلَمَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، وَيَسَارُ أَبُوهُ مِنْ سَبِيٍّ مَيْسَانَ، سَكَنَ الْمَدِينَةَ وَأَعْتَقَ وَتَزَوَّجَ بِهَا فِي خِلَافَةِ عُمَرَ، كَانَتْ أُمُّ سَلَمَةَ تَبْعُثُ أُمَّ الْحَسَنِ فِي الْحَاجَةِ فَيَبْكِي وَهُوَ طِفْلٌ فَتَسْكُتُهُ أُمُّ سَلَمَةَ بِثَدْيِهَا فَيَدْرِ عَلَيْهِ، حَتَّى تَجِيءَ أُمُّهُ فَيُرْوُونَ أَنَّ عِلْمَهُ وَفَصَاحَتَهُ وَوَرَعَهُ مِنْ بَرَكَةِ ذَلِكَ، وَكَانَتْ تَخْرِجُهُ إِلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ صَغِيرٌ فَكَانُوا يَدْعُونَ لَهُ، مِنْهُمْ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ حَصِينٍ وَالْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَنْسَ وَغَيْرِهِمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، تَوْفِي سَنَةَ (١١٠هـ)، وَكَانَتْ جَنَازَتُهُ مَشْهُودَةً. يَنْظُرُ: سِيرَ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ: ج ٤/٥٦٣ - ٥٨٧، شَذَرَاتُ الذَّهَبِ: ج ١/١٣٦ - ١٣٨.

فَنَجِدُ هُنَا أَنَّ الْمَنَاهِجَ قَدْ اتَّضَحَتْ أَكْثَرَ مِنْ ذِي قَبْلِ، وَكُلَّمَا اخْتَلَفَتْ الْمَدَارِسُ الْفِقْهِيَّةُ كَانَ الْاِخْتِلَافُ سَبَبًا فِي أَنْ تَتَمَيَّزَ مَنَاهِجُ اسْتِنْبَاطِ فِي كُلِّ مَدْرَسَةٍ.

فَإِذَا جَاوَزْنَا عَصَرَ التَّابِعِينَ، وَوَصَلْنَا إِلَى عَصْرِ الْأُئِمَّةِ الْمُجْتَهِدِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، نَجِدُ أَنَّ الْمُجْتَهِدِينَ كَثُرُوا، وَقَدْ أَخَذَتْ مَنَاهِجُ اسْتِنْبَاطِهِمْ لِلْأَحْكَامِ تَتَمَيَّزُ بِشَكْلِ أَوْضَحٍ، وَتَتَبَيَّنُ قَوَانِينُهَا، وَتَظْهَرُ مَعَالِمُهَا، عَلَى أَلْسِنَةِ الْأُئِمَّةِ بِعِبَارَاتٍ صَرِيحَةٍ، وَاضِحَةٍ، دَقِيقَةٍ.

فَنَجِدُ - مَثَلًا - الْإِمَامَ أَبَا حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّدَ مَنَاهِجَ اسْتِنْبَاطِهِ الْأَسَاسِيَّةَ بِالْكِتَابِ، فَالْسُّنَةِ، وَفَتَاوَى الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَيَأْخُذُ بِمَا يُجْمَعُونَ عَلَيْهِ، وَمَا يَخْتَلِفُونَ فِيهِ يَتَخَيَّرُ مِنْ آرَائِهِمْ، وَلَا يَخْرُجُ عَنْهَا، وَلَا يَأْخُذُ بِرَأْيِ التَّابِعِينَ؛ لِأَنَّهُمْ رِجَالٌ مِثْلُهُ، يَجْتَهِدُ كَمَا يَجْتَهِدُونَ، فَقَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَا جَاءَنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - بِأَبِي هُوَ وَأُمِّي - فَعَلَى الرَّأْسِ وَالْعَيْنِ، وَلَيْسَ لَنَا مُخَالَفَتُهُ، وَمَا جَاءَنَا عَنْ أَصْحَابِهِ؛ تَخَيَّرْنَا، وَمَا جَاءَنَا عَنْ غَيْرِهِمْ فَهُمْ رِجَالٌ، وَنَحْنُ رِجَالٌ»^(١).

وَأَيْضًا الْإِمَامُ مَالِكُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَانَ يَسِيرُ عَلَى مَنَهَجِ أُصُولِيٍّ وَاضِحٍ فِي احْتِجَاجِهِ بِعَمَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَتَصْرِيحِهِ بِذَلِكَ فِي كُتُبِهِ، وَرِسَائِلِهِ، بِالإِضَافَةِ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الْمَصَادِرِ الْأَسَاسِيَّةِ الَّتِي اعْتَمَدَ عَلَيْهَا فِي اسْتِنْبَاطِهِ^(٢).

فَفِي هَذَا الْعَصْرِ أَخَذَ الْأُئِمَّةُ يَضَعُونَ الْأُصُولَ، وَيُقَعِّدُونَ الْقَوَاعِدَ، الَّتِي تُبْنَى عَلَيْهَا اجْتِهَادَاتُهُمْ وَاسْتِنْبَاطَاتُهُمْ، وَالَّتِي كَانَتْ بِدَوْرِهَا نَوَافِدُ هَذَا الْعِلْمِ، رُغْمَ أَنَّهَا لَمْ تَعُدْ أَنْ تَكُونَ قَوَاعِدَ مَنْثُورَةً وَمَتَفَرِّقَةً، خِلَالَ أَبْحَاثِهِمْ الْفَقْهِيَّةِ وَمَسَائِلِهِمُ الْفُرْعِيَّةِ حِينَ كَانَ كُلُّ فُقَيْهِ أَوْ مُجْتَهِدٍ يُقَرِّرُ الْحُكْمَ، وَيُشِيرُ إِلَى دَلِيلِهِ، وَوَجْهَ اسْتِدْلَالِهِ بِهِ،

(١) أورد هذا القول عن الإمام أبي حنيفة: الحافظ الذهبي في تاريخ الإسلام: ٣١٠/٩، وسير أعلام النبلاء: ج ٦/٤٠١، والإمام الشيرازي في الميزان الكبرى: ج ١/٢٢٥.

(٢) ينظر: أصول الفقه للشيخ المرحوم محمد أبو زهرة: ص ١١ - ١٢.

وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِي ذَلِكَ كِتَابٌ مَدُونَةٌ خَاصَّةٌ بِعِلْمِ أَصُولِ الْفَقْهِ وَحَدِّهِ، إِلَى أَنْ جَاءَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ رحمته الله ^(١).

المرحلة الثالثة: مرحلة التَّأْلِيفِ والتَّدْوِينِ:

اتَّفَقَتْ كَلِمَةُ الْعُلَمَاءِ وَالْبَاحِثِينَ وَالكَاتِبِينَ عَلَى أَنَّ أَوَّلَ مَنْ صَنَّفَ فِي هَذَا الْعِلْمِ وَجَمَعَ شَتَاتَهُ وَدَوَّنَ قَوَاعِدَهُ وَضَبَطَ أَحْكَامَهُ هُوَ إِمَامُنَا الشَّافِعِيُّ رحمته الله، فَوَضَعَ أَوَّلَ كِتَابٍ فِي عِلْمِ أَصُولِ الْفَقْهِ وَهُوَ كِتَابُ الرِّسَالَةِ ^(٢).

قَالَ الْإِمَامُ الْكَبِيرُ فَخْرُ الدِّينِ الرَّازِيُّ رحمته الله ^(٣): «كَانُوا قَبْلَ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ يَتَكَلَّمُونَ فِي مَسَائِلِ أَصُولِ الْفَقْهِ، وَيَسْتَدِلُّونَ وَيَعْتَرِضُونَ، وَلَكِنْ مَا كَانَ لَهُمْ قَانُونٌ كُلِّيٌّ مَرْجُوعٌ إِلَيْهِ فِي مَعْرِفَةِ دَلَائِلِ الشَّرِيعَةِ، وَفِي كَيْفِيَةِ مَعَارِضَاتِهَا، وَتَرْجِيحَاتِهَا، فَاسْتَنْبَطَ الشَّافِعِيُّ عِلْمَ أَصُولِ الْفَقْهِ، وَوَضَعَ لِلخَلْقِ قَانُونًا كُلِّيًّا يُرْجَعُ إِلَيْهِ فِي مَعْرِفَةِ مَرَاتِبِ أَدَلَّةِ الشَّرْعِ، ... وَاعْلَمْ أَنَّ نِسْبَةَ الشَّافِعِيِّ إِلَى عِلْمِ الْأُصُولِ كَنِسْبَةِ أَرِسْطُو إِلَى عِلْمِ الْمَنْطِقِ، وَكَنِسْبَةِ الْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ إِلَى عِلْمِ الْعَرُوضِ» ^(٤).

(١) ينظر: أصول الفقه الإسلامي: لأستاذنا الدكتور مصطفى البغا: ص ١٧، الوجيز في أصول

الفقه الإسلامي (المدخل، المصادر، الحكم الشرعي) د: محمد الزحيلي: ص ٥١ - ٥٢.

(٢) ينظر: أصول الفقه للشيخ محمد أبو زهرة: ص ١٤ - ١٦، أبحاث حول أصول الفقه الإسلامي: د. مصطفى الخن: ص ٨٧ و ٩٠، أصول الفقه الإسلامي: د. مصطفى البغا: ص ١٨، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي: د. محمد الزحيلي: ص ٥٢.

(٣) هو: محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي، العلامة سلطان المتكلمين في زمانه، فخر الدين، أبو عبد الله القرشي، البكري، التيمي الطبرستاني الأصل، ثم الرازي ابن خطيبها، المفسر المتكلم، إمام وقته في العلوم العقلية والشرعية صاحب المصنفات المشهورة والفضائل الغزيرة المذكورة، ولد سنة (٥٤٤هـ)، اشتغل أولاً على والده، ثم على الكمال السمناني وغيره، وأتقن علوماً كثيرة، قصده الطلبة من سائر البلاد وكان له مجلس كبير للوعظ يحضره الخاص والعامة، صنّف مصنفات كثيرة، انتشرت في الآفاق، وأقبل الناس على الاشتغال بها منها: مناقب الشافعي، والتفسير الكبير والمحصول، وغيرها، توفي رحمته الله بهرة يوم عيد الفطر سنة (٦٠٦هـ) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ج ٨١ / ٨ - ٨٤.

(٤) مناقب الشافعي للفخر الرازي: ص ٥٦ - ٥٧.

وَقَالَ الْمُؤَرِّخُ الْكَبِيرُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَلْدُونٍ رحمته الله ^(١):

«وَكَانَ أَوَّلَ مَنْ كَتَبَ فِيهِ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، أَمْلَى فِيهِ رِسَالَتَهُ الْمَشْهُورَةَ، تَكَلَّمَ فِيهَا فِي الْأَوَامِرِ وَالنَّوَاحِي وَالْبَيَانِ وَالْخَبَرِ وَالنَّسْخِ وَحُكْمِ الْعِلَّةِ الْمَنْصُوصَةِ مِنَ الْقِيَاسِ، ثُمَّ كَتَبَ فَقَهَاءُ الْحَنْفِيَّةِ فِيهِ، وَحَقَّقُوا تِلْكَ الْقَوَاعِدَ، وَأَوْسَعُوا الْقَوْلَ فِيهَا...» ^(٢).

طُرُقُ التَّأْلِيفِ فِي عِلْمِ أَصُولِ الْفَقْهِ

لَأَهْمِيَّةِ هَذَا الْعِلْمِ، وَعُلُوِّ مَنْزِلَتِهِ تَتَابَعَ الْعُلَمَاءُ بَعْدَ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رحمته الله فِي تَوْضِيحِ مَسَائِلِ هَذَا الْعِلْمِ وَالتَّوَسُّعِ فِي التَّصْنِيفِ فِيهِ فَأَلَّفُوا مَصْنُفَاتٍ ذَاتَ اتِّجَاهَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ، وَطُرُقٍ مُخْتَلِفَةٍ، هِيَ:

أ - طَرِيقَةُ الْمُتَكَلِّمِينَ أَوْ طَرِيقَةُ الشَّافِعِيَّةِ:

وَهِيَ الطَّرِيقَةُ الَّتِي اخْتَطَّهَا الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ فِي الرِّسَالَةِ، وَسَارَ عَلَيْهَا أَكْثَرُ الشَّافِعِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ وَعُلَمَاءُ الْكَلَامِ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ، وَالْمَعْتَزَلَةِ، وَتَمْتَّازُ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ بِأَنَّهَا تُحَقِّقُ قَوَاعِدَ هَذَا الْعِلْمِ تَحْقِيقًا نَظَرِيًّا مَنْطَقِيًّا، وَتُقَرِّرُ الْقَوَاعِدَ الْأُصُولِيَّةَ، مِنْ غَيْرِ التَّفَاتِ إِلَى مُوَافَقَةِ فُرُوعِ الْمَذْهَبِ لَهَا أَوْ مُخَالَفَتِهَا لَهَا، فَهَمُّ

(١) هو: عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحيم، ولي الدين الإشبيلي الأصل، التونسي، ثم القاهري، المالكي، المعروف بابن خلدون، ولد سنة (٧٣٢هـ) بتونس، وحفظ القرآن، والشاطبيتين، ومختصر ابن الحاجب، والتسهيل في النحو، وتفقه بجماعة من أهل بلده، وسمع الحديث فيها وقرأ في كثير من الفنون، ومهر في جميع ذلك لاسيما الأدب وفن الكتابة، قدم الديار المصرية فتلقاه أهلها وأكرموا من ملازمته، تصدر للإقراء في الأزهر مدة، له من المؤلفات كتاب التاريخ المسمى بالعبر في تاريخ الملوك والأمم والبربر، وقد حوت مقدمته جميع العلوم، ولي قضاء المالكية بالديار المصرية، وبقي حتى توفي فجاءة سنة (٨٠٨هـ). ينظر: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكانى: ج ٣٣٧ - ٣٣٩، شذرات الذهب: ج ٧٦ / ٧ - ٧٧.

(٢) مقدمة ابن خلدون: ص ٤٥٥.

يجردون صور تلك المسائل عن الفقه، ويميلون إلى الاستدلال العقلي ما أمكن؛ لأنه غالب فنونهم ومقتضى طريقتهم، فأصحاب هذه الطريقة قلما يشغلون أنفسهم بالفروع الفقهية أثناء البحث الأصولي إلا عَرَضاً^(١).

ب — طريقة الفقهاء أو طريقة الحنفية:

وهي طريقة متأثرة بالفروع، وتنتج لخدمتها، وإثبات سلامة الاجتهاد فيها، وتمتاز بأنها تحقق القواعد الأصولية في ضوء ما نُقل عن الأئمة الحنفية من الفروع، فهم يُراعون تطبيق الفروع المذهبية على تلك القواعد، فإذا وجدوا قاعدة لا تتسع لبعض الفروع تصرفوا، وقرروها بشكل يتسع لها، ولهذا نرى كتب الأصول التي اتبعت هذه الطريقة مملوءة بالفروع الفقهية، فكتابتهم أمس بالفقه، وأليق بالفروع، لكثرة الأمثلة منها، والشواهد وبناء المسائل فيها على النكت الفقهية، وكان لفقهاء الحنفية فيها اليد الطولى من الغوص على النكت الفقهية، والتقاط هذه القوانين من مسائل الفقه ما أمكن^(٢).

ج — طريقة الجمع بين الطريقتين:

وهي منهج سلكه بعض العلماء من المتأخرين للتأليف في العلم، فجمع بين طريقة المتكلمين من حيث تحقيق القواعد منطقياً، وإقامة البراهين عليها، كما عني بنفس الوقت بربط هذه القواعد بالفروع الفقهية وتطبيقها عليها، ولم تختص هذه الطريقة بمذهب دون غيره، بل سار عليها علماء من المذاهب الأربعة^(٣).

- (١) ينظر: مقدمة ابن خلدون: ص ٤٥٥، أصول الفقه للشيخ المرحوم محمد أبو زهرة: ص ٣٣١، أصول الفقه الإسلامي: للدكتور مصطفى البغا: ص ٢٠ - ٢١، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي للدكتور محمد الزحيلي: ص ٦٤ - ٦٥.
- (٢) المصادر السابقة نفسها.
- (٣) أصول الفقه الإسلامي: للدكتور مصطفى البغا: ص ٢١، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي للدكتور محمد الزحيلي: ص ٦٦.

د — طريقة خاصة:

سلك فيها بعض المؤلفين في هذا العلم مسلكاً خاصاً للكتابة فيه، اعتمدوا فيها على مقاصد الشريعة، وتعليلها للأحكام، ورعايتها لمصالح العباد^(١).

نماذج من الكتب التي ألفت على كل طريقة من الطرق المذكورة

أ — الكتب المؤلفة على طريقة المتكلمين^(٢):

- ١ - المعتمد في أصول الفقه، تأليف: محمد بن علي بن الطيّب البصري، أبو الحسين الشافعي المعتزلي المتوفى سنة: (٤٣٦هـ)^(٣).
- ٢ - كتاب البرهان في أصول الفقه: للإمام أبي المعالي عبد الملك الجويني، الشافعي، المتوفى سنة: (٤٨٧هـ)^(٤).
- ٣ - المستصفى في علم الأصول: للإمام حجة الإسلام أبي حامد الغزالي، الشافعي، المتوفى سنة: (٥٠٥هـ)^(٥).
- ٤ - المحصول في علم الأصول: للإمام فخر الدين الرازي، الشافعي، المتوفى سنة (٦٠٦هـ)^(٦).

- (١) أصول الفقه الإسلامي: للدكتور مصطفى البغا: ص ٢١ - ٢٢، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي للدكتور محمد الزحيلي: ص ٧٢.
- (٢) مقدمة ابن خلدون: ص ٤٥٥.
- (٣) وقد طبع في جزأين في دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١/١٤٠٣هـ، بتحقيق: الشيخ خليل الميس.
- (٤) طبع البرهان بتحقيق: العلامة الدكتور عبد العظيم محمود الديب رحمه الله للحصول على الدكتوراة في أصول الفقه وقد طبعته: دار الوفاء، المنصورة، مصر.
- (٥) طبع عدة مرات منها طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١/١٤١٣هـ، بتحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي.
- (٦) طبعته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بالرياض، ط: ١/١٤٠٠هـ، بتحقيق: د. طه جابر فياض العلواني.

٥ - الإحكام في أصول الأحكام: للإمام سيف الدين الآمدي، الشافعي، المتوفى سنة (٦٣١هـ)^(١)، ويعتبر هذا الكتاب والذي قبله اختصار للكتب الثلاثة المتقدمة عليهما.

ب - الكتب المؤلفة على طريقة الفقهاء^(٢):

١ - أصول البزدوي: لمؤلفه فخر الإسلام علي بن محمد البزدوي الحنفي، المتوفى سنة (٤٨٣هـ)، وهو أحسن وأفضل كتب الحنفية، وشرحه الإمام عبد العزيز البخاري، المتوفى (٧٣٠هـ) شرحاً نفيساً جميلاً في كتابه: كشف الأسرار، وهو عمدة الحنفية في الأصول، وكلاهما مطبوعان^(٣).

٢ - المنار في علم الأصول: لمؤلفه حافظ الدين النسفي الحنفي، المتوفى سنة (٧١٠هـ) وهو كتاب مختصر له شروح كثيرة متداولة، أهمها شرح الإمام عز الدين الشهير بابن ملك، المتوفى سنة (٨٠١هـ)^(٤).

ج - الكتب المؤلفة على طريقة الجمع بين الطريقتين:

١ - تنقيح الأصول: للإمام صدر الشريعة عبد الله بن مسعود المحبوبي البخاري، الحنفي المتوفى سنة (٧٤٧هـ)، وهو كتاب مختصر لخصه من كتاب البزدوي، والمحصول للرازي، ومختصر ابن الحاجب، ثم شرّحه بنفسه بكتاب سماه (التوضيح على التنقيح)، ثم جاء العلامة سعد الدين التفتازاني الحنفي الشافعي المتوفى سنة (٧٩٢هـ)، وكتب عليه حاشية سماها: (التلويح)، وكلاهما مطبوعان^(٥).

(١) طبع عدة مرات منها طبعة دار الكتاب العربي، بيروت، ط: ١/١٤٠٤هـ بتحقيق: د. سيد الجميلي.

(٢) ينظر: مقدمة ابن خلدون: ص ٤٥٦.

(٣) أصول الفقه الإسلامي: للدكتور مصطفى البغا: ص ٢٣، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي للدكتور محمد الزحيلي: ص ٦٩ - ٧٠.

(٤) المصدران السابقان.

(٥) ينظر: أصول الفقه الإسلامي: للدكتور مصطفى البغا: ص ٢٤، الوجيز للدكتور محمد الزحيلي: ص ٧٠ - ٧١.

٢ - جمع الجوامع: لمؤلفه الإمام تاج الدين عبد الوهاب السبكي الشافعي، المتوفى سنة (٧٧١هـ)، وهو كتاب مختصر، ومجموع من زهاء مئة مصنف، وقد شرّحه العلماء واعتنوا به اعتناء كبيراً، وكان أول هذه الشروح، كتاب (تشنيف المسامع بجمع الجوامع) للإمام بدر الدين الزركشي الشافعي، المتوفى سنة (٧٩٤هـ) وهو من المعاصرين للإمام تاج الدين السبكي، ويعدّ شرحه هذا من أوسع الشروح، الموضوععة على جمع الجوامع، وأكثرها نقلاً.

ثم يأتي بعده كتاب (الغيث الهامع في شرح جمع الجوامع) للإمام الحافظ ولي الدين العراقي الشافعي، المتوفى سنة (٨٢٦هـ)، وكتاب هذا مختصر لكتاب (تشنيف المسامع).

ثم يأتي بعده كتاب (البدر الطالع في حل ألفاظ جمع الجوامع) للإمام جلال الدين المحلي الشافعي، الذي يعدّ من أهم شروح جمع الجوامع، وأكثرها انتشاراً، فقد شرّحه الإمام المحلي شرحاً جميلاً سهّل ألفاظه، وحلّ الكثير من ألغازه، ولأهميته كتب العلماء عليه الكثير من الحواشي، والتعليقات منها ما هو مطبوع (كحاشية شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، الشافعي، المتوفى سنة (٩٢٦هـ) التي طبعت بتحقيق الأستاذين عبد الحفيظ الجزائري، ومرتضى علي الداغستاني بمكتبة الرشد بالسعودية، عام (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م) نال بها المحققان شهادة الماجستير بتقدير امتياز، و (حاشية الشيخ العلامة عبد الرحمن البناني المغربي، المالكي المتوفى سنة (١١٩٨هـ) و (حاشية الشيخ حسن العطار الأزهرري، الشافعي، المغربي، المتوفى سنة (١٢٥٠هـ)، والحاشيتان مطبوعتان بدار الكتب العلمية بيروت.

وأما المخطوط فمن أهمه: كتاب (الدّر اللوامع في تحرير جمع الجوامع) للإمام كمال الدين بن أبي شريف المقدسي الشافعي، المتوفى سنة (٩٠٦هـ).

وقد قام الإمام الشعرائي رحمته الله بتلخيص مقاصد شرح الإمام المحلي، وحذف كل ما لا تعم الحاجة إلى معرفته، والأقوال المرجوحة عند علماء الأصول من المتأخرين، في كتابه (منهاج الوصول إلى علم الأصول)، فجاء كتاباً موجزاً،

خالياً من الإغراق في خلاف العلماء في الحدود والتعاريف التي غالباً ما يذكروها المصنّفون في هذا العلم، مقتصرين على عيون المسائل الأصولية، مع سهولة في اللفظ، وقوة في التعبير، وسلامة من التعقيد في الغالب.

د - ما أُلّف على الطريقة الخاصة:

١ - كتاب الموافقات في أصول الشريعة: للإمام إبراهيم الشاطبي المالكي، المتوفى سنة (٧٩٠هـ)، وهو كتاب عظيم النفع كبير الفائدة، جمع فيه مؤلفه بين الفقه، والعلم بنظام الشريعة، ومقاصدها بعبارة سهلة وأسلوب فخم، ولا يستغني عنه طالب العلم، ولا الباحث في الفقه والأصول، وقد طبع عدة طبعات منها دار المعرفة، بيروت، بتعليق الشيخ عبد الله دراز، وتمتاز تعليقاته بتحقيق دقيق وتخرّيج للأحاديث^(١).

هـ - المؤلفات الأصولية الحديثة منها:

١ - إرشاد الفُحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للإمام الشوكاني، المتوفى سنة (١٢٥٠هـ).

٢ - كتاب «أصول الفقه»: للشيخ محمد الخُضري رَحِمَهُ اللهُ، المتوفى سنة: (١٩٢٧م)، وهو كتاب سهل ومفيد.

٣ - كتاب «علم أصول الفقه» للشيخ عبد الوهّاب خَلَّاف رَحِمَهُ اللهُ، المتوفى سنة (١٩٥٥م) ويمتاز بعبارة الواضحة، وأمثلة الفقهية، والقانونية.

٤ - كتاب «أصول الفقه» للعلامة الكبير محمد أبو زهرة رَحِمَهُ اللهُ، المتوفى سنة: (١٩٧٤م)، وهو مطبوع، ومن أقدم طبعاته بمطبعة مخيم بالقاهرة عام ١٩٧٤.

٥ - أصول الفقه الإسلامي: للعلامة الدكتور وهبة الزحيلي، حفظه الله تعالى، في مجلدين، طبع بدار الفكر، بدمشق، الطبعة الأولى عام ١٩٨٦م.

(١) ينظر: أصول الفقه الإسلامي: للدكتور مصطفى البغا: ص ٢٥، الوجيز للدكتور محمد الزحيلي: ص ٧٢.

٦ - مباحث الكتاب والسنة: لأستاذنا العلامة الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي حفظه الله تعالى.

٧ - كتاب «الكافي الوافي في أصول الفقه» لأستاذنا العلامة الأصولي الدكتور مصطفى سعيد الخن رَحِمَهُ اللهُ، وقد طبع بدار الرسالة في بيروت، الطبعة الأولى عام: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٨ - الوجيز في أصول الفقه: للدكتور عبد الكريم زيدان، مطبوع بمؤسسة الرسالة ناشرون عام ٢٠٠٦ م.

و - ومن الكتب الحديثة، والتي امتازت بتخريج الفروع على الأصول:

١ - «أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء» لأستاذنا الدكتور مصطفى الخن الدمشقي، الميداني، المولود عام (١٩٢٢م) وهو أطروحة التي نال بها درجة الدكتوراة بمرتبة الشرف الأولى من جامعة الأزهر بالقاهرة، وقد طبعها مؤسسة الرسالة طبعتين آخرهما عام ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٢ - «أثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الإسلامي» لأستاذنا العلامة الدكتور مصطفى البغا حفظه الله تعالى، وهو أطروحة التي نالت درجة الدكتوراة بمرتبة الشرف الأولى من جامعة الأزهر بالقاهرة، وقد طبع عدة مرات، آخرها بدار القلم ودار العلوم الإنسانية بدمشق، عام ٢٠٠٧م.

فهذه نظرة تاريخية موجزة عن علم أصول الفقه في نشأته وتطوره وطرق التأليف فيه وأهم الكتب التي أُلّفَت على حسب كل طريقة.

والحمد لله رب العالمين



البَابُ الأوَّلُ

ترجمة

الإمام تاج الدين السُّبكي رحمه الله مؤلّف جمع الجوامع
وترجمة شارحه الإمام جلال الدين المحلّي

وهذا الباب يحتوي على فصلين:

* الفصل الأوّل: التعريف بالإمام تاج الدين السُّبكي.

* الفصل الثّاني: التعريف بالإمام جلال الدين المَحَلّي.

الفصل الأول

ترجمة

الإمام تاج الدين عبد الوهاب السبكي

ويشتمل هذا الفصل على خمسة مباحث:

* المبحث الأول: اسمه، ونسبه، ومولده، ونشأته.

* المبحث الثاني: شيوخه، وتلاميذه.

* المبحث الثالث: مؤلفاته.

* المبحث الرابع: المناصب والوظائف التي تقلدها.

* المبحث الخامس: مكانته العلمية، وفاته.

المَبْحَثُ الْأَوَّلُ

السُّبْكِيُّ اسْمُهُ، وَنَسَبُهُ، وَمَوْلَدُهُ وَنَشَأَتُهُ

اسْمُهُ وَنَسَبُهُ:

هو عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْكَافِي بْنِ عَلِيِّ بْنِ تَمَّامِ بْنِ يَوْسُفَ بْنِ مُوسَى بْنِ تَمَّامِ بْنِ حَامِدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ عَمْرِ بْنِ عَثْمَانَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مَسْوَارِ بْنِ سَوَّارِ بْنِ سَلِيمٍ، السُّبْكِيُّ^(١)، الْأَنْصَارِيُّ، الْخَزَرَجِيُّ^(٢) الْعَلَّامَةُ، قَاضِي الْقَضَاةِ، أَبُو نَصْرِ تَاجِ الدِّينِ، الشَّافِعِيُّ، الْأَشْعَرِيُّ^(٣).

مَوْلَدُهُ:

وُلِدَ ﷺ - عَلَى الصَّحِيحِ الَّذِي جَزَمَ بِهِ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ تَرَجَّمُوا لَهُ - فِي

(١) نَسَبُهُ إِلَى سُبْكِ الضَّحَّاكِ بِالضَّمِّ: قَالَ الْإِمَامُ الْفَيْرُوزِ أَبَادِي ﷺ: «وَسَبَكِ الضَّحَّاكُ بِالضَّمِّ قَرْيَةً بِمِصْرَ، وَسَبَكِ الْعَبِيدُ أُخْرَى بِهَا، مِنْهَا شَيْخُنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْكَافِيِ السُّبْكِيِّ». الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ لِلْفَيْرُوزِ أَبَادِي: ص ١٢١٧.

- قَالَ الْإِمَامُ الْمَرْتَضَى الزَّيْدِيُّ ﷺ: «سُبْكُ الضَّحَّاكِ بِالضَّمِّ بِمِصْرَ مِنْ أَعْمَالِ الْمَنُوفِيَةِ بِمِصْرَ وَهِيَ الْمَعْرُوفَةُ الْآنَ بِسَبْكِ الثَّلَاثَاءِ... مِنْهَا شَيْخُنَا تَقِيُّ الدِّينِ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْكَافِيِ بْنِ تَمَّامِ قَاضِي الْقَضَاةِ أَبُو الْحَسَنِ». تَاجُ الْعُرُوسِ لِلزَّيْدِيِّ: ج ٢٧/١٩٢.

(٢) الْأَنْصَارِيُّ: نَسَبُهُ لِلْأَنْصَارِ ﷺ كَمَا قَالَ ﷺ فِي طَبَقَاتِهِ الْكُبْرَى: «نَقَلْتُ مِنْ خَطِّ الْجَدِّ ﷺ نَسَبَتَنَا مَعَاشِرَ السُّبْكِيَّةِ إِلَى الْأَنْصَارِ ﷺ». يَنْظُرُ: طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى لِلْسُّبْكِيِّ: ج ١٠/٩١.

- قَالَ الْإِمَامُ مَرْتَضَى الزَّيْدِيُّ ﷺ: «وَأَلَّ بَيْتَهُمْ مَشْهُورُونَ بِالْفَضْلِ يَنْتَسِبُونَ إِلَى الْأَنْصَارِ». تَاجُ الْعُرُوسِ: ج ٢٧/١٩٣.

(٣) يَنْظُرُ: طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى لِلْسُّبْكِيِّ: ج ١٠/١٣٩، الْوَافِي بِالْوُفَايَاتِ لِلصَّفْدِيِّ: ج ١٩/٢١٠، الدَّرَرُ الْكَامِنَةُ فِي أَعْيَانِ الْمِئَةِ الثَّامِنَةِ لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ: ج ٣/٢٣٢، طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِابْنِ قَاضِي شَهْبَةَ: ج ٣/١٠٤، النُّجُومُ الزَّاهِرَةُ لِابْنِ تَغْرِي بَرْدِي: ج ١١/١٠٨، شَذَرَاتُ الذَّهَبِ: ج ٦/٢٢١، الْأَعْلَامُ لِلْأَسْتَاذِ خَيْرِ الدِّينِ الزَّرْكَلِيِّ: ج ٤/١٨٤.

القاهرة سنة سبع وعشرين وسبعمئة (٧٢٧ هـ) (١).

نَشَاتُهُ:

نشأ الإمام تاج الدين السبكي في بيت علم وفضل وصلاح وتقى، فعائلة السبكي من العائلات المسلمة العريقة التي صدرت كبار العلماء والمصلحين، ومن هؤلاء العلماء الأفاضل الإمام تقي الدين السبكي رحمته الله، الذي أشرف على تربية أولاده خير إشراف، ورباهم أحسن تربية وعرس فيهم حب العلم، وأرشداهم للأخذ عن كبار مشايخ عصرهم، فزرع فيهم الجد والنشاط في التحصيل العلمي، وعودهم السهر في مذاكرة العلم، والمحافظة على الأوقات منذ نعومة أظفارهم.

ومن بين أولاده: إمامنا تاج الدين عليه رحمة الله، الذي تربى تحت أنظار والده الإمام الكبير، واستفاد من إرشاداته وتوجيهاته، وقد رأى منذ صغره وفود العلماء والمفكرين وطلاب العلم تحط رحالها على باب والده ملازمين له، وينهلون من بحر علمه، ويقيّدون ما يستفيدونه منه تارة، ويُنَاقِشُونَهُ تارة أخرى، فليس غريباً عليه بعد ذلك الإبتكار في طلب العلم والعُكُوف عليه والنبوغ فيه (٢).

ولترك المجال للإمام تاج الدين رحمته الله ليُحَدِّثَنَا عن ذلك:

«وكان - أي والده - ينهانا عن نوم النصف الثاني من الليل، ويقول لي: «يا بُنَيَّ تَعَوَّد السَّهْر وَلَوْ أَنَّكَ تَلْعَبُ». والويل كلُّ الويل لِمَنْ يراه نائماً، وقد انتصف الليل».

وقال أيضاً: «اجتمعنا ليلة أنا والحافظ تقي الدين أبو الفتح والأخ

- (١) ينظر: الدرر الكامنة: ج ٣/٢٣٢، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة: ج ٣/١٠٤، شذرات الذهب: ج ٦/٢٢١، الأعلام: ج ٤/١٨٤ وقيل: أنه ولد سنة (٧٢٨ هـ). ينظر: معجم محدثي الذهبي: ج ١/١٠٨، الوافي بالوفيات للصفدي: ج ١٩/٢١٠.
- (٢) ينظر: البيت السبكي لمحمد صادق حسين: ص ١٣ - ١٤.

المرحوم جمال الدين الحسين (١) والشيخ فخر الدين الأقفهسي (٢) وغيرهم، فقال لي بعض الحاضرين: نشتهي أن نسمع مناظرته - أي والده - وليس فينا من يدُلُّ عليه غيرك، فقلت له: الجماعة يُريدون سماع مناظرتك على طريق الجدَل، فقال: بسم الله، وفهمت أنه إنما وافق على ذلك؛ لمحَبَّتِه فيّ وفي تعليمي، فقال: أبصروا مسألة فيها أقوالٌ بقدر عددكم، وينصُر كلُّ منكم مقالةً يختارها من تلك الأقوال، ويجلس يَبْحَثُ معي، فقلتُ أنا: مسألة الحرام، فقال: بسم الله، انصرفوا فليطالع كلُّ منكم، ويحرّر ما ينصُرُه.

فقمنا وأعمل كلُّ واحد جهده، ثم عُدنا وقد كاد الليلُ ينتصف، فقال: عبد الوهاب هات، حسين هات، هكذا يخصُّني أنا وأخي بالنداء، فابتدأ واحدٌ من الجماعة، فقال له: إن شئت كن مُستدلاً، وأنا مانع، وإن شئت بالعكس.

فحاصلُ القضية: أن كلاً منا صار يستدلُّ على مقالته، وهو يَمْنَعُه ويبين فساد كلامه إلى أن ينقطع، ويأخذ في الكلام معاً لآخر حتى انقطع الجميع، فقال له بعضنا: فأين الحق؟ فقال: أنا أختار المذهب الفلاني الذي كنت يا فلان تنصُرُه، ونصَرَه إلى أن قلنا: هو الحق، ثم قال: بل أختار المذهب الذي كنت يا فلان تنصُرُه، وهكذا أخذ ينصُر الجميع إلى أن قال له بعضنا: فأين الباطل؟

- (١) هو: الحسين بن علي بن عبد الكافي، الأنصاري، الخزرجي، السبكي، القاضي الإمام العالم، جمال الدين أبو الطيب، ابن الشيخ الإمام شيخ الإسلام تقي الدين السبكي، ولد سنة (٧٢٢ هـ) بمصر، أخذ الفقه عن والده وعن الشيخ شمس الدين ابن النقيب، وكان ذهنه ثاقباً، وفهمه صائباً، وناب عن أبيه في الحكم مدة، وكان من أذكى العالم، توفي سنة (٧٥٥ هـ) ودفن بقاسيون، ولما مات أسف عليه أبوه والناس وتألّموا لفقده كثيراً. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ج ٩/٤١١، الدرر الكامنة: ج ٢/١٧٧ - ١٧٨ طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة: ج ٣/٢٢، شذرات الذهب: ج ٦/١٧٧ - ١٧٨.
- (٢) هو: فخر الدين محمد بن عبد الوهاب بن يوسف الأقفهسي الشافعي، أبو عبد الله، الفقيه الفاضل سمع بالقاهرة من أبي زكريا يحيى ابن المصري، وبدمشق من أبي العباس أحمد بن الجزري وزينب ابنة الكمال أحمد المقدسي، وغيرهم، وكان كثير النقل لفروع مذهبه قوي الحافظة، قيل: إنه حفظ المحرر للرافعي في شهر وستة أيام، توفي بدمشق =

فقال: الآن حصص الحق، المختار مذهب الشافعي، وطريق الرد على المذهب الفلاني كذا، والمذهب الفلاني كذا والمذهب الفلاني كذا، وقرر ذلك كله إلى أن قضينا العجب، وكل منا يعرف أن أقل ما يكون للشيخ الإمام عن النظر في مسألة الحرام سنين كثيرة^(١).

فهذه المناظرة من الإمام تقي الدين لولده تاج الدين وزملائه، إنما هي لتقوية علمه وشحذ ذكائه، كما هو واضح من قوله: «وفهمت أنه إنما وافق على ذلك؛ لمحبتة فيّ وفي تعليمي»^(٢).

وقد حرص والده ﷺ على ملازمة ابنه لكبار العلماء؛ لأن الاجتماع بهم فرصة ثمينة قد لا ترجع ولا تعوض إذا فاتت أبداً، فيقول الإمام تاج الدين:

«ولما توجهنا من دمشق إلى القاهرة في سنة اثنتين وأربعين وسبعمئة، ثم أمرنا السلطان بالعود إلى الشام لانقضاء ما كنا توجهنا لأجله، استمهله الوالد أياماً لأجلي، فمكث حتى أكملت على أبي حيان ما كنت أقرؤه عليه، وقال لي: يا بُني هو غنيمة، ولعلك لا تجده في سفرة أخرى، وكان كذلك»^(٣).

وحرصه أيضاً على مراجعة ولده في كل ما يتلقاه عن شيوخه وعلماء عصره، ومذاكرته له ما حصل، وهذا الحرص والاهتمام من شأنه أن يزيد في قدراته العقلية والنفسية، فيقول: «وكنْتُ إذا جئت غالباً من عند شيخ يقول: هات ما استفدت، ما قرأت، ما سمعت، فأحكي له مجلسي معه، فكنت إذا جئت من عند الذهبي يقول: جئت من عند شيخك، وإذا جئت من عند الشيخ شمس الدين ابن النقيب، يقول: جئت من الشامية؛ لأنني كنت أقرأ عليه فيها .. وهكذا .. وأما إذا جئت من عند الميزي فيقول: جئت من عند الشيخ،

= سنة (٧٤١هـ) وصلي عليه من يومه بالجامع الأموي ودفن بمقابر باب الصغير. ينظر: الوفيات لابن رافع السلامي: ج ١/٣٨٢.

(١) طبقات الشافعية الكبرى ج ١٠/٢٠٣ - ٢٠٤.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق: ج ٩/٢٧٨.

ويُفصِّح بلفظ الشيخ، ويرفع بها صوته، وأنا جازم بأنه إنما كان يفعل ذلك ليثبت في قلبي عظمتَه، ويحثني على ملازمته، وشغراً مرةً مكانً بدار الحديث الأشرفية، فأنزلني فيه فعجبت من ذلك، فإنه كان لا يرى تنزيراً أولاده في المدارس فسألته، فقال: ليقال إنك كنت فقيهاً عند المزي، ولما بلغ المزي ذلك أمرهم أن يكتبوا اسمي في الطبقة العليا، فبلغ ذلك الوالد فانزعج، وقال: خرجنا من الجد إلى اللعب، لا والله عبد الوهاب شاب ولا يستحق الآن هذه الطبقة، اكتبوا اسمه مع المبتدئين، فقال له شيخنا الذهبي: والله هو فوق هذه الدرجة، وهو محدث جيد، هذه عبارة الذهبي، فضحك الوالد، وقال: يكون مع المتوسطين^(١).

فلا عجب بعد ذلك لمن اطلع على النشأة العلمية لهذا العالم الفذ والإمام الجليل، ورأى نتاجه العلمي من مؤلفات وتلاميذ وتدرّيس في أكبر المحافل العلمية في عصره بمصر والشام كالمدرسة العزيزية^(٢) والعادلية الكبرى^(٣)

(١) طبقات الشافعية الكبرى: ج ١٠/٣٩٨ - ٣٩٩.

(٢) المدرسة العزيزية: من مدارس الشافعية بدمشق، شرقي التربة الصلاحية وغربي التربة الأشرفية وشمالها الفاضلية بالكلاسة لصيق الجامع الأموي، ولما مات السلطان صلاح الدين الأيوبي بنى ولده الملك العزيز عثمان مدرسة إلى جنب الكلاسة بالجامع ونقل إليها والده في قبة في جوارها، وممن درّس فيها: محيي الدين بن الزكي وجمال الدين عبد الصمد الأنصاري الخزرجي العبادي الدمشقي الفقيه الشافعي الشهير بـابن الحارثاني، والإمام سيف الدين علي الأمدي رحمهم الله. ينظر: الدارس في تاريخ المدارس لعبد القادر النعمي الدمشقي: ج ١/٢٩٠ - ٣٠١.

(٣) المدرسة العادلية الكبرى: وهي مدرسة من مدارس الشافعية، داخل دمشق شمالي الجامع بغرب وشرقي الخانقاه الشهائية، وتجاه باب الظاهرية يفصل بينهما الطريق، أول من أنشأها نور الدين محمود بن زنكي، وتوفي ولم تتم فاستمرت كذلك ثم بنى بعضها الملك العادل سيف الدين، ثم توفي، ولم تتم أيضاً فتممها ولده، وأوقف عليها الأوقاف الكثيرة، درس بها الإمام تقي الدين السبكي، ثم درس بها ولده الإمام بهاء الدين أبو حامد أحمد، ثم درس بها أخوه الإمام تاج الدين عبد الوهاب السبكي، ثم درس بها الإمام بهاء الدين أبو البقاء السبكي مدة يسيرة. ينظر: الدارس: ج ١/٢٧١ - ٢٧٨.

والغزالية^(١). والعذراوية^(٢)، ومشیخة دار الحديث الأشرفية^(٣) وغير ذلك^(٤).



(١) المدرسة الغزالية: من مدارس الشافعية بدمشق، تقع في الزاوية الشمالية الغربية شمالي مشهد عثمان المعروف بمشهد النائب من الجامع الأموي، وتنسب إلى الإمام الغزالي لأنه لما دخل إلى دمشق جلس بها فعرفت الزاوية به، وتنسب إلى الشيخ نصر المقدسي بعده وممن درّس فيها: الإمام عز الدين بن عبد السلام، والإمام تقي الدين السبكي، وولده الإمام تاج الدين السبكي، وقاضي القضاة بهاء الدين أبو البقاء السبكي. ينظر: الدارس: ص ٣١٣ - ٣٢٢.

(٢) المدرسة العذراوية: بحارة الغرباء داخل باب النصر، وهي وقف على الشافعية والحنفية، أنشأتها السيدة عذارى بنت أخي الإمام صلاح الدين الأيوبي رحمته الله في شهور سنة (٥٨٠هـ) وأول من درس بها من الشافعية الإمام بن عساكر سنة (٥٩٣هـ) والإمام شمس الدين ابن خلكان، والإمام صدر الدين بن الوكيل، والإمام تاج الدين السبكي. الدارس: ص ٢٨٣ - ٢٨٥.

(٣) دار الحديث الأشرفية: جوار باب القلعة الشرقي غربي العسرونية، بناها الملك الأشرف، وأملى بها الشيخ تقي الدين بن الصلاح الحديث، ووقف عليها الملك الأشرف الأوقاف، وجعل بها نعل النبي صلى الله عليه وسلم، وممن درس بها: الإمام أبو شامة المقدسي، وممن تولى مشيختها الإمام ولي الله شيخ الإسلام النووي رحمته الله، والإمام جمال الدين المزي، والإمام تقي الدين السبكي، والإمام عماد الدين ابن كثير، والإمام تاج الدين السبكي، رحمهم الله جميعاً ورضي عنهم. ينظر: الدارس: ص ١٥ - ٢٨.

(٤) ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة: ج ٣/١٠٦، النجوم الزاهرة: ج ١١/١٠٩، شذرات الذهب: ج ٦/٢٢١.

المبحث الثاني شيوخه وتلاميذه

شيوخ الإمام تاج الدين السبكي:

عاش الإمام عبد الوهّاب السبكي في عصر مزدهر بأكابر علماء هذه الأمة، الذين ما زالت آثارهم العلمية باقية ومنتفعاً بها حتى أيامنا هذه، تشهد لأصحابها بالنبوغ والتقدم العلمي.

فوجوده في عصرٍ ذهبيٍّ كهذا العصر أتاح له فرصةً مُجالستهم، والأخذ عن العديد منهم، ممّا كان له الدور الكبير في إبراز الشخصية العلمية المتزنة له، فجالسهم، وصاحبهم، وتلقّى منهم، وتخلّق بأخلاقهم، واقتفى آثارهم.

وألقى الضوء هنا - إن شاء الله - على أبرز الشيوخ الذين أخذ عنهم إمامنا تاج الدين السبكي، مرتّباً في ذكرهم على حُرُوف المُعْجَم.

أولاً - والدّه الإمام الكبير الحافظ تقيّ الدين أبو الحسن السبكي: (٦٨٣ - ٧٥٦ هـ)

هو: علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي الأنصاري الخزرجي، الشيخ الإمام الفقيه المحدث الحافظ المفسر المقرئ الأصولي المتكلم النحوي اللغوي الأديب الحكيم، شيخ الإسلام والمسلمين في زمانه وأحد المجتهدين، جامع أشتات العلوم، والمبرز في المنقول منها والمفهوم، شافعيّ الزّمان، وُلِدَ في سبك (٦٨٣ هـ) وانتقل إلى القاهرة ثم إلى الشام، وولي قضاء الشام سنة ٧٣٩ هـ، ثم مرض فعاد إلى القاهرة، فتوفي فيها عام (٧٥٦ هـ)^(١).

ذَكَرَهُ الإمامُ الحافظُ الذّهبيُّ في معجم شيوخه فقال: «القاضي، الإمام العلامة الفقيه المحدث الحافظ فخر العلماء تقي الدين أبو الحسن السبكي، كان

(١) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ج ١٠/١٣٩ - ١٦٠، الوافي بالوفيات ج ٢١/ ١٦٦ - ١٧٧، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة: ج ٣/٤٠ - ٤٢، النجوم الزاهرة: ج ١٠/٣١٨.

صَادِقًا مَثْبُتًا خَيْرًا دِينًا متواضعًا حَسَنَ السَّمْتِ، مِنْ أَوْعِيَةِ الْعِلْمِ، يَدْرِي الْفَقْهَ وَيُفَرِّدُهُ، وَعِلْمَ الْحَدِيثِ وَيُحَرِّرُهُ، وَالْأُصُولَ وَيَقْرَأُهَا، وَالْعَرَبِيَّةَ وَيَحْقُقُهَا^(١).

ثَانِيًا — الإمام الحافظ، والمؤرخ الكبير شمس الدين الذهبي (٦٧٣ — ٧٤٨هـ)

هو: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله التُّرْكُمَانِي الْأَصْلَ، الْفَارَقِيَّ ثُمَّ الدَّمَشَقِيَّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ شَمْسُ الدِّينِ الذَّهَبِيُّ، الْحَافِظُ الْكَبِيرُ الْمَوْرُخُ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ السَّائِرَةِ فِي الْأَقْطَارِ، وُلِدَ سَنَةَ (٦٧٣هـ)، أَخَذَ عَنِ الْإِمَامِ ابْنِ عَسَاكِرَ، وَالْإِمَامِ الْمَزِّيِّ، ثُمَّ رَحَلَ إِلَى الْقَاهِرَةِ وَأَخَذَ عَنِ الدِّمِّيَّاطِيِّ وَابْنِ الصَّوَّافِ وَغَيْرِهِمَا، مَهَّرَ فِي فَنِّ الْحَدِيثِ، وَجَمَعَ فِيهِ الْمَجَامِيعَ الْمَفِيدَةَ الْكَثِيرَةَ، أَلْفَ: سِيرَ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ وَتَارِيخِ الْإِسْلَامِ، وَمِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ فِي نَقْدِ الرِّجَالِ، جَعَلَهُ مَخْتَصَرًا بِالضَّعْفَاءِ الَّذِينَ تَكَلَّمُ فِيهِمْ مَتَكَلِّمٌ، وَالْكَاشِفُ، وَمَخْتَصَرُ سَنَنِ الْبَيْهَقِيِّ الْكَبَرِيِّ، وَغَيْرِهَا، تُوْفِيَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَيْلَةَ الْاِثْنَيْنِ سَنَةَ (٧٤٨هـ) وَدُفِنَ فِي مَقَابِرِ بَابِ الصَّغِيرِ بِدَمَشَقٍ^(٢).

قَالَ عَنْهُ تَلْمِيزُهُ الْإِمَامُ تَاجُ الدِّينِ السُّبْكِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «شَيْخُنَا وَأَسْتَاذُنَا الْإِمَامُ الْحَافِظُ شَمْسُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ التُّرْكُمَانِي الذَّهَبِيُّ، مُحَدِّثُ الْعَصْرِ، إِمَامُ الْوُجُودِ حِفْظًا، وَذَهَبُ الْعَصْرِ مَعْنَى وَلَفْظًا، وَشَيْخُ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَرَجُلُ الرِّجَالِ فِي كُلِّ سَبِيلٍ، كَأَنَّمَا جَمَعَتِ الْأُمَّةُ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَنَظَرُهَا، ثُمَّ أَخَذَ يُخْبِرُ عَنْهَا إِخْبَارَ مَنْ حَضَرَهَا، وَهُوَ الَّذِي خَرَّجَنَا فِي هَذِهِ الصَّنَاعَةِ، وَأَدْخَلَنَا فِي عِدَادِ الْجَمَاعَةِ، جَزَاهُ اللَّهُ عَنَا أَفْضَلَ الْجَزَاءِ، وَجَعَلَ حَظَّهُ مِنْ غُرَفَاتِ الْجَنَانِ مَوْفِرَ الْأَجْزَاءِ»^(٣).

رَابِعًا — الإمام الفقيه المفسر شمس الدين ابن النقيب الشافعي الدمشقي (٦٦١ — ٧٤٥هـ)

هو: محمد بن أبي بكر بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن محمد بن حمدان،

(١) معجم الذهبي: ج١/١١٦.

(٢) الوافي بالوفيات: ج٢/١١٤ - ١١٦، الدرر الكامنة: ج٥/٦٦ - ٦٨، البدر الطالع للشوكانى: ج٢/١١٠ - ١١٢ دار المعرفة، بيروت.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى: ج٩/١٠٠ - ١١٥، بتصرف يسير.

الشيخ العالم المدرس القاضي شمس الدين ابن النقيب، مفسر، من قضاة الشافعية وفقهائهم الكبار، ولد سنة: (٦٦١هـ) أو (٦٦٢هـ).

ولي الحكم بحمص وطرابلس ثم حلب، ودرس وتوفي بدمشق سنة (٧٤٥هـ) ودفن بقاسيون^(١).

قال عنه تلميذه التاج السبكي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «شَيْخُنَا قَاضِي الْقَضَاةِ، شَمْسُ الدِّينِ بَنُ النَّقِيبِ، الْحَاكِمُ بِحَمَصَ ثُمَّ طَرَابُلُسَ ثُمَّ حَلَبَ ثُمَّ مَدْرَسَ الشَّامِيَةِ الْبَرَّانِيَّةِ، وَصَاحِبُ التَّوْوِي»^(٢)، وَأَعْظَمُ بِتِلْكَ الصَّحْبَةِ رَتْبَةً عَلِيَّةً، وَلَهُ الدِّيانَةُ وَالْعِفَّةُ وَالْوَرَعُ كَانَ مِنْ أَسَاطِينِ الْمَذْهَبِ، وَجَمْرَةُ نَارِ ذِكَاةٍ إِلَّا أَنَّهُ لَا تَتْلَهُبُ»^(٣).

خَامِسًا — الشيخ الإمام المفسر شيخ النحاة أبو حيان الأندلسي (٦٥٤هـ — ٧٤٥هـ)

هو: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، الغرناطي الأندلسي، أثير الدين، أبو حيان من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات، وُلِدَ فِي إِحْدَى جِهَاتِ غَرْنَاطَةِ سَنَةَ: (٦٥٤هـ) وَرَحَلَ إِلَى مَالِقَةِ، وَتَنَقَّلَ إِلَى أَنْ أَقَامَ بِالْقَاهِرَةِ، حَتَّى تُوْفِيَ فِيهَا بِمَنْزِلِهِ خَارِجَ بَابِ الْبَحْرِ فِي ٢٨

(١) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ج٩/٣٠٧ - ٣٠٨، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ج٣/٥٠ - ٥١، الدرر الكامنة: ج٥/١٣٥ - ١٣٦ وهو صاحب كتاب: عمدة السالك وعدة الناسك وهو من كتب الشافعية المشهورة.

(٢) هو: يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة بن حزام، محيي الدين أبو زكريا، النووي الدمشقي، الفقيه الحافظ، الزاهد، شيخ الإسلام، ولد في بلده نوى في حوران بسوريا، سنة (٦٣١هـ)، قرأ القرآن وختمه ببلده، قدم به والده إلى دمشق بعد تسع عشرة سنة من عمره، فسكن بالمدرسة الرواحية، ولي دار الحديث الأشرفية بعد موت شيخه الإمام أبي شامة، وبقي إلى أن توفي، له العديد من المصنفات النافعة والمشهورة منها: الأذكار، ورياض الصالحين، وشرح صحيح مسلم، والمجموع، حج مرتين، وزار القدس والخليل ثم عاد إلى نوى، فمرض بها عند أبويه وتوفي سنة (٦٧٧هـ) ودفن بها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ج٨/٣٩٥، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ج٢/١٥٣ - ١٥٦، شذرات الذهب: ج٥/٣٥٤ - ٣٥٦.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ج٩/٣٠٧، بتصرف يسير.

صفر سنة (٧٤٥ هـ)، واشتهرت تصانيفه في حياته وقرئت عليه، ومن أشهرها: البحر المحيط في تفسير القرآن^(١).

قال عنه تلميذه التاج السبكي رحمته الله: «شيخنا وأستاذنا أبو حيَّان، شيخ النحاة، العَلَم، الفرد، والبحر الذي لم يعرف الجزر بل المد، وإمام النحو الذي لقاصده منه ما يشاء، ولسان العرب الذي لكل سمع لديه الإصغاء، تضرب إليه الإبل آباطها، وتفد عليه كل طائفة سفراً، لا يعرف إلا نمارق البید بساطها طلعت شمس من مغربها^(٢)، واقتعد مصر فكان نهاية مطلبها^(٣)».

سادساً — الإمام الحافظ جمال الدين أبو الحجاج المزي (٦٥٤ — ٧٤٢ هـ)

هو: يوسف بن الزكيّ عبد الرحمن بن يوسف بن علي بن عبد الملك بن علي بن أبي الزهر، الكلبي القضاعي الدمشقي، وأترك المجال هنا للإمام السبكي يُحدثنا عن شيخه المزي، بعبارة اللطيفة الشيقة فيقول: «شيخنا، وأستاذنا، وقُدوتنا، الشيخ جمال الدين أبو الحجاج المزي حافظ زماننا، حامل راية السنّة والجماعة، والقائم بأعباء هذه الصناعة، والمتدرّج جلباب الطّاعة، إمام الحفاظ، واحد عصره بالإجماع، وشيخ زمانه الذي تصغي لما يقول الأسماع، والذي ما جاء بعد ابن عساكر^(٤) مثله، وإن تكاثرت جيوش هذا العلم فملاّت البقاع.

(١) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ج ٩/٢٧٦ - ٢٧٩، الدرر الكامنة: ج ٦/٥٨ -

٢٧٦، الأعلام: ج ٧/١٥٢.

(٢) يعني أنه قدم من الأندلس فأقام في مصر.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى: ج ٩/٢٧٦ - ٢٧٩، بتصرف يسير.

(٤) هو: علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن الحسين، الإمام الجليل، حافظ الأمة، أبو القاسم بن عساكر، فخر الشافعية، وإمام أهل الحديث في زمانه، وحامل لوائهم، صاحب تاريخ دمشق، وتبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري وغير ذلك من المصنفات المفيدة المشهورة، ولد سنة (٤٩٩ هـ) وتوفي سنة (٥٧١ هـ) بدمشق ودفن بمقبرة باب الصغير، قال عنه الإمام النووي - كما نقله التاج السبكي من خطه -: هو حافظ الشام بل هو حافظ الدنيا، الإمام مطلقاً الثقة الثبت. ينظر: طبقات الشافعية =

وبالجملة: كان شيخنا المزي أعجوبة زمانه، يقرأ عليه القارئ نهاراً كاملاً، والطرق تضطرب والأسانيد تختلف، وضبط الأسماء يشكل وهو لا يسهو ولا يغفل، يبين وجه الاختلاف، ويوضح ضبط المشكل، ويعين المبهم، يقطّ لا يغفل عند الاحتياج إليه، وقد شاهدته الطلبة ينعس، فإذا أخطأ القارئ ردّ عليه كأن شخصاً أيقظه، وقال له: قال هذا القارئ: كيت وكيت هل هو صحيح؟ وهذا من عجائب الأمور، وكان قد انتهت إليه رئاسة المحدثين في الدنيا، وكان للمزي ديانة متينة وعبادة وسكون وخير.

مولده: في ليلة العاشر من شهر ربيع الآخر سنة أربع وخمسين وستمائة بظاهر حلب، وتوفي في يوم السبت ثاني عشر صفر سنة اثنتين وأربعين وسبعمئة بدار الحديث الأشرفية، ودفن بمقابر الصوفية^(١).

تلاميذ الإمام تاج الدين السبكي

بما أنّ الإمام السبكي رحمته الله درّس في كبار مدارس الشام في عصره، فقد تتلمذ عليه خلق كثيرون، وتخرج به علماء كبار، وأذكر منهم:

أولاً — الإمام شهاب الدين أحمد بن حجي (٧٥١ — ٨١٦ هـ)

هو: أحمد بن حجي بن موسى بن أحمد بن سعد بن غشم بن غزوان بن علي بن مشرف بن تركي الإمام، العالم، العلامة، الحافظ، المحقق، ذو الخصال الزكية والأخلاق المرصية، وشيخ الشافعية شهاب الدين، أبو العباس، ابن الإمام العلامة فقيه الشام علاء الدين أبي محمد السعدي الحسباني الدمشقي.

= الكبرى: ج ٧/٢١٦ - ٢١٧، طبقات ابن قاض شعبة: ج ٢/١٣ - ١٤، شذرات الذهب: ج ٤/٢٣٩، النجوم الزاهرة: ج ٦/٧٧.

(١) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ج ١٠/٣٩٥ - ٤٠١، بتصرف يسير. وينظر ترجمته في: الوفيات لأبي المعالي السلمي: ج ١/٣٩٦، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة: ج ٣/ص ٧٥ - ٧٦، النجوم الزاهرة: ج ١٠/٧٦، الأعلام: ج ٨/٢٣٦.

وُلِدَ سَنَةَ (٧٥١هـ)، سَمِعَ الْحَدِيثَ مِنْ خَلَّاتِقٍ، وَأَجَازَ لَهُ خَلْقٌ مِنْ بِلَادِ شَتَى، وَقَرَأَ بِنَفْسِهِ الْكَثِيرَ وَكُتِبَ الْأَجْزَاءُ وَاسْتَفَادَ مِنْ مَشَايِخِ الْعَصْرِ مِنْهُمْ: وَالِدُهُ الْعَلَامَةُ فَقِيهِ الشَّامِ عَلَاءُ الدِّينِ الْحَسْبَانِيُّ الدَّمَشْقِيُّ، وَالْقَاضِي تَاجُ الدِّينِ السَّبْكِ، وَتَخَرَّجَ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ عَلَى الْإِمَامِ الْحَافِظِ ابْنِ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ (١)، وَانْتَهَتْ الْمَشِيخَةُ إِلَيْهِ فِي الْبِلَادِ الشَّامِيَةِ، وَكَانَ يَضْرِبُ الْمَثَلَ بِجُودَةِ ذَهْنِهِ وَحَسَنِ أَبْحَاثِهِ، وَكَانَ حَسَنَ الشَّكْلِ، ذَيِّنًا، خَيْرًا، لَهُ أَوْرَادٌ مِنْ صَلَاةٍ وَصِيَامٍ، وَعِنْدَهُ أَدَبٌ كَثِيرٌ، وَحِشْمَةٌ، وَحَسَنُ مَعَاشِرَةٍ، تَوَفَّى رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْمَحْرَمِ سَنَةَ (٨١٦هـ) وَدُفِنَ فِي دَمَشَقٍ (٢).

ثَانِيًا — الْإِمَامُ الْفَقِيهُ شَرَفُ الدِّينِ الْغَزِي الشَّافِعِيُّ (٧٥٩ — ٧٩٩ هـ).

هُوَ: عَيْسَى بْنُ عَثْمَانَ بْنِ عَيْسَى، الْإِمَامُ، الْعَلَامَةُ، الْفَقِيهُ مَفْتِي الْمُسْلِمِينَ، مَفِيدُ الطَّالِبِينَ، قَاضِي الْقَضَاةِ شَرَفُ الدِّينِ الْغَزِي، قَدِمَ دَمَشَقَ لِلإِسْتِغَالِ فِي سَنَةِ (٧٥٩هـ) وَلَهُ نَحْوُ عَشْرِينَ سَنَةً، وَأَخَذَ الْفَقْهَ عَنِ الْفَقْهِ الْإِمَامِ شَمْسِ الدِّينِ ابْنِ قَاضِي شَهْبَةِ، وَعَمَادِ الدِّينِ الْحَسْبَانِيِّ، وَلَازَمَ الْقَاضِي تَاجَ الدِّينِ السَّبْكِ وَدَخَلَ الدِّيَارَ الْمَصْرِيَّةَ، وَأَخَذَ عَنِ الشَّيْخِ جَمَالِ الدِّينِ الْإِسْنَوِيِّ، وَجَمَعَ مَصْنُفَاتٍ كَثِيرَةً فِي الْفَقْهِ مِنْهَا: شَرْحُ الْمَنْهَاجِ، وَاخْتَصَرُ الرُّوضَةِ، وَاخْتَصَرُ الْمَهْمَاتِ وَأَدَبُ

(١) هُوَ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ كَثِيرٍ بْنُ ضَوْءٍ بْنُ كَثِيرٍ الْقُرَشِيُّ الْبُصْرِيُّ - نَسَبُهُ إِلَى بُصْرَى مِنْ أَرْضِ حَوْرَانَ - الدَّمَشْقِيُّ، مَوْلَدُهُ سَنَةَ (٧٠١هـ) وَتَفَقَّهَ عَلَى الشَّيْخَيْنِ بَرَهَانَ الدِّينِ الْفَزَارِيِّ، وَكَمَالَ الدِّينِ ابْنِ قَاضِي شَهْبَةِ، ثُمَّ صَاهَرَ الْحَافِظَ أَبَا الْحِجَاجِ الْوَزِّيَّ وَلَازَمَهُ، وَأَخَذَ عَنْهُ، أَقْبَلَ عَلَى عِلْمِ الْحَدِيثِ، وَأَخَذَ الْكَثِيرَ عَنِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى حِفْظِ الْمَتُونِ وَمَعْرِفَةِ الْأَسَانِيدِ وَالْعُلَلِ وَالرِّجَالِ وَالتَّارِيخِ حَتَّى بَرَعَ فِي ذَلِكَ وَهُوَ شَابٌّ، صَنَّفَ: الْبَدَايَةَ وَالنِّهَايَةَ وَالتَّفْسِيرَ، وَجَامِعَ الْمَسَانِيدِ وَالسَّنَنِ، تَوَلَّى مَشِيخَةَ أُمِّ الصَّالِحِ بَعْدَ مَوْتِ الْحَافِظِ الذَّهَبِيِّ وَبَعْدَ مَوْتِ الْإِمَامِ السَّبْكِ، وَلِيَ مَشِيخَةَ دَارِ الْحَدِيثِ الْأَشْرَفِيَّةِ، تَوَفَّى سَنَةَ (٧٧٤هـ) وَدُفِنَ بِمَقْبَرَةِ الصُّوفِيَّةِ عِنْدَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ. يَنْظُرُ: طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِابْنِ قَاضِي شَهْبَةِ: ج ٣/٨٥ - ٨٦، الدَّرَرُ الْكَامِنَةُ: ١/٤٤٥ - ٤٤٦، شَذَرَاتُ الذَّهَبِ: ٦/٢٣١ - ٢٣٢.

(٢) يَنْظُرُ: طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ: ج ٤/١٢ - ١٦، الرَّدُّ الْوَافِرُ لِابْنِ نَاصِرِ الدِّينِ الدَّمَشْقِيِّ: ج ١/٧٤، شَذَرَاتُ الذَّهَبِ: ج ٧/١١٦، ذَيْلُ التَّقْيِيدِ لِأَبِي الطَّيِّبِ الْمَكِّي: ج ١/٣٠٤.

القضاء، وجمع كتاباً كبيراً في الفقه سماه: الجواهر والدرر. توفى رَحِمَهُ اللَّهُ فِي رَمَضَانَ سَنَةَ (٧٩٩ هـ) وَدُفِنَ بِمَقْبَرَةِ بَابِ الصَّغِيرِ بِدَمَشَقٍ (١).

ثَالِثًا — الْإِمَامُ الْحَافِظُ شَمْسُ الدِّينِ أَبُو الْعَبَّاسِ اللَّخْمِيُّ الْمِصْرِيُّ (٧٢٩ — ٧٩٢ هـ)

هُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَنَدَ بْنِ نَعِيمٍ، الْحَافِظُ شَمْسُ الدِّينِ أَبُو الْعَبَّاسِ، اللَّخْمِيُّ، الْمِصْرِيُّ الْأَصْلُ الشَّامِيُّ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ سَنَدٍ، وَلَدَ فِي رَبِيعِ الْآخِرِ سَنَةَ (٧٢٩ هـ) بِدَمَشَقٍ، وَدَخَلَ الْقَاهِرَةَ، وَأَخَذَ عَنِ الشَّيْخِ جَمَالِ الدِّينِ الْإِسْنَوِيِّ (٢)، ثُمَّ صَحَّبَ الْقَاضِي تَاجَ الدِّينِ السَّبْكِ، وَلَازَمَهُ، وَكَانَ يَقْرَأُ عَلَيْهِ تَصَانِيفَهُ فِي الدَّرُوسِ، وَقَرَأَ عَلَيْهِ السِّيْرَةَ النَّبَوِيَّةَ بِالْجَامِعِ، وَوَلَّاهُ الْقَاضِي تَاجَ الدِّينِ عِدَّةَ وَظَائِفٍ، وَأَجَازَهُ بِالْفَتْيَا، وَكَانَ مِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ قِرَاءَةً لِلْحَدِيثِ، وَكَانَ يَرْجِعُ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ؛ لِحُسْنِ قِرَاءَتِهِ وَفَصَاحَتِهِ، وَوَلِيَ مَشِيخَةَ دَارِ الْحَدِيثِ بَعْدَ أَمَاكُنَ، أَلْفَ عِدَّةٍ مَوْلَفَاتٍ مِنْهَا: (الذَّيْلُ عَلَى الْعَبْرِ لِلذَّهَبِيِّ) بَعْدَ ذَيْلِ الْحُسَيْنِيِّ، وَ (تَخْرِيجُ الْأَرْبَعِينَ الْمُتَبَايِنَةِ) فِي الْحَدِيثِ، تَوَفَّى رَحِمَهُ اللَّهُ سَنَةَ (٧٩٢هـ)، وَدُفِنَ بِمَقْبَرَةِ الصُّوفِيَّةِ (٣).



(١) يَنْظُرُ: طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِابْنِ قَاضِي شَهْبَةِ: ج ٣/١٥٩، شَذَرَاتُ الذَّهَبِ: ج ٦/٣٦٠ - ٣٦١.
(٢) هُوَ: عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْإِسْنَوِيُّ الْقُرَشِيُّ، الْأُمَوِيُّ، الْمِصْرِيُّ، الشَّافِعِيُّ، أَبُو مُحَمَّدٍ، جَمَالُ الدِّينِ، فَقِيهُ أَصُولِيٍّ، مِنْ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ. وَلَدَ بِأَسْنَا سَنَةَ (٧٢١ هـ)، وَقَدِمَ الْقَاهِرَةَ، فَانْتَهَتْ إِلَيْهِ رِيَاسَةُ الشَّافِعِيَّةِ. وَوَلِيَ الْحِسْبَةَ وَوَكَالَةَ بَيْتِ الْمَالِ، ثُمَّ اعْتَزَلَ الْحِسْبَةَ. مِنْ كُتُبِهِ: الْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ فِي الْفَقْهِ، وَالْكُوكَبُ الدَّرِّي، وَنَهَايَةُ السُّوْلِ شَرْحُ مَنْهَاجِ الْأُصُولِ، وَالتَّمْهِيدُ فِي تَخْرِيجِ الْفُرُوعِ عَلَى الْأُصُولِ، وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ، تَوَفَّى فَجْأَةً فِي جَمَادَى الْآخِرَةِ سَنَةَ (٧٧٢ هـ) وَدُفِنَ بِتَرْتَبِهِ بِقَرْبِ مَقَابِرِ الصُّوفِيَّةِ. يَنْظُرُ: طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِابْنِ قَاضِي شَهْبَةِ: ج ٣/٣٤٤.
(٣) يَنْظُرُ: الدَّرَرُ الْكَامِنَةُ: ج ٦/٢٣ - ٢٤، طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِابْنِ قَاضِي شَهْبَةِ: ج ٣/١٧٨ - ١٧٩.

المبحث الثالث

مؤلفات الإمام تاج الدين الشبكي

بارك الله تعالى في عمره ووقته، فكان عمره القصير مليئاً بالإنتاج العلمي الغزير، الذي وضعه على طريق الإمامة في العلوم الشرعية، بل جعله من أوجد الأئمة في عصره في شتى ميادين العلوم، وذلك بشهادة العلماء الذين عاصروه واطلعوا على نتاجه العلمي، أو العلماء الذين جاؤوا من بعده.

فقال عنه الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني^(١) رحمته الله: «وقد صُنِّفَ تصانيف كثيرة جداً على صغر سنِّه، قُرِئَتْ عليه، وانتشرت في حياته وبعد موته»^(٢).

و هذه قائمة بأسماء أهم مؤلفاته وآثاره العلمية:

١ - الإيهاج في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول للإمام البيضاوي الشافعي المتوفى سنة (٦٨٥هـ) وقد طبع طبعات كثيرة، منها: طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٤هـ.

٢ - الأشباه والنظائر في فروع فقه الشافعية، وهو مطبوع بتحقيق الشيخين علي محمد معوض وعادل عبد الموجود، بدار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٩٩١ م.

٣ - توشيح التصحيح للإمام النووي، في الفقه الشافعي، وهو مخطوط، وتوجد منه نسخة في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق، تحت الرقم (٢٣١٦).

٤ - جمع الجوامع في أصول الفقه، طبع طبعات عديدة، منها ما هو متصل بشروحه كشرح الجلال المحلي والعتار، ومنها ما هو مستقل كطبعة دار الكتب العلمية بيروت سنة: ٢٠٠٣ م / ١٤٢٤هـ، بتحقيق: الشيخ عبد المنعم إبراهيم.

٥ - رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه، وهو شرح لكتاب «مختصر منتهى السؤل والأمل في الأصول والجدل» للإمام ابن الحاجب

(١) ستمر ترجمته قريباً.

(٢) الدرر الكامنة: ج ٣/ ٢٣٥.

المالكي المتوفى سنة (٦٤٦هـ)، وقد طبع بتحقيق علي محمد معوض وعادل عبد الموجود بدار عالم الكتب، بيروت، عام ١٤١٩هـ.

٦ - طبقات الشافعية الصغرى، وهو مخطوط، وتوجد منه نسخة في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق تحت الرقم (٣٥٥٤).

٧ - طبقات الشافعية الكبرى، وقد طبع بدار هجر، القاهرة، ١٤١٣هـ، بتحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو.

٨ - القاعدة في الجرح والتعديل، وقد طبع بتحقيق العلامة المحدث الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمته الله، بمكتبة المطبوعات الإسلامية سنة ١٩٩٥ م، حلب، سورية.

٩ - القاعدة في المؤرخين، وقد طبع أيضاً بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمته الله، بمكتبة المطبوعات الإسلامية سنة ١٩٩٥ م، حلب، سورية.

١٠ - معيد النعم ومبيد النقم، مطبوع بعدة طبعات منها، بتحقيق الشيخ عبد الستار أبو غدة، دار الأقصى، القاهرة، عام ١٩٩٣ م.

١١ - منع الموانع عن جمع الجوامع، في الأصول، وهو مطبوع، بتحقيق: الدكتور سعيد علي محمد الحميري بدار البشائر الإسلامية عام ١٩٩٩ م.



المبحث الرابع

المناصب والوظائف التي تَقَلَّدَهَا الإمامُ السُّبْكِيُّ

تولَّى الإمامُ تاج الدِّين السُّبْكِيُّ رحمته الله من المناصب والوظائف الشيءَ الكثير، فقام بها حَقَّ القيام وأدَّى حقوقَها وواجباتها حَقَّ الأداء:

فقد ولَّى أكبر المحافل العلمية في عصره، ودرَّس في غالب مدارس دمشق الشام ومصر، وناب عن أبيه في الحكم ثم استقل به، وولي دار الحديث الأشرافية بتعيين أبيه، وولي خطابة الجامع الأموي الكبير بدمشق، وانتهت إليه رئاسة القضاء والمناصب بالشام، وقد درس بمدارس كبار كالعزيفية والعادلية الكبرى والغزالية والعذراوية ومشيخة دار الحديث الأشرافية وغير ذلك، بمصر والشام^(١).

حصل له بسبب القضاء محنة شديدة، وهو مع ذلك في غاية الثبات، وفي هذا يقول الإمام الحافظ ابن كثير رحمته الله: «جَرى عليه من المِحَنِ والشَّدَائِدِ ما لم يَجِرْ على قاضٍ قبله، وَحَصَلَ له من المناصب والرياسة ما لم يَحْصُلْ لأحدٍ قبله، وانتهت إليه الرِّياسة بالشام، وأبان في أيام محنته عن شجاعة وقوة على المناظرة، حتى أفحم خصومَه مع كثرتهم، ثم لما عاد عفا، وَصَفَحَ عمن قام عليه، وكان كريماً مهيباً»^(٢).

وقال الحافظ شهاب الدين ابن حَجِّي رحمته الله: «وانتهت إليه رياسة القضاء والمناصب بالشام وحصلت له محنة بسبب القضاء، وأوذى فصبر، وسجن فثبت، وعقدت له مجالس فأبان عن شجاعة وأفحم خصومه، مع تواطئهم عليه، ثم عاد إلى مرتبته، وعفا وصفح عمن قام عليه، وكان سيداً جواداً كريماً مهيباً، تخضع له أرباب المناصب من القضاة»^(٣).

(١) ينظر: الدرر الكامنة: ج ٣/٢٣٣، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ج ٣/١٠٦، شذرات الذهب: ج ٦/٢٢١، بتصرف.

(٢) المراجع السابقة.

(٣) طبقات الشافعية: ج ٣/١٠٦، شذرات الذهب: ج ٦/٢٢١.

المبحث الخامس

مكانة الإمام تاج السبكي العلمية ووفاته

يُعَدُّ الإمام عبد الوهَّاب السُّبْكِيُّ رحمته الله من أشهر أفراد العائلة السبكية، التي ذاع صيتها واشتهرت في عهد دولة المماليك، فقد كانت حياته - وبالرغم من قصر عمره - حافلة بالإنتاج العلمي، في شتى صنوف العلوم، وقد أجازه العديد من مشايخه من أمثال الإمام المزي وابن النقيب والذهبي رحمهم الله بالإفتاء والتدريس في سن مبكرة، مع توليه القضاء في الشام لمدة طويلة، وقد أثنى عليه كبار العلماء الذين عاصروه أو لازموه كتلاميذه، والعلماء الذين جاؤوا بعده.

فيقول تلميذه الحافظ شهاب الدين ابن حجي رحمته الله: «أخبرني - يعني الإمام تاج الدين السبكي - أن الشيخ شمس الدين ابن النقيب أجاز له بالإفتاء والتدريس ولم يكمل العشرين؛ لأن عمره لما مات ابن النقيب كان ثمانية عشر عاماً.. ثم قال عنه: وحصل فنوناً من العلم ومن الفقه والأصول، وكان ماهراً فيه، والحديث والأدب، وبرع وشارك في العربية، وكان له يد في النظم والنثر، جيد البديهة ذا بلاغة وطلاقة لسان وجراءة جنان وذكاء مفرط وذهن وقاد، وكان له قدرة على المناظرة، صَنَفَ تصانيف عدة في فنون على صغر سنة وكثرة أشغاله قرئت عليه، وانتشرت في حياته بعد موته، انتهت إليه رئاسة القضاء والمناصب بالشام»^(١).

يقول الإمام ابن حجر رحمته الله: «..أجاد في الخط والنظم والنثر وأمعن في طلب الحديث، وكتب الأجزاء والطباق مع ملازمة الاشتغال بالفقه والأصول والعربية حتى مهر وهو شاب... وكان ذا بلاغة، وطلاوة لسان، عارفاً بالأمور، وانتشرت تصانيفه في حياته ورزق فيها السعد»^(٢).

وفاته:

تُوفِّي رحمته الله، وهو في ريعان شبابه شهيداً بالطاعون في ذي الحجة سنة

(١) ينظر: طبقات الشافعية: ج ٣/١٠٥ - ١٠٦، شذرات الذهب: ج ٦/٢٢١.

(٢) الدرر الكامنة: ج ٣/٢٣٣.

(٧٧١ هـ)، خَطَبَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَطَعِنَ لَيْلَةَ السَّبْتِ، وَمَاتَ لَيْلَةَ الثَّلَاثَاءِ، وَدُفِنَ بِتَرْبَتِهِمْ بِسَفْحِ قَاسِيُونَ عَنْ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ سَنَةً^(١).

الفصل الثاني

ترجمة

الإمام جلال الدين المحلي الشافعي
شارح كتاب جمع الجوامع

ويشتمل هذا الفصل على خمسة مباحث:

* المبحث الأول: اسمه، ونسبه، ومولده، ونشأته.

* المبحث الثاني: شيوخه، وتلاميذه.

* المبحث الثالث: مؤلفاته.

* المبحث الرابع: المناصب والوظائف التي تقلدها.

* المبحث الخامس: مكانته العلمية، وفاته.

(١) الدرر الكامنة: ج ٣/ ٢٣٥، طبقات الشافعية: ج ٣/ ١٠٦، النجوم الزاهرة: ج ١١/ ١٠٨،

شذرات الذهب: ج ٦/ ٢٢٢.

الْمَبْصَحَةُ الْأَوَّلُ

الإمام المحلي

اسمُه، ونسبه، ولقبُه، وكُنْيَتُه، ومولده، ونشأته

اسمُه، ونسبه، ولقبُه، وكُنْيَتُه:

هو: محمد بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن هاشم، الجلال، أبو عبد الله بن الشهاب أبي العباس بن الكمال الأنصاري المحلي - نسبة للمحلة الكبرى من الغربية بمصر - الشيخ، الإمام، المحقق، الفقيه، الأصولي، المفسر، العلامة، القاهري، الشافعي^(١).

يُعرف بالجلال المحلي^(٢) أو جلال الدين المحلي^(٣)، وقد أطلق عليه الإمام ابن العماد الحنبلي^(٤) في شذراته لقب: تفتازاني^(٥)

(١) الضوء اللامع: ج ٧/٣٩، حسن المحاضرة للإمام السيوطي: ٤٤٣/١، البدر الطالع: ج ٢/١١٥، النجوم الزاهرة: ج ١٦/٢٠٩ شذرات الذهب: ج ٧/٣٠٣، الأعلام: ج ٥/٣٣٣.

(٢) الضوء اللامع: ج ٧/٣٩، البدر الطالع: ج ٢/١١٥.

(٣) شذرات الذهب: ج ٧/٣٠٣، الأعلام: ج ٥/٣٣٣.

(٤) هو: عبد الحي بن أحمد بن محمد المعروف بابن العماد أبو الفلاح العكري الصالحي الحنبلي، العالم، المصنف الأديب، الإخباري، ولد سنة (١٠٣٢هـ) في صالحيه دمشق، أخذ عن أعلام الأشياخ بدمشق منهم الشيخ عبد الباقي الحنبلي والشيخ محمد بن بدر الدين البلباني الصالحي، وأجازوه، ثم رحل إلى القاهرة، وأقام بها مدة طويلة للأخذ عن علمائها، وأخذ بها عن النور الشبراملسي، والشهاب القليوبي وغيرهم، رجع إلى دمشق، ولزم الإفادة والتدريس، وانتفع به الكثير، من مؤلفاته: شذرات الذهب وشرح متن المنتهى في فقه الحنابلة وغيرهما، توفي سنة: (١٠٨٩هـ) بمكة حاجاً. ينظر: خلاصة الأثر للمحيي: ج ٢/٣٤٠ - ١٤١، دار صادر، بيروت.

(٥) التفتازاني هو: سعد الدين مسعود أو محمود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، الإمام، العلامة الكبير، عالم النحو، والتصريف، والمعاني والبيان، والأصلين، والمنطق، وغيرهما، ولد بتفتازان سنة (٧٢٢هـ)، وأخذ عن أكابر أهل العلم في عصره، كالعضد =

العرب^(١).

مولده:

وُلِدَ فِي مُسْتَهْلَ شَوَّالِ سَنَةِ إِحْدَى وَتَسْعِينَ وَسَبْعِمِئَةً (٧٩١هـ) بِالْمَحَلَّةِ الْغَرْبِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ وَنَشَأَ بِهَا^(٢).

نشأته:

نَشَأَ الْإِمَامُ الْمَحَلِّيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْقَاهِرَةِ، وَقَرَأَ الْقُرْآنَ وَكُتِبَ، وَاشْتَغَلَ فِي عِدَّةِ فَنُونٍ، وَأَخَذَ عَنْ كِبَارِ عُلَمَاءِ عَصْرِهِ، وَدَرَسَ الْفِقْهَ وَأَصُولَهُ، وَالْعَرَبِيَّةَ وَالنَّحْوَ وَالْفَرَائِضَ، وَالْحِسَابَ وَالْمَنْطِقَ وَالْجَدَلَ، وَالْبَيَانَ وَالْمَعَانِي وَالْعُرُوضَ، وَدَرَسَ التَّفْسِيرَ وَأَصُولَ الدِّينِ وَعِلْمَ الْحَدِيثِ، وَتَفَنَّنَ فِي الْعُلُومِ الْعَقْلِيَّةِ وَالنَّقْلِيَّةِ^(٣).

قَالَ الْإِمَامُ السَّخَاوِيُّ^(٤) رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَهَرٌ وَتَقَدَّمَ عَلَى غَالِبِ أَقْرَانِهِ، وَتَفَنَّنَ فِي الْعُلُومِ الْعَقْلِيَّةِ وَالنَّقْلِيَّةِ، وَكَانَ أَوَّلًا يَتَوَلَّى بَيْعَ الْبُرِّ فِي بَعْضِ الْحَوَانِيتِ، ثُمَّ أَقَامَ شَخْصًا عَوَظَهُ فِيهِ مَعَ مُشَارَفَتِهِ لَهُ أَحْيَانًا وَتَصَدَّى هُوَ لِلتَّصْنِيفِ وَالتَّدْرِيسِ، وَالْإِقْرَاءِ، مُعْظَمًا بَيْنَ الْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ، مُهَابًا وَقُورًا، عَلَيْهِ سِيمَا الْخَيْرِ، وَكَانَ إِمَامًا عَلَامَةً مُحَقِّقًا نَظَارًا، مُفْرِطَ الذِّكَاةِ، صَحِيحَ الذَّهْنِ... حَادَّ الْقَرِيحَةِ، قَوِيَّ الْمُبَاحَثَةِ»^(٥).

= الأيجي وطبقته، فاق في النحو والصرف والمنطق والمعاني والبيان والأصول والتفسير والكلام وكثير من العلوم، وطار صيته واشتهر ذكره، ورحل إليه الطلبة، من مؤلفاته: شرح العقائد النسفية في علم التوحيد، والتلويح في أصول الفقه. توفي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة (٧٩٢هـ) بسمرقند، ونقل إلى سرخس ودفن بها. ينظر: الدرر الكامنة: ج ٦/١١٢ - ١١٣، شذرات الذهب: ج ٦/٣١٩ - ٣٢٠، البدر الطالع: ج ٢/٣٠٣ - ٣٠٤.

(١) شذرات الذهب: ج ٧/٣٠٣.

(٢) ينظر: الضوء اللامع ٧/٣٩، شذرات الذهب ٧/٣٠٣، البدر الطالع: ج ٢/١١٥.

(٣) الضوء اللامع ٧/٣٩ - ٤٠، وينظر: حسن المحاضرة للإمام السيوطي: ج ١/٤٤٣، شذرات الذهب: ج ٧/٣٠٣، البدر الطالع: ج ٢/١١٥.

(٤) ستمر ترجمته قريباً.

(٥) الضوء اللامع: ج ٧/٤٠ - ٤١.

اشتهر ذكره، وبعُدَ صيته، ورغبَ الأئمةُ في تحصيل تصانيفه وقراءتها وإقراءها، وقرأ عليه مَنْ لَا يَحْصَى كَثْرَةُ، وَارْتَحَلَ الْفُضَلَاءُ لِلْأَخْذِ عَنْهُ، وَكَانَ حَادَّ الْمِزَاجِ لَا سِيَّما فِي الْحَرِّ، وَإِذَا ظَهَرَ لَهُ الصَّوَابُ عَلَى يَدِ مَنْ كَانَ رَجَعَ إِلَيْهِ. وَقَدْ وُلِّيَ التَّدْرِيسَ بِمَوَاضِعَ، وَكَانَ مَقْصُودًا بِالْفَتَاوَى مِنَ الْأَمَاكِنِ الْبَعِيدَةِ النَّائِيَةِ^(١)، وَكَانَ غُرَّةَ أَهْلِ عَصْرِهِ فِي سُلُوكِ طَرِيقِ السَّلَفِ عَلَى قَدَمِ مِنَ الصَّلَاحِ وَالْوَرَعِ وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ يُوَاجِهَ بِذَلِكَ أَكْبَارَ الظُّلْمَةِ وَالْحُكَّامَ، وَيَأْتُونَ إِلَيْهِ فَلَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِمْ، وَلَا يَأْذَنُ لَهُمْ فِي الدُّخُولِ عَلَيْهِ، وَكَانَ قَضَاءُ الْقُضَاةِ وَغَيْرُهُمْ يَخْضَعُونَ لَهُ وَيَهَابُونَهُ وَيَرْجِعُونَ إِلَيْهِ، وَظَهَرَتْ لَهُ كِرَامَاتٌ أَكْرَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا، وَعُرِضَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ الْأَكْبَرُ فَاِمْتَنَعَ، بَلْ كَانَ يَقُولُ لِأَصْحَابِهِ: «إِنَّهُ لَا طَاقَةَ لِي عَلَى النَّارِ»^(٢).

وَكَانَ مُتَقَشِّفًا وَغَيْرَ مُتَكَلِّفٍ فِي مَرْكُوبِهِ، وَمَلْبُوسُهُ إِلَى الْغَايَةِ بِحَيْثُ إِنَّهُ كَانَ إِذَا رَأَاهُ مَنْ لَا يَعْرِفُهُ يَظُنُّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْعَوَامِّ، مُتَكَسِّبًا بِالتَّجَارَةِ^(٣).



(١) ينظر: الضوء اللامع: ج ٧/٤١، البدر الطالع: ج ٢/١١٥.

(٢) الضوء اللامع: ج ٧/٤١، شذرات الذهب: ج ٧/٣٠٤ بتصرف يسير.

(٣) ينظر: النجوم الزاهرة: ج ١٦/٢٠٩، شذرات الذهب: ج ٧/٣٠٤.

المَبْحَثُ الثَّانِي شُيُوخُهُ وَتَلَامِيذُهُ

شُيُوخُهُ:

لَا زَمَ الْإِمَامُ جَلَالُ الدِّينِ الْمُحَلِّي رَحِمَهُ اللَّهُ أَكْبَرَ عُلَمَاءِ عَصْرِهِ، وَأَخَذَ عَنْهُمْ، وَانْتَفَعَ بِهِمْ، وَاسْتَفَادَ مِنْهُمْ الْكَثِيرَ فِي جَمِيعِ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ، حَتَّى غَدَا مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمَشَارِ إِلَيْهِمْ بِالْبَنَانِ، فَقَدْ أَخَذَ الْفَقْهَ وَأَصُولَهُ وَالْعَرَبِيَّةَ عَنِ الشَّمْسِ الْبِرْمَاوِيِّ، وَالْفَقْهَ أَيْضاً عَنِ الْيَبْجُورِيِّ وَالْجَلَالِ الْبَلْقِينِيِّ وَالْوَلِيِّ الْعِرَاقِيِّ، وَالْأُصُولَ أَيْضاً عَنِ الْعَزِّ بْنِ جَمَاعَةَ، وَالنَّحْوَ أَيْضاً عَنِ الشَّهَابِ الْعَجِيمِيِّ حَفِيدِ الْإِمَامِ ابْنِ هِشَامٍ، وَلَا زَمَ الْبَسَاطِيَّ فِي التَّفْسِيرِ وَأُصُولِ الدِّينِ وَغَيْرِهِمَا، وَانْتَفَعَ بِهِ كَثِيراً، وَأَخَذَ عِلْمَ الْحَدِيثِ عَنِ الْوَلِيِّ الْعِرَاقِيِّ وَالْإِمَامِ ابْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ وَبِهِ انْتَفَعَ، وَكَانَ كُلُّ مَا يَشْكُلُ عَلَيْهِ فِي الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِ يَرَاغِعُهُ فِيهِ ^(١).

وَهَذِهِ تَرْجُمَةٌ مُوجِزَةٌ لِثَلَاثَةِ مِنْ أَشْهُرِ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ تَتَلَمَّذَ عَلَيْهِمْ إِمَامُنَا جَلَالُ الدِّينِ الْمُحَلِّي:

١ — الْإِمَامُ الْحَافِظُ وَلِيُّ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ: (٧٦٢ — ٨٢٦ هـ).

هُوَ: أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْإِمَامِ، الْحَافِظِ، الْفَقِيهِ، الْمُصَنِّفِ، قَاضِي الْقَضَاةِ، وَلِيُّ الدِّينِ، أَبُو زُرْعَةَ بْنِ الْإِمَامِ الْعَلَامَةِ الْحَافِظِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ زَيْنِ الدِّينِ أَبِي الْفَضْلِ، الْعِرَاقِيُّ الْأَصْلُ الْمِصْرِيُّ، وُلِدَ سَنَةَ (٧٦٢ هـ) وَبَكَرَ بِهِ أَبَوَاهُ فَأَحْضَرَهُ عِنْدَ خَاتَمَةِ الْمُسْنَدِينَ بِالْقَاهِرَةِ أَبِي الْحَرَمِ الْقَلَانِسِيِّ وَاسْتَجَازَ لَهُ مِنْ أَبِي الْحَسَنِ الْفَرُضِيِّ، ثُمَّ طَلَبَ بِنَفْسِهِ وَهُوَ شَابٌّ، فَقَرَأَ الْكَثِيرَ، وَدَأَّبَ عَلَى الشُّيُوخِ، وَلَا زَمَ الْإِسْتِغَالَ بِالْفَقْهِ وَالْعَرَبِيَّةِ وَالْفُنُونِ حَتَّى مَهَرُ وَاشْتَهَرَ، وَلَا زَمَ الشَّيْخَ سِرَاجَ الدِّينِ الْبَلْقِينِيَّ وَحَفِظَ وَكُتِبَ عَنْهُ الْكَثِيرُ، وَأَخَذَ عَنِ عُلَمَاءِ عَصْرِهِ.

(١) الضوء اللامع: ج٧/٣٩ بتصرف يسير.

نَشَأَ صَبِيئاً، دِيناً، خَيْرًا، مَعَ جَمَالِ الصُّورَةِ، وَالتَّوَدَّدَ إِلَى النَّاسِ، وَنَابَ فِي الْحُكْمِ، وَدَرَّسَ فِي عِدَّةِ أَمَاكِنَ ثُمَّ اسْتَقَرَّ فِي أَمَاكِنَ تَدْرِيسٍ وَالِدُهُ بَعْدَ وَفَاتِهِ، وَعَقَدَ مَجْلِسَ الْإِمْلَاءِ بَعْدَهُ، وَاشْتَهَرَ صِبْيَتُهُ، وَصَنَّفَ التَّصَانِيفَ، وَخَرَّجَ التَّخَارِيجَ، ثُمَّ وَلَّى مَنَصَّبَ الْقَضَاءِ، فَبَاشَرَهُ سَنَةً وَرَبْعَ سَنَةٍ مُبَاشَرَةً حَسَنَةً، بِعَفَّةٍ وَنَزَاهَةٍ وَصَلَابَةٍ إِلَى أَنْ تَعَصَّبَ عَلَيْهِ بَعْضُ أَهْلِ الدَّوْلَةِ؛ لِإِقَامَتِهِ الْعَدْلَ، وَعَدَمِ مُحَابَاتِهِ لِأَحَدٍ مِنْ أَجْلِهِ، فَتَمَالَّؤُوا عَلَيْهِ، ثُمَّ عَزَلُوهُ.

وَمِنْ تَصَانِيفِهِ: تَحْرِيرُ الْفَتَاوَى عَلَى التَّنْبِيهِ وَالْمُنْهَاجِ، وَالْحَاوِي فِي فِقْهِ الشَّافِعِيَّةِ، وَكِتَابُ الْغَيْثِ الْهَامِعِ شَرْحُ جَمْعِ الْجَوَامِعِ لِلْسَّبْكِيِّ، وَكَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ خَيْرَةِ أَهْلِ عَصْرِهِ بِشَاشَةٍ وَصَلَابَةٍ فِي الْحُكْمِ، وَقِيَامًا فِي الْحَقِّ، وَطَلَاقَةً وَجْهِ، وَحُسْنَ خُلُقٍ وَطَيْبِ عِشْرَةٍ، وَقَدْ أَخَذَ عَنْهُ الْإِمَامُ الْمُحَلِّي: الْفَقْهَ، وَعِلْمَ الْحَدِيثِ.

تُوفِيَ فِي الْقَاهِرَةِ يَوْمَ الْخَمِيسِ التَّاسِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ سَنَةَ (٨٢٦ هـ) وَدُفِنَ عِنْدَ وَالِدِهِ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى ^(١).

٢ — الْإِمَامُ الْحَافِظُ شَهَابُ الدِّينِ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ: (٧٧٣ — ٨٥٢ هـ).

هُوَ: أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَحْمَدَ، الْأَسْتَاذِ الْإِمَامِ الْأَثَمَةِ، الْعَسْقَلَانِيِّ الْأَصْلِ، الْمِصْرِيِّ الْمَوْلَدِ وَالْمَنْشَأُ وَالِدَارِ وَالْوَفَاةِ، الشَّافِعِي، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ حَجَرٍ، وَهُوَ لَقَبٌ لِبَعْضِ آبَائِهِ، وُلِدَ فِي الْقَاهِرَةِ فِي (١٢) شَعْبَانَ سَنَةَ (٧٧٣ هـ)، مَاتَ وَالِدُهُ وَهُوَ حَدَثُ السِّنِّ فَكَفَلَهُ بَعْضُ أَوْصِيَاءِ وَالِدِهِ إِلَى أَنْ كَبُرَ وَحَفِظَ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ وَهُوَ ابْنُ تِسْعٍ، وَالْعَدِيدُ مِنْ مَتُونِ الْعِلْمِ، أَخَذَ عَنِ الْإِمَامِ سِرَاجِ الدِّينِ الْبَلْقِينِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَحَضَرَ دُرُوسَهُ الْفَقْهِيَّةَ، وَلَا زَمَ الْإِمَامِينَ ابْنَ الْمَلْقَنِ وَالْعَزَّ بْنَ جَمَاعَةَ، وَأَخَذَ اللُّغَةَ عَنِ الْإِمَامِ الْفَيْرُوزِ أَبَادِي صَاحِبِ الْقَامُوسِ، ثُمَّ حَبَّبَ اللَّهُ إِلَيْهِ الْحَدِيثَ فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ بِكَلِيَّتِهِ، وَرَحَلَ إِلَى الْيَمَنِ بَعْدَ أَنْ

(١) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ج٤/٨٠ - ٨٣، الضوء اللامع ج١/٣٣٦ - ٣٤٤، شذرات الذهب: ج٧/١٧٣، بتصرف.

جاور بمكة، وأقبل على الاشتغال والتصنيف، وبرع في الفقه والعربية، وصار حافظ الإسلام، وقد انتهت إليه معرفة الرجال، واستحضرهم ومعرفة العالي والنازل، وعلل الأحاديث، وغير ذلك، وصار هو المعول عليه في هذا الشأن في سائر الأقطار، ولّي قضاء القضاة الشافعية بالديار المصرية ولازال يباشره إلى أن عزّل نفسه، ألّف الكثير من الكتب، وكلها مشهورة نافعة، منها: (فتح الباري شرح صحيح البخاري)، و(بلوغ المرام)، و(تهذيب التهذيب)، و(الإصابة في تمييز الصحابة) و(لسان الميزان)، وغيرها الكثير.

تُوفِّي رحمه الله في القاهرة سنة (٨٥٢هـ) وكانت له جنازة حافلة، حضرها العلماء والسُّلطان والأمراء حتّى تراحم الأمراء والأكابر على حمل نعشه^(١).

٣ — الإمام العلامة جلال الدين البلقيني الشافعي: (٧٦٣ — ٨٢٤ هـ).

هو: عبد الرحمن بن عمر بن رسلان بن نصر بن صالح بن عبد الخالق بن عبد الحق، الإمام، العلامة، شيخ الإسلام، قاضي القضاة، جلال الدين أبو الفضل بن الإمام، العلامة، شيخ الإسلام، أبي حفص، الكناني، المصري، البلقيني، الشافعي، وُلِدَ سنة (٧٦٣هـ)، وتلمذ على والده حتى مهر في مدة يسيرة، وتقدم واشتهر بالفضل، وقوة الحفظ، ودخل مع أبيه دمشق في سنة (٧٩٣هـ)، والمشايخ إذ ذاك كثيرون فظهر فضله، وعلا صيته، وكان والده يعظّمه ويصغي إلى أبحاثه، ويصوّب ما يقول، واستمرّ على الطّلب والاجتهاد والإفتاء والتّدرّس، وشغل الطّلبة إلى أن وُلّي القضاء سنة (٨٠٤هـ) ثم عزّل ثم أعيد مراراً، وكان فصيحاً، بليغاً، ذكياً، سريع الإدراك، وقد أخذ عنه الإمام جلال الدين المحلي علم الفقه، كان له بالقاهرة صيت لذكائه وعظمة والده في النفوس، وكان من عجائب الدنيا في سرعة الفهم، وجودة الحفظ، سليم الباطن، لا يعرف الخُبث ولا المكر كوالده رحمهما الله تعالى، وكتب أشياء لم

(١) الضوء اللامع: ج ٢/٣٦ - ٤٠، شذرات الذهب: ج ٧/٢٧٠ بتصرف.

تشتهر، منها نُكِّتَه على المنهاج في مجلدين، توفي رحمه الله في شهر شوال سنة (٨٢٤هـ)، ودُفن بقبر أبيه في مدرسته التي أنشأها^(١).

تلاميذه:

تتلمذ على الجلال المحلي رحمه الله عددٌ كبيرٌ من التّلاميذ، وتخرّج به جماعة من الأفاضل، وارتحل إليه طلاب العلم؛ لينهلوا من علومه، وفي هذا يقول تلميذه الحافظ السّخاوي رحمه الله: «وقرأ عليه من لا يُحصى كثرة، وارتحل الفضلاء للأخذ عنه، وتخرّج به جماعة درّسوا في حياته، ولكنّه صار بآخرة حياته يسترّوح في إقرائه؛ لغلبة الملل والسّامة عليه، وكثرة المخاطبين، ولا يُصغي إلا لمن علم تحرّزه خصوصاً وهو حادّ المزاج لاسيّما في الحرّ»^(٢).

وهذه ترجمة موجزة لأشهر ثلاثة من تلاميذ الإمام المحلي رحمهم الله تعالى:

١ — الإمام المحقّق برهان الدين بن أبي شريف المقدسي رحمه الله: (٨٣٣ — ٩٢٣هـ)

هو: إبراهيم بن الأمير ناصر الدين محمد بن أبي بكر بن علي بن أيوب، برهان الدين، أبو إسحق المعروف بابن أبي شريف المقدسي، المصري، الشافعي، الشيخ الإمام، والخبر الهمام، شيخ مشايخ الإسلام ومرجع الخاصّ والعام، وُلِدَ بالقدس الشّريف سنة (٨٣٣هـ)، ونشأ بها، واشتغل بفنون العلم على أخيه الكمال بن أبي شريف، ورحل إلى القاهرة، فأخذ الفقه عن علم الدين البلقيني، والأصول عن الجلال المحلي، وسمع عليه في الفقه أيضاً، وأخذ الحديث عن شيخ الإسلام ابن حجر وغيره، وناب في القضاء، ودرّس وأفتى وصنّف، ومن مؤلفاته: (شرح المنهاج)، و(شرح الحاوي)، وكتاب في الآيات التي فيها الناسخ والمنسوخ، وغير ذلك.

(١) طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة: ج ٤/٨٧، بتصرف.

(٢) الضوء اللامع: ج ٧/٤٠.

توفي رحمته الله فجر يوم الجمعة ليومين بقيا من المحرم سنة (٩٢٣هـ)، ودُفن بالقرب من ضريح الإمام الشافعي رحمته الله (١).

٢- الإمام الكبير الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي الشافعي: (٨٤٩-٩١١هـ).

هو: عبد الرحمن ابن أبي بكر بن محمد السيوطي (٢) الشافعي، الحافظ جلال الدين، أبو الفضل، المُسند المحقق المدقق صاحب المؤلفات الفائقة النافعة، وُلد سنة (٨٤٩هـ)، تُوِّفِي والدُه وهو في الخامسة من عمره، وأَسَدَ وصايته إلى الفقيه الحنفي المشهور الكمال بن الهمام (٣) رحمته الله، أَخَذَ عن الجلال المحلي وغيره، وأَحْضَرَه والدُه مجلسَ الحافظ ابن حجر، وأُجِيزَ بالإفتاء والتدريس من أكابر علماء عصره من سائر الأمصار، بَرَزَ في جميع الفنون، وفاق الأقران، واشتهر ذكره وبعد صيته، بَلَغَ عددُ مشايخه ٥١ شيخاً، وبلغت مؤلفاته الحافلة الكثيرة الكاملة والمتقنة والمحرورة أكثر من ٥٠٠ مؤلف وشهرتها تُغني عن ذكرها، وقد اشتهر أكثرُ مصنّفاته في حياته في أقطار الأرض شرقاً وغرباً، وكان أعلمَ أهل زمانه بعلم الحديث، وقد أَخْبَرَ عن نفسه بأنه يحفظ مئتي ألف

(١) ينظر: شذرات الذهب: ج ٨/١١٨ - ١٢٠، بتصرف. وينظر: الأنس الجليل بتاريخ القدس

والخليل للإمام معجبر الدين الحنبلي العلمي: ج ٢/٢١٦ - ٢١٧.

(٢) السيوطي: نسبة إلى مدينة أسيوط، وهي: مدينة في غربي النيل من نواحي صعيد مصر،

وهي مدينة جليلة كبيرة، كثيرة الخيرات والمنتزهات. ينظر: معجم البلدان لياقوت

الحموي: ج ١/١٩٣، دار الفكر، بيروت.

(٣) هو: كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود، السيواسي ثم

الإسكندري، المعروف بابن الهمام الحنفي الإمام العلامة، ولد سنة: (٧٩٠هـ) وتفقه

بالسراج قارئ كتاب الهداية، دخل القاهرة وأخذ عن علمائها الفقه والأصول والحديث

والتصوف والعربية وغيرها من أمثال: القاضي محب الدين بن الشحنة وأبي زرعة ابن

العراقي، وتقدم على أقرانه وبرع في العلوم وتصدى لنشر العلم فانتفع به خلق كثير، وكان

معظماً عند الملوك وأرباب الدولة. توفي بالقاهرة سنة: (٨٦١هـ)، من كتبه: فتح القدير في

شرح الهداية. ينظر: الضوء اللامع: ج ٨/١٢٧ - ١٢٨، شذرات الذهب: ج ٧/٢٩٨ -

٢٩٩، البدر الطالع: ج ٢/٢٠١ - ٢٠٢.

حديث، تُوِّفِي رحمته الله فجر يوم الجمعة ١٩ جمادى الأولى سنة (٩١١هـ) ودفن في القاهرة (١).

٣- الإمام الكبير الحافظ شمس الدين السخاوي رحمته الله: (٨٣١ - ٩٠٢هـ).

هو: محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد، السخاوي الأصل (٢) القاهري المولد، الشافعي المذهب، نزيل الحرميين الشريفين، وُلد في ربيع الأول سنة (٨٣١هـ)، وحفظ القرآن العظيم وهو صغير، وحفظ عمدة الأحكام والتنبيه والمنهاج وألفية ابن مالك وألفية العراقي وغالب الشاطبية والنخبة لابن حجر، قرأ على ابن هشام الحنبلي، وصالح البلقيني، والشرف المناوي، وابن الهمام، وابن حجر، وجلال الدين المحلي.

برع في الفقه والعربية والقراءات والحديث والتاريخ، وشارك في الفرائض والحساب والتفسير وأصول الفقه، وأما مقرواته ومسموعاته فكثيرة جداً لا تكاد تنحصر، وأخذ عن جماعة لا يُحصون وأذن له غير واحد بالإفتاء والتدريس والإملاء، سَمِعَ الكثير على شيخه الحافظ ابن حجر العسقلاني ولازمه أشدّ الملازمة، وأخذ عنه أكثر تصانيفه، وأذن له وتخرج به في الحديث، من مصنّفاته: الجواهر والدُرر في ترجمة الشيخ ابن حجر، وفتح المغيث بشرح ألفية الحديث، والضوء اللامع لأهل القرن التاسع، والمقاصد الحسنة في الأحاديث الجارية على الألسنة، والقول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع، انتهى إليه علم الجرح والتعديل حتى قيل: لم يكن بعد الذهبي أحدٌ سلك مسلكه.

توفي رحمته الله بالمدينة المنورة على ساكنها الصلاة والسلام يوم الأحد (٢٨)

شعبان، ودُفن بالبقيع بجوار قبر الإمام مالك رحمته الله (٣).

(١) شذرات الذهب: ج ٤/٥١ - ٥٥، البدر الطالع: ج ١/٣٢٨ - ٣٣٥، النور السافر

للعيدوسي: ص ٥١ - ٥٤ دار الكتب العلمية بيروت ط: ١/١٤٠٥.

(٢) السخاوي: نسبة إلى سخا: وهي مدينة بأسفل مصر وهي الآن قصبة كورة الغربية، وهي من

فتوح خارجة بن حذافة بولاية عمرو بن العاص رحمته الله حين فتح مصر أيام عمر رحمته الله. ينظر:

معجم البلدان: ج ٣/١٩٦.

(٣) ينظر: شذرات الذهب: ج ٨/١٥ - ١٧، البدر الطالع: ج ٢/١٨٤ - ١٨٦.

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ

مُؤَلَّفَاتُ الْإِمَامِ جَلَالِ الدِّينِ الْمُحَلِّيِّ

لِلْإِمَامِ الْجَلَالِ الْمُحَلِّيِّ كُتِبَ كَثِيرَةٌ نَافِعَةٌ، غَايَةٌ فِي الْحُسْنِ وَالِدَقَّةِ وَوُضُوحِ الْعِبَارَةِ، لِذَلِكَ أَقْبَلَ النَّاسُ عَلَيْهَا فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَ مَوْتِهِ، وَتَدَاوَلُوهَا وَنَشَرُوهَا وَتَلَقَّوْهَا بِالْقَبُولِ^(١)، وَمِنْ هَذِهِ الْمُؤَلَّفَاتِ الَّتِي وَقَفْتُ عَلَى أَسْمَائِهَا مَا يَلِي:

١ - الْأَنْوَارُ الْمُضِيَّةُ فِي مَدْحِ خَيْرِ الْبَرِيَّةِ ﷺ، وَقَدْ شَرَحَ فِيهَا قَصِيدَةَ الْبُرْدَةِ لِلشَّيْخِ الْبُوصَيْرِيِّ الْمُتَوَفَى سَنَةَ (٦٩٤هـ)^(٢).

٢ - الْبَدْرِ الطَّالِعُ بِشَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ^(٣) وَقَدْ شَرَحَ فِيهِ جَمْعَ الْجَوَامِعِ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ لِلْإِمَامِ تَاجِ الدِّينِ السَّبْكِ، وَهُوَ مِنْ أَشْهُرِ شُرُوحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ، وَهُوَ شَرْحٌ مُفِيدٌ مَمْرُوجٌ فِي غَايَةِ التَّحْرِيرِ وَالتَّنْقِيحِ^(٤) وَهُوَ مَطْبُوعٌ عِدَّةَ طَبْعَاتٍ مِنْ أَفْضَلِهَا طَبْعَةُ مَوْسَسَةِ الرِّسَالَةِ نَاشِرُونَ - دِمَشْقُ - بِتَحْقِيقِ الشَّيْخِ الدُّكْتُورِ أَبِي الْفَدَاءِ مَرْتَضَى الدَّاعِسْتَانِي، ط: ١/٢٠٠٥م.

٣ - تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْكَهْفِ إِلَى آخِرِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، قَالَ الْإِمَامُ السُّيُوطِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأَجَلُّ كُتُبِهِ الَّتِي لَمْ تَكْمَلْ (تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ)، كُتِبَ مِنْهُ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْكَهْفِ إِلَى آخِرِ الْقُرْآنِ، فِي أَرْبَعَةِ عَشَرَ كِرَاسًا... وَهُوَ مَمْرُوجٌ مُحَرَّرٌ فِي غَايَةِ الْحُسْنِ، وَكُتِبَ عَلَى الْفَاتِحَةِ وَآيَاتِ يَسِيرَةٍ مِنَ الْبَقَرَةِ، وَقَدْ أَكْمَلْتُهُ عَلَى نَمَطِهِ مِنْ أَوَّلِ الْبَقَرَةِ إِلَى آخِرِ الْإِسْرَاءِ»^(٥). وَهُوَ الْمَعْرُوفُ بِتَفْسِيرِ الْجَلَالِينَ، وَقَدْ طُبِعَ طَبْعَاتٌ كَثِيرَةٌ مِنْهَا: بِدَارِ الْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ بِدِمَشْقَ بِتَحْقِيقِ أَسْتَاذِنَا الدُّكْتُورِ مُصْطَفَى الْبَغَا حَفْظَهُ اللَّهُ.

(١) ينظر: شذرات الذهب: ج٧/٣٠٤.

(٢) ينظر: حسن المحاضرة: ج١/٤٤، إيضاح المكنون: ج١/٩٥ لإسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي: ج٦/٢٠٢، الأعلام: ج٥/٣٣٣.

(٣) ينظر: الأعلام: ج٥/٣٣٣.

(٤) ينظر: كشف الظنون: ج١/٤٦٧ لحاجي خليفة.

(٥) ينظر: حسن المحاضرة: ج١/٤٤٤.

٤ - الْجَهْرُ بِالْبِسْمَلَةِ^(١).

٥ - حَاشِيَةٌ عَلَى شَرْحِ جَامِعِ الْمُخْتَصَرَاتِ فِي فُرُوعِ الشَّافِعِيَّةِ، وَالْجَامِعُ وَشَرْحُهُ لِلشَّيْخِ كَمَالِ الدِّينِ أَحْمَدَ النَّشَائِي الْمَدَلْجِي الشَّافِعِي الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٧٥٧هـ)، فَوْضَعَ الْجَلَالُ الْمُحَلِّيُّ حَاشِيَةً عَلَى الشَّرْحِ^(٢).

٦ - شَرْحُ الْإِعْرَابِ عَنِ قَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ^(٣)، وَهُوَ مُخْتَصَرٌ مَشْهُورٌ بِقَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ.

٧ - شَرْحُ تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ فِي النُّحُو، لَمْ يَكْمَلْ^(٤)، وَتَسْهِيلُ الْفَوَائِدِ لِلْإِمَامِ ابْنِ مَالِكٍ النَّحْوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

٨ - شَرْحُ مِنْهَاجِ الطَّالِبِينَ لِلْإِمَامِ النَّوَوِيِّ فِي الْفَقْهِ، سَمَّاهُ (كَنْزُ الرَّائِغِينَ شَرْحُ مِنْهَاجِ الطَّالِبِينَ)^(٥) وَهُوَ مَطْبُوعٌ عِدَّةَ طَبْعَاتٍ، مِنْهَا طَبْعَةُ دَارِ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بِيْرُوت.

٩ - شَرْحُ الْوَرَقَاتِ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ لِلْإِمَامِ الْحَرَمِيِّ الْجَوِينِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٤٧٨هـ)، وَهُوَ شَرْحٌ مُخْتَصَرٌ مَمْرُوجٌ^(٦). وَهُوَ مَطْبُوعٌ عِدَّةَ طَبْعَاتٍ، مِنْ أَفْضَلِهَا طَبْعَةُ مَكْتَبَةِ الْعَبِيكَانِ، الرِّيَاضِ، السَّعُودِيَّةِ ط: ١/ ٢٠٠١م بِتَحْقِيقِ: الدُّكْتُورِ حَسَامِ الدِّينِ عَفَانَهُ حَفْظَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

١٠ - مُخْتَصَرُ التَّنْبِيهِ فِي فُرُوعِ الشَّافِعِيَّةِ لِلْإِمَامِ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْرَازِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٤٧٦هـ)^(٧).

١١ - مَنَاسِكُ الْحَجِّ^(٨)، وَهُوَ مَخْطُوطٌ، تَوْجَدُ مِنْهُ نَسْخَةٌ فِي مَكْتَبَةِ الْأَسَدِ الْوُطْنِيَّةِ بِدِمَشْقَ بِرَقْمِ (٦٠٩٤/ت٢).

(١) ينظر: كشف الظنون: ج١/٦٢٣.

(٢) ينظر: كشف الظنون: ج١/٥٧٣.

(٣) ينظر: حسن المحاضرة: ج١/٤٤٤، كشف الظنون: ج١/١٢٤، هدية العارفين: ج٦/٢٠٢.

(٤) ينظر: حسن المحاضرة: ج١/٤٤٤، كشف الظنون: ج١/٤٠٧.

(٥) ينظر: كشف الظنون: ج٢/١٨٧٣، هدية العارفين: ج٦/٢٠٢، الأعلام: ج٥/٣٣٣.

(٦) ينظر: كشف الظنون: ج٢/٢٠٠٥.

(٧) ينظر: حسن المحاضرة: ج١/٤٤٤، كشف الظنون: ج١/٤٩٢.

(٨) ينظر: حسن المحاضرة: ج١/٤٤٤، كشف الظنون: ج٢/١٨٣٣، هدية العارفين: ج٦/٢٠٢.

الْمَبْحَثُ الرَّابِعُ

الْمَنَاصِبُ وَالْوُضَائِفُ الَّتِي تَقَلَّدَهَا الْإِمَامُ الْمَحَلِّيُّ

وُلِّيَ الْجَلَالُ الْمَحَلِّيُّ رحمته الله تَدْرِيسَ الْفَقْهِ بِالْمَدْرَسَةِ الْبَرْقَوِيَّةِ^(١) فِي الْقَاهِرَةِ عَوَضَ الشَّهَابِ الْكُورَانِيِّ^(٢) فِي سَنَةِ (٨٤٤ هـ)، وَالْمَدْرَسَةِ الْمُؤَيَّدِيَّةِ فِي الْقَاهِرَةِ أَيْضاً بَعْدَ مَوْتِ الْإِمَامِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ رحمته الله.
وَأَمَّا وَلَايَةُ الْقَضَاءِ فَقَدْ عُرِضَتْ عَلَيْهِ مَرَّاتٍ كَثِيرَةً، وَهُوَ يَمْتَنِعُ مِنْهَا، حَتَّى إِنَّهُ شَافَهُ السُّلْطَانُ بِالْعَجْزِ عَنْ ذَلِكَ، وَكَانَ يَقُولُ لِتَلَامِيذِهِ وَأَصْحَابِهِ: «إِنَّهُ لَا طَاقَةَ لِي عَلَى النَّارِ»^(٣).



(١) الْمَدْرَسَةُ الْبَرْقَوِيَّةُ: وَاقِعَةٌ بِخَطِّ بَيْنِ الْقَصْرَيْنِ فِي شَارِعِ النَّحَاسِينِ عِنْدَ جَامِعِ الْمَارِسْتَانِ الْمَنْصُورِيِّ بَيْنَ مَدْرَسَتِي النَّاصِرِيَّةِ وَالْكَامِلِيَّةِ أَنْشَأَهَا السُّلْطَانُ الظَّاهِرُ بَرْقُوقٌ، وَابْتَدَأَ فِي عِمَارَتِهَا سَنَةَ ٧٨٣ هـ، فَرِغَ مِنْهَا سَنَةَ ٧٨٨ هـ، وَهِيَ مِنْ أَحْسَنِ مَدَارِسِ مِصْرَ، وَهِيَ الْآنَ عَامِرَةٌ مَقَامَةً بِالشَّعَائِرِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ دُرُوسِ الْعِلْمِ. يَنْظُرُ: الْخَطُّ التَّوْفِيقِيَّةُ الْجَدِيدَةُ لِمِصْرَ الْقَاهِرَةِ.

(٢) الْكُورَانِيُّ هُوَ: أَحْمَدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَثْمَانَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ رَشِيدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، شَهَابُ الدِّينِ، الشَّهْرَزُورِيُّ، التَّبْرِيزِيُّ، الْكُورَانِيُّ ثُمَّ الْقَاهِرِيُّ، الشَّافِعِيُّ ثُمَّ الْحَنْفِيُّ، عَالِمُ بِلَادِ الرُّومِ، وَلَدَ فِي سَنَةِ (٨١٣ هـ) بَقْرِيَّةً مِنْ كُورَانَ بِشَهْرِ زُورٍ، وَحَفِظَ الْقُرْآنَ وَتَلَاهُ لِسَبْعٍ، قَدَّمَ دِمَشْقَ وَلَا زَمَ عُلَمَاءَهَا، وَرَحَلَ إِلَى مِصْرَ وَتَعَلَّمَ بِهَا، لَهُ كُتُبٌ مِنْهَا: غَايَةُ الْأَمَانِيِّ فِي تَفْسِيرِ السَّبْعِ الْمُثَانِيِّ، وَالْدَّرَرُ اللَّوَامِعُ فِي شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ لِلْسَّبْكِيِّ، وَالْكُوْثَرُ الْجَارِي وَهُوَ شَرْحٌ لِلْبُخَارِيِّ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِابْنِ الْحَاجِبِ فِي النُّحُو، تُوْفِيَ رحمته الله سَنَةَ: (٨٩٣ هـ)، بِالْقِسْطَنْطِينِيَّةِ وَصَلَّى عَلَيْهِ السُّلْطَانُ الْعُثْمَانِيُّ بَايَزِيدُ رحمته الله. يَنْظُرُ: الضَّوْءُ اللَّامِعُ: ج ١/٢٤١ - ٢٤٣، الْأَعْلَامُ: ج ١/٩٧.

(٣) يَنْظُرُ: الضَّوْءُ اللَّامِعُ: ج ١/٤١.

الْمَبْحَثُ الْخَامِسُ

مَكَانَةُ الْإِمَامِ الْمَحَلِّيِّ الْعِلْمِيَّةُ وَوَفَاتُهُ

تَبَوَّأَ الْإِمَامُ جَلَالُ الدِّينِ الْمَحَلِّيُّ مَكَانَةً عِلْمِيَّةً مَرْمُوقَةً فِي عَصْرِهِ، وَأَصْبَحَ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْكِبَارِ الَّذِينَ يُرْجَعُ إِلَيْهِمْ فِي حَلِّ مُعْضَلَاتِ الْمَسَائِلِ الْفَقْهِيَّةِ، فَقَدْ كَانَ إِمَاماً، عَلَّامَةً، مُحَقِّقاً، نَظَّاراً، مَفْرَطَ الذِّكَاةِ^(١).

وَقَدْ هَيَّأَ لَهُ تِلْكَ الْمَكَانَةَ الْعَالِيَةَ نَشْأَتُهُ الْعِلْمِيَّةُ الْمُبَكَّرَةُ، وَجَدُّهُ وَاجْتِهَادُهُ فِي التَّحْصِيلِ الْعِلْمِيِّ حَتَّى بَرَعَ فِي جَمِيعِ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ فَقْهً وَكَلَاماً وَأُصُولاً وَنَحْواً وَمَنْطَقاً وَغَيْرَهَا^(٢).

هَذَا مِنْ جَانِبٍ، وَمِنْ جَانِبٍ آخَرَ اجْتِمَاعُهُ بِأَكْبَارِ عُلَمَاءِ عَصْرِهِ، وَمَلَا زِمَتِهِ لَهُمْ، وَأَخَذَهُ عَنْهُمْ، وَانْتَفَاعَهُ بِهِمْ، مِنْ أَمْثَالِ الْإِمَامِ أَبِي زُرْعَةَ الْعِرَاقِيِّ وَالْإِمَامِ جَلَالِ الدِّينِ الْبَلْقِينِيِّ وَالْإِمَامِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ جَمِيعاً، فَهَؤُلَاءِ الْأَثَمَةُ الَّذِينَ تَلَقَّوْا عَنْهُمْ الشَّيْخُ الْمَحَلِّيُّ هُمْ مَنْ أَسْهَمُوا، فِي إِيْصَالِهِ إِلَى تِلْكَ الْمَنْزِلَةِ الْعِلْمِيَّةِ الرَّفِيعَةِ^(٣).

بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْأَخْلَاقِ الْعَالِيَةِ الَّتِي كَانَ يَتَحَلَّى بِهَا رحمته الله، فَقَدْ كَانَ مَتَّصِفاً بِصِفَاتِ الْعُلَمَاءِ الْعَامِلِينَ، مُهَاباً، وَقَوَّراً عَلَيْهِ سِيَمَا الْخَيْرِ، مِمَّا جَعَلَ الْحَافِظَ السَّخَاوِيَّ رحمته الله، يَعُدُّهُ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، فَقَالَ: «لَمْ أَكُنْ أَقْصُرُ بِهِ عَنْ دَرَجَةِ الْوَلَايَةِ»^(٤). مِمَّا جَعَلَهُ مُعْظَماً بَيْنَ الْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ، وَأَصْبَحَ جَمِيعُ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ عَاصَرُوهُ، أَوْ الَّذِينَ جَاؤُوا بَعْدَهُ يُقَرِّوْنَ لَهُ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ، وَيُثْنُونَ عَلَيْهِ الثَّنَاءَ الْجَمِيلَ.

(١) يَنْظُرُ: الضَّوْءُ اللَّامِعُ: ج ١/٤١.

(٢) يَنْظُرُ: شَذَرَاتُ الذَّهَبِ: ج ١/٣٠٧.

(٣) يَنْظُرُ: الضَّوْءُ اللَّامِعُ: ج ١/٣٩، الْبَدْرِ الطَّالِعُ: ج ٢/١١٥، شَذَرَاتُ الذَّهَبِ: ج ١/٣٠٣.

(٤) يَنْظُرُ: الضَّوْءُ اللَّامِعُ: ج ١/٤١.

فقد أثنى عليه عددٌ من العلماء الأجلاء منهم:

١ - الإمامُ الحافظُ الشَّيْطِيُّ رحمته الله فقال: «كان غرّة هذا العصر في سلوك طريق السَّلف، على قَدَمٍ مِنَ الصَّلاح والورع، والأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر، يُواجه بذلك الظُّلْمَة والحُكَّامَ ويأتون إليه، فلا يلتفتُ إليهم ولا يَأْذَنُ لهم بالدُّخُولِ عليه»^(١).

٢ - والإمامُ الحافظُ السَّخَاوِيُّ رحمته الله فقال: «كانَ إماماً عَلَّامَةً مُحَقِّقاً نَظَّاراً، مفرط الذِّكاء، صَحِيحَ الذَّهْنِ»^(٢).

٣ - وقال الشَّيْخُ المؤرِّخُ ابنُ تَغْرِي بَرْدِي رحمته الله: «كانَ إماماً، عَلَّامَةً، متبحِّراً في العلوم، فقد كان بارعاً في الفقه والأصْلين والعربية وعِلْمِي المعاني والبيان، وأفتى ودرَّس عدة سنين، وانتفعت الطَّلَبَةُ به»^(٣).

٤ - والإمامُ المؤرِّخُ ابنُ العِمَادِ الحنبليُّ فقال: «جلالُ الدِّينِ مُحَمَّدٌ .. المَحَلِّيُّ الشَّافِعِيُّ، تفتازانيُّ العَرَبِ الإمامُ العَلَّامَةُ...اشتغل، وبرعَ في الفنون فقهاً وكلاماً وأصولاً ونحواً ومنطقاً وغيرها»^(٤).

وفاته:

تُوفِّيَ رحمته الله في يوم السبت أول المحرم سنة (٨٦٤ هـ) بعد أن أُصِيبَ بالإسهال في منتصف شهر رمضان (٨٦٣ هـ) واستمرَّ مريضاً إلى أن تَوَفَّاهُ اللهُ سبحانه وتعالى عن إحدى وسبعين سنة وبضعة أشهر^(٥).

قال الحافظُ السَّخَاوِيُّ رحمته الله: «وُصِّلِي عليه بمصَلَّى باب النَّصر، في مشهد حافلٍ جَدًّا، ثُمَّ دُفِنَ عند آبائه بتربته التي أنشأها .. وتأسَّفَ النَّاسُ عليه كثيراً،

(١) حسن المحاضرة ١/٤٤٣.

(٢) الضوء اللامع: ج ٧/٤٠.

(٣) النجوم الزاهرة لابن تغري بردي: ج ١٦/٢٠٩.

(٤) شذرات الذهب: ج ٧/٣٠٣.

(٥) ينظر: الضوء اللامع: ج ٧/٤١، حسن المحاضرة: ج ١/٤٤٤، البدر الطالع: ج ٢/١١٥،

شذرات الذهب: ج ٧/٣٠٤، النجوم الزاهرة: ج ١٦/٢٠٩.

وأثنوا عليه جميعاً.. ولم أكن أقصُر به عن درجة الولاية، وترجمته تحتل كراريس»^(١).

رحمه الله رحمةً واسعةً، وجمَعنا به تحت لواء سيِّد المرسلين سيِّدنا مُحَمَّدٍ

رحمته الله.

(١) ينظر: الضوء اللامع: ج ٧/٤١.

البابُ الثاني
ترجمةُ
الإمامِ عَبْدِ الوَهَّابِ الشَّعْرَانِيِّ
مُؤَلَّفُ كتاب
مِنْهاجِ الوُصُولِ إِلَى مَقاصِدِ عِلْمِ الْأُصُولِ

وهذا البابُ يَحْتَوِي على خَمسةِ فُصولٍ:

- الفصل الأول: عَصْرُ الإمامِ الشَّعْرَانِيِّ.
- الفصل الثاني: حياةُ الإمامِ الشَّعْرَانِيِّ الشَّخْصِيَّة.
- الفصل الثالث: حياةُ الإمامِ الشَّعْرَانِيِّ العِلْمِيَّة.
- الفصل الرَّابِع: وفاةُ الإمامِ الشَّعْرَانِيِّ وآراءُ العلماءِ فِيهِ.
- الفصل الخامس: التَّعْرِيفُ بِالْكِتابِ الْمُحَقَّق.

الفصلُ الأوَّلُ

عَصْرُ الإمامِ عبدِ الوَهَّابِ الشَّعْرَانِيِّ

ويشتمل هذا الفصلُ على ثلاثة مباحث:

- * المَبْحَثُ الأوَّلُ: الحالةُ السِّياسِيَّة.
- * المَبْحَثُ الثَّانِي: الحالةُ الاجْتِمَاعِيَّة.
- * المَبْحَثُ الثَّالِث: الحالةُ العِلْمِيَّة والثقافيَّة.

الفصل الأول

عصر الإمام الشَّعرانيّ رحمته الله

للعصر الذي يعيش فيه الإنسان أثر فعّال في تكوين شخصيته وانطباعاته، فكان لا بُدَّ لكلِّ باحثٍ أراد أن يكتبَ دراسةً عن شخصيةٍ ما أن يُلقِيَ الضَّوءَ على جوانب ذلك العصر الذي عاشت فيه تلك الشخصية؛ ليتبيَّن مدى تأثره بعصره، وتأثير عصره فيه.

وحتى نتبيَّن أثرَ هذا العصر في شخصية الإمام الشَّعرانيّ، لا بدَّ من تقديم دراسة موجزة عن تلك الحقبة التاريخية، من خلال إلقاء الضَّوء على ثلاثة جوانب في هذا القرن:

١ - الحالةُ السياسيَّة.

٢ - الحالةُ الاجتماعيَّة.

٣ - الحالةُ العلميَّة والثقافيَّة.

الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ

الحالة السياسية

عاش الإمام الشَّعراني رحمته الله في القرن العاشر الهجري، فَنَشَأَ وعاش في ظِلِّ دَوْلَتَيْنِ مُتَعاقِبَتَيْنِ هما دولة المماليك الشَّرَاسِكة، والدَّولة العُثمانيَّة^(١).

والشَّرَاسِكة جنسٌ من التُّرك، اسْتَكْثَرَ من شرائيهم الملك المنصور قلاوون، وكذلك أولادُه وأولادُهم، وأدخلوهم في الخَدم الخاصَّة، وكبروا، وأدخلوا السُّلْطَنَةَ، وغلبوا عليها، وعملوا قواعد انتظمت بها دولتهم، وولي منهم ومن أولادهم السُّلْطَنَةُ بمصر اثنان وعشرون ملكاً، وكان ابتداء مُلكهم سنة أربع وثمانين وسبعمائة (٧٨٤هـ) ومُدَّة مُلكهم مائة وثمانية وثلاثون سنة^(٢).

وأوَّلُ مملوكٍ شَرَكْسِيٍّ تولَّى السُّلْطَنَةَ هو: السُّلْطَانُ الْمَلِكُ الظَّاهِرُ سَيْفُ الدِّينِ بَرْقُوقُ سَنَةِ: (٧٨٤هـ) وتوالى بعده السُّلَاطِينُ الْوَاحِدُ تِلَوُ الْآخِرِ^(٣) حَتَّى جَاءَتْ وَلَايَةُ السُّلْطَانِ الْأَشْرَفِ قَايْبَتَايَ الْمُحَمَّدِيِّ الظَّاهِرِيِّ الشَّرَكْسِيِّ، سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ وَثَمَانِمِئَةً (٨٧٢ - ٩٠١هـ)^(٤) الَّذِي كَانَتْ فِي عَصْرِهِ وَلَادَةُ الْإِمَامِ الشَّعْرَانِيِّ سَنَةِ (٨٩٨هـ).

وشَهِدَ الْإِمَامُ الشَّعْرَانِيُّ رحمته الله من السُّلَاطِينِ الشَّرَاسِكة بَعْدَ السُّلْطَانِ قَايْبَتَايَ خَمْسَةَ مُلُوكٍ آخَرِينَ، وَهُمْ:

١ - الْمَلِكُ الْنَاصِرُ أَبُو السَّعَادَاتِ مُحَمَّدُ بْنُ السُّلْطَانِ قَايْبَتَايَ تَوَلَّى السُّلْطَنَةَ سَنَةِ: (٩٠١هـ) وَبَقِيَ حَتَّى قَتَلَهُ مَمَالِيكُ أَبِيهِ سَنَةِ (٩٠٤هـ).

(١) ينظر: تذكرة أولي الألباب في مناقب الشَّعراني سيدي عبد الوهاب: للشيخ أبي الأُنس المليجي: ص ١٦٤.

(٢) سمط النجوم العوالي لعبد الملك العاصمي المكي: ج ٤/ ٣٨.

(٣) ينظر: تاريخ هؤلاء السُّلَاطِينِ فِي: تاريخ الخلفاء للإمام السيوطي: ج ١/ ٥١٣ - ٥١٦، حسن المحاضرة: ج ٢/ ١٢٢ - ١٢٦، سمط النجوم العوالي: ج ٤/ ٤١ - ٥٣.

(٤) ينظر: المصادر السابقة.

٢ - الْمَلِكُ الظَّاهِرُ قَانصوه الْأَشْرَفُ، تَوَلَّى السُّلْطَنَةَ سَنَةِ (٩٠٤هـ)، وَبَقِيَ حَتَّى خَلَعُوهُ، أَوَاخِرَ سَنَةِ (٩٠٥هـ).

٣ - الْمَلِكُ الْأَشْرَفُ جَانِبِلَاطُ، تَوَلَّى السُّلْطَنَةَ فِي أَوَائِلِ سَنَةِ: (٩٠٥هـ)، وَخَلَعَ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ.

٤ - الْمَلِكُ الْعَادِلُ طُومَانُ بَايَ، تَوَلَّى السُّلْطَنَةَ فِي التَّارِيخِ السَّابِقِ، وَمَا اسْتَكْمَلَ يَوْمًا وَاحِدًا بَلْ هَجَمَ عَلَيْهِ الْعَسْكَرُ، وَقَتْلُوهُ.

٥ - الْمَلِكُ الْأَشْرَفُ قَانصوه الْغُورِي، تَوَلَّى السُّلْطَنَةَ سَنَةِ (٩٠٦هـ) وَبَقِيَ حَتَّى قُتِلَ فِي مَعْرَكَةِ مَرْجٍ دَابِقٍ قُرْبَ حَلَبَ، وَالتِّي دَارَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ جِيُوشِ السُّلْطَانِ الْعُثْمَانِيِّ سَلِيمَانَ خَانَ سَنَةِ (٩٢٢هـ)، وَلَمَّا قُتِلَ الْغُورِيُّ وَانْكَسَرَتْ عَسَاكِرُهُ هَرَبَ بَقِيَّةُ الشَّرَاسِكة مِنَ السُّيُوفِ إِلَى مِصْرَ، وَصَيَّرُوا طُومَانَ بَايَ الثَّانِي سُلْطَانًا، لَكِنَّهُ لَمْ تَطُلْ بِهِ الْأَيَّامُ فَقَتَلَهُ السُّلْطَانُ الْعُثْمَانِيُّ سَلِيمٌ عِنْدَمَا فَتَحَ مِصْرَ سَنَةِ (٩٢٣هـ)^(١) وَإِنَّ النَّظَرَ فِي حَيَاةِ هَؤُلَاءِ السُّلَاطِينِ، وَسِيرَتِهِمُ السِّيَاسِيَّةَ، لَيَجِدُ أَنَّ كَلَّا مِنْهُمْ قَدْ وَصَلَ إِلَى الْحُكْمِ نَتِيجَةَ الْقَهْرِ وَالْغَلْبَةِ، فَكَانَتْ أَغْلَبُ نَهَايَاتِهِمْ إِمَّا بِالْقَتْلِ أَوْ بِالْخَلْعِ أَوْ بِالسَّجْنِ.

وَيَعَدُّ السُّلْطَانُ قَايْبَتَايَ رحمته الله مِنْ أَفْضَلِ السُّلَاطِينِ الْمَمَالِيكِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَقَدْ وَصَفَ الْإِمَامُ السُّيُوطِيُّ رحمته الله وَلَايَتَهُ فَقَالَ: «فَقُلَّدَ سُلْطَانُ الْعَصْرِ قَايْبَتَايَ، وَلُقِّبَ الْأَشْرَفُ، فَاسْتَقَرَّ لَهُ الْمَلِكُ وَسَارَ فِي الْمَمْلَكَةِ بِشَهَامَةٍ وَصَرَامَةٍ مَا سَارَ بِهَا قَبْلَهُ مَلِكٌ مِنْ عَهْدِ الْنَاصِرِ مُحَمَّدِ بْنِ قَلَاوُونَ، بِحَيْثُ إِنَّهُ سَافَرَ مِنْ مِصْرَ إِلَى الْفَرَاتِ فِي طَائِفَةٍ يَسِيرَةٍ جَدًّا مِنْ الْجُنْدِ لَيْسَ فِيهِمْ أَحَدٌ مِنَ الْمَقْدَمِينَ الْأُلُوفِ، وَمِنْ سِيرَتِهِ الْجَمِيلَةِ: أَنَّهُ لَمْ يُؤَلَّ بِمِصْرَ صَاحِبَ وَظِيفَةٍ دِينِيَّةٍ كَالْقِضَاةِ وَالْمَشَايِخِ وَالْمُدَرِّسِينَ إِلَّا أَصْلَحَ الْمَوْجُودِينَ لَهَا بَعْدَ طُولِ تَرْوِيَةٍ وَتَمَهُّلَةٍ بِحَيْثُ تَسْتَمِرُّ الْوِظِيفَةُ الشَّاعِرَةُ الْأَشْهُرَ الْعَدِيدَةَ، وَلَمْ يُؤَلَّ قَاضِيًا وَلَا شَيْخًا بِمَالٍ قَطُّ»^(٢).

(١) ينظر: سمط النجوم العوالي: ج ٤/ ٥٩ - ٦٥، تاريخ الخلفاء: ج ١/ ٥١٣ - ٥١٦، حسن المحاضرة: ج ٢/ ١٢٢ - ١٢٦، شذرات الذهب: ج ٨/ ١٤٥.

(٢) تاريخ الخلفاء للإمام السيوطي: ج ١/ ٥١٣.

وكان السلطان قايتباي رحمه الله واسطة عقد الشراكسة، وأقربهم إلى قلوب الرعية وأجملهم حالاً، وأحسنهم إحساناً، وأفضلهم عقلاً وأكملهم نبلاً، وأكثرهم في جهات الخير إيثاراً وأثاراً، وأكبرهم عمائر وأوقافاً وأدواراً، وأطولهم طولاً وزماناً، وأمكنهم ملكاً وقوة وإمكاناً، وكانت أيامه كالطراز المذهب، ودولته تنجلي كالعروس في حلل الجواهر والذهب حتى قدم عليه يريد الأجل، وما أغنى عنه ما جمعه من الخيل والخول سنة (٩٠١هـ) ^(١).

وقد تدهورت أمور الدولة، وأمور الشعب من بعده تدهوراً عظيماً، واضطربت الأحوال الداخلية، وتركز في نفوس الأمراء والجند حب العصيان والخيانة، واعتادوا الفتنة والثورة والتآبي على أوامر السلطان ^(٢).

ومن أوضح الأدلة على سوء الأحوال السياسية وترديها ما حصل بعد خلع السلطان طومان باي - الذي لم يستكمل يوماً واحداً حتى هجم عليه العسكر وقتلوه - من امتناع جميع أمراء المماليك من استلام السلطة؛ خوفاً على أنفسهم من النهاية المعتادة: القتل، أو السجن، أو الخلع .. فلم يجروا أحداً على تولي السلطنة، وكانت الأمراء متوقفة، وبعضهم يشير إلى بعض في الجلوس على تخت الملك، فاتفقوا على تولية قانصوه الغوري؛ لأنهم رأوه سهل الإزالة أي وقت أرادوا إزالته أزالوه؛ لأنه كان أقلهم مالاً، وأضعفهم حالاً، وأوهنهم قوة، وأشاروا عليه أن يتقدم، فأبى فألزموه بذلك، فقال: «أقبل ذلك بشرط أن لا تقتلونني، فإذا أردتم خلعي من السلطنة فأخبروني بما تريدون وأنا أوافقكم على ذلك، وأترك لكم الملك وأمضي حيث أريد، فعاهدوه على ذلك، فقبل» ^(٣).

ولكنه لم يلبث أن تسلّم السلطة حتى دخل في جو من قبله من المؤامرات والدسائس والأحقاد والظلم، حتى جعل - لشدة دهائه - رجالات المماليك،

(١) سمط النجوم العوالي: ج ٤/ص ٥٩.

(٢) عصر سلاطين المماليك: للدكتور محمود رزق سليم: ٥٨/١.

(٣) سمط النجوم العوالي: ج ٤/ص ٦١.

وأمرأهم يفني بعضهم بعضاً، ثم اتخذ ممالك جدداً... صاروا يظلمون الناس، ويعاملون الخلق عسفاً، وغشماً، وهو يغضي عنهم ويتغافل فأظهروا الفساد، وأهلكوا العباد، وأكثروا العناد، وطغوا في البلاد، وصار يصادر الناس ويأخذ أموالهم بالقهر والبأس، وكثرت «العوانية» (الjasوسية) في أيامه؛ لكثرة ما يُصني إليهم، وصاروا إذا شاهدوا أحداً توسع في دنياه وأظهر التجمل في ملبسه ومثواه وشوا به إلى السلطان فيرسل إليه يطلب القرض ويصفّي أمواله... وأمّا الميراث فبطل في أيامه، فصار إذا مات أحد يأخذ ماله جميعه للسلطنة، ويترك أولاده فقراء... وكثر الظلم في آخر أيامه ^(١). حتى ضجّ الناس بالشكوى، وابتهلوا إلى الله أن يخلصهم من سوء تلك الأحوال، فنظروا إلى العثمانيين على أنهم جند الخلاص الذي يقضي على الظالمين، وينصر المظلومين ^(٢).

وبقتل السلطان طومان باي الثاني يكون قد انتهى حكم المماليك الشراكسة على مصر، ويستقر الأمر للعثمانيين فيها بعدهم سنة (٩٢٣هـ) على يد السلطان العثماني سليم الأول الذي أصبح سلطاناً بعد تنازل أبيه بايزيد الثاني له عن الملك عام (٩١٨ - ٩٢٦هـ)، وهو أيضاً أول من ملك مصر من سلاطين آل عثمان ^(٣).

ولما تولى السلطنة توجه لمحاربة إخوته وأولاد إخوته؛ تمهيداً للأوضاع الداخلية، فلم يبق له منازع في الملك والحكم، وكانت أيام ملكه أيام فتوحات خارجية، وتنظيمات داخلية، وكان عظيم الهيبة، كثير المبرات، دائم الأسفار، مستيقظاً للأمور الجلية، نظره إلى معالي الأمور ^(٤)، إلا أنه كان ميالاً لسفك الدماء في بعض الأحيان، قتل سبعة من وزرائه لأسباب واهية، وكان كل وزير

(١) المرجع السابق: ج ٤/ص ٦٢ - ٦٣.

(٢) المرجع السابق بنفس الصفحات، عبد الوهاب الشعراني إمام القرن العاشر، للدكتور عبد الحفيظ القرني: ص ١٤. والمرجع السابق بنفس الصفحات.

(٣) ينظر: سمط النجوم العوالي: ج ٤/ص ٨٣، تاريخ الدولة العلية العثمانية لفريد بك المحامي: ص ١٩٢ - ١٩٣ دار النفائس، بيروت.

(٤) سمط النجوم العوالي: ج ٤/ص ٨٣، وينظر أيضاً: شذرات الذهب: ج ٨/١٤٣ - ١٤٤.

مهتد بالقتل لأقل هفوة، حتَّى صارَ يُدعى على من يُرام موته بأن يُصبحَ وزيراً له^(١).

وفي سنة (٩٢٦هـ) تولى الحكمَ السلطانُ سليمان الأول (القانوني) بن السلطان سليم، وبقي في الحكم إلى أن تُوفي سنة (٩٧٤هـ)^(٢) أي بعد وفاة الإمام الشَّعرانيِّ بسنة واحدة؛ لأنَّ الإمامَ تُوفي سنة (٩٧٣هـ).

وقد وُصفَ عهده رحمته الله (من الناحية السياسية) عهداً زاهراً بالفتوحات، فقد وصلت سراياه إلى أقصى الشرق والغرب، وافتتح البلدانَ الشَّاسعة الواسعة، وفي عهده بلغت الدولة العثمانية ذروتها في التَّقدُّم والازدهار^(٣). وقد أحدثَ السلطانُ سليمانُ أنظمةً داخليةً كثيرةً في كافَّة فروع الحكومة، وأدخلَ بعضَ تغييرات في نظام العلماء والمدرِّسين، وجعلَ أكبرَ الوظائف العلمية وظيفة المفتي^(٤).

وقد وُصفَ سَيره رحمته الله في حكمه بأنه: سلك طريقَ المعدلة، وجادة الإنصاف، وتفقَّد أحوالَ الرعايا والعساكر، ورفعَ الظلمَ والاعتساف، وأعرضَ عن المنهيات، وله خيراتٌ لا تُحصى معروفةٌ في الآفاق^(٥).

وفي الخلاصة: من خلال ما عرضته عن الحالة السياسية في الفترة التي عاشَ فيها الإمامُ الشَّعرانيُّ من عام (٨٩٨ - ٩٧٣هـ) والتي تعاقبَ الحكمَ فيها دولتا المماليك الشُّراكسة، والدولة العثمانية، نجد أنها لم تكن مستقرَّة، بل كانت فترة انقلابات - وإن تخلَّلتها بعضُ فترات الاستقرار السياسي - وخاصةً في فترة حكم المماليك، حيثُ رأينا أنَّه لا يتولَّى سلطانٌ إلا وسرعانَ أن يُقتلَ أو يُسجنَ أو ينخلع، حتى جاءت فترة حكم العثمانيين، والتي عاشَ فيها الإمامُ

(١) ينظر: سمط النجوم العوالي: ج ٨٣/٤، تاريخ الدولة العلية العثمانية: ص ١٨٨ و ١٩٧.

(٢) ينظر: شذرات الذهب: ج ٣٧٥ - ٣٧٦، سمط النجوم العوالي: ج ٨٥/٤ و ١٠٤، تاريخ الدولة العلية العثمانية: ص ٢٥١.

(٣) ينظر: المراجع السابقة في نفس الصفحات.

(٤) تاريخ الدولة العلية العثمانية: ص ٢٥١.

(٥) سمط النجوم العوالي: ج ٨٥/٤، وينظر أيضاً: شذرات الذهب: ج ٣٧٦/٨.

الشَّعرانيِّ حكمَ سُلطانين وهما سليم الأول وابنه سليمان القانوني، والتي كانت فترة حُكمهما فترة حروب، وفتوحاتٍ خارجية فكانوا كلَّما فتَحوا بلداً توجَّهوا إلى بلد آخر، وهكذا، بالإضافة إلى التَّنظيمات والإصلاحات الداخليَّة.



المبحث الثاني الحالة الاجتماعية

إذا أردنا أن نتعرف عن قرب على ملامح المجتمع المصري في القرن العاشر وبشكل دقيق، فيمكن أن نعتبر ثلاث كتب من كتب الإمام الشعراني وهي: لطائف المنن والأخلاق، ولوائح الأنوار القدسية في بيان العهود المحمدية، والبحر المورود في الموائيق والعهود خير وثيقة اجتماعية تصوّر حال المجتمع المصري في ذلك العصر.

فبالنظر إلى واقع المجتمع المصري في هذا القرن، يتبين لنا أن نظام هذا المجتمع كان نظاماً طبقياً يتكوّن من الطبقات التالية وهي:

١ - الطبقة الحاكمة: وهي فئة قليلة تحكم الناس، مُتمثلة في السلطان وأعوانه من الوزراء والأمراء والولاة والقضاة والأعوان، وهذه الطبقة لم يكن فيها للشعب المصري حظ؛ لأنّ معظمهم كان من الفلاحين والصّناع والتجار، ولم يكونوا من أصحاب صنع القرار، ولا يطمحون في سلك السياسة كما لا يسعون لتولّي المناصب الكبرى^(١).

ولا يسعني إلا أن أترك الحديث للإمام الشعراني، يصف هذه الطبقة وحواشيها وحالهم مع الرعية وصف المعايير الخبير، فيقول: «أخذ علينا العهود أن نقضي حوائج الخلق في هذا الزمان، فإنّ هذا الزمان قد صارت فيه بيوت الحُكّام من القضاة وغيرهم كأنّها جمرة نار، وصرت تقول لأحدكم ساعدني في حاجتي لله تعالى ولأجل محمد ﷺ يقول لك: معك شيء من الفلوس. نسأل الله اللطف»^(٢).

ويقول أيضاً: «واعلم يا أخي: أنّ السوق الآن، والمتسببين والمتعيشين،

(١) ينظر: موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية: للدكتور أحمد شلبي: ج ٥/ ٢٨٤،

الإمام جلال الدين السيوطي وجهوده في الحديث: للدكتور بديع اللحام: ص ٣٨ - ٤٣.

(٢) البحر المورود في الموائيق والعهود للإمام الشعراني: ص ١٩٧.

والفلاحين صاروا في هذا الزمان غرباء، لا ناصر لهم عند الحُكّام، ولا واسطة خير، ولا صديق ولا حميم، ولو بذلوا لهم جميع الأموال؛ لأنّ قلوب غالب الحُكّام مصروفة عن مصالح الرعية؛ ﴿لَيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾ [الأنفال ٤٢]، وكثيراً ما يأخذ الأعوان منهم البرطيل (الرشوة)، ولا يعبؤون بهم، ولا يقضون لهم حاجة، ولا يفرجون لهم كربة، وإن طلبوا منهم عود تلك الفلوس التي أعطوهم برطيلاً، لا يصلون إليها، ويقولون: تلك الفلوس راحت، ويدخل المظلوم إلى بيت الحاكم؛ لينصفه من خصمه، فيجد قلوب جماعة الحاكم وحاشيته كلها فارغة من الاهتمام لحاجته، فيصير لاإذا في البلد، وعصته في قلبه لا تنفرج إلا بالتنفيس، والتأوه والزفير^(١).

كما أنّه ذكر بعضاً من طرق التعذيب التي كان يعانيتها المصريون في القرن العاشر من قبل حُكّامهم وأعوانهم بصورة فريدة في بشاعتها وإرهابها، فقال ﷺ: «أخذ علينا العهد العام من رسول الله ﷺ أن لا نحضر قتل إنسان أو معاقبته ظلماً...؛ هروباً من السؤال عنه يوم القيامة،... وهذا العهد يتعين العمل به على حملة القرآن ونحوهم من المؤمنين، فلا ينبغي لأحد منهم أن يحضر مع الأطفال مواطن الظلم، أو يخرج من بيته حتى ينظر من شئنه الولاة أو شنكلوه أو خورقوه أو سبطوه، أو خزموه في أنفه، أو سمّروا أذنيه في حائط، أو جرّسوه على ثور، أو شحططوه في أذنان الخيل أو ضربوه في قطع الخليج، أو عدم دفعه الفلوس الجدد التي تدخل عليه، ونحو ذلك»^(٢).

٢ - طبقة العلماء: والتي كان لهم المكانة الخاصة والتميّزة، يكرّم لهم الحُكّام والعامّة كلّ احترام وتقدير فكان للأزهر وعلمائه المكانة المرموقة بين الناس، بالإضافة إلى كون علمائهم الأجلاء محلّ ثقة الشعب والحكومة، فالسلاطين يعتبرونهم زعامة روحية وشعبية يخشى جانبها، وعامّة الناس يدركون لهم هذه المكانة والزّعامه، فكانوا يلجؤون إلى الأزهر وعلمائهم كلّما حزّبهم أمر أو اشتدّ

(١) البحر المورود: ص ٢٣٨ - ٢٣٩.

(٢) لوائح الأنوار القدسية في بيان العهود المحمدية للإمام الشعراني: ص ٦٣٢.

عليهم جور الحُكَّام والوُلاة، فيطالبون برُفع المظالم عنهم وإنصافهم، وبهذا أصبح علماء الأزهر - والشعراني واحدٌ منهم وخاصّة في العصر العثماني - القوّة التي تمثّل الرأْي العام^(١).

٣ - طبقة العامّة: والتي تمثّل عامّة وسواد الشعب المصري بفئاته المختلفة من:

أ - الثُجَّار الذين اجتمعت ثروة البلاد في أيديهم، واستطاعوا أن يجعلوا لأنفسهم مكانة اجتماعيّة بارزة ومع ذلك كانوا يتعرّضون للظلم والاضطهاد، وإن كان ما تعرّضوا له أقلّ ممّا كان يتعرّض له غيرهم من فئات الشعب الأخرى كالفلّاحين، وقد وصف الشيخ عليّ الخوّاص - رحمه الله - حال الثُجَّار بشكل خاص، وحرّكة التجارة بشكل عامّ فقال - كما نقل عنه تلميذه الشيخ الشعراني - : «قد تغيّر التّكسُّب اليوم على كلّ فقير وفقير؛ لِعَدَم مَنْ يَتَقَدَّمُ بِهِم بِالْبِرِّ وَالْإِحْسَانِ فِي هَذَا الزَّمَانِ؛ لِقِلَّةِ الْمَكَاسِبِ، فَقَدْ صَارَ التَّاجِرُ الْيَوْمَ يَمُكُثُ الثَّلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ أَكْثَرَ لَا يَسْتَفْتِحُ، فَكَيْفَ يَفْتَقِدُ غَيْرَهُ، وَهُوَ لَمْ يَعْمَلْ بِقُوَّةِ نَفْسِهِ وَعِيَالِهِ وَضِيُوفِهِ، فَضَلًّا عَنِ الْمَغَارِمِ الَّتِي عَلَيْهِ مِنْ كِرَاءِ بَيْتٍ وَحَانُوتٍ، وَعَوَائِدِ لِلظَّلْمَةِ مِنْ غُفَرَاءٍ، وَرُسُلٍ مُحْتَسِبٍ؟ فَالتَّاجِرُ فِي أَغْلَبِ أَيَّامِهِ يُنْفِقُ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ، أَوْ مَالٍ غَيْرِهِ الَّذِي هُوَ عَامِلٌ فِيهِ»^(٢).

٢ - والموظّفين: الذين كان الكثير منهم يقتصّلون على الوظائف الدنيويّة، كما يفهم ذلك من كلام الإمام الشعراني، حتّى أنّه نهى إخوانه الخاصّين به عن السّعي على الوظائف الدّينيّة أو الدّنيويّة؛ لئلاّ يحصل للسّاعي تكدير قلب كما كدر قلب مَنْ سعى عليه، وحرّق قلبه أو قلب أولاده على تلك الوظيفة^(٣) ونبه على أنّ هذا أمر قد حدّث في فقهاء زمانه، ولم يكن قطّ في علماء السلف الصّالح^(٤)، كما أخبر أيضاً: أنّ بعض طلبة العلم من المدرّسين كان يؤخّر

(١) ينظر: عبد الوهاب الشعراني إمام القرن العاشر: ص ٧٣ - ٧٤.

(٢) لوائح الأنوار القدسية في بيان العهود المحمدية للإمام الشعراني: ص ٢٢٨، بتصرف يسير.

(٣) ينظر: البحر الرورود في الموائيق والعهود للإمام الشعراني: ص ١٢٤ - ١٢٥.

(٤) المرجع السابق: ص ١٢٥.

فريضة الحجّ؛ لئلاّ يأتي أحد زملائه ويتنهر الفرصة فيأخذ منه وظيفة تدرّسه للعلم؛ لأجل المعلوم أي الرّاتب الذي فيها^(١).

٣ - والفلاحين: الذين كانت ترهقهم غالباً الضّرائب والإتاوات المفروضة على أراضيهم، فإن عجزوا عن الدّفع انتزعوا منهم أرضهم، وأذاقوهم العذاب ألواناً وأشكالاً، ويُفهم من كلام الإمام الشعراني أنّ فئة الفلاحين كانت فئة مظلومة، يتحكّم فيها الوُلاة ومشايخ العرب.

وقد نقل عن شيخه العارف بالله عليّ الخوّاص رحمه الله وصفاً دقيقاً لحال الفلاح في القرن العاشر، فقال: «وقد سمعت سيدي عليّاً الخوّاص رحمه الله يقول:

وأما الفلاح: فهو طول سَنَتِهِ فِي شَقَاءٍ وَتَعَبٍ وَكُلْفٍ لِقَصَادِ الْكُشَافِ وَالْعُمَالِ وَالْعَرَبِ وَالْعَشِيرِ وَأَتْبَاعِهِمْ، فَلَا يَزَالُ يُقَدِّمُ لَهُؤُلَاءِ كُلَّ مَا عِنْدَهُ مِنْ لَبَنٍ وَسَمْنٍ وَدَجَاجٍ وَغَنَمٍ، حَتَّى إِنَّهُ لَيَبِيعُ غَزْلَ امْرَأَتِهِ لَهُمْ، وَرُبَّمَا رَسَمُوا عَلَى زَرْعِهِ مِنَ الْجُرْنِ، فَيَطْلُبُ لِأَوْلَادِهِ مِنْهُ طَحِينًا فَلَا يُمَكِّنُوهُ مِنْ ذَلِكَ»^(٢).

٤ - ثم تأتي بقيّة فئات المجتمع من: حرفيين ومهنيّين وفقراء مغلوب على أمرهم، خاضعين لغيرهم^(٣).

وقد بيّن الإمام الشعراني حال هذه الفئات في كتبه أكثر من مرّة، وذكر الاضطهاد والظلم الواقع عليها من الحُكَّام وأعوانهم وغيرهم، فمن ذلك قوله - كما مرّ قبل قليل -: «و اعلم يا أخي: أنّ السُّوقَةَ الْآنَ، وَالْمُتَسَبِّبِينَ وَالْمَتَعِيشِينَ، وَالْفَلَاحِينَ صَارُوا فِي هَذَا الزَّمَانِ غُرَبَاءَ، لَا نَاصِرَ لَهُمْ عِنْدَ الْحُكَّامِ وَلَا وَاسِطَةَ خَيْرٍ، وَلَا صَدِيقَ وَلَا حَمِيمَ، وَلَوْ بَذَلُوا لَهُمْ جَمِيعَ الْأَمْوَالِ؛ لِأَنَّ قُلُوبَ غَالِبِ

(١) ينظر: لوائح الأنوار القدسية في بيان العهود المحمدية: ١٦٥ - ١٦٦.

(٢) لوائح الأنوار القدسية في بيان العهود المحمدية: ص ٢٢٨.

(٣) ينظر هذا وما تقدّم في: عبد الوهاب الشعراني إمام القرن العاشر: ص ١٠٤، التصوف الإسلامي والإمام الشعراني: للدكتور طه عبد الباقي سرور ص ٢٠٠، والإمام جلال الدين السيوطي وجهوده في الحديث: ص ٣٨ - ٤٣، التصوف الإسلامي في الأدب والأخلاق للدكتور زكي المبارك: ج ١/ ٣١٣ - ٣١٤.

الْحُكَّامُ مَصْرُوفَةٌ عَنْ مَصَالِحِ الرَّعِيَّةِ؛ ﴿لَيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾ [الأنفال: ٤٢]، وكثيراً ما يأخذ الأعوان منهم البرطيل (الرشوة)، ولا يعبؤون بهم، ولا يقضون لهم حاجة، ولا يفرجون لهم كربة، وإن طلبوا منهم عود تلك الفلوس التي أعطوهم برطيلًا، لا يصلون إليها، ويقولون: تلك الفلوس راحت، ويدخل المظلوم إلى بيت الحاكم لينصفه من خصمه، فيجد قلوب جماعة الحاكم وحاشيته كلها فارغة من الاهتمام لحاجته، فيصير لا يذاً في البلد، وغصته في قلبه لا تفرج إلا بالتنفس، والتأوه والزفير^{(١)(٢)}.

هذا هو حال المجتمع المصري بفئاته المختلفة والمتنوعة في القرن العاشر، كما يبدو لي في كتب الإمام الشعرائي، والله تعالى أعلم.



(١) البحر المورود: ص ٢٣٨ - ٢٣٩.

(٢) تذكر: هذه الأوضاع الصعبة التي عاشتها مصر في القرن العاشر، والتي بلغ مداها إلى ما ذكر الشيخ الشعرائي أعلاه، كانت نتيجة للضعف الذي دب في دولة المماليك في أواخر أيامها، وما وصل إليه حال حكامها من التنازع والتناحر - كما مر آنفاً - مما أدى إلى انهيارها، وقيام الدولة العثمانية مكانها، وما صاحب ذلك من فتن واضطرابات كان المتأثر الأكبر بها الشعب، ولا يتحمل العثمانيون كل المساء التي حصلت آنذاك؛ لأن بداية دولتهم في مصر كانت في تلك الحقبة، وقد ورثوا من المماليك أوضاعاً صعبة جداً، لم يعيشوها، ولم يكونوا المسؤولين عنها، وهذه الأوضاع التي عاشتها مصر في تلك الفترة لا يقاس عليها بقية البلاد، التي كانت تحت الخلافة العثمانية، ولا تنسحب على طول مدة حكمهم، وإيجابيات العثمانيين تجاه الأمة لا تُنسى، وفضلهم على العالم الإسلامي لا يخفى، فقد شكّلوا سداً منيعاً طوال خلافتهم في وجه أوروبا الصليبية غرباً التي كانت وما تزال متطلعة لاجتياح العالم الإسلامي ونهب خيراته ومقدراته، وفي وجه الصفويين الطامعين في العراق وما جاورها شرقاً، والطامحين بنشر مذهبهم، كما أنهم لم يفرطوا بشبر واحد من أرض الإسلام وفي مقدمتها فلسطين، على الرغم من الضغوط الكثيرة عليهم، بالإضافة إلى أن السلاطين العثمانيين كان يغلب عليهم التدين والصلاح والاستقامة وحب العلماء والصالحين، فلا ينبغي التحامل من قبل بعض الكتاب على الحكم العثماني، ولا يصح وصفه بكل نقيصة وزيلة، ونسبة كل شر إليه، متناسين كل إيجابية وفضل، والله تعالى أعلم.

الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ

الحالة العلمية والثقافية

يرى كثير من الباحثين المعاصرين في تاريخ التشريع الإسلامي، وتاريخ الأدب العربي أن الحالة العلمية والثقافية في مصر في القرن العاشر الهجري، قد أصابها الجمود، وتمكنت روح التقليد المحض من نفوس العلماء فلم ير منهم من سمّت به نفسه إلى رتبة الاجتهاد إلا القليل النادر، من أمثال الإمام جلال الدين السيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ، وأصاب - على رأيهم أيضاً - الجامع الأزهر - وهو الذي يُعتبر الركيزة الأساسية للحياة العلمية في مصر بل في العالم الإسلامي كله - والمعاهد والمدارس العلمية الأخرى الركود والجمود، وذلك راجع إلى تأثر الدولة الإسلامية عامة ومصر بشكل خاص بالأحوال السياسية المضطربة، فدولة المماليك أخذت تضعف شيئاً فشيئاً، وأخذ التناحر على الحكم يشتد ويعنف فيما بين حكامها، حتى غابت شمس دولتهم، وبدأ العالم الإسلامي يتأهب لاستقبال الحكم العثماني، وغدت مصر هي المتأثر الأكبر بكل هذه الأحداث، عندما فقدت زعامتها للعالم الإسلامي بزوال دولة المماليك، وانتقال الخلافة منها إلى إسطنبول حاضرة الخلافة العثمانية مما أدخلها في عزلة علمية وثقافية^(١).

هذا الركود العلمي في مصر لم يأت فجأة مع مجيء الفتح العثماني، بل سببه الضعف الذي دب في جسم دولة المماليك الشراكسة، فالمشاعل العلمية والمصاييح الإيمانية التي كانت تضيء لمصر وتضيء من مصر إلى العالم أخذ نورها يخبو في عهدهم، وذلك لأن دولتهم كانت دولة عسكرية حربية، ولم يكن

(١) ينظر: تاريخ التشريع الإسلامي: للشيخ محمد الخضري ص ٢٤٩، التصوف الإسلامي والإمام الشعرائي للدكتور طه عبد الباقي سرور: ص ١٣٨ - ١٣٩، عبد الوهاب الشعرائي إمام القرن العاشر: ص ١٥، مقدمة تحقيق كتاب البحر المورود في المواثيق والعهود للأستاذ محمد أديب الجادر: ص ٥.

لرجالها كثيرُ اهتمام بالنواحي العلميَّة والتَّعليميَّة والثَّقافيَّة، بالإضافة إلى ما كان بينهم من أحقادٍ وفِتَنٍ ومؤامراتٍ مِنْ أَجْلِ الحكم، ممَّا جعلهم يَنشغلون عن هذه الناحية الهامَّة من نواحي مجتمعهم^(١).

* ولكنِّي في نهاية هذا المَبَحث أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقُولَ والإنصاف:

إنه بالرَّغم من كل الظروف القاسية والاضطرابات السِّياسيَّة التي مرَّت بها مصر في القرن العاشر الهجري، استطاعت أن تُنجِبَ للأُمَّة الإسلاميَّة علماءَ أَجَلَاءَ مِنْ جميع المذاهب، كانوا بمثابة النُّور الذي يُضيءُ للنَّاسِ دُرُوبَهُمْ، هذا النُّور الذي ما يزال شُعاعُه يُضيءُ إلى زماننا هذا، يَقتبس منه علماءُنا وطلابُ علمنا ما يَنفَعُهُمْ ويَكتفيهِمْ مِنْ جميع العلوم والفنون، وإذا أردنا أن نذكر أسماءَ العُلَماء الكبار مِنْ المَحدثين والأُصوليين والفُقهَاء وغيرهم الموجودين في القرن العاشر في مصر وغيرها من بلاد المسلمين لرَبَّما احتجنا إلى مُجلداتٍ لِنذكر سيرهم وتراجيحهم رحمهم الله تعالى.

من أمثال: الإمام الحافظ شمس الدِّين السَّخاوي، والإمام الحافظ جلال الدِّين السُّيوطي، والإمام الحافظ شهاب الدِّين القسطلاني، والإمام برهان الدِّين ابن أبي شريف، وشيخ الإسلام زكريَّا الأنصاري، والإمام شهاب الدِّين الرِّملي، والإمام عبد الوهَّاب الشَّعراني، والإمام المَحدث الفقيه الشَّافعي الكبير شهاب الدِّين ابن حجر الهيتمي، والإمام المفسِّر الفقيه الخطيب الشَّربيني، والإمام مُلَّا علي القاري، والإمام ابن النَّجَّار الحنبلي، والإمام شمس الدِّين الرِّملي، والإمام المَحدث الفقيه المؤرِّخ عبد الرؤوف المناوي رحمهم الله جميعاً، وَمَنْ ذَكَرْتُ مِنْ

(١) ينظر جميع ما تقدَّم في: تاريخ التشريع الإسلامي: للشيخ محمد الخضري ص ٢٤٩، تاريخ التشريع الإسلامي: للشيخ محمد علي السائس ص ٣٦٣، تاريخ الأدب العربي: للدكتور عمر فروخ: ج ٣/ ٨٨٧، تاريخ الأدب العربي: للدكتور شوقي ضيف (عصر الدول والإمارات - مصر) ص ٤١، مقدمة تحقيق كتاب البحر المورود في الموائيق والعهد: للأستاذ محمد أديب الجادر ص ٥، التصوف الإسلامي والإمام الشَّعراني: للدكتور طه عبد الباقي سرور ص ١٣٩، مقدمة تحقيق كتاب غاية المأمول شرح ورقات الأصول: للإمام شهاب الدِّين الرِّملي للأستاذ عثمان حاجي أحمد ص ٣٩.

العُلَماء معظَّمُهُمْ مِنْ أعلام المذهب الشَّافعيِّ فقط فكيف إذا أردنا ذِكرَ باقي عُلَماء المذاهب الثلاثة الأخرى وآثارهم.

بل إنَّ المكتبات الإسلاميَّة اليوم وَمِنْ قَبْلِ وعلى مساحة العالم الإسلاميِّ جميعه لَتَزخرَ بالمؤلَّفات العلميَّة النَّافعة التي يَندرُ وجودُها في عَصْرِ آخَر، لا أَقولُ منهم جميعاً بل ربَّما مِنْ أَحَدِهِمْ فقط، وخيرُ مثالٍ على ما أَقولُ: الإِمَامُ السُّيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ الذي له أَكْبَرُ وأَضْبَطُ الموسوعات العلميَّة، الأوَّلَى في بابها شُمولاً وسعةً في هذا العصر وَبَعْدَه إلى أَيَّامنا هذه، مِنْ تفسيرٍ وعلومِ قرآنٍ وحديثٍ وفقهٍ وأصولٍ ولغةٍ عربيَّة وعلومِها، منها ما هو منشورٌ ومنها ما هو منظومٌ، ممَّا يدلُّ دلالةً قاطعةً على الأفق العلميِّ الواسع لَهُ ولغيره من عُلَماء الأُمَّة في القَرْنِ العاشر الهجريِّ.

وَيُمْكِنُنِي أَنْ أَسْتَنْتِجَ بعد هذا وأقول: إنَّ هذه المؤلَّفات المولودة في عَصْرِ مَنْ ذَكَرْتُ مِنْ السَّادة العُلَماء تُعَتَّبَرُ صِلَةً الوَصل والجسر الذي يربط بَيْننا وبَيْن الثَّراث العلميِّ القَديم الَّذي لا غنى لنا عنه؛ لِمَا قاموا به مِنْ شَرْح وإيضاح وَتَبسيطٍ مِنْ خِلال الشُّروح والحواشي المهمَّة الَّتِي وَضَعوها على ذلك الثَّراث.

فَلَا يَنْبَغِي إِذَا المبالغة مِنْ قَبْلِ الباحِثين عِنْدَ الكلام عن الرُّكود والجُمود الذي أَصابَ مِصرَ والعالم الإسلاميِّ في هذه الفترة - وإن وُجد شيءٌ مِنْ ذلك - فَتَنْتَقِصَ حقَّ ساداتنا وعلمائنا عُلَماءِ القرن العاشر، ولا نُنصِفَهُمْ، فها هي آثارهم تدلُّ عليهم، وتشهد لهم بِسعةِ العِلْم والمعرفة في شَتَّى مِياذِينِ العُلوم والفنون، فكيف يُوصَفُ عَصْرٌ فيه هؤلاء الأفاضل بأنَّه عَصْرُ انحطاطٍ وجُمودٍ، وكأنَّ عَصْرَ هؤلاء الثَّاقِدين مِنْ الباحِثين المُعاصِرِينَ الذين تكلَّموا عن تلك الفترة هذا الكلام القاسي يُمَثِّلُ العَصْرَ الذَّهَبِيَّ للاجتهاد وللأُمَّة المجتهدين على مَرِّ تاريخنا الإسلاميِّ؟!.

والله تعالى أعلم.



الفصل الثاني

حياة الإمام عبد الوهاب الشعراوي الشخصية

وفيه ثلاثة مباحث:

* المبحث الأول: اسمه ونسبه، ومولده ونشأته.

* المبحث الثاني: أسرته، وأهل بيته.

* المبحث الثالث: أخلاقه وصفاته.

المبحث الأول

اسمه ونسبه، وكُنيتُه ولقبُه، ومولده ونشأته

اسمه ونسبه:

هو: عبد الوهاب بن الشيخ أحمد بن الشيخ نور الدين علي الأنصاري^(١) بن الشيخ أحمد بن الشيخ علي بن الشيخ محمد بن زرقا (بفتح الزاي وسكون الراء)^(٢)، بن الشيخ موسى المكنى بأبي العمران^(٣) بن السلطان أبي عبد الله أحمد الزُّغلي^(٤) بن السلطان سعيد، بن السلطان فاشين بن السلطان مُحيا بن السلطان زرقا، بن ريان بن السلطان محمد بن موسى بن السيد محمد بن الحنفية عليه السلام بن الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام.^(٥)

(١) هو: الشيخ العارف بالله نور الدين علي الأنصاري، المتوفى سنة (٨٩١هـ) وهو رفيق الإمام شيخ الإسلام زكريا الأنصاري ولذلك لقب الشعراني بالأنصاري نسبة إلى جدّه هذا. ينظر: تذكرة أولي الألباب: ص ٢١ و ٣٧.

(٢) الخطط التوفيقية: ج ١٤/١٠٩.

(٣) الشيخ موسى أبو العمران: اشتهر بهذه الكنية في بلاد البهنسا بصعيد مصر الأدنى، ولم يعرف فيها إلا بها، وكان من أصحاب الشيخ العارف بالله أبي مدين التلمساني المتوفى سنة (٥٩٤هـ)، وهو الذي أرسله من المغرب إلى مصر وقال له: يا موسى إذا وصلت إلى مصر فاقصد ناحية (هور) بصعيدها الأدنى (بإقليم المنية) فإن فيها قبرك، وكان كذلك. توفي رحمته الله سنة (٧٠٧هـ). ينظر: لطائف المنن والأخلاق (المنن الكبرى) للإمام الشعراني: ص ٦٦ دار التقوى، دمشق، ط: ١/٢٠٠٤م بعناية: أحمد عناية، تذكرة أولي الألباب: ص ١٧. وعلى حسب تاريخ وفاته فإنه يعتبر من المعمرين.

(٤) الزُّغلي: بضم الزاي وإسكان الغين: نسبة إلى قبيلة من عرب المغرب يقال لهم: بنو زُغلة، وكان أحمد الزُّغلي هذا سلطان تلمسان المغرب وما والاها. تذكرة أولي الألباب: ص ١٧.

(٥) لطائف المنن والأخلاق (المنن الكبرى) للإمام الشعراني: ص ٦٦، تذكرة أولي الألباب: ص ٤٨، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة للإمام نجم الدين الغزي: ٣/١٧٦، دائرة المعارف الإسلامية: ج ١٣/٣١١ مادة: (الشعراني)، ترجمة أحمد الشنتناوي وإبراهيم خورشيد وعبد الحميد يونس، دار المعرفة، بيروت.

أبو المواهب^(١)، الشعراني^(٢)، الأنصاري^(٣)، الإمام، الفقيه، المحدث، الأصولي، الشافعي، الأشعري، الصوفي المربي، المصري^(٤).

مَوْلَدُهُ:

وُلِدَ الإمام عبد الوهاب الشعراني رحمته الله على أصحِّ الروايات في السَّابِعِ والعشرين من شهر رمضان المبارك، سنة (٨٩٨هـ)^(٥)، في دارِ جَدِّه لأمِّه بقرية

(١) تذكرة أولي الألباب: ص ٤٨، فهرس الفهارس: ج ٢/١٠٧٩، طبقات الشاذلية للشيخ الحسن الكوهن: ص ١٦٠، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ج ٨/٢٥٥. وهذه كنية مثالية، ويكنى أيضاً بأبي عبد الرحمن وأبي محمد نسبة إلى ولده. دائرة المعارف: ج ١٣/٣١١.
(٢) لُقِّبَ بالشَّعْرَانِي: نسبة إلى بلد أبيه، وهي (ساقية أبي شعرة أبي شعرة) بإقليم المنوفية على نهر النيل بمصر وهذه القرية عاش بها إلى أن هاجر إلى القاهرة سنة: (٩١١هـ) وكان عمره (١٢) عاماً، ولذلك انتسب إليها فيقال له: الشعراوي بالواو، والشعراني بالنون، كما وجد ذلك بخطه رحمته الله. ينظر: تذكرة أولي الألباب: ص ٤٨ - ٤٩ وينظر أيضاً: الكواكب السائرة للغزي: ١٧٦/٣.

(٣) تذكرة أولي الألباب: ص ٤٨، طبقات الشاذلية: ص ١٦٠، دائرة المعارف: ج ١٣/٣١١، تاريخ الأدب لبروكلمان: ج ٨/٢٥٥.

(٤) ينظر: الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية (الطبقات الكبرى) للإمام عبد الرؤوف المناوي: ج ٣/٦٩، شذرات الذهب: ج ٨/٣٧٢، الكواكب السائرة للغزي: ١٧٦/٣، فهرس الفهارس للشيخ عبد الحي الكتاني: ج ٢/١٠٧٩، تذكرة أولي الألباب: ص ٤٨، طبقات الشاذلية: ص ١٦٠، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة: ج ٦/٢١٨.

(٥) اختلف المؤرِّخون في تحديد تاريخ ولادة الشيخ الشعراني، فقيل: إنه وُلِدَ سنة (٨٩٩هـ) كما قاله المليجي في تذكرة أولي الألباب: ص ٤٨، وقيل: وُلِدَ سنة (٨٩٧هـ) كما جاء في دائرة المعارف: ج ١٣/٣١١، والتاريخ الذي أثبتَّه هو ما أثبتَّه الإمام المناوي في طبقاته المذكورة آنفاً، وهو الأرجح بنظري؛ لأنَّ الإمامَ المناوي يُعْتَبَرُ تلميذَ الشَّعْرَانِي الأوَّلِ وصفيِّه، وأعرف النَّاسَ بأحوال شيخه بالإضافة إلى أنَّه من أكبر المؤرِّخين الصُّوفِيِّين بعد الإمام الشَّعْرَانِي. ينظر: التصوف الإسلامي والإمام الشعراني: ص ٢٥، وقد أثبت هذا التاريخ أيضاً في: فهرس الفهارس: ج ٢/١٠٧٩، الأعلام: ج ٤/١٨٠، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة: ج ٦/٢١٨.

من إقليم القليوبية بمصر، تُسَمَّى (فَلَقْشَنَدَه) ثُمَّ جِيءَ به بعد أربعين يوماً من مولده إلى قرية أبيه (ساقية أبي شعرة)، وإليها انتسب فلقَّبَ بالشَّعْرَانِي^(١).

نَشَأَتُهُ:

نشأ في قريته، وفي سنة: (٩٠٧هـ) توفي والده الشيخ شهاب الدين أحمد الشعراني رحمته الله، وكانت أمُّه قد تُوفِّيت قبل ذلك أيضاً، فنشأ يتيم الأبوين، فقيض الله تعالى له أخاه الشيخ عبد القادر الشعراني^(٢) الذي تولَّى كفالته وتربيته بعد موت والده، فكان أقرب النَّاسِ إليه في مطالبه، وأشفق عليه من جميع أقاربه.

نشأ يتيم الأبوين، ومع ذلك ظهرت عليه علامات النجابة، ومخايل

(١) ينظر: الكواكب الدرية: ج ٣/٦٩، الكواكب السائرة: ١٧٦/٣، تذكرة أولي الألباب: ص ٤٨، فهرس الفهارس: ج ٢/١٠٧٩، الأعلام: ج ٤/١٨٠، معجم المؤلفين: ج ٦/٢١٨، التصوف الإسلامي والإمام الشعراني: ص ٢٥، عبد الوهاب الشعراني: ص ٣١.
(٢) هو: شهاب الدين أحمد بن نور الدين علي بن شهاب الدين الشعراوي الشافعي، اشتغل في العلم على والده، ووالده أخذ العلم عن الحافظ ابن حجر، وشيخ الإسلام صالح البلقيني والشرف يحيى المناوي، وكان رحمته الله عالماً، صالحاً، فقيهاً، نحويًا، مقرئًا، وله صوت شجي في قراءة القرآن يخشع القلب عند سماع تلاوته، وكان له شعر وقوة في الإنشاء، قال الشيخ الشعراني: «صنَّفَ والدي عدَّةَ مؤلَّفات في علم الحديث والنحو والأصول والمعاني والبيان، فنَهَبَتْ مؤلَّفاته كلُّها فلم يَتَغَيَّرْ، وقال: لَقَدْ أَلْفَنَاهَا اللهُ فلا علينا أن يَنْسَبَهَا النَّاسُ إلينا أم لا». توفي رحمته الله سنة (٩٠٧هـ) ودفن في بلدته بناحية ساقية أبي شعرة بزاويتهم إلى جانب قبر والده. ينظر: الكواكب السائرة: ١٣٨/١ - ١٣٩، شذرات الذهب: ج ٨/٣٤، تذكرة أولي الألباب: ص ٣٨ - ٤٠.

(٣) هو: عبد القادر بن أحمد الشعراني، الشَّيْخُ الْعَالِمُ الْعَلَّامَةُ، والفقيه الصُّوفي، الأخُ الشَّقِيقُ للإمام عبد الوهاب الشعراني، وهو الذي كَفَّلَه بعد وفاة والده، فكان صاحب التأثير الأكبر في شخصية أخيه عبد الوهاب الصُّوفِيَّة الْعِلْمِيَّة، وكان له مناقب كثيرة في الزهد والورع والعفة، وترك الدنيا، ومع ذلك كان يقري الضيوف على اختلاف طبقاتهم، ويقوم بالأرامل، والأيتام، والمساكين ويكسوهم، ويطعمهم، حتى شاع ذلك عنه، وعرف عند الخاص والعام، توفي رحمته الله سنة: (٩٥٦هـ)، ودفن بمقبرة بلدته ساقية أبي شعرة. ينظر: تذكرة أولي الألباب: ص ٤٠ - ٤٧.

الرئاسة، فحفظ القرآن الكريم وهو ابنُ ثمانين سنين في قريته وكان والده حياً، وواظب على الصلوات الخمس في أوقاتها، ثم حفظ متون الكتب، كأبي شجاع في فقه الشافعية، والآجرومية في النحو، وقد درسهما على يد أخيه الشيخ عبد القادر الذي كفله بعد أبيه، فكانت نشأته زاخرة دائماً بعبادة الله تعالى، زاخرة بالتعلم^(١)، فلم يكن من الميسور عليه أن يجد وقتاً لأن يعمل بأي عمل أو حرفة من الحرف الدنيوية لا بالنسيج، ولا بغيره^(٢)، فقد قال عن نفسه: «لم يكن لي بحمد الله عوائق دنيوية تعوقني عن المجاهدة والوصول إلى المقصود... وكانت الفناعة من الدنيا باليسير سُداي ولحمتي، فأغتنني بحمد الله عن وقوعي في الذل لأحد من أبناء الدنيا، ولم يقع أني باشرت حرفة ولا وظيفة لها معلوم دنيوي منذ بلغت، ولم يزل الحق تعالى يرزقني من حيث لا أحتسب إلى وقتي هذا، وعرضوا عليّ ألف دينار وأكثر، فرددتها ولم أقبل شيئاً منها»^(٣).

ثم انتقل إلى القاهرة سنة إحدى عشرة وتسعمائة (٩١١هـ)، وأقام في جامع أبي العباس العمري مقبلاً على العلم والعبادة، وسيأتي الكلام إن شاء الله تعالى عن رحلته إلى القاهرة عند الكلام عن طلبه للعلم، ورحلته إلى القاهرة من أجله.



(١) ينظر: الكواكب الدرية: ج ٣/ ٦٩، تذكرة أولي الألباب: ص ٥٠، شذرات الذهب: ج ٨/ ٣٧٢، وقد حدث الإمام الشعراني عن نفسه فقال: «ومما منَّ الله تبارك وتعالى به عليّ وأنا صغير ببلاد الرّيف حفظ القرآن وأنا ابن ثمان سنين، وواظبتُ على الصلوات الخمس في أوقاتها من ذلك الوقت»، ويقول أيضاً: «ومما أنعم الله تبارك وتعالى به عليّ: حفظ متون الكتب، فحفظتُ أولاً أبا شجاع ثم الآجرومية في بلاد الرّيف، وحللتها على أخي الشيخ عبد القادر بعد وفاة والدي». لطائف المنن والأخلاق: ص ٦٦ و ٦٨.

(٢) جاء في دائرة المعارف الإسلامية (وهي تأليف مجموعة من المستشرقين) ج: ١٣/ ٣١١: وكان أبو المواهب نَسَاجاً يَكْسِبُ مَعَاشَهُ مِنْ هَذِهِ الصَّنَعَةِ، وَهَذِهِ الْأَقْصُوصَةُ لَمْ يَرَوْهَا أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ تَرَجَّمُوا لِلإِمَامِ الشَّعْرَانِيِّ، كَمَا أَنَّهَا مَنَاقِضَةٌ لِمَا جَاءَ عَنِ الشَّعْرَانِيِّ نَفْسِهِ.

(٣) لطائف المنن والأخلاق: ص ١٠١.

المبحث الثاني

أسرة الإمام الشعراني وأهل بيته

تنفَسَ الإمام عبد الوهاب الشعراني رَحِمَهُ اللهُ أَوَّلَ مَا تَنَفَّسَ الْحَيَاةَ فِي جَوْ صُوفِيٍّ خَالِصٍ، وَفِي بَيْتِ قَوَامِهِ التَّبَتُّلِ وَالتَّعَبُّدِ، فَهُوَ يَنْحَدِرُ مِنْ أُسْرَةٍ تَرَكَ رَأْسُهَا الْأَوَّلَ مَجْدَ الْمَلِكِ وَرِفَاهِيَّتَهُ وَنَعِيمَهُ إِلَى مَنَهِجِ الزُّهْدِ الصُّوفِيِّ وَمَجَاهِدَاتِهِ، وَمَسَارِحِ تَعَبُّدَاتِهِ، وَمَجَالِ تَأْمَلَاتِهِ^(١).

فجدُّه الشيخ موسى المكنى بأبي العِمران بن السلطان أبي عبد الله أحمد الرُّغلي، لما اجتمع بالشيخ العارف بالله أبي مدين التلمساني رَحِمَهُ اللهُ المتوفى سنة (٥٩٤ هـ)، قال له الشيخ أبو مدين: لمن تنتسب؟ قال: والدي السلطان أحمد سلطان تلمسان، فقال له: إنما عنيتُ نَسَبَكَ مِنْ جِهَةِ الشَّرَفِ فَقَالَ: أُنْتَسَبُ إِلَى السَّيِّدِ مُحَمَّدَ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ، فَقَالَ لَهُ: مَلِكٌ وَشَرَفٌ، وَفَقْرٌ (تَصَوُّفٌ) لَا يَجْتَمِعُنَّ، فَقَالَ لَهُ: يَا سَيِّدِي قَدْ خَلَعْتُ مَا عَدَا الْفَقْرَ، فَرَبَّاهُ، فَلَمَّا كُمِلَ فِي الطَّرِيقِ أَمَرَهُ بِالسَّفَرِ إِلَى صَعِيدِ مِصْرَ، وَقَالَ لَهُ اسْكُنْ بِنَاحِيَةِ (هُور) بِصَعِيدِ مِصْرِ الْأَدْنَى (بِإَقْلِيمِ الْمِنِيَّةِ) فَإِنَّ فِيهَا قَبْرَكَ، وَكَانَ كَذَلِكَ، وَقَدْ تَوَفَّي رَحِمَهُ اللهُ سَنَةَ (٧٠٧ هـ)^(٢).

ويبدو أنَّ الشيخ «موسى» قد عاش عمراً مديداً حافلاً بالخير والبركة، ومن خلال تاريخ وفاته يبدو أنه عاش إلى ما فوق مئة سنة، وكان ذا مروءة نادرة، وكرامات مشهورة وقد أعقب ذرية اشتهرت بالصلاح والتقوى^(٣).

وأعظم كرامة في نظري تُنسَبُ لَهُ إِنَّمَا هِيَ هَذِهِ الذُّرِّيَّةُ الطَّيِّبَةُ الْكَرِيمَةُ الَّتِي ظَلَّتْ حَفِيزَةً عَلَى التَّقْوَى وَالصَّلَاحِ، وَمِنْ تِلْكَ الذُّرِّيَّةِ جَدُّ الشَّيْخِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الشَّعْرَانِيِّ، وَهُوَ «الشَّيْخُ أَحْمَدُ شَهَابُ الدِّينِ الشَّعْرَانِيِّ» وَهُوَ «ابْنُ الشَّيْخِ مُحَمَّدَ بْنِ الشَّيْخِ مُوسَى أَبِي الْعِمْرَانِ الْمُتَقَدِّمِ ذَكَرَهُ» الَّذِي هَاجَرَ مِنْ بَلَدِهِ إِلَى نَاحِيَةِ سَاقِيَةِ

(١) ينظر: التصوف الإسلامي والإمام الشعراني: ص ٣٥.

(٢) ينظر: لطائف المنن والأخلاق: ص ٦٦، تذكرة أولي الألباب: ص ١٧.

(٣) ينظر: تذكرة الألباب: ص ١٨ - ٢٠، عبد الوهاب الشعراني إمام القرن العاشر: ص ٢٤.

أبي شعرة بالمنوفية، والذي كان أُمِّيًّا لا يقرأ ولا يكتب ولكنه كان يستدلُّ بالآيات والأحاديث في وقائع الأحوال فيتعجب الناس من ذلك، وكان زاهداً ورعاً، ذا صيانة وديانة، وقد توفي سنة (٨٢٨هـ)، ودفن بساقية أبي شعرة^(١).

وجاء من بعده ابنه الذي ورث عنه حاله، وزاد عليه: العارف بالله العالم العلامة «نور الدين علي الأنصاري» وكان من رفقة شيخ الإسلام زكريا الأنصاري رحمهما الله في طلب العلم في الجامع الأزهر حال الشباب، وكانت له أقوال مأثورة وحكم مشهورة، منها قوله: «الأصل في الطريق إلى الله تعالى طيبُ المَطْعَمِ». وقد أخذ العلم عن علماء الأزهر، وأجازوه بالفتيا، وهو ابن عشرين سنة^(٢)، وكان كثير الجد في العبادة والتقرب إلى الله تعالى، ومرة قالت له زوجته: «أشتهي من الله أني أراك ليلة واحدة نائماً عندنا طول الليل كما يفعل الناس»، فيقول لها: «نَحْنُ ما دَخَلْنَا هذه الدارَ للنوم، وإنما دَخَلْنَاها للجدِّ والتَّعب والاجتهاد في العبادة، وسوف ننام طويلاً في القبر إن شاء الله تعالى إذا متنا إلى قيام الساعة»، توفي رحمهما الله سنة: (٨٩١هـ) ودفن ببلدته ساقية أبي شعرة^(٣).

وأعقب بعده ابنه «الشيخ شهاب الدين أحمد» والد الإمام عبد الوهاب الشعراني، وقد اشتغل في العلم على والده، ووالده أخذ العلم عن الحافظ ابن حجر، وشيخ الإسلام صالح البلقيني والشرف يحيى المناوي، وكان رحمهما الله عالماً، صالحاً، فقيهاً، نحويّاً، مقرئاً، له صوتٌ شجيٌّ في قراءة القرآن، يخشع القلبُ عند سماع تلاوته، وكان له شعرٌ وقوة في الإنشاء، وكان مع ذلك لا يُخلُّ بأمر معاشه من حرثٍ وحصادٍ، وغير ذلك، بالإضافة إلى أنه كان رقيق القلب.

قال الشيخ الشعراني عن والده رحمهما الله: «وقد كنتُ أقرأ عليه في سورة الصافات، فلما بلغت قوله تعالى: ﴿فَاطْلَعَ فَرَّاءُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ﴾ قَالَ تَاللَّهِ إِنْ كِدْتُ لَتُرْدِينَ ﴿٥٦﴾ [سورة الصافات]، فبكى حتى أغمي عليه، وصار يتمرغ في

(١) ينظر: تذكرة الألباب: ص ٢٠ - ٢١.

(٢) ينظر: تذكرة الألباب: ص ٢١.

(٣) ينظر: المرجع السابق: ص ٣٦ - ٣٧.

الأرض كالطير المذبوح، ثم يتابع حديثه عن والده ويقول: «صنّف والدي عدّة مؤلفات في علم الحديث والنحو والأصول والمعاني والبيان فنُهِبَتْ مؤلفاته كلّها فلم يتغيّر، وقال: لقد ألّفناها لله فلا علينا أن ينسبها الناس إلينا أم لا». وقد رحل عن هذه الدنيا سنة (٩٠٧هـ) ودفن في بلدته ساقية أبي شعرة بزاويتهم إلى جانب قبر والده رحمهما الله^(١).

وللإمام الشعراني أخٌ شقيقٌ، عالمٌ علامةٌ، اسمه: «عبد القادر»، وهو أوّل مَنْ قِيَضَ الله تعالى لكفالة أخيه عبد الوهاب بعد وفاة والده؛ لعلمه تعالى بأنّه أحقُّ بكفالته من كلّ أحد، وأقربُ النَّاسِ إليه في مطالبه، وأشفقُ عليه من جميع أقاربه، فكان صاحب التأثير الأكبر في الشخصية العلمية الصوفية لأخيه عبد الوهاب، وكان له مناقب كثيرة في الزهد والورع والعفة، وترك الدنيا، ومع ذلك كان يُقْرِى الضُّيوف على اختلاف طبقاتهم، ويقوم بالأرامل، والأيتام والمساكين، ويكسوهم ويطعمهم، حتى شاع ذلك عنه، وعُرف عند الخاصّ والعام، توفي رحمهما الله سنة (٩٥٦هـ)، ودفن بمقبرة بلده ساقية أبي شعرة^(٢).

فهذه هي الأسرة الصالحة التي ينتمي إليها الشيخ عبد الوهاب الشعراني رحمهما الله، وهي كما رأينا أسرة علم وفضل، وصلاح، فليس غريباً أن ينشأ فرع هذه الدوحة الهاشمية زاكياً، طيباً، عظيم البركة، وكما يُقال في الأمثال: «الشيء من معدنه لا يُستغرب»^(٣).

وأما أولاده رحمهم الله تعالى :

فقد رزق أولاداً كثر، ولكن الله تعالى قبضهم إليه في حال حياة والدهم، ثمّ إنّه سبحانه تعالى أخلف عليه بعدهم ولده الشيخ الأستاذ، والعالم الصالح عبد

(١) ينظر: تذكرة الألباب: ص ٣٨ - ٤٠، شذرات الذهب: ج ٨/٣٤، عبد الوهاب الشعراني إمام القرن العاشر: ص ٢٥ - ٢٨.

(٢) ينظر: تذكرة أولي الألباب: ص ٤٠ - ٤٧.

(٣) ينظر: عبد الوهاب الشعراني إمام القرن العاشر: ص ٣٠، التصوف الإسلامي والإمام الشعراني: ص ٢١ - ٢٤.

الرحمن، الذي كان لطيف الذات حسن الخلال، يُحبُّ الحَفَاءَ، ويكره الظُّهورَ، ماهراً في علم التصوف، قام بعد وفاة والده بشؤون الزاوية، وتربية المريدين، ثم توفِّيَ ﷺ افتتاح سنة إحدى عشرة بعد الألف (١٠١١هـ)، ودُفِنَ بزاوية والده بباب الشعرية، وقد أخلف ولدين هما: الشيخ إبراهيم الشعراني، والشيخ يحيى الشعراني رحمهم الله تعالى^(١).



المبحث الثالث أخلاق الإمام الشعراني وصفاته

وَقَرَّ الإِمَامُ الشَّعْرَانِيُّ ﷺ جُهْدًا وعناءً كبيرين على قارئيه، ودارسي شخصيته بما تركه من آثار ومؤلفات تدلُّ على صفاء صفاته ونقاء أخلاقه، فله في ذلك ثروة ضخمة خصَّص لها نصيباً وافراً في كتبه، فمنها ما نجده مَبْثُوثاً في عدَّة أبحاثٍ وأماكن مُتَفَرِّقة من كتبه ككتاب العهود المحمدية والبحر المورود وتنبية المغتربين وشرح الوصية المتبولى الذي يُعتَبَر من أكبر الموسوعات الأخلاقية ومنها ما أفرد لها كتاباً خاصاً بها ككتاب لطائف المَنَنِ والأخلاق في وجوب التَّحَدُّث بنعمة الله على الإطلاق، والذي يقع في مُجلَّد ضخم.

والذي يقرأ كتابه الأخير قراءة واعية منصفة متجردة من أيَّ أسبقية فكرية عن الشَّعْرَانِي يخرج منه بصورة دقيقة لأخلاقه السَّامِيَّة، التي تنبع من صميم تخلُّقه بأخلاق النَّبِيِّ ﷺ وأخلاق السَّلف الصالح فهذه هي الأخلاق التي طبَّقها على نفسه أولاً من حيث تخلُّقه بها، والتي نادى بها طوال عُمره ثانياً.

وكلام الإنسان عن فضائل نفسه وأخلاقه تقبل شرعاً إذا كانت النية سليمة وخالصة لوجه الله تعالى، وليس ذلك منهياً عنه على الإطلاق، فإذا خلص المقصد لله، وارتفع الإنسان عن نفسه وانتصر على شهواتها ووساوسها فعندئذ يصبح حديث الإنسان عن نفسه مقبولاً، ولا يكون داخلاً في باب الرياء والفخر المنهي عنه شرعاً، ومن هذا الباب تكلم الشَّعْرَانِي عن نفسه وعن أخلاقه، ولم يكن قصده بذلك أن يحصل على شيء من حطام هذه الدنيا الزائل من مال، أو منصب دنيوي من وظيفة، أو جاه، أو غيرها كما يفعله بعض المُتَزَلِّفين في كلِّ زمان، وهذا واضح لمن قرأ سيرة حياته وزهده في الأمور الدنيوية وتورعه عنها، ولم يكن حديثه عن نفسه مجرد إعلان شخصي يهدف إلى رفع القيمة في أعين

(١) ينظر: تذكرة أولي الألباب: ص ٤٠ - ٤٧، خلاصة الأثر للمحبي: ج ٢/ ٣٦٤.

الناس كما يفعل الدَّاعُونَ لأنفسهم في المحافل، وميادين الانتخابات لكسب الحُشود والجماهير^(١).

ولم يكن أيضاً حديثه عن نفسه مجرد مفاخرة برّاقة الظاهر خاوية المضمون والدّاخِل، بل كلُّ ما صرّح به عن أخلاقه ونطق به لسانُ قاله، صدّقه لسان حاله، وقد قَطَعَ الطَّرِيقَ على كل من يَظُنُّ به سوءٌ من وراء كلامه عن نفسه وعن أخلاقه، وذلك عندما بيّن سبب تأليفه لكتاب لطائف المنن والأخلاق، وأوضح القصد من ورائه في الأمور التالية، فقال:

أحدها: «ليقتدي بي إخواني فيها، فيتخلّقوا بها، ويشكروا الله على ذلك، وقد مكثت متخلّقاً بها عدّة سنين، ولا يشعر إخواني بذلك، وكنت أمرهم بالتخلّق بها فلا يسمعون، فقال لي جماعة منهم: هذه الأخلاق التي تأمرنا بها لم نجد أحداً تخلّق بها من أهل عصرنا حتى نفتدي به فيها، فاستخرت الله تعالى، وأظهرت لهم تخلّقي بها؛ قطعاً لحجّتهم، وقلت لهم: انظروا هذه الأخلاق التي أذكّرها لكم، فكلُّ خُلُقٍ رأيتموني متخلّقاً به فاتّبِعُونِي عليه، وما بقي لكم حُجّة في ترك التخلّق به، فلولا ذلك لرَبَّما كان الكتمان لها أولى، وكان ذلك من جملة شكر نعمة الله تعالى عليّ؛ إذ خلّقتني بهذه الأخلاق بعد أن كنت مُعرّياً منها، كما أن من أنقذه الله تعالى من العرق يتأكّد عليه أن يُنقذ كلَّ من رآه غريقاً»^(٢).

ثانيها: «قصدت بذلك دوام الشُّكر لله تعالى بعد موتي مُدّة بقاء الكتاب، فإن شكر اللسان ينقضي بموت العبد، وشكر الله في الكتاب قد يتأخّر أثره بعده، فيكون كالتائب في الشُّكر عن المؤلّف وكأنّ ذلك الشّاكر لم يمُت»^(٣).

ثالثها: «إعلام أهل عصري بدرجةتي في العلم والعمل؛ ليقْتدوا بي في حفظ كتب الشريعة، والتخلّق بما قُسم لي من ذلك»^(٤).

(١) ينظر: عبد الوهاب الشعراني إمام القرن العاشر: ص ٨٤.

(٢) لطائف المنن والأخلاق: ص ١١.

(٣) المرجع السابق: ص ١٢.

(٤) المرجع السابق: ص ١٢.

رابعها: «استغناء من يُريد من إخواني أن يذكر شيئاً من مناقبي عن الفحص عنها والتتبع لها، وربما زاد فيها أو نقص كما يقع فيه من يجمع مناقب العلماء والصالحين»^(١).

خامسها: «اقتدائي في ذلك بالسلف الصّالح عليه السلام، وقد سبّقتني إلى مثل ذلك جماعة ذكروا مناقبهم في طبقاتهم تحدّثاً بنعمة الله عزّ وجلّ»^(٢).

وكما قال العلماء: إنّ الحديث عن النَّفس مقبولٌ شرعاً إذا كان الهدف منه الإصلاح، ورفع همَم المسلمين للنُّهوض بأعمال الخير والبرّ، لا أن يكون القصد منه التّباهي والتّفاخر والتّعالي على عباد الله تعالى، فقد أمر الله نبيّه صلى الله عليه وآله بالتحدّث بنعمة الله عليه، فقال له في سورة الضحى ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾: فقد أمره سبحانه بالتحدّث بنعم الله عليه، وإظهارها للنّاس، وإشهارها بينهم والظاهر أنّ النّعمة على العموم من غير تخصيص بفرد من أفرادها، أو نوع من أنواعها^(٣) والظاهر أيضاً من هذا الأمر أنه أمرٌ للنبيّ صلى الله عليه وآله ولائمته من بعده؛ لأنّ المسلمين كانوا في عهد السلف الصّالح يرون: أن من شكر النعم أن يُحدّث بها^(٤).

وفي هذا يقول إمام التّابعين الحسنُ البصريّ رحمته الله: «إذا أصبت خيراً أو عملت خيراً فحدّث به الثّقة من إخوانك»^(٥).

وقد تحدّث النبيّ صلى الله عليه وآله - وهو القدوة الحسنة - عن نفسه أكثر من مرّة، فقال: «يا أيّها النّاس إنّما أنا رحمةٌ مهداة»^(٦)، وقال: «إنّما بعثت لأتمم صالح

(١) المرجع السابق: ص ١٢.

(٢) المرجع السابق: ص ١٢.

(٣) فتح القدير للإمام محمد بن علي الشوكاني: ج ٥/٤٥٩، دار الفكر، بيروت.

(٤) جامع البيان عن تأويل آي القرآن للإمام محمد بن جرير الطبري: ج ٣٠/٢٣٣.

(٥) أحكام القرآن للإمام أبي بكر بن العربي ج ٤/٤١٠.

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، رقم (٣١٧٨٢)، والدارمي في سننه رقم (١٥) كلاهما عن

أبي صالح رحمته الله عن النبيّ صلى الله عليه وآله والحاكم في المستدرک، رقم (١٠٠) وقال: «حديث صحيح

على شرطهما»، والطبراني في الأوسط: ج ٣/٢٢٣، رقم (٢٩٨١) كلاهما من حديث =

الأخلاق»^(١)، وقال ﷺ أيضاً: «أنا سيّد ولد آدم يوم القيامة، وأوّل من ينشق عنه القبر، وأوّل شافع، وأوّل مُشَقَّع»^(٢).

ومنها أيضاً ما روي عن النّبي ﷺ في حثّه على التّحدّث بنعمة الله تعالى وشكرها وعدم كتمانها، كقوله ﷺ: «مَنْ لَمْ يَشْكُرْ الْقَلِيلَ لَمْ يَشْكُرْ الْكَثِيرَ، وَمَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللَّهَ، التَّحَدَّثُ بِنِعْمَةِ اللَّهِ شُكْرٌ وَتَرْكُهَا كُفْرٌ، وَالْجَمَاعَةُ رَحْمَةٌ وَالْفُرْقَةُ عَذَابٌ»^(٣)، وغير ذلك من الأحاديث النبويّة الشّريفة.

وقد اقتدى بالنّبي ﷺ في هذا الأمر كثير من العلماء والصّالحين، ذكر الإمام الشّعرائي عدداً منهم في معرض حديثه عن اقتدائه بعلماء الأئمة الذين تحدّثوا بنعم الله ﷻ عليهم من الأخلاق الفاضلة وغيرها منهم: الإمام الفقيه المحدث عبد الغافر الفارسي^(٤)، والإمام العالم العلامة لسان الدين ابن

= أبي هريرة مرفوعاً، وقال الإمام الهيثمي في مجمع الزوائد: ج ٨/ ٢٥٧: «رواه البزار والطبراني في الصغير والأوسط، ورجال البزار رجال الصحيح».

(١) أخرجه أحمد في مسنده: رقم (٨٩٣٩) مؤسسة قرطبة، مصر، عن أبي هريرة مرفوعاً، وابن أبي شيبة في مصنفه، رقم (٣١٧٧٣) من حديث زيد بن أسلم مرفوعاً، قال الإمام الهيثمي في مجمع الزوائد: ج ٨/ ١٨٨: «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح»، وكذلك قال الحافظ السخاوي في المقاصد الحسنة: ص ١٨٠.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، رقم (٢٢٧٨)، قال الإمام النووي رحمه الله عند شرحه لهذا الحديث في بيان سبب قول النبي ﷺ ذلك: «وإنما قاله لوجهين: أحدهما - امتثال قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾. والثاني - أنه من البيان الذي يجب عليه تبليغه إلى أمته ليعرفوه ويعتقدوه ويعملوا بمقتضاه ويوقّروه ﷺ بما تقتضي مرتبته كما أمرهم الله تعالى. ثم قال: وهذا الحديث دليل لتفضيله ﷺ على الخلق كلّهم؛ لأنّ مذهب أهل السنّة أنّ الآدميين أفضل من الملائكة، وهو ﷺ أفضل الآدميين وغيرهم». ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم: ج ١٥/ ٣٧.

(٣) أخرجه أحمد في مسنده: رقم (١٨٤٧٢) (١٨٤٧٣) والبزار في مسنده: رقم (٣٢٨٢)، والقضاعي في مسند الشهاب، برقم (٤٤) (٤٥)، قال الإمام الهيثمي في مجمع الزوائد: ج ٥/ ص ٢١٨: «رواه أحمد والبزار والطبراني ورجالهم ثقات».

(٤) هو: أبو الحسن عبد الغافر بن إسماعيل بن عبد الغافر بن محمد الفارسي، الحافظ الأديب، وُلِدَ بَنيسابور سنة (٤٥١هـ) كان إماماً في الحديث واللغة والأدب، والبلاغة،

الخطيب^(١) ومنهم الشيخ العارف بالله تعالى أبو عبد الله القرشي^(٢)، والإمام المجتهد الزاهد أبو شامة^(٣)، ومنهم الشيخ الإمام المحدث الحافظ ابن حجر، والإمام السيوطي فقد ذكر مناقب نفسه في طبقات المحدثين، وطبقات المفسرين، وطبقات النّحاة، وله كتاب خاص في ذلك سماه: التّحدّث بنعم الله^(٤) وغيرهم.

= فقيهاً شافعيّاً، أكثر الأسفار، وهو سبط الإمام القشيري صاحب الرسالة القشيرية وقد حدّث عنه، وتفقه بإمام الحرمين، ولازمه أربع سنين، من كتبه: المفهم لشرح غريب مسلم والسياق في تاريخ نيسابور، رحل فأكثر الأسفار ولقي العلماء، ثم رجع إلى نيسابور، وتوفي فيها سنة (٥٢٩هـ). ينظر: شذرات الذهب: ج ٤/ ٩٣.

(١) هو: محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني اللوشي الأصل، الغرناطي الأندلسي، أبو عبد الله، الشهير بلسان الدين ابن الخطيب الوزير الشهير والمؤرخ الأديب النبيل، ولد بغرناطة سنة (٧١٣هـ) ونشأ بها، واستورّزه سلطانها وابنه، عظمت مكانته، ووشى به الحسدة حتى سُجِنَ، ووُجِّهَتْ إليه تهمة الزّندقة، فأفتى بعض الفقهاء بقتله، فجاء بعض الأوغاد، فدخلوا عليه السّجن ليلاً، وخنقوه، ثم دفن في مقبرة (باب المحروق) بفاس سنة (٧٧٦هـ). ومؤلفاته تقع في نحو ستين كتاباً، منها: الإحاطة في تاريخ غرناطة، وقد ترجم لنفسه في هذه الكتاب. ينظر: الدرر الكامنة لابن حجر: ج ٥/ ٢١٣ - ٢١٩، شذرات الذهب: ج ٦/ ٣٤٤ - ٣٤٧.

(٢) هو: محمد بن أحمد بن إبراهيم الأندلسي، الصوفي الزاهد، وأحد العارفين، وأصحاب الكرامات والأحوال، نزل بيت المقدس، كان ﷺ جليل القدر يعظم الفقراء، ويقول: إنهم انتسبوا إلى الله، توفي سنة: (٥٧٢هـ) عن خمس وخمسين سنة. ينظر: شذرات الذهب: ج ٤/ ٢٤٢.

(٣) هو: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان بن أبي بكر، المقدسي ثم الدمشقي، الشيخ الإمام العلامة المجتهد ذو الفنون المتنوعة، الفقيه المقرئ النحوي المحدث المعروف بأبي شامة - لشامة كبيرة فوق حاجبه الأيسر - ولد بدمشق سنة: (٥٩٩هـ)، وأخذ عن الشيخين عز الدين بن عبد السلام وابن الصلاح، وكتب الكثير من العلوم وأتقن الفقه ودرس وأفتى وبرع في فن العربية، ومن تصانيفه شرح الشاطبية ومختصر تاريخ دمشق، وكتاب الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية وغيرها، توفي سنة (٦٦٥هـ) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ج ٨/ ١٦٥ - ١٦٧، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة: ج ٢/ ١٣٣ - ١٣٥، شذرات الذهب: ج ٥/ ٣١٨ - ٣١٩.

(٤) لطائف المنن والأخلاق: ص ١٣. وهذا الكتاب للإمام السيوطي رحمه الله هو رسالة من =

ثُمَّ قَالَ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ هَذِهِ الْأَسْبَابَ، وَبَيَّنَّهَا: «فَلَمْ أَقْصِدْ بِمَا ذَكَرْتُهُ لَكَ مِنْ هَذِهِ الْأَخْلَاقِ الْإِفْتِخَارَ عَلَى الْأَقْرَانِ، مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ أُهْدِيَ إِلَى حَضْرَتِهِ تَعَالَى كِتَابًا مُشْتَمَلًا عَلَى مَا أَسْتَحِقُّ بِهِ اللَّعْنَةَ وَالطَّرْدَ، هَذَا هُوَ قَصْدِي الْآنَ، وَأَرْجُو مِنْ اللَّهِ تَعَالَى دَوَامَ هَذِهِ النِّيَّةِ الصَّالِحَةِ إِلَى الْمَمَاتِ، وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ، فَإِيَّاكَ يَا أَخِي أَنْ تَبَادَرَ إِلَى الْإِنْكَارِ عَلَى أَوْلَئِكَ الْقَوْمِ الَّذِينَ اقْتَدَيْتُ بِهِمْ، أَوْ عَلَيَّ فِي هَذَا الْكِتَابِ وَغَيْرِهِ، وَتَقُولُ: إِنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْأَدَبِ أَنْ يَذْكَرَ الْعَبْدُ مَنَاقِبَهُ فِي كِتَابٍ، فَإِنَّ ذَاكَ جَهْلٌ وَسَوْءٌ ظَنٌّ بِالْعُلَمَاءِ وَالْعَارِفِينَ الَّذِينَ ذَكَرْنَاهُمْ، بَلِ الْوَاجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَحْمَلَ الْقَوْمَ عَلَى الْمَحَامِلِ الْحَسَنَةِ»^(١).

ثُمَّ قَالَ: «وَسَمِعْتُ سَيِّدِي عَلِيًّا الْخَوَّاصَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: اذْكُرْ كَمَا لَاتِكَ مَا اسْتَطَعْتَ فَإِنَّ بِذَلِكَ يَكْثُرُ شُكْرُكَ لِلَّهِ، وَإِيَّاكَ وَالْإِكْثَارَ مِنْ ذِكْرِ نِقَائِصِكَ فَإِنَّهُ بِذَلِكَ يَقِلُّ شُكْرُكَ، فَمَا رِبْحَتَهُ مِنْ جِهَةِ نَظَرِكَ إِلَى عُيُوبِكَ خَسْرَتَهُ مِنْ جِهَةِ تَعَامِيكَ عَنْ مَحَاسِنِكَ الَّتِي جَعَلَهَا اللَّهُ فِيكَ»^(٢).

وَلَا يُمَكِّنُنِي فِي هَذَا الْمَبْحَثِ الضَّيِّقِ أَنْ أُسَرِّدَ كُلَّ مَا تَخَلَّقَ بِهِ الْإِمَامُ الشَّعْرَانِي مِنْ أَخْلَاقٍ، أَوْ مَا اتَّصَفَ بِهِ مِنْ صِفَاتٍ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي هَذَا يَطُولُ، وَلَيْسَ هَذَا مَجَالُ التَّفْصِيلِ فِيهِ، وَلَكِنْ حَسْبِي فِي هَذَا الْمَقَامِ أَنْ أَشِيرَ إِلَى بَعْضِ ذَلِكَ مِمَّا يَعْتَبَرُ كَالْخُطُوطِ الْعَرِيضَةِ لِلْجَانِبِ الْأَخْلَاقِيِّ فِي شَخْصِيَّتِهِ وَهُوَ مِمَّا أَكَّدَ عَلَيْهِ فِي أَكْثَرِ كُتُبِهِ؛ لِيَكُونَ مِنْهَا جَأً أَخْلَاقِيًّا يَسِيرُ عَلَيْهِ الطَّلِبَةُ وَالْمُرِيدُونَ، فَمِنْ ذَلِكَ:

* قَوْلُهُ: «وَمِمَّا أَنْعَمَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِهِ عَلَيَّ: أَخَذِي بِالْأَحْوَاطِ فِي دِينِي، وَلَا أَتْرَخِّصُ فِي تَرْكِهِ إِلَّا بِطَرِيقٍ شَرْعِيٍّ، فَكَمَا أَنَّ مَنْ أَخَذَ بِالْأَحْوَاطِ فَهُوَ عَلَى هَدًى مِنْ رَبِّهِ، كَذَلِكَ مَنْ أَخَذَ بِالرُّخْصَةِ بِشَرْطِهَا فَهُوَ عَلَى هَدًى مِنْ رَبِّهِ فِيهَا،

= رسائله، سماها: نزول الرحمة في التحدث بالنعمة، ذَكَرَ فِيهَا أَدْلَةً جَوَازَ تَحَدُّثِ الْإِنْسَانِ بِنِعَمِ اللَّهِ عَلَيْهِ إِذَا خَلَصَتْ فِيهِ نِيَّتُهُ لِلَّهِ تَعَالَى. يَنْظُرُ: ص ٩ - ١٥ مِنْ هَذِهِ الرِّسَالَةِ.

(١) الْمَرْجِعُ السَّابِقُ: ص ١٣.

(٢) الْمَرْجِعُ السَّابِقُ: ص ١٤، وَيَنْظُرُ أَيْضًا: ص ١٥.

وَكُنْتُ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى حَالَ اشْتَغَالِي عَلَى الْأَشْيَاخِ أَشَدُّ عَلَى نَفْسِي بِالْعَمَلِ عَلَى الْخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ مَا أَمَكُنْ، وَكُلُّ ذَلِكَ طَلَبًا لَتَكُونَ عِبَادَتِي صَحِيحَةً عَلَى جَمِيعِ الْمَذَاهِبِ أَوْ أَكْثَرِهَا...»^(١).

* قَوْلُهُ: «وَمِمَّا مَنَّ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِهِ عَلَيَّ: عَدَمَ تَعْصُّبِي لِمَذْهَبِي مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ وَلَا اجْتِهَادٍ، فَلَمْ أَتَذَكَّرْ أَنِّي قُلْتُ عَنْ شَيْءٍ مِنْ مَذْهَبِ الْمُخَالِفِ: هَذَا ضَعِيفٌ جَدًّا، بَلِ سُدَّايَ وَلُحْمَتِي التَّسْلِيمُ لِلْمُخَالِفِ، وَقَدْ كَانَ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَأَرْضَاهُ يَقُولُ: «مَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَعَلَى الرَّأْسِ وَالْعَيْنِ، وَمَا جَاءَ عَنْ أَصْحَابِهِ تَخَيَّرْنَا» انْتَهَى، وَكَذَلِكَ نَقُولُ: مَا جَاءَنَا عَنْ الْأَثَمَةِ الْمُجْتَهِدِينَ تَخَيَّرْنَا اتِّبَاعَ مَنْ شِئْنَا مِنْهُمْ، ثُمَّ إِذَا اخْتَرْنَاهُ لَارْزَمْنَا الْعَمَلَ بِكَلَامِهِ... وَ إِنَّمَا كُنَّا نُسَلِّمُ لِلْمُخَالِفِ لِإِمَامِنَا؛ لِأَنَّهُ مُجْتَهِدٌ، وَقَدْ قَرَّرَ الشَّارِعُ وَجُوبَ الْعَمَلِ عَلَى الْمُجْتَهِدِ بِمَا فَهَمَهُ مِنَ السُّنَّةِ فَكَذَلِكَ مَنْ أَلْزَمَ نَفْسَهُ بِاتِّبَاعِ مُجْتَهِدٍ يُلْزِمُهُ الْعَمَلُ بِقَوْلِهِ»^(٢).

* قَوْلُهُ: «وَمِمَّا أَنْعَمَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِهِ عَلَيَّ حَالَ اشْتَغَالِي بِالْعِلْمِ عَلَى الْأَشْيَاخِ حِفْظِي مِنْ دَعْوَى الْعِلْمِ وَالتَّكَبُّرِ عَلَى الْعَامَّةِ، فَلَا أَسْتَحْضِرُ أَنَّنِي رَأَيْتُ نَفْسِي قَطَّ عَلَى أَحَدٍ مِنْ عَوَامِّ الْمُسْلِمِينَ، وَذَلِكَ لِأَنَّ جَمِيعَ مَا بِيَدِي مِنَ النُّقُولِ لَيْسَ هُوَ عِلْمِي حَقِيقَةً، وَإِنَّمَا هُوَ عِلْمٌ مَنِ اسْتَنْبَطَهُ، وَاسْتَخْرَجَهُ، وَمَا بَقِيَ مَعِيَ إِلَّا الْحِكَايَةُ، نَحْوُ قَوْلِي: رَجَّحَ فُلَانٌ، قَالَ فُلَانٌ كَذَا، أَفْتَى فُلَانٌ بِكَذَا، وَهَذَا لَيْسَ بِعِلْمِي حَقِيقَةً، وَكَانَ سَيِّدِي عَلِيٌّ الْخَوَّاصُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: عِلْمُ الرَّجُلِ حَقِيقَةً هُوَ مَا لَمْ يُسَبِّقْ إِلَيْهِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ عِلْمُهُ مُسْتَفَادًا مِنَ الثَّقَلِ فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُ بِعِلْمٍ، إِنَّمَا هُوَ صَاحِبٌ لِصَاحِبِ الْعِلْمِ»^(٣).

* قَوْلُهُ: «وَمِمَّا مَنَّ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِهِ عَلَيَّ حَالَ اشْتَغَالِي بِالْعِلْمِ: عَدَمُ الْمُبَادَرَةِ إِلَى الْقَوْلِ بِتَعَارُضِ الْأَدْلَةِ أَوْ كَلَامِ الْمُجْتَهِدِينَ، إِنَّمَا أَبَادِرُ إِلَى حَمَلِ

(١) الْمَرْجِعُ السَّابِقُ: ص ٧٥، وَيَنْظُرُ تَفْصِيلَ هَذَا الْكَلَامِ فِي: ص ٧٦.

(٢) لَطَائِفُ الْمَنِّ وَالْأَخْلَاقِ: ص ٧٦، وَيَنْظُرُ تَفْصِيلَ هَذَا الْكَلَامِ فِي: ص ٧٦ وَ ٧٧.

(٣) الْمَرْجِعُ السَّابِقُ: ص ٧٩.

كل كلام على حال؛ خوفاً أن أرمي من الشريعة شيئاً فيفوثنى العمل به، وسمعت شيخ الإسلام زكرياً رحمته الله يقول: ليس في كلام الشارع رحمته الله تعارض؛ لأن كلامه يجل عن ذلك، فإن أجوبته رحمته الله كانت تختلف باختلاف السائلين ومقامهم، وإلا فأين ما يجيب به السيد أبا بكر رحمته الله مما يجيب به آحاد الناس من الأعراب^(١).

* قوله: «ومما أنعم الله تبارك وتعالى به عليّ: حفظي أيام الاشتغال من الجدال ورفع الصوت على رفقتي، فضلاً عن شيخي، بل كنت ألتقى جميع ما أسمع بالآداب والتسليم من غير تأويل إلا في المواضع التي يتعين فيها التأويل، فما أطلعني الله تبارك وتعالى عليه من المعاني، قلت به من غير حصر للمعنى في ذلك، وما لم يطلعني الله تبارك وتعالى على علته أكل علمه إلى الله تعالى، ولا أف أفكر فيه؛ لأن المحل غير قابل لذلك...»^(٢).

* قوله: «ومما أنعم الله تعالى به عليّ: انشراح صدري لاتباع السنة المحمدية قولاً وفعلاً واعتقاداً، وانقباض خاطري من ضد ذلك، من حين كنت صغيراً، حتى أني بحمد الله تعالى أتوقف في بعض الأوقات عن العمل ببعض ما استحسنته بعض العلماء، حتى يظهر لي وجه موافقته للكتاب والسنة أو القياس، أو العرف المشار إليه بقوله تعالى لنبيه محمد رحمته الله: ﴿وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾ [الأعراف: ١٩٩]... وهذا أمر لم أجد له فاعلاً من الناس إلا قليلاً، وأغلبهم يقدم على الفعل من غير توقف ونظر هل ذلك موافق للشريعة أو لا؟ بخلافي بحمد الله تعالى، فإني إن لم أجد ذلك الفعل موافقاً للشريعة، ولم يظهر لي موافقته لها ولا للعرف توقفت عن العمل به.

فكذب والله وافترى من أشاع عني من الحسدة أنني أشطخ في أفعالي وأقوالي وعقائدي عن ظاهر الكتاب والسنة، مع أن أحداً من هؤلاء الحسدة لم يجتمع بي قط، ولا ثبت عنده ذلك ببينة عادلة، إنما بعض الحسدة زين له

(١) المرجع السابق: ص ٨٠.

(٢) المرجع السابق: ص ٨١ - ٨٢.

الشيطان ذلك؛ لما عجز أن يجد مطعناً في أفعالي الظاهرة، فافتري عليّ ببعض كلمات، ودار بها في جامع الأزهر، وأخبرهم بذلك فالتفتوا لي يغفر له^(١).

* قوله: «ومما أنعم الله تبارك وتعالى به عليّ: كثرة شفقتي على جميع المسلمين، وولاة أمورهم حتى أني ربما أمرض لمرض ولي أمري، وأشفى في وقت شفائه، ومن شفقتي على المسلمين وولاة أمورهم أني أحوطهم في كل يوم وليلة بما ورد في الأخبار والآيات مما يدفع عنهم الآفات المعلقة على ذلك، حتى أني أحوط جسورهم أيام زيادة النيل؛ خوفاً من أنها تنقطع قبل وقتها أو يقطعها العصاة فيعدم الناس ريّ أراضيهم أو بعضها، وكذلك أحوط زروعهم من الدودة والهياف والفار ونزول المطر الذي يحرق الزرع بعد اشتداد حبه ونحو ذلك، وكذلك أحوط زهر الفواكه والخضراوات؛ خوفاً من البرد والحرّ الشديدين؛ لأنه يسقط الزهر فيخسر الناس، وأحوط دورهم وحوانيهم؛ خوفاً أن تسرق اللصوص ما فيها حال غيبتهم... وهذا الخلق من أعظم أخلاق الفقراء (الصوفية) ولم أر له فاعلاً من إخواني في مصر وقراها إلا قليلاً، وغالبهم إنما يحمل هم نفسه أو هم من يلود به فقط... ومن علامة من يحمل هم المسلمين أن لا يفطر أيام همومهم، ولا يضحك، ولا يبخر له ثياباً ولا غير ذلك، بل يكون حاله كحال صاحب المصيبة العظيمة يوم موت أعز أولاده أو إخوانه، أو عزله من ولايته»^(٢).

* قوله: «ومما من الله تبارك وتعالى به عليّ: عدم طلبي لشيء من مناصب الدنيا من حين وعيت على نفسي، فلم أزل بحمد الله تعالى أحب الزهد في الدنيا وشهواتها إلهاماً من الله تعالى.. فليس لي بحمد الله تعالى علاقة في الدارين تعوقني عن الاشتغال بربي جل وعلا، ولذلك لا يطلب مني أحد شيئاً إلا أعطيته إياه إلا أن يمنعي الشرع منه»^(٣).

(١) المرجع السابق: ص ٩٩ - ١٠٠.

(٢) المرجع السابق: ص ١٢٨.

(٣) المرجع السابق: ص ١٦٩.

* قوله: «ومما من الله تبارك وتعالى به عليّ: عدم مبادرتي إلى سوء الظنّ بأحد من المسلمين، وكثرة ستري لما تحقّقته من عوراتهم، وذلك لأنّ الظنّ أكذب الحديث... ولا يؤاخذ الله تعالى في الآخرة عبداً أحسن الظنّ بعباده المؤمنين، إنّما يؤاخذ من أساء الظنّ بهم»^(١).

* قوله: «ومما أنعم الله تبارك وتعالى به عليّ من صغري عدم مزاحمتي على شيء فيه رياسة دنيوية. لا سيّما إن كان من هو أولى بها مني؛ لكثرة علمه أو ورعه مثلاً... فلا أنازع من يزاحمني في الرياسة قط وإذا كنت أخطب للناس أو أصلي بهم، أو أدرسهم العلم، أو أعظهم... وجاءني شخص يريد أن يكون مكاني وهو أهلٌ لذلك تركته له بانشرّاح صدر مع اتّهام نفسي في الإخلاص، وذلك لأنّ مقصود الصّادقين إنّما هو إقامة شعار الدّين من حيث هو، لا بشرط أن يكونوا هم الفاعلين لذلك إلا بطريق شرعيّ، ومتى نازعنا من يطلب منّا ذلك ولم نتركه بطريقه الشرعي فنحن محبّون للرياسة، وليس لنا في قدم الصّدق نصيب، بل نحن محبّون للدّنيا التي زعمنا... أنا تركناها»^(٢).

* قوله: «ومما من الله تبارك وتعالى به عليّ: خفض جناحي لفسفة المسلمين كالخاشين والمقامرين والظلمة ولا أحتقر في نفسي أحداً منهم إلا من حيث ذلك الفعل المذموم حين التلبّس به فقط، فإذا نزع منه وتوضّأ وصلى مثلي حملته على أنّه تاب منه وندم، ودليل ذلك قوله تعالى [في التوبة، (١١)]: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَنُفِصِلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾»^(٣).

* قوله: «ومما أنعم الله تبارك وتعالى به عليّ: تعليمي الأدب للأمرء إذا اجتمعت بهم عند تعيّن ذلك عليّ، فإن الناصح لهم أعزّ من الكبريت الأحمر، وغالب الناس يستحي أن ينصّحهم هيبة لهم أو خوفاً من شرهم، أو لعدم اكترائه

(١) المرجع السابق: ص ٢٦٠.

(٢) المرجع السابق: ص ٢٦٠.

(٣) لطائف المنن والأخلاق: ص ٢٩٥.

بذلك، ولمّا دخلت على الوزير علي باشا مصر في خيمته حين برز للسفر سنة (٩٦٠هـ) تلقّاني من خارج الخيمة وعضدني من تحت إبطي، وأجلسني على فراشه وجلس هو دوني، وقال لي: مهما يكن لكم من الحوائج فأرسلوا لنا بها ورقة في إسطنبول نقضها لكم لقربنا هناك من السلطان، فقلت له: ليس للفقراء (الصوفية) بحمد الله تعالى عند الولاة حاجة، ولكن إن كان لكم أنتم حاجة فأعلمونا بها نسأل الله تعالى لكم فيها، فأطرق مليّاً، ثم قال: أستغفر الله، أنتم تعلّقتُم بالحق تعالى، ونحن تعلّقنا ببعض عبيده، فكان الصّواب معكم؛ لأنّ الحقّ تعالى بيده ملكوت كلّ شيء»^(١).

* قوله: «ومما أنعم الله تبارك وتعالى به عليّ: عدم رؤيتي في نفسي أنني معدود من جملة علماء الزمان، بل لم يزل جهلي مشهوداً على الدوام، ولو أن السلطان رَسَم لأهل العلم والصلاح في مصر كلّ واحد بألف دينار لا تحدّثني نفسي بأنهم يعطوني من ذلك شيئاً، وهذا الخلق من أكبر نعم الله تبارك وتعالى عليّ، وغالب من يدّعيه مُتَفَعِّلٌ فيه فيقول أحدهم: نحن لسنا من العلماء، وإذا فرّق السُّلطان على العلماء مالا فلم يُعطوه شيئاً تكدر، وتميّز من الغيظ، ففعله هذا يُخالف دعواه»^(٢).

* قوله: «ومما من الله تبارك وتعالى به عليّ: نفرتي بالطّبع ممّن يقبّل يدي، لا سيّما في المحافل، أو يمشي معي إلى الباب إذا خرجت من الجامع الأزهر مثلاً إلا لغرض شرعي، كما أنني أحب من لم يقبّل يدي، ولم يقم لي، ولم يمش معي، ولم يعتقّدني، كل ذلك خوفاً على أديان الحسدة أن تتمزق بسببي، فإنهم إن لم يتكلّموا في حقّي بلسانهم تكلّموا بقلوبهم، ووقعوا في سوء الظنّ فأثموا بسببي، ولو أنّ أحداً لم يقبّل يدي، ولم يمش معي، لرّبما لم يقعوا في شيء من ذلك، وأيضاً فإنّ النّفس تحبّ من يعظّمها في المحافل، فربما مالت

(١) المرجع السابق: ص ٢٩٨.

(٢) المرجع السابق: ص ٣٠٧.

إلى ذلك فأهلك صاحبها، وربما قَدَّمَ الناس الإنسان في صلاة الجنازة على أحد من أقرانه فقامت على الذي قَدَّموه القيامة»^(١).

وكان الشَّعراني رحمته الله يَعْتَذِرُ مِمَّنْ يريد تَقْدِيمَهُ للصَّلَاةِ على الجنازة ويقول: «كُلُّ ذلك مراعاةٌ لأصحاب الرُّعُونَاتِ الذين يَحْضُرُونَ غالباً الجَنَائِزَ، لا سِيَّما الحالُ في جَنَائِزِ الأكابر، فَإِنَّ أصحابَ الأنفُسِ يتقاتلون على التَّقدُّمِ فيها»^(٢).

* قوله: «ومِمَّا أَنْعَمَ اللهُ تبارك وتعالى به عَلَيَّ: كثرة إكرامي لأهل الجَرْفِ النَّافعة، وعدم ازدرائي لأحد منهم إلا بطريقٍ شرعيٍّ، ومرادي ازدراء أفعالهم لا ذواتهم؛ لأنَّ الحمدَ والذَّمَّ منوطٌ بوجه نسبة الفعل للعبد من حيث التكليف لا من حيث كون ذلك خلقاً لله تبارك وتعالى، وانظر إلى قوله رحمته الله في الثوم: «إِنَّهَا شَجَرَةٌ أَكْرَهُ رِيحَهَا»^(٣) فلم يكره رحمته الله إِلَّا صِفَتَهَا لا ذَاتَهَا»^(٤).

* قوله: «ومِمَّا أَنْعَمَ اللهُ تبارك وتعالى به عَلَيَّ: مسامحة كلِّ مَنْ اغتابني بعد موتي، أو في حياتي، ولم تبلغني غيبته؛ لأنِّي وإن لم أعلمه فالله يعلمه، وإنما عَيَّنْتُ مَنْ اغتابني بعد موتي بالذكر؛ لأنني سَمِعْتُ بعضَ الناس يستغيب الميِّتَ بعد موته، وما بَقِيَ يُتَصَوَّرُ من ذلك الميِّتِ براءة ذمَّته له، ولا مسامحةً، ولا عفوً ولا صفحاً إلا يومَ القيامة، فتصيرُ ذمَّته مشغولةً إلى يومِ القيامة، والحقُّ تبارك وتعالى يكونُ غير راضٍ عنه، حتى يسامحه خَصْمُهُ، أو حتَّى يصالِحَ الحقُّ تعالى بَيْنَ عبادِهِ»^(٥).

* قوله: «ومِمَّا مَنْ اللهُ تبارك وتعالى به عَلَيَّ: عدم تكذري ممن ناداني باسمي المجرَّد عن الكُنية أو اللقب، أو الشَّياخة والسَّيادة، أو نحو ذلك؛ لِعلمي بأنَّ نداءَ الإنسان باسمِهِ المجرَّد عمَّا ذَكَرْنَا هو الصَّدَقُ المحضُ، بخلاف الألقاب

(١) المرجع السابق: ص ٤١٦.

(٢) المرجع السابق: ص ٤١٦.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه: رقم (٥٦٥).

(٤) لطائف المنن والأخلاق: ص ٤١٧.

(٥) المرجع السابق: ص ٧٨٣.

والكُنَى فَإِنَّهَا رَبَّمَا دَخَلَهَا الكَذِبُ إِلَّا بتأويلٍ بعيدٍ، وقلَّ مَنْ يَقْبَلُهَا من النَّاسِ... وماذا يُغْنِي مَنْ يفرح بقولِ الناس له: يا شَمْسَ الدِّينِ، يا نورَ الدِّينِ، يا سراجَ الدِّينِ، وقد يكون سَبَقَ في علم الله تبارك وتعالى أَنَّهُ يكونُ فحمةً من فَحِمِ جهنَّمَ»^(١).

وبعد هذا العرض لأهمِّ الخطوط العريضة في أخلاق الإمام الشَّعرانيِّ أستطيع أن أقول:

إِنَّهُ رحمته الله يُعَدُّ بحقٍّ صاحبَ مدرسة أخلاقيَّة فريدة، تُعتبر واحدة من أبرز، وأهمِّ المدارس الأخلاقية التي عرَفَها علماء المسلمين، قديماً وحديثاً؛ لأنَّها ناقشت جميعَ الأمور الأخلاقية بدقائقها وجزئياتها، ومشكلاتها، ومن ثَمَّ عرَضَتْها بطريقة سهلة مبسَّطة، وبعبارات شائعة جَذَابَةٌ يفهمها كلُّ مَنْ اطلع عليها، ولو عنده أدنى درجة من الثقافة الدينية والأخلاقية.

وفي هذا القدر الذي ذكرته من هذه الأخلاق الفاضلة النادرة والغريبة، والصفات الحميدة التي تخلَّق بها الشَّعرانيُّ كفاية، ولعلِّي أطلتُ، وعذري في الإطالة إنَّما هو ضرورة التَّعرُّفِ على النَّاحِيَةِ الأخلاقية في شخصيَّة هذا الإمام الجليل، والتي تُمثِّلُ النَّاحِيَةَ الكبرى من شخصيته ورسالته الإصلاحية التي نادى بها، والتي أخذت نصيباً وافراً من كتبه ومؤلفاته.



(١) المرجع السابق: ص ٦٩٨.

الفصل الثالث

حياة الإمام عبد الوهاب الشعرائي العلمية

ويشتمل على المباحث التالية:

* المبحث الأول: طلبه للعلم، ورحلته إلى القاهرة من أجله.

* المبحث الثاني: شيوخه وتلاميذه وبعض أقرانه.

* المبحث الثالث: مطالعته وتبحره في العلوم.

* المبحث الرابع: صلاته بالعلوم الشرعية.

* المبحث الخامس: مؤلفاته وآثاره العلمية.

* المبحث السادس: الدس في كتبه، سببه، وتبرؤه منه، وسبب بقاءه.

المبحث الأول

طلب الإمام الشعراني للعلم ورحلته إلى القاهرة من أجله

مر معنا في المبحث الأول من حياة الإمام الشعراني الشخصية أنه نشأ في بلده ساقية أبي شعرة وحفظ القرآن الكريم فيها في حياة والده وهو ابن ثماني سنوات، وحفظ أيضاً بعض متون العلوم الشرعية على يد أخيه الشيخ عبد القادر الشعراني رحمته الله (١).

ثم بعد ذلك انتقل إلى القاهرة سنة إحدى عشرة وتسعمائة (٩١١هـ)، وأقام في جامع أبي العباس الغمري، مُقبلاً على طلب العلم والعبادة لله سبحانه وتعالى، وأترك الحديث هنا للإمام الشعراني ليقص علينا تاريخ حضوره إلى القاهرة، فيقول: «كان مَجِيئي إلى مصر (القاهرة) سنة إحدى عشرة وتسعمئة، وعمري إذ ذاك اثنتا عشرة سنة، فأقمت في جامع سيدي أبي العباس الغمري، وحنن الله تعالى عليّ شيخ الجامع وأولاده، فكنت بينهم كأني واحد منهم، أكل ممّا يأكلون، وألبس ممّا يلبسون، فلا يُجازيهم عني إلا الله تعالى، فأقمت عندهم حتّى حفظت متون الكتب الشرعية وآلاتها وحللتها على الأشياخ» (٢).

وكان حريصاً على اغتنام كلّ دقيقة من حياته في طلب العلم، فلم يكن يرى إلا قارئاً أو ناسخاً أو مُصغياً أو سائلاً، وكان في أثناء طلبه للعلم يتّجه أولاً إلى الحفظ مباشرة؛ لأنّ حفظ المادّة أدعى إلى بقائها في الذهن، وعدم ذهابها منه، وكما قال العلماء: «مَنْ حفظ المتون حازَ الفنون»، فحفظ عدة متون منها: كتاب منهاج الطالبين للإمام النووي في الفقه الشافعيّ، ثمّ ألفية ابن مالك في النحو، ثمّ التوضيح لابن هشام (٣)، ثم جمع الجوامع في أصول الفقه للإمام تاج الدين

(١) ينظر: ص ٦٤ من هذه الدراسة.

(٢) لطائف المنن والأخلاق: ص ٦٧.

(٣) واسمه أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ثم اشتهر بالتوضيح للعلامة جمال الدين عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام النحوي المتوفى سنة (٧٦٢هـ). ينظر: كشف الظنون: ج ١/ ١٥٤.

السبكي، ثم ألفية العراقي في مصطلح الحديث، ثم تلخيص المفتاح^(١)، ثم الشاطبية في علم القراءات^(٢)، ثم قواعد ابن هشام^(٣)، وغير ذلك من المختصرات، فحفظها حتى صار يعرف متشابهاتها كالقرآن من جودة حفظه لها، ثم ارتفعت همته إلى حفظ كتاب الروض^(٤) مختصر روضة الطالبين؛ لكونه أجمع كتاب في المذهب الشافعي فحفظ منه إلى باب القضاء على الغائب، وطالع باقيه أكثر من مئة مرة ثم عَرَضَ ما حفظه من تلك المتون على مشايخ عصره الجامعين بين العلم والعمل، ثم شرح تلك المتون وعَرَضَ شرحها أيضاً على المشايخ الذين عرضها عليهم^(٥).

وكان في هذه الأثناء يتردد إلى الجامع الأزهر، ويتلقى العلم على علمائه الأجلاء، فقرأ على الشيخ شمس الدين السمانودي^(٦) المفتي والخطيب بجامع

(١) تلخيص المفتاح في المعاني والبيان: للشيخ الإمام جلال الدين القزويني الشافعي المعروف بخطيب دمشق المتوفى سنة (٧٣٩هـ) وهو متن مشهور. كشف الظنون: ج ١/ ٤٧٣.

(٢) واسمها: حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع للسبع المثاني: وهي القصيدة المشهورة بالشاطبية للشيخ أبي محمد القاسم الشاطبي الضرير، المتوفى بالقاهرة سنة: (٥٩٠هـ) وأبياتها: (١١٧٣) بيتاً. كشف الظنون: ج ١/ ٦٤٦.

(٣) واسمه: الإعراب عن قواعد الإعراب للإمام ابن هشام النحوي، المتوفى سنة: (٧٦٢هـ) وهو مختصر مشهور بقواعد الإعراب. كشف الظنون: ج ١/ ١٢٤.

(٤) الروض مختصر الروضة في الفروع للإمام النووي وهو - أي الروض -: لشرف الدين إسماعيل بن أبي بكر المعروف: بابن المقرئ اليمني الشافعي، المتوفى: سنة (٨٣٧هـ). كشف الظنون: ج ١/ ٩١٩.

(٥) ينظر: الكواكب الدرية: ج ٣/ ٦٩، تذكرة أولي الألباب: ص ٤٩ و ٥١، شذرات الذهب: ج ٨/ ٣٧٢. وقد تحدثت الشَّعْرَانِيُّ عن رحلته إلى القاهرة وحفظه لهذه المتون، وشرحه لها وعرضه شرحه لها على مشايخ عصره في لطائف المنن: ص ٦٨ - ٦٩.

(٦) هو: الشيخ المحدث شمس الدين السمانودي الشافعي، المفتي والخطيب بجامع الأزهر، كان عالماً ورعاً زاهداً، لا يأكل من معلوم وظائفه الدينية، وإنما كان ينفقه على العيال، انتهت إليه الرئاسة في الفتوى مدة طويلة، ثم انتقل إلى المحلة الكبرى، فلم يزل يفتي ويدرس في العلم بها إلى أن مات سنة (٩٢١هـ). ينظر: الطبقات الصغرى للشَّعْرَانِيُّ: ص ٤٩ - ٥٠، الكواكب السائرة: ج ١٣/ ٨٦.

الأزهر إلى النصف من شرح منهاج الطالبين للمحلي ثم مات ﷺ، كما قرأ أيضاً على الشيخ الإمام العلامة الشيخ نور الدين السنهوري الضرير الإمام بجامع الأزهر عدّة كتب منها: شرح شذرات الذهب، ومنها نظمه للأجرومية، وشرح نظمه لها وشرح الألفية، وغير ذلك^(١).

وكان يحضر أيضاً مجالس الصلاة على النبي ﷺ التي كان يقيمها شيخه العارف بالله علي الشُّونِي^(٢) في الجامع الأزهر، وقد أحبه الشيخ الشُّونِي، وقربه واصطفاه، فحضر مجلسه لمدة خمس سنوات ثم إنه لما رأى أمره قد تمّ وكمل في جامع الغمري أشار عليه - يعني الشيخ الشُّونِي - بأن يقيم مجلساً للصلاة على النبي ﷺ في جامع الغمري، ففعلاً صار الأمر كما أراد الشيخ الشُّونِي، وحضره الكثير من الناس^(٣).

وكانت مدة إقامته في جامع الغمري طويلة تُقدَّر بحوالي سبعة عشر عاماً^(٤) وقد وجد الإمام الشَّعْرَانِيُّ في هذا الجامع كلَّ عناية كريمة من إمامه ومن أسرته، فأفسحوا له صدورهم قبل بيتهم، فكانوا كما وصفهم حين قال: «حَنَّ الله تعالى عليَّ شيخ الجامع وأولاده فكنتُ بينهم كأني واحدٌ منهم، أكلُ ممّا يأكلون، وألبس ممّا يلبسون، فلا يُجازيهم عني إلا الله تعالى فأقمتُ عندهم حتّى حفظتُ متونَ الكتب الشرعية وآلاتها، وحللتُها على الأشياء^(٥).

ومن جملة هؤلاء الأشياء الذين أخذ عنهم في هذه الفترة:

الشيخ أمين الدين الإمام والمحدث بجامع الغمري^(٦) وهو أول من تلقى عليه

(١) ينظر: لطائف المنن والأخلاق: ص ٧١ و ٧٢.

(٢) سوف تأتي ترجمته في الكلام عن مشايخ الشَّعْرَانِيُّ في العلم والسلوك إن شاء الله تعالى.

(٣) ينظر: الطبقات الكبرى للإمام الشَّعْرَانِيُّ: ج ٢/ ٨٠٠ نشر: مكتبة الآداب، القاهرة، ط: ١/ ٢٠٠١م، تحقيق: عبد الرحمن حسن محمود، تذكرة أولي الألباب: ص ١٥٣.

(٤) الخطط التوفيقية: ج ١٤/ ١٠٩.

(٥) لطائف المنن والأخلاق: ص ٦٧.

(٦) هو: الشيخ الإمام العالم العلامة المحدث الفقيه المقرئ الأصولي النحوي الصوفي، الشيخ

أمين الدين الإمام بجامع الغمري بالقاهرة، كان كثير العبادة، وقته محفوظ لا يضيعه فيما =

الفقه والحديث والتفسير والأصول والنحو وغيرها^(١)، والشيخ العلامة شمس الدين الدواخلي^(٢) الذي كان فقيهاً صوفياً، أصولياً نحوياً محققاً للأبحاث، وقد تلقى على يديه الفقه والأصول، والتفسير والعربية^(٣).

فأقام في ظلال هذا الجامع يُراوح بين تحصيل العلم والعبادة، فحدث له الفيوضات الروحية الكريمة، التي كان لها الأثر الأكبر في رسم مستقبله الروحي العلمي الزاهر^(٤)، وألف وهو في هذا الجامع العامر بالعلم وبذكر الله تعالى كتابه القيم الميزان الكبرى في الفقه المقارن الذي وفق فيه بين أقوال الأئمة المجتهدين، بين فيه أن تلك الأقوال لا تخرج عن عين الشريعة الإسلامية وهذا الكتاب يُعدُّ بمثابة الشرح والتوسيع لكتابه الميزان الخضرية الذي أخذه عن الخضر عليه السلام في رؤية رآها له في أثناء إقامته في الجامع الغمري، وهو صورة مصغرة عن كتاب الميزان^(٥).

ثم ترك جامع الغمري، وانتقل إلى مدرسة أم خوند - الكائنة بين السورين في القاهرة - وكان ذلك على وجه التقريب سنة (٩٣٠هـ)، ليبدأ مرحلة جديدة من حياته، فقد استقرَّ به المقام في مكان هادئ يستطيع أن يُفرِّغ نفسه لرسالته

= لا يعنيه، وكان يقرأ بالقراءات السبع بصوت ما سمع السامعون بمصر مثله، توفي رحمه الله سنة: (٩٢٩هـ) في القاهرة، ودفن بها. ينظر: الطبقات الصغرى للإمام الشعراني: ص ٥١ - ٥٣.

(١) ينظر: الطبقات الصغرى للشعراني: ص ٥١، لطائف المنن والأخلاق: ص ٦٩.

(٢) هو: الشيخ العلامة، المحقق المحدث شمس الدين الدواخلي - نسبة إلى دواخل وهي قرية من المحلة الكبرى - المصري الشافعي كان رحمه الله مخصصاً بالفصاحة في قراءة الحديث وكتب الرقائق والسير، كريم النفس، حلو اللسان، وكان من خزائن العلم أخذ عن البرهان بن أبي شريف والكمال الطويل والشمس بن قاسم والزين عبد الرحمن الأنباري، وغيرهم ودرس بجامع الغمري وغيره، وانتفع به خلائق، توفي سنة (٩٣٩هـ)، ودفن بترية دجاجة، خارج باب النصر. ينظر: الكواكب السائرة: ج ٢/ ٧٤.

(٣) ينظر: لطائف المنن والأخلاق: ص ٧٠ - ٧١.

(٤) ينظر: التصوف الإسلامي والإمام الشعراني: ص ٢٩ - ٣٠، عبد الوهاب الشعراني إمام القرن العاشر: ص ٥٤.

(٥) ينظر: الميزان الخضرية للإمام عبد الوهاب الشعراني: ص ٩.

التعليمية الإصلاحية التي كرس جهوده لها، فأقام بهذه المدرسة هو وأهل بيته سبع سنين يوقد بها القناديل ويكنسها، ويخدم فيها؛ ابتغاء مرضاة الله عز وجل بغير معلوم، ورَبَّى بها المريدين، وبلغ عددهم عنده فيها نحو المئتين^(١).

وبدأ فيها يؤلف تأليفه النافعة، فقد ألف أثناء إقامته فيها كتابه القيم كشف الغمة عن جميع الأمة، وانتهى من تبييضه سنة (٩٣٦هـ)^(٢)، وقد شحَّنه بالآثار الكريمة من السنة النبوية المطهرة، ورثبه على جميع الأبواب الفقهية، ممَّا يجعله مرجعاً مهماً في أدلة المذاهب الفقهية.

وكان قد انتقل من جامع الغمري إلى مدرسة أم خوند بسبب الإيذاء الكثير الذي تعرَّض له من قبل جماعة من أهل جامع الغمري بغير علم إمامه أبي الحسن الغمري^(٣)، وخاصة عندما اشتهر ذكره وعلا صيته، فأكل الحسد قلوب تلك الجماعة، حتى إنهم صاروا يضربون كلَّ مَنْ جلس عنده لحضور مجالس الذكر التي يقيمها في ذلك الجامع؛ لذلك انتقل إليها^(٤).

يقول الإمام الشعراني رحمه الله عن ذلك: «فأصبحت منتقلاً إلى مدرسة أم خوند فحصل فيها راحة عظيمة، وكان الشيخ أبو الحسن - يعني الغمري - بعد أن خرجت يقول لي: أنا أهاجر من الجامع، ويقول لي: انظر لي موضعاً، ولو في رُبع أسكن فيه، من شدة الأذى من الجماعة الذين تحزَّبوا عليك وأخرجوك»^(٥).

(١) تذكرة أولي الألباب: ص ١٥٣.

(٢) ينظر: كشف الغمة عن جميع الأمة للإمام الشعراني: ج ٢/ ٣٣.

(٣) هو: محمد بن العارف بالله تعالى أبي العباس أحمد الغمري المصري الشافعي الصوفي الصالح الورع قال الإمام الشعراني: جاورت عنده ثلاثين سنة ما رأيت أحداً من أهل العصر على طريقته في التواضع والزهد وخفض الجناح، وكان لا يبيت وعنده دينار ولا درهم ويعطي السائل ما وجد حتى قميصه وكان يخدم في بيته ما دام فيه وكان جميل المعاشرة خصوصاً في السفر وكان كثير التحمل للبلاء لا يشكو من شيء أصلاً، توفي سنة (٩٨٩هـ).

ينظر: طبقات الشعراني الكبرى: ج ٢/ ٧٤٧ - ٧٥٠، شذرات الذهب: ج ٨/ ٢٣٤.

(٤) ينظر: الطبقات الكبرى للشعراني: ج ٢/ ٧٤٩ - ٧٥٠، تذكرة أولي الألباب: ص ١٥٣ - ١٥٥.

(٥) الطبقات الكبرى للشعراني: ج ٢/ ٧٥٠. بتحقيق عبد الرحمن حسن محمود.

وفي تلك المدرسة بَزَغَ نَجْمُهُ، واشتَهَرَ ذِكْرُهُ، وعلا صيته، وبرَزَ في جميع العلوم الشرعية، وأصبح من العلماء الكبار المُشار إليهم بالعلم والصلاح والورع، وفيها كانت مَجَالِسُهُ الْعِلْمِيَّةُ وَالتَّعْبُدِيَّةُ، الَّتِي غَدَتْ قِبْلَةً لِصَفْوَةِ الْعُلَمَاءِ وَالْعِبَادِ الَّذِينَ يَأْتُونَ إِلَى الشَّعْرَانِيِّ يَنْهَلُونَ مِنْ عِلْمِهِ، وَيَلْتَمِسُونَ النُّورَ فِي هَدْيِهِ وَكَلِمِهِ^(١).

وفي أثناء إقامته بمدرسة أُمِّ خوند بَنَى لَهُ الْقَاضِي مَحْيِي الدِّينِ عَبْدِ الْقَادِرِ الرِّزْمَكِيُّ^(٢) مَدْرَسَةً أَصْبَحَتْ فِيهَا بَعْدُ الْمَدْرَسَةُ الْمَشْهُورَةُ الَّتِي اقْتَرَنْتْ بِاسْمِ الشَّيْخِ الشَّعْرَانِيِّ، وَالَّتِي لَمْ تَلْبَثْ أَنْ أَصْبَحَتْ مَنَارَةً لِلْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ وَالْعِبَادَةِ، وَالْحَقَّ بِهَا مَكَانًا لِلسَّكَنِ، وَقَدْ انْتَقَلَ إِلَيْهِ هُوَ وَعِيَالُهُ وَتَرَكَ مَدْرَسَةً أُمِّ خوند بَعْدَ إقامته فِيهَا سَبْعَ سِنِينَ^(٣).

وكان بهذه المدرسة والزَّاوية في حال حياة الشَّيْخِ الشَّعْرَانِيِّ دُرُوسُ الْعِلْمِ فِي الْفَقْهِ وَالْحَدِيثِ وَالتَّفْسِيرِ وَالنَّحْوِ وَالْقِرَاءَاتِ، وَغَيْرَهَا مِنْ آلَاتِ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ، وَكَانَ بِهَا دُرُوسُ عِلْمِ التَّصَوُّفِ وَالْأَدَبِ، وَكَانَ بِهَا مَجَالِسُ الذِّكْرِ لَيْلًا وَنَهَارًا، فَكَانَتْ دَائِمًا عَامِرَةً بِذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، بَلْ لَقَدْ صَارَتْ مَأْوَى

(١) ينظر: التصوف الإسلامي والإمام الشعراني: ص ٥٢ - ٥٣، عبد الوهاب الشعراني إمام القرن العاشر: ص ٥٩.

(٢) هو: القاضي، ورأس الكتاب بديوان القلعة بالقاهرة في بداية عهد السلطان سليم الأول. ينظر: تذكرة أولي الألباب: ص ١٦٨.

(٣) ينظر: تذكرة الألباب: ص ١٦٨، عبد الوهاب الشعراني إمام القرن العاشر: ص ٥٩. وسبب بناء هذه المدرسة هو: أَنَّ الْقَاضِي عَبْدِ الْقَادِرِ الرِّزْمَكِيَّ غَضِبَ عَلَيْهِ السُّلْطَانُ سَلِيمُ الْأَوَّلُ حِينَ قَدِمَ مِصْرَ وَأَخَذَ مِنْهُ الدَّفَاتِرَ وَتَوَعَّدَهُ بِالْقَتْلِ، فَخَشِيَ عَلَى نَفْسِهِ وَاخْتَفَى، ثُمَّ جَاءَ إِلَى الشَّيْخِ الشَّعْرَانِيِّ، وَهُوَ مُقِيمٌ فِي مَدْرَسَةِ أُمِّ خوند، وَشَكَى إِلَيْهِ حَالَهُ وَمَا وَقَعَ لَهُ فَقَالَ لَهُ الشَّيْخُ: إِنْ فَرَّجَ اللَّهُ عَنْكَ هَذِهِ الْقَضِيَّةَ تَبْنِي اللَّهُ مَسْجِدًا؟ فَقَالَ: نَعَمْ، فَكَلَّمَ الْإِمَامُ الشَّعْرَانِي السُّلْطَانَ سَلِيمَ حِينَ اجْتَمَعَ بِهِ فِي مِصْرَ فَعَفَا عَنْهُ، وَوَقَّى الْقَاضِي بِوَعْدِهِ لِلشَّيْخِ، وَبَنَى لَهُ الْمَدْرَسَةَ وَجَعَلَ بِهَا مَسْجِدًا لِلصَّلَاةِ، وَجَامِعًا لِإِقَامَةِ الْخُطْبَةِ فِيهِ، وَمَدْرَسَةً لَطَلِبَةِ الْعِلْمِ وَزَاوِيَةً لِلْمُتَهَجِّدِينَ وَالْعَابِدِينَ وَالْفُقَرَاءَ وَجَعَلَ لَهُمْ فِيهَا أَسْمُطَةً (موائد) فِي الْفُطُورِ وَالْغَدَاءِ وَالْعِشَاءِ. ينظر: تذكرة أولي الألباب: ص ١٦٨.

لِلْفُقَرَاءِ وَالْمُظْلُومِينَ وَذَوِي الْاِحْتِيَاجَاتِ الْخَاصَّةِ الَّذِينَ يَأْتُونَ إِلَيْهِ، حَتَّى قَالَ تَلْمِيزُهُ الْإِمَامُ الْمَنَاوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَاجْتَمَعَ بِزَاوِيَتِهِ مِنَ الْعُمَيَّانِ وَغَيْرِهِمْ نَحْوُ مِائَةٍ، فَكَانَ يَقُومُ بِهِمْ مِنْ نَفَقَةٍ وَكَسُوفَةٍ وَكَانَ يُسَمِّعُ لَزَاوِيَتِهِ دَوِيَّ كَدَوِيِّ النَّحْلِ لَيْلًا وَنَهَارًا، مَا بَيْنَ ذَاكِرٍ، وَقَارِيٍّ الْقُرْآنَ وَمُتَهَجِّدٍ، وَمُطَالِعٍ لِلْكِتَابِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ»^(١).



(١) الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية: ج ٣/ ٧٢.

المبحث الثاني

شيوخ الإمام الشَّعراني وتلاميذه وبعض أقرانه

أولاً - شيوخه:

تَلَمَّذَ الإمام الشَّعراني رحمته الله على كثير من علماء عصره الأجلاء، المعروفين بعلمهم وورعهم وصفاء اعتقادهم، والتزامهم وتمسكهم بالسير على هدي النبي صلى الله عليه وسلم، وعلى ما سار عليه السلف الصالح من هذه الأمة، فلم يُعرف عن واحد منهم أنه صاحب بدعة أو ضلالة.

وما زالت آثارهم العلمية باقية، ومنتفعاً بها حتى أيامنا هذه، تشهد لأصحابها بالنبوغ والتقدم العلمي فكان يقرأ عليهم، ثم يحفظ ما قرأ، وكان يعقب الحفظ، أو يصاحبه شرحه لمحفوظاته على هؤلاء العلماء الذين تتلمذ عليهم، وقد أفاض في ذكر شيوخه في كتبه، وبين مدى إجلاله لهم خاصة في طبقاته الثلاث: الكبرى والوسطى والصغرى، وذكر بأنهم نحو خمسين شيخاً منهم: الشيخ أمين الدين الإمام والمحدث بجامع الغمري، والشيخ الإمام شمس الدين الدواخلي، والشيخ شمس الدين السمانودي، والشيخ الإمام شهاب الدين المسيري، والشيخ نور الدين المحلي، والشيخ نور الدين الجارحي المدرس بجامع الغمري، والشيخ نور الدين السنهوري الضير الإمام بالجامع الأزهر، والشيخ مؤلاً علي العجمي، والشيخ جمال الدين الصَّاني، والشيخ عيسى الأخنائي، والشيخ شمس الدين الديروطي، والشيخ شمس الدين الدمياطي الواعظ، والإمام جلال الدين الشُّيوطي والإمام الشيخ شهاب الدين القسطلاني، والشيخ صلاح الدين القليوبي، والشيخ العلامة نور الدين بن ناصر، والشيخ نور الدين الأشموني، والشيخ سعد الدين الذهبي، والشيخ برهان الدين القلقشندي، والشيخ شهاب الدين الحنبلي، والشيخ زكريا الأنصاري، والشيخ شهاب الدين الرملي والشيخ ناصر الدين اللقاني وغيرهم كثير، حيث قرأ عليهم عدة كتب في مختلف العلوم والفنون.

كما أنه أخذ طريق التَّصَوُّف الإسلامي عن: الشيخ نور الدين علي المرصفي والشيخ محمد الشَّناوي، والشيخ العارف بالله تعالى علي الخواص وغيرهم^(١). وسألني الضوء في هذا المبحث - إن شاء الله - بشيء من التفصيل على أبرز الشُّيوخ الذين أخذ عنهما الإمام الشَّعراني رحمته الله.

١ - الإمام الكبير الحافظ جلال الدين عبد الرحمن الشُّيوطي الشَّافعي رحمته الله.

تلمذ الشَّعراني رحمته الله على الإمام الشُّيوطي لم تكن تلمذة تلق طويلاً الأمد، ولكنها كانت تلمذة نسب وإجلال له؛ لأن الإمام الشُّيوطي رحمته الله توفي في التاسع من جمادى الأول سنة: (٩١١هـ) وهي السنة التي قدم فيها الشيخ الشَّعراني إلى القاهرة، فلقاؤهما لم يدُم طويلاً، بل كان لمرة واحدة فقط، تلقى عليه فيها بعض الدروس العلمية في الفقه وغيره تبرُّكاً به، كما يفهم ذلك من كلامه، مع العلم بأن الإمام الشُّيوطي أرسل ورقة للشَّعراني مع والده بإجازته له بجميع مرويَّاته ومؤلفاته، وفي ذلك يقول الإمام الشَّعراني رحمته الله: «شيخنا وقدوتنا إلى الله تعالى الشيخ جلال الدين الشُّيوطي رحمته الله، .. أرسل إليّ ورقة مع والدي بإجازته لجميع مرويَّاتي ومؤلفاتي، ثم لما جئت مصر قبل موته اجتمعت به مرة واحدة، فقرأت عليه بعض أحاديث من الكتب الستة، وشيئاً من المنهاج في الفقه تبرُّكاً، ثم بعد شهر سمعت ناعية ينعي موته فحضرت الصلاة عليه»^(٢).

٢ - الإمام شيخ الإسلام زكريا الأنصاري الشَّافعي رحمته الله:

هو الشيخ الإمام العلامة زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، السَّنِيكِي، ثم القاهري الأزهرِي الشَّافعي، وُلِدَ سنة (٨٢٦هـ) في مصر في بلد يقال له: سنيكة، ونشأ بها وحفظ القرآن وأقام بالقاهرة، أذن له غير واحد من شيوخه بالإفتاء والإقراء منهم: شيخ الإسلام ابن حجر وشرح عدة كتب وألف ما

(١) ينظر: لطائف المنن والأخلاق: ص ٦٩ - ٧٥، الكواكب الدرية: ج ٣/ ٧٠ - ٧١، الكواكب

السائرة للغزي: ج ٣/ ١٧٦ - ١٧٧.

(٢) تقدمت ترجمته في ص ٤٢ من هذا الكتاب.

(٣) طبقات الشَّعراني الصغرى: ص ١٧ - ١٨.

لا يحصى كثرة، وولي تدريس عدة مدارس إلى أن رقي إلى منصب قضاء القضاة بعد امتناع كثير، وبقي إلى أن كُفَّ بصره، ولم يزل ملازماً للتدريس والإفتاء والتصنيف، وانتفع به خلائق لا يحصون، ودرّس تلامذته في حياته وأفتوا وتولّوا المناصب الرفيعة، وصنّف في كثير من العلوم كالفقه والتفسير والحديث والنحو واللغة والتصريف والمعاني والبيان والبديع والمنطق والطب، وله في التصوف الباع الطويل.

ومن تصانيفه: (تحفة الباري شرح صحيح البخاري)، وهو مطبوع بدار الكتب العلمية، (وفتح الباقي شرح منظومة العراقي) في مصطلح الحديث وهو مطبوع أيضاً بدار الكتب العلمية بتحقيق الدكتور ماهر ياسين الفحل، (ومنهج الطلاب) في الفقه الشافعي، وهو مطبوع أيضاً، وغيرها.

وكانت مدة تلمذة الشَّعراني على شيخ الإسلام زكريا طويلة، قرأ عليه فيها الكثير من الكتب منها شرحه لكتاب الرسالة القشيرية كاملاً، وشرح مختصره لجمع الجوامع مع حاشيته على شرح الجلال المحلي، وشرح التحرير، وقرأ عيه تفسير البيضاوي كاملاً، ولمّا شرح الشَّيخ زكريا صحيح البخاري كان يُطالع له حال التّأليف: فتح الباري وشرح العيني وشرح البرماوي والكرماني والقسطلاني، حتى يأخذ المعنى الذي يضعه في شرحه^(١).

وكان بينهما ودٌّ متّصلٌ تحدّث عنه الإمام الشَّعراني في كتبه كثيراً، وفي ذلك يقول رحمه الله: «وكان - يعني الشيخ زكريا - أعظم أسياسي في العلم والعمل والهيبة، ولا زَمْتُهُ عشرين سنة فكأنّها من طيبها كانت جمعة، وكان في بعض الأوقات يقول لي: هَلَّا تذهبُ بنا إلى بحر النّيل نَشْمُ الهواء فأقول: يا سيدي مجالستكم عندي أعظم من شَمِّ الهواء، فيدعو لي»^(٢).

وكان يقول أيضاً: «ومِمَّنْ كان يبالغ في مَحَبَّتِي، ويمنحني الفوائد والنُّكْت

(١) ينظر: لطائف المنن والأخلاق: ٧٣ - ٧٤.

(٢) المرجع السابق: ٧٤.

من العلوم؛ لمكان أدبي معه شيخ الإسلام زكريا وكان يقول لي: والله إني أودُّ أن لو أسقيك جميع ما عندي من العلوم في مجلس واحد»^(١).

توفي رحمه الله بالقاهرة سنة (٩٢٦هـ)، ودُفن بالقرافة بالقرب من قبر الإمام الشافعي رحمه الله وحزن النَّاسُ عليه كثيراً؛ لمحاسنه الكثيرة وأوصافه الشَّهيرة^(٢).

قال الإمام الشَّعراني عن وفاته: «ولمّا تُوفِّي رحمه الله أظلمت مصر، فكان فيها كالشمس رحمه الله فطوي لعين رآته مرّة»^(٣).

٣ - الإمام الحافظ شهاب الدين القسطلاني رحمه الله (شارح صحيح البخاري):

هو: أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك بن أحمد بن محمد بن حسين بن علي، القسطلاني، المصري أبو العباس شهاب الدين، الشافعي، الإمام، العلامة، الحجة، الرحلة، الفقيه، المقرئ، المسند، ولد سنة (٨٥١هـ) بمصر ونشأ بها، وحفظ القرآن وتلاه لسبع، وحفظ الشاطبية والجزرية وغير ذلك، حج غير مرة، وجاور سنة (٨٨٤هـ) وسنة (٨٩٤هـ) وأخذ العلم بمكة عن جماعة من علمائها، وكان يعظ بالجامع الغمري وغيره، ويجتمع عنده الجُم الغفير، ولم يكن له نظير في الوعظ ارتفع شأنه فأعطي السعادة في قلمه وكلمه، وصنّف التّصانيف المقبولة التي سارت بها الركبان في حياته، ومن أجلها شرحه على صحيح البخاري المسمى (إرشاد السَّاري)، و (المواهب اللدنية بالمنح المحمّدية) وهو كتاب جليل المقدار، عظيم الوقع كثير النفع ليس له نظير في باب، وبالجملة فإنه كان إماماً، حافظاً متقناً جليلاً القدر، حسن التقرير والتحرير، لطيف الإشارة بليغ العبارة، حسن الجمع والتأليف، زينة أهل عصره. صحبه الشَّيخ الشَّعراني، وتلمذ على يديه، وقرأ عليه غالب شرحه على

(١) المرجع السابق: ص ٩٩.

(٢) ينظر: الطبقات الصغرى: ص ٣٢ - ٣٩، النور السافر: ج ١/ ١١١ - ١١٥، شذرات الذهب: ١٣٤/ ٨ - ١٣٦.

(٣) الطبقات الصغرى: ص ٣٩.

البخاري، وقطعة من كتاب المواهب اللدنية له أيضاً^(١). وقال عنه: «شيخنا الصالح الشيخ شهاب الدين القسطلاني كان عالماً، صالحاً، محدثاً،.. ولما طالعت شرحه للبخاري سألتني بالله أن أنبّهه على كل موضع وقفت فيه... وكان رحمه الله من أزهد الناس في الدنيا، وأحسنهم وجهاً...، يقرأ القرآن بأربع عشر رواية، وكان صوته بالقرآن يبكي الناس، وكان يقرأ في المحراب فيتساقط الناس من الخشوع والبكاء»^(٢). توفي رحمه الله ليلة الجمعة سابع المحرم سنة (٩٢٣هـ) بالقاهرة، ودُفن قريباً من الجامع الأزهر^(٣).

٤ — الإمام شهاب الدين الرملي المصري الشافعي رحمه الله:

هو: أحمد بن حمزة الأنصاري، المنوفي الرملي - نسبة إلى رملة قرية صغيرة في المنوفية - المصري الشافعي، الإمام، العلامة، الناقد، الجهابذ، شهاب الدين، شيخ الإسلام والمسلمين، أخذ عن الشيخ زكريا الأنصاري، ولازمه وانتفع به، وكان يجله، وقد أذن له بالإفتاء والتدريس، ألف عدة كتب منها: شرحه على صفوة الزبد في الفقه الشافعي^(٤) وجمع الخطيب الشربيني فتاويه، فصارت مجلداً، وقد أخذ عنه ولده الإمام شمس الدين الرملي، والإمام الخطيب الشربيني، والإمام عبد الوهاب الشعراني، وغيرهم، وانتهت إليه الرياسة في العلوم الشرعية بمصر، حتى صار علماء الشافعية كلهم تلامذته إلا النادر، وجاءت إليه الأسئلة من سائر الأقطار ووقف الناس عند قوله، وكان جميع علماء مصر، وصالحيه يعظمونه^(٥).

(١) ينظر: لطائف المنن والأخلاق: ٧٢.

(٢) الطبقات الصغرى: ص ٤٩.

(٣) ينظر: الطبقات الصغرى: ص ٤٩، النور السافر: ج ١/ ١٠٦ - ١٠٧، شذرات الذهب: ج ٨/ ١٢١ - ١٢٣.

(٤) صفوة الزبد في الفقه الشافعي للشيخ شهاب الدين الرملي الشافعي المتوفى سنة (٨٤٤هـ) ينظر: كشف الظنون: ج ٢/ ١٠٧٩.

(٥) ينظر: الطبقات الصغرى: ص ٥٩ - ٦٠، شذرات الذهب: ج ٨/ ٣١٦.

قرأ الشيخ الشعراني عليه الكثير من كتب الفقه الشافعي، منها: الروضة للإمام النووي وغيرها^(١) وكان بينهما ود متصل، وحب متبادل، ذكره الشعراني رحمه الله فقال: «وكان رحمه الله يحبني أشد المحبة، وحصل لي مرة مرض أشرفت فيه على الموت، وجاءني عائداً هو وولده سيدي محمد - الشمس الرملي - فصار الشيخ يدعو وولده يؤمن، وأنا أشهد دعاء الشيخ صاعداً إلى السماء كالصواعق من شدة الهمة والعزم، فما فارقتني حتى خلصت من ذلك المرض»^(٢). توفي رحمه الله يوم الجمعة مستهل جمادى الآخرة سنة: (٩٥٧هـ)، وصلوا عليه في الأزهر^(٣). قال الإمام الشعراني: «وما رأيت في عمري جنازة أعظم من جنازته، ودُفن بترتبه قريباً من جامع الميدان، وأظلمت مصر وقراها يوم موته؛ لكونه مراداً للعلماء في تحرير نقول المذهب»^(٤).

٥ — الإمام، برهان الدين بن أبي شريف المقدسي رحمه الله: (٨٣٣ - ٩٢٣هـ):

هو: إبراهيم بن الأمير ناصر الدين محمد بن أبي بكر بن علي بن أيوب، برهان الدين، أبو إسحق المعروف بابن أبي شريف المقدسي، المصري، الشافعي، الشيخ الإمام، والخبر الهمام، شيخ مشايخ الإسلام قال عنه تلميذه الإمام عبد الوهاب الشعراني: «شيخنا وقدوتنا إلى الله تعالى، كان من المقبلين على الله عز وجل ليلاً ونهاراً، وكان لا يتردد لأحد من الولاة أبداً، وكان له صبابة - صناعة صابون - بالقدس يتقوت منها، ولا يأكل من معالم مشيخة الإسلام شيئاً، وكان قوَّالاً بالحق، آمراً بالمعروف، لا يخاف في الله لومة لائم»^(٦).

(١) ينظر: لطائف المنن والأخلاق: ٧٣ - ٧٤.

(٢) الطبقات الصغرى: ص ٥٩.

(٣) ينظر: الطبقات الصغرى: ص ٦٠، شذرات الذهب: ج ٨/ ٣١٦.

(٤) الطبقات الصغرى: ص ٦٠.

(٥) تقدم ترجمته في الصفحة: ٤٢ من هذه الدراسة.

(٦) الطبقات الصغرى للإمام الشعراني: ص ٣٩.

٦ — الإمام العلامة نور الدين علي الأشموني الشافعي رحمته الله (شارح ألفية ابن مالك):

هو نور الدين أبو الحسن علي الأشموني الشافعي، الفقيه الإمام، العالم الصالح، الورع الزاهد المقرئ، الأصولي، أخذ القراءات عن ابن الجزري^(١)، وقد استفاد منه الإمام الشعراني كثيراً من خلال ملازمته، وصحبته له مدة ثلاث سنوات، وفي ذلك يقول: «شيخنا الإمام العالم الصالح الورع الزاهد: نور الدين الأشموني الشافعي رحمته الله، كان متقشفاً في مأكله وملبسه وفراشه، صحبته نحو ثلاث سنين كأنها كانت سنة من حسن سمته وحلاوة لفظه وقلة كلامه، ولم يزل على ذلك حتى مات رحمته الله نظم المنهاج في الفقه وشرحه، ونظم جمع الجوامع في الأصول وشرحه، وشرح ألفية ابن مالك شرحاً عظيماً»^(٢). قرأ عليه الشعراني قطعة من كتاب المنهاج، وقطعة من ألفية ابن مالك، ونظمه لجمع الجوامع في الأصول^(٣)، توفي رحمته الله بعد التسعمائة هجرية^(٤).

٧ — الشيخ العارف بالله تعالى علي الخوَّاص البرُّلُسي رحمته الله:

الشيخ، الإمام، صاحب الأحوال السنية المرضية بين أكابر الأولياء، علي الخوَّاص البرُّلُسي، أحد العارفين بالله تعالى، وأستاذ الشيخ عبد الوهاب الشعراني، الذي أكثر اعتماده في مؤلفاته على كلامه وطريقه، الأمي المشهور بين الخوَّاص بالخوَّاص كان عليه للولاية أماره وعلامة، متبحراً في الحقائق أشبه البحر اطلأعه، والدَّرَّ كلامه، وكان في ابتداء أمره يبيع الجميز (ثمر حلو يشبه التين) والعجوة (نوع من التمر)، ثم فتح دكاناً يبيع فيه الزيت أربعين سنة، ثم ترك، وصار يضفر الخوص حتى مات كان إذا نزل بالناس بلاء لا يتكلم ولا

(١) ينظر: الطبقات الصغرى: ص ٤٢، شذرات الذهب: ج ٨/ ١٦٥.

(٢) الطبقات الصغرى: ص ٤٢.

(٣) ينظر: لطائف المنن والأخلاق: ص ٧٣.

(٤) كشف الظنون: ج ٢/ ١٨٧١.

(٥) نسبة إلى مدينة برُّلُس إحدى مدن دمياط في جمهورية مصر العربية.

يأكل ولا يشرب ولا ينام حتى ينكشف، كان أمياً لا يقرأ، ولا يكتب ومع ذلك كان يتكلم على معارف القرآن العظيم، والسنة المشرفة كلاماً نفيساً تحير فيه العلماء^(١).

وكان يُدْعَن له ولكلامه جماعة من أجلاء علماء مصر كالشيخ ناصر الدين اللقاني، والشيخ شهاب الدين الرملي، وقاضي القضاة شهاب الدين الفتوحي، وكان يعجبه كلامه كثيراً^(٢).

توفي رحمته الله سنة: (٩٣٩هـ) ودُفن بزاوية الشيخ بركات خارج باب الفتوح في القاهرة^(٣).

٨ — الإمام المتقي الهندي (صاحب كتاب كنز العمال) رحمته الله:

العالم الصالح والولي الشهير، العارف بالله تعالى علي المتقي بن حسام الدين بن القاضي عبد الملك بن قاضي خان القرشي، وُلِدَ رحمته الله ببرهان فور في

(١) ينظر: لطائف المنن والأخلاق: ص ٥٥، الطبقات الكبرى: ٧٥٨/٢، الكواكب الدرية: ٤١٧/٣، شذرات الذهب: ٢٣٣/٨.

(٢) الكواكب السائرة: ج ٢/ ٢٢٠.

(٣) ينظر: شذرات الذهب: ج ٨/ ٢٣٣، الكواكب السائرة: ج ٢/ ٢٢٠. ولقد أودع الشيخ الشعراني رحمته الله الكثير من كلام الشيخ الخوَّاص في مؤلفاته، ونقل عنه النقول العظيمة في كافة العلوم، فنقل عنه في كتاب الميزان الكبرى وغيره نقول كثيرة في أصول الفقه والفقه المقارن كالاتجاه والقياس والتوفيق بين المذاهب بعبارات علمية رصينة تدل على علمه الغزير الذي علّمه الله إياه، مع كونه كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب، وألف الشعراني أيضاً كتابين ترجم فيهما علوم شيخه الخوَّاص وهما: درر الخوَّاص على فتاوى سيدي علي الخوَّاص والجواهر والدُّرر الذي قال فيه: «له كلام نفيس رقمته في كتابنا (الجواهر والدُّرر) كل جواب يعجز عنه فحول العلماء حتى تعجب من كتب من العلماء كسيدي الشيخ شهاب الدين الفتوحي الحنبلي رحمته الله، وسيدي الشيخ شهاب الدين ابن الشلبي الحنفي رحمته الله وسيدي الشيخ ناصر الدين اللقاني المالكي رحمته الله، والشيخ شهاب الدين الرملي الشافعي رحمته الله ينظر: الطبقات الكبرى: ج ٢/ ٧٦١ بتحقيق: عبد الرحمن حسن محمود، وترجم له في كتابه الطبقات الكبرى ترجمة حافلة، وذكر الكثير من أحواله وأقواله. ينظر: الطبقات الكبرى: ج ٢/ ٧٥٨ - ٧٩٣.

الهند سنة (٨٨٨هـ)، رحل إلى مكة المكرمة، وجاور بها مدة طويلة، ومن ثمَّ اشتهر بها، وصار يقصده وفود بيت الله الحرام، حتَّى ارتفع ذِكْرُهُ، وعلا صِيَّتُهُ، وشهرته في الهند وجهاتها أضعاف شهرته بمكة، وكان من العلماء العابدين وعباد الله الصالحين على جانب عظيم من الورع، والتقوى والاجتهاد في العبادة ومحاسنه جَمَّة، ومناقبه ضخمة، ومؤلفاته كثيرة نحو مائة مؤلَّف ما بين صغير وكبير، من أشهرها كتاب: كنز العمال.

اجتمع به الإمام الشَّعرانيُّ في مَكَّة المكرمة عندما ذهب لأداء فريضة الحجِّ، وقال في ترجمته^(١) «الشَّيْخ الصَّالِح الْوَرَع، اجتمعْتُ به في سنة: (٩٤٧هـ) بمكة المشرفة مدة إقامتي بها للحج وانتفعت برؤيته ﷺ وَلَحِظْهُ، وكان كثير الصمت والعبادة هو وجماعته، ورأيت له عدة مؤلفات منها: ترتيب الجامع الصغير للحافظ السيوطي ﷺ، فَرَّبَهَا كُلَّهَا عَلَى أَبْوَابِ الْفَقْهِ... واختصر نهاية ابن الأثير في غريب الحديث، وأطلعني على مصحف بخطه في ورقة ستين سطراً، كل سطر حزب، ودعا لي بدعوات حول البيت، وقال: اللهم اجعل حركاته، وسكناته كلها مرضيةً عندك يا أرحمَ الرَّاحِمِينَ».

وبالجملة: فقد كان ﷺ من حسنات الدهر، ومفاخر أهل الهند، وشهرته تغني عن ترجمته، وقد توفِّي ﷺ ليلة الثلاثاء وقت السحر سنة (٩٧٤هـ) بمكة المشرفة، ودُفن في صبح تلك الليلة، ومدفنه بالمعللة بسفح جبلٍ محاذي تربة الإمام الفضيل بن عياض ﷺ^(٢).

٩ — الشَّيْخ نور الدِّين علي الشُّوني الشَّافعي ﷺ:

الشيخ الصالح، المُجَمَّع على جلالته وصلاحه، شيخ مجلس الصلاة على رسول الله ﷺ في الجامع الأزهر، وفي مكة، والقدس والشام، وقرى مصر وغيرها، وهو أول من عمل مجلس الصلاة على النبي ﷺ بمصر، ولد بشوني قرية بناحية طنطا من غربية مصر، ونشأ في الصَّلَاة على النَّبِيِّ ﷺ وهو صغير

(١) في الطبقات الكبرى للشَّعراني: ج ٢/٨٢٤، بتحقيق عبد الرحمن حسن محمود.

(٢) ينظر: النور السافر ج ١/٢٨٣ - ٢٨٦.

ببلده، حتَّى أنه لمَّا كان يسرح بالأغنام في صغره يعطي غداءه للأطفال الصغار، ويقول لهم: «تعالوا صَلُّوا معي على النَّبِيِّ ﷺ» ثُمَّ انْتَقَلَ إلى مقام السَّيِّد أحمد البدوي ﷺ، فأقام فيه مجلس الصَّلَاة على النَّبِيِّ ﷺ ليلة الجمعة ويومها فكان يجلس في جماعة من العشاء إلى الصبح ثم من صلاة الصبح إلى أن يخرج إلى صلاة الجمعة، ثم من صلاة الجمعة إلى العصر، ثم من صلاة العصر إلى المغرب، فأقام على ذلك عشرين سنة، ثم دخل مصر فأقام بالتربة البرقوقية بالصحراء، وكان يتردد إلى الأزهر للصَّلَاة على النَّبِيِّ ﷺ فاجتمع عليه خلق كثيرٌ منهم الشَّيْخ عبد الوهَّاب الشَّعرانيُّ حيث لازمه وخدمه خمساً وثلاثين سنة، ثمَّ أذن له أن يقيم الصلاة في جامع العُمري ففعل، وكان الشيخ عبد القادر بن سوار الدمشقي يتردد إلى مصر للتجارة والطلب، فلازم الشَّيْخ الشُّوني، ورجع إلى دمشق بهذه الطريقة، ثم اصطلح على تسمية هذه الطريقة بالمُحَيَّا، وانتشرت طريقة الشيخ الشُّوني في الآفاق، توفي ﷺ بالقاهرة سنة: (٩٤٤هـ)، ودفن بزاوية مريده الشيخ عبد الوهاب الشَّعراني رحمهما الله تعالى^(١).

ثانياً — تلاميذه:

تلاميذ الإمام الشَّعراني كُثُر^(٢)، فقد أنشأ زاوية فيها مدرسة تبتُّ التعاليم الدينية، والعلوم الشرعية، فتقاطر إليه المئات من طلاب العلم والمعرفة، فكان يسمع لزاويته دويٌّ كدويِّ النَّحْلِ ليلاً ونهاراً ما بين ذاكر، وقارئ، ومتهجّد ومطالع للكتب، وكان الطلاب يتلقَّون فيها على الشيخ الشَّعرانيِّ ﷺ دروسَ العلم في الفقه، والحديث، والتفسير، والنحو، والقراءات، وغيرها من آلات العلوم الشرعيَّة بالإضافة إلى علم التَّصَوُّف، والأدب^(٣).

(١) ينظر: الطبقات الكبرى: ج ٢/٧٩٥ - ٨٠١ بتحقيق عبد الرحمن حسن محمود، شذرات الذهب: ج ٨/٢٥٨ - ٢٥٩.

(٢) ذَكَرَ معظمهم الشَّيْخ المليجي في كتابه تذكرة أولي الألباب عند الكلام عن أصحاب الشَّعراني وأتباعه: ص ٢١٢ - ٢٢٠.

(٣) ينظر: الكواكب الدرية للمناوي: ج ٣/٧٢، تذكرة أولي الألباب: ص ١٧١.

وسأتكلم هنا - إن شاء الله - بشيء من التفصيل على أبرز التلاميذ الذين أخذوا العلم عنه.

١ - الإمام الكبير المحدث عبد الرؤوف المناوي الشافعي رحمته الله:

هو: عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين، الملقب بزین الدين الحدادي، المناوي القاهري، الشافعي، الإمام الكبير الحجة الثبوت، القدوة، صاحب التصانيف السائرة.

وُلِدَ رحمته الله في سنة: (٩٥٢هـ)، ونشأ في حجر والده، وحفظ القرآن قبل بلوغه ثم حفظ البهجة^(١) وغيرها من متون الشافعية وألفية ابن مالك في النحو وألفيتي العراقي في الحديث والسيرة وعرض ذلك على مشايخ عصره في حياة والده، ثم أقبل على الاشتغال فقرأ على والده علوم العربية، تفقه بالإمام شمس الدين الرملي، وبه برع، وأخذ علم التصوف عن الشيخ عبد الوهاب الشعراني رحمته الله، وكان رحمته الله إماماً فاضلاً، زاهداً، عابداً، قانتاً لله، خاشعاً له كثير النفع، جمع من العلوم والمعارف على اختلاف أنواعها وتباين أقسامها ما لم يجتمع في أحد ممن عاصره، وتقلد النيابة الشافعية ببعض المجالس فسلك فيها الطريقة الحميدة وكان لا يتناول منها شيئاً، ثم رفع نفسه عنها، وانقطع عن مخالطة الناس، وانعزل في منزله، وأقبل على التأليف فصنف في غالب العلوم، ثم ولي تدريس المدرسة الصالحية في القاهرة، فحسده بعض أهل عصره، فدسوا له السم، فتوالى عليه بسبب ذلك نقص في أطرافه وبدنه من كثرة التداوي، ولما عجز صار ولده تاج الدين محمد يستملي منه التأليف ويسطرها، وتأليفه كثيرة منها: شرحه لمتن نخبة الفكر سمّاه: نتيجة الفكر، وشرحه على الجامع الصغير للإمام السيوطي سمّاه فيض القدير، وهو مطبوع عدة طبعات، ثم اختصره وسمّاه

(١) البهجة: هي منظومة في فقه الشافعية، نظمها زين الدين عمر بن مظفر الوردی الشافعي المتوفى سنة (٧٤٩هـ)، سماه البهجة الوردية وهي (٥٠٠٠) بيت، ولها عدة شروح منها شرح الشيخ زكريا الأنصاري وسماه الغرر البهية. كشف الظنون: ج ١/٦٢٦. وهو مطبوع بدار الكتب العلمية بتحقيق: الشيخ محمد عبد القادر عطا.

التيسير وهو مطبوع أيضاً، وكتاب الجامع الأزهر من حديث النبي الأنور رحمته الله جمع فيه ثلاثين ألف حديث، وبين ما فيه من الزيادة على الجامع الكبير، وعقب كل حديث بيان رتبته، وكتاب كنز الحقائق في حديث خير الخلائق جمع فيه عشرة آلاف حديث، وكتاب الطبقات الكبرى المسمى الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية، وبالجملة فهو من أعظم علماء عصره آثاراً، ومؤلفاته غالبها متداولة، كثيرة النفع، توفي رحمته الله في (٢٣) من صفر سنة (١٠٣١هـ) وصلي عليه بالجامع الأزهر يوم الجمعة، ودفن بجانب زاويته التي أنشأها، وقيل في تاريخ موته: «مات شافعي الزمان» رحمته الله^(١).

٢ - الشيخ العلامة عبد الرحمن بن الشيخ عبد الوهاب الشعراني رحمته الله:

هو عبد الرحمن بن الشيخ عبد الوهاب بن أحمد الشعراني، المصري، الأستاذ، العالم، الصالح العابد الزاهد، كان لطيف الذات، حسن الخلال، ولما مات والده في سنة: (٩٧٣هـ) قام بعده بزاويته، فقام عليه أولاد عمه، وفي مقدمتهم الشيخ عبد اللطيف الشعراني، والذي سلك سبيل عمه الشيخ عبد الوهاب الشعراني في الكرم والبذل، فمال فقراء الزاوية عليه مع عبد اللطيف، وكاد أمرهم أن يتم، فلم يلبث عبد اللطيف أن مات، واستقر الأمر للشيخ عبد الرحمن رحمته الله، وانتظم أمر الزاوية له، لكنه ولكثرة عياله وأطفاله ترك المدرسة، إلى مكان آخر، وصار لا يأتي إلى الزاوية إلا يوم الجمعة غالباً، توفي رحمته الله سنة (١٠١١هـ)، ودفن بزاوية والده بباب الشعيرة في القاهرة^(٢).

٣ - الإمام العلامة شهاب الدين أحمد الكلبي المالكي رحمته الله:

الشيخ أحمد بن عيسى بن علاب بن جميل شهاب الدين الكلبي المالكي، شيخ مجلس الصلاة على النبي رحمته الله بالجامع الأزهر بعد وفاة الشيخ العارف بالله

(١) ينظر: خلاصة الأثر: ج ٢/٤١٢ - ٤١٦، فهرس الفهارس: ج ٢/٥٦٠ - ٥٦٢، تذكرة أولي الألباب: ص ٢١٣.

(٢) ينظر: الكواكب الدرية: ج ٣/٧٢ - ٧٣، خلاصة الأثر: ج ٢/٣٦٤، تذكرة أولي الألباب: ص ١٧٧ - ١٨٥.

نور الدين علي الشونبي، الإمام العلامة خاتمة الفقهاء والمحدثين، ومربي المريدين، وُلِدَ في قرية منفلوط بمصر، ونشأ بها، ثُمَّ تَحَوَّلَ مع أبيه إلى القاهرة، فحفظ القرآن وعدة متون وأخذ عن والده، ولازم العلماء الأعيان كالإمام عبد الوهاب الشعراني الذي أخذ عنه علم التصوف، والإمام الشمس محمد الرملي وغيرهما، وَجَدَّ واجتهد حتى عَلَتْ درجته وَسَمَتْ رتبته وعنه أخذ جمعٌ غفير من العلماء الأجلاء، توفي رَحِمَهُ اللهُ سنة (١٠٢٧هـ) بمصر، ودفن بالقرافة^(١).

٤ — الإمام محمد حجازي بن عبد الله القلقشندي الواعظ رَحِمَهُ اللهُ^(٢):

هو: أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الله القلقشندي بلدًا، الشَّعْرَانِيُّ الْخَلُوتِيُّ طريفةً، الشَّهِيرُ بِحِجَازِي الْوَاعِظ، الإمام، المحدث، المسند، المقرئ، المصري، وُلِدَ رَحِمَهُ اللهُ سنة: (٩٥٧هـ)، مات والدُه وهو صغير فربَّاه خاله، وحفظ القرآن، وأخذ عن أعلام علماء مصر الأجلاء: كالإمام أحمد بن أحمد بن عبد الحق السنباطي والإمام الشعراني والإمام الشمس الرملي وغيرهم، بلغ عددُ شيوخه نحو: (٣٠٠) شيخ، وأخذ عنه عاتمة شيوخ مصر وغيرها في زمنه كالحافظ البابلي، وعبد الباقي الحنبلي، والشهاب أحمد العجمي، والإمام محمد بن علان الصديقي المكي، من مؤلفاته: فتح المولى النصير بشرح الجامع الصغير، وشرح ألفية السيوطي في المصطلح، وشرح مختصر ابن أبي جمرة لصحيح البخاري، غير ذلك.

ثالثاً — بعض أقرانه وأصحابه الذين صاحبهم وصاحبوه:

١ — الإمام شهاب الدين ابن حجر الهيتمي المكي رَحِمَهُ اللهُ:

هو: أحمد بن محمد بن علي بن حجر^(٣) الهيتمي، السَّعْدِيُّ، الأنصاري،

(١) ينظر: الكواكب الدرية للمناوي: ج ٤/١٣٨ - ١٣٩، خلاصة الأثر: ج ١/٢٦٦.

(٢) ينظر: فهرس الفهارس: ج ٢/١١٢٥ - ١١٢٨، هدية العارفين: ج ٦/٢٧٤.

(٣) قيل في سبب تسميته بابن حجر: أن أحد أجداده كان ملازماً للصمت لا يتكلم إلا عن ضرورة أو حاجة، فشبهوه بحجر ملقى لا ينطق فقالوا: حجر ثم اشتهر بذلك. النور السافر: ج ١/٢٦٢.

الحافظ شهاب الدين، شيخ الإسلام، أبو العباس، ولد سنة (٩٠٩هـ) في بلدة محلة أبي الهيثم (من إقليم الغربية بمصر) ومات أبوه وهو صغير، ثم نقل سنة (٩٢٤هـ) إلى الجامع الأزهر وهو في الرابعة عشر من عمره، فاجتمع بعلماء مصر في صغر سنه، فأخذ عنهم، وكان قد حفظ القرآن العظيم في صغره ومن مشايخه الذين أخذ عنهم: شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، والشيخ الإمام عبد الحق السنباطي، والإمام شمس الدين السمهودي، وغيرهم، وبرع في علوم كثيرة كالتفسير، والحديث، وعلم الكلام، وأصول الفقه وفروعه والفرائض، والحساب، والنحو، والصَّرف، والمعاني والبيان، والمنطق، والتَّصَوُّف، ومن مؤلفاته: (شرح القصيدة الهمزية البوصيرية)، و (الصَّواعق المُحرقة في الردِّ على أهل البدع والزندقة)، (و تحفة المحتاج شرح منهاج الطالبين) الذي يُعدُّ من أفضل شُروح المنهاج، (والزَّواجر عن اقتراف الكبائر)، و (المنهج القويم في مسائل التَّعليم) شرح المقدمة الحضرمية في الفقه الشافعي، وغيرها.

وقد صحبه الإمام الشَّعْرَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ صحبة طويلة دامت قرابة الأربعين عاماً، وأثنى عليه ثناء عاطراً، وفي ذلك يقول: «صحبته رَحِمَهُ اللهُ نحو أربعين سنة فما رأيته قطُّ أعرضَ عن الاشتغال بالعلم والعمل، ومن صغره إلى الآن لم يُزَاحِم أحداً على شيء من أمور الدنيا، ولا تردَّد إلى أحد من الولاة إلا لضرورة شرعية، فأسأل الله تعالى أن يزيده من فضله وينفعنا ببركاته في الدنيا والآخرة»^(١).

توفي رَحِمَهُ اللهُ سنة: (٩٧٤هـ) بمكة ودفن بالمعلاة في تربة الطَّبريين^(٢).

٢ — الإمام الخطيب الشَّربيني رَحِمَهُ اللهُ:

هو: محمد بن محمد الشَّربيني، القاهري، الشَّافعي، شمس الدين، الخطيب، الإمام، العلامة، أخذ عن الشيخ أحمد البُرُّسِّي الملقَّب بعميرة، والنور المحلي، والإمام شهاب الدين الرملي وغيرهم وأجازه مشايخه بالإفتاء والتَّدریس،

(١) الطبقات الصغرى: ص ١١٠ - ١١١.

(٢) ينظر: النور السافر: ج ١/٢٥٨ - ٢٦٣.

فَدَرَسَ وَأَفْتَى فِي حَيَاةِ أَشْيَاخِهِ، وَانْتَفَعَ بِهِ خَلَائِقُ لَا يُحْصَوْنَ، وَأَجْمَعَ أَهْلُ مِصْرَ عَلَى صَلَاحِهِ، وَكَثُرَتِ الْعِبَادَةُ، لَهُ عِدَّةُ تَصَانِيفٍ مِنْهَا: (السراج المنير) فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ وَهُوَ مَطْبُوعٌ بِدَارِ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، وَ(الإقناع فِي حَلِّ أَلْفَاظِ أَبِي شَجَاعٍ)، وَ(مَغْنِي الْمَحْتَاجِ) وَغَيْرِ ذَلِكَ.

صَحْبَهُ الْإِمَامُ الشَّعْرَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ صَحْبَةً طَوِيلَةً، كَانَ بَيْنَهُمَا خِلَالُهَا حُبٌّ وَوُدٌّ، يَظْهَرَانِ مِنْ خِلَالِ ثَنَاءِ الْإِمَامِ الشَّعْرَانِيِّ عَلَيْهِ، وَنَقَلَ الْكَثِيرُ مِنْ أَقْوَالِهِ فِي الْعَدِيدِ مِنْ كُتُبِهِ لَا سِوَمَا فِي الْعُهُودِ الْمُحَمَّدِيَّةِ وَلَطَائِفِ الْمَنَنِ، وَتَرْجَمَ لَهُ فِي كِتَابِهِ الطَّبَقَاتِ الصَّغْرَى تَرْجُومَةً حَافِلَةً، وَكَانَ مِمَّا قَالَهُ فِيهِ: «الْأَخُ الصَّالِحُ، الْعَالِمُ الْمُقْبِلُ عَلَى عِبَادَةِ رَبِّهِ لَيْلًا وَنَهَارًا شَمَسَ الدِّينَ الْخَطِيبَ الشَّرْبِينِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ»، صَحْبَتُهُ نَحْوَ أَرْبَعِينَ سَنَةً، مَا رَأَيْتُ عَلَيْهِ شَيْئًا يُشِينُهُ فِي دِينِهِ.. وَمَا رَأَيْتُهُ قَطُّ سَعَى عَلَى شَيْءٍ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا، وَلَا عَلَى شَيْءٍ فِيهِ رِئَاسَةٌ... وَتَفَضَّلَ عَلَيَّ بِزِيَارَتِي مَا لَا أَحْصِي لَهُ عَدَدًا.. وَمَا رَأَيْتُ أَخَفَّ زِيَارَةً مِنْهُ وَلَا أَكْثَرَ أَدْبَاءً، وَبِالْجُمْلَةِ: فَأَوْصَافَهُ الْحَسَنَةَ تَجَلُّ عَنْ تَصْنِيفِي، فَاسْأَلُهُ تَعَالَى أَنْ يَزِيدَهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَحْشُرَنَا فِي زَمَرَتِهِ مَعَ الْعُلَمَاءِ الْعَامِلِينَ»^(١). تَوَفَّى رَحِمَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ (٢) شَعْبَانَ سَنَةِ (٩٧٧هـ)^(٢).

٣ - الْإِمَامُ الْعَلَامَةُ شَمَسُ الدِّينِ الرَّمْلِيُّ الشَّافِعِيُّ صَاحِبُ كِتَابِ نَهَايَةِ الْمَحْتَاجِ:

هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ الْإِمَامِ شَهَابِ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَمْزَةَ الْأَنْصَارِيِّ، الْمُنَوْفِيُّ الرَّمْلِيُّ - نَسَبُهُ إِلَى رَمْلَةِ قَرْيَةٍ صَغِيرَةٍ فِي الْمُنَوْفِيَّةِ - شَمَسُ الدِّينِ، الشَّهِيرُ بِالشَّافِعِيِّ الصَّغِيرِ، وَلَدَ سَنَةَ (٩١٩هـ)، أَخَذَ عَنْ وَالِدِهِ الْإِمَامِ شَهَابِ الدِّينِ، وَبِهِ اسْتَغْنَى عَنِ التَّرَدُّدِ إِلَى غَيْرِهِ، حَتَّى قَالَ عَنْهُ وَالِدُهُ: «تَرَكْتُ مُحَمَّدًا بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى لَا يَحْتَاجُ إِلَى أَحَدٍ مِنْ عُلَمَاءِ عَصْرِهِ إِلَّا فِي النَّادِرِ»، وَأَخَذَ أَيْضًا عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ زَكْرِيَا الْأَنْصَارِيِّ، وَالشَّيْخِ الْإِمَامِ بَرَهَانَ الدِّينِ بْنِ أَبِي شَرِيفٍ، وَكَانَ عَجِيبَ الْفَهْمِ، جَمَعَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ بَيْنَ الْحِفْظِ وَالْفَهْمِ، وَالْعِلْمِ وَالْعَمَلِ، وَكَانَ

(١) الطَّبَقَاتُ الصَّغْرَى: ص ١٠٠ - ١٠١.

(٢) يَنْظُرُ: الطَّبَقَاتُ الصَّغْرَى: ص ٩٩ - ١٠١، شَذَرَاتُ الذَّهَبِ: ج ٨/ ٣٨٤، الْأَعْلَامُ: ٦/ ٦.

مَوْصُوفًا بِمَحَاسِنِ الْأَوْصَافِ، حَتَّى ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهُ مَجْدِدُ الْقَرْنِ الْعَاشِرِ، أَلْفَ عِدَّةٍ مَوْلُفَاتٍ، مِنْ أَشْهَرِهَا كِتَابُ نَهَايَةِ الْمَحْتَاجِ إِلَى شَرْحِ الْمِنْهَاجِ لِلنَّوَوِيِّ، وَهُوَ مِنْ أَهَمِّ كُتُبِ الْفَتَوَى عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ الْمُتَأَخِّرِينَ وَكِتَابُ الْفَتَاوَى، وَغَيْرِ ذَلِكَ، جَلَسَ بَعْدَ وَفَاةِ وَالِدِهِ لِلتَّدْرِيسِ فِي الْجَامِعِ الْأَزْهَرِ، فَأَبْدَى لِعِلْمَائِهِ مِنْ عُلُومِ وَالِدِهِ الْعَجَبَ الْعَجَابَ، فَأَقْرَأَ التَّفْسِيرَ وَالْحَدِيثَ وَالْأُصُولَ وَالْفُرُوعَ وَالنَّحْوَ وَبَرَعَ فِي الْعُلُومِ النَّقْلِيَّةِ وَالْعَقْلِيَّةِ وَحَضَرَ دَرْسَهُ أَكْثَرُ تَلَامِذَةِ وَالِدِهِ^(١).

تَرَجَّمَ لَهُ الْإِمَامُ الشَّعْرَانِيُّ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثَنَاءً عَاطِرًا جَدًّا، وَذَكَرَ صَحْبَتَهُمَا الطَّوِيلَةَ وَالتِّي ابْتَدَأَتْ مِنْ حِينَ كَانَ الشَّيْخُ شَمَسُ الدِّينِ الرَّمْلِيُّ طِفْلًا صَغِيرًا، فَقَالَ عَنْهُ^(٢): «الشَّيْخُ الْإِمَامُ، الْعَالِمُ، الْعَلَامَةُ، الْمُحَقِّقُ صَاحِبُ الْعُلُومِ الْمُحَرَّرَةُ، وَالْأَخْلَاقِ الْحَسَنَةُ، وَالْأَعْمَالِ الْمَرْضِيَّةِ، سَيِّدِي مُحَمَّدٌ، وَلَدُ شَيْخِنَا الشَّيْخِ شَهَابِ الدِّينِ الرَّمْلِيِّ، صَحْبَتُهُ مِنْ حِينَ كُنْتُ أَحْمِلُهُ عَلَى كَتْفِي إِلَى وَقْتِنَا هَذَا، فَمَا رَأَيْتُ عَلَيْهِ مَا يُشِينُهُ فِي دِينِهِ، وَلَا كَانَ يَلْعَبُ فِي صِغَرِهِ مَعَ الْأَطْفَالِ، بَلْ نَشَأَ عَلَى الدِّينِ، وَالتَّقْوَى، وَالصَّبِيَانَةِ، وَحِفْظِ الْجَوَارِحِ وَنَقَاءِ الْعَرَضِ، رَبَّاهُ وَالِدُهُ فَأَحْسَنَ تَرْبِيَتَهُ، وَلَمَّا كُنْتُ أَحْمِلُهُ وَأَنَا أَقْرَأُ عَلَى وَالِدِهِ فِي الْمَدْرَسَةِ النَّاصِرِيَّةِ كُنْتُ أَرَى عَلَيْهِ لَوَائِحَ الصَّلَاحِ وَالتَّوْفِيقِ، فَحَقَّقَ اللَّهُ رَجَائِي فِيهِ، وَأَقَرَّرَ عَيْنَ الْمُحِبِّينَ بِهِ، فَإِنَّهُ الْآنَ مَرْجِعُ أَهْلِ مِصْرَ فِي تَحْرِيرِ الْفَتَاوَى... وَمَا تَخَلَّفَ عَنْ دَرْسِهِ إِلَّا مَنْ جَهَلَ مِقْدَارَهُ، أَوْ عَمَّهَ الْحَسَدُ وَالْمَقْتُ... وَأَجْمَعُوا عَلَى دِينِهِ، وَوَرَعِهِ، وَحُسْنِ خُلُقِهِ، وَكَرَمِ نَفْسِهِ، وَلَمْ يَزَلْ بِحَمْدِ اللَّهِ فِي زِيَادَةٍ مِنْ ذَلِكَ فَاسْأَلِ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَزِيدَهُ مِنْ فَضْلِهِ آمِينَ». تَوَفَّى رَحِمَهُ اللَّهُ بِمِصْرَ سَنَةَ: (١٠٠٤هـ)^(٣).



(١) يَنْظُرُ: خِلَاصَةُ الْأَثَرِ ج ٣/ ٣٤٣ - ٣٤٨، الطَّبَقَاتُ الصَّغْرَى: ص ١٠٣ - ١٠٤، هَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ: ج ٦/ ٢٦١.

(٢) فِي الطَّبَقَاتِ الصَّغْرَى: ص ١٠٣ - ١٠٤.

(٣) يَنْظُرُ: خِلَاصَةُ الْأَثَرِ ج ٣/ ٣٤٣ - ٣٤٨، الطَّبَقَاتُ الصَّغْرَى: ص ١٠٣ - ١٠٤، هَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ: ج ٦/ ٢٦١.

المبحث الثالث

مُطَالَعَاتُ الْإِمَامِ الشَّعْرَانِيِّ وَتَبَخُّرُهُ فِي الْعُلُومِ

طَالَعَ الْإِمَامُ الشَّعْرَانِيُّ رحمته الله مِنْ كُتُبِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَآلَاتِهَا مَا لَا يُحْصَى لَهُ كَثْرَةٌ، هَذَا فَضْلاً عَنْ مَحْفُوظَاتِهِ الْكَثِيرَةِ لِكُتُبِ الشَّرِيعَةِ عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ، وَكَانَ فِي أَثْنَاءِ مُطَالَعَاتِهِ يَرَاجِعُ عُلَمَاءَ عَصْرِهِ لِكُلِّ مَا يُشْكِلُ عَلَيْهِ مِنْهَا وَكَانَ يَثْبِتُ عَلَى هَوَامِشِ الْكِتَابِ الَّذِي يَطَالَعُهُ كُلَّ مَا يَلَاظُهُ وَيَسْتَفِيدُهُ مِنْ مَشَايِخِهِ وَقِرَاءَاتِهِ، وَنَقُولُهُ، حَتَّى تَصْبِحَ هَذِهِ الْإِضَافَاتُ أَكْثَرَ مِنَ الْكِتَابِ نَفْسِهِ، وَكَانَ مَشَايِخُهُ يَسْتَعْجِبُونَ مِنْ سُرْعَةِ مُطَالَعَتِهِ لِهَذِهِ الْكُتُبِ، حَتَّى قَالَ لَهُ أَسْتَاذُهُ الْإِمَامُ شَهَابُ الدِّينِ الرَّمْلِيُّ رحمته الله مَرَّةً مَا مَعْنَاهُ: «لَوْلَا أَنَّكَ تَكْتُبُ لِي تَعْلِيقَاتَكَ، وَتَلْخِصُكَ عَلَى هَذِهِ الْكُتُبِ الَّتِي طَالَعْتَهَا مَا صَدَّقْتُكَ فِي أَنَّكَ أَطْلَعْتَ عَلَى بَعْضِهَا فَضْلاً عَنْ تَحْرِيرِ مَا تَكْتُبُهُ مِنْهَا، وَكَانَ يَقُولُ لَهُ مَرَاتٍ عَدِيدَةٍ: بِدَايَتِكَ نَهَايَةَ غَيْرِكَ، فَإِنِّي مَا رَأَيْتُ أَحَدًا تَيْسَّرَ لَهُ مُطَالَعَةُ هَذِهِ الْكُتُبِ كُلِّهَا فِي هَذَا الزَّمَانِ أَبَدًا»^(١).

وَمَنْ كَانَ يَتَعَجَّبُ أَيْضاً مِنْ سُرْعَةِ مُطَالَعَتِهِ لِكُتُبِ الشَّرِيعَةِ، وَكِتَابَتِهِ التَّعْلِيقَاتِ وَالْإِضَافَاتِ عَلَى هَوَامِشِ الْكِتَابِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيُّ، وَيَقُولُ لَهُ: «لَوْلَا أَنَّكَ تُلْخِصُ زَوَائِدَهَا لَقُلْتُ: إِنَّكَ لَمْ تَلْحَقْ تَطَّلُعَ عَلَى بَعْضِهَا»^(٢).

وَعِنْدَمَا كُتِبَ بَعْضُ الْحَسَدَةِ سَوْالاً، وَقَدَّمَهُ إِلَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَحْمَدَ الْفُتُوحي الْحَنْبَلِيِّ^(٣) فِي كَلَامٍ يَتَعَلَّقُ بِبَعْضِ كَلِمَاتٍ فِي كِتَابِ الْعُهُودِ الْمُحَمَّدِيَّةِ لِلْإِمَامِ

(١) ينظر: لطائف المنن والأخلاق: ص ٧٥ و ٨٢.

(٢) المصدر السابق: ص ٧١.

(٣) هو: أحمد بن عبد العزيز بن علي، الشيخ الإمام، شيخ الإسلام قاضي قضاة الحنابلة بالديار المصرية، شهاب الدين الفتوح الحنبلي المعروف بابن النجار، ولد سنة (٨٦٢هـ) ومشايقه تزيد على (١٣٠) شيخاً كان عالماً عاملاً، متواضعاً، طارحاً للتكلف انتهت إليه الرئاسة في تحقيق منقول مذهبه وفي علو السند في الحديث وفي علم الطب والمعقولات، توفي سنة (٩٤٩هـ). ينظر: الطبقات الصغرى: ص ٦٩ - ٧١، شذرات الذهب: ج ٨/ ٢٧٦ - ٢٧٧، وهو والد صاحب كتاب شرح الكوكب المنير في أصول الفقه.

الشَّعْرَانِيِّ، رَدَّ السَّوَالُ عَلَيْهِ، وَقَالَ: «كَيْفَ أَكْتُبُ عَلَى سَوْالٍ يَتَعَلَّقُ بِشَخْصٍ طَالَعَ مِنَ الْكُتُبِ كُتْباً لَا نَعْرِفُ أَسْمَاءَهَا فَضْلاً عَنْ الْخَوْضِ فِيهَا؟! بَلْ لَوْ ادَّعَى بَعْضُهَا لَمْ يَجِدْ لَهُ مَنَازِعاً فِي دَعْوَاهُ». مَعَ أَنَّ مَا سُئِلَ عَنْهُ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الشَّعْرَانِيِّ رحمته الله، وَإِنَّمَا هُوَ افْتِرَاءٌ عَلَيْهِ كَمَا ذَكَرَ هُوَ^(١).

وَقَدْ عَدَّ كَثْرَةَ مُطَالَعَاتِهِ لِكُتُبِ الشَّرِيعَةِ مِنْ جُمْلَةِ النِّعَمِ الَّتِي أَنْعَمَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْهِ، فَقَالَ: «وَمِمَّا أَنْعَمَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ عَلَيَّ: كَثْرَةُ مُطَالَعَتِي لِكُتُبِ الشَّرِيعَةِ، وَآلَاتِهَا بِنَفْسِي، ثُمَّ مَرَاجَعَةُ الْعُلَمَاءِ لِمَا أَشْكِلُ عَلَيَّ مِنْهَا دُونَ الْإِسْتِقْلَالِ بِفَهْمِي؛ لِاحْتِمَالِ الْخَطَأِ فَطَالَعْتُ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى»^(٢)، ثُمَّ بَدَأَ رحمته الله بِسَرْدِ تِلْكَ الْمَطَالَعَاتِ وَالْمَقْرُوءَاتِ جَمِيعِهَا الَّتِي تُذْهِلُ الْقَارِئَ لَهَا؛ لِكَثْرَتِهَا وَتَنَوُّعِهَا وَهِيَ كَالْتَالِي:

أَوَّلًا - كُتُبُ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَإِعْرَابِهِ: فَقَدْ طَالَعَ مِنْ كُتُبِ التَّفْسِيرِ لِلْقُرْآنِ غَالِبَ التَّفَاسِيرِ الْمَشْهُورَةِ، فَمِنْهَا مَا طَالَعَهُ مَرَّةً، وَمِنْهَا مَا طَالَعَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَمِنْهَا مَا طَالَعَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ، كَمَا طَالَعَ الْكَثِيرَ مِنْ كُتُبِ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ الْمُعْتَمَدَةِ^(٣).

ثَانِيًا - كُتُبُ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ وَأَدْلَةُ الْمَذَاهِبِ: طَالَعَ مِنْهَا مَا لَا يُحْصَى لَهُ كَثْرَةٌ، فَمِنْ جُمْلَةِ مَا طَالَعَهُ الْكُتُبُ السِّتَةُ وَهِيَ: صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، وَمُسْلِمٌ، وَسَنَنُ أَبِي دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيِّ، وَالنَّسَائِيِّ، وَابْنُ مَاجَهَ، وَصَحِيحُ ابْنِ خُزَيْمَةَ، وَصَحِيحُ ابْنِ حَبَانَ، وَمُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَمَسَانِيدُ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ الثَّلَاثَةِ، وَمَوْطَأُ الْإِمَامِ مَالِكٍ، وَمَعَاجِمُ الطَّبْرَانِيِّ الثَّلَاثَةِ، وَالسَّنَنُ الْكُبْرَى لِلْإِمَامِ الْبَيْهَقِيِّ ثُمَّ اخْتَصَرَهَا، وَجَامِعُ الْأُصُولِ لِلْإِمَامِ ابْنِ الْأَثِيرِ، وَالْجَامِعُ الْكَبِيرُ وَالصَّغِيرُ، وَزِيَادَتُهُ لِلْإِمَامِ السَّيُوطِيِّ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْمَسَانِيدِ وَالْأَجْزَاءِ، وَكَذَلِكَ طَالَعَ كِتَابَ الْمُنتَقَى مِنَ الْأَحْكَامِ لِلْإِمَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةِ الْجَدِّ^(٤).

(١) لطائف المنن والأخلاق: ص ٨٩، تذكرة أولي الألباب: ص ٦١.

(٢) لطائف المنن والأخلاق: ص ٨٢.

(٣) ينظر تفصيل هذه الكتب في كتاب: لطائف المنن والأخلاق: ص ٨٤ - ٨٦، الميزان الكبير للشعراني: ج ١/ ٢٥٧.

(٤) ينظر: لطائف المنن: ص ٨٦ - ٨٧، الميزان الكبير: ج ١/ ٢٥٧ - ٢٥٨.

ثالثاً - كتب شروح الحديث النبوي: فطالع منها كتاب فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر العسقلاني مرة واحدة، وشرح الإمام الكرمانى^(١) مرتين، وشرح الإمام البرماوى^(٢) الذي طالعه خمس مرات وشرح الإمام العيني^(٣) مرتين وشرح الإمام القسطلاني^(٤) مرة ونصف، وشرح صحيح مسلم للقاضي عياض^(٥) مرة واحدة، وشرح الشيخ زكريا الأنصاري على صحيح مسلم، وغالب مَسودَّته بخط الإمام الشَّعراني^(٦) وقد طالعه نحو خمس مرات^(٧).

رابعاً - كتب السيرة النبوية: طالع منها كتاب سيرة ابن اسحاق وسيرة ابن هشام^(٨) وسيرة ابن سيد الناس^(٩) والسيرة الشامية للشيخ محمد الشامي، التي

(١) المسمَّى: «الكواكب الدراري» للعلامة شمس الدين محمد الكرمانى المتوفى سنة: (٧٩٦هـ)، وهو شرح وسط مشهور جامع لفرائد الفوائد وزوائد الفرائد، وفرغ منه بمكة المكرمة سنة: (٧٧٥هـ) ينظر: كشف الظنون: ج ١/٥٤٦.

(٢) المسمَّى: «اللامع الصبيح» للعلامة شمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الدائم البرماوى الشافعي المتوفى سنة (٨٣١هـ) وهو شرح حسن ذكر فيه مؤلفه: أنه جمع بين شرح الكرمانى وبين شرح الزركشي المسمى بالتنقيح، ومن أصوله أيضاً مقدمة فتح الباري، ولم يُبَيِّضْ إلا بعد موته. ينظر: كشف الظنون: ج ١/٥٤٧.

(٣) المسمَّى: «عمدة القاري» للإمام العلامة بدر الدين محمود بن أحمد العيني الحنفي المتوفى سنة: (٨٥٥هـ)، وهو شرح كبير مشهور، شرع في تأليفه سنة: (٨٢١هـ) وفرغ منه سنة (٨٤٧هـ) واستمد فيه من فتح الباري. ينظر: كشف الظنون: ج ١/٥٤٨.

(٤) المسمَّى: «إرشاد الساري» للإمام شهاب الدين أحمد القسطلاني الشافعي صاحب المواهب اللدنية المتوفى سنة (٩٢٣هـ) وهو شرح كبير ممزوج. ينظر: كشف الظنون: ج ١/٥٥٢.

(٥) المسمَّى: إكمال المعلم في شرح مسلم للقاضي عياض المالكي المتوفى سنة: (٥٤٤هـ)، أكمل به شرح الإمام أبي عبد الله المازري المتوفى سنة: (٥٣٦هـ) المسمى: «المعلم بفوائد كتاب مسلم». ينظر: كشف الظنون: ج ١/٥٥٧.

(٦) ينظر: كشف الظنون: ج ١/٥٥٨، لطائف المنن والأخلاق: ص ٨٤.

(٧) ينظر: لطائف المنن والأخلاق: ص ٨٤.

(٨) سيرة ابن اسحاق: وهي أول ما صنف في السيرة للإمام المعروف بمحمد بن إسحاق رئيس أهل المغازي المتوفى سنة: (١٥١هـ)، وهذبه الإمام عبد الملك بن هشام الحميري، المتوفى سنة (٢١٨هـ)، فأحسن وأجاد. ينظر: كشف الظنون: ج ٢/١٠١٢.

(٩) المسماة: عيون الأثر في فنون المغازي والشمال والسير: للإمام محمد بن محمد المعروف

قال عنها الشَّعراني: «إنه جَمَعَهَا مِنْ أَلْفِ كِتَابٍ، وهي أجمعُ كتاب في السَّير فيما أظُنُّ»^(١).

خامساً - كتب أصول الفقه والجدل: طالع منها الكثير، ومن جملة ذلك: شرح العضد^(٢)، وشرح منهاج البيضاوي^(٣)، وكتاب المستصفى للإمام الغزالي، وشرح المقاصد للإمام التفتازاني^(٤)، وكتاب شرح الطوالع والمطالع^(٥) وكتاب سراج العقول للإمام القزويني^(٦)، وشرح العقائد للإمام التفتازاني^(٧)، وغير ذلك^(٨).

= بابن سيد الناس، المتوفى سنة (٧٣٤هـ) وهو كتاب معتبر جامع لفوائد السير، ثم اختصره وسماه نور العيون في تلخيص سير الأئمة المأمون عليهم السلام. ينظر: كشف الظنون: ج ٢/١١٨٣.

(١) ينظر: لطائف المنن والأخلاق: ص ٨٨، الميزان الكبرى: ج ١/٢٥٩.

(٢) شرح العضد: هو شرح لكتاب: «منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل» للشيخ الإمام ابن الحاجب المالكي المتوفى سنة: (٦٤٦هـ) وهو المشهور بمختصر المنتهى، أو مختصر بن الحاجب، وقد شرحه العلامة عضد الدين الأيجي المتوفى سنة (٧٥٦هـ)، وفرغ من تأليفه سنة (٧٣٤هـ) ينظر: كشف الظنون: ج ٢/١٨٥٣.

(٣) المسمَّى: «منهاج الوصول إلى علم الأصول» للقاضي الإمام ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي المتوفى سنة: (٦٨٥هـ) وله الكثير من الشروح. ينظر: كشف الظنون: ج ٢/١٨٧٨ - ١٨٧٩.

(٤) المقاصد في علم الكلام للإمام السعد التفتازاني المتوفى (٧٩١هـ)، وله عليه شرح جامع. ينظر: كشف الظنون: ج ٢/١٧٨٠.

(٥) هذا الشرح للإمام محمود الأصفهاني، المتوفى سنة (٧٤٩هـ) وهو مشهور متداول بين الطالبين على متن طوالع الأنوار في الكلام للإمام البيضاوي، وهو متن اعتنى به العلماء وشرحوه. ينظر: كشف الظنون: ج ٢/١١١٦.

(٦) وهو شرح لكتاب «منهاج الوصول إلى علم الأصول» للقاضي البيضاوي، تأليف الإمام محمد بن طاهر القزويني وسماه: «سراج العقول إلى منهاج الأصول». ينظر: كشف الظنون: ج ٢/١٨٧٩.

(٧) شرح العقائد: تأليف الإمام سعد الدين التفتازاني المتوفى (٧٩١هـ) على كتاب العقائد النسفية النَّسَفي المتوفى سنة: (٥٣٧هـ) وهو متن متين اعتنى به جمٌّ من العلماء. ينظر: كشف الظنون: ج ٢/١١٤٥.

(٨) ينظر: لطائف المنن والأخلاق: ص ٨٧.

قال الشَّعْرَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ مَطَالَعَاتِهِ هَذِهِ: «طَالَعْتُ مِنْ كُتُبِ أَصُولِ الْفَقْهِ وَالِدِّينِ نَحْوَ سَبْعِينَ مُؤَلَّفًا، وَأَحْطْتُ بِمَا عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَبِمَا عَلَيْهِ الْمَعْتَزَلَةُ وَالْقَدَرِيَّةُ، وَأَهْلُ الشُّطْحِ مِنْ غُلَاةِ الْمَنْصُوفَةِ الْمُتَفَعِّلِينَ فِي الطَّرِيقِ»^(١).

سادساً - كتب الفقه الإسلامي بمذاهبه الأربعة، وغيرها، فبدأ بكتب الشافعية، ثم ارتقت هَمَّتُهُ إِلَى مَطَالَعَةِ كُتُبِ أئِمَّةِ الْمَذَاهِبِ الثَّلَاثَةِ زِيَادَةً عَلَى مَذْهَبِهِ، وَعَدَّ ذَلِكَ مِنَ النِّعَمِ الَّتِي أَنْعَمَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْهِ، فَقَالَ: «وَمِمَّا مَنَّ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِهِ عَلَيَّ: مَطَالَعَتِي لِكُتُبِ أئِمَّةِ الْمَذَاهِبِ الثَّلَاثَةِ زِيَادَةً عَلَى مَذْهَبِي، وَذَلِكَ لَمَّا تَبَحَّرْتُ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَأَرْضَاهُ احْتِجْتُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْمَسَائِلِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهَا بَيْنَ الْأئِمَّةِ أَوْ الَّتِي اتَّفَقَ عَلَيْهَا ثَلَاثَةٌ مِنْهُمْ، وَذَلِكَ لِاجْتِنَابِ الْعَمَلِ بِمَا مَنَعُوهُ، وَأَمْتَلُّ أَمْرَهُمْ فِيمَا أَمَرُونَا بِهِ...»^(٢).

وكانت مطالعته لهذه الكتب كالتالي:

أ: كتب الفقه الشافعي وقواعده: فطالع من كتبه الشيء الكثير من كتب المتقدمين، والمتأخرين والناظر في مطالعته لكتب الفقه الشافعي يرى أنه طالع معظمها بالقراءة المتكررة، واستظهر غالب نصوصها حتى صارت كلها كأنها أمام ناظره، مع مراجعته لعلماء عصره في كل ما يشكل عليه منها^(٣).

ب: كتب الفقه الحنفي: فطالع من كتبه: كتاب شرح كنز الدقائق^(٤) وشرح

(١) الميزان الكبرى: ج ١/٢٥٨.

(٢) لطائف المنن والأخلاق: ص ٨٩.

(٣) ينظر تفصيل هذه الكتب التي لم أذكرها خشية الإطالة؛ لكثرتها في: لطائف المنن: ص ٨٢.

- ٨٤، الميزان الكبرى: ج ١/٢٥٦.

(٤) كنز الدقائق في فروع الحنفية، للشيخ الإمام أبي البركات المعروف بحافظ الدين النسفي، المتوفى سنة: (٧١٠هـ) واعتنى به الفقهاء فشرحه الإمام فخر الدين الزيلعي، المتوفى سنة: (٧٤٣هـ)، وسماه تبين الحقائق. ينظر: كشف الظنون: ج ٢/١٥١٥.

مجمع البحرين^(١) وفتاوى قاضي خان^(٢) ومختصر القدوري^(٣) والبَزَّازية^(٤)، وخلاصة الفتاوى^(٥)، وشرح الهداية^(٦) وتخریج أحاديثها للحافظ الزيلعي^(٧)، وكان يراجع في مشكلات هذه الكتب أئمة المذهب الحنفي في عصره^(٨).

ج - كتب الفقه المالكي: طالع من كتبهم المدونة الكبرى، ثم اختصرها^(٩).

(١) مجمع البحرين وملتقى النهرين في فروع الحنفية، للإمام مظفر الدين المعروف بابن الساعاتي البغدادي الحنفي، المتوفى سنة (٦٩٤هـ) وقد شرحه الكثير من العلماء. ينظر: كشف الظنون: ج ٢/١٥٩٩ - ١٦٠٠.

(٢) فتاوى قاضي خان: وهو الإمام فخر الدين حسن بن منصور الأوزجندی الفرغاني، المتوفى سنة: (٥٩٢هـ) وهي مشهورة مقبولة معمول بها عند العلماء والفقهاء، وكانت هي نصب عين من تصدَّر للحكم والإفتاء. ينظر: كشف الظنون: ج ٢/١٢٢٧.

(٣) مختصر القدوري في فروع الحنفية، للإمام القدوري، البغدادي، الحنفي المتوفى سنة: (٤٢٨هـ) وهو الذي يطلق عليه لفظ الكتاب في المذهب، وهو متن متين معتبر متداول بين الأئمة الأعيان. ينظر: كشف الظنون: ج ٢/١٦٣١.

(٤) البَزَّازية في الفتاوى للإمام ابن البَزَّاز الكردي، الحنفي، المتوفى سنة (٨٢٧هـ)، كتاب جامع لخص فيه زبدة مسائل الفتاوى والواقعات من الكتب المختلفة، ورجَّح ما ساعده الدليل، وذكر الأئمة أن عليه التعويل. ينظر: كشف الظنون: ج ١/٢٤٢.

(٥) خلاصة الفتاوى للإمام طاهر بن أحمد البخاري، المتوفى سنة (٥٤٢هـ)، كتاب مشهور معتمد. ينظر: كشف الظنون: ج ١/٧١٨.

(٦) الهداية: لشيخ الإسلام برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني الحنفي المتوفى سنة (٥٩٣هـ)، وهو شرح على متن له سماه «بداية المبتدي» شرحه العلماء عدة شروح منها شرح الشيخ الإمام ابن الهمام المتوفى سنة: (٨٦١هـ) والذي سَمَّاه «فتح القدير» وشرح الشيخ أكمل الدين البابرتي الحنفي، المتوفى سنة (٧٨٦هـ) سَمَّاه «العناية» وقد أحسن فيه وأجاد. ينظر: كشف الظنون: ج ٢/٢٠٣١ - ٢٠٣٦.

(٧) وسَمَّاه «نصب الراية لأحاديث الهداية» ينظر: كشف الظنون: ج ٢/٢٠٣٦.

(٨) ينظر: لطائف المنن والأخلاق: ص ٩٠، الميزان الكبرى: ج ١/٢٦٠.

(٩) المدونة في فروع المالكية: للإمام عبد الرحمن بن القاسم المالكي، المتوفى سنة: (١٩١هـ) وهي من أجل الكتب في مذهب الإمام مالك، وقد اعتنى بها العلماء بالشرح والتهديب والاختصار. ينظر: كشف الظنون ج ٢/١٦٤٤.

وطالع موطأ الإمام مالك وشروح رسالة ابن أبي زيد^(١) وشرح مختصر الشيخ خليل^(٢) وبداية المجتهد للإمام ابن رشد، وغير ذلك، وكان يراجع في مشكلات هذه الكتب أئمة المذهب المالكي في عصره^(٣).

د - كتب الفقه الحنبلي: طالع من كتبه شرح مختصر الخرقى^(٤) وعدة مختصرات غيره، وكان يراجع في مشكلات هذه الكتب أئمة المذهب الحنبلي في عصره^(٥).

هـ - الفقه الظاهري: طالع فيه كتاب المحلى للإمام ابن حزم، ومختصره للشيخ محي الدين بن عربي رحمهما الله^(٦).

(١) رسالة بن أبي زيد في فقه المالكية: للإمام أبي محمد عبد الله بن أبي زيد المالكي القيرواني، المتوفى سنة: (٣٨٩هـ) شرحها الإمام عبد الله بن طلحة المتوفى سنة: (٥١٨هـ)، وشرحها أيضاً الإمام جلال الدين التبراني، وشرحها الإمام ابن الفاكهاني المالكي، المتوفى سنة: (٧٣١هـ)، وسمّاه التحرير والتحجير. ينظر: كشف الظنون ج ١/ ٨٤١.

(٢) مختصر الشيخ خليل في فروع المالكية: وهو الإمام خليل بن إسحاق الجندي المالكي، المتوفى سنة: (٧٦٧هـ) شرحه كمال الدين محمد المعروف بابن الناسخ الطرابلسي المتوفى سنة: (٩١٤هـ)، وسمّاه «الدرر في توضيح المختصر»، وشرحه الشيخ بهرام بن عبد الله المالكي الدميري، المتوفى سنة: (٨٠٥هـ)، وشرحه العلامة شمس الدين محمد بن إبراهيم التتائي المتوفى سنة: (٩٤٢هـ) وسمّاه «فتح الجليل في شرح مختصر خليل»، وشرحه أيضاً العارف بالله محمد الخطّاب الرعيني المالكي، المتوفى سنة: (٩٥٤هـ) وسمّاه «مواهب الجليل في شرح مختصر خليل» ينظر: كشف الظنون: ج ٢/ ١٦٢٨.

(٣) ينظر: لطائف المنن والأخلاق: ص ٩٠، الميزان الكبرى: ج ١/ ٢٦٠.

(٤) مختصر الخرقى في فروع الحنبلية: للشيخ أبي القاسم عمر بن الحسين الحنبلي المتوفى سنة: (٣٣٤هـ) شرحه الإمام موفق الدين بن قدامة المقدسي الحنبلي المتوفى سنة: (٦٢٠هـ). ينظر: كشف الظنون: ج ٢/ ١٦٢٦.

(٥) ينظر: الميزان الكبرى: ج ١/ ٢٦٠.

(٦) المحلى في الخلاف العالي: للإمام أبي محمد بن حزم الظاهري، المتوفى سنة: (٤٥٦هـ)، وقد اختصره الشيخ محي الدين بن العربي المتوفى سنة (٥٤٦هـ) وسمّاه كتاب «المُعَلَّى في مختصر المُحَلَّى» واختصره أيضاً الحافظ الذهبي. ينظر: كشف الظنون: ج ٢/ ١٦١٧ والميزان الكبرى: ج ١/ ٢٥٦.

سابعاً - كتب الفتاوى بأنواعها للعلماء المتقدمين، والمتأخرين: فطالع منها الكثير كفتاوى الإمام ابن الصباغ^(١) وفتاوى الإمام ابن الصلاح^(٢) وفتاوى الإمام العز بن عبد السلام^(٣) وفتاوى الإمام الغزالي^(٤) وفتاوى الإمام النووي الصغرى والكبرى^(٥) وفتاوى الإمام تقي الدين السبكي^(٦) وفتاوى الشيخ زكريا الأنصاري وفتاوى الإمام شهاب الدين الرملي وغير ذلك^(٧).

ثامناً - كتب اللغة: كتاب الصَّحاح^(٨) والقاموس المحيط^(٩)، والنهاية في

(١) فتاوى ابن الصباغ أبا نصر عبد السيد بن محمد البغدادي الشافعي، المتوفى سنة: (٤٧٧هـ). كشف الظنون: ج ٢/ ١٢١٨.

(٢) فتاوى ابن الصلاح: وهو الإمام أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن، الشهرزوري الشافعي، وهي من محاسنه المتوفى سنة: (٦٤٣هـ) جمعها بعض طلبته، وهو الكمال إسحاق المعزى الشافعي. ينظر: كشف الظنون: ج ٢/ ١٢١٨.

(٣) فتاوى الإمام العز بن عبد السلام الشَّافِعِي المتوفى سنة (٦٦٠هـ) وقد سُئِلَ عنها بالموصل، ويقال عنها أيضاً: الفتاوى الموصلية. ينظر: كشف الظنون: ج ٢/ ١٢١٩.

(٤) فتاوى الإمام الغزالي مشتملة على (١٩٠) مسألة غير مرتبة، وله فتاوى غير ذلك غير مشهورة. كشف الظنون: ج ٢/ ١٢٢٧.

(٥) فتاوى الإمام النووي كبيرة وصغيرة وهي المسماة بعيون المسائل المهمة، لم يرتبها، لكونها على حسب الوقائع والتزم فيها الإيضاح وتقريبها إلى أفهام المبتدئين، ثم رتبها تلميذه علاء الدين العطار على ترتيب الفقه. ينظر: كشف الظنون: ج ٢/ ١٢٣٠.

(٦) فتاوى الإمام تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي المتوفى سنة (٧٥٦هـ)، جمعها ولده الإمام تاج الدين السبكي، المتوفى سنة: (٧٧١هـ). ينظر: كشف الظنون: ج ٢/ ١٢٢٣.

(٧) ينظر: لطائف المنن والأخلاق: ص ٨٨، الميزان الكبرى: ج ١/ ٢٥٨ - ٢٥٩.

(٨) الصَّحاح في اللغة: للإمام إسماعيل الجوهري الفارابي المتوفى سنة (٣٩٣هـ) كان من فاراب أخذ عن السيرافي والفارسي، ودخل بلاد ربيعة ومضر، فأقام بها مدة في طلب علم اللغة ثم عاد إلى خراسان، وأقام بنيسابور مدة، فبرز في اللغة الخط، توفي رحمه الله متردداً من سطح داره، ويعدُّ الجوهريُّ أول من التزم الصحيح مقتصراً عليه في الصحاح. ينظر: كشف الظنون: ج ٢/ ١٠٧١.

(٩) القاموس المحيط: للإمام مجد الدين الفيروز آبادي، المتوفى سنة: (٨١٧هـ). ينظر: كشف الظنون: ج ٢/ ١٣٠٦ - ١٣٠٧.

غريب الحديث^(١)، وكتاب تهذيب الأسماء واللغات^(٢) الذي طالعه خمس عشرة مرة^(٣).

تاسعاً - كتب التَّصَوُّفُ الإسلامي: طالع منه الشَّيْءُ الكثير حتى صار من الأئمة المحققين فيه، وهذا يظهر جلياً في مؤلفاته الكثيرة فيه، ومن تلك المطالعات: كتاب قوت القلوب^(٤)، والرعاية^(٥)، وحلية الأولياء^(٦)، والرسالة القشيرية^(٧) وعوارف المعارف^(٨)،

(١) النهاية في غريب الحديث: للإمام ابن الأثير الجزري المتوفى سنة: (٦٠٦هـ). كشف الظنون: ج ٢/١٩٨٩.

(٢) تهذيب الأسماء واللغات: للإمام محي الدين يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة: (٦٧٦هـ)، وهو كتاب مفيد مشهور، جمع فيه الألفاظ الموجودة في مختصر المزني، والمهذب، والوسيط، والتنبيه، والوجيز، والروضة. ينظر: كشف الظنون: ج ١/٥١٤.

(٣) ينظر: لطائف المنن والأخلاق: ص ٨٧، الميزان الكبرى: ج ١/٢٥٨.

(٤) قوت القلوب في معاملة المحبوب: للشيخ أبي طالب محمد بن علي بن عطية المكِّي المالكي، المتوفى سنة (٣٨٦هـ) ببغداد قالوا: لم يصنف مثله في دقائق الطريقة، ولمؤلفه كلام في هذه العلوم لم يُسَبَقْ إلى مثله، اختصره الإمام محمد بن خلف الأموي الأندلسي المتوفى سنة (٤٥٨هـ) وسماه «الوصول إلى الغرض المطلوب من جواهر قوت القلوب». ينظر: كشف الظنون: ج ٢/١٣٦١، هدية العارفين: ج ٦/٥٥.

(٥) الرعاية في التصوف للشيخ الحارث المحاسبي، الزاهد، المتوفى سنة: (٢٤٣هـ). ينظر: كشف الظنون: ج ١/٩٠٨.

(٦) حلية الأولياء في الحديث: للحافظ أبي نعيم الأصبهاني، المتوفى سنة: (٤٣٠هـ)، وهو كتاب حسن معتبر يتضمن أسامي جماعة من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من الأئمة الأعلام المحققين، والصوفية، وبعض أحاديثهم وكلامهم، اختصره الإمام أبو الفرج بن الجوزي اختصاراً حسناً وسماه «صفة الصفوة». ينظر: كشف الظنون: ج ١/٦٨٩.

(٧) الرسالة القشيرية في التصوف: للإمام الأستاذ أبي القاسم القشيري، المتوفى سنة: (٤٦٥هـ) وشرحها شيخ الإسلام زكريا الأنصاري سماه «أحكام الدلالة على تحرير الرسالة» والإمام ملا علي القاري. ينظر: كشف الظنون: ج ١/٨٨٢.

(٨) عوارف المعارف في التصوف: للشيخ شهاب الدين السهروردي، المتوفى سنة (٦٣٢هـ) علّق عليه الإمام الجرجاني، واختصره الإمام محب الدين الطبري المكي الشافعي، المتوفى

وإحياء علوم الدين للإمام الغزالي^(١)، وكتاب الفتوحات المكية للشيخ محي الدين بن العربي^(٢) ثم اختصرها وحذف المواضع المدسوسة على الشيخ فيها، إلى غير ذلك من كتب التَّصَوُّف والأخلاق^(٣).

وبعد هذا العرض لمطالعات ومحفوظات الإمام الشَّعراني رَحِمَهُ اللهُ يُمكنني القول: بأنَّ هذه المطالعات التي تنوّعت وتعدّدت لتشمل سائر العلوم والفنون تشهد له بالغزارة العلمية، والتبحُّر في جميع العلوم الشرعية، يدلُّ على ذلك كثرة تأليفه وتنوعها.

وقد داخلني في أثناء كتابتي لهذا المبحث عجبٌ شديدٌ، ودهشةٌ كبيرةٌ من كثرة هذه المطالعات وتنوّعها، وكيف كان يتسنى الوقت للشيخ رَحِمَهُ اللهُ حتى يطلع عليها، مع كثرة أشغاله وأعبائه، فكان مع الناس في همومهم ومشاكلهم

= سنة: (٦٩٤هـ)، وخرّج أحاديثه الشيخ قاسم بن قطلوبغا الحنفي، المتوفى سنة: (٨٧٩هـ). ينظر: كشف الظنون: ج ٢/١١٧٧.

(١) إحياء علم الدين للإمام حجة الإسلام الغزالي المتوفى سنة (٥٠٥هـ)، وهو من أجل كتب المواعظ وأعظمها؛ ولأهميته وجلالته اعتنى به الكثير من الأئمة، منهم الحافظ زين الدين العراقي المتوفى سنة (٨٠٦هـ) الذي خرّج أحاديثه في كتابه المسمى «المغني عن حمل الأسفار بالأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار»، ثم استدرج تلميذه الحافظ بن حجر العسقلاني عليه ما فات، وصنف الشيخ قاسم بن قطلوبغا الحنفي كتاباً سماه «تحفة الأحياء فيما فات من تخاريج أحاديث الإحياء» وقد اختصره غير واحد من العلماء، أنكر العلماء عليه إيراده للأحاديث الموضوعة، والضعيفة جداً في الإحياء. ينظر: كشف الظنون: ج ١/٢٣ - ٢٤.

(٢) الفتوحات المكية: للشيخ محي الدين بن عربي الطائي المالكي المتوفى سنة: (٦٣٨هـ) وهو من أعظم كتبه وآخرها تأليفاً، وقد اختصرها الإمام الشعراني، وسماه «لواقح الأنوار القدسية المنتقاة من الفتوحات المكية» ثم لخص ذلك التلخيص ثانياً وسماه «الكبريت الأحمر من علوم الشيخ الأكبر» بيّن فيهما العقائد التي تخالف عقيدة أهل السنة والجماعة مما دُسَّ على الشيخ بن عربي وحذفها، ثم عثر على نسخة بخط الشيخ محي الدين لا توجد فيها كل تلك المخالفات العقائدية. ينظر: كشف الظنون: ج ٢/١٢٣٨.

(٣) ينظر: لطائف المنن والأخلاق: ص ٩٨، الميزان الكبرى: ج ١/٢٥٩ - ٢٦٠.

ومظالمهم المصلح الاجتماعي، ومع مشايخه الطالب النجيب الملازم لهم في أكثر الأوقات يتلقى العلم على أيديهم، وكان مع تلاميذه ومريديه في مسجده وزاويته المعلم والمربي والمرشد الناصح، ومع أهل بيته وأولاده الزوج والأب والقريب كل ذلك لم يشغله عن خلواته الطويلة مع العلم وكتبه في المطالعة، والتعليق، والشرح، والاختصار، ثم مراجعة العلماء فيه، وهذا من فضل الله الذي يؤتيه من يشاء، فبورك له في أوقاته وفي علومه.

قال رحمه الله بعد سرده لكل تلك المطالعات: «كل هذه المطالعات كانت بيني وبين الله تعالى، وبارك الله تعالى في وقتي... ومن شك في مطالعتي لها من الأقران فليأتني بأي كتاب شاء من هذه الكتب ويقرؤه عليّ، وأنا أحله له بغير مطالعة، فإن الله تعالى على كل شيء قدير»^(١).

وصدق شيخ الإسلام الفتوح الحنبلي عندما قال في إجابته عن سؤال قدمه له بعض الحسدة عن الشعراني فردّ السؤال، وقال: «كيف أكتب على سؤال يتعلق بشخص طالع من الكتب كتباً لا نعرف أسماءها فضلاً عن الخوض فيها؟! بل لو ادّعى بعضها لم يجد له منازعاً في دعواه»^(٢).



المبحث الرابع

صلة الإمام عبد الوهاب الشعراني بالعلوم الشرعية

وفيه المطالب التالية:

المطلب الأول: صلة الإمام الشعراني بعلوم القرآن والسنة.
المطلب الثاني: صلة الإمام الشعراني بعلم أصول الفقه.
المطلب الثالث: صلة الإمام الشعراني بعلم الفقه وقواعده.
المطلب الرابع: صلة الإمام الشعراني بالعلوم الأخرى.

(١) الميزان الكبرى: ج ١/ ٢٦١.

(٢) لطائف المنن والأخلاق: ص ٩٨.

المطلب الأول

صلة الإمام الشعراني بعلوم القرآن والسنة

أوتي الإمام الشعراني رحمه الله فهماً لكتاب الله تبارك وتعالى، وعد ذلك نعمة من النعم التي أكرمها الله بها فقال: «ومما أنعم الله تبارك وتعالى به عليّ أنه تعالى أعطاني الفهم في القرآن العظيم وهو مقام عظيم قلّ من أعطيه من الفقهاء»^(١). ممّا أورثه صلة قوية بالقرآن وعلومه حفظاً وتفسيراً وشرحاً وتأليفاً، وله في ذلك كتاب جامع بتصنيف عجيب وأسلوب غريب لم يُنسج على منواله، سمّاه: (الجوهر المصون في علوم كتاب الله المكنون) يشتمل على نحو ثلاثة آلاف علم منشورة على سور القرآن الكريم نال استحسان وإعجاب العديد من العلماء، فكتبوا عليه تقاريطهم وثناءهم، ومن جملة الذين كتبوا عليه شيخ الإسلام الفتوح الحنبلي، فقال: «فقد وقفت على هذا المؤلف العظيم الشأن، المشتغل على فوائد حسن، وروضة ذات أفنان، من علوم القرآن، ومعانٍ مقصورات في الخيام لم يطمثها من قبل إنس ولا جان، فسبحان من سهّل على مؤلفه طرق العلم والعرفان، حتّى أتى فيها بما لم يكن في جنان»^(٢). وله أيضاً كتاب: لوائح الخذلان على من لم يعمل بالقرآن^(٣).

وأما السنة النبوية وعلومها: فكانت صلة الإمام الشعراني بها وعلومها قوية، وارتباطه بها وثيقاً، فقد اطلع على الكثير من كتبها، وحُبب إليه الحديث فلزم الاشتغال به، والأخذ عن أهله، وكان جيّد النظر، صوفيّ الخبر، له دربة بأقوال السلف، ومذاهب الخلف^(٤)، وقد وصفه أكثر الذين ترجموا له بأنّه كان من محدّثين الفقهاء، وأنّه واسع الاطلاع، ملماً بأدلة المذاهب الفقهية^(٥)، وقد

(١) لطائف المنن والأخلاق: ص ٩١.

(٢) المرجع السابق: ص ٩٦.

(٣) المرجع السابق: ص ٩٢.

(٤) ينظر: الكواكب الدرية للإمام المناوي: ج ٣/ ٦٩ و ٧٢.

(٥) ينظر: الكواكب الدرية: ج ٣/ ٦٩، شذرات الذهب: ج ٨/ ٣٧٢، الكواكب السائرة للغزي: =

ألف في الحديث النبويّ وعلومه عدّة مؤلّفات، تدلّ كلّها على سعة اطلاعه على كتب السنة منها:

١ - كشف الغمّة عن جميع الأئمّة، الذي جمع فيه أدلّة المذاهب الأربعة في الحديث، وهو من أنفع كتبه إلا أنه يسوق الحديث من غير تخريج، وذلك اكتفاءً بعلم أهل كلّ مذهب بمن خرّج دليلهم^(١). حيث جمعه من كتب الحفاظ المعتمدة التي تيسّرت له حال جمعه في البلاد المصرية: كموطأ الإمام مالك، ومسانيد الأئمة الثلاث (أبي حنيفة والشافعي وأحمد)، والصحيحين، والسنن الأربعة، ومستدرك الحاكم وصحيح بن خزيمة، وابن حبان، ومعاجم الطبراني الثلاثة، والأحاديث المختارة للضياء المقدسي، ومجاميع الإمام السيوطي، وغير ذلك من كتب المُحدّثين^(٢).

وقد شحّنه بالآثار الكريمة من السُنّة النبوية المطهرة ورثبه على جميع الأبواب الفقهية مما يجعله مرجعاً مهماً في أدلة المذاهب الفقهية.

٢ - ثم ألف بعده المنهج المبين في بيان أدلة المجتهدين، الذي قال عنه الشّعراي: «عزوت فيه كلّ حديث إلى مَنْ خرّجه فكان كالتخريج لأحاديث كشف الغمّة»^(٣). وهو نفسه: مُختصر السنن الكبرى للبيهقيّ فقد اختصره لَمَّا طالعها، فاختصره بحذف السند والمكرّر دون الأحكام؛ لأنّه أجمع كتاب للأدلة، وقال: «وهو من أعظم أصولي التي استمدّيت منها الجمع بين الأحاديث في كتاب الميزان»^(٤). وقد استحسّن العلماء هذين الكتابين، وأبدوا إعجابهم بهما، وكتبوا

= ١٧٦/٣، هدية العارفين: ج ١/٦٤١ فهرس الفهارس: ج ٢/١٠٧٩، تذكرة أولي الألباب: ص ٤٨، طبقات الشاذلية: ص ١٦٠، معجم المؤلفين: ج ٦/٢١٨.

(١) لطائف المنن والأخلاق: ص ٩٢. وقد ذكر الإمام الشعراي أن من جملة مطالعته لكتب السنة كتاب: المنتقى من الأحكام للإمام ابن تيمية الجد، ثم قال: وهو أصل مسودة كتابي المسمى كشف الغمة عن جميع الأئمّة. ينظر: المصدر المذكور: ص ٨٧.

(٢) ينظر: مقدمة كشف الغمة للشّعراي: ج ١/٧ - ٨.

(٣) لطائف المنن والأخلاق: ص ٩٢.

(٤) ينظر: الميزان الكبرى: ج ١/٢٥٨. وقد ظنّ بعض المحقّقين أنّهما كتابين منفصلين، مع

عليهما كتابات المدح والثناء، ممّا يدلّ على عظم نفعهما، وفوائدهما^(١).

٣ - وله أيضاً: البدر المنير في غريب أحاديث البشير النذير، قال في مقدّمته: «فهذه أحاديث غريبة قلّ أن يطلع على تخريجها عالم من أهل عصرنا، عدّتها نحو من ألفين وثلاثمائة حديث انتخبها من كتاب «الجامع الكبير» وكتاب «الجامع الصغير»، وكتاب «زوائد الجامع الصغير» والكتب الثلاثة للإمام الحافظ الشيخ جلال السيوطي، خاتمة الحفاظ بمصر المحروسة، وأضفت إليه جميع ما في كتاب السخاوي رَحِمَهُ اللهُ، المسمّى بالمقاصد الحسنة...»^(٢).

٤ - وله أيضاً كتاب: مشارق الأنوار القدسية في بيان العهود المحمدية، الذي جمع فيه أحاديث التّرجيب والتّرهيب، وجعله على قسمين: مأمورات، ومنهيات، وهو كتاب نفيس جدّاً^(٣). امتدّحه العلماء، وأثنوا عليه، وكتبوا عليه خُطوطهم وتقاريفهم^(٤).

٥ - وصنّف أيضاً كتاب: منح المِنَّة في التلبّس بالسُنّة، وهو مطبوع عدة طبعات.

٦ - وألف في مصطلح الحديث كتاب: معرفة أصول الحديث، وقد قال في مقدّمته: «فهذه مقدّمة نفيسة في علم الحديث يُشرف الإنسان بفهمها على مُعظم العلم، لخصّتها من كلام الحفاظ...»^(٥).

= أنهما في الحقيقة كتاب واحد، وهذا واضح في كلام الشّعراي عندما قال: «ولم يزل بعض الناس يطعن في مذهبه (الإمام الشافعي) حتى جاء الإمام البيهقيّ، فتتبع كلامه ونَصَرَه بتأليف كتابه المسمّى بالسنن الكبرى الذي اختصره أنا وسَمَّيْتُهُ: بالمنهج المبين في بيان أدلة مذاهب المجتهدين». ينظر: الأجوبة المرضيّة عن أئمة الفقهاء والصوفية للإمام الشعراي: ص ٣٤٩.

(١) ينظر: ما كتبه العلماء على هذين الكتابين في: لطائف المنن والأخلاق: ص ٩٣ - ٩٥.

(٢) البدر المنير للإمام الشعراي: ص ٣.

(٣) ينظر: لطائف المنن والأخلاق: ص ٩٢، والكتاب مطبوع عدة طبعات.

(٤) ينظر ما كتبه العلماء على هذا الكتاب في: لطائف المنن والأخلاق: ص ٩٥ - ٩٦.

(٥) هذا الكتاب من الكتب التي ما زالت مخطوطة.

المطلب الثاني

صلة الإمام الشَّعْرَانِيَّ بعلم أصول الفقه

يعتبر الإمام الشَّعْرَانِيَّ رحمته الله من كبار علماء الأصول في عصره، فقد أخذ هذا العلم على يد أكابر علماء الأصول في القرن العاشر الذين لهم القَدَمُ العالية فيه، من أمثال الإمام الشيخ زكريا الأنصاري والإمام برهان الدين بن أبي شريف والإمام شهاب الدين الرَّمْلِي وغيرهم، بالإضافة إلى مطالعته الكثيرة، والمتنوعة لكتب أصول الفقه، فأثمر من ذلك مجموعة من الأبحاث والكتب الأصولية القيِّمة، مما يدلُّ على سعة الأفق ودقَّة النظرة العلمية عنده رحمته الله، وإنَّ الناظر في تلك الأبحاث والكتب التي ألَّفها ليدرك ذلك جيداً.

ويمكن لي أن أقسِّم مؤلَّفات الإمام الشَّعْرَانِيَّ الأصولية إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول: الكتب الأصولية التي تكلم فيها عن الأصول بكافَّة أبحاثه، وموضوعاته، وهي الكتب التالية^(١):

١ - الفُصول في علم الأصول^(٢).

٢ - منهاج الوصول إلى مقاصد علم الأصول الذي جمَع فيه بين شرح الإمام جلال الدين المحلِّي لجمع الجوامع، وحاشية الإمام بن أبي شريف المقدسي.

٣ - الملتَقَطَات من حاشية ابن أبي شريف على شرح جمع الجوامع في الأصول.

القسم الثاني: الأبحاث الأصولية التي عالَج فيها بعض الأخطاء العلمية التي كانت سائدة عند بعض النَّاس في القرن العاشر الهجري، وردَّها إلى ما كان عليه الخيرة من علماء هذه الأُمَّة، وهذه الأبحاث التي ألَّفها في هذا المجال هي:

١ - البروق الخواطف لبصر من عمل بالهواتف.

(١) ينظر: لطائف المنن والأخلاق: ص ٩٢، تذكرة أولي الألباب: ص ٨٠.

(٢) لم أتمكن من العثور عليه رغم البحث الطويل عنه.

٢ - التَّبَع والفحص على حُكْم الإلهام إذا خالف النَّصَّ.

٣ - حدُّ الحُسام على مَنْ أوجب العمل بالإلهام^(١).

٤ - مقدِّمة في بيان ذمِّ الرَّأي، وبيان تبرِّي الأئمة المجتهدين منه.

والنَّاظر في هذه الأبحاث وخاصة (١ - ٢ - ٣) يُدرك تماماً ما هو الهدف منها، ففيها حارب الإمام الشَّعْرَانِيَّ، الفكرة التي سادت في بعض العصور من أنَّ الإلهام حُجَّة من الحجج الشرعية، التي تقابل الكتاب والسُّنة، يصح اتِّباعها والعمل بمقتضاها.

أمَّا الكتاب (٤) فهو يهدف إلى إثبات أن الأئمة المجتهدين رحمهم الله على هدى من ربِّهم لم يقولوا في دين الله برأيهم، بل قالوا ذلك عن دليل شرعي ثابت من الأدلة المعبَّرة.

القسم الثالث - الكتب الأصولية التي خصَّها بأبحاث معيَّنة مخصوصة في أصول الفقه، ومنها:

١ - الاقتباس في علم القياس.

٢ - مُفَحِّم الأكباد في موادِّ الاجتهاد^(٢).

المطلب الثالث

صلة الإمام الشَّعْرَانِيَّ بعلم الفقه وقواعده

عندما نقف أمام الإمام الشَّعْرَانِيَّ رحمته الله فإنَّنا نقفُ أمامَ عالم متبحِّر في علوم الشريعة خبيرٍ بمداخلها ومخارجها، عارفٍ بمذاهب مجتهديها، يضعُ كلَّ مجتهد في مكانه الصَّحيح، يحترم كلَّ مذهب - وهذا من أجمل ما فيه - ولا يتعصَّب لواحد دون آخر، بل الكلُّ في نظره على الخير والهدى، فقد أثر العمل بما أجمع عليه الأئمة الأربعة، أو اتَّفَق عليه ثلاثة منهم - ولو خالف مذهب الإمام

(١) هذه الكتب الثلاثة، لم أتمكن من العثور عليها رغم البحث الطويل عنها.

(٢) هذان الكتابان، لم أتمكن من العثور عليهما رغم البحث الطويل عنهما.

الشافعي الذي هو مذهبه - وذلك على وجه الاعتناء والتأكد أكثر مما انفرد به واحد أو اثنان، مع احترامه وتصحيحه لرأي الواحد منهم، وعدم تخطئه له، إلا أنه يأخذ برأي الأكثر؛ لأن ما اتفق عليه الأربعة أو الثلاثة أقرب في نظره إلى أن يكون نصاً ملحقاً بالنصوص الشرعية، وما هو يحدثنا عن المن التي أكرمها الله بها في هذا المجال، ويقول: «مما من الله تبارك وتعالى به علي: مطالعتي لكتب أئمة المذاهب الثلاثة زيادة على مذهبي وذلك لما تبخرت في مذهب الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه وأرضاه، احتجت إلى معرفة المسائل المجمع عليها بين الأئمة، أو التي اتفق عليها ثلاثة منهم، وذلك لأجتنب العمل بما منعه، وأمثل أمرهم فيما أمرونا به، وإن لم يكن مذهبي، فأعمل بما أجمعوا عليه، أو اتفق عليه ثلاثة منهم على وجه الاعتناء والتأكد أكثر مما انفرد به واحد أو اثنان؛ لأن ما أجمعوا عليه ملحق بنصوص الشارع ﷺ»^(١). ويقول أيضاً: «ومما أنعم الله تبارك وتعالى به علي: كثرة توجيهي وتقريري لمذاهب المجتهدين حين تبخرت في علومهم، حتى كاني في حال تقريري لها واحد منهم، وربما ظن الداخل علي وأنا أقرر في مذهب ذلك الإمام أنني حنفي أو حنبلي أو مالكي، والحال أنني مقلد للإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه وأرضاه؛ وذلك لإحاطتي بمنازع أقوال الأئمة رضي الله تعالى عنهم، وإطلاعي على أدلتها، وربما قال بعض المتهورين عني: إن فلاناً لا يتقيّد بمذهب - على وجه الذم والتنقيص - والحال أنني أقرر مذاهب الأئمة؛ لوسع اطلاعي، لا تهوراً في الدين وتتبعاً للرخص»^(٢).

وبعد كل هذا الاطلاع الواسع للإمام الشَّعْرَانِي على كتب الأئمة المجتهدين، ومعرفته لجميع أدلتهم الشرعية التي استدلوا بها على أقوالهم، ومن ثم تأليفه في أدلتهم من السنة النبوية كتاب: كشف الغمة، والمنهج المبين في بيان أدلة المجتهدين، صار عنده تصوّر شامل لخطوة تجديدية في الفقه المقارن

(١) لطائف المنن والأخلاق: ص ٨٩.

(٢) المرجع السابق: ص ٩١.

لم يسبق إليها، وهي التوفيق بين المذاهب الفقهية، وبيان أنها غير متعارضة أو متناقضة لأن التناقض غير وارد في الشريعة الإسلامية، وأن أقوال الأئمة على مرتبتين تخفيف وتشديد.

وانطلق يبرهن على أصل هذه الخطوة التوفيقية، فيقول في ذلك: «وأصل ذلك أني لما صنفت كتب أدلة المذاهب، رأيت جميع المجتهدين لا يخرجون عن السنة في شيء، إنما هم بين مشدد ومخفف، فمنهم من أخذ بصريح الحديث أو القرآن، ومنهم من أخذ بمفهومهما، ومنهم من أخذ بما استنبط منهما ومنهم من أخذ بما استنبط من ذلك المفهوم، ومنهم من أخذ بالقياس الصحيح على الأصل الصحيح فكأن مذاهبهم رضي الله تعالى عنهم منسوجة من الشريعة المطهرة، سداها ولحمتها منها وقد وضعت في الجمع بين أقوال الأئمة رضي الله تعالى عنهم أجمعين ميزاناً ترجع جميع مذاهب المجتهدين، وأقوال مقلديهم إلى الشريعة المطهرة، لم أجذ لها ذائقاً من أهل عصري وقد استعارها الشيخ شهاب الدين شلبي الحنفي، فمكثت عنده أياماً ثم أتاني بها، وقال: هذه خصوصية لك فإنني لم أقدر أخرج عن دائرة كلام مذهبي، فقلت له: هي باطلة؟ فقال: صولة كلامها ليست بصولة مبطل»^(١).

وهذا الميزان الذي يعنيه الإمام الشَّعْرَانِي في حديثه هذا إنما هو كتابه الميزان الكبرى^(٢)، وكان قبل أن يؤلف هذا الكتاب قد ألف قبله كتاب الميزان الصغرى أو الميزان الخضرية ثم بدا له أن يشرحه، ويوسعه ويوضح جوانبه فأخذ

(١) لطائف المنن والأخلاق: ص ٩١ - ٩٢.

(٢) كتاب الميزان الكبرى: كتاب عظيم في الفقه المقارن، قصد فيه الإمام الشَّعْرَانِي الجمع بين الأدلة المتغايرة في الظاهر، وأقوال جميع المجتهدين، وذكر أنه لا يعرف أحداً سبقه إلى ذلك، فقدّم بمقدمات في تاريخ التشريع والأصول مرگراً على أن الأئمة المجتهدين لا يقولون في دين الله تعالى بالهوى، وأنهم لا يقصدون إلى مخالفة النصوص، ثم جمع بين الذم الوارد على الرأي، وعمل المجتهدين به، وأكثر من الدفاع عن الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه بأصوله ومنهجه وذكر من أطنب في مدحه - مع كونه شافعي المذهب - ثم ذكر الأحاديث المتعارضة في الظاهر في جميع الأبواب الفقهية ووفق بينها، ثم أورد بعد ذلك =

في تأليف كتاب الميزان الكبرى، وقد طبع الكتابان أكثر من مرة، وترجما إلى أكثر من لغة.

قال فضيلة الشيخ عبد القادر أحمد عطا: «أرأيت لو أن عالماً معاصراً خرج علينا بنظرية تقول: إنه لا خلاف بين الأئمة الأربعة في الحقيقة، وإنما هم جميعاً يدورون حول عين الشريعة بما فيها من نصوص التشديد والتخفيف؛ رعاية لقدرات الإنسان في كل حال من أحواله، ثم أثبت نظريته هذه بأدلتها ومصادرها، وحقق صحتها بأمثلتها على منهج الاستقراء الشامل، لو أن أحداً صنع ذلك الآن لاستحق أرفع الدرجات العلمية، وتسلمت عليه الأضواء من كل جانب، وتبوأ أرفع المناصب وأطلقت عليه أعظم الألقاب، وما ذاك إلا لأنها فكرة لم يسبقه إليها أحد، ولم يلحقه بها لاحق وقصارى ما كتب العلماء من قبل هو عرض اختلاف الفقهاء، وأدلة كل قول وترجيح دليل على دليل كتب في ذلك ابن جرير وابن رجب وابن جزي، وغيرهم من الأصوليين والمفسرين، وكان مقياس البراعة أن يجيد المؤلف الانتصار لأدلة مذهبه كما فعل الجصاص الحنفي، والهراسي الشافعي وغيرهما.

أما أن يثبت عالم من العلماء أنه لا خلاف، وإنما المسألة تدور حول التخفيف والتشديد - وكلاهما من مقاصد الإسلام - في دائرة من صريح النص، أو مفهومه، أو الاستنباط من ذلك المفهوم، أو القياس الصحيح، أو غير ذلك

= المسائل الفقهية بحسب الأبواب مبنياً المتفق المجمع عليه من المختلف فيه ناسباً الأقوال إلى أصحابها موجهاً كل قول بتوجيه صوفي دقيق، مع الاحترام الفائق والأدب الجَمِّ مع كل مذهب.

وقد قال في مقدمة الكتاب: «فهذه ميزان نفيسة عالية المقدار حاولت فيها ما بنحوه يمكن الجمع بين الأدلة المتغايرة في الظاهر وبين أقوال جميع المجتهدين ومقلديهم... وصنفتها بإشارة أكابر أهل العصر من مشايخ الإسلام، وأئمة العصر بعد أن عرضتها عليهم قبل إثباتها، وذكرتهم لهم أنني لا أحب أن أثبتها إلا بعد أن ينظروا فيها، فإن قبلوها أبقيتها، وإن لم يرتضوها محوؤها، فإنني بحمد الله أحب الوفاق وأكره الخلاف لا سيما في قواعد الدين». الميزان الكبرى: ج ١/ ٦٤ - ٦٥.

من وسائل الاستنباط، فهذا ما لم يدركه أحد، ولم يفتن إليه أحد قبل الشعراني على الإطلاق... وإن أحداً لم يقل إلى الآن: إن الشعراني قد أخذ فكرته هذه عن غيره^(١).

وإن الإمام الشعراني فكر طويلاً، واستشار كبار علماء زمانه من مشايخ الإسلام الكبار قبل^(٢) أن يخرج إلى العالم الإسلامي بهذه النظرية الفريدة، بل بهذه الحقيقة الإسلامية الثابتة، وهي القول بوحدة الشريعة المطهرة، واثرائها وعدم الاختلاف والتناقض بين أدلتها ونصوصها، وبالتالي عدم التناقض والتضاد بين أقوال لأئمة في الحقيقة؛ لأننا نلاحظ من مؤلفاته - وخاصة منها: الميزان الكبرى، وكشف الغمة، واليواقيت والجواهر ومختصره، وميزان العقائد الشعرانية، ولطائف المنن والأخلاق وذم الرأي، وغيرها - أنه كان مشغولاً بهذه النظرية زمناً طويلاً، يعد لها منهجاً علمياً أصيلاً لا يقل قيمة عن مناهج البحث الحديث في إعداد الرسائل والأطروحات العلمية^(٣).

وأترك الكلام هنا لفضيلة الإمام الشعراني يشرح لنا شيئاً عن هذه النظرية التي شغلت باله وفكره زمناً طويلاً، فيقول^(٤): «الحمد لله الذي جعل الشريعة المطهرة بحراً يتفجر منه جميع بحار العلوم والخُلجان، وأجرى جداوله على أرض القلوب حتى روى منها قلب القاضي والدان، ومن على من شاء من عباده المختصين بالإشراف على ينبوع الشريعة بجميع أخبارها، وأثارها المنتشرة في البلدان حتى شهدا بعد جمع أحاديثها في قلبه فجاءت شريعة واسعة جامعة لمراتب الإسلام والإحسان، لا حرج فيها ولا ضيق على أحد من المسلمين،

(١) مقدمة تحقيق كتاب: أسرار أركان الإسلام للإمام الشعراني، للشيخ عبد القادر عطا: ص ١٠.

(٢) كما في الميزان الكبرى: ج ١/ ٦٤ - ٦٥.

(٣) المرجع السابق: ص ١١ بتصرف.

(٤) في مقدمة كتاب كشف الغمة عن جميع الأمة: ص ١٢ - ١٣. تكلم الإمام الشعراني عن كتابه الميزان، وبين دواعي تأليفه له، وبين أدلته في ذلك باستفاضة في مقدمة كتابه الميزان الكبرى: ج ١/ ٥٩ - ١٩٠.

وَمَنْ شَهِدَ ذَلِكَ فِيهَا فَشَهِدُوهُ تَنْطُعَ وَبُهْتَانًا، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨] وَمَنْ ادَّعَى الْحَرَجَ فِي الدِّينِ فَقَدْ كَذَّبَ الْقُرْآنَ، فَإِنَّ الشَّرِيعَةَ كَالشَّجَرَةِ الْعَظِيمَةِ الْمُنْتَشِرَةِ، وَأَقْوَالُ عُلَمَائِهَا كَالْفُرُوعِ وَالْأَغْصَانِ، وَكُلُّ مَنْ شَهِدَ تَنَاقُضًا فِي أَخْبَارِهَا أَوْ خَطَأً فِي أَقْوَالِ عُلَمَائِهَا فَإِنَّمَا هُوَ لِقِصُورِهِ عَنِ دَرَجَةِ الْعِرْفَانِ، فَإِنَّ الشَّرِيعَةَ جَاءَتْ عَلَى مَرْتَبَتَيْنِ تَخْفِيفٍ وَتَشْدِيدٍ، لِكُلِّ مِنْهُمَا رَجُلًا لَا عَلَى مَرْتَبَةٍ وَاحِدَةٍ... فَمَنْ قَوِيَ مِنْهُمْ خُوطِبَ بِالتَّشْدِيدِ، وَحُكِمَ عَلَيْهِ بِهِ فِي الْحَقُوقِ وَنَحْوِهَا، وَمَنْ ضَعُفَ مِنْهُمْ خُوطِبَ بِالرَّخْصَةِ فَلَا يَكْلِفُ الضَّعِيفَ بِالصُّعُودِ لِمَرْتَبَةِ الْأَقْوِيَاءِ وَلَا يُؤْمَرُ الْقَوِيُّ بِالنُّزُولِ لِمَرْتَبَةِ الضَّعَفَاءِ سِوَاءَ كَانَ ذَلِكَ الْمَأْمُورَ بِهِ مَدْنُوبًا أَوْ وَاجِبًا... فَمَا دَخَلَ الْخِلَافُ وَالنِّزَاعُ بَيْنَ أَهْلِ الْمَذَاهِبِ وَمُقَلِّدِيهِمْ إِلَّا فِي شُهُودِهِمْ أَنَّ الشَّرِيعَةَ إِنَّمَا جَاءَتْ عَلَى مَرْتَبَةٍ وَاحِدَةٍ، وَأَنَّ الْمَصِيبَ وَاحِدًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ مِنْ أَصْحَابِ تِلْكَ الْأَدْلَةِ أَوْ الْأَقْوَالِ وَالْبَاقِي مُخْطِئٌ... فَالْحَقُّ الَّذِي نَعْتَقِدُهُ أَنَّ الشَّرِيعَةَ جَاءَتْ عَلَى مَرْتَبَتَيْنِ. وَلَوْ كَانَتْ جَاءَتْ عَلَى مَرْتَبَةٍ وَاحِدَةٍ إِنَّمَا تَخْفِيفٌ فَقَطْ، أَوْ تَشْدِيدٌ فَقَطْ لَكَانَتْ عَذَابًا فِي قِسْمِ التَّشْدِيدِ، وَلَمْ يَظْهَرْ الشُّعَارُ فِي قِسْمِ التَّخْفِيفِ وَالتَّسْهِيلِ... فَمَنْ دَخَلَ لِفَهْمِ الشَّرِيعَةِ مِنْ بَابِ هَذَا الْمِيزَانِ ارْتَفَعَ الْخِلَافُ عِنْدَهُ مِنَ الشَّرِيعَةِ جَمْلَةً^(١)، وَرَأَى جَمِيعَ عُلَمَاءِ الشَّرِيعَةِ فِي بَحْرِهَا يَسْبَحُونَ؛ لَا اسْتِمْدَادَهُمْ كُلَّهُمْ مِنْ عَيْنِ الشَّرِيعَةِ،

(١) قَالَ الْإِمَامُ الشَّعْرَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ فِيمَنْ اعْتَقَدَ صِحَّةَ هَذَا الْمِيزَانِ أَنَّهُ: «ارْتَفَعَ التَّنَاقُضُ وَالْخِلَافُ عِنْدَهُ فِي أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ وَأَقْوَالِ عُلَمَائِهَا؛ لِأَنَّ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ ﷺ يَجُلُّ عَنِ التَّنَاقُضِ، وَكَذَلِكَ كَلَامُ الْأُئِمَّةِ عِنْدَ مَنْ عَرَفَ مَقْدَارَهُمْ وَاطَّلَعَ عَلَى مَنَازِعِ أَقْوَالِهِمْ وَمَوَاضِعِ اسْتِنْبَاطَاتِهِمْ، فَمَا مِنْ حُكْمٍ اسْتَنْبَطَهُ الْمُجْتَهِدُ إِلَّا وَهُوَ مُتَفَرِّعٌ مِنَ الْكِتَابِ أَوْ السُّنَنِ أَوْ مِنْهُمَا مَعًا، وَلَا يَقْدَحُ فِي صِحَّةِ ذَلِكَ الْحُكْمِ الَّذِي اسْتَنْبَطَهُ الْمُجْتَهِدُ جَهْلُ بَعْضِ الْمُقَلِّدِينَ بِمَوَاضِعِ اسْتِنْبَاطَاتِهِ، وَكُلُّ مَنْ شَهِدَ فِي أَحَادِيثِ الشَّرِيعَةِ أَوْ أَقْوَالِ عُلَمَائِهَا تَنَاقُضًا لَا يُمْكِنُ رُدُّهُ فَهُوَ ضَعِيفُ النَّظَرِ وَلَوْ أَنَّهُ كَانَ عَالِمًا بِالْأَدْلَةِ الَّتِي اسْتَدَّ إِلَيْهَا الْمُجْتَهِدُ وَمَنَازِعِ أَقْوَالِهِ لَحَمَلَ كُلَّ حَدِيثٍ أَوْ قَوْلٍ وَمُقَابِلَهُ عَلَى حَالٍ مَنْ أَحْتَذَى مَرْتَبَتِي الشَّرِيعَةِ، فَإِنْ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَخَاطَبُ النَّاسَ عَلَى قَدْرِ عَقُولِهِمْ وَمَقَامِهِمْ فِي حَضْرَةِ الْإِسْلَامِ أَوْ الْإِيمَانِ أَوْ الْإِحْسَانِ». الْمِيزَانُ الْكَبِيرُ: ج ١/٦٩.

وَقَرَّرَ جَمِيعَ أَدْلَةِ الْمُجْتَهِدِينَ وَأَقْوَالِهِمْ وَلَمْ يَجِدْ شَيْئًا مِنْ أَدْلَتِهِمْ وَلَا أَقْوَالِهِمْ خَارِجًا عَنِ الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ، وَعَلِمَ أَنَّ مَجْمُوعَ الْمَذَاهِبِ هِيَ بَعِينُهَا الشَّرِيعَةُ. وَمِنْ مَوْلَفَاتِ الْإِمَامِ الشَّعْرَانِيِّ الْفَقْهِيَّةُ أَيْضًا كِتَابُ مُخْتَصَرِ الْمَدُونَةِ الْكُبْرَى فِي فِقْهِ الْمَالِكِيَّةِ، وَقَدْ اخْتَصَرَهُ لَمَّا طَالَعَ كِتَابَ الْمَدُونَةِ^(١).

إِذَا: لَمْ تَكُنْ عِلَاقَةً الْإِمَامِ الشَّعْرَانِيِّ بِعِلْمِ الْفِقْهِ مَجْرَدَ عِلَاقَةٍ عَادِيَّةٍ بَلْ كَانَتْ صِلَتُهُ بِهِ صِلَةً رِيَادَةً تَجْدِيدٍ وَجَمْعٍ، وَتَوْفِيقٍ بَيْنَ أَقْوَالِ الْأُئِمَّةِ، وَإِثْبَاتٍ أَنَّ كُلَّ مَذَاهِبِ الْمُجْتَهِدِينَ مِنَ السَّلَفِ الصَّالِحِ كَالْأُئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ غَيْرِ خَارِجَةٍ عَنِ الشَّرِيعَةِ بَلْ هِيَ مُتَّصِلَةٌ بِهَا اتِّصَالُ الشَّجَرَةِ بِالْأَغْصَانِ، وَاتِّصَالُ الظِّلِّ بِالشَّاحِصِ وَالْأَصَابِعِ بِالْيَدِ. وَقَدْ اعْتَبِرَ فِي كِتَابِهِ: الْمِيزَانِ الْكَبِيرِ مَجْدَّدًا فِي الْفِقْهِ، فَقَدْ وَفَّقَ فِيهِ بَيْنَ أُئِمَّةِ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ، وَاعْتَبِرَ أَوَّلَ دَرَاةٍ تَوْفِيقِيَّةٍ مُقَارِنَةً لِلْمَذَاهِبِ الْفَقْهِيَّةِ، وَلَقَدْ تُرْجِمَ إِلَى أَكْثَرِ مِنْ لُغَةٍ مِنَ اللُّغَاتِ الْحَيَّةِ^(٢).

وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِعِلْمِ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ: فَلَمْ يَكُنْ بَعِيدًا عَنْ مَضْمَارِهِ، بَلْ كَانَتْ لَهُ فِيهِ مَشَارِكَاتٌ وَاسِعَةٌ، وَاهْتِمَامٌ بِالْغِثِ فَقَدْ أَلْفَ فِيهِ كِتَابَيْنِ هُمَا: مُخْتَصَرُ قَوَاعِدِ الْإِمَامِ الزَّرْكَشِيِّ وَقَدْ اخْتَصَرَهُ مِنْ غَيْرِ حَذْفِ شَيْءٍ مِنْ أَحْكَامِهِ الصَّحِيحَةِ، وَقَدْ وَصَفَ الشَّعْرَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَوَاعِدَ الزَّرْكَشِيِّ بِأَنَّهَا: أَجْمَعُ الْقَوَاعِدِ وَأَوْضَحُهَا عِبَارَةً^(٣).

ثُمَّ قَامَ بَعْدَ مَطَالَعَتِهِ لِأَمْهَاتِ كُتُبِ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ: كَقَوَاعِدِ الشَّيْخِ الْعَزْزِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الْكَبِيرِ وَالصَّغَرِيِّ وَقَوَاعِدِ الْإِمَامِ الْعِلَائِيِّ وَقَوَاعِدِ الْإِمَامِ التَّاجِ السَّبْكِ، وَقَوَاعِدِ الْإِمَامِ الزَّرْكَشِيِّ، قَامَ بِجَمْعِ هَذِهِ الْقَوَاعِدِ كُلِّهَا فِي كِتَابٍ وَاحِدٍ، وَحَذَفَ الْمُتَدَاخِلَ مِنْهَا فَجَاءَ - كَمَا قَالَ - كِتَابًا نَفِيسًا^(٤).

- (١) يَنْظُرُ: لَطَائِفُ الْمَنَنِ وَالْأَخْلَاقِ: ص ٩٠.
- (٢) يَنْظُرُ: مُقَدِّمَةُ تَحْقِيقِ الدُّكْتُورِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَمِيرَةَ عَلَى كِتَابِ الْمِيزَانِ الْكَبِيرِ: ج ١/١٩.
- (٣) يَنْظُرُ: لَطَائِفُ الْمَنَنِ وَالْأَخْلَاقِ: ص ٨٨.
- (٤) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ. وَلَعَلَّ اسْمَ هَذَا الْكِتَابِ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - هُوَ: الْفَوَائِدُ الْمَبْنِيَّةُ عَلَى =

الْمَطْلَبُ الرَّابِعُ

صِلَةُ الْإِمَامِ الشَّعْرَانِيِّ بِعِلْمِ الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

يُعَدُّ الْإِمَامُ الشَّعْرَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ رائداً من رُوَادِ هَذَا الْعِلْمِ، وَفَارِساً مِنْ فِرْسَانِهِ، الَّذِينَ لَهُمْ فِيهِ الْخَبْرَةُ الْوَاسِعَةُ، وَالْيَدُ الطُّوْلَى فِي تَوْضِيحِ الْعَقِيدَةِ الصَّحِيحَةِ الَّتِي اعْتَقَدَهَا أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عَلَى مَرِّ الْعُصُورِ، مَعَ بَيَانِ مَا يَخَالِفُهَا وَيُنَاقِضُهَا مِنْ مَذَاهِبٍ وَعُقَائِدٍ أُخْرَى، وَمُؤَلَّفَاتُهُ الْكَثِيرَةُ فِي هَذَا الْعِلْمِ لَتَدُلُّ دَلَالَةً ظَاهِرَةً عَلَى الْعِلْمِ الْغَزِيرِ الَّذِي آتَاهُ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ فِي هَذَا الْمَجَالِ، وَلَا أُرِيدُ أَنْ أُسَرِّدَ هُنَا كُلَّ مُؤَلَّفَاتِهِ الْعَقَائِدِيَّةِ، وَإِنَّمَا يَكْفِينِي أَنْ أَذْكَرَ أَهْمَهَا؛ لِتَبْيِينِ مَكَانَتِهِ الْعَالِيَةِ فِي عِلْمِ الْعَقِيدَةِ، وَصِلَتِهِ الْقَوِيَّةِ بِهِ فَمِنْ أَهَمِّ هَذِهِ الْمُؤَلَّفَاتِ:

١ - كِتَابُ الْيَوَاقِيتِ وَالْجَوَاهِرِ فِي بَيَانِ عَقِيدَةِ الْأَكَابِرِ: تَنْطَلِقُ فِكْرَةُ هَذَا الْكِتَابِ مِنَ الرِّسَالَةِ الَّتِي تَبَنَّاها الْإِمَامُ الشَّعْرَانِيُّ وَالَّتِي شَغَلَتْ بِأَلِّهِ فِتْرَةً طَوِيلَةً مِنَ الزَّمَنِ، وَهِيَ فِكْرَةُ التَّوْفِيقِ بَيْنَ الْأَرَاءِ الْمُتَشَعِّبَةِ وَالْأَفْكَارِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَالْمَذَاهِبِ الْمُتَبَايِنَةِ، فَحَاوَلَ بِكُلِّ جَهْدِهِ أَنْ يَسُدَّ هَذِهِ الْفَرْجَةَ الْوَاسِعَةَ الَّتِي شَقَّتْ صَفًّا لِلْمُسْلِمِينَ، وَفَتَّتْ وَحْدَتَهُمْ، وَأَوْجَدَتْ بَيْنَهُمْ رُوحَ التَّضَاغُنِ وَالتَّطَاحُنِ؛ لِذَلِكَ عَكَّفَ عَلَى تَأْلِيفِ الْكِتَابِ الَّتِي تَوَحَّدَ بَيْنَ آرَاءِ الْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ وَالصُّوفِيَّيْنَ، وَوَضَعَ فِي ذَلِكَ مُؤَلَّفَاتٍ مِنْ بَيْنِهَا هَذَا الْكِتَابُ، وَبَيَّنَ فِي مُقَدِّمَتِهِ سَبَبَ تَأْلِيفِهِ فَقَالَ: «هَذَا كِتَابُ أَلْفَتِهِ فِي الْعُقَائِدِ حَاوِلْتُ فِيهِ الْمِطَابَقَةَ بَيْنَ عُقَائِدِ أَهْلِ الْكَشْفِ^(١) وَعُقَائِدِ أَهْلِ الْفِكْرِ حَسَبَ طَاقَتِي، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَدَارَ فِي الْعُقَائِدِ عَلَى هَاتَيْنِ الطَّائِفَتَيْنِ، إِذِ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ قِسْمَانِ: إِمَّا أَهْلُ نَظَرٍ وَاسْتِدْلَالٍ، وَإِمَّا أَهْلُ كَشْفٍ وَعِيَانٍ، وَقَدْ أَلَّفْتُ كُلٌّ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ كِتَاباً لِأَهْلِ دَائِرَتِهِ فَرَبَّمَا ظَنُّ مِنْ لَا غَوْصَ لَهُ فِي الشَّرِيعَةِ أَنَّ كَلَامَ إِحْدَى الدَّائِرَتَيْنِ مُخَالَفٌ لِلْأُخْرَى، فَقَصَدْتُ فِي

= القواعد الفقهية، ويقع في (٣١٨) ورقة، وقد اطلعت عليه في دار الكتب المصرية بالقاهرة.
(١) الكشف لغة: رفع الحجاب أو رفع الساتر. وفي الاصطلاح: هو الإطلاع على ما وراء الحجاب من المعاني الغيبية والأمور الخفية الحقيقية وجوداً أو شهوداً. التعريفات للجرجاني: ص ٢٣٧، التعاريف: ص ٦٠٤.

هَذَا الْكِتَابِ بَيَانَ وَجْهِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا؛ لِتَيَايُدِ كَلَامِ أَهْلِ كُلِّ دَائِرَةٍ بِالْأُخْرَى، فَرَحِمَ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ عَذَّرَنِي فِي الْعَجْزِ عَنِ الْوَفَاءِ بِمَا حَاوَلْتُهُ وَالتَّزِمْتُهَ فَإِنَّ مَنَازِعَ الْكَلَامِ دَقِيقَةٌ جِدًّا، وَأَوْصِي كُلَّ مَنْ عَجَزَ عَنِ الْوُصُولِ إِلَى تَعَقُّلِ كَلَامِ أَهْلِ الْكَشْفِ، أَنْ يَقِفَ مَعَ ظَاهِرِ كَلَامِ الْمُتَكَلِّمِينَ وَلَا يَتَعَدَّاهُ. . . . وَالنَّفْسُ تَجِدُ الْقُوَّةَ فِي اعْتِقَادِ مَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ دُونَ مَا عَلَيْهِ أَهْلُ الْكَشْفِ؛ لِقَلَّةِ سَالِكِي طَرِيقِهِمْ^(١).

وَالْكِتَابُ حَافِلٌ بِالْأَسْرَارِ الطَّرِيفَةِ وَالْمَوْضُوعَاتِ الْقِيَمَةِ الَّتِي يَجِدُ الْقَارِئُ فِيهَا زَاداً وَافِراً يُعِينُهُ عَلَى دِينِهِ وَدُنْيَاهُ، وَمُطَرِّزٌ فِي نَهَايَتِهِ بِتَقْرِيطَاتٍ شَعْرِيَّةٍ وَنَثْرِيَّةٍ بِقَلَمِ عُلَمَاءِ عَصْرِهِ وَأَدْبَائِهِ^(٢).

وَمِنْ جَمَلَةِ الَّذِينَ كَتَبُوا عَلَيْهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَقَرَّطُوا لَهُ^(٣):

أ - شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَحْمَدُ الْفَتْوَحِيُّ الْحَنْبَلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَقَالَ عَنْ: «لَا يَقْدَحُ فِي مُعَانِي هَذَا الْكِتَابِ إِلَّا مُعَانِدٌ مُرْتَابٌ أَوْ جَاوِدٌ كَذَّابٌ، كَمَا لَا يَسْعَى فِي تَخْطِئَةٍ مُؤَلَّفُهُ إِلَّا كُلُّ عَارٍ عَنِ عِلْمِ الْكِتَابِ، حَائِدٌ عَنِ طَرِيقِ الصَّوَابِ، وَكَمَا لَا يُنْكِرُ فَضْلَ مُؤَلَّفِهِ إِلَّا كُلُّ غَبِيٍّ حَسُودٍ أَوْ جَاهِلٍ جَحُودٍ».

ب - وَالْإِمَامُ شَهَابُ الدِّينِ الرَّمْلِيُّ الشَّافِعِيُّ، فَقَالَ: «هُوَ كِتَابٌ لَا يُنْكِرُ فَضْلُهُ، وَلَا يَخْتَلِفُ اثْنَانِ بِأَنَّهُ مَا صُنِّفَ مِثْلُهُ». إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَقْوَالِ فِي مَدْحِ هَذَا الْكِتَابِ وَمَدْحِ مُؤَلَّفِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى اعْتِرَافٍ كَامِلٍ بِفَضْلِهِ، وَمَكَانَتِهِ الرَّاسِخَةِ فِي هَذَا الْعِلْمِ، وَقِيَمَةِ كِتَابِهِ هَذَا الَّذِي لَا يَخْلُو مِنَ الْفَوَائِدِ الْقِيَمَةِ.

٢ - كِتَابُ الْقَوَاعِدِ الْكُشْفِيَّةِ الْمَوْضُوحَةِ لِمُعَانِي الصِّفَاتِ الْإِلَهِيَّةِ، وَمِمَّا قَالَهُ الْإِمَامُ الشَّعْرَانِيُّ فِي مُقَدِّمَةِ هَذَا الْكِتَابِ عَنْ بَاعِثِ تَأْلِيفِهِ لَهُ: «وَهَذَا كِتَابٌ ذَكَرْتُ فِيهِ الْأَجُوبَةَ عَنْ صِفَاتِ الْحَقِّ جَلٍّ وَعِلَا، وَرَدَّ مَا يَتَوَهَّمُهُ الْمَلْحَدُونَ وَضَعُفَاءُ

(١) اليواقيت والجواهر في بيان عقيدة الأكابر للإمام الشعرائي: ج ١٥ / ١٦.

(٢) الإمام الشعرائي إمام القرن العاشر: ص ١٩٣.

(٣) اليواقيت والجواهر في بيان عقيدة الأكابر: ج ١ / ٦٧٧ - ٦٧٨.

الحال في العلم، بحسب مقامي؛ غيره على جناب الحق جلّ وعلا أن يتوهم أحد فيه ما لا يليق بجنابه تعالى^(١).

وجعل موضوعاته على هيئة أسئلة وأجوبة، تكاد تلتقي على موضوع واحد عريض، وهو تنزيه الحق سبحانه من الأوهام الواردة على النفس البشرية الضعيفة في حق الذات الإلهية وصفاتها العلية، كرفع ما قد يقفز إلى النفس من توهم التشبيه والتجسيم أو الحلول والاتحاد.

وإن الناظر في أجوبته رحمته على هذه الأسئلة والتوهمات ليرى فيها الدقة والأفق العلمي الواسع الذي كان يتمتع به، وخاصة عندما يعالج قضية الآيات المتشابهة، وما يرد عليها من أفكار وإشكالات^(٢).

فكانت إجابات كافية شافية، وجاء هذا الكتاب مختصراً لأمّهات كتب عقائد الأكابر من أهل السنة والجماعة، وردّاً علمياً قوياً على كلام الملحدّين المتوهمين في ذات الله وصفاته، ما لا يليق بهما^(٣).

٣ - مختصر عقيدة الإمام البيهقي^{(٤)(٥)}، وقال في مقدمته: «فهذه عقيدة أهل السنة والجماعة التي رواها الإمام أحمد البيهقي بسنده في كتابه المسمى

(١) القواعد الكشفية الموضحة لمعاني الصفات الإلهية، للشعراني: ص ٦٣، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: الدكتور مهدي عرار.

(٢) ينظر على سبيل المثال: ص ٢٤١ وما بعدها من هذا الكتاب.

(٣) ينظر: مقدمة تحقيق القواعد الكشفية ص ٣٣ - ٣٤، للدكتور مهدي أسعد عرار.

(٤) واسمه: كتاب الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي الشافعي المتوفى سنة: (٤٥٨هـ) ذكر فيه أنه صنّفه فيما يفتقر المكلف إلى معرفته في الأصول والفروع، وإنه كتاب مشتمل على بيان ما يجب اعتقاده على المكلف، وهو مرتب على الأبواب. ينظر: كشف الظنون: ج ٢/ ١٣٩٣.

(٥) وقد أكرمني الله تعالى لخدمة هذا الكتاب دراسة وتحقيقاً، وتم طبعه لأول مرة في العالم في دار الكرز في القاهرة عام ٢٠٠٨م، وقدم له الأستاذ الدكتور جودة المهدي - حفظه الله تعالى - نائب رئيس جامعة الأزهر.

«بالاعتقاد» انتقيتها منه رجاء نفع الإخوان بها؛ فإنّ الهمم قد قصرت عن مطالعة المطوّلات^(١). وهذا الاختيار من الإمام الشعراني لكتاب الاعتقاد يدلّنا على عظم قدر هذا الكتاب ومكانته المرموقة في كتب العقيدة عند أهل السنة والجماعة.

٤ - فرائد القلائد في علم العقائد، وهو كتاب جامع لكل أبواب العقيدة على مذهب أهل السنة بأسلوب سهل بسيط يفهمه من له أدنى اطلاع على علم التوحيد، ثمّ قام باختصاره تيسيراً على طلاب العلم، ومما قاله في مقدمة المختصر: «فهذا كتابٌ اختصرت فيه جملةً صالحةً من كتابنا المسمى بفرائد القلائد في علم العقائد، وجعلتها خاصّةً بعقائد أهل السنة والجماعة القائمين بشعار الدين»^(٢).

وقد قام بتقسيم هذا الكتاب على فقرات، ابتداءً كلّ فقرة بقوله: «ونعتقد أن...». ومن أمثلة ذلك قوله: «ونعتقد أن ربنا تبارك وتعالى منزّه عن الصّاحبة والولد، مالك لا شريك له، ملك لا وزير له، صانع لا مدبر معه، موجود بذاته من غير افتقار إلى مُوجد يُوجده، بل كلّ موجودٍ سواه مفتقر إليه في وجوده... وهو تعالى موجود بنفسه، لا افتتّاح لوجوده، ولا نهاية لبقائه...»^(٣). وهكذا إلى آخر أبحاث الكتاب.

٥ - ميزان العقائد الشعرانية المشيئة بالكتاب والسنة المحمّدية، وهو غير الميزان الكبرى الفقهية، وقد جعله خاصّاً بصفات الحق سبحانه وتعالى، وما وقع فيها من خلاف بين المتكلّمين وغيرهم، وكيفية التوفيق بين هذه الأقوال، مع إيراد النقول الكثيرة عن كبار العلماء في كلّ ذلك، ومما قال في

(١) من مقدمة مخطوط مختصر عقيدة الإمام البيهقي، للإمام الشعراني: الورقة الأولى.

(٢) [ق ١/أ] من مقدمة مختصر فرائد القلائد.

(٣) [ق ٧/ب] من مختصر فرائد القلائد.

مقدمته: «فهذه ميزان نفيسة في علم العقائد، مشيدة بالكتاب والسنة وأقوال الأئمة، لا أعلم أحداً سبقني إلى وضع مثلها، من تأمل فيها بعين الفهم والإنصاف وجدها كالرأفة للخلاف الواقع بين المتكلمين في آيات الصفات وأخبارها؛ لإيمانه بجميع ما أضافه الحق تعالى إلى نفسه في كتابه وعلى ألسنة رسله من الصفات التي تعجز العقول عن تكييفها، فإن الحق تعالى لم يكلفنا بمعرفة كيفها؛ لمباينة صفاته لصفاتنا، وهذا ما كان عليه السلف الصالح من الصحابة والتابعين عليهم السلام أجمعين، وإن نُقل عن أحدٍ منهم أنه أول شيئاً من آيات الصفات وأخبارها فإنما ذلك رحمةً بالقاصرين وتسكيناً لاضطراب عقولهم حين تحيرت في الجمع بين الأدلة الواردة في التنزيه والواردة فيما يقرب من التشبيه...»^(١).

وقد جعله على مقدمة وثمانية أبواب، ومن جملة القضايا العقائدية التي ناقشها فيه: حدوث العالم وعدم قدمه، ومنع القول بالحلول والاتحاد، واستحالة معرفة أحدٍ من الخلق بكنه الذات الإلهية مطلقاً، وأنه تعالى متميز عنا بتنزيهه عن صفات المخلوقين، كما ناقش بالتفصيل مسألة التأويل للآيات المتشابهة، إلى غير ذلك.

وعلى الرغم من أهمية هذه الكتب الثلاثة الأخيرة، والتي تُعتبر من دُرر الإمام الشعراني وكنوزه العلمية، إلا أنها - على حد علمي - لا تزال في ظلمة أدراج دور المخطوطات، لم تُطبع ولم تُخدم حتى الآن.

(١) ميزان العقائد الشعرانية: [ق/١ - أ - ب].

المطلب الخامس صلة الإمام الشعراني بالعلوم الأخرى

أولاً - صلته بعلم التصوف^(١): الإمام الشعراني رحمته الله آية من آيات الله تعالى في العلم، والتصوف^(٢) وقد اجتمع بكثير من العلماء والأولياء والصالحين، فأخذ عنهم الشيء الكثير، وتخلق بأخلاقهم، وتأدب بآدابهم.

ولسان صدق من السنة التصوف السنّي الكبرى، ومنارة من مناراته العظمى، التي قامت على مفترق الطرق الروحية والعقلية تُرشد السائرين إلى الله، وتهدى الحائرین المُتعبين إلى شواطئ السلام واليقين.

وقد خصّص جهده الأكبر لتنقية التصوف من الدس ومن الدخيل والدخلاء، وتجليته نهجاً إيمانياً خالصاً لله تعالى، هدفه الطاعة الكاملة، والعبودية الصادقة لله تعالى، والاتباع الحقيقي الثام لرسول الله صلى الله عليه وسلم، لا يعرف الجدَل ولا المراء، ولا يقرّ الشطح^(٣) والسبح الفلسفي، وحاول الخروج بالأمة في عصره من الجدليات والخلافات إلى روح الدين وجوهره، إلى اليقين الثابت والعمل

(١) عُرِف علم التصوف بتعريفات عديدة، منها أن: التصوف هو: الوقوف مع الآداب الشرعية ظاهراً - فيرى حكمها من الظاهر في الباطن - وباطناً فيرى حكمها من الباطن في الظاهر - فيحصل للمتأدّب بالحكمين كمالاً، وقيل: هو صفاء المعاملة مع الله تعالى وأصله التفرُّغ عن الدنيا، وقيل: هو الصبر تحت الأمر والنهي، وقيل غير ذلك. ينظر: التعريفات للإمام الجرجاني: ص ٨٣ - ٨٤ دار الكتاب العربي، بيروت، ط: ١/١٤٠٥ هـ تحقيق: إبراهيم الأبياري، التعاريف للإمام المناوي: ص ١٨٠، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط: ١/١٤١٠ هـ، تحقيق: د. محمد رضوان الداية.

(٢) الكواكب السائرة للغزي: ج ٣/١٧٧.

(٣) الشطح عرفه الإمام الجرجاني بأنه: «عبارة عن كلمة عليها رائحة رعونة ودعوى تصدر من أهل المعرفة باضطراب واضطراب وهو من زلات المحققين». التعريفات: ص ١٦٧، وعرفه الإمام المناوي: «كلام يعبر عنه اللسان، مقرون بالدعوى ولا يرتضيه أهل الطريق من قائله وإن كان محققاً». التعاريف: ص ٤٢٩ - ٤٣٠.

الصالح والوحدة القلبية والفكرية وإقامة أسس الحياة على الرحمة والمحبة كما أراد ذلك منّا الله تبارك وتعالى، لا على الشقاق والجدل البغيض^(١).

ويمكنني القول: بأن صلة الإمام الشَّعراني بعلم التَّصوُّف هي صلة إمامية وريادة، وذلك بشهادة كبار العلماء الذين عاصروه وشاهدوا أحواله، وخبروا أخلاقه، وكانت صلته بعلم التَّصوُّف صلة تجديد وتنقية له مما علق به عبر السنين والأيام من الأفكار المنحرفة والهدامة، فكان يعيب على متصوفة زمانه الذين انتسبوا للتَّصوُّف ظاهراً فقط، ولصقوا به لمكسب من المكاسب الدنيوية الرخيصة، وكان يهاجمهم في مؤلفاته كلما أُتيحت له الفرصة، ويثبت أن التَّصوُّف الذي وُضع الصُّوفية فيه كتبهم ومسائلهم إنما هو نتيجة العمل بالكتاب والسنة، فمن عمل بما علم تكلم بما تكلموا^(٢).

ومن الأمثلة التي انتقدتها الإمام الشَّعراني الجهل الفاضح بعلم الشريعة المطهرة عند بعض الذين تصدَّروا للمشيخة زوراً، فما تعلَّموا شيئاً من علومها، ومع ذلك راحوا يتكلمون في علوم الصُّوفية وأذواقهم، ويتصدَّرون لتربية المريدين والطلاب، وقد زعموا أن علوم الشريعة حجاب عن الله تعالى فقال عندما تكلم عن أخلاق السلف الصالح: «ومن أخلاق السلف الصالح ﷺ: ملازمة الكتاب والسنة كلزوم الظل للشاخص، ولا يتصدَّر أحدُهم للإرشاد إلا بعد تبخُّره في علوم الشريعة المطهرة بحيث يطلع على جميع أدلة المذاهب المندرسة والمستعملة.. وكتب القوم (الصوفية) مشحونة بذلك كما يظهر من أقوالهم وأفعالهم.. وهذا الخلق قد صار غريباً في فقراء (صوفية) هذا الزمان فصار أحدهم يجتمع بمن ليس له قدم في الطريق، ويتلقف منه كلمات في الفناء والبقاء والشطح مما لا يشهد له كتاب ولا سنة ثم يلبس له جُبَّة ويرخي له عذبة، ثم يسافر إلى بلاد الروم مثلاً ويظهر الصمت والجوع فيطلب له مرتباً ويتوسل في ذلك بالوزراء والأمراء، فربما رتبوا له شيئاً

(١) ينظر: التصوف الإسلامي والإمام الشَّعراني: ص ٦٨.

(٢) ينظر: الدرر المنثورة في بيان زيد العلوم المشهورة للإمام الشَّعراني: ص ١٠٠، بتحقيق: الدكتور عبد القادر عطا.

فيصير يأكله حراماً في بطنه لكونه أخذه بنوع تلبيس على الولاة واعتقادهم فيه الصلاح، وقد دخل علي شخص منهم فصار يخوض بغير علم ولا ذوق في الفناء والبقاء ومعه جماعة يعتقدونه فواظبني أياماً، فقلت له يوماً: أخبرني عن شروط الوضوء والصلاة ما هي؟ فقال لي: أنا ما قرأت في العلم شيئاً فقلت له: يا أخي إن تصحيح العبادات على ظاهر الكتاب والسنة أمر واجب بالإجماع، ومن لم يفرق بين الواجب والمندوب، ولا بين المحرم والمكروه فهو جاهل، والجاهل لا يجوز الاقتداء به لا في طريق الظاهر ولا في طريق الباطن. فخرس ولم يرد جواباً، ثم انقطع عني من ذلك اليوم، وكان قد دأبني شراً من سوء أدبه فأراحني الله منه^(١).

ثم بيَّنت في أكثر من موضع من كتبه بأن طريق الصوفية نابعة من هدي الكتاب والسنة المحمدية، وحقيقة الصوفي ينبغي أن تكون كذلك، وإلا فليس له من التصوف إلا اسمه فيقول: «إنَّ حقيقة الصُّوفي عند القوم: هو عالمٌ عمل بعلمه على وجه الإخلاص لا غير، وغاية ما يطلبه القوم من تلامذتهم بالمجاهدات بالصوم والسَّهر والصمت والورع والزهد وغير ذلك أن يصير أحدهم يأتي بالعبادات على الوجه الذي يشبه ما كان عليه سلفهم الصالح لا غير، ولكن لما اندرست طريق السلف باندراس العاملين بها ظنَّ بعض الناس أنها خارجة عن الشريعة لقلَّة من يتخلَّق بصفات أهلها»^(٢).

وله العديد من المؤلفات في علم التَّصوُّف، بل إنَّ جُلَّ نتاجه العلمي كان لبيان حقيقة التَّصوُّف كما هي من ابتناؤه على الكتاب والسنة وهدي السلف الصالح، وهذا هو هدفه في العديد من مؤلفاته ومن أعظمها في هذا المجال:

١ - كتاب لطائف المنن والأخلاق في بيان وجوب التحدث بنعمة الله على الإطلاق: إنَّ المتصفح لهذا الكتاب يرى أنه دعوة إلى الأخلاق المحمدية، ونداء قوي لجمع الشاردين إلى حظيرة الدين، ونفير يجلجل في آذان الحيارى

(١) تنبيه المغترين، للإمام الشَّعراني: ص ١٩.

(٢) تنبيه المغترين، للإمام الشَّعراني: ص ١٩ - ٢٠.

ليعودوا إلى رحاب الشريعة، بل إنه النموذج والقُدوة لأصحاب الهمم العالية^(١).

ألف الإمام هذا الكتاب ليضع أمام أدعياء التصوف، بل وأمام الأمة الإسلامية التي خُذعت بهؤلاء الأدعياء المثل العليا للأخلاق المحمّدية، والمثل العليا للآداب الربّانية، لا ليتحدّث عن نفسه، ولا ليباهي بأخلاقه وأعماله ومقاماته كما ظنّ بعض المستشرقين والسّائرين تحت ألوّيتهم من الكتّاب المعاصرين. وإنّ هذا الكتاب ليُعَدُّ من الناحية الموضوعية أعظم كتاب أخلاق في تاريخ العربية، بل لعلّه أعظم كتاب للمثاليات الإيمانية الصوفية في تاريخ التّعبّد الإسلاميّ، فلقد رَسَم فيه الإمام الشّعرانيّ الخطوط العليا والعريضة للآداب الإسلامية، كما رَسَم فيه الخطوط العريضة الواضحة لما يقابلها من سيئات منحدرّة هابطة، وما يحفّ بها من شهوات، وما يلوذ بها من أحقاد النفس ووساوس القلب، وما يعترك في الطّبع الإنسانيّ من غلّ وحسد وشهوات، فكان هذا الكتاب فيصلاً بين التّصوف الصّادق الذي يركّز على الخلق المحمّديّ، وبين أدعياء التّصوّف الهابطين بأخلاقهم وأعمالهم إلى ما ينكره الإسلام ويبرأ منه الإيمان ولا يرضى عنه الخلق الكريم^(٢).

٢ - كتاب تنبيه المغترّين في القرن العاشر إلى ما خالفوا فيه سلفهم الطّاهر: وكان الباعث له على تأليف هذا الكتاب كما قال في مقدّمته: «ما رأيته من تفتيش جماعة مولانا السُّلطان سليمان بن عثمان (القانوني) في النّصف الثّاني من القرن العاشر على ما اختلّسه العمّال وغيرهم من ماله؛ نصرةً له، وما رأيتُ أحداً من علماء الشّرع يُفتّش على ما اندرس من معالم الشّريعة المحمّدية؛ نصرةً لرسول الله ﷺ - كما فعل جماعة مولانا السُّلطان نصره الله - فأخذتني الغيرة الإيمانيّة على الشّريعة وألفتُ هذا الكتاب كالمُبين لما اندرس من معالم أخلاقها

(١) ينظر: مقدمة كتاب الميزان الكبرى، للشّعرانيّ بتحقيق: الدكتور عبد الرحمن عميرة: ج ١/ ٤٧.

(٢) ينظر: التصوف الإسلامي والإمام الشّعراني: ص ١٤٢ - ١٤٣.

... فهو نافع لكلّ فقيه وصوفيّ في هذا الزّمان... وهو كالسّيف القاطع لعنق كلّ مُدّعٍ للمشيخة في هذا الزّمان بغير حق؛ لأنّه يرى نفسه مُنسلخة من أخلاق القوم كما تنسلخ الحيّة من ثوبها، وإنّي أعرفُ بعض جماعة بلّغهم أمرُ هذا الكتاب فتكدّروا، ولو أمكنهم سرقة وغسله لفعّلوا؛ خوفاً أن ينظر فيه أحد ممّن يعتقدهم فيتغير اعتقاده فيهم حين يراهم بمعزلٍ عن التّخلّق بأخلاق القوم الذين يزعمون أنّهم خلفاؤهم، وكان الأولى بهم الفرح والسّرور به فإنّه كلّ نصيح، ولا يجد أحدٌ منهم من ينصحه في هذا الزّمان^(١).

ثم ذكر بعض الأمثلة لبعض الذين يدّعون انتسابهم للتّصوّف، وهو منهم براء، وكيف يتسابقون في الشّهوات، بخلاف ما كان عليه أهل الطّريق الصّادقون، وقال: «فإياك أن تظنّ بالمشايخ الذين أدركناهم أنّهم كانوا مثل هؤلاء في قلة الورع والقناعة فتسيء الظنّ بهم، وإياك يا أخي أن تتظاهر بالمشيخة في هذا الزّمان إلا إن كنت محفوّظ الظّاهر والباطن من التّخليط كأكل أموال الكُشّاف^(٢)، ومشايخ العرب والظّلّمة، فإن تظاهرت بذلك، وظاهرُك غيرُ محفوّظ، فقد خنت الله ورسوله وأهل الطّريق، وأتلفت دين من يتبعك، وكان عليك إثم الأئمّة المضلّين زيادة على إثمك، لا سيّما إن ادّعت أنّك أعلى مشايخ مصر مقاماً^(٣)».

ثمّ بعد ذلك بدأ بذكر الأخلاق التي تخلّق بها السّلف الصّالح ﷺ من الصّوفية وغيرهم، مُعَنِّوناً كلّ خُلُقٍ بقوله: «ومن أخلاقهم ﷺ كذا وكذا...». ومن ذلك - على سبيل المثال - قوله: «ومن أخلاقهم ﷺ توقّفهم عن كل فعل أو قول، حتى يعرفوا ميزانه على الكتاب والسّنّة أو العرف؛ لأنّ العرف من

(١) تنبيه المغترّين: ص ١٠ - ١١.

(٢) الكُشّاف جمع كاشف، من الكُشف، وهي وظيفة كانت موجودة في العصر العثماني تشبه ما يسمى في عصرنا الحاضر بالمفتّش، وتنفيذ الشّعراني وغيره من أكل أموالهم؛ لظلمهم الناس من تجار وفلاحين وأخذ الرشاوى منهم. والله أعلم.

(٣) المصدر السابق: ص ١٤، وينظر أيضاً: ص ١٣.

جملة الشريعة، قال الله تعالى: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾^(١) فعلم أن القوم (الصوفية) لا يكتفون في أقوالهم وأفعالهم بمجرد فعل الناس بها؛ لاحتمال أن يكون ذلك الفعل أو القول من جملة البدع التي لا يشهد لها كتاب ولا سنة... فعليك يا أخي باتِّباع السنة المحمدية في جميع أفعالك وأقوالك وعقائدك، ولا تُقدم على فعل شيء حتى تعلم موافقته للكتاب والسنة، فكذب - والله - وافترى من يقول إن طريق القوم بدعة، وإذا كان من يهاب مخالفة الشريعة ويتوقَّف عن العمل حتى يعلم موافقته للشَّرع مبتدعاً فما بقي على وجه الأرض سُنيٌّ^(٢).

٣ - كتاب لَوَاقِحِ الأنوار القدسيَّة في بيان العهود المحمديَّة: والعهود التي عنها الإمام الشَّعراني في كتابه هذا هي خلاصة الدين الربَّاني، وصفوة الأخلاق المحمديَّة على صاحبها أفضل الصَّلاة والسَّلام وكل أخلاقه ﷺ صفوة.

وَضَعَ الإمام الشَّعراني هذا الكتاب ليُظهِرَ الفرقَ الشاسع بين أخلاق رسول الله ﷺ وهو المثل الأعلى لكل مسلم، والإمام الأكبر لكل صوفيٍّ، وبين أخلاق الشُّيوخ المتصدِّرين لقيادة مواكب التَّصوُّف، حتَّى يتبين الحقُّ من كَوْن هؤلاء المشايخ المتصدِّرين لقيادة الصُّوفيَّة هل هم أدياءُ جهلة أم مؤمنون بَرَّة؟^(٣) فأخلاقه ﷺ هي الحكم الفاصل بين ذلك، وممَّا قاله في مقدمة هذا الكتاب: «فهذا كتابٌ نفيسٌ لم يسبقني أحدٌ إلى وضع مثاله، ولا أظنُّ أحداً نَسَجَ على منواله، ضَمَّنَتْهُ جميعُ العهود التي بلغتنا عن رسول الله ﷺ من فعل المأمورات وترك المنهيات، وسَمَّيْتُهُ: لَوَاقِحِ الأنوار القدسية في العهود المحمدية، وكان الباعث لي على تأليفه: ما رأيته من كثرة تفتيش الإخوان على ما نقص من دنياهم، ولم أرَ أحداً منهم يفتش على ما نقص من أمور دينه إلا قليلاً فأخذتني الغيرة الإيمانية عليهم وعلى دينهم فوضعت لهم هذا الكتاب المنبّه

(١) سورة الأعراف، الآية (١٩٩).

(٢) المصدر السابق: ص ٢٠ - ٢١.

(٣) التصوف الإسلامي والإمام الشَّعراني: ص ١٤٥. بتصرف يسير.

لكل إنسان على ما نقص من أمور دينه، فمن أراد من الإخوان أن يعرف ما ذهب من دينه فليُنظر في كل عهد ذكرته له في هذا الكتاب، ويتأمل في نفسه يعرف يقيناً ما أخلَّ به من أحكام دينه، فيأخذ في التدارك أو الندم والاستغفار إن لم يمكن تداركه... ثم اعلم يا أخي أن طريق العمل بالكتاب والسنة قد تَوَعَّرت في هذا الزمان، وعزَّ سالكُها؛ لأمر عرُضت في الطريق يطول شرحها حتى صار الإنسان يرى الأخلاق المحمديَّة فلا يقدر على الوصول إلى التخلُّق بشيء منها، فلذلك كنت أقول في غالب عهود الكتاب: وهذا العهد يحتاج من يعمل به إلى شيخ يسلك به الطريق، ويزيل من طريقه الموانع التي تمنعه عن الوصول إلى التخلُّق به أو نحو ذلك من العبارات^(١).

وكان يبتدئ كلَّ عهدٍ بقوله: «أخذ علينا العهد العام من رسول الله ﷺ كذا وكذا» ثم يذكر العهد كله، مع ذكر أقوال العلماء والصالحين فيه، ويختتمه ببيان الأحاديث التي استنبط منها هذا العهد، ويقول في سبب ذلك: «وإنما شَيَّدْتُ كلَّ عهد منه بالأحاديث الشريفة إعلاماً لك يا أخي بأن عهود الكتاب مأخوذة من الكتاب والسنة نصاً واستنباطاً؛ لئلا يطعن طاعن فيها، وسداً لباب الدس من الحسدة في هذا الكتاب كما وقع لي ذلك في كتاب البحر المورود في المواثيق والعهود... فهذا كان سبب تشييدي لعهود هذا الكتاب بالأحاديث والآثار، فإن الحاسد لو دَسَّ فيه شيئاً يخالف الأحاديث التي أذكرها لا يروج له أثر عند الناس، وكيف يستدل مؤلِّفٌ لكلامه بالأحاديث التي يخالفه منطوقها أو مفهومها؟، هذا أمر بعيد، فالله يحفظ هذا الكتاب من مثل ذلك إنه سميع مجيب.

واعلم يا أخي أن رسول الله ﷺ لَمَّا كان هو الشيخ الحقيقي لأمة الإجابة كلها ساغ لنا أن نقول في تراجم عهود الكتاب كلها: أخذ علينا العهد العام من رسول الله ﷺ أعني معشر جميع الأمة المحمدية فإنه ﷺ إذا خاطب الصحابة

(١) لَوَاقِحِ الأنوار القدسية في بيان العهود المحمدية، للإمام الشَّعراني: ص ٥ - ٦. دار الكتب العلمية، بيروت.

بأمرٍ أو نهْيٍ أو ترغيبٍ أو ترهيبٍ انسحب حكمُ ذلك على جميع أمته إلى يوم القيامة فهو الشيخ الحقيقي لنا»^(١).

ومن أمثلة تلك العهود التي ذَكَرَها في هذا الكتاب النَّفيس، هذا العهد: «أخذ علينا العهد العامُّ من رسول الله ﷺ أن نُدَمِّنَ مطالعةَ كتب العلم، وتعليمه للناس ليلاً ونهاراً ما عدا العبادات المؤقتة والحوائج الضرورية، ومذهبُ إمامنا الشَّافعيّ رحمه الله أن طلبَ العلم على وجه الإخلاص أفضل من صلاة النافلة... واعلم أن جميع ما ورد في فضل العلم وتعليمه إنما هو في حقِّ المخلصين في ذلك، فلا تُغَالِط في ذلك فإنَّ النَّاقِدَ بصيرٌ.

وقد وقع لنا مع المجادلين نزاع كثير في ذلك، فإنَّا نراهم متكالبين على الدنيا ليلاً ونهاراً مع دعواهم العلمَ وتعظيمهم نفوسهم بالعلم والجدال من غير أن يُعَرِّجُوا على العمل بما عَلِمُوا ويستدلُّ أحدهم بما ورد في فضل العلم، وينسى الأحاديث التي جاءت في ذمِّ مَنْ لم يعمل بعلمه جملةً واحدة، وهذا كُلُّهُ غشٌّ للنفس...^(٢).

ثم ذَكَرَ بعد ذلك الأحاديث الواردة في فضل العلم وتعلُّمه، منها:

١ - ما رواه سيِّدنا معاوية رضي الله عنه أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «مَنْ يُرِدِ اللهُ به خيراً يُفَقِّهه في الدين»^(٣).

٢ - وما رواه سيِّدنا أبو هريرة وسيِّدنا أبو الدرداء رضي الله عنهما أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «مَنْ سَلَكَ طريقاً يلتمس فيه علماً سَهَّلَ اللهُ تعالى له به طريقاً إلى الجنة»^(٤).

(١) لوائح الأنوار القدسية في بيان العهود المحمدية، للإمام الشعراني: ص ٦ - ٧.

(٢) المصدر السابق: ص ١٩ - ٢٠ بتصرف يسير.

(٣) أخرجه: البخاري في صحيحه، رقم (٧١)، ومسلم في صحيحه، رقم (١٠٣٧).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، برقم (٢٦٩٩)، وأبو داود في سننه، رقم (٣٦٤١)، دار الفكر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، وابن ماجه في سننه، رقم (٢٢٣)، دار الفكر، بيروت تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، والترمذي في سننه، رقم (٢٦٤٦)، وقال: «هذا حديث حسن». دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق: أحمد شاكر.

وغير ذلك من الأحاديث الكثيرة في ذلك والله تعالى أعلم^(١).

وبعد هذا العرض الموجز أقول: إن هذه الكتب الثلاثة التي ذُكِرَتْ، والتي توضح منهج الإمام الشعراني في تصوُّفه ومكانته العالية فيه بل وتجديده له، وتوضيح الكثير من مفاهيمه، لم أذكرها على سبيل الحصر، وإنما ذكرتها على سبيل الرَّمز والمثال؛ لأنَّ كتبه كثيرة في هذا المجال تزيد على المئة كتاب، مليئة بالتوجيهات الأخلاقية الصافية، والإرشادات الصوفية الحكيمة، التي تمثِّل البُعد الحقيقي للأخلاق الإسلامية المحمَّدية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام.

ثانياً - علم طبقات الرجال: لم يكن هذا العلم أقلَّ حظاً من غيره عند الإمام الشعراني رحمه الله، بل كُتِبَ فيه وأُجَاد، فكان واسع الاطلاع والمدارك، خبيراً بأحوال الرجال من علماء هذه الأمة، فألَّفَ في الطبقات ثلاثاً: (كبرى وصغرى ووسطى) تكلم فيها عن الكثير من علماء هذه الأمة وأوليائها، حتى إنَّ البعض ممن تُرجم له في هذه الطبقات لا يُعلم له ترجمة إلا بما كتب عنه الشعراني رحمه الله في طبقاته تلك، وهذا يدلُّ على كثرة اطلاعه وسعة مداركه، وأهمُّ الكتب التي ألَّفها في هذا العلم:

١ - لوائح الأنوار في طبقات السادة الأخيار أو كتاب الطبقات الكبرى^(٢)

فقد تكلم فيه عن السادة الأخيار من أولياء هذه الأمة وعلمائها وصالحائها، ابتدأهم بسيدنا أبي بكر الصديق رضي الله عنه والعديد من الصحابة رضي الله عنهم وختَّمه بتراجم الأولياء والعلماء في عصره، وممَّا قاله في المقدمة: «فهذا كتابٌ لخصت فيه طبقات جماعة من الأولياء الذين يُقْتَدَى بهم في طريق الله عزَّ وجلَّ من الصحابة والتابعين إلى آخر القرن التاسع وبعض العاشر، وختَّمت هذه الطبقات بذكر نبذة صالحة من أحوال مشايخي الذين أدركتهم في القرن العاشر وخدمتهم زماناً، أو

(١) ينظر: لوائح الأنوار القدسية في بيان العهود المحمَّدية للإمام الشعراني: ص ٢٠ - ٢١.

(٢) يأتي الكلام مفصلاً عن كتاب الطبقات الكبرى وما فيه من الأمور المدسوسة والمفتراة عليه، والمخالفة لمنهج الإمام الشعراني نفسه عند الكلام عن الدس في كتبه.

زُرْتُهُمْ؛ تَبَرُّكاً فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ، وَسَمِعْتُ مِنْهُمْ حِكْمَةً أَوْ أَدَباً، فَأَذْكَرُ ذَلِكَ عَنْهُمْ، وَجَمِيعُهُمْ مِنْ مَشَايِخِ مِصْرَ الْمَحْرُوسَةِ وَقَرَاهَا ﷺ أَجْمَعِينَ»^(١).

٢ - ثُمَّ ذَيَّلَهُ بِكِتَابٍ مُخْتَصَرٍ، هُوَ كِتَابُ الطَّبَقَاتِ الصَّغْرَى ذَكَرَ فِيهِ جَمَاعَةٌ مِنْ مَشَايِخِ مِصْرَ فِي عَصْرِهِ، مِمَّنْ لَقِيَهُمْ وَقَرَأَ عَلَيْهِمْ شَيْئاً مِنَ الْعِلْمِ، أَوْ أَخَذَ عَلَيْهِمْ، أَوْ أَخَذُوا عَلَيْهِ الطَّرِيقَ مِمَّنْ لَمْ يَذْكُرْهُمْ فِي كِتَابِ الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى^(٢)، وَقَدْ تَرَجَّمُ فِيهِ أَيْضاً لَجُمْلَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْأَحْيَاءِ الَّذِينَ عَاصَرَهُمْ، وَمَاتَ بَعْضُهُمْ بَعْدَ تَدْوِينِ سِيرَتِهِ فِي هَذَا الْكِتَابِ، وَقَالَ: «قُلٌّ مِنْ يَذْكُرُ مَنَاقِبَ أَحَدٍ مِنَ الْأَحْيَاءِ فِي حَيَاتِهِ، وَإِنَّمَا يَذْكُرُونَهَا بَعْدَ مَمَاتِهِمْ، وَلَكِنْ لَمَّا قَوِيَ رَجَائِي فِي اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَنَّهُ لَا يَسْلُبُ أَحَدًا مِنْهُمْ مَا وَهَبَ لَهُ مِنَ الْعُلُومِ وَالْمَعْرِفَةِ وَالْأَخْلَاقِ الْحَسَنَةِ أَجْرَانِي ذَلِكَ عَلَى ذِكْرِ مَنَاقِبِ مَنْ صَحْبَتُهُ مِنَ الْأَحْيَاءِ... وَكَذَلِكَ لَا أَذْكَرُ مِنْهُمْ إِلَّا مَا عَلِمْتُ بِقَرَائِنِ الْأَحْوَالِ أَنَّهُ لَا يُحِبُّ الشُّهْرَةَ، وَاسْتَحَقَّرَ نَفْسَهُ أَنْ يَذْكُرَهُ أَحَدٌ فِي طَبَقَاتِ الْعُلَمَاءِ الْعَامِلِينَ؛ لِعِلْمِي أَنَّ مَنْ أَحَبَّ الشُّهْرَةَ فَهَذَا مُرَائِي، وَعَيْوْبُهُ مَكْشُوفَةٌ لِلنَّاسِ، فَلَا فَائِدَةَ فِيمَا أَصَفُهُ بِهِ... وَقَدْ كُنْتُ ذَكَرْتُ بَعْضَ جَمَاعَةٍ فِي هَذِهِ الطَّبَقَاتِ، فَقَالَ لَهُمْ بَعْضُ الْحَسَدَةِ: إِنَّ فَلَانًا ذَكَرَ أَقْرَانَكُمْ وَلَمْ يَذْكُرْكُمْ، فَجَاؤُونِي فَعَتَبُوا عَلَيَّ لَكُونِي لَمْ أَذْكُرْهُمْ بِنَاءً عَلَى صِدْقِ ذَلِكَ الْحَاسِدِ فَرَفَعْتُهُمْ مِنَ الْكِتَابِ؛ لِعِلْمِي أَنَّ مَنْ أَحَبَّ الشُّهْرَةَ لَا بَدَّ أَنْ يَنْطَفِئَ اسْمُهُ، وَلَوْ عَلَى طُولِ الزَّمَنِ، فَلَا يُفِيدُهُ ذِكْرِي لَهُ»^(٣). وَهَذَا الْكِتَابُ يَعُدُّ امْتِدَاداً لِكِتَابِ الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى.

٣ - كِتَابُ الطَّبَقَاتِ الْوُسْطَى: وَهَذَا الْكِتَابُ لَهُ مِنَ الْأَهَمِّيَّةِ فِي بَابِهِ مَا لَهُ؛ لِأَنَّهُ اسْتَوْعَبَ كُلَّ مَنْ تَرَجَّمَ لَهُمْ فِي الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى، وَزَادَ عَلَيْهِمْ فِي الْعَدَدِ وَالْمُضْمُونِ، وَقَدْ أَلَّفَهُ بَعْدَ الْكُبْرَى، مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّ هَذَا الْكِتَابَ مَعْظَمُهُ خَالٍ تَمَاماً

(١) الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، لِلْإِمَامِ الشَّعْرَانِيِّ: ج ١/٣٩ - ٤٠. بِتَحْقِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَسَنِ مَحْمُودٍ، وَيَنْظُرُ: كَشْفُ الظُّنُونِ: ج ٢/١٥٦٧.

(٢) يَنْظُرُ: الطَّبَقَاتُ الصَّغْرَى، لِلْإِمَامِ الشَّعْرَانِيِّ: ص ١٥، كَشْفُ الظُّنُونِ: ج ٢/١٥٦٧.

(٣) الطَّبَقَاتُ الصَّغْرَى، لِلْإِمَامِ الشَّعْرَانِيِّ: ص ٧٩.

مِنَ التَّشْوِيهِ وَالذِّسِّ الْمَوْجُودِ فِي الْكُبْرَى مِمَّا يَشْهَدُ لِلْإِمَامِ الشَّعْرَانِيِّ بِالْبَرَاءَةِ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ، وَهَذَا الْكِتَابُ عَلَى وَشِكِّ أَنْ يَطْبَعَ بِدَارَةِ الْكَرْزِ فِي الْقَاهِرَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى^(١).

٤ - وَلَهُ أَيْضاً كِتَابُ الْمَآثِرِ وَالْمَفَاخِرِ فِي عُلَمَاءِ الْقَرْنِ الْعَاشِرِ^(٢).

ثَالِثاً - عِلْمُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ: كَذَلِكَ كَانَ لِلْإِمَامِ الشَّعْرَانِيِّ صِلَةٌ قَوِيَّةٌ بِهَذَا الْعِلْمِ؛ لِأَنَّهُ بَوَابَةٌ إِلَى كُلِّ الْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ فَلَا بَدَّ لَهُ - لَا سِيَّمَا وَأَنَّهُ قَدْ أَلَّفَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْعُلُومِ مِنْهَا عُلُومَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، وَالْفِقْهِ وَالْأُصُولِ - مِنْ أَنْ يَكُونَ عَالِماً بِهَذَا الْعِلْمِ، مُتَبَحِّراً فِيهِ، وَقَدْ قَرَأَ الشَّعْرَانِيُّ ﷺ الْكَثِيرَ مِنْ كُتُبِ اللُّغَةِ وَبِكَافَةِ عُلُومِهَا، وَحَفِظَ مَتْنَ الْأَجْرُومِيَّةِ فِي بِلَادِ الرِّيفِ قَبْلَ هِجْرَتِهِ إِلَى الْقَاهِرَةِ وَهُوَ صَغِيرُ السِّنِّ، وَحَلَّهَا عَلَى أَخِيهِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ الشَّعْرَانِيِّ ﷺ، كَمَا حَفِظَ أَلْفِيَّةَ ابْنِ مَالِكٍ فِي النُّحُو، وَكِتَابَ التَّوْضِيحِ لِلْإِمَامِ ابْنِ هِشَامِ النُّحَوِيِّ، كَمَا حَفِظَ كِتَابَ الْإِعْرَابِ عَنْ قَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ لِابْنِ هِشَامٍ أَيْضاً^(٣).

وَقَدْ أَلَّفَ فِي عِلْمِ النُّحُو كِتَابَيْنِ، يَوْضُحَانِ صِلَةَ الْإِمَامِ الشَّعْرَانِيِّ بِهَذَا الْعِلْمِ، وَهُمَا:

١ - كِتَابُ لُبِّ الْإِعْرَابِ الْمَانِعِ مِنَ اللَّحَنِ فِي السُّنَّةِ وَالْكِتَابِ، أَوْ الْمَقْدَمَةُ النَّحْوِيَّةُ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ^(٤). الَّذِي أَلَّفَهُ لَطْلَابُ الْعِلْمِ فِي عَصْرِهِ مِنْ مَرِيدِيهِ مِنَ الصُّوفِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ بِطَرِيقَةٍ مُخْتَصَرَةٍ مَيْسَّرَةٍ لِيَسْهَلَ الْفَهْمُ وَالتَّطْبِيقُ مَنَعاً لِلْوُقُوعِ فِي

(١) وَلَهُ نَسَخَتَانِ خَطِيئَتَانِ بِدَارِ الْكُتُبِ الْمِصْرِيَّةِ، الْأُولَى بِاسْمِ الطَّبَقَاتِ الْوُسْطَى رَقْم (٣٠٠) تَارِيخُ تَيْمُورِ عَرَبِي (١٧٨) وَرَقَّةٌ، وَالْآخِرُ بِاسْمِ: لَوَاقِحُ الْأَنْوَارِ الْقُدْسِيَّةِ فِي مَنَاقِبِ الْعُلَمَاءِ وَالصُّوفِيَّةِ، رَقْم (٢٥٠٦١) حَلِيمِ عَرَبِي (١٧٤) وَرَقَّةٌ.

(٢) كَشْفُ الظُّنُونِ: ج ٢/١٥٧٣.

(٣) يَنْظُرُ: لَطَائِفُ الْمَنِّ وَالْأَخْلَاقِ: ص ٦٨.

(٤) قَالَ صَاحِبُ كَشْفِ الظُّنُونِ ج ٢/١٨٠٤: الْمَقْدَمَةُ النَّحْوِيَّةُ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ، لِلشَّيْخِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الشَّعْرَانِيِّ الْمَتُوفَى سَنَةَ: (٩٧٣هـ)، وَقَدْ شَرَحَهَا شَهَابُ الدِّينِ أَحْمَدُ الْغَنِيمِيُّ الْحَنْفِيُّ الْمَتُوفَى سَنَةَ: (١٠٤٤) شَرْحاً مَمْزُوجاً، وَأَتَمَّهُ فِي مُحَرَّمِ سَنَةِ: (١٠٤٢).

الّلحن في الكتاب والسنة. فهو مع صغر حجمه قد جمع فيه مجموع ما في المطولات والشروح، وأتى فيه بكل باب من أبواب النحو والصرف بطرف، مستشهداً بآيات من القرآن الكريم والحديث الشريف وبعض الشواهد الشعرية، ثم ختمه بخاتمة جمع فيها خلاصة علم النحو.

فهو إذاً: مختصر من مختصرات النحو، جمع فيه أبوابه بصورة ميسرة مختصرة مبتعداً فيه عن المطولات والحواشي التي انتشرت في عصره خاصة، وكان باعته على تأليف هذا الكتاب عدة أمور منها:

١ - رجاؤه أن يكتب في حزب أنصار دين الله تعالى.

٢ - منع الوقوع في اللحن في مصدري التشريع الإسلامي وهما: القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، وهو مختصر من مختصرات النحو، جمع فيه أبوابه بصورة ميسرة مختصرة مبتعداً عن المطولات والحواشي التي انتشرت في عصره خاصة وذلك لتقريبه إلى طلاب العلم ليسهل فهمه وتطبيقه.

٣ - ومن أسباب تأليف هذا الكتاب أيضاً: رغبته في أن يكون مرجعاً للفقراء من مريديه وأتباعه من الصوفية وغيرهم دون أن يحوجهم للرجوع إلى كتب النحو الأخرى، وفي ذلك يقول ﷺ: «فهذا كتاب نفيس اقتبسته من نور كلام العرب الفصحاء في نحو يوم رجاؤه أن أكتب في حزب أنصار دين الله تعالى، وليعرف به إخواننا المريدون لطريق الله ﷺ مواطن اللحن في كلام الله عز وجل وكلام رسوله ﷺ ليحكوا الكلام على صورة ما جاء من الوحي، إذ غالب الفقراء زماننا لا يعتنون بإصلاح اللسان ويلحنون كثيراً في القرآن والأحاديث، وشرط الفقير (الصوفي) أن يكون عالماً بجميع علوم الشريعة وتوابعها... وإنما صنعت هذا الكتاب للفقراء ولم أحوجهم إلى القراءة في كتب النحاة؛ لأن من سلك على يد أحد من أهل الطريق لا ينبغي له أن يأخذ علماً من العلوم إلا على لسان شيخه، فإن للفقهاء في ذلك مزيد ذوق يدركونه في نفوسهم»^(١).

(١) من مقدمة: لباب الإعراب، للإمام الشعراني، ومخطوط في مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت ﷺ في المدينة المنورة.

٢ - مختصر ألفية ابن مالك ﷺ في النحو^(١).

رابعاً - علم الطب: كما أن الإمام الشعراني ﷺ كان طبيباً للقلوب ومختصاً بمعالجة أمراض النفس وعيوبها الباطنة، يصف لها الدواء من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وأقوال الحكماء العلماء من أولياء هذه الأمة وصالحيه، فقد كان أيضاً طبيباً لأمراض الأبدان الظاهرة، لذلك عرّج في مؤلفاته وكتابات على علم الطب، فألف فيه كتاب: مختصر تذكرة السويدي^(٢) في الطب^(٣)، ذكر فيه بعض الأمراض ووصف لها الدواء والعلاج.

(١) ينظر: كشف الظنون: ج ١/١٥٢.

(٢) تذكرة السويدي: وهو الشيخ أبو إسحاق إبراهيم المعروف بابن طرhan المتطبب المتوفى سنة: (٦٢٠هـ)، وهي ثلاث مجلدات كبار، وهو كتاب مفيد جليل القدر جمع فيه الأدوية المفردة على ترتيب الأعضاء والأمراض والعلل وضم إليه فوائد من مجربات ومجربات غيره، يعزو الأقوال إلى قائلها فصار جامعاً لأقوال الحكماء محتوياً على فوائد المحدثين

والقدماء، لا يستغني طالب علم الطب عن مطالعته. ينظر: كشف الظنون: ج ١/٣٨٦.

(٣) الأعلام: ج ٤/١٨١، معجم المطبوعات العربية: ليوسف إيلان سركيس: ج ١/١١٣٢.

المَبْحَثُ الْخَامِسُ

مُؤَلَّفَاتُ الْإِمَامِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الشَّعْرَانِيِّ وَأَثَارُهُ الْعِلْمِيَّةُ

الإمام الشَّعْرَانِيُّ رحمته الله آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْعِلْمِ، وَالتَّصَوُّفِ وَكَثْرَةِ التَّأْلِيفِ، وَكُتِبَ كُلُّهَا نَافِعَةً، وَقَدْ دَلَّتْ عَلَى أَنَّهُ اجْتَمَعَ بِكَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْأَوْلِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ^(١)، وَتَأَلَّفَهُ كَثِيرَةٌ أَوْصَلَهَا بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى ثَلَاثِمِئَةِ كِتَابٍ فِي عُلُومِ الشَّرِيعَةِ وَآلَاتِهَا^(٢) وَحَسْبِي فِي هَذَا الْمَبْحَثِ أَنْ أَذْكَرَ أَهَمَّ هَذِهِ الْكُتُبِ، مُرتَّباً لَهَا عَلَى حَسَبِ وَرُودِهَا فِي الْمَعْجَمِ وَهِيَ كَالْتَالِي:

١ - الْأَجُوبَةُ الْمَرْضِيَّةُ عَنْ أُمَّةِ الْفُقَهَاءِ وَالصُّوفِيَّةِ^(٣). وَقَدْ طُبِعَ عَامَ: ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، بِمَكْتَبَةِ أُمِّ الْقُرَى فِي الْقَاهِرَةِ، بِتَحْقِيقِ الدُّكْتُورِ عَبْدِ الْبَارِيِّ مُحَمَّدٍ دَاوُدَ رحمته الله.

٢ - الْأَخْلَاقُ الزَّكِيَّةُ وَالْعُلُومُ اللَّدْنِيَّةُ^(٤).

٣ - الْأَخْلَاقُ الْمُتَبَوِّلِيَّةُ الْمُفَاضَّةُ مِنَ الْحَضَرَةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ^(٥). وَيَعِدُ هَذَا الْكِتَابُ مِنْ أَكْبَرِ الْمَوْسُوعَاتِ الْأَخْلَاقِيَّةِ لِلْإِمَامِ الشَّعْرَانِيِّ؛ لِتَنَاوُلِهِ لِمَعْظَمِ الْجَوَانِبِ الْأَخْلَاقِيَّةِ الَّتِي يَنْبَغِي أَنْ يَتَخَلَّقَ بِهَا الْمُسْلِمُ عَلَى وَجْهِ الْعُمُومِ، وَسَالِكَ طَرِيقِ الصُّوفِيَّةِ عَلَى وَجْهِ الْخُصُوصِ، وَقَدْ طُبِعَتْهُ مَكْتَبَةُ الْإِيمَانِ بِالْقَاهِرَةِ الطَّبَعَةُ الْأُولَى عَامَ ٢٠٠٣م بِمَجْلَدَيْنِ، بِتَحْقِيقِ فَضِيلَةَ الدُّكْتُورِ مَنِيعِ بْنِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْحَلِيمِ مَحْمُودٍ.

٤ - أَدَبُ الْقَضَاةِ^(٦).

(١) الْكَوَاكِبُ السَّائِرَةُ، لِلْغَزِيِّ: ج ٣/١٧٧.

(٢) تَذَكُّرَةُ أُولَى الْأَبْلَابِ: ص ٧٩، فَهْرَسُ الْفَهَارِسِ: ج ٢/١٠٧٩.

(٣) هَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ: ج ١/٦٤١.

(٤) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ.

(٥) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ.

(٦) الْأَعْلَامُ: ج ٤/١٨٠.

٥ - أَدَبُ الْمُرِيدِ الصَّادِقِ مَعَ مَنْ يَرِيدُ الْخَالِقَ^(١). وَهُوَ مَخْطُوطٌ فِي مَكْتَبَةِ الْأَزْهَرِ فِي الْقَاهِرَةِ بِعَنْوَانِ (الْمُرِيدُ الصَّادِقُ مَعَ مُرِيدِ الْخَالِقِ) (تَصُوفُ رَقْم: ٣٢٩١٤٧) وَلَهُ نَسْخَةٌ ثَانِيَةٌ فِي الْمَكْتَبَةِ الْبَدِيرِيَّةِ فِي الْقُدْسِ (١٤٩ - تَصُوفُ - ٣/٢٤١).

٦ - إِرْشَادُ الطَّالِبِينَ إِلَى مَرَاتِبِ الْعُلَمَاءِ الْعَالَمِينَ^(٢). وَهُوَ مَخْطُوطٌ بِمَكْتَبَةِ الْأَسَدِ بِدَمَشَقَ بِرَقْم: (١٧٣٢٥)، وَقَدْ طُبِعَ عَامَ ٢٠٠٦م بِدَارَةِ الْكَرْزِ فِي الْقَاهِرَةِ، بِتَحْقِيقِ: د. مُحَمَّدٍ نَصَارٍ وَأَحْمَدَ الْمَزِيدِيِّ، وَطُبِعَ حَدِيثاً فِي دَارِ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ بِتَحْقِيقِ: د. مَهْدِي عَرَارٍ.

٧ - إِرْشَادُ الْعِبَادِ إِلَى سَبِيلِ الرِّشَادِ، وَقَدْ اخْتَصَرَ فِيهِ كِتَابِي الْإِمَامِ ابْنِ حَجَرَ الْهَيْتَمِيِّ (الزَّوَاجِرُ وَمُرْشِدُ الطَّلَابِ)، وَهُوَ مَخْطُوطٌ فِي الْمَكْتَبَةِ الْمَلِكِيَّةِ فِي بَرْلِينِ، أَلْمَانِيَّةً، تَحْتَ رَقْمِ (١٨٣٨ - ١٨٣٩).

٨ - إِرْشَادُ الْمَغْفَلِينَ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالْفُقَرَاءِ إِلَى شُرُوطِ صَحْبَةِ الْأَمْرَاءِ^(٣). وَهُوَ رِسَالَةٌ مَخْطُوطَةٌ، فِي خَزَانَةِ الرِّبَاطِ، وَقَدْ جَعَلَهُ قَسَمِينَ الْأَوَّلُ: فِي صَحْبَةِ الْعَالَمِ الْعُلَمَاءِ مَعَ الْأَمِيرِ، وَالثَّانِي: فِي صَحْبَةِ الْأَمِيرِ مَعَهُمْ^(٤). وَهُوَ مَوْجُودٌ أَيْضاً فِي مَكْتَبَةِ الْأَسَدِ بِدَمَشَقَ تَحْتَ رَقْمِ (١٥٤١٠) وَعَدَدُ أَوْرَاقِهِ (١٣٢) وَرَقَّةً.

٩ - أَسْرَارُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ أَوْ (الْفَتْحُ الْمُبِينُ فِي ذِكْرِ جُمْلَةٍ مِنْ أَسْرَارِ الدِّينِ)^(٥). وَقَدْ نُشِرَ سَنَةَ ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، بِتَحْقِيقِ: الدُّكْتُورِ عَبْدِ الْقَادِرِ عَطَا، الَّذِي نَصَّ فِي مَقْدَمَتِهِ: ص ١٩ أَنَّهُ: غَيَّرَ اسْمَهُ؛ لِتَطَابُقِ مَعَ مَوْضُوعِهِ تَمَاماً، وَأَنْ اسْمَهُ الْأَصْلِي هُوَ: (الْفَتْحُ الْمُبِينُ فِي جُمْلَةٍ مِنْ أَسْرَارِ الدِّينِ).

١٠ - اعْتِرَاضَاتُ ابْنِ الْجُوزِيِّ عَلَى حُجَّةِ الْإِسْلَامِ الْغَزَالِيِّ، وَقَدْ رَدَّ فِيهِ مَا

(١) تَارِيخُ الْأَدَبِ الْعَرَبِيِّ، لِبُرُوكْلَمَانَ: ج ١٢/٢٦٤.

(٢) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ.

(٣) هَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ: ج ١/٦٤١.

(٤) يَنْظُرُ: الْأَعْلَامُ: ج ٤/١٨٠، وَيَنْظُرُ أَيْضاً: كَشَفُ الظُّنُونِ: ج ١/٦٧.

(٥) هَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ: ج ١/٦٤١.

اعترض به الإمام ابن الجوزي في كتابه تلييس إبليس على الإمام الغزالي، وغيره من الصوفية، وهو مخطوط في مكتبة ولي الدين أفندي بتركيا، تحت رقم (١٦٨٤).

١١ - الاقتباس في علم القياس^(١).

١٢ - الأنوار القدسية في معرفة آداب العبودية^(٢). وقد طبع عدة طبعات بمصر، وغيرها، منها طبعة بولاق، وطبعة صبيح بهامش الطبقات الكبرى^(٣).

١٣ - الأنوار القدسية في معرفة قواعد الصوفية^(٤). وقد طبع بدار الكتب العلمية، بتحقيق: طه سرور ومحمد الشافعي.

١٤ - البحر المورود في الموائيق والعهود^(٥). وهو مطبوع عدة طبعات، لا يخلو أكثرها من الدس والتحريف، وإن أصحها، وأفضلها طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق: محمد أديب الجادر.

١٥ - البدر المنير في غريب أحاديث البشير النذير^(٦). وقد طبع بدار الكتب العلمية في بيروت.

١٦ - البروق الخواطف لبصر من عمل بالهواتف^(٧).

١٧ - بهجة النفوس والأسماع والأحداق فيما تميز به القوم من الآداب والأخلاق^(٨) وهو موجود بدار الكتب المصرية برقم (٣٩ تصوف عربي) وعدد أوراقه (٥٩٤).

١٨ - التَّبَعُ والفحص على حكم الإلهام إذا خالف النص^(٩).

(١) لطائف المنن والأخلاق: ص ٩٣.

(٢) لطائف المنن والأخلاق: ص ٩٢، طبقات المناوي الكبرى: ج ٣/ ٧١.

(٣) ينظر: معجم المطبوعات العربية: ليوسف إيلان سركيس: ج ١/ ١١٣٠.

(٤) لطائف المنن: ص ٩٢، هدية العارفين: ج ١/ ٦٤١.

(٥) لطائف المنن: ص ٩٢، طبقات المناوي الكبرى: ج ٣/ ٧١.

(٦) لطائف المنن: ص ٩٢، طبقات المناوي الكبرى: ج ٣/ ٧١.

(٧) المصدرين السابقين.

(٨) ينظر: الأعلام: ج ٤/ ١٨٠.

(٩) لطائف المنن والأخلاق: ص ٩٢، طبقات المناوي الكبرى: ج ٣/ ٧١.

١٩ - تطهير الزَّوَايا مِنْ خُبثِ الطَّوَايَا^(١). وهذا الكتاب يتكلم فيه عن الحياة الاجتماعية والعلمية داخل الزَّاوية باعتبار دورها ومكانتها في القرن العاشر وما قبله وبعده، مِنْ كونها ملجأً وسكناً، ومؤسسة تعليمية وتربوية، كالجوامع بما فيها من قاعات الدِّراسة، والسَّكن الجامعي في عصرنا الحاضر، فرصد الإمام الشَّعْرَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ كُلَّ التَّصَرُّفَاتِ التي كانت تَدُورُ دَاخِلَهَا. فعلى سبيل المثال: أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّ مِنْ شُرُوطِ شَيْخِ الزَّاوية أَنْ يَكْفِيَ الْقَاطِنِينَ فِيهَا مِنْ كُلِّ الْعُلُومِ فَقْهًا وَأَصُولًا وَعَقِيدَةً وَنَحْوًا وَغَيْرَهَا مِنَ الْعُلُومِ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ لَطَائِفٍ يَعْرِفُهَا أَهْلُهَا، كَمَا ذَكَرَ آدَابَ الْمُرِيدِينَ فِي الزَّاوية مَعَ شَيْخِهِمْ وَأَدَابَهُمْ مَعَ بَعْضِهِمْ، وَقَدْ أَلْفَهُ سَنَةَ (٩٦٧ هـ) يَعْنِي فِي أُخْرِيَّاتِ حَيَاتِهِ الْمُبَارَكَةِ، وَيَقَعُ فِي (٣٢٠) وَرَقَةً وَهُوَ مَخْطُوطٌ بِدَارِ الْكُتُبِ الْمِصْرِيَّةِ وَالْمَكْتَبَةِ الْأَزْهَرِيَّةِ.

٢٠ - تنبيه الأغبياء على قطرة من بحر علوم الأولياء^(٢).

٢١ - تنبيه المغترين في القرن العاشر على ما خالفوا فيه سلفهم الطاهر^(٣). وهذا من أجل كتب الإمام الشعرانية الأخلاقية، فقد ذكر فيه هدي الصحابة رَحِمَهُمُ اللهُ والتابعين والعلماء العاملين وبيَّن الكثير من المخالفات التي يقع فيها بعض أدياء العلم والتصوف، وخاصة في القرن العاشر الهجري، وقد طبع عدة طبعات منها طبعة دار البشائر بدمشق، عام ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م، بعناية الشيخ عبد الجليل عطا.

٢٢ - الجواهر والدرر^(٤). وقد ذكر فيه أَنَّهُ التمس منه بعض الناس أن يذكر لهم ما تلقفه عن شيخه علي الخواص رَحِمَهُ اللهُ مِمَّا فَاوَضَهُ فِيهِ أَوْ سَمِعَهُ حَالِ مَجَالَسَتِهِ لَهُ مَدَّةَ عَشْرَ سَنِينَ، فَأَجَابَ وَوَسَمَ كُلَّ قَوْلٍ مِنْهُ بِاسْمِ شَيْءٍ مِنَ الْجَوَاهِرِ إِشَارَةً إِلَى عِزَّةِ الْجَوَابِ عَنْهَا ثُمَّ اعْتَذَرَ عَنِ الْخَطَأِ أَوْ قِلَّةِ الْإِيضَاحِ لِأَنَّ الشَّيْخَ الْخَوَاصَّ كَانَ أَمِيًّا لَا يَعْرِفُ الْخَطَّ، وَإِنَّمَا تَرْجَمَهُ عَنْهُ بِالْعِبَارَةِ الْمَأْلُوفَةِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ^(٥).

(١) تذكرة أولي الألباب: ص ٨١.

(٢) هدية العارفين: ج ١/ ٦٤١.

(٣) لطائف المنن والأخلاق: ص ٩٣، كشف الظنون: ج ١/ ٤٨٨.

(٤) لطائف المنن: ص ٩٢.

(٥) ينظر: الجواهر والدرر، للشَّيْخِ الشَّعْرَانِيِّ: ص ٣. نشر المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، =

٢٣ - الجوهر المصون في علوم كتاب الله المكنون، قال عنه الإمام الشَّعراني: «إنه مشتمل على نحو ثلاثة آلاف علم منشورة على سور القرآن^(١)». وله نسختان خطيتان بدار الكتب المصرية الأولى رقمها الخاص (٣٦٧٧) تصوف عربي) وأوراقها (١٢٠) ورقة، وهو ناقص بضعة أسطر من المقدمة، والثانية برقم (٨٤) تصوف حليم عربي) وأوراقها (٣٢) ورقة.

٢٤ - الجوهر المصون والسرُّ المرقوم فيما تنتجه الخلوة من الأسرار والعلوم^(٢)، وقد أُلْفِه فرقا بين علامات المحققين والمتشبهين، وفرغ منه في جمادى الآخرة سنة: (٩٣٢ هـ)^(٣)، وله نسخة مخطوطة في المكتبة الخالدية في القدس الشريف، كما ذكر الدكتور مهدي عرار حفظه الله^(٤).

٢٥ - حدُّ الحُسام على مَنْ أوجب العملَ بالإلهام^(٥).

٢٦ - حقوق أخوة الإسلام (مواعظ)^(٦). وهو مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم ٢٩٠/١

٢٧ - دُرر العَوَاص من فتاوى الشيخ علي الخَوَاص^(٧). جمع فيها نبذة من فتاوى شيخه المذكور مترجماً عن معنى بعضها^(٨).

٢٨ - الدرر المنشورة في زُبد العلوم المشهورة^(٩). وهو موسوعة في علوم

= ط: ١٤١٨/١ هـ - ١٩٩٨ م.

(١) لطائف المنن والأخلاق: ص ٩٢.

(٢) هدية العارفين: ج ١/٦٤١، معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة: ج ٦/٢١٨.

(٣) ينظر: كشف الظنون: ج ١/٦١٩.

(٤) مقدمة تحقيق كتاب القواعد الكشفية: ص ١٩.

(٥) لطائف المنن والأخلاق: ص ٩٢، طبقات المناوي الكبرى: ج ٣/٧١.

(٦) الأعلام: ج ٤/١٨١.

(٧) هدية العارفين: ج ١/٦٤١، الأعلام: ج ٤/١٨١، معجم المطبوعات العربية: ج ١/١١٣١.

(٨) معجم المطبوعات العربية: ج ١/١١٣١.

(٩) تذكرة أولي الألباب: ص ٨١، هدية العارفين: ج ١/٦٤١، الأعلام: ج ٤/١٨١، معجم المطبوعات العربية: ج ١/١١٣١.

القرآن، والفقه وأصوله والدين والنحو، والبلاغة والتصوف، منها نسخة في دار الكتب المصرية، وفي برلين، وقد طبع بدار ابن زيدون بيروت، بتحقيق الدكتور عبد الحميد صالح حمدان، ودار التراث العربي مع كتاب أسرار أركان الإسلام، بتحقيق: الدكتور عبد القادر أحمد عطا.

٢٩ - الدرر واللمع في الصِّدق والورع^(١). يهدف الإمام الشَّعراني بهذا الكتاب إلى تصحيح المسار الأخلاقي عند بعض المتصوفة الذي بدا انحرافه في عصره، ومحاولة إرجاعه إلى ما عليه الخيرة من علماء هذه الأمة، وقد طبع بتحقيق الدكتور محمد عبد القادر نصار وأحمد المزيدي، بدار الكرزي في القاهرة، عام: ٢٠٠٥ م.

٣٠ - الدرر المنظوم في زُبد العلوم^(٢). وله نسخة مخطوطة في المكتبة الخالدية في القدس الشريف كما ذكر الدكتور مهدي عرار حفظه الله^(٣)، وله نسخة بهذا الاسم أيضاً في مكتبة الحرم المكي في مكة المكرمة وهذا الكتاب هو نفس كتاب الدرر المنشورة في بيان زبد العلوم المنشورة.

٣١ - ردع الفقراء عن دعوى الولاية الكبرى^(٤). وقد طبع في القاهرة بتحقيق الدكتور عبد الباري محمد داود رَحِمَهُ اللهُ.

٣٢ - رسالة الأنوار في آداب العبودية^(٥). وهو مخطوط في مكتبة الأزهر بالقاهرة، بعنوان (رسالة الأنوار في معرفة آداب العبودية) [تصوف برقم: (٣٣٣٢٩٧)].

٣٣ - السر المرقوم فيما أُخْتُصَّ به أهل الله من العلوم^(٦).

(١) تذكرة أولي الألباب: ص ٨٢، هدية العارفين: ج ١/٦٤٢.

(٢) ينظر: تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان: ج ١٢/٢٦٤.

(٣) مقدمة تحقيق كتاب القواعد الكشفية: ص ١٩.

(٤) هدية العارفين: ج ١/٦٤٢.

(٥) لطائف المنن والأخلاق: ص ٩٢، هدية العارفين: ج ١/٦٤١، الأعلام: ج ٤/١٨٠.

(٦) هدية العارفين: ج ١/٦٤٢.

٣٤ - سر المسير والتزويد ليوم المصير^(١).

٣٥ - شرح جمع الجوامع للسبكي في أصول الفقه^(٢).

٣٦ - الطبقات الصغرى^(٣). نشر سنة ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م، تحقيق: عبد

القادر أحمد عطا، ودار الكتب العلمية سنة: ١٩٩٩ بتحقيق: محمد شاهين، وقد مر الكلام عنه عند الكلام عن صلة الشعراني بعلم التاريخ والطبقات.

٣٧ - الطبقات الكبرى المسماة بـ (لوائح الأنوار في طبقات الأخيار)^(٤).

موضوع هذا الكتاب: التصوف، تراجم مشاهير الأولياء من أبي بكر رضي الله عنه إلى أيامه، في مجلدين كبيرين. وقد طبع بمصر مراراً، كما طبع في بيروت، لكن أغلب هذه الطبقات فيها من الدس والتحريف ما فيها، وقد طبع أخيراً في القاهرة بمكتبة الآداب، بتحقيق عبد الرحمن حسن محمود رحمته الله، وقال عنها محققها: «إنها خالية من التحريف والتخريف». ومن خلال مقارنتي لهذه النسخة مع عدة نسخ أخرى مطبوعة وجدتها خالية من كثير من تلك النقولات المشوهة والمخرجة.

٣٨ - الطبقات الوسطى وله نسختان خطيتان بدار الكتب المصرية، الأولى

بهذا الاسم، رقم (٣٠٠) تاريخ تيمور عربي (١٧٨) ورقة، والأخرى باسم: لوائح الأنوار القدسية في مناقب العلماء والصوفية، رقم (٢٥٠٦١) حليم عربي (١٧٤) ورقة.

٣٩ - طهارة الجسم والفؤاد من سوء الظن بالله تعالى والعباد^(٥). وهو

مخطوط بمكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت بالمدينة المنورة، ضمن مكتبة الملك عبد العزيز، بعنوان: (المنهج المطهر للجسم والفؤاد من سوء الظن بأحد

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق، معجم المؤلفين: ج ٦/٢١٨.

(٣) تذكرة أولي الألباب: ص ٨٢.

(٤) لطائف المنن: ص ٩٢، الأعلام: ج ٤/١٨١، معجم المؤلفين: ج ٦/٢١٨.

(٥) تذكرة أولي الألباب: ص ٧٩، هدية العارفين: ج ١/٦٤٢.

من العباد) ورقمه (٢١٧، ١٦٢) وعظ وإرشاد) وهو من روائع الإمام الشعراني الأخلاقية، لكنه وللأسف ممنوع من التداول من تصوير وغيره بقرار من إدارة المكتبة المذكورة.

٤٠ - العقيدة الشعرانية، وهو مخطوط بمكتبة الأسد بدمشق، برقم (١٦٧٥٨) في (٣) ورقات.

٤١ - فتاوى الشعراني^(١).

٤٢ - الفتح في تأويل ما صدر عن الكمل من الشطح^(٢). وقد طبع بدار أزمدة في عمان، ط: ١/٢٠٣م، بتحقيق الأستاذ قاسم محمد عباس.

٤٣ - فتح الوهاب في فضائل الآل والأصحاب^(٣). وهذا الكتاب أثبت فيه الخلافة للخلفاء الأربعة على الترتيب الواقع وذكر في أوله مقدمة جامعة لبيان الطريقة النافعة، وختم بذكر بعض فضائل أهل البيت عليهم السلام تاركاً في الكل التعصب الباطل أوله الحمد لله الذي منحنا معشر أهل السنة بالسنة الخ، وذكرهم في أربعة أبواب^(٤).

٤٤ - فرائد القلائد في علم العقائد^(٥). وهو مخطوط في المكتبة الملكية في برلين، ألمانية، تحت رقم (٢٠٣٩)، وتوجد منه نسخة في مكتبة الأسد بدمشق.

٤٥ - الفصول في علم الأصول^(٦).

(١) لطائف المنن: ص ٨٨، كشف الظنون: ج ٢/١٢٢٤.

(٢) كشف الظنون ج ٢/١٢٣٣.

(٣) ينظر: المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع، للدكتور محمد صالحية: ج ٣/٣٨٧. طبع معهد المخطوطات العربية (المنظمة العربية للتربية والثقافة) عام ١٩٩٣م.

(٤) ينظر: كشف الظنون ج ٢/١٢٣٦.

(٥) لطائف المنن والأخلاق: ص ٩٢، هدية العارفين: ج ١/٦٤٢.

(٦) تذكرة أولي الألباب: ص ٨٠.

٤٦ - الْفُلُكُ الْمُشْحُونُ فِي بَيَانِ أَنَّ عِلْمَ التَّصَوُّفِ هُوَ مَا تَخْلُقُ بِهِ الْعُلَمَاءُ الْعَامِلُونَ^(١).

قال الإمام الشَّعْرَانِيُّ فِي أَوَّلِهِ: «هَذَا كِتَابٌ نَفِيسٌ لَمْ يَسْبِقْنِي أَحَدٌ إِلَى تَأْلِيفِ مِثْلِهِ فِيمَا أَظُنُّ، جَمَعْتُ فِيهِ جُمْلَةً صَالِحَةً مِنْ أَخْلَاقِ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ أَدْرَكْنَاهُمْ أَوَائِلَ الْقَرْنِ الْعَاشِرِ فِي مِصْرَ وَقَرَاهَا، وَهُمْ نَحْوُ مِائَةِ وَخَمْسِينَ شَيْخًا، ذَكَرْنَا أَسْمَاءَهُمْ فِي كِتَابِ الطَّبَقَاتِ^(٢)». وَهُوَ مَخْطُوطٌ بِدَارِ الْكُتُبِ الْمِصْرِيَّةِ فِي الْقَاهِرَةِ، وَرَقْمُهُ الْخَاصُّ (٧٤) تَصَوُّفِ حَلِيمِ عَرَبِيٍّ وَرَقْمُهُ الْعَامُّ (٤٤٣٧١١) وَأَوْرَاقُهُ (٦٤٤) وَرَقَّةٌ، مَعَ نَقْصٍ كَبِيرٍ فِي أَوَّلِهِ.

٤٧ - الْقَوَاعِدُ الْكُشْفِيَّةُ الْمُوضَّحَةُ لِمَعَانِي الصِّفَاتِ الْإِلَهِيَّةِ^(٣).

قال الإمام الشَّعْرَانِيُّ فِي مَقْدَمَةِ هَذَا الْكِتَابِ: «وَهَذَا كِتَابٌ ذَكَرْتُ الْأَجُوبَةَ عَنْ صِفَاتِ الْحَقِّ جَلَّ وَعَلَا، وَرَدَّ مَا يَتَوَهَّمُ الْمَلْحَدُونَ وَضَعْفَاءُ الْحَالِ فِي الْعِلْمِ بِحَسَبِ مَقَامِي غَيْرَةً عَلَى جَنَابِ الْحَقِّ جَلَّ وَعَلَا أَنْ يَتَوَهَّمُوا أَحَدٌ فِيهِ مَا لَا يَلِيقُ بِجَنَابِهِ تَعَالَى^(٤)». وَقَدْ هَذَا طُبِعَ الْكِتَابُ، طَبْعَةً عِلْمِيَّةً بِتَحْقِيقِ الدُّكْتُورِ مَهْدِي عَرَارِ حَفْظِهِ اللَّهُ، بِدَارِ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بِبَيْرُوتَ، عَامَ ٢٠٠٦ م.

٤٨ - الْقَوْلُ الْمُبِينُ فِي بَيَانِ آدَابِ الطَّالِبِينَ^(٥).

٤٩ - الْقَوْلُ الْمُبِينُ فِي الرَّدِّ عَنِ الشَّيْخِ مُحْيِي الدِّينِ^(٦). وَقَدْ طُبِعَ حَدِيثًا بِدَارِ الْكَرْزِ بِالْقَاهِرَةِ، بِتَحْقِيقِ الْأَخِ الْفَاضِلِ الدُّكْتُورِ مُحَمَّدِ عَبْدِ الْقَادِرِ نَصَارَ.

٥٠ - الْكِبَرِيَّةُ الْأَحْمَرُ فِي بَيَانِ عُلُومِ الشَّيْخِ الْأَكْبَرِ^(٧). وَقَدْ طُبِعَ هَذَا الْكِتَابُ بِدَارِ إِحْيَاءِ التَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ، فِي بَيْرُوتَ، بِأَسْفَلِ كِتَابِ الْيَوَاقِيتِ وَالْجَوَاهِرِ.

(١) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ: ص ٨٢، فَهْرَسُ الْفَهَارِسِ: ج ٢/١٠٧٩.

(٢) نَقَلَ ذَلِكَ عَنْهُ صَاحِبُ فَهْرَسِ الْفَهَارِسِ: ج ٢/١٠٧٩.

(٣) كَشَفُ الظُّنُونِ: ج ٢/١٣٦٠، هَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ: ج ١/٦٤٢، الْأَعْلَامُ: ج ٤/١٨١.

(٤) الْقَوَاعِدُ الْكُشْفِيَّةُ: ص ٦٣.

(٥) هَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ: ج ١/٦٤٢.

(٦) كَمَا فِي الْمَصْدَرِ السَّابِقِ.

(٧) لَطَائِفُ الْمَنَنِ وَالْأَخْلَاقِ: ص ٩٣، طَبَقَاتُ الْمَنَاوِي الْكُبْرَى: ج ٣/٧١، هَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ: =

٥١ - كَشَفُ الْحِجَابِ وَالرَّانِ عَنْ وَجْهِ أَسْئَلَةِ الْجَانِ. قَالَ الْإِمَامُ الشَّعْرَانِيُّ عَنْهُ: «وَهِيَ نَيْفٌ وَسَبْعُونَ سَوْالًا فِي التَّوْحِيدِ سَأَلَنِي عَنْهَا عُلَمَاءُ الْجَانِ»^(١)، طُبِعَ هَذَا الْكِتَابُ بِدَارِ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بِبَيْرُوتِ الطَّبْعَةِ الْأُولَى عَامَ ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م بِعَنَايَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْوَارِثِ مُحَمَّدِ عَلِيٍّ.

٥٢ - كَشَفُ الْغَمَةِ عَنْ جَمِيعِ الْأُمَمِ^(٢). وَهُوَ مَطْبُوعٌ طَبَعَاتٌ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا بِدَارِ الْفِكْرِ بِدَمَشَقَ وَغَيْرِهَا، وَآخِرُهَا وَأَفْضَلُهَا طَبْعَةُ دَارِ التَّقْوَى بِدَمَشَقَ فِي مَجْلَدَيْنِ، بِتَحْقِيقِ أَحْمَدَ عَزْوٍ عَنَايَةً، وَتَمْتَازُ هَذِهِ الطَّبْعَةُ عَنْ غَيْرِهَا بِتَخْرِيجِ مَعْظَمِ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي الْكِتَابِ مَعَ قَلَّةِ الْأَخْطَاءِ الطَّبَاعِيَّةِ.

٥٣ - الْكُوكَبُ الشَّاهِقُ - أَوْ النُّورُ الْفَارِقُ - فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْمُرِيدِ الصَّادِقِ وَغَيْرِ الصَّادِقِ^(٣). يَعَالِجُ الْإِمَامُ الشَّعْرَانِيُّ فِي هَذَا الْكِتَابِ الْأَخْلَاقَ الَّتِي يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهَا الْمُسْلِمُ، وَخَاصَّةً الْمُرِيدَ فِي الطَّرِيقِ الصُّوفِيِّ، وَمَا يَتَحَلَّى بِهِ أَهْلُ اللَّهِ مِنْ صَدَقٍ وَإِثَارٍ وَتَسَامُحٍ وَإِخْلَاصٍ، وَقَدْ طُبِعَ عَامَ ١٩٩١ م بِدَارِ الْمَعَارِفِ، بِمِصْرَ، بِتَحْقِيقِ: الدُّكْتُورِ حَسَنِ مُحَمَّدٍ الشَّرْقَاوِيِّ أَسْتَاذِ الْفَلَسَفَةِ بِجَامِعَةِ الْإِسْكَانْدَرِيَّةِ.

٥٤ - لُبَابُ الْإِعْرَابِ الْمَانِعِ مِنَ اللَّحْنِ فِي السَّنَةِ وَالْكِتَابِ، أَوْ الْمَقْدَمَةُ النَّحْوِيَّةُ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ^(٤). طُبِعَ هَذَا الْكِتَابُ بِتَحْقِيقِ: د. زِيَانِ أَحْمَدَ الْحَاجِ إِبْرَاهِيمَ، وَنُشِرَ فِي مَجْلَةِ مَعْهَدِ الْمَخْطُوطَاتِ الْعَرَبِيَّةِ فِي الْكُوَيْتِ - الْمَجْلَدُ ٣٠ - الْجُزْءُ الثَّانِي، فِي شَهْرِ ذِي الْقَعْدَةِ ١٤٠٦ هـ - صَفْحَةُ: ٥٠١ - ٥٧٤، وَطُبِعَ مَرَّةً أُخْرَى بِتَحْقِيقِ: د. مَهْمَا بَنْتِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعَسْكَرِ وَد. نَوَالِ بَنْتِ سَلِيمَانَ الثَّنِيَّانِ، الْأَسْتَاذَتَانِ الْمُسَاعِدَتَانِ فِي قِسْمِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ - كَلِيَّةِ التَّرْبِيَةِ لِلبَنَاتِ بِالرِّيَاضِ.

= ج ١/٦٤٢، الْأَعْلَامُ: ج ٤/١٨١.

(١) لَطَائِفُ الْمَنَنِ وَالْأَخْلَاقِ: ص ٩٢.

(٢) لَطَائِفُ الْمَنَنِ وَالْأَخْلَاقِ: ص ٩٢، طَبَقَاتُ الْمَنَاوِي الْكُبْرَى: ج ٣/٧١.

(٣) تَذَكُّرَةُ أَوَّلِي الْأَلْبَابِ: ص ٧٩.

(٤) تَذَكُّرَةُ أَوَّلِي الْأَلْبَابِ: ص ٧٩.

٥٥ - لطائف المنن والأخلاق في بيان وجوب التحدث بنعمة الله على الإطلاق (المنن الكبرى)^(١). له نسخة خطية في المكتبة البديرية في القدس برقم (١٩٥/٧٤)، وقد طبع عدة طبعات منها بدار التقوى دمشق، تحقيق أحمد عزو عناية، ودار الكتب العلمية بيروت ط: ١/١٩٩٩م، بعناية سالم البدري.

٥٦ - لوائح الخذلان على من لم يعمل بالقرآن^(٢).

٥٧ - لوائح الأنوار القدسية المنتخب من الفتوحات المكية^(٣). وله عدة نسخ خطية بدار الكتب المصرية.

٥٨ - المآثر والمفاخر في علماء القرن العاشر^(٤).

٥٩ - المختار من الأنوار في صحبة الأخيار، طبع في القاهرة سنة: ١٩٧٣م، بإشراف الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، بتحقيق الدكتور: عبد الرحمن عميرة، طلعت غنام.

٦٠ - مختصر الألفية لابن مالك في النحو^(٥).

٦١ - مختصر تذكرة السويدي في الطب^(٦)، ذكر فيه بعض الأمراض ووصف لها الدواء والعلاج.

٦٢ - مختصر تذكرة القرطبي^(٧). وله بدار الكتب المصرية عدة نسخ خطية، وأغلبها بالاسم المذكور منها رقم (١٢١٦) تصوف طلعت عربي في (٢٢٤) ورقة، ونسخة واحدة باسم: العقد الذهبي بمختصر تذكرة الإمام القرطبي، ورقهما الخاص (١٨٣) تصوف حليم عربي، وهو مطبوع أيضاً عدة طبعات، أغلبها تجارية.

(١) طبقات المناوي الكبرى: ج ٣/٧١، هدية العارفين: ج ١/٦٤٢.

(٢) المصدرين السابقين.

(٣) لطائف المنن والأخلاق: ص ٩٢، هدية العارفين: ج ١/٦٤٢.

(٤) تذكرة أولي الألباب: ص ٧٩، هدية العارفين: ج ١/٦٤٢.

(٥) هدية العارفين: ج ١/٦٤٢.

(٦) الأعلام: ج ٤/١٨١، معجم المطبوعات العربية: ج ١/١١٣٢. ولهذا الكتاب عدة طبعات.

(٧) تذكرة أولي الألباب: ص ٨٢، معجم المطبوعات العربية: ج ١/١١٣٣، وقد طبع مرات عديدة.

٦٣ - مختصر الخصائص النبوية للإمام السيوطي^(١).

٦٤ - مختصر عقيدة البيهقي^(٢)، وهو مخطوط بدار الكتب المصرية في القاهرة تحت رقم (٦٥٥) مجاميع طلعت، وقد أكرمني الله بدراسته وتحقيقه، وطبع بدار الكرز بالقاهرة عام ٢٠٠٨م.

٦٦ - مختصر قواعد الإمام الزركشي في الفروع^(٣) وهو مخطوط بمكتبة الأزهر، رقم (٨٦٧) خاص، ورقم (٢٢٤٣٠) عام.

٦٧ - مختصر المدونة في الفروع المالكية^(٤).

٦٨ - مشارق الأنوار أو (لوائح الأنوار) القدسية في بيان العهود المحمدية^(٥). وقد طبع الكتاب مرات عديدة، منها بدار الكتب العلمية في بيروت، ضبط: محمد عبد السلام إبراهيم عام ٢٠٠٥م.

٦٩ - مدارج السالكين إلى رسوم طريق العارفين^(٦). موضوعه التصوف، طبع في مصر طبعة حجرية، دون تاريخ^(٧).

٧٠ - مفحم الأكباد في مواد الاجتهاد^(٨).

٧١ - مقدمة في ذم الرأي وبيان تبري الأئمة المجتهدين منه^(٩). توجد منه

(١) ذكره في كتابه: لطائف المنن والأخلاق: ص ٨٧، كشف الظنون: ج ١/٧٠٥.

(٢) كشف الظنون: ج ٢/١٠٠٧، تذكرة أولي الألباب: ص ٨٢.

(٣) لطائف المنن: ص ٩٢، فهرس الفهارس: ج ٢/١٠٨١.

(٤) لطائف المنن والأخلاق: ص ٩٠.

(٥) لطائف المنن والأخلاق: ص ٩٢، الكواكب الدرية: ج ٣/٧١، هدية العارفين: ج ١/٦٤٢.

(٦) فهرس الفهارس: ج ٢/١٠٨١.

(٧) تذكرة أولي الألباب: ص ٨٢.

(٨) معجم المطبوعات العربية: ج ١/١١٣٣.

(٩) لطائف المنن والأخلاق: ص ٩٢، طبقات المناوي الكبرى: ج ٣/٧١، هدية العارفين: ج ١/٦٤٢.

(٩) تذكرة أولي الألباب: ص ٨٢.

عدة نسخ خطية منها في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق في (١٨) ورقة، تحت رقم (٧٦٦٤ ت).

٧٢ - الملتقطات من حاشية ابن أبي شريف على شرح جمع الجوامع للسبكي في الأصول، وهو مخطوط بمكتبة الأسد الوطنية بدمشق، يقع في (٢٥) ورقة تحت رقم (٧٦٦٤ ت١).

٧٣ - المنح السنية على الوصية المتبولية^(١). وهي شرح على وصية العارف بالله المتبولي الأحمدى (تصوف)، توجد منه نسخة مخطوطة في مكتبة الأزهر برقم (٣٠٧٦١٩)، وقد طبع في مصر طبعة حجرية، سنة: (١٢٧٦هـ)^(٢). كما طبع أيضاً في مكتبة الجندي في القاهرة بتعليق محمد مصطفى بن أبي العلا، دون تاريخ.

٧٤ - منحة المنّة في التلبّس بالسنة^(٣). وقد طبع عدة مرات، منها بدار الكتاب النفيس بحلب، سوريا، ط: ١/ ١٤٢٣هـ بتحقيق: الشيخ عبد الغني نكه مي. ٧٥ - منع الموانع^(٤).

٧٦ - منهاج الوصول إلى مقاصد علم الأصول. وقد جمع فيه بين شرح الجلال المحلي لجمع الجوامع وحاشية ابن أبي شريف^(٥)، وتحقيقه موضوع بحثي لنيل درجة الماجستير من جامعة بيروت الإسلامية.

٧٧ - منهج الصدق والتحقيق في تفليس غالب المدعين للطريق^(٦). مخطوط في مكتبة الأسد بدمشق، تحت رقم (١٧٧٩٨) ويقع في (٣٧) ورقة.

(١) الأعلام: ج ٤/ ١٨١، تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان: ج ١٢/ ٢٦٤.

(٢) معجم المطبوعات العربية: ج ١/ ١١٣٣.

(٣) تذكرة أولي الألباب: ص ٨٢، فهرس الفهارس: ج ٢/ ١٠٨٠، الأعلام: ج ٤/ ١٨١، معجم المطبوعات العربية: ج ١/ ١١٣٣.

(٤) كشف الظنون: ج ٢/ ١٨٦٩، هدية العارفين: ج ١/ ٦٤٢.

(٥) لطائف المنن والأخلاق: ص ٩٢، فهرس الفهارس: ج ٢/ ١٠٨١.

(٦) هدية العارفين: ج ١/ ٦٤٢.

٧٨ - المنهج المبين في أخلاق العارفين^(١).

٧٩ - المنهج المبين في بيان أدلة الأئمة المجتهدين أو (مختصر السنن الكبرى للبيهقي)^(٢).

٨٠ - الميزان الحصري^(٣). في الفقه المقارن، له طبعات كثيرة منها بدار الكتب العلمية.

٨١ - الميزان الدرّة المبينة لعقائد الفرق العلية^(٤). وله في دار الكتب المصرية عدة نسخ تحت منها الأرقام التالية: (٢١٧) (٢١٠)، وقد طبع عام ٢٠٠٧م في الدار الجودية في القاهرة، بتحقيق: أ.د. جودة المهدي وأحمد فريد المزيدي، و/د. محمد عبد القادر نصار، ولكن للأسف إن هذا الكتاب قد طالته يد الدس والتحرّيف الأثيمة، مما لا يخفى على كل قارئ متمرس في كتابات الإمام الشعراني، وخاصة الذي يقابل هذا الكتاب مع كتاب القواعد الكشفية يرى ذلك واضحاً جلياً، وعلى سبيل المثال لا الحصر: أن في هذا الكتاب يدافع من دسّه عن فكرة الحلول والاتحاد^(٥). وقد نبّه المحققون حفظهم الله على تلك المواضع، وحاولوا تأويلها بما يتفق مع عقيدة أهل السنة، وأوردوا ذلك من كلام الإمام الشعراني نفسه بما يردّ هذا الدسّ، بينما نجد الإمام الشعراني رحمه الله يحذر من هذه الفكرة كلّ التحذير، في أكثر كتبه، بل ويبرهن على بطلانها، ومصادمتها للعقيدة الإسلامية الصحيحة، ثم يأتي بالتقول عن العلماء بإبطال هذه الفكرة^(٦).

٨٣ - الميزان الشعرانية المدخلة لجميع أقول الأئمة المجتهدين ومقلديهم

(١) المصدر السابق.

(٢) لطائف المنن والأخلاق: ص ٩٢، هدية العارفين: ج ١/ ٦٤٢.

(٣) تذكرة أولي الألباب: ص ٨٢، معجم المطبوعات العربية: ج ١/ ١١٣٣.

(٤) المصادر السابقة.

(٥) ينظر: الميزان الدرية: ص ٧٤ - ٨٢.

(٦) ينظر القواعد الكشفية: ص ١٩٢ - ١٩٩، اليواقيت والجواهر: ص ١١٥ - ١١٨.

في الشريعة المحمدية، أو (الميزان الكبرى)^(١). في الفقه المقارن، طبع هذا الكتاب طبعات كثيرة، في سوريا ومصر ولبنان وأفضلها - والله أعلم - طبعة دار عالم الكتب بتحقيق: الدكتور عبد الرحمن عميرة.

٨٤ - ميزان العقائد الشعرانية المشيدة بالكتاب والسنة المحمدية.

٨٥ - النصائح والوصايا. مخطوط بمكتبة الأسد بدمشق، برقم (١٦٧٥٨١)، (٤٩) ورقة، ودار الكتب المصرية تحت اسم وصايا الشيخ الشعراني في الآداب، رقمها الخاص (١٠١٨) تصوف طلعت عربي، في (١١٨) ورقة.

٨٦ - هادي الحائرين إلى رسوم أخلاق العارفين^(٢). وهو مخطوط بمكتبة عاشر أفندي، اسطنبول، رقم الحفظ: ٥١٧/١.

٨٧ - اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر^(٣). وقد حاول في هذا الكتاب المطابقة بين عقائد أهل الكشف وعقائد أهل الفكر على مثال لم يسبقه إليه أحد^(٤). والكتاب مطبوع طبعات كثيرة منها: بدار إحياء التراث العربي، بيروت، وقد مرَّ الكلام عن هذا الكتاب مفصلاً في الحديث عن علاقة الشيخ بعلم العقائد.

(١) الكواكب الدرية: ج ٣/٧١، هدية العارفين: ج ١/٦٤٢، معجم المطبوعات العربية: ج ١/١١٣٣، الأعلام: ج ٤/١٨١.

(٢) تذكرة أولي الألباب: ص ٨٢، هدية العارفين: ج ١/٦٤٢.

(٣) لطائف المنن: ص ٩٢، الكواكب الدرية: ج ٣/٧١، هدية العارفين: ج ١/٦٤٢، معجم المطبوعات العربية: ج ١/١١٣١.

(٤) ينظر: كشف الظنون: ج ٢/٢٠٥٤.

المبحث السادس

الدُّسُّ فِي كُتُبِهِ، سَبَبُهُ، وَتَبَرُّؤُهُ مِنْهُ، وَسَبَبُ بَقَائِهِ

دَسَّ أعداءُ الإمام الشعراني عليه الكثير، وأشاعوا عنه أشياء زعموا أنه وضعها في كتبه، وتبَنَّى نشرها في حياته وأقاموا الدنيا عليه ولم يقعدوها، مع أنه ما عرف عنه إلا التَّمَسُّكُ بكتاب الله، وسنة رسوله ﷺ بل لقد عَدَّ تَمَسُّكَهُ بالكتاب والسُّنة من النِّعم الكبرى التي أنعم الله بها عليه، فكيف يُخالفهما أو أن ينشر أفكاراً تهدم ضوابطهما، وهذا ما كان يقوله في أكثر من مناسبة في كتبه ولتلاميذه ومن ذلك قوله: «وَمِمَّا أَنْعَمَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ عَلَيَّ: أَنْشَرَا صَدْرِي لِاتِّبَاعِ السُّنَّةِ الْمُحَمَّدِيَةِ قَوْلًا، وَفِعْلًا وَاعْتِقَادًا وَانْقِبَاضَ خَاطِرِي مِنْ ضِدِّ ذَلِكَ، مِنْ حِينَ كُنْتُ صَغِيرًا، حَتَّى أَنِّي بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى أَتَوَقَّفُ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ عَنِ الْعَمَلِ بِبَعْضِ مَا اسْتَحْسَنَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى يَظْهَرَ لِي وَجْهُ مُوَافَقَتِهِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَوْ الْقِيَاسِ، أَوْ الْعَرَفِ الْمَشَارِإِلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ: ﴿وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(١)... وهذا أمر لم أجد له فاعلاً من الناس إلا قليلاً، وأغلبهم يقدم على الفعل من غير توقف ونظر هل ذلك موافق للشريعة أو لا؟ بخلافي بحمد الله تعالى فإني إن لم أجد ذلك الفعل موافقاً للشريعة، ولم يظهر لي موافقته لها ولا للعرف توقفت عن العمل به، فكذب والله وافترى، مَنْ أشاع عني من الحسدة أنني أشطح في أفعالي، وأقوالي وعقائدي عن ظاهر الكتاب والسنة، مع أن أحداً من هؤلاء الحسدة لم يجتمع بي قط، ولا ثبت عنده ذلك ببينة عادلة، إنما بعض الحسدة زَيَّنَ له الشيطان ذلك لَمَّا عَجَزَ أَنْ يَجِدَ مَطْعَنًا فِي أَفْعَالِي الظاهرة، فافتري عليَّ ببعض كلمات، ودار بها في جامع الأزهر، وأخبرهم بذلك فالله تعالى يغفر له»^(٢).

لقد دُسَّ على الإمام الشعراني حياً، وميتاً، وافترى عليه حياً وميتاً، وأكثر

(١) سورة الأعراف، الآية (١٩٩).

(٢) المرجع السابق: ص ٩٩ - ١٠٠.

كتاب دُسَّ عليه فيه هو كتاب الطبقات الكبرى، والكثير من الحاقدين على الإمام الشعراوي ينقلون عنه الأشياء المدسوسة في هذا الكتاب في معرض هجومهم عليه دون التثبت من هذا القول هل قال به الشعراوي رحمته الله أم لم يقل به؟ وترى أحدهم عندما يريد أن يتكلم عن الشعراوي يقول: (الشعراوي صاحب كتاب الطبقات الكبرى) وكأن مؤلفاته العلمية الصافية قد عُدَّتْ واندثرت، ولم يبق منها إلا كتابه الطبقات - الذي دس عليه فيه أشياء تخالف الكتاب والسنة، وقد حاربها هو في الكثير من مؤلفاته وأعلن تبرأه منها فضلاً عن أن يقولها، أو أن يتبناها في أحد مؤلفاته - حتى ننسب إليه علامة على تخريفه وابتداعه، وابتعاده عن المنهج العلمي السليم، وحاشاه من ذلك.

فإذا وجدنا في هذا الكتاب الذي يترجم فيه لكبار العارفين بالله: أن شيخاً كانت له علاقة جنسية مع الحمير، أو الصبيان الصغار، أو أن آخر كشف عورته أمام امرأة ذهب ليخطبها حتى تكون على بينة من أمره، أو أن شيخاً آخر كان يصعد إلى المنبر ليخطب بالناس وهو عريان، ثم يقرأ القرآن ناسباً إليه آيات ليست فيه والناس مع هذا لا ينكرون عليه، وأن الشعراوي يترجم له ويقول: رحمته الله إلى غير ذلك من الترهات والأكاذيب المدسوسة عليه، وهو براء منها.

والأدهى من ذلك أن الشعراوي استفتى شيخ الإسلام زكريا الأنصاري - كما يدَّعون - عن حال هذا الذي يمارس الجنس مع الحمير، فقال له: «إنهم يُخيَّلون للناس هذه الأمور، وليس لها حقيقة»^(١).

(١) وأما كتاب الطبقات الكبرى، والذي حوى تلك الشنائع التي نقلتُ منها تلك النقول القبيحة، والمنسوبة زوراً وبهتاناً للإمام الشعراوي، والذي لا يتذكر بعض الناس عندما يتكلمون عن الشعراوي بالذم إلا هذا الكتاب، فقد طبع الكتاب حديثاً بتحقيق: «عبد الرحمن حسن محمود»، ووضع على غلافه: [أول طبعه محققة في العالم] مع العلم بأن معظم الطبقات الموجودة لهذا الكتاب، والمتداولة بين طلاب العلم هي الطبعة المزورة والمدسوسة على الشيخ رحمته الله، والتي فيها من الشنائع والمخالفات ما فيها، والشيخ منه براء، والقليل من العلماء من ينسب على هذا الأمر، ومما كُتِبَ على غلاف الطبعة الجديدة أيضاً: قوبلت هذه الطبعة على مخطوطة نادرة، ومقابلة قراءة كاملة على طبعة بولاق عام =

يقول الشيخ عبد القادر أحمد عطا عند كلامه عن بيان أسباب الدس في كتب الإمام الشعراوي: «ولئن جاز أن نلغي عقولنا فنصدق أن إماماً في الشريعة كالشعراوي يكتب في كتبه هذه الخرافات فمن العته والبله أن نلغيها مرة أخرى فنصدق فتوى شيخ الإسلام زكريا الأنصاري - حصن المجتهدين في عصره - فيما يتصل بهذه الخرافات، ولكن اللؤم قد بلغ بالدساسين حين كان الشعراوي تلميذاً لشيخ الإسلام الأنصاري فجرحوا الشيخ كما جرحوا التلميذ، بينما خاب سعيهم كل الخيبة، وحَمَلُوا تلك الفتوى لشيخ الإسلام...». ثم يقول: «ونحن إذا قرأنا هذا في كتاب كتبه رجل على هذا القدر من الثقافة الشرعية الرصينة، والوعي الصوفي الحذر، فإن ما كتبه يستهويننا بلا شك، ولكننا نعود من رحلة استهواننا إلى تقرير أن المسألة أحد أمرين:

١ - إما أن يكون الشعراوي كان قد أصيب بمرض عقلي دفعه إلى هذا الهراء، وهو ما لم يحدث، ولو حدث لسارع أعداؤه إلى تسجيله وإذاعته، وما أكثر أعداؤه في عصره، وبعد عصره.

٢ - وإما أن يكون هذا الكلام مدسوساً عليه من أعدائه أدياء التصوف، لترويح خرافاتهم عن طريقه؛ لأن هذه الخرافات كانت وما تزال تشكل جزءاً

= ١٢٩٢هـ، وعدة مخطوطات بمكتبة الأزهر الشريف، وهي خالية تماماً من التحريف والتخريف، وقد طبع الكتاب بمكتبة الآداب، القاهرة، ط: ١/٢٠٠١م، تحقيق: عبد الرحمن حسن محمود.

ومما قاله المحقق في مقدمته للكتاب: ج ١/٢٥ تحت عنوان: كتاب الطبقات الكبرى والكذب على الشيخ رحمته الله: «وأما ما كُذِّبَ على الشيخ الشعراوي في هذا الكتاب فكثير، وقد مكنتنا الله تعالى من الاطلاع على تراجم نظيفة أثبتناها في نسختنا هذه، وأشرنا إلى كل في موضعه، إن النسخة التي كتبها الشيخ بيده رحمته الله قد فقدت، أو هي في سرداب من سرداب المكتبات أو أضاعوها لئتمكنوا من دس ما يمكن دسه فيما تنسخه أيديهم، والنسخ الموجودة في بعض تراجمها زيادة عن المطبوع أو نقص، فما رأيت فيه مخالفة تستحق أن تظهر: نقلته برمته بدلاً عن ما في النسخ المطبوعة، وما لا: تركته كما هو». ثم ذكر الكثير من الأمثلة المحرفة والمدسوسة على الإمام الشعراوي والموجودة في النسخ المطبوعة، ثم قارنها بالنسخة الثانية التي اعتمد عليها، وهي خالية تماماً من تلك القبايح والتفاهات.

رئيسياً من ثقافة هؤلاء الأدعياء من العامة وأشباههم، أو لتشويه سمعة الشعراني العلمية والسلوكية؛ تنفيساً عن حقد وعداوة له بسبب ذبوع صيته، واحترام الناس له، ومنافسته للأزهر^(١).

- وقد أوضح الإمام الكبير عبد الرؤوف المناوي رحمته الله، وأيده في ذلك المؤرخ الكبير عبد الحي بن العماد الحنبلي رحمته الله أن هناك الكثير من الحسدة دسّ على الشيخ الشعراني رحمته الله أشياء تخالف الشرع، وهو بريء منها، فقال بعد أن أثنى عليه وذكر مؤلفاته العديدة: «وَقَرَّظَ لَهُ - يعني للإمام الشعراني - على بعضها علماء عصره، فغلب الحسد على طائفة من الفقهاء والصُوفية، فدسُّوا عليه كلمات يخالف ظاهرها الشرع، وعقائد زائغة، ومسائل تخالف الإجماع وأقاموا عليه القيامة وشنَّعوا وسبُّوا، ورموه بكل عظمة، وبالغوا في الأذى والنميمة، فخذلهم الله تعالى وأظهره الله عليهم، وكان مواظباً على السنة، مُجَانِباً للبدعة، مبالغاً في الورع، مُؤَثِّراً ذوي الفاقة على نفسه حتى بملبوسه، متحملاً للأذى، سالكاً طريق العفو، موزعاً أوقاته على العبادة، ما بين تصنيفٍ وتسليكٍ وإفادة، وكان يُسَمِّعُ لزاويته دوي كدوي النحل ليلاً ونهاراً، ولم يزل مقيماً على ذلك، معظماً في صدور الصُّدُور، مَبْجَلًا في عيون الأعيان بالخير والحبور إلى أن نَقَلَهُ اللهُ تعالى إلى دار كرامته»^(٢).

وهذا ما قاله أيضاً الإمام المحقق محمد أمين عابدين صاحب كتاب حاشية ابن عابدين في الفقه الحنفي في معرض كلامه عن الدس في كتب الشيخ محي الدين بن العربي، فقال:

«كما وقع للعارف الشعراني أنه افترى عليه بعض الحُساد في بعض كتبه

(١) مقدمة كتاب: أسرار أركان الإسلام، للشعراني، للشيخ عبد القادر عطا: ص ١٣، دار التراث العربي، ط: ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

(٢) الكواكب الدرية في طبقات السادة الصوفية، للإمام المناوي: ج ٣/ ٧١ - ٧٢، شذرات الذهب: ج ٨/ ٣٧٣ - ٣٧٤.

أشياء مكفرة، وأشاعها عنه حتى اجتمع بعلماء عصره، وأخرج لهم مسودة كتابه التي عليها خطوط العلماء فإذا هي خالية عما افترى عليه^(١).

ولقد أوضح الإمام الشعراني ما ابتلي به من الدس في كتبه، وبين أسبابه، وأعلن براءته منه وملازمته للكتاب والسنة في جميع ما يقوله ويسطره في مؤلفاته، فقال موضحاً ذلك ومفصلاً، وهو كلام دقيق لمن أراد الحق والإنصاف: «ومما منَّ الله تبارك وتعالى به عليّ، صَبْرِي على الحسدة والأعداء، لَمَّا دَسُّوا في كُتُبِي كلاماً يُخَالِفُ ظاهرَ الشَّريعة، وصاروا يستفتون عليّ زوراً وبُهتاناً، ومكاتبتهم في لباب السُّلطان ونحو ذلك، اعلم يا أخي:

١ - أن أول ابتلاءٍ وَقَعَ لي في مصر من نحو هذا النوع، أنني لما حجَّجت سنة سبع وأربعين وتسعمائة، زَوَّرَ عليّ جماعة مسألة فيها خرق لإجماع الأئمة الأربعة، وهو أنني أفيتُّ بعض الناس بتقديم الصلاة عن وقتها إذا كان وراء العبد حاجة، قالوا: وشاع ذلك في الحج، وأرسل بعض الأعداء مكاتبات بذلك إلى مصر من الجبل، فلما وصلت إلى مصر، حصل في مِصْرَ رَجٍّ عظيم حتى وصل ذلك إلى إقليم الغربية والشرقية والصعيد وأكابر الدولة بمصر، فحصل لأصحابي غاية الضرر، فما رجعتُ إلى مصر إلا وأجد غالب الناس ينظر إليّ شزراً، فقلت: ما بال الناس؟ فأخبروني بالمكاتبات التي جاءتهم من مكة، فلا يعلم عددٌ من اغتابني، ولا ثَ بعرضي إلا الله عز وجل.

٢ - ثم إنني لما صَنَّفْتُ كتاب البحر المورود في المواثيق والعهود، وكتب عليه علماء المذاهب الأربعة بمصر، وتسارع الناس لكتابته، فكتبوا منه نحو أربعين نسخة، غار من ذلك الحسدة، فاحتالوا على بعض المغفلين من أصحابي، واستعاروا منه نسخته، وكتبوا لهم منها بعض كراريس، ودسوا فيها عقائد زائغة ومسائل خارقة لإجماع المسلمين، وحكايات وسخریات عن جحا، وابن الراوندي وسبكوا ذلك في غضون الكتاب في مواضع كثيرة، حتى كأنهم

(١) حاشية ابن عابدين، للإمام المحقق محمد أمين عابدين: ج ٤/ ٢٣٨. دار الفكر، بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

المؤلف، ثم أخذوا تلك الكراريس وأرسلوها إلى سوق الكتبيين في يوم السوق، وهو مجمع طلبة العلم، فنظروا في تلك الكراريس ورأوا اسمي عليها، فاشتراها من لا يخشى الله تعالى، ثم دار بها على علماء جامع الأزهر، ممن كان كتب على الكتاب ومن لم يكتب، فأوقع ذلك فتنة كبيرة، ومكث الناس يلوثون بي في المساجد والأسواق وبيوت الأمراء نحو سنة، وأنا لا أشعر وانتصر لي الشيخ ناصر الدين اللقاني، وشيخ الإسلام الحنبلي، والشيخ شهاب الدين بن الجلبلي كل ذلك وأنا لا أشعر، فأرسل لي شخص من المحبين بالجامع الأزهر، وأخبرني الخبر فأرسلت نسختي التي عليها خطوط العلماء، فنظروا فيها، فلم يجدوا فيها شيئاً مما دسّه هؤلاء الحسدة، فسبّوا من فعل ذلك، وهو معروف^(١).

وقال: «واعلم يا أخي أن بعض الحسدة والأعداء، لما قام عنده الغيرة والحسد بسبب هذا الكتاب، حين رأى الناس يكتبونه، ويقرؤونه عليّ، استعار من بعض إخواننا المغفلين نسخة، وكتب له منها كتاباً، ودسّ فيه أموراً تخالف ظاهر الشريعة وما عليه أهل السنّة والجماعة، فصار من لا يعرف حالي ينسب تلك الأمور إليّ، وأنا بحمد الله بريء من ذلك^(٢)». ويقول أيضاً: «وأعرف بعض جماعة من المتهوّرين، يعتقدون فيّ السوء إلى وقتي هذا، وهذا بناء على ما سمعوه أولاً من أولئك الحسدة، ثم إن بعض الحسدة، جمع تلك المسائل التي دسّت في تلك الكراريس وجعلها عنده، وصار كلما سمع أحداً يكرهني، يقول له: إن عندي بعض مسائل تتعلق بفلان، فإن احتجت إلى شيء منها أطلعك عليه، ثم صار يعطي بعض المسائل لحاسد بعد حاسد إلى وقتي هذا، ويستفتون عليّ وأنا لا أشعر، فلما شعرت، أرسلت لجميع علماء الأزهر أنني أنا المقصود بهذه الأسئلة، وهي مفتراة عليّ، فامتنع العلماء من الكتابة عليها^(٣)».

(١) لطائف المنن والأخلاق: ص ٧٦٢.

(٢) مقدمة كتابه البحر المورود في المواثيق والعهود: ص ٣٥.

(٣) المرجع السابق: ص ٧٦٣.

وقال أيضاً: «وأعرف جماعة من المتهوّرين في الوقوع في أعراض الناس يعتقدون فيّ سوء العقيدة بحكم تلك الإشاعة إلى وقتنا هذا، وما منهم أحدٌ اجتمع بي قط، ولا فإوضني في علم، ولا رأيي وأنا أولّف، ولا قامت عنده بذلك بيّنة عادلة فالله تعالى يغفر لهم ويسامحهم، وقد بلغني عن شخص ممن ينسب إلى العلم صار يقول: ما هذه الأمور التي تواترت عن هذا الرجل؟! وسماها متواترة مع أن الدس والإشاعة لم يكن من سوى شخصين من أهل مصر خاصة، وهما معروفان بين أصحابنا لا ينبغي ذكرهما خوفاً من سبّ الناس لهما، وقد ماتا، ودرجا إلى رحمة الله تعالى، فطالع يا أخي كتبي وانتفع بما فيها من النصح ولا تصغ إلى قول حاسد، فإني حررتها بحمد الله على الكتاب والسنة قبل أن أضعها في الورق، وأنا رجلٌ سُنيٌّ مُحَمَّديٌّ، وما ألَفْتُ شيئاً حتى تبحرْتُ في علوم الشريعة، وحررْتُ موادها على مشايخ الإسلام كالشيخ زكريا الأنصاري، والشيخ برهان الدين بن أبي شريف...»^(١).

ثم إنَّ الشَّيخ الشَّعرانيّ قد أعطى إذناً عاماً لكل مسلم قرأ شيئاً من تلك الأمور المفتراة عليه أن يمسحها من الكتاب الذي يجدها فيه، فيقول في ذلك: «فمن ظَفَر مِمَّا كتب من نسخة ذلك العدو بشيء، فليضرب عليه، وليس في حلٍّ أن يُضيف من ذلك إليّ^(٢)».

وقد حاول أن يحصل على تلك المسائل المدسوسة عليه ليتخلّص منها برمتها، وينظّف كتبه منها لكنه لم ينجح في ذلك، فيقول: «هذا ولم أقابل أحداً من هؤلاء بنظير فعله إلى وقتي هذا، ... وقد أرسلتُ لهؤلاء الحسدة الذين عندهم تلك المسائل المدسوسة ليطلعوني عليها؛ لأتبرأ منها على التعيين، فلم يعترف أحدٌ بها فالله تعالى يغفر لهم ما فعلوا، وما أضمره آمين، اللهم آمين^(٣)».

(١) تنبيه المغترين في القرن العاشر على ما خالفوا فيه سلفهم الطاهر، للإمام الشَّعراني: ص ١٧.

(٢) مقدمة كتابه البحر المورود في المواثيق والعهود: ص ٣٥.

(٣) لطائف المنن والأخلاق: ص ٧٦٤.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن إن كانت هذه الخرافات مِمَّا دُسَّ على الشعراني رحمه الله، فلماذا بقيت هذه المدسوسات موجودة إلى الآن في بعض كتبه ككتاب الطبقات الكبرى؟ هذا السؤال يجيب عليه الشيخ عبد القادر أحمد عطا، ويبين سبب بقاء ذلك فيقول: «الإجابة على هذا السؤال تُدين الصوفية أنفسهم قبل أن تدين خصومهم، فالصوفية كما عرفتهم من قريب لا يخرجون عن هذه الأصناف:

١ - صنف من الصالحين المحققين الأتقياء الأخفاء الهاربيين من الشهرة، والمؤثرين العمل الصامت في تربية المريدين ورعاية أحوالهم الروحية والنفسية في دقة ومنهجية بارعة، وهؤلاء لا يميلون إلى الكلام ولا إلى الكتابة، بل يعتبرون كتبهم هم مريديهم، ولا شيء وراء ذلك.

ومع إجلالنا لهذا الصنف من الرجال فإننا لسنا معهم في السكوت على هذه الأوهام دون تنبيه منشور ومطبوع على المسلمين؛ لأنَّ الكلمة من هؤلاء الشيوخ الأجلاء أبلغ في العمل من آلاف الكلمات التي تصدر عن غيرهم من الناس.

٢ - صنف آخر من الصالحين الأتقياء المحققين، ولكنهم لا يعملون في حقل التربية السلوكية وإنما يعملون في حقل البحث والتأليف والتحقيق، ولكنهم يؤثرون السلامة بتسليم كل قول إلى مَنْ قاله، فلا شأن لهم بالنقد، وإنما هم مشغولون بنقد نفوسهم، ومراقبتها، وإذاعة ما أجمع عليه القوم دون ما اختلفوا فيه. ومع احترامنا الكبير لهؤلاء الشيوخ كذلك فإننا لا نوافقهم على مسلكهم هذا، ولا نتقصهم من أجله.

٣ - قوم تصدَّوا لإرشاد السالكين على غير علم، ولا خبرة بالنفوس، ولكن على حسن النية و«الدَّروشة» والتَّوَّاجُد عند ذكر الأشياخ، والخوف من صَدَمَاتِهِمْ، وتسليم كل أحوالهم لهم حتى لو كانت كبائر وموبقات، فلا حرج عندهم على فضل الله حتى ولو كان الإنسان أعمى البصيرة، مضطرب السيرة، وهؤلاء من أخطر ما خلق الله على الإسلام وعلى المريدين، فهم يستنزلون الرضوان على كل من رُوي في الكتب أنه شيخ من أهل الله، ويؤوِّلون ما ينسب

إليهم من الكبائر تأويلاً فاسداً، وهم بحق يُمثَّلون الفكر الصوفيَّ المُنحَرَف الذي قاومه الشعراني بكلِّ ما أوتي من قوة وعزم.

من أجل هذا بقيت تلك الأوهام مسطورة في الكتب تحت تأثير الإهمال أو الخوف، وما كان الإهمال ولا الخوف من سنن الرسول ﷺ ^(١).

٤ - وإننا لا ننسى أيضاً أن الذي ساعد على الدَّس والتَّضليل، والافتراء عدم الطباعة الفنية، والمراقبة الشديدة في الماضي، كما هي عليه اليوم في عصرنا الحاضر من الطبع المنظَّم، ومن العقوبات القانونية لمن يتجرأ على طبع شيء من الكتب بغير إذن مؤلفها، بخلاف عصر النسخ للكتب الخطية، فقد كان الداسسون والكذَّابون يروِّجون كتباً فيها ما فيها من الدَّجَل والكذب ما الله به عليم، ويُدخلون على كتب العلماء، وخصوصاً الصوفية الدسائس والأباطيل ^(٢).

وفي نهاية هذا المطلَّب وبعد هذا الكلام كُلُّه أقول:

الظاهر من كل هذا الكلام أن خصومه، وحُسادَه من أَدعياء التصوف، وبعض الفقهاء المتحجِّرين قد ملأوا الدنيا حوله حقداً وحسداً، وافتراء وكذباً وتضليلاً، لاسيما في كتبه المعروفة وأشهرها كتاب الطبقات الكبرى، وإن سلوك

(١) مقدمة كتاب: أسرار أركان الإسلام للشعراني، للشيخ عبد القادر عطا: ص ١٧. ولكن يجدر القول بأن هذا الكلام لا ينبغي حمله على إطلاقه، بل إن الله تعالى قيض رجالاً سهرُوا على تنقية الكتب الإسلامية، وخاصة كتب الصوفية، مما علق بها من الأكاذيب والخرافات وبينوا المدسوس فيها من الصحيح، من أمثال: شيخ الأزهر المرحوم عبد الحليم محمود في الكثير من بحوثه ودراساته عن التصوف الإسلامي منها كتاب: المدرسة الشاذلية وغيره من سلسلة قضية التصوف، والشيخ طه عبد الباقي سرور في كتابه: التصوف الإسلامي والإمام الشعراني، والشيخ عبد القادر عيسى رحمه الله في كتابه القيم: حقائق عن التصوف، والشيخ عبد القادر عطا في تحقيقاته لكتب الصوفية عامة وكتب الإمام الشعراني خاصة، والشيخ عبد الحفيظ القرني في كتابه: عبد الوهاب الشعراني إمام القرن العاشر، والشيخ الدكتور عبد الرحمن عميرة في مقدمة تحقيقه لكتاب الميزان الكبرى، وغير ذلك من المقالات التي نُشرت له، وغيرهم الكثير جزاهم الله خيراً.

(٢) حقائق عن التصوف، للشيخ عبد القادر عيسى: ص ٥١٤.

الإمام الشعراني وكتبه ودعوته كلها تنأى عن هذه الانحلالات الهادمة وقد تبرأ منها ومِمَّن دَسَّهَا عليه، ولم يغفل عن التنبيه في غير موضع من كتبه على أمر هؤلاء الدسّاسين، ولو قارن المُنْصِفُ بين كلام الشعراني رحمته الله الذي يعلن فيه تمسكه بالكتاب والسنة، وبين كلامه الموجود في الطبقات الكبرى لرأى تبايناً ظاهراً، ولظهر له كذب ما في الطبقات.

وأيضاً فإنه يصعب تصديق وجود هذه العبارات في كتابات شخص له كتابات متزنة في علوم القرآن، والحديث والفقه والأصول وغيرها، فهل يعقل أن يصل الرجل في الإتيان في علوم الشريعة لهذه الدرجة، ثم يكتب مثل هذه الخرافات والفسق والفجور.

والذي يظهر لي وينبغي أن يقال: إنَّ الدَّسَّ والتزوير قد أخذوا نصيباً وافراً من كتبه، ولا بد من الاعتراف بأن ذلك قد حصل فيها مما يوجب على الإنسان الإنصاف في عدم نسبة هذه الشنائع لهذا الإمام الذي ما عرف عنه إلا التمسك الشديد بالكتاب والسنة، كما مر معنا في أثناء ترجمته، ومن ثناء العلماء عليه. والله تعالى أعلم.

الفصل الرابع

عقيدة الإمام عبد الوهاب الشعراني

وفيها المباحث التالية:

* المبحث الأول: اعتقاد الإمام الشعراني كما هو مُثَبَّت في كتبه المَعْتَمَدَة.

* المبحث الثاني: موقف الإمام الشعراني من الآيات المتشابهة.

* المبحث الثالث: موقف الإمام الشعراني من الحُلُول والائْتِحَاد.

المبحث الأول

ملخص اعتقاد الإمام الشَّعراني

كما هو مُثَبَّت في كتبه المُعْتَمَدَة

يقول الإمام الشَّعراني رحمه الله ^(١) في بيان عقيدته التي اعتقدها وعاش عليها ومات عليها: «اعلم رحمك الله يا أخي أَنَّهُ يَنْبَغِي لِكُلِّ مُؤْمِنٍ أَنْ يُصَرِّحَ بِعَقِيدَتِهِ وَيُنَادِيَ بِهَا عَلَى رُؤُوسِ الْأَشْهَادِ فَإِنْ كَانَتْ صَحِيحَةً شَهِدُوا لَهُ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ ذَلِكَ بَيَّنُّوا لَهُ فَسَادَهَا لِيَتُوبَ مِنْهَا، ... فِيَا إِخْوَانِي، وَيَا أَحِبَابِي رَضِيَ اللَّهُ عَنَّا وَعَنْكُمْ: أَشْهَدُكُمْ أَنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ تَعَالَى وَأَشْهَدُ مَلَائِكَتَهُ وَأَنْبِيََاءَهُ أَنِّي أَقُولُ قَوْلًا جَازِمًا بِقَلْبِي: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَاحِدٌ لَا ثَانِيَّ لَهُ، مُنَزَّهٌ عَنِ الصَّاحِبَةِ وَالْوَلَدِ، مَالِكٌ لَا شَرِيكَ لَهُ، مَلِكٌ لَا وَزِيرَ لَهُ، صَانِعٌ لَا مُدَبِّرَ مَعَهُ، مُوجِدٌ بِذَاتِهِ مِنْ غَيْرِ افْتِقَارٍ إِلَى مُوجِدٍ يُوْجِدُهُ، بَلْ كُلُّ مُوجِدٍ سِوَاهُ مُفْتَقِرٌ إِلَيْهِ فِي وَجُودِهِ ... وَهُوَ تَعَالَى مُوجِدٌ بِنَفْسِهِ لَا افْتِتَاحَ لَوْجُودِهِ، وَلَا نِهَآيَةَ لِبَقَائِهِ، بَلْ وَجُودُهُ مُطْلَقٌ، قَائِمٌ بِنَفْسِهِ لَيْسَ بِجَوْهَرٍ ^(٢) فَيُقَدَّرُ لَهُ الْمَكَانُ، وَلَا بِعَرَضٍ ^(٣) فَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ الْبَقَاءُ، وَلَا بِجِسْمٍ فَيَكُونُ لَهُ الْجِهَةُ وَالتَّلَقُّاءُ مُقَدَّسٌ عَنِ الْجِهَاتِ وَالْأَقْطَارِ، مَرْتَبِيٌّ بِالْقُلُوبِ وَالْأَبْصَارِ ^(٤)، اسْتَوَى عَلَى عَرْشِهِ كَمَا قَالَ، وَعَلَى الْمَعْنَى الَّذِي

(١) هذه العقيدة التي سيذكرها الإمام الشَّعراني هنا، قريبة جداً من العقيدة التي أثبتتها الإمام حجة الإسلام الغزالي في كتابه قواعد العقائد: ص ٥٠ - ٧٠. دار عالم الكتب، لبنان، ط: ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، تحقيق: موسى محمد علي.

(٢) الجوهر هو: ما يقبل التحيز. ينظر: الحدود الأنيفة للشيخ زكريا الأنصاري: ص ٧١، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط: ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م، تحقيق: د. مازن المبارك.

(٣) العَرَض هو: الموجود الذي يحتاج في وجوده إلى موضع أي محل يقوم به، كاللون المحتاج في وجوده إلى جسم يحلّه ويقوم به. ينظر: التعريفات: ص ١٩٢، أو هو: ما لا يقوم بذاته بل بغيره. الحدود الأنيفة: ص ٧١.

(٤) قال تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢ - ٢٣] قال العلماء: تكون رؤية الله تعالى للمؤمنين في الدنيا بالقلوب، وفي الآخرة بالأبصار بلا كيف ولا انحصار =

أراد^(١)، له الآخرة والأولى^(٢) لا يحده زمان، ولا يحويه مكان، بل كان ولا مكان ولا زمان^(٣)، وهو الآن على ما عليه كان؛ لأنه خَلَقَ التَّمَكُّنَ وَالْمَكَانَ وَأَنْشَأَ الزَّمَانَ، وقال: أنا الواحد الحي الذي لا يؤوده حفظ المخلوقات^(٤)، لا يشبه شيء من صفاته صفات المحدثات، تعالى الله أن تحله الحوادث، أو أن يحلها، أو أن تكون قبله، أو أن يكون بعدها، بل يقال: كان الله ولا شيء معه، إذ القبل والبعد من صيغ الزمان الذي أبدعه، فهو القيوم الذي لا ينام، والقهار الذي لا يرام ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(٥) خَلَقَ اللهُ تَعَالَى الْعَرْشَ، وَأَنْشَأَ الْكَرْسِيَّ، وَأَوْسَعَهُ الْأَرْضَ وَالسَّمَاءَ^(٦)، اخترع اللوح والقلم الأعلى، وأجراه كما يشاء بعلمه في خلقه إلى يوم الفصل والقضاء.

أبدع العالم كله على غير مثال سبق، خلق الخلق، وأخلق^(٧) ما خلق، أنزل

= في الرويتين، لقوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]. ينظر: القواعد الكشفية: ص ٢٧٥.

(١) قال تعالى في سورة الرعد، الآية (٢): ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾، وقال تعالى في سورة طه الآية (٥): ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾.

(٢) قال تعالى في سورة الليل، الآية (١٣): ﴿وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَى﴾.

(٣) أخرج البخاري في صحيحه، رقم (٦٩٨٢)، وابن حبان في صحيحه، رقم (٦١٤٢) عن عمران بن حصين رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «كان الله ولم يكن شيء قبله وكان عرشه على الماء، ثم خلق السماوات والأرض». فالزمان والمكان حادثان مخلوقان والله تعالى هو الخالق لهما.

(٤) يشير إلى قوله تعالى في سورة البقرة، الآية (٢٥٥): ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾.

(٥) سورة الشورى، الآية (١١).

(٦) قال تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

(٧) أي: أبلى وأمات. ينظر: لسان العرب، للإمام ابن منظور الإفريقي: ج ١٠/٨٨، دار صادر، بيروت، الطبعة: الأولى.

الأرواح بالأشباح^(١) أمناً وجعل هذه الأشباح المنزلة إليها الأرواح في الأرض خَلْفاً، وسخر لها ما في السموات، وما في الأرض جميعاً منه^(٢)، فلا تتحرك ذرة إلا به وعنه، خلق الكل من غير حاجة إليه، ولا موجب أوجب ذلك عليه، لكن علمه سبق، ﴿أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْماً﴾^(٣) ﴿وَأَخَصَّنَا كُلَّ شَيْءٍ عَدْدًا﴾^(٤) ﴿يَعْلَمُ الْسِرَّ وَخَفِيَّ﴾^(٥) ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾^(٦)، وكيف لا يعلم شيئاً هو خلقه ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾^(٧) عِلْمَ الْأَشْيَاءِ قَبْلَ وَجُودِهَا، ثُمَّ أَوْجَدَهَا عَلَى حَدِّ مَا عِلْمُهَا، فلم يزل عالماً بالأشياء، لم يتجدد له علم عند تجدد الإنشاء، بعلمه أنقن الأشياء وأحكمها، عِلْمَ الْكُلِّيَّاتِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، كما عِلْمَ الْجُزْئِيَّاتِ بِإِجْمَاعٍ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ وَالِاتِّفَاقِ، فهو عالم الغيب والشهادة، فتعالى عما يشركون، فعلاً لما يريد فهو المدبر للكائنات في عالم الأرض والسموات، ... لا راد لأمره، ولا معقب لحكمه يؤتي الملك من يشاء، وينزع الملك ممن يشاء، ويعز من يشاء ويذل من يشاء، ويهدي من يشاء ويضل من يشاء، ما شاء الله كان، ما لم يشأ لم يكن، فالكفر والإيمان والطاعة والعصيان من مشيئته وحكمه وإرادته.

ولم يزل سبحانه وتعالى موصوفاً بهذه الإرادة أزلاً، والعالم معدوم، ثم أوجد العالم من غير تفكير ولا تدبر عن جهل فيعطيه التدبر والتفكير علم ما جهل، جل وعلا عن ذلك، بل أوجده عن العلم السابق وتعيين الإرادة الأزلية القاضية على العالم بما أوجده عليه من زمان ومكان وأكوان وألوان، فلا مريد

(١) الشَّيْخُ مَا بَدَا لَكَ شَخْصُهُ مِنَ النَّاسِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْخَلْقِ، يُقَالُ: شَبَّحَ لَنَا أَيُّ مَثَلٍ، وَالْجَمْعُ أَشْبَاحٌ وَشُبُوحٌ. ينظر: لسان العرب: ٢/٤٩٤، مادة (شبح).

(٢) قال تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ١٣].

(٣) سورة الطلاق، الآية (١٢).

(٤) سورة الجن، الآية (٢٨).

(٥) سورة طه، الآية (٧).

(٦) سورة غافر، الآية (١٩).

(٧) سورة الملك، الآية (١٤).

في الوجود على الحقيقة سواء، إذ هو القائل سبحانه: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (١).

وأَنَّهُ تعالى كما عَلِمَ فَأَحْكَمَ، وأَرَادَ فَخَصَّ، وَقَدَّرَ فَأَوْجَدَ، كذلك سَمِعَ ورأى ما تَحَرَّكَ أو سَكَنَ أو نَطَقَ في الورى من العالم الأسفل والأعلى، لا يَحِجُّ سَمْعَهُ الْبُعْدُ فهو القريب ولا يَحِجُّ بَصَرَهُ الْقُرْبُ فهو البعيد، يَسْمَعُ كَلَامَ النَّفْسِ في النَّفْسِ، وَصَوْتَ الْمُمَاسَّةِ الْخَفِيَّةِ عند اللمس، يَرى سُبْحَانَهُ السَّوَادَ في الظُّلُمَاءِ، وَالْمَاءَ في الْمَاءِ، لا يَحِجُّهُ الْامْتِزَاجُ ولا الظُّلُمَاتُ ولا النُّورُ وهو السَّمِيعُ الْبَصِيرُ.

تَكَلَّمَ سبحانه وتعالى لا عن صَمْتٍ مُتَقَدِّمٍ، ولا سكوتٍ مُتَوَهِّمٍ، بكلام قديم أزلِّي كسائر صفاته، من عِلْمِهِ وإِرَادَتِهِ وقدرته، كَلَّمَ به موسى سَمَاءَ التَّنْزِيلِ وَالزَّبُورِ والتوراة والإنجيل والفرقان، من غير تشبيه ولا تكييف.

فكَلَامُهُ سبحانه وتعالى من غير لَهَاقٍ ولا لِسَانٍ، كما أَنَّ سَمْعَهُ من غير أَصْمَحَةٍ (٢) ولا آذَانٍ، كما أَنَّ بَصَرَهُ من غير حَدَقَةٍ ولا أَجْفَانٍ، كما أَنَّ إِرَادَتَهُ من غير قَلْبٍ ولا جَنَانٍ، كما أَنَّ عِلْمَهُ من غير اضْطِرَارٍ ولا نَظَرٍ في بُرْهَانٍ، كما أَنَّ ذَاتَهُ لا تَقْبَلُ الزِّيَادَةَ وَالتَّنْقِصَانَ.

أَكْمَلَ صُنْعَ الْعَالَمِ وَأَبْدَعَهُ حِينَ أَوْجَدَهُ، إِنْ أَنْعَمَ فَنَعَمَ فَذَلِكَ فَضْلُهُ، وَإِنْ أَبْلَى فَعَذَّبَ فَذَلِكَ عَذْلُهُ، لَمْ يَتَصَرَّفْ في ملكٍ غَيْرِهِ فَيُنْسَبَ إِلَى الْجَوْرِ وَالْحَيْفِ (٣)، ولا يَتَوَجَّهَ عَلَيْهِ لسوَاهُ حَكْمٌ فَيَتَّصِفَ بِالْجَزَعِ لذلِكَ والخوفِ، كُلُّ مَا

(١) سورة النكوير، الآية (١٩).

(٢) من الصَّمَاخِ بِالْكَسْرِ، وهو خَرَقُ الْأُذُنِ الْبَاطِنُ الَّذِي يُفْضِي إِلَى الرَّأْسِ، وَالْجَمْعُ أَصْمَحَةٌ وَصُمُخٌ وَصَمَائِخُ كَشْمَائِلٍ، وَيُقَالُ: إِنَّ الصَّمَاخَ هو الْأُذُنُ نَفْسُهَا. ينظر مادة (صمخ) في: لسان العرب: ج ٣/ ٣٤، تاج العروس، للإمام مرتضى الزبيدي: ج ٧/ ٢٩٣ دار الهداية، تحقيق: مجموعة من المحققين.

(٣) أخرج الإمام مسلم في صحيحه، رقم (٢٥٧٧) عن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي ﷺ فيما روى عن الله تبارك وتعالى أنه قال: «يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا».

سِوَاهُ فهو تحت سلطان قهره، فهو الملهم نُفُوسَ الْمُكَلَّفِينَ التَّقْوَى والفُجُورَ (١) وهو الْمُتَجَاوِزُ عن سيئات من شاء من عباده هنا وفي يوم النُّشُورِ.

وكما أَشْهَدْتُ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ وَجَمِيعَ خَلْقِهِ وَإِيَّاكُمْ على نفسي بالإيمان بِمَنْ اصْطَفَاهُ اللَّهُ واختارَهُ واجتَبَاهُ من خلقه وهو سَيِّدُنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٌ ﷺ الَّذِي أَرْسَلَهُ إِلَى جَمِيعِ النَّاسِ كَافَّةً بِشِيرًا وَنَذِيرًا وداعياً إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وسراجاً مُنِيرًا، فَبَلَّغَ ﷺ مَا أَنْزَلَ مِنْ رَبِّهِ إِلَيْهِ، وَأَدَّى أَمَانَتَهُ، وَنَصَحَ أُمَّتَهُ، وَوَقَفَ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ على مَنْ حَضَرَهُ مِنَ الْأَتْبَاعِ فَخَطَبَ وَذَكَّرَ، وَخَوَّفَ وَحَذَّرَ وَوَعَدَ، وَأَوْعَدَ وَأَمَطَرَ وَأَرْعَدَ، وَمَا خَصَّ بِذلِكَ التَّذْكِيرَ أَحَدًا دُونَ أَحَدٍ، ثُمَّ قَالَ: «أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟» قَالُوا: بَلَّغْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ ﷺ: «اللَّهُمَّ فَاشْهَدْ» (٢).

وَإِنِّي مُؤْمِنٌ بِمَا جَاءَ بِهِ ﷺ وَمِمَّا عَلِمْتُ بِهِ، وَمِمَّا لَمْ أَعْلَمْ، فَمَا جَاءَ بِهِ وَقَرَّرَ أَنَّ الْمَوْتَ عَنْ أَجَلٍ مَسْمُومٍ عِنْدَ اللَّهِ إِذَا جَاءَ لَا يُؤَخَّرُ، فَأَنَا مُؤْمِنٌ بِهَذَا إِيْمَانًا لَا رَيْبَ فِيهِ وَلَا شَكَّ، كَمَا آمَنْتُ وَأَقْرَرْتُ أَنَّ السُّؤَالَ فِي الْقَبْرِ حَقٌّ، وَأَنَّ الْعَرْضَ عَلَى اللَّهِ حَقٌّ، وَأَنَّ الْحَوْضَ حَقٌّ، وَأَنَّ عَذَابَ الْقَبْرِ حَقٌّ، وَأَنَّ نَصَبَ الْمِيزَانِ حَقٌّ وَتَطَايِيرَ الصُّحُفِ حَقٌّ وَالصُّرَاطَ وَالْجَنَّةَ حَقٌّ، وَالتَّارَ حَقٌّ، وَأَنَّ فَرِيقًا فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقًا فِي السَّعِيرِ حَقٌّ وَأَنَّ كَرَبَ ذلِكَ الْيَوْمِ على طائفةٍ حَقٌّ وَأُخْرَى لَا يَحْزَنُهُمُ الْفَرْعُ الْأَكْبَرُ حَقٌّ وَأَنَّ شَفَاعَةَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ وَصَالِحِي الْمُؤْمِنِينَ حَقٌّ، وَأَنَّ شَفَاعَةَ أَرْحَمِ الرَّاحِمِينَ حَقٌّ، وَأَنَّ جَمَاعَةً مِنْ أَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ يَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ ثُمَّ يُخْرَجُونَ مِنْهَا بِالشَّفَاعَةِ حَقٌّ، وَأَنَّ التَّأْيِيدَ لِلْمُؤْمِنِينَ فِي النَّعِيمِ الْمُقِيمِ حَقٌّ

(١) قال تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾ (٧) فَالْمَهْمَا مُجُورَهَا وَنَقَوَّاهَا ﴿[الشمس: ٧ - ٨].

(٢) ورد في معنى هذا عدة أحاديث منها عند البخاري في صحيحه، رقم (١٦٥٢)، ومسلم في صحيحه، رقم (١٢١٨)، ولفظ البخاري عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «أي يوم هذا؟ قالوا: يوم حرامٍ، قال: فأَيُّ بَلَدٍ هذا؟ قالوا: بَلَدٌ حَرَامٌ، قال: فأَيُّ شَهْرٍ هذا؟ قالوا: شَهْرٌ حَرَامٌ، قال: فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحَرَمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فَأَعَادَهَا مَرَارًا ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ، قال ابنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهَا لَوْصِيَّتُهُ إِلَى أُمَّتِهِ، فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ».

وَأَنَّ التَّأْيِيدَ لِلْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ فِي الْعَذَابِ الْأَلِيمِ حَقٌّ، وَأَنَّ كُلَّ مَا جَاءَتْ بِهِ الْكُتُبُ وَالرُّسُلُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ عُلِمَ أَوْ جُهِلَ حَقٌّ، وَنُؤْمِنُ بِأَنَّ إِيْمَانَ أَهْلِ الْيَأْسِ لَا يَنْفَعُ صَاحِبَهُ، وَلَا يَسْعُدُ بِهِ؛ لِعَدَمِ قَبُولِهِ، كإِيْمَانِ فِرْعَوْنَ، وَنَحْوِهِ مِمَّنْ آمَنَ وَقَدْ حَضَرَهُ الْمَوْتُ وَعَايَنَ أَسْبَابَهُ؛ لِأَنَّهُ إِيْمَانٌ فِي غَيْرِ مَحَلِّ التَّكْلِيفِ، فَأَشْبَهَ إِيْمَانُ أَهْلِ النَّارِ.

فَهَذِهِ شَهَادَتِي عَلَى نَفْسِي أَمَانَةٌ عِنْدَ كُلِّ مَنْ وَصَلَتْ إِلَيْهِ يُؤَدِّيهِهَا إِذَا سُئِلَهَا حَيْثُمَا كَانَ، وَهَذِهِ عَقِيدَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ، وَهِيَ بِحَمْدِ اللَّهِ عَقِيدَتُنَا، عَلَيْهَا حَيِينَا، وَعَلَيْهَا نَمُوتُ، نَفَعَنَا اللَّهُ تَعَالَى بِهَذَا الْإِيْمَانِ، وَثَبَّتَنَا عَلَيْهِ عِنْدَ الْإِنْتِقَالِ إِلَى الدَّارِ الْحَيَوَانِ، وَأَحْلَنَّا دَارَ الْكِرَامَةِ وَالرِّضْوَانِ وَحَالَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ دَارِ سَرَابِيلِ أَهْلِهَا مِنْ قَطْرَانٍ وَجَعَلَنَا مِنَ الْعَصَابَةِ الَّتِي تَأْخُذُ كَتَبَهَا بِالْإِيْمَانِ، وَمِمَّنْ انْقَلَبَ عَنِ الْحَوْضِ وَهُوَ رِيَّانٌ، وَرَجَّحَ لَهُ الْمِيزَانُ، وَثَبَّتَ مِنْهُ عَلَى الصِّرَاطِ الْقَدَمَانِ، إِنَّهُ الْمُنْعَمُ الْحَنَّانُ، آمِينَ اللَّهُمَّ آمِينَ^(١).

الْمَبْحَثُ الثَّانِي

مَوْقِفُ الْإِمَامِ الشَّعْرَانِيِّ مِنَ الْآيَاتِ الْمُتَشَابِهَةِ

جَاءَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَفِي السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ، نُصُوصٌ تَنْسِبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى صِفَاتٍ يُوْهِمُ ظَاهِرُهَا تَشْبِيهَ الْحَقِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي هَذِهِ الصِّفَاتِ بِخَلْقِهِ، كَالنُّصُوصِ الَّتِي تُثَبِّتُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَدَّ، أَوْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَجْهًا، أَوْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَيْنًا وَأَعْيُنًا، أَوْ أَنَّ اللَّهَ قَدَمًا أَوْ أَصَابِعَ، أَوْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَقَدْ لَخَّصَ الْإِمَامُ الشَّعْرَانِيُّ الْقَوْلَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَبَيَّنَ مَا هُوَ الْأَسْلَمُ فِيهَا، وَمُلَخَّصُ قَوْلِهِ: أَنَّهُ يَجِبُ الْإِيْمَانُ بِهَذِهِ الْآيَاتِ عَلَى مَرَادِ اللَّهِ تَعَالَى، مَعَ وَجُوبِ تَنْزِيهِهِ تَعَالَى عَنْ ظَاهِرِ تِلْكَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي تُوْهِمُ تَشْبِيْهِهِ بِالْمَخْلُوقِ، وَهَذَا هُوَ الْأَسْلَمُ، وَذَهَبَ إِلَى أَنَّ التَّأْوِيلَ بِشَكْلِ عَامٍ لَا يُوَافِقُ الْأَدَبَ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَكِنْ إِذَا دُعِيَ لِلتَّأْوِيلِ ضَرُورَةٌ أَوْ مَصْلَحَةٌ فَإِنَّ لِلْعُلَمَاءِ أَنْ يُؤَوِّلُوا، مِنْ غَيْرِ جَزْمٍ بِأَنَّ هَذَا هُوَ مُرَادُ اللَّهِ تَعَالَى، ثُمَّ بَيَّنَّ أَصْلَ الْمَسْأَلَةِ وَعَرَضَ أَقْوَالَ الْعُلَمَاءِ فِيهَا، فَقَالَ: «إِنَّ أَهْلَ اللَّهِ تَعَالَى قَاطِبَةً أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ الْإِيْمَانُ بِآيَاتِ الصِّفَاتِ وَأَخْبَارِهَا عَلَى حَدِّ مَا يَعْلَمُهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَعَلَى حَدِّ مَا تَقْبَلُهُ ذَاتُهُ الْمَقْدَّسَةُ، وَمَا يَلِيْقُ بِجَلَالِهِ، وَلَا يَجُوزُ لَنَا رَدُّ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا تَكْيِيفُهُ وَلَا نِسْبَةُ ذَلِكَ إِلَى الْحَقِّ جَلٍّ وَعَلَا عَلَى حَدِّ مَا نَنْسِبُهُ إِلَيْنَا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّنَا جَاهِلُونَ بِذَاتِهِ تَعَالَى فِي هَذِهِ الدَّارِ، وَفِي الْآخِرَةِ لَا نَدْرِي كَيْفَ يَكُونُ الْحَالُ، وَكُلُّ مَنْ رَدَّ شَيْئًا أَثْبَتَهُ الْحَقُّ تَعَالَى لِنَفْسِهِ عَلَى أَلْسِنَةِ رُسُلِهِ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَكُلُّ مَنْ آمَنَ بِبَعْضِ ذَلِكَ وَكَفَرَ بِبَعْضٍ فَقَدْ كَفَرَ بِذَلِكَ، وَكُلُّ مَنْ آمَنَ بِذَلِكَ، وَلَكِنْ شَبَّهَ فِي نِسْبَةِ ذَلِكَ إِلَيْهِ مِثْلَ نِسْبَتِهِ إِلَيْنَا، أَوْ تَوَهَّمَهُ ذَلِكَ، أَوْ خَطَرَ عَلَى بَالِهِ، أَوْ تَصَوَّرَهُ أَوْ جَعَلَ ذَلِكَ مُمْكِنًا فَقَدْ جَهِلَ وَمَا كَفَرَ»^(١).

ثُمَّ قَالَ: «ااخْتَلَفُوا هَلْ يُؤَوِّلُ الْمُشْكِلَ أَمْ يُفَوِّضُ عِلْمَ مَعْنَاهِ الْمَرَادِ إِلَى اللَّهِ

(١) القواعد الكشفية: ص ٢٤١ - ٢٤٢.

(١) اليواقيت والجواهر: ج ١/ ١٨ - ٢٢، القواعد الكشفية: ص ٨٢ - ١٩٠، بتصرف يسير.

تعالى مع تنزيهنا له عن ظاهر اللفظ حال تفويضنا؟ فمذهب السلف التسليم، ومذهب الخلف التأويل، ثم إنهم اتفقوا سلفاً وخلفاً على أن جهلنا بتفصيل ذلك لا يقدح في اعتقادنا المراد منه مجملاً، قالوا: والتفويض أسلم، والتأويل إلى الخطأ أقرب، مع ما في التأويل من فوات كمال الإيمان بآيات الصفات؛ لأن الله تعالى ما أمرنا أن نؤمن إلا بعين اللفظ الذي أنزله، لا بما أولناه بعقولنا، فقد لا يكون ذلك التأويل الذي أولناه يرضاه الله تعالى... ثم قال: قال الشيخ برهان الدين بن أبي شريف في حاشيته^(١): وإنما شرطوا التنزيه حال التفويض؛ لينبّهوا على اتفاق السلف والخلف على التنزيه عن ظاهر اللفظ على حد ما تتعقّله الناس؛ لكون حقيقته تعالى مخالفة لسائر الحقائق، فلا يجوز حمل صفات الحق تعالى على ما يتعقّل من صفات الخلق^(٢).

ثم قال بعد ذلك: «فاعلم ذلك يا أخي، وانسب آيات الصفات وأخبارها إلى الله على علم الله فيها أو بتأويل يقبله لسان العرب فيها، لكن لا يخفى نقص إيمان المؤول من حيث إن الله تعالى أمره أن يؤمن بما أنزله الله، لا بما أوله عقله، فقد لا يكون الأمر الذي أوله يرضاه الله تعالى^(٣) ففي كلامه هذا يقرر: أن الأصل هو التفويض مع التنزيه، وأن التأويل جائز من أهله بشرطه الآتي ذكره، وهذا هو مذهب الأشاعرة^(٤)، كما جاء في جوهره التوحيد للعلامة إبراهيم اللقاني المالكي:

وكل نص أوهم التشبيه أو له أو فوض ورم تنزيها^(٥)

(١) وهي حاشية على شرح المحلي على جمع الجوامع في الأصول، المسماة بالدرر اللوامع.

(٢) ينظر: غاية الوصول، للشيخ زكريا الأنصاري: ص ١٥٤.

(٣) القواعد الكشفية: ص ٢٤٨.

(٤) نقل الإمام النووي رحمه الله في شرح صحيح مسلم: ج ٣/ ١٩ هذا المذهب عن معظم المتكلمين من أنها تتأول على ما يليق بها، ثم قال: «وإنما يسوغ تأويلها لمن كان من أهله، بأن يكون عارفاً بلسان العرب، وقواعد الأصول والفروع، ذا رياضة في العلم».

(٥) ينظر: شرح صحيح مسلم: ج ٣/ ١٩، إيضاح الدليل، للإمام ابن جماعة: ص ١١٦ إلى آخر الكتاب، مع مقدمته القيمة، للشيخ وهبي غاوجي الألباني، إتحاف الكائنات للسبكي: =

ثم إنه أعطى العذر للعلماء الذين أولوا هذه الآيات - ولم يخرجهم من أهل السنة، ولم يصنّفهم مع الفرق الضالة، ولم ينعتهم بنعوت التبديع والتفسيق؛ لمجرد أنهم أولوا - بأن تأويلهم كان للحاجة والمصلحة، فقال: «وما أول العلماء بالله تعالى إلا عند الضرورة^(١)، كخوفهم على العامة الذين لم يصلوا إلى فهم التنزيه من محذور، كتشبيه وتمثيل، ودليلهم في ذلك قول الحق تعالى في حديث مسلم^(٢): «إن الله عز وجل يقول يوم القيامة: يا ابن آدم مرضت فلم تعدني يا بن آدم استطعمتك فلم تطعمني» إلى آخر النسق، فإن الحق تعالى لما رأى عبده توقف في ذلك، وقال: يا رب كيف أعودك وأنت رب العالمين؟ وكيف أطعمك وأنت رب العالمين؟ أول له ذلك، وقال: «أما علمت أن عبدي فلاناً مرض فلم تعده، أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده أما علمت أن عبدي فلاناً جاع، أما إنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي». فاعلم ذلك، والحمد لله رب العالمين^(٣).

وقال أيضاً في بيان اضطرار العلماء للتأويل: «وما نقل عن أحدهم أنه أول شيئاً من آيات الصفات وأخبارها فإنما ذلك رحمة بالقاصرين، وتسكيناً

= ص ٢٥، البواقيت والجواهر، للشعراني: ج ١/ ١٨٥ - ١٩٠، مرقاة المفاتيح، للإمام علي القاري: ج ١/ ٢٦٠، شرح الصاوي على جوهره التوحيد: ص ٢١٥ - ٢٢٠، عون المريد بشرح جوهره التوحيد، للأستاذين عبد الكريم تتان ومحمد الكيلاني: ١/ ٤٤٢ - ٤٩٠، العقيدة الإسلامية وأسسها، للعلامة الدكتور عبد الرحمن حبنكة: ص ٢١٦ - ٢٢١.

(١) وهذا قول كثير من علماء أهل السنة، من أن التأويل إنما هو عند الحاجة والضرورة، منهم الإمام النووي، في المجموع: ج ١/ ٢٥ والإمام بدر الدين بن جماعة المتوفى سنة (٧٢٨هـ) في كتابه إيضاح الدليل: ص ١١٨ - ١٢٢، ومنهم أيضاً الشيخ محي الدين بن عربي، كما نقل عنه الإمام الشعراني في البواقيت الجواهر: ج ١/ ١٨٦، وقال: «فكلامه مائل إلى التسليم، وعدم التأويل إلا إن خفنا على إنسان وقوعه في محذور إذا لم نؤول، فيتعين حينئذ التأويل». وغيرهم من العلماء، وانظر مقدمة الشيخ وهبي الألباني على كتاب إيضاح الدليل: ص ٦١ - ١٠٩ فقد أفاد فيها وأجاد.

(٢) صحيح مسلم: ج ٤/ ١٩٩٠، رقم (٢٥٦٩).

(٣) القواعد الكشفية: ص ٢٤٨ - ٢٤٩.

لاضطراب عقولهم حين تَحَيَّرَتْ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَدْلَةِ الْوَارِدَةِ فِي التَّنْزِيهِ، وَالْوَارِدَةِ فِيمَا يَقْرُبُ مِنَ التَّشْبِيهِ، وَلَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَسْتَحْضِرُونَ أَنَّ حَقِيقَةَ الْحَقِّ جَلٌّ وَعَلَا مُخَالَفَةٌ لِسَائِرِ الْحَقَائِقِ مَا أَحْوَجُوا أَحَدًا مِنَ الْأُئِمَّةِ إِلَى التَّأْوِيلِ، بَلْ كَانَ أَحَدُهُمْ يُوْمِنُ بِجَمِيعِ مَا وَرَدَ مِنْ آيَاتِ الصِّفَاتِ وَأَخْبَارِهَا عَلَى عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ، وَلَوْ لَمْ يَتَعَقَّلْهُ فَإِنَّ الْحَقَّ تَعَالَى لَمْ يُكَلِّفْ أَحَدًا مِنْ عِبَادِهِ بِمَعْرِفَةِ كُنْهِ الصِّفَاتِ، وَإِنَّمَا كَلَّفَهُمْ بِالْإِيمَانِ بِهَا فَقَطْ، وَمِنْ هُنَا قَالَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: كُلُّ مَا خَطَرَ بِبَالِكَ فَاللَّهُ بِخِلَافِ ذَلِكَ ..، وَسَمِعْتُ مَوْلَانَا شَيْخَ الْإِسْلَامِ زَكْرِيَا رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: مَنْ تَوَقَّفَ فِي إِيْمَانِهِ فِي آيَاتِ الصِّفَاتِ وَأَخْبَارِهَا عَلَى التَّأْوِيلِ فَاتَّهَ كِمَالُ الْإِيمَانِ بِآيَاتِ الصِّفَاتِ، فَإِنَّ الْحَقَّ تَعَالَى لَمْ يُكَلِّفْهُ إِلَّا بِالْإِيمَانِ بِعَيْنِ مَا أَنْزَلَ لَا بِتَأْوِيلِهِ بِعَقْلِهِ فَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ التَّأْوِيلُ مِمَّا لَا يَرْضَاهُ اللَّهُ ... اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُؤَوَّلَ أَحَدُهُمْ شَيْئًا مِنْهَا بِمَصْرَفٍ شَرْعِيٍّ لِمَنْ رَأَى عِنْدَهُ ضَعْفَ إِيْمَانٍ، فَمِثْلُ ذَلِكَ لَا حَرَجَ عَلَيْهِ فِي التَّأْوِيلِ بَلْ قَدْ يَجِبُ^(١).

وهذا الكلام قريبٌ جداً من كلام الإمام الكبير الشَّيْخِ محي الدين النَّوَوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَقَدْ قَالَ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ مَذْهَبِيَّ الْعُلَمَاءِ فِي التَّأْوِيلِ، وَأَنَّ طَرِيقَ السَّلَفِ أَسْلَمُ^(٢): «إِذْ لَا يُطَالَبُ الْإِنْسَانُ بِالْحَوْضِ فِي ذَلِكَ، فَإِذَا اعْتَقَدَ التَّنْزِيهَ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْحَوْضِ فِي ذَلِكَ وَالْمُخَاطَرَةَ فِيمَا لَا ضَرُورَةَ بِلَا حَاجَةٍ إِلَيْهِ، فَإِنْ دَعَتْ

(١) ميزان العقائد الشَّعرانيَّة، للإمام الشَّعراني: ق/١ ب، وهو مخطوط يسر الله طبعه بعونه وكرمه.

(٢) قال الإمام النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ: ج/٣/١٩: «اعْلَمْ أَنَّ لِأَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ وَآيَاتِ الصِّفَاتِ قَوْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا: وَهُوَ مَذْهَبُ مُعْظَمِ السَّلَفِ أَوْ كُلِّهِمْ أَنَّهُ لَا يُتَكَلَّمُ فِي مَعْنَاهَا، بَلْ يَقُولُونَ: يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُؤْمِنَ بِهَا، وَنَعْتَقِدَ لَهَا مَعْنَى يَلِيْقُ بِجَلَالِ اللَّهِ تَعَالَى وَعَظَمَتِهِ، مَعَ اعْتِقَادِنَا الْجَازِمَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ وَأَنَّهُ مَنْزَعٌ عَنِ التَّجَسُّمِ وَالْإِنْتِقَالِ وَالتَّحْيِزِ فِي جِهَةٍ، وَعَنْ سَائِرِ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ مَذْهَبُ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ وَاخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ مُحَقِّقِيهِمْ، وَهُوَ أَسْلَمُ. وَالْقَوْلُ الثَّانِي: وَهُوَ مَذْهَبُ مُعْظَمِ الْمُتَكَلِّمِينَ أَنَّهَا تُتَأَوَّلُ عَلَى مَا يَلِيْقُ بِهَا عَلَى حَسَبِ مَوَاقِعِهَا، وَإِنَّمَا يَسُوْغُ تَأْوِيلُهَا لِمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِهِ، بِأَنْ يَكُونَ عَارِفاً بِلِسَانِ الْعَرَبِ، وَقَوَاعِدُ

الْحَاجَةُ إِلَى التَّأْوِيلِ؛ لِرَدِّ مُبْتَدِعٍ وَنَحْوِهِ تَأَوَّلُوا حِينَئِذٍ، وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ مَا جَاءَ عَنِ الْعُلَمَاءِ فِي هَذَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).



= الْأُصُولُ وَالْفُرُوعُ، ذَا رِيَاضَةٍ فِي الْعِلْمِ وَقَالَ أَيْضاً فِي نَفْسِ الْكِتَابِ: ج/٦/٣٦، بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ حَدِيثَ النَّزُولِ: «وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ وَشَبْهِهِ مِنْ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ، وَفِيهِ مَذْهَبَانِ مَشْهُورَانِ لِلْعُلَمَاءِ: أَحَدُهُمَا: وَهُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ السَّلَفِ وَبَعْضُ الْمُتَكَلِّمِينَ أَنَّهُ يُؤْمِنُ بِأَنَّهَا حَقٌّ عَلَى مَا يَلِيْقُ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَأَنَّ ظَاهِرَهَا الْمُتَعَارَفُ فِي حَقِّهَا غَيْرُ مُرَادٍ، وَلَا يُتَكَلَّمُ فِي تَأْوِيلِهَا، مَعَ اعْتِقَادِ تَنْزِيهِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِ، وَعَنِ الْإِنْتِقَالِ وَالْحَرَكَاتِ وَسَائِرِ سِمَاتِ الْخَلْقِ، وَالثَّانِي: مَذْهَبُ أَكْثَرِ الْمُتَكَلِّمِينَ وَجَمَاعَاتٍ مِنَ السَّلَفِ، وَهُوَ مُحْكَمٌ هُنَا عَنْ مَالِكٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ، أَنَّهَا تُتَأَوَّلُ عَلَى مَا يَلِيْقُ بِهَا بِحَسَبِ مَوَاقِعِهَا». وَانْظُرْ أَيْضاً الْمَجْمُوعُ: ج/١/٢٥ مِنْ أَنَّ التَّأْوِيلَ إِنَّمَا هُوَ عِنْدَ الْحَاجَةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ. (١) مُقَدِّمَةُ الْمَجْمُوعِ: ج/١/٢٥.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ

موقف الإمام الشَّعراني من الحُلُولِ والاتِّحادِ

إنَّ فكرة الحُلُولِ والاتِّحادِ أو ما يُسمَّى بوحدة الوجود، فكرة إلحادية قديمة، عريقة في العبادات الهندية والديانات البوذية، وخلاصتها التي تُقربها إلى العقول، أنَّ أصحابها انقسموا إلى فريقين: فريق يرى أنَّ الله - تعالى عما يقولون علوًّا كبيراً - روحاً، ويرى العالم جسماً لذلك الروح، وأنَّ الإنسان إذا سمَّا وتطهر، ارتفع فالتصق بالروح - التي هي على زعمهم وكفرهم الله - ففنى فيها فذاق السَّعادة الكُبرى، وظفر بالخُلود الدَّائم.

وفريق آخر يرى أنَّ جميع الموجودات لا حقيقة لوجودها غير وجود الله، فكلُّ شيء في زعمهم وكفرهم هو الله، والله هو كلُّ شيء، والموجودات صوره، وهو يتعدَّد بتعدُّد الصُّور تعدُّداً حقيقياً واقعياً في نفس الأمر.

تلك هي فكرتهم في وحدة الوجود، وهي سفسطة لا يقبلها منطق سليم، ولا عقل ولا شرع فهي تذهب بالشرائع كافة، وتنال من الكمال والجلال الواجب لله سبحانه وتعالى، وتبطل الجزاء والعقاب والجنة والنار، والحياة الأخروية، كما أنَّها تبطل الحدود بين الخالق والمخلوق لأنها تجعلهما شيئاً واحداً^(١).

وهذه الفكرة الخطيرة والإفك الأكبر واللغو الإلحادي الفاجر الذي ألصق ظلماً وعدواناً برجال التصوف الكبار، وهم منه براء^(٢) قد حاربه العلماء من

(١) ينظر: التصوف الإسلامي والإمام الشَّعراني: ص ١١١ - ١١٢، المدرسة الشاذلية، للدكتور عبد الحليم محمود: ص ٢٤٨ - ٢٥٩.

(٢) قال شيخ الأزهر العلامة الشيخ عبد الحليم محمود رَحِمَهُ اللهُ بعد بحث تَخْصُصِيٍّ طويل في هذه المسألة في كتابه المدرسة الشاذلية: ص ٢٥١: «لم يقل أحد من الصوفيين الحقيقيين بوحدة الوجود، وما كان للصوفية، وهم الدُّرو من المؤمنين أن يقولوا وحاشاهم بوحدة الوجود»، وهذا هو عين ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في مجموع الفتاوى: ج ٢/ ٢٩٩ و ٤٦٦ وما بعدها وج ٤٩١/ ٥، ج ٣٦٩/ ٨ وسيأتي في آخر هذا المبحث شيء من كلامه.

مُحدثين ومُتكلِّمين وفقهاء وصوفية، وحذروا منه ومن قائله أشدَّ التحذير، ومن بين هؤلاء العلماء الإمام الشَّعراني، وذلك في أكثر كتبه، وفي أكثر من مناسبة، بل إنه وصف هذه الفكرة وقائلها بأشنع الأوصاف وأقبحها وهذه بعض أقواله: قال: «لا حُلُول ولا اتِّحاد، إذ القول بذلك يؤدي أنه - تعالى - في أجواف السَّبَاع والحَشَرَات والوحوش وتعالى الله عن ذلك علوًّا كبيراً»^(١). وقال أيضاً: «ولعمري إذا كان عبَّاد الأوثان لم يتجرَّؤوا على أن يجعلوا ألَهتهم عين الله، بل قالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾»^(٢) فكيف يُظنُّ بأولياء الله تعالى أنَّهم يدعون الاتِّحاد بالحق على حدِّ ما تتعلَّقه العقول الضَّعيفة، هذا كالمُحال في حقهم رضي الله تعالى عنهم، إذ ما من وليٍّ إلا وهو يعلم أنَّ حقيقته تعالى مخالفة لسائر الحقائق، وأنها خارجة عن جميع معلومات الخلائق؛ لأنَّ الله بكل شيء مُحيط، قال: وسمعت سيدي علياً الخواص رَحِمَهُ اللهُ يقول: لا يجوز أن يقال إنه تعالى في كل مكان، كما تقوله المعتزلة والقدرية، محتجِّين بنحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾»^(٣)؛ لإيهامه أن يحلَّ بذاته في ذلك المكان»^(٤). وقال أيضاً: «اعلم يا أخي أنَّ الله تعالى واحد لا شريك له، ومقام الواحد يتعالى أن يحلَّ فيه شيء أو يحلَّ هو في شيء أو يتحدَّ بشيء، ولَمَّا أحدث الله تعالى العالم لم يحدث بابتداعه في ذاته حادث؛ إذ ليس هو محلاً للحوادث، فلا تحلُّه الحوادث، ولا يحلُّها، ويقال لمن قال: أنا الله: إن كنت صادقاً فادفع الموت أو شيئاً من الآفات عن نفسك أو أطلق بولك إذا حبس، أو أطلع لنا النيل، أو أنزل لنا المطر مستقلاً من غير سؤالٍ لرَبِّك، فإنه تندحض حجَّته، ويعرف أنَّ جميع ما فهمه طوال عُمره من كلام العارفين فهم سقيم»^(٥).

(١) البواقيت والجواهر، للشَّعراني: ج ١/ ١١٥.

(٢) سورة الزمر، الآية (٣).

(٣) سورة الأنعام، الآية (٣).

(٤) البواقيت والجواهر، للشَّعراني: ج ١/ ١٢٠.

(٥) القواعد الكشفية، للشَّعراني: ص ١٩٢.

وقال أيضاً في كتابه لطائف المنن والأخلاق: «وبعضهم رأى أن كل شيء في الوجود هو الله، وأن عين هذا الوجود الحادث هو عين الله من الجماد والنبات والعقارب والحَيَّات، والجآن والإنسان والملك والشيطان، ويجعلون الخالق هو عين المخلوق من خسيس ونفيس ومرجوم وملعون حتى إبليس، وهذا كلام لا يرضاه أهل الجنون، ولا مَنْ كان في حُبِّه مجنون، والذي أقوله: إن إبليس لو ظَهَرَ، ونُسِبَ إليه هذا المُعْتَقَدُ لتبرأ منه، واستحى من الله تعالى، وإن كان هو الذي يُلقِي إلى نفوسهم ذلك، وقد حكيْتُ لسيدي عليّ الخوَّاص بعض صفات هؤلاء الذين يقولون هذا القول، فقال: هؤلاء زنادقة وهم أنجس الطوائف؛ لأنهم لا يرون حساباً ولا عقاباً ولا جنة ولا ناراً ولا حلالاً ولا حراماً ولا آخرة، ولا لهم دين يرجعون إليه، ولا معتقد يجتمعون عليه، وهم أخس من أن يُذكروا؛ لأنهم خالفوا المعقولات والمنقولات والمعاني وسائر الأديان التي جاءت بها الرسل عن الله تعالى، ولا يُعلم أحد من طوائف الكفار اعتقد اعتقاد هؤلاء، فإن طائفة النَّصَّارى قالت: المسيح ابن الله، وكفَّروهم القوم الآخرون، وطائفة من اليهود قالت: عزيز ابن الله، وكفَّروهم القوم الآخرون فلم يجعلوا الوجود عين الله تعالى». ثم قام بنقل عدة نصوص مُهمَّة عن الشيخ محي الدين بن العربي رحمته الله في هذه المسألة متبنيّاً لها، وراضٍ عنها، وهذه طائفة من تلك النصوص؛ للإِنْصَاف وتبيين الحقائق.

قال الإمام الشَّعْرَانِي: «وقد صرَّح الشيخ محي الدين بن العربي بمنع الحُلُول والاتِّحاد في نحو مئة موضع من الفتوحات فقال^(١): لا يجوز لعارف، ولو بلغ أقصى مراتب التقريب أن يقول: أنا الله بل حاشا العارف من هذا القول حاشاه، بل الواجب عليه أن يقول: أنا العبدُ الدَّلِيلُ في المَسِيرِ والمَقِيلِ».

قال الإمام الشَّعْرَانِي: «وقال - الشيخ محي الدين - في باب الأسرار^(٢) من قال بالحُلُول فهو مَعْلُول، وهو صاحب مَرَضٍ لا يزول، ومن فصل بينك وبينه،

(١) أي الشيخ محي الدين.

(٢) ينظر: الفتوحات المكية، للشيخ محي الدين: ج ٨/١٣٩، ١٢٩، ١٠٦، ١٧١.

فقد أثبت عينك وعينه... ولم يقل بالاتِّحاد إلا أهل الإلحاد... لو حلَّ بالحادث القديم؛ لصحَّ قول أهل التجسيم، القديم لا يحل ولا يكون محلاً.. أنت أنت، وهو هو... فلا تقل: أنا هو، وتغالط، فإنك لو كنت هو لأحطت به، ولم تجهله، ولا شيئاً من مصنوعات، ونراك جاهلاً بالله ومصنوعاته.

إذاً: تلك هي كلمة الإمام الشَّعْرَانِي^(١) من وحدة الوجود ومن القائلين بها،

(١) وهي أيضاً كلمة كل علماء التصوف الحقيقيين ابتداءً بشيخ الصوفية الإمام الجنيد، ومن تابعه كالإمام أبي القاسم القشيري، والإمامين عبد القادر الجيلاني، وأحمد الرفاعي، والإمام حجة الإسلام الغزالي، وشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، والإمام الشَّعْرَانِي، فعقيدتهم واضحة سطرها أثمتهم في كتبهم المعتمدة التَّظيفة من الدُّس والتزوير، وخير مثال على هذه الكتب ما ذكره الإمام القشيري في أول كتابه الرسالة القشيرية - والذي يُعدُّ من أوائل كتب القوم وأوثقها -: عن عقائد الصوفية ص ٤١ (دار الخير بدمشق): «اعلموا رحمكم الله: أن شيوخ هذه الطائفة بنوا قواعدهم على أصول صحيحة في التوحيد، صانوا بها عقائدهم عن البدع، ودانوا بما وجدوا عليه السلف، وأهل السنة من توحيد، ليس فيه تمثيل ولا تعطيل، وأحكموا أصول العقائد بواضح الدلائل والشواهد...». ومما قاله أيضاً (ص ٤٣) عن توحيد الحق سبحانه: «توحيدُهُ: تمييزُهُ من خلقه، ما تصوَّر في الخيال فهو بخلافه، كيف يحل به ما منه بداهة؟ أو يعود إليه ما هو أنشأه؟»، وهو عين ما ذكره الإمام الغزالي في كتابه النفيس (إحياء علوم الدين: ج ١/١١٧ - ١١٨)، فلا عبرة بعد كلام هذين الإمامين الجليلين الذين يعتبران من كبار أئمة الإسلام لمن شدَّ ممن انتسب إليهم من المتأخرين، وهو في الحقيقة ليس منهم، ولا عبرة أيضاً لما نسب إليه خصومهم ممَّا يُخالف عقيدة أهل السنة والجماعة؛ لأن أقوال أثمتهم السابقين هي الحجة في هذا الباب قطعاً، وهذا ما بيَّنه كثير من أئمة المسلمين، منهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في مجموع الفتاوى: ج ٢/٢٩٩ و ٤٦٦ وما بعدها، من ذلك قوله مجموع الفتاوى: ج ٥/٤٩١: «ولهذا كان الجنيد رحمته الله سيد الطائفة إمام هدى، فكان قد عرَّف ما يعرض لبعض السالكين، فلما سئل عن التَّوْحِيد قال: «التَّوْحِيدُ إفراؤُ الحدوث عن القدم»، فبيَّن أنه يُميِّز المحدث عن القديم؛ تحذيراً عن الحُلُول والاتِّحاد... وكذلك غير الجنيد من الشيوخ تكلموا فيما يعرض للسالكين، وفيما يروونه في قلوبهم من الأنوار، وغير ذلك وحذروهم أن يظنوا أن ذلك هو ذات الله تعالى»، وقال أيضاً مجموع الفتاوى: ج ٨/٣٦٩: «وأما أئمة الصوفية والمشايخ المشهورون من القدماء مثل الجنيد بن محمد وأتباعه، ومثل الشيخ عبد القادر (الجيلاني)، وأمثاله، فهؤلاء من أعظم الناس لزوماً للأمر والنهي، وتوصيةً باتِّباع

وإنَّها لِمِنْ أَقْوَى الكَلِمَاتِ الإسلاميَّةِ الدَّافِعَةِ والهادِمةِ لتلك النَّظَرِيَّةِ الوَثْنِيَّةِ، وَمِنْ أَعْلَى الكَلِمَاتِ الإسلاميَّةِ العِلْمِيَّةِ المُسْتَنَكِرَةِ لَهَا؛ لِهَوْلِ مَا تَنْطَوِي عَلَيْهِ مِنْ كُفْرِيَّاتٍ وَإِبَاحِيَّاتٍ مَلْعُونَةٍ مَرْجُومَةٍ، حَتَّى إِنَّهُ يَقُولُ كَمَا تَقَدَّمَ: إِنَّ إِبْلِيسَ نَفْسَهُ، وَهُوَ مُلْهِمُ الْكُفْرِ وَالْفُجُورِ لَا يَجْرُؤُ عَلَى تِلْكَ الْمَقُولَةِ الْمَلْعُونَةِ^(١).

نَسْأَلُ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى السَّلَامَةَ وَالْعَافِيَةَ

الفصل الخامس

وفاة الإمام الشَّعراني وثناء العلماء عليه

مَكَثَ الْإِمَامُ الشَّعْرَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي زَاوِيَتِهِ الَّتِي أَسَّسَهَا عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ، يَعْمُرُهَا بِالذِّكْرِ وَالْعِلْمِ وَالْعِبَادَةِ، يَقْصِدُهُ آلَافٌ مِنَ الْمُرِيدِينَ وَالْفُقَرَاءِ وَالطُّلَابِ وَالْعُلَمَاءِ وَالْأُمَرَاءِ وَالْأَعْيَانِ، يَأْخُذُونَ حَظَّهُمُ الْوَافِرَ مِنَ الْعِلْمِ وَالْعِبَادَةِ، وَيَسْتَرْوِحُونَ نَسَائِمَ الْقُرْبِ مِنَ اللَّهِ وَالتَّحَبُّبِ إِلَيْهِ، وَهُوَ لَا يَقْتَرِفُ عَنْ الْعِبَادَةِ وَالِدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَالْإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ، وَالْقِيَامِ بِنَصْرَةِ الْمَظْلُومِينَ، حَتَّى حَانَتْ وَفَاتِهِ، بَعْدَ أَنْ أُصِيبَ بِالْفَالَجِ، وَبَقِيَ مَرِيضاً بِه ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثِينَ يَوْمًا، إِلَى أَنْ تَوَفَّى فِي يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ ثَانِي عَشَرَ جُمَادَى الْأُولَى سَنَةِ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ وَتِسْعِمِئَةً مِنَ هِجْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَحُمِلَ فِي الْيَوْمِ الثَّالِي عَلَى أَعْنَاقِ الرِّجَالِ، إِلَى الْجَامِعِ الْأَزْهَرِ فِي مَشْهَدٍ حَافِلٍ جَدًّا مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَالْفُقَهَاءِ وَالْأُمَرَاءِ وَالْفُقَرَاءِ، حَيْثُ صَلُّوا عَلَيْهِ هُنَاكَ، ثُمَّ دُفِنَ بِجَوَارِ زَاوِيَتِهِ^(١) فِي الْمَدْفَنِ الَّذِي أَنْشَأَهُ أَحَدُ تَلَامِيذِهِ الَّذِينَ أَعْجَبُوا بِهِ كَثِيرًا وَأَحْبَوْهُ، وَتَأَثَّرُوا بِمَبَادِئِهِ، وَهُوَ الْأَمِيرُ حَسَنُ بَكِ الصَّنَجِقِ^(٢).

وَقَدْ أَثْنَى عَلَيْهِ الْكَثِيرُ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْمُؤَرِّخِينَ وَأَصْحَابِ الطَّبَقَاتِ، وَغَيْرِهِمْ، ثَنَاءً عَاطِرًا يَدُلُّ دَلَالَةً وَاضِحَةً عَلَى الْمَكَانَةِ الْعَالِيَةِ لَهُ عِنْدَهُمْ، سِوَاكُمْ مِمَّنْ

(١) ينظر: الكواكب الدرية: ج ٣/ ٧٢، تذكرة الألباب: ص ٧٦١، عبد الوهاب الشَّعراني إمام القرن العاشر: ص ٢٠٢ - ٢٠٣.

(٢) ينظر: تذكرة الألباب: ص ٧٦١، عبد الوهاب الشَّعراني إمام القرن العاشر: ص ٢٠٢ - ٢٠٣.

= ذَلِكَ ثُمَّ قَالَ: وَالَّذِي تَكَلَّمَ فِيهِ الْجَنِيْدُ مَعَ أَصْحَابِهِ، وَالشَّيْخُ عَبْدُ الْقَادِرِ كُلُّهُ يَدُوْرُ عَلَى إِتِّبَاعِ الْمَأْمُورِ وَتَرْكِ الْمَحْظُورِ، وَالصَّبْرُ عَلَى الْمَقْدُورِ، وَلَا يُثْبِتُ طَرِيقًا تُخَالِفُ ذَلِكَ أَصْلًا، لَاهُوَ وَلَا عَامَّةُ الْمَشَايِخِ الْمَقْبُولِينَ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(١) ينظر: التصوف الإسلامي والإمام الشَّعراني: ص ١١٦.

عاصروه، أو من الذين جاؤوا بعده ودرسوا سيرة حياته وقرؤوا شيئاً عن أخلاقه وعلومه، وهذه بعض الأقوال من ثناء العلماء عليه

١ - قال الإمام عبد الرؤوف المناوي رحمته الله: «شيخنا، الإمام العامل، والهمام الكامل، العابد الزاهد، الفقيه، المحدث، الصوفي المربي المسلك من ذرية الإمام محمد بن الحنفية، ولد ببلده ونشأ بها ومات أبوه، وهو طفل ومع ذلك ظهرت فيه علامة النجابة، ومخايل الرياسة والولاية... وحُبب إليه الحديث، فلزم الاشتغال به، والأخذ عن أهله، ومع ذلك لم يكن عنده جمود المحدثين ولا لدونة النقلة، بل هو فقيه النظر، صوفي الخبر، له ذرية بأقوال السلف، ومذاهب الخلف... وكان مواظباً على السنة، مجانباً للبدعة، مبالغاً في الورع مؤثراً لذي الفاقة على نفسه، حتى يملبوسه، متحملاً للأذى موزعاً أوقاته على العبادة ما بين تصنيف وتسليك وإفادة وكان عظيم الهيبة، وافر الجاه والحرمة، يأتي إلى بابيه أكابر الأمراء فتارة يجتمعون به، وتارة لا... ولم يزل قائماً على ذلك، معظماً في صدور الصدور، مبجلاً في عيون الأعيان بالخير والحبور، إلى أن نقله الله تعالى إلى دار كرامته في سنة ثلاث وسبعين وتسعمئة»^(١).

٢ - وقال الإمام المحدث المؤرخ نجم الدين الغزي رحمته الله: «الشيخ العالم العارف الشعراني نسبة إلى قرية أبي شعرة المصري الشافعي الصوفي... كان رحمته الله من آيات الله تعالى في العلم والتصوف والتأليف، له طبقات الأولياء ثلاث والعهود والسنن، وغير ذلك وكتبه كلها نافعة وقد دلت كتبه على أنه أجمع بكثير من العلماء والأولياء والصالحين»^(٢).

٣ - وقال عنه الشيخ عبد الحي الكتاني رحمته الله: «هو الإمام، الفقيه، المحدث، الصوفي، العارف المسلك، أبو المواهب عبد الوهاب بن أحمد الشعراني»^(٣).

(١) الكواكب الدرية: ج ٣/ ٦٩ و ٧٢.

(٢) الكواكب السائرة، للغزي: ١٧٦/٣.

(٣) فهرس الفهارس: ج ٢/ ١٠٧٩.

٤ - وكذلك كان يصفه الإمام الفقيه المفسر الخطيب الشربيني، بأنه شيخ وقته^(١)، وأحببت أن أسوق هذا النص من كلامه؛ عند تفسير دُهول المرضعة عن رضيعها^(٢)، وهل يكون ذلك عند طلوع الشمس من مغربها أو يوم القيامة، فرجح هو الثاني، ثم قال: «وهذا أولى، فإنني في حال كتابتي في هذا المحل حُضِرَ عندي سيدي الشيخ عبد الوهاب الشعراني نفعا الله تعالى ببركته، فذكرت له هذين القولين، فانشرح صدره لترجيح هذا الثاني، وكان ذلك في يوم تاسوعاء من شهر الله المحرم، سنة ست وخمسين وتسعمئة»^(٣).

فالنَّظَرُ في كلام الإمام الخطيب الشربيني هذا يتبين له وبوضوح مدى إجلال هذا الإمام المدقق واحترامه للشيخ الشعراني، والمكانة الكبيرة في قلبه له، يدل على ذلك فرحته الغامرة بزيارة الشعراني له، واهتمامه بها حتى أنه أرخ لهذه الزيارة الكريمة.

بل إنه جعل من مرجحات اختياره للقول الثاني في تفسير الآية انشراح صدر الإمام الشعراني له وهذا كاف لنا في عظم منزلته رحمته الله بين فقهاء الأمة في عصره.

٥ - وكثيراً ما كان يثني عليه ويصفه بأوصافاً لتبجيل، والاحترام من معرفة ولاية وغيرهما الإمام المفسر شهاب الدين الألوسي رحمته الله عندما ينقل له كلاماً في تفسيره، ومن ذلك ما قاله عنه في معرض كلامه عن التصوف: «وقال العارف بالله تعالى الشيخ عبد الوهاب الشعراني عليه الرحمة في كتابه المسمى بالدرر المنثورة في بيان زبد العلوم المشهورة ما لفظه: وأما زبدة علم التصوف الذي وضع القوم فيه رسائلهم فهو نتيجة العمل بالكتاب والسنة»^(٤).

(١) تفسير الخطيب الشربيني المسمى (بالسراج المنير): ج ٢/ ٣٢١ دار الكتب العلمية، بيروت.

(٢) وذلك في قوله تعالى في سورة الحج: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ﴾.

(٣) السراج المنير: ج ٢/ ٥٩٢.

(٤) روح المعاني، للإمام الألوسي: ج ١٥/ ٣٣٠ دار إحياء التراث العربي، بيروت، وينظر: الدرر المنثورة في بيان زبد العلوم المشهورة للإمام الشعراني: ص ١٠١.

٦ - وممن كان يُجلُّه كثيراً، ويصفه بالولاية والمعرفة، ويكثر من النقول عنه، علامة الشام في وقته فضيلة الشيخ المفسر جمال الدين القاسمي - رحمه الله - في كتابه التفسير قواعد التحديث^(١) فليراجع.

٧ - ومن ثناء علمائنا المعاصرين من ذوي العلم والاختصاص والفضل، ثناء فضيلة شيخ الأزهر الراحل الشيخ الدكتور عبد الحليم محمود رحمه الله، الذي لخص الدور العلمي الكبير للإمام الشعراني بهذه العبارات الموجزة، التي أختتم بها هذا المبحث، قال رحمه الله: «إنه كان عالماً مستنيراً بكل ما تحمله هذه الكلمة من معانٍ، فهاله أن تتضارب آراء الفقهاء فيما بينهم، فحاول أن يضع بتأليفه المتعددة، وآرائه الثاقبة منهجاً صحيحاً يوفق فيه بين هذه الآراء المتضاربة والمذاهب المختلفة حتى يُبدد ما علق بالأذهان من شبهات واختلافات، وكان سباقاً في هذا الميدان وتأليفه الكثيرة هي التي تشهد بذلك»^(٢).

الفصل السادس

التعريف بكتاب

منهاج الوصول إلى مقاصد علم الأصول

من خلال المباحث التالية:

* المبحث الأول: عنوان الكتاب، ونسبته إلى الإمام الشعراني.

* المبحث الثاني: زمن تأليف هذا الكتاب وتاريخ نسخه ومن ناسخه.

* المبحث الثالث: المنهج الذي اتبعه الإمام الشعراني في هذا الكتاب.

* المبحث الرابع: وصف مخطوط الكتاب.

(١) قواعد التحديث، للشيخ القاسمي الصفحات: ٥٣، ٥٤، ٩٠، ٩١، ١٦٤، ١٨٩، ١٩٨،

٢٦١، ٢٨٦، ٢٩٧، ٣٠٠، ٣٠٤، ٣٠٤.

(٢) من كلامه في تقديمه لكتاب عبد الوهاب الشعراني إمام القرن العاشر: ص ٧.

المبحث الأول

عنوان الكتاب ونسبته إلى الإمام الشَّعراني

عنوان الكتاب: «منهاج الوصول إلى مقاصد علم الأصول»، وقد أثبت هذا العنوان على الصفحة الأولى من المخطوط، منسوباً إلى الإمام عبد الوهاب الشَّعراني، والعبارة المكتوبة هي: «كتاب منهاج الوصول إلى مقاصد علم الأصول، تأليف صاحب المواهب سيدنا الشيخ عبد الوهاب بن أحمد بن علي المتَّصل نسبه الطَّاهر بجده سلطان تلمسان، إلى أن يصل نسبه إلى سيدنا الإمام علي عليه السلام وكرم وجهه آمين».

كما ورد في مقدمة المؤلف التصريح بهذا الاسم فقال رحمته الله: «وسمَّيته بمنهاج الوصول إلى مقاصد علم الأصول «جعله الله خالصاً لوجهه الكريم». وأما نسبته إلى الإمام الشَّعراني: فيمكن إثبات ذلك من خلال الأمور التالية:

أ - التَّصريحُ بذكر اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه الإمام الشَّعراني على صفحة غلاف المخطوط وفي مقدمة المؤلف، كما مرَّ.

ب - تصريح الإمام الشَّعراني بتأليفه هذا الكتاب عندما تكلم عن مؤلفاته فقال: «.. وكتاب منهاج الوصول إلى علم الأصول، جمعتُ فيه بين شرح الجلال المحلي لجمع الجوامع، وحاشية ابن أبي شريف»^(١). وتصريحه هذا بنسبة الكتاب له كافٍ في التحقق من نسبته إليه، ولو لم يذكر ذلك أحدٌ من العلماء الذين ترجموا له.

ج - تصريح عدد من العلماء بأن هذا الكتاب من مؤلفات الإمام الشَّعراني، فقد صرَّح بذلك:

الشيخ محي الدين أبي الأنس المليجي الشافعي^(٢).

(١) لطائف المنن والأخلاق: ص ٩٢.

(٢) في كتاب تذكرة أولي الألباب: ص ٧٩.

وممن صرَّح بذلك أيضاً: الشيخ العلامة عبد الحي الكتاني، فقال: «... ومنهاج الوصول إلى علم الأصول جَمَعَ فيه بين شرح المحلِّي على جمع الجوامع وحاشية ابن أبي شريف»^(١).

وممن نسب إليه أيضاً: مؤلفو دائرة المعارف الإسلامية، فقد ذكروا من جملة كتب الإمام الشعراني رحمته الله هذا الكتاب فقالوا: «منهاج الوصول إلى علم الأصول، وهو مصنف مأخوذ من شرح المحلِّي على جمع الجوامع في الأصول للسبكي، وشرح كمال الدين ابن أبي شريف»^(٢). وبهذا يتحقَّق لدينا عنوانُ الكتاب، وصحَّةُ نسبته إلى مؤلفه الإمام الشعراني. والله أعلم.



المبحث الثاني

زمن تأليف هذا الكتاب وتاريخ نسخه ومَن ناسخه

لم يُصرِّح المؤلفُ في هذه النسخة التي اعتمدتُ عليها في التَّحْقِيق - وهي النسخة الوحيدة - زَمَنَ تأليف هذا الكتاب لا في مقدِّمته ولا في خاتمته، كذلك لم أجد علامةً ضمن أبحاث الكتاب تُشير إلى ذلك.

وأما تاريخ نسخها فهو واضح صرَّح به الناسخُ فقال: «وكان الفراغُ من كتابة هذه النسخة ليلة الأربعاء المبارك، الموافق اثني عشرَ خلَّت من شهرِ رمضان المُعظَّم، سنة سَبْعٍ وَعِشْرِينَ وَثَلَاثِمِئَةً بَعْدَ الْأَلْفِ، على يدِ كاتبها مُحَمَّدُ إمام السَّقَّا بن المَرْحُومِ العَلَّامةِ الشيخ إبراهيم السَّقَّا، نَقَلْتُهَا مِنْ نُسخةٍ مُؤرَّخَةٍ بِليلة الإثنينِ المُوافقِ تِسْعاً خَلَّت من شهرِ جُمادى الثانيةِ سنة (١٢٧٩هـ)، منقولةٍ من نُسخةٍ تاريخها يومُ الإثنينِ، خامسَ عشرَ رَمَضانَ، سنة (٩٦٩هـ). وأما النَّاسِخُ فهو مُحَمَّدُ إمام السَّقَّا بن العَلَّامةِ الشيخ إبراهيم السَّقَّا، ولم أعثر له على ترجمة سوى أَنَّهُ ابن الشيخ العَلَّامةِ إبراهيم السَّقَّا الشافعي أحد علماء مصر الكبار»^(١).



(١) فهرس الفهارس: ج ٢/١٠٨١.

(٢) دائرة المعارف الإسلامية: ج ١٣/٣١٣ مادة الشعراني.

(١) ينظر فهرس الفهارس: ج ١/١٣٢.

المبحث الثالث

المنهج الذي اتبعه الإمام الشَّعراني في هذا الكتاب

يَبَيِّنُ الإمامُ الشَّعرانيُّ منهجَه الذي سار عليه في هذا الكتاب، كما جاء في مقدمته، ويتلخَّص هذا المنهجُ في الأمور التالية:

أولاً - لَخَّصَ فيه مقاصدَ شَرَحَ جَمَعَ الجوامع للإمام المُحقِّقِ جلالِ الدين المَحَلِّي، وعيونَ مسائله الأصوليَّة.

ومن خلالِ عَمَلِي في هذا الكتاب تَبَيَّنَ لي أَنَّهُ ليس تلخيصاً لمقاصد شرح الإمام المَحَلِّي فحسب، بل يُمكن أن يَعتَبَرَ أيضاً تلخيصاً واختصاراً لجمع الجوامع؛ لأنَّه حَذَفَ منه مباحثَ مُشترَكة بين جمع الجوامع وشرحه، ومن هذه المباحث التي حَذَفَهَا:

- ١ - مبحث الدَّلالات بأنواعها.
- ٢ - أنواع مفهوم المخالفة، واكتفى ببيان حجَّيته عند العلماء.
- ٣ - أنواع المجاز وأقسامه، وعلاماته.
- ٤ - المَخَصَّصُ الْمُتَّصِلُ بأنواعه كالاستثناء وأبحاثه، والشَّرط، والصفة، والغاية.
- ٥ - صور تحمُّل الرواي من الشيخ، فقد ذُكِرَ منها في جمع الجوامع وشرحه أربع عشرة صورةً منها: القراءة على الشيخ، والإجازة، والمناولة، وغيرها، ولم يذكر منها الشيخ الشَّعرانيُّ شيئاً.
- ٦ - أنواع العلة، وشروطها، وما لا يشترط فيها.
- ٧ - مَسَالِكُ الْعِلَّةِ (أي الطُّرُق التي تَدُلُّ على عِلِّيَّةِ الشَّيْء) كالإجماع، والنَّص، والسَّبَر والتَّقْسِيم، وغيرها.
- ٨ - قَوَادِحُ الْعِلَّةِ، وهي الأمور التي تَقْدَحُ في الدَّلِيلِ مِنْ حَيْثُ الْعِلَّةُ، وقد ذُكِرَ منها في جمع الجوامع وشرحه اثنا عشر قَادِحاً، منها: تَخَلُّفُ الْحُكْمِ عَنْ

الْعِلَّةُ، الذي يُسَمَّى نقضاً عند الشافعية، والكسر الذي هو إسقاط وصف من العلة وإخراجه عن الاعتبار، وغير ذلك.

هذه القوادح، أو الاعتراضات ذَكَرَهَا كثيرٌ مِنَ الْأُصُولِيِّينَ في كتبهم؛ لأنَّهَا مِنْ مُكَمَّلَاتِ الْقِيَاسِ وَمُتَمِّمَاتِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْهَا بَعْضُ الْأُصُولِيِّينَ كَالْإِمَامِ الْغَزَالِيِّ؛ لِأَنَّ مَكَانَهَا فِي كُتُبِ الْجَدَلِ لَا الْأُصُولِ، كَمَا قَالَ فِي كِتَابِهِ (المستصفى: ص ٣٤٢ دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١ / ١٤١٣هـ، تحقيق: محمد عبد الشافي)، وَرَبَّمَا يَكُونُ هَذَا الَّذِي دَفَعَ الْإِمَامَ الشَّعْرَانِيَّ إِلَى حَذْفِهَا هُنَا.

٩ - مباحث العقيدة المذكورة في ختام جمع الجوامع وشرحه، والتي شملت معظم أبواب الاعتقاد، لم يذكر منها الشيخ الشَّعرانيُّ شيئاً، إِلَّا حُكْمَ التَّقْلِيدِ فِي الْإِعْتِقَادِ، وَصَحَّةَ إِيمَانِ الْمُقْلَدِ وَحَرَمَةَ تَكْفِيرِهِ؛ لِأَنَّ مَكَانَهَا فِي كُتُبِ التَّوْحِيدِ وَالْعَقِيدَةِ.

١٠ - مباحث علم التَّصَوُّفِ المذكورة في ختام جمع الجوامع وشرحه، لم يذكر منها الشيخ الشَّعرانيُّ شيئاً أبداً؛ لِأَنَّ مَكَانَهَا أَيْضاً فِي كُتُبِ التَّصَوُّفِ وَالسُّلُوكِ، وَهِيَ كَثِيرَةٌ فِي بَابِهَا.

فَمَنْ وَقَفَ فِي فَهْمِ شَيْءٍ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ فَلْيَرْاجِعْ أَصْلَهُ الْمَذْكُورَ. ثانياً - وَرَاعَى الْإِمَامُ الشَّعْرَانِيُّ فِي هَذَا الْكِتَابِ غَالِباً تَرْتِيبَ أَصْلِهِ، الَّذِي هُوَ جَمْعُ الْجَوَامِعِ وَالْبَدْرِ الطَّالِعِ، وَلَمْ يَلْتَزِمْ هَذَا التَّرْتِيبَ فِي بَعْضِ الْأَمَاكِنِ، مِنْهَا:

أ - مبحث معاني الحُرُوفِ، فَإِنَّ مَكَانَهُ فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَشَرْحِهِ بَعْدَ مَسْأَلَةِ الْكِنَايَةِ وَالتَّعْرِيزِ مُبَاشَرَةً الَّتِي تَأْتِي بَعْدَ مَبَاحِثِ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ، وَقَدْ أَخَّرَهُ الْإِمَامُ الشَّعْرَانِيُّ هُنَا إِلَى مَا بَعْدَ مَبَاحِثِ الْبَيَانِ يَعْنِي إِلَى نِهَايَةِ قِسْمِ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ.

ب - مباحث النِّسْخِ تَأْتِي فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَشَرْحِهِ بَعْدَ أَحْكَامِ الْمُجْمَلِ وَالْمُسَيَّنِّ، وَقَدْ فَصَلَ بَيْنَهُمَا هُنَا بِمَبْحَثِ الْحُرُوفِ وَمَعَانِيهَا.

وَزِدْتُ عَلَيْهِ مَوَاضِعَ يَسِيرَةً مَيَّزْتُهَا بِقَوْلِي: قُلْتُ كَذَا وَاللَّهِ أَعْلَمُ.

٣ - حَذَفَ الْإِمَامُ الشَّعْرَانِيُّ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ غَالِباً الْأَقْوَالَ الْمَرْجُوحَةَ عِنْدَ

علماء الأُصول مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَكُلَّ مَا لَا تَعُمُّ الْحَاجَةُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ فِي زَمَانِهِ، وَهُوَ الْقَرْنُ الْعَاشِرُ الْهَجْرِيُّ، ؛ لِأَنَّ غَالِبَ قُلُوبِ النَّاسِ - كَمَا قَالَ فِي الْمَقْدَمَةِ - «قَدْ اشْتَغَلَتْ بِمَحَبَّةِ الدُّنْيَا وَالسَّعْيِ عَلَى الْعِيَالِ، وَأَعْرَضَتْ عَنْ غَالِبِ مَهَمَّاتِ الدِّينِ فَكَيْفَ بغيرِهَا». ، وَقَدْ نَبَّهْتُ عَلَى مَعْظَمِ الْأَقْوَالِ الَّتِي لَمْ يَذْكُرْهَا فِي مَسَائِلِهَا، كُلِّ فِي مَوْضِعِهِ، فَلَا حَاجَةَ لَذِكْرِهِ هُنَا؛ خَشْيَةَ الْإِطَالَةِ.



المبحث الرابع

وصف مخطوط الكتاب

بَعْدَ الْبَحْثِ وَالتَّنْقِيبِ فِي دُورِ الْكُتُبِ وَالْمَخْطُوطَاتِ لَمْ أَجِدْ لِهَذَا الْكِتَابِ سِوَى نَسْخَةٍ وَحِيدَةٍ تَعْتَبَرُ النُّسخَةُ الْأَمُّ، وَهِيَ مَوْجُودَةٌ فِي الْمَكْتَبَةِ الْأَزْهَرِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ، تَحْتَ رَقْمٍ خَاصٍّ (١٤٥٤) وَعام (٣٦٠٧٧) أَصُولِ فَقِهِ عِدَدُ أَوْرَاقِهَا إِثْنَانِ وَثَلَاثُونَ وَرَقَةً، وَكُلُّ صَفْحَةٍ فِيهَا خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ سَطْرًا، وَهِيَ نَسْخَةٌ تَامَّةٌ أُنِيقَةٌ، مَكْتُوبَةٌ بِخَطٍ جَمِيلٍ مَقْرُوءٍ، وَلَا آثَارَ لِلرَّطُوبَةِ أَوْ الْأَرْضَةِ عَلَيْهَا.

وَنَظَرًا لِعَدَمِ تَوَفُّرِ نَسْخٍ أُخْرَى لِلْمَخْطُوطِ، فَإِنِّي قَارَنْتُ بَيْنَ هَذَا الْكِتَابِ، وَبَيْنَ أَصْلِهِ وَهُوَ كِتَابُ الْبَدْرِ الطَّالِعِ بِشَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ لِلْإِمَامِ الْجَلَالِ الْمَحَلِيِّ، فَإِذَا اسْتَشَكَلْتُ عَلَيَّ عِبَارَةً هُنَا رَجَعْتُ إِلَيْهِ لِلِاسْتِيزَاحِ، وَإِذَا كَانَ هُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَهُمَا فِي الْحَوَاشِي، وَإِذَا وَجَدْتُ بَعْضَ الْكَلِمَاتِ السَّاقِطَةِ سَهْوًا مِنَ النَّاسِخِ تَدْرَاكُتُهَا مِنْهُ أَيْضًا، وَنَبَّهْتُ عَلَيْهِ فِي مَوْضِعِهِ.

وَقَدْ أَشَارَ الْإِمَامُ الشَّعْرَانِيُّ إِلَى هَذَا وَقَالَ فِي مَقْدَمَةِ هَذَا الْكِتَابِ: «فَمَنْ وَقَفَ فِي فَهْمِ شَيْءٍ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ فَلْيَرَا جَعِ أَصْلَهُ الْمَذْكُورَ».



[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible]

10

المتوفى سنة: (٩٧٣هـ)

[النَّصُّ الْمَحَقَّقُ]

[مقدمة الإمام عبد الوهاب الشَّعْرَانِي]

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه ثقّتي والعون

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصَّلاةُ والتَّسليمُ على أشرف المرسلين مُحَمَّدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وبعد: فهذا كتابٌ نافعٌ في أصول الفقه لَخَصْتُ فيه مقاصدَ شرحِ جَمْعِ الجوامع للشيخِ المُحقِّقِ العارفِ بالله تعالى جلالِ الدينِ المَحَلِّيِّ^(١) الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللهُ تعالى، فَمَنْ وَقَفَ في فهمِ شَيْءٍ مِنْ هذا الكتابِ فَلْيَرَا جَعِ أَصْلَهُ المذكورَ، وَرَاعَيْتُ فِيهِ غَالِباً تَرْتِيبَ أَصْلِهِ، وَزِدْتُ عَلَيْهِ مَوَاضِعَ سِيرَةٍ مَيَّزْتُهَا بقولي: قُلْتُ كَذَا والله أعلم.

وحذفتُ منه غالباً الأقوالَ المرجوحةَ عند علماء الأُصولِ مِنَ الْمُتَأَخَّرِينَ، وَكُلَّ مَا لَا تَعْمُ الْحَاجَةُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ فِي زَمَانِنَا هَذَا^(٢)؛ لِأَنَّ غَالِبَ الْقُلُوبِ قَدْ اشْتَغَلَتْ بِمَحَبَّةِ الدُّنْيَا، وَالسَّعْيِ عَلَى الْعِيَالِ، وَأَعْرَضَتْ عَنْ غَالِبِ مَهَمَّاتِ الدِّينِ فَكَيْفَ بغيرِهَا، فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ.

وَسَمَّيْتُهُ بِمَنْهَاجِ الْوُصُولِ إِلَى مَقَاصِدِ عِلْمِ الْأُصُولِ، جَعَلَهُ اللهُ خَالِصاً لَوَجْهِهِ

(١) تقدمت ترجمته في القسم الدراسي: ص ٣٥ - ٤٥.

(٢) يعني في القرن العاشر الهجري، وقد مرَّ معنا في قسم الدِّراسة الكلام الوافي عن هذا العصر من كلِّ نواحيه. ينظر: ص ٤٨ - ٥٨.

الكَرِيم، وَأَنَا أَسْأَلُ مِنْ فَضْلِ أَخٍ يُشْرِفُ بِمِطَالَعَتِهِ - فِي مَدَّةٍ يَسِيرَةٍ - عَلَى مَذَاهِبِ أَهْلِ الْأُصُولِ أَنْ يَدْعُوَ اللَّهَ لِي بِالْمَسَامَحَةِ يَوْمَ الْحِسَابِ حِينَ يُحْصَى عَلَى الْعَبْدِ مِثَاقِيلُ الذَّرِّ؛ لِيَقُولَ لَهُ الْمَلَكُ: «وَلَكَ مِثْلُهُ»^(١)، وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ.

وَلَنَشْرَعَ فِي مَقْصُودِ الْكِتَابِ، فَأَقُولُ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ:

الْكَلَامُ فِي مَقَدِّمَاتِ هَذَا الْعِلْمِ

[تَعْرِيفُ أُصُولِ الْفِقْهِ]

أُصُولُ الْفِقْهِ هِيَ: دَلَالُ الْفِقْهِ الْإِجْمَالِيَّةُ^(١).

(١) ينظر: البرهان للإمام الجويني: ج ١/٧٨، المستصفى للإمام الغزالي: ص ٥، المحصول للإمام الرازي: ج ١/٩٤، الإحكام للإمام الآمدي: ج ١/٢٣، اللمع للإمام الشيرازي: ص ٦، روضة الناظر للإمام ابن قدامة المقدسي: ص ٧، جمع الجوامع، للإمام التاج السبكي: ص ١٣، الغيث الهامع للإمام العراقي: ص ٢٣ - ٢٤، البدر الطالع، للإمام المحلي: ج ١/٧٨ - ٨٠، شرح الكوكب الساطع للإمام السيوطي: ج ١/٤٠ - ٤١، غاية الوصول للشيخ زكريا الأنصاري: ص ٤.

قال الإمام الزركشي رحمته الله: «وهذا هو المختار في تعريفه، أعني أن الأصول نفس الأدلة إذا لم تُعَلَّمْ لا تُخْرَجَ عَنْ كَوْنِهَا أُصُولًا، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْحَذَّاقُ، كَالْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ - الْبَاقِلَانِي - وَإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ وَالرَّازِي وَالْآمِدِي وَغَيْرِهِمْ، وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِي الدِّينِ بْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ» تشنيف المسامع، للإمام الزركشي: ج ١/٣١ - ٣٢. وقال أيضاً: «وعليه جرى الشيخ - أي الشيرازي - في اللمع والغزالي في المستصفى وابن برهان في الأوسط». البحر المحيط: ج ١/١٨.

وعُرف أصول الفقه أيضاً بأنه: معرفة أدلة الفقه الإجمالية. ذهب إلى ذلك الإمام البيضاوي حيث عرّفه بأنه: «معرفة دلائل الفقه إجمالاً، وكيفية الاستفادة منها، وحال المستفيد».

المنهاج، للبيضاوي مع الإبهاج، للإمام السبكي: ج ١/١٩، وذهب إليه أيضاً الإمام ابن الحاجب في مختصره، فقال: «إنه العلم بالقواعد الأصولية التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية». ينظر: بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، للإمام محمود الأصفهاني: ج ١/٢٠.

والخلاف بين التعريفين خلافاً لفظياً راجعاً إلى بيان المراد بأصول الفقه هل هو لَقْبِي أو إضافي؟ فلم يتوارد الفريقان على محل واحد، ففريق عرّف أصول الفقه على أنه إضافي - يعني أنه مركب من كلمتين مضاف ومضاف إليه، الأول أصول والثاني الفقه - وفريق عرّفه بأنه لَقْبِي، فَمَنْ عَرَّفَ أَصُولَ الْفِقْهِ عَلَى أَنَّهُ إِضَافِي قَالَ: «أصول الفقه: أدلة الفقه»، كما ذهب إلى ذلك أصحاب التعريف الأول وَمَنْ عَرَّفَ أَصُولَ الْفِقْهِ عَلَى أَنَّهُ لَقْبِي - وَهُوَ كَوْنُهُ عَلَمًا عَلَى هَذَا الْفَنِّ - قَالَ: «أصول الفقه معرفة أدلة الفقه أو العلم بأدلة الفقه»، كما ذهب إلى ذلك أصحاب التعريف الثاني. ينظر: تشنيف المسامع: ج ١/٣٣ - ٣٥، الخلاف اللفظي عند الأصوليين: للدكتور عبد الكريم النملة: ج ١/٣٦ - ٣٧.

(١) عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ يَدْعُو لِأَخِيهِ بِظَهْرِ الْغَيْبِ إِلَّا قَالَ الْمَلَكُ وَلَكَ بِمِثْلٍ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ: كِتَابُ الذِّكْرِ وَالِدَعَاءِ وَالتَّوْبَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ، بَابُ فَضْلِ الدَّعَاءِ لِلْمُسْلِمِينَ بِظَهْرِ الْغَيْبِ، رَقْمُ (٢٧٣٢) وَأَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِ: كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ الدَّعَاءِ بِظَهْرِ الْغَيْبِ، رَقْمُ (١٥٣٤)، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي سُنَنِ: كِتَابُ الْمَنَاسِكِ، بَابُ فَضْلِ دَعَاءِ الْحَاجِّ، رَقْمُ (٢٨٩٥)، وَابْنُ حِبَانَ فِي صَحِيحِهِ: بَابُ الْأَدْعِيَةِ، ذِكْرُ اسْتِحْبَابِ كَثْرَةِ دَعَاءِ الْمَرْءِ لِأَخِيهِ بِظَهْرِ الْغَيْبِ رَجَاءً لِلْإِجَابَةِ لِهَمَّا بِهِ، رَقْمُ (٩٨٩).

وَاللَّفْظُ لِلْإِمَامِ مُسْلِمٍ. لِذَلِكَ أَقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْإِمَامِ الشَّعْرَانِيِّ، وَأَسْكِنَهُ فَيْسَحَ جَنَّاتِكَ، وَاجْعَلْهُ عِنْدَكَ فِي أَعْلَى عِلِّيِّينَ مَعَ النَّبِيِّينَ، وَالصِّدِّيقِينَ، وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ. آمِينَ آمِينَ.

[تعريف الأصولي]

والأصولي: هو العارف بها وبطرق استفادتها ومستفيدها^{(١)(٢)}.

لذلك قال الإمام عبد الرحيم العراقي رحمته الله بعد أن ذكر التعريفين ووجه كل منهما: «ولكل وجه، لأن الفقه كما هو مُتَفَرِّعٌ عن أدلته، مُتَفَرِّعٌ عن العلم بأدلته». الغيث الهامع: ص ٢٤.

(١) جعل الإمام السبكي رحمته الله المعرفة بطرق الاستفادة والمستفيد داخلتين في مسمى الأصولي، ولم يُدخلهما في مسمى الأصول، وإنما تُذكر - على حسب رأيه - في الأصول؛ لتوقف معرفته على معرفتها؛ لأنها طريق إليه، لذلك أسقطها من تعريف الأصول ثم عرّف الأصولي تعريفًا مستقلًا عن الأصول، وذكر أنه لم يُسبق إلى هذا، فقال: «وجعل المعرفة بطرق استفادتها جزءاً من مدلول الأصولي دون الأصول أمر لم يسبقني إليه أحد». منع الموانع، للنجاشي: ص ٨٩، ووافقه في هذا الإمام الشَّعْرَانِي هُنا فعَرَّفَ الأصولي تعريفًا مستقلًا.

وقد اعترض عليه غير واحد من العلماء منهم: الإمام الزركشي فقال: «وفيه نظر؛ لأن طرق الاستفادة ثابتة في نفسها سواء عرّفها الأصولي أم لا، كما قلنا في الأدلة سواء، فوجب أن يدخل - يعني طرق الاستفادة والمستفيد - في مسمى الأصول لا الأصولي، وإنما افتقر العالم بالأدلة إلى ذلك؛ ليصحّ كونه عالمًا بالأدلة على الحقيقة». تشيف المسامع: ج ١/ ٣٨.

مع العلم أن معظم العلماء الذين عرّفوا أصول الفقه أدخلوا في تعريفهم (طرق الاستفادة والمستفيد) كالإمام الرازي، والإمام الأمدي، والإمام البيضاوي، والإمام الزركشي، والإمام العمري في نظم الورقات. ينظر: المحصول للإمام الرازي: ج ١/ ٩٤، الإحكام للأمدي: ج ١/ ٢٣، الإبهاج شرح المنهاج: ج ١/ ١٩، البحر المحيط: ج ١/ ١٧، لطائف الإشارات شرح نظم الورقات، للعمري شرح الشيخ محمد علي قدس: ١٦.

وصوب الإمام جلال الدين المحلي مذهبوا إليه، فقال: «فالصواب ما صنعوا في ذكرها في تعريفه - يعني على تعريف الجمهور بأن الأصول هي الأدلة، أو على التعريف الثاني بأنه معرفة تلك الأدلة - كأن يقال: أصول الفقه دلائل الفقه الإجمالية، وطرق استفادتها ومستفيد جزئياتها، وقيل: معرفة ذلك. ولا حاجة إلى تعريف الأصولي للعلم به من ذلك».

البدر الطالع: ج ١/ ٨٢.

(٢) جمع الجوامع: ص ١٣.

فَحَرَجَ بِأُصُولِ الْفِقْهِ: الْفَقْهُ وَفُرُوعُهُ، وَبِالدَّلَائِلِ الْإِجْمَالِيَّةِ: التَّفْصِيلِيَّةِ، نَحْوُ: ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^(١)، وَ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى﴾^(٢)، وَنَحْوَ ذَلِكَ فَلَا تُسَمَّى أُصُولَ فِقْهِ.

فَمُرَادُنَا بِالْإِجْمَالِيَّةِ: غَيْرُ الْمَعْيَنَةِ كَمُطْلَقِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْقِيَاسِ وَالْإِسْتِصْحَابِ، الْمَبْحُوثِ عَنْ أَوَّلِهَا بِأَنَّهُ لِلْوُجُوبِ حَقِيقَةٌ، وَعَنْ الثَّانِي الَّذِي هُوَ مُطْلَقُ النَّهْيِ بِأَنَّهُ لِلْحَرَمَةِ، وَعَنْ الْبَاقِي بِأَنَّهُا حُجَجٌ شَرْعِيَّةٌ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا يَأْتِي بَيَانُهُ^(٣).

وَمُرَادُنَا بِطَرِيقِ الْإِسْتِفَادَةِ: الْمَرْجِّحاتُ^(٤) وَبِطَرِيقِ مُسْتَفِيدِهَا: صِفَاتُ الْمُجْتَهِدِ الْآتِي بَيَانُهَا فِي بَابِ الْجَهْدِ، وَبِمُسْتَفِيدِهَا: الْمُجْتَهِدُ.

قُلْتُ: وَ أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي هَذَا الْعِلْمِ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ^(٥)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ (*).

(١) سورة البقرة، الآية (٣).

(٢) سورة الإسراء، الآية (٣٢).

(٣) ينظر: البدر الطالع: ج ١/ ٧٨ - ٧٩، شرح الكوكب الساطع: ج ١/ ٤١ - ٤٢، غاية الوصول، للشيخ زكريا الأنصاري: ص ٤ - ٥.

(٤) المرجحات أي: ترتيب الأدلة، كتقديم الخاص على العام، والظاهر على المؤول، فيجب على الأصولي حتى يتحقق بهذا الاسم أن يعرف هذه المرجحات. ينظر: الغيث الهامع: ص ٢٥.

(٥) ينظر: ص ١٤ - ١٥ من القسم الدراسي في هذه الرسالة. وفي ذلك يقول الإمام العمري في تسهيل الطرقات لنظم الورقات:

«الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَدْ أَظْهَرَ عِلْمَ الْأُصُولِ لِلْوَرَى وَأَشْهَرَ عَلَى لِسَانِ الشَّافِعِيِّ وَهَوَّنَا فَهُوَ الَّذِي لَهُ ابْتِدَاءٌ دَوَّنَا وَتَابَعَتَهُ النَّاسُ حَتَّى صَارَا كُتُبًا صَغَارَ الْحَجَمِ أَوْ كِبَارًا»

ينظر: لطائف الإشارات على تسهيل الطرقات: ص ٤ - ٥.

(*) نهاية: (ق ١/ ٢).

[تعريفُ الفقه]

والفقه^(١): العلم بالأحكام الشرعية^(٢) المكتسب - ذلك العلم - من أدلتها التفصيلية^(٣).

نحو: ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^(٤)، و﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزِّنَى﴾^(٥) كما تقدّم.

[تعريفُ الدليل]

والدليل هو: ما يُمكنُ التَّوَصُّلُ بِصَحِيحِ النَّظَرِ فِيهِ إِلَى مَطْلُوبٍ خَبَرِيٍّ^(٦).

(١) الفقه لغة: الفهم. ينظر مادة (فقه): لسان العرب لابن منظور، المصباح المنير للفيومي: ج ٢/٤٧٩. جاء في لسان العرب لابن منظور: «الفقه: العلم بالشّيء، والفهم له، وغلب على علم الدين؛ لسيادته وشرفه وفضله على سائر أنواع العلم كما غلب التجمُّ على الثُّرَيَّا... وقد جعله العُرفُ خاصّاً بعلم الشريعة شرفها الله تعالى، وتخصيصاً بعلم الفروع منها».

(٢) أي العمليّة، والمقصود بالأحكام الشرعية العمليّة: الأحكام الشرعية الفروعية الثابتة للأفعال الإنسانية، كالوجوب والحظر والإباحة والندب والكراهة، وكون العقد صحيحاً وفاسداً وباطلاً، وكون العبادة قضاء وأداء وأمثاله. ينظر: المستصفى: ص ٥ الأحكام ج ١/٢٢.

وخرج بقولنا الأحكام الشرعية العمليّة: العلم بالأحكام الشرعية العلميّة، أي الاعتقادية، كالعلم بأن الله تعالى واحد، وأنه يرى في الآخرة. ينظر: البدر الطالع: ج ١/٨٣.

(٣) مشى على هذا التعريف بحرفيّته كثير من الأئمة منهم: البيضاوي، وابن الحاجب، والتاج السبكي، والزرکشي، وشراح جمع الجوامع، وقريب منه تعريف الإمام الغزالي، والفخر الرازي، والإمام الآمدي. ينظر: المستصفى: ص ٥، المحصول: ج ١/٩٢، الأحكام للآمدي: ج ١/٢٢، المنهاج مع الإبهاج: ج ١/٢٨، بيان المختصر: ج ١/٢٣، جمع الجوامع: ص ١٣، البحر المحيط: ج ١/١٥، الغيث الهامع: ص ٢٦، التلويح للإمام التفتازاني: ج ١/٣٤ دار الأرقم، بيروت، ط: ١/١٩٩٨م، تحقيق: محمد عدنان درويش، البدر الطالع: ج ١/٨٣.

(٤) سورة البقرة، الآية (٤٣).

(٥) سورة الإسراء، الآية (٣٢).

(٦) هذا التعريف الذي ذكره الإمام الشَّعْرَانِيّ هو تعريف الدليل اصطلاحاً عند كثير من =

علماً كان ذلك المطلوب أو ظناً^(١)، لكن مع تكلف في الوصول إليه، كما يُشعر به تعبيرهم بالتَّوَصُّل.

= الأصوليين منهم الأئمة: القاضي أبو بكر بن العربي وابن الحاجب والتاج السبكي والزرکشي والمحلي والسيوطي والشيخ زكريا الأنصاري وابن النجار الحنبلي وشراح جمع الجوامع والشوكاني، وغيرهم. ينظر: المحصول لابن العربي: ص ٢١، الإحكام: ج ١/٢٧، بيان المختصر: ج ١/٣٠، جمع الجوامع: ص ١٥، البحر المحيط: ج ١/٢٥، البدر الطالع: ج ١/١١٦، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٨٨، غاية الأصول: ص ١٩، شرح الكوكب المنير لابن النجار: ج ١/٥٢، التقرير والتحبير لابن أمير الحاج: ج ١/٦٦، التحقيقات في شرح الورقات لابن قawan المكي الشافعي: ص ١٣٨، تيسير التحرير لأمير بادشاه: ج ١/٣٣، إرشاد الفحول للشوكاني: ص ٢١.

وأما تعريف الدليل لغة فإنه يطلق على أمرين: أحدهما: المرشد للمطلوب، على معنى أنه فاعل الدلالة ومُظْهِرُهَا، فيكون معنى الدليل الدالُّ فاعِلٌ بمعنى الفاعل كعليم وقدير، مأخوذ من دليل القوم؛ لأنه يرشدهم إلى مقصودهم. الثاني: ما به الإرشاد، أي العلامة المنصوبة لمعرفة الدليل، كالعلامة المنصوبة من الأحجار أو غيرها لتعريف الطريق، ومنه قولهم: العالم دليل الصانع. ينظر: لسان العرب: مادة (دَلَّلَ) ج ١/٢٤٧ - ٢٤٨، التعريفات: ص ١٤٠، تاج العروس: مادة (دَلَّلَ) ج ١/٢٨٠.

معاني قيود التعريف: (ما): أي شيء، (يمكن التوصل به) أي يمكن الوصول بكلفة (بصحيح النظر فيه...) إلى المطلوب و(الخبري) ما يخبر به كحدوث العالم، ووجوب الصلاة، والوصول إليه: علمه أي اعتقاده أو ظنه، وبيان ذلك بأن نقول: العالم: مثلاً (دليل) يمكن التوصل بصحيح النَّظَرِ (الفكر) في أحواله من الحدوث والتغير إلى مطلوب خبري، وهو: التصديق بأنَّ العالم لا بُدَّ له من مُحدث، بأن يُقال: العالمُ حَادِثٌ، وكلُّ حَادِثٍ لا بُدَّ له من مُحدث، والمطلوب الخَبَرِيُّ هو: العالم لا بُدَّ له من مُحدث. ومثال ذلك أيضاً: قوله تعالى: (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ) (دليل) فإنه يمكن التوصل بصحيح النَّظَرِ في أحواله من كونه أمراً إلى مطلوبٍ خَبَرِيٍّ وهو التَّصْدِيقُ بأنَّ (أَقِيمُوا الصَّلَاةَ) يفيد الأمر بوجوبها، بأن يقال: (أَقِيمُوا الصَّلَاةَ) أمرٌ بإقامتها، والأمر بإقامتها يفيد وجوبها. وخرج: بـ (صحيح النظر) فاسده لأنه لا يمكن التوصل به إلى المطلوب؛ لانتفاء وجه الدلالة عنه.

ينظر: التقرير والتحبير: ج ١/٦٦، تيسير التحرير: ج ١/٣٣ - ٣٤، البدر الطالع: ج ١/١١٦ - ١١٧، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٨٨ - ٨٩، غاية الوصول: ص ٢٠، غاية المأمول: ص ١٠٢، أصول الفقه الإسلامي للدكتور الزحيلي: ج ١/١٧ - ١٨.

(١) وبذلك يكون التعريف قد شَمَلَ: الدَّلِيلَ الْقَطْعِيَّ كالعالم دليل على وجود الخالق جلَّ وعلا، =

[الْعِلْمُ الْحَاصِلُ عَقِبَ النَّظَرِ مُكْتَسَبٌ]

قالوا: «والعلمُ الحاصلُ عقبَ النظرِ مُكْتَسَبٌ لِلنَّازِرِ»^(١) لا وَهْبِيٌّ فَهُوَ: كَالْعِلْمِ الْمَكْتَسَبِ بِالتَّقْوَى فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^(٢) إِذِ التَّقْوَى لِتَحْصِيلِ الْعِلْمِ كَالنَّظَرِ الصَّحِيحِ سَوَاءً.

[تَعْرِيفُ النَّظَرِ وَالْفِكْرِ]

وَالنَّظَرُ^(٣) هُوَ: الْفِكْرُ الْمُؤَدِّي إِلَى عِلْمٍ أَوْ ظَنٍّ، وَفَسَّرُوا الْفِكْرَ^(٤):

= وَشَمَلَ أَيْضاً الدَّلِيلَ الظَّنِّيَّ، كَالنَّارِ لَوْجُودِ الدِّخَانِ، وَ(أَقِيمُوا الصَّلَاةَ) لَوْجُوبِهَا، وَذَلِكَ بِنَاءً عَلَى طَرِيقَةِ الْأُصُولِيِّينَ وَالْفُقَهَاءِ مِنْ أَنَّ مَطْلُوبَهُمْ هُوَ الْعَمَلُ وَهُوَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْعِلْمِ (الْقَطْعُ)، خِلَافاً لِمَنْ خَصَّ الدَّلِيلَ بِالْقَطْعِيِّ وَقَالَ: «مَا كَانَ ظَنِيّاً لَا يُقَالُ لَهُ: دَلِيلٌ بَلْ يُقَالُ لَهُ: أَمَارَةٌ». وَهَذَا مَا خَطَّاهُ الْإِمَامُ الشَّيْرَازِيُّ بِقَوْلِهِ فِي الْمَمْعِ: «وَهَذَا خَطَأٌ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ لَا تُفَرِّقُ فِي تَسْمِيَةِ بَيْنَ مَا يُؤَدِّي إِلَى الْعِلْمِ أَوْ الظَّنِّ فَلَمْ يَكُنْ لِهَذَا الْفَرْقِ وَجْهٌ». وَيَنْظُرُ: التَّشْنِيفُ: ٨٥/١، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ١١٧/١، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ٨٨/١، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ٢٠.

(١) أَي: إِنَّ الْعِلْمَ الْحَاصِلَ عَقِبَ النَّظَرِ الصَّحِيحِ مُكْتَسَبٌ فِي الْأَصَحِّ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ؛ لِأَنَّ حَصُولَهُ عَنِ نَظَرِهِ الْمَكْتَسَبِ لَهُ. وَقِيلَ: هُوَ اضْطِرَارِّي وَاقِعٌ بِقُدْرَةِ اللَّهِ اضْطِرَّاراً لَا قُدْرَةَ لِلنَّازِرِ عَلَى دَفْعِهِ، وَالْخِلَافُ فِي التَّسْمِيَةِ فَقَطْ، وَهِيَ بِالْمَكْتَسَبِ أَنْسَبُ. يَنْظُرُ: الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ١/١١٧، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ١/٨٩، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ٢٠.

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، آيَةُ (٢٨٢).
(٣) النَّظَرُ لُغَةً: يُطْلَقُ فِي اللُّغَةِ عَلَى عِدَّةٍ مَعَانٍ مِنْهَا: بِمَعْنَى الْإِنْتَظَارِ، وَبِمَعْنَى الرُّؤْيَا بِالْعَيْنِ وَالرَّأْفَةِ وَالرَّحْمَةِ وَالْمُقَابَلَةَ وَالتَّفَكُّرَ وَالْإِعْتِبَارَ. يَنْظُرُ مَادَّةً (نَظَرَ) فِي: مَعْجَمِ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ، لِابْنِ فَارِسٍ: ج ٥/٤٤٤، لِسَانِ الْعَرَبِ: ج ٥/٢١٥ - ٢١٦، الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ: ج ٢/٦١٢. وَالتَّعْرِيفُ الْمَذْكُورُ أَعْلَاهُ هُوَ التَّعْرِيفُ الْإِصْطِلَاحِيُّ لِلنَّظَرِ. يَنْظُرُ: الْوُرُقَاتُ مَعَ التَّحْقِيقَاتِ: ص ١٣٥، قَوَاطِعُ الْأَدْلَةِ، لِلْإِمَامِ أَبِي الظُّفَرِ السَّمْعَانِيِّ: ج ١/٣٢، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ١٥، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ج ١/٣٢، فَصُولُ الْبِدَائِعِ، لِلْعَلَامَةِ الْفَنَارِيِّ الْحَنْفِيِّ: ج ١/٣٣، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ١/٦٤، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ٢١، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ: ج ١/٥٧، إِرْشَادُ الْفُحُولِ: ص ٢٠.

(٤) الْفِكْرُ بِالْكَسْرِ وَيَفْتَحُ: إِعْمَالُ النَّظَرِ فِي الشَّيْءِ. قَالَ ابْنُ فَارِسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «الْفَاءُ وَالْكَافُ وَالرَّاءُ =

بِحَرَكَةِ النَّفْسِ فِي الْمَعْقُولَاتِ، لَا فِي الْمَحْسُوسَاتِ، إِذْ حَرَكْتُهَا فِي الْمَحْسُوسَاتِ لَا تُسَمَّى إِلَّا تَخَيُّلاً^(١).

وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا: الْفِكْرُ الْمُؤَدِّي إِلَى عِلْمٍ أَوْ ظَنٍّ مَا لَا يُؤَدِّي إِلَى ذَلِكَ، كَأَكْثَرِ حَدِيثِ النَّفْسِ فَلَا يُسَمَّى نَظَرًا^(٢).

[تَعْرِيفُ الْحَدِّ]

وَالْحَدُّ^(٣) هُوَ: الْجَامِعُ لِأَفْرَادِ الْمَحْدُودِ، الْمَانِعُ مِنْ دُخُولِ غَيْرِهَا فِيهِ^(٤).

= تَرَدَّدَ الْقَلْبُ فِي الشَّيْءِ يُقَالُ: تَفَكَّرَ إِذَا رَدَّدَ قَلْبُهُ مَعْتَبِراً، وَرَجُلٌ فَكَّيرٌ: كَثِيرُ الْفِكْرِ. مَعْجَمُ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ: ج ٤/٤٤٦، وَيَنْظُرُ مَادَّةً (فَكَرَ) فِي: لِسَانِ الْعَرَبِ: ج ٥/٦٥، الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ: ج ١/٥٨٨، تَاجُ الْعُرُوسِ: ٣٤٥/١٣، وَمَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ الشَّعْرَانِيُّ أَعْلَاهُ هُوَ التَّعْرِيفُ الْإِصْطِلَاحِيُّ لِلْفِكْرِ. يَنْظُرُ: تَعْرِيفُهُ فِي: الْوُرُقَاتُ مَعَ التَّحْقِيقَاتِ: ص ١٣٥، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ج ١/٣٢، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ١/٦٤، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ١/١٢٢، غَايَةُ الْوُصُولِ: ٢١.

(١) يَنْظُرُ: فَصُولُ الْبِدَائِعِ: ٣٣/١ - ٣٤، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ١١٧/١، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ٩٣/١.

(٢) يَنْظُرُ: الْمَرَاجِعُ السَّابِقَةُ.

(٣) الْحَدُّ لُغَةً: يُطْلَقُ عَلَى مَعْنَيْنِ: أَحَدُهُمَا: الْفَصْلُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ؛ لَثَلَا يَخْتَلِطُ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ، أَوْ لَثَلَا يَتَعَدَّى أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ، وَجَمْعُهُ حَدُودٌ، وَمِنْهُ: حَدَدْتُ الدَّارَ وَالْأَرْضَ حَدّاً فَصَلْتُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَجَاوِرَتِهَا، وَثَانِيَهُمَا: الْمَنْعُ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلْبُيُوتِ: حَدَادٌ وَلِلسَّجَانِ أَيْضاً؛ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ مِنَ الْخُرُوجِ، وَحَدُّ السَّارِقِ وَغَيْرِهِ مَا يَمْنَعُهُ مِنَ الْمَعَاوِدَةِ، وَيَمْنَعُ أَيْضاً غَيْرَهُ عَنِ إِيْتِيَانِ الْجَنَائِيَّاتِ، وَأَحَدَتِ الْمَرْأَةُ امْتَنَعَتْ عَنِ الزَّيْنَةِ وَالْخُضَابِ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا. يَنْظُرُ مَادَّةً (حَدَدَ) فِي: لِسَانِ الْعَرَبِ: ج ٣/١٤٠، تَاجُ الْعُرُوسِ: ج ٨/٦.

(٤) هَذَا تَعْرِيفُ الْحَدِّ إِصْطِلَاحاً عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ. يَنْظُرُ: الْمَمْعِ: ص ٣، قَوَاطِعُ الْأَدْلَةِ: ج ١/٣٣، الْمَحْصُولُ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ: ص ٢٣، كَشَفُ الْأَسْرَارِ عَنْ أَصُولِ فَخْرِ الْإِسْلَامِ الْبَزْدَوِيِّ لِلْإِمَامِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْبَخَارِيِّ: ج ١/٣٦، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوتَ، ١٩٩٧م، تَحْقِيقُ: عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدٍ عَمْرٍ، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ١/٨٧ - ٨٨، التَّعْرِيفَاتُ: ص ١١٢، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ١/١١٩ - ١٢٠، تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ: ج ١/١٦، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ١/٩٠ - ٩١، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ٢٠ - ٢١، التَّعَارِيفُ: ص ٢٧٠، إِرْشَادُ الْفُحُولِ: ص ٢٠.

[تعريف العلم]

والعلم^(١) هو: الحكمُ الجازمُ الذي لا يقبلُ التَّغْيِيرَ^(٢).

(١) العلم لغة: اليقين، يقال: علِمَ يعلم إذا تيقَّن، ويأتي أيضاً بمعنى المعرفة؛ لا اشتراكهما في كون كل واحد منهما مسبوقاً بالجهل؛ لأن العلم وإن حصل عن كسب فذلك الكسب مسبوق بالجهل، وفي القرآن الكريم: ﴿وَمَا عَرَفُوا مِنْ الْحَقِّ﴾ [المائدة: ٨٣] أي علموا وقال تعالى: ﴿لَا تَعْلَمُونَهُمْ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠] أي لا تعرفونهم. المصباح المنير: ج ٢/٤٢٧. وينظر أيضاً مادة (عَلِمَ) في: معجم مقاييس اللغة: ج ٤/١١٠، لسان العرب: ج ١٢/٤١٧ وج ١٣/٤٥٧، تاج العروس: ج ٣٣/١٢٦ - ١٢٧.

(٢) ينظر: جمع الجوامع: ص ١٥، البدر الطالع: ج ١/١٢٣، غاية الوصول: ص ٢٢. وقد اختلف العلماء في العلم هل يُحَدُّ أو لا؟ على مذهبين: المذهب الأول: أن العلم يُحَدُّ (يعرَّف)، وبه قال جمهور الأصوليين من الشافعية والحنابلة، واختاره الإمام الآمدي والإمام الزركشي وصوّبه الشيخ زكريا الأنصاري. ينظر: اللمع: ص ٤، الورقات مع التحقيقات: ص ١٢٢، قواطع الأدلة: ج ١/٢٣، المحصول لابن العربي: ص ٢٤، الإحكام، للآمدي: ج ١/٢٩، البحر المحيط: ج ١/٤١، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٩٤، غاية الوصول: ص ٢٢، شرح الكوكب المنير: ج ١/٦١، ثم اختلف أصحاب هذا المذهب في تعريفه اصطلاحاً على عدة تعاريف، أشهرها:

١: أن العلم: معرفة المعلوم على ما هو عليه. ونُسِبَ هذا التعريف إلى القاضي أبي بكر الباقلاني، وعرفه به الإمام الشيرازي وإمام الحرمين الجويني في الورقات. ينظر: اللمع: ص ٤، الورقات مع شرحها التحقيقات: ص ١٢٢، قواطع الأدلة: ج ١/٢٣، المحصول لابن العربي: ص ٢٤، البحر المحيط: ج ١/٤١. وقد اعترض على هذا التعريف باعتراضات كثيرة، تنظر مع الإجابة عليها في البرهان: ج ١/٩٩ - ١٠٠، البحر المحيط: ج ١/٤١ - ٤٢.

٢: العلم هو: الحكم الجازم الذي لا يقبل التغيير. وهو تعريف الإمام السبكي، والإمام المحلي، واختاره شيخ الإسلام زكريا الأنصاري والإمام الشعراني رحمهم الله. ينظر: جمع الجوامع: ص ١٥، البدر الطالع: ج ١/١٢٣، غاية الوصول: ص ٢٢.

٣: العلم عبارة عن: صفةٌ يحصلُ بها لنفسُ المُتَّصِفِ بها التميُّزُ بين حقائق المعاني الكليّة حُصُولاً لا يَتَطَرَّقُ إليه احتمالُ نقيضه. وهو تعريف الإمام الآمدي، واختاره الإمام ابن النجار الحنبلي. ينظر: الإحكام للآمدي: ج ١/٣٠، شرح الكوكب المنير: ج ١/٦١.

كالحكم بأن زيدا متحركٌ مِمَّنْ شَاهَدَهُ متحركاً، أو أنَّ الجبلَ حَجَرٌ، أو أن العالمَ حادثٌ، وإنما سُمِّيَ ذلك علماً لمطابقته الواقع^(١).

[تفاوت جزئيات العلم]

قال العلماء: «ولا تتفاوت جزئياته، فيقال: هذا العلم أقوى في الجزم من بعض، خلافاً لقوم، والله أعلم»^(٢).

= المذهب الثاني: أن العلم لا يُحَدُّ؛ لأنه يعسر تعريفه بالحدِّ الحقيقي، وإنما يُعرَف بالتقسيم والمثال حتى يقرب معناه، وهو مذهب جماعة من علماء الأصول منهم: الإمام الجويني في البرهان والإمام الغزالي والإمام أبو بكر بن العربي. ينظر: البرهان: ج ١/٩٩ - ١٠١، المستصفى: ص ٢١، المحصول لابن العربي: ص ٢٤، الإحكام للآمدي: ج ١/٢٩، البحر المحيط: ج ١/٤٠ - ٤٢. وفي هذا يقول الإمام ابن العربي المالكي في المحصول: ص ٢٤: «والصحيح أن العلم لا يقتصر بشبكة الحد، وإنما يتوصل إليه على سبيل الرسم المقرب للمعنى»..

(١) ينظر: البدر الطالع: ج ١/١٢٣.

(٢) اتَّفَق العلماء على أن عِلْمَ الله تعالى صفة واحدة لا تعدد فيها ولا تفاوت فيها بحسب متعلقاتها، ولكنهم اختلفوا في علم المخلوق (البشر) هل يتفاوت؟ فيقال: علمٌ أجلى من علم أم لا على قولين: القول الأول: إنه لا يتفاوت في جزئياته، فليس بعض العلوم، وإن كان ضرورياً (مستفاداً بالحواس الخمس) أقوى في الجزم من بعض وإن كان نظرياً (حاصلاً بعد النظر والاستدلال)، فالعلم الضروري بمثابة العلم النظري في حكم التبيين والإيضاح، وإنما يكون التفاوت بكثرة المتعلقات في بعضها دون البعض، كما في العلم بثلاثة أشياء والعلم بشيئين، وهو قول المحققين من علماء الأصول.

القول الثاني: إن العلم يتفاوت في جزئياته، إذ العلم مثلاً بأن «الواحد نصف الاثنين» أقوى في الجزم من العلم بأن «العالم حادث»، وهو قول الأكثرين من علماء الأصول. ينظر: البحر المحيط: ج ١/٤٢ - ٤٤، تشنيف المسامع: ج ١/٩٧ - ٩٨، البدر الطالع: ج ١/١٢٦ - ١٢٧، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٩٦، غاية الوصول: ص ٢٢، شرح الشرح الكوكب المنير: ج ١/٦١، حاشية العلامة عبد الرحمن البناني على شرح المحلي على جمع الجوامع: ج ١/٢٥٨ - ٢٦٠.

[الاعتقاد الصحيح والفايد]

والاعتقاد الصحيح هو: الحكم الجازم القابل للتغير بشرط أن يطابق الواقع، كاعتقاد المقلد أن الضحى مندوب فيسمى ذلك اعتقاداً لا علماً^(١).
والاعتقاد الفاسد هو: الذي لا يطابق الواقع، كاعتقاد الفيلسوف أن العالم قديم^(٢).

[تعريف الظن والوهم والشك]

والظن^(٣) هو: الحكم غير الجازم، بشرط أن يكون راجحاً لرجحان المحكوم به^(٤).
والوهم^(٥) هو: الحكم غير الجازم إذا كان مرجوحاً لا راجحاً، وإنما كان

(١) ينظر: البدر الطالع: ج ١/١٢٣، غاية الوصول: ص ٢٢.

(٢) ينظر: المرجعان السابقان.

(٣) الظن لغة: يُطلق بمعنى اليقين، وبمعنى الشك، قال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة: ج ٣/٤٦٢ - ٤٦٣: «الظاء والنون أصل صحيح يدل على معنيين مختلفين: يقين وشك: فأما اليقين فقول القائل: ظننت ظناً أي أيقنت، قال الله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلْكُوا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٤٩] أراد والله أعلم: يوقنون، والعرب تقول ذلك وتعرفه، .. والأصل الآخر الشك، يقال: ظننت الشيء إذا لم تتيقنه، ومن ذلك الظنة التهمة»، وينظر مادة (ظَنَنَ) في: لسان العرب: ج ١٣/٢٧٢ - ٢٧٣، تاج العروس: ج ٣٥/٣٦٥ - ٣٦٦.

(٤) ينظر: البدر الطالع: ج ١/١٢٣، غاية الوصول: ص ٢٢. وعرف الظن أيضاً بأنه: تجويز أمرين أحدهما أظهر من الآخر. [اللمع: ص ٤، الورقات مع التحقيقات: ص ١٤٢]، وقد مثل له الإمام الشيرازي في اللمع: ص ٤ بقوله: «كاعتقاد الإنسان فيما يُخبر به الثقة أنه على ما أخبر به، وإن جاز أن يكون بخلافه، وظن الإنسان في الغيم المشف الثخين أنه يحوي منه المطر، وإن جوز أن ينقشع عن غير مطر، واعتقاد المجتهدين فيما يُفتنون به في مسائل الخلاف، وإن جوزوا أن يكون الأمر بخلاف ذلك، وغير ذلك مما لا يُقطع به».

(٥) الوهم لغة: من خطرات القلب، والجمع أوهام، وتوهم الشيء تخيُّله وتمثُّله كان في الوجود أو لم يكن، ويأتي أيضاً بمعنى الغلط تقول: وهم في الحساب غلط فيه، ويأتي أيضاً بمعنى السهو، تقول: وهمت في الصلاة أي سهوت. ينظر مادة (وَهَمَ) في: معجم مقاييس اللغة: ج ٦/١٤٩، لسان العرب: ج ١٢/٦٤٣ - ٦٤٤، تاج العروس: ج ٣٤/٦٢.

مرجوحاً؛ لمرجوحية المحكوم به بسبب الدليل لنقيضه الذي ينقضه، ويبطل حكمه، وهو الظن^(١).

والشك^(٢) هو: الحكم غير الجازم الذي ليس فيه راجحية ولا مرجوحية، كالاتقادات يتقاوم سببهما فيتساويان^(٣).

(١) ينظر: البدر الطالع: ج ١/١٢٤، غاية الوصول: ص ٢٢. ويمكن أن نقول في توضيح معنى الوهم اصطلاحاً: إن الظن تجويز شخص لأمرين هما طرفا الممكن (الجازم الوجود والعدم) لا مزية لأحدهم على الآخر، كوجود زيد وعدمه، فإذا رجح أحد الأمرين (كوجود زيد مثلاً) بأن يكون عنده أظهر من الآخر، سمي هذا الراجح ظناً، وبقي الطرف المرجوح (عدم زيد) وهو الذي يُسمى بالوهم، إذا: الوهم هو الطرف المرجوح من الظن. ينظر: شرح الورقات لابن الفركاح: ص ٢٦، قرة العين بشرح ورقات إمام الحرمين للإمام الحطاب (ت ٩٥٤هـ): ص ١٦، لطائف الإشارات: ص ١٦.

(٢) الشك لغة: خلاف اليقين، وجمعه شكوك، وسمي بذلك؛ لأن الشاك كأنه شك له الأمران في شك واحد، وهو لا يتيقن واحداً منهما، فمن ذلك اشتقاق الشك، تقول: شككت بين ورقتين إذا أنت غرزت العود فيهما فجمعتهم ينظر: معجم مقاييس اللغة: مادة (شك): ج ٣/١٧٣، لسان العرب: مادة (شكك): ج ١٠/٤٥١، القاموس المحيط: مادة (الشك) ص ١٢٢٠، مؤسسة الرسالة، بيروت.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ج ١/٥٩ - ٦٠، البدر الطالع: ج ١/١٢٤، غاية الوصول: ص ٢٢. وللعلماء في تعريف الشك اصطلاحاً عدة تعاريف، كلها قريبة المعنى من بعضها، منها أنه: ١ - تجويز أمرين لا مزية لأحدهما عن الآخر. وهذا تعريف الإمام الشيرازي في اللمع: ص ٤، وتعريف الإمام الجويني في الورقات: ص ١٤٣ مع التحقيقات. وقد وضَّح الإمام الشيرازي هذا التعريف بقوله في اللمع: «كشك الإنسان في الغيم غير المشف أنه يكون منه مطر أم لا، وشك المجتهد فيما لم يقطع به من الأقوال، وغير ذلك من الأمور التي لا يغلب فيها أحد التجوزين على الآخر».

٢ - وقيل: الشك ما استوى طرفاه. ينظر: التعريفات: ص ١٦٨، الحدود الأنيفة: ص ٦٨.

[تعريف الجهل]

والجهل^(١): انتفاء العلم بالمقصود^(٢). فَشَمَلَ التعريف: الجاهل البسيط: كالحمار، والجاهل المركب: كالذي يجهل ويجهل أنه يجهل. وَخَرَجَ بقولنا^(*): (بالمقصود) ما لا يُقَصَّدُ العلمُ به، ولا نَدَبُ الشَّارِعِ إلى معرفته، كالعلم بأسفل الأرض وما خَلَقَ اللهُ فِيهِ فلا يُسَمَّى انتفاء العلم به جهلاً^(٣).

وقال بعضهم^(٤): «لا يَتَّصِفُ الحِمَارُ والجمادُ بالجهل؛ لأنَّ الجهلَ لا يكونُ إِلَّا فيما من شأنه العلمُ كالأدمي، بخلاف الحيوان»^(٥).

(١) الجهل لغة: نقيض العلم، وقد جهله فلان جهلاً وجهالة، وجهل عليه وتجاهل أظهر الجهل، والجهالة: أن تفعل فعلاً بغير العلم، ينظر مادة (جهل): معجم مقاييس اللغة: ج ١/٤٨٩، تاج العروس: ج ٢٨/٢٥٥.

(٢) ينظر: تشنيف المسامع: ج ١/٩٨، البدر الطالع: ج ١/١٢٧، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٩٧، غاية الوصول: ٢٢ - ٢٣، الحدود الأنيفة: ص ٦٧.

وقد قَسَمَ العلماء الجهلَ إلى قسمين: الأول: الجهل البسيط وهو: انتفاء العلم بالمقصود، وهو ما ذكره الإمام الشعراني في المتن أعلاه، وسُمِّيَ بسيطاً؛ لأنه جزءٌ واحد. الثاني: الجهل المركب وهو: تصوُّر الشيء على خلاف ما هو به في الواقع. وسُمِّيَ مركباً؛ لأنه تركَّب من جهلين: جهل المدرك بما في الواقع وجهله بأنه جاهل به، كاعتقاد الفيلسوف قِدَمَ الْعَالَمِ، واعتقاد المجسِّمة أن الله تعالى جِسْمٌ. ينظر: التشنيف: ٩٨/١ البدر الطالع: ١/١٢٧، شرح الكوكب الساطع: ١/٩٧ التعريفات: ص ١٠٨ التحقيقات: ص ١٢٧، غاية الوصول: ٢٢ - ٢٣ الحدود الأنيفة: ص ٦٨، غاية المأمول: ص ٩٦ - ٩٧، تاج العروس: ج ٢٨/٢٥٥.

(*) نهاية: (ق ٢/ب) وبداية: (ق ٣/أ).

(٣) ينظر: البدر الطالع: ج ١/١٢٨، غاية الوصول: ٢٣، غاية المأمول: ص ٩٦ - ٩٧، لطائف الإشارات: ص ١٤.

(٤) القائل هو الإمام الأمدى رحمته الله ووجه قوله هو ما ذكره الإمام الشعراني. ينظر: تشنيف المسامع: ج ١/٩٨.

(٥) قال الإمام الزركشي رحمته الله في تشنيف المسامع: ج ١/٩٨: «وعلى هذا لا يصحُّ قولٌ من قال:

[تعريف السهو والنسيان]

والسهو والنسيان بمعنى واحد^(١).

وقال بعضهم^(٢): «إن تَنَبَّهَ للفعلِ المغفُولِ عنه بأدنى تنبيهٍ فهو السهو، وإن لم يَتَنَبَّهْ بأن زالَ المعلومُ بالكُلِّيَّةِ فهو النسيان»^(٣).

= قال حمار الحكيم ثوماً لو أنصفوني لكنت أركب لأنني جاهلٌ بسيطٌ وراكبي جاهلٌ مركَّبٌ.

(١) ينظر مادة (سهو) في: تهذيب اللغة للإمام أبي منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ): ج ٦/١٩٤، معجم مقاييس اللغة: ج ٣/١٠٧، لسان العرب ج ١٤/٤٠٦، تاج العروس: ج ٣٨/٣٣٩.

جاء في لسان العرب: مادة (سهو) ج ١٤/٤٠٦: «السهو... نسيان الشيء والغفلة عنه وذهاب القلب عنه إلى غيره». وفي تاج العروس: ج ٣٨/٣٣٩: «نسيه وغفل عنه وذهب قلبه إلى غيره... وصريح سياقهم الاتحاد بين السهو والغفلة والنسيان».

وعُرف السهو اصطلاحاً بأنه: الذُّهُولُ عَنِ الْمَعْلُومِ. ينظر: جمع الجوامع: ص ١٦، البدر الطالع: ج ١/١٢٨، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٩٨، الحدود الأنيفة: ص ٦٨، التعاريف: ص ٤١٧. وعُرف النسيان اصطلاحاً بأنه: زوال المعلوم فيستأنف تحصيله. ينظر: تشنيف المسامع: ج ١/٩٩، البدر الطالع: ج ١/١٢٨، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٩٨ - ٩٩، غاية الوصول: ص ٢٣. والظاهر من صنيع الإمام الشعراني ترجيحه عدم وجود فرق بين السهو والنسيان بناءً على المعنى اللغوي لهما، كما دُكر قبل قليل في معاجم اللغة.

(٢) القائل هو الإمام السكاكي رحمته الله، كما في تشنيف المسامع: ج ١/٩٩. وهو: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي أبو يعقوب السكاكي الخوارزمي، ولد سنة: (٥٥٥هـ) بخوارزم، ومن مشايخه سديد الخياطي وشيخ الإسلام محمود الحارثي وغيرهما، كان إماماً كبيراً،

وعالمًا متبحراً في النحو والتصريف وعلمي المعاني والبيان والعروض والشعر، وهو مُصَنِّفُ مفتاح العلوم، توفي رحمته الله سنة (٦٢٦هـ). ينظر: الجواهر المضية في طبقات الحنفية للإمام عبد القادر القرشي: ج ٢/٢٢٥ - ٢٢٦، شذرات الذهب: ج ٥/١٢٢.

(٣) ينظر: تشنيف المسامع: ج ١/٩٩، البدر الطالع: ج ١/١٢٨، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٩٨ - ٩٩، غاية الوصول: ص ٢٣، التعاريف: ص ٤١٧، وينظر أيضاً: المصباح المنير: مادة (سها) ج ١/٢٩٣، تاج العروس: مادة (سهو) ج ٣٨/٣٣٩.

[الحكم الشرعي]

والحكم^(١) هو: خطاب الله - أي كلامه النفسي الأزلي - المتعلق بفعل المكلف من حيث إنه مكلف^(٢)، فهو أي: الحكم يسمى خطاباً^(٣).

(١) الحكم لغة: القضاء وأصله المنع، حكمت وأحكمت وحكمت بمعنى منعت، ورددت، ومن هذا قيل للحاكم بين الناس: حاكم؛ لأنه يمنع الظالم من الظلم، ومنه اشتقاق الحكمة؛ لأنها تمنع صاحبها من أخلاق الأزدال. ينظر مادة (حكّم) في: معجم مقاييس اللغة: ج ٢/٩١، لسان العرب: ج ١٢/١٤١، المصباح المنير: ج ١/١٤٥، القاموس المحيط: ص ١٤١٥، تاج العروس: ج ٣١/٥١٠.

(٢) اختلفت عبارات الأصوليين في تعريف الحكم الشرعي اصطلاحاً، على عدة تعاريف، من أشهرها: ١ - الحكم هو: خطاب الله المتعلق بفعل المكلف بالاقضاء أو التخيير. ينظر: المحصول: ج ١/١٠٧، الإحكام للأمدى: ج ١/١٣٥، التوضيح شرح التنقيح للإمام عبيد الله المحبوبي: ج ١/٢٢ - ٢٣، الإبهاج: ج ١/٤٣، التمهيد للإمام الإسني: ص ٤٨، البحر المحيط: ج ١/٩١، التحقيقات بشرح الورقات: ص ٩٢، تيسير التحرير: ج ١/١٠، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٥٥.

وهذا التعريف منقول عن الإمام أبي الحسن الأشعري رحمته الله كما جاء في التوضيح: ج ١/٢٢. ٢ - الحكم هو: خطاب الله المتعلق بفعل المكلف بالاقضاء أو التخيير أو الوضع. وهذا التعريف زيد فيه (أو الوضع)؛ ليكون مفهوم الحكم الشرعي شاملاً للحكم التكليفي وللحكم الوضعي، وهي من زيادة الإمام ابن الحاجب رحمته الله، وإليه ذهب الكثير من علماء الأصول. ينظر: شرح مختصر ابن الحاجب، للأصفهاني: ج ١/١٨٢، التوضيح: ج ١/٢٤، التمهيد: ص ٤٨، غاية الوصول: ص ٦، فواتح الرحموت: ص ٧٨، إرشاد الفحول: ص ٢٣.

٣ - الحكم هو: خطاب الله المتعلق بفعل المكلف من حيث إنه مكلف، وهذا تعريف الإمام تاج الدين السبكي في جمع الجوامع: ص ١٣ دون زيادة قيد: (بالاقضاء أو التخيير)، وأبّنه الإمام الزركشي بقوله: «وهذا القيد - من حيث إنه مكلف - مغني عن قول البيضاوي: بالاقضاء أو التخيير، وهو يفهم اختصاص التعلق بوجه التكليف». تشنيف المسامع: ج ١/٤٣.

(٣) الخطاب لغة: الكلام بين متكلم وسامع. المصباح المنير: ج ١/١٧٣. واصطلاحاً: توجه الكلام نحو الغير لإفهام. ثم نُقِلَ إلى ما يقع به التخاطب، والمراد بخطاب الله إفاده الكلام التعبير الأزلي. ينظر حاشية الشيخ زكريا الأنصاري على شرح المحلى: ج ١/٢٠٠، الحدود الأنيقة: ص ٦٨.

فخرج بفعل المكلف: خطاب الله المتعلق بذاته وصفاته، وذوات المكلفين، والجمادات، كمدلول: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾^(١) ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾^(٢)، ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ﴾^(٣)، ﴿وَيَوْمَ نُسِيرُ﴾^(٤) (٥).

[أحكام فعل المكلف]

وفعل المكلف^(٦): إن اشتمل على مفسدة فهو حرام كالظلم ونحوه^(٧)، وإن اشتمل تركه على مفسدة فهو واجب كالعدل، وإن اشتمل على مصلحة فهو مندوب كأداء الإحسان، وإن اشتمل تركه على مصلحة فهو مكروه، وإن لم يشتمل على مفسدة ولا مصلحة فهو مباح^(٨). والله أعلم.

[أقسام الحكم التكليفي^(٩)]

مسألة: أحكام الدين خمسة: واجب، ومندوب، وحرام، ومكروه،

(١) سورة البقرة، الآية (٢٥٥).

(٢) سورة الأنعام، الآية (١٠٢).

(٣) سورة الأعراف، الآية (١١).

(٤) سورة الكهف، الآية (٤٧).

(٥) ينظر: التشنيف: ج ١/٤٣، البدر الطالع: ج ١/٨٦، التقرير والتحرير: ج ٢/١٠٣، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٥٦، غاية الوصول: ص ٦ - ٧.

(٦) هنا بداية ما نقلته من تقسيمات فعل المكلف.

(٧) قوله: (فخرج بفعل المكلف) إلى: (فهو حرام كالظلم)، ساقط من أصل النسخة، ولكن تداركه التأسخ، وعزا هذا التدارك إلى النسخة المنقول منها هذا السقط.

(٨) ينظر: التلويح للإمام التفتازاني: ج ٢/٢٢٧ دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م، تحقيق: زكريا عميرات، البحر المحيط: ج ١/١١٢، البدر الطالع: ج ١/٩٠، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٦١، غاية الوصول: ص ٨، حاشية العطار على جمع الجوامع للشيخ حسن العطار: ج ١/٩٣.

(٩) الحكم الشرعي التكليفي - كما مرّ آنفاً - هو: خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين بالاقضاء أو التخيير. (فالاقضاء) هو الطلب، وهو إما: طلب الفعل جازماً كالإيجاب، أو غير جازم كالندب، وإما طلب التترك: جازماً كالتحريم، أو غير جازم كالكراهة، (والتخيير) هو الإباحة، إباحة الفعل والتترك للمكلف. ينظر: التوضيح: ج ١/٢٣ - ٢٤، التقرير والتحرير: =

وَمُبَاحٌ^(١):

فَالْوَاجِبُ^(٢): مَا يُثَابُ فَاعِلُهُ وَيُعَاقَبُ تَارِكُهُ^(٣)، وَسُمِّيَ وَاجِبًا؛ لِطَلَبِ الشَّارِعِ فِعْلَهُ مِنَ الْمَكْلُوفِ طَلَبًا جَازِمًا مِنْ غَيْرِ تَرْخِيصٍ فِيهِ^(٤).

وَالْمَنْدُوبُ^(٥): مَا يُثَابُ فَاعِلُهُ

= ج ١٠٣/٢ وينظر أيضاً: المراجع السابقة عند الكلام عن الحكم الشرعي، أصول الفقه الإسلامي للدكتور الزحيلي: ج ١/٤٢، الموجز في أصول الفقه، للشيخ محمد الأسعدي: ص ٣٢.

(١) ينظر: اللمع: ص ٦، المستصفى: ص ٥٢، المحصول: ج ١/١١٣، روضة الناظر: ص ٢٥، الإحكام للأمدى: ج ١/١٣٧، المقاصد للإمام النووي: ص ٢٨، الإبهاج: ج ١/٥١ - ٥٢، البحر المحيط: ج ١/١٣٩، التوضيح: ج ١/٢٣ - ٢٤، غاية المأمول: ص ٧٧، التقرير والتحرير: ج ١/٨٦، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٦٥ - ٦٧، شرح الكوكب المنير: ج ١/٣٤٢، إرشاد الفحول: ص ٢٣ - وتقسيم الحكم التكليفي إلى خمسة أقسام هو ما ذهب إليه معظم علماء الأصول الذين قَسَمُوا الحكم الشرعي إلى حكيمين: تكليفي ووضعي، فالأحكام الخمسة المذكورة أعلاه هي أقسام الحكم التكليفي خاصة. ينظر: البحر المحيط: ج ١/١٣٩، غاية المأمول: ص ٧٧، لطائف الإشارات: ص ٩.

(٢) الواجب لغة: الثابت ويأتي بمعنى الساقط أيضاً، يقال: وَجَبَ الشَّيْءُ يَجِبُ وَجُوبًا بِالضَّمِّ أي: ثبت لزم، وَوَجَبَ يَجِبُ وَجِبَةً كَعِدَةٍ: سَقَطَ، وَوَجِبَتِ الشَّمْسُ وَجَبًا وَوُجُوبًا: غَرِبَتْ، وَوَجِبَ الْحَائِطُ وَجِبَةً: سَقَطَ، وَالْوَجِبَةُ السَّقْفَةُ مَعَ الْهَدَّةِ أَوْ صَوْتِ السَّاقِطِ. ينظر: معجم مقاييس اللغة: مادة (وَجَبَ) ج ٦/٨٩ - ٩٠، لسان العرب: مادة (وَجَبَ) ج ١/٧٩٣ - ٧٩٤، المصباح المنير: مادة (وَجَبَ) ج ٢/٦٤٨، تاج العروس: مادة (وَجَبَ) ج ٤/٣٣٤ - ٣٣٤.

(٣) هذا تعريف الواجب في اصطلاح الأصوليين، وهو قريب إلى أفهام الفقهاء، وعليه محاوراتهم في مناظراتهم. ينظر: الورقات مع غاية المأمول: ص ٨١، قواطع الأدلة: ج ١/٢٣، روضة الناظر: ص ٢٦، المقاصد: ص ٢٨، شرح الورقات لابن الفركاح: ص ١٧، إرشاد الفحول: ص ٢٣، وللواجب تعاريف أخرى تنظر في: المستصفى: ص ٥٣، الإحكام: ج ١/١٣٨ - ١٣٩، البحر المحيط: ج ١/١٤٠ - ٤١.

(٤) ينظر: البدر الطالع: ج ١/٩٤، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٦٥، غاية الوصول: ص ١٠.

(٥) المندوب لغة: المدعو إليه والمرغب فيه، وأصله من الفعل نَدَبَ، والنَّدَبُ أَنْ يَنْدُبَ إِنْسَانٌ قَوْمًا إِلَى أَمْرٍ أَوْ حَرْبٍ أَوْ مَعُونَةٍ أَوْ يَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ فَيَنْتَدِبُونَ لَهُ أَوْ يَجِيبُونَ وَيَسَارِعُونَ، وَنَدَبَ =

وَلَا يُعَاقَبُ تَارِكُهُ^(١)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الشَّارِعَ طَلَبَهُ مِنَ الْمَكْلُوفِ طَلَبًا غَيْرَ جَازِمٍ، وَجَوَّزَ لَهُ تَرْكَهُ إِنْ شَاءَ^(٢).

وَالْحَرَامُ^(٣): مَا يُثَابُ تَارِكُهُ^(٤)

= الْقَوْمَ إِلَى الْأَمْرِ يَنْدُبُهُمْ نَدَبًا: دَعَاهُمْ وَحَثَّهُمْ، وَانْتَدَبُوا إِلَيْهِ: أَسْرَعُوا، وَنَدَبَهُ لِلْأَمْرِ فَانْتَدَبَ لَهُ: أَيْ دَعَاهُ لَهُ فَأَجَابَ. ينظر: لسان العرب: مادة (نَدَبَ) ج ١/٧٥٥، تاج العروس: مادة (نَدَبَ) ج ٤/٢٥٣.

(١) هذا تعريف المندوب في اصطلاح الأصوليين، ومثاله: صلوات النفل وصدقات التطوع وغير ذلك من القرب المستحبة. ينظر: اللمع: ص ٦، الورقات مع التحقيقات: ص ١٠٤، قواطع الأدلة: ج ٢٤، المستصفى: ص ٥٣، المحصول: ج ١/١٢٨ - ١٣٠، روضة الناظر: ص ٣٥، المقاصد للإمام النووي: ص ٢٨، الإبهاج: ج ١/٥٢، البحر المحيط: ج ١/٢٢٩، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد للشيخ ابن بدران الدمشقي: ص ١٥٢.

(٢) ينظر: المحصول: ج ١/١١٣، الإحكام للأمدى: ج ١/١٣٦، البحر المحيط: ج ١/١٣٩، روضة الناظر: ص ٢٦، البدر الطالع: ج ١/٩٤، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٦٥، غاية الوصول: ص ١٠، إرشاد الفحول: ص ٢٣.

قال الإمام فخر الدين الرازي رحمته: «وإنما ذم الفقهاء من عدل عن جميع التوافل؛ لاستدلالهم بذلك على استهانتهم بالطاعة، وزهده فيها، فإن النفوس تستنقص من هذا دأبه وعادته». المحصول: ج ١/١٢٩.

(٣) الْحَرَامُ وَالْمُحَرَّمُ لُغَةً: الْمَمْنُوعُ مِنْهُ، قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ فَارَسٍ رحمته: «الحاء والراء والميم أصل واحد وهو المنع والتشديد، فالحرَامُ ضِدُّ الْحَلَالِ». معجم مقاييس اللغة: ج ٢/٤٥، و ينظر مادة (حَرُمَ) في: لسان العرب: ج ١٢/١١٩، المصباح المنير: ص ١٣١. وَالْحَرَامُ وَالْمُحَرَّمُ هُوَ الْمَحْظُورُ أَيْ الْمَمْنُوعُ. ينظر مادة (حَظَرَ) في: لسان العرب: ج ٤/٢٠٢ و ٢٠٤، والقاموس المحيط: ص ٤٨٢.

(٤) أَيْ يُثَابُ تَارِكُهُ امْتِثَالًا لِأَمْرِ اللَّهِ، قَالَ الْإِمَامُ شَهَابُ الدِّينِ الرَّمْلِيُّ رحمته عَنْ مَعْنَى ذَلِكَ فِي غَايَةِ الْمَأْمُولِ: ص ٨٨: «أَي: بِأَنْ يَتْرَكَ الْمَكْلُوفُ الْحَرَامَ بِقَصْدِ التَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، أَمَا إِذَا تَرَكَهُ لَا بِهَذَا الْقَصْدِ، فَإِنَّهُ لَا يُثَابُ عَلَى تَرْكِهِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَأْتُمُ بِتَرْكِ هَذَا الْقَصْدِ لِحَدِيث: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: بَابُ بَدَأِ الْوَحْيِ، رَقْمُ (١)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْإِمَارَةِ بَابُ قَوْلِهِ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ»، رَقْمُ (١٩٠٧) وَاللَّفْظُ لِلْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ].

- وَقَالَ الْإِمَامُ تَاجُ الدِّينِ ابْنُ الْفَرَكَاكِ الشَّافِعِيُّ (ت ٦٩٠هـ) فِي شَرْحِ الْوَرَقَاتِ: ص ٢٠: «ويزاد على هذا أن ترك الحرام إنما يثاب عليه تاركه إذا تركه بقصد التقرب إلى الله تعالى، فأما من ترك الحرام من غير أن تحضره هذه النية فإنه لا يثاب»..

وَيُعَاقَبُ فَاعِلُهُ^(١)؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ نَهَى عَنْ فِعْلِهِ نَهْيًا جَازِمًا، وَلَمْ يُجَوِّزْ فِعْلَهُ^(٢).

وَالْمَكْرُوهُ^(٣): مَا يُثَابُ تَارِكُهُ وَلَا يُعَاقَبُ فَاعِلُهُ^(٤) لِكَوْنِ الشَّارِعِ نَهَى عَنْهُ نَهْيٍ تَنْزِيهِ لَا جَزْمٍ^(٥).

(١) هذا من أحد تعريفات الْمُحَرَّمَ اصطلاحاً. ينظر: المقاصد للإمام النووي: ص ٢٨، شرح الورقات، لابن الفركاح: ص ٢٠، الحدود الأنيقة: ص ٧٦، إرشاد الفحول: ص ٢٤، وله تعريفات أخرى تنظر في: اللمع ص ٦، البرهان: ج ١/٢١٦، قواطع الأدلة: ج ١/٢٤، المحصول: ج ١/١٢٧ - ١٢٨، الإحكام للآمدي: ج ١/١٥٦، التوضيح: ج ٢/٢٦٢، البحر المحيط: ج ١/٢٠٤، المدخل: ص ١٥٣.

(٢) ينظر: المستصفى: ص ٥٣، المحصول: ج ١/١١٣، الإحكام للآمدي: ج ١/١٣٦، البحر المحيط: ج ١/١٣٩، تشنيف المسامع: ج ١/٥٨، فصول البدائع: ج ٢/٢٠٣، البدر الطالع: ج ١/٩٤، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٦٥، غاية الوصول: ص ١٠.

(٣) المَكْرُوهُ لُغَةً: يَأْتِي بِمَعْنَى الْمُبْغُضِ فِيهِ، وَكَرِهٌ يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ الرِّضَا وَالْمَحَبَّةِ، تَقُولُ: كَرِهْتُ الشَّيْءَ كَرَاهِيَةً فَهُوَ شَيْءٌ كَرِيهٌ وَمَكْرُوهٌ وَكَرِهْتُهُ أَكْرَهُهُ مِنْ بَابِ تَعَبٍ كُرْهًا بِضَمِّ الْكَافِ وَفَتْحِهَا ضِدُّ أَحَبَبْتُهُ فَهُوَ مَكْرُوهٌ، وَكَرِهْتُ إِلَيْهِ الشَّيْءَ تَكْرِيهًا ضِدُّ حَبَبْتُهُ إِلَيْهِ يَنْظُرُ مَادَّةَ (كَرِهَ) فِي مَقَائِيسِ اللُّغَةِ: ج ٥/١٧٢، لسان العرب: ج ١٣/٥٣٦، المصباح المنير: ج ٢/٥٣١ - ٥٣٢، القاموس المحيط: ص ١٦١٦.

(٤) هذا التعريف للمكروه أحد تعريفاته الاصطلاحية. ينظر: الورقات مع التحقيقات: ص ١١٢، التلويح على التوضيح: ج ١/٢٠، الحدود الأنيقة: ص ٧٦، إرشاد الفحول: ص ٢٤. وتنظر تعاريفه الأخرى في: اللمع: ص ٦، البرهان: ج ١/٢١٥ - ٢١٦، المستصفى: ص ٥٣ - ٥٤، المحصول: ج ١/١٣١، روضة الناظر: ص ٤١.

قال العلماء: «لَا يُثَابُ تَارِكُ الْمَكْرُوهِ إِلَّا إِذَا نَوَى بتركِهِ امْتِثَالَ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالتَّقَرُّبَ إِلَيْهِ، أَمَا إِنْ تَرَكَه لَا بِقَصْدِ الْامْتِثَالِ، فَإِنَّهُ لَا ثَوَابَ لَهُ عَلَى تَرْكِهِ، وَكَذَلِكَ لَا يَأْثُمُ أَيْضًا عَلَى تَرْكِ النِّيَّةِ». ينظر: شرح الورقات للإمام ابن الفركاح: ص ٢٠، غاية المأمول: ص ٨٩.

(٥) ينظر: اللمع: ص ٦، البرهان: ج ١/٢١٥ - ٢١٦، المستصفى: ص ٥٣ - ٥٤، المحصول: ج ١/١٣١، روضة الناظر: ص ٤١، البحر المحيط: ج ١/١٣٩، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٦٥، غاية الوصول: ص ١٠، إرشاد الفحول: ص ٢٤.

[خِلَافُ الْأَوَّلَى^(١)]

وَيَصِحُّ دُخُولُ خِلَافِ الْأَوَّلَى فِي الْمَكْرُوهِ^(٢)، وَلَكِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا^(٣): أَنَّ الْمَكْرُوهَ مَا وَرَدَ فِيهِ نَهْيٌ مَخْصُوصٌ، كَحَدِيثِ: ^(٤) «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يَرْكَعَ رَكَعَتَيْنِ». فَيُسَمَّى جُلُوسُهُ مِنْ غَيْرِ صَلَاةِ الرَّكَعَتَيْنِ مَكْرُوهًا.

وَأَمَّا خِلَافُ الْأَوَّلَى: فَهُوَ الَّذِي لَمْ يَرِدْ فِيهِ نَهْيٌ مَخْصُوصٌ، وَإِنَّمَا أُخِذَ مِنْ عُمُومَاتِ تَرْكِ الْمُنْدُوبَاتِ، كَتَرْكِ التَّحِيَّةِ مَثَلًا خِلَافُ الْأَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ مُسْتَفَادٌ مِنْ كَوْنِهِ مَأْمُورًا بِهَا، وَالْأَمْرُ بِالشَّيْءِ يَفِيدُ النَّهْيَ عَنْ تَرْكِه بَلَا شَكٍّ عَلَى مَا سَيَأْتِي فِي مَبْحَثِ الْأَمْرِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، فَافْهَم.

[الْمُبَاحُ]

وَأَمَّا الْمُبَاحُ^(٥) الَّذِي هُوَ الْخَامِسُ مِنْ أَحْكَامِ الدِّينِ فَهُوَ: مَا سَكَّتْ

(١) قَالَ الْإِمَامُ جَلَالُ الدِّينِ الْمَحَلِّيُّ فِي الْبَدْرِ الطَّالِعِ: ج ١/٩٦: «وَقَسَمُ خِلَافُ الْأَوَّلَى زَادَهُ الْمَصْنُفُ - أَيِ التَّاجِ السَّبْكِيِّ - عَلَى الْأَصُولِيِّينَ أَخْذًا مِنْ مَتَاخَرِي الْفُقَهَاءِ، حَيْثُ قَابَلُوا الْمَكْرُوهَ بِخِلَافِ الْأَوَّلَى فِي مَسَائِلٍ عَدِيدَةٍ، وَفَرَّقُوا بَيْنَهُمَا - وَمِنْهُمْ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ - بِالنَّهْيِ الْمَقْصُودِ وَغَيْرِ الْمَقْصُودِ، وَهُوَ الْمُسْتَفَادُ مِنَ الْأَمْرِ». وَيَنْظُرُ: شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ١/٦٦، وَيَنْظُرُ كَلَامُ الْإِمَامِ الْجَوِينِيِّ فِي: الْبَرْهَانِ: ج ١/٢١٦.

(٢) خِلَافُ الْأَوَّلَى قِسْمٌ مِنْ أَقْسَامِ الْمَكْرُوهِ لَكِنَّ عُلَمَاءَ الْأَصُولِ فَرَّقُوا بَيْنَهُمَا، كَمَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ الشَّعْرَانِيُّ أَعْلَاهُ، فَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ الْغَزَالِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأَمَّا الْمَكْرُوهُ فَهُوَ لَفْظٌ مُشْتَرَكٌ فِي عَرَفِ الْفُقَهَاءِ بَيْنَ مَعَانِي أَحَدِهَا... الثَّانِي... الثَّالِثُ: تَرْكُ مَا هُوَ الْأَوَّلَى وَإِنْ لَمْ يُنَهَ عَنْهُ كَتَرْكِ صَلَاةِ الضُّحَى مَثَلًا لَا لِنَهْيٍ وَرَدَ عَنْهُ، وَلَكِنْ لكَثْرَةِ فَضْلِهِ وَتَوَابِهِ قِيلَ فِيهِ: إِنَّهُ مَكْرُوهٌ تَرْكُهُ». الْمُسْتَصْفَى: ص ٥٣. وَهَذَا أَيْضًا مَا قَالَهُ الْإِمَامُ الْفَخْرُ الرَّازِيُّ فِي الْمَحْصُولِ: ج ١/١٣١، وَيَنْظُرُ: الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ج ١/١٣٩.

(٣) ينظر: جمع الجوامع: ص ١٣ - ١٤، البحر المحيط: ج ١/١٣٩، البدر الطالع: ج ١/٩٤ - ٩٥، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٦٥ - ٦٦.

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ، رَقْمُ (٤٣٣) وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ وَقَصَرِهَا، بَابُ اسْتِحْبَابِ تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ بِرَكَعَتَيْنِ وَكَرَاهَةِ الْجُلُوسِ قَبْلَ صَلَاتِهِمَا، رَقْمُ (٧١٤) كِلَاهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ السَّلْمِيِّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ مَرْفُوعًا.

(٥) الْمُبَاحُ لُغَةً: أَصْلُهُ مِنَ الْفِعْلِ (بَوَّحَ) وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى ظُهُورِ الشَّيْءِ وَبُرُوزِهِ وَسَعَتِهِ، وَبَاحٌ =

الْفَاتِحَةِ بِخُصُوصِهَا فِي الصَّلَاةِ»، فَهِيَ عِنْدَهُ وَاجِبَةٌ لَا فَرَضٌ، يَأْتُمُ

بِتَرْكِهَا، وَلَا تَقْسُدُ بِهِ الصَّلَاةُ^(١)، كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي الْمَبْسُوطَاتِ^(٢).

لكن يَلْزَمُ الْعَمَلُ بِمُوجِبِهِ لِلدَّلَائِلِ الدَّالَّةِ عَلَى وَجوبِ اتِّبَاعِ الظَّنِّ وَجَاجِدُهُ لَا يُكْفَرُ عَنْهُمْ، أَمَّا تَارِكُ الْعَمَلِ بِهِ: إِنْ كَانَ مُؤَوَّلًا لَا يُفْسَقُ وَلَا يُضَلَّلُ لِأَنِ التَّأْوِيلَ فِي مَظَانِّهِ مِنْ سِيرَةِ السَّلَفِ، وَإِنْ كَانَ مُسْتَحْفًا بِهِ يُضَلَّلُ لِأَنَّ رَدَّ خَبَرِ الْوَاحِدِ وَالْقِيَاسِ بِدَعْوَةٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُؤَوَّلًا وَلَا مُسْتَحْفًا يُفَسَّقُ لَخُرُوجِهِ عَنِ الطَّاعَةِ بِتَرْكِ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ، وَتُعَاقَبُ تَارِكُ الْفَرَضِ وَالوَاجِبِ لِلآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى وَعِيدِ الْعَصَاةِ، إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ اللَّهُ تَعَالَى بِفَضْلِهِ وَكَرَمِهِ، أَوْ بِتَوْبَةِ الْعَاصِي وَنَدَمِهِ. ينظر: التلويح: ج ٢/٢٥٩، والمراجع السابقة.

(١) اختلف الفقهاء في فرضية قراءة الفاتحة في الصلاة إلى قولين: أ - فذهب الجمهور المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن قراءة الفاتحة في الصلاة فرضٌ وَرَكْنٌ مِنْ أَرْكَانِهَا لَا تَصَحُّ إِلَّا بِهَا، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ بَعْدَ أُدْلَةٍ، مَبْسُوطَةٍ فِي كِتَابِهِمْ. ينظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: ج ١/٢٣٦، المجموع للإمام النووي: ج ٣/٢٧٢ - ٢٧٣، المغني للإمام ابن قدامة المقدسي: ج ١/٢٨٣ - ٢٨٤.

ب - وذهب الحنفية إلى أن الرُّكْنَ إِنَّمَا هُوَ مُطْلَقُ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، أَمَّا قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ بَعِينِهَا فَإِنَّمَا هِيَ وَاجِبٌ مِنْ وَاجِبَاتِ الصَّلَاةِ، وَلَيْسَتْ بِفَرَضٍ فَلَا تَفْسُدُ الصَّلَاةُ بِتَرْكِهَا عَمْدًا أَوْ سَهْوًا، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ سَجُودُ السَّهْوِ جَبْرًا لِلتَّقْصَانِ الْحَاصِلِ بِتَرْكِهَا سَهْوًا، وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَيْضًا الْإِعَادَةُ فِي الْعَمْدِ وَالسَّهْوِ إِذَا لَمْ يَسْجُدْ، لِتَكُونَ مُؤَدَّاةً عَلَى وَجْهِ لَا نَقْصَ فِيهِ، فَإِذَا لَمْ يُعِدَّهَا كَانَتْ مُؤَدَّاةً أَدَاءً مَكْرُوهًا كِرَاهَةً تَحْرِيمٍ، وَهَذَا هُوَ الْحُكْمُ عَنْهُمْ فِي كُلِّ وَاجِبٍ تَرَكَ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا، وَاسْتَدَلُّوا بَعْدَ أُدْلَةٍ، مَبْسُوطَةٍ فِي كِتَابِهِمْ. ينظر: تبين الحقائق للزيلعي: ج ١/١٠٤ - ١٠٥، البحر الرائق للإمام ابن نجيم: ج ١/٣٠٨ و ٣١٢.

(٢) والخلاف بين الجمهور والحنفية في مسألة تعريف الفرض والواجب اصطلاحاً هو خلاف لفظي عند كثير من الأصوليين - لا ثمرة له - وهو الصحيح، حيث إن أصحاب المذهبين متفقون على المعنى والمقصود، ولكنهم اختلفوا في اللفظ والاصطلاح فقط ينظر: المستصفى: ص ٥٣، روضة الناظر: ص ٢٧، الإحكام للأمدى: ج ١/١٤١، التلويح: ج ٢/٢٥٩، كشف الأسرار: ج ٢/٤٤٠، البدر الطالع: ج ١/٩٩ - ١٠٠، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٦٨، تيسير التحرير: ج ٢/٢٢٩ - ٢٣٠، شرح الكوكب المنير: ج ١/٣٥٠ - ٣٥١. وقيل: إن الخلاف معنويٌّ تَظْهَرُ فَائِدَتُهُ فِي التَّكْفِيرِ، عَلَى تَقْدِيرِ الْجُحُودِ فَإِنْ مَنْ جَحَدَ قَطْعًا كَفَرَ أَوْ ظَنًّا فَلَا. ينظر: البحر المحيط: ج ١/١٤٦.

[مُرَادِفَاتُ الْمَنْدُوبِ]

وكَذَلِكَ نَقُولُ فِي الْمَنْدُوبِ وَالْمُسْتَحَبِّ وَالتَّطَوُّعِ وَالسُّنَّةِ أَنَّهَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ^(١)، خِلَافًا لِلْقَاضِي حُسَيْنٍ^(٢) فِي نَفْيِهِ تَرَادُفُهَا، حَيْثُ قَالَ: «هَذَا الْفِعْلُ إِنْ وَاطَّبَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فَهُوَ السُّنَّةُ، وَإِنْ لَمْ يُوَاطَّبْ عَلَيْهِ كَانَ فَعْلَهُ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ فَهُوَ مُسْتَحَبٌّ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْهُ النَّبِيُّ ﷺ وَإِنَّمَا أَنْشَأَهُ الْإِنْسَانُ بِاخْتِيَارِهِ كَالْأَوْرَادِ فَهُوَ التَّطَوُّعُ»^(٣).

(١) وهذا مذهب جمهور الأصوليين، من أن هذه الأسماء مترادفة تدل على مسمى واحد وهو: الفعل المطلوب طلباً غير جازم. ينظر: المحصول: ج ١/١٢٩، الإبهاج: ج ١/٥٧، جمع الجوامع: ص ١٤، البحر المحيط: ج ١/٢٢٩، تشنيف المسامع: ج ١/٦٢ - ٦٣، البدر الطالع: ج ١/١٠٠ - ١٠١، غاية المأمول: ص ٨٥، شرح الكوكب المنير: ج ١/٤٠٣، حاشية البناني: ج ١/١٤٧ - ١٤٨، المدخل: ص ١٥٢.

(٢) هو: الإمام الجليل الحسين بن محمد بن أحمد القاضي أبو علي المروزي، أخذ عن الإمام القفال، وهو أنجب تلامذته وأوسعهم في الفقه دائرة وأشهرهم فيه اسماً وأكثرهم له تحقيقاً، ترك عدة مصنفات، تشهد بالفضل وسعة العلم والتبحر في المذهب الشافعي منها: التعليقة والفتاوى المشهورة، تخرَّج عليه من الأئمة عددٌ كبيرٌ منهم: إمام الحرمين والإمامان المتولي والبعوي وغيرهم، توفي ﷺ في المحرم سنة: (٤٦٢هـ). ينظر: طبقات الشافعية الكبرى: ج ٤/٣٥٦ - ٣٥٨، طبقات ابن قاضي شهبة: ج ١/٢٤٤ - ٢٤٥.

(٣) ينظر: الإبهاج: ج ١/٥٧، تشنيف المسامع: ج ١/٦٢ - ٦٣، الغيث الهامع: ص ٤١ - ٤٢، البدر الطالع: ج ١/١٠٠، التحقيقات: ص ١٠٦، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١٦٩ - ١٧٠، غاية المأمول: ص ٨٦، غاية الوصول: ص ١١.

- قال الإمام الجلال المحلي ﷺ: «وَالْخِلَافُ لَفْظِيٌّ عَائِدٌ إِلَى اللَّفْظِ وَالتَّسْمِيَةِ إِذْ حَاصِلُهُ: أَنَّ كُلًّا مِنَ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ كَمَا يُسَمَّى بِاسْمٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ الثَّلَاثَةِ كَمَا ذُكِرَ هَلْ يُسَمَّى بِغَيْرِهِ مِنْهَا؟ فَقَالَ الْبَعْضُ: لَا، إِذِ السُّنَّةُ الطَّرِيقَةُ وَالْعَادَةُ، وَالْمُسْتَحَبُّ الْمَحْبُوبُ، وَالتَّطَوُّعُ الزِّيَادَةُ. وَالْأَكْثَرُ - مِنَ الْأَصُولِيِّينَ - نَعَمْ، وَيَصْدُقُ عَلَى كُلٍِّّ مِنَ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ: أَنَّهُ طَرِيقَةٌ، وَعَادَةٌ فِي الدِّينِ، وَمَحْبُوبٌ لِلشَّارِعِ بِطَلْبِهِ، وَزَائِدٌ عَلَى الْوَاجِبِ». البدر الطالع: ج ١/١٠١، وينظر: شرح الكوكب الساطع: ج ١/٧٠، غاية الوصول: ص ١١.

- وذهب الحنفية إلى التفريق بين السُّنَّةِ وَالتَّنْفِلِ فَجَعَلُوا السُّنَّةَ أَعْلَى رَتَبَةً مِنَ التَّنْفِلِ، وَجَعَلُوا مِنْ مُرَادِفَاتِ التَّنْفِلِ: الْمَنْدُوبَ وَالتَّطَوُّعَ وَالْمُسْتَحَبَّ، وَقَدْ أَوْضَحَ الْإِمَامُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْبَخَارِيُّ ﷺ مَذْهَبَهُمْ فَقَالَ: «وَأَمَّا حَدُّ التَّنْفِلِ وَهُوَ الْمُسَمَّى بِالْمَنْدُوبِ وَالْمُسْتَحَبِّ وَالتَّطَوُّعِ فَقِيلَ: مَا فَعَلَهُ خَيْرٌ مِنْ تَرْكِهِ فِي الشَّرْعِ، وَأَمَّا السُّنَّةُ: فَكُلُّ نَفْلٍ وَاطَّبَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِثْلُ الشَّهَادَةِ فِي =

وَلَمْ يَتَعَرَّضِ الْقَاضِي حُسَيْنٌ لِلْمَنْدُوبِ لِعُمُومِهِ لِلْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ بَلَا شَكٍّ (١).

[إِتِمَامُ الْمَنْدُوبِ بِالشَّرْعِ فِيهِ]

فَرُعٌ: لَا يَجِبُ إِتِمَامُ الْمَنْدُوبِ غَيْرِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ إِذَا شَرَعَ الْمُكَلَّفُ فِيهِ مَتَى شَاءَ (٢)، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٣).

دليل الأول: قوله ﷺ: «الصَّائِمُ الْمُتَطَوُّعُ أَمِيرٌ نَفْسِهِ» (٤)، وَإِنْ كَانَ وَرَدَ فِي

الصَّلَوَاتِ وَالسُّنَنِ الرَّوَائِبِ، وَحُكْمُهَا أَنَّهُ يَنْدُبُ إِلَى تَحْصِيلِهَا وَيَلَامُ عَلَى تَرْكِهَا مَعَ لِحَاقِ إِثْمٍ يَسِيرٍ، وَكُلُّ نَفْلٍ لَمْ يَؤَاطَبْ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ بَلْ تَرَكَهُ فِي حَالَةٍ كَالطَّهَارَةِ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَتَكَرَّرِ الْغَسْلِ فِي أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ وَالتَّرْتِيبِ فِي الْوُضُوءِ، فَإِنَّهُ يَنْدُبُ إِلَى تَحْصِيلِهِ، وَلَكِنْ لَا يُلَامُ عَلَى تَرْكِهِ وَلَا يَلْحَقُ بِتَرْكِهِ وَزُرٍّ. كَشَفَ الْأَسْرَارُ: ج ٢/٤٣٩ - ٤٤٠، وَيَنْظُرُ: التَّوْضِيحُ: ج ٢/٢٥٨.

(١) يَنْظُرُ: الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ١/١٠٠، غَايَةُ الْمَأْمُولِ: ص ٨٦.
(٢) هَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ بِعِدَّةٍ أَدْلَى مِنْهَا مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ الشَّعْرَانِيُّ أَعْلَاهُ. يَنْظُرُ: الْمَحْصُولُ: ج ٢/٣٥٥، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ج ١/٢٣٣، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ١/١٠١ - ١٠٢، غَايَةُ الْمَأْمُولِ: ص ٨٦، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمَنِيرِ: ج ١/٤٠٧ - ٤٠٩.
(٣) فَعَنْدَهُ: إِذَا شَرَعَ الْمُكَلَّفُ فِي التَّطَوُّعِ يَلْزِمُهُ إِتِمَامُهُ وَالْمُضْيِ فِيهِ، وَإِذَا أَفْسَدَهُ يَلْزِمُهُ الْقَضَاءُ، وَيُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ قَبْلَ الشَّرْعِ. يَنْظُرُ: بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ لِلْإِمَامِ الْكَاسَانِيِّ: ج ١/٢٩٠، التَّلْوِيحُ: ج ٢/٢٦١، كَشَفَ الْأَسْرَارُ: ج ٢/٤٥١ - ٤٥٢.
وَهُوَ مَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ أَيْضًا، فَقَدْ جَاءَ فِي الْفَوَاكِهِ الدَّوَانِي لِلْإِمَامِ النَّفْرَاوِيِّ الْمَالِكِيِّ: ج ١/٣٠٧: «التَّطَوُّعَاتُ تَصِيرُ عِنْدَنَا وَاجِبَةً الْإِتِمَامَ بِالشَّرْعِ فِيهَا، وَيَحْرُمُ تَعَمُّدُ إِفْسَادِهَا، وَمَنْ أَفْطَرَ مِنَ الْمُكَلَّفِينَ فِي تَطَوُّعِهِ - بَغَيْرِ عُذْرٍ عِنْدَهُمْ - عَامِدًا عَمْدًا حَرَامًا فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ كَسَائِرِ التَّطَوُّعَاتِ الَّتِي يُتَعَمَّدُ إِفْسَادُهَا». وَيَنْظُرُ: حَاشِيَةُ الدَّسُوقِيِّ: ج ١/٥٢٧.

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ فِي مَسْنَدِهِ، مَا رَوَتْ أُمُّ هَانِئُ بِنْتُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ، رَقْم (١٦١٨)، وَأَحْمَدُ فِي مَسْنَدِهِ، حَدِيثُ أُمِّ هَانِئُ بِنْتُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، رَقْم (٢٦٩٣٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي سُنَنِهِ: كِتَابُ الصَّوْمِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي إِفْطَارِ الصَّائِمِ الْمُتَطَوُّعِ، رَقْم (٧٣٢)، وَقَالَ: «وَحَدِيثُ أُمِّ هَانِئُ فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الصَّائِمَ الْمُتَطَوُّعَ إِذَا أَفْطَرَ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَحِبَّ أَنْ يَقْضِيَهُ، وَهُوَ قَوْلُ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَالشَّافِعِيَّ». وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ، كِتَابُ الصَّوْمِ، رَقْم (١٥٩٩) وَقَالَ: «صَحِيحُ الْإِسْنَادِ»..

الصَّوْمِ فَيُقَاسُ غَيْرُهُ، إِذِ الْعِبْرَةُ بِعُمُومِ اللَّفْظِ لَا بِخُصُوصِ السَّبَبِ (١)، كَمَا سَيَأْتِي.

وَدَلِيلُ أَبِي حَنِيفَةَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُبْطَلُوا أَعْمَلُكُمْ﴾ (٢) (٣)، أَمَّا الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ، فَلَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ مِنْهُمَا، وَلَوْ فَسَدَا بِالِاتِّفَاقِ (٤).

[الْحُكْمُ الْوُضْعِيُّ (٥) وَأَقْسَامُهُ]

[الشَّرْطُ وَالرُّكْنُ]

مَسْأَلَةٌ: الشَّرْطُ (٦):

- (١) يَنْظُرُ: الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ١/١٠١، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ١/٧٠.
- (٢) سُورَةُ مُحَمَّدٍ، الْآيَةُ (٣٣).
- (٣) التَّوْضِيحُ: ج ٢/٢٥٨، التَّلْوِيحُ: ج ٢/٢٦١. قَالُوا: «يَجِبُ عَلَيْهِ إِتِمَامُ الْمَنْدُوبِ بَعْدَ الشَّرْعِ فِيهِ لِأَنَّ مَا أَدَّاهُ صَارَ حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى فَوَجِبَ صِيَانَتُهُ، وَلَا سَبِيلَ إِلَيْهَا أَيْ إِلَى صِيَانَةِ مَا أَدَّاهُ إِلَّا بِلِزُومِ الْبَاقِي؛ لِأَنَّ الْكُلَّ عِبَادَةٌ وَاحِدَةٌ، وَبِتَمَامِهَا يَتَحَقَّقُ اسْتِحْقَاقُ الثَّوَابِ». نَفْسُ الْمُرْجِعِينَ.
- (٤) يَنْظُرُ: جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ١٤، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ١/٦٥، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ١/١٠٢، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمَنِيرِ: ج ١/٤٠٩.
- (٥) الْحُكْمُ الْوُضْعِيُّ هُوَ: خِطَابُ اللَّهِ الْمُتَعَلِّقُ بِجَعْلِ الشَّيْءِ سَبَبًا أَوْ شَرْطًا أَوْ مَانِعًا أَوْ صَحِيحًا أَوْ فَاسِدًا، وَسُمِّيَ هَذَا الْحُكْمُ بِالْوُضْعِيِّ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَضَعَهُ عِلَامَةً عَلَى الْأَحْكَامِ التَّكْلِيفِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِفِعْلِ الْمُكَلَّفِ، وَذَلِكَ كَجَعْلِهِ زَوَالَ الشَّمْسِ عَنْ كِبِدِ السَّمَاءِ عِلَامَةً عَلَى وَجوبِ صَلَاةِ الظُّهْرِ، وَكَجَعْلِهِ وَجُودَ النَّجَاسَةِ فِي الثَّوبِ عِلَامَةً عَلَى بَطْلَانِ الصَّلَاةِ فِي ذَلِكَ الثَّوبِ. يَنْظُرُ: الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ: ج ١/١٣٧، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ج ١/٩٦ - ١٠٠، الْمَوْافَقَاتُ لِلْإِمَامِ الشَّاطِئِيِّ: ج ١/١٨٧ ج ١/١٨٧، دَارُ الْمَعْرِفَةِ، بَيْرُوتَ، تَحْقِيقُ: الدُّكْتُورُ عَبْدِ اللَّهِ دِرَازَ، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ٢/١٠٢، تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ: ج ٢/١٢٨، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ٦، الْمُدْخَلُ: ص ١٥٨، الْكَافِي فِي أَصُولِ الْفَقْهِ لِأَسْتَاذِنَا الدُّكْتُورِ مُصْطَفَى الْخَنَ: ص ٥١، أَصُولُ الْفَقْهِ لِلدُّكْتُورِ وَهْبَةِ الزَّحِيلِيِّ: ج ١/٩٣.
- (٦) الشَّرْطُ لُغَةً: إلْزَامُ الشَّيْءِ وَالتَّزَامُهُ فِي الْبَيْعِ وَنَحْوِهِ، وَالْجَمْعُ شُرُوطٌ، وَالشَّرْطُ بِالتَّحْرِيكِ بَفَتْحَتَيْنِ: الْعِلَامَةُ، وَالْجَمْعُ أَشْرَاطٌ، وَأَشْرَاطُ السَّاعَةِ: أَعْلَامُهَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [مُحَمَّدٌ: ١٨] أَيْ عَلَامَاتُهَا. يَنْظُرُ مَا جَاءَ: (شَرْطٌ) فِي: لِسَانِ الْعَرَبِ: ج ٧/٣٢٩، الْمَصْبَاحُ الْمَنِيرُ: ج ١/٣٠٩، الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ: ص ٨٦٩، التَّعْرِيفَاتُ: ص ١٦٦.

مَا كَانَ خَارِجَ مَا هِيَ الشَّيْءُ^(١) وَالرُّكْنُ^(٢): مَا كَانَ دَاخِلًا.

مِثَالُ الشَّرْطِ: الْوُضُوءُ لِلصَّلَاةِ، وَسِتْرُ الْعَوْرَةِ وَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ.

وَمِثَالُ الرُّكْنِ: النِّيَّةُ وَتَكْيِيرَةُ الْإِحْرَامِ وَالرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ.

وَيَفْسُدُ الْمَشْرُوطُ بِفَسَادِ الشَّرْطِ إِلَّا عِنْدَ الْعَجْزِ عَنْ فِعْلِ الشَّرْطِ.

[السَّبَبُ]

وَأَمَّا السَّبَبُ^(٣): مَا يُضَافُ الْحُكْمُ إِلَيْهِ لِلتَّعَلُّقِ بِهِ^(٤) كَالزَّنَا لَوُجُوبِ

(١) عُرِفَ الشَّرْطُ فِي الْإِصْطِلَاحِ بَعْدَ تَعَارِيفِ مِنْهَا: ١: مَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ الْعَدَمُ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ وُجُودٌ وَلَا عَدَمٌ لِدَاوِيهِ. فَقَوْلُهُمْ: مَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ الْعَدَمُ أَيُّ يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ الشَّرْطِ عَدَمُ وُجُودِ الْمَشْرُوطِ، كَالْوُضُوءِ شَرْطٌ لَصَلَاةِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ عَدَمُ وُجُودِ الصَّلَاةِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ وُجُودٌ وَلَا عَدَمٌ أَيُّ لَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِ الشَّرْطِ وُجُودُ الْمَشْرُوطِ، وَلَا عَدَمُهُ، فَقَدْ يَتَوَضَّأُ الْإِنْسَانُ وَلَا يَصْلِي، وَقَوْلُهُمْ: لِدَاوِيهِ أَيُّ لَا أَمْرٍ خَارِجٍ عَنْهُ (كَاقْتِرَانِ السَّبَبِ بِالشَّرْطِ) فَيَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ الْوُجُودُ، وَلَكِنَّهُ لَا لِدَاوِيهِ، بَلْ لَوْجُودِ السَّبَبِ، كَحَوْلَانِ الْحَوْلِ بِالنَّسْبَةِ لِلزَّكَاةِ، فَإِنَّهُ شَرْطٌ فِي وُجُوبِ الزَّكَاةِ مَعَ النَّصَابِ الَّذِي هُوَ سَبَبٌ لِلْوُجُوبِ، فَإِنْ الزَّكَاةُ تَجِبُ لَا لَوْجُودِ الشَّرْطِ بَلْ لَوْجُودِ السَّبَبِ. يَنْظُرُ: الْمُسْتَصْفَى: ص ٢٦١، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ٥٠، الْإِبْهَاجُ: ج ١/٢٠٥، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ج ٢/٤٦٦، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ١/٣٨٥، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ١٣، إِرْشَادُ الْفُحُولِ: ص ٢٥، الْمَدْخَلُ: ص ١٦٢، ٢: الشَّرْطُ: مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ وُجُودُ الشَّيْءِ، وَيَكُونُ خَارِجًا عَنْ مَا هِيَ بِهِ وَلَا يَكُونُ مُؤَثِّرًا فِي وُجُودِهِ. التَّعْرِيفَاتُ: ص ١٦٦. فَالتَّعْرِيفُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْإِمَامُ الشَّعْرَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ لِلشَّرْطِ جُزْءٌ مِنَ التَّعْرِيفِ السَّابِقِ، وَلَيْسَ تَعْرِيفًا كَامِلًا لَهُ.

(٢) رُكْنُ الشَّيْءِ لُغَةً: جَانِبُهُ الْأَقْوَى، وَالرُّكْنُ النَّاحِيَةُ الْقَوِيَّةُ، وَمَا تُقْوَى بِهِ مِنْ مُلْكٍ وَجُنْدٍ وَغَيْرِهِ، وَبِذَلِكَ فُسِّرَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَتَوَلَّى رُكْبَتَهُ﴾ [الذَّارِيَاتُ: ٣٩ - ٤٠] وَدَلِيلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَخَذَتْهُ وَجُودُهُ﴾ أَيُّ: أَخَذَتْهُ وَرَكْنَهُ الَّذِي تَوَلَّى بِهِ وَالْجَمْعُ أَرْكَانٌ وَأَرْكُنٌ. يَنْظُرُ: لِسَانُ الْعَرَبِ: مَادَّةُ (رُكْن) ج ١٣/١٨٥.

وَالرُّكْنُ اصْطِلَاحًا هُوَ: مَا يَتِمُّ بِهِ الشَّيْءُ، وَهُوَ دَاخِلٌ فِيهِ. انْظُرْ: كَشْفُ الْأَسْرَارِ: ج ٣/٥٠١، التَّعْرِيفَاتُ: ص ١٤٩، الْحُدُودُ الْأَنِيْقَةُ: ص ٧١.

(٣) السَّبَبُ لُغَةً: كُلُّ شَيْءٍ يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى الْغَرَضِ الْمَقْصُودِ كَالْحَبْلِ وَالطَّرِيقِ، وَالْجَمْعُ أَسْبَابٌ. لِسَانُ الْعَرَبِ: مَادَّةُ (سَبَب) ج ١/٤٥٨.

(٤) هَذَا تَعْرِيفُ الْإِمَامِ تَاجِ الدِّينِ الشُّبْكِيِّ لِلْسَّبَبِ اصْطِلَاحًا، وَتَمَامُ تَعْرِيفِهِ هُوَ: «مَا يُضَافُ =

الْجَلْدِ، وَالزَّوَالِ لَوُجُوبِ الظُّهْرِ، وَالْإِسْكَارِ لِحُرْمَةِ الْخَمْرِ، فَيُقَالُ: يَجِبُ الْجَلْدُ بِالزَّنَا، وَالظُّهْرُ بِالزَّوَالِ، وَيَحْرُمُ الْخَمْرُ لِلْإِسْكَارِ^(١) عَلَى أَصْلِ اللُّغَةِ فِيهِ^(٢)، وَإِنَّمَا حَرَّمَ الشَّارِعُ الْقَلِيلَ مِنْهُ؛ سَدًّا لِلْبَابِ.

[الْكِفَايَةُ وَالصَّحَّةُ وَالْإِجْزَاءُ]

مَسْأَلَةٌ: الْكِفَايَةُ، وَالصَّحَّةُ، وَالْإِجْزَاءُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ^(٣).

= الْحُكْمُ إِلَيْهِ لِلتَّعَلُّقِ بِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَعْرُوفٌ لِلْحُكْمِ أَوْ غَيْرُهُ. جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ١٤، وَيَنْظُرُ: التَّعَارِيفُ: ص ٣٩٥.

فَقَوْلُهُ فِي التَّعْرِيفِ: «لِلتَّعَلُّقِ بِهِ» أَيُّ لَتَّعَلُّقِ الْحُكْمِ بِهِ، وَقَوْلُهُ: «مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مَعْرُوفٌ لِلْحُكْمِ» إِنْشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ مِنْهُ كَوْنُهُ مُوجِبًا لِذَلِكَ بِذَاتِهِ أَوْ لَصِفَةٍ ذَاتِيَّةٍ (كَمَا تَقُولُ الْمَعْتَزَلَةُ) بَلْ الْمُرَادُ أَنَّهُ مَعْرُوفٌ لِلْحُكْمِ فَقَطْ مِنْ غَيْرِ تَأْثِيرٍ فِيهِ، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْأَكْثَرِينَ مِنْ أَهْلِ السَّنَةِ. يَنْظُرُ: الْمُسْتَصْفَى: ص ٧٥، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ١/٧٢ - ٧٣.

وَعُرِفَ السَّبَبُ بِتَعَارِيفٍ أُخْرَى تَنْظُرُ فِي: الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ: ج ١/١٧٢، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ١٣، الْمَدْخَلُ لِمَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدُ: ص ١٦٠.

(١) يَنْظُرُ: الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ: ج ١/١٧٢، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ١/١٠٢، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ١٣، إِرْشَادُ الْفُحُولِ: ص ٢٤ - ٢٥.

(٢) أَيُّ فِي الْخَمْرِ، وَأَصْلُ الْخَمْرِ فِي اللُّغَةِ: ١ - مَا أَسْكَرَ مِنْ عَصِيرِ الْعِنَبِ خَاصَّةً لِأَنَّهَا تَخْمُرُ الْعَقْلَ وَتَسْتُرُهُ، أَوْ لِأَنَّهَا تُرَكَّتْ حَتَّى أَدْرَكَتْ وَاخْتَمَرَتْ وَتَغَيَّرَ رِيحُهَا.

٢ - أَوْهِي: اسْمٌ لِكُلِّ مُسْكِرٍ خَامَرَ الْعَقْلَ أَيُّ غَطَّاهُ. يَنْظُرُ: لِسَانُ الْعَرَبِ: مَادَّةُ (خَمَر) ج ٤/٢٥٥، الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ: مَادَّةُ (الْخَمَار) ج ١/١٨٢، الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ: مَادَّةُ (الْخَمْر) ص ٤٩٥.

(٣) الصَّحَّةُ لُغَةً: خِلَافُ السُّقْمِ وَذَهَابِ الْمَرَضِ، وَقَدْ صَحَّ فُلَانٌ مِنْ عِلَّتِهِ وَاسْتَصَحَّ، وَهِيَ أَيْضًا الْبَرَاءَةُ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ. يَنْظُرُ: مَعْجَمُ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ: ج ٣/٢٨١، لِسَانُ الْعَرَبِ: مَادَّةُ (صَحَّ) ج ٢/٥٠٧.

وَالْإِجْزَاءُ لُغَةً: مِنْ أَجْزَاءِ الشَّيْءِ يَجْزِي بِمَعْنَى كَفَى، وَأَجْزَى كَذَا عَنْ كَذَا قَامَ مَقَامَهُ، وَأَجْزَأُ الشَّيْءُ كَفَى وَأَغْنَى عَنْهُ، وَاجْتَزَأْتُ بِالشَّيْءِ اكْتَفَيْتُ بِهِ. يَنْظُرُ: الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ: مَادَّةُ (الْجِزَاء) ص ١٦٤٠.

وَأَمَّا تَعْرِيفُ الْإِجْزَاءِ فِي (الْعِبَادَاتِ) اصْطِلَاحًا عَلَى الْمَشْهُورِ فَهُوَ: الْكِفَايَةُ فِي إِجْزَاءِ التَّعَبُّدِ (أَيُّ الطَّلَبِ). أَيُّ كَوْنِ الْفِعْلِ كَافِيًا فِيهِ سِوَاءِ كَانِ الْفِعْلُ مِنَ الْمُتَعَبِّدِ أَمْ غَيْرِهِ، لِيَتَنَاوَلَ حُجَّ النَّائِبِ عَنِ الْمَعْضُوبِ (الْمَرِيضِ الْمُقْعَدِ). شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ١/٧٦.

فإذا قيل مثلاً: هذا مجزئ فقد كفى وصح^(١).

[الإجزاء خاص بالواجب والمندوب]

ولا فرق في استعمال الإجزاء بين الفرض والنذب^(٢)، وقيل: لا يستعمل

وأما الصَّحَّة - سواء كانت في العبادة أو في العقود - في اصطلاح المتكلمين وهو المشهور فهي موافقة الفعل ذي الوجهين الشرع. والوجهان هما: موافقة الشرع ومخالفته، ومعنى ذلك: أن الفعل يقع تارة موافقاً للشرع لاستجماعه ما يُعتبر فيه شرعاً وتارة مخالفاً له لانتفاء ذلك، عبادة كان كالصلاة والصوم، أو عقداً كالبيع، بخلاف ما لا يقع إلا موافقاً للشرع كمعرفة الله تعالى: فليس لها إلا وجه واحد وهو موافقته للشرع، إذ لو وقعت مخالفة له لكان الواقع جهلاً لا معرفة فإن موافقته الشرع ليست من مسمى الصَّحَّة فلا يسمَّى هو صحيحاً. ينظر: الضروري في أصول الفقه لابن رشد: ص ٥٨، الإحكام: ج ١/١٧٥، تشنيف المسامع: ج ١/٦٩، البدر الطالع: ج ١/١٠٤، تيسير التحرير: ج ٢/٢٣٥، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٧٤ - ٧٥، غاية الوصول: ص ١٤، المدخل: ١٦٤.

وأما الصَّحَّة في اصطلاح الفقهاء فقد فرقوا بين الصَّحَّة في العبادات وبين الصَّحَّة في عقود المعاملات فقالوا: أ - الصَّحَّة في العبادات: عبارة عن كون الفعل مسقطاً للقضاء. كالصلاة الواقعة بشروطها وأركانها مع انتفاء موانعها فإذا وقعت كذلك سقط الطلب بقضائها. ب - والصَّحَّة في عقود المعاملات: كون العقد سبباً لترتب ثمراته المطلوبة عليه شرعاً كالبيع للملك. ينظر: الإحكام للأمدى: ج ١/١٧٥، الإبهاج: ج ١/٥٦، كشف الأسرار: ج ١/٣٧٩، جمع الجوامع: ص ١٤، تشنيف المسامع: ج ١/٦٩، المصباح المنير: ج ١/٣٣٣، تيسير التحرير: ج ٢/٢٣٤ - ٢٣٥، التعريفات: ص ١٧٣، غاية الوصول: ص ١٤، شرح الكوكب المنير: ج ١/٤٦٥، المدخل: ١٦٤.

- والخلاف بين الفريقين خلاف لفظي، راجع للاختلاف في المصطلحات والأسماء، كما بين ذلك غير واحد من العلماء منهم الإمام الأمدى في الإحكام: ج ١/١٧٦، ومنهم أيضاً الإمام تقي الدين السبكي في الإبهاج: ج ١/٦٧، وينظر: المدخل: ١٦٤.

(١) هذا الكلام ليس على إطلاقه بل هناك فرق بين الصَّحَّة والإجزاء، من وجهين: ١: الإجزاء لا يكون إلا وصفاً للعبادات، بينما الصَّحَّة تكون وصفاً للعبادات والمعاملات.

٢: الصَّحَّة تكون في كل مطلوب من واجب ومندوب باتفاق الأصوليين، أما الإجزاء فقد اختلف فيه هل يعم كل مطلوب أو لا على التفصيل الآتي ذكره. ينظر: الإبهاج: ج ١/٥٩ - ٦٠، تشنيف المسامع: ج ١/٧٢، البدر الطالع: ج ١/١٠٦، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٧٧. وهذا هو القول المشهور عند جمهور العلماء من الأصوليين والفقهاء، من أن الإجزاء =

الإجزاء إلا في الواجب.

دليل استعماله^(*) في النذب حديث «أربع لا تجزئ من الأضاحي»^(١). ومعلوم أن الأضحى غير واجبة^(٢) فاستعمل الشارع الإجزاء في المندوب.

[البطلان والفساد]

وكذلك نقول في البطلان^(٣)،

= يختص بالمطلوب من واجب ومندوب أي بالعبادة الواجبة والمندوبة، ولا يتجاوزها إلى العقد، وقد استدلووا على إطلاق الإجزاء على المندوب بعدة أدلة منها ما ذكر أعلاه، وهو قوله: «أربع لا تجزئ من الأضاحي» فاستعمل الإجزاء في الأضحية، وهي مندوبة عند جمهور الفقهاء المالكية والشافعية والحنابلة. ينظر: الإبهاج: ج ١/٧٢، تشنيف المسامع: ج ١/٧٢، البدر الطالع: ج ١/١٠٧، تيسير التحرير: ج ٢/٢٣٤، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٧٨، المدخل: ص ١٦٦.

وقيل: إن الإجزاء يختص بالواجب فقط لا يتجاوزها إلى المندوب، فلا يقال في العبادة المندوب إليها إنها مجزئة أو غير مجزئة. ينظر: الإبهاج: ج ١/٧٢، جمع الجوامع: ص ١٤، تشنيف المسامع: ج ١/٧٢، البدر الطالع: ج ١/١٠٦، غاية المأمول: ص ٩٠. (*) نهاية: (ق/٣ ب) وبداية: (ق/٤ أ).

(١) أخرجه أحمد في مسنده، حديث البراء بن عازب رضي الله عنه برقم (١٨٥٣٣)، وأبو داود في سننه، أول كتاب الضحايا، باب ما يكره من الضحايا، برقم (٢٨٠٢) والترمذي في سننه، كتاب الأضاحي، باب ما لا يجوز من الأضاحي، برقم (١٤٩٧) وقال: «هذا حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث عبيد بن فيروز عن البراء، والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم». وابن خزيمة في صحيحه، كتاب المناسك، باب ذكر العيوب التي تكون في الأنعام فلا تجزئ، رقم (٢٩١٢)، وكلهم عن البراء رضي الله عنه مرفوعاً.

(٢) وهذا مذهب جمهور الفقهاء المالكية والشافعية والحنابلة وأبي يوسف من الحنفية، فالأضحية عندهم سنة مؤكدة عن رسول الله على من استطاعها. ينظر: الفواكه الدواني: ج ١/٣٧٧، الإقناع للخطيب الشربيني: ج ٢/٥٨٨، الكافي في فقه ابن حنبل للإمام ابن قدامة المقدسي: ج ١/٤٧٠، وذوب الحنفية إلى أن الأضحية واجبة على المقيمين من أهل الأمصار والقرى والبوادي. ينظر: تحفة الفقهاء للإمام السمرقندي: ج ١/٨١.

(٣) البطلان لغة: مصدر بطل وهو فساد الشيء ودهابه وسقوط حكمه، وسمي الشيطان بالبطل؛ لأنه لا حقيقة لأفعاله، وكل شيء منه فلا مرجوع له، ولا معول عليه. ينظر مادة =

وَالْفَسَادُ^(١)، وَعَدَمُ الْإِجْرَاءِ: أَنَّهَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ^(٢). وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ الْحَنْفِيُّ فَرَّقُوا بَيْنَ الْفَسَادِ وَالْبُطْلَانِ^(٣).

(بَطَلَ): معجم مقاييس اللغة: ج ١/٢٥٨، لسان العرب: ج ١١/٥٦، المصباح المنير: مادة (بطل) ج ١/٥١، القاموس المحيط: ص ١٢٤٩.

(١) الْفَسَادُ لُغَةً: نَقِيضُ الصَّلَاحِ مِنْ فَسَدَ يَفْسُدُ فَسَادًا فَهُوَ فَاسِدٌ. ينظر مادة (فَسَدَ) في: لسان العرب: ج ٣/٣٣٥، القاموس المحيط: ص ٣٩١. والبطلان والفساد في اصطلاح الجمهور من المتكلمين: ضِدُّ الصَّحَّةِ وهما: مُخَالَفَةُ الْفِعْلِ ذِي الْوُجْهِينِ الشَّرْعَ. وهما شاملان للعبادة والمعاملة، فتقول مثلاً: صلاةٌ فاسدةٌ وباطلةٌ، وعقد بيعٍ فاسدٍ وباطلٍ إذا وقعا على صورة مخالفة للشرع. أو: البطلان في العبادة: عدم إسقاطها القضاء، وفي عقود المعاملات: عدم ترتب آثارها. ينظر: المستصفى: ص ٧٥ - ٧٦، المحصول: ج ١/١٤٢ - ١٤٣، روضة الناظر: ص ٥٨، بيان المختصر: ج ١/٢٢٥، الإبهاج: ج ١/٦٨، تشنيف المسامع: ج ١/٧٣، التقرير والتحبير: ج ٢/٢٠٦ - ٢٠٨، البدر الطالع: ج ١/١٠٧، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٧٨، غاية الوصول: ص ١٦.

(٢) هذا ما ذهب إليه الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة، فقالوا: البطلان والفساد لفظان مترادفان يعبران عن معنى واحد، فيقال: صحيحٌ وفاسدٌ، كما يقال: صحيحٌ وباطلٌ. ينظر: الضروري في أصول الفقه: ص ٥٨، بيان المختصر: ج ١/٢٢٥، التقرير والتحبير: ج ٢/٢٠٦، الإبهاج: ج ١/٦٩، جمع الجوامع: ص ١٤ - ١٥، تشنيف المسامع: ج ١/٧٣، البدر الطالع: ج ١/١٠٧، روضة الناظر: ص ٥٨، القواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام: ص ٩٥، شرح الكوكب المنير: ج ١/٤٧٣، المدخل: ص ١٦٤. ووافق الحنفية الجمهور في أن الفساد يرادف البطلان في العبادات، وفي عقد النكاح خاصة دون باقي المعاملات، فالعبادة عندهم إذا تخلَّفَ منها شرطٌ من شروطها كالطهارة للصلاة مثلاً، أو رُكْنٌ من أركانها فهي فاسدةٌ وباطلةٌ كما هو عند الجمهور، وعقد النكاح أيضاً إذا تخلَّفَ عنه شرطٌ من شروط الصَّحَّةِ كفقْد الشهود فهو فاسدٌ وباطلٌ، إلا أنهم أثبتوا له بعض الأحكام كنبوت النسب ووجوب العدة وسقوط الحد لتحقق شبهة العقد، فإن هذه الأحكام مما تثبت بالشبهات، ولكنهم فرَّقوا بين الفاسد والباطل في المعاملات. ينظر: غمز عيون البصائر، للشيخ أحمد الحنفي الحموي: ج ٣/٤٣٩، وينظر: تيسير التحرير: ج ٢/٢٣٦، الموجز في أصول الفقه: ص ١١٣.

(٣) الصَّحِيحُ عند الحنفية هو: ما كان مشروعاً بأصله ووصفه جميعاً، أي: ما استجمع أركانه وشرائطه بحيث يكون معتبراً شرعاً كالبيع الصحيح، ثم جعلوا الباطل نقیض الصَّحِيح تماماً حيث عرّفوه بأنه: ما لم يكن مشروعاً لا بأصله ولا بوصفه. أو أن الباطل: ما كان كبيع =

وقالوا: «إِنْ كَانَ النَّهْيُ عَنْ شَيْءٍ لِعَيْنِهِ فَهُوَ الْبُطْلَانُ كَمَا فِي الصَّلَاةِ بِدُونِ الشَّرْطِ وَالْأَرْكَانِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ النَّهْيُ لِعَيْنِهِ بَلْ كَانَ لَوْصِفِهِ فَهُوَ الْفَسَادُ كَمَا فِي صَوْمِ يَوْمِ النَّحْرِ لِلْإِعْرَاضِ بِصَوْمِهِ عَنْ ضِيَاةِ اللَّهِ تَعَالَى لِلنَّاسِ بِلُحُومِ الْأَصْحَاحِي الَّتِي شَرَعَهَا فِيهِ^{(١)(٢)}».

= الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ، أَوْ بَيْعُ الْمَجْنُونِ وَالصَّبِيِّ الَّذِي لَا يَعْقِلُ، فَالْخَلَلُ الْوَاقِعُ فِي أَصْلِ الْعَقْدِ أَيْ فِي أُسَاسِهِ وَهُوَ أَرْكَانُ الْعَقْدِ - الصَّيْغَةُ أَوْ الْعَاقِدِينَ أَوْ الْمَعْقُودَ عَلَيْهِ - يَجْعَلُ الْعَقْدَ بَاطِلًا. وَ الْفَاسِدُ عِنْدَهُمْ هُوَ: مَا كَانَ مَشْرُوعًا بِأَصْلِهِ غَيْرَ مَشْرُوعٍ بِوَصْفِهِ. وَ الْمَرَادُ بِوَصْفِ الْعَقْدِ: مَا كَانَ خَارِجًا عَنِ الرُّكْنِ وَالْمَحَلِّ كَالشَّرْطِ الْمَخَالِفِ لِمَقْتَضَى الْعَقْدِ، أَوِ الْجِهَالَةِ فِي الثَّمَنِ، فَهِيَ صِفَةٌ تَابِعَةٌ لِلْعَقْدِ وَلَيْسَتْ مِنْ أَصْلِهِ وَأُسَاسِهِ، كَالْبَيْعِ الْمَشْتَمِلِ عَلَى وَصْفِ الرِّبَا فَإِنَّهُ مَشْرُوعٌ بِأَصْلِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ بَيْعٌ وَلَا خَلَلَ فِي رُكْنِهِ، وَلَا فِي مَشْرُوعِيَّةِ مَحَلِّهِ - بِأَنْ كَانَ مَا لَا مُتَقَوِّمًا - وَلَكِنَّهُ غَيْرَ مَشْرُوعٍ بِوَصْفِهِ، وَهُوَ الْفَضْلُ؛ لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ فِي غَيْرِ مُقَابِلٍ، فَكَانَ فَاسِدًا لَا بَاطِلًا لِمَلَازِمَتِهِ الزِّيَادَةُ، وَهِيَ غَيْرُ مَشْرُوعَةٍ، وَلَكِنْ لَوْ حُذِفَتْ تِلْكَ الزِّيَادَةُ صَحَّ الْبَيْعُ. ينظر: كشف الأسرار: ج ١/٣٧٩ - ٣٨١، تيسير التحرير: ج ٢/٢٣٦ - ٢٣٧، غمز عيون البصائر: ج ٣/٤٣٩، حاشية ابن عابدين: ج ٥/٤٩، دار الفكر، أصول الفقه الإسلامي: ج ١/١٠٦ - ١٠٧.

(١) ينظر: أصول السرخسي: ج ١/٨٠ - ٨٢. دار المعرفة - بيروت، كشف الأسرار: ج ١/٣٧٧ - ٣٨١، تيسير التحرير: ج ١/٣٧٦ - ٣٨٠.

(٢) وَضَّحَ الْإِمَامُ السَّرْحِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ مَذْهَبَ السَّادَةِ الْحَنْفِيَّةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَقَالَ: «الْمَنْهِيُّ عَنْهُ فِي صِفَةِ الْقَبِيحِ قِسْمَانِ: قِسْمٌ مِنْهُ: مَا هُوَ قَبِيحٌ لِعَيْنِهِ، وَقِسْمٌ مِنْهُ: مَا هُوَ قَبِيحٌ لِغَيْرِهِ، وَهَذَا الْقِسْمُ يَتَنَوَّعُ نَوْعَيْنِ: نَوْعٌ مِنْهُ: مَا هُوَ قَبِيحٌ لِمَعْنَى جَاوِزَةٍ، وَنَوْعٌ مِنْهُ: مَا هُوَ قَبِيحٌ لِمَعْنَى اتِّصَالٍ بِهِ وَصَفًا، فَمِنْ أَمْثَلَةِ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ فَعَلُ الْوَاطَةِ: فَالْمَقْصُودُ مِنْ اقْتِضَاءِ الشَّهْوَةِ شَرْعًا هُوَ النَّسْلُ، وَهَذَا الْمَحَلُّ لَيْسَ بِمَحَلٍّ لَهُ أَصْلًا فَكَانَ قَبِيحًا شَرْعًا، وَنَظِيرُهُ مِنَ الْعُقُودِ: بَيْعُ الْمَلَاقِيحِ وَالْمَضَامِينِ - وَهُمَا مَا فِي أَصْلَابِ الْفُحُولِ وَمَا فِي الْبُطُونِ مِنَ الْأَجْنَةِ فَإِنَّهُ قَبِيحٌ شَرْعًا؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ: مِبَادَلَةُ الْمَالِ بِالْمَالِ شَرْعًا، وَهُوَ مَشْرُوعٌ لِاسْتِنْمَاءٍ - لِتَنْمِيَّتِهِ - الْمَالِ بِهِ، وَالْمَاءُ فِي الصُّلْبِ وَالرَّجِمِ لَا مَالِيَّةَ فِيهِ، فَلَمْ يَكُنْ مَحَلًّا لِلْبَيْعِ شَرْعًا، وَكَذَلِكَ الصَّلَاةُ غَيْرُ الطَّهَارَةِ بَاطِلَةٌ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ قَصَرَ الْأَهْلِيَّةَ لِأَدَاءِ الصَّلَاةِ عَلَى كَوْنِ الْمُصَلِّي طَاهِرًا عَنِ الْحَدَثِ وَالْجَنَابَةِ فَتَنْعَدُ الْأَهْلِيَّةُ بِانْعِدَامِ صِفَةِ الطَّهَارَةِ، وَانْعِدَامُ الْأَهْلِيَّةِ فَوْقَ انْعِدَامِ الْمَحَلِّيَّةِ فَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَبِيحًا شَرْعًا بِهَذَا الطَّرِيقِ، وَحُكْمُ هَذَا النَّوعِ مِنَ الْمَنْهِيِّ: أَنَّهُ غَيْرُ مَشْرُوعٍ أَصْلًا؛ لِأَنَّ الْمَشْرُوعَ لَا يَخْلُو عَنْ حِكْمَةٍ، وَبِدُونِ الْأَهْلِيَّةِ وَالْمَحَلِّيَّةِ لَا تَصَوَّرُ لَذَلِكَ فَيُعْلَمُ بِهِ أَنَّهُ غَيْرٌ =

والخلاف في ذلك لفظي^(١).

= مشروع أصلاً. وبيان النوع الثاني من الأفعال: - أي القبيح لمعنى مجاور له - وطء الرجل زوجته في حالة الحيض فإنه حرامٌ منهئي عنه، ولكن لمعنى استعمال الأذى، واستعمال الأذى مجاورٌ للوطء غير متصل به وصفاً، ولهذا جاز له أن يستمتع بها فيما سوى موضع خروج الدَّم في قول محمد رحمته الله؛ لأنه لا يجاور فعله استعمال الأذى، وفي قول أبي حنيفة رحمته الله يستمتع بها فوق المنزلة ويجتنب ما تحته احتياطاً؛ لأنه لا يأمن الوقوع في استعمال الأذى إذا استمتع بها في الموضع القريب من موضع الأذى، ونظير هذا النوع من العقود والعبادات البيع وقت النداء، فإنه منهئي عنه؛ لما فيه من الاشتغال عن السعي إلى الجمعة بغيره بعدما تعين لزوم السعي، وذلك يجاور البيع ولا يتصل به وصفاً، والصلاة في الأرض المغصوبة منهئي عنها لمعنى شغل ملك الغير بنفسه، وذلك مجاورٌ لفعل الصلاة جمعاً غير متصل به وصفاً، فعرفنا أن قبحه لمعنى في غيره، وحكم هذا النوع: أنه يكون صحيحاً مشروعاً بعد النهي، من قبل أن القبح لما كان باعتبار فعل آخر سوى الصلاة والبيع لم يكن مؤثراً في المشروع لا أصلاً ولا وصفاً، إلا أنه يكون عاصياً في شغل ملك الغير بالنسبة للصلاة في الأرض المغصوبة، وعاصياً مرتكباً للحرام باستعمال الأذى - أي الوطء في الحيض - ولهذا قلنا: يثبت الجل للزوج الأول بوطء الثاني إياها في حالة الحيض، ويثبت به إحصان الواطء أيضاً. وأما النوع الثالث - وهو القبيح لمعنى اتصل به وصفاً - فنظيره من العقود الربا فإنه قبيحٌ لمعنى اتصل بالبيع وصفاً وهو: انعدام المساواة التي هي شرط جواز البيع في هذه الأموال - أي الربوية - شرعاً، ونظيره من العبادات: النهي عن صوم يوم العيد وأيام التشريق فإنه قبيحٌ لمعنى اتصل بالوقت الذي هو محل الأداء وصفاً وهو: أنه يومٌ عيدٌ ويومٌ ضيافةٌ ثم قال: «واختلفوا فيما يكون من هذا النوع من العقود والعبادات، قال علماؤنا رحمهم الله: موجبٌ مطلقٌ للنهي فيها تقرير المشروع مشروعاً وجعل أداء العبد إذا باشرها فاسداً - لا باطلاً - إلا بدليل». أصول السرخسي: ج ١/ ٨٠ - ٨٢ بتصرف يسير، البحر الرائق: ج ٦/ ١٠٧، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء: د. مصطفى الخن: ص ٣٤١ - ٣٥٠، الخلاف اللفظي: ٢٩٧/ ١ - ٣٠٠.

(١) ينظر: تخريج الفروع على الأصول للزنجاني: ص ١٦٨. البدر الطالع: ج ١/ ١٠٨، شرح الكوكب الساطع: ج ١/ ٧٩، غاية الوصول: ص ١٦، الخلاف اللفظي: ج ١/ ٣٠١ - ٣٠٢. قال الإمام المحلي رحمته الله في البدر الطالع: ج ١/ ١٠٨: «وفات المصنف - الإمام السبكي - أن يقول: والخلاف لفظي كما قال في الفرض والواجب، إذ حاصله: أن مخالفة ذي الوجهين للشرع بالنهي عنه لأصله كما تسمى بطلاناً هل تسمى فساداً؟ أو لوصفه كما تسمى =

[الأداء]^(١)

مسألة: الأداء إن كان في شأن الصلاة فهو: عبارة عن فعل بعض ما دخل وقته قبل خروجه^(٢) بشرط أن يكون البعض المذكور ركعةً كاملةً؛ لحديث

= فساداً هل تسمى بطلاناً؟ فعنده - يقصد الإمام أبا حنيفة - لا، وعندنا: نعم، وينظر: تخريج الفروع على الأصول: ص ١٦٨.

(١) الأداء لغة: الإيصال والقضاء والتسليم. ينظر مادة (أدى) في: معجم مقاييس اللغة: ج ١/ ٧٤، تاج العروس: ج ٣٧/ ٥٣ - ٥٤. جاء في تاج العروس: ج ٣٧/ ٥٣ - ٥٤: «أداء تأدية: أوصله، وأدى ديتة تأدية: قضاؤه والاسم الأداء، ويأتي بمعنى التسليم ومنه قوله تعالى: ﴿أَنْ أَدُوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ﴾ [الدخان: ١٨] أي سلموا إلي بني إسرائيل، والمعنى أدوا إلي ما أمركم الله به يا عباد الله فأني نذير لكم».

(٢) للعلماء في تعريف الأداء اصطلاحاً عدة تعريفات منها: أ - ما فعل في وقته المقدّر له شرعاً أولاً. وهو تعريف الأصوليين. فقولهم: «ما فعل» يشمل الوجبات والنوافل المؤقتة، وقولهم: «وقته المقدّر له» احتراز عما لا وقت له كالنوافل المطلقة، وعن القضاء أيضاً لأنه ما فعل بعد وقت الأداء. وقولهم: «شرعاً» احتراز عن الصلاة الفاسدة في وقتها المقدر لها أولاً، فالمقصود بالأداء في التعريف الأداء الصحيح للعبادة، وقولهم: «أولاً» احتراز عن الإعادة للعبادة، وممن عرفه بهذا التعريف من الأئمة: ابن الحاجب، والبيضاوي، وابن جزي المالكي، والأصفهاني، وابن اللحام الحنبلي وابن قاوان المكي وابن الهمام الحنفي في التحرير، وشارحه المعروف بأمير بادشاه، وابن النجار الحنبلي، وابن بدران الحنبلي وصاحب مسلم الثبوت وشارحه من الحنفية. ينظر: مختصر ابن الحاجب مع شرح الأصفهاني: ج ١/ ١٨٩، المنهاج مع الإبهاج: ج ١/ ٦١، تقريب الوصول لابن جزي: ص ٩٠، المختصر في أصول الفقه لابن اللحام: ص ٥٩، التحقيقات: ص ٢٠٢، تيسير التحرير: ج ٢/ ١٩٨، شرح الكوكب المنير: ج ١/ ٣٦٥، المدخل: ص ١٦٥، فواتح الرحموت: ١/ ١٢١، وهذا التعريف ضعفه الإمام السبكي في جمع الجوامع: ص ١٥، والشيخ زكريا الأنصاري في غاية الوصول: ص ١٦.

٢ - فعل بعض ما دخل وقته قبل خروجه. وهذا تعريف الفقهاء، وأخذ به الإمام التاج السبكي في جمع الجوامع: ص ١٥. وقد ضعف الإمام العراقي في الغيث الهامع: ص ٥١ هذا التعريف، فقال: «وهذا الذي اعتبره من فعل البعض لم يعتبره الأصوليون، وتبع المصنف في ذلك الفقهاء، وما كان ينبغي ذلك في مصطلح أهل الأصول». وينظر بقية كلامه في: ص ٥٢.

الصَّحِيحِينَ: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ»^(١) فَلَا تَكُونُ مُؤَدَّاةً بِدُونِ رَكْعَةٍ^(٢). وَإِنْ كَانَ الْأَدَاءُ فِي شَأْنِ الصَّوْمِ فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ فِعْلِ كُلِّ مَا دَخَلَ وَقْتُهُ قَبْلَ خُرُوجِهِ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ لَا يَتَّبَعُ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ^(٣).

[الْقَضَاءُ]^(٤)

وَأَمَّا الْقَضَاءُ^(٥) فَإِنْ كَانَ صَوْمًا فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ فِعْلِ مَا خَرَجَ بَعْضُ وَقْتِهِ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الصلاة، باب من أدرك من الصلاة ركعة، رقم (٥٥٥)

ومسلم في صحيحه: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة، رقم (٦٠٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

(٢) وهذا ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من أن المكلف إذا أتى بركعة من الصلاة قبل خروج وقتها فقد أدركها، وقال الحنفية: تُدْرِكُ الصَّلَاةُ بِإِقْبَاعِ أَوَّلِ الْوَاجِبَاتِ مِنْهَا فِي الْوَقْتِ كَتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ فَإِنْ يَدْرِكُهَا فِي الْوَقْتِ يَكُونُ مُدْرِكًا لِلصَّلَاةِ، وَذَلِكَ فِي غَيْرِ صَلَاةِ الْفَجْرِ. ينظر: الثمر الداني شرح رسالة القيرواني للشيخ صالح الأبي الأزهري: ص ١٣٠، روضة الطالبين للإمام النووي: ج ١/ ١٨٣، تيسير التحرير: ج ٢/ ١٩٨.

(٣) ينظر: الغيث الهامع: ص ٥١، البدر الطالع: ج ١/ ١٠٨، غاية الوصول: ص ١٦، حاشية البناني على شرح المحلي: ج ١/ ١٧٧.

(٤) يُطْلَقُ الْقَضَاءُ فِي اللُّغَةِ عَلَى عِدَّةٍ مِنْهَا: الْفَضْلُ فِي الْحُكْمِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَضَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ١٤] أَيْ لَفُصِّلَ الْحُكْمُ بَيْنَهُمْ، وَبِمَعْنَى الصُّنْعِ وَالتَّقْدِيرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَقَضَيْنَاهُمْ سَبْعَ سَعَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: ١٢] أَيْ خَلَقْنَاهُمْ وَقَدَّرَهُنَّ وَأَحْكَمَ خَلْقَهُنَّ، وَبِمَعْنَى الْحَتْمِ وَالْأَمْرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣] أَيْ حَتَمَ وَأَمَرَ، وَبِمَعْنَى الْفَرَاغِ، تَقُولُ: قَضَيْتُ حَاجَتِي أَيْ فَرَعْتُ مِنْهَا، وَبِمَعْنَى الْأَدَاءِ: كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، وَمِنْهُ: قَضَىٰ فَلَانٌ دَيْنَهُ إِذَا آدَاهُ إِلَيْهِ وَبِمَعْنَى الْإِتِمَامِ: وَمِنْهُ: قَضَىٰ وَطَرُهُ أَيْ: أَتَمَّهُ. ينظر: لسان العرب: مادة (قضي): ج ١/ ١٥٦ - ١٨٨، تاج العروس: مادة (قضي): ج ٣٩/ ٣١٠ - ٣١٣. جاء في المصباح المنير: ج ٢/ ٥٠٧: «وَاسْتَعْمَلَ الْعُلَمَاءُ الْقَضَاءَ فِي الْعِبَادَةِ الَّتِي تُفْعَلُ خَارِجَ وَقْتِهَا الْمَحْدُودِ شَرْعًا، وَالْأَدَاءُ إِذَا فُعِلَتْ فِي الْوَقْتِ الْمَحْدُودِ، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلْوَضْعِ اللَّغَوِيِّ، لَكِنَّهُ اصْطِلَاحٌ لِلتَّمْيِيزِ بَيْنَ الْوَقْتَيْنِ...»

(٥) وأما تعريف القضاء في الاصطلاح فهو: فِعْلُ الْعِبَادَةِ بَعْدَ خُرُوجِ وَقْتِهَا الْمَعْيَّنِ شَرْعًا. ينظر: تقريب الوصول: ص ٩٠، نهاية السؤل شرح منهاج البيضاوي للإسنوي: ص ٣٢، روضة الناظر: ج ١/ ٥٨ المدخل: ص ١٦٦، فواتح الرحموت: ج ١/ ١٢١، وهناك تعريفات أخرى =

وَفَاقًا، وَإِنْ كَانَ صَلَاةً فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ فِعْلِ مَا خَرَجَ كُلُّ وَقْتِهِ وَفَاقًا كَذَلِكَ، أَوْ بَعْضُ وَقْتِهِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْبَعْضُ الْبَاقِي لَا يَسَعُ رَكْعَةً كَامِلَةً، كَمَا يُؤْخَذُ مِمَّا تَقَدَّمَ فِي الْأَدَاءِ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ^(١): «وَلَا فَرْقَ فِي الْمَقْضِيِّ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ فَرْضًا أَوْ نَفْلًا، وَلَا بَيْنَ أَنْ يَكُونَ صَوْمًا أَوْ صَلَاةً وَلَا بَيْنَ أَنْ يَكُونَ صَاحِبُهُ مَعْدُورًا فِي التَّرْكِ، كَالثَّانِمِ^(٢)، وَالْحَائِضِ^(٣)، أَوْ غَيْرِ مَعْدُورٍ كَالتَّارِكِ لَهُ بِلا عُدْرِ^(٤) فَكُلُّ ذَلِكَ يُسَمَّى قَضَاءً».

= تنظر في: بيان المختصر: ج ١/ ١٨٩، جمع الجوامع: ص ١٥، التحقيقات: ص ٢٠٣، المختصر لابن اللحام: ص ٥٩، غاية الوصول: ص ١٧، شرح الكوكب المنير: ج ١/ ٣٦٧. (١) وهو قول جمهور الأصوليين. ينظر: المستصفى: ص ٧٦ - ٧٧، المحصول: ج ١/ ١٤٩ - ١٥٠، روضة الناظر: ص ٥٠، المنهاج مع الإبهاج: ج ١/ ٦١ - ٦٢، الغيث الهامع: ص ٥٤، بيان المختصر: ج ١/ ١٩٠، المختصر في أصول الفقه: ص ٥٩، البدر الطالع: ج ١/ ١١٠ شرح الكوكب الساطع: ج ١/ ٨٠ - ٨١، غاية الوصول: ص ١٧، شرح الكوكب المنير: ج ١/ ٣٦٧.

(٢) أي عن الصلاة، فهو معذور أثناء نومه، لكنه مطالب بقضاائها، لقوله: «إِذَا رَقَدَ أَحَدُكُمْ عَنِ الصَّلَاةِ أَوْ غَفَلَ عَنْهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: أَتِمِّ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي». أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب قضاء الصلاة الفائتة رقم (٦٨٤).

(٣) أي بالنسبة لقضاء الصوم فهي مأمورة بتركه؛ لوجود المانع الشرعي وهو الحيض أو النفاس، ومأمورة أيضاً بقضاائه إن جاءها وكانت صائمة، ويُسَمَّى فِعْلُهَا ذَلِكَ قَضَاءً، فَقَدْ قَالَتِ السَّيِّدَةُ عَائِشَةُ رضي الله عنها عِنْدَمَا سُئِلَتْ: مَا بَالُ الْحَائِضِ تَقْضِي الصَّوْمَ وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ؟ فَقَالَتْ: «كَانَ يَصِيبُنَا ذَلِكَ فَنُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ وَلَا نُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ». أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الحيض، باب وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة، رقم (٣٣٥).

- قال الإمام النووي في شرح صحيح مسلم: ج ٤/ ٢٦: «هَذَا الْحُكْمُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ الْحَائِضَ وَالتَّائِبَةَ لَا تَجِبُ عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَلَا الصَّوْمُ فِي الْحَالِ، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِمَا قَضَاءُ الصَّلَاةِ، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِمَا قَضَاءُ الصَّوْمِ».

(٤) هذا قول لبعض العلماء: من أن الواجب إذا فات لعذر، لا يسمى قضاء، لعدم وجوبه عليهم حال العذر، بدليل أنهم غير عصاة لو ماتوا فيه، ولكنه ضعيف، رده أكثر العلماء منهم الإمام الغزالي والإمام ابن قدامة المقدسي وغيرهما. ينظر: المستصفى: ص ٧٦ -

[الإعادة^(١)]

وَأَمَّا الإِعَادَةُ: فَهِيَ فِعْلُ الشَّيْءِ ثَانِيًا فِي وَقْتِ الْأَدَاءِ لَهُ، سِوَاءَ كَانَتْ الإِعَادَةُ لِخَلَلِ شَرْطٍ أَوْ رُكْنٍ، أَوْ لِحُصُولِ فَضِيلَةٍ لِإِعَادَةِ الصَّلَاةِ فِي جَمَاعَةٍ بَعْدَ فِعْلِهَا فَرَادَى، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ فِي جَمَاعَةٍ^(٢).

= ٧٧، روضة الناظر: ص ٥٠ - ٥١، المحصول: ج ١/١٤٩ - ١٥٠، شرح الكوكب المنير: ج ١/٣٦٧.

(١) الإعادة لغة: تأتي بمعنى الرجوع، وأصله من الفعل عَوَدَ، واستعدته الشَّيْءُ: سألته أن يفعلَه ثانياً، وأعدت الشَّيْءَ: رددته ثانياً، ومنه: إعادة الصلاة، ومنه العادة والجمع عادات وعوائد؛ لأنَّ صاحبها يُعَاوِدُهَا أي يَرْجِعُ إليها مرَّةً بعد أخرى. ينظر: لسان العرب: مادة (عَوَدَ) ج ٣/٣١٥ - ٣١٧، المصباح المنير: مادة (عاد) ج ٢/٤٣٦، القاموس المحيط: مادة (العَوْد) ص ٣٨٦.

(٢) للعلماء في هذه المسألة قولان: القول الأول: وهو ما ذكره الإمام الشَّعْرَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ، والظاهر من صنيعة ترجيحه له، وهو قول الفقهاء واستعمالهم، وذهب إليه الحنابلة، وصححه كثير من متأخري الشافعية، كالإمام تقي الدين السبكي، والإمام المحلي، والشيخ زكريا الأنصاري. قال الإمام تقي الدين السبكي في الإبهاج: ج ١/٧٧ مرجحاً لهذا القول: «والأقرب إلى إطلاقات الفقهاء أنه تصدق الإعادة عليها، واللغة تساعد على ذلك فليكن هذا هو المعتمد». وينظر: غاية الوصول: ص ١٧، شرح الكوكب المنير: ج ١/٣٦٨.

القول الثاني: أن الإعادة فعل الشَّيْءِ ثانياً في وقت الأداء له لخلل في فعله من قِوَاتِ شَرْطٍ أَوْ رُكْنٍ كَالصَّلَاةِ مَعَ النَّجَاسَةِ أَوْ بِدُونِ الْفَاتِحَةِ سَهْوَاً. وهو اختيار الأئمة: الغزالي والرازي وابن الحاجب والبيضاوي والإمام ابن قِاَوَانِ الْمَكِّي الشافعي. ينظر: المستصفى: ص ٧٦، المحصول: ج ١/١٤٨، مختصر ابن الحاجب مع الأصفهاني: ج ١/١٨٩ - ١٩٠، منهاج مع الإبهاج: ج ١/٦١، التحقيقات: ص ٢٠٢ - ٢٠٣، وينظر: الغيث الهامع: ص ٥٥، البدر الطالع: ج ١/١١٢، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٨١ - ٨٢. وهذا القول هو المشهور الذي عليه أكثر الأصوليين. ينظر: البدر الطالع: ج ١/١١٢، غاية الوصول: ص ١٧.

وأما السَّادَةُ الْحَنْفِيَّةُ فَقَدْ خَصُّوا الإِعَادَةَ بِخَلَلٍ غَيْرِ الْفَسَادِ كَتَرَكِ رُكْنٍ، فَهُوَ يُوَدِّي عَنْهُمْ إِلَى الْفَسَادِ، فَالْفِعْلُ الْأَوَّلُ يَعْتَبَرُ لِعَوْدِ الْفَسَادِ إِلَى فُسَادِ الْعَمَلِ الْأَوَّلِ، وَأَمَّا الثَّانِي فَهُوَ الْمَعْتَدُ بِهِ، وَلَا يُسَمَّى إِعَادَةً. ينظر: تيسير التحرير: ج ٢/١٩٩.

[وقت العبادة]

وَأَمَّا وَقْتُ الْعِبَادَةِ فَهُوَ: الزَّمَانُ الْمُقَدَّرُ لَهَا شَرْعاً، سِوَاءَ كَانَ مُوسِعاً أَوْ مُضَيِّقاً^(١).

مِثَالُ الْمَوْسَعِ: زَمَانُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ وَسُنَّهَا، وَالصُّحَى وَالْعِيدِ.

وَمِثَالُ الْمُضَيِّقِ: زَمَانُ صَوْمِ رَمَضَانَ، وَأَيَّامُ الْبَيْضِ^(٢)، فَعُلِمَ أَنَّ مَا لَمْ يُقَدَّرْ لَهُ زَمَانٌ فِي الشَّرْعِ فَلَا يُسَمَّى فِعْلُهُ أَدَاءً وَلَا قَضَاءً، وَذَلِكَ كَالنَّذْرِ، وَالنَّفْلِ الْمُطْلَقَيْنِ وَغَيْرِهِمَا^(٣).

مَسْأَلَةٌ: فِي بَيَانِ الرُّخْصَةِ وَالْعَزِيمَةِ

فَأَمَّا الرُّخْصَةُ^(٤) فَهِيَ: كُلُّ مَا كَانَ صَعْباً عَلَى الْمُكَلَّفِ، ثُمَّ سَهَّلَهُ الشَّارِعُ

(١) وهذا من تعريف الإمام التاج السبكي في جمع الجوامع: ص ١٥ لوقت العبادة المؤداة، وهو مأخوذ من تعريف والده الإمام تقي الدين السبكي في الإبهاج: ج ١/٦١، حيث قال: «الأحسن عندي في تفسيره أنه: الزَّمَانُ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ لِفِعْلِهَا - أي العبادة - مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ». ينظر: تشنيف المسامع: ج ١/٧٥، الغيث الهامع: ص ٥٣، البدر الطالع: ج ١/١٠٩، غاية الوصول: ص ١٦.

(٢) ينظر: المراجع السابقة.

(٣) ينظر: بيان المختصر: ج ١/١٨٩، تشنيف المسامع: ج ١/٧٦، التحقيقات: ص ٢٠٢، الغيث الهامع: ص ٥٣، البدر الطالع: ج ١/١٠٩، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٨٣، غاية الوصول: ص ١٦، شرح الكوكب المنير: ج ١/٣٦٥.

(٤) الرُّخْصَةُ لُغَةً: التَّسْهِيلُ فِي الْأَمْرِ وَالتَّيْسِيرُ، وَرَخَّصَ لَهُ فِي الْأَمْرِ: أَذِنَ لَهُ فِيهِ بَعْدَ نَهْيِهِ عَنْهُ، وَالرُّخْصَةُ: تَرْخِيصُ اللَّهِ لِلْعَبْدِ فِي أَشْيَاءَ خَفَّفَهَا عَنْهُ، وَالرُّخْصَةُ فِي الْأَمْرِ: خِلَافُ التَّشْدِيدِ. ينظر: مادة (رَخَّصَ) في لسان العرب: ج ٧/٤٠، المصباح المنير: ج ١/٢٢٤.

وأما تعريف الرُّخْصَةِ فِي الْإِصْطِلَاحِ فَكَمَا ذَكَرَ الْإِمَامُ الشَّعْرَانِيُّ فِي الْمَتْنِ أَعْلَاهُ، وَهُوَ أَحَدُ تَعَارِيفِهَا، وَيَنْظُرُ فِي: الْإِحْكَامِ لِلْأَمْدِيِّ: ج ١/١٧٧، بيان المختصر: ج ١/٢٢٥ - ٢٢٦، جمع الجوامع: ص ١٥، التقرير والتحبير: ج ٢/١٩٥، تيسير التحرير: ج ٢/٢٢٨، تشنيف المسامع: ج ١/٧٩، البدر الطالع: ج ١/١١٣، غاية الوصول: ص ١٨.

وَعُرِفَتِ الرُّخْصَةُ أَيْضاً بِأَنَّهَا: الْحُكْمُ الثَّابِتُ عَلَى خِلَافِ الدَّلِيلِ لِغُدْرِ - أي لمعارض راجح - هُوَ الْمَشَقَّةُ وَالْحَرَجُ. ينظر: المنهاج مع الإبهاج: ج ١/٦٦، التمهيد: ص ٧١، كشف =

عَلَيْهِ لِعُذْرِ مَعَ قِيَامِ السَّبَبِ^(١) لِلْحُكْمِ الْأَصْلِيِّ، بَأَنْ كَانَ حَرَامًا عَلَيْهِ فَصَارَ حَلَالًا لَهُ، كَالْمَيْتَةِ عِنْدَ الْأَضْطِرَارِ^(٢)، وَكَالْقَصْرِ وَالْفِطْرِ فِي السَّفَرِ^{(٣)(٤)}.

وَأَمَّا الْعَزِيمَةُ فَهِيَ^(٥): كُلُّ مَا أَبْقَاهُ الشَّارِعُ عَلَى صُعُوبَتِهِ، كَالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، أَوْ تَغَيَّرَ إِلَى صُعُوبَةٍ كَحُرْمَةِ الْأَصْطِيَادِ بِالْإِحْرَامِ بَعْدَ أَنْ كَانَ مُبَاحًا قَبْلَهُ. أَوْ تَغَيَّرَ إِلَى سُهُولَةٍ لَا لِعُذْرِ كَحَلِّ تَرْكِ الْوُضُوءِ لِصَلَاةٍ ثَانِيَةٍ لِمَنْ لَمْ يُحْدِثْ بَعْدَ حُرْمَتِهِ، [أَوْ لِعُذْرِ، لَا مَعَ قِيَامِ السَّبَبِ لِلْحُكْمِ الْأَصْلِيِّ، كِبَاحَةِ تَرْكِ ثَبَاتِ الْوَاحِدِ مَثَلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ لِلْعَشْرَةِ مِنَ الْكُفَّارِ فِي الْقِتَالِ بَعْدَ حُرْمَتِهِ، وَسَبَبُهَا قِلَّةُ الْمُسْلِمِينَ، وَلَمْ تَبْقَ حَالُ الْإِبَاحَةِ لِكَثَرَتِهِمْ حِينَئِذٍ، وَعُذْرُهَا مَشَقَّةُ الثَّبَاتِ الْمَذْكُورِ لَمَّا كَثُرُوا]^{(٦)(٧)}.

= الأسرار: ج ٢/٤٣٣، القواعد والفوائد الأصولية: ص ١١٥، شرح الكوكب المنير: ج ١/٤٧٨، المدخل: ص ١٦٧. والتعريفان متقاربان في المعنى.

(١) نهاية: (ق/٤/أ) وبداية: (ق/٤/ب).

(٢) وفي هذا يقول الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٣].

(٣) وفي هذا يقول الله عز وجل: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنَّكُمْ خَفِيفٌ أَنْ يَقْبَلُوا إِلَيْكُمْ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا﴾ [النساء: ١٠١].

(٤) ينظر: الإبهاج: ج ١/٦٦، بيان المختصر: ج ١/٢٢٥ - ٢٢٦، تشنيف المسامع: ج ١/٧٩، البدر الطالع: ج ١/١١٣، غاية الوصول: ص ١٨.

(٥) البدر الطالع: ج ١/١١٥، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٨٧، وينظر: تشنيف المسامع: ج ١/٨٤، الغيث الهامع: ص ٦٠، غاية الوصول: ص ١٩.

(٦) ما بين معقوفتين ساقطة من المخطوط، وقد أضفناها من البدر الطالع: ج ١/١١٥؛ لضرورة ترابط المعلومات، زيادة في الفائدة.

(٧) وذلك في قوله تعالى في سورة الأنفال، الآية (٦٥ - ٦٦): ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [٦٥] أَلَكُنْ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [٦٦].

وَسُمِّيَتْ عَزِيمَةً^(١)؛ لِأَنَّهَا مِنْ فِعْلِ^(٢) عَزَمَ أَمْرُهُ وَقَطَعَ، أَيْ حَتَمَهُ الشَّارِعُ عَلَى الْمُكَلَّفِ سَوَاءً صَعُبَ عَلَيْهِ أَوْ سَهَّلَ^(٣).

وَلَا يَرُدُّ عَلَى تَعْرِيفِ الْعَزِيمَةِ وَجُوبُ تَرْكِ الصَّلَاةِ، وَالصَّوْمِ عَلَى الْحَائِضِ فَإِنَّهُ عَزِيمَةٌ، وَيَصْدُقُ عَلَيْهِ تَعْرِيفُ الرُّخْصَةِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: لَا يَصْدُقُ عَلَى ذَلِكَ

(١) العزيمة لغة: مِنْ عَزَمَ الْأَمْرَ إِذَا أَرَادَ فَعَلَهُ وَقَطَعَ عَلَيْهِ، وَجَدَّ فِيهِ، وَالْعَزْمُ عَقْدُ الْقَلْبِ عَلَى إِمْضَاءِ الْأَمْرِ، وَالْعَزِيمَةُ هِيَ: الْقَصْدُ الْمُصَمَّمُ مِنْ عَزَمْتُ عَلَى الشَّيْءِ جَزَمْتُ بِهِ وَصَمَّمْتُ عَلَيْهِ. ينظر مادة (عَزَمَ) في: لسان العرب: ج ١٢/٣٩٩ - ٤٠٠، المصباح المنير: ج ٢/٤٠٨، تاج العروس: ج ٣٣/٨٨.

وأما العزيمة في الاصطلاح: فقد اختلفت عبارات الأصوليين في تعريفها اصطلاحاً، على عدة تعاريف، منها أن: ١: العزيمة ما شرع ابتداءً غير متعلّق بالعوارض، أي غير مبنيّ على أَعْدَارِ الْعِبَادِ. ينظر: الموافقات: ج ١/٣٠٠، التقرير والتحبير ج ٢/١٩٧، تيسير التحرير ج ٢/٢٢٩.

٢: أَوْ هِيَ: الْحُكْمُ الثَّابِتُ بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ خَلَا عَنْ مُعَارِضٍ. القواعد والفوائد الأصولية: ص ١١٤، شرح الكوكب المنير: ج ١/٤٧٦.

٣: أَوْ هِيَ: الْحُكْمُ الْأَصْلِيُّ السَّالِمُ مُوجِبُهُ عَنِ الْمُعَارِضِ. البحر المحيط: ج ١/٢٦٠. وعلى هذه التعريفات الثلاث، فإن العزيمة تشمل الأحكام التكليفية الخمسة، يعني أن العزيمة واقعة في الواجب والمندوب والمباح والمكروه والحرام، وهو ما ذهب إليه جمهور الحنفية، وبعض المالكية كالإمام الشاطبي، والإمام البيضاوي والتاج السبكي والإمام الزركشي والشيخ زكريا الأنصاري من الشافعية، وكثير من الحنابلة.

ينظر: كشف الأسرار: ج ٢/٤٣٤ - ٤٣٥، التقرير والتحبير: ج ٢/١٩٨، الموافقات: ج ١/٣٠٠، الإبهاج: ج ١/٦٦ - ٦٧، البحر المحيط ج ١/٢٦٠، غاية الوصول: ص ١٩، شرح الكوكب المنير: ج ١/٤٧٦.

وقيل: «لا تشمل جميع الأحكام التكليفية»، على خلاف في تحديدها. ينظر: المستصفى: ص ٧٨، المحصول: ج ١/١٥٤، الإحكام للآمدي: ج ١/١٧٦، بيان المختصر: ج ١/٢٢٦، كشف الأسرار: ج ٢/٤٣٤، الخلاف اللفظي: ج ١/٣٠٧ - ٣٠٨.

(٢) في الأصل: لِأَنَّهُ فِعْلٌ عَزَمَ أَمْرُهُ، فَأَضْفَتْ الْأَلْفَ فِي (لأنه) وزدّت (من) حتى يستقيم المعنى.

(٣) ينظر: تشنيف المسامع: ج ١/٨٤، البدر الطالع: ج ١/١١٦، غاية الوصول: ص ١٨.

تَعْرِيفُ الرُّخْصَةِ؛ لِأَنَّ الْحَيْضَ الَّذِي هُوَ عُذْرٌ فِي التَّرْكِ مَانِعٌ مِنَ الْفِعْلِ، وَمِنْ مَانِعِيَّتِهِ نَشَأَ وَجُوبُ التَّرْكِ، فَافْهَمْ^(١).

وَنَعْنِي بِقَوْلِنَا: مَعَ قِيَامِ السَّبَبِ لِلْحُكْمِ الْأَصْلِيِّ^(٢)، الْخَبَثُ فِي الْمَيْتَةِ مَثَلًا، وَدُخُولُ وَقْتِي الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ فِي الْقَصْرِ وَالْفِطْرِ، فَإِنَّهَا أَسْبَابٌ قَائِمَةٌ حَالَ الْحِلِّ لِلْمَيْتَةِ، وَلِلْقَصْرِ وَالْفِطْرِ كَمَا تَرَى^(٣).

[الْحَسَنُ وَالْقَبِيحُ]

مَسْأَلَةٌ: فِي بَيَانِ تَعْرِيفِ الْحَسَنِ^(٤) وَالْقَبِيحِ^(٥):

أَمَّا الْحَسَنُ: فَهُوَ كُلُّ مَا أَذِنَ الشَّارِعُ لِلْمُكَلَّفِ فِي فِعْلِهِ^(٦)، فَشَمِلَ الْوَاجِبَ وَالْمَنْدُوبَ وَالْمُبَاحَ^(٧).

(١) ينظر: البدر الطالع: ج ١/١١٦، غاية الوصول: ص ١٩.

(٢) قوله: (مع قيام السبب للحكم الأصلي) أي أن شرط الرخصة أن يكون المقتضي للحكم قائماً، ويعارضه المانع لسبب راجع عليه، كأكل الميتة في حال المخمصة، فإنه ثبت مع قيام دليل التحريم على أكل الميتة. ينظر: تشنيف المسامع: ج ١/٧٩، الغيث الهامع: ص ٥٧.

(٣) ينظر: تشنيف المسامع: ج ١/٧٩، البدر الطالع: ج ١/١١٥، غاية الوصول: ص ١٨.

(٤) الْحَسَنُ لُغَةً: الْجَمِيلُ، مِنَ الْحُسْنِ بِضَمِّ الْحَاءِ وَهُوَ الْجَمَالُ، وَالْحُسْنُ أَيْضاً ضِدُّ الْقَبْحِ وَنَقِيضُهُ، الْجَمْعُ مَحَاسِنٌ، وَمِنْهُ الْإِحْسَانُ وَهُوَ ضِدُّ الْإِسَاءَةِ، وَالْحَسَنَةُ ضِدُّ السَّيِّئَةِ، وَالْجَمْعُ حَسَنَاتٌ يَنْظُرُ مَادَّةَ (حسن) فِي: لِسَانِ الْعَرَبِ: ١١٤/١٣، الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ: ص ١٥٣٥.

(٥) الْقَبِيحُ لُغَةً: مِنَ الْقَبْحِ ضِدُّ الْحُسْنِ وَخِلَافُهُ يَكُونُ فِي الصُّورَةِ وَالْفِعْلِ، مِنْ قَبَحَ يَقْبَحُ قَبْحاً فَهُوَ قَبِيحٌ وَالْجَمْعُ قَبَائِحُ. يَنْظُرُ مَادَّةَ (قبح) فِي: مَعْجَمُ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ: ج ٥/٤٧، لِسَانِ الْعَرَبِ: ج ٢/٥٥٢.

(٦) هَذَا أَخَذَ تَعْرِيفَاتِ الْحَسَنِ اصطلاحاً، وَلَهُ تَعَارِيفُ أُخْرَى. يَنْظُرُ: نَهَايَةُ السُّوْلِ: ص ٢٦، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ٢٣ - ٢٤.

(٧) يَنْظُرُ: جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ١٦، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ١/٩٩، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٦٨ - ٦٩،

الْبَدْرِ الطَّالِعُ: ج ١/١٢٨، شَرْحُ الْكُوكَبِ السَّاطِعِ: ج ١/٩٩، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ٢٣. قَالَ الْإِمَامُ الزَّرْكَشِيُّ فِي تَشْنِيفِ الْمَسَامِعِ: ج ١/٩٩: «عَرَفَ الْحَسَنُ بِالْمَأْذُونِ فِيهِ سِوَاءَ كَانَ يَثَابُ عَلَى فِعْلِهِ أَمْ لَا، فَيَشْمَلُ الْوَاجِبَ وَالْمَنْدُوبَ، وَلَا خِلَافَ فِيهِمَا، وَكَذَلِكَ يَشْمَلُ

وَأَدْخَلَ بَعْضُهُمْ فِي الْحَسَنِ فِعْلَ غَيْرِ الْمُكَلَّفِ كَالصَّبِيِّ وَالسَّاهِي وَالنَّائِمِ، وَالْبَهِيمَةِ؛ نَظَرًا إِلَى أَنَّ الْحَسَنَ كُلُّ مَا لَمْ يَنْهَ عَنْهُ^(١).

وَأَمَّا الْقَبِيحُ: فَهُوَ كُلُّ مَا نَهَى الشَّارِعُ عَنْهُ، وَلَوْ بِالْعُمُومِ، فَشَمِلَ خِلَافَ الْأَوَّلَى، إِذْ هُوَ مِنْ قِسْمِ الْمَذْمُومِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ^(٢).

وَقَالَ بَعْضُهُمْ^(٣) «لَا يُسَمَّى الْمَكْرُوهُ وَلَا خِلَافُ الْأَوَّلَى قَبِيحاً، [وَلَا حَسَناً]^(٤)» وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

= الْمُبَاحُ - وَهُوَ الصَّحِيحُ - لِلْإِذْنِ فِيهِ، وَاحْتُجَّ لَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٩٧] وَوَجْهَهُ: أَنَّ أَحْسَنَ أَفْعَلُ تَفْضِيلٌ، وَمِنْ شَرْطِهِ أَنْ يُضَافَ إِلَى بَعْضِهِ، فَالْتَقْدِيرُ: وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَحْسَنَ أَعْمَالِهِمْ، وَأَعْمَالُهُمُ الَّتِي يَتَعَلَّقُ بِهَا الْحُسْنُ إِمَّا: وَاجِبَةٌ أَوْ مَنْدُوبَةٌ، وَالْوَاجِبُ أَحْسَنُ قَطْعاً، وَالْمَنْدُوبُ أَحْسَنُ مِنَ الْمُبَاحِ؛ لِأَنَّهُ لَا ثَوَابَ فِي فِعْلِهِ فَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ حَسَناً. وَيَنْظُرُ: شَرْحُ الْكُوكَبِ السَّاطِعِ: ج ١/٩٩.

وَقِيلَ: «لَا يُسَمَّى الْمُبَاحُ حَسَناً وَلَا قَبِيحاً؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ مَدْحٌ وَلَا ذَمٌّ». شَرْحُ الْكُوكَبِ السَّاطِعِ: ج ١/٩٩.

(١) يَنْظُرُ: الْبَدْرِ الطَّالِعُ: ج ١/١٢٨، وَالْمَصَادِرُ السَّابِقَةُ، قَالَ الْإِمَامُ الزَّرْكَشِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَشْنِيفِ الْمَسَامِعِ: ج ١/٩٩ - ١٠٠: «وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ، وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ - أَيِ التَّاجِ السَّبْكِيِّ - يُشْعِرُ بِتَرْجِيحِهِ».

(٢) يَنْظُرُ: جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ١٦، الْبَدْرِ الطَّالِعُ: ج ١/١٢٩، شَرْحُ الْكُوكَبِ السَّاطِعِ: ج ١/١٠٠، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ٢٤.

- قَالَ الْإِمَامُ الزَّرْكَشِيُّ - وَأَيْدِيهِ الْإِمَامُ الْعِرَاقِيُّ -: «وَفِي إِطْلَاقِ الْقَبِيحِ عَلَى خِلَافِ الْأَوَّلَى نَظَرٌ، وَلَمْ أَرَهُ لَغَيْرِ الْمُصَنِّفِ - أَيِ التَّاجِ السَّبْكِيِّ - وَغَايَةُ مَا عِنْدَهُ أَخَذَهُ مِنْ إِطْلَاقِهِمُ الْقَبِيحَ أَنَّهُ الْمَنْهِيُّ عَنْهُ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُرِيدُوا النَّهْيَ الْمَخْصُوصَ، بَلْ هُوَ الْأَقْرَبُ لِإِطْلَاقِهِمْ». تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ١/١٠٠، وَيَنْظُرُ: الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٧٠، شَرْحُ الْكُوكَبِ السَّاطِعِ: ج ١/١٠٠.

(٣) هُوَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ الْجَوِينِي: جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ١٦، الْبَدْرِ الطَّالِعُ: ج ١/١٢٩، وَالْمَصَادِرُ السَّابِقَةُ، وَسَتَأْتِي تَرْجُمَتُهُ بَعْدَ قَلِيلٍ.

(٤) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ لَيْسَتْ مِنَ الْمَخْطُوطِ، وَإِنَّمَا أَضْفَتْهَا؛ لِأَنَّهَا مِنْ تَمَامِ كَلَامِ الْإِمَامِ الْجَوِينِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ - كَمَا أَثْبَتَتْهُ الْمَصَادِرُ السَّابِقَةُ - وَوَضَعْتُهَا بَيْنَ قَوْسَيْنِ لِلتَّنْيِيزِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَتْ مِنَ الْأَصْلِ.

[التَّكْلِيفُ بِالْمَنْدُوبِ]

فَرُعٌ: الْأَصَحُّ^(١) أَنَّ الْمَنْدُوبَ لَيْسَ مُكَلَّفًا بِهِ؛ لِأَنَّ التَّكْلِيفَ خَاصٌّ بِالزَّامِ مَا فِي فِعْلِهِ أَوْ تَرْكِهِ كُلْفَةٌ. وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيُّ^{(٢)(٣)} «الْمَنْدُوبُ وَالْمَكْرُوهُ مُكَلَّفٌ بِهِمَا كَالْوَاجِبِ وَالْحَرَامِ».

[الْمُبَاحُ^(٤) لَيْسَ بِجِنْسٍ لِلْوَاجِبِ]

وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْمُبَاحَ لَيْسَ بِجِنْسٍ لِلْوَاجِبِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَأْمُورٍ بِهِ مِنْ حَيْثُ هُوَ^(٥).

(١) أي عند الحنفية والمالكية والشافعية، وهو اختيار إمام الحرمين، وذَهَبَ الحنابلة وبعض المالكية وبعض الشافعية إلى أن المندوب تكليف. ينظر: تيسير التحرير: ج ٢/٢٢٤، فواتح الرحموت: ج ١/١٥٩، المختصر مع شرح الأصفهاني: ج ١/٢١٨، جمع الجوامع: ص ١٦، التشنيف: ج ١/١٠٣، البدر الطالع: ج ١/١٣٢، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١٠٥، غاية الوصول: ص ٢٤، شرح الكوكب المنير: ج ١/٤٠٥.

(٢) ينظر المراجع السابقة.

(٣) الباقلاني هو: الإمام العلامة أَوْحَدُ الْمُتَكَلِّمِينَ، مُقَدِّمُ الْأُصُولِيِّينَ، الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الطَّيِّبِ الْبَصْرِيِّ ثُمَّ الْبَغْدَادِيِّ، الْمَالِكِيُّ الْأَشْعَرِيُّ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ، أَخَذَ عِلْمَ النَّظَرِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُجَاهِدٍ الطَّائِيِّ صَاحِبِ الْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ رحمهما الله، كَانَ ثِقَةً إِمَاماً بَارِعاً صَنَّفَ تَصَانِيفَ وَاسِعَةً فِي الرَّدِّ عَلَى الْفِرَقِ الضَّالَّةِ، وَانْتَصَرَ لَطَرِيقَةِ الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ رحمهما الله، وَقَدْ لُقِّبَ الْعُلَمَاءُ بِسَيْفِ السُّنَّةِ وَلِسَانِ الْأُمَّةِ الْمُتَكَلِّمِ عَلَى لِسَانِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، تَوَفَّى رحمهما الله سَنَةَ: (٤٠٣هـ) بِبَغْدَادٍ، وَكَانَتْ جَنَازَتُهُ مَشْهُودَةً. ينظر: سير أعلام النبلاء: ج ١٧/١٩٠ - ١٩٣، وفيات الأعيان لابن خلكان: ج ٤/٢٦٩.

(٤) ينظر تعريف المباح لغة واصطلاحاً في الحاشية رقم (٣) ص ٢٦٣ - ٢٦٤.

(٥) وهذا ما ذهب إليه جماهير الفقهاء والأصوليين. ينظر: الإحكام للآمدي: ج ١/١٦٨ - ١٦٩، روضة الناظر: ص ٤٠، مختصر ابن الحاجب بشرح الأصفهاني: ج ١/٢٢٢ - ٢٢٣، جمع الجوامع: ص ١٦، تشنيف المسامع: ج ١/١٠٣، البحر المحيط: ج ١/١٩٤، التلويح: ج ١/٣٠٣، المختصر لابن اللحام: ص ٦٥، البدر الطالع: ج ١/١٣٣ - ١٣٤، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١٠٥ - ١٠٦، غاية الوصول: ص ٢٤ - ٢٥، شرح الكوكب المنير: ج ١/٤٢٣ - ٤٢٤، فواتح الرحموت: ج ١/١٦٠.

[الِإِبَاحَةُ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ]

وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْإِبَاحَةَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ، لِتَوَقُّفِهَا عَلَى وُرُودِ الشَّرْعِ، خِلَافاً لِلْمُعْتَزِلَةِ فِي قَوْلِهِمْ: الْإِبَاحَةُ ثَابِتَةٌ قَبْلَ وُرُودِ الشَّرْعِ مُسْتَمِرَّةٌ بَعْدَهُ^(١).

[نَسْخُ الْوُجُوبِ]

وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْوُجُوبَ إِذَا نُسِخَ بِقَوْلِ الشَّارِعِ: نَسَخْتُ وَجُوبَ هَذَا^(*) الْأَمْرِ مَثَلًا، يُبْقِي الْجَوَازَ الشَّامِلَ لِلِإِبَاحَةِ وَالنَّدْبِ، وَالْكَرَاهَةِ، وَخِلَافِ الْأَوَّلَى^(٢) خِلَافَ الْغَزَالِيِّ^(٣) فِي قَوْلِهِ: لَا يَبْقَى الْجَوَازُ بَلْ يَرْجِعُ الْأَمْرُ إِلَى مَا كَانَ قَبْلَهُ مِنْ تَحْرِيمٍ أَوْ إِبَاحَةٍ^(٤).

= قَالَ الْإِمَامُ الْأَمَدِيُّ رحمهما الله: «اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ، وَالْأُصُولِيُّونَ قَاطِبَةً عَلَى أَنَّ الْمُبَاحَ غَيْرُ مَأْمُورٍ بِهِ، خِلَافاً لِلْكَعْبِيِّ وَأَتْبَاعِهِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ فِي قَوْلِهِمْ: إِنَّهُ لَا مُبَاحَ فِي الشَّرْعِ». الإحكام: ج ١/١٦٨.

(١) ينظر المراجع السابقة.

(*) نهاية: (ق ٤/ب) وبداية: (ق ٥/أ).

(٢) وهذا ما ذهب إليه الشافعية، وهو المختار عند الحنابلة. ينظر: جمع الجوامع: ص ١٦ - ١٧، تشنيف المسامع: ج ١/١٠٣، الغيث الهامع: ص ٧٦ - ٧٧، البدر الطالع: ج ١/١٣٥، شرح الكوكب المنير: ج ١/٤٣٠، المدخل لمذهب الإمام أحمد: ص ١٥٧.

(٣) الْغَزَالِيُّ هُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْإِمَامِ، حُجَّةُ الْإِسْلَامِ، أَعْجُوبَةُ الزَّمَانِ، زَيْنُ الدِّينِ أَبُو حَامِدٍ الطُّوسِيُّ، الْغَزَالِيُّ، الشَّافِعِيُّ، الْأَشْعَرِيُّ، وَلَدَ بِطُوسَ سَنَةَ: (٤٥٠هـ)، وَأَخَذَ عَنِ الْإِمَامِ الْجَوِينِيِّ، وَلَا زَمَهُ حَتَّى صَارَ أَنْظَرَ أَهْلَ زَمَانِهِ، وَلَآهُ نِظَامُ الْمَلِكِ نِظَامِيَّةٌ بِبَغْدَادٍ فَدَرَسَ بِهَا مَدَّةً ثُمَّ تَرَكَهَا وَحَجَّ وَرَجَعَ إِلَى دِمَشْقَ، وَأَقَامَ بِهَا (١٠) سَنِينَ، عَادَ إِلَى وَطَنِهِ طُوسَ، مِنْ تَصَانِيفِهِ: الْبَسِيطُ وَالْوَسِيطُ وَالْوَجِيزُ فِي الْفِقْهِ الشَّافِعِيِّ، وَإِحْيَاءُ عُلُومِ الدِّينِ وَالْمُسْتَصْفَى وَغَيْرَهَا، تَوَفَّى بِطُوسَ سَنَةَ: (٥٠٥هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء: ج ١٩/٣٢٢ - ٣٢٦، طبقات الشافعية الكبرى: ج ٦/١٩١ - ٣٨٨، طبقات الشافعية لابن قاضي شُهْبَةَ: ج ١/٢٩٣ - ٢٩٤.

(٤) وَتَمَامُ قَوْلِهِ رحمهما الله فِي الْمُسْتَصْفَى: ص ٥٩: «الْوُجُوبُ يُبَايِنُ الْجَوَازَ وَالِإِبَاحَةَ بِحَدِّهِ، فَلِذَلِكَ قُلْنَا: يُقْضَى بِخَطِّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْوُجُوبَ إِذَا نُسِخَ بَقِيَ الْجَوَازُ، بَلِ الْحَقُّ أَنَّهُ إِذَا نُسِخَ رَجَعَ الْأَمْرُ إِلَى مَا كَانَ قَبْلَ الْوُجُوبِ مِنْ تَحْرِيمٍ أَوْ إِبَاحَةٍ، وَصَارَ الْوُجُوبُ بِالنَّسْخِ كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ». وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ قَوْلُ السَّادَةِ الْحَنْفِيَّةِ أَيْضًا. ينظر: فواتح الرحموت: ج ١/١٤٧.

[الْوَجِبُ الْمُخَيَّرُ]

مَسْأَلَةٌ: أَمْرُ الشَّارِعِ لَنَا بِعَمَلٍ وَاحِدٍ مُبْهِمٍ مِنْ أَشْيَاءٍ مُعَيَّنَةٍ يُوجِبُ وَاحِدًا مِنْهَا لَا بِعَيْنِهِ، كَمَا فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ فَإِنَّ فِي آيَتِهِ^(١) الْأَمْرُ بِفِعْلِ الْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَ تِلْكَ الْأُمُورِ فِي ضَمَنِ أَيِّ مُعَيَّنٍ مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ الْمَأْمُورُ بِهِ حَقِيقَةٌ^(٢).

[الْمَحْرَمُ الْمُخَيَّرُ]

وَكَذَا الْقَوْلُ فِي نَهْيِ الشَّارِعِ لَنَا عَنْ فِعْلِ مُبْهِمٍ مِنْ أَشْيَاءٍ مُعَيَّنَةٍ يُحْرِمُ وَاحِدًا مِنْهَا لَا بِعَيْنِهِ، كَمَا فِي نَحْوِ لَا تَتَنَاوَلَ السَّمَكُ أَوْ اللَّبَنُ أَوْ الْبَيْضُ^(٣).
وَحَالَفَتِ الْمُعْتَزَلَةُ فِي الْقِسْمَيْنِ، فَقَالُوا: «الْأَمْرُ بِوَاحِدٍ مِنْ أَشْيَاءٍ يُوجِبُ الْكُلَّ، وَلَكِنْ يَسْقُطُ الْكُلُّ بِوَاحِدٍ^(٤)»، وَكَذَلِكَ النَّهْيُ يُحْرِمُ جَمِيعَهَا، وَبَنَوْا عَلَى

(١) وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا يُؤْخَذُكُمُ اللَّهُ بِالْفِعْوِ إِنْ آمَنْتُمْ وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمْ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْهُ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تَطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ آمِنَتِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا آمِنَتَكُمْ كَذَلِكَ يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٨٩﴾﴾ [المائدة: ٨٩].

(٢) وَهُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ وَالْأَشَاعِرَةِ، وَاخْتَارَهُ الْإِمَامُ الْأَمَدِيُّ، وَالْإِمَامُ ابْنُ الْحَاجِبِ، قَالَ الْإِمَامُ الْبَاقِلَانِيُّ: «إِنَّهُ إِجْمَاعُ السَّلَفِ، وَأُثْمَةُ الْفَقْهِ». يَنْظُرُ: كَشَفُ الْأَسْرَارِ: ج ٢/٢٢١، تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ: ج ٢/٢١١، الْمُخْتَصَرُ بِشَرْحِ الْأَصْفَهَانِيِّ: ج ١/١٩٢ - ١٩٣، تَقْرِبُ الْوَصُولِ: ص ٨٨، الْمُسْتَصْفَى: ص ٥٤، الْإِحْكَامُ لِلْأَمَدِيِّ: ج ١/١٤١، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ١٧، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ١/١٠٧، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ١/١٣٥ - ١٣٦، شَرْحُ الْكُوكَبِ السَّاطِعِ: ج ١/١٠٧ - ١٠٨، رَوْضَةُ النَّازِرِ: ج ١/٢٧، الْقَوَاعِدُ وَالْفَوَائِدُ الْأُصُولِيَّةُ: ص ٥٨، شَرْحُ الْكُوكَبِ الْمُنِيرِ: ج ١/٣٧٩، الْمَدْخَلُ: ص ١٤٧.

(٣) يَنْظُرُ: تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ: ج ٢/٢١٨، مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ مَعَ الْأَصْفَهَانِيِّ: ج ١/٢٠٧ - ٢٠٨، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ١٧، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ١/١٠٩، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ١/١٣٥، الْقَوَاعِدُ وَالْفَوَائِدُ: ص ٦١، شَرْحُ الْكُوكَبِ الْمُنِيرِ: ج ١/٣٨٧ - ٣٨٨، الْمَدْخَلُ: ص ١٥٣. وَمِثَالُهُ أَيْضًا: أَنْ يُقَالَ لِلْمُكَلَّفِ لَا تَنْكِحْ هَذِهِ الْمَرْأَةَ أَوْ أُخْتَهَا أَوْ بِنْتَ أُخْتِهَا أَوْ بِنْتَ أُخِيهَا، فَيَكُونُ مِنْهَا عَلَى التَّخْيِيرِ قَائِمَتُهُمَا شَاءَ اجْتَنَبَ، وَنَكَحَ الْأُخْرَى. الْمَدْخَلُ: ص ١٥٣.

(٤) يَنْظُرُ الْمَرَاجِعَ السَّابِقَةَ.

ذَلِكَ: أَنَّهُ يُثَابُ ثَوَابُ الْكُلِّ فِي قِسْمِ الْأَمْرِ، وَيُعَاقَبُ عِقَابُ الْكُلِّ فِي قِسْمِ النَّهْيِ^(١). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[فَرَضُ الْكِفَايَةِ]

مَسْأَلَةٌ فِي بَيَانِ فَرَضِ الْكِفَايَةِ: هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ كُلِّ مُهِمٍّ يُقْصَدُ حُصُولُهُ مِنَ الْمُكَلَّفِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ بِالذَّاتِ إِلَى فَاعِلِهِ^(٢).

فَخَرَجَ فَرَضُ الْعَيْنِ، فَإِنَّهُ مَنْظُورٌ بِالذَّاتِ إِلَى فَاعِلِهِ حَيْثُ قُصِدَ حُصُولُهُ مِنْ كُلِّ مُكَلَّفٍ، وَلَمْ يُكْتَفَ فِيهِ بِقِيَامِ غَيْرِهِ بِهِ عَنْهُ^(٣)، وَلَا فَرْقٌ فِي فَرَضِ الْكِفَايَةِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ دِينِيًّا: كَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، أَوْ دُنْيَوِيًّا: كَالْحَرْفِ وَالصَّنَائِعِ^(٤).

[فَرَضُ الْكِفَايَةِ وَاجِبٌ عَلَى الْكُلِّ]

وَالْأَصَحُّ: أَنَّ فَرَضَ الْكِفَايَةِ وَاجِبٌ عَلَى الْكُلِّ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمْ يَأْتُمُونَ بِتَرْكِهِ، وَلَكِنْ يَسْقُطُ بِفِعْلِ الْبَعْضِ^(٥).

- (١) يَنْظُرُ الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ١/١٣٨.
- (٢) يَنْظُرُ جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ١٧، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ١/١١١، الْغِيثُ الْهَامِعُ: ص ٨٠، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ١/١٣٩، شَرْحُ الْكُوكَبِ السَّاطِعِ: ج ١/١١١، تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ: ج ٢/٢١٣، غَايَةُ الْوَصُولِ: ص ٢٦، شَرْحُ الْكُوكَبِ الْمُنِيرِ: ج ١/٣٧٥، التَّعَارِيفُ: ص ٥٥٤.
- (٣) يَنْظُرُ: الْمَرَاجِعَ السَّابِقَةَ.
- (٤) يَنْظُرُ: الْمَرَاجِعَ السَّابِقَةَ.
- (٥) اخْتَلَفَ الْأُصُولِيُّونَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى قَوْلَيْنِ: الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْكِفَايَةِ هَلْ هُوَ وَاجِبٌ عَلَى جَمِيعِ الْمُكَلَّفِينَ. وَيَسْقُطُ الْوَجُوبُ عَنْهُمْ بِفِعْلِ بَعْضِهِمْ، وَهُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْأُصُولِيِّينَ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْإِمَامِ ابْنِ الْحَاجِبِ، وَالْإِمَامِ تَقِيِّ الدِّينِ السَّبْكِ، وَهُوَ أَيْضًا مَا اخْتَارَهُ الْإِمَامُ الشَّعْرَانِيُّ هُنَا وَصَحَّحَهُ. يَنْظُرُ: تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ: ج ٢/٢١٣، فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ: ج ١/٩٠، مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ بِشَرْحِ الْأَصْفَهَانِيِّ: ج ١/١٩١، الْإِبْهَاجُ: ج ١/٨٠، نَهَايَةُ السُّؤْلِ: ص ٤٤، الْمَخْتَصَرُ لِابْنِ اللِّحَامِ: ص ٦٠، شَرْحُ الْكُوكَبِ الْمُنِيرِ: ج ١/٣٧٥.

الْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَى بَعْضِ الْمُكَلَّفِينَ وَلَيْسَ عَلَى كُلِّهِمْ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْإِمَامُ =

وَقَالَ الرَّازِيُّ^(١): «هُوَ عَلَى بَعْضِ مُبْهَمٍ مِنْ حَيْثُ الْاِكْتِفَاءُ بِحُصُولِهِ مِنْ الْبَعْضِ»، وَدَلِيلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ»^{(٢)(٣)}.

[تَعْيُنُ فَرَضِ الْكِفَايَةِ بِالشَّرُوعِ فِيهِ]

وَالْأَصَحُّ: أَنَّ فَرَضَ الْكِفَايَةِ بِالشَّرُوعِ فِيهِ يَصِيرُ بِذَلِكَ مِثْلَ فَرَضِ الْعَيْنِ فِي وُجُوبِ الْإِتِمَامِ، فَيَجِبُ إِتِمَامُ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ، وَالِاسْتِمْرَارُ فِي صَفِّ الْقِتَالِ^(٤).

= الرازي، والإمام البيضاوي، والإمام التاج السبكي. ينظر: المحصول: ج ٢/٣١١، المنهاج مع الإيهام: ج ١/٨٠، جمع الجوامع: ص ١٧، منع الموانع: ص ٤٦٦.

(١) تقدمت ترجمته في ص ٢٦ في القسم الدراسي من هذا الكتاب.

(٢) سورة آل عمران، الآية (١٠٤).

(٣) ينظر: المحصول: ج ٢/٣١١، ونص كلامه فيه: «... أما إذا تناوَلَ الجميعَ فذلك من فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ، وذلك إذا كان الْغَرَضُ مِنْ ذَلِكَ الشَّيْءِ حَاصِلًا بِفَعْلِ الْبَعْضِ، كَالْجِهَادِ الَّذِي الْغَرَضُ مِنْهُ جِرَاسَةُ الْمُسْلِمِينَ، وَإِذْلَالُ الْعَدُوِّ، فَمَتَى حَصَلَ ذَلِكَ بِالْبَعْضِ لَمْ يَلْزَمْ الْبَاقِينَ». المحصول: ج ٢/٣١١.

وَعَلَّقَ الْإِمَامُ الزَّرْكَشِيُّ عَلَى هَذَا النَّقْلِ عَنِ الْإِمَامِ الرَّازِيِّ، فِي تَشْنِيفِ الْمَسَامِعِ: ج ١/١١٤ فَقَالَ: «وَنَقَلَهُ الْمَصْنُفُ - أَيِ التَّاجِ السَّبْكِيِّ - عَنْ اخْتِيَارِ الْإِمَامِ فخر الدين، وكلام المحصول مضطرب في ذلك...» وَالنَّاظِرُ الْمَدْقُقُ فِي كَلَامِ الْإِمَامِ الرَّازِيِّ يَجِدُ ذَلِكَ وَاضِحًا، فَكَلَامُهُ يَحْتَمِلُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ، وَيَحْتَمِلُ أَيْضًا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ التَّاجِ السَّبْكِيِّ.

(٤) ينظر: جمع الجوامع: ص ١٧، تشنيف المسامع: ج ١/١١٤، البدر الطالع: ج ١/١٤٢، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١١٤. وهو الأصح عند الحنابلة. ينظر: المختصر لابن اللحام: ص ٦٠، شرح الكوكب المنير: ج ١/٣٧٨. وهذا التصحيح تبع فيه التاج السبكي تصحيح الإمام ابن الرُّفْعَةِ، كما جاء في: تشنيف المسامع: ج ١/١١٤، والبدر الطالع: ج ١/١٤٢، وصححه الإمام الشعراني أيضاً هنا.

وَنَقَلَ الْإِمَامُ الزَّرْكَشِيُّ فِي تَشْنِيفِهِ: ج ١/١١٤ عَنِ الْقَاضِي الْبَارِزِيِّ الشَّافِعِيِّ قَوْلَهُ: «وَلَا يَلْزَمُ فَرَضُ الْكِفَايَةِ بِالشَّرُوعِ فِي الْأَصَحِّ إِلَّا فِي الْجِهَادِ وَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ». وَرَجَّحَهُ الْإِمَامُ الْمُحَلِّيُّ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ، فَقَالَ فِي الْبَدْرِ الطَّالِعِ: ج ١/٣١٤: «بِالنَّظَرِ إِلَى الْأَصُولِ أَقْعَدُ مَا ذَكَرَهُ الْبَارِزِيُّ مِنْ أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ بِالشَّرُوعِ عَلَى الْأَصَحِّ». وَصَحَّحَهُ أَيْضًا الشَّيْخُ زَكَرِيَّا فِي غَايَةِ الْوُصُولِ: ص ٢٨، وَأَضَافَ عَلَيْهِمَا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ؛ لِشِدَّةِ شَبْهِهَا بِالْفَرَضِ الْعَيْنِيِّ، وَضَمَّنَ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ؛ لِإِعْيَادِهِ، وَأَكْثَرَ فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ لَا تَتَعَيَّنُ بِالشَّرُوعِ فِيهَا كَالْحَرْفِ وَالصَّنَائِعِ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: «وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبِ الْاسْتِمْرَارُ فِي تَعَلُّمِ الْعِلْمِ لِمَنْ آتَسَرَ الرَّشْدُ فِيهِ مِنْ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَسْأَلَةٍ مَطْلُوبَةٌ بِرَأْسِهَا، مُنْقَطِعَةٌ عَنْ غَيْرِهَا، بِخِلَافِ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ وَالْجِهَادِ»^(١).

[فَرَضُ الْعَيْنِ فَوْقَ فَرَضِ الْكِفَايَةِ]

وَالْأَصَحُّ: أَنَّ مَرْتَبَةَ فَرَضِ الْعَيْنِ فَوْقَ مَرْتَبَةِ فَرَضِ الْكِفَايَةِ^(٢)، خِلَافًا لِأَبِي إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايِينِيِّ^(٣)، وَإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ^(٤)،

(١) ينظر: البدر الطالع: ج ١/١٤٢، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١١٤.

(٢) وهذا هو الأصح عند الشافعية والأظهر عند الحنابلة، وَصَحَّحَهُ الْإِمَامُ الْمُحَلِّيُّ وَالشَّيْخُ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيُّ، وَدَلِيلُهُمْ مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ الشَّعْرَانِيُّ وَصَحَّحَهُ. ينظر: جمع الجوامع: ص ١٧، تشنيف المسامع: ج ١/١١٢، البدر الطالع: ج ١/١٤٠، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ٢٧، المختصر لابن اللحام: ص ٦١، شرح الكوكب المنير: ج ١/٣٧٧، المدخل: ص ٢٢٩.

(٣) أَبُو إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايِينِيُّ هُوَ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَهْرَانَ، الْأَسْتَاذُ، أَحَدُ أُمَّةِ الدِّينِ كَلَامًا وَأَصُولًا وَفُرُوعًا، جَمَعَ أَشْتَاتَ الْعُلُومِ، اتَّفَقَتْ كَلِمَةُ الْأُئِمَّةِ عَلَى تَبْجِيلِهِ وَتَعْظِيمِهِ وَجَمْعِهِ شَرَايِطَ الْإِمَامَةِ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ لَقِبَ بِرُكْنِ الدِّينِ مِنَ الْعُلَمَاءِ، تَفَقَّهَ عَلَيْهِ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ الطَّبْرِيُّ وَالْأَسْتَاذُ أَبُو الْقَاسِمِ الْقَشِيرِيُّ وَالْإِمَامُ الْبَيْهَقِيُّ، لَهُ التَّصَانِيفُ الْفَائِقَةُ مِنْهَا كِتَابُ الْجَامِعِ فِي أَصُولِ الدِّينِ وَالتَّعْلِيقَةُ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ وَغَيْرُ ذَلِكَ، كَانَ يَقُولُ: أَشْتَهِي أَنْ أَمُوتَ بَنِيْسَابُورَ؛ لِيَصِلَنِي عَلَى جَمِيعِ أَهْلِهَا، فَتُوفِيَ بِهَا يَوْمَ عَاشُورَاءَ سَنَةِ (٤١٨هـ)، ثُمَّ نُقِلَ إِلَى بَلَدِهِ إِسْفَرَايِينَ وَدُفِنَ بِهَا. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى: ج ٤/٢٥٦ - ٢٥٨، شذرات الذهب: ج ٣/٢٠٩ - ٢١٠.

(٤) إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ هُوَ: عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَوْسُفَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَوْسُفَ بْنِ مُحَمَّدٍ، الْعَلَّامَةُ، إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ الْجَوِينِي، ضِيَاءُ الدِّينِ، أَبُو الْمَعَالِي الشَّافِعِي، الْأَشْعَرِي، وَلِدَ سَنَةَ: (٤١٠هـ)، تَفَقَّهَ عَلَى وَالِدِهِ، حَصَلَ أَصُولُ الدِّينِ وَأَصُولُ الْفِقْهِ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ الْإِسْفَرَايِينِيِّ، جَاوَرَ بِمَكَّةَ أَرْبَعَ سِنِينَ يُدَرِّسُ وَيَفْتِي وَيَجْمَعُ طَرَقَ الْمَذْهَبِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى نِيْسَابُورَ، وَدَرَسَ بِنِظَامِيَّتِهَا (٣٠) سَنَةً، غَيْرُ مَزَاحِمَ وَلَا مُدَافِعَ تَخْرُجَ بِهِ الْكَثِيرُ مِنَ الطَّلَبَةِ أَحَدُهُمُ الْإِمَامُ الْغَزَالِيُّ، مِنْ تَصَانِيفِهِ: نَهَايَةُ الْمَطْلَبِ فِي الْمَذْهَبِ، وَالْبَرْهَانُ وَالتَّلْخِصُ وَالْوَرَقَاتُ، تُوُفِيَ سَنَةَ: (٤٧٨هـ) ينظر: سير أعلام النبلاء: ج ١٨/٤٦٨ - ٤٧٦، طبقات الشافعية للسبكي: ج ٥/١٦٥ - ٢٢٢، طبقات ابن قاضي شُهْبَةَ: ج ١/٢٥٥ - ٢٥٦.

(١) والد إمام الحرمين هو: عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد، الشيخ أبو محمد الجويني، شيخ الشافعية، وأحد أصحاب الوجوه في المذهب، لقب بركن الإسلام، أصله من قبيلة من العرب، قرأ الأدب على والده، لازم الإمامين أبا الطيب الصعلوكي والفقّال حتى برع عليهما، كان إماماً في التفسير والفقه والأدب، صنّف التّصانيف الكثيرة منها: الهداية إلى بلوغ النهاية في التفسير، والتبصرة في القراءات، وغيرهما، توفي رحمته الله سنة: (٤٣٨هـ)، ينظر: سير أعلام النبلاء: ج ١٧/٦١٧ - ٦١٨، طبقات الشافعية للسبكي: ج ٥/٧٣ - ٧٨، طبقات الشافعية ابن قاضي شعبة: ج ٢/٢١٠.

(٢) قال الإمام الزركشي في تشنيف المسامع: ج ١/١١٢: «النقل عن الأستاذ أبي إسحاق والشيخ أبي محمد، ذكره ابن الصلاح في فوائد رحلته». والنقل عن الإمام الجويني من كتابه غياث الأمم: ص ٢٦١ دار الدعوة، الاسكندرية، ط: ١/١٩٧٩، قال الإمام النووي رحمته الله في روضة الطالبين: ج ١٠/٢٢٦: «قلت: للقائم بفرض الكفاية مزية على القائم بفرض العين من حيث إنه أسقط الحرج عن نفسه وعن المسلمين، وقد قال إمام الحرمين في كتابه الغياثي: (ص ٢٦١) «الذي أراه أن القيام بفرض الكفاية أفضل من فرض العين؛ لأنه لو ترك المتعين اختص هو بالإثم، ولو فعله اختص بسقوط الفرض، وفرض الكفاية لو تركه أثم الجميع، وفرض الكفاية لو فعله سقط الحرج عن الجميع وفاعله ساع في صيانة الأمة عن المآثم، ولا يشك في رجحان من حل محل المسلمين أجمعين في القيام بهم من مهمات الدين».

ويمكنني القول: بأن المدقق في عبارة الإمام النووي: «للقائم بفرض الكفاية مزية على القائم بفرض العين»، و عبارة إمام الحرمين يدرك أنه ليس المقصود أن فرض الكفاية أفضل من فرض العين على الإطلاق، بل إن للقائم بفرض الكفاية مزية زائدة على القائم بفرض العين والمزية لا تقتضي الأفضلية، فقد يختص المفضول بأمر، ويفضله الفاضل بأمور، وهذا ما نبّه عليه الإمام الزركشي في (تشنيف المسامع: ج ١/١١٢) حيث قال: «ولم يقل أحد منهم: إن فرض الكفاية، أفضل من فرض العين، كما عبّر به المصنّف - أي التاج السبكي - بل قالوا: القيام أو الاشتغال بالكفاية أفضل من القيام بفرض العين، أو للقيام بفرض الكفاية مزية على القيام بفرض العين، وبين العبارتين تفاوت فليتأمل». وهذا ما نبّه عليه أيضاً في (البحر المحيط: ج ١/٢٠٢) حيث قال: «وهم بعضهم فحكي عن من ذكر - أي عن الإسفراييني والجويني وأبيه - أن فرض الكفاية أفضل من فرض العين وهو غلط، فإن كلامهم إنما هو في القيام بهذا الجنس أفضل من ذلك، ثم عبارة الجويني: «وللقائم به مزية» ولا يلزم من المزية الأفضلية».

دليل الأصح (*): شدة اعتناء الشارع بفرض العين يطلب حصوله من كل مكلف، كما مر (١).

ودليل إمام الحرمين ومن سبقه: كون البعض القائم بفرض الكفاية يسقط الإثم والحرج عن جميع المكلفين، بخلاف القائم بفرض العين، فإنه إنما يخرج الإثم عن نفسه فقط (٢).

[سنة الكفاية]

فرع: القول في سنة الكفاية كالقول في فرضها (٣)، ويرجع ذلك إلى أربعة أمور:

أحدها: أن يقال في تعريفها وتمييزها عن سنة العين: هي - يعني سنة الكفاية -: كل مهم يقصد حصوله (٤) من غير نظر بالذات إلى فاعلها، كابتداء السلام (٥)، وتشميت العاطس (٦)، والتسمية للأكل، من جهة جماعة في الثلاث.

(*) نهاية: (ق/٥) وبداية: (ق/٥ ب).

(١) ينظر: تشنيف المسامع: ج ١/١١٢، البدر الطالع: ج ١/١٤٠، غاية الوصول: ص ٢٧، المختصر لابن اللحام: ص ٦١، شرح الكوكب المنير: ج ١/٣٧٧، المدخل: ص ٢٢٩.

(٢) ينظر: غياث الأمم للإمام الجويني: ص ٢٦١، التمهيد للأسنوي: ص ٧٥ - ٧٦، البحر المحيط: ج ١/٢٠١ - ٢٠٢، القواعد والفوائد الأصولية: ص ١٥٧، البدر الطالع: ج ١/١٤٠، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١١٤، غاية الوصول: ص ٢٧.

(٣) ينظر: جمع الجوامع: ص ١٧، تشنيف المسامع: ج ١/١١٤، الغيث الهامع: ص ٨٣، البدر الطالع: ج ١/١٤٣، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١١٤، غاية الوصول: ص ٢٨.

(٤) أي يقصد حصوله من غير جزم. غاية الوصول: ص ٢٨.

(٥) قال الإمام النووي رحمته الله: «إبداء السلام سنة مؤكدة، قال أصحابنا: هو سنة على الكفاية فإذا مرت جماعة بواجب أو بجماعة فسلم أحدهم حصل أصل السنة، وأما جواب السلام فهو فرض بالإجماع، فإن كان السلام على واحد فالجواب فرض عين في حقه، وإن كان على جمع فهو فرض كفاية، فإذا أجاب واحد منهم أجزأ عنهم وسقط الحرج عن جميعهم، وإن أجابوا كلهم كانوا كلهم مؤدّين للفرض سواء ردّوا معاً أو متعاقبين، فلو لم يجبه أحد منهم أثموا كلهم، ولو ردّ غير الذين سلم عليهم لم يسقط الفرض والحرج عن الباقيين». المجموع: ج ٤/٤٩٩.

(٦) قال الإمام النووي رحمته الله في المجموع: ج ٤/٥١٤: «قال أصحابنا: والتشميت وهو قوله =

الثاني: أن يقال: أنها على الكل عند الجمهور^(١).

الثالث: أنها تتعين بالشروع فيها، فتصير به مثل سنة العين في تأكيد طلب إتمامها^(٢).

الرابع: أن سنة العين أفضل منها، خلافاً لإمام الحرمين ومن سبقه^(٣).

مسألة في بيان الواجب الموسع^(٤) والمضيق^(٥)

قال أكثر الفقهاء والمتكلمين: «جميع كل وقت من أوقات الصلوات

(يرحمك الله) سنة على الكفاية إذا قالها بعض الحاضرين أجزاءً عن الباقي، وإن تركوها كلهم كانوا سواء في ترك السنة، وإن قالوها كلهم كانوا سواء في القيام بها ونيل فضلها، وهذا الذي ذكرناه من كونه سنة هو مذهبنا وبه قال الجمهور، وقال بعض أصحاب مالك: هو واجب»..

(١) ينظر: البدر الطالع: ج ١/١٤٣، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١١٤، وهو الأصح كما جزم به الشيخ زكريا في غاية الوصول: ص ٢٨.

(٢) ينظر: البدر الطالع: ج ١/١٤٣، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١١٤، وصحح الشيخ زكريا الأنصاري أنها لا تتعين بالشروع فيها أي أنها لا تصير به سنة عين. ينظر: غاية الوصول: ص ٢٨.

(٣) وهو الصحيح، ينظر: تشنيف المسامع: ج ١/١١٤، البدر الطالع: ج ١/١٤٣، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١١٤، غاية الوصول: ص ٢٨.

(٤) الواجب الموسع في اصطلاح الأصوليين هو: ما كان الوقت المقدّر له زائداً على فعله، كالصلوات الخمس مثلاً. ينظر: تيسير التحرير: ج ٢/١٨٨، بيان المختصر: ج ١/١٩٨، الإبهاج: ج ١/٧٥، تشنيف المسامع: ج ١/١١٥، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١١٥، القواعد والفوائد الأصولية: ص ٦٢، شرح الكوكب المنير: ج ١/٣٦٩، المدخل: ص ١٤٨.

(٥) وأما تعريف الواجب المضيق في الاصطلاح فهو: ما كان الوقت المقدّر له مساوياً لوقت فعله. ينظر: المراجع السابقة.

قال الشيخ ابن بدران الحنبلي في المدخل: ص ١٤٧ - ١٤٨: «وأما وقت الوجوب فإما أن يكون مقدّراً بقدر الفعل بحيث ضيق على المكلف فيه حتى لا يجد سعة يؤخر فيها الفعل أو بعضه ثم يتداركه... بل من ترك شيئاً منه لم يمكن تداركه إلا قضاء، وذلك كالיום بالنسبة إلى الصوم، ويسمى هذا بالواجب المضيق»..

الخمس وقت لأدائها، وإن كان أول الوقت أفضل، ففي أي جزء من ذلك الوقت فعلت فريضته فذلك المفعول أداء^(١).

وقال قوم^(٢): «الأداء أول الوقت، فإن أخر فعلها عنه فهو قضاء»^(٣).

وقال قوم: «وقت الأداء آخر الوقت، فإن قدّم على آخر الوقت فتعجيل»^(٤).

وقالت الحنفية^(٥): «وقت الأداء هو الجزء الذي اتصل به الأداء من الوقت،

(١) ذهب إليه الحنفية المالكية، والشافعية، والحنابلة، وجمهور المتكلمين من الأشاعرة والمعتزلة. ينظر: تيسير التحرير: ج ٢/١٩١، فواتح الرحموت: ج ١/١٠٥، المختصر بشرح الأصفهاني: ج ١/١٩٨، المحصول: ج ٢/٢٩٢، تخريج الفروع على الأصول: ص ٩١ - ٩٢، الإبهاج: ج ١/٧٦، جمع الجوامع: ص ١٧، تشنيف المسامع: ج ١/١١٥، البدر الطالع: ج ١/١٤٤، القواعد والفوائد الأصولية: ص ٦٢، شرح الكوكب المنير: ج ١/٣٦٩، المدخل: ص ١٤٨.

ودليل هذا القول: قوله في الحديث: أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد، باب أوقات الصلوات الخمس، رقم (٦١٤): «الوقت ما بين هذين»، وقوله هذا متناول لجميع أجزاء الوقت، وليس تعيين بعض الأجزاء للوجوب بأولى من تعيين البعض الآخر. ينظر: نهاية السؤل، للإمام الإسني: ص ٤١.

(٢) عزى الإمام البيضاوي رحمه الله هذا القول في منهاجه لبعض الشافعية فقال: «ومنا من قال: يختص بالأول وفي الآخر قضاء». ينظر: المنهاج مع الإبهاج: ج ١/٧٤. قلت: وفي نسبة هذا القول لبعض الشافعية نظركم ما بين ذلك الإمام المجتهد تقي الدين السبكي عندما قال: «وفرقه خامسة قالوا: يختص بالأول فإن فعله فيه كان أداء وإن أخره وفعله في آخر الوقت كان قضاء وهذا القول نُسب إلى بعض أصحابنا، وقد كثر سؤال الناس من الشافعية عنه فلم يعرفوه ولا يوجد في شيء من كتب المذهب». الإبهاج ج ١/٧٦ - ٧٧، وهذا ما بينه أيضاً الإمام الأسنوي، والإمام الزركشي رحمهم الله تعالى. ينظر: نهاية السؤل: ص ٤١، تشنيف المسامع: ج ١/١١٦.

(٣) ينظر: المراجع السابقة. فينبغي على هذا أنه يَأْتَم بالتأخير عن أول الوقت، كما جاء في فواتح الرحموت: ج ١/١٠٦.

(٤) نسب هذا القول للحنفية الإمام البيضاوي في المنهاج: ص ٤١ (بشرح الأسنوي)، ولكن في هذه النسبة على إطلاقها نظراً، بل هو قول لبعض الحنفية العراقيين، وليس هو مذهب عامة الحنفية. ينظر: تيسير التحرير: ج ٢/١٩١، فواتح الرحموت: ج ١/١٠٦.

(٥) هذا النقل عن الحنفية يؤهم أن قولهم يخالف قول جمهور الفقهاء والمتكلمين، وهو غير =

أَي لِقَاءِ الْفِعْلِ بِأَنْ وَقَعَ فِيهِ، فَإِنْ لَمْ يَتَّصِلِ الْأَدَاءُ بِجُزْءٍ مِنَ الْوَقْتِ فَوْقَ أَدَائِهِ الْجُزْءُ الْآخِرُ مِنَ الْوَقْتِ لِتَعْيِينِهِ لِلْفِعْلِ حَيْثُ لَمْ يَقَعْ فِيمَا قَبْلَهُ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيُّ وَغَيْرُهُ: «يَجِبُ عَلَى مَنْ يَرِيدُ التَّأْخِيرَ عَنِ أَوَّلِ الْوَقْتِ الْعَزْمُ فِيهِ عَلَى الْفِعْلِ بَعْدَ فِي الْوَقْتِ». وَصَحَّحَهُ النَّوَوِيُّ^(١).

= صحيح، بل الحقُّ أنَّ مذهبهم كمذهب الجمهور، من أنَّ وقتَ أداءِ الواجبِ الموسَّعِ هو جميعُ أجزاءِ الوقتِ، فيتخَيَّرُ المكَلَّفُ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ فِي أَيِّ وَقْتٍ شَاءَ مِنْ وَقْتِهِ الْمَقْدَّرِ. ينظر: تيسير التحرير: ج ١٩١/٢، فواتح الرحموت: ج ١٠٥/١.

- ويقال في توضيح مذهب السادة الحنفية: إن السبب للصلاة المكتوبة هو الجزء الأول. أي علامة دالة على تعلُّق الوجوب بالفعل - من الوقت عيناً لسبقه ولصلاحيته بلا مانع، يعني: بعد ما تعيَّن أن يكون الوقت هو السبب لوجوب الصلاة، ولا يُمكن جعله مجموع أجزاءه لاستلزامه وقوع الصلاة بعد الوقت لزم أن يكون بعض أجزائه، وكل جزء يصلح لذلك، والجزء الأول أسبق في الوجود والاستحقاق ولا معارضَ له فتعين للسببية، وعامة الحنفية: على أن السبب هو الجزء الأول من الوقت إذا اتصل به الأداء، فإن لم يتصل به الأداء انتقلت السببية منه إلى ما يليه، كذلك ينتقل من كل جزء إلى ما يليه إلى أن يصل إلى جزء يتصل بالأداء، وإلا أي وإن لم ينته إلى جزء متصل بالأداء تعين الجزء الأخير للسببية. تيسير التحرير: ج ١٨٩/٢ بتصرف يسير.

(١) في المجموع: ج ٥١/٣ بعد أن ذكر للشافعية وجهين، وأنه أصحُّهما، وهو أيضاً قول المالكية والحنابلة، وهو ما رجَّحه الإمامان الغزاليُّ والأَمَدِيُّ، والشيخ زكريا الأنصاري، و ذكر الإمام الشعراني لهذا القول وحده يُشعر بترجيحه له. ينظر: المستصفى: ص ٥٦، الإحكام، للأَمَدِيِّ: ج ١٤٨/١، نهاية السؤل: ص ٤٢، بيان المختصر: ج ١٩٨/١، غاية الوصول: ص ٢٨، القواعد والفوائد الأصولية: ص ٦٣، شرح الكوكب المنير: ج ٣٦٩/١، المدخل: ص ١٤٨.

وذهب الإمام ابن الحاجب من المالكية، والإمام الفخر الرازي، والإمام البيضاوي، والإمام التاج السبكي من الشافعية، والإمام أبو الحطَّاب، والإمام مجد الدين بن تيمية من الحنابلة إلى عَدَمِ اشتراطِ العزم على الفعل في الوقت لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُؤَخِّرَ الصَّلَاةَ عَنْ أَوَّلِ وَقْتٍ وَجُوبِهَا. ينظر: مختصر ابن الحاجب بشرح الأصفهاني: ج ١٩٨/١، المحصول: ج ٢٩٢/٢، المنهاج للبيضاوي بشرح الأسنوي: ص ٤١، جمع الجوامع: ص ١٧، القواعد والفوائد الأصولية: ص ٦٢، المدخل: ص ١٤٨.

[عِصْيَانُ مَنْ أَخَّرَ الْفَرِيضَةَ عَنْ أَوَّلِ وَقْتِهَا مَعَ ظَنِّ الْمَوْتِ]

وَالْأَصَحُّ عِصْيَانُ مَنْ أَخَّرَ فَرِيضَةً^(١) عَنْ أَوَّلِ وَقْتِهَا مَعَ ظَنِّ الْمَوْتِ لِظَنِّهِ الْفَوَاتِ، فَإِنَّهُ كَانَ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَشْتَغَلَ بِفِعْلِهَا أَوَّلَ الْوَقْتِ مَثَلًا^(٢). ثُمَّ إِنْ عَاشَ وَفَعَلَهَا فِي الْوَقْتِ فَهِيَ أَدَاءٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ^(٣).

[تَأْخِيرُ الْفَرِيضَةِ مَعَ ظَنِّ السَّلَامَةِ مِنَ الْمَوْتِ]

وَأَمَّا مَنْ أَخَّرَ الْفَرِيضَةَ مَعَ ظَنِّ السَّلَامَةِ مِنَ الْمَوْتِ، وَمَاتَ فِي الْوَقْتِ قَبْلَ الْفِعْلِ، فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَعِصِي؛ لِأَنَّ التَّأْخِيرَ جَائِزٌ لَهُ، وَالْفَوَاتُ لَيْسَ بِاخْتِيَارِهِ^(٤)، وَمَنْ أَخَّرَ وَاجِبًا مِمَّا وَقَفَتْهُ الْعُمُرُ كَالْحَجِّ عَصَى بِتَأْخِيرِهِ بِشَرْطِ^(*) إِمْكَانِ فِعْلِهِ [مَعَ]^(٥) ظَنِّ السَّلَامَةِ مِنَ الْمَوْتِ^(٦).

(١) المقصود بقوله: (من أَخَّرَ فريضةً) يعني الواجب الموسَّع المحدود الوقت، كالصلاة مثلاً. ينظر: تشنيف المسامع: ج ١١٩/١.

(٢) ينظر: كشف الأسرار: ج ٣٧٤/١، بيان المختصر: ج ٢٠٠/١، تشنيف المسامع: ج ١١٧/١، البدر الطالع: ج ١٤٦/١، شرح الكوكب الساطع: ج ١١٧/١، المدخل: ص ١٤٩. قال الدكتور محمد إبراهيم الحفناوي ممثلاً لهذه المسألة: «ويُتصوَّر هذا في رجلٍ مُحَكَّمٍ عَلَيْهِ بِالْقَتْلِ، وَأَنَّ التَّنْفِيزَ فِي سَاعَةٍ مُعَيَّنَةٍ، فَهَذَا الرَّجُلُ يَتَضَيَّقُ الْوَقْتُ عَلَيْهِ، وَيَجِبُ أَنْ يُوَدِّي الصَّلَاةَ عَلَى الْفَوْرِ». شرح الكوكب الساطع: ج ١١٧/١ بتحقيقه.

(٣) ينظر: فواتح الرحموت: ج ١٢٣/١، بيان المختصر: ج ٢٠٠/١ - ٢٠١، تشنيف المسامع: ج ١١٧/١، شرح الكوكب المنير: ج ٣٧٢/١ - ٣٧٣.

وخالف في هذا الإمام القاضي أبو بكر الباقلاني رحمه الله حيث ذهب إلى أن فعله هذا في آخر الوقت لا يُسمَّى أدَاءً بل هو قضاءٌ لأنَّه قد تَضَيَّقَ الْوَقْتُ بِظَنِّهِ، فَيَكُونُ وَقُوعُهُ فِي الْآخِرِ وَقُوعَ الْوَاجِبِ بَعْدَ انْقِضَاءِ وَقْتِهِ، فَيَكُونُ قِضَاءً. وَالصَّحِيحُ هُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ينظر: بيان المختصر: ج ٢٠١/١، تشنيف المسامع: ج ١١٧/١.

(٤) ينظر: فواتح الرحموت: ج ١٢٤/١، بيان المختصر: ج ٢٠١/١، تشنيف المسامع: ج ١١٧/١، البدر الطالع: ج ١٤٦/١، شرح الكوكب المنير: ج ٣٧٢/١ - ٣٧٣.

(*) نهاية: (ق/٥ ب) وبداية: (ق/٦ أ).

(٥) في الأصل (من)، وغيرها لصحة الكلام، كما هي موجودة في شرح الإمام المحلي.

(٦) ينظر: بيان المختصر: ج ٢٠٢/١، الإبهاج: ج ٧٩/١، تشنيف المسامع: ج ١١٩/١، البدر =

وَعِصْيَانُهُ^(١) يَكُونُ مِنْ آخِرِ سِنِيِّ الْإِمْكَانِ؛ لِحَاجَةِ التَّأْخِيرِ إِلَيْهَا، وَلَوْ قُلْنَا بِعَدَمِ عِصْيَانِهِ هُنَا لَمْ يَتَحَقَّقِ الْوُجُوبُ^(٢).

وَقَالَ قَوْمٌ: «يَكُونُ عِصْيَانُهُ مِنْ أَوَّلِ سِنِيِّ الْإِمْكَانِ لِاسْتِقْرَارِ الْوُجُوبِ»^(٣).

[مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ]^(٤)

مَسْأَلَةٌ: كُلُّ مَا لَا يَتِمُّ^(٥) الْوَاجِبُ الْمُطْلَقُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مَقْدُورًا لِلْمُكَلَّفِ، وَذَلِكَ كَالْوُضُوءِ لِلصَّلَاةِ فَإِنَّهُ لَوْ لَمْ يَجِبْ؛ لَجَازَ تَرْكُ الْوَاجِبِ الْمَتَوَقَّفِ عَلَيْهِ^(٦).

الطالع: ج ١/١٤٦، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١١٧، شرح الكوكب المنير: ج ١/٣٧٢. وهذا التفسير للواجب الموسع إلى ما وقته العمر كالحج مثلاً، وإلى غيره - وهو الواجب الموسع المحدود كالصلاة مثلاً - لم يرتضه الحنفية؛ لأن الواجب مشترك بينهما، فإن كان سبب العصيان في الأول هو الواجب فينبغي أن يعصى في الثاني أيضاً، وعذر موت الفجاء عام فيهما، فلو قبل عذر الفجاء في الموسع العمري، قبل في الموسع المحدود أيضاً. ينظر: فواتح الرحموت: ج ١/١٢٥.

(١) أي في الحج.
(٢) ينظر: بيان المختصر: ج ١/٢٠٢، تشنيف المسامع: ج ١/١١٩، البدر الطالع: ج ١/١٤٦، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١١٧.

(٣) ينظر: المراجع السابقة.
(٤) تسمى هذه المسألة بهذا الاسم أحياناً، وأحياناً بقولهم: «ما لا يتم الأمر إلا به يكون مأموراً»، قال الإمام ابن النجار الحنبلي رحمته الله: «لكن العبارة الأولى أشهر، والثانية أشمل، من حيث إن الأمر قد يكون للنَّدب، فتكون مقدمته مندوبة». شرح الكوكب المنير: ج ١/٣٦٠. ويعبر عنها أيضاً «بمقدمة الواجب». ينظر: شرح الكوكب الساطع: ج ١/١٢٠.

(٥) أي لا يوجد الواجب إلا به. ينظر: البدر الطالع: ج ١/١٤٧.
(٦) ينظر: بيان المختصر: ج ١/٢٠٣، المستصفى: ص ٥٧، تشنيف المسامع: ج ١/١٢٠، البدر الطالع: ج ١/١٤٨، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١٢١، روضة الناظر: ص ٣٣، شرح الكوكب المنير: ج ١/٣٦١، المدخل: ص ١٥٠ - ١٥١. وهذا هو الشرط الأول من شروط مقدمة الواجب عند جمهور الأصوليين.

وَاحْتَرَزْنَا بِالْوَاجِبِ الْمُطْلَقِ عَنِ الْمُقَيَّدِ وَجُوبِهِ بِمَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ كَالزَّكَاةِ إِذْ وَجُوبُهَا مُتَوَقَّفٌ عَلَى مِلْكِ النَّصَابِ وَهُوَ لَا يَجِبُ تَحْصِيلُهُ^(١).

وَاحْتَرَزْنَا بِالْمَقْدُورِ لِلْمُكَلَّفِ عَنْ غَيْرِهِ^(٢)، كَحُضُورِ الْعَدَدِ فِي الْجُمُعَةِ فَإِنَّهُ غَيْرُ مَقْدُورٍ لِأَحَادِ الْمُكَلَّفِينَ^(٣) وَيَتَوَقَّفُ [عَلَيْهِ]^(٤) وَجُودُ الْجُمُعَةِ، كَمَا يَتَوَقَّفُ وَجُوبُهَا عَلَى وَجُودِ الْعَدَدِ^(٥).

[مَا لَا يَتِمُّ تَرْكُ الْمُحَرَّمِ إِلَّا بِتَرْكِهِ وَجَبَ تَرْكُهُ]

مَسْأَلَةٌ: لَوْ تَعَذَّرَ عَلَى الْمُكَلَّفِ تَرْكُ الْمُحَرَّمِ إِلَّا بِتَرْكِ غَيْرِهِ مِنَ الْجَائِزِ، وَجَبَ تَرْكُ ذَلِكَ الْغَيْرِ لِتَوَقُّفِ تَرْكِ الْمُحَرَّمِ الَّذِي هُوَ وَاجِبٌ عَلَيْهِ، كَمَا إِذَا وَقَعَ بَوْلٌ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ فَإِنَّهُ يَجِبُ اجْتِنَابُهُ^(٦)،

(١) هذا بيان للشرط الثاني من شروط مقدمة الواجب، وهو: أن الواجب مطلقاً بخلاف المقيد وجوبه بحالة وجود السبب والشرط كالزكاة، إذ وجوبها متوقف على ملك النصاب، وهو لا يجب تحصيله. ينظر: بيان المختصر: ج ١/٢٠٣، الإبهاج: ج ١/٨٥، تشنيف المسامع: ج ١/١٢٠، البدر الطالع: ج ١/١٤٨، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١٢١.
(٢) يعني عن غير المقدور.

(٣) حضور الإمام واكتمال العدد المشترط في صلاة الجمعة شرط لصحتها، ومع ذلك فليس إلى أحد المكلفين بالجمعة إحضار الخطيب ليُصلِّي الجمعة، ولا إحضار أحد الناس ليتيم بهم العدد، بل يسقط بتعذره الواجب وهو صلاة الجمعة، فهذا النوع - أي ما ليس في قدرة المكلف ووسعه - غير واجب إلا على قول من قال بجواز التكليف بالمُحال. ينظر: بيان المختصر: ج ١/٢٠٣، المستصفى: ص ٥٧، البدر الطالع: ج ١/١٤٨، روضة الناظر: ص ٣٣، شرح الكوكب المنير: ج ١/٣٦١، المدخل: ص ١٥٠ - ١٥١.

(٤) ما بين معقوفتين غير موجودة في الأصل، وقد وضعتها ونهت عليها هنا لضرورة وجودها، كما هي موجودة في شرح المحلي.

(٥) ينظر: الإبهاج: ج ١/٨٥، تشنيف المسامع: ج ١/١٢٠، البدر الطالع: ج ١/١٤٨، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١٢١.

(٦) ينظر: قواطع الأدلة: ج ١/١٠٤ - ١٠٥، المحصول: ج ٢/٣٢٦، البحر المحيط: ج ١/٢٠٦ - ٢٠٧، البدر الطالع: ج ١/١٤٩.

قال الإمام أبو المظفر السمعاني الشافعي رحمته الله في توضيح هذه القاعدة، ومثالها: «إذا لم يكن الكف عن المحذور إلا بالكف عما ليس بمحذور، وذلك إذا اختلط النجس بالطاهر، =

إِلَّا إِنْ كُوِّرَ حَتَّى بَلَغَ قُلْتَيْنِ^(١) مِنْ غَيْرِ تَعْيِيرٍ^(٢).

وَأَمَّا إِذَا اشْتَبَهَتْ مَنْكُوحَةً لِرَجُلٍ بِأَجْنَبِيَّةٍ مِنْهُ^(٣)، أَوْ طَلَّقَ مُعَيَّنَةً مِنْ زَوْجَتَيْهِ ثُمَّ

= نحو الدَّم أو البول يقع في الماء القليل، فيجب الكفُّ عن استعماله، ثم اختلفوا في كيفية التحريم، فمنهم من قال: يصير كله نجساً - وهو اللائق بمذهبنا - ومنهم من قال: إنما حُرِّمَ الكلُّ لتعذر الإقدام على تناول المباح لا اختلاط المُحَرَّم به فإنه لا يكاد يُستعمل جزءٌ من الطَّاهِرِ إلا وقد استعمل جزءٌ من النَّجَسِ، وهذا يليق بمذهب أبي حنيفة وأصحابه فإن عندهم إذا وقعت النَّجاسةُ في الماء الكثير، وكان الماء بحيث إذا وَقَعَت النَّجاسةُ في جانب منه لم يَخْلُص إلى الجانب الآخر، فيمكن استعمال الماء مِنَ الطَّرَفِ الآخر على وجهه لا يكون مُسْتَعْمَلاً لجزءٍ من النَّجاسة. قواطع الأدلة: ج ١/١٠٤ - ١٠٥. وينظر مذهب الحنفية في: فتح القدير للإمام ابن الهمام: ج ١/٧٧ وما بعدها، دار الفكر، بيروت.

و على هذا لا يصلح هذا الفرع مثلاً للقاعدة على مذهب الشافعية - لأن الماء القليل - عندهم - ينجس بمجرد ملاقة النجاسة - ويصلح على مذهب الحنفية، كما بين الإمام ابن السَّمعاني، لذلك قال الإمام وليُّ الدِّين العراقي رحمته الله: «ولا ينبغي أن يكون هذا من المقدمة إلا على المذهب الثاني، وأما على الأوَّل - يعني الشافعية - فالكلُّ نجسٌ مقصودٌ بالتحريم».

الغيث الهامع: ص ٨٨.

(١) القُلَّة: هي الجَرَّة، سُمِّيَتْ قُلَّةً؛ لأنها تُقَلُّ بالأيدي، أو تُحْمَل، ويقع هذا الاسم على الكبيرة والصغيرة. ينظر مادة (قلل) في لسان العرب: ج ١/٥٦٥ - ٥٦٦، تاج العروس: ج ٣/٢٧٥ - ٢٧٦.

والمراد بهما هنا قُلَّتَانِ من قِلَالٍ هَجَرَ - وهي قرية قريبة من المدينة المنورة كانت تُعْمَلُ بها القِلَال - وهما خمسُ قِرَبٍ كُلُّ قِرْبَةٍ مِثْلُ رَطْلٍ بالعراقي، فتكون القُلَّتَانِ خمسمئة رطلٍ بالعراقي. ينظر: المجموع: ج ١/١٧٠ و١٧٨، المغني للإمام ابن قدامة: ج ١/٣٠ دار الفكر، ط: ١/١٤٠٥ هـ.

وتساوي (٢٧٠) لثراً أو (١٥) تنكة، وقيل: (١٠) تنكات. ينظر: الوجيز في الفقه الإسلامي للدكتور وهبة الزحيلي: ج ١/٢٠ دار الفكر دمشق، ط: ١/٢٠٠٥ م.

(٢) ينظر: المجموع: ج ١/١٦٤ و١٦٥ - ١٦٧، الإقناع للشربيني: ج ١/٢٦، المغني لابن قدامة: ج ١/٣٠ - ٣١.

(٣) وصورة هذه المسألة: دخلت امرأتان في بيت، وقد زَوَّجَهُ إحداهما الوكيل، ولا يَعْرِفُ الزَّوْجُ أُيَّهما زَوْجَتُهُ بعينها، وقد مات الوكيل، ففي هذه الصُّورة يَحْرُمُ عليه وطءُ المنكوحَةِ (يعني التي عَقَدَ له عليها الوكيل قبل أن يَرَهَا)؛ لأن الكفَّ عن الحرام - وهو وطءُ الأجنبية -

نَسِيَهَا، فَإِنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ قُرْبَانُ كُلِّ مِنْهُنَّ^(١)، أَمَّا الْأَجْنَبِيَّةُ وَالْمُطَلَّقَةُ فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا الْمَنْكُوحَةُ وَغَيْرُ الْمُطَلَّقَةِ فَلَا شَيْبَاهُمَا بِالْأَجْنَبِيَّةِ وَالْمُطَلَّقَةِ^(٢)، وَقَدْ يَظْهَرُ الْحَالُ فَيَرْجِعَانِ إِلَى مَا كَانَتَا عَلَيْهِ مِنَ الْحِلِّ، فَلَمْ يَتَعَذَّرْ فِي هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ تَرْكُ الْمُحَرَّمِ وَحْدَهُ، بِخِلَافِ الْبَوْلِ فِي الْمَاءِ الْقَلِيلِ^(٣).

[مُطْلَقُ الْأَمْرِ لَا يَتَنَاوَلُ الْمَكْرُوهَ]

مُطْلَقُ الْأَمْرِ إِذَا كَانَ بَعْضُ جُزْئِيَّاتِهِ مَكْرُوهًا كَرَاهَةً تَحْرِيمٍ أَوْ تَنْزِيهِ لَا يَتَنَاوَلُ الْمَكْرُوهَ^{(٤)(٥)}،

= - واجبٌ، ولا يتحقق إلا بالكفِّ عنهما جميعاً، فَحُرِّمَتِ الْأَجْنَبِيَّةُ بِالْأَصَالَةِ وَالْمَنْكُوحَةُ بِعَارِضِ الْاشْتِبَاهِ، وَمِنْ هُنَا اشْتَهَرَ إِذَا اجْتَمَعَ الْحِلَالُ وَالْحَرَامُ غُلِبَ الْحَرَامُ. ينظر: فواتح الرحموت: ج ١/١٣٨.

(١) يعني حتى يَتَذَكَّرَ أَيَّ وَاحِدَةٍ طَلَّقَ، وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى الطَّلَاقِ الْبَائِنِ الَّذِي لَا رَجْعَةَ فِيهِ، بِخِلَافِ الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ، فَإِنَّهُ لَا يُحَالُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَطْءٍ أُيْتِهِنَّ شَاءَ، وَإِذَا وَطِئَ وَاحِدَةً انْصَرَفَ الطَّلَاقُ إِلَى صَاحِبَتِهَا؛ لِأَنَّ الْوَطْءَ تَعَيَّنَ. ينظر: تشنيف المسامع: ج ١/١٢٢ - ١٢٣.

(٢) ينظر: تيسير التحرير: ج ٢/٢١٨، فواتح الرحموت: ج ١/١٣٨، التقرير والتحرير: ج ٢/١٨٥، المستصفي: ص ٥٨، المحصول: ج ٢/٣٢٧ - ٣٢٨، الإبهاج: ج ١/٨٩ - ٩٠، تشنيف المسامع: ج ١/١٢٢ - ١٢٣، البدر الطالع: ج ١/١٤٩، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١٢٢، روضة الناظر: ص ٣٤، القواعد والفوائد: ص ٩٥، المدخل: ص ١٥١.

قال الإمام ابن قدامة المقدسي في المغني: ج ٧/٣٨٤: «وما نعلم بالقول بها في الحِلِّ من الصَّحَابَةِ قَائِلًا..» وقال الإمام النووي في المجموع: ج ١/٢٥٧: «قال أصحابنا: إذا اختلطت زوجته بنساء، واشتبهت لم يَجُزْ لَهُ وَطْءُ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ بِالْاجْتِهَادِ بِلَا خِلَافٍ سِوَاءِ كُنَّ مَحْصُورَاتٍ أَوْ غَيْرِ مَحْصُورَاتٍ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ التَّحْرِيمُ، وَالْأَبْضَاعُ يُحْتَاطُ لَهَا، وَالْاجْتِهَادُ خِلَافُ الْإِحْتِيَاظِ.

(٣) ينظر: غاية الوصول: ص ٢٩.

(٤) الْمَكْرُوهُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْأَمْرِ الْمُطْلَقِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَمْرَ طَلَبٌ وَاقْتِضَاءٌ، وَالْمَكْرُوهُ لَا يَكُونُ مَطْلُوبًا وَلَا مُقْتَضًى، فَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْخِطَابِ لِلتَّنَاقُضِ، أَوْ نَقُولُ بِعِبَارَةٍ أُخْرَى: الْمَكْرُوهُ مَطْلُوبُ التَّرْكِ، وَالْمَأْمُورُ مَطْلُوبُ الْفِعْلِ فَيَتَنَاقُضَانِ. ينظر: البحر المحيط: ج ١/٢٤٢، شرح الكوكب المنير: ج ١/٤١٥.

(٥) وهو قول أكثر العلماء من الحنفية - على خلاف ما نُقِلَ عَنْهُمْ - وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ =

خِلَافاً لِلْحَنَفِيَّةِ^(١).

لَنَا: لَوْ تَنَاوَلَهُ لَكَانَ الشَّيْءُ الْوَاحِدُ مَطْلُوبُ الْفِعْلِ وَالتَّرْكِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، وَذَلِكَ تَنَاقُضٌ^(٢).

فَعَلَى الْأَوَّلِ: لَا تَصِحُّ صَلَاةُ النَّافِلَةِ الَّتِي لَا سَبَبَ لَهَا^(٣) فِي الْأَوْقَاتِ

وَالْحَنَابِلَةُ. يَنْظُرُ: أَصُولُ السَّرْحَسِيِّ: ج ٦٣/١ دَارُ الْمَعْرِفَةِ، بِيْرُوت، الْإِحْكَامُ لِلْإِمَامِ الْبَاجِي: ج ١١١/١، قَوَاطِعُ الْأَدْلَةِ: ج ١٣٢/١، الْبَحْرُ الْمَحِيْطُ: ج ٢٤٢/١، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ١٥٠/١، الْمَسْوَدَةُ لَأَلِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ: ص ٤٦ دَارُ الْمَدْنِيِّ، الْقَاهِرَةُ، تَحْقِيقُ: مَحْيِي الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، الْقَوَاعِدُ وَالْفَوَائِدُ الْأُصُولِيَّةُ: ص ١٠٧.

(١) الْقَوْلُ بِأَنَّ الْحَنَفِيَّةَ خَالَفُوا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْجُمْهُورَ، بِأَنَّهُمْ دَهَبُوا إِلَى أَنَّ مُطْلَقَ الْأَمْرِ يَتَنَاوَلُ الْمَكْرُوهَ، فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ مَذْهَبَهُمْ كَمَذْهَبِ الْجُمْهُورِ، بَلْ هُوَ قَوْلٌ حُكِيَ عَنِ الْإِمَامِ الْجَصَّاصِ الْحَنْفِيِّ، كَمَا يَتَبَيَّنُ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ شَمْسِ الْأَثَمَةِ السَّرْحَسِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَحَاصِلُهُ: أَنَّ مُطْلَقَ الْأَمْرِ كَمَا يَتَّبْتُ بِهِ صِفَةَ الْجَوَازِ وَالْحُسْنِ شَرْعاً، يَثْبُتُ بِهِ انْتِفَاءُ صِفَةِ الْكَرَاهَةِ، ثُمَّ يَقُولُ: «وَيُحْكِي عَنْ أَبِي بَكْرٍ الرَّازِي (الْجَصَّاصِ) رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: صِفَةُ الْجَوَازِ، وَإِنْ كَانَتْ تَثْبُتُ بِمُطْلَقِ الْأَمْرِ شَرْعاً، فَقَدْ تَنَاوَلَ الْأَمْرَ عَلَى مَا هُوَ مَكْرُوهٌ شَرْعاً أَيْضاً». يَنْظُرُ: أَصُولُ السَّرْحَسِيِّ: ج ٦٣ و ٦٤، الْبَحْرُ الْمَحِيْطُ: ج ٢٤٣/١.

وَهَذَا الْقَوْلُ عَزَاهُ لِلْحَنَفِيَّةِ بَعْضُ عُلَمَاءِ الشَّافِعِيَّةِ، مِنْهُمْ الْإِمَامُ ابْنُ السَّمْعَانِيِّ فِي قَوَاطِعِ الْأَدْلَةِ: ج ١٣٢/١، وَالتَّاجُ السَّبْكِيُّ فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ: ص ١٨، وَالْإِمَامُ الْمَحَلِّي فِي الْبَدْرِ الطَّالِعِ: ج ١٥٠/١، وَالْإِمَامُ الشَّعْرَانِيُّ هُنَا.

وَقَدْ بَيَّنَّ الْإِمَامُ الزَّرْكَشِيُّ هَذَا التَّنْقِلَ عَنِ الْحَنَفِيَّةِ، فَقَالَ فِي الْبَحْرِ الْمَحِيْطِ: ج ٢٤٣/١: «وَأَعْلَمُ أَنَّ جَمَاعَةً مِنْ أَصْحَابِنَا ذَكَرُوا الْمَسْأَلَةَ. هَكَذَا، وَنَصَبُوا الْخِلَافَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْحَنَفِيَّةِ، مِنْهُمْ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ، وَالْإِمَامُ الْحَرَمِيُّ، وَابْنُ الْقَشِيرِيِّ، وَابْنُ بَرَهَانَ، وَابْنُ السَّمْعَانِيِّ وَسَلِيمُ الرَّازِي فِي التَّقْرِيبِ، وَأَبُو الْوَلِيدِ الْبَاجِي وَغَيْرُهُمْ، وَفِيهِ نَظَرٌ، فَإِنَّ شَمْسَ الْأَثَمَةِ السَّرْحَسِيَّ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ إِنَّمَا حَكَى ذَلِكَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الرَّازِي»، وَيَنْظُرُ أَيْضاً: الْقَوَاعِدُ وَالْفَوَائِدُ الْأُصُولِيَّةُ: ص ١٠٧.

(٢) يَنْظُرُ: الْبَحْرُ الْمَحِيْطُ: ج ٢٤٢/١، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٨٩، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ١٥٠/١، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ٢٩، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ: ج ١٥٠/١.

(٣) وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيَّةِ الَّذِينَ دَهَبُوا إِلَى صِحَّةِ صَلَاةِ النَّافِلَةِ الَّتِي لَهَا سَبَبٌ مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهَا كَتَحْيَةِ الْمَسْجِدِ، وَسُجُودِ التَّلَاوَةِ، وَسُنَّةِ الْوُضُوءِ، وَصَلَاةِ الْكُسُوفِ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ، وَأَمَّا النَّافِلَةُ الَّتِي لَيْسَ لَهَا سَبَبٌ فَإِنَّهَا تَحْرُمُ وَلَا تَتَعَدَّدُ فِيهَا، فَمَذْهَبُ الشَّافِعِيَّةِ أَنَّهُ تَصِحُّ الصَّلَاةُ

الْمَكْرُوهَةِ^(١)، لِيَنْهِيَ الشَّارِعُ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا، سَوَاءً قُلْنَا: النَّهْيُ لِلتَّحْرِيمِ أَوْ

كُلِّهَا فِي الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ بِاسْتِثْنَاءِ النَّفْلِ الْمَطْلُوقِ فَإِنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ. يَنْظُرُ: عَمْدَةُ السَّالِكِ لِلْإِمَامِ ابْنِ الْقَيْبِ بِشَرْحِ الدُّكْتُورِ مَصْطَفَى الْبَغَا: ج ٣٢٨/١ دَارُ الْمَصْطَفَى، دِمَشْقُ.

وَقَالَ الْحَنَفِيَّةُ: ثَلَاثَةُ أَوْقَاتٍ لَا يَصِحُّ فِيهَا قَضَاءُ شَيْءٍ مِنَ الْفَرَائِضِ وَالْوَاجِبَاتِ، وَهِيَ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ اسْتَوَائِهَا وَعِنْدَ غُرُوبِهَا، وَيَصِحُّ أَدَاءُ مَا وَجِبَ فِيهَا مَعَ الْكَرَاهَةِ، كَجَنَازَةِ حَضْرَتِ وَسْجِدَةِ آيَةِ تَلِيَّتِ، بِشَرْطِ عَدَمِ تَعَمُّدِ التَّأْخِيرِ إِلَيْهَا، كَمَا صَحَّ عَصْرُ الْيَوْمِ عِنْدَ الْغُرُوبِ مَعَ الْكَرَاهَةِ، أَمَّا صَلَاةُ النَّافِلَةِ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ الثَّلَاثَةِ سَوَاءً مَا لَهَا سَبَبٌ أَمْ لَا فَهِيَ مَكْرُوهَةٌ كَرَاهَةِ تَحْرِيمٍ، وَيَكْرَهُ أَيْضاً عَنْدهُمْ أَنْ يَتَنَقَّلَ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَبَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، أَمَّا قَضَاءُ الْفَوَائِدِ وَصَلَاةُ الْجَنَازَةِ وَسُجُودُ التَّلَاوَةِ فَتَصِحُّ عَنْدهُمْ مُطْلَقاً بِدُونِ كَرَاهَةٍ فِي هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ. يَنْظُرُ: بِدَائِعِ الصَّنَاعَةِ: ج ٢٩٥ - ٢٩٦، الْبَحْرُ الرَّائِقُ: ج ٢٦٢ و ٢٦٥.

وَذَهَبَ الْمَالِكِيَّةُ إِلَى صِحَّةِ قَضَاءِ الْفَوَائِدِ وَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ فِي الْأَوْقَاتِ الثَّلَاثَةِ (عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ اسْتَوَائِهَا وَعِنْدَ غُرُوبِهَا)، وَإِلَى عَدَمِ صِحَّةِ صَلَاةِ النَّفْلِ مُطْلَقاً وَقَدْ طُلِعَ الْغُرُوبُ وَوَقْتُ الْغُرُوبِ فَقَطْ، وَذَهَبُوا إِلَى كَرَاهَةِ صَلَاةِ النَّافِلَةِ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ وَبَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى أَنْ تَصَلِيَ الْمَغْرِبَ. يَنْظُرُ: بِدَايَةُ الْمَجْتَهِدِ لِابْنِ رِشْدٍ: ج ١٣٧/١ جَوَاهِرُ الْإِكْلِيلِ لِلْأَبِيِّ الْأَزْهَرِيِّ: ج ٤٩/١، وَأَمَّا الْحَنَابِلَةُ فَقَدْ دَهَبُوا إِلَى صِحَّةِ قَضَاءِ الْفَوَائِدِ فِي جَمِيعِ أَوْقَاتِ النَّهْيِ وَغَيْرِهَا، وَلَا يَنْعَقِدُ النَّفْلُ عَنْدهُمْ إِنْ ابْتَدَأَ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ وَلَوْ جَاهِلاً سَوَاءً مَا لَهَا سَبَبٌ أَمْ لَا كَتَحْيَةِ مَسْجِدٍ وَسُنَّةٍ وَضُوءٍ وَسُجُودٍ تَلَاوَةٍ وَكُسُوفٍ وَقَضَاءِ رَاتِبَةٍ، بِاسْتِثْنَاءِ سُنَّةِ الظُّهْرِ فَلَهُ أَنْ يَقْضِيَهَا بَعْدَ الْعَصْرِ، وَاسْتِثْنَاءُ أَيْضاً رَكَعَتِي الطَّوَافِ وَتَحْيَةِ الْمَسْجِدِ لِدَاخِلِ حَالِ خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ فَتَصِحُّ مُطْلَقاً، وَذَهَبُوا - عَلَى الرَّوَايَةِ الْمَشْهُورَةِ عَنْدهُمْ إِلَى عَدَمِ صِحَّةِ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ فِي الْأَوْقَاتِ الثَّلَاثَةِ (عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ اسْتَوَائِهَا وَعِنْدَ غُرُوبِهَا)، أَمَّا صَلَاةُ الْجَنَازَةِ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَبَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ فَهِيَ صَحِيحَةٌ عَنْدهُمْ بِلَا خِلَافٍ. يَنْظُرُ: الْمَغْنِي: ج ٤٢٤ - ٤٢٥، الْرَوْضُ الْمَرْبِعُ لِلْبَهْوتِيِّ: ص ٨٨.

(١) عَنْ عَقِبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجَهَنِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: «ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يَنْهَانَا أَنْ نَصَلِّيَ فِيهِنَّ أَوْ أَنْ نَقْبِرَ فِيهِنَّ مَوْتَانَا حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بِازْغَةٍ حَتَّى تَرْتَفِعَ وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظُّهْرِ حَتَّى تَمِيلَ الشَّمْسُ وَحِينَ تَضِيْفُ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ حَتَّى تَغْرُبَ». أَخْرَجَهُ: مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ: رَقْم (٨٣١)، وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: رَقْم (٥٦١) وَمُسْلِمٌ: رَقْم (٨٢٧). فَهَذِهِ خَمْسَةُ أَوْقَاتٍ نَهَيْنَا عَنْ الصَّلَاةِ فِيهَا.

التنزيه، إذ لو صَحَّت على واحدة من الكراهتين لَزِمَ التناقض، فتكون على كراهة التنزيه مع جوازها فاسدة غير معتد بها^{(١)(٢)}.

وأما على قول الحنفية: فتصح^(٣) النوافل المطلقة في الأوقات المكروهة، كما تصح في المغضوب على حد سواء^(٤).

وخرج بقولنا: (الأوقات المكروهة) الصلاة في الأمكنة المكروهة، كالحمام، وقارعة^(٥) الطريق وأعطان^(٦) الإبل^(٧).

(١) لأن المقصود منها - أي من صلاة النافلة المطلقة التي لا سبب لها - إنما هو طلب الأجر، وتحريمها أو كراهيتها يمنع حصوله، وما لا يترتب عليه مقصوده باطل، كما هو مقرر من قواعد الشريعة. ينظر: تشنيف المسامع: ج ١/ ١٢٤، شرح الكوكب الساطع: ج ١/ ١٢٣.

(٢) ينظر: تشنيف المسامع: ج ١/ ١٢٤، البدر الطالع: ج ١/ ١٥١، شرح الكوكب الساطع: ج ١/ ١٢٣، غاية الوصول: ص ٣٠.

(٣) ولكن مع الكراهة التحريمية عندهم، كما مر في توضيح مذهبهم في الصفحة السابقة.

(٤) لأن النهي لمعنى مجاور له وخارج عن ذات العبادة فالصلاة في الأرض المغضوبة منهى عنها لمعنى شغل ملك الغير بنفسه، وذلك مجاور لفعل الصلاة، فحكمه: أنه يكون صحيحاً مشروعاً بعد النهي، لأن القبح كان باعتبار فعل آخر سوى الصلاة، فلم يكن مؤثراً في المشروع لا أصلاً ولا وصفاً، إلا أنه يكون عاصياً في شغل ملك الغير بالنسبة للصلاة في الأرض المغضوبة. ينظر: أصول السرخسي: ج ١/ ٨٠ - ٨٢، فتح القدير: ج ٢/ ٣٨٢.

قال الإمام النووي رحمته الله: «الصلاة في الأرض المغضوبة حرام بالإجماع، وصحيحة عندنا وعند الجمهور من الفقهاء وأصحاب الأصول، وقال أحمد بن حنبل والجبائي وغيره من المعتزلة: باطللة». المجموع: ج ٣/ ١٦٥، وينظر: فتح القدير: ج ٢/ ٣٨٢، حاشية الدسوقي: ج ١/ ١٨٨.

(٥) العطن للإبل: المناخ والمبرك، ولا يكون إلا حول الماء، والجمع أعطان، مثل سبب وأسباب. ينظر: المصباح المنير: ص ٢٤٨.

(٦) قارعة الطريق: أعلاه، وهو موضع قرع المارة. المصباح المنير: ص ٢٩٦.

(٧) عن ابن عمر رضي الله عنهما: «نهى أن يصلى في سبعة مواطن في المنزل والمجزرة والمقبرة وقارعة الطريق وفي الحمام وفي معادن الإبل وفوق ظهر بيت الله». أخرجه الترمذي: كتاب أبواب الصلاة، باب ما جاء في كراهية ما يصلي إليه وفيه، رقم (٣٤٦) وقال: «إسناده ليس بذلك القوي، وقد تكلم فيه - في زيد بن جبيرة من قبل حفظه».

فإنها صحيحة إذ النهي^(*) عنها لخارج، وهو التعرض في الحمام لوسوسة الشيطان، وفي أعطان الإبل لنفارها، وفي قارعة الطريق لمرور الناس^(١).

[الشيء الواحد له جهتان غير متلازمتين]

فرغ: لو كان الشيء الواحد له جهتان لا تلازم بينهما، بأن يوجد أحدهما دون الآخر، كالصلاة في المكان المغضوب بالفعل في هذه الصورة مطلوب من جهة، والتترك مطلوب من جهة أخرى: فالجمهور من العلماء قالوا: «تصح الصلاة سواء كانت فرضاً أو نفلاً، ولكن لا ثواب فيها عقوبة له عليها من جهة الغضب»^(٢)، قال الشيخ جلال الدين المحلي: «وهو التحقيق»^(٣).

وذهب الإمام أحمد بن حنبل رحمته الله إلى أنه لا تصح الصلاة في المغضوب، ولا تسقط عن فاعليها^(٤).

(*) نهاية: (ق ٦/ أ).

(١) ينظر: البدر الطالع: ج ١/ ١٥١، غاية الوصول: ص ٣٠. قال الإمام المحلي في البدر الطالع: ج ١/ ١٥١: «وكل من هذه الأمور يشغل القلب عن الصلاة، ويشوش الخشوع، فالنهي في الأمكنة ليس لنفسها، بخلاف الأزمنة على الأصح فافترقا...».

(٢) ينظر: كشف الأسرار: ج ١/ ٤١٠، تيسير التحرير: ج ٢/ ٢١٩، التقرير والتحبير: ج ٢/ ١٨٦، الإحكام للآمدي: ج ١/ ١٥٨، البحر المحيط: ج ١/ ٢١٠، البدر الطالع: ج ١/ ١٥٢، شرح الكوكب الساطع: ج ١/ ١٢٤.

(٣) ينظر: البدر الطالع: ج ١/ ١٥٢.

(٤) ينظر: روضة الناظر: ص ٤٢، شرح الكوكب المنير: ج ١/ ٣٩١. وهناك روايتان أخريان عن الإمام أحمد رحمته الله: أحدهما: توافق ما ذهب إليه جمهور العلماء من أن فعل الصلاة يحرم، وتصح الصلاة ولكن لا ثواب فيها. المصدران السابقان: ص ٤٢ وج ١/ ٣٩٥ - ٣٩٦.

ثانيهما: أن المصلي إن علم تحريم هذه الصلاة لم تصح، وإلا صححت، قال الإمام ابن النجار الحنبلي في شرح الكوكب المنير: ج ١/ ٣٩٧: «ووجه المذهب - وهو عدم الصحة مطلقاً - أنه متى أخل مرتكب النهي بشرط العبادة أفسدها، ونية التقرب بالصلاة شرط، والتقرب بالمعصية محال»..

[الخَارِجُ مِنَ الْمَغْضُوبِ]

والخَارِجُ مِنَ الْمَغْضُوبِ^(١) [تَائِبًا]^(٢) آتٍ بِوَاجِبٍ؛ لِتَحَقُّقِ التَّوْبَةِ الْوَاجِبَةِ، بِمَا أَتَى بِهِ مِنَ الْخُرُوجِ^(٣).

وقال بعضُ المعتزلة^(٤) «الخَارِجُ مِنَ الْمَغْضُوبِ آتٍ بِحَرَامٍ؛ لِأَنَّ مَا أَتَى بِهِ مِنَ الْخُرُوجِ شُغْلٌ بِغَيْرِ إِذْنٍ، كَالْمُكْثِ، وَالتَّوْبَةُ إِنَّمَا تَتَحَقَّقُ عِنْدَ انْتِهَائِهِ؛ إِذْ لَا إِقْلَاعَ إِلَّا حِينَئِذٍ»^(٥).

وَأَلْفَى أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ جِهَةً مَعْصِيَةَ الْخُرُوجِ؛ لِدَفْعِهِ بِذَلِكَ ضَرَرَ الْمُكْثِ الْأَشَدِّ، كَمَا أَلْغَوْا ضَرَرَ زَوَالِ الْعَقْلِ فِي إِسَاعَةِ اللَّفْظَةِ الْمَغْضُوبِ بِهَا بِخُمْرٍ؛ حَيْثُ لَمْ يُوجَدْ غَيْرُهَا لِدَفْعِ ضَرَرِ تَلَفِ النَّفْسِ الْأَشَدِّ^(٦).

(١) أَيِ مِنَ الْمَكَانِ الْمَغْضُوبِ تَائِبًا أَيِ نَادِمًا عَلَى الدُّخُولِ فِيهِ، عَازِمًا عَلَى أَنْ لَا يَعُودَ إِلَيْهِ، آتٍ بِوَاجِبٍ؛ لِتَحَقُّقِ التَّوْبَةِ الْوَاجِبَةِ بِمَا أَتَى بِهِ مِنَ الْخُرُوجِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ، أَمَّا الْخَارِجُ غَيْرُ تَائِبٍ فَعَاصٍ قَطْعًا كَالْمُكْثِ. ينظر: البدر الطالع: ١/١٥٣، شرح الكوكب الساطع: ١/١٢٥.

(٢) غَيْرُ مَوْجُودَةٍ فِي الْمَخْطُوطِ، وَإِنَّمَا هِيَ مِنْ جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَشَرَحَ الْإِمَامُ الْمُحَلِّي: ج١/١٥٢، وَهِيَ ضَرُورِيَّةٌ لَصِحَّةِ الْمَعْنَى.

(٣) وَهُوَ مَذْهَبُ جَمْهُورِ الْعُلَمَاءِ الْحَنْفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ. ينظر: التيسير: ج٢/٢٢١ - ٢٢٢، التقرير والتحبير: ١٨٩/٢ المستصفى: ٧١، البحر المحيط: ١/٢١٤ - ٢١٥، البدر الطالع: ١/١٥٢، شرح الكوكب الساطع: ١/١٢٤، الكوكب المنير: ١/٣٩٨.

(٤) وَهُوَ أَبُو هَاشِمٍ الْجُبَّائِيُّ الْمُعْتَزَلِيُّ، رَأْسُ مُعْتَزَلَةِ الْبَصْرَةِ، الْمَتَوَفَى بِبَغْدَادِ سَنَةِ (٣٢١هـ). ينظر: شذرات الذهب: ج٢/٢٨٩.

(٥) ينظر: تيسير التحرير: ج٢/٢٢١ - ٢٢٢، التقرير والتحبير: ج٢/١٨٩، المستصفى: ص٧١، البحر المحيط: ج١/٢١٤ - ٢١٥، البدر الطالع: ج١/١٥٢، شرح الكوكب الساطع: ج١/١٢٤، غاية الوصول: ص٣١، الكوكب المنير: ج١/٣٩٨.

(٦) ينظر: تيسير التحرير: ج٢/٢٢١ - ٢٢٢، التقرير والتحبير: ج٢/١٨٩، المستصفى: ص٧١، البحر المحيط: ج١/٢١٤ - ٢١٥، البدر الطالع: ج١/١٥٢، شرح الكوكب الساطع: ج١/١٢٤، غاية الوصول: ص٣١، الكوكب المنير: ج١/٣٩٨.

[السَّاقِطُ عَلَى جَرِيحٍ]^(١)

مَسْأَلَةٌ: مَنْ سَقَطَ عَلَى جَرِيحٍ بَيْنَ جَرَحَى، وَخَافَ إِنْ اسْتَمَرَ عَلَيْهِ قَتْلُهُ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَمَرَ عَلَيْهِ قَتْلُ كُفَّاهُ فِي صِفَاتِ الْقِصَاصِ؛ لِعَدَمِ مَوْضِعِ يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ غَيْرَ بَدَنِ الْكُفِّ الْمَذْكُورِ.

فَقِيلَ: يَسْتَمَرُّ عَلَى الْجَرِيحِ وَلَا يَنْتَقِلُ إِلَى الْكُفِّ؛ لِأَنَّ الضَّرَرَ لَا يُزَالُ بِالضَّرَرِ^(٢).

وَقِيلَ: يَتَخَيَّرُ بَيْنَ الْاسْتِمْرَارِ عَلَى الْجَرِيحِ وَالْإِنْتِقَالِ إِلَى الْكُفِّ؛ لِتَسَاوِيهِمَا فِي الضَّرَرِ^(٣).

وَلَمَّا سُئِلَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، قَالَ: «حُكْمُ اللَّهِ فِيهَا أَنْ لَا حُكْمٌ»^(٤).

(١) هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ أَلْفَاهَا أَبُو هَاشِمٍ الْجُبَّائِيُّ الْمُعْتَزَلِيُّ - بَعْدَ اعْتِرَاضِ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ فِي مَسْأَلَةِ الْخَارِجِ مِنَ الْمَغْضُوبِ عِنْدَمَا قَالَ: «الْمَاكُثُ فِي الْمَغْضُوبِ أَثَمٌ وَالْخَارِجُ مِنْهُ أَثَمٌ» حَارَثَ فِيهَا عَقُولَ الْفُقَهَاءِ، كَمَا قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ رحمته الله. ينظر: البرهان: ص٢١٠، المستصفى: ص٧٢.

(٢) ينظر: المستصفى: ص٧٢، البحر المحيط: ج١/٢١٦ - ٢١٧، البدر الطالع: ج١/١٥٤، شرح الكوكب الساطع: ج١/١٢٦، غاية الوصول: ص٣١، حاشية العطار: ج١/٢٦٨، شرح الكوكب المنير: ج١/٣٩٨.

وَهَذَا الْإِحْتِمَالُ رَجَّحَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ زَكْرِيَا الْأَنْصَارِيُّ رحمته الله، وَتَعْلِيلُهُ مَا ذَكَرَ الْإِمَامُ الشَّعْرَانِيُّ، بِالإِضَافَةِ إِلَى أَنَّ الْإِنْتِقَالَ اسْتِثْنَاءٌ فِعْلِيٌّ بِاخْتِيَارِهِ، بِخِلَافِ الْمُكْثِ، وَيُعْتَقَرُ فِي الْبَقَاءِ مَا لَا يُعْتَقَرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ. ينظر: غاية الوصول: ص٣١.

(٣) ينظر: المصدر السابق.

(٤) هَذَا هُوَ الْإِحْتِمَالُ الثَّلَاثُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَهُوَ لِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ الْجَوِينِيِّ رحمته الله، فَرَأَى فِيهَا أَنَّ لَا حُكْمَ لِلَّهِ تَعَالَى فِيهَا مِنْ إِذْنٍ أَوْ مَنَعٍ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ لَهُ فِي الْاسْتِمْرَارِ يُؤَدِّي إِلَى الْقَتْلِ الْمُحَرَّمِ، وَالْمَنَعُ مِنْهُمَا لَا قُدْرَةَ عَلَى امْتِنَالِهِ، وَلَكِنْ مَعَ اسْتِمْرَارِ عَصْيَانِهِ بَقَاءٌ مَا تَسَبَّبَ فِيهِ مِنَ الضَّرَرِ إِنْ كَانَ بِاخْتِيَارِهِ، وَإِلَّا فَلَا عَصْيَانَ. ينظر: البرهان لإمام الحرمين: ص٢١٠، البحر المحيط: ج١/٢١٦، البدر الطالع: ج١/١٥٥، شرح الكوكب الساطع: ج١/١٢٦ - ١٢٧. وَقَدْ اخْتَارَ الْإِمَامُ الْغَزَالِيُّ هَذَا الْإِحْتِمَالَ وَرَجَّحَهُ فِي كِتَابِهِ الْمَنْخُولِ، فَقَالَ: «وَالْمَخْتَارُ فِي =

وخرَج بقولنا: (كُفَاه) غير الكُفء كالكافر، فيجب الانتقال عن المسلم إليه؛ لأن قتله أخف مفسدة^(١).

التكليف بالمحال

مسألة: يجوز التكليف بالمحال^(٢)، خلافاً للمعتزلة، وبعض الأشاعرة،

= صورة القتل أن يقال: لا حكم لله تعالى فيه فلا يؤمر بمكث ولا انتقال، ولكن إن تعدى في الابتداء، انسحب حكم العدوان، وإن لم يقصد - أي التعدّي - فلا يعصي، ولا تكليف عليه. المنحول، للإمام الغزالي: ص ١٢٩ ولكنه عاد وانتقده في آخر الكتاب فقال في المنحول: ص ٤٨٨: «حكم الله فيه أن لا حكم، وهو نفى الحكم هذا ما قاله الإمام - يعني الجويني - فيه، ولم أفهمه بعد، وقد كررته عليه مراراً، ولو جاز أن يقال: نفى الحكم حكم؛ لجاز أن يقال ذلك قبل ورود الشرائع، وعلى الجملة جعل نفى الحكم حكماً تناقض، فإنه جمع بين النفي والإثبات إن كان لا يعني به تخيير المكلف بين الفعل والترك، وإن عناءه فهو إباحة مُحَقَّقة لا دليل عليها». وقد توقّف في هذه المسألة في المستصفى: ص ٧٢ - وهو من آخر ما ألفه - وذكر الاحتمالات الثلاث، ولم يرجح واحدة منها.

(١) ينظر: تشنيف المسامع: ج ١/ ١٢٧، البدر الطالع: ج ١/ ١٥٥، شرح الكوكب الساطع: ج ١/ ١٢٧، غاية الوصول: ص ٣١.

(٢) اختلف العلماء في جواز التكليف بالمحال على مذاهب: أحدها وهو مذهب الجمهور: جوازه مطلقاً سواء كان محالاً - أي ممتنعاً عادة وعقلاً - لذاته كالجمع بين السواد والبياض، أم لغيره - أي ممتنعاً عادة لا عقلاً - كالمشي من الزمن والطيران من الإنسان، أو عقلاً لا عادة كالإيمان لمن علم الله أنه لا يؤمن، وهذا القول هو المنقول عن الإمام أبي الحسن الأشعري رحمته الله. ينظر: المحصول لابن العربي: ص ٢٥، الإبهاج: ج ١/ ١٧١ - ١٧٢، البحر المحيط: ج ١/ ٣١١ - ٣١٢، تشنيف المسامع: ج ١/ ١٢٧، البدر الطالع: ج ١/ ١٥٦ - ١٥٧، غاية الوصول: ص ٣١ - ٣٢، شرح الكوكب المنير: ج ١/ ٤٨٦.

ثانيها: التفصيل بين أن يكون ممتنعاً لذاته فلا يجوز التكليف به، أو لغيره فيجوز، ونقل عن معتزلة بغداد، واختاره الآمدي، ونقله عن ميل الغزالي، واختاره أيضاً الإمام ابن الحاجب في مختصره وشارحه الإمام الأصفهاني. ينظر: الإحكام للآمدي: ج ١/ ١٨١ - ٨٣، شرح مختصر ابن الحاجب للأصفهاني: ج ٢٢٧، الإبهاج: ج ١/ ١٧١ - ١٧٢، البحر المحيط: ج ١/ ٣١١ - ٣١٢، التشنيف: ج ١/ ١٢٧ البدر الطالع: ج ١/ ١٥٦ - ١٥٧، شرح الكوكب الساطع: ج ١/ ١٢٨ - ١٢٩، غاية الوصول: ص ٣١ - ٣٢، شرح الكوكب المنير: ج ١/ ٤٨٥.

قالوا: «لأن تكليف من علم الله أنه لا يؤمن بالإيمان، كأبي جهل وأبي لهب لا فائدة فيه»^(١).

وأجيب: بأن فيه فائدة، وهو اختبارهم هل يأخذون بالمقدمات، فيترتب عليها الثواب أو لا فالعقاب^(٢).

قلت: وفي هذا الجواب شيء عندي؛ لأن المقدمات، إن قلنا بأنهم مكلفون بها وجعلناها مقاصد في نفسها، فالحال للحال، فتأمل.

قال العلماء: «ولا فرق في جواز التكليف بالمحال بين أن يكون محالاً لذاته كالجمع^(*) بين السواد والبياض، وهو ممتنع عادة وعقلاً، وبين المحال لغيره بأن يكون ممتنعاً عادة لا عقلاً كالطيران من الإنسان، أو عقلاً لا عادة كإيمان من علم الله أنه لا يؤمن»^(٣).

قال ابن السبكي رحمه الله: «والحق وقوع المحال بالغير لا بالذات»^(٤)؛

= ثالثها: منع التكليف به مطلقاً، وعدم وقوعه أيضاً، وهو مذهب الحنفية، والمنقول عن المعتزلة، وبعض الأشاعرة. ينظر: التوضيح مع التلويح: ج ١/ ٤١٩، التقرير والتحبير: ج ٢/ ١٠٩ - ١١٢، تيسير التحرير: ج ٢/ ١٣٧، والمراجع السابقة.

(١) قال الإمام صدر الشريعة المحبوبي الحنفى رحمته الله: «التكليف بما لا يطاق غير جائز - خلافاً للأشعري -؛ لأنه لا يليق من الحكيم، ولقوله تعالى: ﴿لَا يَكُفُّ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. إلى غير ذلك من الآيات». التوضيح مع التلويح: ج ١/ ٤١٩.

فمنع المعتزلة التكليف بالمحال بناءً على أنه يجب على الله تعالى فعل الأصلح لعباده؛ لأن عدم التكليف بالمحال أصلح للعباد فيكون واجباً على الله، فيكون التكليف به ممتنعاً. ينظر: المرجع السابق والذي قبله.

وأمّا منع الحنفية له: لأنه لا يليق بالحكمة والفضل أن يكلف الله عباده بما لا يطيقونه أصلاً، فيلزم الترك بالضرورة ويستحقوا العذاب وما لا يليق بالحكمة والفضل سفة وترك إحسان إلى من يستحقه، وهو قبيح لا يجوز صدوره عن الله تعالى. ينظر: التلويح: ج ١/ ٤٢١.

(٢) ينظر: البدر الطالع: ج ١/ ١٥٦، شرح الكوكب الساطع: ج ١/ ١٢٩، غاية الوصول: ص ٣١.

(*) نهاية: (ق/٦) وبداية: (ق/٧).

(٣) وهو مذهب جمهور العلماء كما مرّ آنفاً.

(٤) جمع الجوامع: ص ١٩.

لأنَّ اللهَ كَلَّفَ الثَّقَلَيْنِ بِالْإِيمَانِ، وقال: ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾^(١)، فامتنعَ إيمانُ أكثرِهِمْ؛ لَعَلِمَ اللهُ تعالى بَعْدَمِ وَقُوعِهِ وَذَلِكَ فِي الْمَمْتَنَعِ بِالْغَيْرِ^(٢).

[تَكْلِيفُ الْكُفَّارِ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ]

مَسْأَلَةٌ: فِي بَيَانِ تَكْلِيفِ الْكَافِرِ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ^(٣): ذَهَبَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ الْكَافِرَ مُكَلَّفٌ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ^(٤) وَإِنْ كَانَ لَا تَصَحُّ مِنْهُ نِيَّةٌ، إِذْ مِنْ شَرَطِ نِيَّةِ الْوُضُوءِ مَثَلًا الْإِسْلَامُ، فَعَلَى هَذَا يُعَاقَبُ فِي الْآخِرَةِ^(٥) عَلَى تَرْكِ امْتِثَالِ الْأَوَامِرِ

(١) سورة يوسف، الآية (١٠٣).

(٢) ينظر: تشنيف المسامع: ج ١/١٣٠، الغيث الهامع: ص ٩٥، البدر الطالع: ج ١/١٥٧ - ١٥٨، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١٢٩، غاية الوصول: ص ٣٢. وفي المسألة أقوال أخرى تنظر في هذه المراجع لم أذكرها خشية الإطالة.

(٣) هذه المسألة تُبَحِّثُ مِنْ جَانِبَيْنِ: الْجَانِبِ الْأَوَّلِ: مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهُوَ وَجُوبُ تَكْلِيفِ الْكُفَّارِ بِالْإِيمَانِ، وَمُخَاطَبَتِهِمْ بِالْجَنَابَاتِ وَالْمَعَامَلَاتِ. ينظر: الإشارات للباجي: الإبهاج: ١/١٣٤، تيسير التحرير: ٢/١٥٠، شرح الكوكب المنير: ١/٥٠١.

الجانب الثاني: تكليفهم بفروع الإسلام، كَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّوْمِ وَنَحْوِهَا، وَهَذَا الْجَانِبُ اخْتَلَفَ فِيهِ الْعُلَمَاءُ، عَلَى مَا سَيَأْتِي بَعْدَ قَلِيلٍ.

(٤) وَهُوَ ظَاهِرٌ مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ، وَمَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ وَالْإِمَامِ أَحْمَدَ وَمَذْهَبِ الْأَشَاعِرَةِ، وَالْإِمَامِ الْكَرْخِيِّ وَالْإِمَامِ الْجَصَّاصِ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ ذَمَّ الْكَافَرَ عَلَى تَرْكِ كَثِيرٍ مِمَّا تَعَلَّقَ لُزُومُهُ بِالشَّرْعِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي حِكَايَتِهِ عَنْ أَهْلِ النَّارِ: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾ وَكَأَنَّ تَكْلِيفَ يَوْمِ الدِّينِ ﴿[المدثر: ٤٢ - ٤٣]﴾ فِي هَذِهِ الْآيَةِ إِخْبَارٌ عَنْ عِقَابِهِمْ عَلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ وَتَرْكِ إِطْعَامِ الْمَسَاكِينِ مَعَ مَا اسْتَحَقُّوا مِنَ الْعِقَابِ عَلَى كُفْرِهِمْ، وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧] وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ فَصَّلَتْ، الْآيَةُ (-): ﴿... وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [فصلت: ٦ - ٧] وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ. ينظر: الإشارات للباجي: ص ٥٥، المحصول لابن العربي: ص ٢٧ - ٢٨، البرهان: ج ١/٩٢ - ٩٣، المنحول: ص ٣١، الإبهاج: ج ١/١٣٤، البحر المحيط: ج ١/٣٢١ - ٣٢٢، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١٣١، شرح الكوكب المنير: ج ١/٥٠١، الفصول في الأصول للإمام الجصاص: ج ٢/١٥٦ - ١٥٧.

(٥) فَالْفَائِدَةُ مِنَ الْقَوْلِ بِأَنَّهُمْ مُخَاطَبُونَ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ كَثْرَةُ عِقَابِهِمْ فِي الْآخِرَةِ، =

الشَّرِيعَةِ، وَإِنْ كَانَتْ تَسْقُطُ بِالْإِيمَانِ مِنْ حَيْثُ تَرْغِيْبِهِ فِيهِ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فِي جَنَّتٍ يَسَاءَلُونَ﴾ عَنِ الْمُجْرِمِينَ ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾^(١)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ﴾ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ^{(٢)(٣)}.

وَذَهَبَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ^{(٤)(٥)} وَأَكْثَرُ الْحَنْفِيَّةِ إِلَى أَنَّ الْكَافَرَ غَيْرُ مُكَلَّفٍ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ؛ لِأَنَّ الْمَأْمُورَاتِ مِنْهَا لَا يُمَكِّنُ فَعْلُهَا مَعَ الْكُفْرِ، وَلَا يُؤْمَرُ بَعْدَ الْإِيمَانِ بِقَضَائِهَا، وَالْمَنْهَيَّاتُ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْمَأْمُورَاتِ؛ حَذَرًا مِنْ تَبْعِيضِ التَّكْلِيفِ^(٦).

= لَا الْمَطَالِبَةُ بِفَعْلِ الْفُرُوعِ فِي الدُّنْيَا، وَلَا قَضَاءُ مَا فَاتَهُمْ مِنْهَا إِذَا أَسْلَمُوا. ينظر: المجموع: ج ٣/٥، شرح الكوكب المنير: ج ١/٥٠٣.

(١) سورة المدثر، الآيات من (٤٠ - ٤٣).

(٢) سورة فصلت، الآيتان (٦، ٧).

(٣) ينظر: البدر الطالع: ج ١/١٥٩، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١٣١، غاية الوصول: ص ٣٢، شرح الكوكب المنير: ج ١/٥٠٤.

(٤) أَيِ الْإِسْفَرَايِينِيِّ هُوَ: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ، الشَّيْخُ الْإِمَامُ أَبُو حَامِدٍ بْنُ أَبِي طَاهِرٍ الْإِسْفَرَايِينِيُّ، شَيْخُ الشَّافِعِيَّةِ بِالْعِرَاقِ، وَلِدَ سَنَةَ (٣٤٤هـ)، قَدِمَ بَغْدَادَ وَهُوَ حَدَّثَ فَدَرَسَ فَقَدَّ الشَّافِعِي عَلَى أَبِي الْحَسَنِ ابْنِ الْمَرْزُبَانِ وَغَيْرِهِ، أَفْتَى وَهُوَ ابْنُ (١٧) سَنَةً، انْتَهَتْ إِلَيْهِ رِثَاةُ الدِّينِ وَالدُّنْيَا فِي بَغْدَادَ، حَتَّى قَالَ عَنْهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: «إِنَّهُ مَجْدِدُ الْمِثَّةِ الرَّابِعَةِ»، وَعَظَّمَ جَاهُهُ عِنْدَ الْمُلُوكِ وَالْعَوَامِّ، تَخَرَّجَ بِهِ الْكَثِيرُ مِنَ الْأَثَمَةِ، تَوَفَّى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَنَةَ: (٤٠٦هـ). ينظر: طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح: ج ١/٣٧٣ - ٣٧٦، طبقات الشافعية لابن قاضي شُهْبَةَ: ج ١/١٧٢ - ١٧٣.

(٥) يَنْظُرُ الثَّقَلُ عَنِ الْإِمَامِ الْإِسْفَرَايِينِيِّ فِي: الْبَحْرِ الْمَحِيطِ: ج ١/٣٢٢، البدر الطالع: ج ١/١٥٩.

(٦) يَنْظُرُ: كَشَفُ الْأَسْرَارِ: ج ٤/٣٤٣ - ٣٤٤، تيسير التحرير: ج ٢/١٤٨ - ١٥٠، فَوَاتِحُ الرَّحْمُوتِ: ج ١/١٧٨ - ١٧٩، وَيَنْظُرُ: الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ١/١٥٩، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ٣٢.

وَاسْتَدَلُّوا أَيْضًا بِقَوْلِهِ لَمَّا بَعَثَ سَيِّدُنَا ﷺ إِلَى الْيَمَنِ قَالَ لَهُ: «ادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلَمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَى فَقَرَائِهِمْ». [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الزَّكَاةِ، =

قال العلماء: «والخلاف إنما هو في خطاب التكليف من الإيجاب والتحریم، وما يرجع إلى التكليف^(١) ككون الطلاق سبباً لحُرمة الزوجة، فإن من قال: إن الكافر مُكَلَّف بفروع الشريعة يحكم بصحة طلاق الكافر؛ لأن الطلاق من خطاب الوضع الراجع للتكليف، ومن قال: إن الكافر غير مُكَلَّف لم يصحح له طلاقاً^(٢)».

وخرج بقولنا: (وما يرجع إلى التكليف) ما لا يرجع من الوضع إلى خطاب التكليف، كالإتلاف للمال^(٣)، والجنایات فما دونها، وترتب العقود، كملك المبيع، وثبوت النسب، فإن الكافر في ذلك كالمسلم بالاتفاق، نعم لو كان الكافر حربياً فلا يضمن مثله ولا مجنيته^(٤).

= باب وجوب الزكاة، رقم (١٣٣١)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام، رقم (١٩).

وأيضاً فإن فائدة الأداء هي نيل الثواب في الآخرة حكماً من الله تعالى، والكافر مع صفة الكفر ليس بأهل للثواب، عقوبة له على كفره حكماً من الله تعالى. ينظر: كشف الأسرار: ج ٤/٣٤٣ - ٣٤٤، تيسير التحرير: ج ٢/١٥٠.

(١) يعني من خطاب الوضع.
(٢) ينظر: البدر الطالع: ج ١/١٦٠، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١٣٢، شرح الكوكب المنير: ج ١/٥٠٥.

(٣) قال الإمام الأسنوي رحمه الله في التمهيد: ص ١١٦: «لا يشترط التكليف في خطاب الوضع كجعل الإتلاف موجباً للضمن ونحو ذلك، ولهذا تجب الزكاة في مال الصبي والمجنون، والضمن بفعلهما وفعل السامي والبهيمة».

(٤) ينظر: تيسير التحرير: ج ٢/١٥٠، البدر الطالع: ج ١/١٦١، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١٣٢، شرح الكوكب المنير: ج ١/٥٠٤.

قال العلماء: «وجه مخاطبتهم بالعقوبات: كونها شرعاً زجراً عن ارتكاب أسبابها، وفي وجه مخاطبتهم بالمعاملات: أن المطلوب بها معنى دنيوي، وذلك بهم أليق؛ لأنهم أثروا الدنيا على الآخرة». ينظر: تيسير التحرير: ج ٢/١٥٠.

[التكليف بغير فعل]

مسألة: ليس تكليف بغير^(١) فعل أبداً، فجميع ما كُلف به العبد يسمى فعلاً، ومن هنا سمي الانتهاء عن المنهي عنه فعلاً؛ لأنه كُف، والكف فعل^(٢).

[وقت توجه الخطاب إلى المكلف]^(٣)

ومتى يتعلّق الأمر بالفعل؟ هل هو قبل المباشرة أو عندها؟ الذي عليه الجمهور^(٤) إن الذي يتعلّق بالفعل قبل المباشرة له، لكن يكون تعلّقه بعد دخول وقته على سبيل الإلزام، وقبله على سبيل الإعلام^(٥)، ويستمرّ تعلّقه الإلزامي^(٦)

- (١) عبارة جمع الجوامع: «لا تكليف إلا بفعل». جمع الجوامع: ص ١٩.
- (٢) وهذا ما ذهب إليه أكثر المتكلمين؛ لأن متعلق التكليف الأمر والنهي، وكلاهما لا يكون إلا فعلاً، أما في الأمر فظاهر؛ لأن مقتضاه إيجاد فعل مأمور به كالصلاة والصيام، وأما في النهي فمتعلّق التكليف فيه كف النفس عن المنهي عنه كالکف عن الزنا، وهو أيضاً فعل. ينظر: المستصفى: ص ٧٢، مختصر ابن الحاجب بشرح الأصفهاني: ج ١/٢٣٥، الإحكام للآمدي: ج ١/١٩٤ - ١٩٥، جمع الجوامع: ص ١٩، القواعد والفوائد الأصولية: ص ٦٢، تيسير التحرير: ج ٢/١٣٥، التقرير والتحرير: ج ٢/١٠٨، المدخل: ص ١٤٥.
- (٣) نقل الإمامان العراقي والسبكي عن الإمام القرافي قوله عن هذه المسألة: «وهي أغمض مسألة في أصول الفقه مع قلة جدواها، إذ لا يظهر لها ثمرة في الفروع». ينظر: الغيث الهامع: ص ٩٨، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١٣٤، وهذا قريب أيضاً مما قاله الإمام التاج السبكي رحمه الله في الإبهاج: ج ١/١٦٥.
- (٤) الأصل في هذا النقل عن الجمهور قول الإمام الآمدي رحمه الله: «اتفق الناس على جواز التكليف بالفعل قبل حدوثه سوى شذوذ من أصحابنا». الإحكام: ج ١/١٩٥، وينظر: تشنيف المسامع: ج ١/١٣٧، الغيث الهامع: ص ١٠٠، شرح الكوكب المنير: ج ١/٤٩٣، وصحح هذا القول شيخ الإسلام زكريا الأنصاري في غاية الوصول: ص ٣٢ - ٣٣.
- (٥) المراد بالتعلّق الإلزامي الامتثال، وبالإعلامي اعتقاد وجوب إيجاد الفعل، ولا يحصل الامتثال إلا بكل من الاعتقاد والإيجاد. ينظر: غاية الوصول: ص ٣٢.
- (٦) وهذا هو قول الأكثر من الجمهور. ينظر: جمع الجوامع: ص ١٩، تشنيف المسامع: ج ١/١٣٧، الغيث الهامع: ص ١٠٠، البدر الطالع: ج ١/١٦١، التقرير والتحرير: ج ٢/١١٢، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١٣٤، غاية الوصول: ص ٣٢، شرح الكوكب المنير: ج ١/ =

به حال المباشرة له؛ لأنَّ الفعل كالصَّلَاةِ مَثَلًا إِنَّمَا يَحْصُلُ بِالْفَرَاغِ مِنْهُ فَيَنْتَفِي بِانْتِفَاءِ جُزْءٍ مِنْهُ^(١).

وقال ابنُ السَّبْكِ رحمته الله: «لَا يَتَعَلَّقُ الْأَمْرُ^(*) بِالْفِعْلِ عَلَى وَجْهِ الْإِلْزَامِ إِلَّا عِنْدَ الْمُبَاشَرَةِ لَهُ فَقَطْ»^(٢). والله أعلم.

[الْأَحْكَامُ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِأَمْرَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ عَلَى التَّرْتِيبِ]

مسألة: قَدْ يَكُونُ مِنَ الْأَحْكَامِ مَا يَتَعَلَّقُ بِأَمْرَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ عَلَى التَّرْتِيبِ، وَلَهُ ثَلَاثُ مَرَاتِبٍ، فَتَارَةٌ يَحْرُمُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ وَتَارَةٌ يُبَاحُ وَتَارَةٌ يُسْنُ^(٣).

فَمِثَالُ تَحْرِيمِ الْجَمْعِ: أَكَلُ الْمُدْكَى وَالْمَيْتَةِ، فَإِنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَجُوزُ أَكْلُهُ، لَكِنْ جَوَازُ أَكْلِ الْمَيْتَةِ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنْ غَيْرِهَا^(٤) الَّذِي مِنْ جُمْلَةِ الْمُدْكَى، فَيَحْرُمُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا؛ لِحُرْمَةِ الْمَيْتَةِ حَيْثُ قَدِرَ عَلَى غَيْرِهَا^(٥).

ومِثَالُ إِبَاحَةِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ: الْوُضُوءُ وَالْتَّيْمُمُ، فَإِنَّهُمَا جَائِزَانِ؛ لَخَوْفِ

= ٤٩٥، ومذهبُ إمامِ الحرمين والإمامِ الغزالي أنه ينقطع التعلق حال المباشرة. ينظر: البرهان: ج ١/ ١٩٥، الإبهاج: ج ١/ ١٦٦، والمراجع السابقة.

(١) ينظر: البدر الطالع: ج ١/ ١٦٣، شرح الكوكب الساطع: ج ١/ ١٣٥، غاية الوصول: ص ٣٣. (* نهاية: (ق/٧/أ).

(٢) وهو مذهب الإمامان الرازي والبيضاوي رحمهما الله تعالى. ينظر: المحصول: ج ٢/ ٤٥٦، الإبهاج: ج ١/ ١٦٧، نهاية السؤل: ص ٦٧، قال الإمام التاج السبكي رحمته الله عن هذا القول بأنه: «هو التحقيق». ينظر: جمع الجوامع: ص ٢٠.

وقد ضعّفه إمام الحرمين في كتابه البرهان: ج ١/ ١٩٥ - ١٩٦، ورّدّه أيضاً شيخُ الإسلام زكريا الأنصاري في غاية الوصول: ص ٣٢.

(٣) ينظر: المحصول: ج ٢/ ٢٨٣، المنهاج مع الإبهاج: ج ١/ ١٩١، جمع الجوامع: ص ٢٠، نهاية السؤل: ص ٤٠، تشنيف المسامع: ج ١/ ١٤٠ - ١٤١، البدر الطالع: ج ١/ ١٦٦ - ١٦٧، شرح الكوكب الساطع: ج ١/ ١٣٨ - ١٣٩، غاية الوصول: ص ٣٣.

(٤) «إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَإِغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ» [البقرة: ١٧٣].

(٥) ينظر: المحصول: ج ٢/ ٢٨٣، الإبهاج: ج ١/ ١٩١، نهاية السؤل: ص ٤٠، البدر الطالع: ج ١/ ١٦٦ - ١٦٧، شرح الكوكب الساطع: ج ١/ ١٣٨، غاية الوصول: ص ٣٣.

بُطْءِ الْبُرْءِ مِنَ الْوُضُوءِ مَنْ عَمَّتْ ضَرْوْرَتُهُ مَحَلَّ الْوُضُوءِ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ مُتَحَمِّلًا لِمَشَقَّةِ بُطْءِ الْبُرْءِ، وَإِنْ بَطَلَ بَوْضُوؤُهُ تَيْمُمُهُ؛ [لانتقاض مدته]^{(١)(٢)}.

ومِثَالُ اسْتِحْبَابِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا: خِصَالُ كَفَّارَةِ الْوِقَاعِ، فَإِنَّ كُلًّا مِنْهَا وَاجِبٌ، لَكِنْ وَجُوبُ الْإِطْعَامِ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنِ الصِّيَامِ، وَوُجُوبُ الصِّيَامِ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنِ الْإِعْتِقِ^(٣).

قال الإمامُ الرَّازِي^(٤): «يُسْنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، فَيَنْوِي بِكُلِّ مِنْهَا الْكَفَّارَةَ، وَإِنْ سَقَطَتْ بِفِعْلِ الْأَوَّلِ كَمَا يَنْوِي بِالصَّلَاةِ الْمُعَادَةِ الْفَرَضِ، وَإِنْ سَقَطَ بِفِعْلِ أَوَّلَا^(٥)».

(١) ينظر: المراجع السابقة. وهذا التصوير للمسألة للإمام جلال الدين المحلي رحمته الله، بأنَّ تَيْمُمَ أَوَّلًا لِلْمَرَضِ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ مُتَحَمِّلًا لِمَشَقَّةِ الْمَرَضِ، مَعَ أَنَّ تَيْمُمَهُ هَذَا لَا فَائِدَةَ مِنْهُ، وَلَكِنَّهُ مَبَاحٌ. ينظر: البدر الطالع: ج ١/ ١٦٦، شرح الكوكب الساطع: ج ١/ ١٣٨.

(٢) هكذا في الأصل، وفي البدر الطالع: ج ١/ ١٦٦: «لانتفاء فائدته» وهو الصَّحِيحُ الَّذِي يَقْتَضِيهِ مَعْنَى الْكَلَامِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٣) ينظر: الإبهاج: ج ١/ ١٩١ - ١٩٢، نهاية السؤل: ص ٤٠، البدر الطالع: ج ١/ ١٦٦ - ١٦٧، شرح الكوكب الساطع: ج ١/ ١٣٨.

وَأَصْلُ وَجُوبِ أَحَدِ خِصَالِ هَذِهِ الْكَفَّارَةِ مَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتُ، قَالَ: «مَا لَكَ؟» قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي وَأَنَا صَائِمٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «هَلْ تَجِدُ رَقَبَةً تُعْتِقُهَا؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟» قَالَ: لَا، فَقَالَ: «فَهَلْ تَجِدُ إِطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكِينًا؟» قَالَ: لَا، قَالَ: فَمَكَتِ النَّبِيُّ فَبَيْنَا نَحْنُ عَلَى ذَلِكَ أَتَى النَّبِيُّ بِعَرَقٍ فِيهَا تَمْرٌ - وَالْعَرَقُ الْمَكْتَلُ - قَالَ: «أَيُّ السَّائِلِ؟» فَقَالَ: أَنَا، قَالَ: «خُذْهَا فَتَصَدَّقْ بِهِ» فَقَالَ الرَّجُلُ: أَعَلَى أَفْقَرٍ مِنِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ فَوَ اللَّهُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا - يُرِيدُ الْحَرَّتَيْنِ - أَهْلُ بَيْتِ أَفْقَرُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي فَضَحِكَ النَّبِيُّ حَتَّى بَدَتْ أُنْيَابُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَطْعِمْهُ أَهْلَكَ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ: رَقْم (١٨٣٤)، وَمُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ: رَقْم (١١١١).

(٤) هذا النَّقْلُ عَنِ الْإِمَامِ الرَّازِيِّ لَيْسَ مِنْ كَلَامِهِ حَرْفِيًّا، وَإِنَّمَا هُوَ مُسْتَوْحَى مِنْ كَلَامِهِ، وَعِبَارَتُهُ فِي الْمَحْصُولِ: ج ٢/ ٢٨٣: «ومِثَالُ الْمُنْدُوبِ فِي التَّرْتِيبِ الْجَمْعُ بَيْنَ خِصَالِ كَفَّارَةِ الْفُطْرِ». فَقَطْ، وَالْكَلَامُ الْمَنْقُولُ فِي الْأَعْلَى إِنَّمَا هُوَ لِلْإِمَامِ الْمَحَلِّي رحمته الله فِي دَفْعِ الْإِشْكَالِ الْوَارِدِ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ. ينظر: البدر الطالع: ج ١/ ١٦٦.

(٥) قال الإمام تقي الدين السبكي رحمته الله في بيان صحة هذا الكلام: «فالحكم بأن الجمع سنة =

[الْأَحْكَامُ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِأَمْرَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ عَلَى الْبَدَلِ]

قال العلماء: «وَمِنْ الْأَحْكَامِ أَيْضاً مَا يَتَعَلَّقُ بِأَمْرَيْنِ فَأَكْثَرَ، لَكِنْ عَلَى الْبَدَلِ لَا التَّرْتِيبِ، فَيَحْرُمُ الْجَمْعُ أَوْ يُبَاحُ أَوْ يُسَنُّ»، كما قُلْنَا فِي قِسْمِ التَّرْتِيبِ^(١).
فَمِثَالُ تَحْرِيمِ الْجَمْعِ عَلَى الْبَدَلِ: تَزْوِيجُ الْمَرْأَةِ مِنْ كُفَّوَيْنِ، فَإِنَّ كُلَّاهُمَا مِنْهُمَا يَجُوزُ التَّزْوِيجُ مِنْهُ بَدَلًا عَنِ الْآخَرِ، أَيْ إِنْ لَمْ تُزَوَّجْ مِنَ الْآخَرِ وَيَحْرُمُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِأَنْ تُزَوَّجَ مِنْهُمَا مَعًا أَوْ مُرْتَبًا^(٢).
وَمِثَالُ إِبَاحَةِ الْجَمْعِ: سَتْرُ الْعَوْرَةِ بِثَوْبَيْنِ، فَإِنَّ كُلَّاهُمَا يَجِبُ السَّتْرُ بِهِ بَدَلًا عَنِ الْآخَرِ، أَيْ إِنْ لَمْ يَسْتَرْ بِالْآخَرِ، وَيُبَاحُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِأَنْ يَجْعَلَ أَحَدُهُمَا فَوْقَ الْآخَرِ.

ومثال استحباب الجمع بينهما: خِصَالُ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ، فَإِنَّ كُلَّاهُمَا وَاجِبٌ بَدَلًا عَنِ غَيْرِهِ، أَيْ إِنْ لَمْ يَفْعَلْ غَيْرَهُ مِنْهَا، وَيُسَنُّ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا كُلُّهُمَا^(٣)، كما قال الإمام الرَّاظي^(٤).

وَاللَّهُ أَعْلَمُ

= يحتاج إلى دليل ولا أعلمه، ولم أر أحداً من الفقهاء صرح باستحباب الجمع، وإنما الأصوليون ذكروه، ويحتاجون إلى دليل عليه، ولعل مرادهم الورع والاحتياط بتكثير أسباب براءة الذمة. الإبهاج: ج ١/ ٩٢.

(١) ينظر: المحصول: ج ٢/ ٢٨٣ - ٢٨٤، الإبهاج: ج ١/ ١٩١، جمع الجوامع: ص ٢٠، نهاية السؤل: ص ٤٠، تشنيف المسامع: ج ١/ ١٤١، البدر الطالع: ج ١/ ١٦٦ - ١٦٧، شرح الكوكب الساطع: ج ١/ ١٣٩، غاية الوصول: ص ٣٣.

(٢) ينظر: المراجع السابقة.

(٣) ينظر هذا والذي قبله في: المراجع السابقة.

(٤) ونص عبارته في المحصول: ج ٢/ ٢٨٣ - ٢٨٤: «ومثال المندوب في الترتيب: الجمع بين خِصَالِ كَفَّارَةِ الْفِطْرِ، وَفِي الْبَدَلِ: الْجَمْعُ بَيْنِ خِصَالِ كَفَّارَةِ الْحِنْثِ».

الْكِتَابُ الْأَوَّلُ

فِي بَيَانِ الْأُمُورِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْكِتَابِ الْعَزِيزِ كَالْمَنْطُوقِ
وَالْمَضْمُونِ وَالْمُجْمَلِ وَالْمُبَيَّنِ وَالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ وَغَيْرِ
ذَلِكَ مِمَّا يَأْتِي بَيَانُهُ

[تَعْرِيفُ الْكِتَابِ]

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْكِتَابَ هُوَ الْقُرْآنُ الْعَظِيمُ، غَلَبَ عَلَيْهِ اسْمُ الْكِتَابِ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْكُتُبِ الْإِلَهِيَّةِ.

وَالْمَعْنَى بِهِ عِنْدَ أَهْلِ هَذَا الشَّانِ: اللَّفْظُ الْمَنْزَّلُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ عَلَى سَبِيلِ الْإِعْجَازِ بِسُورَةٍ مِنْهُ، الْمَتَعَبَّدُ بِتِلَاوَتِهِ^(١).

فَخَرَجَ بِقَوْلِنَا^(*): (المنزل على محمد ﷺ) الأحاديث غير الربَّانيَّةِ وَالتَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ مِثْلًا^(٢).

(١) ينظر: مختصر ابن الحاجب بشرح الأصفهاني: ج ١/ ٢٤٨، الإبهاج: ج ١/ ١٩٠، جمع الجوامع: ص ٢١، نهاية السؤل: ص ٧٧، تشنيف المسامع: ج ١/ ١٤٢، الغيث الهامع: ص ١٠٥، البدر الطالع: ج ١/ ١٦٩، شرح الكوكب الساطع: ج ١/ ١٤٣، غاية الوصول: ص ٣٣، شرح الكوكب المنير: ج ٢/ ٧ - ٨.

وَعُرفَ أَيْضاً بِأَنَّهُ: الْكَلَامُ الْمَنْزَّلُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ فِي الْمَصَاحِفِ الْمَنْقُولِ إِلَيْنَا نَقْلًا مُتَوَاتِرًا بِلَا شُبْهَةٍ. ينظر: أصول الإمام البيهقي: ص ٥، مطبعة جاويد بريس، كراتشي، أصول السرخسي: ج ١/ ٢٧٩، إرشاد الفحول: ص ٦٢.

(*) نهاية: (ق ٧/ ب).

(٢) ينظر: البدر الطالع: ج ١/ ١٦٩، شرح الكوكب الساطع: ج ١/ ١٤٣، غاية الوصول: ص ٣٤.

وَحَرَجَ بِقَوْلِنَا: (على سبيل الإعجاز^(١))^(٢) الأحاديث الربّانيّة، كَحَبَر الصّحّاحين: «أنا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي»^(٣). فَلَيْسَتْ لِلإِعْجَازِ.

وَحَرَجَ بِقَوْلِنَا: (الْمُتَعَبَّدُ بِتِلَاوَتِهِ) - يعني أبدأ - ما نُسَخَّتْ تِلَاوَتُهُ^(٤) «كَالشَّيْخِ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنِيَا فَارْجُمُوهُمَا الْبَيْتَةَ»^(٥)، قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «قَرَأْنَاهَا زَمَانًا ثُمَّ نُسَخَّتْ

(١) المقصود بالإعجاز هنا: إظهار صدق النبي في دعواه الرسالة مجازاً عن إظهار عجز المرسل إليهم عن معارضته. ينظر: البدر الطالع: ج ١/١٦٩، غاية الوصول: ص ٣٤.

(٢) والأصحُّ أَنَّ هذا القيد - على سبيل الإعجاز - أخرج الأحاديث بقسميها: النبويّة والربّانيّة (القدسية)، فإنّها لم تُنَزَّلْ على رسول الله لقصد الإعجاز قصداً أولياً، وإن كانت لا تخلو منه، فقد أوتي النبي جوامع الكلم وفواتحه، وكما قال الإمام الحليمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «علوم القرآن تُوجَدُ فِي السُّنَّةِ، إِلَّا الإِعْجَازَ». يعني لم يُقَصَّد فيها قصداً أولياً، - كما أفاده الإمام الزركشي والعراقي والسبوطي رحمهم الله: ينظر: تشنيف المسامع: ج ١/١٤٢، الغيث الهامع: ص ١٠٥، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١٤٤.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَيَعِزُّكُمْ اللَّهُ نَفْسَكُمْ﴾ وقوله جل ذكره: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾، برقم (٦٩٧٠)، ومسلم في صحيحه: كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب الحث على ذكر الله تعالى، برقم (٢٦٧٥) وبقيّة الحديث: «... وأنا معه حين يذكرني، إن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملأٍ ذكرته في ملأٍ هم خير منهم، وإن تقرب مني شبراً تقربت إليه ذراعاً، وإن تقرب إلي ذراعاً تقربت منه باعاً، وإن أتاني يمشي أتيته هرولة».

(٤) ينظر: تشنيف المسامع: ج ١/١٤٤، البدر الطالع: ج ١/١٧٠، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١٤٥، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٨.

(٥) أخرجه مالك في الموطأ: كتاب الحدود، باب ما جاء في الرجم، رقم (١٥٠٦) دار إحياء التراث العربي، مصر، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، والنسائي في سننه الكبرى: كتاب الرجم، باب تثبيت الرجم، رقم (٧١٥٦)، وابن ماجه في سننه، كتاب الحدود، باب الرجم، رقم (٢٥٥٣)، وابن حبان في صحيحه: باب الزنا وحده، ذكر إثبات الرجم لمن زنى وهو محصن، رقم (٤٤٢٨)، والحاكم في المستدرک: كتاب الحدود، رقم (٨٠٦٨) و قال: «حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

فهذا القيد أخرج الآيات المنسوخة اللفظ، سواء بقي حكمها أم لا، لأنها لا تُسَمَّى بعد النسخ قرآناً، لسقوط التعبد بتلاوتها، ولذلك لا تعطى حكم القرآن. ينظر: شرح الكوكب المنير: ج ٢/٨.

تِلَاوَتُهَا»^(١)(٢).

[البَسْمَلَةُ مِنَ الْقُرْآنِ]

وَالصَّحِيحُ أَنَّ **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** **﴿**أَوَّلُ كُلِّ سُورَةٍ مِنْ جُمْلَةِ آيَاتِ كُلِّ سُورَةٍ مَا عَدَا سُورَةَ بَرَاءَةِ**﴾**^(٣). - كما سيأتي - لأنها مكتوبة بخط السورة

(١) لم أجده بهذا اللفظ، وقريب منه ما رواه سيّدنا عبدُ الله بنُ عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال عمرُ بنُ الخطّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لقد خَشِيتُ أَنْ يَطُولَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ حَتَّى يَقُولَ قَائِلٌ: مَا أَجَدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَيُضْلُوا بِتَرْكِ قَرِيبَةٍ مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ، أَلَا وَإِنَّ الرَّجْمَ حَقٌّ إِذَا أَحْصَنَ الرَّجُلُ وَقَامَتِ الْبَيِّنَةُ، أَوْ كَانَ حَمَلٌ أَوْ اعْتِرَافٌ، وَقَدْ قَرَأْتُهَا: الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنِيَا فَارْجُمُوهُمَا الْبَيْتَةَ، رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ».

- أخرجه الإمام الشافعي في مسنده: ص ١٦٣، وابن أبي شيبة في مصنفه: كتاب الحدود، في الزاني كم مرة يرد وما يصنع به بعد إقراره، برقم (٢٨٧٧٦)، وابن ماجه في سننه، كتاب الحدود، باب الرجم.

(٢) ينظر: البدر الطالع: ج ١/١٧٠، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١٤٥، غاية الوصول: ص ٣٤.

(٣) هذا مذهب الشافعية، وقد استدلوا لما ذهبوا إليه بأدلة كثيرة، أوصلها الإمام الفخر الرازي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى سبعة عشر دليلاً، منها ما ذكره الإمام الشعراني أعلاه. ينظر: المستصفى: ص ٨٢ - ٨٣، التفسير الكبير للفخر الرازي: ج ١/١٦١ - ١٦٥، المجموع: ج ٣/٢٧٩ - ٢٨٥، خلاصة الأحكام للإمام النووي: ج ١/٣٦٥ مؤسسة الرسالة، الإتيقان للإمام السيوطي: ج ١/٢١٠ - ٢١٢ وذهب الحنفية في الأصح عندهم، وهو الأصح عند الحنابلة أيضاً أَنَّ البَسْمَلَةَ آيَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ أَنْزَلَتْ لِلْفَصْلِ بَيْنَ السُّورِ لَيْسَتْ مِنَ الْفَاتِحَةِ وَلَا مِنْ كُلِّ سُورَةٍ، وَهُوَ أَوْسَطُ الْأَقْوَالِ، وَلَهُمْ فِي ذَلِكَ عِدَّةُ أَدْلَةٍ تَرَاوَعَتْ فِي مَحَالِّهَا. ينظر: تبين الحقائق: ج ١/١١٢ - ١١٣، البحر الرائق: ج ١/٣٣٠ - ٣٣١، روح المعاني للإمام الألوسي: ج ١/٣٩ دار إحياء التراث العربي، المغني لابن قدامة: ج ١/٢٨٦، القواعد النورانية للشيخ ابن تيمية: ص ٢١ دار المعرفة، المبدع لابن مفلح: ج ١/٤٣٤، الروض المربع للشيخ البهوتي: ج ١/١٧١ وذهب المالكية إلى أَنَّ البَسْمَلَةَ لَيْسَتْ مِنَ الْفَاتِحَةِ وَلَا مِنْ سَائِرِ الْقُرْآنِ إِلَّا مِنْ سُورَةِ النَّمْلِ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَتَوَاتَرَ عَنْهُمْ فِي أَوَائِلِ السُّورِ، وَالْقُرْآنُ لَا يُثَبَّتُ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ، وَإِنَّمَا طَرِيقُهُ التَّوَاتُرُ الْقَطْعِيُّ الَّذِي لَا يُخْتَلَفُ فِيهِ، وَلَهُمْ أَدْلَةٌ أُخْرَى تَنْظُرُ فِي كِتَابِهِمْ. ينظر: أحكام القرآن لابن العربي: ج ١/٥ - ٨ دار الفكر، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ج ١/٩٦، مواهب الجليل للشيخ محمد الحطاب: ج ١/٥٤٤، حاشية الدسوقي: ج ١/٢٥١.

في مصاحف الصحابة مع مبالغتهم في أن لا يكتب في المصاحف ما ليس من القرآن حتى تركوا الشكّل والنقطة^(١).

وقال أبو بكر الباقلاني وغيره: «ليست البسملة أول كل سورة من القرآن، وإنما هي في الفاتحة، لا ابتداء الكتاب على عادة الله تعالى في كتبه، ومن هذا يسُنُّ لنا ابتداء الكتب بها، وفي غير الفاتحة للفصل بين السورتين»^(٢).

قال ابن عباس رضي الله عنه: «ما كان رسول الله ﷺ يعرف فصل السورة حتى ينزل عليه» ﴿يسمى الله الرحمن الرحيم﴾^(٣).

قال العلماء: ﴿يسمى الله الرحمن الرحيم﴾ في أثناء سورة النمل من القرآن إجماعاً^(٤). قالوا: «وليس من القرآن في أول براءة؛ لنزولها بالقتال الذي لا يناسب البسملة المناسبة للرحمة»^(٥).

(١) ينظر: المستصفى: ص ٨٢، خلاصة الأحكام: ج ١/٣٦٥، الإحكام للآمدي: ج ١/٢١٦، تشنيف المسامع: ج ١/١٤٦، الغيث الهامع: ص ١٠٦، البدر الطالع: ج ١/١٧٠، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١٤٥، غاية الوصول: ص ٣٤. وتنظر أدلتهم في: التفسير الكبير: ج ١/١٦١ - ١٦٥، خلاصة الأحكام: ج ١/٣٦٥ - ٣٦٨، الإتيان: ج ١/٢١٠ - ٢١٢.

(٢) ينظر: المستصفى: ص ٨٢ - ٨٣، الإحكام للآمدي: ج ١/٢١٦.

(٣) أخرجه أبو داود: كتاب الصلاة، باب تخفيف الصلاة للأمر يحدث، برقم (٧٨٨)، والحاكم: كتاب الصلاة، باب التأمين، رقم (٨٤٦) وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، والبيهقي في سننه الكبرى: كتاب جماع أبواب صفة الصلاة، باب الدليل على أن ما جمعه مصاحف الصحابة ﷺ كله قرآن، وبسم الله الرحمن الرحيم في فواتح السور سوى سورة براءة من جملته، رقم (٢٢٠٦)، والطبراني في الكبير: ما رواه سعيد بن جبير عن ابن عباس، برقم (١٢٥٤٤) قال الإمام الهيثمي رحمته الله: «رواه البزار بإسنادين رجال أحدهما رجال الصحيح». مجمع الزوائد: ج ٢/١٠٩، واتجه رمز الإمام السيوطي في الجامع الصغير لصحته، قال الإمام المناوي: «وإسناده صحيح». ينظر: فيض القدير للمناوي: ج ٥/١٨٧، التيسير بشرح الجامع الصغير للمناوي: ج ٢/٢٦٥.

(٤) ينظر: المستصفى: ص ٨٣، أحكام القرآن لابن العربي: ج ١/٥، التفسير الكبير: ج ١/١٦٤، الإحكام للآمدي: ج ١/٢١٥، الجامع لأحكام القرآن: ج ١/٩٣، البحر الرائق: ج ١/٣٣١، روح المعاني: ج ١/٣٩.

(٥) ينظر: أحكام القرآن لابن العربي: ج ٢/٤٤٥، تفسير القرطبي: ج ٨/٦١ - ٦٢، تفسير =

قلت: هذا التعليل يضعف بذكر البسملة أول المطففين والهزمة فإن أولهما ويل، وأين الويل من الرحمة؟! فلو كان التعليل صحيحاً؛ لأسقطت هنا كذلك، فتأمل. فأحسن الأجوبة أن يقال: إن ذلك أمرٌ توقيفي.

= النسفي: ج ١/٦٦١، فتح الباري للحافظ ابن حجر: ج ٨/٣١٤، دار المعرفة، عمدة القاري للإمام البدر العيني: ج ١٨/٢٥٣، البدر الطالع: ج ١/١٧٠، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١٤٦، غاية الوصول: ص ٣٤.

ومما يستدل به لهذا القول أن عبد الله بن عباس رضي الله عنه قال: «سألت علي بن أبي طالب رضي الله عنه لم لم تكتب في براءة بسم الله الرحمن الرحيم؟ قال: لأن بسم الله الرحمن الرحيم أمان، وبراءة نزلت بالسيف ليس فيها أمان». أخرجه الحاكم في المستدرک: كتاب التفسير، تفسير سورة براءة، برقم (٣٢٧٣).

وقيل: إنهم لما جمعوا القرآن شكوا هل هي والأنفال واحدة أو اثنتان؟ ففصلوا بينهما بسطر لا كتابة فيه، ولم يكتبوا فيه البسملة؛ لأن النبي لم يبين لهم ذلك، وهذا ما رواه ابن عباس رضي الله عنه عن عثمان رضي الله عنه، فقال: «قلت لعثمان بن عفان ما حملكم أن عمدتم إلى الأنفال وهي من المثاني وإلى براءة وهي من المثين فقرنتم بينهما، ولم تكتبوا بينهما سطر بسم الله الرحمن الرحيم ووضعتموها في السبع الطول ما حملكم على ذلك؟ فقال عثمان: كان رسول الله مما يأتي عليه الزمان، وهو تنزل عليه السور ذوات العدد، فكان إذا نزل عليه شيء دعا بعض من كان يكتب فيقول: ضعوا هؤلاء الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا وإذا نزلت عليه الآية فيقول: ضعوا هذه الآية في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا، وكانت الأنفال من أوائل ما أنزل بالمدينة وكانت براءة من آخر القرآن، وكانت قصتها شبيهة بقصتها، فظننت أنها منها، فقبض رسول الله، ولم يبين لنا أنها منها، فمن أجل ذلك قرنتم بينهما، ولم أكتب بينهما سطر بسم الله الرحمن الرحيم، فوضعها في السبع الطول». أخرجه أحمد في المسند: مسند عثمان بن عفان رضي الله عنه، رقم (٣٩٩)، والترمذي في سننه: رقم (٣٠٨٦) وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، والنسائي في سننه الكبرى: رقم (٨٠٠٧)، والحاكم في المستدرک: برقم (٢٨٧٥)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه». وهذا القول صححه الإمام أبو بكر بن العربي، والحافظ ابن حجر رحمهما الله. وهو قريب مما اختاره الإمام الشعراني أعلاه من أن ذلك أمرٌ توقيفي، والله أعلم. ينظر: أحكام القرآن لابن العربي: ج ٢/٤٤٥، فتح الباري: ج ٨/٣١٤.

[قراءة الأحادي]

والأصح أن ما نُقل أحاداً لا يُسمى قرآناً (كأيمانهما) في قراءة (والسارق والسارقة فاقطعوا أيمانهما) لأن القرآن لإعجازه النَّاسَ عَنِ الْإِتْيَانِ بِمِثْلِ أَقْصَرِ سُورَةٍ تَتَوَافَرُ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ تَوَاتُرًا^(١).

[القراءات السبع متواترة]

والقراءات السبع المعروفة للقراء السبعة: أبي عمرو^(٢)، ونافع^(٣)، وابن كثير^(٤)،

(١) ينظر: المستصفى: ص ٨١، المحصول لابن العربي: ص ١٢٠، مختصر ابن الحاجب بشرح الأصفهاني: ج ١/٢٤٨، تقريب الوصول: ص ١٠٢ - ١٠٣، تشنيف المسامع: ج ١/١٤٨، البدر الطالع: ج ١/١٧١، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١٤٦، غاية الوصول: ص ٣٤، شرح الكوكب المنير: ج ٢/١٣٦، التقرير والتحبير: ج ٢/٢٨٥، فواتح الرحموت: ج ١/١٧، إرشاد الفحول: ص ٦٣، المدخل: ص ١٩٦.

(٢) هو: زبَّان بن العلاء بن عمرو بن عبد الله بن الحصين التميمي المازني، المقرئ، النحوي، الأديب، ولد بمكة سنة: (٦٨هـ) وقيل سنة (٧٠هـ)، نشأ بالبصرة، أخذ القراءة عن أهل الحجاز وأهل البصرة، فعرض بمكة على مجاهد وسعيد بن جبير وغيرهما، قرأ عليه خلق كثير منهم عبد الله بن المبارك، وأخذ عنه القراءة والحديث والآداب أبو عبيدة والأصمعي، انتهت إليه الإمامة في القراءة بالبصرة توفي رحمه الله بالكوفة سنة: (١٥٤هـ) ينظر: المنتظم لابن الجوزي: ج ٨/١٨٢، معرفة القراء الكبار، للذهبي: ج ١/١٠٠.

(٣) هو: أبو رُويم نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، المقرئ، المدني أحد القراء السبعة، وإمام أهل المدينة والذي صاروا إلى قراءته، ورجعوا إلى اختياره، وهو من الطبقة الثالثة بعد الصحابة رضي الله عنه، أصله من أصبهان، قرأ على طائفة من تابعي أهل المدينة، وسمع من نافع مولى ابن عمر، وعامر بن عبد الله بن الزبير، وعبد الرحمن بن القاسم وغيرهم، وأقرأ النَّاسَ دهرًا طويلاً منهم الإمام مالك وغيره، وكان له راويان ورش وقُتُبُل، توفي رحمه الله سنة (١٦٩هـ) بالمدينة بعد أن انتهت إليه رئاسة القراءة فيها. ينظر: وفيات الأعيان: ج ٥/٣٦٨ - ٣٦٩، معرفة القراء الكبار: ج ١/١٠٧ - ١١١.

(٤) هو: عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله بن زاذان بن فيروزان بن هرمز، الإمام العلم، مقرئ مكة، وأحد القراء السبعة، أبو معبد الكنانى الداري - يعني العطار - المكي، فارسي الأصل، ولد بمكة سنة: (٤٨هـ)، قرأ على مجاهد ودرباس مولى ابن عباس، وتلا عليه =

وابن عامر^(١)، وعاصم^(٢)، وحمزة^(٣)، والكسائي^(٤) متواترة كلها؛ لأنه نقلها

= أبو عمرو بن العلاء وغيره، حدث عن ابن الزبير، وعكرمة، ومجاهد، وغيرهم، توفي رحمه الله سنة: (١٢٠هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء: ج ٥/٣١٨، الوافي بالوفيات للصفدي: ج ١٧/٢٢٠.

(١) هو: عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة، القاضي، اليحصبي، أبو عمران، إمام أهل الشام في القراءة، وأحد القراء السبعة ولد سنة (٨هـ)، أخذ القراءة عرضاً عن أبي الدرداء وعن المغيرة بن أبي شهاب صاحب عثمان، وقيل عرض على عثمان نفسه رضي الله عنه، ولي قضاء دمشق بعد أبي إدريس الخولاني، وحدث عن معاوية وفضالة بن عبيد والنعمان بن بشير وواثلة بن الأسقع رضي الله عنه، توفي رحمه الله سنة (١٨هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار: ج ١/٨٢ - ١٨٩، شذرات الذهب: ج ١/١٥٦.

(٢) هو: عاصم بن أبي النجود الأسدي، مولاهم، الكوفي القاري، الإمام، أبو بكر، أحد القراء السبعة، والمشار إليه في القراءات أخذ القراءة عن أبي عبد الرحمن السلمي وزر بن حبيش، وأخذ عنه أبو بكر ابن عياش وأبو عمر البزار، انتهت إليه الإمامة في القراءة بالكوفة بعد شيخه أبي عبد الرحمن السلمي، وكان من أحسن الناس صوتاً بالقرآن، توفي رحمه الله آخر سنة (١٢٧هـ). ينظر: وفيات الأعيان: ج ٣/٩، معرفة القراء الكبار: ج ١/٨٨ - ٩٣.

(٣) هو: أبو عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الكوفي، الزيات، الزاهد، أحد القراء السبعة، ولد سنة (٨٠هـ)، قرأ على التابعين وتصدر للإقراء فقرأ عليه جُلُّ أهل الكوفة، منهم الإمام الكسائي وغيره، وكان رأساً في القرآن والفرائض، قدوة في الورع توفي سنة (١٥٦هـ) بخلوان وله ست وسبعون سنة رحمه الله. ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان: ج ٢/٢١٦، معرفة القراء الكبار: ج ١/١٠٧ - ١١١ - ١١٨، شذرات الذهب: ج ١/٢٤٠.

(٤) هو: علي بن حمزة الكسائي، الإمام أبو الحسن الأسدي مولاهم، الكوفي، الإمام المقرئ، النحوي، اللغوي، أحد القراء السبعة ولد في حدود سنة (١٢٠هـ) وسمع الإمام جعفر الصادق والأعمش وسليمان بن أرقم، وقرأ القرآن وجَّوده على حمزة الزيات وغيره وأخذ العربية عن الخليل بن أحمد، وروى عنه الفراء وأبو عبيد القاسم بن سلام وغيرهما، توفي رحمه الله بالرِّي في العراق سنة (١٨٩هـ). ينظر: وفيات الأعيان: ج ٣/٢٩٥ - ٢٩٧، معرفة القراء الكبار: ج ١/١٢٠ - ١٢٨، شذرات الذهب: ج ١/٣٢١.

عن رسول الله ﷺ جمع من الصحابة يمتنع عادةً تواطؤهم على الكذب، كمثليهم من التابعين، وهلم جرا^(١).

[الألفاظ المختلف فيها بين القراء]

واختلف العلماء في الألفاظ المختلف فيها بين القراء كالمُدود، والإمالة^(٢)، وتخفيف الهمزة^(٣) هل هي متواترة؟ أم غير متواترة؟.

(١) ينظر: تقريب الوصول: ص ١٠٢ - ١٠٣، بيان المختصر: ج ١/٢٥٤، البحر المحيط: ج ١/٣٧٦، البدر الطالع: ج ١/١٧٠ - ١٧١، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١٤٩، شرح الكوكب المنير: ج ٢/١٢٧ - ١٢٨، فواتح الرحموت: ج ١/٢٩، المدخل: ص ١٩٦.

(٢) الإمالة هي: أن ينحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء، وقد تكون إمالة محضة: بأن ينحو بالألف إلى الياء وتكون الياء أقرب، وإمالة بالفتحة إلى الكسرة، وتكون الكسرة أقرب، وإمالة بين وبين إلا أن الألف والفتحة أقرب. ينظر: البرهان في علوم القرآن للإمام الزركشي: ج ١/٣٢٠، الإتيان: ج ١/٢٤٤.

قال الإمام الزركشي في البرهان: ج ١/٣٢٠: «ولا شك في تواتر الإمالة أيضاً، وإنما اختلافهم في كيفية مبالغة وقصرها».

(٣) تخفيف الهمزة: يطلق عليه تخفيف وتلين وتسهيل، وهو يشمل أربعة أنواع، وكل منها متواتر - كما قال الإمام الزركشي -: أحدها: النقل وهو نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها نحو: ﴿قَدْ أَلْحَ﴾ بنقل حركة الهمزة وهي الفتحة إلى دال ﴿قَدْ﴾ وتسقط الهمزة فيبقى اللفظ بادل مفتوحة بعدها فاءً، وهذا النقل قراءة نافع من طريق ورش في حال الوصل والوقف وقراءة حمزة في حال الوقف، الثاني: البديل بأن تبدل الهمزة حرف مد من جنس حركة ما قبلها، فإن كان قبلها فتحة أبدلت ألفاً، نحو: ﴿يَأْكُونُ﴾ فتصبح ﴿يَأْكُونُ﴾ أو كان قبلها ضمة أبدلت واواً نحو: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ لتصبح: ﴿يُومِنُونَ﴾ أو كان قبلها كسرة أبدلت ياء ﴿الذَّبُّ﴾ لتصبح ﴿الذِبُّ﴾ وهذا البديل قراءة أبي عمرو بن العلاء ونافع من طريق ورش في فاء الفعل، وحمزة إذا وقف على ذلك.

الثالث: التسهيل وهو تخفيف الهمز بين بين، بأن تسهل الهمزة بينها وبين الحرف الذي منه حركتها فإن كانت مضمومة سهلت بين الهمزة والواو أو مفتوحة فبين الهمزة والألف أو مكسورة فبين الهمزة والياء وهذا يسمى إشماماً، وقرأ به كثير من القراء وأجمعوا عليه في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَلَّذَكْرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣] ونحوه وذكره النحاة عن لغات العرب.

الرابع: الإسقاط وهو أن تسقط الهمزة رأساً وقد قرأ به أبو عمرو في الهمزتين من كلمتين إذا اتفقتا في الحركة فأسقط الأولى منهما، وقيل: الثانية في نحو: ﴿إِذَا جَاءَ الْجَاهِلُ﴾ =

وحاصل ما ذكره أبو شامة^(١)، وابن الحاج^(٢) وغيرهما: أنه إن اتفقت الطرق على نقله عن القراء فهو متواتر، وإن اختلفت الطرق، بأن نُفيت نسبته إليهم في بعض الطرق فغير متواتر، كخبر الآحاد^(٣). قلت: وهذا أمر يحتاج إلى سبر وتفطيش.

= [يونس: ٤٩] ووافقه على ذلك في المفتوحين نافع من طريق قالون وابن كثير من طريق البزي. ينظر: البرهان في علوم القرآن: ج ١/٣٢٠ - ٣٢١، الإتيان: ج ١/٢٦٢ - ٢٦٣.

(١) تقدمت ترجمته في ص ١٠٥.

(*) نهاية (ق ٨/أ).

(٢) هو: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الدوني، النحوي، الفقيه، المعروف بابن الحاجب - لأن والده كان حاجباً للأمير عز الدين الصلاحي - الملقب جمال الدين، ولد بأسنًا من صعيد مصر سنة: (٥٧٠هـ)، اشتغل بالقاهرة في صغره بالقرآن الكريم، ثم بالفقه على مذهب الإمام مالك، برع في جميع العلوم إلا أن الأغلب عليه علم العربية، صنف مختصراً في مذهبه ومختصراً في الأصول ومقدمة في النحو وأخرى مثلها في التصريف وشرحهما، وكلها في نهاية الحسن والإفادة، توفي ﷺ بالإسكندرية سنة: (٦٤٦هـ). ينظر: وفيات الأعيان: ج ٣/٢٤٨ - ٢٥٠، الديباج المذهب لابن فرحون: ج ١/١٨٩ - ١٩١.

(٣) ينظر هذا النقل عن الإمام أبي شامة في: جمع الجوامع: ص ٢١، النشر في القراءات العشر: ج ١/٩ - ١٠، البحر المحيط: ج ١/٣٧٧، البدر الطالع: ج ١/١٧٥، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١٥٠. وهذا ما مال إليه أيضاً الإمام الجزري في كتابه النشر المذكور.

(٤) ينظر لما سبق: بيان المختصر: ج ١/٢٥٤ - ٢٥٥، البدر الطالع: ج ١/١٧٥، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١٥٠، شرح الكوكب المنير: ج ٢/١٢٧ - ١٢٨، فواتح الرحموت: ج ١/٢٩، إرشاد الفحول: ص ٦٣.

ذهب الإمام ابن الحاجب إلى أن التواتر في القراءات إنما ليس من قبيل صفة الأداء كالمد والإمالة وتخفيف الهمزة ونحوه ومراده: مقادير المد، وكيفية الإمالة، لا أصل المد والإمالة، فإن ذلك متواتر قطعاً. ينظر: البرهان في علوم القرآن: ج ١/٣١٩، البحر المحيط: ج ١/٣٧٧ - ٣٧٨، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١٥٠، شرح الكوكب المنير: ج ٢/١٢٨ - ١٢٩، فواتح الرحموت: ج ١/٢٩.

وقد ضَعَف كثير من الأئمة ما ذهب إليه الإمام ابن الحاجب منهم الإمام الزركشي والإمام ابن الجزري والإمام السيوطي والإمام زكريا الأنصاري وغيرهم. ينظر: جمع الجوامع بشرح المحلي: ج ١/١٧٤، البرهان في علوم القرآن: ج ١/٣١٩، الإتيان: ج ١/٢١٤، غاية =

[القراءة بالشاذ]

قال العلماء: «ولا تجوز القراءة بالشاذ^(١) لا في الصلاة ولا في خارجها؛ لأنه ليس من القرآن لعدم تواتره^(٢)» قال النووي^(٣): «وتبطل به الصلاة إن غيّر المعنى، وكان القارئ غامداً عالماً^(٤)».

[الشاذ ما وراء العشرة]

والصحيح أن الشاذ ما وراء العشرة أي السبعة السابقة، وقراءة يعقوب^(٥)

الوصول: ص ٣٥، شرح الكوكب المنير: ج ٢/ ١٢٨ - ١٢٩، فواتح الرحموت: ج ١/ ٢٩. قال الإمام ابن الجزري - وهو عمدة القراء والمحدثين -: «لا نعلم أحداً تقدّم ابن الحاجب إلى ذلك، وقد نصّ على تواتر ذلك كله أئمة الأصول كالقاضي أبي بكر وغيره، وهو الصواب؛ لأنه إذا ثبت تواتر اللفظ، ثبت تواتر هيئته، إذ اللفظ لا يقوم إلا به ولا يصح إلا بوجوده». النشر في القراءات العشر للإمام الجزري: ج ١/ ٢٠٠ دار الكتاب العربي.

(١) الشاذ لغة: المنفرد. وفي الاصطلاح: عكس المتواتر، فالقراءة المتواترة قراءة ساعدتها خط المصحف مع صحة النقل فيها ومجيئها على الفصح من لغة العرب فمتى اختل أحد هذه الأركان الثلاثة أطلق على تلك القراءة أنها شاذة. ينظر: البحر المحيط: ج ١/ ٣٨٣.

(٢) ينظر: المحصول لابن العربي: ص ١٢٠، فتاوى الإمام ابن الصلاح: ج ١/ ٢٣١ مكتبة العلوم والحكم، عالم الكتب، بيروت، تحقيق: د. موفق عبد القادر، جمع الجوامع: ص ٢١، البحر المحيط: ج ١/ ٣٨٤، البدر الطالع: ج ١/ ١٧٦، شرح الكوكب الساطع: ج ١/ ١٥١ غاية الوصول: ص ٣٥، شرح الكوكب المنير: ج ٢/ ١٣٦، تيسير التحرير: ٣/ ٦.

وقد نقل الإمام ابن عبد البر رحمه الله إجماع العلماء على ذلك، فقال: «قال مالك من قرأ في صلاته بقراءة ابن مسعود أو غيره من الصحابة مما يخالف المصحف لم يضلّ وراءه، وعلماء المسلمين مجمعون على ذلك إلا قوم شدوا لا يعرج عليهم منهم». التمهيد لابن عبد البر: ج ٨/ ٢٩٣.

(٣) تقدمت ترجمته في: ص ٤٧.

(٤) ينظر: المجموع: ٣/ ٣٤٧، التبيان في آداب حملة القرآن للإمام النووي: ص ٤٨.

(٥) هو: أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي بالولاء، البصري، المقرئ المشهور أحد القراء العشرة، وهو المقرئ الثامن، وله في القراءات رواية مشهورة منقولة عنه، وهو من أهل بيت العلم بالقراءات والعربية والفقهاء أخذ القراء

وأبي جعفر^(١)، وخلف^(٢)؛ لأن هذه الثلاثة فتشوا عليها فوجدوها لا تخالف رسم السبع في صحة السند، ولا في استقامة الوجه في العربية، ولا في موافقة خط المصحف الإمام، فكان حكمها كحكم السبع^(٣).

عن سلام الطويل ومهدي بن ميمون وأبي الأشهب العطاردي وغيرهم، روى عن حمزة حروفاً، وسمع الحروف الإمام الكسائي، وسمع من جده زيد بن عبد الله وشعبة، من مؤلفاته الجامع جمع فيه عامة اختلاف وجوه القراءات ونسب كل حرف إلى من قرأ به، توفي رحمه الله سنة: (٢٠٥هـ). ينظر: وفيات الأعيان: ج ٦/ ٣٩٠ - ٣٩١، معرفة القراء الكبار: ج ١/ ١٥٧ - ١٥٨.

(١) هو: يزيد بن القعقاع أبو جعفر، القاري، أحد العشرة، مدني مشهور، رفيع الذكر، قرأ القرآن على مولاة عبد الله بن عياش المخزومي، وقرأ أيضاً على أبي هريرة وابن عباس رضي الله عنهما عن قراءتهما على أبي بن كعب رضي الله عنه، وحدث عنهما، صلى بابتين عمر، قليل الحديث، تصدّى لإقراء القرآن دهرًا في مسجد الرسول، قال الإمام مالك: «كان أبو جعفر القاري رجلاً صالحاً يفتي الناس بالمدينة». توفي رحمه الله سنة: (١٢٨هـ)، وقيل: (١٣١هـ) ولما غسلوه نظروا ما بين نحره إلى فؤاده مثل ورقة المصحف، فما شك من حضره أنه نور القرآن. ينظر: وفيات الأعيان: ج ٦/ ٢٧٤ - ٢٧٥، معرفة القراء الكبار: ج ١/ ٧٢ - ٧٦.

(٢) هو: خلف بن هشام ابن ثعلب، أبو محمد البزار، البغدادي، المقرئ أحد القراء العشرة، سمع مالك بن أنس وحماد بن زيد روى عنه عباس الدوري، ومحمد بن الجهم وأحمد بن أبي خيثمة وغيرهم، حدث عنه مسلم في صحيحة، وأبو داود في سننه وأحمد بن حنبل وأبو زرعة الرازي، وأبو يعلى الموصلي، وأبو القاسم البغوي، كان ثقة عابداً فاضلاً، توفي رحمه الله سنة (٢٢٩هـ). ينظر: وفيات الأعيان: ج ٢/ ٢٤١ - ٢٤٣، معرفة القراء الكبار: ج ١/ ٢٠٨ - ٢١٠.

(٣) ينظر: جمع الجوامع: ص ٢١، تقريب الوصول: ص ١٠٢ - ١٠٣، النشر في القراءات العشر: ج ١/ ٤٤ - ٤٦، البحر المحيط: ج ١/ ٣٨٣، البدر الطالع: ج ١/ ١٧٦ - ١٧٧، الضياء اللامع شرح جمع الجوامع للإمام حلولو المالكي (ت ٨٤٢هـ): ج ١/ ٣١٨ - ٣١٩، شرح الكوكب الساطع: ج ١/ ١٥٢ - ١٥٣، غاية الوصول: ص ٣٥، شرح الكوكب المنير: ج ٢/ ١٣٤ - ١٣٥، التقرير والتحرير: ج ٢/ ٢٨٥، تيسير التحرير: ج ٣/ ٦، حاشية العطار ج ١/ ٣٠٠، فواتح الرحموت: ج ٢/ ٢٩ و٣١، إرشاد الفحول: ص ٦٣.

والذي ذكره الإمام الشَّعْرَانِيّ وَوَصَفَهُ بِأَنَّهُ (الصحيح) من أن الشاذ ما وراء العشرة، وأن حكم القراءات الثلاث الزائدة هو حكم السبع من حيث التواتر وغيره هو مذهب القراء

وَأَسْقَطَ الْبَغْوِيُّ^(١) من الثلاثة خَلْفًا، وذلك؛ لأنَّ قراءته - كما قال ابن السبكي^(٣) - ملفقة من القراءات التسع فلمَّا اجتمعت له هيئة ليست لواحدٍ جُعِلَتْ قراءته تَخْصُّهُ^(٤).

= وجماعة من محققي الفقهاء والمحدثين منهم الإمام البغوي. وإن لم يذكر خلفاً؛ لأنَّ قراءته مجموعة من باقي العشرة - والإمام السبكي وابنه. ينظر: غاية الوصول: ص ٣٥، فواتح الرحموت: ج ٢/ ٢٩ والمراجع السابقة. وقيل: الشاذ ما وراء السبع، وهو ما عليه جماعة من الأصوليين وجماعة من الفقهاء منهم الإمام النووي، فالثلاثة الزائدة على هذا تحرم القراءة بها، وعلى القول الأول يجوز؛ لصدق تعريف القراءة الصحيحة عليها - كما سيمرُّ بعد قليل - بالإضافة إلى أنها متواترة. ينظر: المجموع: ج ٣/ ٣٤٧، غاية الوصول: ص ٣٥، إرشاد الفحول: ص ٦٣، والمراجع السابقة.

(١) هو: الحسين بن مسعود بن محمد، العلامة أبو محمد البغوي - نسبة إلى بَغَا بفتح الباء قرية بين هراة ومرو - الفقيه الشافعي، يعرف بابن الفراء، ويُلقَّب بمحيي السُّنة وركن الدين، كان إماماً في التفسير والحديث والفقه، تفقَّه على القاضي حسين وسمع الحديث منه، وأخذ عن الإمام عبد الكريم القشيري، ومن تصانيفه: معالم التنزيل في التفسير وهو التفسير المشهور بتفسير البغوي وشرح السنة والمصابيح والتهذيب في الفقه، وقد بورك له في تصانيفه ورُزِق فيها القبول، توفي رَحِمَهُ اللهُ سنة: (٥١٦هـ). ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ج ٧/ ٧٥، طبقات الشافعية لابن قاضي شُهبة: ج ١/ ٢٨١.

(٢) حيث قال رَحِمَهُ اللهُ: «إِنَّ النَّاسَ كَمَا أَنَّهُمْ مُتَعَبِّدُونَ بِأَتْبَاعِ أَحْكَامِ الْقُرْآنِ وَحِفْظِ حُدُودِهِ فَهُمْ مُتَعَبِّدُونَ بِتِلَاوَتِهِ، وَحِفْظِ حُرُوفِهِ عَلَى سَنَنِ خَطِّ الْمَصْحَفِ الْإِمَامِ الَّذِي اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ، وَأَنْ لَا يَجَاوِزُوا فِيمَا يُوَافِقُ الْخَطَّ عَمَّا قَرَأَ بِهِ الْقُرَّاءُ الْمَعْرُوفُونَ الَّذِينَ خَلَفُوا الصَّحَابَةَ وَالتَّابِعِينَ، وَاتَّفَقَتْ الْأُئِمَّةُ عَلَى اخْتِيَارِهِمْ.. وَهُمْ: أَبُو جَعْفَرِ بْنِ الْقَعْقَاعِ، وَنَافِعُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَدَنِيَّانِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَثِيرٍ الدَّارِيُّ الْمَكِّي، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ الشَّامِيُّ، وَأَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ، وَيَعْقُوبُ الْحَضْرَمِيُّ الْبَصْرِيَّانِ، وَعَاصِمُ بْنُ أَبِي النَّجُودِ وَحُمَزَةُ بْنُ حَبِيبِ الزِّيَاتِ وَأَبُو الْحَسَنِ الْكُوفِيُّونَ». معالم التنزيل (تفسير البغوي): ج ١/ ٣٧ بتصرف يسير، وإذا لاحظنا كلامه نجده أنه لم يذكر قراءة الإمام خلف رَحِمَهُ اللهُ، وسبب ذلك - والله أعلم - كما قال الإمام السبكي.

(٣) في منع الموانع: ص ٣٥٣.
(٤) ينظر: البدر الطالع: ١٧٦/ ١ - ١٧٧، الضياء للامع: ٣١٨/ ١، غاية الوصول: ص ٣٥.

[وَرُودُ شَيْءٍ لَا مَعْنَى لَهُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ]

مسألة: لَا يَجُوزُ وَرُودُ شَيْءٍ لَا مَعْنَى لَهُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَبَدًا، خِلَافًا لِلْحَشْوِيَّةِ فِي جَعْلِهِمُ الْحُرُوفَ الْمُقَطَّعَةَ أَوَائِلَ السُّورِ لَا مَعْنَى لَهَا^(١).

وأجيب: بأنَّ لها معانٍ دقيقةً يَعْرِفُهَا الْخَوَاصُّ مِنْ أَهْلِ اللَّهِ تَعَالَى^(٢).

وَسُمُّوا حَشْوِيَّةً أَخْذًا مِنْ قَوْلِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ لَمَّا وَجَدَ كَلَامَهُمْ سَاقِطًا، وَكَانُوا يَجْلِسُونَ فِي حَلْقَتِهِ أَمَامَهُ: «رُدُّوا هَؤُلَاءِ إِلَى حَشَى الْحَلْقَةِ». أَيِ جَانِبِهَا^(٣)^(٤).

(١) ينظر: المحصول: ج ١/ ٥٣٩ - ٥٤٢، الإحكام للآمدي: ج ١/ ٢١٩ - ٢٢١، الإبهاج: ج ١/ ٣٦١، جمع الجوامع: ص ٢٢، تشنيف المسامع: ج ١/ ١٥٥، الغيث الهامع: ص ١١١ - ١١٢، البدر الطالع: ج ١/ ١٧٩ - ١٨٠، الضياء للامع: ج ١/ ٣٢١، شرح الكوكب الساطع: ج ١/ ١٥٣، شرح الكوكب المنير: ج ٢/ ١٤٣ - ١٤٤، التقرير والتحبير: ج ٢/ ٢٨٩، تيسير التحرير: ج ٣/ ١٠، المختصر في أصول الفقه، ص ٧٣، فواتح الرحموت: ج ٢/ ٣٢ - ٣٣.

(٢) أجاب العلماء رَحِمَهُمُ اللهُ عن كلام الحشوية بعدة إجابات شافية: أحدها: أَنَّ التَّكْلِمَ بِمَا لَا يَفِيدُ شَيْئًا هَذِيانٌ، وَهُوَ نَقْصٌ، وَالتَّنْقِصُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مُحَالٌ. وثانيها: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَصَفَ الْقُرْآنَ بِكَوْنِهِ هَدًى وَشِفَاءً وَبَيَانًا وَذَلِكَ لَا يَحْصُلُ بِمَا لَا يَفْهَمُ مَعْنَاهُ. وثالثها: أَنَّ الْحُرُوفَ الْمُقَطَّعَةَ لَهَا مَعَانٍ مِنْهَا: أَنَّهَا أَسْمَاءٌ لِلْسُّورِ وَمَعْرِفَةٌ لَهَا نَحْوُ: (طه ويس)، أَوْ بِأَنَّهَا سِرُّ اللَّهِ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ مِمَّا اسْتَأْثَرَ بِعِلْمِهِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مَذْكُورٌ فِي كُتُبِ التَّفَاسِيرِ. ينظر: المحصول: ج ١/ ٥٣٩ - ٥٤٢، الإحكام للآمدي: ج ١/ ٢١٩ - ٢٢١، التشنيف: ج ١/ ١٥٥، البدر الطالع: ج ١/ ١٧٩، غاية الوصول: ص ٣٥، شرح الكوكب المنير: ج ٢/ ١٤٣ - ١٤٤، فواتح الرحموت: ج ٢/ ٣٢ - ٣٣.

(٣) الحشوية بفتح الحاء وسكون الشين، وهي كما ذكر الإمام الشعراني، وقيل غير ذلك. ينظر: الإبهاج: ج ١/ ٣٦١، تشنيف المسامع: ج ١/ ١٥٦، البدر الطالع: ج ١/ ١٨٠، الضياء للامع: ج ١/ ٣٢١، التقرير والتحبير: ج ٢/ ٢٨٩، شرح الكوكب المنير: ج ٢/ ١٤٧.

(٤) ومحل الخلاف: فيما له معنى ولا نفهمه، أما ما لا معنى له أصلاً فلا يجوز وروده في القرآن والسنة باتفاق العقلاء، ولا يخالف في ذلك إلا جاهل أو معاند؛ لأنَّ ما لا معنى له هَذِيانٌ لَا يَلِيقُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ عَاقِلٌ، فَكَيْفَ بِالْبَارِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى. ينظر: المحصول: ج ١/ ٥٤٠، الإحكام للآمدي: ج ١/ ٢١٩ - ٢٢١، تشنيف المسامع: ج ١/ ١٥٦، الغيث الهامع: =

وكذلك لا يجوز أن يرد في الكتاب والسنة لفظ يعني به غير ظاهره أبداً إلا بدليل يبين المراد منه، كما في العام المخصوص بدليل متأخر^(١).

وجوز المرجئة^(٢) ذلك، فقالوا: «يجوز ذلك من غير دليل»، حتى أنهم قالوا: «المُرَادُ بِالْآيَاتِ وَالْأَخْبَارِ الظَّاهِرَةِ فِي عِقَابِ عُصَاةِ الْمُؤْمِنِينَ التَّرْهِيْبُ فَقَطْ». بناءً على معتقدهم أنه لا يضر مع الإيمان معصية^(٣).

وسُمُّوا مُرَجَّةً؛ لإرجائهم أي تأخيرهم إيَّاهَا عَنْ الْإِعْتِبَارِ^(٤).

[المنطوق]

مسألة في بيان المنطوق هو: ما دلَّ عليه اللفظ في محلِّ النطق^(٥)، سواءً

= ص ١١٢، الضياء اللامع: ج ١/٣٢١، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١٥٣، غاية الوصول: ص ٣٥، شرح الكوكب المنير: ج ٢/١٤٣ - ١٤٤.

(١) وهذا هو قول جميع أئمة المذاهب وأتباعهم. ينظر: جمع الجوامع: ص ٢٢، تشنيف المسامع: ج ١/١٥٧، الغيث الهامع: ص ١١٢ - ١١٣، البدر الطالع: ج ١/١٧٩، الضياء اللامع: ج ١/٣٢١ - ٣٢٢، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١٥٤، غاية الوصول: ص ٣٥ - ٣٦، شرح الكوكب المنير: ج ٢/١٤٧، فواتح الرحموت: ج ٢/٣٢.

(٢) المرجئة من الإرجاء وهو على معنيين: أحدهما: بمعنى التأخير، كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوا آتِيهِمْ وَأَخَاهُ﴾ [الأعراف: ١١١] أي أمهله وأخره، وإطلاق اسم المرجئة على هذه الجماعة بهذا المعنى صحيح؛ لأنهم كانوا يؤخرون العمل عن النية والعقد، وقيل: الإرجاء تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة، فلا يقضى عليه بحكم ما في الدنيا من كونه من أهل الجنة أو من أهل النار.

والثاني: إعطاء الرجاء، فإنهم كانوا يقولون: لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة، وقد بين أهل السنة والجماعة خطأهم وابتعادهم عن منهج الحق. ينظر: الملل والنحل، للشهرستاني: ج ١/١٣٩.

(٣) ينظر: تشنيف المسامع: ج ١/١٥٧، الغيث الهامع: ص ١١٢ - ١١٣، البدر الطالع: ج ١/١٧٩، الضياء اللامع: ج ١/٣٢١ - ٣٢٢، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١٥٤، غاية الوصول: ص ٣٥ - ٣٦، فواتح الرحموت: ج ٢/٣٢.

(٤) ينظر: الملل والنحل: ج ١/١٣٩، والمراجع السابقة.

(٥) ينظر: جمع الجوامع: ص ٢٢، بيان المختصر: ج ٢/١٥٩، تشنيف المسامع: ج ١/١٦٠، البدر الطالع: ج ١/١٨٣، الضياء اللامع: ج ١/٣٢٧، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١٥٦ =

كان^(*) حكماً كتحریم التأفیف للوالدين، الدال عليه قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾^(١) أو غير حكم، كقولك: جاء زيد، فإنه مفيد للذات المشخصة من غير احتمال لغيرها^(٢).

[أقسام المنطوق]

ثم إن المنطوق يسمى نصاً^(٣) إن أفاد معنى لا يحتمل غيره كجاء زيد^(٤). ويُسمى ظاهراً^(٥) إن احتمل مرجوحاً بدل المعنى الذي أفاده، نحو: رأيت اليوم الأسد، فإنه مفيد للحيوان المفترس، مُحتمل للرجل الشجاع بدله، وهو معنى مرجوح؛ لأنه معنى مجازي، والأول هو المعنى الحقيقي المتبادر إلى الذهن^(٦).

= غاية الوصول: ص ٣٦، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٤٧٣، المدخل: ص ٢٧١، إرشاد الفحول: ص ٣٠٢.

(*) نهاية: (ق ٨/ب).

(١) سورة الإسراء، الآية (٢٣).

(٢) ينظر: تشنيف المسامع: ج ١/١٦٠، البدر الطالع: ج ١/١٨٣، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١٥٦، غاية الوصول: ص ٣٦، إرشاد الفحول: ص ٣٠٢.

(٣) النص لغة: الكشف والظهور، والرفع، ومنه نص الحديث ينصه نصاً إذا رفعه، كما قال عمرو بن دينار: «مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَنْصَ لِلْحَدِيثِ مِنَ الرَّهْرِيِّ أَيْ أَرْفَعَ لَهُ وَأَسْنَدَ»، ومنه نصت الطيبة رأسها: أَيْ رَفَعَتْهُ وَأَظْهَرَتْهُ، وَوَضَعَ فَلَانٌ عَلَى الْمِنْصَةِ إِذَا افْتَضَحَ وَشَهَرَ، وَنَصَّ الْعُرُوسَ يَنْصُهَا نَصًّا أَقْعَدَهَا عَلَى الْمِنْصَةِ لِتَرَى مِنْ بَيْنِ النِّسَاءِ. ينظر مادة (نصص) في: لسان العرب: ج ٧/٩٧، تاج العروس: ج ١٨/١٧٨ - ١٨٠.

(٤) ينظر: المستقصى: ص ١٩٦، روضة الناظر: ص ١٧٧ - ١٧٨، كشف الأسرار: ج ١/٧٥ - ٧٦، جمع الجوامع: ص ٢٢، تشنيف المسامع: ج ١/١٦٠، البدر الطالع: ج ١/١٨٣، الضياء اللامع: ج ١/٣٢٨، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١٥٦، غاية الوصول: ص ٣٦.

قال الإمام الزركشي في التشنيف: ج ١/١٦٠: «وهذا أحسن حدوده، سمي بذلك؛ لارتفاعه على غيره من الألفاظ في الدلالة».

(٥) الظاهر: «ما أفاد معنى مع أنه يحتمل غيره احتمالاً مرجوحاً». ينظر: تشنيف المسامع: ج ١/١٦١ ومثاله ما ذكر في المتن أعلاه.

(٦) ينظر: تشنيف المسامع: ج ١/١٦١، البدر الطالع: ج ١/١٨٣، شرح الكوكب الساطع: =

أما المحتمل لمعنى ما وللاخر، فيسمى مجملاً^(١) كما هو مبسوط في المطولات.

[المفهوم]

مسألة: المفهوم هو مادلاً عليه اللفظ لا في محل النطق، عكس المنطوق^(٢).

[المفهوم نوعان موافقة ومخالفة]

ويسمى مفهوم موافقة إن وافق حكمه المنطوق به^(٣). ويسمى مفهوم مخالفة إن خالف حكمه المفهوم المنطوق به^(٤).

= ج ١/١٥٦، غاية الوصول: ص ٣٦.

(١) ينظر: البدر الطالع: ج ١/١٨٣، غاية الوصول: ص ٣٦، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٤١٣ - ٤١٤، و مثاله: الجون، كقولك: (ثوب زيد الجون) فإنه محتمل لمعنييه أي الأسود والأبيض على السواء فسمى مجملاً. كما في المرجعين السابقين.

(٢) ينظر: مختصر ابن الحاجب وشرح الأصفهاني: ج ٢/١٥٩، جمع الجوامع: ص ٢٢، تشنيف المسامع: ج ١/١٦٥، البدر الطالع: ج ١/١٨٧، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١٦٢، غاية الوصول: ص ٣٧، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٤٨٠ و ٤٨١، المدخل: ص ٢٧١، إرشاد الفحول: ص ٣٠٢.

(٣) ويسمى أيضاً فحوى الخطاب ولحن الخطاب، على التفصيل الذي ذكره الإمام الشَّعراني أعلاه. ينظر: المراجع السابقة. و مثال مفهوم الموافقة: تحريم الضرب المستفاد من قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمْ أَفْ﴾ فإنَّ حكم المفهوم من اللفظ في محل السكوت - الذي هو تحريم الضرب - موافق لحكم المفهوم منه في محل النطق الذي هو تحريم التأفف من الوالدين، وتحريم التأفف عليم من صيغة اللفظ، فكان منطوقاً، وتحريم الضرب لم يعلم من الصيغة فكان مفهوماً. ينظر: بيان المختصر: ج ١/١٦١ - ١٦٢ المدخل: ص ٢٧٢ و ٢٧٣. ومفهوم الموافقة حجة عند العلماء حتى ذكر بعض العلماء الإجماع فيه؛ لتبادر فهم الغلاء إليه. ينظر: شرح الكوكب المنير: ج ٣/٤٨٣.

(٤) ينظر: مختصر ابن الحاجب وشرح الأصفهاني: ج ١/١٦١ - ١٦٢، جمع الجوامع: ص ٢٢، تشنيف المسامع: ج ١/١٦٥، البدر الطالع: ج ١/١٨٧، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١٦٢، غاية الوصول: ص ٣٧، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٤٨٨ - ٤٨٩، المدخل: ص ٢٧٢ إرشاد الفحول: ص ٣٠٢.

ثم إنَّ المفهوم إن كان أولى من المنطوق سمي بموافقة فحوى^(١) الخطاب، نحو تحريم ضرب الوالدين الدال عليه نظراً للمعنى قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ﴾^(٢) فهو أولى من تحريم التأفيف؛ لأشدية الضرب في الإيذاء من التأفيف^(٣).

وإن كان المفهوم مساوياً للمنطوق سمي بموافقة لحن^(٤)، نحو: تحريم إحراق مال اليتيم الدال عليه نظراً للمعنى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾^(٥) فهو مساوٍ لتحريم الأكل؛ لمساواة الإحراق للأكل في الإثلاف^(٦).

ولمفهوم المخالفة شروط^(٧) مذكورة في المطولات.

(١) فحوى الكلام وفحواؤه بالقصر والمد، معناه ومذهبه ولحنه، تقول: عرفته من فحوى كلامه بالقصر وبالممد أي فيما تنسئت من مراده فيما تكلم به. ينظر مادة (فحو) في لسان العرب: ج ١٥/١٤٩، المصباح المنير: ج ٢/٤٦٤، تاج العروس: ج ٣٩/٢١٩. قال ابن فارس رحمه الله: «فأما فحوى الكلام فهو ما ظهر للفهم من مطاوي الكلام ظهور رائحة الفحا - توابل القدور كالفلفل والكمون ونحوهما كما في لسان العرب - من القدر كفهم الضرب من الأف». معجم مقاييس اللغة: مادة (فحو) ج ٤/٤٨٠.

(٢) سورة الإسراء، الآية (٢٣).

(٣) ينظر: مختصر ابن الحاجب وشرح الأصفهاني: ج ٢/١٦١ - ١٦٢، جمع الجوامع: ص ٢٢، التشنيف: ج ١/١٦٦، البدر الطالع: ج ١/١٨٧، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١٦٢، غاية الوصول: ص ٣٧، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٤٨١ - ٤٨٢، المدخل: ص ٢٧٢.

(٤) اللحن يطلق في اللغة على عدة معانٍ، منها أن اللحن فحوى الكلام ومعناه، قال تعالى: ﴿وَلَعَرَفْنَهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [سورة محمد: (٣٠)]. أي معناه. ينظر مادة (لحن) في مقاييس اللغة: ج ٥/٢٣٩، لسان العرب: ج ١٣/٣٨٠، المصباح المنير: ج ٢/٥٥١.

(٥) سورة النساء، الآية (١٠).

(٦) ينظر: مختصر ابن الحاجب وشرح الأصفهاني: ج ٢/١٦١ - ١٦٢، جمع الجوامع: ص ٢٢، تشنيف المسامع: ج ١/١٦٦، البدر الطالع: ج ١/١٨٧، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١٦٢، غاية الوصول: ص ٣٧، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٤٨٢، المدخل: ص ٢٧٢.

(٧) وأهم هذه الشروط هي: أ - أن لا يكون المسكوت ترك ذكره لخوف ونحوه كالجهل من =

[حُجَّةُ مَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ]

فَرُعٌ: الْأَصَحُّ أَنَّ مَفَاهِيمَ^(١) الْمُخَالَفَةِ كُلُّهَا مَا عَدَا اللَّقَبَ

المتكلم بحال المسكوت كقول قريب العهد بالإسلام لعبده بحضور المسلمين: تصدق بهذا على المسلمين ويريد غيرهم وتركه خوفاً من أن يتهم بالنفاق ونحوه أي نحو الخوف كالجهل بحكم المسكوت كقولك: في الغنم السائمة زكاة وأنت تجهل حكم المعلوفة، مع اعتبار أن الجهل والخوف المذكوران إنما يتصوران في غير الله تعالى.

ب - وألا يكون المذكور خرج مخرج الغالب، كما في قوله تعالى في: ﴿وَرَبِّبْنَاهُ لِنَبِيِّكَمُ الَّذِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَابِكُمْ الَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ [النساء، (٢٣)] فإن الغالب كون الربائب في حجور الأزواج أي تربيتهم، فلا مفهوم له.

ج - وأن لا يكون المذكور خرج لسؤال عنه، كأن يسأل: هل في الغنم السائمة زكاة؟ فيجواب: في الغنم السائمة زكاة.

د - وأن لا يكون المذكور خرج لحادثة تتعلق به، كما لو قيل: لزيد غنم سائمة، فيقال: فيها زكاة.

هـ - وأن لا يكون المذكور ذكر لجهل المخاطب بحكمه، كأن يخاطب من جهل حكم السائمة دون المعلوفة، فيقال: في الغنم السائمة زكاة.

ز - وأن لا يكون المذكور ذكر موافقة للواقع كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِندَ رَبِّهِ﴾ [المؤمنون: ١١٧] وقوله سبحانه: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتَنِكُمْ عَلَى آلِ بَيْتِهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ لَنَنْبِئَنَّكُمْ عَرَضَ الْخَيْرِ الَّذِي﴾ [النور: ٣٣]. والضابط لكل هذه الشروط: ألا يظهر لتخصيص المنطوق بالذكر فائدة غير نفى الحكم عن المسكوت عنه، فحيثما ظهرت له فائدة ألغيت باعتبار مفهوم المخالفة؛ لأنه - أي المفهوم - فائدة خفية، فقدم عليه الفائدة الظاهرة. ينظر: جمع الجوامع: ص ٢٢، بيان المختصر: ج ٢/١٦٢ - ١٦٥، القواعد والفوائد الأصولية: ص ٢٩٠ - ٢٩٢، تشنيف المسامع: ج ١/١٦٧ - ١٦٨، البدر الطالع: ج ١/١٩١ - ١٩٣، الضياء اللامع: ج ١/٣٤٩ - ٣٥٤، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١٦٤ - ١٦٦، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٤٨٩ - ٤٩٦.

(١) مفهوم المخالفة عدة أنواع كما قال العلماء: أحدها: مفهوم الصفة وقد عرّف بعدة تعاريف منها: أن يكون اللفظ عاماً مقترناً بصفة خاصة، أو هو: تعليق الحكم بإحدى صفتي الذات ك (في الغنم السائمة الزكاة) و ك (في سائمة الغنم الزكاة) فمقتضى العبارة الأولى: عدم الوجوب في الغنم المعلوفة التي لولا القيد بالسوم لشمّلها لفظ (الغنم)، ومقتضى العبارة الثانية: عدم الوجوب في سائمة غير الغنم، كالبقر مثلاً والتي لولا تقييد السائمة بإضافتها =

حُجَّةُ (١)

= إلى الغنم لشمّلها لفظ (السائمة). ينظر: محصول ابن العربي: ص ١٠٥، الإبهاج: ١/٣٧٠، منع الموانع: ص ٩١٢، بيان المختصر: ١/١٦٤، القواعد والفوائد: ص ٢٨٨، شرح الكوكب الساطع: ١/١٦٧، شرح الكوكب المنير: ٣/٤٩٨.

ومعنى هاتين العبارتين ثابت في صحيح البخاري: كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم، رقم (١٣٨٦) بلفظ: «وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومئة شاة، فإذا زادت على عشرين ومئة إلى مئتين شاتان».

ثانيها: مفهوم الشرط، وهو: تعليق الحكم بما هو مقرون بحرف شرط مثل «إن وإذا ونحوهما» ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْ أَوَّلْتَ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦] فهذه الآية تدل بمنطوقها على وجوب النفقة للمعتدة الحامل، وبمفهومها على عدم وجوب النفقة للمعتدة غير الحامل.

ثالثها: مفهوم الغاية: وهو تقييد الحكم بغاية ك «إلى وحتى»، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَّاوُا إِلَيْكَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧] وقوله: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠] أي فإذا نكحته تحلّ للأول بشرطه، وإن لم تنكحه فلا تحل.

رابعها: مفهوم الحصر: ومعناه إثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه، وله طرق، منها: «النفى والاستثناء» نحو: ما قام إلا زيد ولا عالم إلا زيد، ومنها «إنما» كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [طه: ٩٨] ومنها: فصل المبتدأ عن الخبر بضمير الفصل، كقوله تعالى: ﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَكِيلُ﴾ [الشورى: ٩] أي فغيره ليس بولي. ينظر كل ما تقدم في: قواطع الأدلة: ج ١/٢٤٩ - ٢٥٠، مختصر ابن الحاجب وشرح الأصفهاني: ج ٢/١٦٣ - ١٦٥، جمع الجوامع: ص ٢٣ - ٢٤، القواعد والفوائد الأصولية: ص ٢٨٨ - ٢٩٠، تشنيف المسامع: ج ١/١٧٠ - ١٧٦، البدر الطالع: ج ١/١٩٦ - ٢٠٠، الضياء اللامع: ج ١/٣٥٦ - ٣٦٨، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١٦٧ - ١٧٢، غاية الوصول: ص ٣٩، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٤٩٨ - ٥٠٨.

ومفهوم الصفة هو مقدّم المفاهيم ورأسها، حتى قال إمام الحرمين رحمته الله: «ولو عبّر معبر عن جميع المفاهيم بالصفة لكان ذلك منقذاً». ينظر: البرهان: ج ١/٣٠١، الإبهاج: ج ١/٣٧٠، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٤٩٩.

(١) وهو مذهب الأئمة مالك والشافعي وأحمد وأبي الحسن الأشعري رحمته الله، ومذهب أكثر أصحابهم أيضاً. ينظر: المحصول لابن العربي: ص ١٠٥ - ١٠٦، المختصر بشرح الأصفهاني: ج ١/١٦٥، جمع الجوامع: ص ٢٤، البحر المحيط: ج ٣/٩٦، البدر الطالع: ج ١/٢٠١، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١٧٤، غاية الوصول: ص ٤٠، القواعد والفوائد: =

لُغَةً^(١) وقال قوم: «هي حُجَّةٌ شرعاً»^(٢)، وقال قوم: «هي حُجَّةٌ معنًى»^(٣).

واستدل من قال إنها حُجَّةٌ لغَةً: بقول أئمة اللغة في حديث الصَّحِيحِينَ مثلاً: «مَظْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ»^(٤). أنه يدلُّ على أَنَّ مَظْلَ الْغَنِيِّ ليس بِظُلْمٍ، وَهُمْ إِنَّمَا يَقُولُونَ ذَلِكَ مَا يَعْرِفُونَهُ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ^(٥).

[مَفْهُومُ اللَّقَبِ]

أما اللَّقَبُ^(٦): فليس هو بِحُجَّةٍ عند أكثر العلماء؛ لِإِنْقِصِهِ عَنْ دَرَجَةِ الْمَفَاهِيمِ

= ص ٢٨٧، شرح الكوكب المنير: ج ٣/ ٥٠٠.

(١) لغة: أي من حيث دلالة اللغة، وليس من المنقولات الشرعية بل هو باقٍ على أصل وضعه اللغوي. ينظر: مختصر ابن الحاجب بشرح الأصفهاني: ج ١/ ١٦٦، البدر الطالع: ج ١/ ٢٠١، شرح الكوكب الساطع: ج ١/ ١٧٤ - ١٧٥، غاية الوصول: ص ٤٠، شرح الكوكب المنير: ج ٣/ ٥٠٠.

(٢) وهو قول بعض الشافعية، ودليلهم أن ذلك يُعرَف من موارد كلام الشارع، وقد فهم من قوله تعالى: ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠] أَنَّ حَكْمَ مَا زَادَ عَلَى السَّبْعِينَ بخلاف حكمه حيث قال: «خَيْرَنِي اللَّهُ وَسَأَزِيدُهُ عَلَى السَّبْعِينَ». والحديث: أخرجه البخاري: رقم (٤٣٩٣)، ومسلم: رقم (٢٧٧٤). ينظر: المراجع السابقة عدا المختصر وشرحه.

(٣) ويعبَّر عنها أيضاً بالعقل وبالعرف العام، وهو: أنه لو لم يَنْفِ المذكور الحكم عن المسكوت لم يكن لذكره فائدة، قول جماعة من العلماء. ينظر: المراجع السابقة عدا المختصر وشرحه.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الحوالات، باب في الحوالة وهل يرجع في الحوالة رقم (٢١٦٦)، ومسلم في صحيحه كتاب المساقاة، باب تحريم مَظْلِ الْغَنِيِّ، رقم (١٥٦٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

(٥) ينظر: المختصر مع الأصفهاني: ج ١/ ١٦٦، البدر الطالع: ج ١/ ٢٠١ - ٢٠٢، شرح الكوكب الساطع: ج ١/ ١٧٥، غاية الوصول: ص ٤٠.

(٦) مفهوم اللقب هو: تعليق الحكم بالاسم علماً كان أو اسم جنس نحو: «على زيد حج» أي لا على عمرو، و«في النعم زكاة» أي لا في غيرها من الماشية. ينظر: المختصر بشرح الأصفهاني: ج ١/ ١٨١، جمع الجوامع: ص ٢٤، التمهيد، للأسنوي: ص ٢٦١ - ٢٦٢، البحر المحيط: ج ٣/ ١٠٧، القواعد والفوائد الأصولية: ص ٢٨٩، البدر الطالع: ج ١/ ٢٨٩.

الْمُتَبَادِرَةِ عَنِ الْأَذْهَانِ^(١)، وقال قوم: «هو حُجَّةٌ»، وَرَجَّحَهُ الدَّقَّاقُ^(٢) (٣) من الشَّافِعِيَّةِ، وابن خُوَيز مَنَّاد^(٤) من المَالِكِيَّةِ، وبعضُ الْحَنَابِلَةِ^(٥)، وذلك كقولك:

= ٢٠٣، شرح الكوكب الساطع: ج ١/ ١٧٥، غاية الوصول: ص ٤٠، شرح الكوكب المنير: ج ٣/ ٥٠٩، المدخل: ص ٢٧٧.

(١) ينظر: المراجع السابقة مع الإحكام للآمدي: ج ٣/ ١٠٤.
(٢) هو الإمام محمد بن محمد بن جعفر البغدادي أبو بكر الدقاق، الفقيه الأصولي الشافعي، ولد سنة: (٣٠٦هـ) صَنَّفَ كتاباً في أصول الفقه على مذهب الشافعي، كان، فاضلاً عالماً بعلوم كثيرة، وكانت فيه دعاية توفي رحمته الله في رمضان سنة (٣٩٢هـ). ينظر: طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة: ج ١/ ١٦٧.

(٣) هو الإمام محمد بن عبد الله، أبو بكر الصيرفي الفقيه الأصولي، أحد أصحاب الوجوه والمصنفين البارعين في المذهب الشافعي، تفقه على الإمام ابن سريج، وسمع الحديث من أحمد المنصور الرمادي، كان من أعلم الناس بالأصول بعد الإمام الشافعي رحمته الله، توفي رحمته الله بمصر سنة: (٣٣٠هـ). ينظر: تهذيب الأسماء، للإمام النووي: ج ٢/ ٤٨٢، دار الفكر، بيروت، ط ١/ ١٩٩٦، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات بدار الفكر، طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة: ج ١/ ١١٦، ١١٧.

(٤) هو: محمد بن أحمد بن عبد الله، أبو بكر بن خُوَيز مَنَّاد، الفقيه المالكي البصري، تفقه على الأبهري، له كتاب كبير في الخلاف وكتاب في أصول الفقه وكتاب في أحكام القرآن، وعنده شواذ عن الإمام مالك، وله اختيارات تفرد بها لم يعرج عليها حذاق المذهب، كقوله: إن خبر الواحد يوجب العلم، وكان يجانب الكلام وينافر أهله حتى يؤدي ذلك إلى منافرة المتكلمين من أهل السنة ويحكم على الكل منهم بأنهم من أهل الأهواء، ويزعم أَنَّ ذلك هو مذهب الإمام مالك رحمته الله، تَكَلَّمَ فِيهِ الإمامان الباجي وابن عبد البر، كان في أواخر المئة الرابعة. ينظر: الديباج المذهب للإمام ابن فرحون المالكي: ص ٢٦٨، لسان الميزان: ج ٥/ ٢٩١.

(٥) المشهور والمعروف من مذهب الحنابلة أَنَّ مفهومَ اللَّقَبِ حُجَّةٌ عندهم، خلافَ ما ذَكَرَهُ الإمامُ الشَّعْرَانِيُّ هنا وَمِنْ قَبْلِهِ الإمامُ التَّاجُ السَّبْكِ والإمامُ المَحَلِّيُّ رحمهم الله، فقد قَالَ الإمامُ الآمِدِيُّ في الإحكام: ج ٣/ ١٠٤: «اتَّفَقَ الْكُلُّ عَلَى أَنَّ مَفْهُومَ اللَّقَبِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ خِلَافاً لِلدَّقَّاقِ وَأَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رحمته الله». وقال الإمام ابن اللحام في قواعده وفوائده: ص ٢٨٩: «وَهُوَ حُجَّةٌ عِنْدَ أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا، وَذَكَرُوهُ عَنْ أَحْمَدَ». وهذا ما قاله أيضاً الإمام ابن النَّجَّارِ الحَنْبَلِيُّ في شرح الكوكب المنير: ج ٣/ ٥٠٩.

على زيد حج، أي لا على عمرو، إذ لا فائدة لذكره إلا نفى الحكم عن غيره^(١).

وأجاب أكثر العلماء عن هذا بأن فائدته استقامة الكلام، إذ بإسقاطه يختل^{(٢)(*)}.

[موقف الإمامين أبي حنيفة وتقي الدين السبكي من مفهوم المخالفة]

تنبيه: لم يقل أبو حنيفة رحمته الله بشيء من مفاهيم المخالفة^(٣).

وكذلك الشيخ تقي الدين السبكي كان يقول: «لا أقول بشيء من مفاهيم المخالفة في غير كلام الشارع من كلام سائر المؤلفين؛ لعلبة الذهول عليهم بخلافه في كلام الله وكلام رسوله ﷺ المبلغ عنه؛ لأنه تعالى لا يغيب عنه شيء^(٤)».

(١) ينظر: الإحكام للآمدي: ج ٣/١٠٤، المختصر بشرح الأصفهاني: ج ١/١٨١، كشف الأسرار: ج ٢/٣٧٦، جمع الجوامع: ص ٢٤، التمهيد: ص ٢٦١ - ٢٦٢، البحر المحيط: ج ٣/١٠٧، القواعد والفوائد الأصولية: ص ٢٨٩، البدر الطالع: ج ١/٢٠٣، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١٧٥، غاية الوصول: ص ٤٠، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٥٠٩، المدخل: ص ٢٧٧.

(*) نهاية (ق/٩/أ).

(٢) مما احتج به الجمهور على أن مفهوم اللقب ليس فيه دلالة على نفي ما عداه، أنه لو كان دالاً على نفي ما عداه للزم من قول القائل: «محمد رسول الله» أن عيسى عليه السلام ليس برسول الله، وللزم أيضاً من القائل: «زيد موجود» أن الله ليس بموجود، وكلا القولين كفر. ينظر: المختصر بشرح الأصفهاني: ج ١/١٨١، كشف الأسرار: ج ٢/٣٧٦.

(٣) ينظر: كشف الأسرار: ج ٢/٣٧٧، التقرير والتحجير: ج ١/١٥٤، غمز عيون البصائر: ج ٢/٣٣٧.

(٤) ينظر: فتاوى الإمام السبكي: ج ٢/١٩٦ - ١٩٧، جمع الجوامع: ص ٢٤، البدر الطالع: ج ١/٢٠٤.

وقد نص الإمام تقي الدين السبكي على ذلك، فقال: «القياس ليس بحجة في كلام الناس وهو حجة في كلام الشارع؛ لدلالته على المراد، وكذلك المفهوم لا يكون حجة في كلام الناس في إثبات حكم مبتدأ، نعم يصلح أن يكون حجة فيه في تخصيص عام أو تقييد مطلق».

[المحكم والمتشابه]

مسألة في بيان المحكم^(١) والمتشابه^(٢)

المحكم من اللفظ هو: المتضح المعنى من نص أو ظاهر^(٣).

= أو بيان مجمل ويكون العمل بالحقيقة بذلك اللفظ العام الذي عُلِمَ تخصيصه بالمفهوم، فهو في الحقيقة ليس عملاً بالمفهوم؛ لإثبات حق لم يكن يقارب بل عمل بالمنطوق فيما سواه، وكذلك تقييد المطلق وتبيين المجمل إلا أن يُعارضه منطوق، فيقدم المنطوق على المفهوم كما يعمل بالأدلة، ولا فرق بينهما إلا أن الأدلة الشرعية صادرة عن معصوم لا يجوز عليه التناقض والواقف غير معصوم عن التناقض. فتاوى الإمام السبكي: ج ٢/١٩٦ - ١٩٧.

(١) المحكم لغة: على وزن مُفْعَلٌ مِنْ أَحْكَمْتُ الشَّيْءَ أَحْكَمُهُ إِحْكَامًا، فَهُوَ مُحْكَمٌ إِذَا أَتَقَنَّهُ، فَكَانَ فِي غَايَةِ مَا يَنْبَغِي مِنَ الْحُكْمَةِ، وَمِنْهُ: بِنَاءٌ مُحْكَمٌ، أَيُّ ثَابِتٌ يَبْعُدُ أَنْهَادُهُ. ينظر مادة (حكم) في: لسان العرب: ج ١٢/١٤٣، تاج العروس: ج ٣١/٥١٣.

(٢) القرآن الكريم مشتمل على آيات محكمة ومتشابهة كما قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَمَّا بِؤْسٌ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٧﴾﴾ [آل عمران: ٧] وقد يوصف جميع القرآن بأنه متشابه بمعنى أنه متماثل في الدلالة والإعجاز قال الله تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَابًا فَيُفَسِّرُ مِنْهُ جُلُودَ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾ [الزمر: ٢٣] وقد يوصف بأنه محكم بمعنى أنه أحكم على وجه لا يقع فيه تفاوت، قال الله تعالى: ﴿الرَّ كِتَابٌ مُحْكَمٌ ءَايَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴿١﴾﴾ [هود: ١] والمحكم إمّا بمعنى المتقن كقوله تعالى: ﴿أَحْكَمْتَ ءَايَاتِهِ﴾ والقرآن كله محكم بهذا المعنى، وإما في مقابلة المتشابه كقوله تعالى: ﴿مِنْهُ ءَايَاتٌ مُحْكَمَاتٌ﴾. ينظر: البحر المحيط: ج ١/٣٦٣.

(٣) هذا التعريف هو أحد تعاريف المحكم، وقد درج عليه كثير من علماء الأصول كالإمام ابن الحاجب والتاج السبكي وتابعهما كثير من شراح جمع الجوامع مثل الإمام المحلي، والإمام السيوطي، والإمام زكريا الأنصاري، والإمام الشعراني هنا، ودرج عليه من الحنابلة الإمام ابن اللحام، والإمام ابن النجار، والشيخ ابن بدران وغيرهم. ينظر: المختصر بشرح الأصفهاني: ج ١/٢٥٦، جمع الجوامع: ص ٢٥، البدر الطالع: ج ١/٢١٨، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١٨٤، غاية الوصول: ص ٤١، المختصر لابن اللحام: ص ٧٣، شرح الكوكب المنير: ج ٢/١٤٠، المدخل: ص ١٩٧. وهناك تعريفات أخرى تصل إلى اثني عشر تعريفاً، يطول المجال بذكرها تنظر في: البحر المحيط: ج ١/٣٦٣ - ٣٦٥، شرح =

والمتشابه^(١) من اللفظ هو: ما اختص الله بعلمه، فلم يتضح للخلق معناه^(٢). وقد يُطلع الله عليه بعض أصفياه، إذ لا مانع من ذلك^(٣).

= الكوكب المنير: ج ٢/ ١٤٢ - ١٤٣.

(١) التشابه لغة: من تشابه الشئان واشتبه أشبه كل منهما الآخر حتى التباسا، وأمرٌ مُشَبَّهٌ ومُشَبَّهٌ أي مُشَكَّلَةٌ مُلْتَبَسَةٌ يُشَبِّهُ بعضها بعضاً. ينظر: لسان العرب: ج ١٣/ ٥٠٣، تاج العروس: ج ٣٦/ ٤١١.

(٢) ينظر: جمع الجوامع: ص ٢٥، البدر الطالع: ج ١/ ٢١٨، شرح الكوكب الساطع: ج ١/ ١٨٤، غاية الوصول: ص ٤١.

أو هو: ما لم يتضح معناه؛ لا شترالك إماماً لإجمال أو ظهور تشبيه في صفات الله تعالى. ينظر: المختصر بشرح الأصفهاني: ٢٥٦/ ١ شرح الكوكب المنير: ١٤٠/ ٢، المدخل: ص ١٩٧.

وهذا التعريف قريب من تعريف الشيخ زكريا الأنصاري حيث عرفه بأنه: «غير متّضح المعنى ولو للرأسخ في العلم» ورجّحه على تعريف الإمام السبكي. ينظر: غاية الوصول: ص ٤١.

ومن التشابه: الآيات والأحاديث الواردة في ثبوت بعض الصفات لله تعالى ظاهرها موهم للتشبيه، كإطلاق الوجه واليد والجهة على الله تعالى، نحوقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، وقوله: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، وغيرها. ينظر: الإحكام للآمدي: ج ١/ ٢١٨ - ٢١٩، البحر المحيط: ج ١/ ٣٦٥، البدر الطالع: ج ١/ ٢١٨، شرح الكوكب المنير: ج ٢/ ١٤٠ - ١٤١.

(٣) هذه عبارة الإمام تاج الدين السبكي في جمع الجوامع: ص ٢٥، وفيها إشكال مع عبارته الأولى في التعريف، حيث إنه جعل التشابه مما اختص الله تعالى بعلمه وحده؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ بناءً على أن الوقف على ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ وهذا هو القول الأصح الذي عليه جمهور أهل العلم. ينظر: أصول البزدوي: ص ١٠، روضة الناظر: ص ٦٦، البحر المحيط: ج ١/ ٣٦٥.

ثم يقول هنا: بأنه قد يطلع الله تعالى عليه بعض أصفياه! والذي يظهر لي أن الإمام السبكي رحمه الله وافق الجمهور في ما ذهبوا إليه، ولكنه أجاز هنا أنه قد يطلع الله تعالى على ذلك المتشابه أحدًا من أصفياه من الأنبياء والمرسلين أو أحد أوليائه معجزة أو كرامة، وهذا لا يتنافى مع اختصاص الله بعلمه، وهذا ما وضحه الإمام زكريا الأنصاري في غاية الوصول: ص ٤١ بقوله عن التشابه بأنه: «غير متّضح المعنى ولو للرأسخ في العلم في الأصح، وقد يوضحه الله لبعض أصفياه معجزة [لرسول] أو كرامة [لولي]» والله أعلم.

[اللفظ الشائع لا يوضع لمعنى خفي]

قال الإمام الرازي: «واللفظ الشائع بين الخواص والعوام لا يجوز أن يكون موضوعاً لمعنى خفي إلا على الخواص فقط دون العوام، إذ لا يكلف العوام بما دق عن أفهامهم، بخلاف الخواص»^(١).

[اللغات توقيفية]

مسألة: اختلفوا في اللغات هل هي توقيفية، أو اصطلاحية؟ والذي عليه جمهور أهل السنة أنها توقيفية لا تُدرَك إلا بإعلام من الله تعالى إمّا بوحيه بها إلى بعض أنبيائه، أو بخلق الأصوات في بعض، الأجسام فتدل من يسمعها من

= وعلى كل حال فإن هذه المسألة قد اختلف فيها العلماء اختلافاً كبيراً، ومنشأ الخلاف راجع إلى كيفية الوقف في هذه الآية فالأكثر رأوا أن الوقف يكون على ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ و﴿وَالرَّسُخُونَ﴾ مبتدأ، فلا يعلمون تأويله، وهذا ما صححه كثير من الأئمة ولهم في ذلك أدلة كثيرة ذكرها الإمام السيوطي - بعد ترجيحه لهذا القول - بإسهاب في شرح الكوكب الساطع ج ١/ ١٨٤ - ١٨٨. ينظر: أصول البزدوي: ص ١٠، المحصول لابن العربي: ص ٨٧، روضة الناظر: ص ٦٦، البحر المحيط: ج ١/ ٣٦٥.

وذهب الإمام أبو الحسن الأشعري - ووافقه كثير من العلماء كالإمام الغزالي والفخر الرازي والإمام الآمدي والإمام ابن الحاجب والإمام النووي وغيرهم - إلى أنه لا بد أن يكون في جملة الرأسخين من يعلم التشابه، ووقفوا على قوله: ﴿وَالرَّسُخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾. ينظر: المستصفى: ص ٨٥، المحصول: ج ١/ ٥٤٤، الإحكام للآمدي: ج ١/ ٢١٨ - ٢١٩، مختصر ابن الحاجب بشرح الأصفهاني ج ١/ ٢٥٦، شرح صحيح مسلم للإمام النووي: ج ١/ ٢١٧، البحر المحيط: ج ١/ ٣٦٥.

قال الإمام النووي في شرح صحيح مسلم ج ١/ ٢١٨: «قد اختلف المفسرون والأصوليون وغيرهم في المحكم والمتشابه اختلافاً كثيراً... وكل واحد من القولين محتمل، والأصح الأول وأن الرأسخين يعلمونه، لأنه ينبغي أن يخاطب الله عباده بما لا سبيل لأحد من الخلق إلى معرفته، وقد اتفق أصحابنا وغيرهم من المحققين على أنه يستحيل أن يتكلم الله تعالى بما لا يفيد، والله أعلم».

(١) عبارته في المحصول: ج ١/ ٢٧١: «اللفظ المشهور المتداول بين الخاصة والعامة لا يجوز أن يكون موضوعاً لمعنى خفي لا يعرفه إلا الخواص».

بعض العباد عليها، أو بِخَلْقِ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ فِي بَعْضِ الْعِبَادِ بِهَا أَيْ
بِاللُّغَاتِ^(١).

وَأُظْهِرُ هَذِهِ الْإِحْتِمَالَاتِ أَوَّلُهَا؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَعْتَادُ فِي تَعْلِيمِ اللَّهِ تَعَالَى^(٢).
وَذَهَبَ أَكْثَرُ الْمُعْتَزَلَةِ إِلَى أَنَّ اللُّغَاتِ اصْطِلَاحِيَّةٌ وَضَعَهَا الْبَشَرُ وَاحِدًا أَوْ أَكْثَرَ، ثُمَّ
عَرَفَهَا غَيْرُ هَذَا الْوَاضِعِ بِالْإِشَارَةِ وَالْقَرِينَةِ، كَالطُّفْلِ، فَإِنَّهُ يَعْرِفُ لُغَةً أَبَوِيَةً بِهِمَا^(٣).
قَالَ ابْنُ السُّبْكِيِّ^(٤): «وَالْمَخْتَارُ الْوَقْفُ» عَنْ تَرْجِيحِ قَوْلٍ مِنْ أَقْوَالِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛
لِأَنَّ أَدْلَتَهَا لَا تَفِيدُ الْقَطْعَ^(٥).

(١) وهو مذهب الإمام الأشعري ومن وافقه ويُسمى بالتوقيفي. ينظر: المحصول لابن العربي:
ص ٢٨ - ٢٩، المحصول: ج ١/ ٢٤٣ - ٢٥١، المختصر بشرح الأصفهاني: ج ١/ ١٥٦ -
١٦١، الإبهاج: ج ١/ ١٩٦ - ١٩٩، جمع الجوامع: ص ٢٦، التمهيد للأسنوي: ص ١٣٧ -
١٣٨، تشنيف المسامع: ج ١/ ١٩٥ - ١٩٧، البدر الطالع: ج ١/ ٢٢٠ - ٢٢١، الضياء
اللامع: ج ١/ ٣٩٩ - ٤٠٠، شرح الكوكب الساطع: ج ١/ ١٨٩ - ١٩٠، التقرير والتحبير:
ج ١/ ٩٥ - ٩٧، غاية الوصول: ص ٤١، فواتح الرحموت: ج ١/ ٢٤١ - ٢٤٣، إرشاد
الفحول: ص ٣٤ - ٣٥.

(٢) وهو ما رجَّحه الإمام المحلي في البدر الطالع: ج ١/ ٢٢٠، وأقره الإمام السيوطي في شرح
الكوكب الساطع: ج ١/ ١٨٩ والشيخ زكريا الأنصاري في غاية الوصول: ص ٤١، والإمام
الشعراني هنا.

(٣) ينظر: المصادر السابقة.

(٤) في جمع الجوامع: ص ٢٦.

(٥) وهو مذهب القاضي البيضاوي ومن وافقه من العلماء المحققين، فقد توقَّفوا في الكلِّ
وقالوا بإمكان كلِّ واحدٍ من هذه الاحتمالات؛ لأن الدلائل متعارضة، ولا ترجيح لأحدها
على الباقي ترجيحاً يفيد القطع فلم يحصل الجزم بواحد منها. ينظر: الإبهاج: ج ١/ ١٩٧،
بيان المختصر: ج ١/ ١٥٧ - ١٥٨، وهذا ما اختاره أيضاً صاحب فواتح الرحموت من
الحنفية: ج ١/ ٢٤٣ حيث قال: «والحق ما أفيد: أنه إن أريد جزم القول فالحق التوقف،
وإلا فالظاهر ما قال الأشعري قدس سره». ورجَّح الإمام ابن الحاجب - في مختصره - ومن
وافقه مذهب الإمام الأشعري رحمته الله على غيره؛ لأن أدلته في هذه المسألة تفيد غالب الظن
فهو راجح على غيره من المذاهب الأخرى من حيث إفادته غلبة الظن، والله أعلم. ينظر:
المختصر بشرح الأصفهاني: ج ١/ ١٥٨. وتنظر أدلة الإمام أبي الحسن الأشعري رحمته الله =

[ثُبُوتُ اللُّغَةِ بِالْقِيَاسِ]

وَاخْتَلَفُوا، هَلْ تَثْبُتُ اللُّغَةُ قِيَاسًا؟^(١) فَقَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ^(٢)، وَالْغَزَالِيُّ^(٣)،
وَالْأَمَدِيُّ^(٤)

= بتوسع في: الإبهاج: ج ١/ ١٩٦ - ١٩٩، بيان المختصر: ج ١/ ١٥٨ - ١٦٠.
(١) علينا أولاً أن نُحَرِّرَ مَوْضِعَ الْخِلَافِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، فنقول: العلماء متفقون جميعاً على
أَنَّ الْقِيَاسَ لَا يَجْرِي فِي أََسْمَاءِ الْأَعْلَامِ لِأَنَّهَا غَيْرُ مَعْقُولَةٍ الْمَعْنَى، وَالْقِيَاسُ فِرْعُ الْمَعْنَى،
وَهُمْ مُتَّفِقُونَ أَيْضاً عَلَى عَدَمِ جَرَيَانِهِ فِي الصِّفَاتِ كَأَسْمِ الْفَاعِلِ وَاسْمِ الْمَفْعُولِ وَنَحْوَهُمَا؛ لِأَنَّهُ
لَا بَدَّ فِي الْقِيَاسِ مِنْ أَصْلٍ، وَهُوَ غَيْرُ مُتَحَقِّقٍ فِيهَا، فَإِنَّهُ لَيْسَ جَعْلُ الْبَعْضِ أَصْلاً وَالْبَعْضُ
فِرْعاً أَوَّلَى مِنَ الْعَكْسِ.

وَمَحَلُّ خِلَافِهِمْ فِيمَا إِذَا اشْتَمَلَ الْأِسْمُ عَلَى وَصْفٍ مُنَاسِبٍ لِلتَّسْمِيَةِ، وَاعْتَقَدْنَا أَنَّ التَّسْمِيَةَ
لِذَلِكَ الْوَصْفِ، فَأَرَدْنَا تَعْدِيَةَ الْأِسْمِ إِلَى مَحَلِّ آخِرٍ مَسْكُوتٍ عَنْهُ، كَمَا إِذَا اعْتَقَدْنَا أَنَّ إِطْلَاقَ
اسْمِ الْخَمْرِ بِاعْتِبَارِ التَّخْمِيرِ؛ لِمَخَامَرَتِهِ الْعَقْلَ، ثُمَّ وَجَدْنَا هَذَا الْوَصْفَ - التَّخْمِيرَ وَالْإِسْكَارَ -
فِي مَعْنَى آخِرٍ كَالنَّبِيذِ مَثَلًا، فَهَلْ يَصِحُّ تَعْدِيَتُهُ إِلَيْهِ بِالْقِيَاسِ اللَّغَوِيِّ أَمْ لَا؟ هَذَا هُوَ مَوْضِعُ
الْخِلَافِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ عَلَى الْمَذَاهِبِ الَّتِي سَيَذْكُرُهَا الشَّيْخُ أَعْلَاهُ. ينظر: تشنيف المسامع:
ج ١/ ١٩٧، الغيث الهامع: ص ١٤٨ - ١٤٩، القواعد والفوائد الأصولية: ص ١٢٠، شرح
الكوكب الساطع: ج ١/ ١٩٢ - ١٩٣.

(٢) تقدمت ترجمته، في ص ٢٩١ وقوله في كتابه التلخيص: ص ١٩٤ - ١٩٥: «ما صار إليه
معظم المحققين من الفقهاء والمتكلمين أن الأسماء في اللغات لا تثبت قياساً ولا مجال
للأقيسة في إثباتها، وإنما تثبت اللغات نقلاً وتوقيفاً، وذهب بعض الفقهاء والمنتمين إلى
الكلام إلى أن الأسماء قد تثبت قياساً.. والصحيح منع القياس في اللغات جملة ووجوب
اتباع النقل مع الاجتزاء والاكتفاء به».

(٣) تقدمت ترجمته في الصفحة: ٢٨٧، وينظر قوله في كتابه المستصفى: ص ١٨١ - ١٨٢.

(٤) هو: علي بن أبي علي بن محمد بن سالم، التغلبي، الأمدي، سيف الدين، العلامة
المصنّف فارس الكلام، الحنبلي ثم الشافعي وُلِدَ بِأَمَدٍ بَعْدَ أَل: (٥٥٠هـ)، رَحَلَ إِلَى
بَغْدَادَ، وَقَرَأَ بِهَا الْقُرْآنَ، وَقَرَأَ الْهُدَايَةَ فِي الْفِقْهِ الْحَنْبَلِيِّ، لَمْ يَكُنْ فِي زَمَانِهِ مِنْ يَجَارِيهِ فِي
الْأَصْلِينَ وَعِلْمِ الْكَلَامِ، قَالَ الْإِمَامُ الْعُرْبِيُّ عَبْدُ السَّلَامِ: «مَا عَلِمْنَا قَوَاعِدَ الْبَحْثِ إِلَّا مِنْهُ،
وَلَوْ وَرَدَ عَلَى الْإِسْلَامِ مُتَزَنِدٌ مَا تَعَيَّنَ لِمَنَاظَرَتِهِ غَيْرُهُ». تَوَفَّى سَنَةَ (٦٣١هـ) بِدِمَشْقَ، مِنْ
تَصَانِيفِهِ: الْإِحْكَامُ فِي أَصُولِ الْأَحْكَامِ، وَمُنْتَهَى السُّؤْلِ فِي عِلْمِ الْأُصُولِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ. ينظر:
سير أعلام النبلاء: ج ٢٢/ ٣٦٤، طبقات الشافعية الكبرى: ج ٨/ ٣٠٦ - ٣٠٧، طبقات =

«لا»^(١). وقال ابن سريج^(٢)، وابن أبي هريرة^(٣)، وأبو إسحاق الشيرازي^(٤)

= الشافعية لابن قاضي شهبة: ج ٢/٧٩ - ٨٠. وينظر قوله في كتابه الإحكام: ج ١/٨٩ حيث قال: «والمختار أنه لا قياس وذلك»..

(١) أي لا تثبت قياساً، وهو مذهب الحنفية ومعظم محققي المالكية والشافعية. ينظر: التقرير والتحبير: ج ١/١٠٢، فواتح الرحموت: ج ١/٢٤٥، إحكام الفصول، للإمام الباجي: ص ٢٩٨، المحصول لابن العربي: ٣٣ - ٣٤، المختصر بشرح الأصفهاني: ج ١/١٤٥ - ١٤٦، الضياء اللامع: ج ١/٤٠٣ - ٤٠٤، قواطع الأدلة: ج ١/٢٨٢.

(٢) هو: أحمد بن عمر بن سريج القاضي أبو العباس البغدادي حامل لواء الشافعية في زمانه وناشر مذهب الشافعي، تفقه بأبي القاسم الأنماطي وغيره، سمع الإمامين الزعفراني وأبا داود السجستاني، وأخذ عنه الفقه خلقاً من الأئمة، قال الإمام العبادي في ترجمته: «شيخ الأصحاب، وسالك سبيل الإنصاف، وصاحب الأصول والفروع الحسان، وناقض قوانين المعترضين على الشافعي». وهو مجدد القرن الثالث في الفقه عند كثير من العلماء كالإمام الذهبي - كما نقل عنه تلميذه التاج السبكي - توفي سنة (٣٠٦هـ) عن سبع وخمسين سنة ببغداد، ودفن بالجانب الغربي. ينظر: طبقات السبكي: ج ٣/٢١ - ٢٦، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ج ١/٨٩ - ٩١.

(٣) هو: الحسن بن الحسين القاضي أبو علي بن أبي هريرة البغدادي، شيخ الشافعية، وأحد أصحاب الوجوه، تفقه على الإمامين ابن سريج أبي إسحاق المروزي، درس ببغداد، انتهت إليه رئاسة المذهب، أخذ عنه الإمامان الدارقطني وأبو علي الطبري وغيرهما اشتهر في الآفاق وكان معظماً عند السلاطين فَمَن دُونَهُمْ، وصنف التعليق الكبير على مختصر المزني، توفي ببغداد سنة (٣٤٥هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء: ج ١٥/٤٣٠، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ج ١/١٢٦ - ١٢٧.

(٤) هو: إبراهيم بن علي بن يوسف بن عبد الله، الشيرازي، أبو إسحاق، شيخ الإسلام، عالماً، وعملاً، وتصنيفاً، وتلامذة، ولد بفيروز آباد من قرى شيراز سنة (٣٩٣هـ)، ونشأ بها دخل شيراز، وقرأ فيها الفقه على أبي عبد الله البيضاوي وغيره، رحل إلى البصرة وبغداد وأخذ عن علمائها، اشتهر وارتفع ذكره، وكانت الطلبة ترحل من الشرق والغرب إليه، والفتاوى تحمل من البر والبحر إلى بين يديه بنيت له النظامية، فدرّس بها إلى حين وفاته، كان طَلَقَ الوجه، دائم البشر، حسن المجالسة من تصانيفه التنبيه، والمهذب واللمع والتبصرة والطبقات، توفي سنة (٤٧٦هـ). ينظر: طبقات الشافعية للسبكي: ج ٤/٢١٥ - ٢٢٩، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ج ١/٢٣٨ - ٢٤٠، وينظر قوله في كتابه التبصرة: ص ٤٤٦ دار الفكر، دمشق، ط: ١/١٤٠٣، تحقيق: د. محمد حسن هيتو.

والإمام الرازي^(١)، «نعم»^(٢). ولكل من الفريقين شواهد^(٣).

[المترايف وأحكامه]

مَسْأَلَةٌ: المترايف^(٤) وَقَعَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ،

(١) في المحصول ج ٥/٤٥٧: «الحق جواز القياس في اللغات».

(٢) التبصرة: ص ٤٤٦، وينظر النقل عن الإمامين ابن سريج وابن أبي هريرة، وأدلتهما في: قواطع الأدلة: ج ١/٢٨١ - ٢٨١، المحصول: ج ٥/٤٥٩، الإحكام للآمدي: ج ١/٨٨ - ٨٩، وهو أيضاً مذهب الحنابلة، وجماعة من الحنفية، والإمام الباقلاني من المالكية - على ما نقله ابن الحاجب -، وقد نسبَه الإمام السَّمعاني في قواطع الأدلة: ج ١/٢٨٢ إلى الأكثرين من أصحاب الشَّافعي رحمته، وهو أيضاً قول أكثر علماء العربية كالمازني وأبي علي الفارسي. ينظر: روضة الناظر: ص ١٧٢، القواعد والفوائد الأصولية: ص ١٢٠، الضياء اللامع: ج ١/٤٠٤، التقرير والتحبير: ج ١/١٠٢ - ١٠٣، فواتح الرحموت: ج ١/٢٤٥، إحكام الفصول للباقي: ص ٢٩٨، بيان المختصر: ج ١/١٤٦.

(٣) تنظر: قواطع الأدلة: ج ١/٢٨١ - ٢٨١، التلخيص: ص ١٩٤ - ١٩٥، المستصفي: ص ١٨١ - ١٨٢، المحصول لابن العربي: ٣٣ - ٣٤، المحصول: ج ٥/٤٥٩، الإحكام للآمدي: ج ١/٨٨ - ٨٩، المختصر بشرح الأصفهاني: ج ١/١٤٥ - ١٤٦، التبصرة: ص ٤٤٦ روضة الناظر: ص ١٧٢، القواعد والفوائد: ص ١٢٠، التقرير والتحبير: ج ١/١٠٢ - ١٠٣، فواتح الرحموت: ج ١/٢٤٥.

(٤) المترايف لغة: أصله من الرَّدْف، وهو ما تَبَعَ الشيء، وكل شيء تَبَعَ شيئاً فهو رَدْفُهُ، وإذا تتابع شيءٌ خلف شيء فهو التَّرَادُفُ والجمع رُدَافِي، يقال: جاء القوم رُدَافِي أي بعضهم يتبع بعضاً، ومنه الرديف وهو الذي تحمله خلفك على ظهر الدابة. ينظر مادة (رَدَفَ) في لسان العرب: ج ٩/١١٤ - ١١٦، المصباح المنير: ص ٢٢٤ - ٢٢٥، تاج العروس: ج ٢٣/٣٢٨ - ٣٢١.

وأما اصطلاحاً فله عدة تعريفات منها أنه: اللفظ المتعدد المتحد المعنى. ينظر: المحصول: ج ١/٣٤٧، الإبهاج: ج ١/٢٣٨، بيان المختصر: ج ١/١٠٣، البدر الطالع: ج ١/٢٣٦، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٠٥، التقرير والتحبير: ج ١/٢٢١.

والمترايف واقع - عند الجمهور كما سيأتي - في الأسماء والأفعال والحروف، فمن أمثلته في الأسماء: الأسد والسبع والغضنفر، فإنها كلها للحيوان المفترس المعروف، وفي الأفعال: قعد وجلس، وكذا مضى وذهب، وفي الحروف: إلى وحتى فهما لانتهااء الغاية. ينظر: شرح الكوكب المنير: ج ١/١٤١.

وهو اللَّفْظُ الْوَاحِدُ، المتعدّدُ المعنى الحقيقي^(١).

كالْقَرْرِ^(٢) فَإِنَّهُ لَفْظٌ مَوْضُوعٌ لِلْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَ الطُّهْرِ وَالْحَيْضِ، وهو الْجَمْعُ، مِنْ قَرَأْتُ الْمَاءَ فِي الْحَوْضِ أَيْ جَمَعْتُهُ فِيهِ، وَالْدَّمُ يَجْتَمِعُ فِي وَقْتِ الطُّهْرِ فِي الْجَسَدِ، وَفِي زَمَنِ الْحَيْضِ فِي الرَّجَمِ^(٣).

وخالَفَ قَوْمٌ فَمَنَعُوا وَقَوْعَ الْمُشْتَرَكِ فِي الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ^(٤)، قالوا: الواقع في القرآن إما: مبيناً فيطول بلا فائدة، أو غير مبين فلا يفيد، والقرآن يُنَزَّه عن ذلك.

وأجيب باختصار: أَنَّهُ وَقَعَ فِيهِمَا غَيْرَ مَبِينٍ، وَمَعَ ذَلِكَ يُفِيدُ إِرَادَةَ أَحَدٍ مَعْنِيَهُ

(١) ينظر: المحصول: ج ١/٣٥٩، مختصر ابن الحاجب: ج ١/٩٦، الإبهاج: ج ١/٢٤٨،

البحر المحيط: ج ١/٤٨٨، البدر الطالع: ج ١/٢٤٠، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٠٩، شرح الكوكب المنير: ج ١/١٣٧، فواتح الرحموت: ج ١/٢٦٦.

(٢) قال تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرَصْنَ أَنْفُسَهُنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

(٣) ينظر: رفع الحاجب للتاج السبكي: ج ١/٣٥٨ - ٣٥٩ دار عالم الكتب، تحقيق الشيخين علي معوض وعادل عبد الموجود، و ينظر تعليقاتهما المفيد على هذه المسألة، البدر الطالع: ج ١/٢٤٠ - ٢٤١، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٠٩، شرح الكوكب المنير: ج ١/١٣٩، فواتح الرحموت: ج ١/٢٦٦.

(٤) المانعون لوقوع المشترك على أقسام: أ - قسمٌ مَنَعَ وَقَوْعَهُ فِي اللُّغَةِ مُطْلَقاً مَعَ قَوْلِهِ بِجَوَازِهِ، وهم الإمامان ثعلب اللغوي، وأبو بكر الأبهري المالكي المتوفى سنة (٣٧٥هـ) وغيرهما. ب - وقسمٌ قال: بأنه ممتنع الوقوع، أي محال عقلاً أن يقع لإخلاله بفهم المراد المقصود من الوضع.

ج - قسمٌ مَنَعَ وَقَوْعَهُ فِي الْقُرْآنِ خَاصَّةً، وهذا القول محكي عن الإمام داود رحمته الله، وتعليقه ذكره الإمام الشعراني أعلاه.

د - قسمٌ مَنَعَ وَقَوْعَهُ فِي الْحَدِيثِ خَاصَّةً، التعليل هو نفس ما ذكر في القرآن أعلاه أيضاً. وقد أجاب جماهير العلماء عن هذه الأقوال بأجوبة كثيرة. تنظر هذه الأقوال في: الإحكام للأمدي: ج ١/٤١ - ٤٤، رفع الحاجب: ج ١/٣٥٧ - ٣٥٩ الإبهاج: ج ١/٢٥٠ - ٢٥٢، تشنيف المسامع: ج ١/٢١٤، المختصر، لابن اللحام: ص ٤١، البدر الطالع: ج ١/٢٤٠ - ٢٤١، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٠٩ - ٢١٠.

مثلاً، وذلك كافٍ لنا في الإفادة، وَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ فِي الْأَحْكَامِ الثَّوَابُ أَوْ الْعِقَابُ بِالْعَزْمِ عَلَى الطَّاعَةِ أَوْ الْعِصْيَانِ بَعْدَ الْبَيَانِ^(١).

[إِطْلَاقُ الْمُشْتَرَكِ عَلَى مَعْنِيَتِهِ مَعاً]

فَإِنْ لَمْ يَتَيَّنْ صَحْحُ حَمْلِهِ عَلَى الْمَعْنِيَيْنِ^(٢) لَكِنْ بِاعْتِبَارَيْنِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾^(٣) فَإِنَّهُ يَعْمُ الْوَاجِبَ وَالْمَنْدُوبَ حَقِيقَةً وَمَجَازاً؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا خَيْرٌ^(٤).

مَسْأَلَةٌ فِي بَيَانِ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ

[الْحَقِيقَةُ]

فَأَمَّا الْحَقِيقَةُ^(٥) فَهِيَ: اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِيمَا وُضِعَ لَهُ

(١) ينظر: البدر الطالع: ج ١/٢٤١.

(٢) اتفق العلماء على جواز إطلاق لفظ المشترك على كل من معنييه بمفرده، وأنه حقيقة؛ لأنه لفظ مستعمل فيما وضع له أولاً ولكنهم اختلفوا في إطلاق لفظ المشترك على معنييه معاً:

أ - فذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أَنَّهُ يَصَحُّ إِطْلَاقُ الْمُشْتَرَكِ عَلَى مَعْنِيَتِهِ مَعاً لُغَةً، كما يصح إطلاق كل واحد منهما بدلاً عن الآخر، كقولك: عندي عين، وتريد العين الباصرة والعين الجارية، وكقولك: أقرأتُ هُنْدُ، وتريد حاضنة وطهرت، ولكن عند المالكية وجمهور الشافعية والحنابلة إطلاقه على معنييه معاً هو إطلاق مجازي وليس إطلاقاً حقيقياً، لأنه لم يوضع لهما معاً، وإنما وضع لكل منهما من غير نظر للآخر، وقيل: إطلاقه عليهما هو إطلاق حقيقي نظراً لوضعه لكل منهما، وهو منقول عن الإمام الشافعي والإمام الباقلاني. ينظر: بيان المختصر، للأصفهاني: ج ٢/٣٠ - ٣١، رفع الحاجب: ج ٣/١٣٥ - ١٣٦، كشف الأسرار: ج ١/٦٣، جمع الجوامع: ص ٢٩، البدر الطالع: ج ١/٢٤١ - ٢٤٢، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢١١، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٨٩ - ١٩١.

ب - وذهب الحنفية وإمام الحرمين والإمام الغزالي من محققي الشافعية، وبعض الحنابلة منهم القاضي أبو يعلى وأبو الخطاب وابن القيم رحمهم الله إلى عدم جواز حمل المشترك على معنييه معاً. ينظر: كشف الأسرار: ج ١/٦٣، فواتح الرحموت: ج ١/٢٦٨، البرهان: ص ٢٣٦، المستصفى: ص ٢٤٠، شرح الكوكب المنير: ج ٣/١٩٢.

(٣) سورة الحج، الآية (٧٧).

(٤) ينظر: جمع الجوامع: ص ٢٩، البدر الطالع: ج ١/٢٤٤ - ٢٤٥، غاية الوصول: ص ٤٦.

(٥) الحقيقة لغة: على وزن فعيلة، من حَقَّقْتُ الْأَمْرَ أَحَقَّهُ إِذَا تَبَيَّنَتْهُ أَوْ جَعَلْتَهُ ثَابِتاً لَازِماً، =

ابتداء^(١). فخرَج اللفظ المَهْمَل، وما وُضِعَ وَلَمْ يُسْتَعْمَل^(٢)، وَخَرَجَ الْغَلَطُ^(٣)، كقولك: خُذْ هذا الفَرَسَ مُشِيراً إلى حمار، فلا يُسَمَّى ذلك حقيقة^(٤).

[المَجَاز]

والمَجَازُ^(٥) هو: اللفظ المستعمل فيما وُضِعَ له بوضع ثانٍ لُغَةً؛

= حقيقة الشيء متناه وأصله المشتمل عليه. ينظر مادة (حَقَّقَ) في لسان العرب: ج ١٠/٤٩، المصباح المنير: ص ١٤٤.

فالحقيقة فعيلة إما بمعنى فاعل من حَقَّقَ الشيء يحقُّ بالضم والكسر إذا ثَبَت، أو بمعنى مفعول من حَقَّقْتُ الشيء بالتخفيف أحقُّه بالضم إذا أثبته فيكون المعنى الكلمة الثابتة أو المثبتة في مكانها الأصلي. ينظر: المحصول: ١/٣٩٥ - ٣٩٦، بيان المختصر: ١٠٧/١.

(١) ينظر: المحصول: ج ١/٣٩٧، الإحكام للآمدي: ج ١/٥٢، بيان المختصر: ج ١/١٠٧، مختصر ابن الحاجب مع رفع الحاجب: ج ١/٣٧٢، جمع الجوامع: ص ٢٩، التمهيد للأسنوي: ص ١٨٥، البدر الطالع: ج ١/٢٤٧، التقرير والتحبير: ج ٢/٣، تيسير التحرير: ج ٢/٢، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢١٥، غاية الوصول: ص ٤٦، شرح الكوكب المنير: ج ١/١٤٩. ومثالها: الأسد المستعمل في الحيوان الشجاع العريض الأعالي، والإنسان في الحيوان الناطق. الإحكام للآمدي: ج ١/٥٢.

(٢) بقولنا: «اللفظ المستعمل». شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢١٥، التقرير والتحبير: ج ٢/٣.

(٣) بقولنا: «فيما وضع له». المرجعان السابق.

(٤) ينظر: تشنيف المسامع: ج ١/٢١٩ - ٢٢٠، البدر الطالع: ج ١/٢٤٧، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢١٥، تيسير التحرير: ج ٢/٢، غاية الوصول: ص ٤٦. وخرج بقولنا: «ابتداء» المجاز فإنه موضوع وضعاً ثانياً. المراجع السابقة.

(٥) المجاز في اللغة: من جاز يجوز جَوَازاً وَمَجَازاً بمعنى عَبَّرَ يَعْبُرُ، على وزن مَفْعَلٍ إِمَّا مصدر بمعنى اسم الفاعل من الجَوَاز بمعنى العبور والتعدي، وسُمِّيَتْ به الكلمة المستعملة في غير ما وُضِعَتْ له لما فيها، من التعدي من محلِّها الأصلي، أو اسم مكان سُمِّيَتْ به لكونها محل التعدي للمعنى الأصلي، أو من جعلت كذا مجازاً إلى حاجتي أو طريقاً لها. ينظر: لسان العرب: ج ٥/٣٢٦ - ٣٢٧، تاج العروس: ج ١٥/٧٥، المحصول: ج ١/٣٩٦، بيان المختصر: ج ١/١٠٨، تيسير التحرير: ج ٢/٣، شرح الكوكب المنير: ج ١/١٥٣.

لعلاقة^{(١)(٢)}.

فَعَلِمَ مِنْ تَقْيِيدِ الْوَضْعِ بِالثَّانِي وَجُوبُ سَبْقِ الْوَضْعِ لِلْمَعْنَى الْأَوَّلِ، لَا سَبْقُ الاستعمال، فلا يَجِبُ فِي تَحَقُّقِ الْمَجَازِ، وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا: (لعلاقة): الْعَلَمُ الْمُنْقُولُ^(٣) ك (فَضْلٍ)^(٤).

(١) ينظر: المحصول: ج ١/٣٩٦ - ٣٩٧، مختصر ابن الحاجب بشرح الأصفهاني: ج ١/١٠٧، رفع الحاجب: ج ١/٣٧٢، جمع الجوامع: ص ٣٠، التمهيد للأسنوي: ص ١٨٥، البدر الطالع: ج ١/٢٥٠، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢١٥، فواتح الرحموت: ج ١/٢٧١، غاية الوصول: ص ٤٧، شرح الكوكب المنير: ج ١/١٥٤.

(٢) قولنا: «بوضع ثانٍ» احتراز من الحقيقة، فإن استعماله فيها بوضع أول، وقولنا: «لعلاقة» احتراز من الأعلام المنقولة؛ لأن نقلها ليس لعلاقة، والعلاقة هنا المشابهة الحاصلة بين المعنى الأول والمعنى الثاني، بحيث ينتقل الذهن بواسطتها عن محل المجاز إلى الحقيقة كإطلاق الأسد على الرجل الشجاع للاشتراك في صفة الشجاعة. ينظر: رفع الحاجب: ج ١/٣٧٣، شرح الكوكب المنير: ج ١/١٥٣.

(٣) العَلَمُ المنقول هو: ما كان مشتركاً بين المعاني، وتُرِكَ استعماله في المعنى الأول، ويُسَمَّى به لنقله من المعنى الأول، والناقل إما: أ - الشرع فيكون منقولاً شرعياً كالصَّلَاة والصَّوْم فإنَّهُما في اللغة للدعاء ومُطْلَقُ الإِمْسَاك، ثم نُقِلَهما الشَّرْعُ إلى الأركان المخصوصة والإمساك المخصوص مع النية.

ب - وإما غير الشرع وهو إما: ١ - العرف العام فهو المنقول العرفي ويسمى حقيقة عرفية، كالدابة فإنها في أصل اللغة لكل ما يدبُّ على الأرض، ثم نقله العرف العام إلى ذات القوائم الأربع من الخيل والبغال والحمير، ٢ - أو العرف الخاص ويسمى منقولاً اصطلاحياً كاصطلاح النحاة مثلاً فكالفعل فإنه كان موضوعاً لما صدر عن الفاعل كالأكل والشرب والضرب، ثم نقله النحويون إلى كلمة دَلَّتْ على معنى في نفسها مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة، وإن لم يترك معناه الأول بل ما زال يستعمل فيه أيضاً فإنه يسمى حقيقة إن استعمل في الأول، وهو المنقول عنه ومجازاً إن استعمل في الثاني، وهو المنقول إليه كالأسد، فإنه وضع أولاً للحيوان المفترس، ثم نقل إلى الرجل الشجاع؛ لعلاقة بينهما وهي الشجاعة. ينظر: التعريفات: ص ٣٠٢، التعاريف: ص ٦٨٠.

(٤) ينظر: جمع الجوامع: ص ٣٠، تشنيف المسامع: ج ١/٢٢٤، البدر الطالع: ج ١/٢٥٠، الضوء اللامع: ج ١/٤٤٨، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢١٥.

[وُقُوعُ الْمَجَازِ]

واختلفوا في وَقُوعِ الْمَجَازِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ:

والذي عليه أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ^(١): وَقُوعُهُ فِيهِ.

وقال الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايِينِيُّ^(٢) «هو غَيْرُ وَاقِعٍ، قالوا: وما يُظَنُّ

مَجَازاً نَحْوُ: (رَأَيْتُ أَسَدًا يَرْمِي) فَحَقِيقَةٌ».

وَمَنْعُ الظَّاهِرِيَّةِ^(٣) وَقُوعَهُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ،

(١) من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة، وجماهير العلماء سلفاً وخلفاً؛ لكثرة وقوعه في

القرآن والسنة واللغة. ينظر: فواتح الرحموت: ج ١/ ٢٨٦ - ٢٨٧، مختصر ابن الحاجب مع

بيان المختصر: ج ١/ ١٣٢، الضياء اللامع: ج ١/ ٤٤٩، رفع الحاجب: ج ١/ ٤٠٩، قواطع

الأدلة: ج ١/ ٢٦٧، المحصول: ج ١/ ٤٦٢، الإحكام للأمدى: ج ١/ ٧٢ - ٧٣، المنهاج

مع الإبهاج: ج ١/ ٢٩٦ - ٢٩٧، تشنيف المسامع: ج ١/ ٢٢٥ - ٢٢٦، البحر المحيط: ج ١/

٥٣٦، البدر الطالع: ج ١/ ٢٥١، شرح الكوكب الساطع: ج ١/ ٢٢٠، غاية الوصول:

ص ٤٧، شرح الكوكب المنير: ج ١/ ١٩١، المدخل: ص ١٨٣.

(٢) هذا النقل المنسوب للإمام الإسفراييني رحمته الله نقله عنه من الأئمة: الأمدى في الإحكام:

ج ١/ ٧٢، وابن الحاجب في مختصره والأصفهاني في شرحه: ج ١/ ١٣٢، والتاج السبكي

في رفع الحاجب: ج ١/ ٤٠٩، والإبهاج: ج ١/ ٢٩٦، وجمع الجوامع: ص ٣٠، والمحلي

في البدر الطالع: ج ١/ ٢٥١، ومن تبعه من شراح جمع الجوامع، والإمام الشعراني هنا،

وابن عبد الشكور في مسلم الثبوت، وشارحه عبد العلي الأنصاري في فواتح الرحموت:

ج ١/ ٢٨٦.

وقد توقَّفَ إمام الحرمين في صِحَّةِ هذا النقل عن الأستاذ، فقال في التلخيص: ص ١٩٣:

«والظنُّ به أنَّ ذلك لا يَصِحُّ عنه»، وكذلك الإمام الغزالي في المنحول: ص ٧٥، حيث

قال: «لعلَّ الأستاذ أراد أنه - أي المجاز - ليس بثابت ثبوت الحقيقة، ولا يُظَنُّ بالأستاذ

إنكار الاستعارات مع كثرتها». والإمام السبكي في رفع الحاجب: ج ١/ ٤١٠ - ٤١١، والإمام

الزركشي في التشنيف: ج ١/ ٢٢٥.

(٣) هذا القول نسبته إلى الظاهرية الإمام ابن السمعاني في قواطع الأدلة: ج ١/ ٢٦٧، ونقله

الإمام الفخر الرازي في المحصول: ج ١/ ٤٦٢ عن أبي بكر بن داود الأصفهاني الظاهري،

والإمام ابنُ الحاجب في مختصره: ج ١/ ١٣٣، والإمام السبكي في رفع الحاجب: ج ١/

٤١١ عنه أيضاً، وأوضح أن الظاهرية ليسوا مطبقين على هذا الرأي، ثم نقله أيضاً عن

قالوا^(١): لِأَنَّهُ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ كَذِبٌ، كما لو قلتَ في البليد: هذا حمارٌ وكلامُ الله ورسوله مُنَزَّهٌ عَنِ الْكَذْبِ». وأجاب أكثر العلماء بأنه لا كذب مع اعتبار العلاقة، إنما يكون كذباً مع عَدَمِ اعتبارها، وقد اعتبرت العلاقة هنا، وهي المُشَابَهَةُ فِي الصِّفَةِ الظَّاهِرَةِ، وهي عَدَمُ الْفَهْمِ^(٢).

[أَسْبَابُ الْعُدُولِ مِنَ الْحَقِيقَةِ إِلَى الْمَجَازِ]

قَالَ الْعُلَمَاءُ: «وَلَا يَنْبَغِي الْعُدُولُ عَنِ الْحَقِيقَةِ إِلَى الْمَجَازِ إِلَّا لِعُذْرِ^(٣)»:

= جماعة من قدماء الشافعية كالإمام ابن القاصِّ، وهذا القول ذكره أيضاً الإمام ابنُ حزم

الظاهري عن قوم، ولم يسمِّهم، ثم ذكر كلاماً يقرب مما ذهب إليه الجمهور ويخالف هذا

القول المنسوب للظاهرية، وهو أدري الناس بمذهبهم، فقال في الإحكام: ج ٤/ ٤٣٧:

«اختلف الناس في المجاز، فقوِّمُ أجازوه في القرآن والسنة، وقوِّمُ مَنْعُوا مِنْهُ، والذي نقول

به وبالله تعالى التوفيق: أن الاسم إذا تيقَّنَا بِدَلِيلٍ نَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ أَوْ طَبِيعَةٍ أَنَّهُ مَنْقُولٌ عَنْ

موضوعه في اللغة إلى معنى آخر وَجَبَ الْوَقُوفُ عِنْدَهُ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الَّذِي عَلَّمَ آدَمَ

الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا، وَلَهُ تَعَالَى أَنْ يَسْمِيَ مَا شَاءَ بِمَا شَاءَ، وَأَمَّا مَا دُمْنَا لَا نَجِدُ دَلِيلًا عَلَى نَقْلِ

الاسم عن موضوعه في اللغة فلا يحلُّ لمسلم أن يقول: إنه منقول؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ:

﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رُسُولٍ إِلَّا يَلْسَنُونَ قَوْلِهِمْ لِئَنْبِئَكَ لَهُمْ فَضْلُ اللَّهِ مِنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾

وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ (٤) [إبراهيم: ٤] فكلُّ خِطَابٍ خَاطَبَنَا اللَّهُ تَعَالَى بِهِ أَوْ رَسُولُهُ فَهُوَ

على موضوعه في اللغة، إلا بنصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ أَوْ ضَرُورَةٍ حَسَّ نَشْهَدُ بِأَنَّ الْاسْمَ قَدْ نَقَلَهُ اللَّهُ

تَعَالَى أَوْ رَسُولُهُ عَنْ مَوْضُوعِهِ إِلَى مَعْنَى آخَرٍ، فَإِنْ وَجَدَ ذَلِكَ أَخَذْنَاهُ عَلَى مَا نُقِلَ إِلَيْهِ».

(١) ينظر: مختصر ابن الحاجب وبيان المختصر: ج ١/ ١٣٤ - ١٣٥، رفع الحاجب: ج ١/ ٤١٣ -

٤١٤، البدر الطالع: ج ١/ ٢٥١، فواتح الرحموت: ج ١/ ٢٨٨، المدخل: ص ١٨٣.

(٢) ينظر: المحصول: ج ١/ ٤٦١، مختصر ابن الحاجب وبيان المختصر: ج ١/ ١٣٥، رفع

الحاجب: ج ١/ ٤١٣، البدر الطالع: ج ١/ ٢٥١، غاية الوصول: ص ٤٧، فواتح

الرحموت: ج ١/ ٢٨٨.

(٣) تنظر هذه الأعذار وغيرها في: الإبهاج: ج ١/ ٣١٧، جمع الجوامع: ص ٣٠، البحر المحيط:

ج ١/ ٥٤٥ - ٥٤٦، تشنيف المسامع: ج ١/ ٢٢٦، التوضيح: ج ١/ ١٧٧، الغيث الهامع:

ص ١٧٥ - ١٧٦، البدر الطالع: ج ١/ ٢٥٢ - ٢٥٣، الضياء اللامع: ج ١/ ٤٥١ - ٤٥٢، شرح

الكوكب الساطع: ج ١/ ٢٢٢، المزهر في علوم اللغة، للسيوطي: ج ١/ ٢٨٦، غاية الوصول:

ص ٤٧، شرح الكوكب المنير: ج ١/ ١٥٥ - ١٥٦، فواتح الرحموت: ج ١/ ٣٠٤ - ٣٠٥.

- كَوْنِ الْحَقِيقَةِ ثَقِيلَةً عَلَى اللِّسَانِ كَ (الْخَنْفَقِيقِ) اسْمٌ لِلدَّاهِيَةِ (*) (١) يُعَدَّلُ عَنْهُ إِلَى الْمَوْتِ.

- وَكَوْنِ الْحَقِيقَةِ بَشِيعَةً كَالْخِرَاءِ (٢) يُعَدَّلُ عَنْهَا إِلَى الْغَائِطِ، وَحَقِيقَتُهُ الْمَكَانُ الْمُنْخَفِضُ (٣).

- وَكَوْنِ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمَخَاطَبِ يَجْهَلُهَا دُونَ الْمَجَازِ.

- وَكَوْنِ الْمَجَازِ أَبْلَغُ وَأَشْهَرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[اللفظ المَعْرَب]

مَسْأَلَةٌ: اخْتَلَفُوا فِي اللَّفْظِ الْمَعْرَبِ هَلْ يَصَحُّ وَقُوعُهُ فِي الْقُرْآنِ؟

فَقَالَ الشَّافِعِيُّ (٤)

(*) نهاية (ق ١٠/أ).

(١) الْخَنْفَقِيقُ لُغَةٌ: الدَّاهِيَةُ، يُقَالُ: دَاهِيَةٌ خَنْفَقِيقٌ، وَهُوَ أَيْضاً الْخَفِيفَةُ مِنَ النِّسَاءِ الْجَرِيئَةِ، وَالنُّونُ زَائِدَةٌ جَعَلَهَا مِنْ خَفَقَ الرِّيحِ، وَالْخَنْفَقِيقُ أَيْضاً حِكَايَةُ أَصْوَاتِ حَوَافِرِ الْخَيْلِ، وَهُوَ أَيْضاً: النَّاَقِصُ الْخَلْقِ. يَنْظُرُ مَادَّةَ (خَفَقَ) فِي لِسَانِ الْعَرَبِ: ج ١٠/٨١.

(٢) الْخِرَاءُ لُغَةٌ: مِنْ خَرَّى يَخْرُأُ مِنْ بَابِ تَعَبَ إِذَا تَغَوَّطَ، وَاسْمُ الْخَارِجِ خِرْءٌ وَالْجَمْعُ خُرُوءٌ مِثْلُ فُلْسٍ وَفُلُوسٍ، أَوْ هُوَ: خُرْءٌ بِالضَّمِّ وَالْجَمْعُ خُرُوءٌ مِثْلُ جُنْدٍ وَجُنُودٍ، وَالْخِرَاءُ عَلَى وَزْنِ الْحِجَارَةِ أَوْ بَفَتْحِ الْخَاءِ مِثْلُ كَرَةٍ كَرَاهَةً. الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ مَادَّةَ (خَرَأَ): ج ١/١٦٧ - ١٦٨، وَيَنْظُرُ: لِسَانُ الْعَرَبِ: ج ١/٦٤.

(٣) الْغَائِطُ فِي اللُّغَةِ: الْمَطْمَئُ الْوَاسِعُ مِنَ الْأَرْضِ، ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَى الْخَارِجِ الْمُسْتَقْدَرِّ مِنَ الْإِنْسَانِ؛ كَرَاهَةً لِتَسْمِيَّتِهِ بِاسْمِهِ الْخَاصِّ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَقْضُونَ حَوَائِجَهُمْ فِي الْمَوَاضِعِ الْمَطْمَئَةِ الْمُنْخَفِضَةِ مِنَ الْأَرْضِ؛ حَيْثُ إِنَّهَا أَسْتَرَتْ لَهُمْ، فَهُوَ مِنْ مَجَازِ الْمَجَاوِرَةِ، ثُمَّ تَوَسَّعُوا فِيهِ حَتَّى اشْتَقُّوا مِنْهُ، وَقَالُوا: تَغَوَّطَ الْإِنْسَانُ. الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ مَادَّةَ (غَوَّطَ): ج ٢/٤٥٧، وَيَنْظُرُ: لِسَانُ الْعَرَبِ: ج ٧/٣٦٥.

(٤) قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي إِبْطَاتِ أَنَّ الْقُرْآنَ كُلَّهُ عَرَبِيٌّ، وَمَشْدَدُ النُّكِيرِ عَلَى مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ فِي الْقُرْآنِ أَعْجَمِيًّا، مَا نَصَّه: «وَمَنْ جَمَاعَ عِلْمَ كِتَابِ اللَّهِ: الْعِلْمُ بِأَنَّ جَمِيعَ كِتَابِ اللَّهِ إِنَّمَا نَزَلَ بِلسَانِ الْعَرَبِ، فَالْوَاجِبُ عَلَى الْعَالَمِينَ أَنْ لَا يَقُولُوا إِلَّا مِنْ حَيْثُ عَلِمُوا، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِي الْعِلْمِ مَنْ لَوْ أَمْسَكَ عَنْ بَعْضِ مَا تَكَلَّمَ فِيهِ مِنْهُ لَكَانَ الْإِمْسَاكُ أَوْلَى بِهِ وَأَقْرَبُ مِنَ السَّلَامَةِ لَهُ... فَقَالَ مِنْهُمْ قَائِلٌ: إِنْ فِي الْقُرْآنِ عَرَبِيًّا وَأَعْجَمِيًّا وَالْقُرْآنُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لَيْسَ مِنْهُ

وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ (١) «لَا يَصَحُّ وَقُوعُهُ فِي الْقُرْآنِ، إِذْ لَوْ وَقَعَ فِيهِ لَاشْتَمَلَ عَلَى غَيْرِ عَرَبِيٍّ، فَلَا يَكُونُ كُلُّهُ عَرَبِيًّا، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ (٢) قَالُوا: «وَمَا كَانَ فِيهِ مِنْ لُغَةٍ غَيْرِ الْعَرَبِ فَإِنَّمَا وَافَقَتْ الْعَجْمُ الْعَرَبَ فِيهَا، وَذَلِكَ كَ ﴿وَإِسْتَرْقِ﴾ يُقَالُ بِالْفَارِسِيَّةِ لِلدِّيَبِاجِ الْغَلِيظِ، وَكَ ﴿بِالْقِسْطَاسِ﴾ بِالرُّومِيَّةِ لِلْمِيزَانِ، وَكَ

= كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ إِلَّا بِلِسَانِ الْعَرَبِ، وَوَجَدَ قَائِلُ هَذَا الْقَوْلِ مِنْ قَبْلِ ذَلِكَ مِنْهُ تَقْلِيداً لَهُ وَتَرْكاً لِلْمَسْأَلَةِ عَنْ حُجَّتِهِ وَمَسْأَلَةٍ غَيْرِهِ مِنْ خَالَفِهِ، وَبِالتَّقْلِيدِ أَغْفَلَ مِنْ أَغْفَلَ مِنْهُمْ، وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَنَا وَلَهُمْ... ثُمَّ قَالَ: وَلِسَانُ الْعَرَبِ أَوْسَعُ الْأَلْسِنَةِ مَذْهَباً وَأَكْثَرُهَا أَلْفَاظاً، وَلَا تَعْلَمُهُ يَحِيطُ بِجَمِيعِ عِلْمِهِ إِنْسَانٌ غَيْرُ نَبِيٍّ. الرِّسَالَةُ لِلْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ: ص ٤٠ - ٤٢.

(١) مِنَ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْإِمَامُ ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ، وَالْإِمَامُ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْبَاقْلَانِيُّ، وَإِمَامُ اللُّغَةِ أَبُو عُبَيْدَةَ وَابْنُ فَارِسٍ وَغَيْرُهُمْ؛ لِلآيَاتِ الْكَثِيرَةِ فِي الْقُرْآنِ، الدَّلَالَةُ صَرَاحَةً عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ عَرَبِيٌّ غَيْرُ أَعْجَمِيٍّ، مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشُّعْرَاءُ: ١٩٥]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ [فُصِّلَتْ: ٤٤]. يَنْظُرُ: الرِّسَالَةُ: ص ٤٠ - ٤٢، التَّبَصُّرَةُ: ص ١٨٠ - ١٨٣، التَّلْخِيسُ: ص ٢١٧ - ٢١٩، الْمُسْتَصْفَى: ص ٨٤ - ٨٥، الْإِبْهَاجُ: ج ١/٢٨١، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ٣٠، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ١/٢٣٨، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ١٨٨، الْبَدْرُ الْطَالِعُ: ج ١/٢٦٥، رَوْضَةُ النَّاظِرِ: ص ٦٤ - ٦٥، الْمَسْودَةُ: ص ١٥٧، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ: ج ١/١٩٢ - ١٩٣، الْمَدْخَلُ: ص ١٩٧، وَيَنْظُرُ: تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ: ج ١/٢١، التَّقْرِيبُ وَالْإِرْشَادُ، لِلْإِمَامِ الْبَاقْلَانِيِّ: ج ١/٣٩٩ - ٤٠٨.

وَذَهَبَ فَرِيقٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ فِي الْقُرْآنِ أَلْفَاظَ غَيْرَ عَرَبِيَّةٍ، وَهُوَ الْمَنْقُولُ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ الْكَرَامِ كَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَبَعْضِ التَّابِعِينَ كَمُجَاهِدٍ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَعَطَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وَاخْتَارَهُ الْإِمَامُ ابْنُ الْحَاجِبِ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ، وَالْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الشُّكُورِ وَالشَّيْخُ عَبْدِ الْعَلِيِّ الْأَنْصَارِيُّ، وَرَجَّحَ هَذَا الْقَوْلَ الْإِمَامُ السِّيُوطِيُّ فِي شَرْحِ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ١/٢٣٥ فَقَالَ: «وَهُوَ الْمَخْتَارُ عِنْدِي؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ جَمَعَ عِلْمَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، وَكُلُّ شَيْءٍ، فَجَمَعَ اخْتِلَافَ الْأَلْسِنِ وَاللُّغَاتِ أَيْضاً». وَاسْتَدَلُّوا عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ بِالْوُقُوعِ، فَقَالُوا: إِنَّا وَجَدْنَا فِي الْقُرْآنِ أَلْفَاظاً بَغِيرَ الْعَرَبِيَّةِ، مِنْ ذَلِكَ: ﴿كَيْشْكُوفٌ﴾، وَهِيَ فِي الْأَصْلِ كَلِمَةٌ هِنْدِيَّةٌ وَ﴿إِسْتَرْقِ﴾ فَارِسِيَّةٌ، وَغَيْرُهَا. يَنْظُرُ: الْمَصَادِرُ السَّابِقَةُ، وَالْمَخْتَصَرُ بِشَرْحِ الْأَصْفَهَانِيِّ: ج ١/١٣٥ - ١٣٩، رَفْعُ الْحَاجِبِ: ج ١/٤١٤ - ٤١٧، فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ: ج ١/٢٨٩. (٢) سُورَةُ يُوسُفَ، آيَةُ (٢).

﴿كَيْشْكُورٌ﴾ بالهنديّة للكوّة^(١).

فحقيقةً المَعْرَبُ: أَنَّهُ لَفْظٌ غَيْرُ عِلْمٍ اسْتَعْمَلْتُهُ الْعَرَبُ فِي مَعْنَى وَضَعٍ لَهُ فِي غَيْرِ لُغَتِهِمْ.

وَخَرَجَ بِغَيْرِ الْعِلْمِ: الْعِلْمُ الْأَعْجَمِيُّ فِي الْقُرْآنِ كِإِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ، فَلَا يُسَمَّى ذَلِكَ مُعْرَباً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٢).

مسألة في بيان الكناية والتعريض

[أولاً: الكناية]

فَأَمَّا الْكِنَايَةُ^(٣) فَهِيَ كُلُّ لَفْظٍ اسْتُعْمِلَ فِي مَعْنَاهُ مُرَاداً مِنْهُ لَازِمٌ الْمَعْنَى، نَحْوُ: زَيْدٌ طَوِيلُ النَّجَادِ، مُرَاداً مِنْهُ طَوِيلُ الْقَامَةِ، إِذْ طَوَّلَهَا لَازِمٌ لَطَوِيلِ النَّجَادِ، أَيْ حَمَائِلُ السَّيْفِ، وَالْكِنَايَةُ بِهَذَا الْاسْتِعْمَالِ تُسَمَّى حَقِيقَةً، لَا مَجَازاً؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ قَدْ اسْتُعْمِلَ فِي مَعْنَاهُ، فَإِنْ لَمْ يَرِدِ الْمَعْنَى بِذَلِكَ اللَّفْظِ، وَإِنَّمَا عَبَّرَ بِالْمَلْزُومِ عَنِ الْإِلَازِمِ؛ لِأَنَّهُ لَفْظٌ اسْتُعْمِلَ فِي غَيْرِ مَعْنَاهُ، وَذَلِكَ كَالْغَائِطِ سُمِّيَ بِاسْمِهِ الْخَارِجِ، فَالْغَائِطُ لَفْظٌ اسْتُعْمِلَ فِي غَيْرِ مَعْنَاهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٤).

(١) ينظر: التبصرة: ص ١٨٠ - ١٨٣، التلخيص: ص ٢١٧ - ٢١٩، المستقصى: ص ٨٤ - ٨٥، الإبهاج: ج ١/٢٨١، رفع الحاجب: ج ١/٤١٧، تشنيف المسامع: ج ١/٢٣٨، البدر الطالع: ج ١/٢٦٥ - ٢٦٦، غاية الوصول: ص ٥١.

(٢) ينظر: المصادر والمراجع السابقة.

(٣) الكناية لغة: مَنْ كَنَى يَكْنِي وَيَكْنُو، وَهِيَ: أَنْ تَتَكَلَّمَ بِشَيْءٍ وَتَرِيدَ غَيْرَهُ، وَكُنَى عَنِ الْأَمْرِ بِغَيْرِهِ يُكْنِي كِنَايَةً، يَعْنِي إِذَا تَكَلَّمَ بِغَيْرِهِ مِمَّا يُسْتَدَلُّ عَلَيْهِ، نَحْوُ الرَّقَّتِ وَالْغَائِطِ وَنَحْوِهِ. يَنْظُرُ مَادَّةُ (كَنَى) فِي: لِسَانِ الْعَرَبِ: ج ١٥/٢٣٣، الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ: ص ١٧١٣. وَاصْطِلَاحاً كَمَا ذُكِرَ أَعْلَاهُ.

(٤) اختلف العلماء في الكناية هل هي حقيقة أم مجاز؟ على مذاهب: أحدها: أَنَّهَا حَقِيقَةٌ، وَإِلَيْهِ مَالُ الْإِمَامِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ؛ لِأَنَّهَا اسْتَعْمَلَتْ فِيمَا وَضَعَتْ لَهُ، فَأَرِيدَ بِهَا الدَّلَالََةَ عَلَى غَيْرِهِ.

الثاني: أَنَّهَا مَجَازٌ، وَهُوَ مُقْتَضَى كَلَامِ الْإِمَامِ الزَّمْخَشَرِيِّ.

الثالث: أَنَّهَا لَا حَقِيقَةَ وَلَا مَجَازَ، بَلْ هِيَ وَاسِطَةٌ بَيْنَهُمَا، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْإِمَامُ السَّكَاكِيُّ وَتَبِعَهُ =

[ثانياً: التعريض]

وَأَمَّا التَّعْرِیضُ^(١) فَهُوَ: كُلُّ لَفْظٍ اسْتُعْمِلَ فِي مَعْنَاهُ لِأَجْلِ التَّلْوِیْحِ بِغَيْرِهِ^(٢)، فَهُوَ حَقِيقَةٌ أَبَدًا، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى حِكَايَةً عَنِ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾^(٣) نَسَبَ الْفِعْلَ إِلَى كَبِيرِ الْأَصْنَامِ الْمَتَّخَذَةِ آلِهَةً، كَأَنَّهُ غَضِبَ أَنْ تُعْبَدَ الصَّغَارُ مَعَهُ، تَلْوِیْحاً لِقَوْمِهِ الْعَابِدِينَ لَهَا بِأَنَّهَا لَا تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ آلِهَةً؛ لِمَا يَعْلَمُونَ إِذَا نَظَرُوا بِعُقُولِهِمْ مِنْ عَجْزِ كَبِيرِهَا عَنْ ذَلِكَ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ تَكْسِيرُ صِغَارِهَا فَضْلاً عَنْ غَيْرِهِ، وَالْإِلَهَ لَا يَكُونُ عَاجِزاً. وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٤).

= صاحب التلخيص، واختاره الشيخ زكريا الأنصاري في حاشيته، وقال: «والمعروف ما اقتصر عليه المحققون، ومنهم السكاكي وصاحب التلخيص أنها حقيقة غير صريحة». الرابع: أنها تنقسم إلى حقيقة وإلى مجاز، كما ذكر الإمام الشعراني أعلاه، وإلى هذا التفصيل ذهب الإمام تقي الدين السبكي وابنه الإمام التاج السبكي، والإمام المحلي وغيرهم. ينظر: مفتاح العلوم للسكاكي: ص ٥١٢، الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني: ص ٣٠١ - ٣٠٢، وتلخيص المفتاح له أيضاً: ص ١٥٥، جمع الجوامع: ص ٣٠، البحر المحيط: ج ١/٥٩٧ - ٥٩٨، التوضيح مع التلويح: ج ١/١٦٧ - ١٦٨، الغيث الهامع: ص ١٩٣، البدر الطالع: ج ١/٢٧١، الضياء اللامع: ج ١/٤٧٨ - ٤٩٧، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٤٣، حاشية الشيخ زكريا الأنصاري على شرح المحلي: ج ٢/٦٨ - ٦٩، شرح الكوكب المنير: ج ١/١٩٩ - ٢٠٢.

(١) التعريض لغة: خلاف التصريح من القول، كما إذا سألت رجلاً: هل رأيت فلاناً، وقد رآه، ويكره أن يكذب فيقول: إن فلاناً ليُرى، فيجعل كلامه مغراضاً؛ فراراً من الكذب، وهذا معنى المعارض في الكلام، ومنه قولهم: «إن في المعارض لمندوحة عن الكذب» وكذلك أيضاً: التعريض في خطبة المرأة في عدتها: أن يتكلم بكلام يشبه خطبتها، ولا يصرح به، وهو أن يقول لها مثلاً: إنك لجميلة، أو أن فيك لبقية، أو إن النساء لمن حاجتي. تنظر مادة (عرض) في: لسان العرب: ٧/١٨٣ - ١٨٤، المصباح المنير: ٢/٤٠٣.

(٢) أي بغير ذلك المعنى المستعمل فيه. شرح الكوكب المنير: ج ١/٢٠٢.

(٣) سورة الأنبياء، الآية (٦٣).

(٤) ينظر: جمع الجوامع: ص ٣٠، البحر المحيط: ج ١/٥٩٩ - ٦٠٠، تشنيف المسامع: ج ١٢٤٣ - ٢٤٤، الغيث الهامع: ص ١٩٣ - ١٩٤، البدر الطالع: ج ١/٢٧١، الضياء =

مَبْحَثُ الْأَمْرِ^(١)

[معاني الأمر]

وهو يَشْمَلُ: ^(٢) الواجب،

= اللامع: ج ١/٤٨٠، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٤٣، حاشية الشيخ زكريا الأنصاري على شرح المحلي: ج ٢/٧١ - ٧٢، شرح الكوكب المنير: ج ١/٢٠٢ - ٢٠٣.

(١) الأمر لغة: ضِدُّ النَّهْيِ. قال ابن فارس في مقاييس اللغة: ج ١/١٣٧، مادة (أمر): «والأمر الذي هو نقيض النهي، قولك: افعل كذا، ... يقال: لي عليك إمرة وطاعة، أي لي عليك أن آمرك مرة واحدة، فتطيعني». وينظر: لسان العرب: ج ٤/٢٦، مادة (أمر).

و أما تعريفه اصطلاحاً فقد اختلفت عبارات العلماء في تعريفه فقليل: هو:

أ - طَلَبُ الْفِعْلِ بالقول على سبيل الاستعلاء. وهو ما ارتضاه الإمام الفخر في المحصول: ج ٢/٢٢، والإمام الأمدي في الإحكام: ج ٢/١٥٨، والإمام البخاري في كشف الأسرار: ج ١/١٥٥، وقريب منه تعريف الإمام المحبوبي في التوضيح: ج ١/٣٢٨.

ب - استدعاء الفعل بالقول ممن هو دونه. وهو قريب من الأول، وعليه جرى الإمام الشيرازي في التبصرة: ص ١٧، والإمام الجويني في الورقات: ص ١٨٣ مع التحقيقات.

ج - القول المقتضي طاعة المأمور بإتيان الأمور به. وعليه جرى الجويني في البرهان: ص ١٥١، والغزالي في المستصفى: ص ٢٠٢.

د - اقتضاء فعلٍ غَيْرِ كُفٍّ مدلولٍ عليه بغير كُفٍّ. وجرى عليه كثير من العلماء المتأخرين كالإمام التاج السبكي في جمع الجوامع: ص ٣٠، والإمام الزركشي في البحر المحيط: ج ٢/٨٣، وابن اللحام الحنبلي في قواعد وفوائده الأصولية: ص ٦٢، وشُرَّاح جمع الجوامع. ينظر: الغيث الهامع: ص ٢٣٢، البدر الطالع: ج ١/٣٠٤، الضياء اللامع: ج ١/٥٦٣، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٨٧، غاية الوصول: ص ٦٣، واختاره أيضاً الإمام ابن الحاجب في مختصره: ج ١/٤٠٤ إلا أنه زاد في آخره: على جهة الاستعلاء.

(٢) ذكر الإمام الشعراني للأمر هنا معنيين من معانيه، وهما الوجوب والندب، وقد ذكر

الأصوليون معاني كثيرة، منها: الإرشاد، نحو: «وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ» [البقرة: ٢٨٢] والإباحة نحو: «وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا» [المائدة: ٢] والتأديب كقوله: «كل مما يليك». [أخرجه البخاري في صحيحه، رقم (٥٠٦١)، ومسلم في صحيحه، رقم (٢٠٢١)، والامتنان نحو: «كُلُوا وَمِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ» [المائدة: ٨٨]، والإكرام نحو: «اتَّخِذُوا سُلُوكاً أَمِيناً» [الحجر: ٤٦]، والتهديد نحو: «أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ» [فصلت: ٤٠]، والسخرية نحو: «كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ» [البقرة: ٦٥]، والإهانة نحو: «ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَوْدِيُّ»

نحو: «وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ»^(١) قُلْ لَهُمْ صَلُّوا، والمندوب، نحو: «وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ»^(٢) أي الفعل الذي تَعَزَمُ عليه، لكنه يكون حقيقة في ^(*) القول^(٣) مجازاً في الفعل^(٤).

وليس للأمر صيغة تخصه^(٥)، بل يكون في مُرَادِفِهِ، نحو: (اترك وذر)،

= الْكَرِيمُ [الدخان: ٤٩] والتسوية نحو: «فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا» [الطور: ١٦]، والإنذار نحو: «كُلُوا وَتَمَتَّعُوا» [المرسلات: ٤٦]، والدعاء نحو: اللهم اغفر لي، والتمني كقول الشاعر: ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي، والتكوين نحو: «كُنْ فَيَكُونُ» [يس: ٨٢]، والإنذار نحو: «قُلْ تَمَتَّعُوا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ» [إبراهيم: ٢٠]. ينظر: المستصفى: ص ٢٠٤ - ٢٠٥، كشف الأسرار: ج ١/١٦٣ - ١٦٤، رفع الحاجب: ج ٢/٤٩٧ - ٤٩٩، البدر الطالع: ج ١/٣٠٧ - ٣٠٩، الضوء اللامع: ج ١/٥٧٠ - ٥٧٤، شرح الكوكب المنير: ج ٣/١٧ - ٣٧، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٨٩ - ٢٩٠، فواتح الرحموت: ج ١/٦٤٥ - ٤٦.

- والنَّظَرُ في هذه المعاني ليجد أن بعضها قد يتداخل مع الآخر، فإن قوله: «كُلْ مِمَّا يَلِيكَ» جعل للتأديب وهو داخل في الندب لأن الآداب مندوب إليها، وكذلك قوله: «قُلْ تَمَتَّعُوا» للإنذار فإنه قريب من قوله: «أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ» الذي هو للتهديد، كما قال الإمام حجة الإسلام الغزالي في المستصفى: ص ٢٠٥.

(١) سورة طه، الآية (١٣٢).

(٢) سورة آل عمران، الآية (١٥٩).

(*) نهاية (ق/١٠ ب).

(٣) أي الصيغة الدالة على الطَّلَب، نحو: قُمْ وَصِّ. ينظر: الضياء اللامع: ج ١/٥٦١.

(٤) وهذا ما عليه جمهور العلماء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. ينظر: مختصر ابن الحاجب بشرح الأصفهاني: ج ١/٤٠٣، جمع الجوامع: ص ٣٠، القواعد والفوائد الأصولية: ص ١٥٨، البدر الطالع: ج ١/٣٠٣، الضياء اللامع: ج ١/٥٦١، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٧، فواتح الرحموت: ج ١/٦٣٥.

(٥) اختلف العلماء هل للأمر صيغة تخصه بأن تدل عليه دون غيره؟ فذهب الجمهور إلى أن للأمر صيغة تخصه وتدُلُّ عليه، وهي صيغة (افعل)، وذهب الإمام أبو الحسن الأشعري إلى أنه ليس للأمر صيغة تخصه، وأن صيغة (افعل) لا تدلُّ على الأمر إلا بقرينة، ونَصَرَهُ الإمام ابن العربي في المحصول، واختاره الإمام الشعراني هنا. ينظر: التبصرة: ص ٢٢، المحصول لابن العربي: ص ٥٤، مختصر ابن الحاجب بشرح الأصفهاني: ج ١/٤٠٨ -

وَيَكُونُ فِي غَيْرِ مُرَادِفِهِ نَحْوُ: (الْزَمْتُكَ وَأَمَرْتُكَ) لَكِنْ يَكُونُ حَقِيقَةً فِي الْقَوْلِ مَجَازاً فِي الْفِعْلِ.

[عَلُوُّ الْأَمْرِ عَلَى الْمَأْمُورِ فِي الرُّتْبَةِ]

قال العلماء: «ولا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ أَعْلَى^(١) مِنَ الْمَأْمُورِ^(٢)». فقد يكون

= ٤٠٩، الإبهاج: ج ١٦/٢، جمع الجوامع: ص ٣٠، البحر المحيط: ج ٨٨/٢، البدر الطالع: ٣٠٦/١ - ٣٠٧، الضياء اللامع: ج ٥٦٨/١، شرح الكوكب المنير: ١٣/٣ - ١٤.

(١) المقصود بالعلو هنا: كون الطالب أعلى رتبة لا مكاناً من المطلوب منه. ينظر: التقرير والتحيز: ج ٣٧١/١، تيسير التحرير: ج ٣٣٨/١.

(٢) وهذا ما عليه أكثر الشافعية وجماعة من الحنابلة وهو قول الإمام الأشعري، واختاره الإمام السبكي ومن تبعه من شراح جمع الجوامع، فلا يشترط عندهم في الأمر علو الأمر ولا استعلاؤه، فقد قال تعالى حكاية عن فرعون لقومه وهم كانوا يعبدونه والعبادة أقصى غاية الخضوع: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [الأعراف: ١١٠]. ينظر: المحصول: ج ٤٥/٢، جمع الجوامع: ص ٣٠، رفع الحاجب: ج ٤٩٠/٢، البحر المحيط: ج ٨٤/٢، الغيث الهامع: ص ٢٣٣، القواعد والفوائد: ص ١٥٨، البدر الطالع: ج ٣٠٥/١، شرح الكوكب الساطع: ج ٢٨٨/١، الشرح الكبير على الورقات: ص ١٦٧، غاية الوصول: ص ٦٣، شرح الكوكب المنير: ج ١١/٣ - ١٢.

وذهب المعتزلة وأكثر الحنابلة وإمام الحرمين والإمامين الشيرازي وابن السمعاني من الشافعية وغيرهم إلى أنه يشترط في الأمر العلو دون الاستعلاء. ينظر: القواعد والفوائد الأصولية: ص ١٥٨، شرح الكوكب المنير: ج ١١/٣ - ١٢، الورقات: ص ١٨٣ مع التحقيقات، التبصرة: ص ١٧، قواطع الأدلة: ج ٥٣/١.

وذهب جمهور الحنفية والأئمة: الفخر الرازي والآمدني وابن الحاجب، وغيرهم إلى اشتراط الاستعلاء - وهو أن يكون الطلب بعظمة - دون العلو. ينظر: كشف الأسرار: ج ١٥٥/١، التقرير والتحيز: ج ٣٧١/١، تيسير التحرير: ج ٣٣٨/١، فواتح الرحموت: ج ١/١ - ٦٤٠ - ٦٤١، المحصول: ج ٢٢/٢، الإحكام: ج ١٥٨/٢، المختصر مع الأصفهاني: ج ٤٠٤/١ - ٤٠٥، رفع الحاجب: ج ٤٨٩/٢ - ٤٩٠.

وذهب الإمام ابن القشيري رحمته الله إلى أنه يعتبر العلو والاستعلاء معاً. ينظر: البحر المحيط: ج ٨٣/٢.

الْمَأْمُورُ أَعْلَى، كما قال عمرو بن العاص: «أمرت معاوية بأمرٍ فخالفتني^(١)، ومعلوم أن عمراً كان من رعية معاوية.

وقال بعضهم: «يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ أَعْلَى مِنَ الْمَأْمُورِ^(٢)»: وهو محمولٌ على أنه أكثرى لا كُلياً.

[الْأَمْرُ غَيْرُ الْإِرَادَةِ]

والأصحُّ أَنَّ أَمَرَ اللَّهِ غَيْرُ إِرَادَتِهِ، فَإِنَّهُ تَعَالَى أَمَرَ مَنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ بِالْإِيمَانِ، وَلَمْ يُرِدْهُ مِنْهُ، وَقَالَ الْمُعْتَزَلَةُ: الْأَمْرُ هُوَ الْإِرَادَةُ بِعَيْنِهَا^(٣).

[الْأَمْرُ الْمُطْلَقُ لِلْجُوبِ]

واختلف العلماء في صيغة (افْعَلْ)، هل هي حقيقة في الوجوب أو في النَّدْب: فقال الجمهور^(٤): «هي حقيقة في الوجوب فقط».

(١) هذا صدر بيت، وعجزه: وكان من التوفيق قتل ابن هاشم. وابن هاشم هذا رجل من بني هاشم، خرج من العراق على معاوية رحمته الله فأمسكه، فأشار عليه عمرو بقتله، فخالفه معاوية لشدة حِلْمِهِ وكثرة عفوه، فأطلقه، فخرج عليه مرة أخرى، فأنشده عمرو البيت في ذلك، لا في أمير المؤمنين علي رحمته الله وإنما نبّه العلماء على ذلك مخافة أن يتوهّمه متوهمهم. ينظر: المحصول: ج ٤٦/٢، الإبهاج: ج ٧/٢، البدر الطالع: ج ٣٠٥/١، التقرير والتحيز: ج ٣٧١/١، تيسير التحرير: ج ٣٣٨/١.

(٢) مر هذا القول آنفاً. (٣) ينظر: المحصول: ج ٢٤/٢ - ٢٦، الإبهاج: ج ١١/٢ - ١٢، البدر الطالع: ج ٣٠٦/١، شرح الكوكب الساطع: ج ٢٨٨/١، غاية الوصول: ٦٣.

(٤) من أصحاب المذاهب الأربعة، وهو قول الظاهرية أيضاً، وقيل: هو الذي أملاه الإمام الأشعري على أصحابه. ينظر: كشف الأسرار: ١٦٤/١، تيسير التحرير: ج ٣٤١/١، فواتح الرحموت: ج ٦٤٧/١، الإشارات للباقي: ص ٥١، المختصر بشرح الأصفهاني: ج ٤٠٨/١ - ٤٠٩، تقريب الوصول: ص ٧٣، الضياء اللامع: ج ٥٧٥/١، الإحكام للآمدني: ج ١٦٢/٢، رفع الحاجب: ج ٤٩٩/٢، البحر المحيط: ج ٩٩/٢، التشنيف: ج ٣٠٢/١، الغيث الهامع: ص ٢٤٠ - ٢٤١، البدر الطالع: ج ٣٠٩/١، شرح الكوكب الساطع: ج ٢٩٢/١، غاية الوصول: ص ٦٤، القواعد والفوائد: ص ١٥٩، شرح الكوكب المنير: ج ٣٩/٣، و ينظر: الإحكام لابن حزم: ج ٢٦٩/٣.

وقال قوم^(١): «هي حقيقة في الذنب فقط، لأنه المتيقن من قسمي الطلب». وقال الأبهري^(٢) من المالكية: «أمر الله تعالى للوجوب، وأما أمر النبي ﷺ فإن كان مبتدأ منه فهو للندب، بخلاف الموافق لأمر الله أو المبيّن له فللوجوب أيضاً»^(٣).

[الأمْرُ بَعْدَ الْحَظَرِ]

واختلفوا فيما إذا وردت صيغة أفعُلْ بعد حَظَرٍ: فقال بعضهم^(٤): «هو

- (١) وهو مذهب أبي هاشم وكثير من المتكلمين من المعتزلة وغيرهم، وجماعة من الفقهاء، وهو أيضاً منقول عن الإمام الشافعي رحمه الله. ينظر: المستصفى: ص ٢٠٧، الإحكام للأمدى: ج ٢/١٦٢، وتنظر أدلة هذا القول ومناقشتها في المراجع السابقة.
- (٢) هو محمد بن عبد الله بن محمد التميمي، الأبهري - نسبة إلى أبهر قرية بأصبهان - أبو بكر، القاضي، شيخ المالكية العراقيين، وصاحب التصانيف، سمع الكثير بالشام والعراق والجزيرة، روى عن الباغندي وعبد الله بن بدران البجلي وطبقتهما، سئل أن يلي قضاء القضاة، فامتنع، توفي رحمه الله سنة (٣٧٥هـ) ينظر: شذرات الذهب: ج ٣/٨٥ - ٨٦.
- (٣) ينظر: رفع الحاجب: ج ٢/٥٠١، البحر المحيط: ج ٢/١٠٤، البدر الطالع: ج ١/٣١١، الضياء اللامع: ج ١/٥٨٠، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٩٣، مفتاح الأصول، للشريف التلمساني: ص ٥٢.

وفي المسألة أقوال أخرى لم يذكرها الإمام الشَّعْرَانِيّ، حتى لا يخرج عن مقصوده في هذا الكتاب وهو ذكر الأقوال الراجحة وترك الأقوال المرجوحة وكل ما لا تعم الفائدة إلى ذكره، وبالتالي لم أذكره هنا أيضاً، ويمكن الوقوف عليها في المراجع السابقة.

(٤) وهو المنقول عن نص الإمام الشَّافِعِيِّ، وبه أخذ أكثر الشَّافِعِيَّةِ والحنابلة ومتأخري المالكية، وهو أيضاً مذهب الإمام أبي منصور الماتريدي وبعض الحنفية. ينظر: الإحكام للأمدى: ج ٢/١٩٨، جمع الجوامع: ص ٤٢، رفع الحاجب: ج ٢/٥٤٩، البحر المحيط: ج ٢/١١١ - ١١٢، تشنيف المسامع: ج ١/٣٠٥، البدر الطالع: ج ١/٣١٢ - ٣١٣، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٩٤، غاية الوصول: ص ٦٥، روضة الناظر: ص ١٩٨، القواعد والفوائد الأصولية: ص ١٦٥، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٥٦ - ٥٧، المدخل: ص ٢٢٦، المختصر بشرح الأصفهاني: ج ١/٤٣٢ - ٤٣٣، تقريب الوصول: ص ٧٣، الضياء اللامع: ج ١/٥٨٥، تيسير التحرير: ج ١/٣٤٥، التقرير والتحبير: ج ١/٣٧٨. ودليلهم من الآيات ما ذكره الإمام الشَّعْرَانِيّ أعلاه، فالاصطيداد بعد التحلل من الحج، والانتشار بعد صلاة

لِلإِبَاحَةِ». وقال بعض^(١): «هو للوجوب».

دليل الأول: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾^(٢) ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا﴾^(٣). ودليل الثاني: ﴿فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾^(٤) إِذْ قَتَلْتُمُ الْمُؤَدِّي إِلَى قَتْلِهِمْ فَرَضٌ كِفَايَةٌ.

[النَّهْيُ بَعْدَ الْوُجُوبِ]

واختلفوا كذلك فيما إذا وردت صيغة النهي بعد الوجوب: فقال الجمهور^(٥): «هي للتحريم»

= الجمعة مباح وغير واجب. فعلى قولهم: يُحْمَلُ الأمر على الإباحة، ما لم يُعْلَمَ بدليل أن هذا الأمر الخاص ليس المقصود به الإباحة، نحو: ﴿فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ فإنه للوجوب، وإن كان بعد الحظر؛ للعلم بوجوب قتل المشرك إلا لمانع. تنظر: المصادر السابقة.

- (١) وهو مذهب عامة الحنفية، والمتقدمين من المالكية، وجماعة من الشافعية منهم: الإمام ابن السمعاني، والإمام الشيرازي والإمام الفخر الرازي، رحمهم الله تعالى. ينظر: أصول السرخسي: ج ١/١٩، كشف الأسرار: ج ١/١٨١، تيسير التحرير: ج ١/٣٤٦، التقرير والتحبير: ج ١/٣٧٨، فواتح الرحموت: ج ١/٦٦٢، الإشارات: ص ٥٢، قواطع الأدلة: ج ١/٦٠ - ٦١، التبصرة: ص ٣٨، اللمع: ص ١٣، المحصول: ج ٢/١٥٩.
- ودليلهم من القرآن ما ذكره الإمام الشَّعْرَانِيّ، وأجابوا عن أدلة القول الأول بأن: إباحة الاصطيداد في الأصل حلالٌ بقوله تعالى: ﴿أَحَلَّ لَكُمْ الْطَّيْبَاتِ﴾ [المائدة: ٥] لا بصيغة الأمر الواردة بعد الحظر هنا ﴿فَاصْطَادُوا﴾، وكذلك إباحة البيع بعد الفراغ من الجمعة مأخوذة من قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، لا بصيغة الأمر الواردة بعد الحظر ﴿فَانْتَشِرُوا﴾. ينظر: أصول الإمام السرخسي: ج ١/١٩.
- (٢) سورة المائدة، الآية (٢).
- (٣) سورة الجمعة الآية (١٠).
- (٤) سورة التوبة الآية (٥).

(٥) وهو قول أكثر علماء الأصول، بل قال الإمام الشيرازي في التبصرة: ص ٣٩: «لا خلاف أن النهي بعد الأمر يقتضي الحظر».. ينظر: البرهان: ج ١/١٨٨، المحصول: ج ٢/١٦٢، جمع الجوامع: ص ٤٢، الإيهاج: ج ٢/٤٦ - ٤٧، تشنيف المسامع: ج ١/٣٠٥، الغيث الهامع: ص ٢٤٥، البدر الطالع: ج ١/٣١٥، الضياء اللامع: ج ١/٥٨٨، شرح الكوكب

وقال بعضهم^(١): «هي للكرهية». وقال بعضهم^(٢): «هي للإباحة».

[اقتضاء الأمر للتكرار والمرة]

مسألة: الأمر بصيغة (افعل) قد يكون لطلب الماهية، لا لتكرار ولا مرة، ولكن المرة ضرورية؛ إذ لا توجد الماهية بأقل منها، فيحمل عليها^(٣).

ولا يحتمل على التكرار، إلا إن علق بشرط أو صفة، فالشروط نحو:

= الساطع: ج ٢٩٦/١، غاية الوصول: ص ٦٥، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٦٤ - ٦٥.

(١) وهو قول بعض أئمة الحنابلة منهم الإمام أبو الفرج المقدسي، ونسب أيضاً إلى القاضي أبي يعلى وأبي الخطاب الحنبلين، ثم تراجعاً عنه إلى مذهب الجمهور. ينظر: شرح الكوكب المنير: ج ٣/٦٤ - ٦٥، و انظر المراجع السابقة لكن دون التصريح بالنسبة إليهم.

(٢) ينظر: المصادر والمراجع السابقة.

(٣) وهو المختار عند الحنفية، والمنقول عن إمامنا الشافعي، وبه أخذ جمهور الشافعية، وبعض الحنابلة، ورجحه من الأئمة: ابن القصار المالكي في مقدمته الأصولية: ص ١٣٨ - ١٣٩، والجويني في الورقات، والفخر الرازي، والآمدي، والقاضي البيضاوي وابن الحاجب، والتاج السبكي، والأسنوي، والزركشي، والجلالين المحلي والسيوطي، والشيخ زكريا الأنصاري وغيرهم. وخلاصة هذا القول: أن الأمر لا يوجب التكرار، ولا يحتمله، سواء أكان مطلقاً أو معلقاً بشرط أو مخصوصاً بوصف، بل يدل على مجرد إيقاع الماهية، وإنما يفيد طلب الماهية من غير إشعار بالوحدة والكثرة، إلا أنه لا يمكن إدخال الماهية في الوجود بأقل من مرة فصارت المرة من ضروريات الإتيان بالمأمور به، لا إن الأمر يدل عليها بذاته. ينظر: الفصول في الأصول: ج ٢/١٣٣، أصول السرخسي: ج ١/٢٠، كشف الأسرار: ج ١/١٨٥، التقرير والتحبير: ج ١/٣٨٢ - ٢٨٣، تيسير التحرير: ج ١/٣٥١، قواطع الأدلة: ج ١/٦٥، البرهان: ج ١/١٦٤، الورقات مع التحقيقات: ص ١٩١، التبصرة: ص ٤١، المحصول: ج ٢/١٦٢، الإحكام للآمدي: ج ٢/١٧٣ - ١٧٤، الإبهاج: ج ٢/٤٨، مختصر ابن الحاجب مع الأصفهاني: ج ١/٤١٣ - ٤١٤، رفع الحاجب: ج ٢/٥٠٩ - ٥١٠، جمع الجوامع: ص ٤٢، التمهيد: ص ٢٨٢، تشنيف المسامع: ج ١/٣٠٧، المسودة: ص ١٨، القواعد والفوائد الأصولية: ص ١٧١، البدر الطالع: ج ١/٣١٥ الضياء اللامع: ج ١/٥٩١، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٩٧، غاية الوصول: ص ٦٥.

﴿وإن كنتم جنباً فاطهروا﴾^(١).

والصفة نحو: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾^(٢) فتكرر الظهارة والجلد بتكرار الجنابة والزنا، هذا ما عليه الأكثر^(٣).

قال أبو إسحاق الإسفراييني: «الأمر للتكرار مطلقاً»^(٤).

[الفورية^(٥) في الأمر]

قال العلماء: «ولا يوجب مطلق الأمر الفورية»^(٦)، خلافاً لقوم أوجبوا

(١) سورة النور، الآية (٦).

(٢) سورة النور، الآية (٢).

(٣) هذا القول هو أحد الأقوال في المسألة، وقد ذهب إليه بعض الحنفية وبعض الشافعية، وصححه من الحنابلة الإمامان مجد الدين بن تيمية وحفيده شيخ الإسلام ابن تيمية، والظاهر من فعل الإمام الشعراني هنا أنه اختار هذا القول، والله أعلم. ينظر: أصول السرخسي: ج ١/٢٠، كشف الأسرار: ج ١/١٨٤ - ١٨٥، التقرير والتحبير: ج ١/٣٨٣، اللمع: ص ١٤، جمع الجوامع: ص ٤٢، المسودة: ص ١٨، القواعد والفوائد الأصولية: ص ١٧٢، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٩٨.

(٤) وهو أيضاً مذهب الحنابلة، وقد حكاه الإمام ابن القصار المالكي في مقدمته: ص ١٣٦ عن مذهب الإمام مالك، فالأمر المطلق عندهم يقتضي التكرار والدوام، ولكن على حسب الطاقة، يعني يجب استيعاب جميع العمر به دون أزمنة قضاء الحاجة والنوم وضروريات الإنسان. ينظر: المسودة: ص ١٨، القواعد والفوائد الأصولية: ص ١٧٢، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٤٣، و ينظر النقل عن الأستاذ الإسفراييني في المصادر السابقة والتي قبلها.

(٥) الفورية في الأمر هي: المبادرة بامثال المأمور به وتنفيذه عقب ورود الأمر، فإن تأخر عن الأداء كان مؤاخذاً. ينظر: تشنيف المسامع: ج ١/٣٠٨، البدر الطالع: ج ١/٣١٧، تيسير التحرير: ج ١/٣٥٦، التقرير والتحبير: ج ١/٣٨٧.

و التراخي: عدم التقيد بالحال لا التقيد بالمستقبل، حتى لو أذاه في الحال يخرج عن العهدة. ينظر: التوضيح على التنقيح: ج ١/٣٧٨.

(٦) ولا يوجب التراخي أيضاً، وإنما هو لمجرد الطلب - وهو القدر المشترك بين طلب الفعل على الفور وبين طلبه على التراخي من غير أن يكون في اللفظ إشعاراً بخصوص كونه فوراً أو تراخياً - فيجوز التأخير على وجه لا يفوت المأمور به أصلاً كما يجوز البذر به، وهو الصحيح عند الحنفية وعُزي إلى الإمام الشافعي، وهو مذهب أكثر الشافعية، منهم الرازي =

المبادرة بالفعل عقب ورود الأمر^(١).

[الأمر لا يستلزم القضاء إلا بأمر جديد]

مسألة: الأمر بفعل شيء^(*) لا يستلزم القضاء إلا بأمر جديد^(٢). كما في

= والآمدي والبيضاوي، والتاج السبكي، ورجحه الجلالان المحلي والسيوطي والشيخ زكريا الأنصاري، واختاره من المالكية الإمام ابن الحاجب. ينظر: أصول السرخسي: ج ١/٢٦، الفصول في الأصول: ج ٢/١٠٣، كشف الأسرار: ج ١/٣٧٣، التوضيح: ج ١/٣٧٧ - ٣٧٨، تيسير التحرير: ج ١/٣٥٦ - ٣٥٧، التقرير والتحبير: ج ١/٣٨٧، فواتح الرحموت: ج ١/٦٨٠، التبصرة: ص ٥٢ - ٥٣، المحصول: ج ٢/١٨٩ - ١٩٠، الإحكام للآمدي: ج ٢/١٨٤، المنهاج مع الإبهاج: ج ٢/٥٨ - ٥٩، جمع الجوامع: ص ٤٢، رفع الحاجب: ج ٢/٥٢٠، التمهيد، للأسنوي: ص ٢٨٧، تشنيف المسامع: ج ١/٣٠٨، الغيث الهامع: ج ١/٢٤٨ - ٢٤٩، البدر الطالع: ج ١/٣١٧، الضياء اللامع: ج ١/٥٩٤ - ٥٩٥، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٩٨، غاية الوصول: ص ٦٥، المختصر بشرح الأصفهاني: ج ١/٤١٨. وقد وقع تساهل في عبارات بعض علماء الأصول أن الأمر للتراخي، وينسبونه للشافعية، والتحقيق في ذلك أنهم يقصدون أن التأخير جائز فقط. ينظر: رفع الحاجب: ج ٢/٥٢٠، التقرير والتحبير: ج ١/٣٨٨، و تحقيق الأستاذين الفاضلين محمد الزحيلي ونزيه حماد على هذه المسألة في شرح الكوكب المنير: ج ٣/٤٩.

(١) وهو مذهب جمهور المالكية، قال الإمام ابن القصار المالكي في مقدمته: ص ١٣٢: «ليس عن مالك عليه السلام في ذلك نص ولكن مذهبه يدل أنها على الفور». ومذهب الحنابلة، والإمام الكرخي من الحنفية، ورأي بعض الشافعية كأبي بكر الصيرفي والقاضي أبي الطيب الطبري وأبي بكر الدقاق. ينظر: إحكام الفصول، للباجي: ج ٢/٢، المقدمة في الأصول لابن القصار: ص ١٣٢ - ١٣٤، الضياء اللامع: ج ١/٥٩٦، شرح التنقيح للقراقي: ص ١٢٨، المسودة: ص ٢٢، القواعد والفوائد الأصولية: ص ١٧٩، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٤٨، المدخل: ص ٢٢٧، أصول السرخسي: ج ١/٢٦، الفصول في الأصول: ج ٢/١٠٣، التبصرة: ص ٥٢، قواطع الأدلة: ج ١/٧٥، الإبهاج: ج ٢/٥٩. وقد تساهل بعض العلماء فنسب القول بأن الأمر المطلق للفور للحنفية، والحققة أنه قول الإمام أبي الحسن الكرخي عليه السلام ووافقه بعض الحنفية، كما هو واضح في النقل عن أئمة مذهبهم، ينظر: كشف الأسرار: ج ١/٣٧٣، فواتح الرحموت: ج ١/٦٨٠.

(*) نهاية (ق ١١/أ).

(٢) إذا أخرج المكلف الواجب عن وقته المعين له شرعاً فهل يجب عليه القضاء بالأمر السابق

حديث الصحيحين: «من نسي الصلاة فليصلها إذا ذكرها»^(١). وفي حديث مسلم: «إذا رقد أحدكم عن الصلاة، أو غفل عنها فليصلها إذا ذكرها»^(٢)، والقصد من الأمر الأول الفعل في الوقت لا مطلقاً.

[الإتيان بالمأمور به يستلزم الإجزاء]

قال العلماء: «الإتيان بالشيء على الوجه المأمور به يستلزم الإجزاء للمأتي به»^(٣).

= الذي وجب به الأداء؟ أو لا يجب إلا بأمر جديد؟ قولان: الأول: إن القضاء يجب بأمر جديد وبه قال المالكية والشافعية وبعض الحنفية منهم الإمام السمرقندي والعراقيون وبعض الحنابلة منهم الإمام أبو الخطاب وابن عقيل والمجد ابن تيمية، وهو مذهب عامة الفقهاء والمتكلمين.

الثاني: إن القضاء يجب بالأمر الأول، وبعبارة أخرى: القضاء يجب بما وجب به الأداء، وهو قول عامة الحنفية، واختاره من أئمتهم: القاضي أبو زيد الدبوسي والسرخسي وفخر الإسلام البردوي والجصاص، وبعض الحنابلة كالإمام أبي يعلى وابن حمدان والطوفي. ينظر: مختصر ابن الحاجب: ج ١/٦٧٩، تحقيق: د. نذير حمادو، الضياء اللامع: ج ١/٩٩، التبصرة: ص ٦٤، اللمع: ص ١٦، التلخيص: ج ١/٤٢٦، قواطع الأدلة: ج ١/٩٢ - ٩٣، المستصفى: ص ٢١٥، الإحكام للآمدي: ج ٢/١٩٩، جمع الجوامع: ص ٤٢، البحر المحيط: ج ٢/١٣١ - ١٣٢، الغيث الهامع: ص ٢٥٠، البدر الطالع: ج ١/٣١٨، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٣٠٠، روضة الناظر: ص ٢٠٤، المسودة: ص ٢٤، أصول السرخسي: ج ١/٤٥ - ٤٦، كشف الأسرار: ج ١/٢٠٨، تيسير التحرير: ج ٢/٢٠٠، التقرير والتحبير: ج ٢/١٦٧، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٥٠.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب مواقيت الصلاة، باب من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها، رقم (٥٧٢) عن أنس عليه السلام مرفوعاً ومسلم في صحيحه واللفظ له، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها رقم (٦٨٠) عن أبي هريرة عليه السلام مرفوعاً.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب قضاء الصلاة الفائتة، واستحباب تعجيل قضائها، رقم (٦٨٤)، عن أنس عليه السلام مرفوعاً.

(٣) بناء على أن المراد من كونه مجزئاً أن الإتيان به كاف في سقوط الأمر والطلب، ولا يكون كافياً إلا إذا كان مستجعماً لجميع الأمور المعتبرة فيه شرعاً من أركان وشروط صحة، وهذا مذهب جمهور الأصوليين، خلافاً لأبي هاشم والقاضي وعبد الجبار من المعتزلة حيث قالوا: إن الإجزاء يحتاج إلى دليل. ينظر: روضة الناظر: ص ٢٠٥، المحصول: ج ٢/٤١٤ -

[الْأَمْرُ بِالْأَمْرِ بِالشَّيْءِ]

قالوا: «وَمَنْ خُوطِبَ بِشَيْءٍ لِيَأْمُرَ بِهِ غَيْرَهُ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾^(١) فَهُوَ عَلَى الْحَقِيقَةِ أَمْرٌ لِمَنْ خُوطِبَ، وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ ذَلِكَ الْغَيْرُ، إِلَّا بِقَرِينَةٍ^(٢)، نَحْوُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ ذَكَرَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ ابْنَهُ طَلَّقَ أُمَّرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ^(٣): «مُرْهُ يَا عُمَرُ فَلْيُرَاجِعْهَا»^{(٤)(٥)(٦)}.

= ٤١٥، الإحكام للآمدي: ج ٢/١٩٥ - ١٩٧، مختصر ابن الحاجب: ج ١/٦٧٥ - ٦٧٧، جمع الجوامع: ص ٤٢، الإبهاج: ج ١/١٨٧، البحر المحيط: ج ٢/١٣٤، تشنيف المسامع: ج ١/٣٠٩، الغيث الهامع: ص ٢٥٠ - ٢٥١، البدر الطالع: ج ١/٣١٩، الضياء اللامع: ج ١/٦٠٠ - ٦٠١، التقرير والتحبير: ج ٢/٢٠٨ - ٢٠٩، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٣٠٠، تيسير التحرير: ج ٢/٢٣٨، فواتح الرحموت: ج ١/٦٩٣.

(١) سورة طه، الآية (١٣٢).

(٢) وهو مذهب أكثر علماء الأصول من المذاهب الأربعة. ينظر: المستصفى: ص ٢١٦، المحصول: ج ٢/٢٥٢ - ٢٥٣، روضة الناظر: ص ٢٠٧، المسودة: ص ٤، مختصر ابن الحاجب: ج ١/٦٨١، بيان المختصر: ج ١/٤٦٤، جمع الجوامع: ص ٤٢، البحر المحيط: ج ٢/١٣٩، الغيث الهامع: ص ٢٥١، البدر الطالع: ج ١/٣١٩، الضياء اللامع: ج ١/٦٠١ - ٦٠٢، التقرير والتحبير: ج ١/٣٩١، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٣٠٠، تيسير التحرير: ج ١/٣٦١، فواتح الرحموت: ج ١/٦٨٨ - ٦٨٩.

(٣) فدلَّت القرينة هنا على أن غير المخاطب - وهو في هذا الحديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - مأمور بذلك الشيء الذي هو هنا مراجعة زوجته. ينظر: البدر الطالع: ج ١/٣١٩.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطلاق، قول الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّيُّ إِذَا طَلَّقَتُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾ [الطلاق: ١]، رقم (٤٩٥٣)، ومسلم في صحيحه، كتاب الطلاق، باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها، وأنه لو خالف وقع الطلاق ويؤمر برجعتها، رقم (١٤٧١).

(٥) قال الإمام النووي في شرح صحيح مسلم ج ١/٦٠ عند شرحه للحديث السابق: «أجمعت الأمة على تحريم طلاق الحائض الحائل بغير رضاها، فلو طَلَّقَهَا أَيْمَ وَوَقَعَ طَلَّاقُهَا، وَيُؤْمَرُ بِالرَّجْعَةِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الْمَذْكُورِ فِي الْبَابِ، وَشَدَّ بَعْضُ أَهْلِ الظَّاهِرِ، فَقَالَ: لَا يَفْعَلُ طَلَّاقُهَا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَأْذُونٍ لَهُ فِيهِ فَأَشْبَهَ طَلَّاقَ الْأَجْنِبِيَّةِ، وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ، وَبِهِ قَالَ الْعُلَمَاءُ كَافَّةً، وَدَلِيلُهُمْ أَمْرُهُ بِمِرَاجَعَتِهَا وَلَوْ لَمْ يَقَعْ لَمْ تَكُنْ رَجْعَةً».

(٦) قال الإمام القرافي: «ومقتضى الأصح أن يكون ابن عمر غير مأمور بالمراجعة، لكن لما

[دُخُولُ الْأَمْرِ فِي الْمَأْمُورِ بِهِ]

وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْأَمْرَ بِلَفْظٍ يَتَنَاوَلُهُ دَاخِلٌ فِيهِ؛ أَيِ فِي مَأْمُورِهِ، وَذَلِكَ كَقَوْلِ السَّيِّدِ لِعَبْدِهِ: «أَكْرِمَ مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْكَ»، وَقَدْ أَحْسَنَ هُوَ إِلَيْهِ^(١).

وقيل: لَا يَدْخُلُ الْأَمْرُ فِي ذَلِكَ اللَّفْظِ؛ لِبُعْدِ أَنْ يُرِيدَ الْأَمْرُ نَفْسَهُ^(٢). وَصَحَّحَهُ ابْنُ السَّبْكِ فِي مَبْحَثِ الْعَامِ^(٣)، خِلَافَ مَا صَحَّحَهُ هُنَا، بِحَسَبِ مَا ظَهَرَ لَهُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ.

= عِلْمٌ مِنَ الشَّرِيعَةِ أَنَّ كُلَّ مَنْ أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ أَنْ يَأْمُرَ غَيْرَهُ فَإِنَّمَا هُوَ عَلَى سَبِيلِ التَّبْلِيغِ، وَمَتَى كَانَ عَلَى سَبِيلِ التَّبْلِيغِ كَانَ الثَّلَاثُ مَأْمُورًا إِجْمَاعًا. الضياء اللامع: ج ١/٦٠٢.

(١) وهو ما ذهب إليه أكثر الأصوليين، من أن المخاطب يدخل تحت خطابه سواء كان خطابه أمراً أو نهياً أو خبراً، وهو مذهب الحنفية واختاره من الأئمة: الغزالي والآمدي وابن الحاجب، والتاج السبكي هنا، والقاضي وابن قدامة من الحنابلة وغيرهم، قال الإمام المجدد بن تيمية في المسودة: ص ٢٩: «وهو أقيس بكلام أصحابنا». ينظر: التقرير والتحبير: ج ١/٢٩٠، تيسير التحرير: ج ١/٢٥٦، المستصفى: ص ٢٤٣، الإحكام للآمدي: ج ٢/٢٩٦، روضة الناظر: ص ٢٤١، جمع الجوامع: ص ٤٢، البحر المحيط: ج ٢/١٤١، الغيث الهامع: ص ٢٥١ - ٢٥٣، الضياء اللامع: ج ١/٦٠٣، البدر الطالع: ج ١/٣٢٠، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٣٠١ - ٣٠٢.

(٢) وهو الصحيح عند الشافعية، واختاره أبو الخطاب من الحنابلة، وعزاه في المسودة: ص ٢٩ لأكثر الفقهاء والأصوليين. ينظر التبصرة: ص ٧٣، جمع الجوامع: ص ٤٧، رفع الحاجب: ج ٣/٢٢٠، البحر المحيط: ج ٢/١٤١، تشنيف المسامع: ج ١/٣١١، البدر الطالع: ج ١/٣٢٠، روضة الناظر: ص ٢٤١.

قال الإمام النووي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رُوضَةِ الطَّالِبِينَ: ج ٨/٣٤: «وأنه لو قال: نساء المسلمين طوالق لم تطلق أمراً، وعن غيره أنها تطلق وبني الخلاف على أن المخاطب هل يدخل في الخطاب؟ قلت: الأصح عند أصحابنا في الأصول أنه لا يدخل، وكذا هنا الأصح أنها لا تطلق».

(٣) في جمع الجوامع: ص ٤٧، ورفع الحاجب: ج ٣/٢٢٠، فقال: «وهو الأصح عند أصحابنا كما ذكر النووي في الروضة».

[النِّيَابَةُ فِي الْمَأْمُورِ بِهِ]

فرع: ذهب أهل السنة إلى جواز دخول النِّيَابَةِ في كُلِّ مأمورٍ به كالزَّكَاةِ وَالْحَجِّ إِلَّا لِمَانِعٍ كَالصَّلَاةِ^(١)^(٢).
وَذَهَبَتِ الْمُعْتَزَلَةُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ دُخُولُ النِّيَابَةِ فِي الْأَعْمَالِ الْبَدَنِيَّةِ أَبَدًا^(٣).

[الْأَمْرُ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ]^(٤)

مسألة: الأمرُ النَّفْسِيُّ بِشَيْءٍ مُعَيَّنٍ^(٥) إيجاباً أو نذراً نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ الْوُجُودِيِّ تحريماً أو كراهةً، واحداً كان الضدُّ كضدِّ السُّكُونِ: أي التَّحَرُّكُ، أو أكثر كضدِّ

(١) قوله: (إلا لمانع) قيد ليخرج به بعض البدني كالصلاة، فلا تصح النيابة فيها؛ لأن المقصود

بها الخضوع والإنابة لله تعالى، وذلك لا يحصل بالنيابة فيها، فالأصل فيها عدم الصحة.

(٢) العبادات في الشرع أنواع ثلاثة: مالية محضة كالزكاة والصدقات والكفارات والعشور،

وبدنية محضة كالصلاة والصوم والجهاد، ومشمطة على البدن والمال كالحج.

فالمالية المحضة تجوز فيها النيابة على الإطلاق وسواء كان من عليه قادراً على الأداء بنفسه

أو لا؛ لأن الواجب فيها إخراج المال، وأنه يحصل بفعل النائب، والبدنية المحضة لا تجوز

فيها النيابة على الإطلاق؛ لقوله عز وجل في سورة النجم: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾

وأن ليس للإنسان إلا ما سعى إلا ما خُصَّ بدليل كالصيام عن الميت، وأما المشمطة على

البدن والمال وهي الحج فلا يجوز فيها النيابة عند القدرة ويجوز عند العجز. ينظر: بدائع

الصنائع: ج ٢/٢١٢، تبين الحقائق: ج ٢/٨٥، الإحكام: ١٩٦/١ المنشور: ج ٣/٣١٣،

البحر المحيط: ج ١/٣٤٨، المغني: ج ٢/٢٢٥، تشنيف المسامع: ج ١/٣١٢، الغيث

الهامع: ص ٢٥٣ - ٢٥٤، الضياء اللامع: ج ١/٦٠٣ - ٦٠٤، البدر الطالع: ج ١/٣٢٠،

شرح الكوكب الساطع: ج ١/٣٠٢.

(٣) ينظر: الإحكام للآمدي: ج ١/١٩٦، جمع الجوامع: ص ٤٢، البحر المحيط: ج ١/٣٤٨،

تشنيف المسامع: ج ١/٣١٢، الغيث الهامع: ص ٢٥٣ - ٢٥٤، الضياء اللامع: ج ١/٦٠٣ -

٦٠٤، البدر الطالع: ج ١/٣٢٠، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٣٠٢.

(٤) قال الإمام التاج السبكي في رفع الحاجب: ج ٢/٥٢٧ عن هذه المسألة: «عظيمة الإشكال،

متشعبة الأقوال».

(٥) قوله: (بشيء معين) احتراز عن الشيء المبهم، فإن الأمر به ليس نهياً عن الضد. ينظر

البدر الطالع: ج ١/٣٢٢.

القيام: أي القُعود وغيره^(١) قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ^(٢)، وَالْغَزَالِيُّ^(٣): «لَيْسَ الْأَمْرُ بِشَيْءٍ عَيْنَ النَّهْيِ وَلَا يَتَضَمَّنُهُ».

وقال الإمام الرَّازِيُّ^(٤)، وَغَيْرُهُ^(٥): «لَيْسَ عَيْنَ النَّهْيِ، وَإِنَّمَا هُوَ مُتَضَمِّنٌ لَهُ، كَمَا فِي طَلَبِ السُّكُونِ مَثَلًا فَإِنَّهُ مُتَضَمِّنٌ لِلنَّ هِيَ عَنِ التَّحَرُّكِ».

(١) وهو قول الإمام الأشعري والقاضي الباقلاني وهو مذهب عامة الأشاعرة. ينظر: التبصرة:

ص ٨٩ - ٩٠، روضة الناظر: ص ٤٥، الإحكام للآمدي: ج ٢/١٩١، رفع الحاجب:

ج ٢/٥٢٧، كشف الأسرار: ج ٢/٤٧٧، بيان المختصر: ٤٥١/١ - ٤٥٥، الإبهاج: ١/

١٢٠، التمهيد، للأسنوي: ص ٩٥، تشنيف المسامع: ٣١٣/١، الغيث الهامع: ص ٢٥٤،

البدر الطالع: ٣٢٢/١، الضياء اللامع: ٦٠٥/١ - ٦٠٦، التحقيقات: ص ٢١١، التقرير

والتحجير: ٣٩٣/١، شرح الكوكب الساطع: ٣٠٢/١، غاية المأمول: ص ١٣٤، الشرح

الكبير على الورقات: ص ٢١١، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٥١ - ٥٢.

قال الإمام أبو بكر الأبهري المالكي: «وهو قول جماهير المتكلمين وفحول النُّظار». نقلاً

عن الضياء اللامع: ج ١/٦٠٥.

(٢) فقد قال في البرهان: ج ١/١٨٠: «وإذا لَحَّ سَقُوطُ الْمَذْهَبَيْنِ ابْتَنَى عَلَيْهِ مَا هُوَ الْحَقُّ الْمُتَبَيَّنُ

عِنْدَنَا وَهُوَ: أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ لَا يَقْتَضِي النَّهْيَ عَنْ أَضْدَادِهِ». ثُمَّ فَصَّلَ الْقَوْلَ فِي الْمَسْأَلَةِ،

وَتَوَسَّعَ فِيهَا وَنَصَرَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ فِي كِتَابِهِ التَّلْخِصِ: ج ١/٤١١ - ٤١٥.

(٣) حيث قال في كتابه المنحول: ص ١١٤: «الْأَمْرُ بِالشَّيْءِ لَا يَكُونُ نَهْيًا عَنْ ضِدِّهِ». وَقَدْ تَوَسَّعَ

فِي الْمَسْأَلَةِ فِي كِتَابِهِ الْمُسْتَصْفَى: ص ٦٥ - ٦٦ وَنَصَرَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، وَكَانَ مِمَّا قَالَهُ فِي

ص ٦٥: «وَعَلَى الْجُمْلَةِ فَالَّذِي صَحَّ عِنْدَنَا بِالْبَحْثِ النَّظَرِيُّ الْكَلَامِيُّ تَفْرِيعاً عَلَى إثْبَاتِ كَلَامِ

النَّفْسِ: أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ لَيْسَ نَهْيًا عَنْ ضِدِّهِ لَا بِمَعْنَى أَنَّهُ عَيْنُهُ وَلَا بِمَعْنَى أَنَّهُ يَتَضَمَّنُهُ وَلَا

بِمَعْنَى أَنَّهُ يَلَازِمُهُ».

(٤) في المحصول: ج ٢/٣٣٤، و عبارته: «اعلم أنا لا نريد بهذا - أي أن الأمر بالشئ نهى

عن ضده - أن صيغة الأمر هي صيغة النهي بل المراد أن الأمر بالشئ دالٌّ على المنع من

نقيضه بطريق الالتزام».

(٥) كالإمام الآمدي رحمته الله، حيث قال في الإحكام: ج ٢/١٩٢: «فالمختار أن الأمر بالشئ

يكون مستلزماً للنهي عن أضداده لا أن يكون عين الأمر هو عين النهي عن الضد، وسواء

كان الأمر أمر إيجاب أو نذب». وكذلك أيضاً الإمام البيضاوي. ينظر: المنهاج مع

الإبهاج: ج ١/١٢٠.

وقيل: «إِنَّ أَمْرَ الْوُجُوبِ يَتَضَمَّنُ النَّهْيَ، دُونَ أَمْرِ النَّدْبِ» (١) (٢).

وَحَرَجَ بِقَوْلِنَا أَوَّلًا: (الْأَمْرُ النَّفْسِيُّ) الْأَمْرُ اللَّفْظِيُّ، فَلَيْسَ عَيْنَ النَّهْيِ وَلَا يَتَضَمَّنُهُ.

[مَبَاحِثُ النَّهْيِ (٣)]

[النَّهْيُ عَنْ شَيْءٍ هَلْ هُوَ أَمْرٌ بِضَدِّهِ؟]

وَاحْتَلَفُوا فِي النَّهْيِ النَّفْسِيِّ عَنْ شَيْءٍ (٤) تَحْرِيمًا أَوْ كَرَاهَةً هَلْ هُوَ أَمْرٌ بِالضِّدِّ فِي الْإِيجَابِ: فَقَالَ قَوْمٌ: «نَعَمْ» (٥) وَقَالَ قَوْمٌ: «لَا» (٦). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) وهو قول لبعض المعتزلة. ينظر: الإحكام للآمدي: ج ٢/ ١٩٢.

(٢) وَخُلَاصَةُ أَقْوَالِ عُلَمَاءِ أَهْلِ السَّنَةِ - كَمَا قَالَ فَضِيلَةُ مَفْتِي مِصْرَ الشَّيْخِ عَلِيٍّ جَمْعَةَ حَفْظِهِ اللَّهُ فِي تَحْقِيقِهِ عَلَى بَيَانِ الْمَخْتَصَرِ: ج ١/ ٤٥٢ «إِنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ - سِوَاكَ كَانَ التَّزَامًا أَوْ هُوَ نَفْسُ النَّهْيِ - هُوَ قَوْلُ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْحَنَابِلَةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ». وَكَلَامُ فَضِيلَتِهِ قَرِيبٌ مِمَّا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِهِ كَشْفُ الْأَسْرَارِ: ج ٢/ ٧٧: «ذَهَبَ عَامَّةُ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ قَالُوا بِأَنَّ مَوْجِبَ الْأَمْرِ الْوُجُوبِ مِنْ أَصْحَابِنَا وَأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِ الْحَدِيثِ إِلَى أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ إِنْ كَانَ لَهُ ضِدٌّ وَاحِدٌ كَالْأَمْرِ بِالْإِيمَانِ نَهْيٌ عَنِ الْكُفْرِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ أَضْدَادٌ كَالْأَمْرِ بِالْقِيَامِ فَإِنَّ لَهُ أَضْدَادًا مِنَ الْقُعُودِ وَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالْإِضْطِجَاعِ وَنَحْوِهَا يَكُونُ الْأَمْرُ نَهْيًا عَنِ الْأَضْدَادِ كُلِّهَا». وَيَنْظُرُ: الْمَسْودَةُ: ص ٧٣، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ١/ ٣٩٣، تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ: ج ١/ ٣٦٢، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ: ج ٣/ ٥١ - ٥٢.

(٣) النَّهْيُ لُغَةً: الْمَنْعُ وَخِلَافُ الْأَمْرِ، نَهَاهُ يَنْهَاهُ نَهْيًا فَانْتَهَى وَتَنَاهَى كَفَتْ. يَنْظُرُ: لِسَانُ الْعَرَبِ: مَادَّةُ (نَهْيَ) ج ١٥/ ٣٤٣، تَاجُ الْعُرُوسِ: مَادَّةُ (نَهْيَ) ج ٤٠/ ١٤٨.

(٤) كَالنَّهْيِ مَثَلًا عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْعِيدِ، فَإِنَّهُ أَمْرٌ بِفَطْرِهِ. شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ: ج ٣/ ٥٤.

(٥) وَهُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْأُصُولِيِّينَ، وَعَلَيْهِ الْإِمَامَانِ الْقَاضِي الْبَاقِلَانِيُّ وَالْجَوِينِيُّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ. يَنْظُرُ: الْمَسْودَةُ: ص ٧٣، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ١/ ٣١٤، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٢٥٥، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ١/ ٣٢٣، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ١/ ٦٠٩، التَّحْقِيقَاتُ: ص ٢١٢، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ١/ ٣٩٣، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ١/ ٣٠٣، غَايَةُ الْمَأْمُولِ: ص ١٣٦، الشَّرْحُ الْكَبِيرُ عَلَى الْوَرَقَاتِ: ص ٢١١، تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ ج ١/ ٣٦٣، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ: ج ٣/ ٥٤.

(٦) هَذَا الْقَوْلُ نَسَبُهُ الْإِمَامُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي الْمَسْودَةِ: ص ٧٣ إِلَى الشَّيْخِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجُرْجَانِيِّ، وَأَكْثَرُ الْمُعْتَزَلَةِ. وَيَنْظُرُ: الْمَرَاجِعُ السَّابِقَةُ.

[تَعْرِيفُهُ]

النَّهْيُ النَّفْسِيُّ هُوَ: اقْتِضَاءُ كَفٍّ عَنْ فِعْلٍ (١). وَلَا يَخْتَصُّ بِقَوْلٍ: كَفٌّ وَنَحْوِهِ كَ (ذَرِّ وَدَعْ) (٢)، وَلَا يُشْتَرَطُ كَوْنُ النَّاهِي أَعْلَى مِنَ الْمَنْهِيِّ (٣)، كَمَا تَقَدَّمَ فِي مَبْحَثِ الْأَمْرِ.

[قَضِيَّتُهُ]

وَقَضِيَّةُ النَّهْيِ الدَّوَامُ عَلَى وُجُوبِ الْكَفِّ، مَا لَمْ يُقَيَّدِ النَّهْيُ بِالْمَرَّةِ، نَحْوُ: لَا تُسَافِرِ الْيَوْمَ، فَإِنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى الْمَرَّةِ مِنَ السَّفَرِ (٤)،

(١) هَذَا تَعْرِيفُ النَّهْيِ اصْطِلَاحًا، وَهُوَ تَعْرِيفُ الْإِمَامِ التَّاجِ السَّبْكِ فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ: ص ٤٣، وَأَكْثَرُ شُرَاحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ. يَنْظُرُ: تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ١/ ٣١٦، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٢٥٨، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ١/ ٣٢٥، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ١/ ٦١٤، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ١/ ٣٠٦، وَ لِلنَّهْيِ تَعْرِيفَاتٌ أُخْرَى، مِنْهَا: أَنَّ النَّهْيَ اسْتِدْعَاءُ تَرْكِ الْفِعْلِ بِالْقَوْلِ وَمَنْ هُوَ دُونَهُ، أَوْ: هُوَ قَوْلُ الْقَائِلِ لِغَيْرِهِ: لَا تَفْعَلْ عَلَى جِهَةِ اسْتِعْلَاءٍ، أَوْ: هُوَ اقْتِضَاءُ كَفٍّ عَنْ فِعْلٍ عَلَى جِهَةِ اسْتِعْلَاءٍ، وَهِيَ تَعْرِيفَاتٌ قَرِيبَةٌ مِنْ بَعْضِهَا فِي الْمَعْنَى، مَصْوُغَةٌ عَلَى أُسَاسِ أَنَّ رُتْبَةَ النَّاهِي تَكُونُ أَعْلَى. يَنْظُرُ: قَوَاطِعُ الْأَدْلَةِ: ج ١/ ١٣٨، اللَّمْعُ: ص ٢٤، كَشْفُ الْأَسْرَارِ: ج ١/ ٣٧٦، مَخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ ج ١/ ٦٨٥، بَيَانُ الْمَخْتَصَرِ: ج ١/ ٤٦٨، التَّحْقِيقَاتُ: ص ٢١٣، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ١/ ٤٠٢، غَايَةُ الْمَأْمُولِ: ص ١٣٦، الشَّرْحُ الْكَبِيرُ: ص ٢١٦، فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ: ج ١/ ٦٩٨.

(٢) أَوْ جَاوِزٌ أَوْ تَنْحَ أَوْ عُذٌّ أَوْ تَجَاوُزٌ أَوْ إِيَّاكَ أَوْ رَوَيْدَكَ أَوْ قَفٌّ؛ لِأَنَّ هَذِهِ أَوَامِرٌ وَإِنْ اقْتَضَتْ كَفًّا. يَنْظُرُ: تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ١/ ٣١٦، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٢٥٨، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ١/ ٣٢٥، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ١/ ٦١٤، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ١/ ٣٠٦.

(٣) وَهَذَا مَا عَلَيْهِ أَكْثَرُ الشَّافِعِيَّةِ وَجَمَاعَةِ مِنَ الْحَنَابِلَةِ وَهُوَ قَوْلُ الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ، وَاخْتَارَهُ السَّبْكِ وَشُرَاحُ جَمْعِ الْجَوَامِعِ. يَنْظُرُ: جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ٤٣، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ١/ ٣١٦، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٢٥٨، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ١/ ٣٢٥، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ١/ ٦١٤.

(٤) وَهُوَ قَوْلُ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ. يَنْظُرُ: اللَّمْعُ: ص ٢٤، الْمَحْصُولُ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ: ص ٧٢، الْمَحْصُولُ: ج ٢/ ٤٧٠، الْإِحْكَامُ لِلْآمَدِيِّ: ج ٢/ ٢١٥، مَخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ: ج ١/ ٦٨٥، الْمَسْودَةُ: ص ٧٣، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ٤٣، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ١/ ٣١٦ - ٣١٧، الْقَوَاعِدُ وَالْفَوَائِدُ الْأُصُولِيَّةُ: ص ١٩٢، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ١/ ٤٠٣، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٢٥٨، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ١/ ٣٢٥، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ١/ ٦١٥، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ١/ ٣٠٦، تَيْسِيرُ =

وقيل^(*): «قضية النهي الدَّوامُ، ولو قُيدَ بالمرَّةِ»^(١).

[النَّهْيُ الْمُطْلَقُ يَقْتَضِي الْفَسَادَ]

قال العلماء: «ومُطلقُ نهْيٍ^(٢) التَّحْرِيمُ، وكَذَا التَّنْزِيهِ^(٣) يكونُ للفسادِ شرعاً، فلا يُعتدُّ بالمنهيِّ عنه سواءً كانَ عبادةً أو مُعاملةً، إلَّا إنْ كانَ مُطلقَ النَّهْيِ لِخَارِجِ كالوُضوءٍ بِمَغْضُوبٍ، فإنَّه لا يُفيدُ الفسادَ»^(٤) خلافاً للإمامِ أحمد كما مرَّ.

= التحرير: ج ١/٣٧٦، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٩٦.

وخالف في ذلك الإمامُ الفخر الرازي رحمته الله، واختار أنَّ النَّهْيَ لا يُفيدُ التَّكرارَ والدَّوامَ، فقال في المحصول: ج ٢/٤٧٠: «المشهور أنَّ النهي يفيد التكرار، ومنهم من أباه، وهو المختار».

(*) نهاية (ق ١١/ب).

(١) وذلك؛ لأنَّ التقييدَ بذلك يصرفه عن قضيتِهِ وهي الدَّوامُ على وجوب الكفِّ، وهذا القول غريب لم يحكِّه إلَّا الإمامُ التاج السبكي، كما بيَّن شُرَّاحُ جمع الجوامع. ينظر: الغيث الهامع: ص ٢٥٨، الضياء اللامع: ج ١/٦١٥، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٣٠٦.

(٢) مُطلقُ النَّهْيِ أي عن أي قرينة تدلُّ على الفسادِ أو الصَّحَّةِ فإنَّ المقيد بما يدلُّ على ذلك يعمل به فيه اتفاقاً. ينظر: الغيث الهامع: ص ٢٦٢، البدر الطالع: ج ١/٣٣١، الشرح الكبير على الورقات: ص ٢١٧.

(٣) كون نهْي التَّنْزِيهِ يفيد الفساد فيه قولان عند الشافعية، الذي رجَّحه التاج السبكي وتابعه شُرَّاحُ جمع الجوامع أنَّه يدلُّ على الفسادِ كنهْي التَّحْرِيمِ؛ لأنَّ المكروه مطلوبُ التَّركِ، فلا يُعتَبَرُ به إذا وقع، وذلك هو الفسادُ، والثاني: أنَّه لا يدلُّ على الفسادِ، وهو مرجوح. ينظر: تشنيف المسامع: ج ١/٣٢٠، الغيث الهامع: ص ٢٦٢، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٣١١.

قال الإمامُ الزركشيُّ في تشنيف المسامع: ج ١/٣٢٠: «ولهذا صحَّح الأصحابُ فسادَ الصَّلَاةِ في الوَقْتِ المكروه، وإن قلنا: النهي فيها للتنزيه، ولا ينقضه عدم فساد الصلاة في الحَمَامِ والكنيسة ونحوها، فإنَّ عَدَمَ الفسادِ فيها لِدَلِيلٍ يَخْصُهَا، ولهذا لم يختلف أصحابنا في عدم إفسادها، وكذا الوُضوءُ بالماءِ المشمَّسِ الكراهة فيه للتنزيه قطعاً، ولا يَمْنَعُ صِحَّةُ الظَّهَارَةِ بِلا خِلَافٍ».

(٤) وهو مذهب المالكية وأكثر الشافعية بشرط أن يكون النَّهْيُ لأمرٍ دَاخِلٍ في المنهيِّ عنه أو خَارِجٍ عنه لازم له. ينظر: المحصول لابن العربي: ص ٧١، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/٦٨٦، بيان المختصر: ج ١/٤٦٨ - ٤٦٩، الضياء اللامع: ج ١/٦٢٢، قواطع الأدلة: ج =

واحتَرَزْنَا بِمُطْلَقِ النَّهْيِ عَنِ الْمُقَيَّدِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الْفَسَادِ مُطْلَقاً أَوْ عَدَمِهِ، فَيَعْمَلُ بِهِ فِي ذَلِكَ اتِّفَاقاً.

وقال أبو حنيفة رحمته الله: «لا يُفيدُ الفسادُ مُطلقاً سواءً كانَ النَّهْيُ لِخَارِجٍ أَمْ لَمْ يَكُنْ، نَعَمْ الْمَنْهِيُّ عَنْهُ لِعَيْنِهِ كَصَلَاةِ الْحَائِضِ وَبَيْعِ الْمَلَاقِيحِ غَيْرِ مَشْرُوعٍ، فَفَسَادُهُ عَرَضِيٌّ أَيْ عَرَضِيٌّ لِلنَّهْيِ حَيْثُ اسْتَعْمِلَ فِي غَيْرِ الْمَشْرُوعِ»^(١).

قال أبو حنيفة: «وَأَمَّا الْمَنْهِيُّ عَنْهُ لَوْصِفَهُ، فَيُفِيدُ النَّهْيُ فِيهِ الصَّحَّةَ كَصَوْمِ يَوْمِ النَّحْرِ، فَإِنَّ النَّهْيَ عَنِ الشَّيْءِ يَسْتَدْعِي إِمْكَانَ وُجُودِهِ، وَإِلَّا كَانَ النَّهْيُ عَنْهُ لَعَوّاً، فَهُوَ كَقَوْلِكَ لِلْأَعْمَى: لَا تُبْصِرْ»^(٢).

[نَفْيُ الْإِجْزَاءِ يُفِيدُ الْفَسَادَ]

قال العلماء: «ونَفْيُ الْإِجْزَاءِ يُفِيدُ الْفَسَادَ، كَنَفْيِ الْقَبُولِ»، كما قال رحمته الله^(٣)

= ١٤٠/١ الإحكام للأمدى: ج ٢/٢٠٩، الإبهاج: ج ٢/٦٨ - ٦٩، تشنيف المسامع: ج ١/٣٢٠، الغيث الهامع: ص ٢٦١، التحقيقات: ص ٢١٤ - ٢١٥، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٣١١، غاية المأمول: ص ١٣٨، الشرح الكبير على الورقات: ص ٢١٧.

(١) ينظر: أصول السرخسي: ج ١/٨٠ - ٨٢، كشف الأسرار: ج ١/٣٧٩ - ٣٨١، تيسير التحرير: ج ٢/٢٣٦ - ٢٣٧، غمز عيون البصائر: ج ٣/٤٣٩، حاشية ابن عابدين: ج ٥/٤٩. وقد مرَّ الكلام مفصلاً على ذهب السادة الحنفية في هذه المسألة في مبحث البطلان والفساد من هذا الكتاب، ص، حاشية رقم (١)، وما ذكره الإمام الشعراني هنا هو ملخص مذهبهم.

(٢) ينظر: المراجع السابقة.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصَّلَاةِ، بَابُ صَلَاةٍ مِنْ لَا يُقِيمُ صَلَاتَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، رقم (٨٥٥)، والترمذي في سننه كتاب أبواب الصَّلَاةِ، بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ لَا يُقِيمُ صَلَاتَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، رقم (٢٦٥) وقال: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»، والنسائي في سننه الكبرى، كتاب التطبيق، بَابُ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ فِي السُّجُودِ، رقم (٦٩٩)، وابن ماجه في سننه، كتاب إِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَالسُّنَّةِ فِيهَا، بَابُ الرُّكُوعِ فِي الصَّلَاةِ، رقم (٨٦٩)، وابن حبان في صحيحه، كتاب الصلاة، بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ، رقم (١٨٩٢)، وابن خزيمة في صحيحه كتاب الصلاة، بَابُ إِجْبَابِ إِعَادَةِ الصَّلَاةِ الَّتِي لَا يَتِمُّ الْمُصَلِّي فِيهَا سَجُودَهُ، رقم (٦٦٦)، والبيهقي في سننه الكبرى، كتاب الصلاة، بَابُ الطَّمَأْنِينَةِ فِي الرُّكُوعِ، رقم (٢٤٠٣) =

«لَا تُجْزَى صَلَاةٌ لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ فِيهَا صَلْبَهُ»^(١).

وَكَمَا قَالَ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ»^{(٢)(٣)}.

مَبْحَثُ الْعَامِّ

[تَعْرِيفُهُ]

العام^(٤): لَفْظٌ يَسْتَغْرِقُ الصَّالِحَ لَهُ مِنْ غَيْرِ حَضَرٍ^(٥). [أي يتناول

= (٢٤٠٤) وقال: «هذا إسناد صحيح»، قال الإمام المناوي في التيسير بشرح الجامع الصغير: ج ٢/٤٩١: «إسناده صحيح»..

(١) أي لا تصح صلاة من لا يسوي ظهره فيها، والمراد منه الطمأنينة وهي - بناء على هذا الحديث - فرض في الركوع والسجود عند الإمامين الشافعي وأحمد، ووافقهما الإمام أبو يوسف من الحنفية وابن الحاجب من المالكية. وذهب الحنفية إلى أن الطمأنينة ليست بفرض، ويكفيه في الركوع أدنى انحناء للظهر وفي السجود وضع الجبهة، وإنما هي واجبة عندهم يجب بتركها سجود السهو، وذهب المالكية في المشهور عندهم إلى أنها سنة من سنن الصلاة. ينظر: المجموع: ج ٣/٣٦٧ - ٣٦٨، المغني: ج ١/٢٩٦، المبسوط للسرخسي: ج ١/١٨٨، الاختيار للشيخ عبد الله الموصلي الحنفي: ج ١/٨١، بلغة السالك للشيخ أحمد الصاوي: ج ١/٢١١.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب لا تقبل صلاة بغير طهور، رقم (١٣٥)، ومسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب وجوب الطهارة للصلاة، رقم (٢٢٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

(٣) ينظر: تشنيف المسامع: ج ١/٣٢٣، الغيث الهامع: ص ٢٦٥ - ٢٦٦، التحبير شرح التحرير، للإمام المرداوي الحنبلي: ج ٣/١١٠٤ - ١١٠٥، البدر الطالع: ج ١/٣٣٣، الضياء اللامع: ج ١/٦٢٥ شرح الكوكب الساطع: ج ١/٣١٤، غاية الوصول: ص ٦٨ - ٦٩.

(٤) العام لغة: من عم الشيء عموماً إذا شمل، يقال عمهم بالعطية عموماً يعني شملهم. ينظر: مادة (عمم) في لسان العرب: ج ١٢/٤٢٦، تاج العروس: ج ٣٣/١٤٩. واصطلاحاً كما ذكر أعلاه.

(٥) هذا التعريف بتمامه هو من تعريف الإمام التاج السبكي في جمع الجوامع: ص ٤٤، ودرج عليه جميع شراح جمع الجوامع، وهذا التعريف مأخوذ من تعريف الإمام أبي الحسين البصري في المعتمد: ج ١/١٨٩، فقال: «العام هو كلامٌ مُستغرقٌ لجميع ما يصلح له». ومن بعده كالإمام أبي المظفر السمعاني في قواطع الأدلة: ج ١/١٥٤، والإمام الرازي في

دَفْعَةً، فَخَرَجَ بِهِ النَّكْرَةُ فِي الْإِثْبَاتِ، مُفْرَدَةً، أَوْ مُثْنَةً، أَوْ مَجْمُوعَةً، أَوْ اسْمَ عَدَدٍ، لَا مِنْ حَيْثُ الْآحَادِ، فَإِنَّهَا تَتَنَاوَلُ مَا تَصْلُحُ لَهُ عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ لَا الْاسْتِغْرَاقِ^(١)، نَحْوُ: أَكْرَمَ رَجُلًا، وَتَصَدَّقَ بِخَمْسَةِ دَرَاهِمٍ^(٢).

[مَعْيَارُ الْعُمُومِ]

وَمَعْيَارُ الْعُمُومِ الْاسْتِثْنَاءُ مِنْهُ مِمَّا حُصِرَ فِيهِ، فَهُوَ عَامٌّ^{(٣)(٤)}.

= المحصول: ج ٢/٥١٣ بزيادة: «بِحَسَبِ وَضْعِ وَاحِدٍ». ينظر: البحر المحيط: ج ٢/١٧٩، الغيث الهامع: ص ٢٦٦، البدر الطالع: ج ١/٣٣٣، الضياء اللامع: ج ١/٦٣٦، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٣١٤، غاية الوصول: ص ٦٩. وله تعاريف أخرى تنظر في: المستصفى: ص ٢٢٤، الإحكام للآمدي: ج ٢/٢١٨، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/٦٩٦، كشف الأسرار: ج ١/٥٣ - ٥٥، شرح الكوكب المنير: ج ٣/١٠١ - ١٠٣ فواتح الرحموت: ج ١/٣٨٠.

(١) الجملة ما بين معقوفتين ساقطة من الأصل، وقد أضفتها من البدر الطالع: ج ١/٣٣٥، لأنَّ المثال الذي ذُكر في الأعلى، وهو (أَكْرَمَ رَجُلًا، وَتَصَدَّقَ بِخَمْسَةِ دَرَاهِمٍ) إِنَّمَا هُوَ تَمَثِيلٌ لِلنَّكْرَةِ فِي سِيَاقِ الثَّبُوتِ، وَهِيَ تَتَنَاوَلُ مَا تَصْلُحُ لَهُ عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ، وَتَمَثِيلٌ أَيْضًا لاسْمِ الْعَدَدِ الَّذِي يَتَنَاوَلُ مَا يَصْلُحُ لَهُ عَلَى سَبِيلِ الْحَصْرِ لَا الْاسْتِغْرَاقِ، وَلَيْسَ تَمَثِيلًا لِلْعَامِ الَّذِي يَصْلُحُ لَجَمِيعِ أَفْرَادِهِ عَلَى الْاسْتِغْرَاقِ وَالشُّمُولِ. ينظر: بيان المختصر: ج ٢/٤٨٣، تشنيف المسامع: ج ١/٣٢٣، الغيث الهامع: ص ٢٦٦، البدر الطالع: ج ١/٣٣٣، الضياء اللامع: ج ١/٦٣٦ - ٦٣٧، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٣١٤، غاية الوصول: ص ٦٩.

(٢) وَضَحَ الْإِمَامُ الرَّازِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي الْمَحْصُولِ: ج ٢/٥١٤ بقوله: «كقولنا - مثال عن العام - الرجال فإنه مُستغرقٌ لجميع ما يصلح له - لأنه استغرق الرجال دون غيرهم - ولا يدخل عليه النكرات كقولهم: (رجل)؛ لأنه يصلح لكل واحدٍ من رجال الدنيا ولا يستغرقهم، ولا التثنية ولا الجمع لأنَّ لفظ (رجلان ورجال) يصلحان لكل اثنين وثلاثة، ولا يفيدان الاستغراق، ولا ألفاظ العدد كقولنا: (خمس)؛ لأنه صالح لكل خمسة ولا يستغرقه».

(٣) يعني أنه يستدل على عموم اللفظ بقبوله الاستثناء منه. ينظر: الغيث الهامع: ص ٢٨٤، الضياء اللامع: ج ١/٦٦٤، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٣٣٠، شرح الكوكب المنير: ج ٣/١٥٣.

(٤) ينظر: جمع الجوامع: ص ٤٤، تشنيف المسامع: ج ١/٣٢٣، الغيث الهامع: ص ٢٦٦، البدر الطالع: ج ١/٣٣٣، الضياء اللامع: ج ١/٦٣٦ - ٦٣٧، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٣١٤، غاية الوصول: ص ٦٩.

[شُمُولُ الْعَامِّ لِلصُّورَةِ النَّادِرَةِ، وَغَيْرِ الْمَقْصُودَةِ]

وَالصَّحِيحُ: دُخُولُ الصُّورَةِ النَّادِرَةِ، وَغَيْرِ الْمَقْصُودَةِ تَحْتَهُ.

فَمَثَالُ النَّادِرَةِ: الْفِيلُ فِي حَدِيثٍ: «لَا سَبَقَ^(١) إِلَّا فِي خُفٍّ أَوْ فِي حَافِرٍ أَوْ نَضْلٍ»^(٢)، فَإِنَّ الْفِيلَ ذُو خُفٍّ، وَالْمُسَابَقَةُ عَلَيْهِ نَادِرَةٌ^{(٣)(٤)}.

وَمَثَالُ غَيْرِ الْمَقْصُودَةِ، وَتَدْرُكُ بِالْقَرِينَةِ: مَا لَوْ وَكَّلَهُ بِشِرَاءِ عَبِيدٍ فَلَانٍ، وَفِيهِمْ مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ، يَصِحُّ شِرَاؤُهُ عَلَى الصَّحِيحِ^(٥).

فُرُوعٌ [مِنْ صِيغِ الْعُمُومِ]

- الْأَصْلُ أَنَّ الْجَمْعَ الْمُعَرَّفَ بِاللَّامِ، نَحْوُ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾^(٦)، نَحْوُ:

(١) السَّبَقُ بفتح الباء ما يُجْعَلُ لِلْسَّابِقِ عَلَى سَبْقِهِ مِنْ جُعْلٍ وَنَوَالٍ، وَهُوَ لَا يُسْتَحَقُّ إِلَّا فِي سَبَاقِ الْخَيْلِ وَالْإِبِلِ وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا، وَفِي النَّضْلِ وَهُوَ الرَّمْيُ، وَذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ عُدَّةٌ فِي قِتَالِ الْعَدُوِّ، وَفِي بَذْلِ الْجُعْلِ عَلَيْهَا تَرْغِيبٌ فِي الْجِهَادِ وَتَحْرِيطٌ عَلَيْهِ. يَنْظُرُ: تَلْخِصُ الْحَبِيرِ: ج ٤/١٦١، فَيُضِ الْقَدِيرِ: ج ٦/٤٢٧، مَرْقَاةُ الْمَفَاتِيحِ: ج ٧/٣٩٨، عَوْنُ الْمَعْبُودِ: ج ٧/١٧٣.

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ، كِتَابُ الْجِهَادِ، بَابُ فِي السَّبْقِ، رَقْم (٢٥٧٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي سَنَنِهِ، كِتَابُ الْجِهَادِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّهَانِ وَالسَّبْقِ، رَقْم (١٦٩٩) وَقَالَ: «حَدِيثٌ صَحِيحٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ». وَالنَّسَائِيُّ فِي سَنَنِهِ الْكُبْرَى، كِتَابُ الْخَيْلِ، بَابُ السَّبْقِ، رَقْم (٤٤٢٦)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي سَنَنِهِ، كِتَابُ الْجِهَادِ، بَابُ السَّبْقِ وَالرَّهَانِ، رَقْم (٢٨٧٦)، وَابْنُ حِبَانَ فِي صَحِيحِهِ، كِتَابُ السَّيْرِ بَابُ السَّبْقِ، ذَكَرَ الْإِخْبَارَ عَنْ نَفْيِ جَوَازِ السَّبَاقِ إِلَّا فِي شَيْئَيْنِ مَعْلُومَيْنِ، رَقْم (٤٦٨٩).

(٣) الْمُسَابَقَةُ عَلَى الْفِيلِ أَجَازَهَا الشَّافِعِيُّ فِي الْأَصْحَحِ عَنْهُمْ؛ لِأَنَّ الْفِيلَ ذُو خُفٍّ، فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ هَذَا الْخَبَرِ، خِلَافًا لِجَمْهُورِ الْفُقَهَاءِ. يَنْظُرُ: رُوضَةُ الطَّالِبِينَ: ج ١٠/٣٥٠، الْمَغْنِي: ج ٩/٣٦٩، شَرْحُ الْخُرَشِيِّ عَلَى مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ: ج ٣/١٥٤، دَارُ الْفِكْرِ، بَيْرُوت.

(٤) يَنْظُرُ: جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ٤٤، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ج ٢/٢٢١ - ٢٢٢، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ١/٣٢٤، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٢٦٧ - ٢٦٨، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ١/٣٣٦، الضِّيَاءُ الْلَامِعُ: ج ١/٦٣٧ - ٦٣٨، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ١/٣١٥ - ٣١٦، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ٦٩.

(٥) يَنْظُرُ: الْمَرْجِعُ السَّابِقَةُ.

(٦) سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ، الْآيَةُ (١).

﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾^(١) يَكُونُ لِلْعُمُومِ مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ عَهْدٌ؛ لِتَبَادُرِهِ إِلَى الذَّهْنِ^(٢).

وَكَذَا الْمُفْرَدُ الْمُحَلَّى بِاللَّامِ، نَحْوُ: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾^(٣) أَيَّ كُلِّ بَيْعٍ، وَخُصَّ مِنْهُ الْفَاسِدُ كَالرَّبَا وَنَحْوِهِ^(٤).

وَالْأَصَحُّ أَنَّ التَّكْرَرَ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ لِلْعُمُومِ^{(٥)(٦)}، نَحْوُ: لَا تُضْرِبُ أَحَدًا^(٧).

(١) سُورَةُ النِّسَاءِ، الْآيَةُ (١١).

(٢) يَنْظُرُ: جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ٤٥، بَيَانُ الْمُخْتَصَرِ: ج ٢/٤٨٧، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ١/٣٣٣ - ٣٣٤، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٢٧٧، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ١/٣٤٢، الضِّيَاءُ الْلَامِعُ: ج ١/٦٥٣، التَّحْقِيقَاتُ: ص ٢٣٥، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ١/٣٢٢ - ٣٢٣، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ٧١، غَايَةُ الْمَأْمُولِ: ص ١٥٢، الشَّرْحُ الْكَبِيرُ عَلَى الْوَرَقَاتِ: ص ٣٣١ - ٣٣٢، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٣/١٢٩ - ١٣٠، فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ: ج ٢/٣٩١.

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، الْآيَةُ (٢٧٥).

(٤) يَنْظُرُ: الْمَرْجِعُ السَّابِقَةُ.

(٥) يَنْظُرُ: اللَّعْمُ: ص ٢٧، الْمُحْصُولُ: ج ٢/٥٦٣، رُوضَةُ النَّازِرِ: ص ٢٢٢، مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ: ج ٢/٧٠١، بَيَانُ الْمُخْتَصَرِ: ج ٢/٤٨٧، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ٤٥، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ١/٣٣٧، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ١/٣٤٤، الضِّيَاءُ الْلَامِعُ: ج ١/٦٥٩ - ٦٦١، التَّحْقِيقَاتُ: ص ٢٤٢، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ١/٣٢٦، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ٧١، غَايَةُ الْمَأْمُولِ: ص ١٥٩ - ١٦٠، الشَّرْحُ الْكَبِيرُ: ص ٢٣٨، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٣/١٣٦، تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ: ج ١/٢١٩، فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ: ج ٢/٣٩١، الْمَدْخَلُ: ص ٢٣٩.

(٦) التَّكْرَرَ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ تَعْمٌ، سِوَاءَ بَاشَرَهَا النَّافِي، نَحْوُ: (مَا أَحَدٌ قَائِمًا، وَلَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ)، أَوْ لَمْ يَبَاشَرَهَا، نَحْوُ: (مَا قَامَ أَحَدٌ وَمَا فِي الدَّارِ مِنْ رَجُلٍ)، وَسِوَاءَ كَانَ النَّافِي (مَا أَوْ لَمْ أَوْ لَنْ أَوْ لَيْسَ أَوْ لَا النَّاهِيَةَ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ فِي مَعْنَى النَّفْيِ) يَنْظُرُ: الْكَوْكَبُ الدَّرِي: ص ٢٨٨، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ١/٣٣٧، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٢٨١، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ١/٣٤٤، الضِّيَاءُ الْلَامِعُ: ج ١/٦٥٩ - ٦٦١، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ١/٣٢٦، غَايَةُ الْمَأْمُولِ: ص ١٥٩ - ١٦٠، الشَّرْحُ الْكَبِيرُ: ص ٢٣٨ - ٢٣٩، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٣/١٣٦.

(٧) هَذَا الْمَثَالُ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّيْخُ الشَّعْرَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، لَا يَنْطَبِقُ عَلَى التَّكْرَرِ الْمَنْفِيَّةِ، بَلْ يَنْطَبِقُ عَلَى التَّكْرَرِ الْمَسْبُوقَةِ بِنَهْيٍ، وَالنَّتِيجَةُ وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ فِي مَعْنَى النَّفْيِ فِي إِفَادَتِهِ الْعُمُومَ، وَلِهَذَا مَثَلُ بِهِ، وَمِنْ أَمْثَلِهِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فِي [التَّوْبَةِ: ٨٤]: ﴿وَلَا تَصْلُ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا﴾ =

[تعميم اللفظ عرفاً لا لغة]

وَقَدْ يُعَمَّمُ اللَّفْظُ عُرْفًا، كَمَفْهُومِ الْمُوَافَقَةِ الْمُسَمَّى بِالْفَحْوَى^(١)، نَحْوُ: ﴿فَلَا تَقُلْ لِمَا أَقْبَى﴾^(٢)، نَقْلُهُ الْعُرْفُ إِلَى تَحْرِيمِ جَمِيعِ الْإِيذَاتِ، كَمَا نَقَلَ نَحْوُ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾^(٣) إِلَى تَحْرِيمِ جَمِيعِ الْأَسْتِمَاعَاتِ الْمَقْصُودَةِ مِنَ النِّسَاءِ، فَتَحْرُمُ مُقَدِّمَاتُ الْوَطْءِ (*) كَالْوَطْءِ^(٤).

[أقل الجمع ثلاثة]

وَالْأَصَحُّ أَنَّ أَقْلَ الْجَمْعِ ثَلَاثَةٌ كَرِّجَالٍ أَوْ مُسْلِمِينَ^(٥)، وَأَنَّ الْجَمْعَ يَصْدُقُ عَلَى الْوَاحِدِ مَجَازًا؛ لِاسْتِعْمَالِهِ فِيهِ، نَحْوُ قَوْلِ الرَّجُلِ لَامْرَأَتِهِ، وَقَدْ

= ينظر: تشنيف المسامع: ٣٣٧/١، شرح الكوكب المنير: ١٣٧/٣، المدخل: ص ٢٣٩.

(١) ينظر بحث مفهوم الموافقة في هذا الكتاب.

(٢) سورة الإسراء، الآية (٢٣).

(٣) سورة النساء، الآية (٢٣).

(*) نهاية (ق ١٢/أ).

(٤) ينظر: جمع الجوامع: ص ٤٥، تشنيف المسامع: ج ١/٣٣٩ - ٣٤٠، الغيث الهامع:

ص ٢٨١، البدر الطالع: ج ١/٣٤٥ - ٣٤٦، الضياء اللامع: ج ١/٦٦١ - ٦٦٢، شرح

الكوكب الساطع: ج ١/٣٢٨، غاية الوصول: ص ٧١، شرح الكوكب المنير: ج ٣/١٥٤.

(٥) وهو مذهب عبد الله بن عباس، وعثمان، وأكثر الصحابة رضي الله عنهم، وعامة الفقهاء منهم: أبو حنيفة، ومالك في رواية، والشافعي وعامة الأشاعرة، والمتكلمين وأهل اللغة.

ينظر: كشف الأسرار: ج ٢/٤٠، التقرير والتحبير: ج ١/٢٤٦، بيان المختصر: ج ٢/٤٩٢

- ٤٩٥، الضياء اللامع: ج ١/٦٦٦ - ٦٦٧، اللمع: ص ٢٧، التبصرة: ص ١٢٧ - ١٢٨،

قواطع الأدلة: ج ١/١٧١، البرهان: ج ١/٢٣٩، المنحول: ص ١٤٨، المستصفى:

ص ٢٤٣، المحصول: ج ٢/٦٠٦، الإحكام للأمدى: ج ٢/٢٤٢ - ٢٤٣، جمع الجوامع:

ص ٤٦، تشنيف المسامع: ج ١/٣٤٢ - ٣٤٣، البدر الطالع: ج ١/٣٤٩، شرح الكوكب

الساطع: ج ١/٣٣١، غاية الوصول: ص ٧٢، المسودة: ص ١٣٤، شرح الكوكب المنير:

ج ٣/١٤٤ - ١٥١، المدخل: ص ٢٤٠.

وزهد جماعة من العلماء إلى أَنَّ أَقْلَ الْجَمْعِ اثْنَانِ، وَهُوَ مَذْهَبُ عُمَرَ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنهم،

وَبِهِ قَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ وَالْأَسْتَاذُ الْبَاقِلَانِيُّ وَجُمْهُورُ الظَّاهِرِيَّةِ. ينظر: المراجع السابقة،

الإحكام لابن حزم: ٤/٤١٣ دار الحديث، القاهرة ط: ١٤٠٤هـ.

بَرَزْتُ لِرَجُلٍ: أَتَتَّبِعُ جِنَّ لِلرِّجَالِ؟؛ لِاسْتِوَاءِ الْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ فِي كِرَاهَةِ التَّبَرُّجِ لَهُ^(١).

[تعميم نفى التساوي]

وَالْأَصَحُّ تَعْمِيمُ ﴿لَا يَسْتَوُونَ﴾ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾^(٢)، ﴿لَا يَسْتَوِي أَحَبُّ النَّارِ وَأَحَبُّ الْجَنَّةِ أَحَبُّ الْجَنَّةِ هُمْ الْفَآيِزُونَ﴾^(٣) فَهُوَ لِنَفْيِ جَمِيعِ وُجُوهِ الْإِسْتِوَاءِ الْمُمَكِّنِ نَفْيَهَا^{(٤)(٥)}.

[عُمُومٌ يَا أَيُّهَا النَّاسُ دُونَ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ يَا أَيُّهَا الْمَزْمَلُ]

وَالْأَصَحُّ أَنَّ نَحْوُ: ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ أَتَى اللَّهُ﴾^(٦)

(١) ينظر: بيان المختصر: ج ٢/٤٩٢ - ٤٩٣، تشنيف المسامع: ج ١/٣٤٢ - ٣٤٣، البدر

الطالع: ج ١/٣٥٠، الضياء اللامع: ج ١/٦٦٨، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٣٣١،

التقرير والتحبير: ج ١/٢٤٦.

(٢) سورة السجدة، الآية (١٨).

(٣) سورة الحشر، الآية (٢٠).

(٤) وهو مذهب المالكية والشافعية والحنابلة. ينظر: مختصر ابن الحاجب: ج ٢/٧٣٨ - ٧٣٩،

بيان المختصر: ج ٢/٥١١، الضياء اللامع: ج ١/٦٧٠، الإحكام للأمدى: ج ٢/٢٦٦،

جمع الجوامع: ص ٤٦، تشنيف المسامع: ج ١/٣٤٥، البدر الطالع: ج ١/٣٥١، شرح

الكوكب الساطع: ج ١/٣٣٢، غاية الوصول: ص ٧٣، التحبير شرح التحرير: ج ٥/٢٤٢٠،

شرح الكوكب المنير: ج ٣/٢٠٧.

وزهد الحنفية ووافقهم الإمام الغزالي والإمام الرازي والإمام البيضاوي من الشافعية إلى

أَنَّهُ لَا يَقْتَضِي الْعُمُومَ. ينظر: أصول السرخسي: ج ١/١٤٣، كشف الأسرار: ج ٢/١٥٢،

التقرير والتحبير: ج ١/٢٨٣، المحصول: ج ٢/٦١٧، منهاج مع الإبهاج: ج ٢/١١٥.

(٥) أثر الخلاف في هذه القاعدة يتجلى في الاستدلال على أَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يُقْتَلُ بِالذِّمِّيِّ؛ لِقَوْلِهِ

تَعَالَى: ﴿لَا يَسْتَوِي أَحَبُّ النَّارِ وَأَحَبُّ الْجَنَّةِ﴾ فَلَوْ قُتِلَ بِهِ؛ لَثَبَّتْ اسْتِوَاؤُهُمْ، وَالْإِسْتِدْلَالُ

أَيْضًا عَلَى أَنَّ الْفَاسِقَ لَا يَلِي عَقْدَ النِّكَاحِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا

يَسْتَوُونَ﴾^(٨) إِذْ لَوْ قُلْنَا يَلِي؛ لَاسْتَوَى مَعَ الْمُؤْمِنِ الْكَامِلِ، وَهُوَ الْعَدْلُ، وَمَنْ نَفَى الْعُمُومَ فِي

الْأَيَّتَيْنِ لَا يَمْنَعُ قِصَاصَ الْمُؤْمِنِ بِالذِّمِّيِّ، وَلَا وَلَايَةَ الْفَاسِقِ فِي عَقْدِ الزَّوْجِ. ينظر: التحبير:

ج ٥/٢٤٢١، تخريج الفروع على الأصول: ص ٣٠٤، والمراجع السابقة لكلا القولين.

(٦) سورة الأحزاب، الآية (١).

﴿يَأْتِيهَا الْمَرْمِلُ﴾^(١) لَا يَتَنَاوَلُ الْأُمَّةُ مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ لاختصاص الصَّيْغَةِ بِهِ^(٢)، بخلاف ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ﴾^(٣) يَشْمَلُ الرَّسُولَ ﷺ، وَإِنْ اقْتَرَنَ بِقُلٍّ^(٤).

وَيَشْمَلُ أَيْضاً الْعَبْدَ وَالْكَافِرَ؛ لِدُخُولِهِمْ فِي مُسَمَّى النَّاسِ^(٥)، لَكِنْ الْمُرَادُ بِالنَّاسِ الْمَوْجُودُونَ وَقَدْ وُرِدَ الْخِطَابُ، دُونَ مَنْ بَعْدَهُمْ^(٦).

(١) سورة المزمل، الآية (١).

(٢) وهو مذهب المالكية والشافعية والأشاعرة. ينظر: مختصر ابن الحاجب: ج ٢/٧٦٢ - ٧٦٣، بيان المختصر: ج ٢/٥٢٣، الضياء اللامع: ج ٢/٣، اللمع: ص ٢٢، قواطع الأدلة: ١/١٢١، المستصفى: ص ٢٣٨، المحصول: ٢/٦٢١، الإحكام للأمدي: ٢/٢٧٩، جمع الجوامع: ص ٤٦، تشنيف المسامع: ١/٣٥١، البدر الطالع: ١/٣٥٧، شرح الكوكب الساطع: ١/٣٣٧ - ٣٣٨، غاية الوصول: ص ٧٤.

وزهب الحنفية والحنابلة إلى أَنَّ الْخِطَابَ الْخَاصَّ بِالنَّبِيِّ نَحْوُ: ﴿يَأْتِيهَا الْمَرْمِلُ﴾ عَامٌّ لِلأُمَّةِ إِلَّا بِدَلِيلٍ يَخُصُّهُ. ينظر: التقرير والتحبير ج ١/٢٨٤، تيسير التحرير: ج ١/٢٥١، روضة الناظر: ص ٢٠٨، المختصر لابن اللحام: ص ١١٤، شرح الكوكب المنير: ٣/٢١٨.

(٣) سورة البقرة، الآية (٥).

(٤) وهو قول جمهور العلماء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. ينظر: التقرير والتحبير: ج ١/٢٨٨، تيسير التحرير: ج ١/٢٥٤، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/٧٧٤، بيان المختصر: ج ٢/٥٣١، الضياء اللامع: ج ٢/٤، اللمع: ص ٢١، قواطع الأدلة: ج ١/١٢١، التلخيص: ج ١/٤٠٧، الإحكام للأمدي: ج ٢/٢٩١ - ٢٩٢، جمع الجوامع: ص ٤٧، التشنيف: ج ١/٣٥٢، البدر الطالع: ج ١/٣٥٧، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٣٣٨، غاية الوصول: ص ٧٤، القواعد والفوائد: ص ٢٠٧، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٢٤٧.

(٥) وهو مذهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. ينظر: التقرير والتحبير: ج ١/٢٨٧، تيسير التحرير: ج ١/٢٥٣، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/٧٧٣ - ٧٧٤، بيان المختصر: ج ٢/٥٣٠، الضياء اللامع: ج ٢/٥، اللمع: ص ٢١، الإحكام للأمدي: ج ٢/٢٨٩، تشنيف المسامع: ج ١/٣٥٢، البدر الطالع: ج ١/٣٥٨، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٣٣٨، غاية الوصول: ص ٧٤، روضة الناظر: ص ٢٣٦، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٢٤٢ - ٢٤٣.

(٦) وهو مذهب الجمهور الحنفية والمالكية والشافعية، قال الإمام أبو المظفر السمعاني في قواطع الأدلة: ج ١/١٢١ موجهاً هذا القول: «وَأَمَّا الَّذِينَ يُوجَدُونَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَإِنَّمَا يَدْخُلُونَ فِي الْخِطَابِ بِالْإِجْمَاعِ، وَهَذَا لِأَنَّ خِطَابَ الْمَعْدُومِ لَا يُتَصَوَّرُ إِفَادَتُهُ الْإِيجَابَ،

[شَمُولُ (مَنْ) الشَّرْطِيَّةِ لِلْإِنَاثِ]

وَالْأَصَحُّ أَنَّ «مَنْ» الشَّرْطِيَّةِ تَتَنَاوَلُ الْإِنَاثَ^(١)، كَمَا قَالَ الْعُلَمَاءُ: «لَوْ نَظَرْتُ امْرَأَةً فِي بَيْتِ أَجْنَبِيٍّ، جَازَ رَمِيُّهَا؛ لِحَدِيثٍ: «مَنْ نَظَرَ فِي بَيْتِ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ فَقَدْ حَلَّ لَهُمْ أَنْ يَفْقُؤُوا عَيْنَهُ»^(٢).

[جَمْعُ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ لَا يَدْخُلُ فِيهِ النِّسَاءُ]

وَالْأَصَحُّ أَنَّ جَمْعَ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ كَالْمُسْلِمِينَ، لَا يَدْخُلُ فِيهِ النِّسَاءُ ظَاهِرًا، وَإِنَّمَا يَدْخُلْنَ بِقَرِينَةٍ^(٣).

= فَدُخُولُهُمْ فِي الْخِطَابِ لَا يَكُونُ بِنَفْسِ الْخِطَابِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ بِدَلِيلٍ آخَرَ، وَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا الْإِجْمَاعُ. ينظر: التقرير والتحبير: ج ١/٢٨٨، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/٧٧٨، بيان المختصر: ج ٢/٥٣٢ - ٥٣٣، الضياء اللامع: ج ٢/٦، اللمع: ص ٢٢، المحصول: ج ٢/٦٣٤، الإحكام للأمدي: ج ٢/٢٩٤، البدر الطالع: ج ١/٣٥٨، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٣٣٩، غاية الوصول: ص ٧٤.

وْخَالَفَ فِي ذَلِكَ الْحَنَابِلَةُ، وَقَالُوا بَعْمُومِ الْخِطَابِ لِلْغَائِبِ وَالْمَعْدُومِ، وَأَوَامِرُ الشَّرْعِ قَدْ تَنَاوَلَتْ الْمَعْدُومِينَ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ بِشَرَطِ وَجُودِهِمْ عَلَى صِفَةٍ مَنْ يَصِحُّ تَكْلِيْفُهُ. ينظر: روضة الناظر: ص ٢١٣، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٢٥٠.

(١) وهو مذهب جمهور الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. ينظر: التقرير والتحبير: ج ١/٢٥٩، تيسير التحرير: ج ١/٢٢٢، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/٧٧٣، بيان المختصر: ج ٢/٥٣٠، الضياء اللامع: ج ٢/٦، البرهان: ج ١/٢٤٥ - ٢٤٦، المحصول: ج ٢/٦٢١ - ٦٢٢، الإحكام للأمدي: ج ٢/٢٨٨، جمع الجوامع: ص ٤٧، تشنيف المسامع: ج ١/٣٥٣، البدر الطالع: ج ١/٣٥٩، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٣٣٩، المختصر لابن اللحام: ص ١١٥، التحبير: ج ٥/٢٤٨٣، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٢٤٠ - ٢٤١.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده، مسند أبي هريرة رضي الله عنه، رقم (٧٦٠٥)، ومسلم في صحيحه، كتاب الأدب، باب تَحْرِيمِ النَّظَرِ فِي بَيْتِ غَيْرِهِ، رقم (٢١٥٨)، وأبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب فِي الْإِسْتِثْنَانِ، رقم (٥١٧١)، والنسائي في سننه الكبرى، كتاب القسامة، ذكر حديث عمرو بن حزم في العقول واختلاف الناقلين له، رقم (٧٠٦٥).

(٣) الْأَلْفَاظُ الدَّالَّةُ عَلَى الْجَمْعِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى دَلَالَتِهَا عَلَى الْمَذْكُورِ وَالْمُؤَنَّثِ عَلَى أَقْسَامٍ: الْأَوَّلُ: مَا يَخْتَصُّ بِهِ أَحَدُهُمَا وَلَا يُطْلَقُ عَلَى الْآخَرِ بِحَالٍ، كَرَجَالٍ لِلْمَذْكُورِ، وَنِسَاءٍ لِلْمُؤَنَّثِ، فَلَا يَدْخُلُ أَحَدُهُمَا فِي الْآخَرِ بِالْإِجْمَاعِ.

[خِطَابُ الْوَاحِدِ وَيَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا يَغْمَانِ]

كما أَنَّ خِطَابَ^(١) الْوَاحِدِ بِحُكْمٍ فِي مَسْأَلَةٍ لَا يَتَعَدَّاهُ إِلَى غَيْرِهِ^(٢)، وَالْأَصَحُّ

الثاني: مَا يَعْمُ الْفَرِيقَيْنِ بِوَضْعِهِ، وَلَيْسَ لِعَلَامَةِ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ فِيهِ مَدْخَلٌ كَالنَّاسِ وَالْإِنْسِ وَالْبَشَرِ، فَيَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ مِنْهُمَا بِالْإِجْمَاعِ.

الثالث: مَا يَشْمَلُهُمَا بِأَصْلٍ وَضْعِهِ، وَلَا يَخْتَصُّ بِأَحَدِهِمَا إِلَّا بَيَانٌ، وَذَلِكَ نَحْوُ (مَنْ) الَّتِي تَشْمَلُ الذَّكَورَ وَالْإِنَاثَ.

الرابع: مَا يُسْتَعْمَلُ بِعَلَامَةِ التَّأْنِيثِ فِي الْمُؤَنَّثِ (كَالْمُسْلِمَاتِ) لَا يَدْخُلُ فِيهِ الرِّجَالُ، وَكَذَلِكَ جَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ نَحْوُ (مُسْلِمِينَ) لِلذَّكَورِ وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ النِّسَاءُ إِلَّا بِدَلِيلٍ (قَرِينَةٍ) عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَكْثَرُ الْأُصُولِيِّينَ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْأَشَاعِرَةِ، خِلَافًا لِلْحَنَابِلَةِ فِي قَوْلِهِمْ أَنَّهُ يَعْمُ النِّسَاءُ تَبَعًا. يَنْظُرُ فِي كُلِّ مَا تَقْدُمُ: التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ١/٢٦٨ - ٢٦٩، تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ: ج ١/٢٣١ مختصر ابن الحاجب: ج ٢/٧٧٠ - ٧٧٣، بَيَانُ الْمُخْتَصَرِ: ج ٢/٥٢٧ - ٥٢٨، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/٨، الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ: ج ٢/٢٨٤ - ٢٨٥، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ٤٦، الْبَحْرُ الْمُحِيطُ: ج ٢/٣٣٤ - ٣٣٥، التَّشْنِيفُ: ج ١/٣٥٤، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ١/٣٥٩، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ١/٣٤٠، الْمُخْتَصَرُ، لَابِنِ اللَّحَامِ: ص ١١٤، التَّحْبِيرُ: ج ٥/٢٤٧٦، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٣/٢٣٥، إِرْشَادُ الْفُحُولِ: ص ٢١٩ - ٢٢١.

(١) يَعْنِي خِطَابَ رَسُولِ اللَّهِ لِوَاحِدٍ مِنْ أُمَّتِهِ، كَمَا بَيَّنَّ ذَلِكَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ فِي الْبَرَهَانِ: ج ١/٢٥٢، وَالْإِمَامُ السَّمْعَانِيُّ فِي قَوَاطِعِ الْأَدْلَةِ ج ١/٢٢٨، وَالْإِمَامُ التَّاجُ السَّبْكَيُّ فِي رَفْعِ الْحَاجِبِ: ج ٣/١٩٩.

(٢) وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ الْحَنْفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ. يَنْظُرُ: التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ١/٢٨٦، تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ: ج ١/٢٥٢، مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ: ج ٢/٧٦٤، بَيَانُ الْمُخْتَصَرِ: ج ٢/٥٢٥، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/٩ - ١٠، الْإِحْكَامُ: ج ٢/٢٨٢، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ٤٧، رَفْعُ الْحَاجِبِ: ج ٣/١٩٧ - ١٩٩، التَّشْنِيفُ: ج ١/٣٥٥، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ١/٣٦٠، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ١/٣٤٠، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ٧٤.

فَالْجُمْهُورُ نَظَرُوا إِلَى صُورَةِ الصَّيْغَةِ، وَهِيَ مُخْتَصِّصَةٌ بِالْوَاحِدِ مِنْ بَيْنِ الْجَمَاعَةِ، فَلَا تُجْعَلُ لِلتَّعْمِيمِ إِلَّا بِدَلِيلٍ. يَنْظُرُ: قَوَاطِعِ الْأَدْلَةِ: ج ١/٢٢٨.

وَذَهَبَ الْحَنَابِلَةُ وَالْإِمَامَانُ أَبُو الْمُظْفَرِ السَّمْعَانِيُّ وَالْجَوِينِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ إِلَى أَنَّ خِطَابَهُ لِوَاحِدٍ مِنَ الْأُمَّةِ يَعْمُ الْمَكْلُوفِينَ قَاطِبَةً، وَالْحُكْمُ يَتَعَلَّقُ بِالْكُلِّ إِلَّا بِدَلِيلٍ يَقْتَضِي التَّخْصِصَ. يَنْظُرُ: الْمُخْتَصَرُ لَابِنِ اللَّحَامِ: ص ١١٤، التَّحْبِيرُ: ج ٥/٢٤٦٦ - ٢٤٦٧، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٣/٢٢٣ و ٢٢٥، قَوَاطِعِ الْأَدْلَةِ: ج ١/٢٢٨، الْبَرَهَانُ: ج ١/٢٥٢.

أَنَّ خِطَابَ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ، نَحْوُ: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ﴾^(١) لَا يَشْمَلُ الْأُمَّةَ^(٢).

[الْمُخَاطَبُ دَاخِلٌ فِي عُمُومِ خِطَابِهِ]

وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْمُخَاطَبَ بِكُسْرِ الطَّاءِ دَاخِلٌ فِي عُمُومِ خِطَابِهِ إِنْ كَانَ خَبَرًا - نَحْوُ: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^(٣) فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ عَلِيمٌ بِذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ -، لَا أَمْرًا، نَحْوُ قَوْلِ السَّيِّدِ لِعَبْدِهِ، وَقَدْ أَحْسَنَ إِلَيْهِ: «مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْكَ فَأَكْرَمَهُ»؛ لِبُعْدِ أَنْ يُرِيدَ الْأَمْرُ نَفْسَهُ إِلَّا بِقَرِينَةٍ^(٤).

(١) سُورَةُ النِّسَاءِ، الْآيَةُ (١٧١).

(٢) إِلَّا بِدَلِيلٍ مُتَّفَعِلٍ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ قَاصِرٌ عَلَيْهِمْ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ. يَنْظُرُ: الْبَحْرُ الْمُحِيطُ: ج ٢/٣٣٧، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ٤٧. تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ١/٣٥٥، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ١/٣٦٠، التَّحْبِيرُ شَرْحُ التَّحْرِيرِ: ج ٥/٢٤٨٩ - ٢٤٩٠، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/١١، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ١/٣٤١، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ٧٤، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٣/٢٤٥. (٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، الْآيَةُ (٢٨٢).

(٤) أَكْثَرُ الْأُصُولِيِّينَ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ عَلَى أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ دَاخِلٌ فِي عُمُومِ كَلَامِهِ مُطْلَقًا سِوَاكَ كَانَ خَبَرًا أَوْ أَمْرًا أَوْ نَهْيًا، أَمَّا الْخَبَرُ فَكَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ فَإِنَّ اللَّفْظَ بِعُمُومِهِ يَقْتَضِي كَوْنَ كُلِّ شَيْءٍ مَعْلُومًا لِلَّهِ تَعَالَى، وَذَاتُهُ وَصِفَاتُهُ أَشْيَاءً، فَكَانَتْ دَاخِلَةً تَحْتَ عُمُومِ الْخِطَابِ، وَ أَمَّا الْأَمْرُ: فَكَمَا لَوْ قَالَ السَّيِّدُ لِعَبْدِهِ: مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْكَ فَأَكْرَمَهُ، فَإِنْ خِطَابُهُ لَغَةً يَقْتَضِي إِكْرَامَ كُلِّ مَنْ أَحْسَنَ إِلَى الْعَبْدِ، فَإِذَا أَحْسَنَ السَّيِّدُ إِلَيْهِ صَدَّقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمُحْسِنِينَ إِلَى الْعَبْدِ، فَكَانَ إِكْرَامُهُ عَلَى الْعَبْدِ لَازِمًا بِمُقْتَضَى عُمُومِ خِطَابِ السَّيِّدِ، وَكَذَلِكَ فِي النَّهْيِ كَمَا إِذَا قَالَ لَهُ: مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْكَ فَلَا تُسِيءْ إِلَيْهِ. يَنْظُرُ: التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ١/٢٩٠، تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ: ج ١/٢٥٦، غَمَزُ عَيُونِ الْبَصَائِرِ: ج ١/٦٤، مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ: ج ٢/٧٨٠ - ٧٨١، بَيَانُ الْمُخْتَصَرِ: ج ٢/٥٣٤، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/١١ - ١٢، الْمُسْتَصْفَى: ص ٢٤٣، الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ: ج ٢/٢٩٦، التَّمْهِيدُ لِلْأَسْنَوِيِّ: ص ٣٤٥، الْبَحْرُ الْمُحِيطُ: ج ٢/١٤١، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٢٥١ - ٢٥٣، رَوْضَةُ النَّازِرِ: ص ٢٤١، التَّحْبِيرُ: ج ٥/٢٤٩٦، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٣/٢٥٢ - ٢٥٣.

وَاسْتَشَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنْهُمْ كَالْإِمَامِ الرَّازِيِّ فِي الْمَحْصُولِ: ج ٣/٢٠٠، وَالتَّاجُ السَّبْكَيُّ فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ: ص ٤٧ مِنْ هَذَا الْعُمُومِ صُورَةَ الْأَمْرِ، لِبُعْدِ أَنْ يُرِيدَ الْأَمْرُ نَفْسَهُ. يَنْظُرُ: تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ١/٣٥٥، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ١/٣٦٠ - ٣٦١، التَّحْبِيرُ: ج ٥/٢٤٨٩ - ٢٤٩٠، =

كَمَا مَرَّ فِي مَبْحَثِ الْأَمْرِ^(١).

[خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَنَحْوِهَا لِلْعُمومِ]

وَالْأَصَحُّ أَنَّ نَحْوَ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾^(٢) يَقْتَضِي الْأَخْذَ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ^(٣)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

= شرح الكوكب الساطع: ج ١/ ٣٤١ - ٣٤٢.

وقيل: لا يدخل المخاطب تحت عموم خطابه مطلقاً، وهو الصحيح عند الشافعية، واختاره أبو الخطاب من الحنابلة. ينظر: التبصرة: ص ٧٣، رفع الحاجب: ج ٣/ ٢٢٠، البحر المحيط: ج ٢/ ١٤١، تشنيف المسامع: ج ١/ ٣١١، البدر الطالع: ج ١/ ٣٢٠، روضة الناظر: ص ٢٤١، المسودة: ص ٢٩.

قال الإمام النووي رحمته الله في روضة الطالبين: ج ٨/ ٣٤: «وأنه لو قال: نساء المسلمين طوالق لم تطلق امرأته، وعن غيره أنها تطلق، وبني الخلاف على أن المخاطب هل يدخل في الخطاب؟ قلت: الأصح عند أصحابنا في الأصول أنه لا يدخل، وكذا هنا الأصح أنها لا تطلق». وقال الإمام التاج السبكي في رفع الحاجب: ج ٣/ ٢٢٠: «وهو الأصح عند أصحابنا، كما ذكر النووي في الروضة».

(١) ينظر: مبحث [دخول الأمر في المأمور به] ص ٣٦٨ من هذا الكتاب، وفيه: والأصح أن الأمر يلفظ يتناولُه داخل فيه؛ أي في مأموره، وذلك كقول السيّد لعبدِه: «أكرم من أحسن إليك»، وقد أحسن هو إليه.

(٢) سورة التوبة، الآية (١٠٣).

(٣) حتى يرد دليل التخصيص من السنة، وهو مذهب أكثر العلماء من أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم، وحجّتهم في ذلك: أنه تعالى أضاف الصدقة إلى جميع الأموال بقوله: ﴿مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ وأموالهم جمع مضاف وهو من ألفاظ العموم، فنزل ذلك منزلة قوله: خذ من كل نوع من أموالهم صدقة، فكانت الصدقة متعدّدة بتعدّد أنواع الأموال. ينظر: التقرير والتحبير: ج ١/ ٢٩١، تيسير التحرير: ج ١/ ٢٥٧ - ٢٥٨، بيان المختصر: ج ٢/ ٥٣٤ - ٥٣٥، الإحكام للآمدي: ج ٢/ ٢٩٨، التمهيد للأسنوي: ص ٣٤٣ - ٣٤٤، جمع الجوامع: ص ٤٧، البحر المحيط: ج ٢/ ٣٢٩، البدر الطالع: ج ١/ ٣٢٠، الضياء اللامع: ج ٢/ ١٣، شرح الكوكب الساطع: ج ١/ ٣٤٢، غاية الوصول: ص ٧٤، المختصر في أصول الفقه: ص ١١٦، التحرير: ج ٥/ ٢٥٠٠، شرح الكوكب المنير: ج ٣/ ٢٥٦.

وزهب الإمامان الكرخي وابن الحاجب إلى أن هذه الصيغة لا تقتضي أخذ الصدقة من كل نوع من المال، بل إن ذلك يصدق بأخذ صدقة واحدة من جملة أموالهم؛ لأن المأمور بأخذه =

مَبْحَثُ التَّخْصِيصِ^(١)

التَّخْصِيصُ هو: قَصْرُ الْعَامِّ عَلَى بَعْضِ أَفْرَادِهِ^(٢)، بِأَنْ لَا يُرَادَ مِنْهُ الْبَعْضُ الْآخَرُ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَقْضُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾^(٣) لَمْ يُرَدْ مِنْهُ قَتْلُ الذِّمِّيِّ؛ لِلتَّخْصِيصِ الْوَارِدِ فِي تَحْرِيمِ قَتْلِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ^{(٤)(٥)}.

= صدقة ما، وهي نكرة مثبتة من جملة الأموال ومهما أخذ من مال واحد صدق ذلك أنه أخذ من الأموال. ينظر: التقرير والتحبير: ج ١/ ٢٩١، تيسير التحرير: ج ١/ ٢٥٧ - ٢٥٨، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/ ٧٨٢، بيان المختصر: ج ٢/ ٥٣٤ - ٥٣٥، وهذا القول مأل إليه الإمام الآمدي في الإحكام: ج ٢/ ٢٩٨، حيث قال بعد نقله مذهب الجمهور: «وبالجملة فالمسألة محتالة، وما أخذ الكرخي دقيق».

(١) التَّخْصِيصُ مصدر خَصَصَ، بمعنى خَصَّ، وَخَصَّه بِالشَّيْءِ يَخْصُّهُ خَصًّا وَخُصُوصًا وَخُصُوصِيَّةً وَخُصُوصِيَّةً وَالْفَتْحُ أَفْضَحُ، أَفْرَدَهُ بِهِ دُونَ غَيْرِهِ. ينظر: لسان العرب مادة (خَصَصَ): ج ٧/ ٢٤.

(٢) هذا التعريف الاصطلاحي للتخصيص هو تعريف أكثر الأصوليين من المالكية والشافعية والحنابلة، وبعض الحنفية مع اختلاف بسيط في بعض ألفاظ التعريف، والمنقول أعلاه هو للإمام السبكي في جمع الجوامع: ص ٤٧. ينظر: مختصر ابن الحاجب: ج ٢/ ٧٨٦، بيان المختصر: ج ٢/ ٥٣٧، جمع الجوامع: ص ٤٧، البحر المحيط: ج ٢/ ٣٩٢ - ٣٩٣، البدر الطالع: ج ١/ ٣٦٤، الضياء اللامع: ج ٢/ ١٤، شرح الكوكب الساطع: ج ١/ ٣٤٣، غاية المأمول: ص ١٦٦، غاية الوصول: ص ٧٥، المختصر لابن اللحام: ص ١١٦، التحرير: ج ٦/ ٢٥٠٩ - ٢٥١٠، شرح الكوكب المنير: ج ٣/ ٢٦٧، التقرير والتحبير: ج ١/ ٣٠٥، تيسير التحرير: ج ١/ ٢٧٢.

وهناك تعريفات أخرى تنظر في: الورقات مع الشرح الكبير: ص ٢٥٤، كشف الأسرار: ج ١/ ٤٤٨، البحر المحيط: ج ٢/ ٣٩٢ - ٣٩٣.

(٣) سورة التوبة، الآية (٥).

(٤) ينظر: تشنيف المسامع: ج ١/ ٣٥٨، البدر الطالع: ج ١/ ٣٦٤، الضياء اللامع: ج ٢/ ١٤، شرح الكوكب الساطع: ج ١/ ٣٤٣، غاية المأمول: ص ١٦٦، غاية الوصول: ص ٧٥، الشرح الكبير على الورقات: ص ٢٥٤.

(٥) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه عن النبي قال: «مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُعَاهِدًا لَمْ يَرَحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنْ رِيحَهَا لِيُوجَدَ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا». أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الديات، باب إثم من قتل ذمياً بغير جرم، رقم (٦٥١٦)، والنسائي في سننه الكبرى كتاب القسامة، تعظيم =

[الْعَامُّ حُجَّةٌ بَعْدَ التَّخْصِيسِ]

فلو صرَّحَ الشارعُ بتخصيصِ العامِّ كان حُجَّةً مُطْلَقاً^(١).

= قتل المعاهد، رقم (٦٩٥٢).

وعنه عليه السلام قال: قال رسول الله: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ لَمْ يَرَحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ وَإِنْ رِيحَهَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا». أخرجه أحمد في مسنده، مُسْنَدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا، رقم (٦٧٤٥)، والنسائي في سننه الكبرى، كتاب القسامة، تعظيم قتل المعاهد، رقم (٦٩٥١)، والحاكم في المستدرک، كتاب الجهاد، رقم (٢٥٨٠)، وقال: «حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ».

(١) مطلقاً أي سواء خُصَّ بِمَعِينٍ كَ (اقتلوا المشركين إلا زيدا)، أو بِمُبْهَمٍ كَ (اقتلوا المشركين إلا بعضهم)، فَيَبْقَى الْعَامُّ عَلَى أَصْلِهِ وَيُعْمَلُ بِهِ إِلَى أَنْ يُعْلَمَ بِالْقَرِينَةِ أَنَّ الدَّلِيلَ الْمُخَصَّصَ مُعَارِضٌ لِلْفِطْرِ الْعَامِّ، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي الْإِضْرَابِ عَنِ الْمُخَصَّصِ وَالْعَمَلُ بِالْعَامِّ فِي جَمِيعِ أَفْرَادِهِ، وَهَذَا الْقَوْلُ نَسَبَهُ الْإِمَامُ السَّرْحَسِيُّ الْحَنْفِيُّ فِي أَصُولِهِ: ج ١/١٤٤، إِلَى عُلَمَاءِ الْمَذْهَبِ الْحَنْفِيِّ، فَقَالَ: «وَالصَّحِيحُ عِنْدِي أَنَّ الْمَذْهَبَ عِنْدَ عُلَمَائِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي الْعَامِّ إِذَا لَحِقَهُ خُصُوصٌ يَبْقَى حُجَّةٌ فِيهِمَا وَرَاءَ الْمَخْصُوصِ، سِوَاءٍ كَانَ الْمَخْصُوصُ مَجْهُولاً أَوْ مَعْلُوماً إِلَّا أَنْ فِيهِ شُبْهَةٌ، حَتَّى لَا يَكُونَ مُوجِباً قَطْعاً وَيَقِيناً». وَمَالَ إِلَيْهِ أَيْضاً الْإِمَامُ أَبُو الْمَعِينِ النَّسْفِيُّ. يَنْظُرُ: كَشَفُ الْأَسْرَارِ: ج ١/٤٥٠، التَّحْقِيرُ وَالتَّحْقِيرُ: ج ١/٣٤٥، تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ: ج ١/٣١٣، فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ: ج ١/٥٠٣.

وذهب إليه من الشافعية الإمام ابن برهان في الوجيز، وتابعه فيه من الأئمة: التاج السبكي والجلال المحلّي والشيخ حلولو المالكي والجلال السيوطي والشيخ زكريا الأنصاري والإمام الشّعْرَانِي، وَنَسَبُوهُ لِأَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ. يَنْظُرُ: الْإِبْهَاجُ: ج ٢/١٣٧ - ١٣٨، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ٤٧، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ج ٢/٤١٤ - ٤١٥، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ١/٣٦٩، الضياء اللامع: ج ٢/٢٢، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٣٤٧، غاية الوصول: ص ٧٥.

وذهب مُعْظَمُ الْأُصُولِيِّينَ مِنْ أَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ إِلَى أَنَّ الْعَامَّ إِنْ خُصَّ بِمُبْهَمٍ (مُجْمَلٍ) نَحْوِ (إِلَّا بَعْضَهُمْ) فَهُوَ غَيْرُ حُجَّةٍ فِي الْبَاقِي؛ لِأَنَّ أَيَّ بَعْضٍ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمُسْتَشْنَى، أَمَّا إِنْ خُصَّ بِمَعِينٍ فَيَكُونُ حُجَّةً فِي الْبَاقِي عِنْدَهُمْ. يَنْظُرُ: كَشَفُ الْأَسْرَارِ: ج ١/٤٥٠، التَّحْقِيرُ وَالتَّحْقِيرُ: ج ١/٣٤٥، تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ: ج ١/٣١٣، فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ: ج ١/٥٠٣، بَيَانُ الْمَخْتَصَرِ: ج ٢/٤٩٩، الْمُعْتَمَدُ: ج ١/٢٦٦، قَوَاطِعُ الْأَدْلَةِ: ج ١/١٧٧، الْمُحْصُولُ: ج ٣/٢٣، الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ: ج ٢/٢٥٣، التمهيد للأسنوي: ص ٤١٤، الْبَحْرُ

[وَقِيلَ: «إِنْ خُصَّ بِمَعِينٍ»]^(١) نَحْوُ أَنْ يُقَالَ: اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ إِلَّا أَهْلَ الذِّمَّةِ^(٢).

[تَخْصِيسُ الْكِتَابِ بِالْكِتَابِ]

وَيَجُوزُ تَخْصِيسُ الْكِتَابِ بِالْكِتَابِ^(٣)، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْمُطَلَقَتُ يُرَبِّصَنَّ أَنْفُسَهُنَّ تِلْكَ ثَلَاثَةٌ فُرُوءٌ﴾^(٤) الشَّامِلُ لِأَوَّلَاتِ الْأَحْمَالِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(٥) (٦).

[تَخْصِيسُ السُّنَّةِ بِالسُّنَّةِ]

وكَذَلِكَ يَجُوزُ تَخْصِيسُ السُّنَّةِ بِالسُّنَّةِ^(٧) نَحْوُ قَوْلِهِ عليه السلام: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ

= الْمَحِيطُ: ج ٢/٤١٤ - ٤١٥، التَّحْقِيرُ: ج ٥/٢٣٧٦، شرح الكوكب المنير: ج ٣/١٦٤، المدخل: ص ٢٤١.

(١) هذه الجملة غير موجودة في الأصل، وإنما أضفتها من البدر الطالع: ج ٢/٣٦٩؛ لِأَنَّ الْمَثَالَ الْمَذْكُورَ لَا يَنْطَبِقُ عَلَى مَا ذُكِرَ، بَلْ يَنْطَبِقُ عَلَى مَا أَضَفْتُهُ، وَهُوَ الْقَوْلُ الثَّانِي فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَ اللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢) وَهُوَ مَذْهَبُ مُعْظَمِ الْأُصُولِيِّينَ مِنْ أَصْحَابِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ، كَمَا مَرَّ آنِفًا فِي الْقَوْلِ الثَّانِي، حَاشِيَةُ رَقْمِ (١) مِنْ هَذِهِ الصَّفْحَةِ.

(٣) وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَنْفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ، يَنْظُرُ: فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ: ج ١/٥٨٥، مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ: ج ٢/٨٢٧، بَيَانُ الْمَخْتَصَرِ: ج ٢/٥٦٩، الضياء اللامع: ج ٢/٦٢ - ٦٣، الْمُعْتَمَدُ: ج ١/٢٥٤، قَوَاطِعُ الْأَدْلَةِ: ج ١/١٨٤، الْمُحْصُولُ: ج ٣/١١٧، الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ: ج ٢/٣٤٢، الْإِبْهَاجُ: ج ٢/١٦٩، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ٥١، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ج ٢/٤٩٤، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ١/٣٩١، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٣٦٧، غَايَةُ الْمَأْمُولِ: ص ١٨٢، غَايَةُ الْوَصُولِ: ص ٧٨، التَّحْقِيرُ وَالتَّحْقِيرُ: ج ١/٢٦٥٠ - ٢٦٥١، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٣٥٩، إرشاد الفحول: ص ٢٦٦.

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، آيَةُ (٢٢٨).

(٥) سُورَةُ الطَّلَاقِ، آيَةُ (٤).

(٦) يَنْظُرُ: الْمَرَاجِعُ السَّابِقَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْحَاشِيَةِ الْأَخِيرَةِ مِنَ الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ.

(٧) وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَنْفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ، يَنْظُرُ: التَّحْقِيرُ وَالتَّحْقِيرُ: ج ٢/٤١٢،

تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ: ج ٣/١٣٢، فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ: ج ١/٥٩٤، مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ: ج ٢/٨٣٠ - ٨٣١، بَيَانُ الْمَخْتَصَرِ: ج ٢/٥٧٢، الضياء اللامع: ج ٢/٦٣، الْمُعْتَمَدُ: ج ١/٢٥٥، =

الْعُشْرُ^(١). بِحَدِيثٍ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ»^(٢).

[تَخْصِيصُ السُّنَّةِ بِالْكِتَابِ]

وَكَذَلِكَ يَجُوزُ تَخْصِيصُ السُّنَّةِ بِالْكِتَابِ، إِذِ السُّنَّةُ مِنَ الْوَحْيِ الْمَعْصُومِ، وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴿٢﴾ ﴿٣﴾ (٤) (٥).

= قواطع الأدلة: ج ١/١٨٧، اللمع: ص ٣٣، المحصول: ج ٣/١٢٠، الإحكام للآمدي: ج ٢/٣٤٥، جمع الجوامع: ص ٥١، البحر المحيط: ج ٢/٤٩٤، البدر الطالع: ج ١/٣٩٢، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٣٦٥ - ٣٦٦، غاية المأمول: ص ١٨٧، غاية الوصول: ص ٧٩، التحبير شرح التحرير: ج ٦/٢٦٥٢ - ٢٦٥٣، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٣٥٩.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب العُشْرُ فِيمَا يُسْقَى مِنْ مَاءِ السَّمَاءِ وَبِالْمَاءِ الْجَارِي، رقم (١٤١٢)، مسلم في صحيحه كتاب الزكاة، باب ما فيه العُشْرُ أَوْ نِصْفُ الْعُشْرِ، رقم (٩٨١)، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة، رقم (١٤١٣)، مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة، رقم (٩٧٩) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه مرفوعاً.

(٣) سورة النجم، الآية (٣).

(٤) وهو مذهب جمهور الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة، ينظر: فواتح الرحموت: ج ١/٥٩٤، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/٨٣٣، بيان المختصر: ج ٢/٥٧٢، الضياء اللامع: ج ٢/٦٣، التبصرة: ص ١٣٦، المحصول: ج ٣/١٢٣، الإحكام للآمدي: ج ٢/٣٤٦، البحر المحيط: ج ٢/٤٩٥، البدر الطالع: ج ١/٣٩٢، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٣٦٦، غاية المأمول: ص ١٨٦، المسودة: ص ١١٠، التحبير شرح التحرير: ج ٦/٢٦٥٤، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٣٥٩.

(٥) ومن أمثلة تخصيص القرآن الكريم للسنة المطهرة: ما أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب، رقم (١٣٥)، ومسلم في صحيحه، رقم (٢٢٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ حَتَّى يَتَوَضَّأَ». خُصَّ مِنْهُ الْمَيْتِمُ بِأَيَّةِ التَّيْمُنِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ، آيَةِ (٦): «وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَجًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا». وما رواه مسلم في صحيحه، رقم (١٦٩٠) عن عبادة بن الصَّامِتِ رضي الله عنه مرفوعاً «خُذُوا عَنِّي خُذُوا عَنِّي قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهَنَ سَبِيلِ الْبِكْرِ بِالْبِكْرِ جَلْدٌ مِّائَةً وَنَفْيُ سَنَةٍ وَالتَّيِّبُ بِالتَّيِّبِ جَلْدٌ مِّائَةً وَالرَّجْمُ». فَإِنَّ ذَلِكَ يَشْمَلُ الْحَرْمَ

[تَخْصِيصُ الْكِتَابِ بِالسُّنَّةِ]

وَيَجُوزُ تَخْصِيصُ الْكِتَابِ بِالسُّنَّةِ، وَلَوْ لَمْ تَتَوَاتَرَ عِنْدَ الْجُمْهُورِ^(١).

[تَخْصِيصُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بِالْقِيَاسِ]

وَيَجُوزُ تَخْصِيصُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بِالْقِيَاسِ إِذَا اسْتَدَدَ الْقِيَاسُ إِلَى نَصٍّ

= وَالْعَبْدُ، فَخُصَّصَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ النِّسَاءِ: (٢٥): «فَإِذَا أَحْصَيْتَ فَإِنَّ أَتَيْتَ بِفَتْحٍ فَقَلْبَيْنِ نِصْفٌ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ». يَنْظُرُ: غَايَةُ الْمَأْمُولِ: ص ١٨٦ - ١٨٧، التحبير شرح التحرير: ج ٦/٢٦٥٤ - ٢٦٥٦، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٣٦٣ - ٣٦٥.

(١) السُّنَّةُ إِذَا أُنْكِهَتْ أَنْ تَكُونَ مُتَوَاتِرَةً أَوْ تَكُونَ أَحَادًا: ١ - فَإِنْ كَانَتِ السُّنَّةُ مُتَوَاتِرَةً، جَازَ تَخْصِيصُهَا لِعَامِّ الْكِتَابِ بِالْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّ السُّنَّةَ الْمُتَوَاتِرَةَ كَالْكِتَابِ فِي إِفَادَتِهَا الْعِلْمَ (الْقَطْعَ) وَإِذَا جَازَ تَخْصِيصُ الْكِتَابِ بِالْكِتَابِ جَازَ بِالسُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ أَيْضًا.

٢ - وَأَمَّا إِذَا كَانَتِ السُّنَّةُ أَحَادًا، فَأَخْبَارُ الْأَحَادِ قِسْمَانِ: أَحَدُهُمَا: مَا اجْتَمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى الْعَمَلِ بِهِ، كَقَوْلِهِ: «لَا مِيرَاثَ لِقَاتِلٍ» وَ«لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ»، فَيَجُوزُ تَخْصِيصُ عُمُومِ الْكِتَابِ بِهِ اتِّفَاقًا؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَخْبَارُ بِمَنْزِلَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ؛ لِانْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ عَلَى حُكْمِهَا، وَإِنْ لَمْ يَنْعَقِدِ الْإِجْمَاعُ عَلَى تَوَاتُرِ رَوَايَتِهَا.

ثَانِيهِمَا: وَهُوَ مِمَّا لَمْ تُجْمِعِ الْأُمَّةُ عَلَى الْعَمَلِ بِهِ، فَهَذَا الْقِسْمُ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ عَلَى عِدَّةٍ مَذَاهِبٍ، أَهْمُّهَا: مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ، عَلَى جَوَازِ تَخْصِيصِ عُمُومِ الْقُرْآنِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ مُطْلَقًا.

مَذْهَبُ عَامَّةِ الْحَنْفِيَّةِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَخْصِيصُ الْكِتَابِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ ابْتِدَاءً؛ لِأَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ دُونَ الْكِتَابِ؛ لِأَنَّهُ ظَنِّيٌّ وَالْكِتَابُ قَطْعِيٌّ فَلَا يَخْصُصُهُ، أَمَّا إِذَا ثَبَتَ تَخْصِيصُهُ أَوَّلًا بِقَطْعِيٍّ مِثْلِهِ صَارَ ظَنِّيًّا الدَّلَالَةَ، وَجَازَ تَخْصِيصُهُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ عِنْدَ ذَلِكَ. يَنْظُرُ: التَّوْضِيحُ: ج ١/٦٨، كشف الأسرار: ج ٣/١٣ - ١٤، التلويح: ج ٢/٣٩، التقرير والتحبير: ج ٢/٢٩١ - ٢٩٢، تيسير التحرير: ج ٣/١٣، فواتح الرحموت: ج ١/٥٩٥، المحصول لابن العربي: ص ٨٨، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/٨٣٤، بيان المختصر: ج ٢/٥٧٣، الضياء اللامع: ج ٢/٦٥، اللمع: ص ٣٣، قواطع الأدلة: ج ١/١٨٥، البرهان: ج ١/٢٨٦، المحصول: ج ٣/١٢٠ - ١٢٣، الإحكام للآمدي: ج ٢/٣٤٧، الإبهاج: ج ٢/١٧٠ - ١٧٣، البحر المحيط: ج ٢/٤٩٥ و ٤٩٧، البدر الطالع: ج ١/٣٩٣، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٣٦٧ - ٣٦٨، غاية المأمول: ص ١٨٣ - ١٨٦، المسودة: ص ١٠٧، التحبير: ج ٦/٢٦٥٦ - ٢٦٦٠، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٣٥٩ و ٣٦٢.

خاص^(١). خلافاً للرَّازِي^(٢) وجماعته.

[التَّخْصِصُ بِفَعْلِهِ ﷺ وَتَقْرِيرِهِ]

وَيَجُوزُ التَّخْصِصُ بِفَعْلِهِ ﷺ وَتَقْرِيرِهِ^(٣)، كَمَا لَوْ قَالَ ﷺ: «الْوَصَالُ

(١) وهو مذهب جمهور العلماء من المالكية والشافعية والحنابلة، وهو قول الإمام أبي الحسن الأشعري رحمه الله، وأجاز الحنفية تخصيص عموم الكتاب والسنة المتواترة بالقياس لكن إذا خُصَّ ذلك العموم القطعي ابتداءً بقطعي مثله. ينظر: الفصول في الأصول: ج ١/١٥٥ - ١٥٦، التوضيح: ج ١/٦٨، كشف الأسرار: ج ٣/١٣ - ١٤، تيسير التحرير: ج ٣/١٣، فواتح الرحموت: ج ١/٦١٤، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/٨٥٢، بيان المختصر: ج ٢/٥٨٤، الضياء اللامع: ج ٢/٦٧، قواطع الأدلة: ج ١/١٩٠، التبصرة: ص ١٣٧، التلخيص: ج ٢/١١٨، المحصول: ج ٣/١٤٨، الإحكام للآمدي: ج ٢/٣٦١، الإبهاج: ج ٢/١٧٦، البحر المحيط: ج ٢/٥٠١، البدر الطالع: ج ١/٣٩٥، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٣٦٩، غاية المأمول: ص ١٨٨ - ١٨٩، المسودة: ص ١٠٧ - ١٠٨، التحرير: ج ٦/٢٦٨٣ - ٢٦٨٨، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٣٧٧ - ٣٧٨.

و من أمثلة ذلك، تخصيص قوله تعالى في سورة النور، الآية (٢): ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدٍ﴾ بقياس العبد على الأمة في نصف ذلك؛ لقوله تعالى في سورة النساء، الآية (٢٥): ﴿فَإِذَا أَحْصَيْتَ إِتْرَكَ بِفَحْشَةٍ فَكَلِّمْهُنَّ نِصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ لأنه رقيق، فَعَلَّ ما يوجب الحدَّ فكان على النصف من الحرِّ قياساً على الأمة بجامع ما بينهما من نقص الرِّقِّ المقتضي للتَّخْصِيف. ينظر: غاية المأمول للإمام شهاب الدين الرملي: ص ١٨٩ - ١٩٠.

(٢) في كتابه معالم الأصول: ص ١٣٧، حيث قال: «قال الأكثرون: تخصيص عموم القرآن بالقياس جائز، والمختار عندنا أنه لا يجوز». مع أنه جَوَزَ ذلك في كتابه المحصول: ج ٣/١٤٨، فيكون له في المسألة رأيان، آخرهما المنع، وهذا ما ظهر لي من كلام الإمام المحلي في البدر الطالع: ج ١/٣٩٥.

(٣) وهو مذهب جماهير العلماء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة، ينظر: التقرير والتحرير: ج ٣/٥٠، فواتح الرحموت: ج ١/٦٠٥ - ٦٠٧، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/٨٤٢ - ٨٤٤، بيان المختصر: ج ٢/٥٧٧ - ٥٧٨، الضياء اللامع: ج ٢/٧٠، قواطع الأدلة: ج ١/١٨٨ - ١٨٩، التبصرة: ص ٢٤٧، التلخيص: ج ٢/١٣٩ - ١٤١، المستصفى: ص ٢٤٦، المحصول: ج ٣/١٢٥، الإحكام للآمدي: ج ٢/٣٥٤ - ٣٥٦، جمع الجوامع: ص ٥٢، تشنيف المسامع: ج ١/٣٨٩ - ٣٩١، البدر الطالع: ج ١/٣٩٨، المسودة:

حَرَامٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ^(١). ثُمَّ فَعَلَهُ^(٢) أَوْ أَقَرَّ مَنْ فَعَلَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مَبْعَثُ الْمُطْلَقِ وَالْمَقْيَدِ^(٣)

[تَعْرِيفُ الْمُطْلَقِ]

أَمَّا الْمُطْلَقُ^(٤): فَهُوَ اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى الْمَاهِيَّةِ بِلا قَيْدٍ^(٥)، مِنْ وَحْدَةٍ

= ص ٦١، التحرير شرح التحرير: ج ٦/٢٨٠٥، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٣٧١ - ٣٧٣. (١) هذا اللفظ ليس بحديث، وإنما هو مأخوذ من معنى نَهَى النَّبِيُّ عَنْ الْوَصَالِ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ الْآتِي ذِكْرُهُ.

(٢) كما أخرج البخاري في صحيحه، كتاب الاعتصام بالسنة، باب ما يكره من التعمق والتنازع في العلم والغلو في الدين، رقم (٦٨٦٩). أن النبي قال: «لا تُواصِلُوا، قالوا: إِنَّكَ تُواصِلُ؟ قال: إِنِّي لَسْتُ مِثْلَكُمْ إِنِّي أَبِيتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي».

(٣) يَذْكُرُ الْعُلَمَاءُ الْمُطْلَقَ وَالْمَقْيَدَ بَعْدَ الْعَامِّ وَالْخَاصِّ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْمُطْلَقِ كَحُكْمِ الْعَامِّ، وَحُكْمُ الْمُقْيَدِ كَحُكْمِ الْخَاصِّ، فَمَا جَازَ تَخْصِصُ الْعَامِّ بِهِ جَازَ تَقْيِيدُ الْمُطْلَقِ بِهِ. ينظر: بيان المختصر: ج ٢/٥٨٧، البدر الطالع: ج ١/٥٤١، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٣٩٥.

(٤) الْمُطْلَقُ لُغَةً: مَأْخُوذٌ مِنْ مَادَّةٍ تَدَوَّرُ عَلَى مَعْنَى الْإِنْفِكَارِ مِنَ الْقَيْدِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: حَبَسُوهُ فِي السَّجْنِ طَلْقاً أَيْ بِغَيْرِ قَيْدٍ وَلَا كَبَلٍ، وَأَطْلَقَهُ فَهُوَ مُطْلَقٌ وَطَلِقَ سَرَّحَهُ، وَالطَّلِيقُ الْأَسِيرُ الَّذِي أُطْلِقَ عَنْهُ إِسَارُهُ وَخُلِّيَ سَبِيلُهُ، وَالطَّلَاقُ مِنَ الْإِبْلِ الَّتِي طَلَّقَتْ فِي الْمَرْعى بِلا قَيْدٍ عَلَيْهَا، وَطَلَّاقُ النِّسَاءِ لِمَعْنَيْنِ: أَحَدُهُمَا: حَلُّ عُقْدَةِ النِّكَاحِ، وَالْآخَرُ: بِمَعْنَى التَّخْلِيَةِ وَالْإِرْسَالِ. ينظر: لسان العرب: ج ١٠/٢٢٧.

(٥) هذا التعريف هو أحد تعاريف المطلق الاصطلاحية، وهو من تعريف الإمام الفخر الرازي في معالم الأصول: ص ٦٥، والمحصل: ج ٢/٥٢١، وَمَشَى عَلَيْهِ الْإِمَامُ النَّاجِ السُّبْكِيُّ فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ: ص ٥٣، وَشَرَّاحُ جَمْعِ الْجَوَامِعِ. ينظر: البحر المحيط: ج ٣/٣، تشنيف المسامع: ج ١/٤٠٢، البدر الطالع: ج ١/٤١٣، الضياء اللامع: ج ٢/٨٨، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٣٨٠، غاية الوصول: ص ٨٢، وله تعاريف أخرى، تنظر في: الإحكام للآمدي: ج ٣/٥، روضة الناظر: ص ٢٥٩، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/٨٥٩، بيان المختصر: ج ٢/٥٨٧ - ٥٨٨، كشف الأسرار: ج ٢/٤١٧، القواعد والفوائد: ص ٢٨٠، التحرير: ج ٦/٢٧١١ - ٢٧١٢. شرح الكوكب المنير: ج ٣/٣٩٢ - ٣٩٣، إرشاد الفحول: ص ٢٧٨.

وَكُلُّ هَذِهِ التَّعَارِيفُ تَلْتَقِي عِنْدَ دَلَالَةِ اللَّفْظِ عَلَى الْحَقِيقَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ، بِأَنْ يَدُلَّ عَلَى فَرْقٍ مُتَشَبِّهِ فِي جِنْسِهِ، غَيْرِ مُقْيَدٍ لَفْظاً بِأَيِّ قَيْدٍ يَحْدُ مِنْ انْتِشَارِهِ. ينظر: أثر الاختلاف في القواعد =

وغيرها. نحو قولك: اضرب - مثلاً - من غير تعرض لأن يكون الضرب بسوط أو عصي أو قليل أو كثير، فقد دلّ قولك: (اضرب) على ماهية الضرب فقط من غير قيد مفرق^(١) (٢).

[تعريف المقيّد]

من هذا تعريف المقيّد بأنه: اللفظ الدالّ على الماهية بقيد^(٣).

مبحث الظاهر والمؤول

[تعريفهما]

فأمّا الظاهر^(٤) فهو: كل ما دلّ على المعنى دلالة راجحة^(٥) (٦)، كالأسد

= الأصولية لأستاذنا العلامة الدكتور مصطفى الخن رحمته: ص ٢٤٦.

(١) ينظر: التشنيف: ٤٠٢/١، البدر الطالع: ٤١٣/١، الضياء اللامع: ٨٨/٢، شرح الكوكب الساطع: ٣٨٠/١، غاية الوصول: ص ٨٢.

(٢) و يُمثّل للمطلق أيضاً بقوله تعالى في كفارة الظهار: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المجادلة: ٣] فإنّ لفظ الرقبة يتناول واحداً غير معيّن من جنس الرقاب. ينظر: الإحكام للآمدي: ج ٥/٣، التحبير: ج ٦/٢٧١٢، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٣٩٢.

(٣) ينظر: المراجع السابقة والتي قبلها. و يُمثّل للمقيّد بقوله تعالى في سورة النساء، الآية (٩٢) في كفارة القتل الخطأ: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤَمَّنَةٍ﴾ فالمراد تحرير رقبة موصوفة بالإيمان، فلا يجدي مطلق الرقبة للخروج من عهدة التكليف. ينظر: التحبير: ج ٦/٢٧١٢، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٣٩٢، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية: ص ٢٤٦.

(٤) الظاهر لغة: خلاف الباطن من ظهر يظهر ظهوراً فهو ظاهر إذا انكشف وبرز، ولذلك سمي وقت الظهر والظهيرة، وهو أظهر أوقات النهار وأضوؤها. ينظر مادة (ظهر) في: معجم مقاييس اللغة: ج ٣/٤٧١، لسان العرب: ج ٤/٥٢٣.

(٥) في جمع الجوامع: ص ٥٤: «دلالة ظنيّة» قال الإمام المحلّي معلقاً عليها في البدر الطالع: ج ١/٤٢١: «دلالة ظنيّة: أي راجحة، فيحتمل غير ذلك المعنى مرجوحاً». ثم ذكر المثال المذكور أعلاه. و يُمثّل له أيضاً بالصلاة فإنّها راجحة في ذات الركوع والسجود شرعاً، مرجوحة في الدعاء الموضوعة له لغة. ينظر: غاية الوصول: ص ٨٣.

(٦) هذا التعريف الاصطلاحي للظاهر مشى عليه أكثر علماء الأصول. ينظر: الإحكام للآمدي: ج ٣/٥٨، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/٩٠٨، بيان المختصر: ج ٢/٦١٧، جمع الجوامع: ص ٥٤، تشنيف المسامع: ج ١/٤٠٨، الغيث الهامع: ص ٣٤٨، البدر الطالع: ج ١/٤٢١.

راجع في الحيوان المفترس مرجوح في الرجل الشجاع^(١). وأمّا التأويل^(٢) فهو: حمل الظاهر على المحتمل المرجوح^(٣).

[أقسام التأويل]

فإن حمل عليه للدليل فصحيح، أو لما يُظنّ دليلاً، وليس بدليل في الواقع ففاسد، أو لا شيء فلعب لا تأويل^(٤).

= الضياء اللامع: ج ٢/٩٧، التحبير: ج ٦/٢٨٤٧، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٣٨٥٩، غاية الوصول: ص ٨٣، غاية المأمول: ص ٢٠٦ - ٢٠٧، الشرح الكبير: ص ٢٩٠ - ٢٩٢، تيسير التحرير: ج ١/١٣٦ - ١٣٧، إرشاد الفحول: ص ٢٩٨.

وعُرف أيضاً بأنه: كل لفظ احتمل أمرين وفي أحدهما أظهر من الآخر. وهو ما ذهب إليه جماعة من الأئمة كالإمام الشيرازي في اللمع: ص ٤٨ وإمام الحرمين في الورقات: ص ٢٩٠ مع الشرح الكبير، والإمام ابن قدامة في روضة الناظر: ص ١٧٨، والإمام ابن النجار في شرح الكوكب المنير: ج ٣/٤٦٠ - ٤٦١.

(١) ينظر: المراجع السابقة.

(٢) التأويل لغة: من آل الشيء يؤول إلى كذا أي رجع وصار إليه، وألّث عن الشيء ارتدّد عنه. ينظر مادة (أول) في لسان العرب: ج ١١/٣٢ - ٣٣، تاج العروس: ج ٢٨/٣٣.

(٣) ينظر: روضة الناظر: ص ١٧٨، المختصر: ج ٢/٩٠٩، بيان المختصر: ج ٢/٦١٧، جمع الجوامع: ص ٥٤، تشنيف المسامع: ج ١/٤٠٨، الغيث الهامع: ص ٣٤٨، البدر الطالع: ج ١/٤٢١، الضياء اللامع: ج ٢/٩٧، التحبير: ج ٦/٢٨٤٩، التقرير والتحبير: ج ١/٢٠٠، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٣٨٥، غاية الوصول: ص ٨٣، غاية المأمول: ص ٢٠٦ - ٢٠٧، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٤٦٠ - ٤٦١ - فإن حمل اللفظ على المعنى الراجح أظهر سمي ظاهراً، وإن حمل على المعنى المرجوح سمي مؤولاً، فيحصل لدينا أنّ: الظاهر هو: اللفظ المستعمل في أظهر معنّيه، و المؤول هو: اللفظ المستعمل في المرجوح منهما. ينظر: الشرح الكبير: ص ٢٩٢.

(٤) ينظر: مختصر ابن الحاجب: ج ٢/٩٠٩، بيان المختصر: ج ٢/٦١٧، جمع الجوامع: ص ٥٤، تشنيف المسامع: ج ١/٤٠٩، الغيث الهامع: ص ٣٤٨ - ٣٤٩، البدر الطالع: ج ١/٤٢١، الضياء اللامع: ج ٢/٩٧، التحبير: ج ٦/٢٨٤٩، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٣٨٥، غاية الوصول: ص ٨٣، الشرح الكبير: ص ٢٩٢، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٤٦١.

(٥) سورة المائدة، الآية (٦).

ثُمَّ إِنَّ التَّأْوِيلَ إِنْ تَرَجَّحَ عَلَى الظَّاهِرِ بِأَدْنَى دَلِيلٍ فَهُوَ تَأْوِيلٌ قَرِيبٌ، نَحْوُ: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾^(١) أَيْ عَزَمْتُمْ عَلَى الْقِيَامِ إِلَيْهَا^(٢).

وَأِنْ لَمْ يَتَرَجَّحْ إِلَّا بِأَقْوَى دَلِيلٍ، فَهُوَ تَأْوِيلٌ بَعِيدٌ، نَحْوُ تَأْوِيلِ حَدِيثِ^(٣) «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتُمْ نَفْسَهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا فَنَكَاحُهَا بِاطِلٍ». عَلَى الصَّغِيرَةِ وَالْأَمَةِ وَالْمُكَاتَبَةِ فَقَطْ^(٤).

(١) ينظر: روضة الناظر: ص ١٧٨، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/٩٠٩ و ٩١٩، بيان المختصر: ج ٢/٦١٨ و ٦٢١، جمع الجوامع: ص ٥٤، تشنيف المسامع: ج ١/٤٠٩، الغيث الهامع: ص ٣٤٨ - ٣٤٩، البدر الطالع: ج ١/٤٢١ - ٤٢٣، الضياء اللامع: ج ٢/٩٨ - ٩٩، التحبير شرح التحرير: ج ٦/٢٨٥، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٣٨٥، غاية الوصول: ص ٨٣، غاية المأمول: ص ٢٠٨ - ٢٠٩، الشرح الكبير: ص ٢٩٢، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٤٦١ - ٤٦٢.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، حديث عائشة، رقم (٢٤٤١٧)، وأبو داود في سننه، كتاب النكاح، باب في الولي رقم (٢٠٨٣)، والترمذي في سننه، كتاب النكاح، باب ما جاء لا نكاح إلا بولي، رقم (١١٠٢)، وقال: «حديث حسن»، والنسائي في سننه الكبرى، كتاب النكاح، باب الثيب تجعل أمرها لغير وليها، رقم (٥٣٩٤)، وابن ماجه في سننه، كتاب النكاح، باب لا نكاح إلا بولي، رقم (١٨٧٩)، والدارمي في سننه، كتاب النكاح، باب النهي عن النكاح بغير ولي، رقم (٢١٨٤)، وابن حبان في صحيحه كتاب النكاح، باب الولي، ذكر بطلان النكاح الذي نكح بغير ولي، رقم (٤٠٧٤)، والحاكم في المستدرک، كتاب النكاح رقم (٢٧٠٦) وقال: «حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه». كلهم من حديث السيدة عائشة مرفوعاً.

(٣) هذا التأويل هو إحدى التأويلات البعيدة - باعتبار قول الجمهور - التي تأولها السادة الحنفية، وبناءً عليه ذهبوا إلى أنه يصح للمرأة البالغة العاقلة أن تزوج نفسها بعبارتها، بشرط أن يكون الزوج كفوًّا، وأن يكون الزوج بمهر مثيلاتها من النساء، فإذا تحقق هذا الشرط كان زواجها صحيحاً نافذاً، وإلا كان موقوفاً على إجازة ولي أمرها، إن أجازته نفذ وإن لم يجزه بطل. ينظر: كشف الأسرار: ج ٣/٩٩، التقرير والتحبير: ج ١/٢٠٠ - ٢٠١، تيسير التحرير: ج ١/١٥٣، ولهم على الحديث المذكور أعلاه عدة إجابات منها: أنه معارضٌ بأحاديث أخرى قوية، ومنها أنهم ضعفوه لأن مداره على سليمان بن موسى الدمشقي صاحب المناكير، ومنها أن راويته السيدة عائشة رضي الله عنها قد عملت بخلافه، فقد زوجت بنت أخيها عبد الرحمن من المنذر بن زبير، وعبد الرحمن كان غائباً بالشام. ينظر:

وَوَجْهٌ بُعْدِهِ: أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الشَّارِعَ إِنَّمَا قَصَدَ عَمُومَ الْحُكْمِ مِنْ أَنْ يَمْنَعَ الْمَرْأَةَ مُطْلَقاً مِنْ اسْتِقْلَالِهَا بِالنِّكَاحِ^(١).

[تعريف المُجْمَل]^(٢)

مَبْحَثٌ: الْمُجْمَلُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ: كُلُّ مَا لَمْ يَتَّضَحْ دَلَالَتُهُ^{(٣)(٤)}.

= كشف الأسرار: ج ٣/٩٦ - ٩٩.

وَأَمَّا الْجُمْهُورُ فَقَدْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَزُوجَ نَفْسَهَا أَوْ أَنْ تَزُوجَ غَيْرَهَا، مُسْتَدْلِينَ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَبِغَيْرِهِ، وَإِنْ حَصَلَ ذَلِكَ فَعَقْدُهَا بَاطِلٌ. يَنْظُرُ فِي هَذَا وَمَا قَبْلَهُ: الْمُحْصُولُ لَابْنِ الْعَرَبِيِّ: ص ٩١ - ٩٢ و ٩٩، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/٩٠٩ و ٩١٩، بيان المختصر: ج ٢/٦١٨ و ٦٢١، الضياء اللامع: ج ٢/٩٨ - ٩٩، البرهان: ج ١/٣٣٩، الإحكام للأمدى: ج ٣/٦٤ - ٦٥، جمع الجوامع: ص ٥٤، التشنيف: ج ١/٤٠٩، الغيث الهامع: ص ٣٤٨ - ٣٤٩، البدر الطالع: ج ١/٤٢١ - ٤٢٣، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٣٨٥، غاية الوصول: ص ٨٣، غاية المأمول: ص ٢٠٨ - ٢٠٩، روضة الناظر: ص ١٧٩، المختصر للبعلي: ج ١/١٣٢، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٤٦١ - ٤٦٢.

(١) ينظر: التحبير شرح التحرير: ج ٦/٢٨٥٨، التقرير والتحبير: ج ١/٢٠١، تيسير التحرير: ج ١/١٥٣، والمراجع السابقة.

(٢) الْمُجْمَلُ لُغَةً: الْمَجْمُوعُ، وَأَجْمَلَ الشَّيْءَ جَمَعَهُ عَنْ تَفْرِقَةٍ، وَأَجْمَلَ لَهُ الْحِسَابَ كَذَلِكَ، وَالْجُمْلَةُ جَمَاعَةٌ كُلُّ شَيْءٍ بِكَمَالِهِ، يُقَالُ: أَجْمَلْتُ لَهُ الْكَلَامَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢]، وَأَجْمَلْتُ الْحِسَابَ إِذَا جَمَعْتُ أَحَادَهُ فَالْمُجْمَلُ هُوَ: الْمُشْتَمِلُ عَلَى جُمْلَةِ أَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ غَيْرِ مُلَخَّصَةٍ. يَنْظُرُ مَادَّةُ (جَمَلَ) فِي لِسَانِ الْعَرَبِ: ج ١١/١٢٨، تاج العروس: ج ٢٨/٢٤٣.

(٣) يَعْنِي لَهُ دَلَالَةٌ، وَلَكِنَّهَا غَيْرُ وَاضِحَةٍ؛ لِثَلَاثٍ يَرِدُ عَلَيْهِ الْمُجْمَلُ؛ لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَمْ تَتَّضَحْ دَلَالَتُهُ، إِذْ لَا دَلَالَهَ فِيهِ وَلَا اتِّضَاحٌ. يَنْظُرُ: التحبير شرح التحرير: ج ٦/٢٧٥١.

(٤) هَذَا التَّعْرِيفُ الْإِصْطِلَاحِيُّ لِلْمُجْمَلِ هُوَ تَعْرِيفُ الْإِمَامِ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي مَخْتَصَرِهِ: ج ٢/٨٦٤، وَالتَّاجُ السَّبْكِيُّ فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ: ص ٥٥، وَوَأَفْقَهُمَا شُرَّاحُ جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَغَيْرِهِمْ. يَنْظُرُ: بَيَانُ الْمَخْتَصَرِ: ج ٢/٥٩١، تشنيف المسامع: ج ١/٤١٣ - ٤١٤، الغيث الهامع: ص ٣٥٣، البدر الطالع: ج ١/٤٣٠، الضياء اللامع: ج ٢/١٠٧، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٣٩١، غاية الوصول: ص ٨٤.

وَالْمُجْمَلُ تَعْرِيفَاتٌ أُخْرَى تُنْظَرُ فِي: الْوَرَقَاتِ مَعَ غَايَةِ الْمَأْمُولِ: ص ١٩٥، الْبَحْرُ الْمُحِيطُ: ج ٣/٤٣، التحبير شرح التحرير: ج ٦/٢٧٥٠، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٤١٤، إرشاد =

[ما يُظَنُّ فيه الإجمال وليس كذلك]

فَعُلِمَ أَنَّ لَا إِجْمَالَ فِي نَحْوِ: قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (٢٨) (١) وَلَا فِي نَحْوِ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ (٣)، وَلَا فِي نَحْوِ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْيَتُكُمْ﴾ (٤) (٥) وَلَا فِي نَحْوِ: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ (٦) (٧)،

= الفحول: ص ٢٨٣.

(١) سورة المائدة، الآية (٣٨).

(٢) سورة النساء، الآية (٢٣).

(٣) سورة المائدة، الآية (٣).

(٤) وهو الصحيح عند أكثر العلماء؛ لأنَّ اليَدَ حقيقة إلى المنكب، والقطعُ حقيقة في إبانة المفصل، ولا إجمال في شيء منها، وإطلاقها إلى الكوع مجازٌ قام الدليل على إرادته في الآية وهو فعل النبي والإجماع، وأما لفظُ السارق والسارقة فلا إجمال فيه وذلك متفق عليه. ينظر: التقرير والتحبير: ج ١/٢١٨، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/٨٧٥، بيان المختصر: ج ٢/٥٩٨، الضياء اللامع: ج ٢/١٠٨، المحصول: ج ٣/٢٤٥ - ٢٤٦، الإبهاج: ج ٢/٢١١، التمهيد: ص ٤٣٣، تشنيف المسامع: ج ١/٤١٤، الغيث الهامع: ص ٣٥٣، البدر الطالع: ج ١/٤٣٠، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٣٩١، مختصر البجلي: ص ١٢٨، التحبير: ج ٦/٢٧٧٠.

(٥) هذا المثال والذي قَبْلَهُ من التَّحْرِيمِ المُضَافِ لِلْأَعْيَانِ، وكذلك التَّحْلِيلُ أيضاً، كقوله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ﴾ [المائدة: ١] لا إجمال فيه، وهو الصَّحِيحُ عند أكثر العلماء، خلافاً للإمام الكرخي، والقاضي أبي يعلى الحنبلي. ينظر: أصول السرخسي: ج ١/١٩٥، التقرير والتحبير: ج ١/٢١٥، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/٨٦٦، بيان المختصر: ج ٢/٥٩٣، الضياء اللامع: ج ٢/١٠٨، التبصرة: ص ٢٠١، المستصفي: ص ١٨٧، المحصول: ج ٣/٢٤١، الإحكام للآمدي: ج ٣/١٥، الإبهاج: ج ٢/٢٠٨، البحر المحيط: ج ٣/٥١، تشنيف المسامع: ج ١/٤١٤، الغيث الهامع: ص ٣٥٤، البدر الطالع: ج ١/٤٣١، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٣٩١، غاية الوصول: ص ٨٤، روضة الناظر: ص ١٨١، المسودة: ص ٨٧، مختصر البجلي: ص ١٢٧، التحبير: ج ٦/٢٧٦٠ - ٢٧٦١.

(٦) سورة المائدة، الآية (٦).

(٧) وهو مذهب الجمهور، خلافاً لبعض الحنفية، ينظر: التلويح: ج ١/٢١٣، التقرير والتحبير: ج ١/٢١٦، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/٨٦٨، بيان المختصر: ج ٢/٥٩٤، الضياء اللامع: ج ٢/١٠٨.

وَلَا فِي نَحْوِ (١): «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ» (٢)؛ لِأَنَّ دَلَالََةَ هَذِهِ الْأَحْكَامِ (*) كُلُّهَا وَاضِحَةٌ.

[ما يَكُونُ فيه الإجمالُ]

وَأَمَّا يَكُونُ الْإِجْمَالُ فِي مِثْلِ: الْقَرَأَ (٣)، وَالتَّوَرَّعَ، وَالجَسَمَ.

= الإحكام للآمدي: ج ٣/١٧، الإبهاج: ج ٢/٢١٠، تشنيف المسامع: ج ١/٤١٥، الغيث الهامع: ص ٣٥٤، البدر الطالع: ج ١/٤٣١، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٣٩١، غاية الوصول: ص ٨٤، المختصر للبجلي: ص ١٢٧، التحبير: ج ٦/٢٧٦٧، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٤٢٣. (١) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الطَّلَاقِ، بَابُ طَلَاقِ الْمُكْرَهَةِ وَالتَّائِسِيِّ، رَقْمُ (٢٠٤٣) عَنْ أَبِي ذَرٍّ الْعَفَّارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ فِي مَصْبَاحِ الزَّجَاجَةِ ج ٢/١٢٥: «إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ؛ لَا تَفَاقَهُمْ عَلَى ضَعْفِ أَبِي بَكْرٍ الْهَذَلِيِّ، وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَوَاهُ الْأُئِمَّةُ السَّتَّةُ». وَأَخْرَجَهُ أَيْضاً عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رَقْمُ (٢٠٤٥) جَاءَ فِي مَصْبَاحِ الزَّجَاجَةِ: ج ٢/١٢٦: «هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ إِنْ سَلِمَ مِنَ الْإِنْقِطَاعِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مُنْقَطِعٌ». وَأَخْرَجَهُ أَيْضاً عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ابْنُ حَبَانَ فِي صَحِيحِهِ، بَابُ فَضْلِ الْأُئِمَّةِ، ذَكَرَ الْإِخْبَارَ عَمَّا وَضَعَ اللَّهُ بِفَضْلِهِ عَنْ هَذِهِ الْأُئِمَّةِ، رَقْمُ (٧٢١٩)، وَالتَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ، حَدِيثُ سَعِيدِ الْعَلَّافِ عَنْ بَنِي عَبَّاسٍ، رَقْمُ (١١٢٧٤)، وَفِي الْأَوْسَطِ، بَابُ مَنْ اسْمُهُ إِبْرَاهِيمَ، رَقْمُ (٢١٣٧)، وَالصَّغِيرِ، بَابُ مَنْ اسْمُهُ كَنْزٍ، رَقْمُ (٧٦٥)، وَالحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ، كِتَابُ الطَّلَاقِ، رَقْمُ (٢٨٠١)، وَقَالَ: «صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يَخْرُجَاهُ». وَلِلْحَدِيثِ شَوَاهِدٌ كَثِيرَةٌ تَقْوِيهِ، تَقْضِي لَهُ بِالصَّحَّةِ، لِذَلِكَ فَهُوَ حَسَنٌ لِذَاتِهِ صَحِيحٌ لغيره كما أوضح ذلك الحافظ المناوي في التيسير: ج ١/٢٦٣، وينظر كلامه في فيض القدير: ج ٢/٢١٩ و٢٦٧ وحسَّنه الإمام النووي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْأَرْبَعِينَ النَّوَوِيَّةِ: ص ١٧٧، وَتَنْظُرُ شَوَاهِدَهُ وَحُكْمَهَا فِي مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ ج ٦/٢٥٠.

(٢) وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ خِلَافاً لِبَعْضِ الْحَنْفِيَّةِ. يَنْظُرُ: التَّحْقِيرُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ١/٢١٨، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/٨٧٠، بيان المختصر: ج ٢/٥٩٥، الضياء اللامع: ج ٢/١١٠، اللمع: ص ٥٢، المستصفي: ص ١٨٧، المحصول: ج ٣/٢٥٧، الإحكام للآمدي: ج ٣/١٨، رفع الحاجب: ج ٣/٣٨٩، تشنيف المسامع: ج ١/٤١٦، الغيث الهامع: ص ٣٥٥، البدر الطالع: ج ١/٤٣٢، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٣٩٢، غاية الوصول: ص ٨٤، مختصر ابن اللحام: ص ١٢٧، التحبير: ج ٦/٢٧٦٩، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٤٢٤. (#) نهاية (ق ١/١٣).

(٣) الْقَرَأَ بَفَتْحِ الْقَافِ وَضَمِّهَا لُغَتَانِ، أَشْهَرُهُمَا الْفَتْحُ، وَهُوَ الَّذِي قَالَهُ جُمْهُورُ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَاقْتَصَرُوا عَلَيْهِ. يَنْظُرُ: تَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ لِلْإِمَامِ النَّوَوِيِّ: ج ٣/٢٦٤.

فإن القرء مُتردّد بين الطُّهر والحَيْض؛ لا اشتراك بينهما^(١).
والنُّور صالح للعقل ولنور الشَّمس؛ لتشابههما بوجه.
والجسم صالح للسماء والأرض؛ لتمامتهما^(٢).

[المجمل واقع في الكتاب والسنة عند الجمهور]

ونفى الإمام داود رحمته الله وقوع المجمل في الكتاب والسنة^(٣).

[بقاء المجمل من غير بيان]

واختلفوا في المُجمل في الكتاب والسنة، هل يصحُّ بقاؤه على إجماله من غير بيان إلى وفاته رحمته الله؟ أم لا؟ على أقوال: أصحُّها أنه لا يصحُّ بقاء الإجمال فيما كُلِّفنا به أبداً؛ لقوله تعالى: ﴿أَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾^(٤)، وأمّا ما لم نُكَلَّفْ بالعمل به فإنه يجوزُ بقاؤه على إجماله كآيات المُتشابهات^(٥).

(١) ولهذا التردّد اختلف العلماء في تحديد المراد منه في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْجِعْنَ

بأنفسهنّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فذهب الجمهور إلى أن المقصود به الطُّهر، وذهب الحنفية إلى أن المقصود به الحيض، ولكل من الفريقين أدلته، ينظر: المبسوط للسرخسي: ج ١٣/٦، البحر الرائق: ج ٤/١٤٠، المغني: ج ٨/٨٢، الإنصاف للمرداوي: ج ٩/٢٧٩، الاستذكار: ج ٦/١٤٥ حاشية الدسوقي: ج ٢/٤٦٩، مغني المحتاج: ج ٣/٣٨٥، إعانة الطالبين: ج ٤/٣٩.

(٢) ينظر: روضة الناظر: ص ١٨١، الإحكام للآمدي: ج ٣/١٣، تشنيف المسامع: ج ١/٤١٧، الغيث الهامع: ص ٣٥٦، البدر الطالع: ج ١/٤٣٢ - ٤٣٣، الضياء اللامع: ج ٢/١١٠ - ١١١، التحرير: ج ٦/٢٧٥٣ - ٢٧٥٤، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٣٩٣، غاية الوصول: ص ٨٤ - ٨٥، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٤١٥.

(٣) ينظر: المحصول: ج ٣/٢٣٧، البحر المحيط: ج ٣/٤٣، تشنيف المسامع: ج ١/٤١٩، الغيث الهامع: ص ٣٥٨، البدر الطالع: ج ١/٤٣٦، التحرير: ج ٦/٢٧٥٣، غاية الوصول: ص ٨٥، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٤١٥، المدخل: ص ٢٦٤، إرشاد الفحول: ص ٢٨٤.

(٤) سورة المائدة، الآية (٣).

(٥) وهو قول كثير من العلماء كالإمام الجويني والإمام ابن القشيري، وهو اختيار التاج السبكي وشرّاح جمع الجوامع، واختاره أيضاً الإمام الفتوح الحنبلي. ينظر: البرهان: ج ١/٢٨٤.

مبحث البيان^(١)

[تعريفه]

هو عبارة عن إخراج الشيء من حيز الإشكال إلى حيز الإيضاح^(٢).

= ٢٨٥، الإبهاج: ج ٢/٢١٠، البحر المحيط: ج ٣/٤٤، البدر الطالع: ج ١/١٨٠ - ١٨١، الضياء اللامع: ج ١/٣٢٤ - ٣٢٥، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١٥٤ - ١٥٥، غاية الوصول: ص ٣٦.

وقد بيّن الإمام الجويني رحمته الله هذه المسألة والخلاف فيها، فقال: «فإن قيل: هل بقي في كتاب الله تعالى وقد استأثر الله تعالى برسوله محمد مجمل؟ قلنا: اضطرب العلماء فيه، فمنع مانعون هذا، واستروحوا إلى قوله تعالى: ﴿أَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، وقال أيضاً: لو سوغ اشتغال القرآن على مجملات لتطرق إلى القرآن وجوه من المطاعن. وقال قائلون: لا يمتنع اشتغال القرآن على مجملات لا يعلم معناها إلا الله، .. ثم قال: والمختار عندنا أن كل ما يثبت التكليف في العمل به يستحيل استمرار الإجمال فيه، فإن ذلك يجرّ إلى تكليف المحال، وما لا يتعلق بأحكام التكليف فلا يبعد استمرار الإجمال فيه واستثثار الله تعالى بسر فيه، وليس في العقل ما يحيل ذلك، ولم يرد الشرع بما يناقضه». ينظر: البرهان لإمام الحرمين: ج ١/٢٨٤ - ٢٨٥، و تنظر تفصيل بقية الأقوال في: البدر الطالع: ج ١/١٨٠ - ١٨١، شرح الكوكب الساطع: ج ١/١٥٤ - ١٥٥، غاية الوصول: ص ٣٦.

(١) البيان لغة: بمعنى التبيين، وهو الإيضاح والكشف، فتبين الشيء ظهر، ومنه قوله تعالى: ﴿أَكَلْتُ مُبِينًا﴾ [النور: ٣٤] بمعنى مُتَبَيَّنًا. ينظر مادة (بَيَّن) في لسان العرب: ج ١٣/٦٧، تاج العروس: ج ٣٤/٢٩٧.

(٢) هذا التعريف الاصطلاحي للبيان هو تعريف الإمام أبي بكر الصِّبْرِيّ، واختاره الإمام التاج السبكي وشرّاح جمع الجوامع والإمام الشَّعْرَانِيّ هنا، وقد انتقد معظم علماء الأصول هذا التعريف بأنه مشتمل على ألفاظ مستعارة كالحيز والتجلي وهما لفظان مُشْكِلان فكيف يُتَبَيَّن بهما. ينظر: قواطع الأدلة: ج ١/٢٥٨، البرهان: ج ١/١٢٤، المستصفى: ص ١٩١، المحصول لابن العربي: ص ٤٧، الإحكام للآمدي: ج ٣/٢٩، جمع الجوامع: ص ٥٧، رفع الحاجب: ج ٣/٤١٣، البحر المحيط: ج ٣/٦٤، البدر الطالع: ج ١/٤٤٠، الضياء اللامع: ج ٢/١١٦، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٣٩٦، غاية الوصول: ص ٨٦، التحرير: ج ٦/٢٧٩٩، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٤٣٨، المدخل: ص ٢٦٦، وله تعريفات أخرى غيره تنظر في هذه المراجع.

[أسباب وجوبه]

وإنما يجب التبيين عند الحاجة إليه، كأن يُريد تفهيم المُشكِـلَ لمن يعمل به أو يفتي به.

وأما إذا لم تكن حاجة فلا يجب التبيين^(١)، بل يحرم في بعض الصور؛ لقوله ﷺ: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لِسِحْرًا»^(٢). ولا تعلمُ السحر إلا حراماً^(٣).

[جواز تأخير تبليغه ﷺ وبيانه إلى وقت الحاجة]

فرع: قال العلماء: «لا يجب على رسول الله ﷺ تبليغ ما أوحى به إليه على

(١) ينظر: المعتمد: ج ١/ ٣٣٠ - ٣٣١، المحصول: ج ٣/ ٣٣١ - ٣٣٣، المنهاج والإبهاج:

ج ٢/ ٢٢٥، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/ ٣٩٦، التحرير: ج ٦/ ٢٨٠٣ - ٢٨٠٤، شرح

الكوكب المنير: ج ٣/ ٤٤١. وقد عَقَّب الإمام الكبير تاج الدين السبكي على هذا القول،

مُبدِياً ملاحظتين جديرتين بالذكر هنا، فقال في الإبهاج: ج ٢/ ٢٢٥: «هذا ما ذكره المصنف

تبعاً للإمام، والإمام تبعاً فيه لأبي الحسين، وفيه نظرٌ من وجهين: أحدهما: إطلاق قوله:

(يجب البيان لمن أريد فهمه) يُشعر بأنه يجب على الله تعالى، وهذا إنما يقوله المعتزلة،

فهي عبارة رديئة، والأولى التعبير بأنَّ البيان لمن أريد فهمه لا بُدَّ من وقوعه، والثاني: أنَّ

فيه إشعاراً بأنه لا يجب على النساء تحصيل العلم بما كُلِّفَ به، وليس كذلك بل النساء

والرجال سواء في ذلك». وينظر أيضاً: شرح الكوكب الساطع: ج ٢/ ٣٩٦.

(٢) أخرجه الإمام مالك في الموطأ، كتاب الكلام، باب ما يكره من الكلام بغير ذكر الله، رقم

(١٧٨٣)، والبخاري في صحيحه كتاب النكاح، باب الخطبة، رقم (٤٨٥١) عن عبد الله بن

عمر رضي الله عنه، وأخرجه أيضاً الإمام أحمد في مسنده، بقية حديث عمار بن ياسر رضي الله عنه، رقم

(١٨٣٤٣)، والدارمي في سننه، كتاب الصلاة، باب في قصر الخطبة، رقم (١٥٥٦).

(٣) يُؤخذ من هذا الحديث أنَّ بعض البيان يعمل عمل السحر؛ لغلبته القلوب وتزيينه القبيح

وتقبيحه الحسن، ويعظم الحقيق، فكما يكتسب الإثم بالسحر يكتسب ببعض البيان، أو أنَّ

منه نوعاً يصرف قلوب المستمعين إلى قبول ما يستمعون وإن كان غير حق، وإليه أشار

الإمام مالك رضي الله عنه فإنه ذكر هذا الحديث في الموطأ في باب ما يكره من الكلام. ينظر:

عمدة القاري للإمام البدر العيني: ج ٢٠/ ١٣٥، فيض القدير: ج ٢/ ٤٥٧، التيسير بشرح

الجامع الصغير: ج ١/ ٣٤٥، مرقاة المفاتيح للإمام ملا علي القاري: ج ٣/ ٤٥١، عون

المعبود: ج ١٣/ ٢٣٩ - ٢٤٠.

الفور، بل يجوز تأخيرُه إلى وقت الحاجة إليه الذي هو وقت الفعل^(١). ويمتنع في حقّه تأخيرُ البيان عن وقت الفعل^(٢)، وجوز ذلك القائلون بتكليف ما لا يُطاق^(٣).



(١) وهو قول الجمهور من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة، ينظر: التقرير والتحرير: ج ٣/

٤٨، تيسير التحرير: ج ٣/ ١٧٣، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/ ٩٠٣، بيان المختصر: ج ٢/

٦١٥، الضياء اللامع: ج ٢/ ١٢٢، المعتمد: ج ١/ ٣١٤، الإحكام للآمدي: ج ٣/ ٥٣،

المنهاج والإبهاج: ج ٢/ ٢٢٤، البحر المحيط: ج ٣/ ٨٦، البدر الطالع: ج ١/ ٤٤٥ -

٤٤٦، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/ ٤٠٠، التحرير شرح التحرير: ج ٦/ ٢٨٣١، شرح

الكوكب المنير: ج ٣/ ٤٥٣.

(٢) وصورته كما في التحرير: ج ٦/ ٢٨١٨ وشرح الكوكب المنير: ج ٣/ ٤٥١: أنَّ يقول: صلوا

غداً، ثم لا يُبين لهم في غد كيف يصلون، أو أتوا الزكاة عند رأس الحول ثم لا يُبين لهم

عند رأس الحول كم يؤدّون ولا لمن يؤدّون.

(٣) جَوَّزوه عقلاً مع إقرارهم بعدم وقوعه شريعاً وهو قول الأشاعرة عموماً، ومنعه غيرهم مطلقاً

لا من حيث الجواز ولا من حيث الوقوع، فالكل متفق على عدم الوقوع، حتى إن الإمام

الباقلاني حكى الإجماع على امتناعه، ينظر: قواطع الأدلة: ج ١/ ٢٩٥، المستصفى:

ص ١٩٢، الإحكام، للآمدي ج ٣/ ٤٧، روضة الناظر: ص ١٨٥، مختصر ابن الحاجب:

ج ٢/ ٨٩٠، بيان المختصر: ج ٢/ ٦٠٨، الضياء اللامع: ج ٢/ ١٢٠ - ١٢١، المنهاج مع

الإبهاج: ج ٢/ ٢١٥، رفع الحاجب: ج ٣/ ٤٢١ - ٤٢٢، منع الموانع: ص ١٨٣، البحر

المحيط: ج ٣/ ٧٨، البدر الطالع: ج ١/ ٤٤٣، التقرير والتحرير: ج ٣/ ٤٩، شرح الكوكب

الساطع: ج ٢/ ٣٩٨، تيسير التحرير: ج ٣/ ١٧٤، المختصر للبعلي: ص ١٢٩، التحرير:

ج ٦/ ٢٨١٨ - ٢٨١٩، شرح الكوكب المنير: ج ٣/ ٤٥١، إرشاد الفحول ص ٢٩٤.

مَبْحَثُ الْخُرُوفِ وَالْأَسْمَاءِ الَّتِي يَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ مَعَانِيهَا كُلِّ فَقِيهِ، لِكثَرَةِ
وُرُودِهَا فِي الْآيَاتِ وَالْأَخْبَارِ وَعِدَّتُهَا سَبْعَةٌ وَعِشْرُونَ

أَحَدُهَا: إِذَنْ، وَهِيَ مِنْ نَوَاصِبِ الْمُضَارِعِ^(١)، وَتَكُونُ لِلْجَوَابِ وَالْجَزَاءِ،
تَقُولُ لِمَنْ قَالَ أَزُورُكَ: إِذَنْ أَكْرَمَكَ^(٢)، فَأَكْرَمَ جَزَاءً وَجَوَابٌ^(٣).

الثَّانِي: إِنْ بِكَسْرِ الِهْمْزَةِ وَسُكُونِ النُّونِ، وَتَكُونُ: لِلشَّرْطِ، نَحْوُ: إِنْ
يَنْتَهَوْا يُغْفَرَ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ^(٤)^(٥). وَتَكُونُ لِلنَّفْيِ نَحْوُ: إِنْ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي
غُرُورٍ^(٦)، إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْخُسْفَى^(٧)، أَيِ مَا^(٨). وَتَكُونُ لِلزِّيَادَةِ نَحْوُ: مَا إِنْ زِيدَ
قَائِمٌ، مَا إِنْ رَأَيْتُ زَيْدًا^(٩).

(١) ينظر: المقتضب لابن المُبرِّد: ج ٢/٦، مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري: ص ٣٠، همع
الهوامع للإمام السيوطي: ج ٢/٣٧٣، جمع الجوامع: ص ٣٢ - ٣٣، تشنيف المسامع:
ج ١/٢٤٥، البدر الطالع: ج ١/٢٧٤، الضياء اللامع: ج ١/٤٨٠ - ٤٨١.

(٢) أي معناها الجواب والجزاء، فإذا قلتَ لمن قال أَزُورُكَ: إِذَنْ أَكْرَمَكَ، فَقَدْ أَجَبْتَهُ وَجَعَلْتَ
إِكْرَامَكَ جَزَاءً زِيَارَتِهِ، أَيِ إِنْ زُرْتَنِي أَكْرَمْتُكَ، وَإِذَا قُلْتَ لِمَنْ قَالَ أَحْبُّكَ: إِذَنْ أَصَدَّقَكَ، فَقَدْ
أَجَبْتَهُ فَقَط. ينظر: البدر الطالع: ج ١/٢٧٤، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٤٦.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ص ٣٠، همع الهوامع: ج ٢/٣٧٣، تشنيف المسامع: ج ١/٢٤٥،
البدر الطالع: ج ١/٢٧٤، الضياء اللامع: ج ١/٤٨٠ - ٤٨١، شرح الكوكب الساطع:
ج ١/٢٤٥ - ٢٤٦.

(٤) سورة الأنفال، الآية (٣٨).

(٥) ينظر: المقتضب: ج ٢/٤٦، مغني اللبيب: ص ٣٣، تشنيف المسامع: ج ١/٢٤٦، الغيث
الهامع: ص ١٩٤، البدر الطالع: ج ١/٢٧٤، الضياء اللامع: ج ١/٤٨٢ - ٤٨٣، شرح
الكوكب الساطع: ج ١/٢٤٦.

(٦) سورة الملك، الآية (٢٠).

(٧) سورة التوبة، الآية (١٠٧).

(٨) ينظر: مغني اللبيب: ص ٣٣، تشنيف المسامع: ج ١/٢٤٦، الغيث الهامع: ص ١٩٤، البدر
الطالع: ج ١/٢٧٤، الضياء اللامع: ج ١/٤٨٢ - ٤٨٣، شرح الكوكب الساطع: ج ١/
٢٤٦.

(٩) ينظر: المراجع السابقة.

الثَّالِثُ: أَوْ، مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ^(١). وَتَكُونُ لِلشَّكِّ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ نَحْوُ: ﴿قَالُوا
لَيْسَ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾^(٢)^(٣). وَتَكُونُ لِلإِبْهَامِ عَلَى السَّامِعِ، نَحْوُ: ﴿أَتَنَهَا أَمْرُنَا
لَيْلًا أَوْ نَهَارًا﴾^(٤). وَتَكُونُ لِلتَّخْيِيرِ، نَحْوُ: خُذْ مِنْ مَالِي ثَوْبًا أَوْ دِينَارًا^(٥). وَتَكُونُ
لِلإِضْرَابِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾^(٦)، أَيِ بَل
يَزِيدُونَ^(٧)، وَتَكُونُ لِغَيْرِ ذَلِكَ كَمَا هُوَ مَذْكُورٌ فِي الْمَبْسُوطَاتِ^(٨).

الرَّابِعُ: أَيِ، يَفْتَحُ الِهْمْزَةَ، وَسُكُونِ الْيَاءِ. وَتَكُونُ لِلتَّفْسِيرِ، نَحْوُ: عِنْدِي
عَسَجْدٌ أَيِ ذَهَبٌ^(٩). وَتَكُونُ لِنِدَاءِ الْقَرِيبِ، نَحْوُ قَوْلِ آخِرِ النَّاسِ دُخُولًا الْجَنَّةَ:

(١) ينظر: المقتضب: ج ١/١٠، مغني اللبيب: ص ٨٧، همع الهوامع: ج ٣/٢٠٣، جمع
الجوامع: ص ٣٣، تشنيف المسامع: ج ١/٢٤٧، الغيث الهامع: ص ١٩٥، البدر الطالع:
ج ١/٢٧٥، الضياء اللامع: ج ١/٤٨٤ - ٤٨٧، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٤٧.

(٢) ينظر: المقتضب: ج ١/١٠، مغني اللبيب: ص ٨٧، همع الهوامع: ج ٣/٢٠٣، جمع
الجوامع: ص ٣٣، تشنيف المسامع: ج ١/٢٤٧، الغيث الهامع: ص ١٩٥، البدر الطالع:
ج ١/٢٧٥، الضياء اللامع: ج ١/٤٨٤ - ٤٨٧، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٤٧.

(٣) ينظر: المقتضب: ج ١/١٠، مغني اللبيب: ص ٨٧، همع الهوامع: ج ٣/٢٠٣، جمع
الجوامع: ص ٣٣، تشنيف المسامع: ج ١/٢٤٧، الغيث الهامع: ص ١٩٥، البدر الطالع:
ج ١/٢٧٥، الضياء اللامع: ج ١/٤٨٤ - ٤٨٧، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٤٧.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ص ٩١، همع الهوامع: ج ٣/٢٠٤، جمع الجوامع: ص ٣٣، تشنيف
المسامع: ج ١/٢٤٧، الغيث الهامع: ص ١٩٥، البدر الطالع: ج ١/٢٧٥، الضياء اللامع:
ج ١/٤٨٤ - ٤٨٧، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٤٩.

(٥) وقد ذكر لها الإمام ابن هشام اثني عشر وجهًا، للاستزادة في ذلك ينظر: مغني اللبيب: ص
٨٧ - ٩٥، همع الهوامع: ج ٣/٢٠٣ - ٢٠٧، الضياء اللامع: ج ١/٤٨٤ - ٤٨٧، شرح
الكوكب الساطع: ج ١/٢٤٦ - ٢٤٩.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ص ١٠٦، همع الهوامع: ج ٣/٢١٨، جمع الجوامع: ص ٣٣، تشنيف
المسامع: ج ١/٢٤٩، الغيث الهامع: ص ١٩٧، البدر الطالع: ج ١/٢٧٥، الضياء
اللامع: ج ١/٤٨٩، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٥٠.

«أَيُّ رَبِّ أَيُّ رَبِّ»^(١). وقد قال تعالى: «فَإِنِّي قَرِيبٌ»^{(٢)(٣)}. وتأتي لنداء البعيد أو المتوسط لكن على قلة^(٤).

الخامس: أي يفتح الهمزة، وتشديد الياء، مفتوحة^(*) ومضمومة^(٥). وتكون اسماً للشرط، نحو: «أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَةَ عَلَيَّ»^{(٦)(٧)}. وتكون للاستفهام، نحو: «أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيْمَانًا»^{(٨)(٩)}. وتكون موصولة، نحو: «لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ»^(١٠) أي الذي هو أشد، وتكون لغير ذلك^(١١).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم (١٨٩)، والترمذي في سننه، كتاب تفسير القرآن عن رسول الله، باب ومن سورة السجدة، رقم (٣١٩٨)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح». وابن حبان في صحيحه، باب وصف الجنة وأهلها، ذكر الأخبار عن وصف أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم (٧٤٢٦).

(٢) سورة البقرة، الآية (١٨٦).

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ص ١٠٦، همع الهوامع: ج ٣/٢١٨، تشنيف المسامع: ج ١/٢٤٩، الغيث الهامع: ص ١٩٧، البدر الطالع: ج ١/٢٧٦، الضياء اللامع: ج ١/٤٨٩، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٥٠.

(٤) ينظر: المراجع السابقة.

(*) نهاية (ق ١٣/ب).

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ص ١٠٧، تشنيف المسامع: ج ١/٢٥٠، الغيث الهامع: ص ١٩٧، البدر الطالع: ج ١/٢٧٦، الضياء اللامع: ج ١/٤٨٩ - ٤٩٠، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٥١.

(٦) سورة القصص، الآية (٢٨).

(٧) ينظر: مغني اللبيب: ص ١٠٧، تشنيف المسامع: ج ١/٢٥٠، الغيث الهامع: ص ١٩٧، البدر الطالع: ج ١/٢٧٦، الضياء اللامع: ج ١/٤٨٩ - ٤٩٠، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٥١.

(٨) سورة التوبة، الآية (١٢٤).

(٩) ينظر: مغني اللبيب: ص ١٠٧، تشنيف المسامع: ج ١/٢٥٠، الغيث الهامع: ص ١٩٧، البدر الطالع: ج ١/٢٧٦، الضياء اللامع: ج ١/٤٨٩ - ٤٩٠، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٥١.

(١٠) سورة مريم، الآية (٦٩).

(١١) ينظر: مغني اللبيب: ص ١٠٩ - ١١١، الضياء اللامع: ج ١/٤٩٠، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٥١.

السادس: إذ، اسم للماضي، نحو: جِئْتُكَ إِذْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ، أَيِ وَقْتُ طُلُوعِهَا^(١)، فهي هنا ظرفية، ونحو: «وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَذَّبْتُمْ»^(٢) أَيِ أَذْكُرُوا حَالَتَكُمْ هَذِهِ، وهي هنا مفعولاً به، ونحو: «أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ»^(٣) أَيِ أَذْكُرُوا النِّعْمَةَ الَّتِي هِيَ الْجَعْلُ، فهي هنا بدلاً مِنَ الْمَفْعُولِ^(٤). وتردُّ للتعليل^(٥)، نحو: ضَرَبْتُ الْعَبْدَ؛ إِذْ أَسَاءَ^(٦).

السابع: إذا. وتكون للمفاجأة، نحو: خرجت فإذا زيد واقف، أي فاجأ وقوفه خروجه^(٧). وتكون ظرفاً للمستقبل، نحو: «إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ»^(٨) الآية جوابه «فَسَيِّحٌ»^{(٩)(١٠)}. ويقل مجيئها للماضي، نحو قوله تعالى: «وَإِذَا رَأَوْا

(١) ومنه قوله تعالى: «إِلَّا نَضْرِبُوهُ فَقَدْ نَضَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا» [التوبة: ٤٠]. ينظر: مغني اللبيب: ص ١١١، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٥١.

(٢) سورة الأعراف، الآية (٨٦).

(٣) سورة المائدة، الآية (٢٠).

(٤) ينظر لما تقدم: مغني اللبيب: ص ١١١ - ١١٢، همع الهوامع: ج ٢/١٧١ - ١٧٦، جمع الجوامع: ص ٣٣، تشنيف المسامع: ج ١/٢٥٠، الغيث الهامع: ص ١٩٧، البدر الطالع: ج ١/٢٧٧، الضياء اللامع: ج ١/٤٩١ - ٤٩٢، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٥١ - ٢٥٢.

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ص ١١٣، همع الهوامع: ج ٢/١٧٦، جمع الجوامع: ص ٣٣، تشنيف المسامع: ج ١/٢٥٠، الغيث الهامع: ص ١٩٧، البدر الطالع: ج ١/٢٧٧، الضياء اللامع: ج ١/٤٩٢، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٥٢.

(٦) ومنه قوله تعالى: «وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُرًا فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ» [الزخرف: ٣٩] أي وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ اشْتِرَاؤُكُمْ فِي الْعَذَابِ؛ لِأَجْلِ ظُلْمِكُمْ فِي الدُّنْيَا. ينظر: مغني اللبيب: ص ١١٣، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٥٢.

(٧) ينظر: مغني اللبيب: ص ١٢٠، همع الهوامع: ج ٢/١٨٢، جمع الجوامع: ص ٣٤، تشنيف المسامع: ج ١/٢٥١، الغيث الهامع: ص ١٩٩، البدر الطالع: ج ١/٢٧٩، الضياء اللامع: ج ١/٤٩٤، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٥٣.

(٨) سورة النصر، الآية (١).

(٩) سورة النصر، الآية (٣).

(١٠) ينظر: همع الهوامع: ج ٢/١٧٩.

يَحْزَرَةً أَوْ هَوَاً^(١) الآية، فَإِنَّهَا نَزَلَتْ بَعْدَ الرُّؤْيَا وَالْإِنْفِصَاضِ^(٢). وَكَذَلِكَ يَقُلُّ مَجِيئُهَا لِلْحَالِ، نَحْوُ: ﴿وَأَيْلَ إِذَا يَفْشَى^(٣)؛ لِأَنَّ الْعَشْيَانَ مُقَارِنٌ لِلَّيْلِ^(٤)﴾.

الثَّامِنُ: الْبَاءُ الْمُوَحَّدَةُ. وَتَكُونُ لِلْإِلْصَاقِ حَقِيقَةً وَمَجَازًا، مِثَالُ الْحَقِيقَةِ: فَلَانٌ بِهِ دَاءٌ، أَيْ أُلْصِقَ بِهِ، وَمِثَالُ الْمَجَازِ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، أَيْ أُلْصَقْتُ مُرُورِي بِمَكَانٍ يَقْرُبُ مِنْهُ^(٥). وَتَكُونُ لِلتَّعْدِيَةِ كَالْهَمْزَةِ، نَحْوُ: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ^(٦)﴾ أَيْ أَذْهَبَهُ^(٧). وَتَكُونُ لِلْإِسْتِعَانَةِ^(٨)، نَحْوُ: كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ^(٩). وَتَكُونُ لِلْسَّبَبِيَّةِ، نَحْوُ: ﴿فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ^{(١٠)(١١)}﴾. وَتَكُونُ لِلْمَصَاحِبَةِ، نَحْوُ: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ الرُّسُولُ

(١) سورة الجمعة، الآية (١١).

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ص ١٢٩، همع الهوامع: ج ٢/١٧٩، تشنيف المسامع: ج ١/٢٥١، الغيث الهامع: ص ١٩٩، البدر الطالع: ج ١/٢٧٩، الضياء اللامع: ج ١/٤٩٦، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٥٣.

(٣) سورة الليل، الآية (١).

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ص ١٣٠، همع الهوامع: ج ٢/١٧٩، تشنيف المسامع: ج ١/٢٥١، الغيث الهامع: ص ١٩٩، البدر الطالع: ج ١/٢٧٩، الضياء اللامع: ج ١/٤٩٦.

(٥) ينظر: المقتضب ج ١/٣٩، مغني اللبيب: ص ١٣٧، همع الهوامع: ج ٢/٤١٦، تشنيف المسامع: ج ١/٢٥١، الغيث الهامع: ص ١٩٩، البدر الطالع: ج ١/٢٧٨، الضياء اللامع: ج ١/٤٩٦، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٥٦.

(٦) سورة البقرة، الآية (١٧).

(٧) ينظر: مغني اللبيب: ص ١٣٧، همع الهوامع: ج ٢/٤١٧، تشنيف المسامع: ج ١/٢٥٤، الغيث الهامع: ص ٢٠٢، البدر الطالع: ج ١/٢٧٩، الضياء اللامع: ج ١/٤٩٦، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٥٦.

(٨) وهي الدَّاخِلَةُ عَلَى آلَةِ الْفِعْلِ، كَمَا فِي الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ أَعْلَاهُ. يَنْظُرُ: مَغْنِي اللَّبِيبِ: ص ١٣٩، تشنيف المسامع: ج ١/٢٥٦.

(٩) ينظر: المقتضب ج ١/٣٩، مغني اللبيب: ص ١٣٩، همع الهوامع: ج ٢/٤١٧، تشنيف المسامع: ج ١/٢٥٦، الغيث الهامع: ص ٢٠٢، البدر الطالع: ج ١/٢٧٩، الضياء اللامع: ج ١/٤٩٦، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٥٦.

(١٠) سورة العنكبوت، الآية (٤٠).

(١١) ينظر: مغني اللبيب: ص ١٣٩، همع الهوامع: ج ٢/٤١٧، تشنيف المسامع: ج ١/٢٥٦.

بِالْحَقِّ^(١) أَيْ مَصَاحِبًا لَهُ^(٢). وَتَكُونُ لِلظَّرْفِيَةِ الْمَكَائِيَّةِ، نَحْوُ: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ^(٣)﴾ وَلِلظَّرْفِيَةِ الزَّمَانِيَّةِ، نَحْوُ: ﴿بِجَنَّتِهِمْ بِسَحْرِ^{(٤)(٥)}﴾. وَتَكُونُ لِلْبَدَلِيَّةِ، نَحْوُ: فَلَانٌ قَالَ لِي كَلِمَةً مَا يَسْرُنِي أَنْ لِي بِهَا الدُّنْيَا، أَيْ بَدَلَهَا^(٦). وَتَكُونُ لِلْمُجَاوِزَةِ كَعَنَ، نَحْوُ: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَمِ^(٧)﴾ أَيْ عَنْهُ^(٨). وَتَكُونُ لِلْإِسْتِعْلَاءِ، نَحْوُ: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَّهُ بِقِنطَارٍ^(٩)﴾ أَيْ عَلَيْهِ^(١٠). وَتَكُونُ لِلْقَسَمِ، نَحْوُ: بِاللَّهِ لَا فَعَلَنْ كَذَا^(١١).

= الغيث الهامع: ص ٢٠٢، البدر الطالع: ج ١/٢٧٩، الضياء اللامع: ج ١/٤٩٦، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٥٦.

(١) سورة النساء، الآية (١٧).

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ص ١٤٠، همع الهوامع: ج ٢/٤١٨، تشنيف المسامع: ج ١/٢٥٦، الغيث الهامع: ص ٢٠٢، البدر الطالع: ج ١/٢٧٩، الضياء اللامع: ج ١/٤٩٦، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٥٨.

(٣) سورة آل عمران، الآية (١٢٣).

(٤) سورة القمر، الآية (٣٤).

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ص ١٤١، همع الهوامع: ج ٢/٤١٨، تشنيف المسامع: ج ١/٢٥٦، الغيث الهامع: ص ٢٠٢، البدر الطالع: ج ١/٢٧٩، الضياء اللامع: ج ١/٤٩٦.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ص ١٤١، همع الهوامع: ج ٢/٤١٨، تشنيف المسامع: ج ١/٢٥٧، الغيث الهامع: ص ٢٠٣، البدر الطالع: ج ١/٢٧٩، الضياء اللامع: ج ١/٤٩٦، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٥٨.

(٧) سورة الفرقان، الآية (٢٥).

(٨) ينظر: مغني اللبيب: ص ١٤١، همع الهوامع: ج ٢/٤٢٠، تشنيف المسامع: ج ١/٢٥٧، الغيث الهامع: ص ٢٠٣، البدر الطالع: ج ١/٢٨٠، الضياء اللامع: ج ١/٤٩٦، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٥٨.

(٩) سورة آل عمران، الآية (٧٥).

(١٠) ينظر: مغني اللبيب: ص ٢٤٢، همع الهوامع: ج ٢/٤٢٠، تشنيف المسامع: ج ١/٢٥٨، الغيث الهامع: ص ٢٠٢، البدر الطالع: ج ١/٢٨٠، الضياء اللامع: ج ١/٤٩٦، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٥٨.

(١١) ينظر: مغني اللبيب: ص ٢٤٣، تشنيف المسامع: ج ١/٢٥٨، الغيث الهامع: ص ٢٠٣، =

وَتَكُونُ لِلْغَايَةِ كَالْيَ، نَحْوُ: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بَيِّنَاتٍ﴾^(١) أَيْ إِلَيَّ^(٢). وَتَكُونُ لِلتَّوَكُّيدِ، نَحْوُ: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(٣)، أَوْ ﴿وَهَزَى إِلَيْكَ بِجَنَاحِ الْخَلَّةِ﴾^(٤) وَالْأَصْلُ: كَفَى اللَّهُ وَهَزَى جِذْعًا^(٥)، وَتَكُونُ لِغَيْرِ ذَلِكَ.

التَّاسِعُ: بَلْ. وَتَكُونُ لِلْعُطْفِ، نَحْوُ جَاءَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو، وَاضْرَبَ زَيْدًا بَلْ عَمْرًا، يُقَالُ حُكْمُ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فَيَصِيرُ كَأَنَّهُ مَسْكُوتٌ عَنْهُ إِلَى الْمَعْطُوفِ. وَتَكُونُ لِلْإِضْرَابِ إِمَّا: لِلْإِبْطَالِ^(٦) لِمَا وَلِيَتْهُ، أَوْ لِلانْتِقَالِ مِنْ غَرَضٍ إِلَى آخَرٍ. مِثَالُ كَوْنِهَا لِلْإِبْطَالِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَمَرُ يَقُولُونَ بِهِ جَنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمْ بِالْحَقِّ﴾^(٧)، فَالْجَائِي بِالْحَقِّ لَا جُنُونَ بِهِ. وَمِثَالُ كَوْنِهَا لِلانْتِقَالِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُفُّ نَفْسًا إِلَّا وَسْعَهَا وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَطْلُقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾^(٨) بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمَرٍ مِّنْ هَذَا^(٩).

الْعَاشِرُ: بَيِّدَ. وَتَكُونُ بِمَعْنَى غَيْرِ، نَحْوُ: فَلَانٌ كَثِيرُ الْمَالِ بَيِّدٌ أَنَّهُ بَخِيلٌ،

= البدر الطالع: ج ١/٢٨٠، الضياء اللامع: ج ١/٤٩٦، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٥٧.

- (١) سورة يوسف، الآية (١٠٠).
- (٢) ينظر: مغني اللبيب: ص ٢٤٣، همع الهوامع: ج ٢/٤١٨، تشنيف المسامع: ج ١/٢٥٨، الغيث الهامع: ص ٢٠٣، البدر الطالع: ج ١/٢٧٨، الضياء اللامع: ج ١/٤٩٦، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٥٨.
- (٣) سورة الرعد، الآية (٤٣).
- (٤) سورة مريم، الآية (٢٥).
- (٥) ينظر: مغني اللبيب: ص ٢٤٤، همع الهوامع: ج ٢/٤٢١، تشنيف المسامع: ج ١/٢٥٨، الغيث الهامع: ص ٢٠٣، البدر الطالع: ج ١/٢٨٠، الضياء اللامع: ج ١/٤٩٦، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٥٨.
- (٦) نهاية (ق ١٤/أ).
- (٧) سورة المؤمنون، الآية (٧٠).
- (٨) سورة المؤمنون، الآية (٦٢ - ٦٣).
- (٩) ينظر لما تَقَدَّمَ: مغني اللبيب: ص ١٥١ - ١٥٢، همع الهوامع: ج ٣/٢١١ - ٢١٢، أصول السرخسي: ج ١/٢١٠، تشنيف المسامع: ج ١/٢٥٩، الغيث الهامع: ص ٢٠٤ - ٢٠٥، البدر الطالع: ج ١/٢٨٠ - ٢٨١، الضياء اللامع: ج ١/٤٩٦، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٥٩ - ٢٥٨/٢٥٩.

وَعَلَيْهِ حَدِيثٌ: «أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ بَيِّدٌ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ»^(١). أَيْ الَّذِينَ هُمْ أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِهَا، وَأَنَا أَفْصَحُهُمْ، وَخَصَّهَا بِالذِّكْرِ؛ لِعُسْرِهَا عَلَى غَيْرِ الْعَرَبِ، وَالْمَعْنَى: أَنَا أَفْصَحُ الْعَرَبِ^(٢). وَتَكُونُ بَيِّدَ بِمَعْنَى أَجَلٍ أَيْضًا^(٣).

الحادي عشر: ثُمَّ حَرْفُ عَطْفٍ. وَتَكُونُ لِلْمُهْلَةِ عَلَى الصَّحِيحِ. وَتَكُونُ لِلتَّرْتِيبِ، تَقُولُ: جَاءَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرُو، إِذَا تَرَخَى مَجِيءُ عَمْرُو عَنْ مَجِيءِ زَيْدٍ^(٤).

الثَّانِي عَشَرَ: حَتَّى. وَتَكُونُ لَانْتِهَاءِ الْغَايَةِ غَالِبًا، نَحْوُ: ﴿سَلِّمْ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾^(٥). وَتَكُونُ لِلتَّعْلِيلِ، نَحْوُ: أَسْلِمَ حَتَّى تَدْخُلَ الْجَنَّةَ أَيْ لِيَدْخُلَهَا، وَتَكُونُ لِغَيْرِ ذَلِكَ^(٦).

الثَّالِثُ عَشَرَ: رُبَّ لِلتَّكْثِيرِ وَلِلتَّخْفِيلِ. مِثَالُ التَّكْثِيرِ: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا

- (١) معناه صحيح، لكن لا أصل له، وأوردَه أصحابُ الغريب ولا يُعَرَفُ لَهُ إِسْنَادٌ. يَنْظُرُ: الْمَقَاصِدُ الْحَسَنَةُ لِلْحَافِظِ السَّخَاوِيِّ: ص ١٦٧، الْأَسْرَارُ الْمَرْفُوعَةُ فِي الْأَخْبَارِ الْمَوْضُوعَةُ لِلْإِمَامِ مَلَا عَلِيِّ الْقَارِيِّ: ص ١١٦ - ١١٧، كَشَفُ الْخَفَاءِ لِلْإِمَامِ الْعَجَلُونِيِّ: ج ١/٢٣٢، الْفَوَائِدُ الْمَجْمُوعَةُ فِي الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةُ لِلشُّوْكَانِيِّ: ص ٣٢٧.
- (٢) ينظر: مغني اللبيب: ص ١٥٥، همع الهوامع: ج ٢/٢٧٦ - ٢٧٧، تشنيف المسامع: ج ١/٢٦١، الغيث الهامع: ص ٢٠٤ - ٢٠٥، البدر الطالع: ج ١/٢٨١، الضياء اللامع: ج ١/٥٠٣ - ٥٠٤، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٥٩ - ٢٦٠.
- (٣) ينظر: مغني اللبيب: ص ١٥٥، همع الهوامع: ج ٢/٢٧٧، تشنيف المسامع: ج ١/٢٦١، الغيث الهامع: ص ٢٠٤ - ٢٠٥، البدر الطالع: ج ١/٢٨٣، الضياء اللامع: ج ١/٥٠٥ - ٥٠٦، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٦٠ - ٢٦١.
- (٤) ينظر: الْمَفْصَّلُ لِلزَّمْخَشَرِيِّ: ص ٤٠٤، مغني اللبيب: ص ١٥٨ - ١٦٠، همع الهوامع: ج ٣/١٩٥، قَوَاطِعُ الْأَدْلَةِ: ج ١/٤٠، أَصُولُ السَّرْخَسِيِّ: ج ١/٢٠٩، تشنيف المسامع: ج ١/٢٦١ - ٢٦٣، الغيث الهامع: ص ٢٠٤ - ٢٠٥، البدر الطالع: ج ١/٢٨٣، الضياء اللامع: ج ١/٥٠٥ - ٥٠٦، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٥٩ - ٢٦٠.
- (٥) سورة القدر، الآية (٥).
- (٦) ينظر: الْمَفْصَّلُ: ص ٤٠٤، مغني اللبيب: ص ١٦٦، همع الهوامع: ج ٢/٤٢٣ - ٤٢٩، قَوَاطِعُ الْأَدْلَةِ: ج ١/٤٣، تشنيف المسامع: ج ١/٢٦٣ - ٢٦٤، البدر الطالع: ج ١/٢٨٣ - ٢٨٤، الضياء اللامع: ج ١/٥٠٧ - ٥١٢، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٦١ - ٢٦٢.

لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴿٢﴾ ^(١) فَإِنَّهُ يَكْثُرُ مِنْهُمْ تَمَنِّي ذَلِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِذَا عَايَنُوا حَالَهُمْ وَحَالَ الْمُسْلِمِينَ. وَمِثَالُ التَّقْلِيلِ قَوْلُهُ:

أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ ^(٢) أَبَوَانِ أَرَادَ عِيسَى وَآدَمَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ ^(٣).

الرَّابِعُ عَشَرَ: عَلَى. وَتَكُونُ عَلَى قِلَّةِ اسْمٍ بِمَعْنَى فَوْقَ، نَحْوُ: عَدُوْتُ مِنْ عَلَى السَّطْحِ أَيْ مِنْ فَوْقِهِ. وَتَكُونُ بِكَثْرَةِ حَرْفٍ لِلِاسْتِعْلَاءِ حِسًّا، نَحْوُ: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ ^(٤) وَمَعْنَى نَحْوُ: ﴿فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ ^(٥). وَتَكُونُ لِلْمُصَاحَبَةِ كَمَعَ، نَحْوُ: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حَيْثُ﴾ ^(٦) أَيْ مَعَ حَبِّهِ. وَتَكُونُ لِلْمُجَاوِزَةِ كَعَنْ، نَحْوُ: رَضِيتُ عَلَيْهِ أَيْ عَنْهُ. وَتَكُونُ لِلتَّعْلِيلِ، نَحْوُ: ﴿وَلْتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتُكُمْ﴾ ^(٧) أَيْ لِهَدَايَتِهِ إِيَّاكُمْ. وَتَكُونُ لِلظَّرْفِيَّةِ، كَفِي، نَحْوُ: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا﴾ ^(٨) أَيْ فِي وَقْتِ غَفْلَتِهِمْ. وَتَكُونُ لِلزِّيَادَةِ، نَحْوُ حَدِيثِ الصَّحِيحِينَ: «لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ» ^(٩).....

(١) سورة الحجر، الآية (٢).

(٢) قوله: «يَلِدْهُ» بسكون اللام، وفتح الدال أو ضَمُّهَا، وَأَصْلُهُ بِكسر اللام وسكون الدال، ثُمَّ خُفِّفَ بِسكون اللام فَالتَقَى سَاكِنَانِ فَحَرِّكَتِ الدال لالتقاء ساكنين بالفتح تخفيفاً أو بالضَّمِّ إِتِّبَاعاً لِلْهَاءِ. يَنْظُرُ: الْكِتَابُ لِلْإِمَامِ سَيُوبَةَ: ج ٤/١١٥، الْمَفْصَلُ: ص ٤٩٤.

(٣) يَنْظُرُ لِمَا تَقَدَّمَ: مَغْنِي اللَّيْبِ: ص ١٧٩ - ١٨١، هَمْعُ الْهُوَامِ: ج ٢/٤٢٩ - ٤٣٢، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ١/٢٦٦ - ٢٦٨، الْبَدْرِ الطَّالِعِ: ج ١/٢٨٤ - ٢٨٦، الضِّيَاءُ اللَّامِعِ: ج ١/٥١٢ - ٥١٣، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ١/٢٦١ - ٢٦٢.

(٤) سورة الرحمن، الآية (٢٦).

(٥) سورة الإسراء، الآية (٣٤).

(٦) سورة الإنسان، الآية (٨).

(٧) سورة البقرة، الآية (١٨٥).

(٨) سورة القصص، الآية (١٥).

(٩) البخاري في صحيحه، كتاب الأيمان والنذور قول الله تعالى: ﴿لَا يُوَافِقُكُمْ اللَّهُ بِأَلْفَوْ فِي آبَتِكُمْ﴾، رَقْم (٦٢٤٧) ومسلم في صحيحه، كتاب الأيمان، باب نذب من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها أن يأتي الذي هو خير، ويكفر عن يمينه، رَقْم (١٦٤٩).

أَي يَمِينًا، وَتَكُونُ لغير ذلك ^(١).

الخامس عشر: الْفَاءُ الْعَاطِفَةُ. وَتَكُونُ لِلتَّرْتِيبِ الْمَعْنَوِيِّ وَالتَّرْتِيبِ الذِّكْرِيِّ. فَمِثَالُهَا لِلتَّرْتِيبِ الْمَعْنَوِيِّ نَحْوُ: قَامَ زَيْدٌ فَعَمِرُو إِذَا عَقَّبَ قِيَامَ عَمْرٍو قِيَامَ زَيْدٍ.

وَمِثَالُهَا لِلتَّرْتِيبِ الذِّكْرِيِّ: ﴿إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنِشَاءً﴾ ^(٢) ﴿فَجَعَلْنَهُنَّ أَبْكَارًا﴾ ^(٣) عُرْبًا أَزْوَاجًا ^(٤) ^(٥). وَتَكُونُ لِلتَّعْقِيبِ فِي كُلِّ شَيْءٍ بِحَسَبِهِ. وَتَكُونُ لِلْسَّبَبِيَّةِ، وَيَلْزَمُهَا التَّعْقِيبُ، نَحْوُ: ﴿فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ﴾ ^(٦) ^(٧). وَاحْتِرَازُنَا بِالْعَاطِفَةِ عَنِ الرَّابِطَةِ لِلْجَوَابِ، فَقَدْ تَتَرَاخَى عَنِ الشَّرْطِ، نَحْوُ: إِنْ يُسْلِمَ فَلَنْ فَهُوَ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَقَدْ لَا تُسَبِّبُ الْفَاءُ عَنِ الشَّرْطِ، نَحْوُ: ﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾ ^(٨) ^(٩).

السادس عشر: فِي. وَتَكُونُ لِلظَّرْفَيْنِ الْمَكَانِيِّ وَالزَّمَانِيِّ، نَحْوُ: ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾ ^(١) ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ ^(٢). وَتَكُونُ لِلْمُصَاحَبَةِ كَمَعَ، نَحْوُ: ﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾ ^(٣) أَيْ مَعَهُمْ. وَتَكُونُ لِلتَّعْلِيلِ، نَحْوُ: ﴿لَمْ تَسْكُرْ

(١) يَنْظُرُ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ مَعَانِي عَلَى: مَغْنِي اللَّيْبِ: ص ١٧٩ - ١٨١، هَمْعُ الْهُوَامِ: ج ٢/٤٢٩ - ٤٣٢، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ١/٢٦٧ - ٢٦٨، الْبَدْرِ الطَّالِعِ: ج ١/٢٨٤ - ٢٨٦، الضِّيَاءُ اللَّامِعِ: ج ١/٥١٤ - ٥١٦، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ١/٢٦٤ - ٢٦٥.

(٢) سورة الواقعة، الآية (٣٥ - ٣٧).

(٣) نهاية (ق ١٤/ب).

(٤) سورة القصص، الآية (٥).

(٥) يَنْظُرُ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ مَعَانِي الْفَاءِ: مَغْنِي اللَّيْبِ: ص ٢١٣ - ١١٦، هَمْعُ الْهُوَامِ: ج ٣/١٩٢، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ١/٢٦٩ - ٢٧٠، الْبَدْرِ الطَّالِعِ: ج ١/٢٨٥ - ٢٨٦، الضِّيَاءُ اللَّامِعِ: ج ١/٥١٦ - ٥١٨، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ١/٢٦٨ - ٢٦٩.

(٦) سورة المائدة، الآية (١١٨).

(٧) يَنْظُرُ: مَغْنِي اللَّيْبِ: ص ٢١٧، الْبَدْرِ الطَّالِعِ: ج ١/٢٨٦، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ١/٢٦٩.

(٨) سورة البقرة، الآية (١٨٧).

(٩) سورة البقرة، الآية (٢٠٣).

(١٠) سورة الأعراف، الآية (٣٨).

فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ^(١) أَي الظَّاهِر أَنَّهُ لِأَجْلِ إِفَاضَتِكُمْ. وَتَكُونُ لِلْإِسْتِعْلَاءِ، نَحْوُ: ﴿وَلَا صَلَّيْتُكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾^(٢) أَي عَلَيْهَا. وَتَكُونُ لِلتَّوَكِيدِ، نَحْوُ: ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا﴾^(٣) وَالْأَصْلُ ارْكَبُوهَا. وَتَكُونُ بِمَعْنَى الْبَاءِ، نَحْوُ: ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذُرُّكُمْ فِيهِ﴾^(٤) أَي يُكْثِرُكُمْ بِسَبَبِ هَذَا الْجَعْلِ. وَتَكُونُ بِمَعْنَى إِلَى نَحْوُ: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾^(٥) أَي إِلَيْهَا؛ لِيُعْضُوا عَلَيْهَا مِنْ شِدَّةِ الْغَيْظِ، وَتَكُونُ لِغَيْرِ ذَلِكَ^(٦).

السَّابِعُ عَشَرَ: كَي. وَتَكُونُ لِلتَّلْعِيلِ فَيَنْصَبُ الْمُضَارِعُ بَعْدَهَا بِأَنْ مُضْمَرَةٌ، نَحْوُ: جِئْتُ كَي أَنْظُرَكَ أَي لِأَنْ. وَتَكُونُ بِمَعْنَى أَنْ الْمَصْدَرِيَّةَ بِأَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهَا اللَّامُ، نَحْوُ جِئْتُ لَكِي تَكْرِمَنِي أَي لِأَنْ^(٧).

الثَّامِنُ عَشَرَ: كُلُّ.

وَهِيَ اسْمٌ لَا اسْتِغْرَاقَ أَفْرَادِ الْمُعَرَّفِ الْمَجْمُوعِ، نَحْوُ: كُلُّ الْعَبِيدِ جَاؤُوا، وَكُلُّ الدَّرَاهِمِ صُرِفَ، وَمِنْهُ: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾^(٨) وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا^(٩) (١٠).

(١) سورة النور، الآية (١٤).

(٢) سورة طه، الآية (٧١).

(٣) سورة هود، الآية (٤١).

(٤) سورة الشورى، الآية (١١).

(٥) سورة إبراهيم، الآية (٩).

(٦) تنظر المعاني المتقدمة لفي في: المفصل: ج ١/٣٨١، مغني اللبيب: ص ٢٢٣ - ٢٢٥، جمع الهوامع: ج ٢/٤٤٥ - ٤٤٧، أصول السرخسي: ج ١/٢٢٣ - ٢٢٥، تشنيف المسامع: ج ١/٢٧١ - ٢٧٣، البدر الطالع: ج ١/٢٨٦، الضياء اللامع: ج ١/٥٢٠ - ٥٢٨، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٦٩ - ٢٧٠.

(٧) ينظر ما تقدم في: المفصل: ج ١/٤٤٥، مغني اللبيب: ص ٢٤١ - ٢٤٢، جمع الهوامع: ج ٢/٤٥١، تشنيف المسامع: ج ١/٢٧٣، البدر الطالع: ج ١/٢٨٧، الضياء اللامع: ج ١/٥٢٢ - ٥٢٣، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٧٠.

(٨) سورة مريم، الآية (٩٣).

(٩) سورة مريم، الآية (٩٥).

(١٠) ينظر: مغني اللبيب: ص ٢٥٥، جمع الهوامع: ج ٢/٥٩٧، تشنيف المسامع: ج ١/٢٧٣.

التَّاسِعُ عَشَرَ: اللَّامُ الْجَارَّةُ. وَتَكُونُ لِلتَّلْعِيلِ، نَحْوُ: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ﴾^(١) أَي لِأَجْلِ أَنْ تُبَيِّنَ. وَتَكُونُ لِلْإِسْتِحْقَاقِ، نَحْوُ: النَّارُ لِلْكَافِرِينَ، وَتَكُونُ لِلْإِخْتِصَاصِ، نَحْوُ: الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ. وَتَكُونُ لِلْمُلْكِ، نَحْوُ: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾^(٢). وَتَكُونُ لِلْعَاقِبَةِ، نَحْوُ: ﴿فَالنَّقْطَةُءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾^(٣) فَهَذَا عَاقِبَةُ التَّقَاطُطِ لَا عِلَّتُهُ إِذْ هِيَ التَّبَيُّنُ. وَتَكُونُ لِلتَّوَكِيدِ النَّفْيِ، نَحْوُ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾^(٤). وَتَكُونُ لِلتَّأْكِيدِ، نَحْوُ: ﴿إِنْ رَبِّكَ فَعَلَّ لِمَا يُرِيدُ﴾^(٥)، وَالْأَصْلُ فَعَّالٌ مَا. وَتَكُونُ بِمَعْنَى إِلَى، نَحْوُ: ﴿سُقْنَتُهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ﴾^(٦) (٧). أَي إِلَيْهِ. وَتَكُونُ بِمَعْنَى عَلَى، نَحْوُ: ﴿يَخْرُجُونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾^(٨) أَي عَلَيْهَا. وَتَكُونُ بِمَعْنَى فِي، نَحْوُ: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾^(٩) أَي فِيهِ. وَتَكُونُ بِمَعْنَى بَعْدَ، نَحْوُ: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾^(١٠) أَي بَعْدَهُ، وَتَكُونُ لِغَيْرِ ذَلِكَ^(١١).

العِشْرُونَ: لَوْلَا حَرْفٌ مَعْنَاهُ فِي الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ: امْتِنَاعُ جَوَابِهِ؛ لِوُجُودِ

= ٢٧٤، البدر الطالع: ج ١/٢٨٧، الضياء اللامع: ج ١/٥٢٣، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٧١.

(١) سورة النمل، الآية (٤٤).

(٢) سورة البقرة، الآية (٢٨٤).

(٣) سورة القصص، الآية (٨).

(٤) سورة الأنفال، الآية (٣٣).

(٥) سورة هود، الآية (١٠٧).

(٦) سورة الأعراف، الآية (٥٧).

(٧) نهاية (ق ١٥/أ).

(٨) سورة الإسراء، الآية (١٠٧).

(٩) سورة الأنبياء، الآية (٤٧).

(١٠) سورة الإسراء، الآية (٧٨).

(١١) تنظر كل المعاني المتقدمة وغيرها لِلَّامِ فِي: مغني اللبيب: ص ٢٧٥ - ٢٨٤، جمع الهوامع: ج ٢/٤٥١ - ٤٥٦، تشنيف المسامع: ج ١/٢٧٤ - ٢٧٧، البدر الطالع: ج ١/٢٨٧ - ٢٨٨، الضياء اللامع: ج ١/٥٢٤ - ٥٢٨، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٧٢ - ٢٧٤.

شَرْطُهُ، نَحْوُ: لَوْلَا زَيْدٌ أَيْ مُوجُودٌ لَأَهْنُتُكَ، امْتَنَعْتَ الْإِهَانَةَ لَوْجُودِ زَيْدٍ، فزَيْدُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ الْخَبَرُ لُزُومًا. وَمَعْنَاهُ فِي الْمَضَارِعِيَّةِ: التَّحْضِيضُ، أَيْ الطَّلُبُ الْحَثِيثُ، نَحْوُ: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ﴾^(١) أَيْ اسْتَغْفِرُوا وَلَا بَدَّ. وَمَعْنَاهُ فِي الْمَاضِيَّةِ: التَّوْبِيخُ نَحْوُ: ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾^(٢) وَبَخَّهَمُ اللَّهُ عَلَى عَدَمِ الْمَجِيءِ بِالشُّهَدَاءِ بِمَا قَالُوهُ مِنَ الْإِفْكَ، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ مَحَلُّ التَّوْبِيخِ^(٣).

الْحَادِي وَالْعِشْرُونَ: لَوْ. وَتَرَدُّ شَرْطًا لِلْمَاضِي، نَحْوُ: لَوْ جَاءَ زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُهُ. وَتَرَدُّ لِلتَّقْلِيلِ، نَحْوُ: «رُدُّوا السَّائِلَ وَلَوْ بِظُلْفٍ مُحْرَقٍ»^(٤). وَالْمَرَادُ الرَّدُّ فِي الْإِعْطَاءِ، أَيْ تَصَدَّقُوا بِمَا تَيَسَّرَ مِنْ كَثِيرٍ أَوْ قَلِيلٍ، وَلَوْ بَلَغَ فِي الْقِلَّةِ إِلَى الظُّلْفِ^(٥) مَثَلًا، فَإِنَّهُ خَيْرٌ مِنَ الْعَدَمِ، وَالْمَرَادُ بِالْمُحْرَقِ الْمَشْوِيِّ^{(٦)(٧)}.

(١) سورة النمل، الآية (٤٦).

(٢) سورة النور، الآية (١٣).

(٣) ينظر لما تقدم في: مغني اللبيب: ص ٣٥٩ - ٣٦٢، همع الهوامع: ج ٢/٤٥٨ - ٤٥٩، تشنيف المسامع: ج ١/٢٧٨، البدر الطالع: ج ١/٢٨٩، الضياء اللامع: ج ١/٥٢٨ - ٥٣٠، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٧٤ - ٢٧٥.

(٤) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب صفة النبي، باب ما جاء في المساكين، رقم (١٦٤٦)، وأحمد في مسنده، حديث ابن بجاد عن جدته رضي الله تعالى عنه، رقم (١٦٩٩)، والنسائي في سننه الكبرى، كتاب الزكاة، رد السائل ولو بشيء، رقم (٢٣٤٦)، وابن حبان في صحيحه، باب صدقة التطوع، ذكر الأمر للمرء بأن لا يرد السائل إذا سأله بأي شيء حضره، رقم (٣٣٧٤)، والطبراني في المعجم الكبير، حديث حواء الأنصارية بنت زيد بن السكن بن كرز بن زوراء، رقم (٥٥٨).

(٥) ظُلْفٍ: بكسر الظاء المعجمة وإسكان اللام وبالفاء وهو للبقير والغنم كالحافر للفرس. ينظر: التمهيد للإمام ابن عبد البر: ج ٤/٢٩٨ و ٣٠١، التيسير بشرح الجامع الصغير للإمام عبد الرؤوف المناوي: ج ٢/٣٤، شرح الشيخ محمد عبد الباقي الزرقاني على الموطأ: ج ٤/٣٦٦.

(٦) ينظر: المراجع السابقة.

(٧) ينظر ما تقدّم في: مغني اللبيب: ص ٣٣٧ و ٣٥٢ - ٣٥٣، همع الهوامع: ج ٢/٥٦٦ و ٥٧٤، تشنيف المسامع: ج ١/٢٧٩، البدر الطالع: ج ١/٢٩٠ و ٢٩٤، الضياء اللامع: ج ١/٥٣٠ و ٥٤٠، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٧٥ و ٢٧٩.

الثَّانِي وَالْعِشْرُونَ: لَنْ حَرْفُ نَفْيٍ وَنَضْبٍ وَاسْتِقْبَالٍ لِلْمُضَارِعِ، نَحْوُ: ﴿لَنْ تَبْرَحَ﴾^(١). وَتَرَدُّ لِلدُّعَاءِ وَفَاقًا لِابْنِ عَصْفُورٍ^(٢)، قَالَ الشَّاعِرُ: لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ...^{(٣)(٤)}.

الثَّالِثُ وَالْعِشْرُونَ: مَا. وَتَرَدُّ مَوْصُولَةً، نَحْوُ: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾^(٥) أَيْ الَّذِي. وَتَرَدُّ اسْتِفْهَامِيَّةً، نَحْوُ: ﴿مَا خَطْبُكُمْ﴾^(٦) أَيْ مَا شَأْنُكُمْ. وَتَرَدُّ شَرْطِيَّةً نَحْوُ: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾^(٧). وَتَرَدُّ مَصْدَرِيَّةً، نَحْوُ: ﴿فَانْقُوا﴾^(٨) أَيْ مَا اسْتَطَعْتُمْ. وَتَرَدُّ زَائِدَةً نَحْوُ: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَأْتِ بِدَلِيلٍ﴾^(٩) وَالْأَصْلُ فَبِرَحْمَةٍ، وَتَرَدُّ لِغَيْرِ ذَلِكَ^(١٠).

(١) سورة طه، الآية (٩١).

(٢) هو: علي بن مؤمن بن محمد بن علي، أبو الحسن بن عصفور، النحوي الحضرمي الأشبيلي، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس ولد سنة (٥٧٧هـ)، أخذ عن الدَّبَّاج والشُّلُوبِينَ، وتصدر للاشتغال مدة بعدة بلاد وجال بالأندلس وأقبل عليه الطلبة وكان أصبر الناس على المطالعة لا يَمَلُّ من ذلك، توفي ﷺ في سنة (٦٦٩هـ). ينظر: شذرات الذهب: ج ٥/٣٣٠.

(٣) كَمَالُ الْبَيْتِ:

لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكَ ثُمَّ لَا زَالَتْ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودُ الْجِبَالِ
ينظر: مغني اللبيب: ص ٣٧٤، همع الهوامع: ج ٢/٣٦٧.

(٤) ينظر المعنيان المتقدمان لَلْنِ فِي: مغني اللبيب: ص ٣٧٣ - ٣٧٤، همع الهوامع: ج ٢/٣٦٥ - ٣٦٧، تشنيف المسامع: ج ١/٢٨٣ - ٢٨٥، البدر الطالع: ج ١/٢٩٥ - ٢٩٦، الضياء اللامع: ج ١/٥٤٣ - ٥٤٥، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٧٩ - ٢٨٠.

(٥) سورة النمل، الآية (٩٦).

(٦) سورة الحجر، الآية (٥٧).

(٧) سورة البقرة، الآية (١٩٧).

(٨) سورة التغابن، الآية (١٦).

(٩) سورة آل عمران، الآية (١٥٩).

(١٠) تنظر كل المعاني المتقدمة لِمَا فِي: مغني اللبيب: ص ٣٩٠ و ٣٩٣ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٣، تشنيف المسامع: ج ١/٢٨٥ - ٢٨٧، البدر الطالع: ج ١/٢٩٦ - ٢٩٧، الضياء اللامع: ج ١/٥٤٥ - ٥٤٩، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٨٠ - ٢٨١.

الرَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ: مَنْ، بِكَسْرِ الْمِيمِ. وَتَكُونُ لَا بُدَّاءَ الْعَايَةِ، نَحْوُ: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَنَ﴾^(١). وَتَكُونُ لِلتَّبْعِيضِ، نَحْوُ: ﴿حَقَّقْ تُفِقُوا مِمَّا﴾^(٢) أَيْ بَعْضُهُ. وَتَكُونُ لِلتَّبْيِينِ، نَحْوُ: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾^(٣). وَتَكُونُ لِلتَّلْعِيلِ، نَحْوُ: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْبِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾^(٤) أَيْ لِأَجْلِهَا. وَتَكُونُ بِمَعْنَى فِي، نَحْوُ: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾^{(٥)(٦)}، أَيْ فِيهِ. وَتَكُونُ بِمَعْنَى عِنْدَ، نَحْوُ: ﴿لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾^(٧) أَيْ عِنْدَهُ. وَتَكُونُ بِمَعْنَى عَلَى، نَحْوُ: ﴿وَنَصَرْتَهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾^(٨) أَيْ عَلَى الْقَوْمِ. وَتَكُونُ لِلْفَضْلِ - بِالْمُهْمَلَةِ - نَحْوُ: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾^(٩)، وَتَكُونُ لِغَيْرِ ذَلِكَ^(١٠).

الخَامِسُ وَالْعِشْرُونَ: مَنْ، بِفَتْحِ الْمِيمِ. وَتَكُونُ شَرْطِيَّةً، نَحْوُ: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾^(١١). وَتَكُونُ اسْتِفْهَامِيَّةً، نَحْوُ: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدًا﴾^(١٢). وَتَكُونُ

(١) سورة النمل، الآية (٣٠).

(٢) سورة آل عمران، الآية (٩٢).

(٣) سورة البقرة، الآية (١٠٦).

(٤) سورة البقرة، الآية (١٩).

(٥) سورة الجمعة، الآية (٩).

(٦) نهاية (ق/١٥/ب).

(٧) سورة آل عمران، الآية (١٠).

(٨) سورة الأنبياء، الآية (٧٧).

(٩) سورة البقرة، الآية (٢٢٠).

(١٠) تنظر كل المعاني المتقدمة لِمَنْ فِي: مغني اللبيب: ص ٤١٩ - ٤٢٥، همع الهوامع: ج ٢/

٤٦٠ - ٤٦٥، قواطع الأدلة: ج ١/٤١ أصول السرخسي: ج ١/٢٢٢، تشنيف المسامع:

ج ١/٢٨٧ - ٢٩١، البدر الطالع: ج ١/٢٩٦ - ٢٩٧، الضياء اللامع: ج ١/٥٤٩ - ٥٥٢،

شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٨٢ - ٢٨٣.

(١١) سورة النساء، الآية (١٢٣).

(١٢) سورة يس، الآية (٥٢).

مَوْصُولَةً، نَحْوُ: ﴿وَاللَّهُ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(١)، وَتَكُونُ لِغَيْرِ ذَلِكَ^(٢).
السَّادِسُ وَالْعِشْرُونَ: هَلْ. وَتَكُونُ لِطَلْبِ التَّصْدِيقِ، كَمَا يُقَالُ فِي جَوَابِ هَلْ قَامَ زَيْدٌ؟ - مَثَلًا -: نَعَمْ أَوْ لَا^(٣).

السَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ: الْوَإِ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ. وَتَكُونُ لِطَلْقِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَعْطُوفَيْنِ فِي الْحُكْمِ، نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو، إِذَا جَاءَ مَعَهُ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ قَبْلَهُ. وَقِيلَ: الْوَإِ لِلتَّرْتِيبِ، وَقِيلَ: هِيَ لِلْمَعْيَةِ؛ لِأَنَّهَا لِلْجَمْعِ، وَالْأَصْلُ فِيهِ الْمَعْيَةُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٤).

(١) سورة الرعد، الآية (١٥).

(٢) تنظر المعاني الثلاث المتقدمة لِمَنْ فِي: مغني اللبيب: ص ٤٣١ - ٤٣٢، تشنيف المسامع:

ج ١/٢٩٠ - ٢٩١، البدر الطالع: ج ١/٢٩٨، الضياء اللامع: ج ١/٥٥٣، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٨٣.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ص ٤٥٦ - ٤٥٩، همع الهوامع: ج ٢/٦٠٧ - ٦٠٩، البدر الطالع:

ج ١/٢٩٩ - ٣٠٠، الضياء اللامع: ج ١/٥٥٤، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٨٣ - ٢٨٤.

(٤) ينظر ما تقدم في: مغني اللبيب: ص ٤٦٣ - ٤٧٨، همع الهوامع: ج ٣/١٨٥ - ١٩١، قواطع الأدلة: ج ١/٣٦ - ٣٩، التشنيف: ج ١/٢٩١ - ٢٩٢، البدر الطالع: ج ١/٢٠٠ -

٢٠١، الضياء اللامع: ج ١/٥٥٥ - ٥٥٦، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٢٨٤ - ٢٨٥.

مَبْحَثُ النَّسْخِ

[تَعْرِيفُ النَّسْخِ^(١)]

وهو رَفْعُ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ بِخَطَابٍ مِنَ الشَّارِعِ^(٢).

فَخَرَجَ بِقَوْلِنَا: (الشَّرْعِي) أَيِ الْمَأْخُوذِ مِنَ الشَّرْعِ رَفْعُ الْإِبَاحَةِ الْأَصْلِيَّةِ الْمَأْخُوذَةِ مِنَ الْعَقْلِ. وَبِقَوْلِنَا: (بِخَطَابٍ) الرَّفْعُ بِالمَوْتِ وَالْجُنُونِ وَالْعَقْلَةِ وَالْعَقْلِ وَكَذَا بِالْإِجْمَاعِ^(٣).

[النَّسْخُ بِالْإِجْمَاعِ]

وإنَّمَا مَنَعْنَا النَّسْخَ بِالْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَنْعَقِدُ بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِنَّ الْحُجَّةَ فِي حَيَاتِهِ إِنَّمَا تَكُونُ فِي قَوْلِهِ دُونَهُمْ، فَلَا نَسْخَ بَعْدَ وَفَاتِهِ، وَلَكِنْ مُخَالَفَةُ الْمُجْمَعِينَ لِلنَّصِّ لِابْتِدَاءِ أَنْ تَتَضَمَّنَ نَاسِخًا، وَهُوَ مُسْتَنَدٌ لِإِجْمَاعِهِمْ^(٤).

(١) النَّسْخُ لُغَةً: الْإِبْطَالُ وَالْإِزَالَةُ، وَمِنْهُ نَسَخْتُ الشَّمْسُ الظَّلَّ يَعْنِي أَذْهَبْتُهُ وَحَلَّتْ مَحَلَّهُ، وَالرَّيْحُ آثَارَ الْقَدَمِ وَالشَّيْبُ الشَّبَابُ، وَيُرَادُ بِهِ النُّقْلُ وَالتَّحْوِيلُ، وَمِنْهُ نَسَخْتُ الْكِتَابَ أَيِ نَقَلْتُهُ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هَذَا كِتَابُنَا يُنطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٢٩] يَنْظُرُ مَادَّةَ (نَسَخَ) فِي: لِسَانِ الْعَرَبِ: ج ٣/٦١، تَاجُ الْعُرُوسِ: ج ٧/٣٥٥ - ٣٥٦.

(٢) هَذَا التَّعْرِيفُ الْإِصْطِلَاحِيُّ لِلنَّسْخِ عَرَفَهُ بِهِ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ مِنْهُمْ: ابْنُ قُدَامَةَ وَابْنُ الْحَاجِبِ وَالتَّاجُ السَّبْكِ وَالزَّرْكَشِيُّ وَالْمَحَلِّيُّ وَالسَّيُوطِيُّ وَالشَّعْرَانِيُّ وَالْمُرْدَاوِيُّ وَابْنُ النَّجَّارِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى. يَنْظُرُ: رَوْضَةُ النَّاظِرِ: ص ٦٩، مَخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ: ج ٢/٩٧١، بَيَانُ الْمَخْتَصَرِ: ج ٢/٦٤٨، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/١٢٦، رَفْعُ الْحَاجِبِ: ج ٤/٣٢، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ج ٣/١٤٥، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ١/٤٢٨، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ١/٤٤٩، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/٤٠٣ - ٤٠٤، التَّحْبِيرُ: ج ٦/٢٩٧٤، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٣/٥٢٦ الْمَدْخَلُ: ص ٢١٤، إِرْشَادُ الْفُحُولِ ص ٣١٢.

وَلَهُ تَعَارِيفُ أُخْرَى تَنْظُرُ فِي: اللَّامِعُ: ص ٥٥، الْوَرَقَاتُ: ص ٢١، التَّلْخِيسُ: ج ٢/٤٥٢، الْمُسْتَصْفَى: ص ٨٦، الْمَحْصُولُ: ج ٣/٤٢٨، الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ ج ٣/١١٨، الْمَنْهَاجُ مَعَ الْإِبْهَاجِ: ج ٢/٢٢٦، كَشْفُ الْأَسْرَارِ: ج ٣/٢٣٢ - ٢٣٤، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ٣/٥٤ - ٥٦.

(٣) يَنْظُرُ: مَخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ: ج ٢/٩٧١، بَيَانُ الْمَخْتَصَرِ: ج ٢/٦٤٨، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/١٢٦، رَفْعُ الْحَاجِبِ: ج ٤/٣٢، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ج ٣/١٤٥، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ١/٤٢٨، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ١/٤٤٩، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/٤٠٤.

(٤) وَهَذَا مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْحَنْفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ. يَنْظُرُ: أَصُولُ السَّرْحَسِيِّ: ج ٢/٦٦، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ٣/٩٢، تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ: ج ٣/٢٠٧ - ٢٠٩، مَخْتَصَرُ ابْنِ

[النَّسْخُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ]

وَيَجُوزُ عَلَى الصَّحِيحِ نَسْخُ بَعْضِ الْقُرْآنِ تِلَاوَةً وَحُكْمًا أَوْ أَحَدَهُمَا فَقَطْ، كَمَا هُوَ مَبِينٌ فِي الشَّرِيعَةِ.

فَمِثَالُ مَنْسُوخِ التِّلَاوَةِ وَالْحُكْمِ: قَوْلُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كَانَ فِيهَا أَنْزَلَ (عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ)، فَنُسِخَتْ بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ»^(١). فَهَذَا مَنْسُوخُ التِّلَاوَةِ وَالْحُكْمِ.

وَمِثَالُ مَنْسُوخِ التِّلَاوَةِ دُونَ الْحُكْمِ: «الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنِيَا فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ»^(٢). وَأَمَّا مَنْسُوخُ الْحُكْمِ دُونَ التِّلَاوَةِ فَهُوَ كَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ^{(٣)(٤)}.

الحاجب: ج ٢/١٠١٢ - ١٠١٣، بَيَانُ الْمَخْتَصَرِ: ج ٢/٦٧١، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/١٢٨، اللَّامِعُ: ص ٥٧، الْإِحْكَامُ: ج ٣/١٧٤ - ١٧٥، رَفْعُ الْحَاجِبِ: ج ٤/٩٩، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ج ٣/٢٠٣، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ١/٤٢٩ - ٤٣٠، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ١/٤٥٠، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/٤٠٥، التَّحْبِيرُ: ج ٦/٣٠٦٣ - ٣٠٦٤، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٣/٥٧٠.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، كِتَابُ الرِّضَاعِ، بَابُ التَّحْرِيمِ بِخَمْسِ رَضَعَاتٍ، رَقْمُ (١٤٥٢)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ، كِتَابُ النِّكَاحِ بَابُ هَلْ يَحْرُمُ مَا دُونَ خَمْسِ رَضَعَاتٍ، رَقْمُ (٢٠٦٢)، وَالنَّسَائِيُّ فِي سُنَنِهِ الْكُبْرَى، كِتَابُ النِّكَاحِ، الْقَدْرُ الَّذِي يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ رَقْمُ (٥٤٤٨)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي سُنَنِهِ، كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ لَا تَحْرُمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمَصَّتَانِ، رَقْمُ (١٩٤٢).

(٢) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ، كِتَابُ الْحُدُودِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الرِّجْمِ، رَقْمُ (١٥٠٦)، وَالنَّسَائِيُّ فِي سُنَنِهِ الْكُبْرَى، كِتَابُ الرِّجْمِ، تَثْبِيتُ الرِّجْمِ، رَقْمُ (٧١٥٦)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي سُنَنِهِ، كِتَابُ الْحُدُودِ، بَابُ الرِّجْمِ، رَقْمُ (٢٥٥٣)، وَالدَّارِمِيُّ فِي سُنَنِهِ، كِتَابُ الْحُدُودِ، بَابُ فِي حَدِّ الْمُحَصِّنِينَ بِالزَّانَا، رَقْمُ (٢٣٢٢)، عَنْ سَيِّدِنَا عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ، كِتَابُ الْحُدُودِ، ذِكْرُ اثْبَاتِ الرِّجْمِ لِمَنْ زَنَى وَهُوَ مُحَصَّنٌ، رَقْمُ (٤٤٢٨)، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ، كِتَابُ الْحُدُودِ، رَقْمُ (٨٠٦٨) وَقَالَ: «صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يَخْرُجْ».. عَنْ أَبِي بَنْ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) وَمِنْهُ - مِثْلًا - قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتْلَعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠] فَهَذِهِ تَوْجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ الْمِتَوَفَى زَوْجَهَا أَنْ تَعْتَدَ فِي بَيْتِ الزَّوْجِيَّةِ سَنَةً كَامِلَةً، ثُمَّ نَسَخَ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا الْحُكْمَ بِأَخْفِ مِنْهُ إِلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةِ أَيَّامٍ بِقَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرِيضَنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]، وَهَذِهِ آيَةٌ مُتَأَخِّرَةٌ فِي النُّزُولِ عَنِ الْأُولَى فَكَانَتْ نَاسِخَةً، وَإِنْ تَقَدَّمَ فِي التِّلَاوَةِ.

يَنْظُرُ: قَوَاعِدُ الْأَدْلَةِ: ج ١/٤٢٧، الْإِبْهَاجُ ج ٢/٢٤١، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ١/٤٥٢. (٤) وَهُوَ قَوْلُ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ، يَنْظُرُ لِكُلِّ مَا تَقَدَّمَ: أَصُولُ الْبَزْدَوِيِّ: ص ٢٢٦، أَصُولُ =

[جَوَازُ نَسْخِ الْقُرْآنِ لِلْقُرْآنِ وَلِلسُّنَّةِ]

وَيَجُوزُ نَسْخُ الْقُرْآنِ لِقُرْآنٍ (١) وَلِسُنَّةٍ (٢).

[جَوَازُ نَسْخِ الْقُرْآنِ بِالسُّنَّةِ]

وَنَسْخُ (٣) الْقُرْآنِ بِالسُّنَّةِ.....

= السرخسي: ج ٢/ ٧٨ - ٨١، الفصول في الأصول: ج ٢/ ٢٥١ - ٢٥٣، التقرير والتحبير: ج ٣/ ٨٧ - ٨٨، المحصول لابن العربي: ص ١٤٦ - ١٤٧، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/ ٩٩٢ - ٩٩٥، بيان المختصر: ج ٢/ ٦٦٣ - ٦٦٤، الضياء اللامع: ج ٢/ ١٢٩ - ١٣٠، اللمع: ص ٥٧ - ٥٨، قواطع الأدلة: ج ١/ ٤٢٦ - ٤٢٨، المستصفي: ص ٩٩، المحصول: ج ٣/ ٤٨٢ - ٤٨٦، الإحكام للآمدي: ج ٣/ ١٥٤ - ١٥٦، الإبهاج: ج ٢/ ٢٣٠، البحر المحيط: ج ٣/ ١٨٠ - ٤٨٧، البدر الطالع: ج ١/ ٤٥٠ - ٤٥٢، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/ ٤٠٥ المسودة: ص ١٧٨، التحبير: ج ٦/ ٣٠٢٩ - ٣٠٣٤، المدخل: ص ٢١٤ - ٢١٦.

(١) وهو قول جماهير العلماء كما مر في المراجع السابقة.

(٢) نَسَخَ السُّنَّةَ بِالْقُرْآنِ، وهي إمَّا أَنْ تَكُونَ: مُتَوَاتِرَةً كَالِاسْتِقْبَالِ فِي الصَّلَاةِ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدَسِ الَّذِي ثَبِتَ بِالسُّنَّةِ، نُسِخَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ قُولُوا وَجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤]، أَوْ أَحَادًا كَمَا وَقَعَ فِي صَلَاحِ الْحُدَيْبِيَّةِ مِنْ رَدِّ رَسُولِ اللَّهِ مَنْ أَتَاهُ مِنَ النِّسَاءِ مُؤْمِنَاتٍ، فَقَدْ نُسِخَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ [الممتحنة: ١٠]، وَهَذَا قَوْلُ الْفُقَهَاءِ وَعَامَّةُ الْمُتَكَلِّمِينَ. ينظر: الفصول في الأصول: ج ٢/ ٣٢٢ - ٣٢٣، كشف الأسرار: ج ٣/ ٢٦٤، التقرير والتحبير: ج ٣/ ٨٣ - ٨٤، تيسير التحرير: ج ٣/ ٢٠٢ - ٢٠٣، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/ ١٠٠٢، بيان المختصر: ج ٢/ ٦٦٨، الضياء اللامع: ج ٢/ ١٣٢، التبصرة: ص ٢٧٢، قواطع الأدلة: ج ١/ ٤٥٦ - ٤٥٧، التلخيص: ج ٢/ ٥٢١ - ٥٢٢، الإحكام للآمدي: ج ٣/ ١٦٢ - ١٦٣، رفع الحاجب: ج ٤/ ٩٣ - ٩٨، البحر المحيط: ج ٣/ ١٩٣، البدر الطالع: ج ١/ ٤٥٣ - ٤٥٤، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/ ٤٠٧، غاية المأمول: ص ٢٢٨ - ٢٢٩، روضة الناظر: ص ٨٤، المسودة: ص ١٨٥ - ١٨٦، التحبير: ج ٦/ ٣٠٤٧ - ٣٠٤٨، إرشاد الفحول: ص ٣٢٦.

(٣) معطوفة على ما قبلها، يعني ويجوز - على الصحيح عند الشافعية - نَسْخُ الْقُرْآنِ بِالسُّنَّةِ المتواترة. ينظر: البدر الطالع: ج ١/ ٤٥٣.

الْمُتَوَاتِرَةُ (١)(٢). قَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته الله: «وَحَيْثُ وَقَعَ نَسْخُ الْقُرْآنِ بِالسُّنَّةِ فَمَعَ السُّنَّةُ

(١) وهو مذهب الجمهور من الحنفية والمالكية والصحيح عند الشافعية، وهو مذهب الأشاعرة، وعلى رأسهم الإمام أبو الحسن الأشعري رحمته الله، مِنْ أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ عَقْلًا وَوَاقِعٌ شَرْعًا. ينظر: الفصول في الأصول: ج ٢/ ٣٢١، أصول السرخسي: ج ٢/ ٦٧، كشف الأسرار: ج ٣/ ٢٦٤، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/ ١٠٠٨، الفروق للإمام القرافي: ج ١/ ٨، بيان المختصر: ج ٢/ ٦٦٩، الضياء اللامع: ج ٢/ ١٣٢، التبصرة: ص ٢٦٥، البرهان: ج ٢/ ٨٥١، المستصفي: ص ٩٩ - ١٠٠، المحصول: ج ٣/ ٥١٩، الإحكام للآمدي: ج ٣/ ١٦٥، الإبهاج: ج ٢/ ٢٤٧، البحر المحيط: ج ٣/ ١٨٦، غاية المأمول: ص ٢٢٩، التحبير: ج ٦/ ٣٠٥٠.

وَذَهَبَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ نَسْخُ الْقُرْآنِ بِالسُّنَّةِ بِحَالٍ وَإِنْ كَانَتْ مُتَوَاتِرَةً، وَقَدْ حَمَلَ كَثِيرٌ مِنْ مُحَقِّقِي الشَّافِعِيَّةِ كَلَامَ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ هَذَا عَلَى عَدَمِ الْوُقُوعِ شَرْعًا لَا عَلَى الْجَوَازِ عَقْلًا، وَهِيَ رَايَةٌ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَهِيَ أَيْضًا مَشْهُورَةٌ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ حَمَلَهُ عَلَى كِلَيْهِمَا، وَهِيَ الرَّوَايَةُ الْآخَرَى عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ. ينظر: التبصرة: ص ٢٦٤، قواطع الأدلة: ج ١/ ٤٥٠، البرهان: ج ٢/ ٨٥١، الإحكام للآمدي: ج ٣/ ١٦٥، رفع الحاجب: ج ٤/ ٩٥، الإبهاج: ج ٢/ ٢٤٨، البحر المحيط: ج ٣/ ١٨٦، روضة الناظر: ص ٨٤، مختصر ابن اللحام: ص ١٣٨، التحبير: ج ٦/ ٣٠٤٨ - ٣٠٥٠، شرح الكوكب المنير: ج ٣/ ٥٧٠، إرشاد الفحول: ص ٣٢٤.

وَأَمَّا نَسْخُ الْقُرْآنِ بِسُنَّةِ الْآحَادِ فَالْأَكْثَرُ مِنَ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهُ جَائِزٌ عَقْلًا وَغَيْرُ وَاقِعٍ شَرْعًا، وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ. ينظر: الإبهاج ج ٢/ ٢٥١، تشنيف المسامع: ج ١/ ٤٣١ - ٤٣٢، البدر الطالع: ج ١/ ٤٥٣ - ٤٥٤، الضياء اللامع: ج ٢/ ١٣٣، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/ ٤٠٧، غاية المأمول: ص ٢٢٩، الشرح الكبير: ص ٣٤٠ - ٣٤١.

(٢) وقد مثل العلماء الذين قالوا بجواز نسخ السُّنَّةِ المتواترة للقرآن بوقوع ذلك، بحديث: «لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ» الَّذِي نَسَخَ وَجُوبَ الْوَصِيَّةِ لِلْوَالِدَيْنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠] وغير ذلك من الأمثلة، ينظر: المستصفي: ص ١٠٠، المحصول: ج ٣/ ٥٢١، الإحكام للآمدي: ج ٣/ ١٦٦، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/ ١٠٠٩، بيان المختصر: ج ٢/ ٦٦٩، المحيط: ج ٣/ ١٨٦، البدر الطالع: ج ١/ ٤٥٤، الضياء اللامع: ج ٢/ ١٣٣، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/ ٤٠٧.

قرآن عاضدٌ لها (*) يُبَيِّنُ تَوَافُقَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَحَيْثُ وَقَعَ نَسْخُ السُّنَّةِ بِالْقُرْآنِ فَمَعَهُ سُنَّةٌ عَاضِدَةٌ لَهُ تُبَيِّنُ تَوَافُقَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ (١).

[جَوَازُ نَسْخِ السُّنَّةِ بِالسُّنَّةِ]

وَيَجُوزُ نَسْخُ السُّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ بِمِثْلِهَا بِالْإِجْمَاعِ، وَنَسْخُ الْآحَادِ بِمِثْلِهَا (٢)، وَنَسْخُ الْمُتَوَاتِرَةِ بِالْآحَادِ عَلَى الْأَصَحِّ (٣).

(*) نهاية (ق ١٦/أ).

(١) هذا القول نقله الشيخ الشَّعْرَانِي من كلام التَّاجِ السَّبْكِ مع بعض التفسيرات للجلال المَحَلِّي، وليس هو من كلام الإمام الشَّافِعِيِّ نَصًّا، وَإِنَّمَا صَاغَهُ السَّبْكِ مِنْ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي كِتَابِ الرِّسَالَةِ: ص ١٠٧ - ١٠٨: «لَا يُنْسَخُ كِتَابُ اللَّهِ إِلَّا بِكِتَابِهِ وَهَكَذَا سَنَ رَسُولِ اللَّهِ لَا يَنْسَخُهَا إِلَّا سُنَّتُهُ، وَلَوْ أَحَدَّثَ اللَّهُ فِي أَمْرٍ غَيْرِ مَا سَنَّ فِيهِ رَسُولُهُ لَسَنَّ رَسُولُهُ مَا أَحَدَّثَ اللَّهُ حَتَّى يُبَيِّنَ لِلنَّاسِ أَنَّ لَهُ سُنَّةً نَاسِخَةً لِسُنَّتِهِ أَيْ مُوَافِقَةً لِلْكِتَابِ النَّاسِخِ لَهَا، إِذْ لَا شَكَّ فِي مُوَافَقَتِهِ لَهُ كَمَا فِي نَسْخِ التَّوْحَةِ فِي الصَّلَاةِ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ الثَّابِتِ بِفَعْلِهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤]، وَقَدْ فَعَلَهُ. يَنْظُرُ: الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ١/٤٥٥.

(٢) وَهَذَا بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ. يَنْظُرُ: التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ٣/٨٢، تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ: ج ٣/٢٠٠، الْوَرَقَاتُ: ص ٢٢، اللَّعْمُ: ص ٥٩ الْمُسْتَصْفَى: ص ١٠١، الْمَحْصُولُ: ج ٣/٤٩٥ - ٤٩٨، الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ: ج ٣/١٥٩، الْإِبْهَاجُ: ج ٢/٢٤٧، الْبَحْرُ الْمَحِيْطُ: ج ٣/١٨٥، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ١/٤٥٦، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/٤٠٨، التَّحْبِيرُ: ج ٦/٣٠٤٠، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ: ج ٣/٥٦١، إِرْشَادُ الْفُحُولِ: ص ٣٢٣.

(٣) عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنْ مُحَقِّقِي الشَّافِعِيَّةِ فِي جَوَازِهِ عَقْلًا وَوُقُوعَهُ شَرْعًا، مِنْهُمْ الْإِمَامُ الْغَزَالِيُّ، وَالْجَلَالُ الْمَحَلِّي وَالشَّيْخُ زَكْرِيَّا الْأَنْصَارِيُّ وَالْإِمَامُ الرَّمْلِيُّ وَالْإِمَامُ الْعَبَادِيُّ وَالْإِمَامُ الشَّعْرَانِيُّ هُنَا. يَنْظُرُ: الْمُسْتَصْفَى: ص ١٠١، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ١/٤٥٦، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/٤٠٨، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ٨٨، غَايَةُ الْمَأْمُولِ: ص ٢٣٠، الشَّرْحُ الْكَبِيرُ: ص ٣٤٠. وَذَهَبَ جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْسَخَ الْمُتَوَاتِرُ إِلَّا الْمُتَوَاتِرُ لَا الْآحَادَ؛ لِأَنَّ التَّوَاتُرَ يُوجِبُ الْعِلْمَ (الْقَطْعَ) فَلَا يَجُوزُ نَسْخُهُ بِمَا يُوجِبُ الظَّنَّ، وَالْكَلَامُ هُنَا فِي الْجَوَازِ وَالْوُقُوعِ، أَمَّا الْجَوَازُ عَقْلًا فَلَا أَكْثَرُونَ عَلَيْهِ، وَأَمَّا الْوُقُوعُ فَتَفَاهُ مُعْظَمُهُمْ. يَنْظُرُ: التَّوْضِيحُ: ج ٢/٧٧، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ٣/٨٢، تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ: ج ٣/٢٠١، الْمَحْصُولُ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ: ص ١٤٦، الْفَقِيهَ وَالْمُتَفَقِّهَ لِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ: ج ١/٣٣٣، اللَّعْمُ: ص ٥٩.

وَمِنْ أَمْثَلَةِ نَسْخِ السُّنَّةِ بِالسُّنَّةِ حَدِيثُ مُسْلِمٍ (١): قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ الرَّجُلُ يَعْجَلُ عَنْ أَمْرَاتِهِ وَلَمْ يُؤْمِنْ مَاذَا يَجِبُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ». فَهَذَا الْحَدِيثُ مَنْسُوخٌ بِحَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ (٢): «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهِ الْأَرْبَعِ ثُمَّ جَهَدَهَا فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ». زَادَ مُسْلِمٌ (٣) «وَأَنْ لَمْ يُنْزَلْ»؛ لِأَنَّ هَذَا مُتَأَخِّرُ النَّزُولِ، كَمَا يَشْهَدُ لَهُ قَوْلُ أَبِي بَنِ كَعْبٍ: «إِنَّ حَدِيثَ «إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ». كَانَ رُخْصَةً - رَخَّصَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوَائِلَ الْإِسْلَامِ» (٤)(٥).

[نَسْخُ النَّصِّ بِالْقِيَاسِ]

قَالَ الْعُلَمَاءُ: «يَجُوزُ نَسْخُ النَّصِّ بِالْقِيَاسِ عَلَى الصَّحِيحِ» (٦). وَقِيلَ:

= قَوَاطِعُ الْأَدْلَةِ: ج ١/٤٤٩، الْوَرَقَاتُ: ص ٢٢، الْمَحْصُولُ: ج ٣/٤٩٨، الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ: ج ٣/١٥٩، الْمَنْهَاجُ وَالْإِبْهَاجُ: ج ٢/٢٥١، الْبَحْرُ الْمَحِيْطُ: ج ٣/١٨٥، الْمَسْوُودَةُ: ص ١٨٦، التَّحْبِيرُ: ج ٦/٣٠٤١، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ: ج ٣/٥٦١، إِرْشَادُ الْفُحُولِ: ص ٣٢٣. (١) فِي صَحِيحِهِ، كِتَابُ الْحَيْضِ، بَابُ إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ رَقْم (٣٤٣) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) الْبَخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ، كِتَابُ الْغُسْلِ، بَابُ إِذَا تَقَيَّ الْخَتَانَانِ، رَقْم (٢٨٧)، وَمُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، كِتَابُ الْحَيْضِ، بَابُ نَسْخِ الْمَاءِ مِنَ الْمَاءِ وَوُجُوبُ الْغُسْلِ بِالتَّقَاءِ الْخَتَانَيْنِ، رَقْم (٣٤٨) عَنْ سَيِّدِنَا أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا لِلنَّبِيِّ.

(٣) يَنْظُرُ التَّخْرِيجُ السَّابِقُ عِنْدَ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ، كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ فِي الْإِكْسَالِ، رَقْم (٢١٤) (٢١٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي سَنَنِهِ، كِتَابُ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ، بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْمَاءَ مِنَ الْمَاءِ، رَقْم (١١٠) وَقَالَ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَإِنَّمَا كَانَ قَوْلُهُ «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ» فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، ثُمَّ نُسِخَ بَعْدَ ذَلِكَ، وَهَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ مِنْهُمْ أَبِي بَنْ كَعْبٍ وَرَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّهُ إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ أَمْرَاتِهِ فِي الْفَرْجِ وَجَبَ عَلَيْهِمَا الْغُسْلُ وَإِنْ لَمْ يُنْزَلَا». وَابْنُ مَاجَةٍ فِي سَنَنِهِ، كِتَابُ الطَّهَارَةِ وَسَنَنِهَا، بَابُ مَا جَاءَ فِي وَجُوبِ الْغُسْلِ إِذَا تَقَيَّ الْخَتَانَانِ، رَقْم (٦٠٩)، وَالدَّارِمِيُّ فِي سَنَنِهِ، كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ الْمَاءِ مِنَ الْمَاءِ، رَقْم (٧٥٩).

(٥) يَنْظُرُ: الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ١/٤٥٦ - ٤٥٧، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/٤٠٨، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ٨٨، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ: ج ٣/٥٧٨ - ٥٧٩.

(٦) هَذَا الْقَوْلُ الَّذِي اخْتَارَهُ الْإِمَامُ الشَّعْرَانِيُّ، وَصَحَّحَهُ، هُوَ أَحَدُ الْأَقْوَالِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، مِنْ =

«لا يَجُوزُ»^(١).

[نَسْخُ الْقِيَاسِ]

وَكَذَلِكَ قَالُوا: «يَجُوزُ عَلَى الصَّحِيحِ نَسْخُ الْقِيَاسِ الْمَوْجُودِ فِي زَمَنِهِ ﷺ بِنَصٍّ أَوْ قِيَاسٍ آخَرَ، لَكِنْ يُشْتَرَطُ فِي الْقِيَاسِ النَّاسِخِ أَنْ يَكُونَ أَجْلَى مِنَ الْمَنْسُوخِ»^(٢).

= صَحَّةُ نَسْخِ النَّصِّ بِالْقِيَاسِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ مُسْتَنَدٌ إِلَى النَّصِّ فَكَأَنَّهُ النَّاسِخُ، وَهُوَ أَيْضًا اخْتِيَارُ التَّاجِ السَّبْكِيِّ وَالْجَلَالِ الْمَحَلِّي. يَنْظُرُ: جَمْعُ الْجَوَامِعِ وَالْبَدْرِ الطَّالِعِ: ج ١/ ٤٥٨. وَقِيلَ: يَنْسَخُ إِنْ كَانَ فِي زَمَنِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - وَعَلَيْهِ مَنصُوصَةٌ (مَقْطُوعٌ بِهَا)، وَعَلَيْهِ الْإِمَامُ الْغَزَالِيُّ فِي الْمُسْتَصْفَى: ص ١٠١ وَالْإِمَامُ أَبُو قُدَامَةَ فِي رَوْضَةِ النَّاظِرِ: ص ٨٧، وَالْإِمَامُ الْأَمْدِيُّ فِي الْإِحْكَامِ: ج ٣/ ٧٨، وَالْإِمَامُ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي مَخْتَصَرِهِ: ج ٢/ ١٠١٤. وَيَنْظُرُ: بَيَانُ الْمَخْتَصَرِ: ج ٢/ ٦٧٣.

(١) وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ مِنَ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ، مِنْ أَنَّ الْقِيَاسَ لَا يَكُونُ نَاسِخًا؛ لِأَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ عِنْدَ عَدَمِ النَّصِّ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْسَخَ النَّصُّ، وَنَقَلَ الْإِمَامُ الْفَخْرُ الرَّازِي الْإِجْمَاعَ عَلَى هَذَا. يَنْظُرُ: أَصُولُ السَّرْحِيِّ: ج ٢/ ٦٦، كَشْفُ الْأَسْرَارِ ج ٣/ ٢٦٠ - ٢٦١، فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ: ج ٢/ ١٥٠، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/ ١٣٥، اللَّمْعُ: ص ٦٠، قَوَاطِعُ الْأَدْلَةِ: ج ١/ ٤٢٦، الْفَقِيهُ وَالْمُتَفَقِّهَةُ: ج ١/ ٣٣٣، الْمُسْتَصْفَى: ص ١٠١، الْمَحْصُولُ: ج ٣/ ٥٣٨، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ج ٣/ ٢٠٦، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ١/ ٤٣٣ - ٤٣٤، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/ ٤٠٩، غَايَةُ الْمَأْمُولِ: ص ٢٣٠، الْمَسْوَدَةُ: ص ٢٠٢، التَّحْبِيرُ: ج ٦/ ٣٠٦٦ - ٣٠٦٨، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٣/ ٥٧١، إِرْشَادُ الْفُحُولِ: ص ٣٢٩.

(٢) وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَاخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ وَابْنُ عَقِيلٍ مِنَ الْحَنَابِلَةِ. يَنْظُرُ: الْمَحْصُولُ: ج ٣/ ٥٣٦ - ٥٣٧، الْإِبْهَاجُ: ج ٢/ ٢٥٤، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ١/ ٤٣٤ - ٤٣٥، الْبَدْرِ الطَّالِعِ: ج ١/ ٤٥٨، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/ ١٣٦، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/ ٤٠٩ - ٤١٠، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ٨٨، غَايَةُ الْمَأْمُولِ: ص ٢٣٢، التَّحْبِيرُ: ج ٦/ ٣٠٧٠ - ٣٠٧١، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٣/ ٥٧٢.

وَذَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ نَسْخُهُ؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ إِذَا كَانَ مُسْتَنْبَطًا مِنْ أَصْلِ فَالْقِيَاسُ بَاقٍ بِقَاءِ الْأَصْلِ، فَلَا يُتَصَوَّرُ رَفْعُ حُكْمِهِ مَعَ بَقَاءِ أَصْلِهِ، يَنْظُرُ: كَشْفُ الْأَسْرَارِ: ج ٣/ ٢٦١ - ٢٦٢، فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ: ج ٢/ ١٥٠ - ١٥١، التَّحْبِيرُ: ج ٦/ ٣٠٦٩ - ٣٠٧٠، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٣/ ٥٧١.

[النَّسْخُ بِمَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ]

قَالُوا: «وَلَا يَجُوزُ النَّسْخُ بِمَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ؛ لِضَعْفِهِ عَنْ مُقَاوَمَةِ النَّصِّ»^(١)، خِلَافًا لِأَبِي إِسْحَاقَ الشَّيرَازِيِّ^(٢).

[النَّسْخُ بِبَدَلٍ أَثْقَلِ]

وَيَجُوزُ النَّسْخُ بِبَدَلٍ أَثْقَلِ^(٣)، خِلَافًا لِلْمُعْتَزَلَةِ^(٤).

دَلِيلُ أَهْلِ السُّنَّةِ^(٥): نَسْخُ التَّخْيِيرِ بَيْنَ الصَّوْمِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾^(٦) وَالْفِدْيَةُ بِتَعْيِينِ الصَّوْمِ كَمَا فِي الْآيَةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^(٧).

(١) وَهُوَ قَوْلُ الْحَنَفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ. يَنْظُرُ: التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ٣/ ٩٧، الْفَقِيهُ وَالْمُتَفَقِّهَةُ: ج ١/ ٣٣٣، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/ ١٣٨، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ١/ ٤٣٦، الْبَدْرِ الطَّالِعِ: ج ١/ ٤٦٢، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/ ٤١٠ - ٤١١، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ٨٨، التَّحْبِيرُ: ج ٦/ ٣٠٨٧، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٣/ ٥٨٠.

(٢) الَّذِي صَحَّحَ النَّسْخَ بِهِ، وَجَعَلَهُ الْمَذْهَبَ الصَّحِيحَ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ، وَذَلِكَ فِي كِتَابِهِ اللَّمْعُ: ص ٦٠.

(٣) وَهُوَ قَوْلُ الْحَنَفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ. يَنْظُرُ: الْفُصُولُ فِي الْأُصُولِ: ج ٢/ ٢٢١، كَشْفُ الْأَسْرَارِ: ج ٣/ ٢٧٨، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ٣/ ٧٨ - ٧٩، تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ: ج ٣/ ١٩٩، فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ: ج ٢/ ١٢٥، مَخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ: ج ٢/ ٩٩٨، بَيَانُ الْمَخْتَصَرِ: ج ٢/ ٦٦١، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/ ١٤٢، الْمَحْصُولُ: ج ٣/ ٤٨٠، الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ: ج ٣/ ١٥٠، الْمَنْهَاجُ وَالْإِبْهَاجُ: ج ٢/ ٢٣٨، رَفْعُ الْحَاجِبِ: ج ٤/ ٦٦، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ١/ ٤٣٨، الْبَدْرِ الطَّالِعِ: ج ١/ ٤٦٥، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/ ٤١٤، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ٨٩، غَايَةُ الْمَأْمُولِ: ص ٢٢٧، الْمَخْتَصَرُ لِابْنِ اللَّحَامِ: ص ١٣٧، التَّحْبِيرُ: ج ٦/ ٣٠٢١ - ٣٠٢٣، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٣/ ٥٤٩.

(٤) وَهُوَ أَيْضًا قَوْلُ بَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ وَبَعْضِ الظَّاهِرِيَّةِ، قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ الْإِحْكَامِ: ج ٤/ ٤٩٣: «قَالَ قَوْمٌ مِنْ أَصْحَابِنَا وَمِنْ غَيْرِهِمْ لَا يَجُوزُ نَسْخُ الْأَخْفِّ بِالْأَثْقَلِ، وَقَدْ أَخْطَأَ هَؤُلَاءِ الْقَائِلُونَ». وَيَنْظُرُ: الْمَرَاجِعُ السَّابِقَةُ.

(٥) يَنْظُرُ: الْمَرَاجِعُ السَّابِقَةُ.

(٦) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، الْآيَةُ (١٨٥).

(٧) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، الْآيَةُ (١٨٥).

[النسخ بلا بدل]

ويجوز النسخ بلا بدل^(١)، لكن لم يقع، كما قال الشافعي^(٢).

وقال بعضهم^(٣): «وقع؛ لنسخ وجوب تقديم الصدقة على مناجاة النبي ﷺ»

(١) القول بجواز النسخ بلا بدل هو قول الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة، فلا يشترط عندهم في النسخ أن يخلّف المنسوخ بدل ثم اختلفوا في وقوعه على ما سيأتي بعد قليل بإذنه تعالى. ينظر: التقرير والتحبير: ج ٣/٧٦، تيسير التحرير: ج ٣/١٩٧، فواتح الرحموت: ج ٢/١٢٣، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/٩٨٤ - ٩٨٥، بيان المختصر: ج ٢/٦٦٠، الضياء اللامع: ج ٢/١٤٣، الفقيه والمتفقه: ص ٢٤٩، اللمع: ص ٥٨، قواطع الأدلة: ج ١/٤٢٩، البرهان: ج ٢/٨٥٦، المستصفى: ص ٩٦، المحصول: ج ٣/٤٧٩، الإحكام للآمدي: ج ٣/١٥٠، المنهاج والإبهاج: ج ٢/٢٣٨، رفع الحاجب: ج ٤/٦١ - ٦٢، البدر الطالع: ج ١/٤٦٦، غاية المأمول: ص ٢٢٧، روضة الناظر: ص ٨٢، المسودة: ص ١٧٩، المختصر لابن اللحام: ص ١٣٧، التحبير: ج ٦/٣٠١٧، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٥٤٥ - ٥٤٧، المدخل: ص ٢١٨.

(٢) في كتابه الرسالة: ص ١٠٩، وعبارته ﷺ: «وَلَيْسَ يُنْسَخُ فَرَضٌ أَبَدًا، إِلَّا ثَبَتَ مَكَانَهُ فَرَضٌ، كَمَا نُسِخَتْ قِبْلَةُ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَأُثْبِتَ مَكَانَهَا الْكُعْبَةُ». ظاهر هذه العبارة أنه لا يقع النسخ إلا ببدل، وليس ذلك مراده، بل هو موافق للجماهير على أن النسخ قد يقع بلا بدل ومراده بها: أنه - أي الحكم - يُنْقَلُ مِنْ حَظَرٍ إِلَى إِبَاحَةٍ، أَوْ إِبَاحَةٍ إِلَى حَظَرٍ، أَوْ تَخْيِيرٍ عَلَى حَسَبِ أَحْوَالِ الْفُرُوضِ وَمِثْلُ ذَلِكَ مُنَاجَاةُ النَّبِيِّ بِلا تقديم صدقة، ثُمَّ فَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى تَقْدِيمَ الصَّدَقَةِ، ثُمَّ أزال ذلك، فَرَدَّهُمْ إِلَى مَا كَانُوا عَلَيْهِ، فَإِنْ شَاءُوا تَقَرَّبُوا بِالصَّدَقَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنْ شَاءُوا نَاجَوْهُ مِنْ غَيْرِ صَدَقَةٍ، فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ الشَّافِعِيِّ ﷺ: «فَرَضُ مَكَانٍ فَرَضٌ». فالمقصود أنهم يُنْقَلُونَ مِنْ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ إِلَى مِثْلِهِ، وَلَا يُتْرَكُونَ غَيْرَ مُحْكَمٍ عَلَيْهِمْ بِشَيْءٍ، بَلْ هُوَ كَالْأَفْعَالِ قَبْلَ الشَّرْعِ، وَهَذَا مَعَ جَوَازِهِ لَمْ يَقَعْ، فَكَلَامُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ بِهَذَا الْمَعْنَى مُحَلٌّ اتِّفَاقٍ؛ لِأَنَّ الْبَارِي سَبْحَانَهُ لَمْ يَتْرِكْ عِبَادَهُ هَمَلًا فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ. ينظر: الإبهاج: ج ٢/٢٣٩، رفع الحاجب: ج ٤/٦١ - ٦٢، البحر المحيط: ج ٣/١٧١، التقرير والتحبير: ج ٣/٧٦، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٥٤٨.

(٣) وهو قول جماهير الأصوليين - بما فيهم الإمام الشافعي على ما تَمَّ تَبَيُّنُهُ آنفًا - ينظر: التقرير والتحبير: ج ٣/٧٦، تيسير التحرير: ج ٣/١٩٧ - ١٩٨، فواتح الرحموت: ج ٢/١٢٣، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/٩٨٤ - ٩٨٥، بيان المختصر: ج ٢/٦٦٠، قواطع الأدلة: ج ١/٤٢٩ - ٤٣٠، المستصفى: ص ٩٦، المحصول: ج ٣/٤٧٩، الإبهاج: ج ٢/٢٣٩، رفع

في قوله تعالى: ﴿إِذَا نَجَّيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِمُوا بَيْنَ يَدَيْ جُؤَدِكُمْ صَدَقَةً﴾^(١) إذ لا بدل لجوابه.

وأجاب أصحاب الشافعي: «بأننا لا نُسَلِّمُ أَنْ لَا بَدَلَ لِلجُؤُوبِ، بَلْ لَهُ بَدَلٌ وَهُوَ الْجَوَازُ الصَّادِقُ هُنَا بِالْإِبَاحَةِ أَوْ الِاسْتِحْبَابِ»^(٢).

[النسخ واقع عند كل المسلمين]

مسألة: النسخ واقع عند كل المسلمين^(٣).

وخالف اليهود غير العيسوية^(٤) القائلين ببعثة رسول الله ﷺ لكن إلى بني إسماعيل خاصة، وهم العرب.

= الحاجب: ج ٤/٦٢، البحر المحيط: ج ٣/١٧٠ روضة الناظر: ص ٨٢ التحبير: ج ٦/٣٠١٧ - ٣٠١٨، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٥٤٧.

(١) سورة المجادلة، الآية (١٢).

(٢) ينظر: البدر الطالع: ج ١/٤٦٦، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٤١٤، غاية الوصول: ص ٨٩.

(٣) ينظر: الإحكام للآمدي: ج ٣/١٢٧، كشف الأسرار: ج ٣/٢٣٥ - ٢٣٦، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/٩٧٣ - ٩٧٤، بيان المختصر: ج ٢/٦٥٢ - ٦٥٣، رفع الحاجب: ج ٤/٤٠، البحر المحيط: ج ٣/١٥٢، الغيث الهامع: ص ٣٧٧، البدر الطالع: ج ١/٤٦٧ - ٢٩٨٧، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٤١٥، غاية الوصول: ص ٨٩، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٥٣٣ - ٥٣٤، تيسير التحرير: ج ٣/١٨١، فواتح الرحموت: ج ٢/١٠٠.

(٤) العيسوية من اليهود: نسبة إلى أبي عيسى إسحق بن يعقوب الأصفهاني، كان في زمن المنصور، وابتدأ دعوته في زمن آخر ملوك بني أمية مروان بن محمد، فاتبعه بشر كثير من اليهود وادّعوا له آيات ومعجزات، فقد زعم أنه نبي، وأنه رسول المسيح المنتظر وزعم أن الله كلمه وكلفه أن يخلص بني إسرائيل من أيدي الأمم العاصين والملوك الظالمين، واعترف العيسوية بجواز النسخ عقلاً وسماعاً، واعترفوا ببعثة نبينا محمد إلى العرب لا إلى الأمم كافة، قتل هو وأصحابه في حربه مع الخليفة المنصور. ينظر: الملل والنحل للشهرستاني: ج ١/٢١٥ - ٢١٦، والمراجع السابقة.

[نَسْخُ جَمِيعِ التَّكَالِيفِ]

وَيَجُوزُ نَسْخُ جَمِيعِ التَّكَالِيفِ^(١). وَمَنْعَ الْغَزَالِيِّ^(٢) وَالْمُعْتَزَلَةُ جَوَازَ نَسْخِ جَمِيعِ التَّكَالِيفِ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ عَدَمُ الْوُقُوعِ^(٣).

[نَسْخُ وَجُوبِ مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى]

وَمَنْعَ الْمُعْتَزَلَةُ^(*) أَيْضاً نَسْخَ وَجُوبِ مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَجَوَّزَ ذَلِكَ جُمْهُورُ أَهْلِ السُّنَّةِ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ^(٤)؛ لِأَنَّ مَعْرِفَةَ اللَّهِ هِيَ الْقُوَّةُ الْأَعْظَمُ لِلْعَالَمِ، فَافْتَهُمُ^(٥).

[مَعْرِفَةُ النَّاسِخِ]

فَرَعٌ: قَالَ الْعُلَمَاءُ: «يَتَعَيَّنُ النَّاسِخُ لِشَيْءٍ بِتَأْخُرِهِ عَنْهُ، وَطَرِيقُ الْعِلْمِ بِتَأْخُرِهِ: الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ مُتَأَخَّرٌ^(٦)». وَقَوْلُهُ ﷺ: «هَذَا نَاسِخٌ لَذَلِكَ»، أَوْ: «هَذَا بَعْدَ

(١) وهو قول جمهور الأصوليين، ينظر: مختصر ابن الحاجب: ج ٢/١٠٢٣، بيان المختصر: ج ٢/٦٨١، الضياء اللامع: ج ٢/١٤٦، الإحكام للآمدي: ج ٣/١٩٤، رفع الحاجب: ج ٤/١٣٤ - ١٣٥، تشنيف المسامع: ج ١/٤٤١، الغيث الهامع: ص ٣٧٨، البدر الطالع: ج ١/٤٦٩، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٤١٤، غاية الوصول: ص ٩٠، المختصر لابن اللحام: ص ١٤٠، التحبير: ج ٦/٣١٠٨، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٥٨٦ - ٥٨٧، والمسألة مفروضة في الجواز العقلي فقط، وإلا فالإجماع منعقد على أن ذلك لم يقع. ينظر: المراجع السابقة.

(٢) في كتابه المستصفي: ص ٩٨.

(٣) ينظر: المراجع السابقة.

(*) نهاية (ق ١٦/ب).

(٤) ينظر: المراجع السابقة.

(٥) هذه العبارة من جواهر ودرر الإمام الشَّعْرَانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ الَّتِي سَطَّرَهَا فِي هَذَا الْكِتَابِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذَّارِيَاتُ: ٥٦].

(٦) وهو قول الجمهور: الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة وغيرهم من العلماء، ينظر: التقرير والتحبير: ج ٣/١٠٤، تيسير التحرير: ج ٣/٢٢١، مختصر ابن الحاجب: ج ١/٩٩٩، بيان المختصر: ج ٢/٦٦٧ - ٦٦٨، الضياء اللامع: ج ٢/١٥١ - ١٥٢، قواطع الأدلة: ج ١/٤٣٨، رفع الحاجب: ج ٤/٨٣، تشنيف المسامع: ج ١/٤٤٣، الغيث

ذَلِكَ»، أَوْ «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ كَذَا فَافْعَلُوهُ»^(١). أَوْ النَّصُّ عَلَى خِلَافِ الْأَوَّلِ^(٢). أَوْ قَوْلُ الرَّائِي الْمَتَّقِظُ: «هَذَا سَابِقٌ عَلَى ذَاكَ»^(٣).

قَالُوا: «وَلَا أَثَرٌ لِمُوَافَقَةِ أَحَدِ النَّصِّينِ لِلْأَصْلِ»^(٤)؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ النَّاسِخُ مِنْهُمَا مُتَقَدِّمًا. وَكَذَلِكَ لَا أَثَرٌ لِثُبُوتِ إِحْدَى الْآيَتَيْنِ فِي الْمُصْحَفِ بَعْدَ إِثْبَاتِ الْآيَةِ الْأُخْرَى؛ لِاحْتِمَالِ الْمَذْكُورِ^(٥).

= الهامع: ص ٣٨١، البدر الطالع: ج ١/٤٧٣، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٤٢١، التحبير: ج ٦/٣٠٥٤، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٥٦٣

(١) وهو قول الجمهور الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة، ينظر: التقرير والتحبير: ج ٣/١٠٤، تيسير التحرير: ج ٣/٢٢١، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/٩٩٩، بيان المختصر: ج ٢/٦٦٧، الضياء اللامع: ج ٢/١٥١ - ١٥٢، قواطع الأدلة: ج ١/٤٣٨، الإحكام للآمدي: ج ٣/١٩٧، رفع الحاجب: ج ٤/٨٣، تشنيف المسامع: ج ١/٤٤٤، الغيث الهامع: ص ٣٨١، البدر الطالع: ج ١/٤٧٣، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٤٢١، غاية الوصول: ص ٩٠، التحبير: ج ٦/٣٠٥٥، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٥٦٥.

(٢) أي أن ينصَّ الشَّارِعُ عَلَى خِلَافِ مَا كَانَ مُقَرَّرًا بِدَلِيلٍ، بِحَيْثُ لَا يُمَكِّنُ الْجَمْعُ بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ عَلَى تَأْخُرِ أَحَدِهِمَا، فَيَكُونُ نَاسِخًا لِلْمُقَدَّمِ، وَهُوَ كَثِيرٌ، وَهُوَ قَرِيبٌ أَيْضًا مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ، وَهَذَا بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ. يَنْظُرُ: الضياء اللامع: ج ٢/١٥٢، تشنيف المسامع: ج ١/٤٤٤، الغيث الهامع: ص ٣٨١، البدر الطالع: ج ١/٤٧٣، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٤٢١، غاية الوصول: ص ٩٠، التحبير: ج ٦/٣٠٥٥.

(٣) وهو قول جماهير العلماء، ينظر: تيسير التحرير: ج ٣/٢٢٢، الضياء اللامع: ج ٢/١٥٢، قواطع الأدلة: ج ١/٤٣٩، رفع الحاجب: ج ٤/٨٥، المنهاج والإبهاج: ج ٢/٢٦١، تشنيف المسامع: ج ١/٤٤٤، الغيث الهامع: ص ٣٨٢، البدر الطالع: ج ١/٤٧٣، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٤٢٠، غاية الوصول: ص ٩٠، التحبير: ج ٦/٣٠٥٩.

(٤) أي للبراءة الأصلية في أن يكون متأخراً عن المخالف لها، وهو قول أكثر علماء الأصول، ينظر: تيسير التحرير: ج ٣/٢٢٣، الضياء اللامع: ج ٢/١٥٣، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/١٠٠١، بيان المختصر: ج ٢/٦٦٧ - ٦٦٨، الضياء اللامع: ج ٢/١٥٣، تشنيف المسامع: ج ١/٤٤٥، البدر الطالع: ج ١/٤٧٤، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٤٢١، غاية الوصول: ص ٩١، التحبير: ج ٦/٣٠٦١ - ٣٠٦٢، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٥٦٩.

(٥) أي لاحتمال أن يكون النَّاسِخُ مِنْهُمَا مُتَقَدِّمًا، وَهُوَ قَوْلُ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ. يَنْظُرُ: التقرير والتحبير: ج ٣/١٠٥، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/١٠٠١، بيان المختصر: ج ٢/٦٦٧ - ٦٦٨ =

وكذلك لا أثر لتأخير إسلام الراوي في تأخير مرويه عما رواه مُتَقَدِّمُ الإسلام عليه^(١).

ولا قول الراوي: «هذا ناسخ»؛ لجواز أن يكون قوله هذا باجتهاد لا يُوقَفُ عليه، بخلاف قول الراوي: «هذا النَّاسِخُ»؛ لِمَا عَلِمَ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ وَلَمْ يَعْلَمْ نَاسِخَهُ، فَإِنَّ لَهُ أَثْرًا فِي تَعْيِينِ النَّاسِخِ^(٢).

انتهت مباحث الكتاب العزيز

ولنشرغ في مبحث السُّنَّةِ الْمُطَهَّرَةِ، فنقول وبالله التوفيق:

مَبْحَثُ السُّنَّةِ الْمُطَهَّرَةِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا

[تَعْرِيفُ السُّنَّةِ]

السُّنَّةُ^(١) هي: أقوالُ مُحَمَّدٍ ﷺ وأفعاله، وَمِنْ الْأَفْعَالِ تَقْرِيرُهُ^(٢)؛ لِأَنَّهُ كَفَّ عَنِ الْإِنْكَارِ، كَمَا مَرَّ تَقْرِيرُهُ فِي الْكِتَابِ^(٣).

[عِصْمَةُ^(٤) الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ]

واعلم يا أخي أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ الْمُرْسَلِينَ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَعْصُومُونَ

(١) السُّنَّةُ لُغَةً: الطَّرِيقَةُ وَالسَّيْرَةُ. ينظر مادة (سَنَنَ) في: لسان العرب، ج: ١٣/٢٢٥، تاج العروس: ج ٣٥/٢٣١.

(٢) هذا تعريف السُّنَّةِ فِي اصطلاح الأصوليين. ينظر: المنهاج مع الإبهاج: ج ٢/٢٦٣، البحر المحيط: ج ٣/٢٣٦، تشنيف المسامع: ج ١/٤٤٦، الغيث الهامع: ص ٣٨٤، البدر الطالع: ج ٢/٧، التحبير: ج ٣/١٤٢٤، الضياء اللامع: ج ٢/١٥٥، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٤٣٧، غاية الوصول: ص ٩١، شرح الكوكب المنير: ج ٢/١٦٠، إرشاد الفحول: ص ٦٧.

(٣) وحيث قُرِّرَ هناك أَنَّ الْكَفَّ فَعْلٌ. ينظر مسألة: لا تكليف إلا بفعل، ص ٣١٩ من هذا الكتاب.

(٤) الْعِصْمَةُ لُغَةً: الْمَنْعُ، وَعِصْمَةُ اللَّهِ لِعَبْدِهِ أَنْ يَعْصِمَهُ مِمَّا يُؤَيِّقُهُ، مِنْ عَصَمَهُ يَعْصِمُهُ عَصْمًا: مَنَعَهُ وَوَقَاهُ. تنظر مادة (عَصَمَ) في: مقاييس اللغة: ج ٤/٣٣١، لسان العرب: ج ١٢/٤٠٣. وأما اصطلاحاً فلها تعريفات عدَّةٌ مِنْ أَهْلِهَا أَنَّهَا: سَلْبُ الْقُدْرَةِ أَيْ سَلْبُ قُدْرَةِ الْمَعْصُومِ عَلَى الْمَعْصِيَةِ، فَلَا يُمَكِّنُهُ فِعْلُهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى سَلَبَ قُدْرَتَهُ عَلَيْهَا. أَوْ هِيَ صَرْفُ دَوَائِي الْمَعْصِيَةِ عَنِ الْمَعْصِيَةِ بِمَا يُلْهِمُ اللَّهُ الْمَعْصُومَ مِنْ تَرْغِيبٍ وَتَرْهيبٍ.

أَوْ هِيَ تَهْيِئَةُ الْعَبْدِ لِلْمُؤَافَقَةِ مُطْلَقًا، وَذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى خَلْقِ الْقُدْرَةِ عَلَى كُلِّ طَاعَةٍ. ينظر: البحر المحيط: ج ٣/٢٤٣ - ٢٤٤، التحبير: ج ٣/٤٣٧، شرح الكوكب المنير: ج ٢/١٦٧، وهذه =

= ٦٦٨، الضياء اللامع: ج ٢/١٥٣، الإحكام للآمدي: ج ٣/١٩٨، رفع الحجاب: ج ٤/٨٦، تشنيف المسامع: ج ١/٤٤٥، الغيث الهامع: ص ٣٨٢، البدر الطالع: ج ١/٤٧٤، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٤٢١، غاية الوصول: ص ٩١، التحبير: ج ٦/٣٠٥٩ - ٣٠٦٠، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٥٦٨.

(١) وهو قول جماهير العلماء، ينظر: التقرير والتحبير: ج ٣/١٠٥، قواطع الأدلة: ج ١/٤٤٠، الإحكام للآمدي: ج ٣/١٩٨، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/١٠٠١، بيان المختصر: ج ٢/٦٦٧ - ٦٦٨، الضياء اللامع: ج ٢/١٥٣، تشنيف المسامع: ج ١/٤٤٥، الغيث الهامع: ص ٣٨٣، البدر الطالع: ج ١/٤٧٤، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٤٢١، غاية الوصول: ص ٩١، التحبير: ج ٦/٣٠٦١، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٥٦٩.

(٢) وهو قول المالكية والشافعية والحنابلة، خلافاً للحنفية، ينظر: مختصر ابن الحاجب: ج ٢/٩٩٩، بيان المختصر: ج ٢/٦٦٧ - ٦٦٨، الضياء اللامع: ج ٢/١٥٣، الإحكام للآمدي: ج ٣/١٩٧ - ١٩٨، المنهاج والإبهاج: ج ٢/٢٦١ و٢٦٢، تشنيف المسامع: ج ١/٤٤٥، الغيث الهامع: ص ٣٨٣، البدر الطالع: ج ١/٤٧٤ - ٤٧٥، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٤٢١، غاية الوصول: ص ٩١، التحبير: ج ٦/٣٠٥٩ - ٣٠٦٠، شرح الكوكب المنير: ج ٣/٥٦٧ - ٥٦٨، التقرير والتحبير: ج ٣/١٠٤، تيسير التحرير: ج ٣/٢٢٢.

جَزْماً؛ لتَوْقُفِ حُجِّيَّةِ السَّنَةِ عَلَيْهَا، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَصْدُرَ عَنْهُمْ ذَنْبٌ أَصَلاً لَا كَبِيرَةً^(١) وَلَا صَغِيرَةً، لَا عَمَداً وَلَا سَهْواً، وبهذه العِصْمَةِ قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايْنِيُّ، وَأَبُو الْفَتْحِ الشَّهْرِسْتَانِيُّ^(٢)، وَالْقَاضِي عِيَاضُ^(٣)، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ السُّبْكِيُّ^{(٤)(٥)}.

= التعاريف تدور حول معنى واحد وهو أَنَّ العِصْمَةَ تَوْفِيقُ إِلَهِيٍّ عَامٌّ لِلْمَعْصُومِ.

(١) الْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَعْصُومُونَ مِنَ الْكِبَائِرِ بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ. ينظر: البرهان: ج ١/ ٣١٩، المستصفى: ص ٢٧٤، المحصول لابن العربي: ص ١٠٩، المحصول: ج ٣/ ٣٤٢، الإحكام للآمدي: ج ١/ ٢٢٥، المسودة: ص ٧٠، مختصر ابن الحاجب: ج ١/ ٣٩٧، بيان المختصر: ج ١/ ٢٧٧، المنهاج مع الإبهاج: ج ٢/ ٢٦٣، البحر المحيط: ج ٣/ ٢٤٢، تشنيف المسامع: ج ١/ ٤٤٦ - ٤٤٧، الغيث الهامع: ص ٣٨٥، البدر الطالع: ج ٢/ ٧، الضياء اللامع: ج ٢/ ١٥٦، التحبير: ج ٣/ ١٤٤١، شرح الكوكب الساطع: ج ١/ ٤٣٨ - ٤٣٩، غاية الوصول: ص ٩١، شرح الكوكب المنير: ج ٢/ ١٦٠.

(٢) هو: محمد بن أبي القاسم عبد الكريم بن أبي بكر أحمد، أبو الفتح، الشَّهْرِسْتَانِيُّ، المتكلم على مذهب الإمام الأشعريّ رحمته الله، وُلِدَ سنة (٤٦٧هـ)، سمع الحديث بنيسابور، وتفقه على الإمام أبي نصر القشيري وغيره، برع في الفقه وقرأ الكلام على أبي القاسم الأنصاري، كان إماماً مبرّزاً، وفقهاً متكلماً، صنّف كتباً منها: كتاب نهاية الإقدام على علم الكلام، وكتاب الملل والنحل والمناهج والبيئات، كان كثير المحفوظ حسن المحاضرة، مَلِخِ الوعظ، قوي الفهم، توفي رحمته الله سنة (٥٤٨هـ) ينظر: وفيات الأعيان: ج ٤/ ٢٧٣ - ٢٧٤، سير أعلام النبلاء: ج ٢٠/ ٢٨٦ - ٢٨٨، طبقات ابن قاضي شهبة: ج ١/ ٣٢٣ - ٣٢٤.

(٣) هو القاضي عياض بن موسى بن عياض، اليَحْضَبِيُّ، السَّبْتِيُّ، الأَنْدَلِسِيُّ، المالكي، ولد بمدينة سبتة سنة (٤٧٦هـ) أخذ عن الكثير علماء المغرب والأندلس ومن بينهم القاضي أبو الوليد بن رشد، والإمام أبو زيد، وأبو الطاهر السلفي والقاضي أبو بكر بن العربي، كان إمام وقته في الحديث وعلومه والنحو واللغة وأيام العرب وأنسابهم، عارفاً بمذهب مالك، صنّف تصانيف مفيدة منها إكمال المعلم في شرح مسلم، والشفاء بالتعريف بحقوق المصطفى: تولى قضاء قرطبة، توفي رحمته الله بمراكش سنة (٥٤٤هـ). ينظر: وفيات الأعيان: ج ٣/ ٤٨٣ - ٤٨٥، سير أعلام النبلاء: ج ٢٠/ ٢١٣ - ٢١٨، الديباج المذهب: ج ١/ ١٦٨ - ١٧٢.

(٤) تقدمت ترجمته في القسم الدراسي من هذا الكتاب: ص ٤٥.

(٥) وهو أيضاً قول جماعة من كبار العلماء، منهم: الإمام ابن فورك، والقاضي حسين

وقال قوم: «يَجُوزُ صُدُورُ الصَّغِيرَةِ عَنْهُمْ سَهْواً إِلَّا الدَّالَّةُ عَلَى الْخِصَّةِ كَسَرَقَةٍ لُقْمَةٍ وَالتَّطْفِيفِ بِتَمْرَةٍ وَمَعَ ذَلِكَ يُنَبِّهُونَ عَلَيْهَا»^(١).

وَأَمَّا الْأَنْبِيَاءُ الَّذِينَ لَمْ يُرْسَلُوا^(٢)، فَلَا صَحَّ عِصْمَتُهُمْ مِنْ جَمِيعِ النَّقَائِصِ،

= والإمام أبو بكر بن العربي المالكي، والشيخ محي الدين بن العربي - كما في اليواقيت والجواهر - والإمام ابن عطية المفسر، والإمام التاج السبكي، والإمام الزركشي، وشيخ الإسلام سراج الدين البلقيني، والحافظ العراقي، والإمام الجلال المحلي، والشيخ خلؤلؤ المالكي، والإمام الحافظ السيوطي، وشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، والإمام الشعراني. ينظر: المحصول لابن العربي: ص ١٠٩، الإبهاج: ج ٢/ ٢٦٣، تشنيف المسامع: ج ١/ ٤٤٦ - ٤٤٧، الغيث الهامع: ص ٣٨٥، البدر الطالع: ج ٢/ ٧، الضياء اللامع: ج ٢/ ١٥٦، التحبير: ج ٣/ ١٤٥٠ - ١٤٥٣، شرح الكوكب الساطع: ج ١/ ٤٣٨ - ٤٣٩، غاية الوصول: ص ٩١، اليواقيت والجواهر: ج ٢/ ٣٠٥ - ٣٠٦، شرح الكوكب المنير: ج ٢/ ١٧٤ - ١٧٥.

وَنَقَلَهُ الْإِمَامُ النَّووي رحمته الله فِي رُوضَةِ الطَّالِبِينَ: ج ١٠/ ٢٠٥ عَنْ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، وَهُوَ أَيْضاً قَوْلُ جَمْعٍ مِنْ عُلَمَاءِ الْحَنَابِلَةِ، كَمَا فِي التَّحْبِيرِ: ج ٣/ ١٤٥٠ - ١٤٥١، وَشَرَحَ الْكُوكِبُ الْمَنِيرُ: ج ٢/ ١٧٤.

قَالَ الْإِمَامُ تَاجُ الدِّينِ السَّبْكِيُّ فِي الْإِبْهَاجِ: ج ٢/ ٢٦٣: «وَالَّذِي نَخْتَارُهُ نَحْنُ، وَنَدِينُ اللَّهَ تَعَالَى عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَصْدُرُ عَنْهُمْ ذَنْبٌ، لَا صَغِيرٌ وَلَا كَبِيرٌ، لَا عَمَداً وَلَا سَهْواً، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَزَّهَ دَوَاتِهِمُ الشَّرِيفَةَ عَنْ صُدُورِ النَّقَائِصِ». وَقَالَ الْإِمَامُ الزَّرْكَشِيُّ فِي تَشْنِيفِ الْمَسَامِعِ: ج ١/ ٤٤٧ عَنْ اخْتِيَارِ التَّاجِ السَّبْكِيِّ لِهَذَا الْقَوْلِ وَتَرْجِيحِهِ لَهُ: «وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ يَجِبُ اعْتِقَادُهَا، وَاطْرَاحُ مَا عَادَهَا، فَجَزَى اللَّهُ الْمَصْنُفَ - يَعْنِي السُّبْكِيَّ - بِالْجَزْمِ بِهَا خَيْراً». وَوَصَفَ الْإِمَامُ الْعِرَاقِي فِي الْغَيْثِ الْهَامِعِ: ص ٣٨٥ هَذَا الْمَذْهَبَ فَقَالَ: «وَهَذَا الْمَذْهَبُ هُوَ أَنْزَلُ الْمَذَاهِبِ وَقَدْ حَكَى ابْنُ بَرَهَانَ هَذَا عَنْ اتِّفَاقِ الْمُحَقِّقِينَ». وَفِي الْمَسْأَلَةِ أَقْوَالٌ أُخْرَى يَطُولُ الْمَجَالُ بِذِكْرِهَا، تَنْظُرُ فِي: الْبَرَهَانِ: ج ١/ ٣١٩، الْمُسْتَصْفَى: ص ٢٧٤، الْمَحْصُولُ: ج ٣/ ٣٤٢، الْإِحْكَامُ لِلْآمَدِيِّ: ج ١/ ٢٢٥، الْمَسُودَةُ: ص ٧٠، مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ: ج ١/ ٣٩٧، بَيَانُ الْمُخْتَصَرِ: ج ١/ ٢٧٧، الْمُنْهَاجُ مَعَ الْإِبْهَاجِ: ج ٢/ ٢٦٣، الْبَحْرُ الْمُحِيطُ: ج ٣/ ٢٤٢، التَّحْبِيرُ: ج ٣/ ١٤٤٠ - ١٤٤٤، شَرَحُ الْكُوكِبِ الْمَنِيرِ: ج ٢/ ١٦٠.

(١) ينظر: الْمُسْتَصْفَى: ص ٢٧٤، الْمَحْصُولُ: ج ٣/ ٣٤٤، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/ ٧، التَّحْبِيرُ: ج ٣/ ١٤٤٦ - ١٤٤٧، وَهَذَا الْقَوْلُ نَسَبَهُ الْإِمَامُ الشَّعْرَانِيُّ فِي كِتَابِهِ الْيَوَاقِيتِ وَالْجَوَاهِرِ: ج ٢/ ٣٠٦ لِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ الْجَوِينِيِّ رحمته الله.

(٢) هَذَا التَّفْصِيلُ بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ الْمُرْسَلِينَ وَغَيْرِ الْمُرْسَلِينَ ذَكَرَهُ الْإِمَامُ الشَّعْرَانِيُّ فِي كِتَابِهِ الْيَوَاقِيتِ =

وَمَنْ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ الْخُرُوجُ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^(١).

[تقريره ❁ لشيء دليل على جوازه]

فإذن لا يصح أن يُقَرَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أحداً على باطل، ولو كان ذلك الأحَدُ كَافِراً أو منافقاً، فإنَّ سُكُوتَهُ ﷺ على الفعل تقرير له، وهو دليل أيضاً على رَفْعِ الْحَرَجِ عَنْ فَاعِلِ ذَلِكَ الْفِعْلِ وَعَنْ غَيْرِ الْفَاعِلِ^(٢).

قال العلماء^(*): لا فَرْقَ في تقريره ﷺ وسُكُوتَه على الفعلِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ ﷺ

والجواهر: ج ٢/٣٠٦ بقوله: «وقال جماعة: لا ينبغي إجراء الخلاف في الأنبياء المرسلين، وإنما الخلاف في الأنبياء الذين لم يُرسلوا - وهو كلام محشو أدباً - لتوقف حجة الرُّسُلِ على القول بالعصمة، فإنَّ الرُّسُولَ مُشْرَعٌ لنا بجميع أقواله وأفعاله وتقريراته، فلو أنَّه صدَّق عليه الوقوع في معصية ما؛ لصدق عليه تشريع المعاصي، ولا قائل بذلك أبداً».

(١) هذا القول الذي صحَّحه الإمامُ الشعرانيُّ هنا ذَكَرَهُ في كتابه اليواقيت والجواهر: ج ٢/٣٠٦ عن جماعة من علماء الأصول فقال: «وقال جماعة من علماء الأصول: الأنبياء الذين لم يُرسلوا معصومون قطعاً من غير خلاف، ومن قال فيهم غير ذلك فعليه الخروج من عهدته بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَيُنَازِلُهُمْ... فَمَنْ أَيْنَ يَتَعَقَّلُ الْوَاحِدُ مِمَّا اسْمُ ذُنُوبِ الْأَنْبِيَاءِ، وَقَدْ قَالُوا: حَسَنَاتُ الْأَبْرَارِ سَيِّئَاتُ الْمُقَرَّبِينَ، فَافْهَمْ، وَالزَّمِ الْأَدَبَ، وَأَجِبْ عَنِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ جَهْدَكَ كُلَّ مَنْ كَانَ فِي حِجَابٍ عَنْ مَقَامِهِمْ، وَأَيُّ فَائِدَةٍ لِيَتَجَرَّعَ مَنْ عَذَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى! هَلْ يَثَابُ أَحَدٌ عَلَى ذَلِكَ؟! لا والله بل ذلك إلى الإثمِ أَقْرَبُ». والذي يظهر لي أنَّ هذه الجماعة المنقول عنهم هذا القول هم أنفسهم القائلين بعصمة الأنبياء المرسلين من جميع الذُّنُوبِ عَمْداً أو سَهْواً، لا فَرْقَ عِنْدَهُمْ بَيْنَ نَبِيٍّ مَرْسَلٍ أو غير مَرْسَلٍ، وقد مرَّ الكلام عنهم في الصفحة السابقة. ينظر: التحبير: ج ٣/١٤٥٢. وينظر مبحث العصمة للأنبياء عليهم الصلاة والسلام والأجوبة عنهم في كتاب اليواقيت والجواهر: ج ٢/٣٠٥ - ٣٣٤.

(٢) ينظر: مختصر ابن الحاجب: ج ١/٤١١ - ٤١٢، بيان المختصر: ج ١/٢٨٦ - ٢٨٧، تشنيف المسامع: ج ١/٤٤٧ - ٤٤٨، الغيث الهامع: ص ٣٨٥ - ٣٨٦، البدر الطالع: ج ٢/٨ - ٩، الضياء اللامع: ج ٢/١٥٧، التحبير: ج ٣/١٤٩١ - ١٤٩٢، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٤٣٩ - ٤٤٠، غاية الوصول: ص ٩٢، شرح الكوكب المنير: ج ٢/١٩٤ - ١٩٨. (* نهاية (ق/١٧).

في حال انشراح قلب أو في حال غضب؛ لعصمته ﷺ حال الغضب كالرضا، ولا فرق أيضاً في تقريره ﷺ أحداً على فعلٍ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْأَحَدُ مِمَّنْ يُغْرِيهِ الْإِنْكَارُ وَيَزْدَادُ بِهِ عِنَاداً أَمْ لَا^(١).

وحاصل الأمر: أنَّ سُكُوتَهُ ﷺ على كل ما شهدته من جميع الناس تقرير لهم.

[أفعال النبي ﷺ]

قال العلماء: «وليس في أفعال رسول الله ﷺ فعلٌ يُوصَفُ بِكَرَاهَةٍ^(٢)؛ لَأَنَّهُ مُشْرَعٌ وَمُبَيَّنٌ، وَالْمُشْرَعُ لِغَيْرِهِ غَيْرُ دَاخِلٍ فِيمَا شَرَعَهُ لِذَلِكَ الْغَيْرِ عَلَى الْأَصَحِّ إِلَّا بِقَرِينَةٍ. وَأَيْضاً فَإِنَّ وَقُوعَ الْمَكْرُوهِ نَادِرُ الْوُقُوعِ مِنَ التَّقْيِي مِنَ أُمَّتِهِ، فَكَيْفَ بِوُقُوعِهِ مِنْهُ ﷺ لَوْ قَدَرْنَا أَنَّ لَهُ حُكْماً يَخْصُهُ مِمَّا يُكْرَهُ لَهُ دُونَنَا؟! (٣/٤٠٤).

(١) ينظر: مختصر ابن الحاجب: ج ١/٤١١ - ٤١٢، بيان المختصر: ج ١/٢٨٦ - ٢٨٧، تشنيف المسامع: ج ١/٤٤٧ - ٤٤٨، الغيث الهامع: ص ٣٨٥ - ٣٨٦، البدر الطالع: ج ٢/٨ - ٩، الضياء اللامع: ج ٢/١٥٧، التحبير: ج ٣/١٤٩١ - ١٤٩٢، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٤٣٩ - ٤٤٠، غاية الوصول: ص ٩٢، شرح الكوكب المنير: ج ٢/١٩٤ - ١٩٨.

(٢) ولا بحرمة من باب أولى؛ لعصمته من الوقوع في المحرم. ينظر: تشنيف المسامع: ج ١/٤٤٨ - ٤٤٩، الغيث الهامع: ص ٣٨٧، البدر الطالع: ج ٢/١٠ - ١١، الضياء اللامع: ج ٢/١٦٠، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٤٤١، غاية الوصول: ص ٩٢.

(٣) ينظر لما تقدم: البحر المحيط: ج ٣/٢٤٧، تشنيف المسامع: ج ١/٤٤٨ - ٤٤٩، الغيث الهامع: ص ٣٨٧، البدر الطالع: ج ٢/١٠ - ١١، التحبير: ج ٣/١٤٨٥ - ١٤٨٨، الضياء اللامع: ج ٢/١٦٠، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٤٤١، غاية الوصول: ص ٩٢، شرح الكوكب المنير: ج ٢/١٩٢ - ١٩٤.

(٤) وأمَّا ما فعله النبي ﷺ مِمَّا يُكْرَهُ فِي حَقِّنَا، فَغَيْرُ مَكْرُوهٍ مِنْهُ؛ لَأَنَّهُ قَصَدَ بِهِ بَيَانَ الْجَوَازِ، وَكَذَلِكَ أَيْضاً خِلَافُ الْأَوَّلَى، وَقَدْ حَكَى الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ ﷺ فِي الْمَجْمُوعِ: ج ٢/٢٠٢ عَنِ الْعُلَمَاءِ فِي وَضُوءِهِ مَرَّةً مَرَّةً، وَمَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ: أَنَّهُ أَفْضَلُ فِي حَقِّهِ مِنَ الثَّلَاثِ؛ لِلْبَيَانِ وَالتَّشْرِيعِ لِلأُمَّةِ. ينظر: تشنيف المسامع: ج ١/٤٤٨ - ٤٤٩، الغيث الهامع: ص ٣٨٧، التحبير: ج ٣/١٤٨٥ - ١٤٨٨، الضياء اللامع: ج ٢/١٦٠، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٤٤١، شرح الكوكب المنير: ج ٢/١٩٢ - ١٩٤.

وَكَذَلِكَ لَا يُوصَفُ شَيْءٌ مِنْ أَعْمَالِهِ ﷺ بِأَنَّهُ خِلَافُ الْأُولَى^(١)؛ صِيَانَةٌ لِمَقَامِهِ الشَّرِيفِ. قَالُوا: وَمَا كَانَ مِنْ أَعْمَالِهِ جِبِلِّيًّا، كَالْقِيَامِ وَالْقُعُودِ وَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ^(٢)، أَوْ بَيَانًا لَشَيْءٍ أَجْمَلٍ فِي الْكِتَابِ، كَقَطْعِهِ يَدَ السَّارِقِ مِنَ الْكُوعِ^(٣) بَيَانًا لِمَحَلِّ الْقَطْعِ فِي آيَةِ السَّرْقَةِ^(٤)، أَوْ كَانَ مُخَصَّصًا بِهِ، كَزِيَادَتِهِ فِي النِّكَاحِ عَلَى

(١) لِأَنَّهُ مِثْلُ الْمَكْرُوهِ، أَوْ مَنْدَرَجٌ فِيهِ. يَنْظُرُ: الْمَرَاجِعُ السَّابِقَةُ.

(٢) ذَهَبَ جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ أَعْمَالَهُ الْجِبِلِّيَّةَ تَكُونُ لِلِإِبَاحَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ وَإِلَى أُمَّتِهِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مَقْصُودًا بِهَا التَّشْرِيعُ، وَلَا تُعْبَدُنَا بِهَا، وَلِذَلِكَ نُسَبِّحُ إِلَى الْجِبَلَةِ وَهِيَ الْخَلْقَةُ. يَنْظُرُ: الْبِرْهَانُ: ج ١/٣٢١، الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ: ج ١/٢٢٧ - ٢٢٨، مُخْتَصَرَابِنِ الْحَاجِبِ: ج ١/٤٠١، التَّمْهِيدُ: ص ٢٥٠، كَشْفُ الْأَسْرَارِ: ج ٣/٢٩٨، بَيَانُ الْمُخْتَصَرِ: ج ١/٢٧٧ - ٢٧٨، رَفَعُ الْحَاجِبِ: ج ٢/١٠٥، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ج ٣/٢٤٧، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ٢/٤٠٣، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/١٦٠، تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ: ج ٣/١٢٠، شَرْحُ الْكُوكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٢/١٧٨ - ١٧٩، إِرْشَادُ الْفُحُولِ: ص ٧٢.

- قَالَ الْعُلَمَاءُ: لَكُنْ لَوْ تَأَسَّى بِهِ مُتَأَسِّ فَلَا بَأْسَ كَمَا فَعَلَ سَيِّدُنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ﷺ فَإِنَّهُ كَانَ إِذَا حَجَّ جَرَّ خِطَامَ نَاقَتِهِ حَتَّى بَرَّكَهَا حَيْثُ بَرَكَتْ نَاقَةُ النَّبِيِّ؛ تَبَرُّكًا بِأَثَارِهِ الظَّاهِرَةِ، وَإِنْ تَرَكَهُ لَا رَغْبَةَ عَنْهُ وَلَا اسْتِكْبَارًا فَلَا بَأْسَ، وَقَدْ نُقِلَ عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ: أَنَّهُ يُنْدَبُ النَّاسُ بِهِ فِي ذَلِكَ. يَنْظُرُ: رَفَعُ الْحَاجِبِ: ج ٢/١٠٥، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ج ٣/٢٤٧، التَّحْبِيرُ شَرْحُ التَّحْرِيرِ: ج ٣/١٤٥٥، شَرْحُ الْكُوكَبِ السَّاطِعِ: ج ١/٤٤٢، شَرْحُ الْكُوكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٢/١٧٩.

(٣) حَدِيثُ قَطْعِهِ يَدَ السَّارِقِ مِنَ الْكُوعِ - وَهُوَ ظَرْفُ الزُّنْدِ الَّذِي يَلِي أَصْلَ الْإِبْهَامِ، كَمَا فِي لِسَانِ الْعَرَبِ، مَادَّةُ (كُوعٌ) ج ٨/٣١٦ -: أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي سَنَنِ الْكِبَرِيِّ، كِتَابُ جَمَاعِ أَبْوَابِ قَطْعِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ فِي السَّرْقَةِ، بَابُ السَّارِقِ يَسْرِقُ أَوَّلًا فَتُقَطَّعُ يَدُهُ الْيُمْنَى مِنْ مَفْصَلِ الْكَفِّ ثُمَّ يُحَسَّمُ بِالنَّارِ، رَقْم (١٧٠٢٧)، وَسَنَنَةُ الصُّغَرَى، كِتَابُ الْحُدُودِ وَالْدِّيَاتِ، رَقْم (٣٦٣)، قَالَ الْإِمَامُ الْبَيْهَقِيُّ فِي سَنَنِ الصُّغَرَى: ج ٧/٢٠٨: «وَفِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ مَقَالٌ».

(٤) يَنْظُرُ: الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ: ج ١/٢٢٨، مُخْتَصَرَابِنِ الْحَاجِبِ: ج ١/٤٠٠ - ٤٠١، بَيَانُ الْمُخْتَصَرِ: ج ١/٢٧٨، رَفَعُ الْحَاجِبِ: ج ٢/١٠٣ - ١٠٥، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ١/٤٤٩، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٣٨٨، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/١٠١، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/١٦١، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ٢/٤٠٣، التَّحْبِيرُ: ج ٣/١٤٦٢ - ١٤٦٣، شَرْحُ الْكُوكَبِ السَّاطِعِ: ج ١/٤٤٢، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ٩٢، شَرْحُ الْكُوكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٢/١٧٨.

أَرْبَعِ نِسْوَةٍ^(١).

فَوَاضِحٌ أَنَّ الْبَيَانَ دَلِيلٌ فِي حَقِّنَا فَيَجِبُ عَلَيْنَا الْعَمَلُ بِهِ^(٢) وَغَيْرَ الْمَبِينِ لِسْنَا مُتَعَبِّدِينَ بِهِ.

وَفِيمَا تَرَدَّدَ مِنْ فِعْلِهِ ﷺ بَيْنَ الْجِبِلِّيِّ وَالشَّرْعِيِّ كَالْحَجِّ رَاكِبًا^(٣)، [الْقَوْلَانِ^(٤)] فِي تَعَارُضِ الْأَصْلِ وَالظَّاهِرِ [فَعَلَى هَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ يُلْحَقَ بِالْجِبِلِّيِّ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ التَّشْرِيعِ، فَلَا يُسْتَحَبُّ لَنَا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُلْحَقَ بِالشَّرْعِيِّ؛ لِأَنَّهُ ﷺ بُعِثَ لِبَيَانِ الشَّرْعِيَّاتِ، فَيُسْتَحَبُّ لَنَا (٥)(٦)].

(١) فَهَذِهِ الْأَعْمَالُ الْخَاصَّةُ بِهِ لَيْسَ لِأَحَدٍ مِنَ الْأُمَّةِ مِشَارَكَتُهُ فِيهِ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ. يَنْظُرُ: الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ: ج ١/٢٢٨، مُخْتَصَرَابِنِ الْحَاجِبِ: ج ١/٤٠٠ - ٤٠١، بَيَانُ الْمُخْتَصَرِ: ج ١/٢٧٨، كَشْفُ الْأَسْرَارِ: ج ٣/٢٩٨، رَفَعُ الْحَاجِبِ: ج ٢/١٠٣ - ١٠٥، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ١/٤٤٩، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ج ٣/٢٥٠، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٣٨٨، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/١٢، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/١٦٠ - ١٦١، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ٢/٤٠٣، التَّحْبِيرُ شَرْحُ التَّحْرِيرِ: ج ٣/١٤٥٤، تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ: ج ٣/١٢٠، شَرْحُ الْكُوكَبِ السَّاطِعِ: ج ١/٤٤٢، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ٩٢، شَرْحُ الْكُوكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٢/١٨٦.

(٢) فَيَكُونُ حُكْمُهُ حُكْمُ ذَلِكَ الْمُجْمَلِ الَّذِي بَيَّنَّهَ إِنْ كَانَ وَاجِبًا فَوَاجِبٌ، وَإِنْ كَانَ مَنْدُوبًا فَمَنْدُوبٌ كَأَفْعَالِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ وَصَلَاةِ الْفَرَضِ وَالْكُسُوفِ. يَنْظُرُ: الْمَنْخُولُ: ص ٢٢٥، الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ: ج ١/٢٢٧، كَشْفُ الْأَسْرَارِ: ج ٣/٢٩٨، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ج ٣/٢٥١.

(٣) عَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: «طَافَ النَّبِيُّ فِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ عَلَى رَاحِلَتِهِ بِالْبَيْتِ وَبِالضُّفَا وَالْمَرَّةِ؛ لِيَرَاهُ النَّاسُ وَلِيُشْرِفَ وَلِيَسْأَلُوهُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، رَقْم (١٢٧٣). وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ طَافَ بِالْبَيْتِ وَهُوَ عَلَى بَعِيرٍ، كُلَّمَا أَتَى عَلَى الرُّكْنِ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ فِي يَدِهِ وَكَبَّرَ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ، وَمُسْلِمٌ، رَقْم (١٢٧٢) بِنَفْسِ الْمَوْضِعِ السَّابِقِ.

(٤) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ، وَفِي الْبَدْرِ الطَّالِعِ: ج ٢/١٢: (وَفِيمَا تَرَدَّدَ مِنْ فِعْلِهِ.. تَرَدَّدَ نَاشِئٌ مِنَ الْقَوْلَيْنِ فِي تَعَارُضِ الْأَصْلِ وَالظَّاهِرِ).

(٥) يَنْظُرُ: الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ: ج ١/٢٢٨ - ٢٣٠، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ٦١، الْإِبْهَاجُ: ج ٢/٢٦٧، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ١/٤٥٠، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٣٨٨ - ٣٨٩، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/١٢ - ١٣، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/١٦١، التَّحْبِيرُ: ج ٣/١٤٦٤ - ١٤٦٥، شَرْحُ الْكُوكَبِ السَّاطِعِ: ج ١/٤٤٢ - ٤٤٣، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ٩٢، شَرْحُ الْكُوكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٢/١٨٠ - ١٨٣.

(٦) قَالَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ ﷺ: «وَكَلَامُ أَصْحَابِنَا فِي الْحَجِّ رَاكِبًا وَجُلُوسًا اسْتِرَاحَةً - أَيْ =

قالوا: وَأَمَّا سِوَى مَا ذَكَرْنَاهُ، فَإِنْ عُلِمَتْ صِفَتُهُ مِنْ وَجُوبٍ أَوْ نَذْبٍ أَوْ إِبَاحَةٍ فَأَمَّتْهُ مِثْلُهُ فِي ذَلِكَ عِبَادَةٌ كَانَتْ أَمْ غَيْرَ عِبَادَةٍ^(١).

وَتَعْلَمُ الصِّفَةَ لِفَعْلِهِ: بِنَصِّ كَقَوْلِهِ ﷺ: هَذَا وَاجِبٌ مَثَلًا، أَوْ بِتَسْوِيَةٍ بِحُكْمِ مَعْلُومِ الْمَرْتَبَةِ، كَقَوْلِهِ: هَذَا الْفِعْلُ مُسَاوٍ لَكَذَا فِي حُكْمِهِ الْمَعْلُومِ، أَوْ بِوُقُوعِهِ بَيَانًا أَوْ امْتِثَالًا لِدَالٍّ عَلَى وَجُوبٍ أَوْ نَذْبٍ أَوْ إِبَاحَةٍ^(٢).

قالوا: وَتَتَمَيَّزُ صِفَةُ الْوَاجِبِ أَيْضًا بِأَمَارَاتٍ تَخْصُهُ: كَالصَّلَاةِ بِالْأَذَانِ، فَإِنَّهُ ثَبَتَ بِاسْتِقْرَاءِ الشَّرِيعَةِ أَنَّ كُلَّ مَا يُؤْذَنُ لَهَا وَاجِبَةٌ^(٣)، بِخِلَافِ مَا لَا يُؤْذَنُ لَهَا كَصَلَاةِ الْعِيدِ وَالِاسْتِسْقَاءِ. وَكَذَلِكَ يَخْصُ الْوُجُوبُ أَيْضًا كَوْنُ الْفِعْلِ^(٤) مَمْنُوعًا مِنْهُ لَوْ لَمْ يَجِبْ كَالِخِتَانِ وَالْحَدِّ^(٥)؛

فِي الصَّلَاةِ حَيْثُ قَالُوا بِسَنِّيَّتِهَا - وَغَيْرِهَا يَدُلُّ عَلَى تَرْجِيحِ التَّأْسِي فِيهِ - الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٣٨٩، وَيَنْظُرُ أَيْضًا: الْإِبْهَاجُ: ج ٢/٢٦٧، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ١/٤٥١، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ١/٤٤٣. وَهُوَ قَوْلُ الْحَنَابِلَةِ أَيْضًا فِي الْأَظْهَرِ عَنْهُمْ، قَالَ الْإِمَامُ الْمُرَادِيُّ الْحَنْبَلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَهُوَ أَظْهَرُ وَأَوْضَحُ، وَهُوَ ظَاهِرُ فِعْلِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ». التَّحْبِيرُ: ج ٣/١٤٥٨، وَيَنْظُرُ: شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٢/١٨١.

(١) وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ. يَنْظُرُ: الْمَرَاجِعُ السَّابِقَةُ، وَمَخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ: ج ١/٤٠٤، بَيَانُ الْمَخْتَصَرِ: ج ١/٢٧٧، كَشْفُ الْأَسْرَارِ: ج ٣/٢٩٨، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ٦١، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ج ٣/٢٥٢ الْمَخْتَصَرُ لِابْنِ اللِّحَامِ: ص ٧٤، إِرْشَادُ الْفُحُولِ: ص ٧٤.

(٢) يَنْظُرُ: جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ٦٢، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ج ٣/٢٥٧، التَّشْنِيفُ: ج ١/٤٥٠، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٣٨٩، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/١٣، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/١٦٢، التَّحْبِيرُ: ج ٣/١٤٦٧ - ١٤٦٩، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ١/٤٤٣، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ٩٢، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٢/١٨٤ - ١٨٥.

(٣) لِأَنَّ الْأَذَانَ وَالْإِقَامَةَ مِنْ خِصَائِصِ الصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ، وَأَمَّا صَلَاةُ النَّافِلَةِ فَلَا أَذَانَ لَهَا، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهَا يُؤَدَّى جَمَاعَةً كَصَلَاةِ الْعِيدِ وَالِاسْتِسْقَاءِ. يَنْظُرُ: الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/١٦٢، التَّحْبِيرُ: ج ٣/١٤٦٨، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٢/١٨٤ - ١٨٥.

(٤) نِهَاجٌ (ق ١٧/ب).

(٥) الْحَدُّ قَطْعُ يَدِ السَّارِقِ - وَغَيْرِهِ مِنَ الْحُدُودِ - مَثَلًا إِذَا نَظَرْنَا إِلَيْهِ مِنْ جَانِبِ الْقَطْعِ فَقَطَّ كَانَ مَمْنُوعًا؛ لِأَنَّ فِيهِ مِنَ الْإِيذَاءِ الْمُحَرَّمِ وَلَكِنَّا رَأَيْنَا الشَّرْعَ قَدْ قَطَعَ يَدَهُ، وَحَرَصَ عَلَى ذَلِكَ؛ حِفْظًا لِأَمْوَالِ النَّاسِ اسْتَدْلَلْنَا بِذَلِكَ عَلَى أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ (الْقَطْعَ) وَاجِبٌ، وَكَذَلِكَ الْخِتَانُ.

لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا عُقُوبَةٌ^(١). قُلْتُ: وَقَدْ يَتَخَلَّفُ الْوُجُوبُ عَنِ الْأَمَارَةِ، كَمَا فِي سُجُودِ الشُّهُورِ وَالتَّلَاوَةِ فِي الصَّلَاةِ^(٢).

قالوا: وَيَتَمَيَّزُ النَّذْبُ عَنِ غَيْرِهِ بِكَوْنِهِ: يَحْصُلُ بِمُجَرَّدِ الْقُرْبَةِ، وَذَلِكَ كَثِيرٌ فِي الشَّرِيعَةِ مِنْ صَلَاةٍ وَصَوْمٍ وَقِرَاءَةٍ وَذِكْرِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ التَّطَوُّعَاتِ^(٣).

قالوا: إِذَا جُهِلَتْ صِفَةُ الْمُنْدُوبِ، فَهُوَ لِلْوُجُوبِ فِي حَقِّهِ ﷺ وَحَقُّنَا؛ لِأَنَّهُ الْأَحْوُطُ^(٤)

أَيْضًا؛ لِأَنَّ فِيهِ مِنَ أَلَمِ الْجُرْحِ، وَالْإِطْلَاعِ عَلَى الْعَوْرَةِ فِي حَقِّ مَنْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ النَّظَرُ إِلَيْهَا، وَمَعَ ذَلِكَ أَمَرَ بِهِ، فَعَلِمْنَا أَنَّهُ وَاجِبٌ. يَنْظُرُ: الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/١٦٢، التَّحْبِيرُ: ج ٣/١٤٦٨، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ١/٤٤٤، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٢/١٨٥.

(١) يَنْظُرُ: الْمِنْهَاجُ مَعَ الْإِبْهَاجِ: ج ٢/٢٧٢، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ٦٢، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ج ٣/٢٥٧، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ١/٤٥٠ - ٤٥١، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٣٩٠، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/١٣ - ١٤، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/١٦٢، التَّحْبِيرُ: ج ٣/١٤٦٨، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ١/٤٤٣ - ٤٤٤، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ٩٢، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٢/١٨٥ - ١٨٦.

(٢) وَهَذَا يَتَخَلَّفُ بِكَوْنِهِ لِلدَّلِيلِ كَمَا فِي سُجُودِ الشُّهُورِ وَالتَّلَاوَةِ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّ الْأَصْلَ الْمَنْعُ مِنْهُمَا، وَمَعَ هَذَا لَمْ يَدَلَّ فِعْلُهُ لِهَمَا عَلَى وَجُوبِهِمَا فَهَذَانِ الْمَثَلَانِ قَدْ خَرَجَا عَنِ الْوُجُوبِ. يَنْظُرُ: الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/١٤ - ١٥، التَّحْبِيرُ: ج ٣/١٤٦٩، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ١/٤٤٤.

وَقَدْ بَسَطَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ الشُّيُوطِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ الْكَلَامَ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ فِي كِتَابِ الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ: ص ١٤٨، قَاعِدَةٌ: (الْوَاجِبُ لَا يُتْرَكُ إِلَّا لَوَاجِبٍ).

(٣) يَنْظُرُ: الْمِنْهَاجُ مَعَ الْإِبْهَاجِ: ج ٢/٢٧٢، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ٦٢، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ج ٣/٢٥٨، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ١/٤٥١، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٣٩٠، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/١٥، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/١٦٣، التَّحْبِيرُ: ج ٣/١٤٦٩، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ١/٤٤٤، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ٩٢، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٢/١٨٦.

(٤) وَهُوَ قَوْلُ الْمَالِكِيَّةِ وَأَكْثَرِ الشَّافِعِيَّةِ. يَنْظُرُ: إِحْكَامُ الْفُصُولِ لِلْبَاجِي: ص ٣٠٩، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/١٦٣، رَفْعُ الْحَاجِبِ: ج ٢/١٠٩، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ٦٢، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ج ٣/٢٥٣، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ١/٤٥١، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٣٩٠، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/١٥، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ١/٤٤٤، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ٩٢.

وقيل: هو للندب؛ لأنه المتحقق بعد الطلب^(١). وقيل: هو للإباحة؛ لأن الأصل عدم الطلب^(٢).

[تعارض القول والفعل]

مسألة: إذا تعارض القول والفعل أي تخالفاً، ودل دليل على تكرار مقتضى القول: فإن كان القول خاصاً به ﷺ، كأن قال: يجب علي صوم عاشوراء، في كل سنة، وأفطر فيه في سنة بعد القول، فالمُتأخِّر في القول أو الفعل ناسخ للمُتقدِّم منهما في حقه ﷺ؛ لدلالة الفعل على الجواز المُستمر.

فإن جهل المُتأخِّر من القول والفعل، فالأصحَّ الوقف إلى أن يتبين التاريخ؛ لاستوائيهما في احتمال تقدُّم كلٍّ منهما على الآخر.

وإن كان القول خاصاً بنا كأن قال: يجب عليكم صوم عاشوراء، فلا مُعارضة فيه بين القول والفعل في حقه ﷺ؛ لعدم تناول هذا القول له ﷺ، وأما في حق الأمة فالمُتأخِّر منهما ناسخ للمُتقدِّم إن عُلِمَ التاريخ، ودل دليل على التأسّي به في الفعل.

وأما إذا لم يدل دليل على التأسّي به في الفعل فلا تعارض في حقنا؛ لعدم ثبوت حكم الفعل في حقنا.

وأما إذا جهل التاريخ فالأصحُّ أنه يُعمل بالقول دون الفعل. قال العلماء: وإن كان القول عاماً لنا وله ﷺ، كأن قال:

يجب علي وعليكم صوم عاشوراء، إلى آخر ما تقدّم، فيُقدّم القول له وللأمة على الفعل إلا أن يكون القول العام ظاهراً فيه ﷺ لا نصّاً، كأن قال:

(١) وهو قول المعتزلة وجماعة من الحنفية والمعتزلة والصيرفي والفقهاء الكبير من الشافعية، وهو أيضاً رواية عن الإمام أحمد ﷺ. ينظر: كشف الأسرار: ج ٣/٢٩٩، تيسير التحرير: ج ٣/١٢٢، البحر المحيط: ج ٣/٢٥٤، التحرير شرح التحرير: ج ٣/١٤٧٢ - ١٤٧٣.

(٢) وهو قول الحنفية والحنابلة. ينظر: كشف الأسرار: ج ٣/٢٩٩، تيسير التحرير: ج ٣/١٢٢ - ١٢٣، التحرير: ج ٣/١٤٧٦، شرح الكوكب المنير: ج ٢/١٨٧، و ينظر: البحر المحيط: ج ٣/٢٥٤.

يجب على كل واحد صوم عاشوراء إلى آخر ما تقدّم، فالفعل إذا تخصيص للقول العام في حقه ﷺ تقدّم عليه أو تأخّر عنه أو جهل ذلك، ولا نسخ فيه؛ لأن التخصيص أهون منه أي من النسخ^(١).

الكلام في الأخبار (بفتح الهمزة)

[أقسام الخبر]

الخبر ينقسم بالنظر إلى أمور خارجية عنه إلى ثلاثة أقسام؛ لأنه إمّا: مقطوع بكذبه أو مقطوع بصدقه وإمّا مَظنون.

[أولاً: الخبر المقطوع بكذبه]

فأما المقطوع بكذبه، فكقول القائل: النقيضان يجتمعان أو يرتفعان^(*)، وقول الفيلسفي: العالم قديم، فمرادنا بالمقطوع بكذبه كل ما عُلِمَ خلافه ضرورة^(٢)، أو استدلالاً^{(٣)(٤)}.

(١) ينظر جميع ما تقدّم بالتفصيل في: الإحكام للآمدي: ج ١/٢٤٧ - ٢٥٢، مختصر ابن الحاجب: ج ١/٤١٧، بيان المختصر: ج ١/٢٨٩، المنهاج مع الإبهاج: ج ٢/٢٧٣ - ٢٧٥، جمع الجوامع: ص ٦٢، رفع الحاجب: ج ٢/١٣٠ - ١٣٤، تشنيف المسامع: ج ١/٤٥٣ - ٤٥٤، البحر المحيط: ج ٣/٢٦٥ - ٢٦٩، الغيث الهامع: ص ٣٩٢ - ٣٩٤، البدر الطالع: ج ٢/١٧، الضياء اللامع: ج ٢/١٦٤ - ١٦٥، التقرير والتحرير: ج ٣/١٨ - ٢٤، التحرير شرح التحرير: ج ٣/١٤٥٩ - ١٤٥٧، تيسير التحرير: ج ٣/١٤٨ - ١٥٣، شرح الكوكب الساطع: ج ١/٤٤٦ - ٤٤٧، غاية الوصول: ص ٩٢ - ٩٣، شرح الكوكب المنير: ج ٢/١٩٨ - ٢٠٥.

(*) نهاية (ق/١٨/أ).

(٢) كقول القائل: النقيضان يجتمعان أو يرتفعان، أو النار باردة. ينظر: المنهاج مع الإبهاج: ج ٢/٢٩٥، البحر المحيط: ج ٣/٣١٥، البدر الطالع: ج ٢/٢٩، التحرير: ج ٤/١٧٣٦ - ١٧٣٧، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٤٥٧، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٣١٨ - ٣١٩.

(٣) كقول الفلاسفة: العالم قديم. ينظر: المراجع السابقة.

(٤) ينظر ما تقدّم في: الإحكام للآمدي: ج ٢/٢٠، المنهاج مع الإبهاج: ج ٢/٢٩٥، البحر المحيط: ج ٣/٣١٥، تشنيف المسامع: ج ١/٤٦٦ - ٤٦٧، الغيث الهامع: ص ٤٠٥، البدر الطالع: ج ٢/٢٩، التحرير شرح التحرير: ج ٤/١٧٣٦ - ١٧٣٧، الضياء اللامع: ج ٢/ =

قال العلماء: وكلُّ خبرٍ أَوْهَمَ باطلاً ولم يقبل التأويل فمكذوبٌ عليه ﷺ؛ لعُصْمَتِهِ عَن قَوْلِ الْبَاطِلِ، أَوْ نَقْصِ الرَّاوي مِنْهُ شَيْئاً لَوْ ذَكَرَهُ أَزَالَ الْوَهْمَ الْحَاصِلَ بِالنَّقْصِ مِنْهُ.

فَمِثَالُ مَا أَوْهَمَ بَاطِلاً، وَلَمْ يَقْبَلِ التَّأْوِيلَ: مَا رُوِيَ: أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ نَفْسَهُ، فَإِنَّهُ يُؤْهِمُ حُدُوثَهُ أَيْ يُوقِعُ فِي الْوَهْمِ أَيْ الذَّهْنِ ذَلِكَ، وَقَدْ دَلَّ الدَّلِيلُ الْقَاطِعُ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى مُنْزَهُ عَنِ الْحُدُوثِ^(١).

وَمِثَالُ مَا حَصَلَ فِيهِ مِنْ رَاوِيهِ نَقْصٌ لَوْ كَانَ ذَكَرَهُ أَزَالَ الْوَهْمَ، مَا رَوَاهُ الشَّيْخَانِ^(٢) عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ ﷺ صَلَاةَ الْعِشَاءِ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ، فَقَالَ: «أَرَأَيْتُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ، فَإِنَّهُ عَلَى رَأْسِ مِئَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ» قَالَ ابْنُ عُمَرَ: «فَوَيْلُ النَّاسِ فِي مَقَالَتِهِ، وَإِنَّمَا قَالَ: لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ الْيَوْمَ يُرِيدُ أَنْ يَنْخَرِمَ^(٣) ذَلِكَ الْقَرْنُ». فَغَلِطَ النَّاسُ فِي فَهْمِ الْمُرَادِ حَيْثُ لَمْ يَسْمَعُوا لَفْظَةَ «الْيَوْمَ» فَالْوَهْلُ الْغَلَطُ^(٤)، وَيُوضِّحُ ذَلِكَ حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا تَأْتِي مِئَةُ سَنَةٍ وَعَلَى الْأَرْضِ نَفْسٌ

= ١٧٥ - ١٧٦، التقرير والتحبير: ج ٢/٣٠٦، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٤٥٧، غاية الوصول: ص ٩٥، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٣١٨ - ٣١٩، إرشاد الفحول: ص ٨٩.

(١) ينظر: البحر المحيط: ج ٣/٣١٨، تشنيف المسامع: ج ١/٤٦٧ - ٤٦٨، الغيث الهامع: ص ٤٠٥، البدر الطالع: ج ٢/٣٠، التحبير شرح التحرير: ج ٤/١٧٣٧، الضياء اللامع: ج ٢/١٧٦، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٤٥٧ و ٤٥٩، غاية الوصول: ص ٩٥، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٣١٩، إرشاد الفحول: ص ٨٩.

(٢) البخاري في صحيحه، كتاب مواقيت الصلاة، باب السمر في الفقه والخير بعد العشاء، رقم (٥٧٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، باب قوله لا تأتي مائة سنة وعلى الأرض نفس منقوسة اليوم، رقم (٢٥٣٧).

(٣) أي ينقطع وينقضي، كما في شرح صحيح مسلم للإمام النووي: ج ١٦/٩٠.

(٤) وهَلْ بفتح الهاء يَهْلُ بكسرهما وهَلًا، كضرب يضرب ضرباً أي غَلِطَ، وأما وَهَلَتْ بكسرهما أَهْلَ بفتحها، وَهَلًا كَحَذَرْتُ أَخَذَرْتُ حَذَرًا، فمعناه فَزَعْتُ، وَالْوَهْلُ بِالْفَتْحِ الْفَزَعُ. ينظر: المرجع السابق.

مَنْفُوسَةٌ^(١) الْيَوْمَ^(٢). قَالَ جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَكَانَ هَذَا الْقَوْلُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ مَوْتِهِ بِشَهْرٍ»^(٣). كَمَا قَالَ الْعُلَمَاءُ^(٤).

قَالُوا: «وَمِنَ الْمَقْطُوعِ بِكَذْبِهِ: بَعْضُ الْمَنْسُوبِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ رَوَايَةً أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ نَفْسَهُ الْمُتَقَدِّمَ وَالْمَنْقُولَ أَحَاداً فِيمَا تَتَوَقَّرُ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ تَوَاتُرًا، كَمَا إِذَا ادَّعَى وَاحِدٌ أَنَّ الْخَطِيبَ سَقَطَ عَنِ الْمِنْبَرِ وَقَتَ الْخُطْبَةِ بِمَلَأَ مِنَ النَّاسِ، وَلَمْ يَنْقُلْ ذَلِكَ إِلَيْنَا إِلَّا هَذَا الْوَاحِدُ فَيُقْطَعُ بِكَذْبِهِ؛ لِمُخَالَفَتِهِ لِلْعَادَةِ»^(٥).

وكَذَلِكَ يُقْطَعُ بِكَذْبِ خَبَرِ مُدَّعِي الرِّسَالَةِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى إِلَى عِبَادِهِ بِلَا مُعْجَزَةٍ، أَوْ بِلَا تَصْدِيقِ الصَّادِقِ لَهُ^(٦).

(١) أي مولودة، فاحتز به عن الملائكة، وعن السيد المسيح عليه الصلاة والسلام؛ لأنه حيٌّ في السماء، وعن الخضر عليه السلام لأنه حيٌّ عند جماهير العلماء، وهو ما صحَّحه الإمام النووي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَخَرَجَ أَيْضاً عَدُوُّ اللَّهِ إِبْلِيسُ؛ لِأَنَّهُ عَلَى الْمَاءِ أَوْ فِي الْهَوَاءِ. ينظر: المرجع السابق: ج ١٦/٩٠ و ج ١٥/١٣٥ - ١٣٦، وينظر: فتح الباري: ج ٢/٧٥.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، باب قوله لا تأتي مائة سنة وعلى الأرض نفس منقوسة اليوم، رقم (٢٥٣٩) عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، باب قوله لا تأتي مائة سنة وعلى الأرض نفس منقوسة اليوم، رقم (٢٥٣٨) عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً.

(٤) ينظر: تشنيف المسامع: ج ١/٤٦٨، الغيث الهامع: ص ٤٠٥، البدر الطالع: ج ٢/٣٠ - ٣١، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٤٥٩، غاية الوصول: ص ٩٥.

(٥) ينظر: التلخيص: ج ٢/٤٣٠ - ٤٣١، الإبهاج: ج ٢/٢٩٥، البحر المحيط: ج ٣/٣١٥ - ٣١٦، تشنيف المسامع: ج ١/٤٧٠، الغيث الهامع: ص ٤٠٧، البدر الطالع: ج ٢/٣٥، الضياء اللامع: ج ٢/١٧٩، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٤٥٧، غاية الوصول: ص ٩٥، إرشاد الفحول: ص ٨٩.

(٦) ينظر: الإحكام للأمدي: ج ٢/٢٠ - ٢١، البحر المحيط: ج ٣/٣١٧، تشنيف المسامع: ج ١/٤٦٩، الغيث الهامع: ص ٤٠٥ - ٤٠٦، البدر الطالع: ج ٢/٣٣، التحبير شرح التحرير: ج ٤/١٧٣٧، الضياء اللامع: ج ٢/١٧٨، التقرير والتحبير: ج ٢/٣٠٦، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٤٥٧، تيسير التحرير: ج ٣/٣٠، غاية الوصول: ص ٩٥، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٣١٩، إرشاد الفحول: ص ٨٩.

وذهب قوم إلى أن مدعي الرسالة غير مقطوع بكذبه؛ لتجوز العقل صدقه^(١).

قال إمام الحرمين: «أما مدعي الثبوت فقط دون رسالة بأن ادعى الإيحاء إليه فقط، فلا يقطع بكذبه». أما بعد نبينا فيقطع بكذبه؛ لقوله تعالى: ﴿وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾^(٢) وقوله عليه الصلاة والسلام: «لا نبي بعدي»^{(٣)(٤)}.

وكذلك إذا فُتِّش عن حديث فلم يوجد عند أهله من الرواة يقطع بكذبه أيضاً^(*)، وهذا بعد استقرار الأخبار، أما قبل استقرارها، كما في غير الصحابة، فيجوز أن يروي أحدهم ما ليس عند غيره^(٥)، قاله الإمام الرازي^(٦).

(١) ينظر: البدر الطالع: ٣٣/٢، التقرير والتحبير: ٣٠٧/٢، شرح الكوكب الساطع: ٢/٤٥٧، غاية الوصول: ٩٥، التيسير: ٣٠/٣.

(٢) سورة الأحزاب، الآية (٤٠).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب حجة الوداع، رقم (٤١٥٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة عليهم السلام، باب من فضائل علي بن أبي طالب عليه السلام، رقم (٢٤٠٤) عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه مرفوعاً.

(٤) قال الإمام الزركشي رحمته الله في البحر المحيط: ج ٣/٣١٧: «وضرورة المسألة فيما قبل ثبوت محمد، وأما بعدها فنقطع بكذبه بكل حال؛ لقيام الدليل القاطع على أنه لا نبي بعده». فدعوى شخص للرسالة بعد بعثة سيدنا محمد خبر مقطوع بكذبه مطلقاً. ينظر: شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٤٥٧، التقرير والتحبير: ج ٢/٣٠٧.

(*) نهاية (ق ١٨/ب).

(٥) من ذلك الجوار الذي جرى بين التابعين الكبيرين أبي حازم والرُّهري - رحمهما الله تعالى - في مجلس هارون الرشيد، فذكر أبو حازم حديثاً، فقال الرُّهري: «لا أعرفه»، فقال له أبو حازم: «أحفظت حديث رسول الله كُله؟» قال: «لا»، قال: «فنصفه؟» قال: «أرجو»، قال: «اجعل هذا في النصف الذي لم تحفظه». فهذا كان قبل تدوين الأخبار في الكتب. ينظر: تشنيف المسامع: ج ١/٤٦٩، الغيث الهامع: ص ٤٠٦، شرح الكوكب الساطع: ٢/٤٥٨.

(٦) في المحصول: ج ٤/٢٥٥، وعبارته: «الخبر الذي يروى في وقت قد استقرت فيه الأخبار، فإذا فُتِّش عنه فلم يوجد في بطون الكتب ولا في صدور الرواة عليم أنه لا أصل له، وأما في عصر الصحابة حين لم تكن قد استقرت الأخبار فإنه يجوز أن يروي أحدهم ما لم يوجد».

[أسباب وضع الحديث]

وسبب الوضع للأخبار أمور^(١):

إما نسيان الراوي ما سمعه، فيروي غيره ظاناً أنه المروي.

وإما الافتراء على رسول الله ﷺ كوضع الزنادقة أحاديث تُخالف المعقول؛ تنفيراً للعقول عن شريعته ﷺ.

وإما غلط الراوي بأن يسبق لسانه إلى غير ما رواه، أو يضع مكانه ما يظن أنه يؤدي معناه^(٢).

[ثانياً: الخبر المقطوع بصدقه]

وأما الخبر المقطوع بصدقه: فكأخبارات الله، وأخبارات رسوله ﷺ؛ لاستحالة الكذب في حقهما، وكذلك بعض المنسوب إلى محمد ﷺ، وإن كنا لا نعلم عينه.

وكذلك المتواتر معنى أو لفظاً، كُله مقطوع بصدقه^(٣).

= عند غيره». وينظر: الإبهاج: ج ٢/٢٩٧، البحر المحيط: ج ٣/٣١٧، تشنيف المسامع: ج ١/٤٦٩، الغيث الهامع: ص ٤٠٦، البدر الطالع: ج ٢/٣٣، الضياء اللامع: ج ٢/١٧٨، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٤٥٧ - ٤٥٨، غاية الوصول: ص ٩٥.

(١) هنا محل ما نقلته من الصفحة السابقة، من قوله: «وسبب الوضع للأخبار... إلى قوله: يؤدي معناه». وقد رأيت في شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٤٥٧ أن الإمام السيوطي أخرها إلى هذا الموضع، وقال: «وتأخير أسباب الوضع إلى هنا أولى من ذكرها - في جمع الجوامع - في أثناء أقسام المقطوع بكذبه». وهو ما أيده أيضاً الإمام العراقي في الغيث الهامع: ص ٤٠٨.

(٢) تنظر هذه الأسباب الثلاثة في: الإبهاج: ج ٢/٢٩٨، البحر المحيط: ج ٣/٣١٨، التشنيف: ج ١/٤٦٨، الغيث الهامع: ص ٤٠٧ - ٤٠٨، البدر الطالع: ج ٢/٣١ - ٣٢، الضياء اللامع: ج ٢/١٧٧ - ١٧٨، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٤٥٩ - ٤٦٠، غاية الوصول: ص ٩٥.

وقد ردها الإمام السيوطي في شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٤٦٠ إلى سببين فقط: افتراء أو غلط؛ لدخول النسيان في الغلط ودخول غيره في الافتراء.

(٣) ينظر ما تقدم في: المستصفي: ص ١١٢، الإحكام للآمدي: ج ٢/١٩ - ٢٠، جمع الجوامع: ص ٦٥، البحر المحيط: ج ٣/٢٩٦، تشنيف المسامع: ج ١/٤٧٠، الغيث =

[تعريف الخبر المتواتر^(١)]

والمتواتر^(٢) هو: خبر جمع يمتنع عادة تواطؤهم على الكذب عن أمر محسوس، لا معقول؛ لجواز الغلط في المعقول، كخبر الفلاسفة بقدوم العالم^(٣).

[المتواتر اللفظي والمعنوي^(٤)]

فإن اتفق الجمع المذكور في المعنى واللفظ، فهو المتواتر لفظاً.

الهامع: ص ٤٠٩، البدر الطالع: ج ٣٧/٢ - ٣٨، الضياء اللامع: ج ١٨١/٢، التحبير شرح التحرير: ج ٤/١٧٣٤ - ١٧٣٥، المختصر لابن اللحام: ص ٨٠، التقرير والتحبير: ج ٢/٣٠٠، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٤٦١، غاية الوصول: ص ٩٥، تيسير التحرير: ج ٣/٢٩، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٣١٧ - ٣١٨، إرشاد الفحول: ص ٨٨.

(١) قال الإمام الحافظ ابن الصلاح رحمته الله: «ومن المشهور: المتواتر الذي يذكره أهل الفقه وأصوله، وأهل الحديث لا يذكرونه باسمه الخاص المشعر بمعناه الخاص». مقدمة ابن الصلاح: ص ٢٦٧، بتحقيق: أستاذنا العلامة الدكتور نور الدين عتر.

فالمتواتر لا يذكره المحدثون تحت نوع مستقل من أنواع الحديث، وإنما يجعلونه من قسم الحديث المشهور، وهذا الاصطلاح (المتواتر) خاص بالأصوليين والفقهاء.

قال الإمام الحافظ السيوطي: «ومنه - أي من المشهور - المتواتر، المعروف في الفقه وأصوله، ولا يذكره المحدثون، وهو قليل لا يكاد يوجد في رواياتهم». تدريب الراوي: ج ٢/١٧٦، بتحقيق: العلامة المرحوم الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف.

(٢) التواتر لغة: تتابع، تتابع الأشياء مع فترات وفجوات بينها، يقال: تواترت الإبل والقطا وكل شيء إذا جاء بعضه في إثر بعض ولم تجئ مضطفة، والمتواتر: الشيء يكون منتهية ثم يجيء الآخر. تنظر مادة (وتر) في: لسان العرب: ج ٥/٢٧٥، تاج العروس: ج ١٤/٣٣٨.

(٣) ينظر: أصول البزدوي: ص ١٥٠، الإحكام للآمدي: ج ٢/٣٧، التلويح: ج ٣/٤ - ٤،

جمع الجوامع: ص ٦٥، البحر المحيط: ج ٣/٢٩٦، تشنيف المسامع: ج ١/٤٧١ - ٤٧٢، الغيث الهامع: ص ٤٠٩ - ٤١٠، البدر الطالع: ج ٢/٣٨، الضياء اللامع: ج ٢/١٨٢، التقرير والتحبير: ج ٢/٣٠٧، التحبير شرح التحرير: ج ٤/١٧٥٠ - ١٧٥٤، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٤٦١، غاية الوصول: ص ٩٥، تيسير التحرير: ج ٣/٣٠، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٣٢٣ - ٣٢٤، المدخل: ص ٢٠٢ - ٢٠٣، إرشاد الفحول: ص ٨٩.

(٤) قال الإمام الحافظ السيوطي في تدريب الراوي: ج ٢/١٨٠: «قسم أهل الأصول المتواتر

وإذا اختلفوا فيهما مع وجود معنى كلي، فهو المتواتر معنى، كما إذا أخبر واحد عن حاتم: أنه أعطى ديناراً، وآخر أنه أعطى فرساً، وآخر أنه أعطى بغيراً، وهكذا فقد اتفقوا على معنى كلي وهو الإعطاء.

فلا يسمى متواتراً إلا بما اجتمع فيه الثلاثة شرائط المتقدمة، وهي: كونه خبر جمع، وكونهم بحيث يمتنع تواطؤهم على الكذب، وكونه عن محسوس^(١).

[العدد في الخبر المتواتر^(٢)]

قال العلماء: «ولا يكفي في عدد جمع التواتر أربعة رجال»، وعليه القاضي

إلى: لفظي، وهو ما تواتر لفظه، ومعنوي، وهو أن ينقل جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب وقائع مختلفة تشترك في أمر، يتواتر ذلك القدر المشترك، كما إذا نقل رجل عن حاتم - مثلاً - أنه أعطى... ثم قال: قلت وذلك أيضاً يتأتى في الحديث، فمنه: ما تواتر لفظه، كحديث: «من بنى لله مسجداً بنى الله له بيتاً في الجنة»، و: «كل مسكر حرام»، و: «المرء مع من أحب»، ومنه ما تواتر معناه، كأحاديث رفع اليدين في الدعاء، فقد ورد عنه نحو مئة حديث فيه رفع يديه في الدعاء.. لكنها في قضايا مختلفة، فكل قضية منها لم تتواتر، والقدر المشترك فيها، وهو الرفع عند الدعاء تواتر باعتباره المجموع. وينظر: اليواقيت والدرر للإمام الحافظ المناوي: ج ١/٢٤٦ - ٢٤٧.

(١) ينظر: الإبهاج: ج ٢/٢٨٨ و ٢٩٤ و ٢٩٥، جمع الجوامع: ص ٦٥، تشنيف المسامع: ج ١/٤٧١ - ٤٧٢، الغيث الهامع: ص ٤٠٩ - ٤١٠، البدر الطالع: ج ٢/٣٨ - ٣٩، الضياء اللامع: ج ٢/١٨٢ - ١٨٣، التحبير شرح التحرير: ج ٤/١٧٦٩ - ١٧٧١، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٤٦١، غاية الوصول: ص ٩٥، وينظر: أيضاً: قواطع الأدلة: ج ١/٣٢٥، الإحكام للآمدي: ج ٢/٣٧، رفع الحجاب: ج ٢/٣٠١، البحر المحيط: ج ٣/٢٩٦ - ٢٩٧، التقرير والتحبير: ج ٢/٣١٠، المختصر لابن اللحام: ص ٨١، المدخل: ص ٢٠٣.

(٢) اتفق العلماء على أنه لا بد أن يبلغ عدد المخبرين إلى مبلغ يمتنع عادة تواطؤهم على الكذب، وذلك يختلف باختلاف القرائن والوقائع والمخبرين، ولا يتقيد بعدد معين، ولكن اختلفوا هل يشترط فيه عدد معين؟ والجمهور على أنه ليس فيه حصر وإنما الضابط حصول العلم، فمتى أخبر هذا الجمع وأفاد خبرهم العلم علمنا أنه متواتر وإلا فلا. ينظر: البحر المحيط: ج ٣/٢٩٧، الغيث الهامع: ص ٤١٠ - ٤١١، المسودة: ص ٢١٢، وينظر أيضاً: المحصول لابن العربي: ص ١١٣ - ١١٤، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/٥٢٥، التقرير والتحبير: ج ٢/٣١٠ - ٣١١، الضياء اللامع: ج ٢/١٨٣.

أبو بكر الباقلاني والشافعية^(١)، قالوا: «لاحتياج الأربعة إلى التزكية فيما لو شهدوا بالزنا، فلا يُغير قولهم العلم، وأمّا ما زاد على الأربعة فصالح لأن يكفي في عدد الجمع في التواتر، وليس لما زاد ضبط بعدد معين^(٢)».

وقال الإصطخري^(٣): «أقل عدد الجمع الذي يفيد خبره العلم عشرة؛ لأن ما دونها آحاد في قواعد الحساب». وقيل: «أقل العدد المذكور اثنتا عشر»، وقيل: «عشرون»، وقيل: «أربعون»، وقيل: «سبعون»، وقيل: «ثلاثمائة وبضعة عشر، عدد أهل بدر»، وقيل غير ذلك^(٤).

(١) قال الإمام أبو المظفر السمعاني في قواطع الأدلة: ج ١/٣٢٦: «ذهب أكثر أصحاب الشافعي رحمه الله إلى أنه لا يجوز أن يتواتر الخبر بأقل من خمسة فما زاد، فعلى هذا لا يجوز أن يتواتر بأربعة؛ لأنه عدد معتبر في الشهادة الموجبة لغلبة الظن دون العلم». وقول الإمام الباقلاني ذكره الإمام الجويني في كتابه البرهان: ج ١/٣٧٠، والإمام ابن الحاجب في مختصره: ج ٢/٥٢٧ وغيرهما. وهذا القول اختاره الإمام الباجي رحمه الله، فقال في إحكام الفصول: ج ١/٣٢٩: «لا بد أن يزيد هذا العدد على أربعة».

(٢) ينظر ما تقدّم في: البرهان: ج ١/٣٧٠، التلخيص: ج ٢/٣٠٦، محصول ابن العربي: ص ١١٣ - ١١٤، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/٥٢٥ المسودة: ص ٢١٢، بيان المختصر: ج ٢/٣٦٢ - ٣٦٣، الإبهاج: ج ٢/٢٩٠ - ٢٩٤، جمع الجوامع: ص ٦٥، التشنيف: ج ١/٤٧٢ - ٤٧٣، البحر المحيط: ج ٣/٢٩٧، الغيث الهامع: ص ٤١٠ - ٤١١، البدر الطالع: ج ٢/٣٩ - ٤٠، الضياء اللامع: ج ٢/١٨٣، التقرير والتحبير: ج ٢/٣١٠ - ٣١١، تدريب الراوي: ج ٢/١٧٦، غاية الوصول: ص ٩٥، إرشاد الفحول: ص ٩١.

(٣) هو: الحسن بن أحمد بن يزيد بن عيسى أبو سعيد، الإصطخري - بكسر الهمزة وفتح الطاء، نسبة إلى إصطخر من بلاد فارس - شيخ الشافعية ببغداد، ومحتسبها، ومن أكابر أصحاب الوجوه في المذهب، وُلِدَ سنة (٢٤٤هـ)، أخذ عن أبي القاسم الأنماطي وغيره، وكان من نظراء الإمام ابن سريج، وأقران الإمام ابن أبي هريرة، له مصنفات حسنة في الفقه منها: كتاب الأقضية، وُلِّي قضاء مدينة قم، تُوِّفِّي سنة (٣٢٨هـ). ينظر: وفيات الأعيان: ج ٢/٧٤ - ٧٥، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة: ج ١/١٠٩ - ١١٠.

(٤) تنظر هذه الأقوال جميعها في المراجع السابقة على الترجمة.

[شروط غير معتبرة في زوارة المتواتر]

قالوا: «والأصح أنه لا يشترط في جمع التواتر إسلامهم^(١)، ولا عدم احتواء بلد، فيجوز أن يكونوا كفّاراً^(٢) وأن يحويهم بلد^(٣)؛ لأن الكثرة مانعة من التواطئ على الكذب»، وقيل: «يشترط ذلك»^(٤).

(١) قال العلامة السيد محمد بن جعفر الكتّاني رحمه الله في كتابه نظم المتناثر: ص ١٠ عن هذا الكلام: «وهذا بالنظر إلى اصطلاح الأصوليين، .. وأمّا المحدثون فالظاهر أنه لا بُدّ عندهم من الإسلام في روايته لأن كلامهم في التواتر من الحديث، على أنه لم يوجد حديث نبوي تواتر بكفار فقط، أو فساق حتى يكون للمحدثين نظر إليه». وهذا ما أوضحه أيضاً علامة الشام الشيخ جمال الدين القاسمي رحمه الله، بقوله في قواعد التحديث: ص ١٤٧: «ولا يخفى أن هذا اصطلاح للأصوليين، وإلا فاصطلاح المحدثين فيه: أن يرويه عدد من المسلمين لأنهم اشتروا فيمن يحتج برواية أن يكون عدلاً ضابطاً بأن يكون مسلماً بالغاً، فلا تقبل رواية الكافر في باب الأخبار، وإن بلغ في الكثرة ما بلغ».

(٢) قال الإمام حجة الإسلام الغزالي في المستصفى: ص ١١١: «فإن قيل: فلنعلم صدق النصارى في نقل التثليث عن عيسى عليه السلام، وصدقهم في صلبه! قلنا: لم ينقلوا التثليث توقيفاً وسماعاً عن عيسى بنص صريح لا يحتمل التأويل، لكن توهموا ذلك بألفاظ موهمة، لم يقفوا على مغزاها، كما فهم المشبهة التشبيه من آيات وأخبار لم يفهموا معناها، والتواتر ينبغي أن يصدر عن محسوس فأما قتل عيسى عليه السلام فقد صدقوا في أنهم شاهدوا شخصاً يشبه عيسى عليه السلام مقتولاً، ولكن شبه لهم». وانظر بمعناه أيضاً: الإحكام: ج ٢/٤٠، بيان المختصر: ج ٢/٣٦٤، التلويح: ج ٢/٤، التحبير: ج ٤/١٧٩٧ - ١٧٩٨.

(٣) كأن يُخبر أهل القسطنطينية بقتل ملكهم؛ لأن الكثرة مانعة من التواطئ على الكذب. ينظر: المستصفى: ص ١١١، الإحكام للآمدي: ج ٢/٤٠، التلويح على التوضيح: ج ٢/٤، البدر الطالع: ج ٢/٤٤.

(٤) هذان الشرطان لم يعتبرهما أكثر العلماء، خلافاً لبعض فقهاء من الحنفية والشافعية. ينظر: التلخيص: ج ٢/٢٩٥ - ٢٩٨، المستصفى: ص ١١١، المحصول: ج ٤/٣٨٢، الإحكام للآمدي: ج ٢/٣٩ - ٤٠، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/٥٣٠، كشف الأسرار: ج ٢/٥٢٣ - ٥٢٤، بيان المختصر: ج ٢/٣٦٤، رفع الحاجب: ج ٢/٣٠٥ - ٣٠٦، جمع الجوامع: ص ٦٥ - ٦٦، تشنيف المسامع: ج ١/٤٧٤، البدر الطالع: ج ٢/٤٤، الضياء اللامع: ج ٢/١٨٥ - ١٨٦، مختصر ابن اللحام: ص ٨١ - ٨٢، التحبير: ج ٤/١٧٩٦ - ١٧٩٩، شرح =

[العلم الحاصل من الخبر المتواتر]

والأصح أن العلم في المتواتر ضروري^(١)؛ لحصوله من غير احتياج إلى نظر لمن لا يتأتى منه النظر كالبُله والصبيان^(٢).

ثم لا يخفى أن جمع التواتر إن أخبروا عن عيان بأن كانوا طبقة فقط فذاك^(*) واضح، وإن لم يُخبروا عن عيان بأن كانوا طبقات ولم يُخبر عن عيان منهم إلا الطبقة الأولى اشترط كونهم جمعاً يمتنع تواطؤهم على الكذب في كل الطبقات^(٣).

= الكوكب الساطع: ج ٢/٤٦٢، غاية الوصول: ص ٩٦، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٣٤١ - ٣٤٢.

(١) يعني أنه حاصل لنا بالاضطرار، كالعلم الحاصل بالحواس الخمس، لا قدرة لنا على رده، وكذلك العلم الحاصل بالتواتر فإننا نجد أنفسنا مضطرين إليه، كالعلم بوجود مكة مثلاً، ويصح أن يكون نظرياً؛ لأن العلم النظري هو الذي يجوز أن يعرض فيه الشك، وتختلف فيه الأحوال، فيعلمه بعض الناس دون بعض، ولا يعلمه كالصبيان، ومن ليس من أهل النظر ولا من ترك النظر قصداً. ينظر: روضة الناظر: ص ٩٤، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٣٢٧.

(٢) وهو مذهب الجمهور من الفقهاء والمتكلمين من الأشاعرة والمعتزلة، وخالفهم الكعبي وأبو الحسين البصري من المعتزلة، والدقاق من الشافعية حيث ذهبوا إلى أن المتواتر يفيد العلم النظري. ينظر: أصول السرخسي: ج ١/٢٩١، التلويح: ج ٢/٤، التقرير والتحبير: ج ٢/٣٠٨ - ٣٠٩، تيسير التحرير: ج ٣/٣٢، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/٥٢٢ - ٥٢٥، بيان المختصر: ج ٢/٣٥٨، الضياء اللامع: ج ٢/١٨٦، رفع الحاجب: ج ٢/٢٩٨، قواطع الأدلة: ج ١/٣٢٧، المحصول: ج ٤/٣٢٨ - ٣٣٠، الإحكام: ج ٢/٣٠، الإبهاج: ج ٢/٢٨٦، جمع الجوامع: ص ٦٦، تشنيف المسامع: ج ١/٤٧٤ - ٤٧٥، الغيث الهامع: ص ٤١١ - ٤١٢، البدر الطالع: ج ٢/٤٥، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٤٦٣ - ٤٦٤، غاية الوصول: ص ٩٦، روضة الناظر: ص ٩٤، التحبير: ج ٤/١٧٧١ - ١٧٧٣، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٣٢٧ - ٣٢٨.

(*) نهاية (ق ١٩/أ).

(٣) ينظر: اللع: ص ٧٢، التلخيص: ج ٢/٢٨٨ و ٣١٠، المستصفى: ص ١٠٧، المحصول: ج ١/٢٨٠، الإبهاج ج ٢/٢٩٤، جمع الجوامع: ص ٦٦، تشنيف المسامع: ج ١/٤٦٦.

[الإجماع على وفق الخبر]

والصحيح أن الإجماع على وفق خبر لا يدل على صدقه^(١) في نفس الأمر مطلقاً^(٢).

= الغيث الهامع: ص ٤١٢، البدر الطالع: ج ٢/٤٦٢، الضياء اللامع: ج ٢/١٨٧، غاية الوصول: ص ٩٦، البحر المحيط: ج ٣/٣٠١، المدخل: ص ٢٠٣، إرشاد الفحول: ص ٩٢، توجيه النظر إلى أصول الأثر للشيخ طاهر الجزائري: ج ١/١١٠، تحقيق: الشيخ المحدث عبد الفتاح أبو غدة، نظم المتناثر: ص ١٢.

(١) فصل الإمام الزركشي في التشنيف: ج ١/٤٧٦، والبحر المحيط: ج ٣/٣٠٧ - ٣١٠، والإمامان العراقي في الغيث الهامع: ص ٤١٣ - ٤١٤، والسيوطي في شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٤٦٥ - ٤٦٦ هذه المسألة، تفصيلاً يوضح دقائقها، عندما قسموها إلى مسألتين: الأولى منهما: إذا اجتمعت الأمة على وفق خبر، فهل يدل على القطع بصدقه؟ فيه مذاهب: أصحها: المنع - أي من القطع بصدقه -؛ لاحتمال أن يكون للإجماع مستند آخر، وهو قول الجمهور، والثاني: نعم؛ لأن الظاهر استنادهم إليه، حيث لم يُصرّحوا بذلك؛ لعدم ظهور مستند غيره، والثالث: أن مجرد العمل به لا يدل على صدقه، بل إن تلقوه بالقبول حكم بصدقه، وإلا فلا.

الثانية: الإجماع على قبول الحديث والعمل به، فالذي ذهب إليه جمهور العلماء أنه يفيد القطع بصحة العمل به وقبوله كالأحاديث التي أخرجهما الشيخان أو أحدهما؛ لتلقي الأمة لكتائبيهما بالقبول، وإجماعهم أيضاً على وفق الخبر المروي في ميراث الجدّة، وفي أنه: «لا وصية لوارث» وفي أنه: «لا تُنكح المرأة على عمتها وخالتها».. وذهب القاضي أبو بكر الباقلاني إلى أنه لا يدل على القطع بصدقه، وإن تلقوه بالقبول قولاً ونطقاً، وإنما يفيد غلبة الظن فقط على أبعد حد. تنظر نسبة الأقوال في: الفقيه والمتفقه: ج ١/٢٧٨، اللع: ص ٧٢، البرهان: ج ١/٣٧٩، قواطع الأدلة: ج ١/٣٣٣، كشف الأسرار: ج ٢/٥٣٤ - ٥٣٥، الإبهاج: ج ٢/٢٩٩، المسودة: ص ٢١٦، التحبير: ج ٤/١٨١٤ - ١٨١٥، البدر الطالع: ج ٢/٤٧ - ٤٨، الضياء اللامع: ج ٢/١٨٧ - ١٨٨، التقرير والتحبير: ج ٢/٣٥٩ - ٣٦٠، تيسير التحرير: ج ٣/٨٠، غاية الوصول: ص ٩٦، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٣٤٨ - ٣٤٩.

(٢) هذا الكلام وافق فيه المؤلف الإمام السبكي في جمع الجوامع: ص ٦٦، والإمام المحلي في البدر الطالع: ج ٢/٤٧ - ٤٨ من جعله المسألتين السابقتين مسألة واحدة، وجمعه فيها ثلاثة أقوال، والحق التفصيل كما ذكر الأئمة: الزركشي والعراقي والسيوطي؛ لأن جمع الأقوال =

[الخبر المقر من جمع التواتر صدقاً]

والأصح أن المخبر بحضرة قوم لم يكذبوه، ولا حامل على سكوتهم عن تكذيبه من نحو خوف أو طمع صادق فيما أخبر؛ لأن سكوتهم تصديق له عادة، فقد اتفقوا وهم عدد التواتر على خبر عن محسوس^(١).

[ثالثاً: الخبر المظنون (خبر الواحد والمستفيض)]

وأما الخبر المظنون فهو: خبر الواحد مالم ينته إلى التواتر^(٢).

في المسألتين على هذه الطريقة يقتضي بظاهره أن القول الصحيح: عدم صدق الخبر الذي وافقه الإجماع، وتلقته الأمة بالقبول، وهذا لا يقوله أحد. ينظر: تشنيف المسامع: ج ١/ ٤٧٦، الغيث الهامع: ص ٤١٤، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/ ٤٦٦. (١) وهو قول جمهور العلماء من الحنفية والمالكية والشافعية، من أن ذلك قاطع بصدقه، ووجه نظرهم مذكورة أعلاه. ينظر: التقرير والتحبير: ج ٢/ ٣٦٠، تيسير التحرير: ج ٣/ ٨٠، المحصول لابن العربي: ص ١١٥، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/ ٥٣٨، بيان المختصر: ج ٢/ ٣٧٠، الضياء اللامع: ج ٢/ ١٨٧، المعتمد: ج ٢/ ٨٢ - ٨٣، التلخيص: ج ٢/ ٣١٢، رفع الحاجب: ج ٢/ ٣١٥ - ٣١٦، جمع الجوامع: ص ٦٦، البحر المحيط: ج ٣/ ٣٠٥، تشنيف المسامع: ج ١/ ٤٧٨، الغيث الهامع: ص ٤١٥، البدر الطالع: ج ٢/ ٥٠، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/ ٤٦٧، غاية الوصول: ص ٩٦. وخالف في ذلك الحنابلة والإمامان الفخر الرازي والأمدئي من الشافعية، فقد ذهبوا إلى أن ذلك لا يفيد القطع بصدقه، بل يفيد الظن فقط؛ لأنه من الجائز أن لا يكون لهم اطلاع على ما أخبر به، ولا يعلمون كونه صادقاً ولا كاذباً، ولا واحد منهم ولا العادة مما تحيل اطلاع بعض الناس على أمر لم يطلع عليه غيرهم. ينظر: مختصر ابن اللحام: ص ٨٣، التحبير شرح التحرير: ج ٤/ ١٨٢١، شرح الكوكب المنير: ج ٢/ ٣٥٤، المحصول ج ٤/ ص ٤٠٧ - ٤٠٨، الإحكام للأمدئي: ج ٢/ ٥٦ - ٥٧.

(٢) هذا على مذهب جمهور العلماء من المالكية والشافعية والحنابلة، من أن كل ما لم يكن متواتراً فهو آحاد، وذهب الحنفية إلى أن خبر الآحاد كل خبر يرويه الواحد أو الاثنان أي فصاعداً، ما لم يبلغ درجة التواتر والاشتهار. وبناء عليه فإن قسمة الخبر عند الجمهور ثنائية: [متواتر وآحاد]، وعند الحنفية ثلاثية: [متواتر ومشهور (مستفيض) وآحاداً] فالمشهور يدخل عند الجمهور تحت قسم الآحاد، وعند الحنفية المشهور مرتبة مستقلة وهو عندهم ما كان من الآحاد في الأصل ثم انتشر، فصار ينقله قوم لا يتوهم تواطؤهم على الكذب،

ومنه الشائع عن أصل^(١)، ويعبر عنه بالمستفيض^(٢)

وهم القرن الثاني بعد الصحابة عليهم السلام ومن بعدهم، والمشهور عندهم بمنزلة المتواتر، حجة من حجج الله تعالى، وهو أحد قسمي المتواتر، يضلل جاحده ولا يكفر، مثل حديث المسح على الخفين وحديث الرجم. ينظر: مختصر ابن الحاجب: ج ٢/ ٥٣٣، بيان المختصر: ج ٢/ ٣٦٦، الضياء اللامع: ج ٢/ ١٩٠ - ١٩١، التلخيص: ج ٢/ ٣٢٥، المستصفى: ص ١١٦، الإحكام للأمدئي: ج ٢/ ٤٨، رفع الحاجب: ج ٢/ ٣٠٧، الإبهاج: ج ٢/ ٢٩٩، البحر المحيط: ج ٣/ ٣١٨، تشنيف المسامع: ج ١/ ٤٧٨ - ٤٧٩، الغيث الهامع: ص ٤١٦، البدر الطالع: ج ٢/ ٥٢، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/ ٤٦٩، غاية الوصول: ص ٩٧، روضة الناظر: ص ٩٩، مختصر ابن اللحام: ص ٨٢ - ٨٣، التحبير شرح التحرير: ج ٤/ ١٨٠١ - ١٨٠٣، شرح الكوكب المنير: ج ٢/ ٣٤٥، أصول البزدوي: ص ١٥٢، أصول السرخسي: ج ١/ ٢٩٢ - ٢٩٣، كشف الأسرار: ج ٢/ ٥٣٧ - ٥٣٨، التقرير والتحبير: ج ٢/ ٣١٣، تيسير التحرير: ج ٣/ ٣٧ - ٣٨، إرشاد الفحول: ص ٩٢ - ٩٣، الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي: ص ١٦، المنهل الروي للإمام ابن جماعة: ص ٣٢، البواقيت والدرر للإمام المناوي: ج ١/ ٢٩٣، شرح نخبة الفكر للإمام علي قاري: ص ٢٠٩ - ٢١٠، توجيه النظر: ص ١١١، قواعد التحديث: ص ١٤٧. (١) قال الإمام السيوطي في شرح الكوكب الساطع: ج ٢/ ٤٧٠: «قلت: وقد قال ابن تيمية: قولهم: هذا الحديث لا أصل له معناه: لا إسناده». وبذلك يعرف المراد به في قولنا: الشائع عن أصل. اهـ. وهذا الأصل (الإسناد) قد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً، ثم انتشر وشاع، فخرج الشائع لا عن أصل؛ لأنه مقطوع بكذبه. ينظر: رفع الحاجب: ج ٢/ ٣٠٨، تدريب الراوي: ج ٢/ ١٧٣، توجيه النظر: ص ١١١. وربما يكون المستفيض مشهوراً بين أهل الحديث خاصة، حديث أنس رضي الله عنه عند الشيخان: «أن رسول الله قنت شهراً بعد الركوع يدعو على رعل وذكوان». ومشهوراً بينهم وبين غيرهم من العلماء والعامة، كحديث: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده»، وأحياناً يراد به ما اشتهر على الألسنة، كحديث: «العجلة من الشيطان». وهذا يطلق على ما له إسناد واحد فصاعداً بل مالا يوجد له إسناد أصلاً. ينظر: مقدمة ابن الصلاح: ص ٢٦٥، تدريب الراوي: ج ٢/ ١٧٣ - ١٧٥. وقد ألف العلماء عدة كتب في القسم الأخير - أي الذي اشتهر على الألسنة - منها كتاب: التذكرة في الأحاديث المشتهرة للإمام الزركشي، والمقاصد الحسنة للحافظ السخاوي، وكشف الخفاء للشيخ اسماعيل العجلوني، وغير ذلك.

(٢) المستفيض لغة: في معنى المشهور؛ لانتشاره، يقال: قاض الماء، يفيض فيضاً، وقاض =

والمشهور^(١). قال الشيخ أبو إسحاق الشَّيرازي^(٢): «وأقلُّ عددٍ تثبُت به الاستفاضة اثنان»^(٣). وقال ابنُ الحَاجِبِ^(٤): «ثلاثة»^(٥).

[إِفَادَةُ خَبَرِ الْوَاحِدِ الْعِلْمِ]

مسألة: خَبَرُ الْوَاحِدِ لَا يُفِيدُ الْعِلْمَ وَلَوْ بِقَرِينَةٍ^(٦).

= الحديث والخبر واستفاض ذاع وانتشر وحديثٌ مُستفيضٌ ذائعٌ منتشرٌ. ينظر مادة (فَيْضَ) في: لسان العرب: ج ٢١٢/٧.

واصطلاحاً: فقد عرّف بتعريفات عدّة، منها: بأنّه الحديث الذي تزيّد نقلته على ثلاثة - لى ماذهب إليه أكثر العلماء - ما لم يبلغ حدّ التواتر، أو هو: الخبر الشائع عن أصل - كما ذكر أعلاه، وقد رجّحه الإمام السُّبْكِيُّ - ينظر: المنهل الروي: ص ٣٢، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/٥٣٣، بيان المختصر: ج ٢/٣٦٦، الإبهاج: ج ٢/٢٩٩ - ٣٠٠، رفع الحاجب: ج ٢/٣٠٨، البحر المحيط: ج ٣/٣١٢، تشنيف المسامع: ج ١/٤٧٩، الغيث الهامع: ص ٤١٦، البدر الطالع: ج ٢/٥٢ - ٥٣، التحرير: ج ٤/١٨٠٤، التقرير والتحرير: ج ٢/٣١٣، الضياء اللامع: ج ٢/١٩١، تيسير التحرير: ج ٣/٣٧، تدريب الراوي: ج ٢/١٧٣، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٤٦٩ - ٤٧٠، غاية الوصول: ص ٩٧، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٣٤٥ - ٣٤٦، شرح النخبة: ص ٢١٠، توجيه النظر: ص ١١١ - ١١٢، قواعد التحديث: ص ١٢٤ - ١٢٥.

- (١) ينظر: المصادر والمراجع السابقة.
- (٢) في التنبيه: ص ٢٧١ دار عالم الكتب -
- (٣) ورجّحه الإمام تاج الدِّين السُّبْكِيُّ في الإبهاج: ج ٢/٣٠٠، وجمع الجوامع: ص ٦٦، والإمام الزركشي في تشنيف المسامع: ج ١/٤٧٩، والإمام المحلّي في البدر الطالع: ج ٢/٥٣، وشيخ الإسلام زكريا الأنصاري في غاية الوصول: ص ٩٧ ونسبه للفقهاء.
- (٤) في مختصره: ج ١/٥٣٣ وعبارته: «المستفيض ما زاد على ثلاثة». وينظر: بيان المختصر: ج ٢/٣٦٦.
- (٥) وهو قول علماء الأصول، ينظر: شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٤٦٩، التحرير: ج ٢/١٨٠٦، غاية الوصول: ص ٩٧، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٣٤٦، المنهل الروي: ص ٣٢، تدريب الراوي: ج ٢/١٧٣، توجيه النظر: ص ١١٢.
- (٦) وهو قول جمهور العلماء، والصحيح عن الإمام أحمد رحمته الله. ينظر: أصول البزدوي: ص ١٥٢، التبصرة: ص ٢٩٨، قواطع الأدلة: ج ١/٣٣٣، أصول السرخسي: ج ١/٣٢١، المنحول: ص ٢٥٢، المستصفي: ص ١١٦، المحصول لابن العربي: ص ١١٥، الإحكام:

وقيل: «يُفِيدُ مَعَ الْقَرِينَةِ، كما في إخبارِ الرَّجُلِ الْوَاحِدِ بِمَوْتِ وَلَدِهِ الْمُشْرِفِ عَلَى الْمَوْتِ مَعَ قَرِينَةِ الْبُكَاءِ وَإِحْضَارِ الْكَفْنِ وَالنَّعْشِ»^(١).

وقال الإمام أحمد رحمته الله: «يُفِيدُ خَبَرُ الْوَاحِدِ الْعِلْمَ مُطْلَقاً، لَكِنْ بِشَرْطِ الْعَدَالَةِ»^(٢).

= ج ٢/٤٨، روضة الناظر: ص ٩٩، كشف الأسرار: ج ٢/٥٣٨، المسودة: ص ٢١٣ و ٢١٦، البحر المحيط: ج ٣/٣٢٢ - ٣٢٤، تشنيف المسامع: ج ١/٤٧٩، الغيث الهامع: ص ٤١٦ - ٤١٧، مختصر ابن اللحام: ص ٨٣، التحرير: ج ٤/١٨٠٨ - ١٨٠٩ و ١٨١١ - ١٨١٢، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٤٧٠، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٣٤٨ - ٣٤٩، إرشاد الفحول: ص ٩٢.

و يظهر هنا ترجيحُ الإمام الشَّعْرَانِي لهذا القولِ بوضوح. (١) وهو قولُ الإمام الفخر الرازي والإمام الأمدّي والإمام ابن الحاجب الإمام تاج الدِّين السُّبْكِيِّ، وصحّحه شيخُ الإسلام زكريا الأنصاري في غاية الوصول: ص ٩٧. ينظر: المحصول: ج ٤/٤٠٢ - ٤٠٣، الإحكام: ج ٢/٤٨ - ٤٩، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/٥٣٤، بيان المختصر: ج ٢/٣٦٦ - ٣٦٧، المسودة: ص ٢١٦، رفع الحاجب: ج ٢/٣٠٩، جمع الجوامع: ص ٦٦، البحر المحيط: ج ٣/٣٢٥، المدخل: ص ٢٠٣.

(٢) قال الإمامُ ابنُ قدامة المقدسيّ الحنبليّ في توضيح مذهب الإمام أحمد رحمته الله: «اختلفت الرواية عن إمامنا رحمته الله في حصول العلم بخبر الواحد، فروي أنّه لا يحصل به، وهو قول الأكثرين والمتأخّرين من أصحابنا؛ لأنّا نعلم ضرورة أنّا لا نُصدّق كلّ خبر نسمعه... وروي عن أحمد أنه قال في أخبار الرؤية: يُقطع على العلم بها، وهذا يُحتمل أن يكون في أخبار الرؤية وما أشبهها ممّا كثرت رواته وتلقّته الأئمة بالقبول، ودلّت القرائن على صدق ناقله... ويُحتمل أن يكون خبر الواحد عنده مُفيداً للعلم، وهو قول جماعة من أصحاب الحديث وأهل الظاهر، قال بعض العلماء: إنّما يقولُ أحمدُ بحصول العلم بخبر الواحد فيما نقله الأئمة الذين حصل الاتفاق على عدالتهم وثقتهم وإتقانهم ونقل من طرق متساوية وتلقّته الأئمة بالقبول، ولم يُنكره منهم مُنكرٌ». اهـ روضة الناظر: ص ٩٩، وينظر: التحرير: ج ٤/١٨٠٩ - ١٨١١.

وقال الإمام المرداويّ الحنبليّ في التحرير: ج ٤/١٨١١: «وحمل بعضهم كلام أحمد على أنّه أراد الخبر المشهور، وهو الذي صحّ له أسانيد متعدّدة سالمة عن الضعف والتعليل، فإنّه يُفيد العلم النظريّ، لكنّه لا بالنسبة إلى كلّ أحد بل إلى الحافظ المتبحّر».

[وُجُوبُ الْعَمَلِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ]

قال العلماء: «يَجِبُ الْعَمَلُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ فِي الْفَتَوَى وَالشَّهَادَةِ بِالْإِجْمَاعِ، فَيَجِبُ عَلَى الْعَبْدِ الْعَمَلُ بِمَا يُفْتِيهِ بِهِ الْمُفْتِي الْوَاحِدُ، وَبِمَا يَشْهَدُ بِهِ الشَّاهِدُ بِشَرْطِهِ، وَكَذَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ فِي سَائِرِ الْأُمُورِ الدِّينِيَّةِ عَلَى الْأَصَحِّ، كَالْإِخْبَارِ بِدُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ وَتَنَجُّسِ الْمَاءِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ»^(١).

وقالت الظَّاهِرِيَّةُ^(٢) «لَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ؛ لَأَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ حُجَّتِهِ إِنَّمَا يُفِيدُ الظَّنَّ، وَقَدْ نُهِيَ عَنْ اتِّبَاعِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾»^(٣)، وقال تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾»^(٤).

وَأُجِيبَ: بِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَبْعَثُ الْآحَادَ إِلَى الْقِبَائِلِ وَالنَّوَاجِي؛ لِتَبْلِيغِ الْأَحْكَامِ -

(١) وهو قولُ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ، وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمَعْتَمَدُ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ. ينظر: أصول البزدوي: ص ١٥٢ و ١٨١، التبصرة: ص ٣٠٣، قواطع الأدلة: ج ١/ ٣٣٥، أصول السرخسي: ج ١/ ٣٢١، الكفاية في علم الرواية: ص ٤٣٢، التلخيص: ج ٢/ ٣٢٦ - ٣٢٨، المستصفى: ص ١١٧ - ١١٨، روضة الناظر: ١٠٠ - ١٠١، المحصول: ج ٤/ ٥٠٧ - ٥٠٨ و ٥٥٤، كشف الأسرار: ج ٢/ ٥٣٨، المسودة: ص ٢١٤ و ٢١٦، المنهاج مع الإبهاج: ج ٢/ ٣٠٠، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/ ٥٤٧ - ٥٤٩، بيان المختصر: ج ٢/ ٣٧٤ - ٣٧٦، رفع الحاجب: ج ٢/ ٣٣٣ - ٣٣٥، جمع الجوامع: ص ٦٦ - ٦٧، تشنيف المسامع: ج ١/ ٤٨٠، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/ ٤٧٣، مختصر ابن اللحام: ص ٨٤، التحرير: ج ٤/ ١٨٣٢ - ١٨٣٣، التقرير والتحرير: ج ٢/ ٣٥٩ و ٣٦١، غاية الوصول: ص ٩٧ - ٩٨، شرح الكوكب المنير: ج ٢/ ٣٦١، قواعد التحديث: ص ١٤٧.

(٢) هذا التَّقْلُّدُ عَلَى إِطْلَاقِهِ عَنِ الظَّاهِرِيَّةِ بِمَنْعِهِمُ الْعَمَلَ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ فِيهِ نَظَرٌ، بَلْ مَذْهَبُ الْإِمَامِ دَاوُدَ وَجُمْهُورِ أَصْحَابِهِ وَجُوبُ الْعَمَلِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، بَلْ إِنَّهُمْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّهُ يَوْجِبُ الْعِلْمَ مُطْلَقًا، كَمَا بَيَّنَّهَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ فِي كِتَابِهِ الْإِحْكَامِ: ج ١/ ١٠٦ - ١٠٩، وَإِنَّمَا قَالَ بِذَلِكَ بَعْضُ الظَّاهِرِيَّةِ مِثْلُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ الْقَاسَانِيِّ - بِالسَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ، نِسْبَةً إِلَى قَاسَانَ، أَخَذَ عَنِ الْإِمَامِ دَاوُدَ، وَخَالَفَهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ، كَمَا صَبَّطَهُ الْإِمَامُ الشَّيْرَازِيُّ فِي التَّبَصُّرَةِ: ص ٣٠٣، وَطَبَقَاتِ الْفُقَهَاءِ: ص ١٧٦ - وَأَبُو بَكْرِ بْنُ دَاوُدَ. ينظر: مختصر ابن الحاجب: ج ١/ ٥٤٧ - ٥٤٨، تشنيف المسامع: ج ١/ ٤٨١.

(٣) سورة الإسراء، الآية (٣٦).

(٤) سورة الأنعام، الآية (١١٦).

كما هو معروف - فَلَوْلَا أَنَّهُ يَجِبُ الْعَمَلُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ لَمْ يَكُنْ لِبَعْثِهِمْ فَائِدَةٌ. إِلَّا فِي الْحُدُودِ؛ لِأَنَّهَا تُدْرَأُ بِالشُّبْهَةِ^(١).

وقالت المالِكِيَّةُ: «يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ إِلَّا إِذَا خَالَفَ عَمَلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ»^(٢).

وقالت الحنفيَّةُ: «لَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ إِذَا عَارَضَ الْقِيَاسَ»^(٣)، أَوْ خَالَفَهُ

(١) وهو اختيارُ الْإِمَامِ أَبِي الْحَسَنِ الْكَرْخِيِّ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ (بِخِلَافِ جُمْهُورِهِمْ) وَاخْتَارَهُ الْإِمَامُ الشَّعْرَانِيُّ هُنَا؛ لِأَنَّ خَبَرَ الْآحَادِ تَمَكَّنَتْ فِيهِ شُبْهَةٌ وَهِيَ احْتِمَالُ الْكُذْبِ وَالْخَطَأِ وَالنَّسْيَانِ مِنَ الرَّائِي، وَإِثْبَاتُ الْحُدُودِ بِالشُّبْهَاتِ لَا يَجُوزُ. ينظر: أصول البزدوي: ص ١٨١، كشف الأسرار: ٤٢/٣، التوضيح: ٢١/٢، التقرير والتحرير: ٣٦٧/٢، تيسير التحرير: ج ٣/ ٨٨ وهو أيضاً خلافُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ مِنْ وَجُوبِ الْعَمَلِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ مُطْلَقًا وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ الْحُدُودَ أَحْكَامًا شَرْعِيَّةً تُثَبَّتُ بِالشَّهَادَةِ، فَيُقْبَلُ فِيهَا خَبَرُ الْوَاحِدِ كَسَائِرِ الْأَحْكَامِ. ينظر: الكفاية في علم الرواية: ص ٤٣٢، المعتمد: ٢/ ٢٦٥، روضة الناظر: ص ١٢٩، الإحكام: ١٢٩/٢ - ١٣٠، المنهل الروي: ص ٣٢، البحر المحيط: ٤٠٥/٣، التحرير: ١٨٣٦/٤.

(٢) فَقَدْ اعْتَبَرُوا إِجْمَاعَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ حُجَّةً وَاجِبَةً الْإِتِّبَاعَ؛ لِأَنَّ عَمَلَهُمْ مِنْ قِبَلِ الْإِجْمَاعِ، فَيُفِيدُ الْقَطْعَ كَالْمُتَوَاتِرِ، فَيُقَدَّمُ عَلَى خَبَرِ الْوَاحِدِ الَّذِي لَا يُفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ فَقَطْ. ينظر: الإشارة في أصول الفقه: ص ٢٨، الحدود في الأصول: ص ١٨٤ وكلاهما لِلْإِمَامِ الْبَاجِي تَقْرِيبَ الْوَصُولِ لِابْنِ جُزَيٍّ: ص ١٢٠، الضياء اللامع: ج ٢/ ١٩٥.

لِذَلِكَ نَفَّوْا خِيَارَ الْمَجْلِسِ فِي عَقْدِ الْبَيْعِ؛ لِأَنَّ عَمَلَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ عَلَى خِلَافِهِ، وَإِنْ وَرَدَ بِهِ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ. ينظر: الشرح الكبير: ج ٣/ ٩١، حاشية الدسوقي: ج ٣/ ٩١، منح الجليل للشيخ محمد عlish: ج ٨/ ٣٤٠ دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

وَمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ عَلَى خِلَافِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ الْحَنَفِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةُ. ينظر: التقرير والتحرير: ج ٢/ ٣٥٥، تيسير التحرير: ج ٣/ ٧٣، البرهان: ج ١/ ٢٩٥، المنهل الروي: ص ٣٢، جمع الجوامع: ص ٦٧، تشنيف المسامع: ج ١/ ٤٨٢، الغيث الهامع: ص ٤١٩، البدر الطالع: ج ٢/ ٥٩، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/ ٤٧٤، غاية الوصول: ص ٩٨، التحرير شرح التحرير: ج ٤/ ١٨٣٧، شرح الكوكب المنير: ج ٢/ ٣٦٧، اليواقيت والدرر: ج ١/ ٣٠١، إرشاد الفحول: ص ١٠٥، قواعد التحديث: ص ٩١.

(٣) هذا إِنْ كَانَ رَأْيُهُ عَدْلًا ضَابِطًا وَلَكِنَّهُ غَيْرُ مُجْتَهِدٍ، وَخَالَفَ خَبْرَهُ كُلَّ الْأَقْيَسَةِ عَلَى قَوْلِ عِيسَى بْنِ أَبَانَ وَالْقَاضِي أَبِي زَيْدِ الدَّبَّوسِيِّ وَالسَّرْحَسِيِّ وَأَكْثَرِ مُتَأَخَّرِي الْحَنَفِيَّةِ، بِخِلَافِ الْإِمَامِ الْكَرْخِيِّ الَّذِي يُقَدَّمُ خَبْرُهُ عَلَى الْقِيَاسِ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْحَنَفِيَّةِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَهُمْ، =

رَاوِيهِ^(١)، أَوْ كَانَ فِي شَيْءٍ تَعَمُّ بِهِ الْبَلَوَى بِأَنْ تَكْثُرَ حَاجَةُ النَّاسِ إِلَيْهِ، كَحَدِيثٍ: «مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ»^(٢). قَالُوا: «لَأَنَّ مَا تَعَمُّ بِهِ الْبَلَوَى يَكْثُرُ سَوْأُ النَّاسِ

أَمَّا إِنْ كَانَ الرَّوَايَ فَقِيهًا مَجْتَهِدًا كَالْخُلَفَاءِ الرَّأْشِدِينَ الْأَرْبَعَةَ عليهم السلام، وَالْعَبَادِلَةَ: عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ الزَّبِيرِ عليهم السلام، فَيَقْدَمُ خَبْرُهُ عَنْهُمْ عَلَى الْقِيَاسِ مُطْلَقًا أَوْ سَوَاءً وَاقْفَهُ أَوْ خَالَفَهُ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ الرَّوَايَ مَجْهُولًا - وَهُوَ عَنْهُمْ: مَنْ لَمْ يَشْتَهَرْ بِطَوْلِ الصُّحْبَةِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام إِنَّمَا عُرِفَ بِمَا رَوَى مِنْ حَدِيثٍ أَوْ حَدِيثَيْنِ - وَرَوَى حَدِيثًا خَالَفَ الْقِيَاسَ، يُنْظَرُ: فَإِنْ قَبِلَهُ السَّلَفُ الصَّالِحُ أَوْ سَكَنُوا إِذَا بَلَغَهُمْ، أَوْ اخْتَلَفُوا فِيهِ قَبْلَ، وَصَارَ كَالْمَشْهُورِينَ، وَقُدِّمَ عَلَى الْقِيَاسِ، أَوْ رَدُّهُ - أَيْ السَّلَفُ - لَا يَجُوزُ الْعَمَلُ بِهِ إِذَا خَالَفَهُ الْقِيَاسُ، وَيَكُونُ اتِّفَاقُهُمْ عَلَى رَدِّهِ دَلِيلًا نَكَارَتِهِ. يَنْظُرُ هَذَا التَّفْصِيلُ لَهُمْ فِي: أُصُولِ السَّرْحِ: ج ١/٣٣٨ - ٣٤٥، كَشَفُ الْأَسْرَارِ: ج ٢/٥٥٠ - ٥٥٥، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْيِيرُ: ج ٢/٣٣٣ - ٣٣٥.

وَخَالَفَهُمْ فِي ذَلِكَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ، فَقَدَّمُوا خَبَرَ الْآحَادِ الصَّحِيحِ عَلَى الْقِيَاسِ مُطْلَقًا. يَنْظُرُ: لِلْمَعَ: ص ٧٣ - ٧٤، قَوَاطِعُ الْأَدْلَةِ: ج ١/٣٥٨ - ٣٦١، الْمَحْصُولُ: ج ٦/١٧٤، الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ: ج ٢/١٣٠، رَفْعُ الْحَاجِبِ: ج ٢/٤٥١ - ٤٥٢، الْإِبْهَاجُ: ج ٢/٣٢٤ - ٣٢٥، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ج ٣/٣٩٩، تَخْرِيجُ الْفُرُوعِ عَلَى الْأُصُولِ: ص ٣٦٣، رَوْضَةُ النَّازِرِ: ص ١٢٩ - ١٣٠، الْمَسُودَةُ: ص ٢١٥ - ٢١٦، التَّحْيِيرُ شَرْحُ التَّحْيِيرِ: ج ٥/٢١٣٠ - ٢١٣٥، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/١٩٨ - ١٩٩، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٢/٣٦٧ - ٣٦٩.

(١) يُنْظَرُ مَذْهَبُهُمْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي: أُصُولِ السَّرْحِ: ج ٢/٧، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْيِيرُ: ج ٢/٣٥٤، تَيْسِيرُ التَّحْيِيرِ: ج ٣/٧٣.

وَقَدْ خَالَفَهُمْ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ. يَنْظُرُ: الْمَحْصُولُ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ: ص ٨٩، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/١٩٧، الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ: ج ٢/١٢٨، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ١/٤٨٣، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٤١٩، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/٥٩، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/٤٧٥، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ٩٨، التَّحْيِيرُ شَرْحُ التَّحْيِيرِ: ج ٤/١٨٣٨، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٢/٣٦٧ - ٣٦٨، الْيَوَاقِيتُ وَالْدَّرَرُ: ج ١/٣٠١.

(٢) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ، كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ الْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الْفَرْجِ، رَقْمُ (٨٩)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ، كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ الْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ، رَقْمُ (١٨١)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي سُنَنِهِ، كِتَابُ أَبْوَابِ الطَّهَارَةِ، بَابُ الْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ، رَقْمُ (٨٢) وَقَالَ: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ»، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي سُنَنِهِ، كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ الْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ، رَقْمُ (٤٨٠)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي صَحِيحِهِ كِتَابُ الْوُضُوءِ، بَابُ اسْتِحْبَابِ الْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ، رَقْمُ (٣٣)، وَابْنُ حِبَانَ فِي صَحِيحِهِ، كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ نَوَاقِضِ الْوُضُوءِ، رَقْمُ (١١٤).

عَنْهُ، فَتَقْضِي الْعَادَةُ بِنَفْلِهِ تَوَاتُرًا؛ لِتَوْفُرِ الدَّوَاعِي عَلَى نَفْلِهِ^(١).

وَأَجَابَ الْمَخَالِفُ: بِأَنَّا لَا نُسَلِّمُ قَضَاءَ الْعَادَةِ بِذَلِكَ^(*).

[تَكْذِيبُ الْأَصْلِ لِلْفَرْعِ]

مَسْأَلَةٌ: تَكْذِيبُ الْأَصْلِ لِلْفَرْعِ فِي شَيْءٍ رَوَاهُ عَنْهُ، كَأَن قَالَ: مَا رَوَيْتُ هَذَا، لَا يَسْقُطُ الْمَرْوِيُّ عَنِ الْقَبُولِ؛ لِاحْتِمَالِ نِسْيَانِ الْأَصْلِ لَهُ بَعْدَ أَنْ رَوَاهُ لِلْفَرْعِ، وَلِهَذَا لَوْ اجْتَمَعَ الْأَصْلُ وَالْفَرْعُ فِي شَهَادَةٍ لَمْ تُرَدَّ؛ لِأَنَّ تَكْذِيبَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَا يَجْرَحُ الْآخَرَ^(٢). قَالَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ: «وَلَا يَقْدَحُ شَكُّ الْأَصْلِ أَوْ ظَنُّهُ مَعَ جَزْمِ

وَالْحَاكِمِ فِي الْمُسْتَدْرَكِ، كِتَابُ الطَّهَارَةِ، رَقْمُ (٤٧٣) وَقَالَ: «حَدِيثٌ صَحِيحٌ» كُلُّهُمْ مِنْ حَدِيثِ بَسْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ عليها السلام مَرْفُوعًا إِلَّا ابْنَ مَاجَةٍ عَنْ جَابِرٍ وَأُمِّ حَبِيبَةَ عليهما السلام. (١) يُنْظَرُ مَذْهَبُ الْحَنْفِيَّةِ فِي: أُصُولِ السَّرْحِ: ج ١/٣٦٨، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْيِيرُ: ج ٢/٣٥٥ - ٣٥٦، تَيْسِيرُ التَّحْيِيرِ: ج ٣/١١٢.

وَمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ عَلَى خِلَافِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ الْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةُ. يَنْظُرُ: الْمَحْصُولُ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ: ص ١١٧، مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ: ج ٢/٦٢٤ - ٦٢٦، الذَّخِيرَةُ: ج ١/١٢٣، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/١٩٦ - ١٩٧، قَوَاطِعُ الْأَدْلَةِ: ج ١/٣٥٧، التَّبَصُّرَةُ: ص ٣١٤، التَّلْخِصُ: ج ٢/٤٣١، الْمُسْتَصْفَى: ص ١٣٥، الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ: ج ٢/١٢٤، الْمَنْهَلُ الرَّوِّي: ص ٣٢، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ٦٧، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ج ٣/٤٠٣ - ٤٠٤، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/٦٠، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/٤٧٥، رَوْضَةُ النَّازِرِ: ص ١٢٧، الْمَسُودَةُ: ص ٢١٥، التَّحْيِيرُ: ج ٤/١٨٣٨، الْمَدْخَلُ: ص ٢١٢، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٢/٣٦٧، الْيَوَاقِيتُ وَالْدَّرَرُ: ج ١/٣٠١، إِرْشَادُ الْفُحُولِ: ص ١٠٥.

(*) نِهَاجُ (ق ١٩/ب).

(٢) وَهُوَ قَوْلُ الْإِمَامِ الْمَاوَرَدِيِّ، وَالْإِمَامِ الرَّوْيَانِيِّ وَالْإِمَامِ السَّمْعَانِيِّ فِي قَوَاطِعِ الْأَدْلَةِ: ج ١/٣٥٥، وَاخْتَارَهُ الْإِمَامُ التَّاجُ السَّبْكِ فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ: ص ٦٧ - ٦٨، وَرَفَعَ الْحَاجِبُ: ج ٢/٤٣٢، وَالْإِمَامُ الْمَحَلِّيُّ فِي الْبَدْرِ الطَّالِعِ: ج ٢/٦٦، وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ زَكَرِيَا الْأَنْصَارِيُّ غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ٩٨، وَالْإِمَامُ الشَّعْرَانِيُّ هُنَا.

وَذَهَبَ أَكْثَرُ عُلَمَاءِ الْحَنْفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةُ، وَأَكْثَرُ الْمُحَدِّثِينَ إِلَى أَنَّ تَكْذِيبَ الْأَصْلِ لِلْفَرْعِ يُسْقُطُ مَرْوِيَّهِ. يَنْظُرُ: أُصُولُ الْبَزْدَوِيِّ: ص ١٩١، كَشَفُ الْأَسْرَارِ: ج ٣/٩٢، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْيِيرُ: ج ٢/٣٨٩، تَيْسِيرُ التَّحْيِيرِ: ج ٣/١٠٧، مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ: ج ٢/٦١٧، بَيَانُ الْمُخْتَصَرِ: ج ٢/٤١١، الْإِحْكَامُ: ج ٢/١١٨، التَّشْنِيفُ: ج ١/٤٨٥، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: =

الْفَرْعُ الْعَدْلُ بِرَوَايَتِهِ عَنْهُ^(١).

[زِيَادَةُ الْعَدْلِ فِيْمَا رَوَاهُ عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الْعُدُولِ]

قالوا: «وزيادة العدل فيما رواه عن غيره من العدول مقبولة إن لم يعلم اتحاد المجلس بأن علم تعدده؛ لجواز أن يكون النبي ﷺ ذكرها في مجلس وسكت عنها في آخر»^(٢). فإن علم اتحادها، فقليل: «بالوقف»^(٣)؛ وقيل: «يقبل»^(٤)؛

= ص ٤٢٠ - ٤٢١، شرح الكوكب الساطع ٤٧٩/٢، التحبير: ٢٠٩٣/٥، المختصر لابن اللحام: ص ٩٣، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٥٣٧، فتح المغيث للحافظ السخاوي: ١/٣٣٩، اليواقيت والدرر: ٢/٢٧١ - ٢٧٣، شرح نخبة الفكر: ص ٦٥١ - ٦٥٢. (١) وهو مذهب غالبية العلماء؛ لجواز أنه رواه له ثم نسيه، وقد وقع ذلك لكثير من الأئمة. ينظر: مختصر ابن الحاجب: ج ٢/٦١٨، بيان المختصر: ج ٢/٤١٢، رفع الحاجب: ج ٢/٤٣٢، تشنيف المسامع: ج ١/٤٨٥، الغيث الهامع: ص ٤٢١، البدر الطالع: ج ٢/٦٨، الضياء اللامع: ج ٢/٢٠٢، التقرير والتحبير: ج ٢/٣٨٩، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٥٣٨، شرح النخبة: ص ٦٥٣.

(٢) وهذا باتفاق العلماء. ينظر: الكفاية في علم الرواية: ص ٤٢٤، الإحكام لابن حزم: ج ٢/٢١٦، التلخيص: ج ٢/٣٩٦ - ٣٩٨، المستصفى: ص ١٣٣، المحصول: ج ٤/٦٧٧، الإحكام للآمدي: ج ٢/١٢١ - ١٢٢، المختصر: ج ٢/٦٢٢، بيان المختصر: ج ٢/٤١٤، رفع الحاجب: ج ٢/٤٣٥ - ٤٣٦، جمع الجوامع: ص ٦٨، البحر المحيط: ج ٣/٣٨٥ - ٣٨٦، البدر الطالع: ج ٢/٦٦، الضياء اللامع: ج ٢/٢٠٣ - ٢٠٩، التحبير: ج ٥/٢٠٩٨، التقرير والتحبير: ج ٢/٣٩١، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٤٨٠، غاية الوصول: ص ٩٨، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٥٤١ - ٥٤٢، اليواقيت والدرر: ج ١/٤١٤.

(٣) لأن في كل واحدٍ من الاحتمالات بعداً، والأصل وإن كان عدم الصدور لكن الأصل أيضاً صدق الراوي، وإذا تعارضاً وجب التوقف، وهو قول الإمام صفي الدين الهندي رحمه الله، كما نقل عنه الإمام الزركشي في البحر المحيط: ج ٣/٣٨٨.

(٤) وهو قول الجمهور من الفقهاء والمحدثين أنها مقبولة مطلقاً، وهي كالحديث الثام ينفرد به الثقة، والزيادة أولى؛ لأنها غير مستقلة بل تابعة. ينظر: الكفاية في علم الرواية: ص ٤٢٤، قواطع الأدلة: ج ١/٣٩٩ و٤٠٢، المستصفى: ص ١٣٣، روضة الناظر: ص ١٢٤، البحر المحيط: ج ٣/٣٨٦ - ٣٨٧، المقنع في علوم الحديث للإمام ابن الملقن: ج ١/٣٨٧.

وقيل: «لا يقبل؛ لجواز خطأ من زاد فيها»^{(١)(٢)}.

قال العلماء: «إن [كان]^(٣) غير الذكر للزيادة أضبط ومن ذكرها، أو صرح بنفي الزيادة على وجه يقبل كأن قال: ما سمعتها تعارضاً»^(٤).

ولو روى الراوي زيادة مرة وتركها مرة أخرى فحكمه حكم راويين رواها أحدهما دون الآخر، فإن أسندها وتركها إلى مجلسين، أو سكت قبلت، أو إلى مجلس، فقليل: «بالوقف»^(٥)،

= ١٩١ دار فواز، السعودية، ط: ١/١٤١٣ هـ، تحقيق: عبد الله الجديع، تدريب الراوي: ج ١/٢٤٥، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٥٤٢، اليواقيت والدرر: ج ١/٤١٤. (١) هذا القول عزاه الإمام أبو المظفر السمعاني في قواطع الأدلة: ج ١/٤٠٠ لجماعة من أصحاب الحديث.

(٢) وهناك قول رابع في المسألة، وهو: إن كان غير من زاد لا يغفل مثلهم عن مثلها - أي الزيادة - عادة لم تقبل تلك الزيادة؛ لأن غلط المنفرد بها، والذين معه في نفس ذلك المجلس لا يغفل مثلهم عن مثلها أظهر الظاهرين من غلظه وغلطهم؛ لأن احتمال تطرق الغلط إليه أولى من احتمال تطرقه إليهم، وإن لم يكن كذلك بأن كان مثلهم يغفل عن مثلها فهي زيادة مقبولة عند الحنفية وهو أيضاً اختيار الأئمة: الرازي الآمدي وابن الحاجب، وهو أيضاً قول الإمام أبي المظفر السمعاني والتاج السبكي بزيادة شرط: أن تكون ممن تتوافر الدواعي على نقلها، وإن لم يكن الأمر كذلك قبلت. ينظر: التقرير والتحبير: ج ٢/٣٩١، المحصول: ج ٤/٦٧٧، الإحكام للآمدي: ج ٢/١٢١، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/٦٢٠ - ٦٢١، بيان المختصر: ج ٢/٤١٣، قواطع الأدلة: ج ١/٤٠٢، جمع الجوامع: ص ٦٨، رفع الحاجب: ج ٢/٤٣٥ - ٤٣٦، الإبهاج: ج ٢/٣٤٦.

(٣) غير موجودة في الأصل، وإنما أضفتها من البدر الطالع: ج ٢/٦٩؛ لصحة المعنى.

(٤) أي الخبران في هذه الزيادة، بخلاف ما لو نفاها على وجه لا يقبل بأن محض النفي، فقال: لم يقلها النبي، فإنه لا أثر لذلك وهذا ما جزم به التاج السبكي في جمع الجوامع: ص ٦٨، موافقاً فيه الإمام الفخر الرازي في المحصول: ج ٤/٦٧٩. تنظر المسألة في تشنيف المسامع: ج ١/٤٨٧، الغيث الهامع: ص ٤٢٣ - ٤٢٤، البدر الطالع: ج ٢/٧٠، الضياء اللامع: ج ٢/٢٠٦، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٤٨١، غاية الوصول: ص ٩٨، اليواقيت والدرر: ج ١/٤١٥، وهذا ما جزم به أيضاً الإمام الشعراي رحمه الله هنا.

(٥) جزم به الإمامان: المرداوي في التحبير شرح التحرير: ج ٥/٢١٠٨، وابن النجار في شرح =

وقيل: «تُقْبَلُ»^(١)، وقيل: «لا تُقْبَلُ»^(٢)، قالوا: «ولو انفردَ واحدٌ عن واحدٍ بزيادة، وقد أخذَا عن شيخٍ واحدٍ قبلَ المنفردِ عندَ أكثرِ العلماءِ لأنَّ معه زيادةٌ عِلْمٍ»^(٣)، وقيل: «لا يُقْبَلُ؛ لِمْخَالَفَتِهِ لِرَفِيقِهِ»^(٤).

[حَذْفُ بَعْضِ الْخَبَرِ]

قالوا: «حَذْفُ بَعْضِ الْخَبَرِ جَائِزٌ عِنْدَ الْأَكْثَرِ إِلَّا أَنْ يَحْصُلَ التَّعَلُّقُ لِلْبَعْضِ الْآخِرِ بِهِ، كَأَنْ يَكُونَ غَايَةً أَوْ مُسْتَنْتَى فحِينَئِذٍ لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ اتِّفَاقًا؛ لِإِخْلَالِهِ بِالْمَعْنَى الْمَقْصُودِ.

فَالْغَايَةُ، نَحْوُ حَدِيثِ الصَّحِيحَيْنِ^(٥): «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تَزْهِيَ».

وَالْمُسْتَنْتَى، نَحْوُ «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ وَلَا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا وَزْنًا بِوَزْنٍ»^(٦). الْحَدِيثُ، بِخِلَافِ مَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ، فَيَجُوزُ حَذْفُهُ؛ لِأَنَّهُ كَخَبَرٍ مُسْتَقِلٍّ»^(٧).

= الكوكب المنير: ج ٢/٥٤٦، واختارَه أيضاً الإمامُ ابنُ الصَّبَّاحِ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ - كَمَا نُقِلَ عَنْهُ فِي الْبَحْرِ الْمَحِيطِ: ج ٣/٣٨٨، وَشَرَحَ الْكُوكِبَ السَّاطِعَ: ج ٢/٤٨٢ - وَقَيَّدُوهُ بِمَا إِذَا لَمْ يَقُلِ الرَّاوي: كُنْتُ نَسِيتُ هَذِهِ الزِّيَادَةَ، فَإِنْ قَالَ ذَلِكَ قُبِلَتْ مِنْهُ.

- (١) ينظر: البدر الطالع: ج ٢/٧٠، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٤٨١، غاية الوصول: ص ٩٨.
- (٢) ينظر: المراجع السابقة.
- (٣) ينظر: جمع الجوامع: ص ٦٨، تشنيف المسامع: ج ١/٤٨٨، الغيث الهامع: ص ٤٢٥، البدر الطالع: ج ٢/٧١، الضياء اللامع: ج ٢/٢٠٧، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٤٨٢، غاية الوصول: ص ٩٨.
- (٤) ينظر: المراجع السابقة.

- (٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب إذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها، رقم (٢٠٨٦)، ومسلم كتاب البيوع، باب وضع الجوائح، رقم (١٥٥٥) عن أنس رضي الله عنه.
- (٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب بيع الفضة بالفضة، رقم (٢٠٦٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب البيوع، باب الربا، رقم (١٥٨٤) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً، واللفظ للإمام مسلم رحمته الله.
- (٧) وهو قول جماهير العلماء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة وأكثر المحدثين. ينظر:

وقال قوم: «لَا يَجُوزُ حَذْفُ بَعْضِ الْخَبَرِ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ لِلزَّمَنِ فَائِدَةٌ تَقُوتُ بِالتَّفَرِيقِ»^(١).

مَسْأَلَةُ [مَنْ لَا تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ]

لَا يُقْبَلُ فِي الرِّوَايَةِ مَجْنُونٌ سِوَا أَطْبَقَ جَنُونُهُ أَمْ تَقَطَّعَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ الْإِحْتِرَازُ عَنِ الْخَطَا وَالْخَلَلِ. وَكَذَلِكَ لَا يُقْبَلُ الصَّبِيُّ وَلَوْ مُمَيَّزاً؛ لِأَنَّهُ لِعِلْمِهِ بِعَدَمِ تَكْلِيفِهِ قَدْ لَا يَحْتَرِزُ عَنِ الْكَذْبِ، فَإِنْ تَحَمَّلَ الصَّبِيُّ، ثُمَّ أَدَّى مَا تَحَمَّلَهُ بَعْدَ الْبُلُوغِ قُبِلَ عِنْدَ الْجُمْهُورِ.

وَلَا تُقْبَلُ رِوَايَةُ كَافِرٍ، وَلَوْ عُلِمَ مِنْهُ التَّحَرُّزُ عَنِ الْكَذْبِ؛ لِأَنَّهُ لَا وَثُوقَ بِهِ فِي الْجُمْلَةِ، مَعَ أَنَّ مَنْصِبَ الرِّوَايَةِ لِلْأَحَادِيثِ مَنْصِبُ شَرَفٍ لَا يَنَالُهُ الْكُفَّارُ^(٢).

= التقرير والتحبير: ج ٢/٣٥٦، تيسير التحرير: ج ٣/٧٥، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/٦٢٢ - ٦٢٤، بيان المختصر: ج ٢/٤١٥، الضياء اللامع: ج ٢/٢٠٨ - ٢٠٩، المستصفي: ص ١٣٣، الإحكام للآمدي: ج ٢/١٢٣ - ١٢٤، رفع الحاجب: ج ٢/٤٣٩ - ٤٤٢، جمع الجوامع: ص ٦٨، تشنيف المسامع: ج ١/٤٨٩ - ٤٩٠، البحر المحيط: ج ٣/٤١٨، الغيث الهامع: ص ٤٢٦، البدر الطالع: ج ٢/٧٣، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٤٨٣ - ٤٨٤، غاية الوصول: ص ٩٨، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٥٥٥، النكت على مقدمة ابن الصلاح للإمام الزركشي: ج ٣/٦١٣، الباعث الحثيث: ج ٢/٤٠٦، تدريب الراوي: ج ٢/١٠٣ - ١٠٤، اليواقيت والدرر: ج ٢/١١١، قواعد التحديث: ص ٢٢٥.

- (١) ينظر: المراجع السابقة.
- (٢) وما ذُكِرَ هُوَ قَوْلُ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ؛ لِأَنَّ مِنْ شُرُوطِ الرَّاوي: الْعَقْلُ وَالْبُلُوغُ وَالْإِسْلَامُ. ينظر: التقرير والتحبير: ج ٢/٣١٥ - ٣١٩، تيسير التحرير: ج ٣/٣٩ - ٤١، الضياء اللامع: ج ٢/٢١٣ - ٢١٤، قواطع الأدلة: ج ١/٣٤٥، التلخيص: ج ٢/٣٤٩ - ٣٥٠، المنهاج والإبهاج: ج ٢/٣١١ - ٣١٤، جمع الجوامع: ص ٦٩، تشنيف المسامع: ج ١/٤٩١ - ٤٩٢، البحر المحيط: ج ٣/٣٢٧ - ٣٣١، الغيث الهامع: ص ٤٢٨ - ٤٣٠، البدر الطالع: ج ٢/٧٦ - ٧٧، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٤٨٥ - ٤٨٧، غاية الوصول: ص ٩٩، التحبير: ج ٤/١٨٥٢ - ١٨٥٤، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٣٧٩، إرشاد الفحول: ص ٩٥ - ٩٨.

[رِوَايَةُ الْمُبْتَدِعِ]

قَالَ الْعُلَمَاءُ: «وَتُقْبَلُ رِوَايَةُ^(*) مُبْتَدِعٍ^(١) يُحَرِّمُ الْكَذِبَ^(٢)». قَالَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: «تُقْبَلُ إِلَّا إِذَا كَانَ يَدْعُو النَّاسَ إِلَى بِدْعَتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ حِينَئِذٍ أَنْ يَضَعَ الْحَدِيثَ عَلَى وَفْقِهَا»^(٤).

[رِوَايَةُ غَيْرِ الْفَقِيهِ]

قَالُوا: وَتُقْبَلُ رِوَايَةُ مَنْ لَيْسَ فَقِيهًا^(٥). خِلَافًا لِلْحَنْفِيَّةِ فِيمَا يُخَالِفُ

(*) نهاية (ق/٢٠/أ).

(١) أي لَا يُكْفَرُ بِبِدْعَتِهِ، وَأَمَّا مَنْ كُفِّرَ بِبِدْعَتِهِ، كَمَنْ أَنْكَرَ عِلْمَ اللَّهِ تَعَالَى بِالْجُزْئِيَّاتِ وَكَالْمُجَسِّمِ تَجْسِيمًا صَرِيحًا، فَلَا تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَلَوْ كَانَ مِمَّنْ يُحَرِّمُ الْكَذِبَ؛ لِعَظَمَ بِدْعَتِهِ. يَنْظُرُ: الْمَجْمُوعُ: ج ٢٢٢/٤، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ج ٣٢٩/٣، الْمَقْنَعُ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ: ج ١/٢٦٥، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/٧٨ - ٧٩، تَدْرِيبُ الرَّائِي: ج ١/٣٢٤، شَرْحُ الْكُوكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٢/٤٠٢، الْيَوَاقِيتُ وَالْدَّرَرُ: ج ٢/١٥٠ - ١٥١، شَرْحُ نَخْبَةِ الْفَكْرِ: ج ١/٥٢٢ - ٥٢٣.

(٢) لِأَنَّ اعْتِقَادَهُ حُرْمَةَ الْكَذِبِ يَمْنَعُهُ مِنَ الْإِقْدَامِ عَلَيْهِ، فَيَغْلُبُ عَلَى الظَّنِّ صِدْقُهُ. يَنْظُرُ: التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ٢/٣١٩.

(٣) وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَنْفِيَّةِ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ مِنْهُمْ: الْإِمَامُ تَاجُ الدِّينِ السُّبْكِيُّ وَالْإِمَامُ الْمُحَلِّيُّ. يَنْظُرُ: التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ٢/٣١٩، تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ: ج ٣/٤١، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ٦٩، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/٧٨. وَالظَّاهِرُ تَرْجِيحُ الْإِمَامِ الشَّعْرَانِيِّ لَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٤) وَهُوَ مَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ وَجُمْهُورِ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ. يَنْظُرُ: الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/٢١٤ - ٢١٥، مُقَدِّمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ: ص ١١٤، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ج ٣/٣٣١، الْمَقْنَعُ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ: ج ١/٢٦٧ - ٢٦٨، تَدْرِيبُ الرَّائِي: ج ١/٣٢٥، الْمَسْوَدَةُ: ص ٢٣٦، التَّحْبِيرُ شَرْحُ التَّحْرِيرِ: ج ٤/١٨٨٣، شَرْحُ الْكُوكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٢/٤٠٣، الْيَوَاقِيتُ وَالْدَّرَرُ: ج ٢/١٥٥، إِرْشَادُ الْفُحُولِ: ص ٩٧.

(٥) وَهُوَ قَوْلُ الْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ. يَنْظُرُ: الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/٢١٥، الْمُسْتَصْفَى: ص ١٢٩، الْمَحْصُولُ ج ٤/٦٠٧، الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ: ج ٢/١٠٦، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ٦٩، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ج ٣/٣٧٢، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ١/٤٩٤، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٤٣١، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/٧٩، شَرْحُ الْكُوكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/٤٨٨، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ٩٩، التَّحْبِيرُ: ج ٤/١٨٩٦، شَرْحُ الْكُوكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٢/٤١٦.

الْقِيَاسُ^(١).

[رِوَايَةُ الْمُتْسَاهِلِ]

وَتُقْبَلُ رِوَايَةُ مَنْ عُرِفَ مِنْهُ التَّحَرُّزُ فِي رِوَايَةِ الْحَدِيثِ؛ لِأَمْنِ الْخَلَلِ فِيهِ، وَلَوْ كَانَ مُتْسَاهِلًا فِي غَيْرِ الْحَدِيثِ^(٢) أَمَّا الْمُتْسَاهِلُ فِي الْحَدِيثِ فَتَرَدُّ رِوَايَتُهُ اتِّفَاقًا^(٣).

[الْعَدَالَةُ]

فَعَلِمَ مِمَّنْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْعَدَالَةَ^(٤) شَرْطٌ فِي الرَّائِي^(٥) وَعَرَفَهَا الْعُلَمَاءُ بِأَنَّهَا:

(١) وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ مَالِكٌ رحمته الله، حَيْثُ اشْتَرَطَ فِي الرَّائِي أَنْ يَكُونَ فَقِيهًا - كَمَا فِي تَقْرِيبِ الْوُصُولِ لِابْنِ جُزْيٍ: ص ١٠٩ - وَكَانَ شَرْطُهُ أَيْضًا بَعْضَ الْحَنْفِيَّةِ، كَمَا مَرَّ تَفْصِيلُهُ فِي مَسْأَلَةِ وُجُوبِ الْعَمَلِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ: ص ٤٥٤ - ٤٥٥ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ، وَيَنْظُرُ: حُجَّةُ اللَّهِ الْبَالِغَةُ ص ٣٣٩، الْإِنْصَافُ فِي بَيَانِ أَسْبَابِ الْإِخْتِلَافِ كِلَاهُمَا لَوْلِي اللَّهِ الدَّهْلَوِي: ص ٩١، (٢) وَهُوَ قَوْلُ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ. يَنْظُرُ: فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ: ج ٢/٢٦٥، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/٢١٥، الْمُسْتَصْفَى: ص ١٢٩، الْمَحْصُولُ ج ٤/٦١٠، الْإِبْهَاجُ: ج ٢/٣٢٣ - ٣٢٤، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ج ٣/٣٦٦.

- وَخَالَفَ الْحَنَابِلَةُ فِي ذَلِكَ، قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي الْمَسْوَدَةِ: ص ٢٤٠: «مَسْأَلَةٌ: إِذَا كَانَ الرَّائِي يَتْسَاهِلُ فِي أَحَادِيثِ النَّاسِ وَيَكْذِبُ فِيهَا، وَيَتَحَرَّزُ فِي حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ لَمْ تُقْبَلْ رِوَايَتُهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ.. وَأَنْكَرَ عَلَى مَنْ قَبَلَ رِوَايَتَهُ إِنْكَارًا شَدِيدًا».

(٣) ضَبْطُ الرَّائِي، وَعَدَمُ تَسَاهُلِهِ فِي رِوَايَةِ الْحَدِيثِ شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِ قَبُولِ الرِّوَايَةِ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ. يَنْظُرُ: التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ٢/٣٢٢، فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ: ج ٢/٢٦٥، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/٢١٥، الْمَعْتَمَدُ: ج ٢/١٣٥، قَوَاطِعُ الْأَدْلَةِ: ج ١/٣٤٥ وَ ٣٤٦، الْمُسْتَصْفَى: ص ١٢٩، الْمَحْصُولُ: ج ٤/٦١٠ - ٦١١، الْإِبْهَاجُ: ج ٢/٣٢٣، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ٦٩، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ١/٤٩٤، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٤٣١، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/٧٩ - ٨٠، شَرْحُ الْكُوكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/٤٨٨، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ٩٩، التَّحْبِيرُ شَرْحُ التَّحْرِيرِ: ج ٤/١٨٩٨، شَرْحُ الْكُوكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٢/٤٠٩.

(٤) الْعَدَالَةُ فِي اللَّغَةِ: التَّوَسُّطُ فِي الْأَمْرِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلَا نُقْصَانٍ. يَنْظُرُ: الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ: ص ١٣٣٢ مادة (عدل).

(٥) بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الرَّائِي عَدْلًا، وَ عَلَيْهِ: فَرَوَايَةُ الْفَاسِقِ مَرْدُودَةٌ. يَنْظُرُ: كَشْفُ الْأَسْرَارِ: ج ٢/٥٨٣، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ٢/٣٢٢، تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ: ج ٣/٤٤، فَوَاتِحُ =

هَيْئَةً رَاسِخَةً فِي النَّفْسِ تَمْنَعُ صَاحِبَهَا مِنْ اقْتِرَافِ الْكِبَائِرِ وَصَغَائِرِ الْخِسَّةِ، كَسَرَقَةٍ لُقْمَةٍ وَتَطْفِيفِ تَمْرَةٍ، وَتَمْنَعُ مِنْ ارْتِكَابِ الرِّذَائِلِ الْجَائِزَةِ، وَإِنْ كَانَتْ مَكْرُوهَةً كَالْبَوْلِ فِي الطَّرِيقِ وَالْأَكْلِ فِي السُّوقِ لَغَيْرِ سُوقِيٍّ، فَتَنْتَفِي الْعَدَالَةُ بِكُلِّ فَرْدٍ بِمَا ذُكِرَ^(١). وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا: (صَغَائِرُ الْخِسَّةِ) صَغَائِرُ غَيْرِ الْخِسَّةِ كَكَذِبَةٍ لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا ضَرَرٌ، وَكَنْظَرَةٍ إِلَى أَجْنَبِيٍّ فَلَا تَنْتَفِي الْعَدَالَةُ بِاقْتِرَافِ فَرْدٍ مِنْهَا^(٢).

[رِوَايَةُ مَجْهُولِ الْعَدَالَةِ]

قالوا: «وُثِرْدُ رِوَايَةِ مَجْهُولِ الْعَدَالَةِ بَاطِنًا^(٣)، وَهُوَ الْمَسْتَوْرُ^(٤)». خِلَافًا^(٥)

= الرِّحْمُوتُ: ج ٢/٢٧٣، مختصر ابن الحاجب: ٢/٥٦٨ - ٥٦٩، بيان المختصر: ج ٢/٣٨٦ - ٣٨٧، الضياء اللامع: ج ٢/٢١٧، المستصفى: ص ١٢٥، المحصول: ج ٤/٥٧١ - ٥٧٢، الإحكام للأمدى: ج ٢/٨٨، جمع الجوامع: ص ٦٩، رفع الحاجب: ج ٢/٣٦٧ - ٣٧٠، تشنيف المسامع: ج ١/٤٩٥، البدر الطالع: ج ٢/٨٠ - ٨١، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٤٨٨ - ٤٨٩، الأشباه والنظائر للإمام السيوطي: ص ٣٨٤، غاية الوصول: ص ٩٩، التحرير: ج ٤/١٨٥٧ - ١٨٥٨، المختصر في أصول الفقه: ص ٨٤ - ٨٥، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٣٨٢ - ٣٨٤.

(١) ينظر: المصادر والمراجع السابقة.

(٢) ينظر: المصادر والمراجع السابقة.

(٣) فَمَجْهُولُ الْعَدَالَةِ بَاطِنًا (المستور) هو: مَنْ لَمْ يُطْلَعْ لَهُ عَلَى مُفَسِّقٍ، وَلَمْ تُعْلَمْ عَدَالَتُهُ؛ لِعَدَمِ تَرْكِيبِهِ. ينظر: اليواقيت والدرر ج ٢/١٤٧، وينظر أيضاً المراجع التالية.

(٤) هذا ما ذهب إليه جُمهُورُ الْأُصُولِيِّينَ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ. ينظر: التقرير والتحرير: ج ٢/٣٢٩، تيسير التحرير: ج ٣/٤٨، فواتح الرحموت: ج ٢/٢٧٣، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/٥٧٤ - ٥٧٥، بيان المختصر: ج ٢/٣٨٩، الضياء اللامع: ج ٢/٢١٩، البرهان: ج ١/٣٩٦، المنخول: ص ٢٥٨، رفع الحاجب: ج ٢/٣٨٣ - ٣٨٤، جمع الجوامع: ص ٦٩، البحر المحيط: ج ٣/٣٣٩، الغيث الهامع: ص ٤٣٤، البدر الطالع: ج ٢/٨١، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٤٩٠، غاية الوصول: ص ١٠٠، التحرير: ج ٤/١٩٠٠، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٤١١ - ٤١٢، إرشاد الفحول: ص ١٠٠.

(٥) ينظر: التقرير والتحرير: ج ٢/٣٢٩، تيسير التحرير: ج ٣/٤٨، رفع الحاجب: ج ٢/٣٨٤، البحر المحيط: ج ٣/٣٤٠، الغيث الهامع: ص ٤٣٤، البدر الطالع: ج ٢/٨١. وَقَبُولُ رِوَايَةِ مَجْهُولِ الْعَدَالَةِ: عَلَيْهِ الْعَمَلُ فِي أَكْثَرِ كُتُبِ الْحَدِيثِ الْمَشْهُورَةِ فِيمَنْ تَقَادَمَ

لَأَبِي حَنِيفَةَ وَابْنِ فُورِكَ^(١).

وقال إمامُ الْحَرَمَيْنِ: «يُتَوَقَّفُ عَنِ الْقَبُولِ وَالرَّدِّ إِلَى أَنْ يَظْهَرَ حَالُهُ بِالْبَحْثِ عَنْهُ^(٢)». قالوا: «وَأَمَّا الْمَجْهُولُ بَاطِنًا وَظَاهِرًا فَمَرْدُودٌ إِجْمَاعًا، وَكَذَا مَجْهُولُ الْعَيْنِ، كَأَنْ يُقَالَ فِيهِ: عَنْ رَجُلٍ^(٣)»

= عَهْدُهُمْ، وَتَعَدَّرَتْ مَعْرِفَتُهُمْ، وَهُوَ أَيْضًا رِوَايَةٌ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَاخْتَارَهُ مِنَ الْأَثَمَةِ: سُلَيْمُ الرَّازِي وَالْمُحَبُّ الطَّبْرِيُّ وَابْنُ الصَّلَاحِ فِي مَقْدَمَتِهِ: ص ١١٢، والنووي في المجموع: ج ٦/٢٧٩، والسُّيُوطِيُّ فِي شَرْحِ الْكُوكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/٤٩٠. ينظر بالإضافة لما سبق: مقدمة ابن الصلاح: ص ١١٠ - ١١١ المنهل الروي: ص ٦٦، المقنع في علوم الحديث: ج ١/٢٥٦ - ٢٥٧، التحرير: ج ٤/١٩٠٠، تدريب الراوي: ج ١/٣١٦ - ٣١٧، الأشباه والنظائر: ص ٣٨٩، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٤١١ - ٤١٢، اليواقيت والدرر: ج ٢/١٤٧.

(١) هو مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فُورِكَ، الْأَسْتَاذُ أَبُو بَكْرٍ الْأَنْصَارِيُّ، الْأَصْبَهَانِيُّ، الْإِمَامُ الْجَلِيلُ، وَالْحَبْرُ الْمَهِيْبُ الَّذِي لَا يُجَارَى فِقْهًا وَأُصُولًا وَكَلَامًا وَوَعظًا وَنَحْوًا، وَوُلِدَ حَوَالِي سَنَةِ (٣٣٢هـ)، دَرَسَ مَذْهَبَ الْإِمَامِ الْأَشْعَرِيِّ فِي الْعِرَاقِ عَلَى تَلْمِيزِهِ أَبِي الْحَسَنِ الْبَاهِلِيِّ، سَعَتْ بِهِ الْمُبْتَدَعَةُ عِنْدَ السُّلْطَانِ مَرَّاتٍ، أَحْيَا اللَّهُ بِهِ أَنْوَاعًا مِنَ الْعُلُومِ، وَبَلَغَتْ مُصَنَّفَاتُهُ قَرِيبًا مِنْ مِائَةِ مَصْنُفٍ، رَوَى عَنْهُ الْإِمَامُ الْبَيْهَقِيُّ وَالْأَسْتَاذُ الْقُشَيْرِيُّ وَغَيْرُهُمَا، لَهُ مَنَازِرَاتٌ كَثِيرَةٌ مَعَ الْكِرَامِيَّةِ، وَكَانَ شَدِيدَ الرَّدِّ عَلَيْهِمْ، فَدَسُّوا لَهُ السُّمَّ، فَمَاتَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى إِثْرِ ذَلِكَ سَنَةَ (٤٠٦هـ). ينظر: وفيات الأعيان: ج ٤/٢٧٢ - ٢٧٣، طبقات الشافعية الكبرى: ج ٤/١٢٧ - ١٣٣، طبقات الشافعية لابن قاضي شُهْبَةَ: ج ١/١٩٠ - ١٩١.

(٢) فِي الْبَرْهَانِ: ج ١/٣٩٧، وَعِبَارَتُهُ: «وَالَّذِي أَوْثَرَهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَلَّا نُطْلِقَ رَدَّ رِوَايَةِ الْمَسْتَوْرِ وَلَا قَبُولَهَا، بَلْ يُقَالُ: رِوَايَةُ الْعَدْلِ مَقْبُولَةٌ، وَرِوَايَةُ الْفَاسِقِ مَرْدُودَةٌ، وَرِوَايَةُ الْمَسْتَوْرِ مَوْقُوفَةٌ إِلَى اسْتِبَانَةِ حَالَتِهِ».

(٣) كَمَا فِي: مَقْدَمَةُ ابْنِ الصَّلَاحِ: ص ١١٠ - ١١١، كَشَفُ الْأَسْرَارِ: ج ٢/٥٨٦، الْمَنْهَلُ الرَّوِّي: ص ٦٦، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ٦٩، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ج ٣/٣٣٩، التَّشْنِيفُ: ج ١/٤٩٦، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٤٣٥، الْمَقْنَعُ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ: ج ١/٢٥٦ - ٢٥٧، التَّحْبِيرُ: ج ٤/١٩٠٨، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ٢/٣٢٨، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/٨٣، الضِّياءُ اللَّامِعُ: ج ٢/٢٢٠، تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ: ج ٣/٤٨، شَرْحُ الْكُوكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/٤٩٠، تَدْرِيبُ الرَّائِي: ج ١/٣١٦ - ٣١٧، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ١٠٠، شَرْحُ الْكُوكَبِ الْمُنِيرِ: ج ٢/٤١٠ - ٤١١، الْيَوَاقِيتُ وَالْدَّرَرُ: ج ٢/١٤٧.

قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ ^(١) «إِلَّا إِنْ وَصَفَهُ نَحْوُ الشَّافِعِيِّ مِنْ أَثَمَةِ الْحَدِيثِ بِالثِّقَةِ، كَأَنْ قَالَ: أَخْبَرَنِي الثِّقَةُ فَالْوَجْهُ قَبُولُهُ، وَكَذَا قَوْلُ بَعْضِ الْمُحَدِّثِينَ الْحَدَّاقِ: أَخْبَرَنِي مَنْ لَا أَتَمُّهُمْ، فَالْوَجْهُ قَبُولُهُ أَيْضًا» ^(٢).

[رَوَايَةُ مَنْ أَقْدَمَ عَلَى فِعْلِ مُفْسَقٍ جَاهِلًا]

قالوا: «وَتَقَبَّلَ رَوَايَةَ كُلِّ مَنْ أَقْدَمَ جَاهِلًا عَلَى فِعْلِ مُفْسَقٍ مَظْنُونٍ كَشُرْبِ النَّبِيذِ، أَوْ مَقْطُوعٍ بِهِ كَشُرْبِ الْخَمْرِ؛ لِعُذْرِهِ بِالْجَهْلِ، سِوَاءٍ اعْتَقَدَ الْإِبَاحَةَ أَمْ لَا» ^(٣).

(١) في البرهان: ج ١/٤١٠ - ٤١١، وعبارته: «وإن قال الراوي - الذي يُقبلُ تعديله؛ لعدالته واستقامته حالته وعلمه بالجرح والتعديل ودرابته -: سمعت رجلاً موثقاً به عدلاً رضاءً، يقول: سمعت فلاناً فهذا يُورث الثقة لا محالة، ... ويبعد أن يُشترط في الراوي أن يعرفه كلُّ من يبلغه خبرٌ مسندٌ حتى يُسندَه إليه، وإذا استحال اشتراط هذا لزم على الاضطرار تعديل حال من يلتزم موجب الإخبار على تعديل الأئمة المشهورين وعرفانهم، فإذا قال: أخبرني الثقة، أو من لا أتمارى فيه خيراً ونُبلاً، فقد أفضى ذلك إلى المطلب المقصود في الثقة ... فهذا بالغ في ثقته بمن روى له».

(٢) ينظر: جمع الجوامع: ص ٦٩، تشنيف المسامع: ج ١/٤٩٧ - ٤٩٨، الغيث الهامع: ص ٤٣٥ - ٤٣٦، البدر الطالع: ج ٢/٨٤ - ٨٥، الضياء اللامع: ج ٢/٢٢١ - ٢٢٢، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٤٩١ - ٤٩٢، غاية الوصول: ص ١٠٠. وهذا يُعرف عند كثير من المحدِّثين بالتعديل على الإبهام، وعند بعضهم بالتعديل المُبهم. ينظر: اليواقيت والدرر: ج ٢/١٤١.

(٣) وهو مذهب الحنفية والمالكية والشافعية. ينظر: التقرير والتحبير: ج ٢/٣٢١ - ٣٢٢، تيسير التحرير: ج ٣/٤٣، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/٥٦٦، بيان المختصر: ج ٢/٣٨٦، الضياء اللامع: ج ٢/٢٢٢، رفع الحاجب: ج ٢/٣٦٥ - ٣٦٦، الإحكام للأمدي: ج ٢/٩٥، المنهاج والإبهاج: ج ٢/٣١٨، جمع الجوامع: ص ٧٠، تشنيف المسامع: ج ١/٤٩٩، الغيث الهامع: ص ٤٣٦، البدر الطالع: ج ٢/٨٦، الضياء اللامع: ج ٢/٢٢٢، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٤٩٣، غاية الوصول: ص ١٠٠، اليواقيت والدرر: ج ٢/١٤٢. وهو أيضاً ظاهر المذهب عند الحنابلة، قال الإمام ابن تيمية رحمه الله في المسوِّدة: ص ٢٣٩: «فأما من فعل مُحَرَّمًا بِتَأْوِيلٍ فَلَا تُرَدُّ رَوَايَتُهُ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: حَدَّثْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ فِيمَنْ شَرِبَ النَّبِيذَ مِنْ مُحَدِّثِي أَهْلِ الْكُوفَةِ .. فَقَالَ: هَذِهِ زَلَّاتٌ لَهُمْ

[الْكِبَائِرُ]

فرع: اضطرَبَ جُمهُورُ الْعُلَمَاءِ فِي حَدِّ الْكَبِيرَةِ، وَالْمُخْتَارُ وَفَاقًا لِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ ^(١) ^(٢): أَنَّ الْكَبِيرَةَ كُلُّ جَرِيْمَةٍ تُؤْذِنُ بِقِلَّةِ اكْتِرَاثِ مُرْتَكِبِهَا بِالْدِّينِ وَرِقَّةِ الدِّيَانَةِ ^(٣).

= لا تُسْقِطُ بِزَلَّاتِهِمْ عَدَالَتَهُمْ». وهذا القول والأقوال الأخرى عندهم تنظر في: التحبير شرح التحرير: ج ٤/١٨٩١ - ١٨٩٢، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٤٠٨ - ٤٠٩.

(١) في كتابه الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد: ص ٣٢٨.

(٢) تعريف الكبائر هذا لإمام الحرمين هو أحد تعاريفها، وللعلماء في ذلك عدة أقوال: أحدها: أنها المعصية الموجبة الحد في الدنيا والوعيد في الآخرة. وهو المنقول عن الإمام أحمد رحمته، والمعتمد عند الحنابلة. ينظر: التحبير شرح التحرير: ج ٤/١٨٧٨ - ١٨٧٩، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٣٩٩. ورجحه الإمام القرافي في الفروق: ج ١/٢٢١.

والثاني: ما لحق صاحبها وعد شديد بنص كتاب أو سنة. وهو منسوب لأكثر العلماء. ينظر: التحبير: ج ٤/١٨٨٠، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٤٠٠، و ينظر: الإبهاج: ج ٢/٣١٦، جمع الجوامع: ص ٧٠، الغيث الهامع: ص ٤٣٨، البدر الطالع: ج ٢/٨٧، الضياء اللامع: ج ٢/٢٢٤، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٤٩٣. ورجحه الشيخ زكريا الأنصاري في غاية الوصول: ص ١٠٠.

والثالث: كل ذنب. وهو قول الإمام الأستاذ الإسفراييني والقاضيين الباقلاني وابن فورك والإمام ابن القشيري والإمام تقي الدين السبكي، فالذنوب عندهم كلها كبائر؛ نظراً إلى عظمة الذي عُصِيَ، وهو الحق سبحانه وتعالى. ينظر: الإبهاج: ج ٢/٣١٦، البحر المحيط: ج ٣/٣٣٥، تشنيف المسامع: ج ٢/٥٠٠ - ٥٠١، الغيث الهامع: ص ٤٣٨، البدر الطالع: ج ٢/٨٧ - ٨٨، الضياء اللامع: ج ٢/٢٢٥، التحبير: ج ٤/١٨٧٦، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٤٩٥.

وهذا القول على خلاف ما ذهب إليه جمهور العلماء من انقسام الذنوب إلى صغائر وكبائر، مع موافقتهم في الجرح أنه ليس بمطلق المعصية، بل منه ما يقدح في العدالة، ومنه ما لا يقدح فيها، وإنما الخلاف في التسمية، وكأنهم كرهوا تسمية معصية الله تعالى صغيرة إجلالاً له، فيكون الخلاف لفظياً - كما وضحه والإمام القرافي في الفروق: ج ١/٢٢١، والإمام العراقي في الغيث الهامع: ص ٤٣٨ - ٤٣٩، والحافظ السيوطي في شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٤٩٥ - وغيرهم. ينظر: التحبير: ج ٤/١٨٧٧، الضياء اللامع: ج ٢/٢٢٥.

(٣) وقد رجحه كثير من العلماء منهم: الإمام التاج السبكي في جمع الجوامع: ص ٧٠، والإمام

وَقَدْ عَيَّنَهَا بَعْضُهُمْ^(١) فِي أُمُورٍ: فَمِنْهَا: الْقَتْلُ عَمْدًا^(٢) كَانَ أَوْ شِبْهَ عَمْدٍ، بِخِلَافِ الْخَطَا، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الرَّوْيَانِيُّ^(٣). وَمِنْهَا الزُّنَا بِالزَّايِ^(٤) وَمِنْهَا: اللَّوَاطُ؛ لِأَنَّهُ مُضَيِّعٌ لِمَاءِ النَّسْلِ^(٥) كَالزُّنَا

= المحلِّي في البد الطالع: ج ٢/٨٨ والإمام الشَّعْرَانِيُّ هنا. وينظر: التعبير: ج ٤/١٨٨١، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٤٩٥، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٤٠١.

(١) يُنْظَرُ تَعْدَادُ هَذِهِ الْكِبَائِرِ الَّتِي سَيَذْكُرُهَا الْإِمَامُ الشَّعْرَانِيُّ هُنَا فِي: مُخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ: ج ٢/٥٧١ - ٥٧٢، بَيَانُ الْمُخْتَصَرِ: ج ٢/٣٨٦، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ٧٠ - ٧٢، رَفْعُ الْحَاجِبِ: ج ٢/٣٧٠ - ٣٧٣، الْبَحْرُ الْمُحِيطُ: ج ٣/٣٣٦، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ١/٥٠٢ - ٥١٤، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٤٤٠ - ٤٥٢، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/٨٨ - ١٠١، الضياء اللامع: ج ٢/٢٢٦ - ٢٣٢، التَّحْبِيرُ شَرْحُ التَّحْرِيرِ: ج ٤/١٨٨٢، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٤٩٦ - ٥٠٤، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ١٠٠ - ١٠٣، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٤٠١ - ٤٠٢.

(٢) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيُّ فِي أَسْنَى الْمَطَالِبِ فِي شَرْحِ رَوْضِ الطَّالِبِ: ج ٤/٢، وَالْإِمَامُ شَمْسُ الدِّينِ الرَّمْلِيُّ فِي نَهَايَةِ الْمُحْتَاجِ: ٢٤٥/٧ (دَارُ الْفِكْرِ، بَيْرُوت، ١٩٨٤م): «قَتْلُ النَّفْسِ بِغَيْرِ حَقٍّ - (ظُلْمًا) - أَكْبَرُ الْكِبَائِرِ بَعْدَ الْكُفْرِ». قَالَ الشَّيْخُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الشَّرَوَانِيُّ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي حَوَاشِيهِ: ج ٨/٣٧٥ (دَارُ الْفِكْرِ، بَيْرُوت)، مَعْلُوقًا عَلَى هَذَا الْقَوْلِ: «وِظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ الْمَقْتُولُ مُعَاهِدًا أَوْ مُؤَمَّنًا، وَلَا مَنَاعَ مِنْهُ، لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ أَفْرَادَهُ مُتَّفَاوِتَةً فَقَتْلُ الْمُسْلِمِ أَعْظَمُ إِثْمًا ثُمَّ الدِّمِّيُّ ثُمَّ الْمُعَاهِدُ وَالْمُؤَمَّنُ».

(٣) هُوَ: شُرَيْحُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ الشَّيْخِ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ الرَّوْيَانِيِّ، الْقَاضِي، الْإِمَامُ أَبُو نَصْرِ، ابْنُ عَمِّ الْإِمَامِ الرَّوْيَانِيِّ صَاحِبِ كِتَابِ الْبَحْرِ، كَانَ إِمَامًا فِي الْفِقْهِ، وَلِي الْقَضَاءِ بِأَمْلِ طَبْرِسْتَانَ، صَنَّفَ كِتَابًا فِي الْقَضَاءِ سَمَّاهُ رَوْضَةُ الْحُكَامِ وَزِينَةُ الْأَحْكَامِ، فِيهِ مِنَ الْفَوَائِدِ وَالْغَرَائِبِ مَا يَدُلُّ عَلَى جَلَالَتِهِ وَكَثْرَةِ اطَّلَاعِهِ، لَمْ يَذْكُرُوا وَقْتَ وَفَاتِهِ وَلَا وَلَادَتِهِ، قَالَ الْإِمَامُ التَّاجُ السَّبْكِ فِي طَبَقَاتِهِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ هَذِهِ التَّرْجُمَةَ الْمَوْجُزَةَ: «وَقَدْ أَمَعْنَتْ فِي الْكُشْفِ عَنْ تَرْجُمَةِ هَذَا الرَّجُلِ، فَمَا أَحْطَتْ بِأَزِيدَ مِمَّا ذَكَرْتُ». يَنْظُرُ: طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَةِ الْكُبْرَى لِلْسَّبْكِ: ج ٧/١٠٢ - ١٠٣، طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَةِ: ج ١/٢٨٤ - ٢٨٥. يَنْظُرُ النُّقْلُ عَنْهُ فِي: تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ١/٥٠٢، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٤٤٠، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/٨٨، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٤٩٨.

(٤) قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٣٢].

(٥) وَقَدْ أَهْلَكَ اللَّهُ قَوْمَ لُوطٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - وَهُمْ أَوَّلُ مَنْ فَعَلَهُ - بِسَبِيهِ كَمَا قَصَّه اللَّهُ فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ، وَسَمَّاهُ فَاحِشَةً بِقَوْلِهِ: ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ

وَمِنْهَا: شُرْبُ الْخَمْرِ^(١) وَلَوْ قَلِيلًا لَمْ يُسَكَّرْ، وَمِثْلُهُ مُطْلَقُ الْمُسَكَّرِ حَتَّى بِغَيْرِ الْخَمْرِ كَالْمُشْتَدِّ مِنْ نَفِيعِ الزَّيْبِ الْمُسَمَّى بِالنَّبِيدِ^{(٢)*}، أَمَّا شُرْبُ مَا لَا يُسَكَّرُ مِنْ غَيْرِ الْخَمْرِ، فَصَغِيرَةٌ^(٣). وَمِنْهَا: السَّرِقَةُ وَالْغَضَبُ؛ لِلآيَاتِ وَالْأَخْبَارِ الْوَارِدَةِ فِيهِمَا^(٤)، وَقَيَّدَ جَمَاعَةُ الْعَصَبِ بِمَا يَبْلُغُ قِيَمَتُهُ رُبْعَ مِثْقَالٍ، كَمَا يَقْطَعُ بِهِ فِي السَّرِقَةِ، أَمَّا سَرِقَةُ الشَّيْءِ الْقَلِيلِ فَصَغِيرَةٌ.

قَالَ الْحَلِيمِيُّ^(٥): «إِلَّا إِذَا كَانَ الْمَسْرُوقُ مِنْهُ مَسْكِينًا لَا غَنَى بِهِ عَنْ ذَلِكَ،

= مِنَ الْعَلَكَيْنِ ﴿٨٠﴾ [الْأَعْرَافُ: ٨٠]. يَنْظُرُ: الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٤٤١، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/٨٩، الضياء اللامع: ج ٢/٢٢٦ - ٢٢٧، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٤٩٨.

(١) قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَهْوَابُ وَالْأَدْلُمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٩٠].

(٢) عَنْ سَيِّدِنَا جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا قَدِمَ مِنْ جَيْشَانَ، وَجَيْشَانُ مِنَ الْيَمَنِ فَسَأَلَ النَّبِيَّ عَنْ شَرَابٍ يَشْرَبُونَهُ بِأَرْضِهِمْ مِنَ الذَّرَّةِ، يُقَالُ لَهُ: الْمِزْرُ، فَقَالَ النَّبِيُّ: «أَوْ مُسَكَّرٌ هُوَ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «كُلُّ مُسَكَّرٍ حَرَامٌ، إِنَّ عَلَى اللَّهِ عِزًّا وَجَلَّ عَهْدًا لِمَنْ يَشْرَبُ الْمُسَكَّرَ أَنْ يَسْقِيَهُ مِنْ طِينَةِ الْخَبَالِ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا طِينَةُ الْخَبَالِ؟ قَالَ: «عَرَقَ أَهْلُ النَّارِ أَوْ عُصَارَةُ أَهْلِ النَّارِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ: كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ، بَابُ بَيَانِ أَنَّ كُلَّ مُسَكَّرٍ خَمْرٌ، وَأَنَّ كُلَّ خَمْرٍ حَرَامٌ، رَقْم (٢٠٠٢).

(*) نَهَايَةُ (ق ٢٠/ب).

(٣) يَنْظُرُ ذَلِكَ فِي: الْمَبْسُوطُ: ج ٢٤/١٧، الْبَحْرُ الرَّائِقُ: ج ٨/٢٤٨، الذَّخِيرَةُ لِلْإِمَامِ الْقُرَافِيِّ: ج ٤/١١٣، بَلْغَةُ السَّالِكِ: ج ١/٣٣، رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ: ج ١١/٢٣١، حَوَاشِي الشَّرَوَانِيِّ: ج ١/٢٨٩، الْإِنْصَافُ لِلْمُرْدَاوِيِّ: ج ١٢/٤٩، الْمَبْدَعُ: ج ٩/١٠٦.

(٤) قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٨] وَأَمَّا الْعَصَبُ: فَفِيهِ الْوَعِيدُ الشَّدِيدُ بِقَوْلِهِ: «مَنْ ظَلَمَ قَيْدَ شِبْرِ مِنَ الْأَرْضِ طَوْفَهُ مِنْ سِنِّ أَرْضَيْنِ». أَخْرَجَهُ: الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ، رَقْم (٢٣٢١)، وَمُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ: رَقْم (١٦١٢).

(٥) هُوَ الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَلِيمٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، الْحَلِيمِيُّ - نَسَبُهُ لَجَدِهِ حَلِيمٍ - الْجُرْجَانِيُّ، الْفَقِيهُ الشَّافِعِيُّ الْكَبِيرُ، وُلِدَ بِجُرْجَانَ سَنَةِ (٣٣٨هـ)، وَحُوِّلَ إِلَى بُخَارَى، وَكَتَبَ الْحَدِيثَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَبِيبٍ وَغَيْرِهِ، وَتَفَقَّهَ عَلَى الْإِمَامِ الْقَفَّالِ، ثُمَّ صَارَ إِمَامًا مُعَظَّمًا مَرْجُوعًا إِلَيْهِ بِمَا وَرَاءَ النَّهْرِ، وَلَهُ فِي الْمَذْهَبِ وَجْهُ حَسَنَةٌ، وَرَوَى عَنْهُ الْإِمَامُ الْحَاكِمُ وَغَيْرُهُ، لَهُ مَصْنُفَاتٌ مُفِيدَةٌ مِنْهَا: شُعْبُ الْإِيمَانِ فِي ثَلَاثِ مَجْلَدَاتٍ، تُوْفِيَ رَحِمَهُ اللَّهُ سَنَةَ =

فيكون كبيرة^(١).

ومنها: القذف^{(٢)(٣)}. قال الحلبي: «إلا إذا قذف الصغيرة والمملوكة والحرّة المتهتكة، فإنه من الصغائر؛ لأن الإيذاء في قذفهنّ دونه في الحرّة الكبيرة المستترّة»^(٤). وقال ابن عبد السلام^(٥): «قذف المحصن في خلوة بحيث لا يسمعه إلا الله تعالى والحفظة ليس بكبيرة موجبة للحد؛ لانتفاء المفسدة، أمّا قذف الرجل زوجته إذا أتت بولد، يعلم أنّه ليس منه فمباح، وكذا جرح الراوي والشاهد بالزنا إذا علم، بل هو واجب»^(٦).

(٤٠٣هـ). ينظر: وفيات الأعيان: ج ٢/١٣٧ - ٣٨، طبقات الشافعية الكبرى: ج ٤/٣٣٣ - ٣٤٣، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة: ج ١/١٧٨ - ١٧٩.

(١) هذا النقل عن الإمام الحلبي ذكره الإمام التاج السبكي في طبقات الشافعية الكبرى: ج ٤/٣٣٥، نقلاً عن كتاب المنهاج في شعب الإيمان للحلبي، وينظر أيضاً: الغيث الهامع: ص ٤٤١، البدر الطالع: ج ٢/٩٠، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٥٠٠.

(٢) القذف لغة: الرمي، والقذف ههنا هو رمي المرأة (أثامها) بالزنا أو ما كان في معناه. ينظر: مادة (قذف) في لسان العرب: ٢٧٧/٩.

(٣) قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْفَاحِشَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لَعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ٣٣].

(٤) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى: ج ٤/٣٣٥، البدر الطالع: ج ٢/٩١، الضياء اللامع: ج ٢/٢٢٧، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٤٩٨.

(٥) هو: عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن، عزّ الدين أبو محمد، السلمي، الدمشقي ثم المصري، الإمام شيخ الإسلام سلطان العلماء، ولد سنة (٥٨٧هـ)، تفقه على الإمام ابن عساكر، وقرأ الأصول على الإمام الأمدى، برع في المذهب الشافعي وفاق فيه الأقران، حتى أصبح علماً عصره في العلم، كان جامعاً لفنون متعددة، عارفاً بالأصول والفروع والعربية بالإضافة إلى ما جُبل عليه من ترك التكلف مع الصلابة في الدين، قيل: إنه بلغ رتبة الاجتهاد، ورحل إليه الطلبة، وصنّف التصانيف المفيدة منها: تفسير القرآن والقواعد الكبرى والصغرى، توفي رحمه الله بمصر سنة: (٦٦٠هـ). ينظر: طبقات الشافعية: ج ٢/١٠٩.

(٦) يُنظر: تشنيف المسامع: ج ٢/٥٠٣، الغيث الهامع: ص ٤٤٢، البدر الطالع: ج ٢/٩٠، الضياء اللامع: ج ٢/٢٢٧، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٤٩٨.

ومنها: النَمِيمة، وهي نقلُ كلام بعض الناس إلى بعض على وجه الإفساد بينهم^(١)، فخرج بذلك نقلُ الكلام نصيحةً للمنقول إليه، فإن ذلك واجب^(٢)، كما في قوله تعالى: ﴿يَمُوسَى إِنَّكَ الْمَلَأَ يَأْتِرُونَ بِكَ لَيَقْتُلُوكَ﴾^(٣).

واختلف العلماء في الغيبة^(٤)، وهي ذكرُ الشخص أخاه بما يكره، وإن كان فيه^(٥). فقال القرطبي^{(٦)(٧)} «هي كبيرة»، وقال الرافعي^(٨) وجماعة: «هي صغيرة»، ولكل

(١) عن سيدنا حذيفة رضي الله عنه قال: سمعتُ رسول الله يقول: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ نَمَامٌ» أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان، باب بيان غلظ تحريم النَمِيمة، رقم (١٠٥).

(٢) ينظر: المراجع السابقة على الحديث.

(٣) سورة القصص، الآية (٢٠).

(٤) قال تعالى: ﴿وَلَا يَتَّبِعْ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾ [الحجرات: ١٢].

(٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله قال: «أَتَدْرُونَ مَا الْغَيْبَةُ؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ». قيل: أفرأيت إن كان في أخي ما أقول؟ قال: «إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته وإن لم يكن فيه فقد بهته». أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الغيبة، رقم (٢٥٨٩).

(٦) في تفسيره: ج ١٦/٣٣٧، وعبارته: «لا خلاف أن الغيبة من الكبائر، وأن من اغتاب أحداً عليه أن يتوب إلى الله عز وجل».

(٧) القرطبي هو: محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح - بإسكان الراء - أبو عبد الله الأنصاري الأندلسي القرطبي، الشيخ الإمام المفسر، كان من عباد الله الصالحين والعلماء العارفين الورعين الزاهدين في الدنيا المشغولين بما يعينهم من أمور الآخرة، سمع من الشيخ أبي العباس القرطبي - مؤلف المفهم في شرح صحيح مسلم - بعض هذا الشرح، وحَدَّث عن الحسن البكري وغيرهما، كانت أوقاته معمورة ما بين توجيه وعبادة وتصنيف، فجمع في تفسير القرآن كتاب الجامع لأحكام القرآن، وشرح أسماء الله الحسنى وكتاب التذكار في أفضل الأذكار، توفي رحمه الله سنة (٦٧١هـ). ينظر: الديباج المذهب: ج ١/٣١٧ - ٣١٨.

(٨) هو: عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن الفضل بن الحسين بن الحسن، أبو القاسم القزويني الرافعي، الإمام العلامة، كان إماماً في الفقه والتفسير والحديث والأصول، كثير الأدب شديد التثبت والاحتراز في النقل، له اعتناء قوي بالحديث وفنونه، من تصانيفه العزيز في شرح الوجيز لم يُصنّف مثله في المذهب الشافعي، والشرح الصغير والمحرر والشرح الكبير والتذنيب وشرح مسند الشافعي، وغيرها، توفي رحمه الله سنة (٦٢٤هـ). ينظر: طبقات الشافعية الكبرى: ج ٨/٢٨١ - ٢٨٤، طبقات ابن قاضي شعبة: ج ٢/٧٥ - ٧٧.

مِنْ الْقَوْلَيْنِ شَوَاهِدٌ فِي الشَّرِيعَةِ^(١).

ومنها شهادة الزور^(٢)، وهي تعمُّد الكذب لإثبات شيء أو نفيه؛ لأنه ﷺ عَدَّهَا مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ. وقال العلماء: «وهي كبيرة ولو كانت لإثبات شيء قليل، كغُلَسٍ، وقال بعضهم: «لا تكون من الكبائر إلا إن أُثبت بها قدر نصاب السرقة»^(٣).

ومنها اليمينُ الفاجرةُ التي يُقْتَطَعُ بِهَا مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، ولو قَلَّ كَقَضِيْبٍ مِنْ أَرَاكٍ^(٤).

ومنها قَطِيعَةُ الرَّحِمِ^(٥) وعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ^(٦)، وقال بعضهم: «وَلَا يَدْخُلُ فِي الْوَالِدَيْنِ هُنَا الْعَمُّ وَالْخَالَةُ، وَإِنْ وَرَدَ: أَنَّ الْعَمَّ بِمَنْزِلَةِ الْأَبِ^(٧)، وَ: «الْحَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ»^(٨)؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ فِيهِمَا لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمَا كَالْوَالِدَيْنِ فِي

(١) ينظر: البدر الطالع: ج ٢/٩٢، غاية الوصول: ص ١٠١.

(٢) عن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ عَنِ الْكِبَائِرِ، قَالَ: «الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ وَقَتْلُ النَّفْسِ وَشَهَادَةُ الزُّورِ». أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشهادات، باب ما قيل في شهادة الزور، رقم (٢٥١٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها، رقم (٨٧).

(٣) ينظر: البدر الطالع: ج ٢/٩٢.

(٤) أخرج مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب وعيد من اقتطع حق المسلم بيمينٍ فاجرة بالنار، رقم (١٣٧) عن أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «مَنْ اقْتَطَعَ حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِيَمِينِهِ فَقَدْ أَوْجَبَ لَهُ النَّارَ وَحَرَّمَ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ»، فقال له رجلٌ: وَإِنْ كَانَ شَيْئًا يَسِيرًا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَإِنْ كَانَ قَضِيْبًا مِنْ أَرَاكٍ».

(٥) عن جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاطِعُ رَحِمٍ». أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب إثم القاطع، رقم (٥٦٣٨) مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب صلة الرحم وتحريم قطيعتها، رقم (٢٥٥٦).

(٦) قَالَ تَعَالَى: «وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفٍّ وَلَا نَهْرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا» [الإسراء: ٢٣].

(٧) أخرج مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب في تقديم الزكاة ومنعها، رقم (٩٨٣) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ قَالَ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «يَا عُمَرُ أَمَا شَعَرْتَ أَنَّ عَمَّ الرَّجُلِ صِنُّ أَبِيهِ».

(٨) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب عمرة القضاء، رقم (٤٠٠٥).

الْحَقُوقِ وَالْعُقُوقِ^(١).

ومنها الْفِرَارُ مِنَ الرَّحْفِ^(٢) قَالَ الْعُلَمَاءُ: «وَقَدْ يَجِبُ الْفِرَارُ كَمَا إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ يُقْتَلُ مِنْ غَيْرِ نِكَايَةٍ فِي الْعَدُوِّ؛ لانتفاء إعزاز الدين بثبوته»^(٣).

ومنها أَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ^(٤) وتردّد ابن عبد السلام^(٥) في تقييده بنصاب السرقة.

ومنها خِيَانَةُ الْكَيْلِ وَالْوِزْنِ^(٦) فِي غَيْرِ الشَّيْءِ الثَّاقِفِ، أَمَّا الثَّاقِفُ فَصَغِيرَةٌ، وَالْكَيْلُ يَشْمَلُ الذَّرْعَ عُرْفًا.

ومنها تَقْدِيمُ الصَّلَاةِ عَلَى وَقْتِهَا وَتَأْخِيرُهَا عَنْهُ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ شَرْعِيٍّ^(٧)، وَأَوَّلَىٰ مِنْ ذَلِكَ (*) تَرْكُهَا بِالْكُلِّيَّةِ^(٨).

ومنها الْكَذِبُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٩)، أَمَّا الْكَذِبُ عَلَى غَيْرِهِ فَصَغِيرَةٌ^(١٠).

(١) ينظر: البدر الطالع: ج ٢/٩٢، غاية الوصول: ص ١٠١.

(٢) قَالَ تَعَالَى: «يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا رَحْفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ» [١٥] وَمَنْ يُؤْلِمُ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِنَالٍ أَوْ مُتَحَيِّرًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ فَقَدْ بَكَءَ بِعَصَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَدُهُ جَهَنَّمُ وَيُسَكُّ الْمَصِيرُ [١٦] [الأنفال: ١٦].

(٣) ينظر: البدر الطالع: ج ٢/٩٥، غاية الوصول: ص ١٠١.

(٤) قَالَ تَعَالَى: «إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا» [النساء: ١٠].

(٥) فِي كِتَابِهِ: قَوَاعِدُ الْأَحْكَامِ فِي مَصَالِحِ الْأَنَامِ: ج ٢/١٩.

(٦) قَالَ تَعَالَى: «وَبِلِّ الْمُطْفِفِينَ» [المطففين: ١]. أَيِ الَّذِينَ يَنْقُصُونَ الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ وَيُبْخَسُونَ حَقُوقَ النَّاسِ.

(٧) كَسَفَرٍ مَثَلًا. ينظر: البدر الطالع: ج ٢/٩٥، غاية الوصول: ص ١٠١.

(*) نَهَايَةُ (ق ٢١/أ).

(٨) ينظر: البدر الطالع: ج ٢/٩٥، غاية الوصول: ص ١٠١.

(٩) لِقَوْلِ النَّبِيِّ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي، رقم (١١٠)، ومسلم في صحيحه، في المقدمة، باب النهي عن الحديث بكل ما سمع، رقم (٣) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١٠) ينظر: البدر الطالع: ج ٢/٩٥، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٥٠٢، غاية الوصول: ص ١٠١.

ومنها ضَرْبُ الْمُسْلِمِ بِلَا حَقٍّ^(١).

ومنها سَبُّ الصَّحَابَةِ^(٢)، أَمَّا سَبُّ غَيْرِ الصَّحَابَةِ فَصَغِيرَةٌ، وَالْأَوْلِيَاءُ كَالصَّحَابَةِ^(٣)؛ لِقَوْلِهِ ﷺ فِيْمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٤)، أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: «مَنْ أَدَّى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنَنِي بِالْحَرْبِ».

ومنها كِتْمَانُ الشَّهَادَةِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ عَائِثٌ﴾^(٥) أَي مَمْسُوحٌ.

ومنها الرِّشْوَةُ^(٦)، وَهِيَ أَنْ تَبْذَلَ مَالًا؛ لِتُحَقِّقَ بِاطِّلًا، أَوْ تُبْطَلَ حَقًّا، أَمَّا بَذْلُ مَالٍ لِلْمُتَكَلِّمِ فِي أَمْرِ جَائِزٍ مَعَ السُّلْطَانِ مَثَلًا فَجُعَالَةٌ^(٧).....

(١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «صِنْفَانِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَمْ أَرُهُمَا: قَوْمٌ مَعَهُمْ سِيَاطٌ كَأَدْنَابِ الْبَقَرِ يَضْرِبُونَ بِهَا النَّاسَ وَنِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ مُمِيلَاتٌ مَائِلَاتٌ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، كِتَابُ اللِّبَاسِ وَالزَّيْنَةِ، بَابُ النِّسَاءِ الْكَاسِيَاتِ الْعَارِيَاتِ، رَقْمُ (٢١٢٨).

(٢) لِقَوْلِ النَّبِيِّ: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ، كِتَابُ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا»، رَقْمُ (٣٤٧٠) وَمُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، كِتَابُ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ ﷺ، بَابُ تَحْرِيمِ سَبِّ الصَّحَابَةِ ﷺ، رَقْمُ (٢٥٤٠) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ ﷺ.

(٣) فِي الْبَدْرِ الطَّالِعِ: ج ٩٧/٢: «وَالصَّحَابَةُ مِنْ أَوْلِيَائِهِ تَعَالَى، وَسَبُّهُمْ مُشْعَرٌ بِمَعَادَاتِهِمْ». وَكَلَامُ الْإِمَامِ الشَّعْرَانِيِّ هُنَا ظَاهِرٌ فِي الْحَاقِ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ غَيْرِ الصَّحَابَةِ بِهِمْ؛ لِغُيُومِ حَدِيثِ: «مَنْ أَدَّى لِي وَلِيًّا». وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٤) فِي صَحِيحِهِ، كِتَابُ الرِّقَاقِ، بَابُ التَّوَاضُّعِ، رَقْمُ (٦١٣٧) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ مَرْفُوعًا.

(٥) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، الْآيَةُ (٢٨٣).

(٦) قَالَ النَّبِيُّ: «لَعَنَ اللَّهُ الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ، كِتَابُ الْأَفْضِيَةِ، بَابُ فِي كَرَاهِيَةِ الرِّشْوَةِ، رَقْمُ (٣٥٨٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي سَنَنِهِ، كِتَابُ الْأَحْكَامِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّاشِيِّ وَالْمُرْتَشِيِّ فِي الْحُكْمِ، رَقْمُ (١٣٣٦)، وَقَالَ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ». وَابْنُ مَاجَةٍ فِي سَنَنِهِ، كِتَابُ الْأَحْكَامِ، بَابُ التَّغْلِيظِ فِي الْحَيْفِ وَالرِّشْوَةِ، رَقْمُ (٢٣١٣)، وَابْنُ حِبَانَ فِي صَحِيحِهِ، كِتَابُ الْقَضَاءِ، بَابُ الرِّشْوَةِ، رَقْمُ (٥٠٧٦)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَغَيْرِهِمْ ﷺ.

(٧) الْجُعَالَةُ لُغَةً: بِالْكَسْرِ وَالضَّمِّ وَالْفَتْحِ مِنْ جَعَلَ لَهُ كَذَا شَارَظَهُ بِهِ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ جَعَلَ لِلْعَامِلِ كَذَا جِعَالًا وَجَعِيلَةً وَالْجُعَالَةُ بِالْفَتْحِ أَيْضًا مِنَ الشَّيْءِ تَجَعَّلُهُ لِلْإِنْسَانِ، وَالْجُعَالَةُ بِالتَّحْقِيقِ

جَائِزَةٌ^(١).

ومنها الدِّيَاثَةُ^(٢)، وَهِيَ اسْتِحْسَانُ الرَّجُلِ عَلَى أَهْلِهِ^(٣).

ومنها الْقِيَادَةُ، وَهِيَ اسْتِحْسَانُ الرَّجُلِ عَلَى غَيْرِ أَهْلِهِ، وَهِيَ مَقِيسَةٌ عَلَى الدِّيَاثَةِ.

ومنها السَّعَايَةُ، وَهِيَ أَنْ يَذْهَبَ بِشَخْصٍ إِلَى ظَالِمٍ لِيُؤْذِيَهُ بِمَا يَقُولُهُ فِي حَقِّهِ. وَمِنْهَا مَنَعُ الزَّكَاةِ^(٤)،

= يَتَجَاعَلُونَهُ عِنْدَ الْبُعُوثِ، أَوْ لِأَمْرِ يَحْزُبُهُمْ مِنَ السُّلْطَانِ. يَنْظُرُ: لِسَانُ الْعَرَبِ: ج ١١١/١١، مَادَّةُ (جَعَلَ).

(١) يَنْظُرُ: تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ٥٠٩/٢، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٤٤٧، الْبَدْرِ الطَّالِعُ: ج ٩٧/٢ - ٩٨، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢٣٠/٢، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٥٠٠/٢، غَايَةُ الْوَصُولِ: ص ١٠٢.

(٢) الدِّيَاثَةُ بِالتَّشْدِيدِ الْقَوَادُ عَلَى أَهْلِهِ وَالَّذِي لَا يَغَارُ عَلَيْهِمْ، أَوْ الَّذِي يَدْخُلُ الرِّجَالُ عَلَى حُرْمَتِهِ، بِحَيْثُ يَرَاهُمْ كَأَنَّهُ لَيْسَ نَفْسُهُ عَلَى ذَلِكَ، أَوْ هُوَ الَّذِي تُؤْتَى أَهْلُهُ وَهُوَ يَعْلَمُ، وَهُوَ مَأْخُودٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: يَغِيرُ مُدَيِّتٌ أَيْ مَذَلَّلٌ؛ لِكُونِهِ لَا غَيْرَةَ لَهُ، كَأَنَّهُ ذُلٌّ حَتَّى صَارَ كَالْبَعِيرِ الْمُنْفَادِ الْمُرَوِّضِ، فَكَأَنَّهُ ذُلٌّ حَتَّى رَأَى الْمُنْكَرَ بِأَهْلِهِ فَلَمْ يُغَيِّرْهُ. تَنْظُرُ مَادَّةُ (دَيَّتْ): لِسَانُ الْعَرَبِ: ج ١٤٩/٢، تَاجُ الْعُرُوسِ: ج ٥/٢٥٤.

(٣) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ: الْعَاقُ بِوَالِدَيْهِ وَالدِّيُّوثُ وَرَجُلَةُ النِّسَاءِ». وَرَجُلَةُ النِّسَاءِ بَفَتْحِ الرَّاءِ وَضَمِّ الْجِيمِ وَفَتْحِ اللَّامِ أَيْ الْمُنْتَسِبَةُ بِالرِّجَالِ فِي الرِّزْيِ وَالْهَيْئَةِ لَا فِي الرِّأْيِ وَالْعِلْمِ فَإِنَّهُ مَحْمُودٌ. كَمَا فِي فَيْضِ الْقَدِيرِ: ج ٣٢٧/٣. وَ الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ، كِتَابُ الْإِيمَانِ، رَقْمُ (٢٤٤٤)، وَقَالَ: «صَحِيحُ الْإِسْنَادِ». وَوَفَّقَهُ الذَّهَبِيُّ فِي تَلْخِيصِ الْمُسْتَدْرَكِ: ج ١٤٤/١ مَطْبُوعٌ بِهَامِشِ الْمُسْتَدْرَكِ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي سَنَنِ الْكِبَرِيِّ، كِتَابُ الشَّهَادَاتِ بَابُ الرَّجُلِ يَتَّخِذُ الْغُلَامَ وَالْجَارِيَةَ الْمَغْنِيِّينَ... رَقْمُ (٢٠٨١٤)، قَالَ الْإِمَامُ الْمَنَاوِيُّ فِي التَّيْسِيرِ: ج ٤٧٨/١: «إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ».

(٤) قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «مَا مِنْ صَاحِبٍ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ صُفِّحَتْ لَهُ صَفَائِحُ مِنْ نَارٍ، فَأُخِيْمَ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ، فَيُكْوَى بِهَا جَنْبُهُ وَجَبِينُهُ وَظَهْرُهُ، كُلَّمَا بَرَدَتْ أُعِيدَتْ لَهُ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ حَتَّى يَقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ فَيَرَى سَبِيلَهُ إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِمَّا إِلَى النَّارِ... وَلَا صَاحِبُ إِبِلٍ لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا... وَلَا صَاحِبُ =

ويأس الرحمة^(١)، وأمن المكر^(٢).

ومنها الظهار^(٣)، كقوله^(٤) «أنت علي كظهر أمي».

ومنها تناول لحم الخنزير والميتة؛ للآيات في ذلك^(٥).

ومنها فطر رمضان من غير عذر^(٦)؛ لأن صومه من أركان الإسلام.

ومنها الغلول^(٧)، وهي الخيانة من الغنيمة، ومنها قطع الطريق^(٨) على

المارين بإخافتهم.

ومنها السحر^(٩) ومثله الربا^(١٠) بالموحدة.

بقر ولا غنم لا يؤذي منها حقها. إلى آخره. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب زكاة البقر، رقم (١٣٩١)، عن أبي ذر رضي الله عنه، ومسلم في صحيحه كتاب الزكاة باب إنهم مانع الزكاة، رقم (٩٨٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(١) قال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَا يَأْتِيَنَّكَ مِنَ رَبِّكَ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧].

(٢) قال تعالى: ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٩].

(٣) قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِنْ أُمُّهُنَّ إِلَّا إِلَهٌ وَلَدَهُنَّ وَلِيَهُمْ لَقَوْلُهُمْ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ﴾ [المجادلة: ٢].

(٤) أي لزوجه.

(٥) سورة المائدة، الآية (٣).

(٦) قال تعالى: ﴿مَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ أَنْتَهَرَ فَلْيَصْنَعْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥].

(٧) قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا عَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٦١].

(٨) وهي الحراقة، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جَزَاءُ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٣].

(٩) عن أبي هريرة أن رسول الله قال: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا هُنَّ؟ قال: الشُّرْكُ بِاللَّهِ وَالسَّحَرُ وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ وَأَكْلُ الرِّكَاتِ وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الرَّحْفِ وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْعَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ». أخرجه مسلم في صحيحه.

(١٠) قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [٦] فإن

ومنها إدمان الصغيرة أي المواظبة عليها من نوع أو أنواع^(١).

قلت: وليست الكبائر منحصرة فيما ذكرنا، وكان ابن عباس رضي الله عنه يقول: «هي [إلى] ^(٢) السبعين أقرب»^(٣). وكان سعيد بن جبير [يقول] ^(٤) «هي إلى السبعين أقرب». يعني باعتبار أصناف أنواعها.

[الرواية والشهادة]

مسألة: لا يُسمَّى خبراً أو رواية إلا مالم يكن في ترفع للحكم، فإن كان فيه ترفع سمي شهادة^(٥).

[ما يثبت به الجرح والتعديل]

يُثْبِتُ الْجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ فِي الرَّوَايَةِ وَالشَّهَادَةِ بِوَاحِدٍ^(٦)، خِلَافاً لِقَوْمٍ، فَشَرَطُوا

تَعْمَلُوا فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ زُورٌ أَمْوَالُكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿البقرة: ٢٧٨ - ٢٧٩﴾.

(١) قال الإمام سلطان العلماء العز بن عبد السلام رحمته الله في بيان حقيقة الإدمان والإصرار على الصغائر في كتابه قواعد الأحكام: ج ١/ ٢٢ - ٢٣: «فإن قيل: قد جعلتم الإصرار على الصغيرة بمثابة ارتكاب الكبيرة، فما حد الإصرار؟ أو أثبت بمرتين أم بأكثر من ذلك؟ قلنا: إذا تكررت منه الصغيرة تكرراً يشعر بقلّة مبالاة يديته إشعار ارتكاب الكبيرة بذلك، ردت شهادته وروايته بذلك، وكذلك إذا اجتمعت صغائر مختلفة الأنواع بحيث يشعر مجموعها بما يشعر به أصغر الكبائر».

(٢) غير موجودة في الأصل.

(٣) أخرجه عبد الرزاق في المصنف، باب الكبائر، رقم (١٩٧٠٢)، والبيهقي في شعب الإيمان، فصل في بيان كبائر الذنوب وصغائرها وفواحشها، رقم (٢٩٤).

(٤) غير موجودة في الأصل.

(٥) ينظر: الفروق: ج ١/ ١٢ - ٢٢، رفع الحاجب: ج ٢/ ٣٨٩، جمع الجوامع: ص ٧٢، تشنيف المسامع: ج ١/ ٥١٥، الغيث الهامع: ص ٤٥٢، البدر الطالع: ج ٢/ ١٠٢، الضياء الساطع: ج ٢/ ٢٣٢ - ٢٣٣، التحبير شرح التحرير: ج ٤/ ١٩٦٠ - ١٩٦٢، شرح الكوكب المنير: ج ٢/ ٣٧٨ وهو قول جمهور العلماء من الأصوليين والمحدثين. ينظر: مقدمة ابن الصلاح: ص ١٠٨، تشنيف المسامع: ج ١/ ٥١٧ - ٥١٨، المنهل الروي: ص ٦٤، التقييد والإيضاح شرح =

فِي ذَلِكَ الْعَدَدِ (١).

[تَعْرِيفُ الصَّحَابِيِّ]

وَالصَّحَابِيُّ: كُلُّ مَنْ اجْتَمَعَ حَالُ كَوْنِهِ مُؤْمِنًا بِمُحَمَّدٍ ﷺ ذَكَرًا كَانَ أَمْ أُنْثَى، وَإِنْ لَمْ يَرَوْعْنَهُ شَيْئًا، أَوْ لَمْ يَطُلْ زَمَنُ اجْتِمَاعِهِ بِهِ (٢). وَلَا يَكْفِي مُجَرَّدُ الْاجْتِمَاعِ فِي حَقِّ التَّابِعِيِّ مَعَ الصَّحَابِيِّ مِنْ غَيْرِ إِطَالَةٍ (٣).

= مقدمة ابن الصلاح للحافظ الزَّيْنِ العراقي: ص ١٤٢، الغيث الهامع: ص ٤٥٤، البدر الطالع: ج ١٠٣/٢، الضياء اللامع: ج ٢٣٥/٢ التحبير شرح التحرير: ج ٤/١٩١٣، التقرير والتحبير: ج ٢/٣٤٠، تدريب الراوي: ج ١/٣٣٣، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٥٠٥ - ٥٠٦، الأشباه والنظائر: ص ٥٣٠، تيسير التحرير: ج ٣/٥٨، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٤٢٥.

(١) وهو مختار جماعة من المُحدثين، والمَحْكِيِّ عن أكثر الفقهاء من أهل المدينة وغيرهم. ينظر: المراجع السابقة.

(٢) هذا تعريفُ المُحققين من المُحدثين والأصوليين والفقهاء. ينظر: الكفاية في علم الرواية: ص ٥١، التلخيص: ج ٢/٤١٣ - ٤١٤، الإحكام للآمدي: ج ٢/١٠٣ - ١٠٤، مقدمة ابن الصلاح: ص ٢٩١ - ٢٩٢، المسودة: ص ٢٦٣، جمع الجوامع: ص ٧٣، الإبهاج: ج ٢/٣٣١، البحر المحيط: ج ٣/٣٥٩، تشنيف المسامع: ج ١/٥٢٤، الغيث الهامع: ص ٤٦١ - ٤٦٢، البدر الطالع: ج ٢/١١٠، الضياء اللامع: ج ٢/٢٤٢ - ٢٤٣، التقرير والتحبير: ج ٢/٣٤٧، المختصر لابن اللحام: ص ٨٨، التحبير شرح التحرير: ج ٤/١٩٩٦ - ١٩٩٨، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٥١١، تدريب الراوي: ج ٢/٢٠٨ - ٢١٠، تيسير التحرير: ج ٣/٦٥، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٤٦٥، اليواقيت والدرر: ج ٢/٢٠٠.

(٣) هذا قول الإمام الخطيب البغدادي في الكفاية: ص ٥١، والتاج السبكي في جمع الجوامع: ص ٧٣، والإمام الزركشي في تشنيف المسامع: ج ١/٥٢٥، والإمام المحلي في البدر الطالع: ج ٢/١١٠ - ١١١، والإمام السيوطي في شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٥١١ - ٥١٢، والإمام الشعراني هنا، و صحَّحه أيضاً الإمام المناوي في اليواقيت والدرر: ج ٢/٢١٨.

وذهب جماعة من العلماء إلى أنه يكفي فيه مجرد الاجتماع بالصحابي، وإن لم يَطُلْ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ، قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي مَقْدَمَتِهِ: ص ٣٠٢: «إِنَّهُ أَقْرَبُ»، وَقَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ فِي التَّقْرِيبِ: ج ٢/٢٣٤ (مع التدريب): «إِنَّهُ الْأَظْهَرُ» وَأَخَذَ بِهِ أَيْضاً الْإِمَامُ ابْنُ النَّجَّارِ.

وَلَا يُسَمَّى صَاحِبًا لِلصَّحَابِيِّ (١). وَلَا اجْتِمَاعُ الْكَافِرِ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَا يُسَمَّى صَحَابِيًّا (٢).

[مِنْ طُرُقِ مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ ﷺ]

قَالَ الْعُلَمَاءُ: «لَوْلَا دَعَى الْمُعَاصِرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ الصَّحْبَةَ لَهُ (*) قَبْلَ إِذْ كَانَ عَدْلًا، إِذْ عَدَالَتُهُ تَمْنَعُهُ مِنَ الْكَذْبِ» (٣).

[الصَّحَابَةُ ﷺ عُذُولُ كُلِّهِمْ]

وَالْأَكْثَرُ (٤) عَلَى عَدَالَةِ الصَّحَابَةِ كُلِّهِمْ، فَلَا يُبْحَثُ عَنْ عَدَالَتِهِمْ فِي رِوَايَةٍ

= شرح الكوكب المنير: ج ٢/٤٧٨. وكلامُ الإمام الحاكم في معرفة علوم الحديث: ص ٤١ - ٤٥ مُشْعَرٌ بِهَذَا الْقَوْلِ. يَنْظُرُ: التَّقْيِيدُ وَالْإِيضَاحُ: ص ٣١٧، الْمُقْنَعُ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ: ج ٢/٥٠٦، تَدْرِيْبُ الرَّائِي: ج ٢/٢٣٤.

(١) قَالَ الْإِمَامُ الْجَلَالُ الْمَحَلِّيُّ فِي الْبَدْرِ الطَّالِعِ: ج ٢/١١١: «وَالْفَرْقُ أَنَّ الْجَمَاعَةَ بِالْمُصْطَفَى يُؤْتَرُ مِنَ الثَّوْرِ الْقَلْبِيِّ أَوْضَاعًا مَا يُؤْتَرُهُ الْجَمَاعَةُ الطَّوِيلُ بِالصَّحَابِيِّ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَخْيَارِ، فَلَا عَرَابِيَّ الْجَلْفِ بِمَجْرَدِ مَا يَجْتَمِعُ بِالْمُصْطَفَى مُؤْمِنًا يَنْطِقُ بِالْحِكْمَةِ بِبَرَكَةِ طَلْعَتِهِ». وَهُوَ قَرِيبٌ مِمَّا قَالَهُ الْإِمَامُ الزَّرْكَشِيُّ فِي تَشْنِيفِ الْمَسَامِعِ: ج ١/٥٢٥، وَالْوَلِيُّ الْعِرَاقِيُّ فِي الْغَيْثِ الْهَامِعِ: ص ٤٦٣، وَالْإِمَامُ السَّيُوطِيُّ فِي شَرْحِ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/٥١٢، وَالْإِمَامُ الْمَنَاوِيُّ فِي الْيَوَاقِيتِ وَالْدَّرَرِ: ج ٢/٢١٨.

(٢) يَنْظُرُ: تَشْنِيفِ الْمَسَامِعِ: ج ١/٥٢٤، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٤٦٢، التَّحْبِيرُ: ج ٤/١٩٩٨، الْبَدْرِ الطَّالِعِ: ج ٢/١١٠، الضَّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/٢٤٤، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/٥١١، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ١٠٤، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٢/٤٦٥، الْمَدْخَلُ: ص ٢٠٩. (*) نِهَآيَةُ (ق ٢١/ب).

(٣) وَهُوَ قَوْلُ الْإِمَامِ الْقَاضِي الْبَاقِلَانِيِّ، وَهُوَ الْأَصَحُّ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ. يَنْظُرُ: الْكِفَايَةُ فِي عِلْمِ الرِّوَايَةِ: ص ٥١، الْمَسُودَةُ: ص ٢٦٣ جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ٧٣، الْبَحْرُ الْمَحِيْطُ: ج ٣/٣٦٤، الْمَشْهُورُ: ج ٣/١٥٣، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٤٦٢، الْبَدْرِ الطَّالِعِ: ج ٢/١١٣، الضَّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/٢٤٤، فَتْحُ الْمَغِيْثِ: ج ٣/١٠٥، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/٥١٣، التَّحْبِيرُ وَالْتَّقْرِيرُ: ج ٢/٣٤٩، الْمَخْتَصَرُ لِابْنِ اللَّحَامِ: ص ٨٩، تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ: ج ٣/٦٧، التَّحْبِيرُ: ج ٤/٢٠٠٨، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ١٠٤، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٢/٤٧٩.

(٤) هَذَا قَوْلُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ قَاطِبَةً، وَقَوْلُ الْأَكْثَرِ مِنَ الْعُلَمَاءِ سَلَفًا وَخَلَفًا، فَأَخْبَارُهُمْ مُقْبُولَةٌ مِنْ غَيْرِ بَحْثٍ عَنْ أَسْبَابِ الْعَدَالَةِ. يَنْظُرُ: الْإِحْكَامُ لِابْنِ حَزْمٍ: ج ٥/٨٥ - ٨٦، قَوَاطِعُ =

ولا شهادة؛ لأنهم خير أمة. وقيل: «هم كغيرهم»، وقيل: «هم عدول إلى قتل عثمان»، وقيل: «هم عدول إلا من قاتل علياً» وردت هذه الأقوال كلها بأن الصحابة مجتهدون في قتالهم وجميع أعمالهم، فلا يَأْتُمُون وإن أخطأوا، بل يُوجَرُونَ^(١).

[الحديث المرسل عند الأصوليين]

مسألة: المرسل عند الأصوليين: هو قول غير الصحابي تابعياً كان أو من بعده: قال النبي ﷺ كذا مُسَقَّطاً للواسطة بينه وبين النبي ﷺ.

وأما في اصطلاح المحدثين: فالمرسل قول التابعي فقط: قال رسول الله ﷺ كذا، فإن كان القول من تابع التابعين سُمِّيَ مُنْقَطِعاً لا مُرْسَلاً، فإن كان ممن بعدهم سُمِّيَ مُعْضَلاً بفتح الضاد، وهو ما سَقَطَ منه راويان فأكثر، والمنقَطِعُ ما سَقَطَ منه راوٍ فأكثر^(٢).

الأدلة: ج ١/٣٤٣، المستقصى: ص ١٣٠، الإحكام للأمدى: ج ٢/١٠٢ مقدمة ابن الصلاح: ص ٢٩٤، المسودة: ص ٢٦٣، جمع الجوامع: ص ٧٣، البحر المحيط: ج ٣/٣٥٧، المنهل الروي: ص ١١٢، البدر الطالع: ج ٢/١١٤، الضياء اللامع: ج ٢/٢٤٤، التقرير والتحبير: ج ٢/٣٤٦ - ٣٤٧، المختصر لابن اللحام: ص ٨٨، التحبير: ج ٤/١٩٩٠، تيسير التحرير: ج ٣/٦٤، فتح المغيث: ج ٣/١٠٨، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٥١٣، تدريب الراوي: ج ٢/٢١٤ غاية الوصول: ص ١٠٤، فواتح الرحموت: ج ٢/٢٩٠، إرشاد الفحول: ص ١٢٦، المدخل: ص ٢٠٩.

(١) تنظر هذه الأقوال الشاذة المردودة مع الرد الوافي عليها، وبيان مذهب أهل الحق كاملاً مع أدلته في المراجع السابقة.

(٢) ينظر ما ذكر من تعريف المرسل على اصطلاح الأصوليين والمحدثين كما نقل الإمام الشَّعْرَانِي في: الكفاية في علم الرواية ص ٢١، كشف الأسرار: ج ٣/٣ - ٤ الإبهاج: ج ٢/٣٣٩، جمع الجوامع: ص ٧٣، البحر المحيط: ج ٣/٤٥٧، النكت على مقدمة ابن الصلاح: ص ٤٤٨ - ٤٤٩، التقرير والتحبير: ج ٢/٣٨٤، التحبير: ج ٥/٢١٣٦، البدر الطالع: ج ٢/١١٥، الضياء اللامع: ج ٢/٢٤٦، فتح المغيث: ج ١/١٣٥ - ١٣٩، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٥١٣، تدريب الراوي: ج ١/١٩٥ - ١٩٦، تيسير التحرير: ج ٣/١٠٢، غاية الوصول: ص ١٠٥، شرح نخبة الفكر: ص ٣٩٩ - ٤٠٢، إرشاد الفحول: ص ١١٩، توجيه النظر: ج ٢/٥٥٥ - ٥٥٧، قواعد التحديث: ص ١٣٣.

[الاحتجاج بالحديث المرسل]^(١)

واحتج بالمرسل الإمام أبو حنيفة، ومالك^(٢)، والإمام أحمد في أشهر الروايتين عنه^(٣). وأسقط الشافعي الاحتجاج بالمرسل^(٤). قال الإمام مسلم^(٥): «والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة».

فإن كان المرسل للحديث لا يروي دائماً إلا عن عدل كابن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن^(٦) يرويان عن أبي هريرة، قبل مرسله؛ لانتفاء المحذور،

(١) الكلام عن اختلاف العلماء في الاحتجاج بالحديث المرسل في غير مرسل الصحابي من أهل القرن الثاني والثالث الهجري لأن مرسل الصحابي مقبول باتفاق العلماء. ينظر: كشف الأسرار: ج ٣/٤، البحر المحيط: ج ٣/٤٦٢، التقرير والتحبير: ج ٢/٣٨٤، النكت على ابن الصلاح: ج ٢/٥٤٨، تيسير التحرير: ج ٣/١٠٢، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٥٧٦، قواعد التحديث: ص ١٤٣.

(٢) قال الإمام ابن عبد البر المالكي ﷺ في التمهيد: ج ١/٢: «وأصل مذهب مالك ﷺ، والذي عليه جماعة أصحابنا المالكيين أن مرسل الثقة تجب به الحجة، ويلزم به العمل، كما يجب بالمُسند سواء». وينظر: الكفاية في علم الرواية: ص ٣٦٥.

(٣) ينظر ما تقدم في: كشف الأسرار: ج ٣/٤، التقرير والتحبير: ج ٢/٣٨٥، تيسير التحرير: ج ٣/١٠٢، التمهيد لابن عبد البر: ج ١/٢، الضياء اللامع: ج ٢/٢٤٦ - ٢٤٧، المسودة: ص ٢٢٥، التحبير: ج ٥/٢١٤٠ - ٢١٤١، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٥٧٦ - ٥٧٧.

(٤) المرسل عند الإمام الشافعي ليس بحجة في نفسه، لكن قد ينضم إليه قرائن يصير به حجة. ينظر: قواطع الأدلة: ج ١/٣٧٦، شرح صحيح مسلم: ج ١/٣٠ و ١٣٢، مقدمة ابن الصلاح: ص ٥٤، الإبهاج: ج ٢/٣٣٩، جمع الجوامع: ص ٧٣، رفع الحجاب: ج ٢/٤٦٤، المنهل الروي: ص ٤٣، المقنع في علوم الحديث: ج ١/١٣٤، البدر الطالع: ج ٢/١١٧ - ١١٨، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٥١٦، غاية الوصول: ص ١٠٥.

(٥) ما بين معقوفتين ساقط من الأصل، وما أثبتته هو قوله في مقدمة صحيحه: ج ١/٣٠. قال الإمام النووي ﷺ مُعْلَقاً على قوله هذا في شرح صحيح مسلم: ج ١/١٣٢: «هذا الذي قاله - أي الإمام مسلم - هو المعروف من مذاهب المحدثين، وهو قول الشافعي، وجماعة من الفقهاء».

(٦) هو: أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ﷺ بن عبد عوف، الزهري المدني، قيل: اسمه =

وهو مُسْنَدٌ حُكْمًا لَا لَفْظًا؛ لِأَنَّ إِسْقَاطَ الْعَدْلِ كَذْبُهُ سَوَاءٌ ^(١).

[الْمُرْسَلُ أَوْ أَوْفَقُ مِنَ الْمُسْنَدِ]

ثُمَّ الْمُرْسَلُ أَوْفَقُ مِنَ الْمُسْنَدِ بَلَا شَكٍّ ^(٢)، وَخَالَفَ قَوْمٌ، فَقَالُوا: هُوَ أَقْوَى مِنَ الْمُسْنَدِ، قَالُوا: لِأَنَّ الْعَدْلَ لَا يُسْقِطُ إِلَّا مَنْ يَجْزِمُ بَعْدَالَتِهِ بِخِلَافِ مَنْ يَذْكُرُهُ ^(٣).

[رَوَايَةُ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى]

مَسْأَلَةٌ: ذَهَبَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ، وَمِنْهُمْ الْأَيْمَةُ الْأَرْبَعَةُ إِلَى جَوَازِ نَقْلِ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى لِلْعَارِفِ بِمَدْلُولَاتِ الْأَلْفَاظِ وَمَوَاقِعِ الْكَلَامِ ^(٤).

= عبد الله، وقيل: إسماعيل، وقيل: اسمه كنيته، روى عن أبيه وعثمان بن عفان وطلحة وعبادة بن الصامت وأبي قتادة وأبي الدرداء وأبي هريرة وعائشة وأم سلمة وابن عباس وابن عمر وأبي سعيد الخدري وأنس وغيرهم ^(٥)، وروى عنه ابنه والأعرج وعروة بن الزبير والزهرى وغيرهم، كان ثقة فقيهاً كثير الحديث، توفي ^(٦) سنة (٩٤هـ). ينظر: تهذيب التهذيب: ج ١٢/١٢٧ - ١٢٨.

(١) هذا من جملة القرائن التي تحتف بالمرسل فيصبح حجة عند الإمام الشافعي ^(٧). ينظر: مقدمة ابن الصلاح: ص ٥٣ - ٥٤ النكت على مقدمة ابن الصلاح: ص ٤٧٨، المقنع في علوم الحديث: ج ١/١٣٤، البدر الطالع: ج ٢/١١٨، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٥١٦ - ٥١٧، غاية الوصول: ص ١٠٥.

(٢) كما ذهب إليه جمهور العلماء. ينظر: المعتمد: ج ٢/١٨٠، قواطع الأدلة: ج ١/٣٧٦، المسودة: ص ٢٧٨، الإبهاج: ج ٢/٣٣٩ البحر المحيط: ج ٣/٤٥٨، البدر الطالع: ج ٢/١١٦، المقنع في علوم الحديث: ج ١/١٣٩، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٥١٦ اليواقيت والدرر: ج ١/٥٠٥.

(٣) هذا ما ذهب إليه الحنفية، وتعليقهم ما ذكر. ينظر: أصول السرخسي: ج ١/٣٦١، كشف الأسرار: ج ٣/٨، التقرير والتحبير: ج ٢/٣٨٥، تيسير التحرير: ج ٣/١٠٣.

(٤) ينظر: أصول السرخسي: ج ١/٣٥٥ - ٣٥٦، التقرير والتحبير: ج ٢/٣٨٢ - ٣٨٣، تيسير التحرير: ج ٣/١٠٠، الضياء اللامع: ج ٢/٢٥٠ - ٢٥١، الكفاية في علم الرواية: ص ٢٠١، قواطع الأدلة: ج ١/٣٥٠، المستصفى: ص ١٣٣، التمهيد للأستوي: ص ١٦٤، الإبهاج: ج ٢/٣٤٤ - ٣٤٥، رفع الحاجب: ج ٢/٤٢٢، البحر المحيط: ج ٣/٤١١ - ٤١٢، المقنع في علوم الحديث: ج ١/٣٧٣، البدر الطالع: ج ٢/١٢٠ - ١٢١ شرح الكوكب

وقال الماوردي ^(١): «لَا يَجُوزُ إِلَّا إِنْ نَسِيَ اللَّفْظَ» ^(٢).

[أَلْفَاظُ رَوَايَةِ الصَّحَابِيِّ لِلْحَدِيثِ]

وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُحْتَجُّ بِقَوْلِ الصَّحَابِيِّ: قَالَ ^(٣) أَوْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ^(٤)؛ لِأَنَّهُ ظَاهِرٌ فِي سَمَاعِهِ مِنْهُ، وَهُوَ دُونَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ^(٥) كَذَا، وَكَذَا يُحْتَجُّ بِقَوْلِهِ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ^(٦) يَأْمُرُ بِكَذَا أَوْ يَنْهَى عَنْ كَذَا أَوْ أَمَرْنَا بِكَذَا أَوْ نُهَيْنَا عَنْ كَذَا أَوْ حُرِّمَ كَذَا أَوْ رُخِّصَ فِي كَذَا أَوْ مِنَ السُّنَّةِ كَذَا؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ يُرِيدُ سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ^(٧). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



= الساطع: ج ٢/٥١٨، روضة الناظر: ص ١٢٤، المسودة: ص ٢٥٣، التحبير: ج ٥/٢٠٨٠، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٥٣٠، المدخل: ص ٢١٣، إرشاد الفحول: ص ١٠٧.

(١) هو: علي بن محمد بن حبيب القاضي، أبو الحسن الماوردي البصري، أحد أئمة أصحاب الوجوه الشافعيين الثقات، تَفَقَّهَ عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ الصَّيْمَرِيِّ وَأَبِي حَامِدِ الْإِسْفَرَايِينِيِّ، وَلِي الْقَضَاءَ عِدَّةَ بِلْدَانٍ، وَدَرَّسَ بِالْبَصْرَةِ وَبَغْدَادَ سَنِينَ كَثِيرَةً، رَوَى الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ وَغَيْرُهُ لَهُ مَصْنُفَاتٌ كَثِيرَةٌ فِي الْفِقْهِ وَالتَّفْسِيرِ وَأَصُولِ الْفِقْهِ مِنْهَا الْحَاوِي الْكَبِيرُ وَالْأَحْكَامُ السُّلْطَانِيَّةُ وَالْإِقْنَاعُ، تَوَفَّى ^(٢) سَنَةَ (٤٥٠هـ)، وَقَدْ بَلَغَ سِتًّا وَثَمَانِينَ سَنَةً. يَنْظُرُ: طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى: ج ٥/٢٦٧ - ٢٦٩، طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ: ج ١/٢٣٠ - ٢٣١.

(٢) وَتَمَامُ كَلَامِهِ ^(٣): «وَالَّذِي أَرَاهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ يَحْفَظُ اللَّفْظَ لَمْ يَجْزِ أَنْ يَرْوِيهِ بِغَيْرِ أَلْفَاظِهِ؛ لِأَنَّ فِي كَلَامِ الرَّسُولِ مِنَ الْفَصَاحَةِ مَا لَا يُوجَدُ فِي كَلَامِ غَيْرِهِ، وَإِنْ لَمْ يَحْفَظِ اللَّفْظَ جَازَ أَنْ يُورِدَ مَعْنَاهُ بِغَيْرِ لَفْظِهِ». الْحَاوِي الْكَبِيرُ لِلْإِمَامِ الْمَاورِدِيِّ: ج ١٦/٩٧ دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ.

(٣) يَنْظُرُ مَا تَقَدَّمَ فِي: أَصُولُ السَّرْحَسِيِّ: ج ١/٣٥٥، الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ: ج ٢/١٠٧ - ١٠٨، التَّحْبِيرُ شَرْحُ التَّحْبِيرِ: ج ٥/٢٠١١ - ٢١١٤، النُّكْتُ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ: ج ٢/٥٢٢، التَّحْبِيرُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ٢/٣٥٠، تَيْسِيرُ التَّحْبِيرِ: ج ٣/٦٨ - ٦٩، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/١٢٢ - ١٢٥، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/٢٥٣ - ٢٥٥، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/٥١٩ - ٥٢١، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ: ج ٢/٤٨٠ - ٤٨١.

مَبْحَثُ الْإِجْمَاعِ (١)

[تَعْرِيفُهُ]

وهو: اتِّفَاقُ مُجْتَهِدِي الْأُمَّةِ بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ ﷺ فِي عَصْرِ عَلَى أَيِّ أَمْرٍ كَانَ (٢)(٣). وَلَنْشَرْحَ هَذَا الْحَدِّ بَانِينَ عَلَيْهِ مُعْظَمَ مَسَائِلِ الْمَحْدُودِ، فَنَقُولُ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقَ:

[الْإِجْمَاعُ خَاصٌّ بِالْمُسْلِمِينَ]

قَدْ عَلِمَ مِنْ هَذَا الْحَدِّ اخْتِصَاصُ الْإِجْمَاعِ (٤) بِالْمُسْلِمِينَ؛ إِذَ الْإِسْلَامُ شَرْطُ

(١) الْإِجْمَاعُ لُغَةً: يُطْلَقُ عَلَى مَعْنَيْنِ: أَحَدُهُمَا: الْعَزْمُ عَلَى الشَّيْءِ وَالتَّصْمِيمُ عَلَيْهِ، قَالَ تَعَالَى فِي سُورَةِ يُونُسَ، الْآيَةِ (٧١): أَيِ اعْزَمُوا، وَ الثَّانِي: الْإِتِّفَاقُ، يُقَالُ: أَجْمَعَ الْقَوْمُ عَلَى كَذَا أَوْ اتَّفَقُوا عَلَيْهِ. يَنْظُرُ مَادَّةُ (جَمَعَ) فِي: لِسَانِ الْعَرَبِ ج ٨/٥٧، الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ: ج ١/١٠٩، تَاجُ الْعُرُوسِ: ج ٢٠/٤٦٤.

(٢) يَنْظُرُ: قَوَاطِعُ الْأَدْلَةِ: ج ١/٤٦١، الْإِبْهَاجُ: ج ٢/٣٤٩، التَّمْهِيدُ، لِلْأَسْنَوِيِّ: ص ٤٥١، مَخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ: ج ١/٤٢٦ - ٤٢٧ رَفَعَ الْحَاجِبُ: ج ٢/١٣٥ - ١٣٦، كَشَفُ الْأَسْرَارِ: ج ٣/٣٣٧، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ٧٦، التَّلْوِيحُ عَلَى التَّوْضِيحِ: ج ٢/٨٩، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ٣/١٠٦، تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ: ج ٣/٢٢٤، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ج ٣/٤٨٧، التَّحْبِيرُ: ج ٤/١٥٢٢، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/١٣١، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/٢٦١، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/٥٢٧، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ١٠٧، الْمَدْخَلُ: ص ٢٧٨، إِرْشَادُ الْفُحُولِ: ص ١٣٢.

(٣) قَالَ الْإِمَامُ الشُّبُوطِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ هَذَا التَّعْرِيفِ: «فَهُوَ تَعْرِيفٌ بَدِيعٌ، يُسْتَخْرَجُ مِنْهُ جَمِيعُ مَسَائِلِ الْكِتَابِ - أَيِ كِتَابِ الْإِجْمَاعِ - كَمَا سَيُظْهِرُ لَكَ». شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/٥٢٧.

(٤) نِهَآيَةُ (ق ٢٢/١).

فِي الْاجْتِهَادِ (١).

[الْإِجْمَاعُ غَيْرُ خَاصٍّ بِالْعُدُولِ]

وَعُلِمَ مِنْهُ أَيْضاً اخْتِصَاصُهُ بِالْعُدْلِ عِنْدَ مَنْ رَجَّحَ اشْتِرَاطَ الْعَدَالَةِ، وَإِنْ كَانَ الصَّحِيحُ أَنَّهَا لَا تُشْتَرَطُ فِيهِ (٢).

[اتِّفَاقُ كُلِّ الْمُجْتَهِدِينَ شَرْطُ لِتَحَقُّقِ الْإِجْمَاعِ]

وَعُلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِجْمَاعِ الْكُلِّ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ (٣).

[الْإِجْمَاعُ غَيْرُ خَاصٍّ بِالصَّحَابَةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ]

وَعُلِمَ مِنْهُ أَيْضاً أَنَّ الْإِجْمَاعَ لَا يَخْتَصُّ بِالصَّحَابَةِ (٤)،

(١) يَنْظُرُ: مَخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ: ج ١/٤٤٧، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ٧٦، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/١٣٢، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/٢٦٥، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ٣/١٠٧، تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ: ج ٣/٢٢٤، التَّحْبِيرُ شَرْحُ التَّحْرِيرِ: ج ٤/١٥٥٨، الْمَخْتَصَرُ لِابْنِ اللَّحَامِ: ص ٧٥، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/٥٢٧، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ١٠٧، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ: ج ٢/٢٢٧.

(٢) يَنْظُرُ: مَخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ: ج ١/٤٤٧، بَيَانُ الْمَخْتَصَرِ: ج ١/٣٠٨، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ٧٦، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/١٣٣، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/٢٦٥، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ٣/١٠٧، التَّحْبِيرُ: ج ٤/١٥٦٠، الْمَخْتَصَرُ لِابْنِ اللَّحَامِ: ص ٧٥، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/٥٢٨، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ١٠٧، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ: ج ٢/٢٢٧.

(٣) يَنْظُرُ: قَوَاطِعُ الْأَدْلَةِ: ج ١/٤٨٣، الْإِبْهَاجُ: ج ٢/٣٤٩، مَخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ: ج ١/٤٤٧، بَيَانُ الْمَخْتَصَرِ: ج ١/٢٩٤، التَّلْوِيحُ عَلَى التَّوْضِيحِ: ج ٢/٨٩، رَفَعَ الْحَاجِبُ: ج ٢/١٧٨ - ١٨٠، الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ: ج ١/٢٩٤ - ٢٩٩، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ٧٦، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ج ٣/٥٢٢، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ٣/١٠٧، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/١٣٣، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/٢٦٥، تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ: ج ٣/٢٢٤، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/٥٢٧، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ١٠٧، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ: ج ٢/٢٢٩، الْمَدْخَلُ: ص ٢٨٠ - ٢٨١.

(٤) وَبِهِ قَالَ جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ. يَنْظُرُ: التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ٣/١٢٩، مَخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ: ج ١/٤٤٧، بَيَانُ الْمَخْتَصَرِ: ج ١/٣٠٩، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/٢٦٧، الْمَعْتَمَدُ: ج ٢/٢٧، قَوَاطِعُ الْأَدْلَةِ: ج ١/٤٨٤، التَّلْخِصُ: ج ٣/٥٣، الْمُنْخُولُ: ص ٣٠٩، الْمُسْتَصْفَى: ص ١٤٩، الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ: ج ١/٢٨٨ - ٢٨٩، الْإِبْهَاجُ: ج ٢/٣٥٢، رَفَعَ الْحَاجِبُ: ج ٢/١٧٨ - ١٧٩، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ٧٦، الْبَدْرُ =

خِلَافاً لِلظَّاهِرِيَّةِ^(١).

[الإجماع غير مُنْعَقِدٍ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ]

وَعُلِمَ مِنْهُ أَيْضاً عَدَمُ انْعِقَادِهِ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَوَجْهُهُ: أَنَّهُ ﷺ إِنْ وَافَقَهُمْ فَالْحُجَّةُ فِي قَوْلِهِ دُونَهُمْ^(٢).

[موافقة التابعي المجتهد وقت اتفاق الصحابة مُعْتَبَرٌ مَعَهُمْ]

وَعُلِمَ مِنْهُ أَيْضاً أَنَّ التَّابِعِيَّ الْمُجْتَهِدَ وَقْتَ اتِّفَاقِ الصَّحَابَةِ مُعْتَبَرٌ مَعَهُمْ؛ لِصَدَقِ اسْمُ مُجْتَهِدِ الْأُمَّةِ فِي عَصْرِ عَلَيْهِ^(٣).

= الطالع: ج ٢/١٣٥، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٥٣١، غاية الوصول: ص ١٠٧، المختصر لابن اللحام: ص ٧٥، التحرير: ج ٤/١٥٦٦، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٢٢٩، المدخل: ص ٢٨٠.

قال إمام الحرمين رحمه الله: «اعلم وفقك الله أن ما صار إليه الدهماء من العلماء القائلين بالإجماع أن الإجماع لا يختص بأهل الصدر الأول، ولكن لو اجتمع التابعون على حكم لقامت الحجة بإجماعهم كما تقوم بإجماع الصحابة، وهكذا كل عصر بعدهم». التلخيص: ج ٣/٥٣.

(١) كما في الأحكام لابن حزم: ج ٤/٥٣٩، حيث قال: «قال سليمان وكثير من أصحابنا: لا إجماع إلا إجماع الصحابة ﷺ». وهذا القول أيضاً هو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله - كما في التحرير: ج ٤/١٥٦٦ - ينظر: الرد على هذا القول بتوسّع في التلخيص: ج ٣/٥٣ و١١١ وما بعدها، المستصفى: ص ١٤٩، الأحكام للأمدى: ج ١/٢٨٨ - ٢٩٣.

(٢) ينظر: رفع الحاجب: ج ٢/١٧٨ - ١٧٩، جمع الجوامع: ص ٧٦، البحر المحيط: ج ٣/٥٣٧، تشنيف المسامع: ج ٢/١٠، الغيث الهامع: ص ٤٩٣، البدر الطالع: ج ٢/١٣٦، الضياء اللامع: ج ٢/٢٦٢، التحرير: ج ٤/١٥٢٢، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٥٣٢، غاية الوصول: ص ١٠٧، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٢١١، إرشاد الفحول: ص ١٣٢.

(٣) قال به جماهير العلماء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. ينظر: أصول السرخسي: ج ٢/١١٤، التقرير والتحرير: ج ٣/١٣٠، تيسير التحرير: ج ٣/١٣٥، مختصر ابن الحاجب: ج ١/٤٥٣، بيان المختصر: ج ١/٣١٢، الضياء اللامع: ج ٢/٢٦٧، الفقيه والمتفقه: ص ٤٢٩ - ٢٣٠، الأحكام للأمدى: ج ١/٢٩٩، البحر المحيط: ج ٣/٥٢٥، جمع الجوامع: ص ٧٦، البدر الطالع: ج ٢/١٣٦، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٥٣٢، غاية الوصول: ص ١٠٧، المختصر لابن اللحام: ص ٧٦، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٢٣١.

[ذَكَرُ مَا لَا يُعْتَبَرُ إِجْمَاعاً]

وَعُلِمَ مِنْهُ أَيْضاً أَنَّ إِجْمَاعَ كُلِّ مَنْ: أَهْلُ الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ^(١)، وَأَهْلُ الْبَيْتِ النَّبَوِيِّ، وَهُمْ: فَاطِمَةُ وَعَلِيٌّ وَالْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ ﷺ، وَالْخُلَفَاءُ الْأَرْبَعَةُ: أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ ﷺ، وَالشَّيْخَيْنِ: أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَأَهْلُ الْحَرَمَيْنِ: مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ، وَأَهْلُ الْمَصْرَيْنِ: الْكُوفَةَ وَالْبَصْرَةَ.

جَمِيعُ ذَلِكَ غَيْرُ حُجَّةٍ عَلَى الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّهُ اتِّفَاقٌ بَعْضِ مُجْتَهِدِي الْأُمَّةِ لَا كُلِّهِمْ^(٢).

[الإجماع المنقول بالآحاد]

وَعُلِمَ مِنْهُ أَيْضاً أَنَّ الإِجْمَاعَ الْمُنْقُولَ بِالْآحَادِ حُجَّةٌ؛ لِصَدَقِ التَّعْرِيفُ

= المدخل: ص ٢٨١، إرشاد الفحول: ص ١٤٨.

(١) كما ذهب إليه جمهور العلماء من الحنفية والشافعية والحنابلة. ينظر: أصول السرخسي: ج ١/٣١٤، كشف الأسرار: ج ٣/٣٥٧، التقرير والتحرير: ج ٣/١٣٣، تيسير التحرير: ج ٣/٢٤٤، قواطع الأدلة: ج ٢/٢٤، التبصرة: ص ٣٦٥، البرهان: ج ١/٤٥٩، المستصفى: ص ١٤٧ - ١٤٨، المحصول: ج ٤/٢٢٨، الأحكام للأمدى: ج ١/٣٠٢، الإيهاج: ج ٢/٣٦٤، البحر المحيط: ج ٣/٥٢٨، جمع الجوامع: ص ٧٦، البدر الطالع: ج ٢/١٣٧، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٥٣٤، غاية الوصول: ص ١٠٧، روضة الناظر: ص ١٤٤، المختصر لابن اللحام: ص ٧٦، التحرير شرح التحرير: ج ٤/١٥٨١، المدخل: ص ٢٨٣. خلافاً للمالكية الذين اعتبروا إجماع أهل المدينة حجة واجبة الاتباع؛ لأن عملهم من قبيل الإجماع فيفيد القطع كالتواتر. ينظر للمالكية: الإشارة في أصول الفقه: ص ٢٨، الحدود في الأصول: ص ١٨٤، تقريب الوصول لابن جزي: ص ١٢٠.

(٢) هذا قول جماهير العلماء. ينظر جميع ما تقدم في: قواطع الأدلة: ج ٢/٢١ - ٢٤، المحصول: ج ٤/٢٤٠ و٢٤٦ و٢٤٨، الأحكام: ج ١/٣٠٥ و٣٠٩، البحر المحيط: ج ٣/٥٣٤ و٥٣٥، التقرير والتحرير: ج ٣/١٣٠ و١٣١، التحرير: ج ٤/١٥٨٨ و١٥٩٢ و١٥٩٩، تيسير التحرير: ج ٣/٢٤٢، جمع الجوامع: ص ٧٦ - ٧٧، الغيث الهامع: ص ٤٩٣ - ٤٩٤، البدر الطالع: ج ٢/١٣٧، الضياء اللامع: ج ٢/٢٦٧ - ٢٦٨، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٥٣٢ - ٥٣٤، غاية الوصول: ص ١٠٧، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٢٣٧ و٢٣٩ و٢٤١.

به^(١). وقيل^(٢) «إِنَّهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ؛ لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ قَطْعِيٌّ، فَلَا يَثْبُتُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ».

[لَا يُشْتَرَطُ فِي الْمُجْمَعِينَ عَدَدُ التَّوَاتُرِ]

وَعُلِمَ مِنْهُ أَيْضاً أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي الْمُجْمَعِينَ عَدَدُ التَّوَاتُرِ؛ لِصِدْقِ مُجْتَهِدِي الْأُمَّةِ بِمَا دُونَ ذَلِكَ^(٣). وَاشْتَرَطَ إِمَامُ الْحَرَمِينَ^(٤) عَدَدَ التَّوَاتُرِ.

[اجْتِهَادُ الْمُجْتَهِدِ الْوَاحِدِ غَيْرُ حُجَّةٍ]

وَعُلِمَ مِنْهُ أَنَّ الْمُجْتَهِدِينَ كُلَّهُمْ لَوْ انْقَرَضُوا، فَلَمْ يَبْقَ فِي الدُّنْيَا إِلَّا مُجْتَهِدٌ وَاحِدٌ، فَهُوَ غَيْرُ حُجَّةٍ إِذْ أَقَلُّ مَا يَصْدُقُ بِهِ اتِّفَاقُ مُجْتَهِدِي الْأُمَّةِ اثْنَانِ، فَيَنْتَفِي الْإِجْمَاعُ عَنِ الْوَاحِدِ ضَرُورَةً^(٥). وَقِيلَ: «يُحْتَجُّ بِهَذَا الْوَاحِدِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ

(١) وهو مذهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة، ولكنه عندهم حجة ظنية تُوجب العمل لا العلم. ينظر: أصول السرخسي: ج ١/٣٠٢، التقرير والتحبير: ج ٣/١٥٣، مختصر ابن الحاجب: ج ١/٥٠٢ - ٥٠٣، بيان المختصر: ج ١/٣٤٢، الضياء اللامع: ج ٢/٢٦٨، الإبهاج: ج ٢/٣٩٤، رفع الحاجب: ج ٢/٢٦٢ - ٢٦٣، جمع الجوامع: ص ٧٧، تشنيف المسامع: ج ٢/١٣، الغيث الهامع: ص ٤٩٤ - ٤٩٥، البدر الطالع: ج ٢/١٣٨، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٥٣٢، روضة الناظر: ص ١٥٤ التحبير: ج ٤/١٦٨٩ - ١٦٩٠، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٢٢٤، المدخل: ص ٢٨٤.

(٢) وهو قول إمام الحرمين الجويني في التلخيص: ج ٣/١٤٢ - ١٤٣، وقول الإمام الغزالي في المستصفى: ص ١٥٨.

(٣) هذا قول مُعْظَمِ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ. ينظر: التقرير والتحبير: ج ٣/١٢٢، تيسير التحرير: ج ٣/٢٣٥، مختصر ابن الحاجب: ج ١/٤٦٨، بيان المختصر: ج ١/٣٢٠، الضياء اللامع: ج ٢/٢٦٩، الإحكام للآمدي: ج ١/٣١٠، رفع الحاجب: ج ٢/٢٠٢، جمع الجوامع: ص ٧٧، تشنيف المسامع: ج ٢/١٣، الغيث الهامع: ص ٤٩٥، البدر الطالع: ج ٢/١٤٠، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٥٣٤، البحر المحيط: ج ٣/٥٥٧، روضة الناظر: ص ١٣٥، التحبير: ج ٤/١٦٠١، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٢٥٢، المدخل: ص ٢٨٠.

(٤) في البرهان: ج ١/٤٤٣.

(٥) هذا هو المختار عند الحنفية كما في التقرير والتحبير: ج ٣/١٢٣، وهو ما اختاره الإمام التاج السبكي في جمع الجوامع: ص ٧٧، والإمام المحلي في البدر الطالع: ج ٢/١٤٠.

إجماعاً؛ لَانْهْصَارِ الْاجْتِهَادِ فِيهِ^(١).

[انقراض العصر في الإجماع]

وَعُلِمَ مِنْهُ أَيْضاً أَنَّ انْقِرَاضَ الْعَصْرِ بِمَوْتِ أَهْلِهِ لَا يُشْتَرَطُ فِي انْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ؛ لِصِدْقِ تَعْرِيفِهِ مَعَ بَقَاءِ الْمُجْمَعِينَ وَمُعَاصِرِهِمْ^(٢).

وَحَالَفَ فِي ذَلِكَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ، فَشَرَطُوا انْقِرَاضَ كُلِّ أَهْلِ الْعَصْرِ أَوْ غَالِبِهِمْ أَوْ عِلْمَائِهِمْ كُلَّهُمْ أَوْ غَالِبِهِمْ عَلَى أَقْوَالٍ^(٣).

[تَمَادِي الزَّمَنِ غَيْرُ مُشْتَرَطٍ فِي الْإِجْمَاعِ]

وَعُلِمَ مِنْهُ أَيْضاً أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي انْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ تَمَادِي الزَّمَنِ، فَلَوْ مَاتَ الْمُجْمَعُونَ عَقِبَهُ بِخُرُورِ سَقْفٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ لَمْ يَضُرَّ^(٤).

= ١٤١، والإمام السيوطي في شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٥٣٥، والشيخ زكريا الأنصاري في غاية الوصول: ص ١٠٧، والإمام الشَّعْرَانِي هُنَا.

(١) هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ. يَنْظُرُ: الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ج ٣/٥٥٨، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٤٩٦، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٢/٢٥٣.

(٢) وَهُوَ قَوْلُ الْحَنْفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ. يَنْظُرُ: أَصُولُ السَّرْحَسِيِّ: ج ١/٣١٥، كَشْفُ الْأَسْرَارِ: ج ٣/٣٦١، التَّحْقِيرُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ٣/١١٥، مَخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ: ج ١/٤٧٦، بَيَانُ الْمَخْتَصَرِ: ج ١/٣٢٤، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/٢٧٠، التَّبَصُّرَةُ: ص ٣٧٥، قَوَاطِعُ الْأَدْلَةِ: ج ٢/١٦، الْمُسْتَصْفَى: ص ١٥٢، الْمَحْصُولُ: ج ٤/٢٠٦، الْإِحْكَامُ لِلْآمَدِيِّ: ج ١/٣١٦ - ٣١٧، الْإِبْهَاجُ: ج ٢/٣٩٣، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ٧٧، رَفْعُ الْحَاجِبِ: ج ٢/٢١٩، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ج ٣/٥٥٣، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٤٩٦ - ٤٩٧، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/١٤١، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/٥٣٥، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ١٠٧.

(٣) يَنْظُرُ: رَوْضَةُ النَّازِرِ: ص ١٤٥، الْمَسْوَدَةُ: ص ٢٨٧، الْمَخْتَصَرُ لِابْنِ اللَّحَامِ: ص ٧٨، التَّحْبِيرُ: ج ٤/١٦١٧، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٢/٢٤٦، الْمَدْخَلُ: ص ٢٨١.

(٤) يَنْظُرُ: جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ٧٧، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ٢/١٥، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٤٩٧ - ٤٩٨، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/١٤٢، التَّحْبِيرُ شَرْحُ التَّحْبِيرِ: ج ٤/١٦٢٨، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/٢٧١، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/٥٣٦، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٢/٢٤٨.

[إجماع الأمم السابقة]

وَعُلِمَ مِنْهُ أَيْضاً أَنَّ إِجْمَاعَ الْأُمَمِ السَّابِقَةِ عَلَى أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ غَيْرُ حُجَّةٍ فِي مِلَّتِهِ^(١).

[الإجماع المستند على القياس]

وَعُلِمَ مِنْهُ أَيْضاً أَنَّ إِجْمَاعَ الْقَدِّمِينَ عَلَى قِيَاسٍ، إِذَا الْقِيَاسُ مِنْ أَدَلَّةِ الْاجْتِهَادِ^(٢) (*).

[اتفاق المجتهدين بعد خلافهم]

وَعُلِمَ مِنْهُ أَيْضاً أَنَّ اتِّفَاقَ الْمُجْتَهِدِينَ فِي عَصْرٍِ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ لَهُمْ قَبْلَ اسْتِقْرَارِ الْخِلَافِ بَيْنَهُمْ جَائِزٌ، كَمَا أَجْمَعَتِ الصَّحَابَةُ عَلَى دَفْنِهِ ﷺ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ^(٣).

(١) وهو مذهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. ينظر: التقرير والتحبير: ج ٣/١٠٧، تيسير التحرير: ج ٣/٢٢٤، بيان المختصر: ج ١/٢٩٤، الضياء اللامع: ج ٢/٢٧١، جمع الجوامع: ص ٧٧، البحر المحيط: ج ٣/٤٩٢، تشنيف المسامع: ج ٢/١٥، الغيث الهامع: ص ٤٩٨، البدر الطالع: ج ٢/١٤٣، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٥٣٦، التحبير شرح التحرير: ج ٤/١٥٤٧.

(٢) هذا ما عليه جماهير العلماء من الأصوليين والمتكلمين والمذاهب الأربعة. ينظر: التقرير والتحبير: ج ٣/١٤٧، تيسير التحرير: ج ٣/٢٥٦، مختصر ابن الحاجب: ج ١/٤٧٩، بيان المختصر: ج ١/٣٢٨، الضياء اللامع: ج ٢/٢٧٢، التبصرة: ص ٣٧٢ - ٣٧٤، قواعد الأدلة: ج ١/٤٧٤ - ٤٧٦، التلخيص: ج ٣/١٠٧ - ١٠٩، المستصفى: ص ١٥٣، الإحكام للآمدي: ج ١/٣٢٥، الإبهاج: ج ٢/٣٩١، البحر المحيط: ج ٣/٥٠١، تشنيف المسامع: ج ٢/١٥، الغيث الهامع: ص ٤٩٩، البدر الطالع: ج ٢/١٤٣ - ١٤٤، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٥٣٧، غاية الوصول: ص ١٠٧، التحبير شرح التحرير: ج ٤/١٦٣٣، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٢٦١.

(*) نهاية (ق ٢٢/ب).

(٣) عن عائشة رضي الله عنها قالت: لَمَّا قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اخْتَلَفُوا فِي دَفْنِهِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ: «سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْئاً مَا نَسِيتُهُ، قَالَ: «مَا قُبِضَ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يُحِبُّ أَنْ يُدْفَنَ فِيهِ». اذْفَنُوهُ فِي مَوْضِعِ فِرَاشِهِ». أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الجنائز، باب (٣٣).

بَعْدَ اخْتِلَافِهِمُ الَّذِي لَمْ يَسْتَقِرَّ^(١).

[التَّمَسُّكُ بِأَقْلٍ مَا قِيلَ]^(٢)

وَعُلِمَ مِنْهُ أَيْضاً أَنَّ التَّمَسُّكَ بِأَقْلٍ مَا قِيلَ حَقٌّ^(٣)، كَمَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي دِيَّةِ

(١٠١٨) وقال: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ فِيهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمَلِكِيُّ يُضَعِّفُ مَنْ قَبْلَ حِفْظِهِ، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ فَرَوَاهُ بْنُ عَبَّاسٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ عَنِ النَّبِيِّ أَيْضاً».

(١) وهو مذهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. ينظر: التقرير والتحبير: ج ٣/١٢٢، تيسير التحرير: ج ٣/٢٣٢ - ٢٣٣، مختصر ابن الحاجب: ج ١/٤٩١ - ٤٩٢، بيان المختصر: ج ١/٣٣٥، الضياء اللامع: ج ٢/٢٧٢، الإحكام للآمدي: ج ١/٣٣٨، رفع الحاجب: ج ٢/٢٤٠، الإبهاج: ج ٢/٣٧٦، تشنيف المسامع: ج ٢/١٦، الغيث الهامع: ص ٤٩٩، البدر الطالع: ج ٢/١٤٤ - ١٤٥، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٥٣٨، غاية الوصول: ص ١٠٧، التحبير شرح التحرير: ج ٤/١٦٥٨، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٢٧٤.

(٢) الأخذ بأقل ما قيل هو: أَنْ يَخْتَلَفَ الْمُخْتَلِفُونَ فِي مُقَدَّرِ الْاجْتِهَادِ عَلَى أَقَاوِيلَ، فَيُؤْخَذَ بِأَقْلَاهَا عِنْدَ إِعْوَازِ الدَّلِيلِ، وَهَذَا عَلَى نَوْعَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ فِيهِمَا أَصْلُهُ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ، وَهَذَا عَلَى قَسَمَيْنِ: الْأَوَّلُ: الْاِخْتِلَافُ فِي وَجُوبِ الْحَقِّ وَسُقُوطِهِ، فَيَكُونُ سُقُوطُهُ أَوْلَى مِنْ وَجُوبِهِ لِمُوَافَقَتِهِ بَرَاءَةَ الذِّمَّةِ إِلَّا أَنْ يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى ثُبُوتِ الْوُجُوبِ فَيُحْكَمُ بِوُجُوبِهِ بِدَلِيلٍ. وَالثَّانِي: وَأَنْ يَكُونَ الْاِخْتِلَافُ فِي قَدْرِهِ بَعْدَ الْاِتِّفَاقِ عَلَى وَجُوبِهِ كَذِيَّةِ الذِّمَّةِ إِذَا وَجَبَتْ عَلَى قَاتِلِهِ، فَقَدْ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي قَدْرِهَا، - كَمَا ذَكَرَ أَعْلَاهُ - وَالنَّوْعُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ فِيهِمَا هُوَ ثَابِتٌ فِي الذِّمَّةِ كَالْجَمْعَةِ الْفَائِتِ فَرَضُهَا، اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي عَدَدِ انْعِقَادِهَا، فَلَا يَكُونُ الْأَخْذُ بِالْأَقْلِ دَلِيلًا؛ لِارْتِهَانِ الذِّمَّةِ بِهَا، فَلَا تَبَرُّأَ الذِّمَّةُ بِالشَّكِّ. ينظر: قواطع الأدلة في الأصول: ج ٢/٤٤.

(٣) وهو قول الإمام الشافعي، وبه أخذ جمهور العلماء. ينظر: اللمع: ص ١٢٣، قواطع الأدلة: ج ٢/٤٤، المستصفى: ص ١٥٨ - ١٥٩، المحصول: ج ٦/٢٠٨ - ٢١١، روضة الناظر: ص ١٥٥، المسودة: ص ٤٣٦، الإبهاج: ج ٣/١٧٥، رفع الحاجب: ج ٢/٢٥٩، البحر المحيط: ج ٤/٣٣٦ - ٣٣٧، تشنيف المسامع: ج ٢/١٧، الغيث الهامع: ص ٥٠١، البدر الطالع: ج ٢/١٤٦ - ١٤٧، التحبير شرح التحرير: ج ٤/١٦٧٤، الضياء اللامع: ج ٢/٢٧٤، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٥٣٩، غاية الوصول: ص ١٠٨، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٢٥٧، إرشاد الفحول: ص ٤٠٧.

الذمّي الواجبة على قاتله، فقال بعضهم: «كديّة مسلم»^(١) وقال بعضهم: «كنصفها»^(٢) وقال بعضهم: «كثلثها»^(٣)، فأخذ به الشافعي؛ للاتفاق على وجوبه؛ لأنه أقل ما قيل في ديتهم، ونفى وجوب الزائد على الثلث بالأصل^(٤)، لكن إن دلّ دليل على وجوب الزائد أخذ به، كما في غسلات ولوغ الكلب، فقد قيل: «إنها ثلاث»^(٥)، وقيل: «سبع»^(٦)، ودلّ حديث الصحيحين^(٧) على سبع، فأخذ به^(٨).

[الإجماع الشكوتي]

وعلم منه أيضاً أنه يحتاج بالإجماع الشكوتي، كأن يقول بعض المجتهدين حكماً، ويسكت الباقي عنه بعد العلم به^(٩).

(١) أخذ به الحنفية. ينظر: المبسوط للإمام السرخسي: ج ٢٦/٨٤، البحر الرائق: ج ٨/٣٧٣.
(٢) أخذ به المالكية الحنابلة. ينظر: بداية المجتهد لابن رشد: ج ٢/٣١٠، القوانين الفقهية: ص ٢٢٨، الشرح الكبير: ج ٤/٢٦٨ المغني: ج ٨/٣١٢، الإنصاف للمرداوي: ج ١٠/٦٤، الروض المربع: ج ٣/٢٨٥.

(٣) أخذ به الشافعية. ينظر: المذهب: ج ٢/١٩٧، روضة الطالبين: ج ٩/٢٥٨.
(٤) والأصل هو براءة الذمة من الزيادة. ينظر: اللمع: ص ١٢٣، قواطع الأدلة: ج ٢/٤٤، المستصفي: ص ١٥٩، المحصول: ج ٦/٢٠٨ - ٢١١، الإبهاج: ج ٣/١٧٥ - ١٧٦، البحر المحيط: ج ٤/٣٣٦ - ٣٣٧، تشنيف المسامع: ج ٢/١٧، الغيث الهامع: ص ٥٠١ - ٥٠٢، البدر الطالع: ج ٢/١٤٧، التحرير شرح التحرير: ج ٤/١٦٧٦، غاية الوصول: ص ١٠٨، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٥٤٠.

(٥) أخذ به الحنفية. ينظر: المبسوط للسرخسي: ج ١/٤٨، البحر الرائق: ج ١/١٣٤ - ١٣٥.
(٦) أخذ به الشافعية والحنابلة. ينظر: المذهب: ج ١/٤٨، كفاية الأخيار: ص ٧١، المغني: ج ١/٤٦، المبدع: ج ١/٢٣٨.

(٧) البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان، رقم (١٧٠)، ومسلم، كتاب الطهارة، باب حكم ولوغ الكلب، رقم (٢٧٩) عن أبي هريرة أن رسول الله قال: «إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبع مرات».

(٨) ينظر: المحصول: ج ٦/٢١٢، الإبهاج: ج ٣/١٧٦، البحر المحيط: ج ٤/٣٣٧، التشنيف: ج ٢/١٧، الغيث الهامع: ص ٥٠١ - ٥٠٢، البدر الطالع: ج ٢/١٤٧، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٥٤٠، غاية الوصول: ص ١٠٨، التحرير: ج ٤/١٦٧٦.

(٩) وهو مذهب الأكثر من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. ينظر: كشف الأسرار: ج ١/٣٧٢.

وقال بعضهم: «لا يسمى هذا إجماعاً، إنما يسمى حجة فقط»^(١). [وقيل: ليس بحجة ولا بإجماع]^(٢)؛ إذ لا ينسب إلى ساكت قول^(٣).

[الإجماع في الأمور الدينية والدنيوية والعقلية]

وعلم منه أن الإجماع قد يكون في أمر دنيوي، كتدبير الجيوش والحروب وأمور الرعية. وقد يكون في ديني كالصلاة والزكاة، وقد يكون في عقلي لا يتوقف صحة الإجماع عليه، كحدوث العالم ووحد الصانع^(٤)، بخلاف ما

= ٣٤٠، التقرير والتحرير: ج ٣/١٣٥ تيسير التحرير: ج ٣/٢٤٦، اللمع: ص ٩٠، مختصر ابن الحاجب: ج ١/٤٧٠، بيان المختصر: ج ١/٣٢٠، الضياء اللامع: ج ٢٧٣ - ٢٧٤ رفع الحاجب: ج ٢/٢٠٥، الإبهاج: ج ٢/٣٨٠، جمع الجوامع: ص ٧٨، البحر المحيط: ج ٣/٥٣٩، تشنيف المسامع: ج ٢/١٩، الغيث الهامع: ص ٥٠٤، البدر الطالع: ج ٢/١٤٨ - ١٥٠، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٥٤١ و ٥٤٣، المسودة: ص ٢٩٩، التحرير شرح التحرير: ج ٤/١٦٠٤، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٢٥٤، المدخل: ص ٢٨١ - ٢٨٢.

(١) هذا القول منقول عن الإمام الصيرفي رحمه الله. ينظر: اللمع: ص ٩٠، البحر المحيط: ج ٣/٥٤٢، تشنيف المسامع: ج ٢/١٨، الغيث الهامع: ص ٥٠٤.
(٢) ما بين معقوفتين غير موجود في الأصل، وتداركته من البدر الطالع: ج ٢/١٤٨، لأنّ التعليل المذكور إنما هو لهذا القول.

(٣) هذا القول قال به إمام الحرمين، حيث قال في البرهان: ج ١/٤٤٧ - ٤٤٨: «اختلف الأصوليون في ذلك، فظاهر مذهب الشافعي... أن ذلك لا يكون إجماعاً، ثم قال: فالمختار إذاً مذهب الشافعي فإن من ألفاظه الرشيقة في المسألة: لا ينسب إلى ساكت قول». واختاره أيضاً حجة الإسلام الغزالي في المستصفي: ص ١٥١، والإمام الفخر الرازي في المحصول: ج ٤/٢١٥ وقال: «فمذهب الشافعي رحمه الله، وهو الحق أنه ليس بإجماع ولا حجة». ينظر: البحر المحيط: ج ٣/٥٣٨، تشنيف المسامع: ج ٢/١٨، الغيث الهامع: ص ٥٠٣، البدر الطالع: ج ٢/١٤٨، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٥٤١. وجعله الإمام الغزالي رحمه الله المذهب الجديد للإمام الشافعي، فقال في المنحول: ص ٣١٨: «قال الشافعي رحمه الله في الجديد لا يكون إجماعاً إذ لا ينسب إلى ساكت قول».

(٤) هذا هو الصحيح الذي عليه أكثر العلماء. ينظر: المحصول: ج ٤/٢٩١ - ٢٩٢، مختصر ابن الحاجب: ج ١/٥٠٧، كشف الأسرار: ج ٣/٣٧٢، بيان المختصر: ج ١/٣٤٤، رفع =

يَتَوَقَّفُ صِحَّةُ الْإِجْمَاعِ عَلَيْهِ، كَثُوبُ الْبَارِي وَالنُّبُوَّةُ، فَلَا يُحْتَجُّ فِيهِ بِالْإِجْمَاعِ وَإِلَّا لَزِمَ الدَّوْرُ^(١).

[لَا يُشْتَرَطُ فِي الْإِجْمَاعِ الْمَعْصُومُ]

قال العلماء: «ولا يُشْتَرَطُ فِي الْإِجْمَاعِ إِمَامٌ مَعْصُومٌ»^(٢)، خِلَافًا لِلرَّافِضَةِ فِي قَوْلِهِمْ: «إِنَّهُ يُشْتَرَطُ، وَلَا يَخْلُو الزَّمَانُ عَنْهُ، وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ عَيْنُهُ»، فَالْحُجَّةُ عَنْدهُمْ فِي قَوْلِهِ فَقَطْ، وَغَيْرُهُ تَبِعَ لَهُ^(٣).

[مُسْتَنَدُ الْإِجْمَاعِ]

قالوا: «ولا بُدَّ لِلْإِجْمَاعِ مِنْ مُسْتَنَدٍ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ لِقَيْدِ الْجَهْدِ مَعْنَى؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ فِي الدِّينِ بِلَا مُسْتَنَدٍ خَطَأٌ»^(٤). وَقَالَ بَعْضُهُمْ: «يَجُوزُ أَنْ يَحْصُلَ الْإِجْمَاعُ

- = الحاجب: ج ٢/٢٧٧، جمع الجوامع: ص ٧٨، التشنيف: ج ٢/٢٠، الغيث الهامع: ص ٥٠٥ - ٥٠٦، البدر الطالع: ج ٢/١٥٤، التحرير: ج ٤/١٦٨٥ - ١٦٨٦، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٥٤٥، غاية الوصول: ص ١٠٨، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٢٧٨.
- (١) وذلك لَتَوَقَّفِ صِحَّةِ الْإِجْمَاعِ عَلَى النُّصُوصِ الْمَتَوَقَّفَةِ عَلَى وُجُودِ الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ وَصِحَّةِ النُّبُوَّةِ، وَهُمَا مَتَوَقَّفَانِ عَلَى الْإِجْمَاعِ وَهَكَذَا، وَلَوْ تَوَقَّفَا عَلَيْهِ لَزِمَ الدَّوْرُ. ينظر: المحصول: ج ٤/٢٩١ - ٢٩٢، كشف الأسرار: ج ٣/٣٧٢، التحرير: ج ٤/١٦٨٦.
- (٢) هذا باتفاق علماء أهل السنة والجماعة. ينظر: المحصول: ج ٤/١٤٤ - ١٤٥، الإحكام: ج ١/٢٨٢ - ٢٨٣، الإبهاج: ج ٢/٣٦٤، جمع الجوامع: ص ٧٨، تشنيف المسامع: ج ٢/٢٠، الغيث الهامع: ص ٥٠٦، البدر الطالع: ج ٢/١٥٤، الضياء اللامع: ج ٢/٢٨٠.
- (٣) ينظر: العناوين في المسائل الأصولية لمحمد مهدي الكاظمي: ج ٢/٧، الأصول العامة في الفقه المقارن لمحمد تقي الحكيم: ص ٢٦٩، والمراجع السابقة.
- (٤) هذا قول جماهير العلماء من المذاهب الأربعة وغيرهم. ينظر: كشف الأسرار: ج ٣/٣٨٨، التقرير والتحرير: ج ٣/١٤٦، تيسير التحرير: ج ٣/٢٥٤ - ٢٥٥، مختصر ابن الحاجب: ج ١/٤٧٩، بيان المختصر: ج ١/٣٢٧، الضياء اللامع: ج ٢/٢٨٠، المحصول: ج ٤/٢٦٥، الإحكام: ج ١/٣٢٢ - ٣٢٤، رفع الحاجب: ج ٢/٢٢٣ - ٢٢٤، الإبهاج: ج ٢/٣٨٩، جمع الجوامع: ص ٧٨، تشنيف المسامع: ج ٢/٢٠، البحر المحيط: ج ٣/٤٩٩، الغيث الهامع: ص ٥٠٦، البدر الطالع: ج ٢/١٥٥، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٥٤٥، غاية الوصول: ص ١٠٨، التحرير: ج ٤/١٦٣١، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٢٥٩.

مِنْ غَيْرِ مُسْتَنَدٍ، بِأَنْ يُلْهَمَ الْإِتِّفَاقُ عَلَى صَوَابٍ» وَادَّعَى قَائِلُ هَذَا الْقَوْلِ وَفَوْقَ صُورٍ مِنْ ذَلِكَ^(١).

[حُجَّةُ الْإِجْمَاعِ]

مسألة: الصَّحِيحُ أَنَّ الْإِجْمَاعَ حُجَّةٌ فِي الشَّرْعِ، وَأَنَّهُ قَطْعِيٌّ الدَّلَالَةُ عِنْدَ اتِّفَاقٍ مَنْ يُعْتَبَرُ اتِّفَاقُهُمْ عَلَى الْإِجْمَاعِ، كَأَنْ يُصْرَحَ كُلٌّ مِنَ الْمُجْمِعِينَ بِالْحُكْمِ الَّذِي أَجْمَعُوا عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَشُدَّ مِنْهُمْ أَحَدٌ، وَذَلِكَ لِإِحَالَةِ الْعَادَةِ خَطَأَهُمْ جُمْلَةً، فَإِنْ اخْتَلَفَ الْمُعْتَبَرُونَ فَهُوَ كَالْإِجْمَاعِ السُّكُوتِيِّ فَيَكُونُ ظَنًّا^(٢).

وقال الرَّازِيُّ وَالْأَمْدِيُّ: «إِنَّ الْإِجْمَاعَ ظَنِّيٌّ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ الْمُجْمِعِينَ عَنْ ظَنٍّ لَا يَسْتَحِيلُ خَطْؤُهُمْ وَالْإِجْمَاعُ عَنْ قَطْعِيٍّ^(*) غَيْرِ مُتَحَقِّقٍ»^(٣).

- (١) هذا قول لبعض المتكلمين. ينظر: الإحكام للآمدي: ج ١/٣٢٣، الإبهاج: ج ٢/٣٨٩، كشف الأسرار: ج ٣/٣٨٨، البحر المحيط: ج ٣/٤٩٩، التحرير: ج ٤/١٦٣٢، البدر الطالع: ج ٢/١٥٥، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٥٤٦، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٢٥٩، وقد وصف الإمام الأمدي أصحاب هذا القول بأنهم طائفة شاذة من غير أن يُسَمِّيَهُمْ، فقال في الإحكام: ج ١/٣٢٣: «خِلَافًا لِطَائِفَةٍ شَاذَةٍ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا بِجَوَازِ انْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ عَنْ تَوْفِيقٍ لَا تَوْفِيقٍ بِأَنْ يُوَفَّقَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى لِاخْتِيَارِ الصَّوَابِ مِنْ غَيْرِ مُسْتَنَدٍ»..
- (٢) هذا قول الغالبية العظمى من المسلمين خِلَافًا لِمَنْ شَدَّ مِنَ الْخَوَارِجِ وَالرَّوَافِضِ. ينظر: أصول السرخسي: ج ١/٢٩٦، التلويح: ج ٢/١٠٨، التقرير والتحرير: ج ٣/١١١، تيسير التحرير: ج ٣/٢٢٧، مختصر ابن الحاجب: ج ١/٤٣٢ - ٤٣٣، بيان المختصر: ج ١/٢٩٨، الضياء اللامع: ج ٢/٢٨١، التبصرة: ص ٣٤٩، قواطع الأدلة: ج ١/٤٦٢، المستصفى: ص ١٣٧، روضة الناظر: ص ١٣١، المحصول: ج ٤/٤٦، الإحكام للآمدي: ج ١/٢٥٧، رفع الحاجب: ج ٢/١٤٤، الإبهاج: ج ٢/٣٥٣، جمع الجوامع: ص ٧٨، البحر المحيط: ج ٣/٤٩٢ - ٤٩٣، التشنيف: ج ٢/٢١، الغيث الهامع: ص ٥٠٦، البدر الطالع: ج ٢/١٥٦، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٥٤٧، غاية الوصول: ص ١٠٨، التحرير: ج ٤/١٥٤٥، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٢١٤، المدخل: ص ٢٨٠، إرشاد الفحول: ص ١٣٤.
- (*) نهاية (ق ٢٣/أ).
- (٣) ينظر: جمع الجوامع: ص ٧٨، تشنيف المسامع: ج ٢/٢٢، الغيث الهامع: ص ٥٠٦، البدر الطالع: ج ٢/١٥٦، الضياء اللامع: ج ٢/٢٨١، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٢٥٩.

[حُرْمَةُ خَرْقِ الْإِجْمَاعِ]

قال العلماء: «وَيَحْرُمُ خَرْقُ الْإِجْمَاعِ بِالْمُخَالَفَةِ؛ لِلتَّوَعُّدِ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَتَّبِعْ عَذَابَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾»^(١)، وَعِلْمٌ مِنْ حُرْمَةِ خَرْقِ الْإِجْمَاعِ مَنَعُ إِحْدَاثِ قَوْلٍ ثَالِثٍ فِي مَسْأَلَةٍ اخْتَلَفَ فِيهَا أَهْلُ عَصْرِ عَلَى قَوْلَيْنِ^(٢)، وَإِحْدَاثِ

= ٥٤٨، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ١٠٨، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٢/٢١٤.

(١) سُورَةُ النِّسَاءِ، آيَةُ (١١٥) وَكَمَالُهَا: «وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا نَبَّيْنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ عَذَابَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا»^(١٥).

(٢) هَذَا مَا عَلَيْهِ غَالِيَّةُ الْعُلَمَاءِ مِنْ كَافَّةِ مَذَاهِبِ أَهْلِ السُّنَّةِ. يَنْظُرُ: التَّبَصُّرَةُ: ص ٣٥١، اللَّمْعُ: ص ٨٧، قَوَاطِعُ الْأَدْلَةِ: ج ١/٤٦٤ - ٤٦٥ أَصُولُ السَّرْحَسِيِّ: ج ١/٢٩٦، الْبَرْهَانُ: ج ١/٤٣٥، الْمُسْتَصْفَى: ص ١٣٨، رَوْضَةُ النَّازِرِ: ص ١٣١، الْمَحْصُولُ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ: ص ١٢٢ الْمَحْصُولُ: ج ٤/٤٦ - ٤٧، الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ: ج ١/٢٥٨، كَشْفُ الْأَسْرَارِ: ج ٣/٣٧٤ - ٣٧٥، رَفْعُ الْحَاجِبِ: ج ٢/١٥٣، الْإِبْهَاجُ: ج ٢/٣٥٤، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ٧٨، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ٢/٢٣، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٥٠٧، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/١٥٧، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/٢٨١، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/٥٤٨، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ١٠٨، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْيِيرُ: ج ٣/١١٣، تَيْسِيرُ التَّحْيِيرِ: ج ٣/٢٢٩، التَّحْيِيرُ: ج ٤/١٥٣١ - ١٥٣٢.

(٣) اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى أَقْوَالٍ: أَوَّلُهَا: الْمَنَعُ مِنْ إِحْدَاثِ قَوْلٍ ثَالِثٍ مُطْلَقًا، وَهُوَ قَوْلُ جَمْهُورِ الْحَنْفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ، وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ.

ثَانِيهَا: جَوَازُ الْإِحْدَاثِ مُطْلَقًا، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الظَّاهِرِ. يَنْظُرُ: كَشْفُ الْأَسْرَارِ: ج ٣/٣٤٧، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْيِيرُ: ج ٣/١٤١، تَيْسِيرُ التَّحْيِيرِ: ج ٣/٢٥٠، الْمَحْصُولُ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ: ص ١٢٣، الْمَعْتَمَدُ: ج ٢/٤٤، الْفَقِيهَ وَالْمُتَفَقِّهَ: ص ٤٣٥، اللَّمْعُ: ص ٩٣، التَّبَصُّرَةُ: ص ٣٨٧، قَوَاطِعُ الْأَدْلَةِ: ج ١/٤٨٧، التَّلْخِصُ: ج ٣/٩٠، الْمُسْتَصْفَى: ص ١٥٤، الْمَحْصُولُ: ج ٤/١٩٧، الْإِحْكَامُ: ج ١/٣٢٩ - ٣٣٠، رَفْعُ الْحَاجِبِ: ج ٢/٢٢٧، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ٧٨، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ج ٣/٥٨٠، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ٢/٢٣، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٥٠٨، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/١٥٧، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/٢٨٢، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/٥٤٨، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ١٠٩، رَوْضَةُ النَّازِرِ: ص ١٤٩، التَّحْيِيرُ: ج ٤/١٦٣٨، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٢/٢٦٤، الْمَدْخَلُ: ص ٢٨٢.

ثَالِثُهَا: التَّفْصِيلُ - كَمَا ذَكَرَ أَعْلَاهُ - بَيْنَ أَنْ يَرْفَعَ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ فَيَكُونُ مَمْنُوعًا وَحَرَامًا، وَأَوَّلًا يَرْفَعُ فَيَكُونُ جَائِزًا، وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ الرَّازِي فِي الْمَحْصُولِ: ج ٤/٢٠١، وَالْإِمَامُ الْأَمْدِيُّ فِي الْإِحْكَامِ: ج ١/٣٣١، وَالْإِمَامُ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي مَخْتَصَرِهِ: ج ١/٤٨٦، وَصَحَّحَا

تَفْصِيلٍ بَيْنَ مَسْأَلَتَيْنِ لَمْ يُفْصَلْ بَيْنَهُمَا أَهْلُ عَصْرِ إِنْ خَرَقَ ذَلِكَ الْإِجْمَاعُ، فَإِنْ لَمْ يَخْرِقِ الْقَوْلُ الثَّالِثُ مِثْلًا، أَوْ حُدُوثُ التَّفْصِيلِ الْإِجْمَاعُ جَازٌ^(١).

مِثَالُ الْقَوْلِ الثَّالِثِ الْخَارِقِ: مَا حَكَى ابْنُ حَزْمٍ^(٢) «إِنَّ الْأَخَّ يُسْقِطُ الْجَدَّ»^(٣)، وَقَدْ اخْتَلَفَ الصَّحَابَةُ فِيهِ عَلَى قَوْلَيْنِ، قِيلَ: «يُسْقِطُ بِالْجَدِّ»^(٤)، وَقِيلَ:

= الْإِمَامُ السَّبْكِ فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ: ص ٧٨، وَالْإِمَامُ ابْنُ قَاوَانَ الْمَكِّي فِي التَّحْقِيقَاتِ: ص ٤٣١، وَاخْتَارَهُ الْإِمَامُ الشَّعْرَانِيُّ هُنَا.

(١) أَيْ جَازَ إِحْدَاثُ الْقَوْلِ الثَّالِثِ وَالتَّفْصِيلُ عَلَى مَا اخْتَارَ الْإِمَامُ الرَّازِي وَالْأَمْدِيُّ وَالتَّاجِ السَّبْكِ بِشَرْطِهِ كَمَا ذُكِرَ. يَنْظُرُ: الْمَحْصُولُ: ج ٤/١٨٣ - ١٨٥، الْإِبْهَاجُ: ج ٢/٣٧٢، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ج ٣/٥٨٣، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ٧٨، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ٢/٢٤، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٥٠٨ - ٥٠٩، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/١٥٧، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/٢٨٣، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/٥٤٨، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ١٠٩.

(٢) هُوَ: عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدَ بْنِ حَزْمٍ، الْفَارِسِيُّ الْأَصْلُ، ثُمَّ الْأَنْدَلُسِيُّ الْقُرْطُبِيُّ، الْفَقِيهُ الْحَافِظُ الظَّاهِرِيُّ، وُلِدَ بِقُرْطُبَةَ سَنَةِ (٣٨٤هـ)، سَمِعَ مِنْ طَائِفَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنْهُمْ: يَحْيَى بْنُ مَسْعُودٍ صَاحِبُ الْإِمَامِ ابْنِ أَصْبَغٍ وَأَبِي عَمْرٍو بْنِ الْجَسُورِ وَغَيْرَهُمَا، حَدَّثَ عَنْهُ ابْنُهُ أَبُو رَافِعٍ وَوَالِدُ الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْعَرَبِيِّ وَغَيْرِهِمْ، تَفَقَّهَ أَوَّلًا لِلشَّافِعِيِّ، ثُمَّ أَدَّاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَى الْقَوْلِ بِنَفْيِ الْقِيَاسِ كُلِّهِ جَلِيَّةً وَخَفِيَّةً وَالْأَخْذَ بِظَاهِرِ النَّصِّ، نَشَأَ فِي تَنْعَمٍ وَرِفَاهِيَّةٍ، رَزَقَ ذِكَاةً مَفْرُطًا وَذِهْنًا سَيَّالًا وَكُتُبًا نَفِيسَةً كَثِيرَةً، مِنْهَا الْمُحَلَّى وَالْإِحْكَامُ وَغَيْرُهَا، عَاشَ ثَنَيْنِ وَسَبْعِينَ عَامًا. يَنْظُرُ: وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ: ج ٣/٣٢٥ - ٣٢٦، سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ: ج ١٨٤/١٨ - ٢٠٢.

(٣) هَذَا الْقَوْلُ حَكَاهُ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ طَائِفَةٍ وَلَمْ يَسْمَعْهَا، فَقَالَ فِي الْمَحَلَّى: ج ٩/٢٨٣: «وَقَالَتْ طَائِفَةٌ لَيْسَ لِلْجَدِّ مَعَ الْإِخْوَةِ مِيرَاثٌ». وَلَيْسَ هَذَا مَذْهَبُهُ، بَلْ قَالَ فِي الْمَحَلَّى: ج ٩/٢٨٢ نَقِيضَهُ، فَقَالَ: «وَلَا تَرِثُ الْإِخْوَةُ الذُّكُورَ وَلَا الْإِنَاثُ أَشْقَاءَ كَانُوا أَوْ لَأَبٍ أَوْ لَأُمٍّ مَعَ الْجَدِّ أَبِي الْأَبِ وَلَا مَعَ أَبِي الْجَدِّ الْمَذْكُورِ وَلَا مَعَ جَدِّ جَدِّهِ». وَلَمْ يُخْطِئِ الْإِمَامُ الْمَحَلِّيُّ فِي الْبَدْرِ الطَّالِعِ: ج ٢/١٥٥ فِي نِسْبَةِ هَذَا الْقَوْلِ لِحِكَايَةِ ابْنِ حَزْمٍ، دُونَ نِسْبَتِهِ لِابْنِ حَزْمٍ، كَمَا يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ مُحَقِّقِ الْبَدْرِ الطَّالِعِ حَفْظَهُ اللَّهُ.

(٤) وَهُوَ قَوْلُ سَيِّدِنَا أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ عليه السلام، وَقَالَ بِهِ أَيْضًا مِنَ الصَّحَابَةِ الْكَرَامِ: عِثْمَانُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةُ وَأَبِي بَكْرٍ بْنُ كَعْبٍ وَأَبِي الدَّرْدَاءُ وَمَعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ عليه السلام أَجْمَعِينَ. وَأَخَذَ بِهِ مِنَ الْفُقَهَاءِ: الْحَنْفِيَّةُ وَالظَّاهِرِيَّةُ. يَنْظُرُ: الْمَبْسُوطُ لِلْسَّرْحَسِيِّ: ج ٢٩/١٧٩ - ١٨٠، تَبْيِينُ الْحَقَائِقِ: ج ٦/٢٣١، الْمَحَلَّى: ج ٩/٢٨٢.

«يُشَارِكُهُ»^(١). فإسقاطه بالأخ خارق لما اتَّفَقَ عليه القولان من أن له نصيب. ومثال الثالث غير الخارق: ما قيل: «يحل متروك التسمية سهواً لا عمداً»، وعليه أبو حنيفة^(٢). وقيل: «يحل مطلقاً»^(٣)، وعليه الشافعي، وقيل: «يحرّم مطلقاً»^(٤)، فالفارق بين السهو والعمد موافق لم يفرق في بعض ما قاله وهو السهو.

ومثال التفصيل الخارق: ما لو قيل: «بتوريث العمّة دون الحالة، أو العكس»، وقد اختلفوا في توريثهما مع اتفاقهم على أن العلة فيه أو في عدمه كونهما من ذوي الأرحام، فتوريث إحداهما دون الأخرى خارق للاتفاق^(٥).

ومثال التفصيل غير الخارق: ما قيل: «تجب الزكاة في مال الصبي»^(٦) دون

(١) وهو قول سيدنا عليّ رضي الله عنه وقال به أيضاً من الصحابة الكرام: عبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين. وبه أخذ المالكية والشافعية والحنابلة. ينظر: الكافي لابن عبد البر: ج ١/٥٦٦، الذخيرة: ج ١٣/٦١، الثمر الداني: ص ٦٤٥، الحاوي الكبير: ج ٨/١٢٢، المذهب: ج ٢/٣١، المغني: ج ٦/١٩٥، الإنصاف للمرداوي: ج ٧/٣٠٥.

(٢) وقال به أيضاً المالكية وهو المشهور عند الحنابلة. ينظر: تبين الحقائق: ج ٥/٢٨٧، البحر الرائق ج ٨/١٩١، الكافي لابن عبد البر: ج ١/١٧٩، الاستذكار: ج ٥/٢٥٠، المغني: ج ٩/٣١٠.

(٣) وهو قول الشافعية؛ لأن التسمية على الذبيحة مستحبة عندهم وليست شرطاً لحللها. ينظر: الحاوي الكبير: ج ١٥/١٠، المجموع: ج ٨/٣٠٣ - ٣٠٥.

(٤) وهو قول الظاهرية. ينظر: المحلى: ج ٧/٤١٢ - ٤١٣.

(٥) ينظر: المحصول: ج ٤/١٨٣ - ١٨٥، الإبهاج: ج ٢/٣٧٢، جمع الجوامع: ص ٧٨، البحر المحيط: ج ٣/٥٨٣، تشنيف المسامع: ج ٢/٢٤، الغيث الهامع: ص ٥٠٨ - ٥٠٩، البدر الطالع: ج ٢/١٥٧، الضياء اللامع: ج ٢/٢٨٣، التحبير: ج ٤/١٦٤٦، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٥٤٨، غاية الوصول: ص ١٠٩، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٢٦٧.

(٦) وجوب الزكاة في مال الصبي هو مذهب المالكية والشافعية - (دون الحلّي المباح عندهم؛ لأنه لا زكاة فيها) - والحنابلة، ووليّه يخرج الزكاة عنه. ينظر: الثمر الداني: ص ٣٣٦، الحاوي الكبير: ج ٣/١٥٢، المجموع: ج ٥/٢٩٣ وج ٦/١٧١، المغني: ج ٢/٢٥٦، الإنصاف للمرداوي: ج ٣/٤.

الحلّي المباح»، وعليه الشافعي، وقيل: «تجب فيهما»^(١) وقيل: «لا تجب فيهما»، فالمفصل موافق لمن لم يفصل في بعض ما قاله، فإنه موافق لمن أوجب مطلقاً في غير الحلّي المباح، وموافق لمن لم يوجب مطلقاً في الحلّي المباح^(٢).

[جَوَازُ إِظْهَارِ الدَّلِيلِ أَوْ التَّأْوِيلِ أَوْ الْعِلَّةِ]

وعلم أيضاً من حرمة خرق الإجماع أنه يجوز إظهار دليل الحكم، أو تأويل الدليل؛ ليوافق غيره، أو علة لحكم غير ما ذكره من الدليل والتأويل والعلة؛ لجواز تعدد المذكورات إن لم يخرق ذلك ما ذكره، فإن خرقه، كأن قالوا: لا دليل ولا تأويل ولا علة غير ما ذكرناه لم يجز إظهار ما ذكر؛ لأنه من غير سبيل المؤمنين^(٣).

[امتناع ارتداد الأمة]

وعلم من حرمة خرق الإجماع الذي من شأن الأئمة أن لا يخرقوه: أنه يمتنع ارتداد الأمة في عصر سمعاً على الصحيح؛ لخرقه إجماع من قبلهم على وجوب استمرار الإيمان، والخرق يصدق بالفعل والقول، كما يصدق الإجماع بهما. ودليل امتناع الارتداد سمعاً: حديث الترمذي^(٤) وغيره: «إن الله لا يجمع

(١) وهو مذهب الحنفية. ينظر: بدائع الصنائع: ج ٢/٤، تبين الحقائق: ج ١/٢٥٢.

(٢) ينظر: البدر الطالع: ج ٢/١٥٨ - ١٥٩، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٥٤٩، غاية الوصول: ص ١٠٩.

(٣) وهو قول جمهور الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. ينظر: التقرير والتحبير: ج ٣/١٤٥، تيسير التحرير: ج ٣/٢٥٣ - ٢٥٤، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/٤٨٩، بيان المختصر: ج ٢/٣٣٤، الضياء اللامع: ج ٢/٢٨٤، المعتمد ج ٢/٥١، التبصرة: ص ٣٨٨، البحر المحيط: ج ٣/٥٧٨، تشنيف المسامع: ج ٢/٢٤، الغيث الهامع: ص ٥٠٩، البدر الطالع: ج ٢/١٥٩، التحقيقات: ص ٤٣٤، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٥٥٠، التحبير شرح التحرير: ج ٤/١٦٤٨، شرح الكوكب المنير: ج ٢/٢٧٠، المدخل: ص ٢٨٤.

(٤) في سننه كتاب الفتن، باب ما جاء في لزوم الجماعة، رقم (٢١٦٧) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، وقال: «حديث غريب من هذا الوجه». وأخرجه ابن ماجه في سننه - بسند ضعيف؛ لضعف أبي خلف الأعمى، كما في مصباح الزجاجة: ج ٤/١٦٩ - كتاب الفتن، باب =

أَمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ^(١). وَقِيلَ: «يَجُوزُ ارْتِدَادُهُمْ شَرْعاً كَمَا يَجُوزُ عَقْلًا^(*)»، وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ مَا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ؛ لِانْتِفَاءِ صِدْقِ الْأُמَّةِ وَقْتِ الْارْتِدَادِ^(٢). وَأُجِيبَ: بِأَنَّ مَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّ لَا يَجْمَعُهُمْ عَلَى أَنْ يُوجَدَ مِنْهُمْ مَا يَصِلُونَ بِهِ الصَّادِقُ بِالْارْتِدَادِ^(٣).

[اتِّفَاقُ الْأُمَّةِ فِي عَضْرِ عَلَى جَهْلٍ شَيْءٍ لَمْ يَكْلَفْ بِهِ]

قَالَ الْعُلَمَاءُ: «وَيَجُوزُ اتِّفَاقُ الْأُمَّةِ فِي عَضْرِ عَلَى جَهْلٍ شَيْءٍ لَمْ يَكْلَفْ بِهِ كَالْتَفْضِيلِ بَيْنَ عَمَّارٍ وَحُذِيفَةَ مَثَلًا؛ لِعَدَمِ الْخَطَأِ فِيهِ»^(٤).

وَقِيلَ: «يَمْتَنِعُ اتِّفَاقُهُمْ عَلَى مَا ذُكِرَ وَإِلَّا كَانَ الْجَهْلُ سَبِيلًا لَهَا، فَكَانَ يَجِبُ اتِّبَاعُهَا فِيهِ، وَهُوَ بَاطِلٌ»^(٥). وَأُجِيبَ: بِمَنْعِهِ أَنَّهُ سَبِيلٌ لَهَا لِأَنَّ سَبِيلَ الشَّخْصِ مَا

= السَّوَادِ الْأَعْظَمُ، رَقْم (٣٩٥٠) عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَخْرَجَ بَنُو دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ، أَوَّلُ كِتَابِ الْفِتَنِ وَالْمَلَا حِمَّ بَابُ ذِكْرِ الْفِتَنِ وَذَلَالِهَا، رَقْم (٤٢٥٣) عَنْ أَبِي مَالِكٍ يَعْني الْأَشْعَرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «إِنَّ اللَّهَ أَجَارَكُمْ مِنْ ثَلَاثٍ خِلَالِ أَنْ لَا يَدْعُو عَلَيْكُمْ نَبِيُّكُمْ فَتَهْلِكُوا جَمِيعًا وَأَنْ لَا يَظْهَرَ أَهْلُ الْبَاطِلِ عَلَى أَهْلِ الْحَقِّ وَأَنْ لَا تَجْتَمِعُوا عَلَى ضَلَالَةٍ».

(١) وَهُوَ قَوْلُ الْحَنْفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ وَغَيْرِهِمْ. يَنْظُرُ: التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ٣/ ١٥٠، مُخْتَصَرَابِنِ الْحَاجِبِ: ج ١/ ٥٠٠، بَيَانُ الْمُخْتَصَرِ: ج ١/ ٣٤٠، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/ ٢٨٤، الْمُحْصُولُ: ج ٤/ ٢٩٣، الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ: ج ١/ ٣٤٢، رَفَعُ الْحَاجِبِ: ج ٢/ ٢٥٧ - ٢٥٨، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ٧٩، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ٢/ ٢٥، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٥٠٩ الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/ ١٥٩، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/ ٥٥٠، غَايَةُ الْوَصُولِ: ص ١٠٩، التَّحْبِيرُ شَرْحُ التَّحْرِيرِ: ج ٤/ ١٦٦٨ - ١٦٦٩، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٢/ ٢٨٢.

(*) نِهَآيَةُ (ق ٢٣/ ب).

(٢) هُوَ قَوْلٌ لِبَعْضِ الْأُصُولِيِّينَ. يَنْظُرُ: الْمَرَاجِعُ السَّابِقَةُ.

(٣) يَنْظُرُ: الْمَرَاجِعُ السَّابِقَةُ.

(٤) يَنْظُرُ: جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ٧٩، التَّشْنِيفُ: ج ٢/ ٢٥، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٥١٠، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/ ١٦٠، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/ ٢٨٤ - ٢٨٥، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/ ٥٥١، غَايَةُ الْوَصُولِ: ص ١٠٩، التَّحْبِيرُ: ج ٤/ ١٦٧٠، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٢/ ٢٨٢ - ٢٨٣.

(٥) يَنْظُرُ: الْمَرَاجِعُ السَّابِقَةُ.

يَخْتَارُ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ، وَعَدَمُ الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ لَيْسَ مِنْ ذَلِكَ، أَمَّا اتِّفَاقُ الْأُمَّةِ فِي عَضْرِ عَلَى جَهْلٍ مَا كُفِّتْ بِهِ فَمَمْتَنِعٌ قَطْعًا^(١).

[الْإِجْمَاعُ لَا يُضَادُّ إِجْمَاعًا سَابِقًا]

وَعُلِمَ مِنْ حُرْمَةِ خَرَقِ الْإِجْمَاعِ الَّذِي لَيْسَ لِلأُمَّةِ بَعْدَهُ أَنْ يَخْرِقُوهُ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُضَادَّ إِجْمَاعٌ إِجْمَاعًا سَابِقًا^(٢)، خِلَافًا لِلْبَصْرِيِّ^{(٣)(٤)} فِي تَجْوِيزِهِ ذَلِكَ.

[الْإِجْمَاعُ لَا يُعَارِضُهُ دَلِيلٌ قَطْعِيٌّ أَوْ ظَنِّيٌّ]

قَالَ الْعُلَمَاءُ: «وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعَارِضَ الْإِجْمَاعَ دَلِيلٌ لَا قَطْعِيٌّ وَلَا ظَنِّيٌّ إِذْ لَا تَعَارُضَ بَيْنَ قَاطِعَيْنِ؛ لِاسْتِحَالَةِ ذَلِكَ، وَلَا بَيْنَ قَاطِعٍ وَمَظْنُونٍ؛ لِإِلْغَاءِ الْمَظْنُونِ فِي مُقَابَلَةِ الْقَاطِعِ»^(٥).

(١) يَنْظُرُ: الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ج ٣/ ٤٩٦، وَيَنْظُرُ أَيْضًا: الْمَرَاجِعُ السَّابِقَةُ.

(٢) يَعْنِي إِذَا انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ فِي مَسْأَلَةٍ عَلَى حُكْمٍ لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْعَقَدَ بَعْدَهُ إِجْمَاعٌ يُضَادُّهُ؛ لِاسْتِلْزَامِهِ تَعَارُضَ دَلِيلَيْنِ قَطْعِيَّيْنِ، وَهَذَا مَا ذَهَبَ جَمَهُورُ الْعُلَمَاءِ. يَنْظُرُ: جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ٧٩، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ٢/ ٢٦، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٥١٠ - ٥١١، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/ ١٦١، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/ ٢٨٦، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/ ٥٥١ - ٥٥٢، غَايَةُ الْوَصُولِ: ص ١٠٩، التَّحْبِيرُ: ج ٤/ ١٦٧٢، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٢/ ٢٥٨.

(٣) يَنْظُرُ: الْمَرَاجِعُ السَّابِقَةُ.

(٤) هُوَ: الزَّبِيرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَاصِمٍ بْنِ الْمَنْذَرِ بْنِ الزَّبِيرِ بْنِ الْعَوَامِ، أَحَدُ أئِمَّةِ الشَّافِعِيَّةِ، الْمَعْرُوفُ بِالزَّبِيرِيِّ، الْبَصْرِيُّ كَانَ إِمَامَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ فِي عَصْرِهِ، حَافِظًا لِلْمَذْهَبِ مَعَ حَظٍّ مِنَ الْأَدَبِ، حَدَّثَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ سُلَيْمَانَ الْمَوْدُبِيِّ وَمُحَمَّدَ بْنِ سَنَانَ الْقُرَازِيِّ وَرَوَى عَنْهُ النَّقَّاشُ وَعُمَرُ بْنُ بَشْرَانَ وَعَلِيٌّ بْنُ هَارُونَ السَّمْسَارِيُّ وَنَحْوُهُمْ، كَانَ ثِقَةً صَحِيحَ الرَّوَايَةِ، مُصَنِّفَاتٌ كَثِيرَةٌ مِنْهَا: الْكَافِي فِي الْفِقْهِ وَكِتَابُ الْهَدَايَةِ وَكِتَابُ الْإِسْتِشَارَةِ وَالْإِسْتِخَارَةِ وَكِتَابُ رِيَاضَةِ الْمُتَعَلِّمِ، وَلَهُ فِي الْمَذْهَبِ وَجُوهٌ غَرِيبَةٌ، تَوَفَّى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَبْلَ (٣١٧ هـ). يَنْظُرُ: وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ: ج ٢/ ٣١٣، طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى: ج ٣/ ٢٩٥ - ٢٩٦، طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ: ج ١/ ٩٣ - ٩٤.

(٥) يَنْظُرُ: جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ٧٩، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ٢/ ٢٦، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٥١١، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/ ١٦٢، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/ ٢٨٦، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/ ٥٥٢، غَايَةُ الْوَصُولِ: ص ١٠٩.

[حَكْمُ جَا حِدِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ]

مَسْأَلَةٌ: جَا حِدُ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ الْمَعْلُومِ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ كَافِرٌ قَطْعاً؛ لِاتِّحَاقِهِ بِالضَّرُورِيَّاتِ، وَذَلِكَ كَوُجُوبِ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ وَحُرْمَةِ الزَّانَا وَالْخَمْرِ، فَإِنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ يَعْرِفُهَا الْخَاصُّ وَالْعَامُّ مِنْ غَيْرِ قَبُولِ اللَّشْكِيكِ، وَجَعْدُهَا يَسْتَلْزِمُ تَكْذِيبَ النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ (١).

قَالَ الْعُلَمَاءُ: «وَكَذَا يَكْفُرُ جَا حِدُ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ الْمَشْهُورُ بَيْنَ النَّاسِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ، كِحُلِّ الْبَيْعِ» (٢). وَفِي غَيْرِ الْمَنْصُوصِ مِنَ الْمَشْهُورِ تَرَدُّدٌ. وَقِيلَ: «يَكْفُرُ جَا حِدُهُ؛ لِشَهْرَتِهِ» (٣). . . وَقِيلَ: «لَا لِحَوَازِ أَنْ يَخْفَى عَلَيْهِ» (٤). قَالُوا: «وَلَا يَكْفُرُ جَا حِدُ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ الْخَفِيُّ، وَلَوْ كَانَ مَنْصُوصاً، وَذَلِكَ كَاسْتِحْقَاقِ بِنْتِ الْإِبْنِ السُّدُسِ مَعَ بِنْتِ الصُّلْبِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى

(١) هَذَا مَذْهَبُ الْحَنْفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ. يَنْظُرُ: كَشْفُ الْأَسْرَارِ: ج ٣/٣٨٥ - ٣٨٦، التَّلْوِيحُ: ج ١/١٠٨، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ٣/١٥١ - ١٥٢، فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ: ج ٢/٤٤٧، مَخْتَصَرَاتُ الْحَاجِبِ: ج ١/٥٠٥، بَيَانُ الْمَخْتَصَرِ: ج ١/٣٤٤، الْفُرُوقُ: ج ٤/٢٥٩، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/٢٨٧، الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ: ج ١/٣٤٤، رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ: ج ٢/١٤٦، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ٧٩، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ٢/٢٧، الْمَثُورُ: ج ٣/٨٦، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ج ٣/٥٦٧، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٥١٢، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/١٦٣، التَّحْقِيقَاتُ: ص ٤٣٨، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/٥٥٣، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ١١٠، التَّحْبِيرُ: ج ٤/١٦٨٠ - ١٦٨١، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٢/٢٦٣، الْمَدْخَلُ ص ٢٨٣ - ٢٨٤.

(٢) وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ. يَنْظُرُ: رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ: ج ٢/١٤٦، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ٧٩، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ٢/٢٧، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ج ٣/٥٦٧، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٥١٢، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/١٦٣، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/٢٨٧، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ٣/١٥٢، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/٥٥٣، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ١١٠، التَّحْبِيرُ شَرْحُ التَّحْرِيرِ: ج ٤/، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٢/٢٦٣.

(٣) وَهَذَا مَا عَلَيْهِ الْحَنَابِلَةُ. كَمَا فِي: التَّحْبِيرُ شَرْحُ التَّحْرِيرِ: ج ٤/١٦٨٠، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٢/٢٦٣، وَهُوَ مَا صَحَّحَهُ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ فِي رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ ج ١/٦٥.

(٤) يَنْظُرُ: جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ٧٩، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ٢/٢٨، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٥١٣، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/١٦٤، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/٢٨٩، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ٣/١٥٢، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/٥٥٤، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ١١٠.

بِهِ» (١)(٢). قَالُوا: «وَلَا يَكْفُرُ جَا حِدُ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ الدِّينِ كَوُجُودِ بَغْدَادٍ قَطْعاً» (٣). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



(١) عَنْ هُزَيْلِ بْنِ شُرْحَبِيلَ قَالَ: سُئِلَ أَبُو مُوسَى ﷺ عَنْ ابْنَةِ وَائِنَةَ بْنِ وَأَحْتٍ؟ فَقَالَ: لِلْإِبْنَةِ النَّصْفُ وَلِلْأُخْتِ النَّصْفُ وَأَتِ بَنُ مَسْعُودٍ فَسَيِّئًا بَعْثِي، فَسُئِلَ بَنُ مَسْعُودٍ ﷺ، وَأُخْبِرَ بِقَوْلِ أَبِي مُوسَى فَقَالَ: لَقَدْ ضَلَلْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ أَقْضِي فِيهَا بِمَا قَضَى النَّبِيُّ: لِلْإِبْنَةِ النَّصْفُ وَلِلْإِبْنَةِ الْإِبْنِ السُّدُسُ تَكْمِلَةَ الثَّلَاثِينَ وَمَا بَقِيَ فَلِلْأُخْتِ، فَأَتَيْنَا أَبَا مُوسَى فَأَخْبَرْنَاهُ بِقَوْلِ بَنُ مَسْعُودٍ، فَقَالَ: لَا تَسْأَلُونِي مَا دَامَ هَذَا الْحَبْرُ فِيكُمْ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ، كِتَابُ الْفَرَائِضِ، بَابُ مِيرَاثِ ابْنَةِ بَنٍ مَعَ ابْنَةٍ، رَقْمُ (٦٣٥٥).

(٢) هَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ. يَنْظُرُ: رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ: ج ٢/١٤٦، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ٧٩، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ٢/٢٨، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٥١٣، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/١٦٤، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/٢٨٩، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ٣/١٥٢، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/٥٥٤، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ١١٠، التَّحْبِيرُ: ج ٤/١٦٨١، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٢/٢٦٣. (٣) يَنْظُرُ: الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/١٦٤، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ١١٠.

مَبْحَثُ الْقِيَاسِ

[القياس من أصول الفقه وأدلته]

وهو من الأدلة الشرعية^(١) عند أكثر العلماء، ويكون فرض عينٍ على المجتهد المحتاج إليه بأن لم يجد غيره في واقعة، فيجب عليه القياس^(٢). وكان إمام الحرمين يقول:

(١) المقصود بالأدلة الشرعية هنا، أدلة الفقه التي هي أصوله، كما مر في تعريف الأصول أنها: أدلة الفقه الإجمالية، والقياس واحد من هذه الأدلة والأصول، وهو من الدين أيضاً، كل ذلك على القول المشهور الذي عليه أكثر العلماء، خلافاً لإمام الحرمين في أنه ليس من أصول الفقه فقط، كما سيأتي. ينظر: المعتمد: ج ٢/٢٤٣ - ٢٤٤، التبصرة: ص ٤٢٤، الإشارات للباجي: ص ٩٦، قواطع الأدلة: ج ٢/٧٢، المحصول لابن العربي: ص ١٢٥، المحصول: ج ٥/٣٦ - ٣٧، المسودة: ص ٣٢٧ و ٣٣١، جمع الجوامع: ص ١٠٥ البحر المحيط: ج ٤/٢٥ تشنيف المسامع: ج ٢/١٣٥ - ١٣٦، الغيث الهامع: ص ٦٣٣، البدر الطالع: ج ٢/٣٠٧، الضياء اللامع: ج ٢/٤٣١، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٦٦٨، حاشية الشيخ زكريا على البدر الطالع: ج ٣/٤٨٩، التحبير: ج ٧/٣٥٤٠، غاية الوصول: ص ١٣٦، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٢٢٥.

(٢) ينظر: جمع الجوامع: ص ١٠٥، تشنيف المسامع: ج ٢/١٣٦، الغيث الهامع: ص ٦٣٤، البدر الطالع: ج ٢/٣٠٨، الضياء اللامع: ج ٢/٤٣١ - ٤٣٢، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٦٦٩، التحبير شرح التحرير: ج ٧/٣٥٤٠، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٢٢٥.

«القياس ليس من أدلة الدين»^{(١)(٢)}.

وأما المقيس، فيقال فيه: «إنه دين الله، وشرع الله، ولا يجوز أن يقال: قال الله، ولا قال رسول الله؛ لأنه مُستنبط لا منصوص»^(٣).

(١) يعني أن الإمام الجويني ينفي أن يكون القياس من أصول الفقه - خلافاً للأكثر -؛ لأن أصول الفقه أدلته، والدليل - على رأيه - لا يُطلق إلا على المقطوع به، والقياس لا يُقيد إلا الظن، ولكن يُذكر في كتب الأصول؛ ليتوقف غرض الأصولي من إثبات حجتيه المتوقف عليها الفقه على بيانه، وهذا نص عبارته في البرهان: ج ١/٧٨ - ٧٩: «فإن قيل: فما أصول الفقه؟ قلنا: هي أدلته، وأدلة الفقه هي: الأدلة السمعية وأقسامها: نص الكتاب ونص السنة المتواترة والإجماع ومستند جميعها قول الله تعالى، فإن قيل: تفصيل أخبار الأحاد والأقضية لا يُلغى إلا في الأصول، وليست قواطع؟ قلنا: حظ الأصولي إبانة القاطع في العمل بها، ولكن لا بُد من ذكرها؛ ليتبين المدلول، ويرتبط الدليل به». فنلاحظ أنه لم يذكر القياس من ضمن أصول الفقه التي عدّها، وهي الكتاب والسنة المتواترة والإجماع، والله تعالى أعلم.

(٢) هذه الجملة عن إمام الحرمين بهذا اللفظ أوردها الإمام الشعراني هنا، وفي كتابه الدرر المنثورة في بيان زيد العلوم المشهورة ص ٩٣، و أوردها عنه أيضاً بلفظ آخر في كتابه إرشاد الطالبين: ص ٩٦، فقال: «كثير القياس ليس من الدين».

وكأن هذه الجملة توجي بأن إمام الحرمين رحمته الله ينفي أن يكون القياس من الدين، بمعنى أنه لا يجوز لنا أن نتعبد الله تعالى بالأحكام المأخوذة منه، وهذا ما لم يقله إمام الحرمين قط، بل إن مذهبه في ذلك كباقي علماء أهل السنة القائلين بصحة التعبد بالقياس، وأنه من الدين، وهذا كلامه في كتابه البرهان: ج ٢/٤٩٢ بعد أن ذكر أقوال المانعين والمخالفين: «ونحن نذكر مسلك كل فريق - يعني من التافين لجواز التعبد بالقياس -، وننتبه بالنقض، ونرسم مسألة في جواز التعبد بالقياس، فإذا نَجَزَتْ عَقْدُنَا بَعْدَهَا الْمَسْأَلَةُ الْكُبْرَى فِي وَقْعِ التَّعَبُّدِ بِالْقِيَاسِ... ثم قال: ذهب علماء الشريعة وأهل الحل والعقد إلى أن التعبد بالقياس في مجال الظنون جائز غير مُمتنع، وقد ذكرنا مذاهب المخالفين في الجواز». ثم بدأ بتفنيد تلك الآراء الشاذة والرد عليها. ينظر: البرهان ج ٢/٤٩٠ - ٥٠٢. والله تعالى أعلم.

(٣) ينظر: التبصرة: ص ٥١٧، جمع الجوامع: ص ١٠٥، تشنيف المسامع: ج ٢/١٣٦، الغيث الهامع: ص ٦٣٤، البدر الطالع: ج ٢/٣٠٨، الضياء اللامع: ج ٢/٤٣١، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٦٦٨، غاية الوصول: ص ١٣٦.

[تَعْرِيفُ الْقِيَاسِ]

وحقيقة القياس^(١) أَنَّهُ: حَمْلُ [مَجْهُولٍ]^(٢) عَلَى مَعْلُومٍ؛ لِمَسَاوَاةِ الْمَقِيسِ^(*) لِلْمُقَاسِ عَلَيْهِ فِي عِلَّةِ حُكْمِهِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ^(٣).

[أَرْكَانُ الْقِيَاسِ]

وَأَرْكَانُ الْقِيَاسِ أَرْبَعَةٌ^(٤): مَقِيسٌ عَلَيْهِ^(٥)

(١) القياس لغة: التَّقْدِيرُ، وَمِنْهُ قِسْتُ الْأَرْضَ بِالْخَشَبَةِ أَيْ قَدَرْتُهَا بِهَا، وَالتَّسْوِيَةُ وَمِنْهُ قَاسَ النَّعْلَ بِالنَّعْلِ أَيْ حَادَاهُ، وَفُلَانٌ لَا يُقَاسُ بِفُلَانٍ أَيْ لَا يُسَاوِيهِ. يَنْظُرُ مَادَّةُ (قَيْسٍ) فِي: لِسَانِ الْعَرَبِ: ج ١٨٧/٦، تَاجُ الْعُرُوسِ: ج ١٦/١٦ و ٤٢١.

(٢) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ، وَالْمَوْجُودُ فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَالْبَدْرِ الطَّالِعِ: ج ١٦٦/٢: «حَمْلُ مَعْلُومٍ عَلَى مَعْلُومٍ، يَعْنِي مِنَ الْعِلْمِ بِمَعْنَى التَّصَوُّرِ، أَيْ إِحْقَاقُهُ بِهِ فِي حُكْمِهِ». وَهُوَ الصَّحِيحُ. (* نَهَايَةُ (ق ٢٤/أ).

(٣) وَهَذَا تَعْرِيفُ الْإِمَامِ الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ الْبَاقِلَانِي، وَاخْتَارَهُ جُمْهُورُ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ عُلَمَاءِ الْأُصُولِ. يَنْظُرُ: قَوَاطِعُ الْأَدْلَةِ: ج ٦٩/٢ - ٧٠، الْإِشَارَاتُ لِلْبَاجِي: ص ٩٦، التَّلْخِيصُ: ج ١٥٣/٣، الْبَرْهَانُ: ج ٤٨٧/٢، الْمَنْخُولُ: ص ٣٢٤، الْمَحْصُولُ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ: ص ١٢٤ رَوْضَةُ النَّازِلِ: ص ٢٧٥، الْمَحْصُولُ: ج ٩/٥، الْإِحْكَامُ: ج ٢٠٥/٣، كَشْفُ الْأَسْرَارِ: ج ٣٩٧/٣، تَقْرِيبُ الْوَصُولِ: ص ١٢٢، الْإِبْهَاجُ: ج ٣/٣، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ٨٠، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ج ٦/٤، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ١٣٦/٢، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٥١٤، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ١٦٦/٢، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢٩١/٢، التَّحْبِيرُ: ج ٣١٢٠/٧، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ١٥٦ و ١٥٩، تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ: ج ٢٦٨/٣، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٥٥٧/٢، غَايَةُ الْوَصُولِ: ص ١١٠، إِرْشَادُ الْفُحُولِ: ص ٣٣٧، الْمَدْخَلُ: ص ٣٠٠.

(٤) تَنْظُرُ هَذِهِ الْأَرْكَانَ فِي: مُخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ: ج ١٠٣١/٢، بَيَانِ الْمُخْتَصَرِ: ج ٦٨٨/٢، الْفُرُوقُ: ج ١٩٥/٢، رَفْعُ الْحَاجِبِ: ج ١٥٦/٤، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ٨١، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ٣٨ - ٣٩، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٥٢١، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ١٧٦/٢، الْمُخْتَصَرُ لِابْنِ اللَّحَامِ: ص ١٤٢، التَّحْبِيرُ: ج ٣١٣٦/٧، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢٩٩/٢، التَّحْقِيقَاتُ: ص ٥٢٦، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ١٦٥/٣، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٥٦٣/٢، غَايَةُ الْوَصُولِ: ص ١١١، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ: ج ١١/٤، إِرْشَادُ الْفُحُولِ: ص ٣٤٨، الْمَدْخَلُ: ص ٣٠١.

(٥) الْمَقِيسُ عَلَيْهِ (الْأَصْلُ) وَهُوَ: مَحَلُّ الْحُكْمِ الْمَشَبَّهُ بِهِ، كَالْخَمْرِ (أَصْلٌ) مَثَلًا إِذَا قِسْنَا النَّبِيَّ

وَمَقِيسٌ^(١)، وَمَعْنَى مُشْتَرَكٍ بَيْنَهُمَا^(٢)، وَحُكْمٌ لِلْمَقِيسِ عَلَيْهِ^(٣) يَتَعَدَّى بِوَسْطَةِ الْمُشْتَرَكِ إِلَى الْمَقِيسِ، فَخَرَجَ مَا لَا يَتَعَدَّى، فَلَا يَجُوزُ فِيهِ الْقِيَاسُ، كَشَهَادَةِ خَزِيمَةٍ^(٤) حَيْثُ جَعَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَهَادَةِ

= عَلَيْهَا فِي التَّحْرِيمِ؛ لِلْعِلَّةِ الْجَامِعَةِ بَيْنَهُمَا وَهِيَ الْإِسْكَارُ، عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ. يَنْظُرُ: الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ: ج ٢١٠/٣، مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ: ج ١٠٣١/٢، كَشْفُ الْأَسْرَارِ: ج ٤٤٣/٣، بَيَانُ الْمُخْتَصَرِ: ج ٦٨٨/٢، رَفْعُ الْحَاجِبِ: ج ١٥٧/٤، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ٨١، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ٣٨ - ٣٩، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٥٢١ - ٥٢٢، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ١٧٦/٢، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢٩٩/٢، الْمُخْتَصَرُ لِابْنِ اللَّحَامِ: ص ١٤٢، التَّحْقِيقَاتُ: ص ٥٢٥، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ١٦٥/٣، التَّحْبِيرُ: ج ٣١٣٨ - ٣١٣٩، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٥٦٣/٢، تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ: ج ٢٧٥/٣، غَايَةُ الْوَصُولِ: ص ١١١، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ: ج ١٤/٤، الْمَدْخَلُ: ص ٣٠١.

(١) الْمَقِيسُ (الْفَرْعُ) وَهُوَ: الْمَحَلُّ الْمَشَبَّهُ كَالْتَّبِيدِ فِي الْمَثَالِ السَّابِقِ. يَنْظُرُ: الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ: ج ٢١١/٣، مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ: ج ١٠٣٢/٢، كَشْفُ الْأَسْرَارِ: ج ٤٤٣/٣، بَيَانُ الْمُخْتَصَرِ: ج ٦٨٨/٢، رَفْعُ الْحَاجِبِ: ج ١٥٧/٤، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ٨١، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٥٢٨، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ١٧٨/٢، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٣١٠/٢، الْمُخْتَصَرُ لِابْنِ اللَّحَامِ: ص ١٤٢، التَّحْقِيقَاتُ: ص ٥٢٥، التَّحْبِيرُ: ج ٣١٤٠/٧، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٥٦٣/٢، تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ: ج ٢٧٦/٣، غَايَةُ الْوَصُولِ: ص ١١٢، الْمَدْخَلُ: ص ٣٠١.

(٢) وَهَذَا الْمَعْنَى هُوَ الْعِلَّةُ وَهِيَ الْوَصْفُ الْجَامِعُ (الْقَاسِمُ الْمَشْتَرَكُ) بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ. يَنْظُرُ: غَايَةُ الْوَصُولِ: ص ١١٤، وَيَنْظُرُ أَيْضًا: الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ج ١٠١/٤، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٥٣٥، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ١٩٣/٢، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٣١٥/٢، الْمُخْتَصَرُ لِابْنِ اللَّحَامِ: ص ١٤٢، التَّحْقِيقَاتُ: ص ٥٢٥، التَّحْبِيرُ: ج ٣١٤٠/٧، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ١٦٥/٣ - ١٦٦، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٥٧٩/٢، تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ: ج ٢٧٦/٣، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ: ج ٣٩/٤، الْمَدْخَلُ: ص ٣٠١.

(٣) وَهُوَ حُكْمُ الْأَصْلِ: تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ٤٠/٢، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٣٠٠/٢، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٥٦٤ - ٥٦٥، غَايَةُ الْوَصُولِ: ص ١١١.

(٤) وَهَذَا مَا يُعْبَرُ عَنْهُ الْعُلَمَاءُ بِأَنَّهُ لَا يَكُونُ حُكْمُ الْأَصْلِ مَعْدُولًا بِهِ عَنْ سَنَنِ الْقِيَاسِ وَلَا يَعْقِلُ مَعْنَاهُ، وَهُوَ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ حُكْمِ الْأَصْلِ. يَنْظُرُ: الْمُسْتَصْفَى: ص ٣٢٥ - ٣٢٦، الْإِحْكَامُ: ج ٢١٧ - ٢١٨، التَّلْوِيحُ: ج ١٢٠/٢، مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ: ج ١٠٣٧/٢، بَيَانُ الْمُخْتَصَرِ: ج ٦٩١/٢، رَفْعُ الْحَاجِبِ: ج ١٦٥/٤، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ١٨١ - ١٨٢، =

رَجُلَيْنِ^(١)، وقال: «مَنْ شَهِدَ لَهُ خُزَيْمَةُ فَحَسْبُهُ»^(٢). فَمَثَلُ هَذَا لَا يَتَعَدَّى الْحُكْمَ فِيهِ إِلَى غَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَ أَعْلَى مِنْهُ رُتْبَةٌ فِي الْمَعْنَى الْمُنَاسِبِ لِدَلَالَةِ التَّدْيِينِ وَالصَّدَقِ كَالصَّدِيقِ عليه السلام^(٣).

[حُجَّةٌ^(٤) الْقِيَاسِ]

قالوا: «وَالْقِيَاسُ حُجَّةٌ فِي الْأُمُورِ الدُّنْيَوِيَّةِ كَالْأَدْوِيَةِ بِالِاتِّفَاقِ»، كَمَا قَالَه الْإِمَامُ الرَّازِيُّ^(٥).

= المختصر لابن اللحام: ص ١٤٣، التحبير شرح التحرير: ج ٣١٤٦/٧ - ٣١٥٠، التقرير والتحبير: ج ١٦٨/٣ - ١٦٩، تيسير التحرير: ج ٢٧٨/٣ - ٢٧٩، غاية المأمول: ص ٢٩٦، شرح الكوكب المنير: ج ٢٠/٤ إرشاد الفحول: ص ٣٥١، المدخل: ص ٣١٠.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب قول الله تعالى: (مَنْ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ)، رقم (٢٦٥٢)، وأبو داود في سننه، كتاب الأقضية، باب إِذَا عَلِمَ الْحَاكِمُ صِدْقَ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ بِهِ، رقم (٣٦٠٧) والنسائي في سننه الكبرى، كتاب البيوع، التسهيل في ترك الإشهاد على البيع، رقم (٦٢٤٣).

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير، حديث عُمَارَةَ بْنِ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ أَبِيهِ، رقم (٣٧٣٠)، ورجاله كلُّهم ثقات، كما قال الإمام الهيثمي في مجمع الزوائد: ج ٩/٣٢٠، والحاكم في المستدرک، كتاب البيوع، رقم (٢١٨٨) وسكت عليه، والبيهقي في سننه الكبرى: كتاب الشهادات باب الأمر بالإشهاد، رقم (٢٠٣٠٣).

(٣) هو خزيمة بن ثابت بن الفاكه بن ثعلبة بن ساعدة بن عامر بن خَطْمَةَ، الأنصاري الأوسي ثم الحَطْمِي عليه السلام، وأمه كبشة بنت أوس الساعدية من السابقين الأولين، شهد بدرًا وما بعدها، وكان يكسر أصنام بني خَطْمَةَ، وكانت راية خَطْمَةَ بيده يوم الفتح جعل النبيُّ شهادته بشهادة رجلين، ما زال عليه السلام معتزلاً للفتنة التي جرت، كافاً سلاحه حتى قُتِلَ عَمَارٌ عليه السلام بصُفَيْنَ، فَسَلَّ سَيْفَهُ وَقَاتَلَ مَعَ عَلِيٍّ عليه السلام حَتَّى قُتِلَ؛ لِأَنَّهُ عَرَفَ مَنْ هِيَ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ. ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة: ج ٢٧٨/٢.

(٤) قال الإمام فخر الدين الرازي رحمته الله في كتابه المحصول: ج ٢٩/٥: «وَالْمُرَادُ مِنْ قَوْلِنَا: الْقِيَاسُ حُجَّةٌ أَنَّهُ إِذَا حَصَلَ ظَنٌّ أَنَّ حُكْمَ هَذِهِ الصُّورَةِ مِثْلُ حُكْمِ تِلْكَ الصُّورَةِ، فَهُوَ مُكَلَّفٌ بِالْعَمَلِ بِهِ فِي نَفْسِهِ، وَمُكَلَّفٌ بِأَنْ يُفْتِيَ بِهِ غَيْرَهُ».

(٥) في المحصول: ج ٢٩/٥، وينظر كذلك: الفقيه والمتفقه: ص ٤٤٧، المسودة: ص ٣٢٧، جمع الجوامع: ص ٨٠، البحر المحيط: ج ١٤/٤، الغيث الهامع: ص ٥١٦، البدر

وَأَمَّا فِي الْأُمُورِ الشَّرْعِيَّةِ، فَاخْتَلَفُوا فِيهِ عَلَى أَقْوَالٍ: أَصَحُّهَا أَنَّهُ حُجَّةٌ؛ لِغُمُومِ الْحَاجَةِ إِلَى الْعَمَلِ بِهِ مِنْ زَمَنِ الصَّحَابَةِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ مُتَكَرِّرًا شَائِعًا، مَعَ سُكُوتِ الْبَاقِينَ الَّذِي هُوَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الْعَامَّةِ^(١).

قالوا: وَلَيْسَ الْقِيَاسُ حُجَّةً فِي الْأُمُورِ الْعَادِيَّةِ وَالْخَلْقِيَّةِ كَأَقْلِّ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ وَأَقْلِّ الْحَمْلِ وَأَكْثَرِهِ، فَلَا يَجُوزُ ثَبُوتُهَا بِالْقِيَاسِ؛ لِأَنَّهَا لَا يُدْرِكُ فِيهَا الْمَعْنَى، فَيَرْجِعُ فِيهَا إِلَى قَوْلِ الصَّادِقِ^(٢).

وقد اختلفت مدارك المانعين للقياس: فَمَنْعَ قَوْمٍ الْقِيَاسَ [الْعَقْلِيَّ]^(٣) فِي الْأُمُورِ الشَّرْعِيَّةِ، قالوا: «لَأَنَّهُ طَرِيقٌ لَا يُؤْمَنُ فِيهِ الْخَطَأُ، وَالْعَقْلُ مَانِعٌ مِنْ سُلُوكِ ذَلِكَ»^(٤).

= الطالع: ج ١٦٦/٢، الضياء اللامع: ج ٢٩٣/٢، التحبير شرح التحرير: ج ٣٥١٢/٧، شرح الكوكب الساطع: ج ٥٥٨/٢، غاية الوصول: ص ١١٠، شرح الكوكب المنير: ج ٢١٨/٤، إرشاد الفحول: ص ٣٣٨.

(١) وهو قول جماهير العلماء. ينظر: أصول الشاشي: ص ٣٠٨، اللمع: ص ٩٧، قواطع الأدلة: ج ٧٢/٢، الفقيه والمتفقه: ص ٤٤٧، المحصول لابن العربي: ص ١٢٥، المحصول: ج ٣٦/٥، كشف الأسرار: ج ٣٩٩/٣، إعلام الموقعين: ج ١/١٣٠، الإبهاج: ج ٧/٣ و ١٣ جمع الجوامع: ص ٨١، البحر المحيط: ج ١٤/٤، التشنيف: ج ٣٧/٢، التحبير: ج ٣٥١٢/٧، التحقيقات: ص ٥٦٨ - ٥٦٩، البدر الطالع: ج ١٧٣/٢، شرح الكوكب الساطع: ج ٥٥٨/٢، غاية الوصول: ص ١١٠، شرح الكوكب المنير: ج ٢١٨/٤، إرشاد الفحول: ص ٣٣٨.

(٢) ينظر: اللمع: ص ٩٨، الإبهاج: ج ٣٦/٣، جمع الجوامع: ص ٨١، تشنيف المسامع: ج ٣٧/٢، الغيث الهامع: ص ٥١٩، التحبير: ج ٣٥٢٦/٧، البدر الطالع: ج ١٧٤/٢، الضياء اللامع: ج ٢٩٧/٢، شرح الكوكب الساطع: ج ٥٥٨/٢، غاية الوصول: ص ١١٠.

(٣) هكذا في الأصل (العقلي)، وفي البدر الطالع: ج ١٦٦/٢: «عقلاً» وهذه أوضح؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ أَنَّ هَذِهِ الْجَمَاعَةَ مَنَعَتْ الْقِيَاسَ فِي الْأُمُورِ الشَّرْعِيَّةِ عَقْلًا، لَا أَنَّهَا مَنَعَتْ الْقِيَاسَ الْعَقْلِيَّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٤) وهو مذهب الإمامية والنظام من المعتزلة. ينظر: تشنيف المسامع: ج ٣١/٢، الغيث الهامع: ص ٥١٦، البدر الطالع: ج ١٦٦/٢ - ١٦٧، الضياء اللامع: ج ٢٩٣/٢، شرح الكوكب الساطع: ج ٥٥٩/٢.

وَمَنْعَهُ ابْنُ حَزْمٍ^(١) قَالَ: «لَأَنَّ النُّصُوصَ تَسْتَوْعِبُ جَمِيعَ الْحَوَادِثِ بِالْأَسْمَاءِ
اللُّغَوِيَّةِ مِنْ غَيْرِ احتِياجٍ إِلَى اسْتِنبَاطٍ».

وَمَنْعَ الْإِمَامِ دَاوُدَ^(٢) غَيْرَ الْجَلِيِّ، وَجَوَّزَ الْجَلِيَّ الصَّادِقَ بِالْأُولَى
وَالْمُسَاوِي^(٣).

وَمَنْعَهُ ابْنُ عَبْدِانَ^(٤) مَا لَمْ يُضْطَرَّ إِلَيْهِ بِوُقُوعِ حَادِثَةٍ لَمْ يُوجَدْ نَصٌّ فِيهَا،

(١) فِي الْمُحَلِّي: ج ١/٥٦ وَعِبَارَتُهُ: «وَلَا يَحِلُّ الْقَوْلُ بِالْقِيَاسِ فِي الدِّينِ وَلَا بِالرَّأْيِ... لَا
يُجَوِّزُ اسْتِعْمَالُهُمَا مَا دَامَ يُوجَدُ نَصٌّ، وَقَدْ شَهِدَ اللَّهُ تَعَالَى بِأَنَّ النَّصَّ لَمْ يُقَرِّطْ فِيهِ شَيْئًا، وَأَنَّ
رَسُولَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَدْ بَيَّنَّ لِلنَّاسِ كُلِّ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ، وَأَنَّ الدِّينَ قَدْ كُمِّلَ فَصَحَّ أَنْ
النَّصَّ قَدْ اسْتَوْفَى جَمِيعَ الدِّينِ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ فَلَا حَاجَةَ بِأَحَدٍ إِلَى قِيَاسٍ وَلَا إِلَى رَأْيٍ
وَلَا إِلَى رَأْيٍ غَيْرِهِ».

(٢) هُوَ: أَبُو سُلَيْمَانَ دَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ خَلْفٍ، الْأَصْبَهَانِي، الْإِمَامُ الْمَشْهُورُ، الْمَعْرُوفُ
بِالظَّاهِرِيِّ، وُلِدَ بِالْكُوفَةِ سَنَةَ (٢٠٢هـ)، وَنَشَأَ بِبَغْدَادٍ أَخَذَ الْعِلْمَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهُوِيَهْ وَأَبِي
ثَوْرٍ وَغَيْرِهِمَا، كَانَ صَاحِبَ مَذْهَبٍ مُسْتَقِلٍّ، تَبِعَهُ جَمْعٌ كَثِيرٌ يَعْرِفُونَ بِالظَّاهِرِيَّةِ، انْتَهَتْ إِلَيْهِ
رِيَاسَةُ الْعِلْمِ بِبَغْدَادٍ، كَانَ زَاهِدًا مُتَقَلِّلًا، كَثِيرُ الْوَرَعِ، تَوَفِيَ سَنَةَ (٢٧٠هـ) فِي بَغْدَادٍ. يَنْظُرُ:
وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ: ج ٢/٢٥٥ - ٢٥٧.

(٣) هَذَا الْمُنْقُولُ عَنِ الْإِمَامِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَقَلَهُ عَنْهُ الْإِمَامُ الْأَمَدِيُّ فِي الْإِحْكَامِ: ج ٤/٢٨، وَالتَّاجُ
السَّبْكِيُّ فِي الْإِبْهَاجِ: ج ٣/٧، وَجَمَعَ الْجَوَامِعُ: ص ٨٠، وَتَابَعَهُ الْجَلَالُ الْمُحَلِّي فِي الْبَدْرِ
الطَّالِعِ: ج ٢/١٦٧، وَصَحَّحَ هَذَا النُّقْلَ عَنْهُ الشَّيْخُ حُلُولُو فِي الضِّيَاءِ اللَّامِعِ: ج ٢/٢٩٤،
وَأَكَّدَهُ الْإِمَامُ السُّيُوطِيُّ فِي شَرْحِ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/٥٥٩، وَالْإِمَامُ الشُّعْرَانِيُّ هُنَا.
لَكِنْ أَوْضَحَ الْإِمَامُ الزَّرْكَشِيُّ فِي تَشْنِيفِ الْمَسَامِعِ: ج ٢/٣١ - ٣٢: «أَنَّ الْإِمَامَ دَاوُدَ وَإِنْ قَالَ
بِالْجَلِيِّ وَهُوَ مَا كَانَ الْمَلْحَقُ أُولَى بِالْحُكْمِ مِنَ الْمَلْحَقِ بِهِ فَإِنَّهُ لَا يَسْمِيهِ قِيَاسًا، فَاسْتَدْرَكَ
الْمُصَنِّفُ - السَّبْكِيُّ - لَيْسَ عَلَى وَجْهِهِ، وَابْنُ حَزْمٍ أَعْلَمُ بِمَذْهَبِهِ». ثُمَّ نَقَلَ عَنْ ابْنِ حَزْمٍ مَا
يَدُلُّ عَلَى أَنَّ دَاوُدَ وَأَصْحَابَهُ لَا يَقُولُونَ بِأَيِّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْقِيَاسِ، قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ فِي
كِتَابِهِ الْإِحْكَامِ: ج ٧/٣٧٠: «وَذَهَبَ أَصْحَابُ الظَّاهِرِ إِلَى إِبْطَالِ الْقَوْلِ بِالْقِيَاسِ فِي الدِّينِ
جُمْلَةً، وَقَالُوا: لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ الْبَيِّنَةُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا إِلَّا بِنَصِّ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ
نَصِّ كَلَامِ النَّبِيِّ أَوْ بِمَا صَحَّ عَنْهُ مِنْ فِعْلٍ أَوْ إِقْرَارٍ أَوْ إِجْمَاعٍ مِنْ جَمِيعِ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ كُلِّهَا...
ثُمَّ قَالَ: وَهَذَا هُوَ قَوْلُنَا الَّذِي نَدِينُ اللَّهَ بِهِ، وَنَسْأَلُهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يُثَبِّتَنَا فِيهِ، وَيُمَيِّتَنَا عَلَيْهِ بِمَنْ
وَرَحْمَتِهِ».

(٤) هُوَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِانَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِانَ، الشَّيْخُ أَبُو الْفَضْلِ، شَيْخُ هَمْدَانَ وَمُفْتِيهِ

فَيَجُوزُ الْقِيَاسُ فِيهَا لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ^(١).

[جَرَيَانُ الْقِيَاسِ فِي الْحُدُودِ وَالْكَفَّارَاتِ وَالرُّخُصِ وَالتَّقْدِيرَاتِ]

وَمَنْعَهُ أَبُو حَنِيفَةَ فِي الْحُدُودِ وَالْكَفَّارَاتِ وَالرُّخُصِ وَالتَّقْدِيرَاتِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُدْرِكُ
الْمَعْنَى فِيهَا^(٢).

وَأُجِيبَ: بِأَنَّهُ يُدْرِكُ فِي بَعْضِهَا فَيَجْرِي فِيهَا الْقِيَاسُ، كَقِيَاسِ
[النَّاشِ]^(٣) عَلَى السَّارِقِ فِي وُجُوبِ الْقَطْعِ بِجَامِعِ أَخْذِ مَالِ الْغَيْرِ مِنْ حِرْزِ
خُفْيَةٍ^(٤).

= وَعَالِمُهَا، سَمِعَ فِي بَغْدَادٍ مِنْ عَثْمَانَ بْنِ الْقَتَاتِ وَأَبِي حَفْصِ الْكَتَّانِيِّ وَغَيْرِهِمَا، وَكَانَ ثِقَةً
فَقِيهًا وَرِعًا جَلِيلَ الْقَدْرِ، وَمِمَّنْ يُشَارُ إِلَيْهِ، تَوَفِيَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فِي صَفَرِ سَنَةِ (٤٣٣هـ). يَنْظُرُ: طَبَقَاتُ
الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى لِلتَّاجِ السَّبْكِيِّ: ج ٥/٦٥ - ٦٦.

(١) يَنْظُرُ النَّقْلَ عَنْهُ فِي: الْبَحْرِ الْمَحِيطِ: ج ٤/٤٧، التَّحْبِيرُ شَرْحُ التَّحْرِيرِ: ج ٧/٣٥١٤، تَشْنِيفُ
الْمَسَامِعِ: ج ٢/٣٤، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٥١٧، الْبَدْرِ الطَّالِعُ: ج ٢/١٦٩، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ:
ج ٢/٢٩٤، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/٥٦٠.

(٢) يَنْظُرُ لِلْحَنْفِيَّةِ: التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ٣/٣٢٠ - ٣٢٢، تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ: ج ٤/١٠٣.
وَذَهَبَ الْمَالِكِيَّةُ عَلَى الْمَشْهُورِ عَنْدهُمْ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ، إِلَى جَرَيَانِ الْقِيَاسِ فِي كُلِّ مَا
ذُكِرَ إِلَّا فِي الرُّخُصِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ. يَنْظُرُ: الْمَقْدَمَةُ لِابْنِ الْقَصَّارِ: ص ١٩٩، الْإِشَارَاتُ
لِلْبَاجِي: ص ٩٩ - ١٠٠، مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ: ج ٢/١٠٣٧، تَقْرِبُ الْوُصُولِ لِابْنِ جُزْيٍ:
ص ١٢٣، بَيَانُ الْمُخْتَصَرِ: ج ٢/٧٥٩، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/٢٩٤، التَّبَصُّرَةُ: ص ٤٤٠،
قَوَاطِعُ الْأَدْلَةِ: ج ٢/١٠٧، التَّلْخِصُ: ج ٣/٢٩١ - ٢٩٢، الْمُسْتَصْفَى: ص ٣٣١،
الْمَحْصُولُ: ج ٥/٤٧١، الْإِحْكَامُ: ج ٤/٦٤، التَّمْهِيدُ لِلْأَسْنَوِيِّ: ص ٤٦٣، رَفْعُ الْحَاجِبِ:
ج ٤/١٦٥، الْإِبْهَاجُ: ج ٣/٣٠، الْبَحْرِ الْمَحِيطِ: ج ٤/٤٧، رَوْضَةُ النَّازِرِ: ص ٣٣٨،
التَّحْبِيرُ: ج ٧/٣٥١٩، إِرْشَادُ الْفُحُولِ: ص ٣٧٧.

(٣) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ، وَفِي الْبَدْرِ الطَّالِعِ: ج ٢/١٦٨: (النَّبَاشُ). وَأَصْلُهُ مِنْ نَبَشَ الشَّيْءَ يَنْبِشُهُ
نَبْشًا اسْتَخْرَجَهُ بَعْدَ الدَّفْنِ، وَنَبَشَ الْمَوْتَى اسْتَخْرَجَهُمْ، وَالنَّبَاشُ الْفَاعِلُ لَذَلِكَ، وَحِرْفَتُهُ
النَّبَاشَةُ. يَنْظُرُ مَادَّةَ (نَبَشَ) فِي: لِسَانِ الْعَرَبِ: ج ٦/٣٥٠.

(٤) يَنْظُرُ: الْبَدْرِ الطَّالِعِ: ج ٢/١٦٨، التَّحْبِيرُ شَرْحُ التَّحْرِيرِ: ج ٧/٣٥١٧.

[القياس في الأسباب^(١)]

وَمَنْعَهُ قَوْمٌ^(٢) فِي الْأَسْبَابِ، وَالْأَصْحَحُ لَا مَنَعَ، فَيَصَحُّ قِيَاسُ اللَّوَاظِ عَلَى الزُّنَا بِجَامِعٍ أَنَّهُ إِيْلَاجُ فَرْجٍ فِي فَرْجٍ مُحَرَّمٍ شَرْعاً، مُشْتَهَى طَبْعاً^(٣).

[القياس في أصول العبادات]

وَمَنْعَهُ قَوْمٌ^(٤) فِي أَصُولِ الْعِبَادَاتِ، فَنفَوْا جَوَازَ الصَّلَاةِ بِالْإِيمَاءِ^(٥) الْمَقِيسَةِ عَلَى صَلَاةِ الْقَاعِدِ، بِجَامِعِ الْعَجْزِ.

[القياس في العقليات]

وَمَنْعَ قَوْمٌ^(٦) الْقِيَاسَ فِي الْعَقْلِيَّاتِ؛ لاسْتِغْنَائِهَا عَنْهُ بِالْعَقْلِ^(*)، وَمَنْ أَجَازَ

(١) معنى القياس في الأسباب: أَنْ يَجْعَلَ الشَّارِعُ وَصْفًا سَبَبًا لِحُكْمٍ، فَيُقَاسُ عَلَيْهِ وَصْفٌ آخَرُ، فَيُحْكَمُ بِكَوْنِهِ سَبَبًا، وَذَلِكَ نَحْوُ جَعْلِ الزُّنَا سَبَبًا لِلْحَدِّ فَيُقَاسُ عَلَيْهِ اللَّوَاظُ فِي كَوْنِهِ سَبَبًا لِلْحَدِّ أَيْضًا. ينظر: إرشاد الفحول: ص ٣٧٦.

(٢) وهم الحنفية والمالكية. ينظر: كشف الأسرار: ج ٣/٥٦٤، التلويح على التوضيح: ج ٢/١٦٨، فواتح الرحموت: ج ٢/٥٥٣ - ٥٥٤، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/١١٣١، بيان المختصر: ج ٢/٧٦١، تقريب الوصول لابن جزى: ص ١٢٣٢. واختاره مِنْ أئمة الشافعية: الرازي في المحصول: ج ٥/٤٦٥، والآمدي في الأحكام: ج ٤/٦٧، والبيضاوي في المنهاج (مع الإيهاج): ج ٣/٣٤.

(٣) وهو مذهب الشافعية والحنابلة. ينظر: المستصفى: ص ٣٣٠، تخريج الفروع على الأصول: ص ٣٠٩، رفع الحاجب: ج ٤/٤١٢، الإيهاج: ج ٣/٣٤، البحر المحيط: ج ٤/٦٠، روضة الناظر: ص ٣٣٥، المدخل: ص ٣٣٩، إرشاد الفحول: ص ٣٧٦.

(٤) وعليه الإمام الكرخي من الحنفية، وأبو علي الجبائي من المعتزلة، والجمهور على خلافهم وجَوَازِهِ فِيمَا ذُكِرَ. ينظر: المعتمد ج ٢/٢٦٤، قواطع الأدلة: ج ٢/١٠٧، المحصول ج ٥/٤٦٩ - ٤٧١، الإيهاج: ج ٣/٣٠، تشنيف المسامع: ج ٢/٣٥، الغيث الهامع: ص ٥١٨، البدر الطالع: ج ٢/١٧٠، الضياء اللامع: ج ٢/٢٩٥، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٥٦٢.

(٥) أي بإيماء حاجب العين. كما في: تشنيف المسامع: ج ٢/٣٥، والغيث الهامع: ص ٥١٨.

(٦) وهو قول بعض المتكلمين. ينظر: الإيهاج: ج ٣/٣١.

(*) نهاية (ق ٢٤/ب).

ذَلِكَ قَالَ: «لَا مَانِعَ مِنْ ضَمِّ دَلِيلٍ إِلَى آخَرٍ». مِثَالُ ذَلِكَ: قِيَاسُ الْبَارِي تَعَالَى عَلَى خَلْقِهِ فِي أَنَّهُ يُرَى، بِجَامِعِ الْوُجُودِ، إِذْ هُوَ عِلَّةُ الرُّؤْيَةِ^(١).

[القياس الجزئي الحاجي]

وَمَنْعَ قَوْمٌ الْقِيَاسَ الْجُزْئِيَّ الَّذِي^(٢) تَدْعُو الْحَاجَّةُ إِلَى مُقْتَضَاهُ، وَ[لَا]^(٣) وَرَدَ نَصٌّ عَلَى وَفْقِهِ، كَصَلَاةِ الْإِنْسَانِ عَلَى مَنْ مَاتَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي مَشَارِقِ الْأَرْضِ وَمَغَارِبِهَا، وَغُسْلُهَا وَكُفْنُهَا فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ، فَإِنَّ الْقِيَاسَ يَقْتَضِي جَوَازَهَا، وَعَلَيْهِ الرُّوْيَانِيُّ^(٤)؛ لِأَنَّهَا صَلَاةٌ عَلَى غَائِبٍ، وَالْحَاجَّةُ دَاعِيَةٌ لِذَلِكَ؛ لِتَنْفَعِ الْمُصَلِّي وَالْمُصَلَّى عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يَرِدْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بَيَانٌ لَذَلِكَ.

وَمَنْعَ قَوْمٌ قِيَاسَ مَا لَمْ يَجِبْ عَلَى مَا وَجَبَ، كَضَمَانِ الثَّمَنِ لِلْمُشْتَرِي^(٥) إِنْ خَرَجَ الْمُبِيعُ مُسْتَحَقًّا، فَإِنَّ الْقِيَاسَ يَقْتَضِي مَنْعَهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ ضَمَانٌ مَا لَمْ يَجِبْ.

(١) وهو قول الجماهير من العلماء المتكلمين وغيرهم. ينظر: التبصرة: ص ٤١٦، المحصول: ج ٥/٤٤٩، الإيهاج: ج ٣/٣١ - ٣٢، البحر المحيط: ج ٤/٥٧ - ٥٨، تشنيف المسامع: ج ٢/٣٦، الغيث الهامع: ص ٥١٩، البدر الطالع: ج ٢/١٧٢، الضياء اللامع: ج ٢/٢٩٦، التحرير شرح التحرير: ج ٧/٣٥٢٤، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٥٦٢.

(٢) في الأصل هنا (لا) رَبَّمَا كُتِبَتْ سَهْوًا مِنَ النَّاسِخِ، وَقَدْ حَذَفْتُهَا؛ لِصَحَّةِ الْمَعْنَى، وَأُثْبِتُ الْمَوَافِقَ لِلْبَدْرِ الطَّالِعِ: ج ٢/١٧١.

(٣) غير موجودة في الأصل، وأضفتها؛ لِصَحَّةِ الْمَعْنَى؛ وَلِتَوَافُقِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَالْبَدْرِ الطَّالِعِ: ج ٢/١٧١، وهما أصل هذا الكتاب.

(٤) هو: عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد بن محمد بن أحمد، قاضي القضاة، فخر الإسلام أبو المحاسن، الروياني، الطبري، أحد أئمة الشافعية، وُلِدَ سَنَةَ (٤١٥هـ)، تَفَقَّهَ عَلَى أَبِيهِ وَجَدِّهِ بَيْلَدِهِ، وَعَلَى نَاصِرِ الْمَرْوَزِيِّ بَنِيْسَابُورَ، سَمِعَ أَبَا عَثْمَانَ الصَّابُونِيَّ، وَمُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطَّبْرِيَّ وَغَيْرَهُمَا بِأَمْلٍ، رَوَى عَنْهُ أَبُو طَاهِرِ السَّلْفِيِّ وَإِسْمَاعِيلُ التَّيْمِيُّ الْحَافِظُ، لَهُ الْجَاهُ الْعَرِيزُ وَالْعِلْمُ الْغَزِيرُ، وَالدِّينُ الْمَتِينُ وَالْمَصَنَّفَاتُ السَّائِرَةُ فِي الْأَفَاقِ، انْتَقَلَ إِلَى أَمَلٍ وَهِيَ وَطَنُ أَهْلِهِ فَأَقَامَ بِهَا، حَتَّى قَتَلَتْهُ الْمَلَا حِدَةُ الْبَاطِنِيَّةِ حَسَدًا (٥٠٢هـ) فَمَاتَ شَهِيدًا بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنَ الْإِمْلَاءِ بِجَامِعِ أَمَلٍ. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى: ج ٧/١٩٣ - ١٩٥، طبقات الشافعية: ج ١/٢٨٧.

(٥) وهو المسمى ضمان الدَّرك. البدر الطالع: ج ٢/١٧١.

وَالْأَصَحُّ جَوَازُ هَذَا الْقِيَاسِ؛ لِغُمُومِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ لِمَعَامَلَةِ الْغُرَبَاءِ وَغَيْرِهِمْ، لَكِنْ بَعْدَ قَبْضِ الثَّمَنِ كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي أَبْوَابِ الْفَقْهِ^(١).

[القياس على منسوخ]

فَرَعَ لَا يَجُوزُ الْقِيَاسُ عَلَى مَنْسُوخٍ؛ لِانْتِفَاءِ اعْتِبَارِ الْجَامِعِ بِالنَّسْخِ^(٢).

خَاتِمَةٌ

[أقسام القياس باعتبار قوته وضعفه]

القياس على أقسام: جلي وخفي وواضح، فالجلي^(٣)، نحو: قياس الأمة

(١) ينظر لجميع ما تقدّم: البحر المحيط: ٦٥/٤ - ٦٦، تشنيف المسامع: ٣٥/٢ - ٣٦، الغيث الهامع: ص ٥١٨، البدر الطالع: ١٧١/٢، الضياء اللامع: ج ٢٩٥/٢ - ٢٩٦، التحبير شرح التحرير: ج ٣٥١٥/٧ - ٣٥١٦، شرح الكوكب الساطع: ج ٥٦١/٢ - ٥٦٢.

هذه المسألة وفروغها ذكرها الإمام ابن الوكيل في كتابه الأشباه والنظائر، وأخذها منه الإمام تاج الدين السبكي، وتابعه شراح جمع الجوامع، والخلاف فيها لا يعرف في كتب الأصول، كما وضحه الإمام الزركشي رحمته الله في تشنيف المسامع: ج ٣٥/٢ - ٣٦.

(٢) ما ذكره الشيخ الشّعرائي يُعدُّ شرطاً من شروط الأصل الذي يُراد القياس عليه، وهو أن يكون ثابتاً غير منسوخ، حتى يُمكن بناء الفرع عليه، فإنَّ المنسوخ كان أصلاً، وليس هو الآن أصلاً، وهذا باتفاق العلماء. ينظر: الفقيه والمتفقه: ص ٥٢٢، اللع: ص ١١٣، قواطع الأدلة: ج ٢/١٨٥ و ٢٠١، المستصفى: ص ٣٤٠، الإحكام: ج ٣/٢١٥، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/١٠٣٣، بيان المختصر: ج ٢/٦٨٩، رفع الحاجب: ج ٤/١٥٨، البحر المحيط: ج ٤/٧٣، تشنيف المسامع: ج ٢/٣٨، الغيث الهامع: ص ٥١٩، البدر الطالع: ج ٢/١٧٥، الضياء اللامع: ج ٢/٢٩٧ - ٢٩٨، التقرير والتحبير: ج ٣/١٧٥، التحبير شرح التحرير: ج ٧/٣١٤٥، تيسير التحرير ج ٣/٢٨٧، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٥٦٢، شرح الكوكب المنير: ج ٤/١٨.

(٣) القياس الجلي هو: ما قُطِعَ فِيهِ بِنْفِي الْفَارِقِ، أَوْ كَانَ احْتِمَالُ تَأْثِيرِ الْفَارِقِ فِيهِ ضَعِيفاً، أَوْ هُوَ: مَا كَانَتْ الْعِلَّةُ الْجَامِعَةُ فِيهِ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ مَنْصُوصَةً أَوْ مَجْمَعاً عَلَيْهَا، كَالْمَثَالِ الْمَذْكُورِ، وَمِثْلُهُ أَيْضاً قِيَاسُ الصَّبِيَّةِ عَلَى الصَّبِيِّ فِي حَدِيثِ الْأَمْرِ بِالصَّلَاةِ لِسَبْعٍ وَالضَّرْبِ عَلَيْهَا لِعَشْرِ فَإِنَّا نَقْطَعُ بِعَدَمِ اعْتِبَارِ الشَّرْعِ لِلذَّكُورَةِ وَالْأُنُوثَةِ، وَنَقْطَعُ بِأَنَّ لَا فَارِقَ بَيْنَهُمَا فِي الْمَوْضِعَيْنِ الْمُمَثِّلَ بِهِمَا. ينظر: الإحكام: ج ٤/٦، جمع الجوامع: ص ١٠٥، البحر المحيط: ج ٤/٣٣، تشنيف المسامع: ج ٢/١٣٦ - ١٣٧، الغيث الهامع: ص ٦٣٤، البدر

عَلَى الْعَبْدِ فِي تَقْوِيمِ حِصَّةِ الشَّرِيكَ عَلَى شَرِيكَهِ الْمُعْتَقِ الْمَوْسِرِ، وَعَثَقُهَا عَلَيْهِ وَالْخَفِيُّ^(١)، كَقِيَاسِ الْقَتْلِ بِمَثْقَلٍ عَلَى الْقَتْلِ بِمُحَدَّدٍ فِي وُجُوبِ الْقِصَاصِ، وَقَدْ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ بِعَدَمِ وَجُوبِهِ فِي الْمَثْقَلِ^(٢).

وقيل: الجلي هو القياس الأولي كقياس الضرب على التأفيف في التحريم، والخفي هو: الأدون كقياس التفاح على البر في الربا^(٣).

وأما القياس الواضح، فهو: المساوي، كقياس إحراق مال اليتيم على أكليه في التحريم^(٤). والله أعلم.

= الطالع: ج ٢/٣٠٨ - ٣٠٩، التحبير: ج ٧/٣٤٥٨، التقرير والتحبير: ج ٣/٢٩٤، الضياء اللامع: ج ٢/٤٣٢، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٦٦٩، تيسير التحرير: ج ٤/٧٦، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٢٠٧ - ٢٠٨، المدخل: ص ٣٠٠.

(١) القياس الخفي هو: ما كانت العلة فيه مُسْتَنْبِطَةً مِنْ حُكْمِ الْأَصْلِ، وَمِثَالُهُ مَا ذُكِرَ أَعْلَاهُ. ينظر: الإحكام: ج ٤/٦، البحر المحيط: ج ٤/٣٣، تشنيف المسامع: ج ٢/١٣٧، الغيث الهامع: ص ٦٣٤، البدر الطالع: ج ٢/٣٠٩، التحبير: ج ٧/٣٤٥٩، التقرير والتحبير: ج ٣/٢٩٤، الضياء اللامع: ج ٢/٤٣٢، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٦٦٩، تيسير التحرير: ج ٤/٧٦، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٢٠٨، المدخل: ص ٣٠٠.

(٢) ينظر ما ذهب إليه الإمام أبو حنيفة رحمته الله في: المبسوط: ج ٢٦/١٢٢، وهو خلاف ما ذهب إليه الجمهور ومنهم صاحبان. ينظر: التاج والإكليل: ج ٦/٢٤٠، المهدب: ج ٢/١٧٦، مغني المحتاج: ج ٤/٤٤، المغني ج ٨/٢٠٩، كشف القناع: ج ٥/٥٠٦.

(٣) ينظر: الإحكام: ج ٤/٦، البحر المحيط: ج ٤/٣٣، تشنيف المسامع: ج ٢/١٣٧، الغيث الهامع: ص ٦٣٤، البدر الطالع: ج ٢/٣٠٩، التحبير: ج ٧/٣٤٥٩، التقرير والتحبير: ج ٣/٢٩٤، الضياء اللامع: ج ٢/٤٣٢، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٦٦٩، تيسير التحرير: ج ٤/٧٦، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٢٠٨.

(٤) ينظر: تشنيف المسامع: ج ٢/١٣٧، الغيث الهامع: ص ٦٣٤، البدر الطالع: ج ٢/٣٠٩ - ٣١٠، التحبير: ج ٧/٣٤٥٩، التقرير والتحبير: ج ٣/٢٩٤، الضياء اللامع: ج ٢/٤٣٢ - ٤٣٣، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٦٦٩، تيسير التحرير: ج ٤/٧٦، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٢٠٨ - ٢٠٩.

مَبْحَثُ الاستدلال^(١)

[تعريف الاستدلال]

قال العلماء: «الاستدلال دليل ليس بنص من كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قياس»^(٢). فدخل فيه القياس الاقتراني^(٣)، نحو: كل نبيذ مسكر، وكل مسكر حرام، ينتج: كل نبيذ حرام. ودخل فيه أيضاً القياس الاستثنائي^(٤)، نحو: إن كان النبيذ مسكراً، فهو حرام، لكنه مسكر، فهو حرام. ودخل فيه أيضاً

(١) الاستدلال في الاصطلاح مشترك، فإنه يطلق على ذكر الدليل سواء أكان نصاً أم إجماعاً أم غيرهما، ويطلق على نوع خاص من أنواع الأدلة، وهو المقصود ببيانه هنا، وله عقد هذا المبحث، وهذا النوع الخاص من الأدلة هي المختلف فيها بين العلماء كالاستصحاب والاستحسان، وعبر عنها بالاستدلال؛ لأن كل ما ذكر فيه إنما قاله العالم بطريق الاستدلال والاستنباط، وليس له عليه دليل قطعي، ولا أجمعوا عليه. ينظر: رفع الحاجب: ج ٤/ ٤٨١، الغيث الهامع: ص ٦٣٦، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/ ٦٧٥.

(٢) وهو اصطلاح أكثر علماء الأصول. ينظر: الإحكام للأمدى: ج ٤/ ١٢٥، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/ ١١٦٩ - ١١٧٠، بيان المختصر: ج ٢/ ٧٩٢، ١٥٨، جمع الجوامع: ص ١٠٧، التشنيف: ج ٢/ ١٣٩، الغيث الهامع: ص ٦٣٦، البدر الطالع: ج ٢/ ٣١٣، التحرير: ج ٨/ ٣٧٣٩، الضياء اللامع: ج ٢/ ٤٣٥، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/ ٦٧٥، غاية الوصول: ص ١٣٧، شرح الكوكب المنير: ج ٤/ ٣٩٧.

(٣) القياس الاقتراني وهو: قياس مؤلف من قضيتين متى سلمتا لزم عنهما لذاتهما قول آخر أي قضية أخرى نتيجة، كقولنا: كل نبيذ مسكر، وكل مسكر حرام، ينتج: كل نبيذ حرام. ينظر: تشنيف المسامع: ج ٢/ ١٤٠، الغيث الهامع: ص ٦٣٧، البدر الطالع: ج ٢/ ٣١٣، التحرير: ج ٨/ ٣٧٤٠، الضياء اللامع: ج ٢/ ٤٣٦، غاية الوصول: ص ١٣٧، شرح الكوكب المنير: ج ٤/ ٣٩٧ - ٣٩٨.

(٤) القياس الاستثنائي وهو: ما يذكر فيه النتيجة أو نقيضها، وسمي بـ (الاستثنائي)؛ لاشتماله على حرف الاستثناء (لكن) ويكون في الشرطيات أيضاً، كقولنا: إن كان النبيذ مسكراً، فهو حرام، لكنه مسكر، فهو حرام. ينظر: تشنيف المسامع: ج ٢/ ١٤٠، الغيث الهامع: ص ٦٣٧، البدر الطالع: ج ٢/ ٣١٣، التحرير: ج ٨/ ٣٧٤٠، الضياء اللامع: ج ٢/ ٤٣٥ - ٤٣٦، غاية الوصول: ص ١٣٧، شرح الكوكب المنير: ج ٤/ ٣٩٨ - ٣٩٩.

قياس العكس^(١)، وهو: إثبات عكس حكم شيء لمثله، نحو حديث مسلم^(٢) «أَيَاتِي أَحَدُنَا شَهْوَتُهُ وَلَهُ فِيهَا أَجْرٌ؟ قَالَ: أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَكَانَ عَلَيْهِ وَزْرٌ».

(١) كذا في: تشنيف المسامع: ج ٢/ ١٤٠، الغيث الهامع: ص ٦٣٧، البدر الطالع: ج ٢/ ٣١٣، التحرير: ج ٨/ ٣٧٤٢، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/ ٦٧٥، غاية الوصول: ص ١٣٧، شرح الكوكب المنير: ج ٤/ ٤٠٠.

(٢) في صحيحه، كتاب الزكاة، باب يَبَيِّنُ أَنَّ اسْمَ الصَّدَقَةِ يَقَعُ عَلَى كُلِّ نَوْعٍ مِنَ الْمَعْرُوفِ، رقم (١٠٠٦) عن أبي ذرٍّ رضي الله عنه مرفوعاً.

[حُجَّةُ الاستصحاب]

مسألة: الاستصحاب^(١) حُجَّةٌ عند أئمة الشافعية^(٢)، دُونَ الحنفية^(٣). وذلك

(١) الاستصحاب لغة: طلب الضحية، يقال: استصحب الرجل دعاه إلى الضحية، واستصحب الكتاب وغيره، وكلُّ شيءٍ لازم شيئاً فقد استصحبه. ينظر مادة (صَحَبَ) في: لسان العرب: ج ١/٥٢٠، تاج العروس: ج ٣/١٨٦.

واصطلاحاً هو: الحكم بثبوت أمرٍ في الزمان الثاني بناءً على أنه كان ثابتاً في الزمان الأول. ينظر: كشف الأسرار: ج ٣/٥٤٥ تقريب الوصول: ص ١٣٣، جمع الجوامع: ص ١٠٨، التلويح: ج ٢/٢١٣، بيان المختصر: ج ٢/٧٩٦، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٦٨٠، غاية الوصول: ص ١٣٨، وسُمِّيَ هذا النوع باستصحاب الحال لأنَّ المستدلَّ يجعلُ الحكم الثابت في الماضي مُصاحِباً للحال أو يجعلُ الحال مُصاحِباً لذلك الحكم. كما في كشف الأسرار: ج ٣/٥٤٥.

(٢) حُجَّةٌ عندهم مطلقاً للدفع والإثبات، وهو قول جمهور المالكية والشافعية والحنابلة وبعض الحنفية السمرقنديين منهم: الإمام أبو منصور الماتريدي رحمته الله. ينظر: المقدمة لابن القصار: ص ١٥٧، الإشارات: ص ١٠٤، محصول ابن العربي: ص ١٣١، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/١١٧٤ تقريب الوصول: ص ١٣٣، بيان المختصر: ج ٢/٧٩٦، الإحكام للآمدي: ج ٤/١٣٣، تخريج الفروع على الأصول: ص ١٧٢، الإبهاج: ج ٣/١٦٨، التحقيقات: ص ٥٧٨، غاية الوصول: ص ١٣٨، التحبير: ج ٨/٣٧٥٥، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٤٠٣، التقرير والتحبير: ج ٣/٣٨٦، تيسير التحرير: ج ٤/١٧٦.

(٣) وهو قول كثير من أئمة الحنفية الذين أنكروا حُجَّةَ الاستصحاب مطلقاً سواء أكان للدفع أو الاستحقاق (الإثبات). ينظر: التقرير والتحبير: ج ٣/٣٨٦، تيسير التحرير: ج ٤/١٧٦. وذهب جماعة من الحنفية منهم: الإمام القاضي أبو زيد الدبوسي وشمس الأئمة السرخسي وفخر الإسلام البردوي إلى أنَّ الاستصحاب حُجَّةٌ للدفع فقط لا للإثبات، وهذا هو القول المشهور عندهم. ينظر: التوضيح: ج ٢/٢١٢، كشف الأسرار: ج ٣/٥٤٥، التلويح: ج ٢/١٧٦.

كاستصحاب العدم الأصلي^(١) الذي نفاه العقل، ولم يُثبتهُ الشرع، كوجوب صوم رَجَب مثلاً. وكاستصحاب ما دلَّ الشرع على ثبوته لوجود سببه، كثبوت الملك بالشراء^(٢).

قال العلماء: «ولا يُحتجُّ باستصحاب في محلٍّ أجمع العلماء على خلافه، كأنَّ أجمع على حكم في حالٍ واختُلِفَ فيه في حالٍ أخرى، فلا يُحتجُّ باستصحاب تلك الحال في هذه»^(٣). وقال ابن سريج، والآمدي^(٤) «يُحتجُّ

= ٢١٣، التقرير والتحبير: ج ٣/٣٨٦، تيسير التحرير: ج ٤/١٧٦، شرح القواعد الفقهية للشيخ الزرقا: ص ٩٠.

(١) استصحاب العدم الأصلي وهو: الذي عرَّفَ العقلُ نفيه بالبقاء على العدم الأصلي، كني وجوب صلاة سادسة، وصوم سؤال فالعقل يدلُّ على انتفاء وجوب ذلك لا لتصريح الشارع لكن لأنه لا مثبت للوجوب، فبقي على النفي الأصلي؛ لعدم ورود السمع به، والجمهور على العمل بهذا، وذكر بعض العلماء فيه الاتفاق. ينظر: الإبهاج: ج ٣/١٦٨، و ينظر أيضاً: الإشارات للباقي: ص ١٠٤، قواطع الأدلة: ج ٢/٣٦، المستصفي: ص ١٥٩، المحصول لابن العربي: ص ١٣٠، إعلام الموقعين: ج ١/٣٣٩، البحر المحيط: ج ٤/٣٣٠، البدر الطالع: ج ٢/٣١٦، التحبير: ج ٨/٣٧٥٤، الضياء اللامع: ج ٢/٤٤١، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٦٧٨، غاية الوصول: ص ١٣٨، غاية المأمول: ص ٣١١، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٤٠٤ - ٤٠٥.

(٢) وهذا حُجَّةٌ مطلقاً عند جمهور المالكية والشافعية والحنابلة. ينظر: الضياء اللامع: ج ٢/٤٤١، قواطع الأدلة: ج ٢/٣٦، المستصفي: ص ١٦٠، الإبهاج: ج ٣/١٦٩، البحر المحيط: ج ٤/٣٣٠، البدر الطالع: ج ٢/٣١٧، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٦٧٨، غاية الوصول: ص ١٣٨، غاية المأمول: ص ٣١٢، إعلام الموقعين: ج ١/٣٣٩ - ٣٤٠، التحبير: ج ٨/٣٧٥٥، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٤٠٥.

(٣) وهو قول المالكية وأكثر الشافعية والحنابلة. ينظر: الإشارات للباقي: ص ١٠٤، الضياء اللامع: ج ٢/٤٤٤، التبصرة: ص ٥٢٦، قواطع الأدلة: ج ٢/٣٦، المستصفي: ص ١٦٠، الإبهاج: ج ٣/١٦٩، جمع الجوامع: ص ١٠٨، البحر المحيط: ج ٤/٣٣١، البدر الطالع: ج ٢/٣١٩، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٦٧٩، غاية الوصول: ص ١٣٨، غاية المأمول: ص ٣١٢، إعلام الموقعين: ج ١/٣٤١، المختصر لابن اللحام: ص ١٦٠، التحبير شرح التحرير: ج ٨/٣٧٦٢ - ٣٧٦٣، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٤٠٦.

(٤) في كتابه الإحكام: ج ٤/١٤١، و عبارته: «اختلفوا في جواز استصحاب حكم الإجماع في =

بذلك»^(١). مثاله: الخارج النجس^(*) من غير السبيلين لا ينقض الوضوء عند الشافعية استصحاباً لما قبل الخروج، من بقاءه المجمع عليه^(٢).

[مطالبة النافي بالدليل]

مسألة: لا يطالب النافي بالدليل على انتفائه إذا ادعى علماً ضرورياً؛ لأنه لعدالته صادق في دعواه، بخلاف ما إذا ادعى علماً نظرياً، فإنه يطالب بالدليل على انتفائه؛ لأن المعلوم بالنظر أو المظنون قد يشتبه، فيطلب دليلاً؛ لينظر فيه^(٣).

[الأخذ بالأخف أو الأثقل]

واختلف العلماء هل يجب على المكلف الأخذ بالأخف أو الأثقل؟ أو لا يجب شيء؟ الأقرب الثالث^(٤).

دليل الأول: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾^(٥).

= محل الخلاف، فنفاه جماعة من الأصوليين كالغزالي، وغيره، وأثبتته آخرون، وهو المختار.

(١) وبه قال الإمام الصيرفي والمزني وأبو ثور، وهو مذهب الإمام داود أيضاً. ينظر: التبصرة: ص ٥٢٦، الإبهاج: ج ٣/١٦٩، البحر المحيط: ج ٤/٣٣٢، إعلام الموقعين: ج ١/٣٤١، البدر الطالع: ج ٢/٣١٩، الضياء اللامع: ج ٢/٤٤٣، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٦٧٩.

(*) نهاية (ق ٢٥/أ).

(٢) كذا في: التحقيقات: ص ٥٧٨، البدر الطالع: ج ٢/٣١٩، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٦٨١، غاية الوصول: ص ١٣٨، غاية المأمول: ص ٣١١.

(٣) وهو قول الأكثرين من علماء الأصول. ينظر: المستصفى: ص ١٦٢، الإحكام للآمدي: ج ٤/٢٢٤، جمع الجوامع: ص ١٠٩، البحر المحيط: ج ٤/٣٤١، تشنيف المسامع: ج ٢/١٤٦، الغيث الهامع: ص ٦٤٤، البدر الطالع: ج ٢/٣٢١، الضياء اللامع: ج ٢/٤٤٥، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٦٨١، غاية الوصول: ص ١٣٩.

(٤) وهو اختيار الإمام الجلال المحلي في البدر الطالع: ج ٢/٣٢١، ينظر: الضياء اللامع: ج ٢/٤٤٥، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٦٧٩، غاية الوصول: ص ١٣٩، وينظر للتوسع: المحصول: ج ٦/٢١٤ - ٢١٧، البحر المحيط: ج ٤/٣٤٠.

(٥) سورة البقرة، الآية (١٨٥).

ودليل الثاني: أَنَّ الْأَثْقَلَ أَكْثَرُ ثَوَاباً، وأحوط، وقد قال ﷺ لعائشة رضي الله عنها: «أَجْرُكَ عَلَى قَدْرِ نَصَبِكَ»^{(١)(٢)}.

ودليل الثالث: أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْوُجُوبِ^(٣).

[تَعَبُّدُ النَّبِيِّ ﷺ بِشَرْعٍ سَابِقٍ قَبْلَ النُّبُوَّةِ وَبَعْدَهَا]

مسألة: اختلف العلماء هل كان رسول الله ﷺ مُتَعَبِّداً بِشَرْعٍ قَبْلَ النُّبُوَّةِ؟ فقال بعضهم: «لا»^(٤). قال بعضهم: «نعم»^(٥).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحج، باب أجر العمرة على قدر النصب، رقم (١٦٩٥)، ومسلم، كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام، رقم (١٢١١)، ولفظهما: «وَلَكِنَّهَا عَلَى قَدْرِ نَفَقَتِكَ أَوْ نَصَبِكَ». وقد جاء عند الحاكم في المستدرک أول كتاب المناسك، رقم (١٧٣٤) وصححه: أنه قال لعائشة رضي الله عنها: «إِنَّمَا أَجْرُكَ فِي عُمَرَتِكَ عَلَى قَدْرِ نَفَقَتِكَ».

(٢) قال الإمام النووي رحمه الله في شرح صحيح مسلم: ج ٨/١٥٢: «ظاهر الحديث أَنَّ الثَّوَابَ وَالْفَضْلَ فِي الْعِبَادَةِ يَكْثُرُ بِكَثْرَةِ النَّصَبِ وَالتَّفَقُّةِ». قال الإمام ابن حجر رحمه الله في فتح الباري: ج ٣/٦١١: «وهو كما قال - النووي - لكن ليس ذلك بمطرد، فقد يكون بعض العبادة أخف من بعض، وهو أكثر فضلاً وثواباً بالنسبة إلى الزمان كقيام ليلة القدر بالنسبة لقيام ليال من رمضان غيرها، وبالنسبة للمكان كصلاة ركعتين في المسجد الحرام بالنسبة لصلاة ركعات في غيره... وكدرهم من الزكاة بالنسبة إلى أكثر منه من التطوع».

(٣) ينظر: المحصول: ج ٦/٢١٤ - ٢١٧، البحر المحيط: ج ٤/٣٤٠، تشنيف المسامع: ج ٢/١٤٧، الغيث الهامع: ص ٦٤٥، البدر الطالع: ج ٢/٣٢١، الضياء اللامع: ج ٢/٤٤٥، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٦٧٩، غاية الوصول: ص ١٣٩.

(٤) وهو مذهب جمهور الحنفية والمالكية والحنابلة. ينظر: أصول السرخسي: ج ٢/١٠٠ - ١٠٢، التقرير والتحبير: ج ٢/٤١١، تيسير التحرير: ج ٣/١٣١، فواتح الرحموت: ج ٢/٣٥٠، الضياء اللامع: ج ٢/٤٤٦، روضة الناظر: ص ١٦١، المسودة: ص ١٦٣، المختصر لابن اللحام: ص ١٦١، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٤٠٩، المدخل: ص ٢٨٩، وذهب إليه الإمام ابن الحاجب في مختصره: ج ٢/١١٧٨، والإمام البيضاوي في المنهاج: ج ٢/٢٧٥ مع الإبهاج، واختاره الشيخ زكريا الأنصاري في غاية الوصول: ص ١٣٩ ثم توقف في تعيين ذلك الشرع.

(٥) وهو مذهب جمهور المتكلمين، ونصره الإمام الباقلاني. ينظر: المحصول: ج ٣/٤٠١، =

وَاخْتَلَفَ الْمُثْبِتُونَ، فَقِيلَ: «هُوَ شَرعُ نُوحٍ»، وَقِيلَ: «شَرعُ إِبْرَاهِيمَ» وَقِيلَ: «شَرعُ مُوسَى»، وَقِيلَ: «شَرعُ عِيسَى»^(١). قَالَ السُّبْكِيُّ^(٢) «وَالْمَخْتَارُ الْوَقْفُ». عَنْ تَعْيِينِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا حُكْمَ قَبْلَ وَرُودِ الشَّرْعِ، بَلِ الْأَمْرُ مَوْقُوفٌ إِلَى وَرُودِهِ^(٣)، وَتَقَدَّمَ أَوَّلُ الْكِتَابِ.

أَمَّا تَعْبُدُهُ ﷺ بِشَرْعِ أَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ بَعْدَ نُبُوَّتِهِ ﷺ، فَمَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّهُ لَهُ شَرْعًا يَخْصُّهُ^(٤).

[أَصْلُ الْمَضَارِّ التَّحْرِيمِ وَالْمَنَافِعِ الْجِلِّ]^(٥)

وَمِنْ هُنَا عُرِفَ أَنَّ أَصْلَ الْمَضَارِّ التَّحْرِيمِ، وَالْمَنَافِعِ الْجِلِّ، قَالَ تَعَالَى:

= المسودة: ص ١٦٤، الإبهاج: ج ٢/٢٧٥ البحر المحيط: ج ٤/٣٤٧، تشنيف المسامع:

ج ٢/١٤٨، الضياء اللامع: ج ٢/٤٤٧، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٦٨٢.

(١) تنظر هذه الأقوال في: المسودة: ص ١٦٣ - ١٦٤، البحر المحيط: ج ٤/٣٤٦، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٤١٠، إرشاد الفحول: ص ٣٩٩، المراجع السابقة.

(٢) في جمع الجوامع: ص ١٠٩، والإبهاج: ج ٢/٢٧٥.

(٣) وهو قول الإمام الغزالي في المستصفى: ص ١٦٥، والإمام الآمدي في الإحكام: ج ٤/١٤٥، واختاره الإمام النووي في روضة الطالبين: ج ١٠/٢٠٥ وَقَالَ: «وَالْمَخْتَارُ أَنَّهُ لَا يُجْزَمُ فِي ذَلِكَ بِشَيْءٍ، إِذْ لَيْسَ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى عَقْلِ وَلَا ثَبَتٌ فِيهِ نَصٌّ وَلَا إِجْمَاعٌ». وَاخْتَارَهُ أَيْضاً الْإِمَامُ الزَّرْكَشِيُّ فِي تَشْنِيفِ الْمَسَامِعِ: ج ٢/١٤٨، وَالْإِمَامُ الْمُحَلِّي فِي الْبَدْرِ الطَّالِعِ: ج ٢/٣٢٣.

(٤) وهو قول أكثر الشافعية والأشاعرة. ينظر: المستصفى: ص ١٦٦، المحصول ج ٣/٤٠١، الإحكام للآمدي: ج ٤/١٤٧، جمع الجوامع: ص ١٠٩، البحر المحيط: ج ٤/٣٤٨، تشنيف المسامع: ج ٢/١٤٠، الغيث الهامع: ص ٦٤٦، البدر الطالع: ج ٢/٣٢٣ - ٣٢٤، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٦٨٢، غاية الوصول: ص ١٣٩، واختاره الإمام الشعرائي هنا.

وذهب الجمهور إلى خلافهم. ينظر: مختصر ابن الحاجب: ج ٢/١١٨٣، بيان المختصر: ج ٢/٧٩٨، الضياء اللامع: ج ٢/٤٤٧ التحبير شرح التحرير: ج ٨/٣٧٧٨، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٤١٠، وينظر للتوسع: البحر المحيط: ج ٤/٣٤٨ - ٣٥٣.

(٥) أي بعد بعثته؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْمَضَارِّ وَالْمَنَافِعِ قَبْلَ الْبِعْثَةِ وَقَبْلَ وَرُودِ الشَّرْعِ قَدْ مَرَّ فِي أَوَائِلِ الْكِتَابِ، تَحْتَ مَسْأَلَةٍ: «وَلَا حُكْمَ قَبْلَ وَرُودِ الشَّرْعِ، بَلِ الْأَمْرُ مَوْقُوفٌ إِلَى وَرُودِهِ». يَنْظُرُ: الْإِبْهَاجُ: ج ٣/١٦٥، الْبَدْرِ الطَّالِعُ: ج ٢/٣٢٥.

﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾^(١) وَفِي الْحَدِيثِ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»^(٢) أَيْ فِي دِينِنَا، أَيْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ^(٣). وَاسْتَشْنَى الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ السُّبْكِيُّ مِنْ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمَنَافِعِ الْجِلِّ الْأَمْوَالُ، فَإِنَّهَا مِنَ الْمَنَافِعِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا التَّحْرِيمُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ»^(٤)^(٥). فَيُخَصُّ بِهِ عُمُومُ الْآيَةِ السَّابِقَةِ قَرِيبًا.



(١) سورة البقرة، الآية (٢٩).

(٢) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب الشفعة، باب الْقَضَاءِ فِي الْيَرْفَقِ، رَقْم (١٤٢٩) مَرْسَلًا، وَأَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، مُسْنَدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَبَّاسِ رَقْم (٢٨٦٧)، وَابْنُ مَاجَه فِي سُنَنِهِ، كِتَابُ الْأَحْكَامِ، بَابُ مَنْ بَنَى فِي حَقِّهِ مَا يَضُرُّ بَجَارِهِ، رَقْم (٢٣٤١) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَالتَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ، حَدِيثُ ثَعْلَبَةَ بْنِ أَبِي مَالِكٍ الْقُرْظِيُّ، رَقْم (١٣٨٧)، وَرَقْم (١١٥٧٦) مِنْ حَدِيثِ عِكْرَمَةَ عَنْ بَنِي عَبَّاسٍ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي سُنَنِهِ، كِتَابُ الْبَيُوعِ، رَقْم (٢٨٨)، وَالحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ، كِتَابُ الْبَيُوعِ، رَقْم (٢٣٤٥) وَقَالَ: «حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ». وَوَفَّقَهُ الذَّهَبِيُّ فِي التَّلْخِصِ: ج ٢/٦٦، وَالبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ الْكَبِيرِ، كِتَابُ الصُّلْحِ، بَابُ لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ، رَقْم (١١١٦٦)، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ عُلَمَاءِ الْأُصُولِ. يَنْظُرُ: الْمَحْصُولُ: ج ٦/١٣١، الْمِنْهَاجُ وَالْإِبْهَاجُ: ج ٣/١٦٥، الْبَحْرُ الْمُحِيطُ: ج ٤/٣٢٢، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ١٠٩، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ٢/١٥٠، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٦٤٧، الْبَدْرِ الطَّالِعُ: ج ٢/٣٢٥، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ٢/١٣٥، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/٤٤٨، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/٦٨٣، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ١٣٩، تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ: ج ٢/١٧٢.

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ، كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ الْخُطْبَةِ أَيَّامَ مَنَى، رَقْم (١٦٥٢) عَنْ بَنِي عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مَرْفُوعًا، وَمُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، كِتَابُ الْقِسَامَةِ، بَابُ تَغْلِيظِ تَحْرِيمِ الدِّمَاءِ وَالْأَعْرَاضِ وَالْأَمْوَالِ، رَقْم (١٦٧٩) عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا.

(٥) هَذَا مَا نَقَلَهُ عَنْهُ وَلَهُ الْإِمَامُ تَاجُ السُّبْكِيِّ فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ: ص ١٠٩ - ١١٠.

[حُجِّيَّةُ الاستِحْسَان]

مسألة: الاستِحْسَان^(١) قال به الإمام أبو حنيفة رحمته الله^(٢). وأنكره الباقر من

(١) الاستِحْسَان لغة: استفعال من الحُسْن، وهو عَدُّ الشَّيْءِ واعتقاده حَسَنًا، تقول: استحسنتُ كذا أي اعتقدته حَسَنًا. ينظر مادة (حَسَنَ) في لسان العرب: ج ١٣/١١٧، تاج العروس: ج ٤٢٣/٣٤.

و اصطلاحاً: فقد اختلفت عبارات العلماء ومن ضمنهم الحنفية في تعريف الاستِحْسَان الذي قال به الإمام أبو حنيفة ومن معه وهذه التعريفات المختلفة تُحدّد مسار الخلاف في حُجِّيَّته بين العلماء، وأهمها: ١ - العُدُولُ بِالمَسْأَلَةِ عَنْ حُكْمِ نَظَائِرِهَا إِلَى حُكْمِ آخِرِ الدَّلِيلِ شَرْعِيٍّ أَقْوَى يَقْتَضِي هَذَا العُدُولَ. ٢ - أو أَنَّهُ العُدُولُ عَنْ مُوجِبِ قِيَاسٍ إِلَى قِيَاسٍ أَقْوَى مِنْهُ لِسَبَبٍ يَسْتَدْعِي ذَلِكَ. ٣ - أو هو: تَخْصِيصُ قِيَاسٍ بِدَلِيلٍ أَقْوَى مِنْهُ. ٤ - كُلُّ دَلِيلٍ فِي مَقَابِلَةِ القِيَاسِ الظَّاهِرِ مِنْ نَصٍّ أو إِجْمَاعٍ أو ضَرْوَةٍ. و التَّعْرِيفُ الأوَّلُ للإمام أبي الحسن الكرخي رحمته الله، وقد استحسنته كثير من علماء الحنفية والمالكية والحنابلة، وهو الأجمع والأشمل، والتعريف الثاني داخل في الأول وقريب منه، و التعريف الرابع يفصل أنواع الاستِحْسَان عند الحنفية وهي الاستِحْسَان بالأثر (النص) والإجماع أو الضرورة، و الشافعية لم يُنكروا على أبي حنيفة رحمته الله الاستِحْسَان بهذه الأمور؛ لأنَّ تركَّ القِيَاسُ بهذه الدَّلَائِلُ مُسْتَحْسَنٌ بالاتِّفَاقِ، والاستِحْسَانُ بهذه الإطلاقات كلها لا خلاف فيها بين العلماء. ينظر: قواطع الأدلة: ج ٢/٢٦٨، كشف الأسرار: ج ٤/٤، التوضيح: ج ٢/١٧١، التقرير والتحجير: ج ٣/٢٩٥ - ٢٩٦، تيسير التحرير: ج ٤/٧٨، الإشارات: ص ١٠٠، تقريب الوصول: ص ١٣٤، بيان المختصر: ج ٢/٨٠٢، الاعتصام: ج ٢/١٣٨، الضياء اللامع: ج ٢/٤٤٩ - ٤٥١، روضة الناظر: ص ١٦٧، المختصر لابن اللحام: ص ١٦٢، التحجير شرح التحرير: ج ٨/٣٨٢٤، التبصرة ص ٤٩٣ - ٤٩٤، المستصفى: ص ١٧٣، الإبهاج: ج ٣/١٨٨ - ١٩٠، غاية الوصول: ص ١٣٩.

(٢) ينظر: أصول السرخسي: ج ٢/٢٠٠ - ٢٠٤، كشف الأسرار: ج ٤/٣ - ٨، التوضيح: ج ٢/١٧١، وبهذا أخذ أكثر المالكية وخاصة من أصحاب الإمام مالك المصريين، ونسبوا

العلماء^(١)، ومنهم الحنابلة^(٢).

وَفَسَّرَهُ بَعْضُهُمْ: «بَدَلِيلٌ يَنْقَدِحُ فِي نَفْسِ الْمُجْتَهِدِ، تَقْصُرُ عَنْهُ عِبَارَتُهُ». وهو تَفْسِيرٌ فِيهِ غُمُوضٌ؛ لِأَنَّ الدَّلِيلَ الْمَذْكُورَ إِنْ تَحَقَّقَ عِنْدَ الْمُجْتَهِدِ، فَمَعْتَبَرٌ، وَلَا يَضُرُّ قُصُورُ عِبَارَتِهِ عَنْهُ. قَطْعاً، وَإِنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ عِنْدَهُ فَمَرْدُودٌ كَذَلِكَ^(٣). وكان الشافعي يقول كثيراً: «من استحسَنَ فَقَدْ شَرَعَ»^(٤). أي وَضَعَ شَرْعاً لَمْ يَأْذَنْ بِهِ

إليه. ينظر: الإشارات للإمام الباجي: ص ١٠٠ - ١٠١، الاعتصام: ١٣٧/٢ وهذا أيضاً هو المذهب المشهور عند الحنابلة. ينظر: روضة الناظر: ص ١٦٧، المختصر لابن اللحام: ص ١٦٢، التحجير شرح التحرير: ج ٨/٣٨١٨ و ٣٨٢١، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٤٢٧ و ٤٣٠، المدخل: ص ٢٩١.

(١) وهو قول الشافعية وجماعة من المالكية ورواية عند الحنابلة. ينظر: التبصرة: ص ٤٩٢، قواطع الأدلة: ج ٢/٢٦٨، المستصفى: ص ١٧١، المنهاج والإبهاج: ج ٣/١٨٨، غاية الوصول: ص ١٣٩، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/١١٩١، بيان المختصر: ج ٢/٨٠٣، البحر المحيط: ج ٤/٣٨٦ - ٣٨٧، الإشارات للإمام الباجي: ص ١٠١، تقريب الوصول: ص ١٣٤، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٤٣٠.

(٢) خَصَّ الحنابلة بالذكر هنا، كما فَعَلَ الإمام المحلي؛ تنبيهاً على نسبة الإمام ابن الحاجب في مختصره: ج ٢/١١٩١ أَنَّ الحنابلة يقولون بالاستِحْسَانُ هُمُ والحنفية، ومع ذلك فإنَّ عند الحنابلة روايتان في قبول الاستِحْسَان أو رَدُّهُ: الأولى مِنْهُمَا مع الحنفية والأخرى مع الشافعية والأولى هي المشهورة، والمذهب عندهم. ينظر: روضة الناظر: ص ١٦٧، التحجير شرح التحرير: ج ٨/٣٨١٨ و ٣٨٢١، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٤٢٧ و ٤٣٠.

(٣) هذا التفسير عن الحنفية نقله جماعة من العلماء، ثم رَدُّوه، وأنكروا نسبته للإمام أبي حنيفة، وهذا التفسير غير موجود في كتبهم الأصولية المعتمدة كما مرَّ في تعريف الاستِحْسَان. ينظر: التبصرة: ص ٤٩٣، قواطع الأدلة: ج ٢/٢٦٨، المستصفى: ص ١٧٣، روضة الناظر: ص ١٦٨، الإحكام: ج ٤/١٦٣، كشف الأسرار: ج ٤/٥٠، الإبهاج: ج ٣/١٨٨ و ١٩٠، التلويح: ج ٢/١٧١، البحر المحيط: ج ٤/٣٩٢، التقرير والتحجير: ج ٣/٢٩٦، التحجير: ج ٨/٣٨٢٥ - ٣٨٢٦، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٤٣٢.

(٤) هذه الكلمة من معنى كلام الإمام الشافعي، الموجود في كتاب الأم: ج ٧/٣٠٠ - ٣٠٤ باب إبطال الاستِحْسَان. هذا الذَّمُّ والإنكار الشديد للاستِحْسَان من الإمام الشافعي رحمته الله إنما هو منصبٌ على أساس أنَّ الاستِحْسَان قولٌ بالرَّأْيِ المُجَرَّد الذي يَسْتَحْسِنُهُ المُجْتَهِدُ بِعَقْلِهِ ورأْيِ نَفْسِهِ من غير دليل، وذلك هو ظاهرُ لَفْظَةِ الاستِحْسَان، وهذا ما كَانَ شائعاً ودائراً =

الله، إذ ليس لأحد أن يضع شراً* من قبل نفسه.

قال ابن السبكي: «وأما استحسان الشافعي نحو التحليف على المصحف واستحسانه في الممتعة ثلاثين درهماً، فذلك ليس من الاستحسان المختلف فيه إن تحقق، وإنما قال ذلك؛ لما أخذ فقهية مبيّنة في محالها^(١). فعلم أن المحذور إنما هو في حق من يقول باستحسان مختلف فيه^(٢).

[حجية قول الصحابي على الصحابي]

مسألة: قول الصحابي المجتهد على صحابي غير حجة وفقاً^(٣)، وكذا على

= على الألسنة في عصر الإمام الشافعي، وخاصة من بعض أتباع المذهب الحنفي ممن ناظره كـ (بشر المريسي) من غير أن يبينوا المراد منها ولو بينوا معناها لسلم لهم، أو ناقشهم فيها، فإنكاره عليه السلام كان لمجرد إطلاق القول بالاستحسان - الذي ظاهره الهوى والرأي من غير بيان المراد منه - في مقابل الكتاب والسنة، وهذا ما نهى عنه كل الأئمة، لا سيما الأربعة منهم عليهم السلام، أما الاستحسان بالمعنى الذي مر بيانه فهذا لا ينكره أحد من العلماء؛ لأنه عمل بمقتضى الدليل وإن كان لا يسمى استحساناً عند بعضهم. ينظر: قواطع الأدلة: ج ٢/٢٦٨، التبصرة: ص ٤٩٤، كشف الأسرار: ج ٤/٥، الإبهاج: ج ٣/١٩٠، رفع الحاجب: ج ٤/٥٢١ - ٥٢٣، التوضيح: ج ٢/١٧١، التقرير والتحبير: ج ٣/٢٩٦، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٦٨٦.

(*) نهاية (ق ٢٥/ب).

(١) هذا النقل ممزوج من كلام التاج السبكي في جمع الجوامع: ص ١١٠، والجلال المحلي في البدر الطالع: ج ٢/٣٢٨ - ٣٢٩.

(٢) وهذا ما نبّه عليه كثير من العلماء من الاستحسان إذا كان عملاً بمقتضى دليل متفق عليه نصاً كان أو إجماعاً أو ضرورة أو قياساً خفياً فهو حجة عند الجميع من غير تصوّر خلاف فيه، أو إنكار له؛ لذلك قال الإمام ابن الحاجب في مختصر: ج ٢/١١٩٢ «ولا يتحقق - أي لا يوجد - استحسان مختلف فيه». وينظر: بيان المختصر: ج ٢/٨٠٢، رفع الحاجب: ج ٤/٥٢١ - ٥٢٣، الإبهاج: ج ٣/١٩٠، التقرير والتحبير: ج ٣/٢٩٦، المختصر لابن اللحام: ص ١٦٢، التحبير شرح التحرير: ج ٨/٣٨٢٨، الضياء اللامع: ج ٢/٤٥١، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٦٨٦، إرشاد الفحول: ص ٤٠٢.

(٣) هذا الاتفاق نقله كثير من العلماء، كما يتبين ذلك في المراجع التالية: الإحكام: ج ٤/١٥٥، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/١١٨٦، التمهيد، للأسنوي: ص ٤٩٩، بيان المختصر

غيره، كالتابعي^(١)، إلا أن يكون في الحكم التعبدية أي فإن قوله فيه حجة؛ لظهور أن مستنده فيه التوقيف من النبي عليه السلام كما قال الشافعي عليه السلام: «رؤي عن علي عليه السلام أنه صلى في ليلة ست ركعات، في كل ركعة ست سجّادات، ولو ثبت ذلك عن علي فلت به؛ لأنه لا مجال للقياس فيه، فالظاهر أنه

= ج ٢/٨٠٠، منهاج والإبهاج: ج ٣/١٩٢، كشف الأسرار: ج ٣/٣٢٣، رفع الحاجب: ج ٤/٥١٣، منع الموانع: ص ٤٣٧، البحر المحيط: ج ٤/٣٥٨، التشنيف: ج ٢/١٥٤، الغيث الهامع: ص ٦٥١ - ٦٥٢، البدر الطالع: ج ٢/٣٢٩، الضياء اللامع: ج ٢/٤٥٣، التحبير: ج ٨/٣٧٩٧، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٦٨٧، غاية الوصول: ص ١٤٠، تيسير التحرير: ج ٣/١٣٢، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٤٢٢.

(١) وهو قول الإمام الشافعي في الجديد، والإمام أحمد في إحدى الروايتين، وهو قول الأشاعرة والمعتزلة وبعض المالكية الإمام الكرخي من الحنفية، واختاره الإمام الغزالي والإمام الرازي والإمام الآمدي والإمام ابن الحاجب، والإمام الأصفهاني والتاج السبكي، والإمام الزركشي، والإمام المحلي، والإمام السيوطي، وصححه الشيخ زكريا الأنصاري والإمام الشعرائي هنا. ينظر: التبصرة: ص ٣٩٥، التلخيص: ج ٣/٩٨، المستقصى: ص ١٧٠، المحصول ج ٦/١٧٤، الإحكام: ج ٤/١٥٥، الإبهاج: ج ٣/١٩٢، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/١١٨٦، بيان المختصر: ج ٢/٨٠٠، رفع الحاجب: ج ٤/٥١٤، جمع الجوامع: ص ١١٠، البحر المحيط: ج ٤/٣٥٨، تشنيف المسامع: ج ٢/١٥٤، الغيث الهامع: ص ٦٥١، البدر الطالع: ج ٢/٣٣٠، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٦٨٧، غاية الوصول: ص ١٤٠، الضياء اللامع: ج ٢/٤٥٣، تيسير التحرير: ج ٣/١٣٣، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٤٢٣، المدخل: ص ٢٩٠.

وذهب جمهور الحنفية والمالكية والإمام الشافعي في القديم، والإمام أحمد في إحدى روايتيه وهي المذهب المشهور عندهم، وأكثر العلماء إلى وجوب تقليد غير الصحابي للصحابي؛ وأن مذهبه حجة مُقدّمة على القياس؛ لأن قوله ملحق بالسنة؛ لاحتمال السماع وزيادة الإصابة في الرأي ببركة صحبة النبي عليه الصلاة والسلام. ينظر: كشف الأسرار: ج ٣/٣٢٣، التلويح: ج ٢/٣٦، تيسير التحرير: ج ٣/١٣٣، الضياء اللامع: ج ٢/٤٥٤، التبصرة: ص ٣٩٥، المستقصى: ص ١٧٠، تشنيف المسامع: ج ٢/١٥٤، الغيث الهامع: ص ٦٥١، إعلام الموقعين: ج ٤/١٢٠، التحبير شرح التحرير: ج ٨/٣٨٠٠، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٤٢٢، المدخل: ص ٢٩٠.

فَعَلَهُ تَوْقِيفًا» (١) (٢).

فَرُع: اختلفوا في تقليد الشافعي فَمَنْ دُونَهُ لِلصَّحَابِيِّ عَلَى قَوْلَيْنِ: والذي عليه الْمُحَقِّقُونَ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْلِيدُ أَحَدٍ مِنَ الْأُمَّةِ لِمَذْهَبِ صَحَابِيٍّ؛ لارتفاعِ الثَّقةِ بِمَذْهَبِهِ، إِذْ لَمْ يُدَوَّنْ، بِخِلَافِ الْأُمَّةِ الْأَرْبَعَةِ.

فَالْعِلَّةُ فِي مَنَعِ تَقْلِيدِهِ: إِنَّمَا هُوَ عَدَمُ التَّدْوِينِ، لَانْقِصَ اجْتِهَادِ الصَّحَابِيِّ عَنِ اجْتِهَادِ الْأُمَّةِ الْأَرْبَعَةِ (٣).

(١) أخرجه الإمام البيهقي بسنده عن إمامنا الشافعي رحمته الله في سننه الكبرى: ج ٣/٣٤٣، كتاب صلاة الخسوف، باب من صلى في الزلزلة بزيادة عدد الركوع والقيام قياساً على صلاة الخسوف، رقم (٦١٧٤).

(٢) وفي هذه الحالة يَكُونُ قول الصَّحَابِيِّ حُجَّةً بِالِاتِّفَاقِ؛ لَأَنَّ مُسْتَنَدَهُ فِيهِ التَّوْقِيفُ. ينظر: المنحول: ص ٣٧٦ و ٤٧٥، المستصفى: ص ١٧٠ - ١٧١، التمهيد، للأسنوي: ص ٤٩٩، جمع الجوامع: ص ١١٠، البحر المحيط: ج ٤/٣٦٣، تشنيف المسامع: ج ٢/١٥٤، الغيث الهامع: ص ٦٥١، البدر الطالع: ج ٢/٣٣٠ - ٣٣١، التحبير شرح التحرير: ج ٨/٣٨١ - ٣٨١٢، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٦٨٧، غاية الوصول: ص ١٤٠، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٤٢٤ - ٤٢٥، فواتح الرحموت: ج ٢/٣٥٥، المدخل: ص ٢٩٠.

(٣) وهو قول إمام الحرمين الجويني، ونقل فيه الاتِّفَاقُ، وتابعه كثير من الأئمة، وبه أفتى الإمام ابنُ الصَّلَاح. ينظر: البرهان: ج ٢/٧٤٤، فتاوى ابن الصلاح: ص ٨٨، التمهيد، للأسنوي: ص ٥٢٧، المسودة: ص ٤١٤، تشنيف المسامع: ج ٢/١٥٥ - ١٥٦، الغيث الهامع: ص ٦٥٢، البدر الطالع: ج ٢/٣٣١، الضياء اللامع: ج ٢/٤٥٣ - ٤٥٤، التقرير والتحبير: ج ٣/٤٧٢، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٦٨٧ - ٦٨٨، غاية الوصول: ص ١٤٠، تيسير التحرير: ج ٤/٢٥٥ - ٢٥٦.

وذهب غيرُهم من العلماء إلى أنهم يَقلِّدون؛ لأنَّهم قد نالوا مرتبة الاجتهاد، وازدادوا بصحة النَّبِيِّ عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ رَفْعَةً، وقد اختارَ هذا القولُ الإمامُ تاج الدِّين السُّبْكِيُّ في منع الموانع: ص ٤٥٠ - ٤٥١، وقال: «وهذا هو الصَّواب عندي». وبعد تصوُّبه هذا القول، ذَكَرَ أَنَّهُ لَا خِلَافَ حَقِيقَةً بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ، فقال في المرجع المذكور: «غير أنني أدعي أَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ فِي الْحَقِيقَةِ، بَلْ إِنْ تَحَقَّقَ ثُبُوتُ مَذْهَبٍ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ جَارَ تَقْلِيدُهُ وَفَاقًا، وَإِلَّا فَلَا، لَا لِكَوْنِهِ لَا يَقْلَدُ، بَلْ لِأَنَّ مَذْهَبَهُ لَمْ يَثْبُتْ حَقَّ الثُّبُوتِ، فَإِنْ قُلْتُ: قد صَحَّتْ أَقْوَالُ عَنْ خِلَافِ مَنْهُمْ - أَيِ الصَّحَابَةِ -؟ قُلْتُ: إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ لَا يُنْكَرُ ذَلِكَ،

وقال بعضهم: «قول الصَّحَابِيِّ حُجَّةٌ دُونَ الْقِيَاسِ، فَيُقَدَّمُ عَلَيْهِ عِنْدَ التَّعَارُضِ» (١).

وقال بعضهم: «قول الصَّحَابِيِّ حُجَّةٌ إِنْ ائْتَشَرَ فِي غَيْرِ ظُهُورِ مُخَالَفٍ لَهُ؛ لِأَنَّهُ صَارَ كَالِاجْمَاعِ السُّكُوتِيِّ» (٢).

وقال بعضهم: «قول أبي بكر وعمر رضي الله عنهما حُجَّةٌ دُونَ قَوْلِ غَيْرِهِمَا؛ لحديث (٣) «اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر» (٤).

= ولكن يقول: لَمَّا لَمْ يُدَوَّنْ عَنْهُمْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ أَتْبَاعٌ يُحَرِّرون قولهم حقَّ التحرير لم تحصل الطَّمَأْنِينَةُ بِهِ. وهذا توجيهٌ جيدٌ منه رحمته الله.

(١) وهو قولُ جُمهورِ الحنفية والمالكية والحنابلة، وقد مرَّ بيانه في الصفحة السابقة حاشية رقم (٢).

(٢) ينظر: التمهيد، للأسنوي: ص ٥٠٠، البحر المحيط: ج ٤/٣٦٥، الغيث الهامع: ص ٦٥٤، البدر الطالع: ج ٢/٣٣٢، الضياء اللامع: ج ٢/٤٥٤، التحبير شرح التحرير: ج ٨/٣٧٩٩، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٤٢٤، وهذا القولُ يُحَكِّى عن القديم والجديد للإمام الشافعي كما ذَكَرَ الإمامُ الزركشي أنفأً، الحافظُ السُّبُوطِيُّ فِي شَرْحِ الكوكب الساطع: ج ٢/٦٨٩. وقد مرَّ الكلامُ أَيْضاً عَلَى حُجَّةِ الإجماعِ السُّكُوتِيِّ، وَأَنَّهُ قَالَ بِهِ جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ.

(٣) أخرجه أحمد في مسنده، حديث حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ عَنِ النَّبِيِّ، رقم (٢٣٢٩٣)، والترمذي في سننه، كتاب المناقب، باب فِي مَنَاقِبِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رضي الله عنهما، رقم (٣٦٦٢)، وقال: «حديث حسن»، وابن ماجه في سننه، باب فِي فَضَائِلِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ، رقم (٩٧)، ابن حبان في صحيحه، كتاب إخباره عن مناقب الصحابة، ذكر أمر المصطفى المسلمين بالاعتداء بأبي بكر وعمر بعده، رقم (٦٩٠٢)، والطبراني في المعجم الأوسط، من اسمه علي، رقم (٣٨١٦)، والحاكم في المستدرک كتاب معرفة الصحابة أبو بكر بن أبي قحافة رضي الله عنه، رقم (٤٤٥٥)، وقال: «هذا حديث من أجل ما روي في فضائل الشيخين... فثبت بما ذكرنا صحة هذا الحديث، وإن لم يخرجاه وقد وجدنا له شاهداً بإسناد صحيح عن عبد الله بن مسعود». والبيهقي في سننه الكبرى، كتاب الحج، باب ما للمُحَرَّمِ قَتْلُهُ مِنْ دَوَابِّ الْبَرِّ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ، رقم (٩٨٣٦).

(٤) وهو محكي عن الإمام الشافعي رحمته الله. ينظر: البحر المحيط: ج ٤/٣٦٤ - ٣٦٥، تشنيف المسامع: ج ٢/١٥٧؛ الغيث الهامع: ص ٦٥٤، البدر الطالع: ج ٢/٣٣٣، الضياء اللامع: ج ٤/٤٥٥، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٦٩٠.

وقال بعضهم: «قول الخلفاء الأربعة^(١) حجة دون غيرهم»^(٢).

قال الشافعي: «قول الأربعة حجة إلا علياً»^(٣). قال القفال^(٤): «ليس

(١) (قول الخلفاء الأربعة) ليس المقصود به إجماعهم، وإنما قول كل واحد منهم على انفراد، حتى لا يتكرر الكلام؛ لأن إجماعهم عليه السلام مر الحديث عنه في مباحث الإجماع فلا يعاد هنا. ينظر: الضياء اللامع: ج ٢/٤٥٥.

(٢) هذا القول للإمام الشافعي في مذهبه القديم، فقد نُقل عنه أنه قال لما ذكر الصحابة عليهم السلام: «وَهُمْ فَوْقَنَا فِي كُلِّ عِلْمٍ وَاجْتِهَادٍ وَوَرَعَ وَعَقْلٍ...» وقال: «فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى قَوْلِ أَحَدِهِمْ دَلَالَةٌ مِنْ كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ كَانَ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ عليهم السلام أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ أَقُولَ مِنْ غَيْرِهِمْ». قال الإمام الزركشي: «وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ اشْتَهَرَ نَقْلُهُ عَنِ الْقَدِيمِ، وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ فِي الْجَدِيدِ أَيْضاً، وَقَدْ نَقَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي كِتَابِ الْأُمِّ: (ج ٧/٢٦٥) وَهُوَ مِنَ الْكُتُبِ الْجَدِيدَةِ، فَلَنَذْكُرُهُ بَلْفَظِهِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْفَائِدَةِ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَا كَانَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ مَوْجُودَيْنِ فَالْعُذْرُ عَلَى مَنْ سَمِعَهُمَا مَقْطُوعٌ إِلَّا بِاتِّبَاعِهِمَا فَإِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ صِرْنَا إِلَى أَقْوِيلِ أَصْحَابِ الرَّسُولِ أَوْ وَاحِدِهِمْ، وَكَانَ قَوْلُ الْأَئِمَّةِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَحَبَّ إِلَيْنَا». وَهَذَا صَرِيحٌ مِنْهُ فِي أَنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ عِنْدَهُ حُجَّةٌ مُقَدِّمَةٌ عَلَى الْقِيَاسِ...، فَيَكُونُ لَهُ قَوْلَانِ فِي الْجَدِيدِ وَأَحَدُهُمَا مُوَافِقٌ لِلْقَدِيمِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ غَفَلَ عَنْ نَقْلِهِ أَكْثَرَ الْأَصْحَابِ، وَيَقْتَضِي أَيْضاً أَنَّ الصَّحَابَةَ إِذَا اخْتَلَفُوا كَانَ الْحُجَّةُ فِي قَوْلِ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ إِذَا وَجَدَ عَنْهُمْ لِلْمَعْنَى الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ، وَهُوَ اشْتِهَارُ قَوْلِهِمْ وَرُجُوعُ النَّاسِ إِلَيْهِمْ، وَقَدْ اسْتَعْمَلَ الشَّافِعِيُّ ذَلِكَ فِي الْأُمِّ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ». ينظر ما تقدم كله في البحر المحيط: ج ٤/٣٥٩ - ٣٦٠ بتصرف يسير.

(٣) هذا مأخوذ من كلام الإمام الشافعي في الرسالة القديمة، فإنه ذكر أبا بكر وعمر وعثمان عليهم السلام، ولم يذكر علياً عليه السلام، فقيل: حكمه كحكمهم، وإنما تركه اختصاراً أو اكتفاءً بذكر الأكثر، على ما قال الإمام ابن القاص. ينظر: منع الموانع: ص ٤٥٨، تصنيف المسامع: ج ٢/١٥٧؛ الغيث الهامع: ص ٦٥٥، البدر الطالع: ج ٢/٣٣٣، الضياء اللامع: ج ٤/٤٥٥، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٦٩٠.

(٤) هو: عبد الله بن أحمد بن عبد الله، الإمام الجليل أبو بكر، الفقيه الشافعي المعروف بالقفال المروزي، كان وحيد زمانه فقهاً وحفظاً وورعاً وزهداً، له في المذهب الشافعي من الآثار ما ليس لغيره من أبناء عصره، تخرج به عددٌ من الأئمة الكبار منهم: القاضي حسين والشيخ أبو محمد الجويني والد إمام الحرمين، وغيرهما، وكان ابتداء اشتغاله بالعلم على كبر السن بعدما أفنى شبابه في عمل الأقفال، ولذلك قيل له القفال، قيل: في سن

تخصيص الشافعي علياً لعدم حجة قوله؛ لنقص اجتهاده عن اجتهاد الثلاثة قبله، بل لأنه لما آل الأمر إليه خرج إلى الكوفة، ومات كثيرٌ من الصحابة الذين كان يستشيرهم الثلاثة، كما فعل أبو بكرٍ في مسألة الجدة^(١)، وعمرٌ في مسألة الطاعون^(٢)، فكان قول كلٍّ منهم قول كثيرٍ من الصحابة، بخلاف قول علي عليه السلام^(٣).

= الثلاثين، وشرح فروع أبي بكر محمد بن الحداد المصري فأجاد في شرحها توفي رحمته الله سنة (٤١٧هـ) وهو ابن (٩٠) سنة. ينظر: وفيات الأعيان: ج ٦/٤٦، طبقات ابن قاضي شعبة: ج ١/١٨٢ - ١٨٣.

(١) جاءت الجدة إلى سيدنا أبي بكر عليه السلام تسأله ميراثها، فقال لها: ما لك في كتاب الله شيء وما لك في سنة رسول الله شيء فأرجعي حتى أسأل الناس، فسأل الناس فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله فأعطاها السدس، فقال أبو بكر: هل معك غيرك؟ فقال محمد بن مسلمة الأنصاري فقال: مثل ما قال المغيرة بن شعبة، فأنفذه لها أبو بكر، ثم جاءت الجدة الأخرى إلى عمر بن الخطاب تسأله ميراثها، فقال: ما لك في كتاب الله شيء، ولكن هو ذاك السدس فإن اجتمعتما فيه فهو بينكما وأنتكما خلث به فهو لها. أخرجه مالك في الموطأ، رقم (١٠٧٦)، وأبو داود في سننه، رقم (٢٨٩٤)، الترمذي في سننه، كتاب، رقم (٢١٠٠) وقال: «وفي الباب عن بريدة وهذا أحسن وهو أصح من حديث ابن عيينة»، والنسائي في سننه الكبرى، رقم (٦٣٣٩) (٦٣٤٠)، وابن ماجه في سننه، كتاب الفرائض، باب ميراث الجدة، رقم (٢٧٢٤).

(٢) قضية الطاعون، كما أخرج البخاري في صحيحه: رقم (٦٥٧٢)، ومسلم في صحيحه، والطيرة والكهانة ونحوها، رقم (٢٢١٩): أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَرَجَ إِلَى الشَّامِ فَبَلَغَهُ أَنَّ الْوَبَاءَ وَقَعَ بِهَا، فَدَعَا الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ وَاسْتَشَارَهُمْ، فَاخْتَلَفُوا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَدْ خَرَجْتَ لِأَمْرٍ وَلَا نَرَى أَنَّ تَرْجِعَ عَنْهُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَعَكَ بَقِيَّةُ النَّاسِ وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ، وَلَا نَرَى أَنَّ تُقَدِّمَهُمْ عَلَى هَذَا الْوَبَاءِ، ثُمَّ دَعَا الْأَنْصَارَ وَاسْتَشَارَهُمْ، فَاخْتَلَفُوا كَاخْتِلَافِ أَصْحَابِهِمْ، ثُمَّ دَعَا غَيْرَهُمْ مِنْ مَشِيخَةِ قُرَيْشٍ مِنْ مُهَاجِرَةِ الْفَتْحِ، وَاسْتَشَارَهُمْ فَلَمْ يَخْتَلَفْ عَلَيْهِ رَجُلَانِ فَقَالُوا: نَرَى أَنَّ تَرْجِعَ بِالنَّاسِ وَلَا تُقَدِّمَهُمْ عَلَى هَذَا الْوَبَاءِ، ثُمَّ جَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ وَكَانَ مُتَعَبِيًّا فِي بَعْضِ حَاجَتِهِ، فَقَالَ: إِنَّ عِنْدِي مِنْ هَذَا عِلْماً سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ: «إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَاراً مِنْهُ». فَحَمِدَ اللَّهُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عليه السلام ثُمَّ انْصَرَفَ.

(٣) ينظر النقل عنه في: منع الموانع: ص ٤٥٨ - ٤٦١، تصنيف المسامع: ج ٢/١٥٧ - ١٥٨؛

قال الماوردي^(١): «وَأَمَّا وَفَاقُ الشَّافِعِيِّ زَيْدًا فِي الْفَرَائِضِ حَتَّى تَرَدَّدَتْ الرِّوَايَةُ عَنْ زَيْدٍ، فَهُوَ لِذِلِّيلٍ لَا تَقْلِيدًا لِزَيْدٍ، فَكَانَ اجْتِهَادُهُ وَافِقًا اجْتِهَادَهُ»^{(٢)(٣)}. والله أعلم.

[الإلهام: عَدَمُ حُجِّيَّتِهِ وَتَعْرِيفُهُ]

مسألة: الإلهام^(٤) ليس بِحُجَّةٍ؛ لِعَدَمِ ثِقَةٍ مَنْ لَيْسَ مَعْصُومًا بِخَوَاطِرِهِ^(*)، فَلَا يَأْمَنُ مِنْ دَسِيسَةِ الشَّيْطَانِ فِيهَا^(٥)،

= الغيث الهامع: ص ٦٥٥، البدر الطالع: ج ٢/٣٣٣ - ٣٣٤، الضياء اللامع: ج ٤٥٥، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٦٩٠.

(١) تقدّمت ترجمته قبل قليل.

(٢) هذا المعنى مستوحى من كلام الإمام الماوردي، فقد ذَكَرَ الأسبابَ الَّتِي دَعَتِ الْإِمَامَ الشَّافِعِيَّ أَنْ يَأْخُذَ بِقَوْلِ سَيِّدِنَا زَيْدٍ عليه السلام فِي كِتَابِ الْحَاوِي: ج ٨/٧١.

قال الإمام تقي الدين الحصني الشافعي رحمته الله: «واختار الشافعي رحمته الله مذهبَ زَيْدٍ عليه السلام؛ لقوله: «أَفْرَضُكُمْ زَيْدًا». ولأنه أَقْرَبُ إِلَى الْقِيَاسِ، وَمَعْنَى اخْتِيَارِهِ لِمَذْهَبِ زَيْدٍ: أَنَّهُ نَظَرَ فِي أَدْلَتِهِ فَوَجَدَهَا مُسْتَقِيمَةً، فَعَمِلَ بِهَا لَا أَنَّهُ قَلَّدَهُ. لِأَنَّ الْمُجْتَهِدَ لَا يُقَلِّدُ مُجْتَهِدًا. كِفَايَةُ الْأَخْيَارِ: ص ٣٢٧، وَيَنْظُرُ: مَغْنِي الْمُحْتَاجِ لِلْإِمَامِ الْخَطِيبِ الشَّرِيبِيِّ: ج ٣/٣.

(٣) ينظر: منع الموانع: ص ٤٥٨، البحر المحيط: ج ٤/٣٦٧، تشنيف المسامع: ج ٢/١٥٨؛ الغيث الهامع: ص ٦٥٥، البدر الطالع: ج ٢/٣٣٤، الضياء اللامع: ج ٤٥٦، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٦٩٠ - ٦٩١.

(٤) الإلهام لغة: كما جاء في لسان العرب: ج ١٢/٥٥٥، وتاج العروس: ج ٣٣/٤٦١ مادة (لَهَمَ): «أَلْهَمَهُ اللَّهُ خَيْرًا: لَقَّنَهُ إِيَّاهُ، وَاسْتَلْهَمَهُ إِيَّاهُ: سَأَلَهُ أَنْ يُلْهِمَهُ إِيَّاهُ، وَالْإِلْهَامُ أَنْ يُلْقِيَ اللَّهُ فِي النَّفْسِ أَمْرًا يَبْعَثُهُ عَلَى الْفِعْلِ أَوْ التَّرْكِ، وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الْوَحْيِ يُخَصُّ اللَّهُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ».

(*) نهاية (ق ٢٦/أ).

(٥) وهو قولُ جماهير علماء أهل السُّنَّةِ، فَقَدَ قَالُوا: «إِنَّهُ خَيَالٌ لَا يَجُوزُ الْعَمَلُ لَا لِنَفْسِهِ وَلَا لِغَيْرِهِ إِلَّا عِنْدَ فَقْدِ الْحُجَجِ كُلِّهَا فِي بَابِ مَا أُبَيِّحَ عَمَلُهُ بِغَيْرِ عِلْمٍ». ينظر: قواطع الأدلة: ج ٢/٣٤٨، كشف الأسرار: ج ٣/٣١٠، التوضيح: ج ٢/٣٢٢، رفع الحجاب: ج ٤/٥٨٧ - ٥٩٠، جمع الجوامع: ص ١١١، تشنيف المسامع: ج ٢/١٥٩، الغيث الهامع: ص ٦٥٦، البدر الطالع: ج ٢/٣٣٥، الضياء اللامع: ج ٢/٤٥٧، التحبير: ج ٢/٧٨٤، التقرير:

خِلَافًا لِبَعْضِ الصُّوفِيَّةِ^(١) فِي قَوْلِهِمْ: «إِنَّ الْإِلْهَامَ حُجَّةٌ فِي حَقِّ صَاحِبِهِ يُلْزَمُهُ الْعَمَلُ بِهِ».

والإلهام شيءٌ يَقَعُ فِي الْقَلْبِ يَطْمَئِنُّ لَهُ الصَّدْرُ، يُخَصُّ اللَّهُ بِهِ تَعَالَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ^(٢). كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي كِتَابِ الْقَوْمِ.

قال العلماء: «وَأَمَّا الْإِلْهَامُ الْمَعْصُومُ كَرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَهُوَ حُجَّةٌ فِي حَقِّهِ وَحَقِّ غَيْرِهِ، إِذَا تَعَلَّقَ بِهِمْ كَالْوَحْيِ سِوَاءً»^{(٣)(٤)}.

= والتحبير: ج ٣/٣٩٣، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٦٩١، تيسير التحرير: ج ٤/١٨٤ - ١٨٥، غاية الوصول: ص ١٤٠، شرح الكوكب المنير: ج ١/٣٣١، المدخل: ص ٢٩٧.

(١) كالإمام شهاب الدين السَّهْرَوْرْدِي فِي أَمَالِيهِ كَمَا نَقَلَ عَنْهُ الْإِمَامُ الزَّرْكَشِي فِي تَشْنِيفِ الْمَسَامِعِ: ج ٢/١٦٠ وَ الْبَحْرُ الْمُحِيطُ: ج ٤/٤٠١، وَالْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ أَيْضًا فِي فَتَاوِيهِ: ج ١/١٦٩، فَقَالَ: «الْإِلْهَامُ خَاطِرٌ حَقٌّ مِنَ الْحَقِّ تَعَالَى، فَمِنْ عَلَامَتِهِ أَنْ يَنْشَرَحَ لَهُ الصَّدْرُ، وَلَا يُعَارِضُهُ مُعَارِضٌ مِنْ خَاطِرٍ آخَرَ». وَيَنْظُرُ: الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٦٥٦ - ٦٥٧، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/٣٣٥ - ٣٣٦، الضياء اللامع: ج ٢/٤٥٧، التَّحْبِيرُ: ج ٣/٣٩٣ - ٣٩٤، التَّحْبِيرُ: ج ٢/٧٨٧، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٦٩٢ - ٦٩٣، تيسير التحرير: ج ٤/١٨٥، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ١٤٠، إِرْشَادُ الْفُحُولِ: ص ٤١٥، الْمَدْخَلُ: ص ٢٩٧.

(٢) هَذَا تَعْرِيفُ الْإِلْهَامِ اصْطِلَاحًا، وَهُوَ تَعْرِيفُ الْإِمَامِ السُّبْكِيِّ فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ: ص ١١١، وَيَنْظُرُ: الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/٣٣٥.

وَعَرَّفَهُ الْإِمَامُ الْقَاضِي أَبُو زَيْدٍ الدَّبُّوسِيُّ بِقَوْلِهِ: «الْإِلْهَامُ مَا حَرَّكَ الْقَلْبَ بِعِلْمٍ يَدْعُوكَ إِلَى الْعَمَلِ بِهِ مِنْ غَيْرِ اسْتِدْلَالٍ بَآيَةٍ وَلَا نَظَرٍ فِي حُجَّةٍ». يَنْظُرُ: قَوَاطِعُ الْأَدْلَةِ: ج ٢/٣٤٨، رَفَعَ الْحَاجِبُ: ج ٤/٥٨٧، التَّحْبِيرُ: ج ٢/٧٨٤، شرح الكوكب المنير: ج ١/٣٣١.

(٣) يَنْظُرُ: التَّوْضِيحُ: ج ٢/٣٢٢، كَشَفُ الْأَسْرَارِ: ج ٣/٣١٠، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ٢/١٥٩، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٦٥٦، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/٣٣٥، الضياء اللامع: ج ٢/٤٥٧، التَّحْبِيرُ: ج ٣/٣٩٣، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٦٩١، تيسير التحرير: ج ٤/١٨٤ - ١٨٥.

(٤) وَمِنْ الْجَدِيرِ بِالذِّكْرِ فِي نَهَايَةِ الْكَلَامِ عَنِ الْإِلْهَامِ وَحُجِّيَّتِهِ أَنْ أَذْكَرَ مَا قَالَهُ الْإِمَامُ أَبُو الْمُظَفَّرِ السَّمْعَانِيُّ عَنْ أَصْلِ الْإِلْهَامِ فِي قَوَاطِعِ الْأَدْلَةِ: ج ٢/٣٥٢: «وَأَعْلَمُ أَنَّ إِنْكَارَ أَصْلِ الْإِلْهَامِ لَا يَجُوزُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ اللَّهُ تَعَالَى بِعَبْدٍ بِطُفْهِهِ كَرَامَةً لَهُ، وَنَقُولُ فِي التَّمْيِيزِ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ مِنْ ذَلِكَ: أَنَّ كُلَّ مَنْ اسْتَقَامَ عَلَى شَرْعِ النَّبِيِّ، وَلَمْ يَكُنْ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَا يَرُدُّهُ =

قَوَاعِدُ الْفِقْهِ الرَّئِيسَةِ

خَاتِمَةٌ

قال القاضي حُسَيْن^(١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَبْنَى الْفِقْهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أُمُورٍ:

أَحَدُهَا: الْيَقِينُ لَا يُرْفَعُ بِالشَّكِّ، يَعْنِي مِنْ حَيْثُ اسْتَصْحَابُ الْيَقِينِ، وَمِنْ مَسَائِلِهِ: مَنْ تَيَقَّنَ الطَّهَارَةَ وَشَكَّ فِي الْحَدَثِ يَأْخُذُ بِالطَّهَارَةِ^(٢).

الثَّانِي: أَنَّ الضَّرَرَ يُزَالُ^(٣)، وَمِنْ مَسَائِلِهِ: وَجُوبُ رَدِّ الْمَغْصُوبِ، وَضْمَانِهِ بِالتَّلَفِ. الثَّالِثُ: أَنَّ الْمَشَقَّةَ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ^(٤)، وَمِنْ مَسَائِلِهِ: جَوَازُ الْقَصْرِ وَالْجَمْعِ وَالْفِطْرِ فِي السَّفَرِ بِشَرْطِهِ.

الرَّابِعُ: أَنَّ الْعَادَةَ مُحْكَمَةٌ^(٥) - بَفَتْحِ الْكَافِ الْمَشْدُدَةِ - وَمِنْ مَسَائِلِهِ: أَقْلُ الْحَيْضِ، وَأَكْثَرُهُ.

= فهو مقبول، وكل ما لا يستقيم على شرع النبي، فهو مردود، ويكون ذلك من تسويات النفس ووساوس الشيطان، ويجب رده، على أننا لا ننكر زيادة نور الله تعالى كرامة للعبد، وزيادة نظره له، فإما على القول الذي يقولونه، وهو أن يرجع إلى قوله في جميع الأمور فلا نعرفه، والله تعالى أعلم وأحكم». فهذا الكلام منه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُعْتَبَرُ مِعْيَاراً دَقِيقاً لِقَبُولِ الْإِلَهَامِ أَوْ رَدِّهِ وَهُوَ أَنَّ مَا وَافَقَ الشَّرْعَ فَهُوَ مَقْبُولٌ وَمَا عَارَضَهُ فَهُوَ مَرْدُودٌ، وَ اللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) تقدمت ترجمته في الصفحة: ٢٧٣ من هذا الكتاب.

(٢) يشهد لذلك قوله: «إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِهِ شَيْئاً، فَأَشْكَلَ عَلَيْهِ أَخْرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ أَمْ لَا، فَلَا يَخْرُجَنَّ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتاً أَوْ يَجِدَ رِيحاً». أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الوضوء، باب لَا يَتَوَضَّأُ مِنَ الشَّكِّ حَتَّى يَسْتَيْقِنَ، رقم (١٣٧) ومسلم في صحيحه كتاب الحيض، باب الدليل على أن من تيقن الطهارة ثم شك في الحديث فله أن يصولي بطهارته تلك، رقم (٣٦١) واللفظ له.

(٣) وأصلها قول النبي: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ». الأشباه والنظائر للسيوطي: ص ٨٣.

(٤) الأصل فيها قوله تعالى: «يُرِيدُ اللَّهُ يَكُفُّ أَلْسِنَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْقَسْرَ» [البقرة: ١٨٥]، وقوله تعالى: «وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» [الحج: ٧٨]، وقوله: «إِنَّمَا بُعِثْتُ مُبَسِّرِينَ وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ». أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب قول النبي: «يَسْرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا»، وكان يُحِبُّ التَّخْفِيفَ وَالْيُسْرَ عَلَى النَّاسِ، رقم (٥٧٧٧).

(٥) أصلها قول الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ

قُلْتُ: وَزَادَ بَعْضُهُمْ: وَأَنَّ الْأُمُورَ بِمَقَاصِدِهَا^(١)، وَمِنْ مَسَائِلِهِ: وَجُوبُ النِّيَّةِ فِي الطَّهَارَةِ، وَيُمْكِنُ رُجُوعُهُ إِلَى الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا لَمْ يُقْصَدِ الْيَقِينُ عُدَّ حُصُولُهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



= حَسَنٌ». ينظر: الأشباه والنظائر: ص ٨٩، والحديث أخرجه أحمد في مسنده، مسند عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رقم (٣٦٠٠)، الطبراني في الأوسط، من اسمه زكريا، رقم (٣٦٠٢)، والحاكم في المستدرک، كتاب معرفة الصحابة، أبو بكر ابن أبي قحافة، رقم (٤٤٦٥) وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وله شاهد أصح منه إلا أن فيه إرسالاً». قال الإمام الهيثمي في مجمع الزوائد ج ١/ ١٧٨: «رجاله موثقون».

(١) قال الإمام الحافظ السيوطي في كتاب الأشباه والنظائر: ص ٨: «الأصل في هذه القاعدة قوله: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ». أخرجه البخاري: رقم (١) ومسلم: رقم (١٩٠٧) واللفظ للإمام البخاري.

مَبْحَثُ التَّعَادُلِ وَالتَّرَاجِيحِ بَيْنَ الْأَدِلَّةِ عِنْدَ تَعَارُضِهَا

[تَعَادُلُ الْقَاطِعِينَ]

يَمْتَنِعُ تَعَارُضُ الْقَاطِعِينَ^(١)، أَيِ تَقَابُلُهُمَا، بِأَنْ يَدُلَّ كُلُّ مِنْهُمَا عَلَى تَنَافِي مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْآخَرُ، كَدَالٍ عَلَى حُدُوثِ الْعَالَمِ، وَدَالٍ عَلَى قَدَمِهِ، إِذْ لَوْ جَاَزَ ذَلِكَ؛ لَثَبَتَ مَدْلُولُهُمَا، فَيَجْتَمِعُ الْمُتَنَافِيَانِ، فَلَا وُجُودَ لِقَاطِعِينَ مُتَنَافِيَيْنِ أَبَدًا^(٢).

[تَعَادُلُ الْأَمَارَتَيْنِ]

قَالَ الْعُلَمَاءُ: «وَكَذَا يَمْتَنِعُ تَقَابُلُ الْأَمَارَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ مُرَجِّحٍ لِأَحَدِهِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ؛ حَذَرًا مِنَ التَّعَارُضِ فِي كَلَامِ الشَّارِعِ»^(٣).

- (١) هكذا في الأصل، وفي جمع الجوامع: ص ١١٢، والبدر الطالع: ج ٢/٣٣٨: (تَعَادُلُ).
- (٢) هذا باتفاق العلماء، كما حكاه كثير من الأئمة. ينظر: الإحكام للآمدي: ج ٤/٢٠٣، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/١٢٢٥ و ١٢٦٧، بيان المختصر: ج ٢/٨٢٠، الإبهاج: ج ٣/١٩٩ و ٢١٠، رفع الحاجب: ج ٤/٥٥٦، جمع الجوامع: ص ١١٢، البحر المحيط: ج ٤/٤١٠، تشنيف المسامع: ج ٢/١٦٨، الغيث الهامع: ص ٦٦١، البدر الطالع: ج ٢/٣٣٨، الضياء اللامع: ج ٢/٤٦٢، التحبير: ج ٨/٤١٢٩، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٦٩٩، غاية الوصول: ص ١٤٠، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٦٠٧، إرشاد الفحول: ص ٤٥٨.
- (٣) وذلك على مَعْنَى أَنْ يُنْصَبَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الْحُكْمِ أَمَارَتَيْنِ مُتَكَافِئَتَيْنِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ بِحَيْثُ لَا يَكُونُ لِأَحَدِهِمَا مُرَجِّحٌ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْمَعْنَيْنِ أَرْجَحَ، وَإِنْ جَاَزَ خَفَاؤُهُ عَلَى بَعْضِ الْمُجْتَهِدِينَ، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ مَذْهَبِ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ. وَالْمَنْسُوبُ إِلَى الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَالْإِمَامِ الْكَرْخِيِّ. ينظر: البحر المحيط: ج ٤/٤١٠، وينظر أيضاً: الإحكام للآمدي: ج ٤/٢٠٣، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/١٢٢٥، المنهاج والإبهاج: ج ٣/١٩٩.

أَمَّا تَعَادُلُ الْأَمَارَتَيْنِ فِي ذَهْنِ الْمُجْتَهِدِ فَوَاقِعٌ قَطْعاً، وَهُوَ مَنْشَأُ تَرَدُّدِ الْعُلَمَاءِ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ^(١)، فَإِنْ وَقَعَ فِي وَهْمِ الْمُجْتَهِدِ أَيِ ذِهْنِهِ تَعَادُلُ الْأَمَارَتَيْنِ، فَأَقْوَالٌ: أَقْرَبُهَا^(٢) التَّسَاقُطُ لِهَمَا فَيَرْجِعُ إِلَى غَيْرِهِمَا^(٣).

[تَعَارُضُ أَقْوَالِ الْمُجْتَهِدِ]

وَإِذَا نُقِلَ عَنْ مُجْتَهِدٍ قَوْلَانِ مُتَعَارِقَيْنِ، فَالْمُتَأَخَّرُ مِنْهُمَا هُوَ قَوْلُهُ، وَالْمُتَقَدِّمُ مُرْجُوعٌ عَنْهُ، كَالَّذِي قَالَهُ الشَّافِعِيُّ فِي بَغْدَادَ، ثُمَّ خَالَفَهُ لَمَّا قَدِمَ إِلَى مِصْرَ، وَيُسَمَّى عِنْدَ أَصْحَابِهِ الْجَدِيدِ، وَهُوَ مَعْمُولٌ بِهِ عِنْدَهُمْ مُقَدِّمٌ عَلَى الْقَدِيمِ إِلَّا فِي نَحْوِ أَرْبَعَةِ عَشَرَ مَسْأَلَةً صَحَّ الْحَدِيثُ فِيهَا، أَوْ كَانَ دَلِيلُهَا أَظْهَرَ^(٤).

وَإِذَا نُقِلَ عَنْ مُجْتَهِدٍ قَوْلَانِ غَيْرِ مُتَعَارِقَيْنِ، بِأَنْ قَالَهُمَا مَعًا، فَيُنْظَرُ فِيهِمَا فَمَا

= بيان المختصر: ج ٢/٨٢٠، جمع الجوامع: ص ١١٢، تشنيف المسامع: ج ٢/١٦٨، الغيث الهامع: ص ٦٦١، البدر الطالع: ج ٢/٣٣٩، التحبير: ج ٨/٤١٣١، الضياء اللامع: ج ٢/٤٦٢، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٦٩٩، غاية الوصول: ص ١٤٠، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٦٠٨، وَصَحَّهِ التَّاجُ السَّبْكِيُّ فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ: ص ١١٢.

وَذَهَبَ الْإِمَامُ الْأَمْدِيُّ فِي الْإِحْكَامِ: ج ٤/٢٠٣، وَنَسَبَهُ لِأَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ، وَابْنُ الْحَاجِبِ فِي مَخْتَصَرِهِ: ج ٢/١٢٢٥ وَنَسَبَهُ لَجُمْهُورِهِمْ إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ مُطْلَقاً.

(١) وَهَذَا بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ كَمَا حَكَاهُ الْإِمَامُ التَّاجُ السَّبْكِيُّ فِي رَفْعِ الْحَاجِبِ: ج ٤/٥٥٦، الْإِبْهَاجُ ج ٣/١٩٩، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ج ٤/٤١٠، تشنيف المسامع: ج ٢/١٦٨، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٦٦١، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/٣٣٩، الضياء اللامع: ج ٢/٤٦٢، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٦٩٩، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ١٤٠ - ١٤١.

(٢) كَمَا قَالَ الْإِمَامُ جَلَالُ الدِّينِ الْمَحَلِّيُّ فِي الْبَدْرِ الطَّالِعِ: ج ٢/٣٤٠، وَيُنْظَرُ: شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٦٩٩.

(٣) وَهُوَ قَوْلُ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ. يَنْظَرُ: تشنيف المسامع: ج ٢/١٦٩، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٦٦٣، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/٣٤٠، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٦٩٩، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ١٤١.

(٤) هَذَا كَمَا فِي: الْمَحْصُولِ: ج ٥/٥٢٢ - ٥٢٤، الْإِحْكَامُ لِلْآمْدِيِّ: ج ٤/٢٠٦ - ٢٠٧، الْمَنْهَاجُ وَالْإِبْهَاجُ: ج ٣/٢٠٢ - ٢٠٣، جمع الجوامع: ص ١١٢، تشنيف المسامع: ج ٢/١٧٠ - ١٧١، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٦٦٣ - ٦٦٤، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/٣٤٠ - ٣٤٢، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٠١ - ٧٠٣، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ١٤١.

وُجِدَ فِيهِ إِشْعَارٌ بِتَرْجِيحٍ، فَهُوَ قَوْلُهُ (*) كَأَنَّ قَالَ الْمُجْتَهِدُ فِي إِحْدَاهُمَا: «وَهَذَا عِنْدِي أَشْبَهُ»، وَفَرَعَ عَلَيْهِ الْأَحْكَامَ دُونَ الْقَوْلِ الْآخَرَ فَإِنْ لَمْ يُوجَدَ فِي إِحْدَاهُمَا إِشْعَارٌ فَهُوَ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَهُمَا، وَوَقَعَ هَذَا التَّرَدُّدُ لِلشَّافِعِيِّ فِي بَضْعَةٍ عَشَرَ مَوْضِعًا، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى عُلُوِّ شَأْنِهِ دِينًا وَعِلْمًا^(١).

[القول المخرج على قول المجتهد]

قالوا: «وَإِذَا لَمْ يُعَرَفْ لِلْمُجْتَهِدِ قَوْلٌ فِي مَسْأَلَةٍ، وَعُرِفَ لَهُ قَوْلٌ فِي نَظِيرِهَا، فَهَذَا الْقَوْلُ فِي نَظِيرِهَا يُسَمَّى قَوْلًا مُخْرَجًا خَرَجَهُ أَصْحَابُهُ»^(٢).

قالوا: «وَلَا يُنْسَبُ الْقَوْلُ الْمُخْرَجُ إِلَى الْمُجْتَهِدِ إِلَّا مُقَيَّدًا بِأَنَّهُ مُخْرَجٌ، حَتَّى لَا يَلْتَبَسَ بِالْمَنْصُوصِ^(٣)، كَمَا أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُنْسَبَ إِلَى الْمُجْتَهِدِ إِلَّا قَوْلُهُ الصَّرِيحُ؛ لِأَنَّ مَا فَهِمَ مِنْ كَلَامِهِ لَا يُسَمَّى مَذْهَبًا لَهُ، فَقَدْ لَا يَرْضَاهُ وَلَا يَقُولُ بِهِ، وَهَذَا أَمْرٌ قَدْ فَشَا فِي الْمُقْلَدِينَ، وَسَمَّوْا جَمِيعَ مَا وَلَدُوهُ مَذْهَبًا لِإِمَامِهِمْ، وَهُوَ تَسَاهُلٌ مِنْهُمْ»^(٤).

(*) نهاية (ق/٢٦ ب).

(١) ينظر: المحصول: ج ٥/٥٢٤، الإحكام للآمدي: ج ٤/٢٠٧، الإبهاج: ج ٣/٢٠٢ - ٢٠٣، والمراجع السابقة.

(٢) ينظر: المحصول: ج ٥/٥٢٣، البحر المحيط: ج ٤/٤٢٣، جمع الجوامع: ص ١١٢، التشنيف: ج ٢/١٧٢ - ١٧٣، الغيث الهامع: ص ٦٦٥، البدر الطالع: ج ٢/٣٤٢ - ٣٤٣، الضياء اللامع: ج ٢/٤٦٤ - ٤٦٧، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٠٤، غاية الوصول: ص ١٤١.

(٣) ينظر: المراجع السابقة.

(٤) هذا ما أَكَّدَ عَلَيْهِ الْإِمَامُ الشَّعْرَانِيُّ رحمته الله كَثِيرًا، بَلْ عَدَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْأَدَابِ وَالْأَخْلَاقِ الَّتِي يَنْبَغِي أَنْ يَتَحَلَّى بِهَا الْعُلَمَاءُ وَطُلَّابُ الْعِلْمِ فَقَالَ فِي إِرْشَادِ الطَّالِبِينَ إِلَى مَرَاتِبِ الْعُلَمَاءِ الْعَامِلِينَ: ص ١١١ - ١١٢: «وَمِنْهَا أَنْ يَتَوَرَّعَ عَنْ عَزْوِهِ الْأَقْوَالِ، فَلَا يَعْزُو إِلَى مُجْتَهِدٍ قَوْلًا وَلَا مَذْهَبًا إِلَّا إِنْ قَالَ، وَلَمْ يَرْجِعْ عَنْهُ إِلَى أَنْ مَاتَ، فَجَمِيعُ مَا جَاءَ عَنِ الشَّارِعِ لَا يُسَمَّى مَذْهَبًا لِأَحَدٍ، بَلْ هُوَ شَرِيعَةٌ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا عَلَى كُلِّ مَنْ تَدَيَّنَ بِالْإِسْلَامِ، كَذَلِكَ مَا فَهِمَهُ أَصْحَابُ الْمُجْتَهِدِينَ مِنْ كَلَامِهِمْ لَا يُسَمَّى مَذْهَبًا لَهُمْ، وَقَدْ كَثُرَ تَسَاهُلُ النَّاسِ فِي ذَلِكَ حَتَّى عَزَّوْا مَفَاهِيمَ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِينَ وَالشَّارِحِينَ إِلَى مَذْهَبِ ذَلِكَ الْمُجْتَهِدِ الَّذِي قَلَّدُوهُ، وَانْحَلَّ الْأَمْرُ

[وُجُوبُ الْعَمَلِ بِالْقَوْلِ الرَّاجِحِ]

فَرَعُ: الرَّاجِحُ مِنْ كُلِّ قَوْلَيْنِ هُوَ: الَّذِي يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ سَوَاءً كَانَ الرَّجْحَانُ قَطْعِيًّا أَوْ ظَنِّيًّا.

قالوا: «وَلَيْسَ لِأَحَدٍ الْعَمَلُ بِالْمَرْجُوحِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْعَمَلِ بِالرَّاجِحِ»^(١).

وقال القاضي أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيُّ^(٢): «لَا يَجِبُ عَلَى أَحَدٍ الْعَمَلُ بِمَا رُجِّحَ ظَنًّا»، إِذْ لَا تَرْجِيحَ بِظَنٍّ عِنْدَهُ فَلَا يُعْمَلُ بِوَاحِدٍ مِنَ الدَّلِيلَيْنِ لِفَقْدِ الْمُرَجِّحِ. وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ^(٣) رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِنْ رُجِّحَ إِحْدَاهُمَا بِالظَّنِّ تَخَيَّرَ فِي الْعَمَلِ بَيْنَهُمَا». فَلَا يَجِبُ الْعَمَلُ عِنْدَ الْقَاضِي وَالْبَصْرِيِّ إِلَّا بِمَا رُجِّحَ قَطْعًا فَقَطْ^(٤).

[التَّرجيحُ فِي الْقَطْعِيَّاتِ]

قالوا: «وَلَا تَرْجِيحَ فِي الْقَطْعِيَّاتِ؛ لِعَدَمِ التَّعَارُضِ بَيْنَهُمَا، إِذْ لَوْ تَعَارَضَتْ؛ لَاجْتَمَعَ الْمُتَنَافِيانِ كَمَا قَدَّمَ»^(٥).

= إِلَى تَقْلِيدِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا، حَتَّى صَارَ كُلُّ كِتَابٍ نَحْوَ عَشْرِينَ مَجْلَدًا، لَا يَجِيءُ كَلَامُ الْمُجْتَهِدِ إِذَا جُمِعَ مِنْهُ مُجْلَدًا وَاحِدًا. الْخِ ذَلِكِ، وَلِيُرَاجَعَ فِي مَكَانِهِ.

(١) وَهُوَ قَوْلُ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ، بَلْ نُقِلَ فِيهِ الْإِجْمَاعُ. يَنْظُرُ: كَشَفُ الْأَسْرَارِ: ج ٤/١١٠ فَوَاتِحُ الرَّحْمَتِ: ج ٢/٣٨٣، الضياء اللامع: ج ٢/٤٦٨، المحصول ج ٥/٥٣١، الإحكام للآمدي: ج ٤/٢٤٦، جمع الجوامع: ص ١١٣، الإبهاج: ج ٣/٢٠٩، البحر المحيط: ج ٤/٤٢٥، تشنيف المسامع: ج ٢/١٧٣، الغيث الهامع: ص ٦٦٥ - ٦٦٦، البدر الطالع: ج ٢/٣٤٣، ٧٠٦، غاية الوصول: ص ١٤١، التحبير: ج ٨/٤١٤٢ - ٤٢٤٣، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٦١٩.

(٢) تَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهُ فِي الصَّفْحَةِ: مِنْ هَذَا الْكِتَابِ ص ٢٨٦.

(٣) تَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهُ فِي الصَّفْحَةِ: ٥٠١ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ.

(٤) يَنْظُرُ النُّقْلَ عَنْهُمَا فِي: الْإِبْهَاجِ: ج ٣/٢٠٩، جمع الجوامع: ص ١١٣، البحر المحيط: ج ٤/٤٢٥، التشنيف: ج ٢/١٧٣ - ١٧٤، الغيث الهامع: ص ٦٦٦، البدر الطالع: ج ٢/٣٤٣، التحبير: ج ٨/٤٢٤٣، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٠٥ - ٧٠٦، غاية الوصول: ص ١٤١.

(٥) وَهُوَ قَوْلُ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ، فَالتَّرجيحُ عِنْدَهُمْ لَا يَجْرِي فِي الْقَطْعِيَّاتِ بَلْ فِي الظَّنِّيَّاتِ، وَقَدْ حُكِيَ فِيهِ الْإِتِّفَاقُ كَمَا مَرَّ فِي مَبْحَثِ التَّعَادُلِ بَيْنَ قَاطِعِينَ. يَنْظُرُ: الْبَرْهَانُ: ج ٢/٧٤٢، =

[المتأخر ناسخ]

والمتأخر من النصين المتعارضين ناسخ للمتقدم منهما من آيتين كانا أو خبرين، أو آية وخبر بشرط النسخ^(١).

[الترجيح بكثرة الأدلة والروايات]

قالوا: ويكون الترجيح بكثرة الأدلة والروايات^(٢).

[إعمال الدليلين أولى من إلغاء أحدهما]

والأصح^(٣) أن العمل بالمتعارضين، ولو من وجه أولى من إلغاء أحدهما

= المنحول: ص ٤٢٧، المستصفي: ص ٣٧٥، المحصول: ج ٥/٥٣٤، الإحكام للآمدي: ج ٤/٢٤٨ - ٢٤٩، المنهاج والإبهاج: ج ٣/٢١٠، جمع الجوامع: ص ١١٢، تقريب الوصول: ص ١٥٢، البحر المحيط: ج ٤/٤٢٦ - ٤٢٧، البدر الطالع: ج ٢/٣٤٤، التحبير: ج ٨/٤١٢٩، الضياء اللامع: ج ٢/٤٦٨ - ٤٦٩، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٠٦ - ٧٠٧، غاية الوصول: ص ١٤١، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٦٠٧، المدخل: ص ٣٩٦.

(١) هذا هو قول جماهير الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. ينظر: أصول السرخسي: ج ٢/٢٠، كشف الأسرار: ج ٣/١٤٤، التقرير والتحبير: ج ٣/٤، تقريب الوصول: ص ١٥١، الضياء اللامع: ج ٢/٤٦٩، جمع الجوامع: ص ١١٣، تشنيف المسامع: ج ٢/١٧٤، الغيث الهامع: ص ٦٦٧، البدر الطالع: ج ٢/٣٤٤، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٠٧، غاية الوصول: ص ١٤١، التحبير: ج ٨/٤١٢٩، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٦٠٧، المدخل: ص ٣٩٦.

(٢) ينظر هذا البحث مفصلاً بعد قليل في مبحث الترجيح بحسب الإسناد.

(٣) وهو مذهب المالكية والشافعية والحنابلة، فذهبوا إلى أن الجمع بين الدليلين المتعارضين أولى من الترجيح، فإن لم يمكن فالترجيح لأحدهما، وإلا سقط الدليلان، فشرط صحة الترجيح عندهم عدم إمكان الجمع بينهما. ينظر: تقريب الوصول: ص ١٥١، الضياء اللامع: ج ٢/٤٦٩، التبصرة: ص ١٥٩، قواطع الأدلة: ج ١/٤٠٤، المحصول: ج ٥/٥٤٢ - ٥٤٣، الإبهاج: ج ٣/٢١٠ - ٢١١، جمع الجوامع: ص ١١٣، البحر المحيط: ج ٤/٤٢٧ - ٤٢٨، التشنيف: ج ٢/١٧٥، البدر الطالع: ج ٢/٣٤٤ - ٣٤٥، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٠٨، غاية الوصول: ص ١٤١، التحبير: ج ٨/٤١٣٢، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٦٠٩. وخالف الحنفية في ذلك، فقالوا: تبدأ بالترجيح، فإن لم يمكن فالجمع بينهما، وإلا تساقط

بترجيح الآخر عليه، ولو كان أحد المتعارضين سنة قابلاً لها كتاباً، فإن العمل بهما من وجه أولى، ولا يُقدّم في ذلك الكتاب على السنة ولا السنة عليه، خلافاً لقوم في المسألتين.

وقد استند من قَدّم الكتاب على السنة بحديث معاذ^(١) المشتغل على أنه يقضي بكتاب الله، فإن لم يجد الحكم فيه فبسنة رسول الله ﷺ، ورَضِيَ رسول الله بذلك.

ومن قَدّم السنة على الكتاب استند إلى قوله تعالى: ﴿لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾^(٢) الآية. مثاله^(٣) قوله ﷺ في البحر: «هو الظهور ماؤه الحِلُّ ميتته»^(٤).

= الدليلان المتعارضان، ينظر: أصول السرخسي: ج ٢/١٣، التقرير والتحبير: ج ٣/٤ - ٣، تيسير التحرير: ج ٣/١٣٦، فوائح الرحموت: ج ٢/٣٩٢.

(١) أخرجه أحمد في مسنده، حديث معاذ بن جبل، رقم (٢٢١١٤)، وأبو داود في سننه، كتاب الأقضية، باب اجتهد الرأي في القضاء رقم (٣٥٩٢)، والترمذي في سننه، كتاب الأحكام، باب ما جاء في القاضي كيف يقضي، رقم (١٣٢٧) (١٣٢٨)، وقال: «حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وليس إسناده عندي بمُتَّصِلٍ». والطبراني في الكبير، المراسيل عن معاذ بن جبل، رقم (٣٦٢)، والبيهقي في سننه الكبرى: كتاب أدب القاضي، باب ما يقضي به القاضي ويفتي به المفتي، رقم (٢٠١٢٦)، عن أبي عَونٍ عن الحارث بن عمرو بن أخي المغيرة بن شعبة عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ بن جبل رضي الله عنه، قال الإمام البخاري رحمه الله في تاريخه الكبير: ج ٢/٢٧٧: «الحارث بن عمرو عن أصحاب معاذ وعنه أبو عَونٍ لا يصح ولا يعرف إلا بهذا»..

قال الإمام ابن الملّقي في البدر المنير: ٣٤/٩: «هذا الحديث كثيراً ما يتكرر في كتب الفقهاء والأصوليين والمحدثين، ويعتمدون عليه، وهو حديث ضعيف بإجماع أهل النقل - فيما أعلم».

(٢) سورة النمل، الآية (٤٤).

(٣) أي مثال عدم تقديم الكتاب على السنة ولا السنة على الكتاب بل يُجمع بينهما ما أمكن، وهو مذهب الجمهور كما تقدّم.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب الوضوء بماء البحر، رقم (٨٣)، والترمذي في سننه، كتاب أبواب الطهارة، باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور، رقم (٦٩)، وقال: «حديث حسن صحيح»، وهو قول أكثر الفقهاء من أصحاب النبي. والنسائي في الكبرى، =

مَعَ قَوْلِهِ (*) تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ﴾^(١) فَكُلُّ مِنْهُمَا يَتَنَاوَلُ خِنْزِيرَ الْبَحْرِ، وَحَمَلْنَا الْآيَةَ عَلَى خِنْزِيرِ الْبَرِّ الْمَتَبَادِرِ إِلَى الْأَذْهَانِ؛ جَمْعًا بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ^(٢).

قَالُوا: «فَإِنْ تَعَذَّرَ الْعَمَلُ بِالْمُتَعَارِضِينَ، وَعُلِمَ الْمُتَأَخَّرُ مِنْهُمَا، فَهُوَ نَاسِخٌ لِلْمُتَقَدِّمِ مِنْهُمَا، وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ الْمُتَأَخَّرُ مِنْهُمَا رَجَعَ إِلَى غَيْرِهِمَا؛ لِتَعَذُّرِ الْعَمَلِ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَإِنْ تَقَارَنَ الْمُتَعَارِضَانِ فِي الْوُرُودِ مِنَ الشَّارِعِ، وَتَعَذَّرَ الْجَمْعُ وَالتَّرْجِيحُ بِأَنْ تَسَاوَيَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ، فَالتَّخْيِيرُ بَيْنَهُمَا فِي الْعَمَلِ»^{(٣)(٤)}.

وَإِنْ جُهِلَ التَّارِيخُ بَيْنَ الْمُتَعَارِضِينَ، بِأَنْ لَمْ يُعْلَمْ بَيْنَهُمَا تَأَخُّرٌ وَلَا تَقَارُنٌ، وَأَمَكَّنَ النَّسْخُ بَيْنَهُمَا بِأَنْ قَبْلَهُ رَجَعَ إِلَى غَيْرِهِمَا؛ لِتَعَذُّرِ الْعَمَلِ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنِ النَّسْخُ بَيْنَهُمَا تَخْيِيرَ النَّاطِرِ بَيْنَهُمَا فِي الْعَمَلِ إِنْ تَعَذَّرَ الْجَمْعُ وَالتَّرْجِيحُ^(٥).

= كِتَابُ الطَّهَارَةِ، ذِكْرُ مَاءِ الْبَحْرِ وَالْوُضُوءِ مِنْهُ، رَقْمُ (٥٨)، وَابْنُ مَاجَهَ، كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ الْوُضُوءِ بِمَاءِ الْبَحْرِ رَقْمُ (٣٨٦)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي صَحِيحِهِ، كِتَابُ الْوُضُوءِ، بَابُ الرِّخْصَةِ فِي الْغَسْلِ وَالْوُضُوءِ مِنْ مَاءِ الْبَحْرِ، رَقْمُ (١١١) وَابْنُ حَبَانَ فِي صَحِيحِهِ، ذِكْرُ الْبَيَانِ بِأَنْ كُلَّ مَنْ قَذَفَهُ الْبَحْرُ مِنَ الْمَيْتَةِ أَوْ مَا أَصْطِيدَ مِنْهُ مِمَّا لَا يَعِيشُ إِلَّا فِيهِ مَيْتَةٌ حَلَالٌ أَكَلَهُ رَقْمُ (٥٢٥٨).

(*) نَهَايَةُ (ق/٢٧/أ).

(١) سُورَةُ الْأَنْعَامِ، الْآيَةُ (١٤٥).

(٢) يَنْظُرُ مَا تَقَدَّمَ فِي: تَشْنِيفِ الْمَسَامِعِ: ج ١٧٦/٢، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٦٦٩، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٣٤٥/٢، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٤٧١/٢، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٧٠٨/٢ - ٧٠٩، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ١٤٢، التَّحْبِيرُ شَرْحُ التَّحْرِيرِ: ج ٤١٣٢/٨ - ٤١٣٣، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ: ج ٦٠٩/٤ - ٦١١، إِرْشَادُ الْفُحُولِ: ص ٤٦٠.

(٣) لِأَنَّ الْمُتَعَذَّرَ إِنَّمَا هُوَ الْجَمْعُ لَا الْعَمَلُ، كَمَا فِي هَامِشِ هَذِهِ اللَّوْحَةِ مِنَ الْمَخْطُوطِ.

(٤) يَنْظُرُ: جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ١١٣، تَشْنِيفِ الْمَسَامِعِ: ج ١٧٧/٢، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٦٦٩ - ٦٧٠، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٣٤٦/٢، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٤٧٢/٢ - ٤٧٤، التَّحْبِيرُ شَرْحُ التَّحْرِيرِ: ج ٤١٣٣/٨، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ: ج ٦١١/٤.

(٥) يَنْظُرُ: الْمَرَاجِعُ السَّابِقَةُ.

[التَّرْجِيحُ بِحَسَبِ الْإِسْنَادِ]

وَيُرْجَّحُ الدَّلِيلُ ب: عُلُوُّ الْإِسْنَادِ، أَيْ قِلَّةُ الْوَسَائِلِ بَيْنَ الرَّاويِ الْمُجْتَهِدِ وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ. وَبِفَقْهِ الرَّاويِ وَعَدَالَتِهِ وَلُغَتِهِ وَنَحْوِهِ وَوَرَعِهِ وَضَبْطِهِ وَفِطْنَتِهِ وَيَقْظَتِهِ وَعَدَمُ بِدْعَتِهِ. وَبِشُهْرَةِ عَدَالَتِهِ؛ لِشِدَّةِ الْوُثُوقِ بِمَشْهُورِ الْعَدَالَةِ دُونَ غَيْرِهِ. وَبِكُونِهِ مُرَكَّبًا بِالْاِخْتِبَارِ مِنَ الْمُجْتَهِدِ^(١). وَبِكُونِهِ أَكْثَرَ مُرَكَّبِينَ. وَبِكُونِهِ مَعْرُوفِ النَّسَبِ، وَبِحِفْظِ الْمَرْوِيِّ وَبِذِكْرِ السَّبَبِ. وَالتَّعْوِيلُ عَلَى الْحِفْظِ دُونَ الْكِتَابَةِ، وَبِسْمَاعِهِ الْحَدِيثَ مِنْ غَيْرِ حِجَابٍ، وَبِكُونِهِ مِنْ أَكَابِرِ الصَّحَابَةِ. وَبِكُونِهِ ذَكَرًا^(٢)، قِيلَ: «إِلَّا فِي أَحْكَامِ النِّسَاءِ»^(٣)، وَبِكُونِهِ حُرًّا^(٤). وَبِكُونِهِ مُتَأَخِّرَ الْإِسْلَامِ مُتَحَمِّلًا بَعْدَ التَّكْلِيفِ. وَبِكُونِهِ غَيْرَ مُدَلِّسٍ، وَغَيْرَ ذِي اسْمَيْنِ؛ لِأَنَّ صَاحِبَ الْأَسْمَيْنِ يَنْطَرِّقُ

(١) جَاءَ فِي هَامِشِ هَذِهِ اللَّوْحَةِ مِنَ الْمَخْطُوطِ: (فَيُرْجَّحُ عَلَى الْمُرَكَّبِ عِنْدَهُ بِالْإِخْبَارِ؛ لِأَنَّ الْمُعَايَنَةَ أَقْوَى مِنَ الْخَبَرِ). وَهُوَ كَمَا فِي: الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٣٤٨/٢.

(٢) هَذَا مَا رَجَّحَهُ التَّاجُ السُّبْكِيُّ فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ: ص ١١٤، خِلَافًا لِلْأَسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايِينِيِّ، قَالَ الْإِمَامُ الزَّرْكَشِيُّ فِي تَشْنِيفِ الْمَسَامِعِ: ج ١٨٠/٢: «هَذَا مَا رَجَّحَهُ الْمُصَنِّفُ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا قَالَهُ الْأَسْتَاذُ، أَنَّهُ لَا يُرْجَّحُ بِهَا، وَحَكَى الْكَلْبِي الطَّبْرِيُّ الْإِتْفَاقَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: أَعْلَمُ أَنَّنَا لَا نُنْكِرُ تَفَاوُتًا بَيْنَ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ فِي جَوْدَةِ الْفَهْمِ وَقُوَّةِ الْحِفْظِ، وَمَعَ هَذَا لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ: إِنَّ رِوَايَةَ الرَّجُلِ مَرْجُوحَةٌ عَلَى رِوَايَةِ النِّسَاءِ، وَلَمْ نَرِ أَحَدًا مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ ذَكَرَهُ مَعَ اسْتِقْصَائِهِمْ وَجُوهَ التَّرْجِيحِ؛ وَلِأَنَّ هَذَا أَمْرٌ يُرْجَعُ إِلَى الْجَنْسِ وَالتَّرْجِيحُ إِنَّمَا يَكُونُ بِالنَّوْعِ». الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ج ٤٥٢/٤، وَيَنْظُرُ: الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٦٧٤، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٤٧٨/٢، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٧١٣/٢.

(٣) حَكَاهُ الْأَسْتَاذُ الْإِسْفَرَايِينِيُّ. يَنْظُرُ: الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ج ٤٥٢/٤، تَشْنِيفِ الْمَسَامِعِ: ج ١٨٠، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٧١٣/٢.

(٤) قَالَ الْإِمَامُ الزَّرْكَشِيُّ فِي تَشْنِيفِ الْمَسَامِعِ: ج ١٨٠/٢: «وَهَذَا ضَعِيفٌ كَالَّذِي قَبْلَهُ». قَالَ الْإِمَامُ السَّمْعَانِيُّ فِي قَوَاعِدِ الْأَدْلَةِ: ج ٤٠٩/١ عَنْ هَذَا وَالَّذِي قَبْلَهُ: «وَقَدْ رَجَّحَ قَوْمُ الْخَبَرِ بِالذُّكُورَةِ وَالْحُرِّيَّةِ، أَمَّا الْحُرِّيَّةُ فَلَا تَأْتِي لَهَا فِي قُوَّةِ الظَّنِّ، وَأَمَّا الذُّكُورَةُ فَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الضَّبْطَ مَعَهَا أَشَدُّ، وَظَاهَرُ الْمَذْهَبِ أَنْ لَا يُرْجَّحُ بِهِمَا». يَنْظُرُ هَذَا أَيْضًا فِي: الْمَعْتَمَدِ: ج ١٨١/٢، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٦٧٤، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٤٧٨/٢، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٧١٤/٢.

إِلَيْهِ الْخَلْلُ. وَبِكَوْنِهِ مُبَاشِرًا لِمَرْوِيَّتِهِ^(١)، وَبِكَوْنِهِ صَاحِبَ الْوَاقِعَةِ الْمَرْوِيَّةِ^(٢)؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْ هَذَيْنِ أَعْرَفَ بِالْحَالِ مِنْ غَيْرِهِ. وَيُرَجَّحُ أَيْضًا بِكَوْنِهِ رَاوِيًا بِاللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى، وَبِكَوْنِ الْخَبَرِ لَمْ يُنَكِّرْهُ الرَّاوي لِلْأَضَلِّ. وَبِكَوْنِهِ فِي الصَّحِيحَيْنِ^(٣)(٤).

(١) مثال كون الراوي مباشرًا لِمَرْوِيَّتِهِ: مَا رَوَاهُ أَبُو رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ خَلَالًا وَبَنَى بِهَا خَلَالًا، وَكُنْتُ الرَّسُولَ بَيْنَهُمَا». مَعَ مَا رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ».. الْأَوَّلُ: أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي سَنَنِهِ، رَقْم (٥٤٠٢)، وَابْنُ جَبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ، رَقْم (٤١٣٠). وَالثَّانِي: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ، رَقْم (١٧٤٠)، وَمُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، رَقْم (١٤١٠). يَنْظُرُ: مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ: ج ٢/١٢٦٩، بَيَانُ الْمُخْتَصَرِ: ج ٢/٨٤٣، التَّشْنِيفُ: ج ٢/١٨٢، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/٣٥٣، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/٤٧٨، شَرْحُ الْكُوكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/٧١٤، شَرْحُ الْكُوكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٤/٦٣٨.

(٢) مثال كون الراوي صاحب الواقعة: عَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ خَلَالَانِ بِسَرَفٍ». أَخْرَجَهُ: أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ، رَقْم (١٨٤٣)، وَالدَّارِمِيُّ فِي سَنَنِهِ، رَقْم (١٨٤٢) وَابْنُ حَبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ، رَقْم (٤١٣٦)، وَفِي رِوَايَةٍ مُسْلَمٌ فِي صَحِيحِهِ، رَقْم (١٤١١) عَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ خَلَالٌ». مَعَ خَبَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذِي تَقَدَّمَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ مُحْرِمٌ. يَنْظُرُ: الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ: ج ٤/٢٥٢ - ٢٥٣، مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ: ج ٢/١٢٦٩، بَيَانُ الْمُخْتَصَرِ: ج ٢/٨٤٣، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/٣٥٣، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/٤٧٨، شَرْحُ الْكُوكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/٧١٤، شَرْحُ الْكُوكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٤/٦٣٨.

(٣) لِأَنَّهُ أَقْوَى مِنَ الصَّحِيحِ فِي غَيْرِهِمَا، وَإِنْ كَانَ عَلَى شَرْطِهِمَا؛ لِتَلَقَّى الْأُمَّةُ لِهَاجِئِهِمَا بِالْقَبُولِ. يَنْظُرُ: بَيَانُ الْمُخْتَصَرِ: ج ٢/٨٤٥، رَفْعُ الْحَاجِبِ: ج ٤/٦١٨، التَّشْنِيفُ: ج ٢/١٨٣، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/٣٥٤، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/٤٧٩، شَرْحُ الْكُوكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/٧١٥.

(٤) هَذِهِ الْمَرْجُّحاتُ الَّتِي ذُكِرَتْ أَعْلَاهُ مُعْظَمُهَا مَحَلُّ اتِّفَاقٍ بَيْنَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ، وَتَنْظُرُ جَمِيعُهَا فِي: الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ: ج ٤/٢٥٠ - ٢٥٤، مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ: ج ٢/١٢٦٩ - ١٢٧٩، بَيَانُ الْمُخْتَصَرِ: ج ٢/٨٤٣ - ٨٤٥، رَفْعُ الْحَاجِبِ: ج ٤/٦١١ - ٦١٨، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ١١٣، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ٢/١٧٦ - ١٨٣، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٦٧١ - ٦٧٦، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/٣٤٨ - ٣٥٤، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/٤٧٦ - ٤٧٩، شَرْحُ الْكُوكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/٧١٠ - ٧١٥، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ١٤٢ - ١٤٣، شَرْحُ الْكُوكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٤/٦٣٦ - ٦٤٨.

[التَّرْجِيحُ بِحَسَبِ مَتْنِ الْحَدِيثِ]

وَبِكَوْنِ الْحُكْمِ ثَبَتَ بِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيُقَدَّمُ عَلَى الثَّابِتِ بِالْفِعْلِ^(١)، كَمَا يُقَدَّمُ الْفِعْلُ عَلَى التَّقْرِيرِ^(٢). وَيُرَجَّحُ أَيْضًا بِكَوْنِهِ فَصِيحًا، لَا بِكَوْنِهِ زَائِدَ الْفَصَاحَةِ عَلَى الْأَصَحِّ^(٣).

[تَقْدِيمُ الْحَدِيثِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى زِيَادَةٍ]

مَسْأَلَةٌ: يُقَدَّمُ الْحَدِيثُ الْمُشْتَمِلُ عَلَى زِيَادَةٍ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ زِيَادَةِ الْعِلْمِ، كَخَبَرِ التَّكْبِيرِ فِي الْعِيدِ سَبْعًا^(٤)(٥)، مَعَ خَبَرِ التَّكْبِيرِ فِيهِ أَرْبَعًا^(٦).

(١) قَالَ الْإِمَامُ الْمُحَلِّي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْبَدْرِ الطَّالِعِ: ج ٢/٣٥٤ - ٤٥٥: (فَيُقَدَّمُ الْخَبَرُ النَّاقِلُ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى النَّاقِلِ لِفِعْلِهِ، وَالنَّاقِلُ لِفِعْلِهِ عَلَى النَّاقِلِ لِتَقْرِيرِهِ).

(٢) يَنْظُرُ: جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ١١٤، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ٢/١٨٣ - ١٨٤، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٦٧٧، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/٣٥٤ - ٣٥٥، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/٤٧٩، شَرْحُ الْكُوكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/٧١٦، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ١٤٣، غَايَةُ الْمَأْمُولِ: ص ٣١٧.

(٣) يَنْظُرُ: الْمُحْصُولُ: ج ٥/٥٧٢، الْإِبْهَاجُ: ج ٣/٢٢٩، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ١١٤، الْبَحْرُ الْمُحِيطُ: ج ٤/٤٥٨، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ٢/١٨٤، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٦٧٧، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/٣٥٥، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/٤٧٩، شَرْحُ الْكُوكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/٧١٦، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ١٤٣، غَايَةُ الْمَأْمُولِ: ص ٣١٧.

(٤) أَخْرَجَهُ: أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ، رَقْم (١١٤٩) (١١٥١)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي سَنَنِهِ، كِتَابُ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّكْبِيرِ فِي الْعِيدَيْنِ، رَقْم (٥٣٦)، وَقَالَ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ وَهُوَ أَحْسَنُ شَيْءٍ». وَابْنُ مَاجَةٍ فِي سَنَنِهِ، كِتَابُ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَالسُّنَّةِ فِيهَا، بَابُ مَا جَاءَ فِي كَمِّ يُكَبِّرُ الْإِمَامُ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ، رَقْم (١٢٧٧)، ابْنُ خَزِيمَةَ فِي صَحِيحِهِ، كِتَابُ الصَّلَاةِ بَابُ عَدَدِ التَّكْبِيرِ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ فِي الْقِيَامِ قَبْلَ الرُّكُوعِ، رَقْم (١٤٣٨).

(٥) يَنْظُرُ: جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ١١٤، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ٢/١٨٤، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٦٧٧، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/٣٥٥، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/٤٨٠، شَرْحُ الْكُوكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/٧١٧، غَايَةُ الْمَأْمُولِ: ص ٣١٧.

(٦) عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ وَحُذَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانِ كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكَبِّرُ فِي الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ؟ فَقَالَ أَبُو مُوسَى: «كَانَ يُكَبِّرُ أَرْبَعًا تَكْبِيرَةً عَلَى الْجَنَائِزِ»، فَقَالَ حُذَيْفَةُ: «صَدَقَ»، فَقَالَ أَبُو مُوسَى: «كَذَلِكَ كُنْتُ أَكْبَرُ فِي الْبُضْرَةِ حَيْثُ كُنْتُ عَلَيْهِمْ».

ويُقَدَّم الوارد بلغة فريش على غيره^(١). ويُقدَّم المدني على المكي، والمدني هو: كُلُّ مَا وَرَدَ بَعْدَ الْهَجْرَةِ^(٢). ويُقدَّم^(*) الحديث المُشْعَرُ بِعُلُوِّ شَأْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ لِتَأْخِرِهِ عَمَّا لَمْ يُشْعَرْ بِذَلِكَ^{(٣)(٤)}. ويُقدَّم الحديث الَّذِي ذَكَرَ فِيهِ الْحُكْمُ مَعَ الْعِلَّةِ عَلَى مَا فِيهِ الْحُكْمُ فَقَطْ^(٥). ويُقدَّم ما فيه تهديد أو تأكيد على الخالي عن ذلك^(٦).

أخرجه: أبو داود في سننه، كتاب الصَّلَاة، باب التَّكْبِيرِ فِي الْعِيدَيْنِ، رقم (١١٥٣)، وسكت عنه. وفيه عبد الرحمن بن ثوبان هو ضعفه جماعة، منهم الإمام أحمد فقال «لم يكن بالقوي وأحاديثه مناكير». ووَثَّقَهُ غيرُ واحد، قال الإمام بن معين: «ليس به بأس». وفيه أيضاً أبو عائشة مجهول، قال بن القطان: «لا أعرفه». ينظر: خلاصة الأحكام: ج ٢/٨٣٣، نصب الراية للحافظ الزيلعي: ج ٢/٢١٤، عون المعبود ج ٤/٧، قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَلْخِيصِ الْحَبِيرِ: ج ٢/٨٥: «وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُمْ أَسْنَدُوهُ إِلَى بَنِ مَسْعُودٍ فَأَقْتَاهُمْ بِذَلِكَ وَلَمْ يُسَيِّدْهُ إِلَى النَّبِيِّ».

(١) لأنَّ الْوَارِدَ بِغَيْرِ لُغَتِهِمْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَرْوِيًّا بِالْمَعْنَى فَيَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ الْخَلَلُ. ينظر: البدر الطالع: ج ٢/٣٥٦.

(٢) ينظر: المحصول: ٥/٥٦٧، الإبهاج: ج ٣/٢٢٧، جمع الجوامع: ص ١١٤، البحر المحيط: ج ٤/٤٥٧، تشنيف المسامع: ج ٢/١٨. الغيث الهامع: ص ٦٧٨، التحقيقات: ص ٥٩٧، البدر الطالع: ج ٢/٣٥٦، الضياء اللامع: ج ٢/٤٨٠، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧١٧، غاية الوصول: ص ١٤٣، غاية المأمول: ص ٣١٧.

(*) نهاية (ق ٢٧/ب). لأنَّ الزِّيَادَةَ الْعُظْمَى فِي عُلُوِّ شَأْنِهِ، وَظُهُورُ أَمْرِهِ كَانَتْ فِي آخِرِ عُمُرِهِ الشَّرِيفِ. ينظر: الإبهاج: ج ٣/٢٢٧.

(٤) ينظر: المحصول: ج ٥/٥٦٨، الإبهاج: ج ٣/٢٢٧، جمع الجوامع: ص ١١٤ - ١١٥، التشنيف: ج ٢/١٨٤، الغيث الهامع: ص ٦٧٨ التحقيقات: ص ٥٩٧، البدر الطالع: ج ٢/٣٥٦، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧١٧، الضياء اللامع: ج ٢/٤٨٠، غاية المأمول: ص ٣١٧.

(٥) ينظر: المحصول: ج ٥/٥٧٥، جمع الجوامع: ص ١١٥، البحر المحيط: ج ٤/٤٦٠، التشنيف: ج ٢/١٨٥، الغيث الهامع: ص ٦٧٨ البدر الطالع: ج ٢/٣٥٦، الضياء اللامع: ج ٢/٤٨٠، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧١٧، غاية الوصول: ص ١٤٣، غاية المأمول: ص ٣١٧.

(٦) ينظر: المحصول: ج ٥/٥٧٨، الإبهاج: ج ٣/٢٣٢، جمع الجوامع: ص ١١٥، البحر

[الترجيح بحسب مدلولات الألفاظ]

ويُقَدَّم المُثَبِّتُ عَلَى النَّافِي؛ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى زِيَادَةِ عِلْمٍ^(١). ويُقدَّم النَّهْيُ عَلَى الْأَمْرِ^(٢)، وَالْأَمْرُ عَلَى الْإِبَاحَةِ^(٣). ويُقدَّم النَّدْبُ عَلَى الْإِبَاحَةِ^(٤).

= المحيط: ج ٤/٤٦١، تشنيف المسامع: ج ٢/١٨٥، الغيث الهامع: ص ٦٧٨، البدر الطالع: ج ٢/٣٥٦، الضياء اللامع: ج ٢/٤٨٠، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧١٨، غاية الوصول: ص ١٤٤، غاية المأمول: ص ٣١٨.

(١) وهو قولُ المالكيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ وَالْإِمَامِ الْكَرْخِيِّ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ. ينظر: مختصر ابن الحاجب: ج ٢/١٢٩٤، بيان المختصر: ج ٢/٨٤٩، الضياء اللامع: ج ٢/٤٨٢ - ٤٨٣، المحصول: ج ٥/٥٨٩ - ٥٩٠، الإحكام للآمدي: ج ٤/٢٧٠ - ٢٧١، جمع الجوامع: ص ١١٥، رفع الحاجب: ج ٤/٦٢٨، تشنيف المسامع: ج ٢/١٨٨ - ١٨٩، البدر الطالع: ج ٢/٣٦٢، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٢٠، غاية الوصول: ص ١٤٤، روضة الناظر: ص ٣٩٠، المسودة: ص ٢٧٩ التحبير شرح التحرير: ج ٨/٤١٨٦، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٦٨٢، إرشاد الفحول: ص ٤٦٥، كشف الأسرار: ج ٣/١٤٨.

وَأَمَّا الْحَنْفِيَّةُ، فَقَالَ الْإِمَامُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْبَخَارِيُّ فِي كَشْفِ الْأَسْرَارِ: ج ٣/١٤٨: «وَقَدْ اخْتَلَفَ عَمَلُ أَصْحَابِنَا الْمُتَقَدِّمِينَ - يَعْنِي أَبَا حَنِيفَةَ وَأَبَا يُوسُفَ وَمُحَمَّدًا رَحِمَهُمُ اللَّهُ - فِي هَذَا الْبَابِ أَيَّ فِي تَعَارُضِ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، فَفِي بَعْضِ الصُّوَرِ عَمِلُوا بِالْمُثَبِّتِ، وَفِي بَعْضِهَا عَمِلُوا بِالنَّافِي». وهو كما جاء في أصول الإمام السَّرْخَسِيِّ: ج ٢/٢١ - ٢٢. وجاء في تيسير التحرير: ج ٣/١٤٤: «وَلَا يُقَدَّمُ الْإِثْبَاتُ - لِأَمْرِ عَارِضٍ - عَلَى النَّفْيِ - كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْكَرْخِيُّ وَالشَّافِعِيُّ - إِلَّا إِنْ كَانَ النَّفْيُ لَا يُعْرَفُ بِالذَّلِيلِ بَلْ بِالْأَصْلِ، وَهُوَ كَوْنُ الْأَصْلِ فِي الْعَوَارِضِ الْعَدَمُ وَالْإِثْبَاتُ، فَإِنَّ الْإِثْبَاتَ بِالذَّلِيلِ يُقَدَّمُ عَلَيْهِ». وينظر: التقرير والتحبير: ج ٣/٣٢.

(٢) جاء في هامش هذه اللوحة: (لأنَّ النَّهْيَ لِدَفْعِ الْمَفْسَدَةِ، وَالْأَمْرُ لِحُلْوَ الْمَصْلَحَةِ، وَالْإِعْتِنَاءُ بِدَفْعِ الْمَفْسَدَةِ أَشَدُّ). وهذا كما في البدر الطالع: ج ٢/٣٦٢.

(٣) أي للاحتياط بِالطَّلَبِ، كما جاء في هامش هذه اللوحة، وهو كما في البدر الطالع: ج ٢/٣٦٢.

(٤) هذا ما عليه أكثر العلماء. ينظر: جمع الجوامع: ص ١١٥، تشنيف المسامع: ج ٢/١٨٩، الغيث الهامع: ص ٦٨٢، التقرير والتحبير: ج ٣/٢١، البدر الطالع: ج ٢/٣٦٣، الضياء اللامع: ج ٢/٤٨٥، التحبير شرح التحرير: ج ٨/٤١٨٥ - ٤١٨٦، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٢٠، تيسير التحرير: ج ٣/١٥١، غاية الوصول: ص ١٤٥، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٦٨١ - ٦٨٢.

قال الشافعي رضي الله تعالى عنه: «وَبَرَجَحُ مُوَافِقُ زَيْدٍ فِي الْفَرَائِضِ، فَمُعَاذٍ فِيهَا، فَعَلِيٌّ فِيهَا، وَمُعَاذٍ فِي أَحْكَامِ غَيْرِ الْفَرَائِضِ، فَعَلِيٌّ فِي تِلْكَ الْأَحْكَامِ»^{(١)(٢)}.

[تقديم الإجماع على النص]

ويقدم الإجماع على النص؛ لأنه يؤمن فيه النسخ، بخلاف النص^(٣).

[الترجيح بين الإجماعين]

ويقدم إجماع الصحابة على إجماع غيرهم^(٤). ويقدم إجماع الكل^(٥) على ما خالف فيه العوام^(٦).

(١) لم أجد هذا النقل بحرفيته عن الإمام الشافعي، وإنما حكاه عنه الإمام أبو المظفر السمعاني في قواطع الأدلة: ج ٢/٢٥٧ - ٢٥٨ وإمام الحرمين الجويني في كتابه البرهان: ج ٢/٨٣٥.

(٢) ينظر: قواطع الأدلة: ج ٢/٢٥٧ - ٢٥٨، البرهان: ج ٢/٨٣٥، المنحول: ص ٤٥٠، جمع الجوامع: ص ١١٦، تشنيف المسامع: ج ٢/١٩٢، الغيث الهامع: ص ٦٨٤، البدر الطالع: ج ٢/٣٦٦، الضياء اللامع: ج ٢/٤٨٦، التحبير شرح التحرير: ج ٨/٤٢١٤، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٢٣، غاية الوصول: ص ١٤٥، غاية المأمول: ص ٣٢٠.

(٣) لأن احتمال النسخ للنص سواء من الكتاب أو السنة قائم، بخلاف الإجماع، وهو قول جماهير العلماء من الحنفية والشافعية والمالكية والحنابلة. ينظر: التقرير والتحبير: ج ٣/٣٤، تيسير التحرير: ج ٣/١٦١، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/١٢٩٢، بيان المختصر: ج ٢/٨٤٨، الضياء اللامع: ج ٢/٤٨٧، رفع الحاجب: ج ٤/٦٢٦، جمع الجوامع: ص ١١٦، التشنيف: ج ٢/١٩٣، الغيث الهامع: ص ٦٨٤ - ٦٨٥، البدر الطالع: ج ٢/٣٦٧، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٢٤، غاية الوصول: ص ١٤٥، غاية المأمول: ص ٣٢١، التحبير: ج ٨/٤١٢١ - ٤١٢٢، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٦٠٠، المدخل: ص ٣٩٤.

(٤) ينظر: رفع الحاجب: ج ٤/٦٢٦، جمع الجوامع: ص ١١٦، تشنيف المسامع: ج ٢/١٩٣، الغيث الهامع: ص ٦٨٤ - ٦٨٥، البدر الطالع: ج ٢/٣٦٧، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٢٤، غاية الوصول: ص ١٤٥، غاية المأمول: ص ٣٢١، التحبير شرح التحرير: ج ٨/٤١٢٣، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٦٠١.

(٥) الذي يشمل العوام وغيرهم. البدر الطالع: ج ٢/٣٦٧.

(٦) ينظر: جمع الجوامع: ص ١١٦، تشنيف المسامع: ج ٢/١٩٣، الغيث الهامع: ص ٦٨٥، البدر الطالع: ج ٢/٣٦٧، الضياء اللامع: ج ٢/٤٨٧، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٢٤.

[تساوي النصوص المتواترة]

والأصح تساوي المتواتر من كتاب وسنة^(١). وبالجُمْلَة، فالمرجحات لا تنحصر، وهذا القدر كافٍ معرفته في هذا الزمان^(٢). والله تعالى أعلم.



= غاية الوصول: ص ١٤٥، غاية المأمول: ص ٣٢٠، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٦٠١.
(١) ينظر: جمع الجوامع: ص ١١٦، تشنيف المسامع: ج ٢/١٩٤، الغيث الهامع: ص ٦٨٥، البدر الطالع: ج ٢/٣٦٨، الضياء اللامع: ج ٢/٤٨٨، التحبير شرح التحرير: ج ٨/٤١٢٥، التقرير والتحبير: ج ٣/٣٥، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٢٤، غاية الوصول: ص ١٤٥، غاية المأمول: ص ٣٢٠، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٦٠٣، المدخل: ص ٣٩٤.
(٢) أي في القرن العاشر الهجري، الذي كان فيه الإمام عبد الوهاب الشَّعْرَانِي رحمه الله.

مَبْحَثُ الاجْتِهَادِ

[تَعْرِيفُ الاجْتِهَادِ^(١)]

الاجتهادُ في الفروعِ هو: استِيفَافُ الفقيهِ الوُسْعَ، بِأَنْ يَبْذُلَ تَمَامَ طاقتهِ في النَّظَرِ في الأدلَّةِ؛ لِتَحْصِيلِ ظَنٍّ بِحُكْمٍ مِنَ الْأَحْكَامِ^(٢). فَخَرَجَ اسْتِيفَافُ غَيْرِ الْفَقِيهِ، وَخَرَجَ اسْتِيفَافُ الْفَقِيهِ لِتَحْصِيلِ قَطْعٍ بِحُكْمٍ عَقْلِيٍّ^(٣).
والفقيهُ في عُرْفِ الْعُلَمَاءِ هُوَ: الْمُهَيَّأُ لِلْفَقْهِ مَجَازاً شَائِعاً، وَيَكُونُ بِمَا يُحْصَلُهُ فَقِيهاً حَقِيقَةً^(٤).

(١) الاجتهادُ لغةً: بذلُ الطَّاقَةِ في تحصيلِ ذي كُلفَةٍ أي مَشَقَّةٍ، يُقال: اجتهدَ في حَمْلِ الصَّخْرَةِ، وَلَا يُقال: اجتهدَ في حَمْلِ النَّوَاةِ. تنظرُ مادة (جَهَدَ) في: لسانِ العرب: ج ٣/١٣٣، تاج العروس: ج ٧/٥٣٤.

(٢) للعلماء في تعريفِ الاجتهادِ اصطلاحاً عباراتٌ مختلفة، ومعظمُها يلتقي على معنى واحد وهو ما ذكره الإمامُ الشَّعْرَانِيُّ أعلاه وهو موافقٌ لما في جمعِ الجوامع: ص ١١٨. تنظرُ هذه التعريفات في: اللمع: ص ١٢٩، قواطع الأدلة: ج ٢/٣٠٢، المحصول لابن العربي: ص ١٥٢، المحصول: ج ٦/٧، روضة الناظر: ص ٣٥٢، الإحكام للأمدى: ج ٤/١٦٩، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/١٢٠٤، كشف الأسرار: ج ٤/٢٠، رفع الحاجب: ج ٤/٥٢٩، التلويح: ج ٢/٢٤٥، البحر المحيط: ج ٤/٤٨٨، المختصر لابن اللحام: ص ١٦٣، البدر الطالع: ج ٢/٣٧٩، التقرير والتحبير: ج ٣/٣٨٨، التحبير: ج ٨/٣٨٦٥، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٤٥٨، إرشاد الفحول: ص ٤١٨، المدخل: ص ٣٦٧.

(٣) ينظر: بيان المختصر: ج ٢/٨٠٥، البدر الطالع: ج ٢/٣٧٩، تشنيف المسامع: ج ٢/٢٠٢، الضياء اللامع: ج ٢/٤٩٨، التحبير: ج ٨/٣٨٦٦، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٣٣، غاية الوصول: ص ١٤٧.

(٤) ينظر: البدر الطالع: ج ٢/٣٧٩، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٣٣.

[أَقْسَامُ الْمُجْتَهِدِ وَشُرُوطُهُ]

ثُمَّ الْمُجْتَهِدُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: مُطْلَقٌ وَمُقَيَّدٌ وَمُجْتَهِدٌ قُتِيًّا^(١).

[أَوَّلًا: الْمُجْتَهِدُ الْمُطْلَقُ وَشُرُوطُهُ]

فَأَمَّا الْمُجْتَهِدُ الْمُطْلَقُ فَهُوَ: الْفَقِيهُ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ، ذُو الدَّرَجَةِ الْوُسْطَى لُغَةً وَعَرَبِيَّةً، مِنْ نَحْوٍ وَتَصْرِيْفٍ وَمَعَانٍ وَبَيَانٍ، الْعَارِفُ بِمَتَعَلِّقِ الْأَحْكَامِ مِنْ كِتَابٍ وَسُنَّةٍ، وَلَا يُشْتَرَطُ حِفْظُ الْمُتُونِ^(٢).

[شُرُوطُ إِيْقَاعِ الاجْتِهَادِ]

وَيُعْتَبَرُ لإِيْقَاعِ الاجتهادِ كونهُ: خَبِيرًا بِمَوَاقِعِ الإِجْمَاعِ؛ كَيْلَا يَخْرِقَهُ. خَبِيرًا بِمَعْرِفَةِ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ، وَأَسْبَابِ النُّزُولِ. وَيُشْتَرَطُ مَعْرِفَتُهُ بِالْمُتَوَاتِرِ وَالْأَحَادِ وَالصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ، وَبِحَالِ الرُّوَاةِ.

قالوا: «وَيَكْفِي في الْخُبْرِ بِحَالِ الرُّوَاةِ في زَمَانِنَا هَذَا الرُّجُوعُ إِلَى أَيْمَّةِ الْحَدِيثِ، كَالْإِمَامِ أَحْمَدَ وَابْنِ خُبَرٍ وَمُسْلِمٍ، وَغَيْرِهِمْ»^(٣).

[الْأُمُورُ الَّتِي لَا تُشْتَرَطُ فِيهِ]

قالوا: «وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ عِلْمُ الْكَلَامِ، وَلَا تَفَارِيعُ الْفِقْهِ، وَلَا الذُّكُورَةُ

(١) ينظر: الضياء اللامع: ج ٢/٥٠٨.

(٢) ينظر: جمع الجوامع: ص ١١٨، البحر المحيط: ج ٤/٤٨٩، تشنيف المسامع: ج ٢/٢٠٣ - ٢٠٥، الغيث الهامع: ص ٦٩٤ - ٦٩٧، البدر الطالع: ج ٢/٣٨٠ - ٣٨١، الضياء اللامع: ج ٢/٤٩٩ - ٥٠٣، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٣٤ - ٧٣٦، غاية الوصول: ص ١٤٧ - ١٤٨.

(٣) تنظر هذه الشروط المذكورة أعلاه في: المستصفى: ص ٣٤٤، المحصول: ج ٦/٣٤ - ٣٦، روضة الناظر: ص ٣٥٢ - ٣٥٣، كشف الأسرار: ج ٤/٢٢ - ٢٣، الإبهاج: ج ٣/٢٥٥، جمع الجوامع: ص ١١٨، البحر المحيط: ج ٤/٤٩١ و ٤٩٣، البدر الطالع: ج ٢/٣٨١ - ٣٨٣، التقرير والتحبير: ج ٣/٣٩٠، التحبير: ج ٨/٣٨٧٢ - ٣٨٧٥، الضياء اللامع: ج ٢/٥٠٤ - ٥٠٦، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٣٦ - ٧٣٨، غاية المأمول: ص ٣٢٥ - ٣٢٧، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٤٦١ - ٤٦٤، المدخل: ص ٣٧٠ - ٣٧١.

ولا الحرّية، ولا العدالة على الأصح؛ لجواز أن يكون للفاسق قوّة الاجتهاد^(١)، والله أعلم.

[ثانياً: المجتهد المقيّد]

وأما المجتهد المقيّد، ويسمى مجتهد المذهب، فهو: المتمكّن من تخريج الوجوه التي يبيدها (*) على نصوص إماميه في المسائل^{(٢)(٣)}.

(١) ينظر: روضة الناظر: ص ٣٥٢ - ٣٥٣، جمع الجوامع: ص ١١٨ - ١١٩، البحر المحيط: ج ٤/٤٩٤ - ٤٩٥، البدر الطالع: ج ٢/٣٨٣، المختصر في أصول الفقه: ص ١٦٤، التقرير والتحبير: ج ٣/٣٩١ - ٣٩٢، التحبير: ج ٨/٣٨٧٨ - ٣٨٧٩، الضياء اللامع: ج ٢/٥٠٦ - ٥٠٧، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٣٨، غاية الوصول: ص ١٤٨، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٤٦٤ - ٤٦٧، تيسير التحرير: ج ٤/١٨٣. هذه الشروط وغيرها مما لم يُذكر هنا خاصّةً بالمجتهد المطلق.

(*) نهاية (ق ٢٨/أ).

(٢) ينظر: الإبهاج: ج ٣/٢٥٦، جمع الجوامع: ص ١١٩، البحر المحيط: ج ٤/٤٩٥، تشنيف المسامع: ج ٢/٢٠٨، الغيث الهامع: ص ٧٠٠، البدر الطالع: ج ٢/٣٨٤، التحبير شرح التحرير: ج ٨/٣٨٨١، الضياء اللامع: ج ٢/٥٠٨، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٣٩، غاية الوصول: ص ١٤٨، غاية المأمول: ص ٣٣٠، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٤٦٧، المدخل: ص ٣٧٦.

(٣) وهو دون المجتهد المطلق في الرتبة، قال الإمام النووي رحمه الله في كتابه المجموع: ج ١/٤٣ عن الشروط التي ينبغي توافرها في المجتهد المقيّد: «وشروطه كونه عالماً بالفقه وأصوله وأدلة الأحكام تفصيلاً، بصيراً بمسالك الأقيسة والمعاني، تامّ الارتياض في التخيير والاستنباط، قيماً بالحق ما ليس منصوصاً عليه لإمامه بأصوله. ولا يعرى عن شوب تقليد له؛ لإخلاله ببعض أدوات المستقل بأن يخلّ بالحديث أو العربية، وكثيراً ما أخلّ بهما المقيّد، ثم يتخذ نصوص إمامه أصولاً يستنبط منها كفعّل المستقل بنصوص الشرع، وربما اكتفى في الحكم بدليل إمامه ولا يبحث عن معارض كفعّل المستقل في النصوص، وهذه صفة أصحابنا أصحاب الوجوه، وعليها كان أئمة أصحابنا أو أكثرهم». ينظر: شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٣٩ - ٧٤٠.

[ثالثاً: مجتهد الفتيا]

وأما مجتهد الفتيا، فهو: المتبحر المتمكّن من ترجيح قول على آخر^{(١)(٢)}.

[جواز اجتهاد النبي صلى الله عليه وآله ووقوعه]

مسألة: الصحيح جواز الاجتهاد للنبي صلى الله عليه وآله، ووقوعه^(٣)؛ لقوله تعالى: ﴿مَا كَانَتْ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يَشْتَرَى فِي الْأَرْضِ﴾^(٤)، وقال: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ﴾^(٥) عوتب على استبقاء أسرى بذر بالفداء، وعلى الإذن لمن ظهر

(١) ينظر: جمع الجوامع: ص ١١٩، تشنيف المسامع: ج ٢/٢٠٨، الغيث الهامع: ص ٧٠٠، البدر الطالع: ج ٢/٣٨٤، التحبير شرح التحرير: ج ٨/٣٨٨٥، الضياء اللامع: ج ٢/٥٠٨، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٤٠، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٤٧٠، وهذه أدنى المراتب وما بقي بعده إلا العامي ومن في معناه، كما في المراجع المذكورة.

(٢) قال الإمام النووي رحمه الله في كتابه المجموع: ج ١/٤٤ عن مجتهد الفتيا وشروطه: «الحالة الثالثة: أن لا يبلغ رتبة أصحاب الوجوه لكنّه فقيه النفس، حافظ مذهب إمامه، عارف بأدلته، قائم بتقريرها، يصوّر ويحرّر ويقرّر ويُمهد ويُرّيف ويُرجح، لكنّه قَصُر عن أولئك؛ لقصوره عنهم في حفظ المذهب، أو الارتياض في الاستنباط، أو معرفة الأصول ونحوها من أدواتهم، وهذه صفة كثير من المتأخرين إلى أواخر المئة الرابعة». ينظر: شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٤٠.

(٣) وهو قول جماهير العلماء. ينظر: الفصول في الأصول: ج ٢/٣٧٥، التبصرة: ص ٥٢١، قواطع الأدلة: ج ٢/١٠٢ - ١٠٤، التلخيص: ج ٣/٣٩٨ - ٣٩٩، المستصفى: ص ٣٤٦، الإحكام للآمدي: ج ٤/١٧٢، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/١٢٠٧، المنهاج والإبهاج: ج ٣/٢٥٢، كشف الأسرار: ج ٣/٣٠٥، التمهيد للأسنوي: ص ٥٢١، بيان المختصر: ج ٢/٨٠٧، رفع الحاجب: ج ٤/٥٣٣ - ٥٣٤، جمع الجوامع: ص ١١٩، البحر المحيط: ج ٤/٥٠٢ و٥٠٣، تشنيف المسامع: ج ٢/٢٠٨ - ٢٠٩، الغيث الهامع: ص ٧٠١، البدر الطالع: ج ٢/٣٨٥، التقرير والتحبير: ج ٣/٣٩٢ و٣٩٤، التحبير: ج ٨/٣٩١٢ و٣٩١٦، الضياء اللامع: ج ٢/٥٠٩ - ٥١٠، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٤١، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٤٧٥ - ٤٧٩، تيسير التحرير: ج ٤/١٨٣ و١٨٥.

(٤) سورة الأنفال، الآية (٦٧).

(٥) سورة التوبة، الآية (٤٣).

نفاقهم في التخلف، ومعلوم أن العتاب لا يكون فيما صدر عن وحي، إنما يكون فيما كان عن اجتهاد.

[النبي ﷺ معصوم في اجتهاده]

ثم الصحيح^(١) أن اجتهاده ﷺ لا يخطئ أبداً؛ تنزيهاً لمنصب النبوة عن الخطأ في الاجتهاد^(٢)، ومن قال غير ذلك فعليه الخروج من عهده بين يدي الله عز وجل يوم القيامة.

(١) عبارة الإمام السبكي في جمع الجوامع: ص ١١٩: «والصواب أن اجتهاده عليه أفضل الصلاة والسلام لا يخطئ»، قال الإمام جلال الدين المحلي في البدر الطالع: ج ٣٨٦/٢ معلقاً عليها: «ولبشاعة هذا القول - قول القائلين بجواز الخطأ عليه - عبر المصنف بالصواب».

(٢) وهو اختيار كثير من الأئمة المحققين منهم: الإمام الشافعي رحمه الله كما حكاه عنه الزركشي في البحر المحيط: ج ٥٠٥/٤، وحكاه أيضاً في نفس الكتاب: ج ٥٠٦/٤ عن عدد من العلماء، فقال: «وقال ابن فورك: هو معصوم في اجتهاده كما هو معصوم في خبره وحكاؤه الأستاذ أبو منصور عن أصحابنا، وقال الهندي: إنه الحق عندنا، وممن جزم به الحلبي في شعب الإيمان فقال في خصائص الأنبياء: ومنها العصمة من الخطأ في الاجتهاد». و الإمام الفخر الرازي في المحصول: ج ٢٢/٦ وقال: «إذا جؤزنا له الاجتهاد فالحق عندنا أنه لا يجوز أن يخطئ». و الإمام البيضاوي في المنهاج: ج ٢٥٢/٣، و الإمام التاج السبكي الذي نصره بشدة، وشنع على من قال بخلافه، فقال في الإبهاج: ج ٢٥٢/٣: «والذي جزم به - أي البيضاوي - من كونه لا يخطئ اجتهاده، هو الحق، وأنا أطهر كتابي أن أحكي فيه قولاً سوى هذا القول». ورفع الحاجب: ج ٥٧٥/٤، وجمع الجوامع: ص ١١٩، وأيضاً الإمام الزركشي في تشنيف المسامع: ج ٢٠٩/٢، وقال فيه: «وهذا هو الحق». والبحر المحيط: ج ٥٠٥/٤ حيث قال: «فالمختار أنه لا يتطرق الخطأ إلى اجتهاده». و الإمام الولي العراقي في الغيث الهامع: ص ٧٠١ وقال: «.. فهو عليه الصلاة والسلام معصوم من الخطأ فيه، هذا هو المختار». و الإمام ابن قawan المكي في التحقيقات بشرح الورقات: ص ٦٢٩ وقال: «ولا يخطئ اجتهاده على المختار». والإمام المحلي في البدر الطالع: ج ٣٨٦/٢، و الشيخ حُلُو المالك في الضياء اللامع: ج ٥١٠/٢ وقال: «فالصواب أنه عليه الصلاة والسلام معصوم في اجتهاده، وعزاه الأبياري إلى المحققين، وهو المختار». والإمام السيوطي في شرح الكوكب الساطع: ج ٧٤٢/٢، والشيخ زكريا

[الاجتهاد جائز وواقع في عصره ﷺ]

والأصح أن الاجتهاد جائز في عصره ﷺ، وواقع؛ لأنه ﷺ حكم سعد بن معاذ في بني قريظة، فقال: «تقتل مقاتلتهم وتُسبى ذراريهم»، فقال ﷺ: «لقد حكمت فيهم بحكم الله»^(١). وهو ظاهر في أن حكم سعد بن معاذ كان عن اجتهاد^(٢).

= الأنصاري في غاية الوصول: ص ١٤٩، واختاره الإمام الشعراني هنا كما هو واضح من عبارته.

واختاره من الحنابلة: القاضي أبو يعلى في كتابه العدة: ج ١٥٨٦/٥، وقال: «النبي معصوم في اجتهاده من الخطأ والزلل مقطوع بإصابة الحق ودرك الصواب». والبرماوي وأبو الخطاب، كما في المسودة: ص ٤٥٣، والتحبير: ج ٣٩٠٥/٨. وقيل: يجوز بشرط أن لا يقر عليه، وهو اختيار الإمام الشيرازي في اللمع: ص ١٣٤ وخطأ القول الأول، وهو أيضاً قول أكثر الحنفية، كما في: التقرير والتحبير: ج ٣٩٩/٣ وتيسير التحرير: ج ١٩٠/٤، وأكثر الحنابلة، كما في: المسودة: ص ٤٥٣، والتحبير: ج ٣٩٠٥، وشرح الكوكب المنير: ج ٤٨٠/٤، والإمام الأمدي في الأحكام: ج ٢٢١/٤ واختاره هو وابن الحاجب في مختصره: ج ١٢٤٢/٢، وابن حزم في الأحكام: ج ١٢٥/٥ وقال: «كفعله بأبن أم مكتوم إذ أنزلت عبس». وقد رد الإمام الزركشي هذا القول في البحر المحيط: ج ٥٠٦/٤، وقال: «قلت: وهو قول لا نور عليه».

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب سعد بن معاذ رضي الله عنه، رقم (٣٥٩٣)، مسلم في صحيحه كتاب الجهاد والسير، باب جواز قتال من نقض العهد وجواز إنزال أهل الحصن على حكم حاكم عدل أهل للحكم، رقم (١٧٦٨).

(٢) وهو قول جماهير العلماء. ينظر: التبصرة: ص ٥١٩، التلخيص: ج ٣٩٩/٣ - ٤٠٠، المستصفى: ص ٣٤٥، الأحكام للأمدي: ج ١٨١/٤ - ١٨٢، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/١٢١، التمهيد للأسنوي: ص ٥١٩ - ٥٢٠، بيان المختصر: ج ٨٠٩/٢، رفع الحاجب: ج ٥٣٧/٤ - ٥٣٨، جمع الجوامع: ص ١١٩، البحر المحيط: ج ٥٠٧/٤، تشنيف المسامع: ج ٢٠٩/٢، الغيث الهامع: ص ٧٠٢، البدر الطالع: ج ٣٨٦/٢، التحبير شرح التحرير: ج ٣٩١١/٨ - ٣٩١٣، الضياء اللامع: ج ٥١١/٢، التقرير والتحبير: ج ٤٠١/٣، شرح الكوكب الساطع: ج ٧٤٣/٢، شرح الكوكب المنير: ج ٤٨١/٤، تيسير التحرير: ج ١٩٣/٤.

[المُصِيبُ فِي الاجْتِهَادِ]

[أَوَّلًا: الْمُصِيبُ فِي الْعَقْلِيَّاتِ وَاحِدًا]

مَسْأَلَةٌ: الْمُصِيبُ مِنَ الْمُخْتَلِفِينَ فِي الْعَقْلِيَّاتِ وَاحِدٌ، وَهُوَ: الَّذِي صَادَفَ الْحَقَّ فِيهَا؛ لِتَعَيُّنِهِ فِي الْوَاقِعِ كَحُدُوثِ الْعَالَمِ، وَقَدَمِ الْبَارِي، وَبِعَثَةِ الرُّسُلِ، وَأَمَّا الَّذِي لَمْ يُصَادَفِ الْحَقَّ فَهُوَ مُخْطِئٌ آثِمٌ^(١)، كَنَافِي الْإِسْلَامِ كُلِّهِ، أَوْ بِعَثَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُصَادَفِ الْحَقَّ^(٢) وَقَالَ الْجَا حِظُّ^(٣) وَالْعَنْبَرِيُّ^(٤) «لَا يَأْتُمُّ الْمُجْتَهِدُ فِي الْعَقْلِيَّاتِ، الْمُخْطِئُ فِيهَا لِلْاجْتِهَادِ، بَلْ هُوَ مُصِيبٌ». وَالْإِجْمَاعُ عَلَى خِلَافِ قَوْلِهِمَا^(٥).

(١) فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ: ص ١٢٠، وَالبدر الطالع: ج ٢/٣٨٧ إضافة كلمة (كافر)، رُبَّمَا سَقَطَتْ سَهْوًا.

(٢) وَهَذَا بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ خِلَافًا لِلْجَا حِظِّ وَالْعَنْبَرِيِّ. يَنْظُرُ: التَّبَصُّرَةُ: ص ٤٩٦، التَّلْخِصُ: ج ٣/٣٣٤، الْمُسْتَصْفَى: ص ٣٤٩ الْمَحْصُولُ: ج ٦/٤١ - ٤٢، رَوْضَةُ النَّازِرِ: ص ٣٥٩، مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ: ج ٢/١٢١٥، كَشْفُ الْأَسْرَارِ: ج ٤/٢٤، بَيَانُ الْمَخْتَصَرِ: ج ٢/٨١٢، تَقْرِيبُ الْوُصُولِ: ص ١٤٦ الْإِبْهَاجُ: ج ٣/٢٥٧، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ١٢٠، التَّمْهِيدُ لِلْأُسْنَوِيِّ: ص ٥٣١، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ج ٤/٥٢٣، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/٣٨٧، التَّحْيِيرُ: ج ٨/٣٩٢٤، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/٥١٣، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْيِيرُ: ج ٣/٤٠٣، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ: ج ٤/٤٨٨، تَبْسِيرُ التَّحْيِيرِ: ج ٤/١٩٥، إِرْشَادُ الْفُحُولِ: ص ٤٣٤.

(٣) هُوَ: عَمْرُو بْنُ بَحْرٍ بْنُ مَحْبُوبٍ، الْجَا حِظُّ، أَبُو عَثْمَانَ الْبَصْرِيُّ الْمَعْتَزَلِيُّ، أَخَذَ عَنِ الْقَاضِي أَبِي يُونُسَ وَأَبِي إِسْحَاقِ النَّظَّامِ، كَانَ بَحْرًا مِنْ بُحُورِ الْعِلْمِ، رَأْسًا فِي الْكَلَامِ وَالْإِعْتِزَالِ، صَنَّفَ الْكَثِيرَ مِنَ الْكُتُبِ مِنْهَا: الرَّدُّ عَلَى أَصْحَابِ الْإِلْهَامِ، وَالرَّدُّ عَلَى الْمُشَبَّهَةِ وَالرَّدُّ عَلَى الْيَهُودِ، وَكِتَابُ الْحَيَوَانِ وَهُوَ أَعْظَمُهَا، وَسُمِّيَ جَا حِظًّا لِجَحُوزِ عَيْنِهِ، أَيْ تُتَوَثَّمَا، عَاشَ تِسْعِينَ سَنَةً، وَتَوَفَّى سَنَةَ (٢٥٠هـ) بِسُقُوطِ مَجْلَدَاتِ الْعِلْمِ عَلَيْهِ. يَنْظُرُ: سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ: ج ١١/٥٢٦ - ٥٣٠، شَذَرَاتُ الذَّهَبِ: ج ٢/١٢١ - ١٢٢.

(٤) هُوَ: عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ حَصِينِ بْنِ أَبِي الْحَرَنِ تَمِيمِ الْعَنْبَرِيِّ، الْقَاضِي، وَلَدَ سَنَةَ (١٠٥هـ)، رَوَى عَنْ خَالِدِ الْحَدَّادِ وَدَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ وَآخَرِينَ، وَرَوَى عَنْهُ الْإِمَامُ بْنُ مَهْدِيٍّ وَمَعَاذُ بْنُ مَعَاذِ الْعَنْبَرِيِّ، كَانَ فَقِيهًا بَصْرِيًّا ثَقِيًّا، وَلِي قَضَاءَ الْبَصْرَةِ سَنَةَ (١٥٧هـ) كَانَ ثَقَّةً مَحْمُودًا عَاقِلًا مِنَ الرِّجَالِ، تَوَفَّى (١٦٨هـ). يَنْظُرُ: تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ لِلْحَافِظِ بْنِ حَجَرٍ: ج ٧/٧.

(٥) كَمَا مَرَّرَ ذَكَرَهُ فِي مَرَاجِعِ أَوَّلِ الْمَسْأَلَةِ، وَقَدْ أَوْضَحَ الْإِمَامُ التَّاجُ السَّبْكِ فِي الْإِبْهَاجِ: ج ٣/

[ثَانِيًا: الْمُصِيبُ فِي الشَّرْعِيَّاتِ]

أَمَّا الْمُصِيبُ مِنَ الْمُخْتَلِفِينَ فِي الشَّرْعِيَّاتِ، فَإِنْ كَانَ فِي مَسْأَلَةٍ لَا قَاطِعَ فِيهَا:

فَقَالَ جَمَاعَةٌ: «كُلُّ مُجْتَهِدٍ فِيهَا مُصِيبٌ». مِنْهُمْ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ وَالبَاقِلَانِيُّ وَأَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ وَابْنُ سُرَيْجٍ^(١).

ثُمَّ قَالَ الْأَشْعَرِيُّ وَالبَاقِلَانِيُّ: «حُكْمُ اللَّهِ فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي لَا قَاطِعَ فِيهَا تَابِعٌ لَظَنِّ الْمُجْتَهِدِ، فَمَا ظَنَّهُ فِيهَا مِنَ الْحُكْمِ، فَهُوَ حُكْمُ اللَّهِ فِي حَقِّهِ، وَحَقٌّ مُقْلَدُهُ»^(٢).

٢٦٠ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ الْمَخَالِفَ حَدَثَ بَعْدَ انْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ، فَلَا يَعْتَدُّ بِهِ، فَقَالَ: «خِلَافُ الْعَنْبَرِيِّ فِي الْأَصُولِ (الْعَقْلِيَّاتِ) لَا احْتِفَالٌ بِهِ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُعَدَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ هَذَا الرَّجُلُ قَوْلًا فِي الشَّرِيعَةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ، مَعَ أَنَّهُ مُصَادِمٌ بِالْإِجْمَاعِ قَبْلَهُ، وَالَّذِي نَرَاهُ شَاكِّينَ فِيهِ أَنَّ الْمُجُوعِينَ لَوْ عَاصَرُوا الْعَنْبَرِيَّ لَمْ يَلْتَفِتُوا إِلَى مَا قَالَهُ، وَلَعُدُّوا الْإِجْمَاعَ قَائِمًا دُونَهُ». (١) وَبِهِ قَالَ أَيْضًا جَمْعُورُ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَعْتَزَلَةُ، وَنُقِلَ عَنِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْإِمَامِ مَالِكٍ وَالْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ وَالْإِمَامِ الْمَزْنِيِّ ﷺ وَيُعْرَفُ هَذَا الْقَوْلُ بِقَوْلِ الْمُصَوِّبَةِ. يَنْظُرُ: الْفُصُولُ فِي الْأَصُولِ: ج ٢/٣٧٨ وَ٣٧٩، التَّبَصُّرَةُ: ص ٤٩٨، اللَّعْمُ: ص ١٣٠، قَوَاطِعُ الْأَدْلَةِ: ج ٢/٣٠٩، الْبَرْهَانُ: ج ٢/٨٦١، الْمُسْتَصْفَى: ص ٣٥٢، الْمَحْصُولُ: ج ٦/٤٧ - ٤٨، الْإِحْكَامُ: ج ٤/١٩٠، مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ: ج ٢/١٢٢٠، الْإِبْهَاجُ: ج ٣/٢٥٨ - ٢٥٩، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ١٢٠، كَشْفُ الْأَسْرَارِ: ج ٤/٢٥ - ٢٦، التَّمْهِيدُ: ص ٣٢، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ج ٤/٥٢٨، تَقْرِيبُ الْوُصُولِ: ص ١٤٧، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/٣٨٨، التَّحْيِيرُ: ج ٨/٣٩٣٢ - ٣٩٣٣، التَّحْقِيقَاتُ: ص ٦٣٣، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/٥١٤، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْيِيرُ: ج ٣/٤١٠ وَ ٤٠٧، غَايَةُ الْمَأْمُولِ: ص ٣٤٤، الشَّرْحُ الْكَبِيرُ: ص ٥٠٨.

وَهَذَا مَا اخْتَارَهُ الْإِمَامُ الْغَزَالِيُّ فِي الْمُسْتَصْفَى: ص ٣٥٢ حَيْثُ قَالَ: «وَالْمَخْتَارُ عِنْدَنَا، وَهُوَ الَّذِي نَقَطَعُ بِهِ، وَنُخْطِئُ الْمَخَالِفَ فِيهِ: أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ فِي الظَّنِّيَّاتِ مُصِيبٌ». وَالْإِمَامُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ الْمَالِكِيُّ فِي الْمَحْصُولِ: ص ١٥٢ فَقَالَ: «وَالصَّحِيحُ: كُلُّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ». وَالْإِمَامُ السِّيُوطِيُّ فِي جَزِيلِ الْمَوَاهِبِ فِي اخْتِلَافِ الْمَذَاهِبِ [فِي مَقْدَمَةِ الْإِفْصَاحِ]: ص (د - ح) دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوت، ط: ١/١٩٩٦ تَحْقِيقُ: مُحَمَّدٌ حَسَنُ الشَّافِعِيِّ، وَ الْإِمَامُ الشَّعْرَانِيُّ فِي كِتَابِهِ الْمِيزَانَ الْكَبِيرِ: ج ١/٦٩ خِلَافًا لِمَا صَحَّحَهُ هُنَا.

(٢) يَنْظُرُ: الْبَرْهَانُ: ج ٢/٨٦٢، الْمَحْصُولُ: ج ٦/٤٨، الْإِبْهَاجُ: ج ٣/٢٥٩، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: =

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدُ وَابْنُ سُرَيْجٍ: «فِي الْمَسْأَلَةِ شَيْءٌ لَوْ حَكَّمَ اللَّهُ فِيهَا لَكَانَ بِهِ أَيُّ بِذَلِكَ الشَّيْءِ». وَمِنْ ثَمَّ قَالُوا فِيمَنْ لَمْ يُصَادِفْ ذَلِكَ الشَّيْءَ: «أَنَّهُ أَصَابَ اجْتِهَاداً وَابْتِدَاءً، وَأَخْطَأَ حُكْماً وَانْتِهَاءً»^(١).

وَالصَّحِيحُ^(٢) وَفَاقاً لِلْجُمْهُورِ: أَنَّ الْمُصِيبَ^(*) فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي لَا قَاطِعَ فِيهَا وَاحِدٌ، وَلِلَّهِ تَعَالَى فِيهَا حُكْمٌ قَبْلَ الْاجْتِهَادِ^(٣)، قَالَ بَعْضُهُمْ^(٤): «لَا أَمَارَةَ عَلَيْهِ،

= ص ١٢٠، التمهيد للأسنوي: ص ٥٣٢ التشنيف: ج ٢/٢١١، البدر الطالع: ج ٢/٣٨٨، التحقيقات: ص ٦٣٣، الضياء اللامع: ج ٢/٥١٤، غاية المأمول: ص ٣٤٤.

(١) ينظر: الفصول في الأصول: ج ٢/٣٧٨ و ٣٧٩، الإبهاج: ج ٣/٢٥٩، جمع الجوامع: ص ١٢٠، تشنيف المسامع: ج ٢/٢١١، البدر الطالع: ج ٢/٣٨٨، الضياء اللامع: ج ٢/٥١٤ - ٥١٥، غاية المأمول: ص ٣٤٤.

(٢) يَظْهَرُ هُنَا تَصْحِيحُ الْإِمَامِ الشَّعْرَانِيِّ لِهَذَا الْقَوْلِ، وَرَبَّمَا يَكُونُ قَدْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ أَوَّلًا؛ لِأَنَّ لَهُ مَوْقِفًا مَشْهُورًا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ، وَهَذَا مَا صَرَّحَ بِهِ فِي أَكْثَرِ كُتُبِهِ وَخَاصَّةً مِنْهَا كِتَابُ الْمِيزَانِ وَكُشِفُ الْعُمَّةِ الَّذِينَ تَدَوَّرُ مَعْظَمُ فُصُولِهِمَا حَوْلَ هَذَا الْحُكْمِ، فَمِنْ ذَلِكَ، قَوْلُهُ: «وَمَنْ تَحَقَّقَ بِمَا ذَكَّرْنَا.. وَجَدَ أَقْوَالَ الْأَثَمَةِ الْمُجْتَهِدِينَ وَمُقَلِّدِيهِمْ دَاخِلَةً فِي قَوَاعِدِ الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ وَمُقْتَبَسَةً مِنْ شُعَاعِ نُورِهَا، لَا يَخْرُجُ مِنْهَا قَوْلٌ وَاحِدٌ عَنْ الشَّرِيعَةِ، وَصَحَّتْ مُطَابَقَةُ قَوْلِهِ بِاللِّسَانِ: إِنَّ سَائِرَ أَثَمَةِ الْمُسْلِمِينَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ لَاعْتِقَادُهُ ذَلِكَ بِالْجَنَانِ، وَعَلِمَ جَزْمًا وَيَقِينًا أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ مُصِيبٌ، وَرَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ: الْمُصِيبُ وَاحِدٌ لَا بَعِيْنُهُ». الْمِيزَانُ الْكَبِيرُ: ج ١/٦٩. ثُمَّ عَقَدَ فَصْلًا كَامِلًا لِبَيَانِ ذَلِكَ فِي نَفْسِ الْكِتَابِ: ج ١/١٥٢ - ١٥٥.

(*) نِهَآيَةُ (ق ٢٨/ب).

(٣) وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ. يَنْظُرُ: الْفُصُولُ فِي الْأُصُولِ: ج ٢/٣٧٨، التَّبَصُّرَةُ: ص ٤٩٨، اللَّمْعُ: ص ١٣٠ - ١٣١ أَصُولُ الْبَزْدَوِيِّ: ص ٢٧٩ - ٢٨٠، قَوَاطِعُ الْأَدْلَةِ: ج ٢/٣٠٩، الْمَحْصُولُ: ج ٦/٤٨، تَخْرِيجُ الْفُرُوعِ عَلَى الْأُصُولِ: ص ٧٩، الْمَسْوَدَةُ: ص ٤٤٢ و ٤٤٧، التَّوْضِيحُ: ج ٢/٢٤٦، كَشْفُ الْأَسْرَارِ: ج ٤/٢٦، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ١٢٠، الْبَحْرُ الْمَحِيْطُ: ج ٤/٥٢٨ - ٥٢٩، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ٢/٢١٢، تَقْرِيبُ الْوَصُولِ: ص ١٤٧، التَّحْقِيقَاتُ: ص ١٤٧، الْمَخْتَصَرُ لِابْنِ اللَّحَامِ: ص ١٦٥، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/٣٨٨، التَّحْقِيقَاتُ: ص ٣٩٣، الشَّرْحُ الْكَبِيرُ: ص ٥٠٨، تَيْسِيرُ التَّحْقِيقَاتُ: ج ٤/٢٠٢، فَوَاتِحُ الرَّحْمُوتِ: ج ٢/٦١٧.

(٤) وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ يَنْظُرُ: الْمَحْصُولُ: ج ٦/٤٨، الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ: ج ٤/٣٩٠.

بَلْ هُوَ كَذْفِيْنٌ يُصَادِفُهُ مَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى».

وَالصَّحِيحُ أَنَّ عَلَيْهِ أَمَارَةً، وَأَنَّ الْمُجْتَهِدَ مُكَلَّفٌ بِإِصَابَتِهِ، أَيُّ الْحُكْمِ؛ لِإِمْكَانِهَا، وَأَنَّ مُخْطِئَهُ لَا يَأْتُمُّ بَلْ يُؤْجَرُ؛ لِإِذْ لِهَ وَسَعَهُ فِي طَلَبِهِ^(١)، وَقِيلَ: «يَأْتُمُّ؛ لِإِعْدَمِ إِصَابَتِهِ الْمُكَلَّفَ بِهَا»^(٢).

وَأَمَّا الْمُصِيبُ مِنَ الْمُخْتَلِفِينَ فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي فِيهَا قَاطِعٌ مِنْ نَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ؛ لِإِعْدَمِ الْإِطْلَاعِ عَلَى ذَلِكَ الْقَاطِعِ، فَهُوَ وَاحِدٌ اتِّفَاقًا، وَهُوَ مَنْ وَافَقَ ذَلِكَ الْقَاطِعَ^(٣). ثُمَّ لَا يَأْتُمُّ هَذَا الْمُخْطِئُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى الْأَصَحِّ.

قَالُوا: «وَمَتَى قَصَّرَ مُجْتَهِدٌ فِي اجْتِهَادِهِ أَثَمٌ وَفَاقًا لِتَرْكِهِ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ مِنْ بَذْلِهِ وَسَعَهُ فِيهِ»^(٤).

= ١٩٠، الْمَسْوَدَةُ: ص ٤٤٨، مَخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ: ج ٢/١٢٢١، كَشْفُ الْأَسْرَارِ: ج ٤/٢٦، التَّمْهِيدُ، لِلْأَسْنَوِيِّ: ص ٥٣٢، التَّلْوِيْحُ: ج ٢/٢٤٨، التَّحْقِيقَاتُ: ج ٨/٣٩٣٢.

(١) وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ يَنْظُرُ: اللَّمْعُ: ص ١٣٠ - ١٣١، الْمَحْصُولُ: ج ٦/٥٠، الْإِحْكَامُ: ج ٤/١٩٠، مَخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ: ج ٢/١٢١٩، كَشْفُ الْأَسْرَارِ: ج ٤/٢٦، التَّلْوِيْحُ: ج ٢/٢٤٨، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ١٢٠، الْبَحْرُ الْمَحِيْطُ: ج ٤/٥٣٠ - ٥٣١، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ٢/٢١٢، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/٣٨٩، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْقِيقَاتُ: ج ٣/٤٠٧، التَّحْقِيقَاتُ: ج ٨/٣٩٣٣، تَيْسِيرُ التَّحْقِيقَاتُ: ج ٤/٢٠٢.

(٢) وَهُوَ قَوْلُ بَشْرِ الْمَرْيَسِيِّ وَابْنِ عُلَيَّةَ مِنَ الْمَعْتَزَلَةِ. يَنْظُرُ: الْفُصُولُ فِي الْأُصُولِ: ج ٢/٣٧٧، اللَّمْعُ: ص ١٣٠، الْمَحْصُولُ: ج ٦/٥٠، الْإِحْكَامُ: ج ٤/١٩٠، مَخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ: ج ٢/١٢٢٢، كَشْفُ الْأَسْرَارِ: ج ٤/٢٦، التَّحْقِيقَاتُ: ج ٨/٣٩٣٦، تَيْسِيرُ التَّحْقِيقَاتُ: ج ٤/٢٠٢.

(٣) يَنْظُرُ: اللَّمْعُ: ص ١٢٩ - ١٣٠، مَخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ: ج ٢/١٢٢٢، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ١٢٠، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ٢/٢١٢، تَقْرِيبُ الْوَصُولِ: ص ١٤٧، التَّحْقِيقَاتُ: ج ٨/٣٩٥٢، التَّحْقِيقَاتُ: ص ٥٦٣٣، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/٣٨٩، غَايَةُ الْمَأْمُولِ: ص ٣٤٤.

(٤) يَنْظُرُ: الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ: ج ٤/١٩٠، مَخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ: ج ٢/١٢٢٢، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ١٢٠، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ٢/٢١٢، التَّحْقِيقَاتُ: ص ٦٣٣، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/٣٨٩ - ٣٩٠، الضَّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/٥١٦، غَايَةُ الْوَصُولِ: ص ١٤٩، غَايَةُ الْمَأْمُولِ: ص ٣٤٤.

[نَقْضُ الْحُكْمِ فِي الاجْتِهَادِيَّاتِ]

مَسْأَلَةٌ: لَا يَجُوزُ نَقْضُ الْحُكْمِ فِي الاجْتِهَادِيَّاتِ^(١)، لَا مِنْ الْحَاكِمِ بِهِ وَلَا مِنْ غَيْرِهِ وَفَاقًا، إِذْ لَوْ جَازَ نَقْضُهُ لَجَازَ نَقْضُ النَّقْضِ، وَهَلَمْ جَرَا، فَتَقَوَّتْ مَصْلَحَةُ نَصْبِ الْحَاكِمِ مِنْ فَصْلِ الْخُصُومَاتِ^(٢).

لَكِنْ إِنْ خَالَفَ الْحُكْمُ: نَصًّا^(٣) أَوْ ظَاهِرًا أَوْ قِيَاسًا جَلِيًّا^(٤)، أَوْ حَكَمَ حَاكِمٌ

(١) وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ الْفُقَهَاءِ فِي الْقَاعِدَةِ الْفَقْهِيَّةِ: (الاجْتِهَادُ لَا يُنْقَضُ بِالْاجْتِهَادِ)؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى ذَلِكَ، فَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَكَمَ فِي مَسَائِلَ بِاجْتِهَادِهِ، وَخَالَفَهُ فِيهَا عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَلَمْ يَنْقُضْ أَحْكَامَهُ، وَعَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَالَفَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي اجْتِهَادِهِمَا فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ، فَلَمْ يَنْقُضْ أَحْكَامَهُمَا. يَنْظُرُ: التَّحْبِيرُ شَرْحُ التَّحْرِيرِ: ج ٨/ ٣٩٧٢، الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ لِلْسِّيُوطِيِّ: ص ١٠١.

(٢) يَنْظُرُ مَا نُقِلَ فِي: الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ: ج ٢/ ٤٢٦، الْمُسْتَصْفَى: ص ٣٦٧، الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ: ج ٤/ ٢٠٩، مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ: ج ٢/ ١٢٣٠، بَيَانُ الْمَخْتَصَرِ: ج ٢/ ٨٢٢ - ٨٢٣، الْإِبْهَاجُ: ج ٣/ ٢٦٥، رَفْعُ الْحَاجِبِ: ج ٤/ ٥٦١، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ١٢٠، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ٢/ ٢١٣، الْمَنْثُورُ: ج ١/ ٩٣، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ج ٤/ ٥٥١، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٧٠٨، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ٣/ ٤٤٦، التَّحْبِيرُ: ج ٨/ ٣٩٧١، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/ ٥١٧، شَرْحُ الْكُوكِبِ السَّاطِعِ: ج ٢/ ٧٤٧، الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ لِلْسِّيُوطِيِّ: ص ١٠١ - ١٠٢، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ١٤٩، شَرْحُ الْكُوكِبِ الْمَنِيرِ: ج ٤/ ٥٠٣، تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ: ج ٤/ ٢٣٤، غَمَزُ عَيُونِ الْبَصَائِرِ: ج ١/ ٣٢٥، الْمَدْخَلُ: ص ٣٨٣.

(٣) قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْمَحَلِّيِّ: ج ٤/ ٢٣٥: «المراد بالنص هنا ما يقابل الظاهر، فيدخل فيه الإجماع القطعي، ويدخل بقولنا: «الظاهر» الإجماع الظني». وَيُنْقَضُ الْحُكْمُ الْاجْتِهَادِيُّ إِذَا خَالَفَ نَصَّ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةَ، كَذَلِكَ مَا خَالَفَ ظَاهِرَهُمَا، أَوْ خَالَفَ الْإِجْمَاعَ الْقَطْعِيَّ كُلُّ ذَلِكَ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ. يَنْظُرُ: الْإِحْكَامُ لِلْأَمْدِيِّ: ج ٤/ ٢٠٩، بَيَانُ الْمَخْتَصَرِ: ج ٢/ ٨٢٣، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ١٢٠، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ٢/ ٢١٣، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٧٠٨، التَّحْبِيرُ شَرْحُ التَّحْرِيرِ: ج ٨/ ٣٩٧٢ - ٣٩٧٣، الْبَدْرِ الطَّالِعُ: ج ٢/ ٣٩٠، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ٣/ ٤٤٦، شَرْحُ الْكُوكِبِ السَّاطِعِ: ج ٢/ ٧٤٨، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ١٤٩، شَرْحُ الْكُوكِبِ الْمَنِيرِ: ج ٤/ ٥٠٥، تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ: ج ٤/ ٢٣٤، فَوَاتِحُ الرَّحْمُوتِ: ج ٢/ ٦٣٦، الْمَدْخَلُ: ص ٣٨٤.

(٤) الْحُكْمُ الْاجْتِهَادِيُّ إِذَا خَالَفَ الْقِيَاسَ الْجَلِيَّ يُنْقَضُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، خِلَافًا لِلْحَنَابِلَةِ فِي الصَّحِيحِ عِنْدَهُمْ. يَنْظُرُ: التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ٣/ ٤٤٦، بَيَانُ الْمَخْتَصَرِ: ج ٢/ ٨٢٣، الضِّيَاءُ

بِخِلَافِ اجْتِهَادِهِ، بِأَنْ قَلَّدَ غَيْرَهُ نَقَضَ حُكْمَهُ بِمُخَالَفَتِهِ لاجْتِهَادِهِ، وَامْتِنَاعُ تَقْلِيدِهِ فِيمَا اجْتَهَدَ فِيهِ^(١).

وَكَذَا لَوْ حَكَمَ حَاكِمٌ بِخِلَافِ نَصِّ إِمَامِهِ غَيْرِ مُقَلِّدٍ لِغَيْرِهِ مِنَ الْأُئِمَّةِ نَقَضَ حُكْمَهُ لِمُخَالَفَتِهِ لِنَصِّ إِمَامِهِ الَّذِي هُوَ فِي حَقِّهِ؛ لِاتِّزَامِهِ مَذْهَبَهُ، كَالدَّلِيلِ فِي حَقِّ الْمُجْتَهِدِ^(٢).

قَالُوا: «أَمَّا إِذَا قَلَّدَ فِي حُكْمِهِ غَيْرَ إِمَامِهِ حَيْثُ يَجُوزُ تَقْلِيدُهُ فَلَا يُنْقَضُ حُكْمُهُ»^(٣)؛ لِأَنَّهُ لِعِدَالَتِهِ إِنَّمَا حَكَمَ بِهِ؛ لِرُجْحَانِهِ عِنْدَهُ^(٤).

[تَغْيِيرُ الْاجْتِهَادِ]

وَلَوْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بِغَيْرِ وَلِيٍّ بِاجْتِهَادٍ مِنْهُ يُصَحِّحُهُ^(٥)، ثُمَّ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ إِلَى

= اللَّامِعِ: ج ٢/ ٥١٧، رَفْعُ الْحَاجِبِ: ج ٤/ ٥٦١، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ١٢٠، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ٢/ ٢١٣، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٧٠٨، الْبَدْرِ الطَّالِعُ: ج ٢/ ٣٩٠، شَرْحُ الْكُوكِبِ السَّاطِعِ: ج ٢/ ٧٤٨، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ١٤٩، التَّحْبِيرُ شَرْحُ التَّحْرِيرِ: ج ٨/ ٣٩٧٤، شَرْحُ الْكُوكِبِ الْمَنِيرِ: ج ٤/ ٥٠٥، الْمَدْخَلُ: ص ٣٨٤.

(١) وَهَذَا بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ، كَمَا نَقَلَهُ الْإِمَامُ الْأَمْدِيُّ فِي الْإِحْكَامِ: ج ٤/ ٢٠٩، وَغَيْرُهُ. يَنْظُرُ: مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ: ج ٢/ ١٢٣٠، بَيَانُ الْمَخْتَصَرِ: ج ٢/ ٨٢٣، رَفْعُ الْحَاجِبِ: ج ٤/ ٥٦٢، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ١٢٠، تَشْنِيفُ الْمَسَامِعِ: ج ٢/ ٢١٤، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٧٠٨، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ٣/ ٤٤٦، التَّحْبِيرُ: ج ٨/ ٣٩٧٦، الْمَخْتَصَرُ لِابْنِ اللَّحَامِ: ص ١٦٦، شَرْحُ الْكُوكِبِ السَّاطِعِ: ج ٢/ ٧٤٨، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ١٤٩، شَرْحُ الْكُوكِبِ الْمَنِيرِ: ج ٤/ ٥٠٦ - ٥٠٧، تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ: ج ٤/ ٢٣٤.

(٢) وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيَّةِ وَأَحَدُ الْقَوْلَيْنِ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ. يَنْظُرُ: الْمُسْتَصْفَى: ص ٣٦٨، جَمْعُ الْجَوَامِعِ: ص ١٢٠ - ١٢١، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٧٠٨، الْبَدْرِ الطَّالِعُ: ج ٢/ ٣٩١، شَرْحُ الْكُوكِبِ السَّاطِعِ: ج ٢/ ٧٤٨، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ١٤٩ - ١٥٠، التَّحْبِيرُ شَرْحُ التَّحْرِيرِ: ج ٨/ ٣٩٧٨، شَرْحُ الْكُوكِبِ الْمَنِيرِ: ج ٤/ ٥٠٨ - ٥٠٩.

(٣) وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ صَارَ ذَلِكَ الْمُجْتَهِدُ الثَّانِي هُوَ مُقَلِّدُهُ فِي تِلْكَ الْوَاقِعَةِ. كَمَا فِي: الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٧٠٨.

(٤) يَنْظُرُ: الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٧٠٨، الْبَدْرِ الطَّالِعُ: ج ٢/ ٣٩١، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ١٤٩.

(٥) أَيْ يُصَحِّحُ هَذَا الزَّوَاجَ.

بطلانها، فالأصح تحریمها عليه؛ لظنه الآن البطلان^(١)، وقيل: لا تحرّم إذا حکم حاکم بالصحة^(٢).

وإذا تغيّر اجتهاده بعد الإفتاء أعلم المستفتي بتغيره؛ ليكفّ عن العمل إن لم يكن عملاً، فإن كان عملاً لم ينقض معموله؛ لأن الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد^(٣).

(١) وهو الأصح عند الحنابلة، جاء في التحبير للإمام المرداوي: ج ٨/٣٩٧٩، وشرح الكوكب المنير: ج ٤/٥١٠: «إذا أداه اجتهاده إلى حكم في حق نفسه، ثم تغيّر وجه اجتهاده، كما إذا أداه اجتهاده إلى صحة النكاح بلا ولي، ثم تغيّر اجتهاده، فرأى أنه باطل فالأصح التحريم مطلقاً». وينظر أيضاً: المدخل لمذهب الإمام أحمد: ص ٣٨٥. وهو اختيار الإمام ابن الحاجب في مختصره: ج ٢/١٢٣٠، والإمام الأصفهاني في بيان المختصر: ج ٢/٨٢٢ - ٨٢٣، والإمام السبكي في رفع الحاجب: ج ٤/٥٦٢، وجمع الجوامع: ص ١٢١، والإمام المحلي في البدر الطالع: ج ٢/٣٩١، والشيخ خلّو في الضياء اللامع: ج ٢/٥١٩، والشيخ زكريا الأنصاري في غاية الوصول: ص ١٥٠، وصححه الإمام الشّعرائي هنا.

(٢) وهو اختيار الإمام الغزالي في المستصفى: ص ٣٦٧ حيث قال: «ولو حکم بصحة النكاح حاكم بعد أن خالغ الزوج ثلاثاً، ثم تغيّر اجتهاده لم يفرّق بين الزوجين، ولم ينقض اجتهاده السابق بصحة النكاح؛ لمصلحة الحكم»، والإمام الرزاي في المحصول: ج ٦/٩٠ - ٩١، وقال: «... بقي النكاح صحيحاً؛ لأن قضاء القاضي لما اتّصل به فقد تأكد فلا يؤثر فيه تغيّر الاجتهاد». والإمام ابن قدامة الحنبلي في روضة الناظر: ص ٣٨١، وقال: «فإن حکم بصحة ذلك النكاح حاكم ثم تغيّر اجتهاده لم يفرّق بين الزوجين لمصلحة الحكم». والإمام للأمدى في الأحكام: ج ٤/٢٠٩، والإمام البيضاوي في منهاج: ج ٣/٢٦٥ (مع الإبهاج) وقال: «إذا تغيّر الاجتهاد، كما لو ظن أن الخلع فسخّ ثم ظن أنه طلاق، فلا ينتقض الأول بعد اقتران الحكم، وينتقض قبله». ونجم الدين الطوفي في شرح مختصر الروضة: ج ٣/٦٤٨.

قال الإمام ابن النجار الحنبلي في شرح الكوكب المنير: ج ٤/٥١٠: «وهذا الذي عليه عمل الناس؛ لأن حكم الحاكم بما يعتقد الحاكم رافع للخلاف، ولئلا يلزم نقض الحكم بتغير الاجتهاد».

(٣) ينظر: قواطع الأدلة: ج ٢/٣٦٢، المحصول: ج ٦/٩٥، فتاوى ابن الصلاح: ص ٤٦، روضة الطالبين: ج ١١/١٠٧، المسودة: ص ٤٨٤ - ٤٨٥، جمع الجوامع: ص ١٢١،

قالوا: «ولا يضمن المجتهد ما تليف من الأموال وغيرها بإفتائه إذا تغيّر اجتهاده إلى عدم إنلافه من غير دليل قاطع؛ لأنه معذور، فإن تغيّر بدليل قاطع كالنص ضمن المثلف بإفتائه؛ لتقصيره^(١)».

[التفويض]

مسألة: يجوز أن يقال من قبيل الإلهام الإلهي لنبي أو عالم - على لسان نبي -: احكم بما تشاء في جميع الوقائع من غير دليل، فإنه صواب، أي (*) موافق لحكمي، قال العلماء: «إذ لا مانع من جواز هذا القول ثم يكون هذا القول مدركاً شرعياً، ويسمى التفويض؛ لإدلالته عليه^{(٢)(٣)}».

= التمهيد للأسنوي: ص ٥٢٩، تشنيف المسامع: ج ٢/٢١٥، البدر الطالع: ج ٢/٣٩٢، التحبير: ج ٨/٣٩٨١ - ٣٩٨٢، الضياء اللامع: ج ٢/٥١٩، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٤٩ غاية الوصول: ص ١٥٠، غاية المأمول: ص ٣٣٤، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٥١٢.

(١) ينظر: فتاوى ابن الصلاح: ص ٤٦، روضة الطالبين: ج ١١/١٠٧، المسودة: ص ٤٦٥ - ٤٦٦، جمع الجوامع: ص ١٢١، إعلام الموقعين: ج ٤/٢٢٥، تشنيف المسامع: ج ٢/٢١٦، الغيث الهامع: ص ٧٠٩، البدر الطالع: ج ٢/٣٩٢، التحبير شرح التحرير: ج ٨/٣٩٨٤، الضياء اللامع: ج ٢/٥٢٠، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٤٩، غاية المأمول: ص ٣٣٤، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٥١٤ - ٥١٥.

(*) نهاية (ق ٢٩/١).

(٢) قال الإمام التاج السبكي في الإبهاج: ج ٣/١٩٦ في تحرير محل الخلاف في هذه المسألة: «الحكم المستفاد من العباد على أمور: أحدها: ما جاء على طريق التبليغ عن الله تعالى، وهذا مختص بالرسول عليهم الصلاة والسلام، وهم فيه مبلّغون فقط. والثاني: المستفاد من اجتهادهم وبذلهم الوسع في المسألة، وهذا من وظائف المجتهدين من علماء الأمة، وفي جوازه للنبي خلاف».

والثالث: ما يستفاد بطريق تفويض الله إلى نبي أو عالم بمعنى أن يجعل له أن يحكم بما شاء في مثله، ويكون ما يجيء به هو حكم الله الأزلي في نفس الأمر، لا بمعنى أن يجعل له أن ينشئ الحكم، فهذا ليس صورة المسألة، وليس هو لأحد غير رب العالمين، قال الله: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٤٠] أي لا ينشئ الحكم غيره.

(٣) هذا هو محل الخلاف بين العلماء، ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب، أولها: جواز ذلك - كما =

وتردّد الشافعي فيه، قيل: «في الجواز»، وقيل: «في الوقوع»^(١). وقال ابن السمعاني^(٢): «يجوز أن يقال هذا القول للنبي، ولا يجوز أن يقال للعالم؛ لأن رتبة العالم لا تبلغ لأن يقال له ذلك»^(٣).

قال ابن السبكي^(٤): «والمختار أن ذلك لم يقع». للنبي فضلاً عن العالم^(٥).

= ذكر أعلاه - وهو قول جماهير العلماء.

ينظر: العدة للقاضي أبي يعلى: ج ٥/١٥٨٧، الإحكام للآمدي: ج ٤/٢١٥، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/١٢٣٦، بيان المختصر: ج ٢/٨٢٥ - ٨٢٦، المسودة: ص ٤٥٥، جمع الجوامع: ص ١٢١، الإبهاج: ج ٣/١٩٦، البحر المحيط: ج ٤/٣٥٤، تصنيف المسامع: ج ٢/٢١٦، الغيث الهامع: ص ٧١٠، البدر الطالع: ج ٢/٣٩٢، التحبير: ج ٨/٣٩٩٥، الضياء اللامع: ج ٢/٥٢١، التقرير والتحبير: ج ٣/٤٤٧، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٥٠، غاية الوصول: ص ١٥٠، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٥١٩ - ٥٢٠، تيسير التحرير: ج ٤/٢٣٦.

(١) حمل أكثر الشافعية تردّد الإمام الشافعي رحمته الله على نفي الوقوع دون نفي الجواز، وبه قالوا. كما في المراجع السابقة ما عدا الأول.

(٢) هو: منصور بن محمد بن عبد الجبار، أبو المظفر السمعاني التميمي المروزي، الإمام الحنفي ثم الشافعي، وُلد سنة (٤٢٦هـ)، تفقه على والده حتى برع في مذهب أبي حنيفة رحمته الله، وصار من فحول النظر، ومكث كذلك ثلاثين سنة، ثم صار إلى المذهب الشافعي وأظهر ذلك في سنة (٤٦٨هـ)، وبقي عليه، صنّف في التفسير والفقه الشافعي والحديث والأصول، فله كتاب البرهان والاصطلاح وكتاب قواطع الأدلة في أصول الفقه وكتاب المنهاج لأهل السنة، توفي رحمته الله سنة (٤٨٠هـ). ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ج ٥/٣٣٥، طبقات الشافعية: ج ١/٢٧٣ - ٢٧٤.

(٣) في كتابه قواطع الأدلة: ج ٢/٣٣٧.

(٤) في جمع الجوامع: ص ١٢١.

(٥) هذا قول الجمهور الذين قالوا بجواز التفويض. ينظر: الإحكام للآمدي: ج ٤/٢١٥، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/١٢٣٧، بيان المختصر: ج ٢/٨٢٦، رفع الحاجب: ج ٤/٥٦٩، جمع الجوامع: ص ١٢١، البحر المحيط: ج ٤/٣٥٥، تصنيف المسامع: ج ٢/٢١٨، الغيث الهامع: ص ٧١٠، البدر الطالع: ج ٢/٣٩٢، التقرير والتحبير: ج ٣/٤٤٨، التحبير: ج ٨/٣٩٩٧، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٥٠، غاية الوصول: ص ١٥٠، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٥٢١ - ٥٢٢، تيسير التحرير: ج ٤/٢٣٦.

فإن الله تعالى قيّد على نبيه أن لا يحكم إلا بما أنزله إليه، قال تعالى: ﴿وَأَن أٰحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ﴾^(١) وقال تعالى: ﴿لِتَحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرٰكَ اَللّٰهُ﴾^(٢).

وأما حديث: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»^(٣). أي لأوجبته عليهم. وقوله في حديث وجوب الحج: «لو قلت نعم لوجبت، ولما استطعتم»^(٤). فلا يدل على ذلك نصاً؛ لجواز أن يكون رحمته الله خير في إيجاب السواك وعدمه، وتكرير الحج وعدمه، أو يكون قال ذلك بوحى لا من تلقاء نفسه^(٥).

[تعليق الأمر باختيار المأمور]

وتردّد العلماء في نحو فعل ذلك كذا إن شئت فعله^(٦). فقال بعضهم: «لا يجوز؛ لما بين طلب الفعل والتخير فيه من التناهي».

وقال بعضهم: «يجوز ذلك». وهو الظاهر، ويكون التخيير قرينة على أن

(١) سورة المائدة، الآية (٤٩).

(٢) سورة النساء، الآية (١٠٥).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجمعة، باب السواك يوم الجمعة، رقم (٨٤٧)، ومسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب السواك، رقم (٢٥٢)، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر، رقم (١٣٣٧) والترمذي في سننه، كتاب الحج، باب ما جاء كم فرض الحج، رقم (٨١٤)، وقال: «حسن غريب»، والنسائي في سننه الكبرى، كتاب الحج، وجوب الحج، رقم (٣٥٩٨) وابن ماجه في سننه، كتاب المناسك، باب فرض الحج، رقم (٢٨٨٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

(٥) ينظر: البدر الطالع: ج ٢/٣٩٤، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٥٠ - ٧٥١، غاية الوصول: ص ١٥٠.

(٦) جمع الجوامع: ص ١٢١، البدر الطالع: ج ٢/٣٩٤، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٥١، غاية الوصول: ص ١٥٠.

الطلب غير جازم، وقد روى البخاري^(١) أنه عليه السلام قال: «صلُّوا قبل المغرب» قال في الثالثة: «لِمَنْ شاء». أي ركعتين كما في رواية أبي داود^(٢) (٣).

مسألة: [تعريف التقليد]

التقليد^(٤): أخذ القول^(٥)، بأن يُعتقد من غير معرفة دليله^(٦). فخرج غير

(١) في صحيحه، أبواب التطوع، باب الصلاة قبل المغرب رقم (١١٢٨).

(٢) في سننه، كتاب الصلاة، باب الصلاة قبل المغرب، رقم (١٢٨١).

(٣) والقول الثالث اختاره الإمام المحلي في البدر الطالع: ج ٢/٣٩٤، وينظر: الضياء اللامع: ج ٢/٥٢١، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٥١، غاية الوصول: ص ١٥٠، واختاره الإمام الشَّعراني هنا.

(٤) التقليد لغة: جعلُ شيءٍ في العنق مُحيطاً به، واشتقاقه من القِلادة؛ لأنها تكونُ في ربة الإنسان، فاشتقَّ التقليد منها؛ لأنه إذا قيلَ قوله فيما سأله، فقد قلَّد رقبته ذلك، وقلَّده الأمر ألزمه إياه، ومنه التقليد في الدين وتقليدُ الولاة الأعمال. ينظر: مادة (قلَّد) في لسان العرب: ج ٣/٣٦٧، تاج العروس: ج ٩/٦٩.

(٥) المراد بأخذ القول: تلقُّيه بالاعتقادِ عملٌ به أم لا. كما في شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٥١.

(٦) التعريف الاصطلاحي الذي ذكره الإمام الشَّعراني للتقليد تكادُ تجده في كلِّ كتب الأصول المتقدمة والمتأخرة، إمَّا بنفس العبارات وإمَّا بعباراتٍ متقاربة في المعنى. تنظر هذه التعريفات في: العدة في أصول الفقه: ج ٤/١٢١٦، الفقيه والمتفقه: ج ٢/١٢٨، اللمع: ص ١٢٥، قواطع الأدلة: ج ٢/٣٤٠، البرهان: ج ٢/٨٨٨، المنحول: ص ٤٧٢، المستصفى: ص ٣٧٠، المحصول لابن العربي: ص ١٥٤، روضة الناظر: ص ٣٨٢، الأحكام للأمدى: ج ٤/٢٢٧، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/١٢٤٨، المسودة: ص ٤١١، شرح مختصر الروضة: ج ٣/٦٥٠ - ٦٥٤، بيان المختصر: ج ٢/٨٣٣، جمع الجوامع: ص ١٢١، المنثور: ج ١/٣٩٨، التحقيقات: ص ٦١٨، التقرير والتحبير: ج ٣/٤٥٣، المختصر لابن اللحام: ص ١٦٦، البدر الطالع: ج ٢/٣٩٦، التحبير: ج ٨/٤٠١١، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٥١، غاية المأمول: ص ٣٣٨، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٥٢٩، تيسير التحرير: ج ٤/٢٤١، المدخل: ص ٣٨٨.

ووجهُ الشَّبه بين معناه اللغوي والاصطلاحي: كأنَّ المُقلِّدَ يَطوِّقُ المُجتهدَ إثمَ ما غَشَّه به في دينه، وَكَتَمَهُ عَنْهُ مِنْ عِلْمِهِ، أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الزَّيْنَةُ طَيْرٌ فِي عُنُقِهِ﴾ [الإسراء: ١٣] عَلَى جِهَةِ الْإِسْتِعَارَةِ. كما في شرح مختصر الروضة: ج ٣/٦٥٠.

القول من الفعل والتقرير عليه، فليس بتقليد. وخرج أيضاً أخذ القول مع معرفة دليله؛ لأنَّ هذا إنما هو اجتهاد وافق اجتهاد القائل^(١).

[لزوم التقليد على العامي ومن لم يبلغ رتبة الاجتهاد]

والأصحُّ أنه يلزمُ العامي^(٢) وكلٌّ من لم يبلغ رتبة الاجتهاد^(٣) أن يُقلِّدَ

(١) ينظر: البدر الطالع: ج ٢/٣٩٦، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٥١ - ٧٥٢، غاية الوصول: ص ١٥٠، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٥٣٠.

(٢) لزوم التقليد على العامي الصَّرف هو قولُ جمهور العلماء، بل حُكي فيه الإجماع. ينظر: العدة لأبي يعلى: ج ٤/١٢٢٥، الفقيه والمتفقه: ج ٢/١٣٣، التبصرة: ص ٤١٤، قواطع الأدلة: ج ٢/٣٥٨، التلخيص: ج ٣/٤٦١ - ٤٦٢، المستصفى: ص ٣٧٢، محصول ابن العربي: ص ١٥٤، المحصول: ج ٦/١٠١، روضة الناظر: ص ٣٨٣، الأحكام: ج ٤/٢٣٤، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/١٢٥٢ - ١٢٥٣، بيان المختصر: ج ٢/٨٣٦، المنهاج والإبهاج: ج ٣/٢٦٩، شرح مختصر الروضة: ج ٣/٦٥٢ - ٦٥٣، رفع الحاجب: ج ٤/٥٩٢، جمع الجوامع: ص ١٢١، البحر المحيط: ج ٤/٥٦٦، البدر الطالع: ج ٢/٣٩٦، الضياء اللامع: ج ٢/٥٢٣، التحقيقات: ص ٦١٥، التقرير والتحبير: ج ٣/٤٥٩، التحبير: ج ٨/٤٠٣٠ - ٤٠٣٢، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٥٢، غاية الوصول: ص ١٥٠، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٥٣٨ - ٥٣٩، فواتح الرحموت: ج ٢/٦٤٨، المدخل: ص ٣٨٩. قال الإمام التاج السبكي في الإبهاج: ج ٣/٢٦٩: «للمُكلَّف حالات: الأولى: أن يكونَ عامياً صرفاً لم يُحصَل شيئاً من العلوم التي يترقَّى بها إلى منازل المجتهدين، فالجماهيرُ على أنَّه يجوزُ له الاستفتاء، ويجبُ عليه التقليدُ في فروع الشريعة جميعها، ولا يَنْفَعُه ما عنده من علوم لا تُؤدِّي إلى الاجتهاد، وإن كانت عدَّة الحصى». وقال الإمام الزركشي في البحر المحيط: ج ٤/٥٦٦: «وحكى ابنُ عبد البرِّ فيه الإجماع، ولم يَخْتَلِفِ العلماءُ أنَّ العامَّةَ عليها تقليدُ علمائها، وأنَّهم المرادون بقوله: ﴿فَسَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾».

(٣) لزوم التقليد على العالم الذي لم يبلغ رتبة الاجتهاد، هو قول جمهور العلماء، ونسبه الإمام الأمدى في الأحكام: ج ٤/٢٣٤ إلى «المحققين من الأصوليين». ينظر: المنهاج والإبهاج: ج ٣/٢٦٩، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/١٢٥٢ - ١٢٥٣، بيان المختصر: ج ٢/٨٣٦، رفع الحاجب: ج ٤/٥٩٢، البحر المحيط: ج ٤/٥٦٦، الغيث الهامع: ص ٧١١، البدر الطالع: ج ٢/٣٩٦، الضياء اللامع: ج ٢/٥٢٣، التحبير: ج ٨/٤٠٣٠ - ٤٠٣١، التقرير والتحبير: ج ٣/٤٥٩، التحقيقات: ص ٦١٥، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٥٢ =

المجتهد في وقائع الأحوال؛ لقوله تعالى: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^(١). وقال بعضهم: «لا يلزم العامي التقليد للمجتهد إلا إن تبين له مستنده؛ ليسلم من لزوم اتباعه في الخطأ الجائر عليه»^(٢).

ومنع الإسفراييني التقليد في القواطع كالعقائد، كما سيأتي آخر الكتاب. وقيل: «لا يجوز لعالم أن يقلد، وإن لم يكن مجتهداً؛ لأن له صلاحية أخذ الحكم من الدليل، بخلاف العامي»^(٣).

[مَنْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ التَّقْلِيدُ]

قال العلماء: «أما ظان الحكم باجتهاده»^(٤) فيحرم عليه التقليد؛ لمخالفته به لوجوب اتباع اجتهاده».

وأما من كان فيه صفات الاجتهاد ولم يجتهد، ففيه ستة أقوال: أحدها - وعليه أكثر العلماء: يحرم عليه التقليد^(٥) فيما يقع له؛ لتمكنه من الاجتهاد فيه

= غاية الوصول: ص ١٥٠، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٥٣٩، تيسير التحرير: ج ٤/٢٤٦، فواتح الرحموت: ج ٢/٦٤٨، المدخل: ص ٣٨٩.

قال الإمام التاج السبكي في الإبهاج: ج ٣/٢٦٩ «الحالة الثانية من حالات المكلف: العالم الذي تعالى عن رتبة العامة بتحصيل بعض العلوم المعتبرة، ولم يحط بمنصب الاجتهاد، فالمختار في أن حكمه حكم العامي الصّرف؛ لعجزه عن الاجتهاد».

قال الإمام الزركشي في البحر المحيط: ج ٤/٥٦٧ «وما أطلقوه من إلحاقه هنا بالعامي فيه نظر، لا سيما أتباع المذاهب المتبحرين، فإنهم لم ينصبوا أنفسهم نصبه المقلدين».

(١) سورة النحل، الآية (٤٣).

(٢) وهو قول بعض معتزلة بغداد. كما في المراجع السابقة.

(٣) وهو قول بعض معتزلة بغداد. كما في المراجع السابقة.

(٤) قوله: «ظان الحكم باجتهاده»: أي أن المجتهد اجتهد في مسألة، وحصل له بذلك غلبة الظن بالحكم وجب عليه العمل بما ظنه، وحرّم عليه التقليد إجماعاً. ينظر: تشنيف المسامع: ج ٢/٢٢٢، الغيث الهامع: ص ٧١٢، الضياء اللامع: ج ٢/٥٢٤.

(*) نهاية (ق ٢٩/ب).

(٥) هذا قول جماهير العلماء في هذه المسألة، وأما التي قبلها فقد حكي فيها الإجماع. ينظر: =

الذي هو أصل التقليد، ولا يجوز العدول عن الأصل الممكن إلى بدله كما في الوضوء والتيمم.

والثاني: يجوز له التقليد فيه؛ لعدم علمه به الآن^(١).

والثالث: يجوز للقاضي؛ لاحتياجه لفصل الخصومات المطلوب إنجازها دون غيره^(٢).

والرابع: يجوز تقليده لمن كان أعلم منه؛ لرُجحانه عليه، بخلاف المساوي والأدنى^(٣).

والخامس: يجوز عند ضيق الوقت لما يسأل عنه كالصلاة المؤقتة؛ لعلّة الوقتية، بخلاف ما إذا لم يضيق^(٤).

= العدة لأبي يعلى: ج ٥/١٥٩٥، قواطع الأدلة: ج ٢/٣٤١، المحصول لابن العربي: ص ١٥٥، المحصول: ج ٦/١١٥، الإحكام للآمدي: ج ٤/٢١٠ و ٢١١، المسودة: ص ٤٥٩، الإبهاج: ج ٣/٢٧١، جمع الجوامع: ص ١٢١، البحر المحيط: ج ٤/٥٦٧، تشنيف المسامع: ج ٢/٢٢٢، الغيث الهامع: ص ٧١٢، البدر الطالع: ج ٢/٣٩٧، التحقيقات: ص ٦١٦، الضياء اللامع: ج ٢/٥٢٤، التحبير شرح التحرير: ج ٨/٣٩٨٧ - ٣٩٨٨، التقرير والتحبير: ج ٣/٤٣٩ - ٤٤١، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٥٢، غاية الوصول: ص ١٥٠، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٥١٥ و ٥١٦، تيسير التحرير: ج ٤/٢٢٧، غاية المأمول: ص ٣٣١، فواتح الرحموت: ج ٢/٦٣٣، إرشاد الفحول: ص ٤٤١.

(١) وبه قال من الأئمة: سفيان الثوري وإسحاق بن راهويه وأبو حنيفة في قول وأحمد في رواية عنه.

ينظر: المحصول: ج ٦/١١٥، الإحكام للآمدي: ج ٤/٢١٠، الإبهاج: ج ٣/٢٧١، تشنيف المسامع: ج ٢/٢٢٢، التحبير شرح التحرير: ج ٨/٣٩٨٧، التقرير والتحبير: ج ٣/٤٤٠، الضياء اللامع: ج ٢/٥٢٤، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٥١٦، تيسير التحرير: ج ٤/٢٢٨.

(٢) ينظر: الإبهاج: ج ٣/٢٧١، تشنيف المسامع: ج ٢/٢٢٢، التحبير: ج ٨/٣٩٨٨، التقرير والتحبير: ج ٣/٤٤١، الضياء اللامع: ج ٢/٥٢٤، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٥١٦، تيسير التحرير: ج ٤/٢٢٨.

(٣) وإليه ذهب الإمام محمد بن الحسن. ينظر: المحصول: ج ٦/١١٦، الإحكام: ج ٤/٢١٠، الإبهاج: ج ٣/٢٧١، التشنيف: ج ٢/٢٢٢، التحبير: ج ٨/٣٩٨٨، التقرير والتحبير: ج ٣/٤٤٠، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٥١٦، تيسير التحرير: ج ٤/٢٢٨.

(٤) وهو قول الإمام أبي العباس ابن سريج. ينظر: المحصول: ج ٦/١١٦، الإحكام للآمدي: =

والسادس: يجوز له فيما يخصه دون ما يقتضي به غيره^(١).

[تكرّر الواقعة للمجتهد]

مسألة: إذا تكرّرت الواقعة للمجتهد، وتجدّد له ما يقتضي الرجوع عما ظنّه فيها أولاً، ولم يكن ذاكراً للدليل الأول وجب عليه تجديد النظر فيها قطعاً، وكذا يجب عليه تجديد النظر إن لم يتجدّد ما يقتضي الرجوع، ولم يكن ذاكراً للدليل^(٢)؛ لأنّه لو أخذ بالأول من غير نظر ولا تدكّر دليل كان أخذاً بشيء من غير دليل يدلّ عليه^(٣).

قالوا: «وكذا يجب على العامّي إذا استفتى العالم في حادثة أن يعيد السؤال لمن أفتاه إذا وقعت له تلك الحادثة؛ لاحتمال مخالفته لما أفتاه به أولاً؛ لاطلاعاً على خلاف ذلك من الأدلّة إن كان مجتهداً أو النصّ للإمام إن كان مقلداً، فلا ثقة ببقائه على الحكم الذي أفتى به أولاً^{(٤)(٥)}». والله أعلم.

= ج ٢١٠/٤، الإبهاج: ج ٢٧١/٣، تشنيف المسامع: ج ٢٢٢/٢، التقرير والتحبير: ج ٣/٤٤٠، شرح الكوكب المنير: ج ٥١٦/٤، تيسير التحرير: ج ٢٢٨/٤.

(١) وهو محكي عن بعض علماء العراق. ينظر: المحصول: ج ١١٦/٦، الإحكام للآمدي: ج ٢١٠/٤، الإبهاج: ج ٢٧١/٣، تشنيف المسامع: ج ٢٢٢/٢، التقرير والتحبير: ج ٣/٤٤٠، شرح الكوكب المنير: ج ٥١٦/٤، تيسير التحرير: ج ٢٢٨/٤.

(٢) أمّا إذا كان ذاكراً للدليل فلا يجب عليه تجديد النظر إذ لا حاجة إلى ذلك. كما في: البدر الطالع: ج ٣٩٨/٢، التحبير: ج ٤٠٥٧/٨.

(٣) هذا هو الصحيح عند كثير من العلماء: جمع الجوامع: ص ١٢١ - ١٢٢، إعلام الموقعين: ج ٢٣٢/٤، البحر المحيط: ج ٥٨٢/٤ - ٥٢٩، الغيث الهامع: ص ٧١٣ - ٧١٤، البدر الطالع: ج ٣٩٨/٢، الضياء اللامع: ج ٥٢٥/٢ - ٥٢٦، التقرير والتحبير: ج ٤٤٣/٣، التحبير: ج ٤٠٥٥/٨ - ٤٠٥٨، المختصر لابن اللحام: ص ١٦٧، شرح الكوكب الساطع: ج ٧٥٣/٢ - ٧٥٤، غاية الوصول: ص ١٥٠ - ١٥١، شرح الكوكب المنير: ج ٥٥٣/٤ - ٥٥٤، تيسير التحرير: ج ٢٣١/٤، فواتح الرحموت: ج ٦٣٤/٢ - ٦٣٥.

(٤) القول في هذه المسألة كسابقها، والمذكور فيها هو الصحيح عند كثير من العلماء. كما في المراجع السابقة.

(٥) وهذا إذا كان جواب المفتي مبني على الرأي والقياس، لكن إن عرف المستفتي أنّ جواب =

[تقليد المفضول]

مسألة: يجوز تقليد المفضول من المجتهدين؛ لوقوعه في زمن الصحابة ومن بعدهم مشتهراً متكرراً من غير إنكار^(١)، وقيل: «لا يجوز إلا تقليد الفاضل أو المساوي»، واختاره ابن السبكي^(٢).

قالوا: «فإن اعتقد عامّي رجحان واحد من المجتهدين وجب تقليده، وإن كان مرجوحاً في الواقع عملاً باعتقاده المبني عليه». قالوا: «ويقدّم الرّاجح علماً على الرّاجح ورعاً في الأصحّ؛ لأنّ لزيادة العلم تأثيراً في الاجتهاد بخلاف زيادة الورع^(٣)».

= المفتي مستند إلى نصّ أو إجماع، فلا حاجة إلى إعادة السؤال ثانياً قطعاً، ولو كان المقلّد ميّناً. ينظر: التشنيف: ج ٢٢٣/٢، الغيث الهامع: ص ٧١٤، الضياء اللامع: ج ٥٢٦/٢، التقرير والتحبير: ج ٤٤٤/٣، التحبير: ج ٤٠٥٨/٨، شرح الكوكب المنير: ج ٥٥٥/٤، تيسير التحرير: ج ٢٣٢/٤.

(١) هذا هو المشهور الذي أخذ به جماهير الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. ينظر: التقرير والتحبير: ج ٤٦٥/٣، تيسير التحرير: ج ٢٥١/٤، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/١٢٦٢، بيان المختصر: ج ٨٣٩/٢ - ٨٤٠، الضياء اللامع: ج ٥٢٧/٢، التبصرة: ص ٤١٥، البرهان: ج ٨٧٨/٢، الإحكام: ج ٢٤٣/٤، التمهيد للأسنوي: ص ٥٣١، البحر المحيط: ج ٥٧٧/٤، تشنيف المسامع: ج ٢٢٣/٢، الغيث الهامع: ص ٧١٤، شرح الكوكب الساطع: ج ٧٥٤/٢، روضة الناظر: ص ٣٨٥، شرح مختصر الروضة: ج ٦٦٧/٣، المختصر لابن اللحام: ص ١٦٧، التحبير: ج ٤٠٨٠/٨، شرح الكوكب المنير: ج ٥٧١/٤، المدخل: ص ٣٩٠. وقد اختاره الإمام الشعراي هنا.

(٢) في جمع الجوامع: ص ١٢٢، وعبارته: «المختار يجوز لمعتقده فاضلاً أو مساوياً». والجلال المحلي في البدر الطالع: ج ٤٠٠/٢، والشيخ زكريا الأنصاري في غاية الوصول: ص ١٥١.

(٣) قال به جماهير العلماء. ينظر: المنحول: ص ٤٨٣، المحصول: ج ١١٣/٦، روضة الناظر: ص ٣٨٥، روضة الطالبين: ج ١٠٤/١١، شرح مختصر الروضة: ج ٦٦٧/٣ - ٦٦٨، جمع الجوامع: ص ١٢٢، التمهيد: ص ٥٣٠، إعلام الموقعين: ج ٢٥٥/٤، تشنيف المسامع: ج ٢٢٤/٢، البدر الطالع: ج ٤٠٠/٢، التقرير والتحبير: ج ٤٦٦/٣، التحبير: ج ٤٠٨٤/٨، الضياء اللامع: ج ٥٢٧/٢، شرح الكوكب الساطع: ج ٧٥٥/٢، غاية الوصول: ص ١٥١، =

[تقليد العالم الميت]

وَيَجُوزُ تَقْلِيدُ الْمَيِّتِ؛ لِبَقَاءِ قَوْلِهِ، وَكَانَ الشَّافِعِيُّ رحمه الله يَقُولُ كَثِيرًا: «الْمَذَاهِبُ لَا تَمُوتُ بِمَوْتِ أَصْحَابِهَا» ^{(١)(٢)}، وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ الْإِمَامُ عليه السلام الرَّاظِي، فَمَنَعَ جَوَازَ تَقْلِيدِ الْمَيِّتِ، قَالَ: «لَأَنَّهُ لَا بَقَاءَ لِقَوْلِ الْمَيِّتِ بِدَلِيلِ انْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ بَعْدَ مَوْتِ الْمُخَالِفِ» ^(٣). وَغُورِضُ بَحْثِيَةِ الْإِجْمَاعِ بَعْدَ مَوْتِ الْمُجْمَعِينَ ^(٤). وَقِيلَ: «لَا يَجُوزُ تَقْلِيدُ الْمَيِّتِ إِلَّا إِنْ فُقِدَ الْحَيُّ» ^(٥).

[من يجوز استفتاءه من العلماء]

قالوا: «وَيَجُوزُ لِلْعَامِّيِّ اسْتِفْتَاءُ مَنْ عُرِفَ بِالْأَهْلِيَّةِ لِلْإِفْتَاءِ، بِأَنِ اشْتَهَرَ بِالْعِلْمِ وَالْعَدَالَةِ».

= غاية المأمول: ص ٣٣٣، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٥٧٣، تيسير التحرير: ج ٤/٢٥٣.
(١) هذه الكلمة للإمام الشافعي عليه السلام نسبها له إمام الحرمين في البرهان: ج ١/٤٥٦، ووصفها بأنها من عبارات الرشيقة للإمام الشافعي.
(٢) وهو قول جماهير العلماء. ينظر: المنهاج والإبهاج: ج ٣/٢٦٨، المسودة: ص ٤٦٥، التمهيد للأسنوي: ص ٤٥٨، جمع الجوامع: ص ١٢٢، البحر المحيط: ج ٤/٥٧٨، تشنيف المسامع: ج ٢/٢٢٤، البدر الطالع: ج ٢/٤٠٠، الضياء اللامع: ج ٢/٥٢٧، التحرير: ج ٨/٣٩٨٣، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٥٥، غاية الوصول: ص ١٥١، غاية المأمول: ص ٣٢٩، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٥١٣، فواتح الرحموت: ج ٢/٦٥٦، المدخل: ص ٣٨٥.

(*) نهاية (ق ٣٠/أ).

(٣) المحصول للإمام الرازي: ج ٦/٩٧.

(٤) ينظر: البدر الطالع: ج ٢/٤٠٠، الضياء اللامع: ج ٢/٥٢٨، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٥٦، فواتح الرحموت: ج ٢/٦٥٧.

(٥) ينظر: جمع الجوامع: ص ١٢٢، البحر المحيط: ج ٤/٥٨٠، التشنيف: ج ٢/٢٢٥، الغيث الهامع: ج ١٥٧، البدر الطالع: ج ٢/٤٠٠، الضياء اللامع: ج ٢/٥٢٧، التحرير: ج ٨/٣٩٨٣، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٥٦، غاية الوصول: ص ١٥١، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٥١٣.

وكذلك يجوز له استفتاء من ظن أهليته للإفتاء بانتصابه والناس مستفتون ^{(١)(٢)}.

والأصح ^(٣) أنه يجوز للقاضي أن يفتي في المعاملات كغيره من المفتين ^(٤). وقيل: «لا يفتي قاض في المعاملات؛ للاستغناء بقضائه فيها عن الإفتاء» ^(٥)، وكان القاضي شريح ^(٦) يقول:

(١) والناس مستفتون يعني له. ينظر: البدر الطالع: ج ٢/٤٠١.
(٢) ما ذكره أعلاه نقل فيه الاتفاق. ينظر: الإحكام: ج ٤/٢٣٧، المحصول: ج ٦/١١٢، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/١٢٥٤، بيان المختصر: ج ٢/٨٣٦، جمع الجوامع: ص ١٢٢، البحر المحيط: ج ٤/٥٨٨، تشنيف المسامع: ج ٢/٢٢٥، الغيث الهامع: ص ٧١٦، البدر الطالع: ج ٢/٤٠١، التحرير: ج ٨/٤٠٣٥ - ٤٠٣٦، التقرير والتحرير: ج ٣/٤٦١، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٥٦، تيسير التحرير: ج ٤/٢٤٨، غاية الوصول: ص ١٥١، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٥٤١ - ٥٤٢، فواتح الرحموت: ج ٢/٦٥٠.
(٣) كما في: تشنيف المسامع: ج ٢/٢٢٥، الغيث الهامع: ص ٧١٦، البدر الطالع: ج ٢/٤٠١، التحرير: ج ٨/٤٠٤٣ - ٤٠٤٤، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٥٦، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٥٤٥.

(٤) قال الإمام ابن القيم - رحمه الله تعالى - في إعلام الموقعين: ج ٤/٢٢٠: «لَا فَرْقَ بَيْنَ الْقَاضِي وَغَيْرِهِ فِي جَوَازِ الْإِفْتَاءِ بِمَا تَجُوزُ الْفُتْيَا بِهِ، وَلَمْ يَزَلْ أَمْرُ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ عَلَى هَذَا، فَإِنَّ مَنْصِبَ الْفُتْيَا دَاخِلٌ فِي ضِمْنِ مَنْصِبِ الْقَضَاءِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ... فَالْقَاضِي مُفْتٍ وَمُثَبِّتٌ وَمُنْقِدٌ لِمَا أَفْتَى بِهِ».

(٥) قال الإمام ابن القيم - رحمه الله تعالى - في إعلام الموقعين ج ٤/٢٢١: «ذَهَبَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَالشَّافِعِيِّ إِلَى أَنَّهُ يُكْرَهُ لِلْقَاضِي أَنْ يُفْتِيَ فِي مَسَائِلِ الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهِ دُونَ الطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَنَحْوِهَا، وَاحْتَجَّ أَرِيَابُ هَذَا الْقَوْلِ: بِأَنَّ فُتْيَاهُ تَصِيرُ كَالْحُكْمِ مِنْهُ عَلَى الْخَضْمِ، وَلَا يُمَكِّنُ نَقْضَهُ وَقْتُ الْمَحَاكِمَةِ، وَقَدْ يَتَغَيَّرُ اجْتِهَادُهُ وَقْتُ الْحُكُومَةِ، أَوْ تَظْهَرُ لَهُ قَرَائِنٌ لَمْ تَظْهَرْ لَهُ عِنْدَ الْإِفْتَاءِ، فَإِنْ أَصَرَ عَلَى فُتْيَاهُ وَالْحُكْمِ بِمُوجِبِهَا حُكِمَ بِخِلَافِ مَا يَعْتَقِدُ صِحَّتَهُ، وَإِنْ حُكِمَ بِخِلَافِهَا تَطَرَّقَ الْخَضْمُ إِلَى تَهْمَتِهِ وَالتَّشْنِيعِ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ يَحْكُمُ بِخِلَافِ مَا يَعْتَقِدُهُ وَيَفْتِي بِهِ، وَلِهَذَا قَالَ شَرِيحٌ: «أَنَا أَفْضِي لَكُمْ وَلَا أُفْتِي» حَكَاهُ بَنُ الْمَنْذِرِ، وَاخْتَارَ كَرَاهِيَةَ الْفُتْوَى فِي مَسَائِلِ الْأَحْكَامِ». وينظر: تشنيف المسامع: ج ٢/٢٢٥، الغيث الهامع: ص ٧١٦ - ٧١٧.

(٦) هو: شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم بن معاوية، الكندي، أبو أمية، الكوفي، =

«أَنَا أَقْضِي وَلَا أَفْتِي»^(١).

قالوا: «وَلَا يَجُوزُ اسْتِفْتَاءُ الْمَجْهُولِ عِلْماً أَوْ عَدَالَةً؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهَا»^(٢). وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْمُسْتَفْتِي أَنْ يَبْحَثَ عَنْ عِلْمِ الْمُفْتِي بِأَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ عَنْهُ^(٣).

وَقِيلَ^(٤) «يَكْفِي اسْتِفَاضَتَهُ بَيْنَهُمْ».

= القاضي الفقيه، التابعي الثقة، المخضرم، أدرك النبي ولم يلقه على الصحيح، استقضاء عمر رضي الله عنه على الكوفة، وأقره علي رضي الله عنه، وأقام على القضاء بها ستين سنة، وقضى بالبصرة سنة ويقال: قضى بالكوفة ثلاثاً وخمسين سنة وبالبصرة سبع سنين، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مراسلاً، وروى عن زيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود وعبد الرحمن بن أبي بكر الصديق وغيرهم رضي الله عنهم، توفي رضي الله عنه سنة (٧٨هـ) وله (١٢٠) سنة، أو (١١٠) سنوات. ينظر: تهذيب الكمال للحافظ المزي: ج ١٢/٤٣٥ - ٤٤٤، سير أعلام النبلاء: ج ٤/١٠٠ - ١٠٦.

(١) ينظر: إعلام الموقعين: ج ٤/٢٢١، جمع الجوامع: ص ١٢٢، تشنيف المسامع: ج ٢/٢٢٥، الغيث الهامع: ص ٧١٦ - ٧١٧، البدر الطالع: ج ٢/٤٠١، الضياء اللامع: ج ٢/٥٣١، التحبير: ج ٨/٤٠٤٤، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٥٧، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٥٤٥.

(٢) وهو قول جماهير العلماء. ينظر: مختصر ابن الحاجب: ج ٢/١٢٥٤، بيان المختصر: ج ٢/٨٣٦، التمهيد: ص ٥٣١، جمع الجوامع: ص ١٢٢، البحر المحيط: ج ٤/٥٨٨، تشنيف المسامع: ج ٢/٢٢٥، الغيث الهامع: ص ٧١٧، البدر الطالع: ج ٢/٤٠١، الضياء اللامع: ج ٢/٥٣٠، التحبير: ج ٨/٤٠٣٥، التقرير والتحبير: ج ٣/٤٦١، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٥٧، غاية الوصول: ص ١٥١، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٥٤٢، تيسير التحرير: ج ٤/٢٤٨، فواتح الرحموت: ج ٢/٦٥٠.

(٣) هذا قول جماهير العلماء، وقد حكى فيه الاتفاق. ينظر: روضة الطالبين: ج ١١/١٠٣، جمع الجوامع: ص ١٢٢، البحر المحيط: ج ٤/٥٨٨، التشنيف: ج ٢/٢٢٥، الغيث الهامع: ص ٧١٧، البدر الطالع: ج ٢/٤٠١، الضياء اللامع: ج ٢/٥٣٠، التحبير: ج ٨/٤٠٣٥ - ٤٠٣٦، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٥٧، غاية الوصول: ص ١٥١، غاية المأمول: ص ٣٣٣، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٥٤٢.

(٤) هذا القول نقله الإمام النووي في روضة الطالبين: ج ١١/١٠٣ عن الأصحاب، فقال: «الذي قاله الأصحاب: أَنَّهُ يَجُوزُ اسْتِفْتَاءُ مَنْ اسْتِفَاضَتْ أَهْلِيَّتُهُ، وَقِيلَ: لَا يَكْفِي الاسْتِفَاضَةُ وَلَا التَّوَاتُرُ بَلْ إِنَّمَا يُعْتَمَدُ قَوْلُهُ: (أَنَا أَهْلٌ لِلْفَتْوَى)؛ لِأَنَّ الاسْتِفَاضَةَ وَالشُّهُرَةَ بَيْنَ الْعَامَّةِ لَا وَثُوقَ بِهَا، فَقَدْ يَكُونُ أَصْلُهَا التَّلْبِيسُ... ثُمَّ قَالَ: وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ». واختاره =

وَالْأَصَحُّ^(١) الْاِكْتِفَاءُ بِظَاهِرِ الْعَدَالَةِ. وَقِيلَ: «لَا بُدَّ مِنَ الْبَحْثِ عَنْهَا». وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ يَصَحُّ الْاِكْتِفَاءُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ عَنْ عِلْمِهِ وَعَدَالَتِهِ^(٢). وَقِيلَ: «لَا بُدَّ مِنْ اثْنَيْنِ»^(٣).

سُؤَالُ الْعَامِّيِّ عَنْ مَأْخِذِ الْمُفْتِي فِي فِتْوَاهُ

قالوا: «وَيَجُوزُ لِلْعَامِّيِّ أَنْ يَسْأَلَ الْعَالِمَ اسْتِشْاداً»^(٤) عَنْ مَأْخِذِهِ فِيمَا أَفْتَاهُ بِهِ لَا تَعْتُنَا، ثُمَّ عَلَى الْعَالِمِ بَيَانُ الْمَأْخِذِ لِسَائِلِهِ الْمَذْكُورِ؛ تَحْصِيلاً لِإِشْرَادِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ خَفِيّاً عَلَيْهِ».

فَإِنْ كَانَ بِحِثِّ يَقْصُرُ فَهْمُهُ عَنْهُ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَبْيِيْنُهُ لَهُ؛ صَوْنًا لِنَفْسِهِ عَنْ التَّعَبِ فِيهَا لَا يَقْيِدُ، وَلِيَعْتَذِرَ لَهُ بِخَفَاءِ الْمُدْرِكِ عَلَيْهِ^(٥).

= الشيخ زكريا الأنصاري في غاية الوصول: ص ١٥١، وقال: «فالمختار: الاكتفاء باستفاضة عِلْمِهِ وَبِظُهُورِ عَدَالَتِهِ، وَقِيلَ: يَجِبُ الْبَحْثُ عَنْهُمَا بِأَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ عَنْهُمَا، .. وَمَا اخْتَرْتُهُ مِنَ الْاِكْتِفَاءِ بِاسْتِفَاضَةِ عِلْمِهِ هُوَ مَا نَقَلَهُ فِي الرَّوْضَةِ عَنْ الْأَصْحَابِ، خِلَافَ مَا صَحَّحَهُ الْأَصْلُ».

(١) عند كثير من العلماء من أَنَّهُ يَكْفِي فِيهِ الْعَدَالَةُ الظَّاهِرَةُ؛ لِأَنَّ الْعَدَالَةَ الْبَاطِنَةَ تَعَسَّرَ مَعْرِفَتُهَا، فَيَعَسَّرُ عَلَى الْعَوَامِّ تَكْلِيفُهُمْ بِهَا. ينظر: روضة الطالبين: ج ١١/١٠٣، جمع الجوامع: ص ١٢٢، البدر الطالع: ج ٢/٤٠٢، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٥٧، غاية الوصول: ص ١٥١، غاية المأمول: ص ٣٣٣.

(٢) جاء في هامش هذه اللوحة هنا: (لأنه من باب الإخبار).

(٣) ينظر: البدر الطالع: ج ٢/٤٠٢، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٥٧، غاية الوصول: ص ١٥١.

(٤) أي طلباً لإرشاد نفسه، بِأَنْ تُذْعِنَ لِلْقَبُولِ بِبَيَانِ الْمَأْخِذِ لَا تَعْتُنَا. ينظر: البدر الطالع: ج ٢/٤٠٢.

(٥) وهذا ما ذهب إليه الإمام أبو المظفر السمعاني في قواطع الأدلة: ج ٢/٣٥٧، فقال: «وَيَلْزَمُ الْعَالِمُ أَنْ يَذْكُرَ الدَّلِيلَ إِنْ كَانَ مَقْطُوعاً بِهِ؛ لِإِشْرَافِهِ عَلَى الْعِلْمِ بِصَحَّتِهِ، وَلَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَذْكُرَ لَهُ الدَّلِيلَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَقْطُوعاً بِهِ؛ لِاِفْتِقَارِهِ إِلَى الْاجْتِهَادِ، وَيَقْصُرُ عَنْهُ الْعَامِّيُّ». واختاره الإمام التاج السبكي في جمع الجوامع: ص ١٢٢، وتابعه شراحه. ينظر: تشنيف المسامع: ج ٢/٢٢٦، الغيث الهامع: ص ٧١٨، البدر الطالع: ج ٢/٤٠٢، الضياء اللامع: ج ٢/٥٣١، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٥٨، غاية الوصول: ص ١٥١. واختاره أيضاً في التحبير شرح التحرير: ج ٨/٤١٠٧، وشرح الكوكب المنير: ج ٤/٥٩٤، واختاره الإمام الشعراني =

مَسْأَلَةٌ [مَنْ يَجُوزُ لَهُ الْإِفْتَاءُ]

يَجُوزُ لِلْقَادِرِ عَلَى التَّفْرِيعِ وَالتَّرْجِيحِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَّصِفًا بِصِفَاتِ الْمُجْتَهِدِ الْإِفْتَاءُ بِمَذْهَبِ مُجْتَهِدٍ أَطْلَعَ عَلَى مَا أَخَذَهُ وَاعْتَقَدَهُ^(١)، وَيُسَمَّى هَذَا مُجْتَهِدَ الْمَذْهَبِ، كَمَا تَقَدَّمَ. وَقِيلَ: «لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ الْمُجْتَهِدِ الْحَيِّ»^(٢).

خُلُؤُ الزَّمَانِ عَنِ مُجْتَهِدٍ

وَيَجُوزُ خُلُؤُ الزَّمَانِ عَنِ مُجْتَهِدٍ^(٣)، خِلَافًا لِلْحَنَابِلَةِ، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ ﷺ:

هنا.

وذهب الإمام ابن الصلاح في فتاويه: ج ١/٩٢، والإمام النووي في آداب الفتوى: ص ٨٥، والإمام ابن تيمية في المسودة: ص ٤٩٥ إلى أنه لا ينبغي للمستفتي ذلك، فقالوا: «لا ينبغي للعالم أن يطالب المفتي بالحجة فيما أفتاه به، ولا يقول له: لم وكيف فإن أحب أن تسكن نفسه لسماع الحجة في ذلك سأل عنها في مجلس آخر أو في ذلك المجلس بعد قبول الفتوى مجردة عن الحجة».

(١) وهو قول أكثر العلماء. ينظر: الإحكام للآمدي: ج ٤/٢٤٢، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/١٢٦٠، بيان المختصر: ج ٢/٨٣٨ - ٨٣٩ إعلام الموقعين: ج ٤/١٩٥، رفع الحاجب: ج ٤/٦٠١، جمع الجوامع: ص ١٢٢، تشنيف المسامع: ج ٢/٢٢٦ - ٢٢٧، البدر الطالع: ج ٢/٤٠٢، التحرير: ج ٨/٤٠٧٢ - ٤٠٧٣، الضياء اللامع: ج ٢/٥٣١، التقرير والتحرير: ج ٣/٤٦٢، التحقيقات: ص ٦٠٨، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٥٨، غاية الوصول: ص ١٥١، تيسير التحرير: ج ٤/٢٤٩، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٥٥٨، فواتح الرحموت: ج ٢/٦٥١. وهو اختيار الإمام الشَّعْرَانِي هُنا.

(٢) حُكِيَ هَذَا الْقَوْلُ فِي مُخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ: ج ٢/١٢٦١، وَجَمَعَ الْجَوَامِعُ: ص ١٢٢، وَقَدْ اسْتَعْرَبَ الْإِمَامُ الْكَمَالُ ابْنَ الْهُمَامِ فِي التَّحْرِيرِ نَقْلَ هَذَا الْقَوْلِ، كَمَا فِي التَّقْرِيرِ وَالتَّحْبِيرِ ج ٣/٤٦٢، تَيْسِيرَ التَّحْرِيرِ: ج ٤/٢٤٩.

(٣) وهو قول أكثر العلماء. ينظر: البرهان: ج ١/٤٤٣، المحصول: ج ٤/٧١، الإحكام للآمدي: ج ٤/٢٤٠، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/١٢٥٧، بيان المختصر: ج ٢/٨٣٧، وَجَمَعَ الْجَوَامِعُ: ص ١٢٢، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ج ٤/٤٩٧، تشنيف المسامع: ج ٢/٢٢٧، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٧١٩، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/٤٠٣، الضياء اللامع: ج ٢/٥٣٣، التَّحْقِيقُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ٣/٤٥٢، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٥٩، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ١٥٢، تَيْسِيرَ التَّحْرِيرِ: ج ٤/٢٤٠، فَوَاتِحُ الرِّحْمُوتِ: ج ٢/٦٤١.

«لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ»^(١). أَيْ السَّاعَةُ، قَالَ الْبَخَارِيُّ^(٢) «وَهُمْ أَهْلُ الْعِلْمِ»^(٣).

وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ^(٤) «لَا يَجُوزُ خُلُؤُ الزَّمَانِ عَنِ مُجْتَهِدٍ إِلَّا إِنْ أَتَتْ أَشْرَاطُ السَّاعَةِ الْكُبْرَى كَطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا وَالدَّجَالِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَهَنَّاكَ يَجُوزُ الْخُلُؤُ عَنْهُ»^(٥).

قَالَ ابْنُ السَّبْكِ^(٦) «وَالْمُخْتَارُ بَعْدَ الْقَوْلِ (*) بِجَوَازِهِ أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ وَقُوعُهُ إِلَى

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ، كِتَابُ الْإِعْتِصَامِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ: لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ، وَهُمْ أَهْلُ الْعِلْمِ، رَقْم (٦٨٨١)، وَمُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، كِتَابُ الْإِمَارَةِ، بَابُ قَوْلِهِ: لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ، رَقْم (١٩٢٠).
(٢) فِي صَحِيحِهِ: ج ٦/٢٦٦٧ فِي تَبْوِيبِ الْحَدِيثِ السَّابِقِ.

(٣) كَمَا فِي: التَّحْبِيرِ شَرْحَ التَّحْرِيرِ: ج ٨/٤٠٥٩، الْمُخْتَصَرُ لابْنِ الْحَامِ: ص ١٦٧، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمَنِيرِ: ج ٤/٥٦٤، الْمَدْخَلُ: ص ٣٨٦.

(٤) هُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ وَهْبٍ بْنِ مَطِيْعٍ بْنِ أَبِي الطَّاعَةِ، الْفُشَيْرِيُّ، تَقِيَ الدِّينَ أَبُو الْفَتْحِ، الْمَصْرِيُّ، ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ، وُلِدَ سَنَةَ (٦٢٥هـ) الشَّيْخُ الْإِمَامُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ، تَفَقَّهَ عَلَى وَالِدِهِ، وَكَانَ وَالِدُهُ مَالِكِيَّ الْمَذْهَبِ، ثُمَّ تَفَقَّهَ عَلَى الشَّيْخِ عَزِّ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ فَحَقَّقَ الْمَذْهَبَيْنِ، وَكُنِيَ قَضَاءُ الدِّيَارِ الْمَصْرِيَّةِ، وَدَرَّسَ بِالشَّافِعِيِّ وَدَارِ الْحَدِيثِ الْكَامِلِيَّةِ وَغَيْرِهِمَا، وَكَانَ مِنَ الْعِبَادَةِ وَالْوَرَعِ بِمَحَلٍّ لَا يُدْرِكُ، لَهُ التَّصَانِيفُ الْمَشْهُورَةُ مِنْهَا: الْإِلْمَامُ فِي الْحَدِيثِ وَالْإِمَامُ شَرْحُ الْإِلْمَامِ، وَالْإِقْتِرَاحُ فِي اخْتِصَارِ عُلُومِ ابْنِ الصَّلَاحِ وَشَرْحُ مُخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ، تُوُفِيَ سَنَةَ (٧٠٢هـ). يَنْظُرُ: طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى: ج ٩/٢٠٧ - ٢٤٩، طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ: ج ٢/٢٢٩ - ٢٣٢.

(٥) يَنْظُرُ هَذَا التَّقْلِيدُ عَنْهُ فِي: بَيَانِ الْمُخْتَصَرِ: ج ٢/٨٣٧، وَجَمَعَ الْجَوَامِعُ: ص ١٢٢، الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ج ٤/٤٩٧، تشنيف المسامع: ج ٢/٢٢٧، الْغَيْثُ الْهَامِعُ: ص ٧١٩، الْبَدْرُ الطَّالِعُ: ج ٢/٤٠٣، الضياء اللامع: ج ٢/٥٣٣، التَّحْقِيقُ وَالتَّحْبِيرُ: ج ٣/٤٥٢، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/٧٥٩، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ١٥٢، تَيْسِيرَ التَّحْرِيرِ: ج ٤/٢٤٠، فَوَاتِحُ الرِّحْمُوتِ: ج ٢/٦٤١.

(٦) فِي جَمَعَ الْجَوَامِعُ: ص ١٢٢ - ١٢٣.

(*) نِهَآيَةُ (ق ٣٠/ب).

الآن، واستدل^(١) بالحديث المتقدم: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي»^(٢). الحديث.

وَأَمَّا فِي الْمُسْتَقْبَلِ فَيَدُلُّ لِلْوُقُوعِ: حَدِيثُ الصَّحِيحِينَ^(٣): «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوسًا جُهَالًا، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا».

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ^(٤): «إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يُرْفَعَ الْعِلْمُ وَيَثْبُتَ الْجَهْلُ»^(٥).

وَالْمَرَادُ بِرَفْعِ الْعِلْمِ قَبْضُ أَهْلِهِ، وَلِمَعَارَضَةِ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ [... بِأَنْ يُرَادَ بِالسَّاعَةِ مَا قُرْبُ مِنْهَا]^(٦).

(١) أي التاج السبكي على عَدَمِ الوقوع بهذا الحديث. ينظر: البدر الطالع: ج ٢/ ٤٠٤.

(٢) تقدّم تخريجه.

(٣) البخاري في صحيحه، كتابُ العلم، بَابُ كَيْفِ يَقْبِضُ الْعِلْمَ، رقم (١٠٠)، ومسلم في صحيحه، كتابُ العلم، بَابُ رَفْعِ الْعِلْمِ وَقَبْضِهِ رقم (٢٦٧٣) عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا.

(٤) في صحيحه، كتابُ العلم، بَابُ رَفْعِ الْعِلْمِ وَظُهُورِ الْجَهْلِ، رقم (٨٠) (٨١)، ومسلم في صحيحه، كتابُ العلم، بَابُ رَفْعِ الْعِلْمِ وَقَبْضِهِ رقم (٢٦٧١) عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا.

(٥) ينظر: مختصر ابن الحاجب: ج ٢/ ١٢٥٨ - ١٢٥٩، بيان المختصر: ج ٢/ ٨٣٨، تشنيف المسامع: ج ٢/ ٢٢٧ - ٢٢٨، الغيث الهامع: ص ٧١٩ - ٧٢٠، البدر الطالع: ج ٢/ ٤٠٤، التقرير والتحرير: ج ٣/ ٤٥٢، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/ ٧٦٠، تيسير التحرير: ج ٤/ ٢٤٠، غاية الوصول: ص ١٥٢، فواتح الرحموت: ج ٢/ ٦٤٢.

(٦) هكذا في الأصل، وفيه رِغَّةٌ ظَاهِرَةٌ تُخْلُ بِالْمَعْنَى، رُبَّمَا تَكُونُ نَاتِجَةً عَنْ سُقُوطِ بَعْضِ الْكَلِمَاتِ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ؛ لِأَنَّ عِبَارَةَ الْإِمَامِ الْمُحَلِّي فِي الْبَدْرِ الطَّالِعِ: ج ٢/ ٤٠٥: «ولمعارضة هذه الأحاديث للأوّل - وهو حديث: «لا تزال طائفة من أمتي» - قال المصنّف - التاج السبكي -: «لم يثبت وقوعه» دون: لا يقع، ويُمكن رَدُّ الأوّل إليها بِأَنْ يُرَادَ بِالسَّاعَةِ مَا قُرْبُ مِنْهَا». والله أعلم.

[إِلْزَامُ الْعَامِّيِّ بِقَوْلِ مُجْتَهِدٍ إِذَا عَمِلَ بِقَوْلِهِ أَوْ سَأَلَهُ]

فَرُعٌ: إِذَا عَمِلَ الْعَامِّيُّ بِقَوْلِ مُجْتَهِدٍ فِي حَادِثَةٍ، فَلَيْسَ لَهُ الرَّجُوعُ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ فِي مِثْلِهَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ التَزَمَ ذَلِكَ الْقَوْلَ بِالْعَمَلِ بِهِ^(١).

وَهَلْ يَلْزَمُ الْعَامِّيُّ الْعَمَلَ بِقَوْلِ الْمُجْتَهِدِ بِمَجَرَّدِ الْإِفْتَاءِ أَوْ بِالشُّرُوعِ فِي الْعَمَلِ، قَوْلَانِ. وَقِيلَ: «لَا يَلْزَمُهُ الْعَمَلُ بِقَوْلِهِ إِلَّا إِنْ التَزَمَهُ»^(٢). وَقَالَ ابْنُ السَّمْعَانِيِّ^(٣) «لَا يَلْزَمُهُ الْعَمَلُ بِقَوْلِهِ إِلَّا إِنْ وَقَعَ فِي نَفْسِهِ صِحَّتُهُ». وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ^{(٤) (٥)} «لَا يَلْزَمُهُ الْعَمَلُ بِهِ إِلَّا إِذَا لَمْ يَجِدْ مُفْتٍ آخَرَ، فَإِنْ وَجَدَ تَخَيَّرَ بَيْنَهُمَا».

(١) وهو قول جماهير الأصوليين، وقد حُكِيَ فِيهِ الْإِتِّفَاقُ. كَمَا فِي: مُخْتَصَرِ ابْنِ الْحَاجِبِ: ج ٢/ ١٢٦٤، بَيَانِ الْمُخْتَصَرِ: ج ٢/ ٨٤٠، تَشْنِيفِ الْمَسَامِعِ: ج ٢/ ٢٢٨، الْبَدْرِ الطَّالِعِ: ج ٢/ ٤٠٥، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْيِيرُ: ج ٣/ ٤٦٧، الضِّيَاءُ اللَّامِعُ: ج ٢/ ٥٣٤، التَّحْيِيرُ: ج ٨/ ٤٠٩٥ - ٤٠٩٦، شَرْحُ الْكَوْكَبِ السَّاطِعِ: ج ٢/ ٧٦١، غَايَةُ الْوُصُولِ: ص ١٥٢، شَرْحُ الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ: ج ٤/ ٥٧٩، تَيْسِيرُ التَّحْيِيرِ: ج ٤/ ٢٥٣، فَوَاتِحُ الرَّحْمُوتِ: ج ٢/ ٦٥٤.

(٢) ينظر: قَوَاطِعُ الْأَدْلَةِ: ج ٢/ ٣٥٨، وَالْمَرَاجِعُ السَّابِقَةُ.

(٣) فِي قَوَاطِعِ الْأَدْلَةِ: ج ٢/ ٣٥٨، وَعِبَارَتُهُ: «إِذَا سَمِعَ الْمُسْتَفْتَى جَوَابَ الْمُفْتَى لَمْ يَلْزَمْهُ الْعَمَلُ بِهِ إِلَّا بِالتَّزَامِ، فَيَصِيرُ الْعَمَلُ لَازِمًا بِالْإِقْدَادِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَقَالَ: إِنَّهُ يَلْزَمُهُ إِذَا أَخَذَ فِي الْعَمَلِ بِهِ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ يَلْزَمُهُ إِذَا وَقَعَ فِي نَفْسِهِ صِحَّتُهُ وَحَقِيقَتُهُ، وَهَذَا أَوْلَى الْأَوْجُهِ».

(٤) هُوَ: عَثْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَثْمَانَ بْنِ مُوسَى بْنِ أَبِي نَصْرٍ، تَقِيُّ الدِّينِ أَبُو عَمْرٍو، الْكُرْدِيُّ الشَّهْرَزُورِيُّ، الدَّمَشْقِيُّ الشَّافِعِيُّ وُلِدَ سَنَةَ ٥٧٧ هـ بِشَهْرٍ زُورٍ، وَتَفَقَّهَ عَلَى وَالِدِهِ، وَبَرَعَ فِي الْمَذْهَبِ، كَانَ إِمَامًا بَارِعًا حُجَّةً مُتَبَخَّرًا فِي الْعُلُومِ الدِّينِيَّةِ مِنْ تَفْسِيرِ وَحَدِيثِ وَفَقِهِ وَأَسْمَاءِ رِجَالٍ، حَافِظًا لِلْحَدِيثِ، مُتَفَنًّا فِيهِ، حَسَنَ الضَّبْطِ كَبِيرَ الْقَدْرِ مَعَ مَا هُوَ فِيهِ مِنَ الدِّينِ وَالْعِبَادَةِ، وَحُسْنَ الْإِعْتِقَادِ مِنْ تَصَانِيفِهِ: كِتَابُ الْفَتَاوَى وَعِلُومُ الْحَدِيثِ وَأَدَبُ الْمُفْتَى وَالْمُسْتَفْتَى، وَطَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ، تَوَفَّى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ٦٤٣ هـ وَدُفِنَ بِمَقْبَرَةِ الصُّوفِيَّةِ بِدَمَشَقٍ. يَنْظُرُ: وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ: ٣/ ٢٤٣ - ٢٤٤، طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ لِابْنِ قَاضِي شَهْبَةِ: ٢/ ١١٣ - ١١٥.

(٥) فِي فِتَاوَاهِ: ج ١/ ٩٠، حَيْثُ فَضَّلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مُعَقِّبًا عَلَى كَلَامِ الْإِمَامِ السَّمْعَانِيِّ السَّابِقِ، فَقَالَ: «الَّذِي تَقْتَضِيهِ الْقَوَاعِدُ أَنْ يُفْضَلَ - أَيِ السَّمْعَانِيِّ - فَيَقُولُ: إِذَا أَفْتَاهُ الْمُفْتَى، نَظَرُ فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ مُفْتٍ آخَرُ لَزِمَهُ الْأَخْذُ بِفَتْيَاهُ، وَلَا يَتَوَقَّفُ ذَلِكَ عَلَى التَّزَامِ لَا بِالْأَخْذِ فِي الْعَمَلِ =

قال العلماء: «والأصح جواز الرجوع إلى غير ذلك المجتهد في واقعة أخرى»^(١). وقيل: «لا يجوز؛ لأنه بسؤال المجتهد والعمل بقوله التزم مذهبه»^(٢).

[التزام مذهب معين من مذاهب المجتهدين]

والأصح أنه يجب على العامي وغيره ممن لم يبلغ رتبة الاجتهاد أن يلتزم مذهبا معينا من مذاهب المجتهدين^(٣)، يعتقده أرجح من غيره أو مساويا له، وإن كان في نفس الأمر مرجوحا، ثم ينبغي السعي في اعتقاد المساوي أرجح؛

ولا بغيره، ولا يتوقف أيضا على سكون نفسه إلى صحته في نفس الأمر، فإن قرضه التقليد، وإن وجد موقفا آخر، فإن استبان أن الذي أفتاه هو الأعم والأوثق لزمه ما أفتاه به، وإن لم يستبين ذلك لم يلزمه ما أفتاه لمجرد إفتائه، إذ يجوز له استفتاء غيره وتقليده، ولا يعلم اتفاقهما في الفتوى، فإن وجد الاتفاق وحكم به عليه حاكم لزمه حينئذ، والله أعلم.

(١) كما في: مختصر ابن الحاجب: ج ٢/١٢٦٤، بيان المختصر: ج ٢/٨٤٠، تشنيف المسامع: ج ٢/٢٢٨، الغيث الهامع: ص ٧٢١ البدر الطالع: ج ٢/٤٠٦، التقرير والتحبير: ج ٣/٤٦٧، الضياء اللامع: ج ٢/٥٣٥، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٦١، غاية الوصول: ص ١٥٢، تيسير التحرير: ج ٤/٢٥٣، فواتح الرحموت: ج ٢/٦٥٤.

(٢) ينظر: البدر الطالع: ج ٢/٤٠٦، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٦٢، غاية الوصول: ص ١٥٢.

(٣) هذا ما صححه هنا وفي الميزان الكبرى من وجوب تقليد مذهب معين على كل من لم يبلغ رتبة الاجتهاد، ولم يطلع على عين الشريعة الكبرى التي انبثقت منها جميع أقوال المجتهدين، وإنما وجب على المقلد ذلك رحمة به، وتقربا للطريق عليه؛ ليجمع شتات قلبه، ويدوم عليه السير في مذهب واحد فيصل إلى عين الشريعة التي وقفت عليها إمامه في أقرب زمن، ثم قال: «حكم من يتقيد بمذهب مدة ثم يذهب آخر مدة، حكم من سافر بقصد موضع معين بعيد، ثم صار كالمساكين بلغ تلك الطريق أداه اجتهاده أنه لو سلك إلى مقصده من طريق كذا لكان أقرب من هذا الطريق، فيرجع عن سيره، ويعود قاصدا ابتداء السير مرة أخرى، فإذا بلغ ثلثها مثلا أداه اجتهاده إلى أن سلوك غيرها أيضا أقرب لقصده، ففعل كما تقدم له، وهكذا، فمثل هذا ربما أفنى عمره كله في السير، ولم يصل إلى مقصده المعين». الميزان الكبرى: ج ١/١٢٩ - ١٣٠.

ليتجه اختياره على غيره^(١). وقيل: «لا يجب على العامي التزام مذهب معين»^(٢)، فله أن يأخذ بما يقع له بهذا المذهب تارة وبغيره أخرى^(٣).

وهل للعامي الخروج عن المذهب الذي التزمه، فيه أقوال^(٤): أحدها:

(١) هذا هو أحد الوجهين عند الشافعية رجحه إلكيا الهراسي الشافعي، ووجه عند الحنابلة في غير المشهور عندهم. ينظر: فتاوى ابن الصلاح: ج ١/٨٧، آداب الفتوى للنووي: ص ٧٦، البحر المحيط: ج ٤/٥٩٦، تشنيف المسامع: ج ٢/٢٢٩ - ٢٣٠، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٦٢، إعلام الموقعين: ج ٤/٢٦١، المختصر لابن اللحام: ص ١٦٨، التحبير: ج ٨/٤٠٨٧ - ٤٠٨٨، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٥٧٤ و٥٧٦، إرشاد الفحول: ص ٤٥٣.

وصححه التاج السبكي في جمع الجوامع: ص ١٢٣، والجلال المحلّي في البدر الطالع: ج ٢/٤٠٦، وشيخ الإسلام زكريا الأنصاري في غاية الوصول: ص ١٥٢، واختاره الإمام الشعراني في الميزان الكبرى: ج ١/١٢٩ - ١٣٠ كما تقدم.

(٢) وهذا القول ذهب إليه الإمام الشعراني في كتابه إرشاد الطالبين: ص ١٠٤، وهو من أوائل كتبه، ووجه نظره أن الشريعة حقيقة إنما هي مجموع ما بأيدي المجتهدين كلهم لا بيد مجتهد واحد، فجميع علماء الشريعة في تلك الشريعة يسبحون، وهم كلهم على هدى من ربهم، ولم يوجب الله على أحد التزام مذهب بخصوصه؛ لعدم عصمته، والسلف الصالح لم يأمرُوا أحدا بتقليد مذهب معين دون غيره، والأئمة أيضا تبرؤوا من الأمر باتباعهم، ثم أخذ بتفصيل القول في هذا الكلام، فليراجع.

(٣) وهو قول جمهور العلماء، والصحيح عند الشافعية والحنابلة. ينظر: البحر المحيط: ج ٤/٥٩٦، التحقيقات: ص ٦٤٤، التحبير: ج ٨/٤٠٨٦، التقرير والتحبير: ج ٣/٤٦١، تيسير التحرير: ج ٤/٢٤٧، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٥٧٤، إرشاد الفحول: ص ٤٥٣.

واختاره الإمام النووي في روضة الطالبين: ج ١/١١٧، وقال: «والذي يقتضيه الدليل أنه لا يلزمه التمسك بمذهب بل يستفتي من شاء أو من اتفق، لكن من غير تلقط للرخص». وصححه الإمام ابن القيم في إعلام الموقعين: ج ٤/٢٦١ وقال: «وهو الصواب المقطوع به، إذ لا واجب إلا ما أوجبه الله» وصححه أيضا الإمام الزركشي في البحر المحيط: ج ٤/٥٩٦.

قال الإمام الشعراني في كتابه المقاصد السنية في بيان القواعد الشرعية، وهو مخطوط: [ق ٣٦/ب]: «قلت: والمعتمد جواز عمل الإنسان بقول غير إمامه ما لم يعد متبعا للرخص»، وينظر له: إرشاد الطالبين: ص ١٠٤.

(٤) هذه الأقوال حكاه الإمام الأمدي في الإحكام: ج ٤/٢٤٥، والإمام ابن الحاجب في =

لا يَجُوزُ؛ لَأَنَّهُ التَّزَمَهُ، وَإِنْ لَمْ يَجِبْ التَّزَامُهُ^(١). والثَّانِي: يَجُوزُ، وَالتَّزَامُ مَا لَا يَلْزَمُ غَيْرَ مُلْزِمٍ^(٢). والثَّالِثُ: يَجُوزُ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ دُونَ بَعْضٍ^(٣).

[تَتَبُّعُ الرَّخْصِ فِي الْمَذَاهِبِ]

وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ تَتَبُّعُ الرَّخْصِ فِي الْمَذَاهِبِ، بِأَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ مِنْهَا مَا هُوَ الْأَهْوَنُ فِيمَا يَقَعُ مِنَ الْمَسَائِلِ^(٤).

= مختصره: ج ٢/١٢٦٥، والتاج السبكي في جمع الجوامع: ص ١٢٣، والإمام الزركشي في البحر المحيط: ج ٤/٥٩٧، والإمام العراقي في الغيث الهامع: ص ٧٢٢ - ٧٢٣، والإمام الجلال المحلي في البدر الطالع: ج ٢/٤٠٦، وغيرهم.

(١) قال الإمام الزركشي في البحر المحيط: ج ٤/٥٩٧: «وَبِهِ جَزَمَ الْجِيلِيُّ فِي الْإِعْجَازِ؛ لِأَنَّ قَوْلَ كُلِّ إِمَامٍ مُسْتَقِلٌّ بِأَحَادِ الْوَقَائِعِ فَلَا ضَرُورَةَ إِلَى الْإِنْتِقَالِ إِلَّا التَّشَهُيَّ، وَلَمَّا فِيهِ مِنْ اتِّبَاعِ التَّرَخُّصِ وَالتَّلَاُعِبِ بِالذِّينِ».

(٢) وهو الأصح عند جماهير العلماء. ينظر: روضة الطالبين: ١١/١٠٨، الذخيرة: ج ١/١٤٠، البحر المحيط: ج ٤/٥٩٧، التشنيف: ٢/٢٣٠، الغيث الهامع: ص ٧٢٢، التقرير والتحرير: ٣/٤٦٨، الضياء اللامع: ٢/٥٣٦، التحقيقات: ص ٦٤٥، شرح الكوكب الساطع: ٢/٧٦٢، غاية الوصول: ص ١٥٢، تيسير التحرير: ٤/٢٥٣، شرح الكوكب المنير: ٤/٥٧٧، فواتح الرحموت: ٢/٦٥٥.

قال الإمام النووي رحمته الله في روضة الطالبين ج ١١/١٠٨: «يَجُوزُ لِلْمُقَلِّدِ أَنْ يَتَّقِلَ مِنْ مَذْهَبٍ إِلَى مَذْهَبٍ إِنْ قُلْنَا: يَلْزَمُهُ الْاجْتِهَادُ فِي طَلَبِ الْأَعْلَمِ وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ الثَّانِي أَعْلَمُ يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ بَلْ يَجِبُ، وَإِنْ خَيْرِنَاهُ فَيَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ أَيْضاً كَمَا لَوْ قُلِدَ فِي الْقِبْلَةِ هَذَا أَيَّاماً وَهَذَا أَيَّاماً». وَصَحَّحَهُ الشَّيْخُ زَكْرِيَا الْأَنْصَارِيُّ فِي غَايَةِ الْوُصُولِ: ص ١٥٢، وَالشَّيْخُ عَبْدُ الْعَلِيِّ الْأَنْصَارِيُّ فِي فَوَاتِحِ الرَّحْمَتِ: ج ٢/٦٥٥، وَقَالَ: «إِنَّهُ الْحَقُّ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُؤْمَنَ وَيُعْتَقَدَ بِهِ، لَكِنْ يَنْبَغِي أَلَّا يَكُونَ الْإِنْتِقَالُ لِلتَّلَهِّيِّ، فَإِنَّ التَّلَهِّيَّ حَرَامٌ قَطْعاً».

(٣) ينظر: البدر الطالع: ج ٢/٤٠٦، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٦٢، غاية الوصول: ص ١٥٢.

(٤) وهو قول جمهور العلماء، فقد جعلوا عَدَمَ تَتَبُّعِ الرَّخْصِ شَرْطاً لِعِجَازِ الْإِنْتِقَالِ مِنْ مَذْهَبٍ إِلَى آخَرٍ، وَقَدْ حُكِيَ فِيهِ الْإِجْمَاعُ. ينظر: روضة الطالبين: ج ١١/١٠٨، الذخيرة: ج ١/١٤٠ - ١٤١، إعلام الموقعين: ج ٤/٢٦٣، جمع الجوامع: ص ١٢٣، الموافقات: ج ٢/٣٨٦، البحر المحيط: ج ٤/٥٩٩، تشنيف المسامع: ج ٢/٢٣٠، الغيث الهامع: ص ٧٢٣، المختصر لابن اللحام: ص ١٦٨، التحقيقات: ص ٦٤٦، البدر الطالع: ج ٢/٤٠٧، =

وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ أَبُو إِسْحَاقَ الْمُرُوزِي^(١) رحمته الله، فَجَوَّزَ تَتَبُّعَ الرَّخْصِ^(٢)، وَرَوَى بَعْضُهُمْ عَنْهُ امْتِنَاعَ تَتَبُّعِهَا وَأَنَّ مُتَتَبِّعَهَا يَفْسُقُ بِذَلِكَ^(٣). وَقَالَ^(*) ابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ: «لَا يَفْسُقُ بِذَلِكَ»^(٤).

ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّ امْتِنَاعَ تَتَبُّعِ الرَّخْصِ إِنَّمَا يَنْبَغِي عَلَى وُجُوبِ التَّزَامِ مَذْهَبٍ مُعَيَّنٍ، أَمَّا عَلَى عَدَمِ وُجُوبِهِ فَلَا امْتِنَاعَ^(٥)، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.



= الضياء اللامع: ج ٢/٥٣٧، التحرير: ج ٨/٤٠٩٠ - ٤٠٩١، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٦٢، غاية الوصول: ص ١٥٢، شرح الكوكب المنير: ج ٤/٥٧٧.

قال الإمام الشاطبي رحمته الله الموافقات: ج ٢/٣٨٦ - ٣٨٧: «فَإِذَا صَارَ الْمَكْلَفُ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ عَنَّتْ لَهُ يَتَّبِعُ رَخْصَ الْمَذَاهِبِ وَكُلَّ قَوْلٍ وَافَقَ فِيهَا هَوَاهُ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ التَّقْوَى وَتَمَادَى فِي مُتَابَعَةِ الْهَوَى وَنَقَضَ مَا أْبْرَمَهُ الشَّارِعُ وَأَخَّرَ مَا قَدَّمَهُ».

(١) هو: إبراهيم بن أحمد بن إسحاق المرورزي، أبو إسحاق، الفقيه الشافعي إمام عصره في الفتوى والتدريس، أخذ الفقه عن الإمام ابن سريج، انتهت إليه الرئاسة بالعراق بعد ابن سريج، وصنف كتباً كثيرة منها: شرح مختصر المزني، وكتاب التوسط بين الشافعي والمزني، أقام ببغداد دهرًا طويلاً يُدْرَسُ وَيَقْتَى، وانتفع به خلق كثير، وصاروا أئمة منهم: ابن أبي هريرة وغيره، ثم ارتحل إلى مصر في أواخر عمره، فأدركه أجله بها فتوفي في التاسع من رجب سنة: (٣٤٠هـ) ودُفِنَ بِالقَرَبِ مِنَ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رحمته الله. ينظر: وفيات الأعيان: ج ١/٢٦ - ٢٧، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة: ج ١/١٠٥ - ١٠٦.

(٢) قال الإمام الجلال المحلي في البدر الطالع: ج ٢/٤٠٧: «وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا النُّقْلَ عَنْهُ سَهْوٌ؛ لِمَا فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلِهَا عَنْ حِكَايَةِ الْحَنَاطِيِّ وَغَيْرِهِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ أَنَّهُ يَفْسُقُ بِذَلِكَ». وَيَقْصِدُ بِهَذَا مَا قَالَهُ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ فِي رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ: ج ١١/١٠٨: «وَحَكَى الْحَنَاطِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ فِيمَا إِذَا اخْتَارَ مِنْ كُلِّ مَذْهَبٍ مَا هُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ أَنْ يَفْسُقَ بِهِ».

(٣) وهو الصحيح عنه كما ورد في الروضة: ج ١١/١٠٨، ونَبَّهَ عَلَيْهِ الْإِمَامُ الْجَلَالُ الْمَحَلِّي رحمته الله.

(*) نهاية (ق ٣١/أ).

(٤) كما نقله عنه الإمام النووي في روضة الطالبين: ج ١١/١٠٨.

(٥) كما في البدر الطالع: ج ٢/٤٠٨.

خَاتِمَةٌ

[التقليد في الاعتقاد والتوحيد]

اختلفوا في التقليد في أصول الدين أي مسائل الاعتقاد، كحدوث العالم ووجود الباري، وما يجب له ويمتنع عليه من الصفات، وغير ذلك مما هو مقرر في كتب المتكلمين.

فقال كثيرون: «لا يجوز التقليد بل يجب النظر؛ لأن المطلوب فيه اليقين». ورجحه الإمام الرازي^(١)، ودليل هذا القول قوله تعالى لِنَبِيِّهِ ﷺ: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٢)، وقد علم ذلك، وقال تعالى للناس: ﴿وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾^(٣)، ويقاس غير الوحدانية عليها^(٤).

(١) في كتابه المحصول: ج ٦/ ١٢٥.

(٢) في كتابه الإحكام: ج ٤/ ٢٢٩.

(٣) سورة محمد، الآية (١٩).

(٤) سورة الأعراف، الآية (١٥٨).

(٥) وهو قول جماهير العلماء. ينظر: المعتمد: ج ٢/ ٣٦٥، العدة لأبي يعلى: ج ٤/ ١٢١٧، الفقيه والمتفقه: ج ٢/ ١٢٨، التبصرة: ص ٤٠١، المحصول: ج ٦/ ١٢٥، الإحكام للأمدي: ج ٤/ ٢٢٩، مختصر ابن الحاجب: ج ٢/ ١٢٥١، المسودة: ص ٤٠٨، شرح مختصر الروضة: ج ٣/ ٦٥٦، الذخيرة: ج ١٣/ ٢٣١، بيان المختصر: ج ٢/ ٨٣٣ - ٨٣٤، الإبهاج: ج ٣/ ٢٧٣، تشنيف المسامع: ج ٢/ ٢٣٢، الغيث الهامع: ص ٧٢٤، البدر الطالع: ج ٢/ ٤١٠، التحبير: ج ٨/ ٤٠١٧، المختصر لابن اللحام: ص ١٦٦، التقرير والتحبير: ج ٢/ ٤١٠، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/ ٧٧٢، غاية الوصول: ص ١٥٢، شرح الكوكب المنير: ج ٤/ ٥٣٣، تيسير التحرير: ج ٤/ ٢٤٣.

وقال العنبري^(١) وغيره: «يجوز التقليد فيه، ولا يجب النظر اكتفاء بالعقد الجازم؛ لأنه ﷺ كان يكفي في الإيمان من الأعراب بالتلفظ بكلمتي الشهادة إذ هو مبني على العقد الجازم، ويقاس غير الإيمان عليه»^(٢). وقال بعضهم^(٣): «النظر فيه حرام؛ لأنه مظنة الوقوع في الشبهة والضلال؛ لاختلاف الأذهان والأنظار بخلاف التقليد»^(٤).

والتحقيق: أن النظر على طريق المتكلمين من تحرير الأدلة وتدقيقها، ودفع الشكوك والشبه عنها فرض كفاية في حق المتأهلين له، يكفي قيام بعضهم به، وأما غيرهم ممن يخشى عليه من الخوض فيه الوقوع في الشبهة والضلال فليس له الخوض فيه، وهذا محمل نهى الشافعي وغيره من السلف ﷺ عن الاشتغال بعلم الكلام، وهو العلم بالعقائد الدينية عن الأدلة اليقينية^(٥).

[صِحَّةُ إِيْمَانِ الْمُقَلِّدِ]

وعلى كل من هذه الأقوال الثلاثة تصح عقائد المقلد، وإن كان أثماً بترك النظر على القول الأول^(٦) (٧).

(١) تقدمت ترجمته.

(٢) ينظر النقل عنه في: الفقيه والمتفقه: ج ٢/ ١٢٨، التبصرة: ص ٤٠١، الإحكام للأمدي: ج ٤/ ٢٢٩، بيان المختصر: ج ٢/ ٨٣٤، تشنيف المسامع: ج ٢/ ٢٣٢، الغيث الهامع: ص ٧٢٤، البدر الطالع: ج ٢/ ٤١٠، التحبير: ج ٨/ ٤٠١٨.

(٣) قال الإمام ابن تيمية في المسودة ص ٣٢٧: «وذهب قوم من أهل الحديث وأهل الظاهر إلى أن حجاج المعقول باطل والنظر فيها حرام والتقليد واجب». وهو كذلك في التحبير شرح التحرير: ج ٨/ ٤٠٢١، شرح الكوكب المنير: ج ٤/ ٥٣٥.

(٤) ينظر: جمع الجوامع: ص ١٢٣، تشنيف المسامع: ج ٢/ ٢٣٣، الغيث الهامع: ص ٧٢٤، البدر الطالع: ج ٢/ ٤١٠، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/ ٧٧٣، غاية الوصول: ص ١٥٢.

(٥) وهو تحقيق الإمام الجلال المحلي في البدر الطالع: ج ٢/ ٤١١، والشيخ زكريا الأنصاري في غاية الوصول: ص ١٥٣، ومثله للإمام السيوطي في شرح الكوكب الساطع: ج ٢/ ٧٧٣.

(٦) ينظر: البحر المحيط: ج ٤/ ٥٦١ - ٥٦٢، البدر الطالع: ج ٢/ ٤١١، التقرير والتحبير: ج ٣/ ٤٥٧، تيسير التحرير: ج ٤/ ٢٤٣.

(٧) القول الراجح في هذه المسألة هو كما قال الإمامان التاج السبكي والجلال المحلي =

قال الأستاذ أبو القاسم القشيري^(١) «وَكَذَبَ مَنْ نَقَلَ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَصِحُّ إِيْمَانُ الْمُقَلِّدِ»^(٢)؛ لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا الْإِمَامِ الْعَظِيمِ يَبْعُدُ أَنْ يُخْرِجَ عَقَائِدَ الْمُسْلِمِينَ بِمَا يَكْفُرُونَ بِهِ، وَلَا يَصِحُّ مَعَهُ إِيْمَانٌ»^(٣) (٤).

= رحمهما الله تعالى: «التَّحْقِيقُ فِي الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ إِنْ كَانَ التَّقْلِيدُ أَخْذًا لِقَوْلِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ حُجَّةٍ مَعَ اِحْتِمَالِ شَكٍّ أَوْ وَهْمٍ، بَأَنَّ لَا يَجُزُّ بِهِ فَلَا يَكْفِي إِيْمَانُ الْمُقَلِّدِ قَطْعًا؛ لِأَنَّهُ لَا إِيْمَانَ مَعَ أَدْنَى تَرَدُّدٍ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ التَّقْلِيدُ أَخْذًا لِقَوْلِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ حُجَّةٍ، لَكِنْ جُزْمًا، وَهَذَا هُوَ الْمَعْتَمَدُ، فَيَكْفِي إِيْمَانُ الْمُقَلِّدِ عِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ وَغَيْرِهِ». جمع الجوامع: ص، البدر الطالع: ج ١١/٢، وأيده الإمام الشَّعْرَانِيُّ فِي الْيَوَاقِيتِ وَالْجَوَاهِرِ: ج ١/٥٠.

(١) هو: الأستاذ الإمام عبد الكريم بن هوزان القشيري، الشافعي، الأشعري، الصوفي، الفقيه الأصولي، وُلِدَ سَنَةَ (٣٧٦هـ)، لَازَمَ مِنْ صِبَاهُ مَجْلِسَ الشَّيْخِ الْإِمَامِ أَبِي عَلِيٍّ الدَّقَّاقِ رحمته الله، خَرَجَ إِلَى الْحَجِّ بِرَفَقَةِ الشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدٍ الْجَوِينِيِّ وَالْإِمَامِ الْبَيْهَقِيِّ، فَسَمِعَ مَعَهُمَا الْحَدِيثَ بِبَغْدَادَ وَالْحِجَازَ، أَخَذَ الْفَقْهَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الطُّوسِيِّ، وَالْعَقِيدَةَ وَالْأُصُولَ عَنِ الْإِمَامَيْنِ ابْنِ فُورَكٍ وَأَبِي إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايْنِيِّ صَنَّفَ: التَّيْسِيرَ فِي عِلْمِ التَّفْسِيرِ، وَالرِّسَالَةَ فِي التَّصَوُّفِ، خَلَّفَ أَوْلَادًا كَثَرَتْ كُلُّهُمْ أُمَّةٌ مِنْ أَعْظَمِهِمْ وَأَشْبَهُهُمْ بِهِ وَلَدَهُ أَبُو نَصْرٍ عَبْدِ الرَّحِيمِ رحمته الله، تَوَفَّى رحمته الله سَنَةَ (٤٦٥هـ). ينظر: وفيات الأعيان: ج ٣/٢٠٥ - ٢٠٧، طبقات الشافعية الكبرى: ج ٥/١٥٣ - ١٦٢.

(٢) قال الإمام الزركشي في البحر المحيط: ج ٤/٥٦١: «وَقَدْ أُشْتُهِرَتْ هَذِهِ الْمَقَالَةُ عَنْ الْأَشْعَرِيِّ أَنَّ إِيْمَانَ الْمُقَلِّدِ لَا يَصِحُّ، وَقَدْ أَنْكَرَ أَبُو الْقَاسِمِ الْقَشِيرِيُّ وَالشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوِينِيُّ وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْمُحَقِّقِينَ صِحَّتَهُ عَنْهُ».

(٣) ينظر هذا النقل عن الأستاذ القشيري في: جمع الجوامع: ص ١٢٣، تشنيف المسامع: ج ٢/٢٣٣، الغيث الهامع: ص ٧٢٥، البدر الطالع: ج ١١/٢، شرح الكوكب الساطع: ج ٢/٧٧٣، اليواقيت والجواهر للشَّعْرَانِيِّ: ج ١/٥٠.

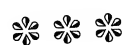
(٤) يَحْسُنُ هُنَا أَنْ أَذْكَرَ كَلَامًا نَفِيسًا لِلشَّيْخِ مُحْيِي الدِّينِ بْنِ عَرَبِيٍّ رحمته الله، نَقَلَهُ عَنْهُ الْإِمَامُ الشَّعْرَانِيُّ، بِالنِّسْبَةِ لِصَحَّةِ إِيْمَانِ الْعَامِّيِّ الْمُقَلِّدِ الَّذِي لَمْ يَسِرْ عَلَى قَوَاعِدِ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي عَقِيدَتِهِ، وَعَدِمَ جَوَازَ تَكْفِيرِهِ، فَقَالَ: «مِنْ شَأْنِ أَهْلِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُمْ لَا يَجْرَحُونَ عَقَائِدَ أَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّمَا شَأْنُهُمُ الْبَحْثُ عَنْ مَنَازِعِ الْإِعْتِقَادَاتِ؛ لِيَعْرِفُوا مِنْ أَيْنَ انْتَحَلَهَا أَهْلُهَا، وَمَا الَّذِي تَجَلَّى لَهَا حَتَّى اعْتَقَدَتْ مَا اعْتَقَدَتْ، وَهَلْ يُؤَثِّرُ ذَلِكَ فِي سَعَادَتِهَا أَمْ لَا؟ هَذَا حَظُّهُمْ مِنَ الْبَحْثِ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ، فَعَلِمَ أَنَّ عَقَائِدَ الْعَوَامِّ صَحِيحَةٌ بِإِجْمَاعِ كُلِّ مُتَشَرِّعٍ، سَلِيمَةٍ مِنَ الشُّبْهِ الَّتِي تَطْرُقُ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَهُمْ عَلَى قَوَاعِدِ دِينِ الْإِسْلَامِ، وَإِنْ لَمْ يُطَالِعُوا كُتُبَ =

وَنَقَلَ بَعْضُهُمْ عَنِ الشَّيْخِ الْأَشْعَرِيِّ رحمته الله أَنَّهُ لَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ، قَالَ: «أَشْهَدُوا عَلَيَّ أَنِّي لَا^(*) أَقُولُ بِتَكْفِيرِ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ يَشْمَلُهُمْ، وَيَعْمُهُمْ»^(١). لَا سِيَّمَا فِي مَسَائِلِ الْإِعْتِقَادِ، وَالْإِنْسَانُ يَعْجُزُ عَنِ الْإِفْصَاحِ بِمُعْتَقَدِهِ وَتَحْرِيرِهِ فَكَيْفَ بِمُعْتَقَدٍ غَيْرِهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ: «لَا يَخْرُجُ أَحَدٌ عَنِ الْإِسْلَامِ إِلَّا بِتَرْكِهِ مَا دَخَلَ فِيهِ بِهِ، وَهُوَ قَوْلٌ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ».

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَلِيَكُنْ ذَلِكَ آخِرَ الْكِتَابِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.



= الْكَلَامُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ، قَدْ أَبْقَاهُمْ عَلَى صَحَّةِ الْعَقِيدَةِ بِالْفِطْرَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الَّتِي فَطَرَ اللَّهُ الْمَوْحِدِينَ عَلَيْهَا، إِنَّمَا يَتَلَقَّيْنِ الْوَالِدِ الْمُتَشَرِّعَ، وَإِنَّمَا بِالْإِلْهَامِ الصَّحِيحِ، وَهُمْ مِنْ مَعْرِفَةِ اللَّهِ وَتَنْزِيهِهِ عَلَى حُكْمِ الْمَعْرِفَةِ وَالتَّنْزِيهِ الْوَاردِ فِي ظَاهِرِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأَقْوَالِ الْأَئِمَّةِ، وَهُمْ عَلَى صَوَابٍ فِي عَقَائِدِهِمْ مَا لَمْ يَتَطَرَّقْ إِلَى أَحَدِهِمُ التَّأْوِيلُ، فَإِنَّ التَّأْوِيلَ قَدْ لَا يَكُونُ مُرَادًا لِلشَّارِعِ، وَإِنْ تَطَرَّقَ أَحَدُهُمْ لِلتَّأْوِيلِ لِلآيَاتِ وَالْأَخْبَارِ فَقَدْ خَرَجَ عَنْ حُكْمِ الْعَامَّةِ فِي ذَلِكَ وَالتَّحَقُّقَ بِأَهْلِ النَّظَرِ وَالتَّأْوِيلِ، وَهُوَ عَلَى حَسَبِ تَأْوِيلِهِ وَعِلْمِهِ يَلْقَى اللَّهُ سُبْحَانَهُ فِيمَا مُصِيبٌ وَإِنَّمَا مُخْطِئٌ بِالنَّظَرِ إِلَى مَا يُنَاقِضُ ظَوَاهِرَ أدَلَّةِ الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ. قَالَ الشَّيْخُ الشَّعْرَانِيُّ: «فَتَامَلْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ نَفِيسٌ». ينظر: اليواقيت والجواهر: ج ١/٤٩ - ٥٠.

(*) نهاية (ق ٣١/ب).

(١) أخرج به بسنده إلى الإمام الأشعري الإمام البيهقي في سننه الكبرى: كتاب الشهادات، باب ما تُرَدُّ بِهِ شَهَادَةُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، ج ١٠/٢٠٧، وَهِيَ رِوَايَةٌ ثَابِتَةٌ عَنْهُ رحمته الله، قَالَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ الدَّهَبِيُّ فِي سِيرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ: ج ١٥/٨٨: «رَأَيْتُ لِلْأَشْعَرِيِّ كَلِمَةً أَعْجَبْتَنِي، وَهِيَ ثَابِتَةٌ رَوَاهَا الْبَيْهَقِيُّ». ثُمَّ قَالَ: «وَبِنْحَوْ هَذَا أَدِينُ، وَكَذَا كَانَ شَيْخُنَا ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي أَوَاخِرِ أَيَّامِهِ يَقُولُ: أَنَا لَا أَكْفُرُ أَحَدًا مِنَ الْأُمَّةِ، وَيَقُولُ قَالَ النَّبِيُّ: «لَا يُحَافِظُ عَلَى الْوُضُوءِ إِلَّا مُؤْمِنٌ». فَمَنْ لَازَمَ الصَّلَوَاتِ بِوُضُوءٍ فَهُوَ مُسْلِمٌ».

[خاتمة الناسخ]

وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة ليلة الأربعاء المبارك، الموافق اثني عشر خلّت من شهر رمضان المعظم، سنة سبع وعشرين وثلاثمائة بعد الألف، على يد كاتبها محمد إمام السقا^(١) بن المرحوم العلامة الشيخ إبراهيم السقا^(٢)، نقلتها من نسخة مؤرخة بـ ١٢٧٩ هـ، منقولة من نسخة تاريخها يوم الإثنين، خامس عشر رمضان، سنة (٩٦٩ هـ)^(٣)، وقد وجدت بأخرها ما نصّه: وإن تجد عيباً فسُدّ الخلاً فجلاً من لا عيب فيه وعلاً.



(١) لم أعثر له على ترجمة سوى أنه ابن الشيخ العلامة إبراهيم السقا، وقد ذكر الشيخ عبد الحي الكتاني في كتابه فهرس الفهارس ج ١/ ١٣٢، في معرض ترجمة الشيخ إبراهيم السقا (والد الناسخ) أنه أحد العلماء الذين روى عنهم.

(٢) هو: الشيخ إبراهيم بن حسن السقا الأزهرى المصرى، أحد أعلام مصر ومسنديها وفقهاؤها، ولد بالقاهرة سنة (١٢١٢ هـ). تولى الخطابة في الأزهر نيفاً وعشرين عاماً، من كتبه: غاية الأمانة في الخطب المنبرية، وحاشية على شرح البيجورى لعقيدة السباعي في مجلدين، ورسالة في مناسك الحج، وحاشية على تفسير أبي السعود لم يتمها، منها ستة أجزاء مخطوطة في الأزهرية، توفي ﷺ في ١٤ جمادى الآخرة عام (١٢٩٨ هـ). ينظر: فهرس الفهارس: ج ١/ ١٣١ - ١٣٢ و ج ٢/ ١٠٠٦، الأعلام: ج ١/ ٥٤ - ٥٥.

(٣) وفي نهاية هذا الكتاب أقول: اللهم ارحم الإمام الشعرائي، وغيره من علماء المسلمين الذين خدموا هذا الدين بجد وإخلاص وبذلوا ما بذلوا في سبيل نشره وبيانه، واجعلهم عندك في أعلى عليين، مع الذين أنعمت عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وعمّنّا معهم برحمتك يا أرحم الراحمين، آمين، آمين.

وكان الانتهاء من تحقيق هذا الكتاب على يد العبد الفقير إلى الله تعالى يوسف بن رضوان الكود - غفر الله له ولوالديه ولمشايقه وإخوانه، ولسائر المسلمين - فجر يوم الثلاثاء، (٢٥) جمادى الأولى سنة (١٤٣٠) من هجرة سيدنا محمد ﷺ الموافق لـ ١٩ أيار ٢٠٠٩ م، وقد توخيت - قدر استطاعتي - في تحقيقه الأصول المرعية في تحقيق المخطوطات وكتب التراث، وأسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به كل طالب للعلم إنه ولي ذلك والقادر عليه، وأسأله تعالى أيضاً أن يجعله صدقة جارية لي، ولوالدي ولجدي - رحمهم الله تعالى، وأنزل عليهم الرحمة والرضوان -، ولزوجتي، وأولادي، وإخوتي، وأخواتي، وجميع المسلمين، وأستغفر الله تعالى، وأتوب إليه، وأطلب منه الهداية، والتوفيق، والإخلاص.

وصلّى الله على سيدنا ونبيّنا محمد صلاةً وسلاماً دائماً، متلازمين إلى يوم الدين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأصحابه الغر الميامين، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

خاتمة التَّحْقِيقِ
في أَهَمِّ النَّاتِجِ الْعِلْمِيَّةِ
الْمُتَوَصِّلِ إِلَيْهَا فِي هَذَا الْكِتَابِ

خاتمة التحقيق

أحمدُ الله تعالى وأشكرُهُ على ما منَّ به عليَّ - ومنَّه كثيرةٌ - ووفَّقني إلى دراسة وتحقيق كتاب منهاج الوصول إلى مقاصد علم الأصول للإمام الكبير عبد الوهَّاب الشَّعرانيّ رَحِمَهُ اللهُ. هذا الكتاب الذي يُعْتَبَرُ أول كتاب شاملٍ لمعظم أبحاث أصول الفقه يصل إلينا كاملاً لمؤلِّفه الإمام الشَّعرانيّ، على طريقة الجمع بين طريقة المتكلمين والفقهاء، بما فيه من تصويبات واختيارات مع الإيجاز والتبسيط الذي سلكه فيه رَحِمَهُ اللهُ.

وهذه هي أبرز النتائج العلمية التي توصَّلتُ إليها من خلال دراستي وتحقيقي لهذا الكتاب:

١ - إنَّ علم أصول الفقه من أهم العلوم الشرعية التي يحتاج إليها الفقيه لمعرفة استنباط الأحكام الشرعية لأفعال المكلفين من المصادر التشريعية.

٢ - اتفقت كلمة العلماء والباحثين والكاتبين على أنَّ أولَّ مَنْ صَنَّفَ في هذا العلم، هو الإمام الشافعي، الذي جَمَعَ شَتَاتَه، ودَوَّنَ قواعده وأحكامه، فَوَضَعَ أولَ كتابٍ في علم الأصول، وهو كتاب الرسالة.

٣ - العائلة السُّبُكِيَّة من أشهر العائلات المُسَلِّمة العريقة التي صَدَّرت كبار العلماء والمُصَلِّحين الذين كان لهم الأثر الواضح في جميع العلوم الإسلامية، ومن أشهر علماء هذه الأسرة: الإمام المجتهد تقي الدِّين السُّبُكِي (ت ٧٥٦هـ) وأولاده الكرام، وأشهرهم ولده الإمام الأصوليُّ الفقيه تاج الدِّين عبد الوهَّاب السُّبُكِي (ت ٧٧١هـ) مؤلِّف كتاب جمع الجوامع، والذي يُعْتَبَرُ كتابنا هذا فرعاً من فُرُوعه.

٤ - يُعَدُّ شرح الإمام المحقق جلال الدين المحلي الشافعي (٨٦٤هـ)، من أشهر الشروح الموضوعة على كتاب جمع الجوامع.

٥ - لَخَّصَ الإمام عبد الوهاب الشعراني (ت ٩٧٣هـ) في كتابه «منهاج الوصول إلى علم الأصول» مقاصد شرح الإمام جلال الدين المحلي على جمع الجوامع، بأسلوب مبسّط، راعى فيه غالباً ترتيب أصله، وزاد عليه مواضع يسيرة ميّزها بقوله: «قلتُ كذا والله أعلم»، وحذف منه الأقوال المرجوحة عند علماء الأصول من المتأخرين، وكلّ ما لا تعم الحاجة إلى معرفته، كما أوضح ذلك في مقدمة الكتاب.

٦ - بالرغم من كل الظروف القاسية والاضطرابات السياسية التي مرّت بها مصر في القرن العاشر الهجري، استطاعت أن تُنجب للأمة الإسلامية علماء أجلاء من جميع المذاهب، كانوا بمثابة النور الذي يضيء للناس دروبهم، هذا النور الذي ما يزال شعاعه يضيء إلى زماننا هذا، يقتبس منه علماءنا وطلاب علمنا ما ينفعهم ويكفيهم من جميع العلوم.

٧ - الجهود العلمية التي بذلها علماءنا في القرن العاشر الهجري تعتبر صلة الوصل بيننا وبين التراث العلمي القديم الذي لا غنى لنا عنه؛ لما قاموا به من شرح وإيضاح وتبسيط من خلال الشروح والحواشي المهمة التي وضعوها على ذلك التراث، والتي لا يُنكر فضلها.

٨ - وُلِدَ الإمام عبد الوهاب الشعراني رحمه الله سنة (٨٩٨هـ)، ونشأ يتيم الأبوين، ومع ذلك ظهرت عليه علامات النجابة، ومخايل الرئاسة في العلوم الشرعية جميعها في وقت مبكر.

٩ - انتقل الإمام الشعراني إلى القاهرة، وحرصه على اغتنام كل دقيقة من حياته في طلب العلم، في حفظ المتون الشرعية وشرحها والتعليق عليها، مع مطالعته الكثيرة التي اندهش لكثرتها أساتذته وشيوخه، واجتماعه بأكابر علماء عصره كان من أكبر العوامل المؤثرة في نبوغه العلمي المبكر، واشتهار ذكره،

وتقدّمه في جميع العلوم الشرعية، حتى أصبح من العلماء الكبار المشار إليهم بالعلم والصلاح والورع.

١٠ - العلماء الكبار الذين تتلمذ عليهم الإمام الشعراني رحمه الله، والمعروفون بعلمهم وورعهم وصفاء اعتقادهم، والتزامهم وتمسكهم بالسير على هدي النبي صلى الله عليه وسلم، وعلى ما سار عليه السلف الصالح من هذه الأمة، فلم يُعرف عن واحد منهم أنه صاحب بدعة أو ضلالة كان لهم الأثر الواضح في رسم معالم شخصيته العلمية والمرتنة، والسائرة على ذلك الطريق الذي ساروا عليه.

١١ - كان للإمام الشعراني رحمه الله إسهامات علمية، وتربوية كبيرة، من خلال الزاوية والمدرسة التي بُنيت له، والتي كانت تبثُّ التعاليم الدينية، والعلوم الشرعية، فتقاطر إليه المئات من طلاب العلم والمعرفة، حتّى أنه كان يُسمع فيها دويّ كدويّ النحل ليلاً ونهاراً ما بين ذاكر، وقارئ، ومتهجّد ومطالع للكتب، مع العلم بأن طلاب العلم كانوا يجدون فيها كلّ ما يحتاجون إليه من جميع نفقاتهم من طعام وشراب وكساء وسكنى.

١٢ - يعتبر الإمام الشعراني رحمه الله من كبار علماء الأصول في عصره؛ لأخذه هذا العلم على أكابر علماء الأصول في القرن العاشر الذين لهم القدم العالية فيه، من أمثال الإمام الشيخ زكريا الأنصاري، والإمام برهان الدين بن أبي شريف، والإمام شهاب الدين الرملي وغيرهم، بالإضافة إلى مطالعته الكثيرة، والمتنوعة لكتب أصول الفقه، فأثمر من ذلك مجموعة من الأبحاث والكتب الأصولية القيّمة، مما يدلُّ على سعة الأفق ودقّة النظرة العلمية عنده رحمه الله.

١٣ - علاقة الإمام الشعراني وصلته بعلم الفقه كانت صلة ريادية؛ لأنّه قام بالجمع والتوفيق بين أقوال الأئمة ومذاهبهم، وأنّ هذه المذاهب غير خارجة عن الشريعة، بل هي متصلة بها اتصال الشجرة بالأغصان، واتصال الظل بالشاخص والأصابع باليد، وقد برهن على صحة هذه النظرية في كتابه الميزان الكبرى، والذي تُرجم إلى أكثر من لغة من اللغات الحيّة.

١٤ - يُعَدُّ الإمام الشعراني رحمه الله رائداً من رواد علم العقيدة، وفارساً من

فرسانه الذين لهم فيه الخبرة الواسعة، ولهم اليد الطولى في توضيح العقيدة الصحيحة التي اعتقدها أهل السنة والجماعة على مر العصور، مع بيان ما يخالفها ويناقضها من مذاهب وعقائد أخرى، ومؤلفاته الكثيرة في هذا العلم تدلُّ دلالة ظاهرة على العلم الغزير الذي آتاه له الله تعالى في هذا المجال.

١٥ - صلة الإمام الشعراني رحمته الله بعلم التصوف صلة تجديد وتنقية له مما علق به عبر السنين والأيام من الأفكار المنحرفة والهدامة، وتطهيراً له من الدس والدخيل، وتجليته نهجاً إيمانياً خالصاً لله تعالى، هدفة الطاعة الكاملة، والعبودية الصادقة لله تعالى، والاتباع الحقيقي التام لرسول الله صلى الله عليه وسلم، لا يعرف الجدل ولا المراء، ولا يقرُّ الشطح والسبح الفلسفي.

وكان يعيب على كثير من متصوفة زمانه الذين انتسبوا للتصوف ظاهراً فقط، ولصقوا به لمكسب من المكاسب الدنيوية الرخيصة وكان يهاجمهم في مؤلفاته كلما أتاحت له الفرصة، ويثبت أن التصوف الذي وضع الصوفية فيه كتبهم ومسائلهم إنما هو نتيجة العمل بالكتاب والسنة، فمن عمل بما علم تكلم بما تكلموا.

١٦ - حاول الخروج بالأمة في عصره من الجدليات والخلافات إلى روح الدين وجوهره، إلى اليقين الثابت والعمل الصالح والوحدة القلبية والفكرية وإقامة أسس الحياة على الرحمة والمحبة كما أراد ذلك منّا الله تبارك وتعالى، لا على الشقاق والجدل البغيض.

١٧ - دس على الإمام الشعراني رحمته الله في بعض كتبه أشياء تخالف الكتاب والسنة، وقد حاربها هو في الكثير من مؤلفاته وأعلن تبرؤه منها فضلاً عن أن يقولها، وأكثر كتاب دس عليه فيه هو كتاب الطبقات الكبرى، وقد بين أيضاً عدد من كبار العلماء أن الدس والتزوير قد وقعا في بعض كتب الإمام الشعراني، كالإمام الكبير عبد الرؤوف المناوي، والإمام المؤرخ عبد الحي بن العماد الحنبلي، الإمام المحقق ابن عابدين الحنفي في حاشيته.

١٨ - وقر الإمام الشعراني رحمته الله جهداً وعناء كبيرين على قارئيه، ودارسي

شخصيته بما تركه من آثار ومؤلفات تدلُّ على صفاء صفاته ونقاء أخلاقه، وقد أفرد لذلك كتاباً خاصاً بها وهو لطائف المنن والأخلاق في وجوب التحدث بنعمة الله على الإطلاق.

١٩ - حديث الإمام الشعراني عن نفسه وعن أخلاقه التي تخلق بها، لم يكن للتباهي والافتخار على الأقران، كما يظن البعض، بل كان ذلك لأغراض شريفة، ومقاصد حسنة، بينها هو، ولا حرج في ذلك في شريعتنا الإسلامية الغراء.

٢٠ - يعدُّ الإمام الشعراني بحق صاحب مدرسة أخلاقية فريدة، تُعتبر واحدة من أبرز، وأهم المدارس الأخلاقية التي عرفها علماء المسلمين، قديماً وحديثاً؛ لأنها ناقشت جميع الأمور الأخلاقية بدقائقها وجزئياتها، ومشكلاتها، ومن ثمَّ عرضتها بطريقة سهلة مبسطة، وبعبارات شيقة جذابة يفهمها كل من اطلع عليها، ولو عنده أدنى درجة من الثقافة الدينية والأخلاقية.

٢١ - فكرة الحلول والاتحاد أو ما يُسمى بوحدة الوجود، فكرة إلحادية قديمة، عريقة في العبادات الهندية والديانات البوذية، حاربها العلماء من محدثين ومُتكلِّمين وفقهاء وصوفية، وحذروا منه ومن قائله أشدَّ التحذير، ومن بين هؤلاء العلماء الإمام الشعراني، وذلك في أكثر كتبه، وفي أكثر من مناسبة، بل إنه وصف هذه الفكرة وقائلها بأشنع الأوصاف وأقبحها.

٢٢ - ثناء الكثير من العلماء قديماً وحديثاً على الإمام الشعراني يدلُّ على مكانته العالية، ومنزلته الرفيعة.



فهرس المصادر والمراجع

- ١ - أبحاث حول أصول الفقه الإسلامي د. مصطفى الخن، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت ط ١/ ٢٠٠٠ م.
- ٢ - الإتقان في علوم القرآن للإمام السيوطي، دار الفكر، لبنان، ط: ١/ ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م، تحقيق: سعيد المندوب.
- ٣ - أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء د. مصطفى الخن: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢/ ٢٠٠٣ هـ ١٤٢٤ م.
- ٤ - الأجوبة المرضية عن أئمة الفقهاء والصوفية للإمام الشعراني، مكتبة أم القرى، القاهرة، ط: ١/ ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م تحقيق: د. عبد الباري محمد داود.
- ٥ - أحكام القرآن للإمام أبي بكر ابن العربي المالكي، دار الفكر، لبنان، ط: ٣/ ٢٠٠٣ م، تحقيق: محمد عطا.
- ٦ - الإحكام للإمام ابن حزم الظاهري، دار الحديث، القاهرة، ط: ٢/ ١٤٠٤ هـ.
- ٧ - الإحكام للإمام الآمدي، دار الكتاب العربي بيروت، ط: ١/ ١٤٠٤ هـ، تحقيق: د. سيد الجميلي.
- ٨ - الاختيار للشيخ عبد الله الموصلي الحنفي، دار الأرقم، بيروت / ط: ١/ ١٩٩٩ م، تحقيق: عدنان درويش.

- ٩ - آداب الفتوى والمفتي والمستفتي للإمام النووي، دار الفكر، دمشق، ط: ١/ ١٤٠٨ هـ، تحقيق: بسام الجابي.
- ١٠ - الأربعين النووية بشرح الإمام ابن دقيق العيد، مكتبة الغزالي، دمشق ط: ٢/ ١٩٩٢ م، تقديم: الشيخ أسامة الرفاعي.
- ١١ - إرشاد الفحول للشوكاني، دار الفكر، بيروت، ط: ١٤١٢ هـ ١٩٩٢ م، تحقيق: محمد سعيد البدري.
- ١٢ - الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد للإمام الجويني، مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، ط: ١/ ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م، تحقيق: أسعد تميم.
- ١٣ - الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار للإمام ابن عبد البر المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١/ ٢٠٠٠ م، تحقيق: سالم محمد عطا و محمد علي معوض.
- ١٤ - أسرار أركان الإسلام للإمام الشعراني، دار التراث العربي، ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م، تحقيق: الشيخ عبد القادر عطا.
- ١٥ - الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة للإمام ملا علي القاري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٩١ هـ ١٩٧١ م، تحقيق: محمد الصباغ.
- ١٦ - الإشارات في أصول الفقه المالكي للإمام أبي الوليد الباجي (ت ٤٧٤ هـ)، دار ابن حزم، بيروت، ط: ١/ ٢٠٠٠ م، تحقيق: نور الدين الخادمي.
- ١٧ - الإشارات للإمام أبي الوليد الباجي، دار ابن حزم، بيروت، ط: ١/ ٢٠٠٠ م، تحقيق: د. نور الدين الخادمي.
- ١٨ - الإشارة في أصول الفقه للإمام أبي الوليد الباجي (ت ٤٧٤ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١/ ٢٠٠٣ م تحقيق: محمد حسن الشافعي.
- ١٩ - الأشباه والنظائر للإمام السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١/ ١٤٠٣ هـ.
- ٢٠ - أصول الإمام البزدوي، مطبعة جاويد بريس، كراتشي.

- ٢١ - أصول السرخسي للإمام شمس الأئمة السرخسي، دار المعرفة - بيروت.
- ٢٢ - أصول الشاشي للإمام أحمد الشاشي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٢هـ.
- ٢٣ - أصول الفقه الإسلامي للدكتور الزحيلي، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٦م.
- ٢٤ - أصول الفقه الإسلامي للدكتور مصطفى البغا، دار المصطفى، دمشق، ط: ١/٢٠٠٤م.
- ٢٥ - أصول الفقه للشيخ العلامة محمد أبو زهرة، مطبعة مخيمر، القاهرة، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.
- ٢٦ - إعلام الموقعين عن رب العالمين للإمام ابن قيم الجوزية، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد.
- ٢٧ - الأعلام للأستاذ خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة: الثانية عشر.
- ٢٨ - الإقناع في الفقه الشافعي للإمام الخطيب الشربيني، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.
- ٢٩ - الأم للإمام محمد بن إدريس الشافعي، دار المعرفة، بيروت، ط: ٢/١٣٩٣هـ.
- ٣٠ - الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل للإمام مجير الدين الحنبلي العليمي، مكتبة دنديس، عمان، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، تحقيق: عدنان نبانة.
- ٣١ - الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف لولي الله الدهلوي، دار النفائس، بيروت، ط: ٢/١٤٠٤هـ، تحقيق: الشيخ العلامة المحدث عبد الفتاح أبو غدة.
- ٣٢ - إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل للإمام بد الدين ابن جماعة، دار إقرأ، دمشق، ط: ٢/٢٠٠٥م، تحقيق: الشيخ وهبي سليمان غاوجي الألباني.

- ٣٣ - إيضاح المكنون لإسماعيل باشا البغدادي، دار الفكر.
- ٣٤ - الإيضاح في علوم البلاغة للإمام القزويني، دار إحياء العلوم، بيروت، ط: ١٤١٩/٤هـ-١٩٩٨م، تحقيق: الشيخ بهيج غزاوي.
- ٣٥ - البحر الرائق للإمام ابن نجيم، دار المعرفة، بيروت، ط: ٢.
- ٣٦ - البحر المحيط للإمام الزركشي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١/١٤٢١هـ، تحقيق: د. محمد محمد تامر.
- ٣٧ - البحر المورود في الموثيق والعهود للإمام الشعراني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ٢/٢٠٠٢م، تحقيق: محمد الجادر.
- ٣٨ - بدائع الصنائع للإمام الكاساني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: ٢/١٩٨٢م.
- ٣٩ - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للإمام محمد علي الشوكاني، دار المعرفة، بيروت.
- ٤٠ - البدر الطالع للإمام الجلال المحلي، مؤسسة الرسالة ناشرون دمشق، ط: ١/١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، تحقيق: مرتضى الداغستاني.
- ٤١ - البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير للإمام سراج الدين ابن الملقن، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، ط: ١/١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، تحقيق: مصطفى أبو الغيط و عبدالله بن سليمان وياسر بن كمال.
- ٤٢ - البدر المنير في غريب حديث البشير، النذير للإمام الشعراني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١/١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، تحقيق: محمود عمر الدمياطي.
- ٤٣ - البرهان في علوم القرآن للإمام الزركشي، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩١هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.

- ٤٤ - البرهان للإمام الجويني، دار الوفاء، المنصورة، مصر، ط: ٤/١٤١٨هـ، تحقيق: د. عبد العظيم الديب.
- ٤٥ - بلغة السالك للشيخ أحمد الصاوي المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١/١٩٩٥م، ضبط: محمد شاهين.
- ٤٦ - بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب للإمام محمود الأصفهاني، دار السلام، القاهرة، ط: ١/٢٠٠٤، تحقيق: فضيلة الشيخ الدكتور علي جمعة.
- ٤٧ - بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب للإمام محمود الأصفهاني، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ تحقيق: د. يحيى مراد.
- ٤٨ - البيت السبكي لمحمد صادق حسين، دار الكتاب المصري، القاهرة، ١٩٤٨م.
- ٤٩ - تاج العروس للإمام مرتضى الزبيدي، دار الهداية، تحقيق: مجموعة من المحققين.
- ٥٠ - تاريخ الأدب العربي لبروكلمان، الهيئة المصرية لعامة للكتاب، ١٩٩٣ ترجمة محمود حجازي.
- ٥١ - تاريخ الأدب العربي للدكتور شوقي ضيف (عصر الدول والإمارات - مصر)، دار المعارف، القاهرة، ط: ٢.
- ٥٢ - تاريخ التشريع الإسلامي للشيخ محمد الخضري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١/١٩٨٨م.
- ٥٣ - تاريخ التشريع الإسلامي للشيخ محمد علي السائس، دار العصماء، دمشق، ط: ١/١٩٩٧م، تعليق وإضافة: د/ علاء الدين زعتري.
- ٥٤ - تاريخ الخلفاء للإمام السيوطي، مطبعة السعادة، مصر، ط: ١/١٣٧١هـ - ١٩٥٢م، تحقيق: الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد.
- ٥٥ - تاريخ الدولة العلية العثمانية لفريد بك المحامي، دار النفائس، بيروت.

- ٥٦ - التبصرة للإمام الشيرازي، دار الفكر، دمشق، ط: ١/١٤٠٣، تحقيق: د. محمد حسن هيتو.
- ٥٧ - التبيان في آداب حملة القرآن للإمام النووي، الوكالة العامة للتوزيع، دمشق، ط: ١/١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م.
- ٥٨ - تبين الحقائق للإمام الزيلعي، دار الكتب الإسلامي، القاهرة، ١٣١٣هـ.
- ٥٩ - التحرير شرح التحرير للإمام علاء الدين المرداوي الحنبلي، مكتبة الرشد، الرياض، ط: ١/٢٠٠٠م، تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح.
- ٦٠ - تحفة الفقهاء للإمام السمرقندي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١/١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤م.
- ٦١ - التحقيقات في شرح الورقات لابن قاوان المكي الشافعي، دار النفائس، الأردن، ط: ١/١٩٩٩م، تحقيق: د. الشريف سعد بن حسين.
- ٦٢ - تخريج الفروع على الأصول للزنجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ٢/١٣٩٨هـ، تحقيق: د. محمد أديب صالح.
- ٦٣ - تذكرة أولي الألباب في مناقب الشعراني سيدي عبد الوهاب للشيخ أبي الأنس المليجي، الدار الجودية، القاهرة، تحقيق: د: جودة المهدي و د: محمد نصار.
- ٦٤ - تشيف المسامع للإمام الزركشي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١/١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م تحقيق: أبي عمرو الحسيني.
- ٦٥ - التصوف الإسلامي في الأدب والأخلاق للدكتور زكي المبارك، دار سعد الدين، دمشق، ط: ٢/٢٠٠٢م.
- ٦٦ - التصوف الإسلامي والإمام الشعراني للدكتور طه عبد الباقي سرور، دار النهضة، القاهرة.

- ٦٧ - التعاريف للإمام المناوي، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط: ١/ ١٤١٠هـ، تحقيق: د. محمد رضوان الداية.
- ٦٨ - التعريفات للإمام الجرجاني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: ١/ ١٤٠٥هـ تحقيق: إبراهيم الأبياري.
- ٦٩ - تفسير الإمام النسفي، دارالكلم الطيب، دمشق، ط: ٢/ ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، تحقيق: يوسف علي بديوي.
- ٧٠ - التفسير الكبير للإمام الفخر الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ٧١ - تقريب الوصول إلى علم الأصول للإمام ابن جزي المالكي، دار النفائس، الأردن، ط: ١/ ٢٠٠٢م.
- ٧٢ - التقرير والتحبير للإمام بن أمير الحاج، دار الفكر بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- ٧٣ - التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للحافظ الزين العراقي، دارالفكر، بيروت، ط: ١/ ١٣٨٩هـ-١٩٧٠م، تحقيق: عبد الرحمن عثمان.
- ٧٤ - تلخيص الحبير للإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني، المدينة المنورة، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤، تحقيق: السيد عبدالله هاشم اليماني المدني.
- ٧٥ - التلويح شرح التوضيح للإمام السعد التفتازاني، دار الكتب العلمية، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، تحقيق: زكريا عميرات.
- ٧٦ - التنبيه في الفقه الشافعي للإمام أبي إسحاق الشيرازي، دار عالم الكتب، بيروت، ط: ١/ ١٤٠٣هـ، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر.
- ٧٧ - تهذيب الكمال للإمام أبي الحجاج المزي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١/ ١٤٠٠هـ-١٩٨٠، تحقيق: د. بشار عواد معروف.
- ٧٨ - توجيه النظر إلى أصول الأثر للشيخ العلامة طاهر الجزائري الدمشقي،

- مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب ط: ١/ ١٤١٦هـ-١٩٩٥م، تحقيق: الشيخ المحدث عبد الفتاح أبو غدة.
- ٧٩ - تيسير التحرير لأمير بادشاه الحنفي، دار الفكر، بيروت.
- ٨٠ - التيسير بشرح الجامع الصغير للإمام عبد الرؤوف المناوي، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، ط: ٣/ ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- ٨١ - الثمر الداني شرح رسالة القيرواني للشيخ صالح الآبي الأزهري، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٧م، تحقيق د. يحيى مراد.
- ٨٢ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن للإمام محمد بن جرير الطبري، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- ٨٣ - الجامع لأحكام القرآن للإمام أبي عبد الله القرطبي المالكي، دار الشعب، القاهرة.
- ٨٤ - جمع الجوامع للإمام التاج السبكي، دار الكتب العلمية، بيروت ط: ٢/ ١٤٢٤هـ-٢٠٠٢م تحقيق: عبد المنعم إبراهيم.
- ٨٥ - حاشية ابن عابدين للإمام المحقق محمد أمين عابدين الحنفي، دار الفكر، بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ٨٦ - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للعلامة الشيخ محمد عرفه الدسوقي، دار الفكر، بيروت، تحقيق: الشيخ محمد عlish.
- ٨٧ - حاشية العطار على جمع الجوامع للشيخ حسن العطار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١/ ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- ٨٨ - حاشية العلامة الشيخ محمد عرفه الدسوقي على الشرح الكبير، دار الفكر، بيروت.
- ٨٩ - حاشية العلامة الشيخ عبد الرحمن البناي على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، دار الكتب العلمية بيروت، ط: ٢/ ٢٠٠٦م، تحقيق: محمد شاهين.

- ٩٠ - الحاوي الكبير للإمام الماوردي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١/ ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م، تحقيق: الشيخ علي معوض والشيخ عادل عبد الموجود.
- ٩١ - حُجَّةُ اللَّهِ الْبَالِغَةُ لِسَاحَةِ اللَّهِ الدَّهْلَوِيِّ، دار الكتب الحديثية، مكتبة المثنى، القاهرة، بغداد، تحقيق: الشيخ سيد سابق.
- ٩٢ - الحدود الأنيفة والتعريفات الدقيقة للشيخ الإمام زكريا الأنصاري، دار الفكر المعاصر بيروت، ط: ١/ ١٤١١ هـ، تحقيق: د. مازن المبارك.
- ٩٣ - حسن المحاضرة للإمام السيوطي، دار إحياء الكتب العربية، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.
- ٩٤ - حواشي الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج للشيخ العلامة عبد الحميد الشرواني، دار الفكر، بيروت.
- ٩٥ - الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة لعللي باشا المبارك، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط: ٢/ ١٩٦٩ م.
- ٩٦ - خلاصة الأثر للشيخ المؤرخ محمد أمين المحبي الحموي، دار صادر، بيروت.
- ٩٧ - خلاصة الأحكام للإمام النووي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١/ ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م تحقيق: حسين الجمل.
- ٩٨ - الخلاف اللفظي عند الأصوليين للدكتور عبد الكريم النملة، مكتبة الرشد، الرياض، ط: ٢/ ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٩٩ - دائرة المعارف الإسلامية، تأليف مجموعة من المستشرقين، ترجمة أحمد الشنتاوي وإبراهيم خورشيد وعبد الحميد يونس، دار المعرفة، بيروت.
- ١٠٠ - الدارس في تاريخ المدارس لعبد القادر النعمي الدمشقي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ، تحقيق: إبراهيم شمس الدين.

- ١٠١ - الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة للحافظ ابن حجر، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند الطبعة: الثانية ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م، بإشراف: محمد عبد المعيد ضان.
- ١٠٢ - الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب للإمام ابن فرحون المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٠٣ - ذيل التقييد لأبي الطيب المكي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٠ هـ، تحقيق: كمال يوسف الحوت.
- ١٠٤ - الرد الوافر لابن ناصر الدين الدمشقي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ، تحقيق: زهير الشاويش.
- ١٠٥ - رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب للإمام تاج الدين السبكي، دار عالم الكتب، بيروت، ط: ١/ ١٩٩٩ م تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود.
- ١٠٦ - روح المعاني للإمام الألويسي: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ١٠٧ - الروض المربع للشيخ منصور البهوتي، مكتبة الرياض الحديثية، ١٣٩٠ هـ.
- ١٠٨ - روضة الطالبين للإمام النووي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط: ٢/ ١٤٠٥ هـ.
- ١٠٩ - روضة الناظر للإمام ابن قدامة المقدسي، نشر: جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ط: ٢/ ١٣٩٩ هـ تحقيق: د. عبد العزيز السعيد.
- ١١٠ - سمط النجوم العوالي لعبد الملك العاصمي المكي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض.
- ١١١ - سنن الإمام البيهقي الكبرى، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤، تحقيق: محمد عبد القادر عطا.

- ١١٢ - سنن الإمام ابن ماجه، دار الفكر، بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- ١١٣ - سنن الإمام أبي داود، دار الفكر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد
- ١١٤ - سنن الإمام الترمذي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون.
- ١١٥ - سنن الإمام الدارقطني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني.
- ١١٦ - سنن الإمام الدارمي، دار الكتاب العربي، بيروت: ط: ١ / ١٤٠٧هـ، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي
- ١١٧ - سنن الإمام النسائي الكبرى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١ / ١٤١١هـ - ١٩٩١م تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن.
- ١١٨ - السنن الصغرى للإمام البيهقي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط: ١ / ١٤١٠هـ - ١٩٨٩، تحقيق: د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي.
- ١١٩ - سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ٩ / ١٤١٣هـ، ط: ٩ / ١٤١٣هـ تحقيق الشيخان: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي.
- ١٢٠ - شذرات الذهب للإمام ابن العماد الحنبلي، دار بن كثير، دمشق، ط: ١ / ١٤٠٦هـ، تحقيق: الشيخان: عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط.
- ١٢١ - شرح الإمام الصاوي على جوهرة التوحيد، دار ابن كثير، دمشق، ط: ٥ / ٢٠٠٧م، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح البزم.
- ١٢٢ - شرح الشيخ محمد الخرشي المالكي على مختصر سيدي خليل، دار الفكر، بيروت.

- ١٢٣ - شرح الشيخ محمد عبد الباقي الزرقاني على الموطأ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١ / ١٤١١هـ.
- ١٢٤ - الشرح الكبير على الورقات للإمام أحمد ابن قاسم العبادي الشافعي (ت ٩٩٤هـ): دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١ / ٢٠٠٣م، تحقيق: محمد حسن الشافعي.
- ١٢٥ - شرح الكوكب الساطع للإمام السيوطي، دار السلام، القاهرة، ط: ١ / ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م تحقيق: د. محمد إبراهيم الحفناوي.
- ١٢٦ - شرح الكوكب المنير للإمام ابن النجار الحنبلي، دار الفكر، دمشق، ط: ١٤٠٠هـ، تحقيق: د. محمد الزحيلي، ود. نزيه حماد.
- ١٢٧ - شرح الورقات للإمام تاج الدين ابن الفركاح الشافعي (ت ٦٩٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١ / ٢٠٠٣م، تحقيق: محمد حسن الشافعي.
- ١٢٨ - شرح صحيح مسلم للإمام النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: ٢ / ١٣٩٢هـ.
- ١٢٩ - شرح مختصر الروضة للإمام الطوفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١ / ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، تحقيق: د. عبد الله التركي.
- ١٣٠ - شرح نخبة الفكر للإمام علي قاري، دار الأرقم، بيروت، تحقيق: نزار و هيثم تميم.
- ١٣١ - صحيح الإمام ابن حبان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ٢ / ١٤١٤هـ - ١٩٩٣، تحقيق: شعيب الأرناؤوط.
- ١٣٢ - صحيح الإمام ابن خزيمة، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي.
- ١٣٣ - صحيح الإمام البخاري، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط: ٣ / ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، تحقيق: د. مصطفى البغا.

- ١٥٧ - فتح الباري للحافظ ابن حجر، دار المعرفة، بيروت تحقيق: محب الدين الخطيب.
- ١٥٨ - فتح القدير للإمام الكمال ابن الهمام، دار الفكر، بيروت، ط: ٢/ دون تاريخ.
- ١٥٩ - فتح القدير للإمام محمد بن علي الشوكاني، دار الفكر، بيروت.
- ١٦٠ - فتح المغيث للإمام الحافظ السخاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١/ ١٤٠٣هـ.
- ١٦١ - الفروق للإمام أحمد القرافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١/ ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، تحقيق: خليل المنصور.
- ١٦٢ - الفصول في الأصول للإمام الجصاص، وزارة الأوقاف الكويتية، ط: ١/ ١٤٠٥هـ، تحقيق: د. عجيل النشمي.
- ١٦٣ - الفقيه والمتفقه للإمام الخطيب البغدادي، دار ابن الجوزي، السعودية، ط: ٢/ ١٤٢١هـ، تحقيق: عادل الغرازي.
- ١٦٤ - فهرس الفهارس للشيخ عبد الحي الكتاني، دار العربي الإسلامي، بيروت لبنان، ط: ٢/ ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م تحقيق: د. إحسان عباس.
- ١٦٥ - الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للإمام الشوكاني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط: ٣/ ١٤٠٧هـ تحقيق: عبد الرحمن المعلمي.
- ١٦٦ - فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت للشيخ عبد العلي الأنصاري الحنفي، دار الأرقم، بيروت، تقديم: الشيخ إبراهيم محمد رمضان.
- ١٦٧ - الفواكه الدواني للإمام النفراوي المالكي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.
- ١٦٨ - فيض القدير للإمام عبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط: ١/ ١٣٥٦هـ.
- ١٦٩ - القاموس المحيط للفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- ١٧٠ - قرّة العين بشرح ورقات إمام الحرمين للإمام الحطّاب (ت ٩٥٤هـ)، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٩٥٠م.
- ١٧١ - قواعد التحديث لعلامة الشام الشيخ جمال الدين القاسمي، دار الكتب العلمية بيروت، ط: ١/ ١٩٧٩م.
- ١٧٢ - قواعد العقائد للإمام حجة الإسلام الغزالي، دارعالم الكتب لبنان، ط: ٢/ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، تحقيق: موسى محمد علي.
- ١٧٣ - القواعد الكشفية الموضحة لمعاني الصفات الإلهية للإمام عبد الوهاب الشعراني، دار الكتب العلمية، بيروت ط: ١/ ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، تحقيق: الدكتور مهدي عرار.
- ١٧٤ - القواعد النورانية للشيخ ابن تيمية، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٩هـ، تحقيق: محمد الفقي.
- ١٧٥ - القواعد والفوائد الأصولية للإمام ابن اللحام الحنبلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، تحقيق محمد شاهين.
- ١٧٦ - الكافي في أصول الفقه د. مصطفى الخن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١/ ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ١٧٧ - الكافي في فقه ابن حنبل للإمام ابن قدامة المقدسي، المكتب الإسلامي، بيروت.
- ١٧٨ - الكافي في فقه أهل المدينة للإمام ابن عبد البر المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١/ ١٤٠٧.
- ١٧٩ - الكتاب للإمام سيويه، دار الجيل، بيروت الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد السلام محمد هارون.
- ١٨٠ - كشف الخفاء للإمام العجلوني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ٤/ ١٤٠٥هـ، تحقيق: أحمد القلاش.

- ١٨١ - كشف الظنون لحاجي خليفة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢.
- ١٨٢ - الكفاية في علم الرواية للإمام الخطيب البغدادي، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، تحقيق: أبو عبد الله السورقي وإبراهيم المدني.
- ١٨٣ - الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية (الطبقات الكبرى) للإمام عبد الرؤوف المناوي، المكتبة الأزهرية للتراث، تحقيق: د. عبد الحميد صالح حمدان.
- ١٨٤ - الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة للإمام نجم الدين الغزي: نشر محمد أمين دمج و شركاء، بيروت تحقيق: جبرائيل جبور.
- ١٨٥ - لسان العرب للإمام ابن منظور الإفريقي، دار صادر، بيروت، الطبعة: الأولى.
- ١٨٦ - لطائف الإشارات شرح نظم الورقات للعمريطي شرح الشيخ محمد علي قدس، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط: الأخيرة/ ١٩٥٠م.
- ١٨٧ - لطائف المنن و الأخلاق (المنن الكبرى) للإمام الشعراني، دارالتقوى، دمشق، ط: ١/ ٢٠٠٤ م بعناية: أحمد عناية.
- ١٨٨ - اللمع للإمام الشيرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١/ ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
- ١٨٩ - لوائح الأنوار القدسية في بيان العهود المحمدية للإمام الشعراني، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٩٠ - لوائح الأنوار القدسية في بيان العهود المحمدية للإمام الشعراني: دار الكتب العلمية، بيروت ط: ٢/ ٢٠٠٥م، تصحيح: محمد عبد السلام إبراهيم.
- ١٩١ - المبدع للإمام ابن مفلح الحنبلي، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٠ هـ.

- ١٩٢ - المبسوط في الفقه الحنفي للإمام شمس الإثمة السرخسي، دار المعرفة، بيروت.
- ١٩٣ - مجمع الزوائد للإمام نور الدين الهيثمي، دار الكتاب العربي، القاهرة، بيروت، ١٤٠٧ هـ.
- ١٩٤ - المجموع للإمام النووي، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٧م.
- ١٩٥ - المحصول للإمام الرازي نشر: جامعة محمد بن سعود، الرياض، ط: ١/ ١٤٠٠ هـ، تحقيق: د. طه العلواني.
- ١٩٦ - مختصر الإمام ابن الحاجب المالكي، دار ابن حزم، بيروت، ط: ١/ ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م، تحقيق: د. نذير حمادو.
- ١٩٧ - المختصر في أصول الفقه للإمام ابن اللحام الحنبلي، جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة تحقيق: د. محمد مظهر بقا.
- ١٩٨ - المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل للشيخ عبد القادر بن بدران الدمشقي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠١ هـ، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي.
- ١٩٩ - مرقاة المفاتيح للإمام علي القاري الحنفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١/ ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م، تحقيق: جمال عيتاني.
- ٢٠٠ - المستدرك للإمام الحاكم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١/ ١٤١١ هـ - ١٩٩٠م، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
- ٢٠١ - المستصفى للإمام الغزالي، الكتب العلمية، بيروت، ط: ١/ ١٤١٣ هـ، تحقيق: محمد عبد الشافي.
- ٢٠٢ - مسند الإمام أحمد، مؤسسة قرطبة، مصر.
- ٢٠٣ - مسند الإمام الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢٠٤ - مسند الشهاب للإمام أبي عبد الله القضاعي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ٢/ ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦م، تحقيق: حمدي السلفي.

٢٠٥ - المسودة للإمام ابن تيمية، دار المدني، القاهرة، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد.

٢٠٦ - مصباح الزجاجة للإمام البوصيري الكناني، دار العربية، بيروت، ط: ٢/ ١٤٠٣هـ، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي.

٢٠٧ - المصباح المنير للفيومي، المكتبة العلمية، بيروت.

٢٠٨ - مصنف الإمام ابن أبي شيبة، مكتبة الرشد، الرياض، ط: ١/ ١٤٠٩هـ، تحقيق: كمال الحوت.

٢٠٩ - معالم الأصول للإمام الفخر الرازي، مؤسسة المختار للنشر و التوزيع، القاهرة، ط: ٢/ ٢٠٠٤م، تحقيق: الشيخين: عادل عبد الموجود وعلي معوض.

٢١٠ - معالم التنزيل (تفسير البغوي) للإمام البغوي الشافعي، دار طيبة، ط: ٤/ ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٢١١ - معجم الإمام الطبراني الصغير، المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، عمان، ط: ١/ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥، تحقيق: محمد شكور و محمود الحاج أمير.

٢١٢ - معجم الإمام الطبراني الكبير، مكتبة الزهراء، الموصل، ط: ٢/ ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣، تحقيق: حمدي السلفي.

٢١٣ - معجم البلدان لياقوت الحموي، دار الفكر، بيروت.

٢١٤ - المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع للدكتور محمد صالحية، طبع معهد المخطوطات العربية (المنظمة العربية للتربية و الثقافة) عام ١٩٩٣م.

٢١٥ - معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢١٦ - معجم محدثي الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، تحقيق: د: روية عبد الرحمن السويفي.

٢١٧ - معجم مقاييس اللغة للإمام أبي الحسين أحمد بن فارس، دار الجيل، بيروت، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، تحقيق: عبد السلام محمد هارون.

٢١٨ - معرفة القراء الكبار للإمام الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١/ ١٤٠٤هـ، تحقيق: بشار معروف، شعيب الأرناؤوط صالح عباس.

٢١٩ - مغني اللبيب للإمام ابن هشام الأنصاري، دار الفكر، دمشق، ط: ٦/ ١٩٨٥، تحقيق: د.مازن المبارك ومحمد حمد الله.

٢٢٠ - المغني في فقه الإمام أحمد للإمام ابن قدامة، دار الفكر، بيروت، ط: ١/ ١٤٠٥هـ.

٢٢١ - مفتاح العلوم للإمام السكاكي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ٢/ ٢٠٠٠م، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي.

٢٢٢ - مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول للإمام محمد التلمساني المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت تحقيق: الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف.

٢٢٣ - المفصل للإمام الزمخشري، مكتبة الهلال، بيروت، ط: ١/ ١٩٩٣هـ تحقيق: د.علي بو ملح.

٢٢٤ - المقاصد الحسنة للحافظ السخاوي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: ١/ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، تحقيق: محمد الخشت.

٢٢٥ - المقاصد للإمام النووي، دار الفجر، دمشق، ط: ١/ ٢٠٠٢م، بعناية: حسن سماحي سويدان.

٢٢٦ - المقتضب للإمام ابن المبرّد، دار عالم الكتب، بيروت، تحقيق: د.محمد عبد الخالق عزيمة.

٢٢٧ - مقدمة ابن خلدون، دار القلم، بيروت، ط: ٥/ ١٩٨٤م.

٢٢٨ - مقدمة الإمام ابن الصلاح، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.

- ٢٢٩ - المقدمة في الأصول للإمام ابن القصار المالكي (ت ٣٩٧هـ)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: ١/ ١٩٩٦م تحقيق: محمد بن الحسين السليمانى.
- ٢٣٠ - المنقح في علوم الحديث للإمام ابن الملقن، دار فواز، السعودية، ط: ١ / ١٤١٣هـ، تحقيق: عبد الله الجديع.
- ٢٣١ - الملل والنحل للإمام أبي الفتح الشهرستاني، دار المعرفة، بيروت ١٤٠٤هـ تحقيق: محمد كيلاني
- ٢٣٢ - مناقب الشافعي للفخر الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٤م، تحقيق: محمد عبد العزيز.
- ٢٣٣ - المنتظم للإمام ابن الجوزي، دار صادر، بيروت، ط: ١/ ١٣٥٨هـ.
- ٢٣٤ - منح الجليل للشيخ محمد عليش المالكي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م.
- ٢٣٥ - المنحول للإمام الغزالي، دار الفكر، دمشق، ط: ٢/ ١٤٠٠هـ، تحقيق: د. محمد حسن هيتو.
- ٢٣٦ - منع الموانع للتاج السبكي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١ / ١٩٩٩، تحقيق: د. سعيد الحميري.
- ٢٣٧ - المنهاج للبيضاوي مع الإبهاج للإمام السبكي: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١/ ١٤٠٤هـ، تحقيق: محمود أمين السيد.
- ٢٣٨ - المنهل الروي للإمام ابن جماعة، دار الفكر، دمشق، ط: ٢/ ١٤٠٦هـ، تحقيق: محي الدين رمضان.
- ٢٣٩ - الموافقات، دار المعرفة، بيروت، تحقيق: الدكتور عبد الله دراز.
- ٢٤٠ - مواهب الجليل للشيخ محمد المغربي الحطاب، دار الفكر، بيروت، ط: ٢/ ١٣٩٨هـ.
- ٢٤١ - الموجز في أصول الفقه للشيخ محمد الأسعدي، دار السلام، القاهرة، ط: ٢/ ١٩٩٨م، تقديم الشيخان عبد الفتاح أبو غدة و أبو الحسن الندوي.

- ٢٤٢ - موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية للدكتور أحمد شلبي، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، ط: ٧/ ١٩٨٦.
- ٢٤٣ - موطأ الإمام مالك، دار إحياء التراث العربي، مصر، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- ٢٤٤ - الميزان الكبرى للإمام الشعراني، دار عالم الكتب، بيروت، ط: ١/ ١٤٠٩هـ ١٩٨٩م، تحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة.
- ٢٤٥ - النجوم الزاهرة لابن تغري بردي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر.
- ٢٤٦ - النشر في القراءات العشر للإمام الجزري، دار الكتاب العربي، بيروت، تصحيح الشيخ علي الضباع.
- ٢٤٧ - نظم المتناثر للعلامة المحدث السيد محمد بن جعفر الكتّاني، دار الكتب السلفية، مصر، تحقيق: شرف حجازي.
- ٢٤٨ - النكت على مقدمة ابن الصلاح للإمام بدر الدين الزركشي، دار أضواء السلف، الرياض، ط: ١/ ١٤١٩هـ ١٩٩٨م، تحقيق: د. زين العابدين فريج.
- ٢٤٩ - نهاية السؤل شرح منهاج البيضاوي للإمام الأسنوي، دار الكتب العلمية، بيروت ط: ١/ ١٩٩٩م، ضبط: عبد القادر علي.
- ٢٥٠ - نهاية المحتاج للإمام شمس الدين الرّملي الشافعي، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٤م.
- ٢٥١ - النور السافر للعلامة عبد القادر العيدروسي، دار الكتب العلمية بيروت ط: ١/ ١٤٠٥.
- ٢٥٢ - هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢.
- ٢٥٣ - همع الهوامع للإمام السيوطي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، تحقيق: عبد الحميد هندراوي.

- ٢٥٤ - الوافي بالوفيات للصفدي، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى.
- ٢٥٥ - الوجيز في أصول الفقه الإسلامي (المدخل، المصادر، الحكم الشرعي)، د: محمد الزحيلي، دار الخير، دمشق، ط: ١/١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- ٢٥٦ - الوجيز في الفقه الإسلامي للدكتور وهبة الزحيلي، دار الفكر دمشق، ط: ١/٢٠٠٥م.
- ٢٥٧ - وفيات الأعيان للإمام ابن خلكان، دار الثقافة لبنان، تحقيق: إحسان عباس.
- ٢٥٨ - الوفيات لابن رافع السلامي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٢هـ تحقيق: د: صالح مهدي عباس ود: بشار عواد معروف.
- ٢٥٩ - اليواقيت والجواهر في بيان عقيدة الأكابر للإمام الشعراي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٢٦٠ - اليواقيت والدرر للإمام الحافظ المناوي، مكتبة الرشد، الرياض، ط: ١/ ١٩٩٩م، تحقيق: المرتضي الزين أحمد.

فَهْرَس مَوْضُوعَاتِ الْكِتَابِ

- شكر وتقدير ٥
- مُقدِّمة التحقيق ٧
- أسباب اختياري تحقيق هذا الكتاب عدة أذكر منها ٨
- عملي في هذا الكتاب ١٤
- أولاً: قسم الدِّراسَة ١٩
- التمهيد ٢١
- نشأة علم أصول الفقه ٢١
- المرحلة الأولى: مرحلة الوجود الواقعي دون تأصيل أو تقعيد ٢١
- المرحلة الثانية: مرحلة التقعيد والتأصيل دون التدوين والتأليف ٢٣
- المرحلة الثالثة: مرحلة التأليف والتدوين ٢٦
- طرق التأليف في علم أصول الفقه ٢٧
- أ - طريقة المتكلمين أو طريقة الشافعية ٢٧
- ب - طريقة الفقهاء أو طريقة الحنفية ٢٨
- ج - طريقة الجمع بين الطريقتين ٢٨
- د - طريقة خاصة ٢٩
- الباب الأول: ترجمة الإمام تاج الدين السبكي رحمته الله ٣٥
- الفصل الأول: ترجمة الإمام تاج الدين عبد الوهاب السبكي ٣٧
- المبحث الأول: السبكي اسمه، ونسبه، ومولده ونشأته ٣٩

- اسمه ونسبه ٣٩
- مولده ٣٩
- نشأته ٤٠
- المبحث الثاني: شيوخه وتلاميذه ٤٥
- شيوخ الإمام تاج الدين السبكي ٤٥
- المبحث الثالث: مؤلفات الإمام تاج الدين السبكي ٥٢
- المبحث الرابع: المناصب والوظائف التي تقلدها الإمام السبكي ... ٥٤
- المبحث الخامس: مكانة الإمام التاج السبكي العلمية ووفاته ٥٥
- الفصل الثاني: ترجمة الإمام جلال الدين المحلي الشافعي ٥٧
- المبحث الأول: الإمام المحلي ٥٩
- اسمه، ونسبه، ولقبه، وكنيته ٥٩
- مولده ٦٠
- نشأته ٦٠
- المبحث الثاني: شيوخه وتلاميذه ٦٢
- المبحث الثالث: مؤلفات الإمام جلال الدين المحلي ٦٨
- المبحث الرابع: المناصب والوظائف التي تقلدها الإمام المحلي ... ٧٠
- المبحث الخامس: مكانة الإمام المحلي العلمية ووفاته ٧١
- الباب الثاني: ترجمة الإمام عبد الوهاب الشعراني ٧٥
- الفصل الأول: عصر الإمام عبد الوهاب الشعراني ٧٧
- المبحث الأول: الحالة السياسية ٨٠
- المبحث الثاني: الحالة الاجتماعية ٨٦
- المبحث الثالث: الحالة العلمية والثقافية ٩١

- الفصل الثاني: حياة الإمام عبد الوهاب الشعراني الشخصية ٩٥
- المبحث الأول: اسمه ونسبه، وكنيته ولقبه، ومولده ونشأته ٩٧
- اسمه ونسبه ٩٧
- مولده ٩٨
- نشأته ٩٩
- المبحث الثاني: أسرة الإمام الشعراني وأهل بيته ١٠١
- المبحث الثالث: أخلاق الإمام الشعراني وصفاته ١٠٥
- الفصل الثالث: حياة الإمام عبد الوهاب الشعراني العلمية ١١٩
- المبحث الأول: طلب الإمام الشعراني للعلم ورحلته إلى القاهرة من أجله ١٢١
- المبحث الثاني: شيوخ الإمام الشعراني وتلاميذه وبعض أقرانه ... ١٢٨
- المبحث الثالث: مطالعات الإمام الشعراني وتبحره في العلوم ... ١٤٤
- المبحث الرابع: صلة الإمام عبد الوهاب الشعراني بالعلوم الشرعية ١٥٥
- المطلب الأول: صلة الإمام الشعراني بعلوم القرآن والسنة . ١٥٧
- المطلب الثاني: صلة الإمام الشعراني بعلم أصول الفقه ... ١٦٠
- المطلب الثالث: صلة الإمام الشعراني بعلم الفقه وقواعده ١٦١
- المطلب الرابع: صلة الإمام الشعراني بعلم العقيدة الإسلامية ١٦٨
- المطلب الخامس: صلة الإمام الشعراني بالعلوم الأخرى .. ١٧٣
- المبحث الخامس: مؤلفات الإمام عبد الوهاب الشعراني وآثاره العلمية ١٨٦
- المبحث السادس: الدس في كتبه، سببه، وتبرؤه منه، وسبب بقائه ٢٠١

٢١١	الفصل الرابع: عقيدة الإمام عبد الوهاب الشَّعراني
٢١٣	المبحث الأول: ملخص اعتقاد الإمام الشَّعراني
٢١٩	المبحث الثاني: موقف الإمام الشَّعراني من الآيات المتشابهة
٢٢٤	المبحث الثالث: موقف الإمام الشَّعراني من الحلول والاتحاد
٢٢٩	الفصل الخامس: وفاة الإمام الشَّعراني وثناء العلماء عليه
	الفصل السادس: التعريف بكتاب منهاج الوصول إلى مقاصد علم
٢٣٣	الأصول
٢٣٥	المبحث الأول: عنوان الكتاب ونسبته إلى الإمام الشَّعراني
٢٣٧	المبحث الثاني: زمن تأليف هذا الكتاب وتاريخ نسخه ومن ناسخه
٢٣٨	المبحث الثالث: المنهج الذي اتبعه الإمام الشَّعراني في هذا الكتاب
٢٤١	المبحث الرابع: وصف مخطوط الكتاب
٢٤٧	النص المحقق
٢٤٩	مقدمة الإمام عبد الوهاب الشَّعراني
٢٥١	الكلام في مقدمات هذا العلم
٢٥١	تعريف أصول الفقه
٢٥٢	تعريف الأصولي
٢٥٤	تعريف الفقه
٢٥٤	تعريف الدليل
٢٥٦	العلم الحاصل عقب النظر مكتسب
٢٥٦	تعريف النظر والفكر
٢٥٧	تعريف الحد
٢٥٨	تعريف العلم
٢٥٩	تفاوت جزئيات العلم

٢٦٠	الاعتقاد الصحيح والفاسد
٢٦٠	تعريف الظن والوهم والشك
٢٦٢	تعريف الجهل
٢٦٣	تعريف السهو والنسيان
٢٦٤	الحكم الشرعي
٢٦٥	أحكام فعل المكلف
٢٦٥	أقسام الحكم التكليفي
٢٦٩	خلاف الأولى
٢٦٩	المباح
٢٦٩	الفرض والواجب
٢٧٠	مرادفات المندوب
٢٧٣	إتمام المندوب بالشروع فيه
٢٧٤	الحكم الوضعي وأقسامه الشرط والركن
٢٧٥	السبب
٢٧٦	الكفاية والصحة والإجزاء
٢٧٧	الإجزاء خاص بالواجب والمندوب
٢٧٨	البطلان والفساد
٢٧٩	الأداء
٢٨٣	القضاء
٢٨٤	الإعادة
٢٨٦	وقت العبادة
٢٨٧	مسألة: في بيان الرخصة والعزيمة
٢٨٧	الحسن والقيح
٢٩٠	التكليف بالمندوب
٢٩٢	المباح ليس بجنس للواجب
٢٩٢	

الإِبَاحَةُ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ	٢٩٣
نَسْخُ الْوُجُوبِ	٢٩٣
الْوَاجِبُ الْمَخِيرُ	٢٩٤
الْمُحَرَّمُ الْمَخِيرُ	٢٩٤
فَرْضُ الْكِفَايَةِ	٢٩٥
فَرْضُ الْكِفَايَةِ وَاجِبٌ عَلَى الْكُلِّ	٢٩٥
تَعْيِينُ فَرْضِ الْكِفَايَةِ بِالشَّرْوعِ فِيهِ	٢٩٦
فَرْضُ الْعَيْنِ فَوْقَ فَرْضِ الْكِفَايَةِ	٢٩٧
سُنَّةُ الْكِفَايَةِ	٢٩٩
مَسْأَلَةٌ فِي بَيَانِ الْوَاجِبِ الْمَوْسَعِ وَالْمَضْيِقِ	٣٠٠
عِضْيَانُ مَنْ أَخَّرَ الْفَرِيضَةَ عَنْ أَوَّلِ وَقْتِهَا مَعَ ظَنِّ الْمَوْتِ	٣٠٣
تَأْخِيرُ الْفَرِيضَةِ مَعَ ظَنِّ السَّلَامَةِ مِنَ الْمَوْتِ	٣٠٣
مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ	٣٠٤
مَا لَا يَتِمُّ تَرْكُ الْمُحَرَّمِ إِلَّا بِتَرْكِهِ وَجَبَ تَرْكُهُ	٣٠٥
مُطْلَقُ الْأَمْرِ لَا يَتَنَاوَلُ الْمَكْرُوهَ	٣٠٧
الشَّيْءُ الْوَاحِدُ لَهُ جِهَتَانِ غَيْرُ مُتَلَازِمَتَيْنِ	٣١١
الْخَارِجُ مِنَ الْمَغْضُوبِ	٣١٢
السَّاقِطُ عَلَى جَرِيحٍ	٣١٣
التَّكْلِيفُ بِالْمُحَالِ	٣١٤
تَكْلِيفُ الْكُفَّارِ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ	٣١٦
التَّكْلِيفُ بِغَيْرِ فِعْلٍ	٣١٩
وَقْتُ تَوَجُّهِ الْخِطَابِ إِلَى الْمَكْلُوفِ	٣١٩
الْأَحْكَامُ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِأَمْرَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ عَلَى التَّرْتِيبِ	٣٢٠
الْأَحْكَامُ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِأَمْرَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ عَلَى الْبَدَلِ	٣٢٢

الْكِتَابُ الْأَوَّلُ: فِي بَيَانِ الْأُمُورِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْكِتَابِ الْعَزِيزِ كَالْمَنْطُوقِ وَالْمَفْهُومِ وَالْمُجْمَلِ وَالْمُبِينِ وَالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَأْتِي بَيَانُهُ	٣٢٣
تَعْرِيفُ الْكِتَابِ	٣٢٣
الْبَسْمَلَةُ مِنَ الْقُرْآنِ	٣٢٥
قِرَاءَةُ الْآحَادِ	٣٢٨
الْقِرَاءَاتُ السَّبْعُ مُتَوَاتِرَةٌ	٣٢٨
الْأَلْفَاظُ الْمُخْتَلَفُ فِيهَا بَيْنَ الْقُرَّاءِ	٣٣٠
الْقِرَاءَةُ بِالشَّاذِّ	٣٣٢
الشَّاذُّ مَا وَرَاءَ الْعَشْرَةِ	٣٣٢
وُرُودُ شَيْءٍ لَا مَعْنَى لَهُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ	٣٣٥
الْمَنْطُوقُ	٣٣٦
أَقْسَامُ الْمَنْطُوقِ	٣٣٧
الْمَفْهُومُ	٣٣٨
الْمَفْهُومُ نَوْعَانِ مُوَافِقَةٌ وَمُخَالَفَةٌ	٣٣٨
حُجَّةُ مَفْهُومِ الْمَخَالَفَةِ	٣٤٠
مَفْهُومُ اللَّقَبِ	٣٤٢
مَوْقِفُ الْإِمَامَيْنِ أَبِي حَنِيفَةَ وَتَقِيٍّ الدِّينِ السُّبْكِيِّ مِنْ مَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ	٣٤٤
الْمُحْكَمُ وَالْمُتَشَابِهُ	٣٤٥
مَسْأَلَةٌ فِي بَيَانِ الْمُحْكَمِ وَالْمُتَشَابِهِ	٣٤٥
الْلَفْظُ الشَّائِعُ لَا يُوضَعُ لِمَعْنَى خَفِيٍّ	٣٤٧
اللُّغَاتُ تَوْقِيفِيَّةٌ	٣٤٧
ثُبُوتُ اللَّغَةِ بِالْقِيَاسِ	٣٤٩
الْمُتَرَادِفُ وَأَحْكَامُهُ	٣٥١

المُشْتَرَكُ	٣٥٣
إِطْلَاقُ الْمُشْتَرَكِ عَلَى مَعْنِيهِ مَعًا	٣٥٥
مَسْأَلَةٌ فِي بَيَانِ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ	٣٥٥
الْحَقِيقَةُ	٣٥٥
الْمَجَازُ	٣٥٦
وُقُوعُ الْمَجَازِ	٣٥٨
أَسْبَابُ الْعُدُولِ مِنَ الْحَقِيقَةِ إِلَى الْمَجَازِ	٣٥٩
الْلَفْظُ الْمُعْرَبُ	٣٦٠
مَسْأَلَةٌ فِي بَيَانِ الْكِنَايَةِ وَالتَّعْرِيزِ	٣٦٢
أَوَّلًا: الْكِنَايَةُ	٣٦٢
ثَانِيًا: التَّعْرِيزُ	٣٦٣
مَبْحَثُ الْأَمْرِ	٣٦٤
مَعَانِي الْأَمْرِ	٣٦٤
عُلُوُّ الْأَمْرِ عَلَى الْمَأْمُورِ فِي الرُّتْبَةِ	٣٦٦
الْأَمْرُ غَيْرُ الْإِرَادَةِ	٣٦٧
الْأَمْرُ الْمُطْلَقُ لِلْوُجُوبِ	٣٦٧
الْأَمْرُ بَعْدَ الْحَظَرِ	٣٦٨
النَّهْيُ بَعْدَ الْوُجُوبِ	٣٦٩
اِقْتِضَاءُ الْأَمْرِ لِلتَّكْرَارِ وَالْمَرَّةِ	٣٧٠
الْفَوْرِيَّةُ فِي الْأَمْرِ	٣٧١
الْأَمْرُ لَا يَسْتَلْزِمُ الْقَضَاءَ إِلَّا بِأَمْرٍ جَدِيدٍ	٣٧٢
الْإِثْبَانُ بِالْمَأْمُورِ بِهِ يَسْتَلْزِمُ الْإِجْزَاءَ	٣٧٣
الْأَمْرُ بِالْأَمْرِ بِالشَّيْءِ	٣٧٤
دُخُولُ الْآمْرِ فِي الْمَأْمُورِ بِهِ	٣٧٥

النِّيَابَةُ فِي الْمَأْمُورِ بِهِ	٣٧٦
الْأَمْرُ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ	٣٧٦
مَبَاحِثُ النَّهْيِ	٣٧٨
النَّهْيُ عَنْ شَيْءٍ هَلْ هُوَ أَمْرٌ بِضِدِّهِ؟	٣٧٨
تَعْرِيفُهُ	٣٧٩
قَضِيَّتُهُ	٣٧٩
النَّهْيُ الْمُطْلَقُ يَقْتَضِي الْفَسَادَ	٣٨٠
نَفْيُ الْإِجْزَاءِ يُفِيدُ الْفَسَادَ	٣٨١
مَبْحَثُ الْعَامِّ تَعْرِيفُهُ	٣٨٢
مَعْيَارُ الْعُمُومِ	٣٨٣
شُمُولُ الْعَامِّ لِلصُّورَةِ النَّادِرَةِ، وَغَيْرِ الْمَقْصُودَةِ	٣٨٤
فُرُوعٌ مِنْ صِبْغِ الْعُمُومِ	٣٨٤
تَعْمِيمُ اللَّفْظِ عَرَفًا لَا لَعَةً	٣٨٦
أَقْلُ الْجَمْعِ ثَلَاثَةٌ	٣٨٦
تَعْمِيمُ نَفْيِ التَّسَاوِي	٣٨٧
عُمُومٌ يَا أَيُّهَا النَّاسُ دُونَ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ يَا أَيُّهَا الْمَزْمَلُ	٣٨٧
شُمُولُ (مَنْ) الشَّرْطِيَّةِ لِلْإِنَاثِ	٣٨٩
جَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ لَا يَدْخُلُ فِيهِ النِّسَاءُ	٣٨٩
خِطَابُ الْوَاحِدِ وَيَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا يَعْنِيَانِ	٣٩٠
الْمَخَاطَبُ دَاخِلٌ فِي عُمُومِ خِطَابِهِ	٣٩١
خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَنَحْوِهَا لِلْعُمُومِ	٣٩٢
مَبْحَثُ التَّخْصِيصِ	٣٩٣
الْعَامُّ حُجَّةٌ بَعْدَ التَّخْصِيصِ	٣٩٤
تَخْصِيصُ الْكِتَابِ بِالْكِتَابِ	٣٩٥

٣٩٥	تخصيص السنة بالسنة
٣٩٦	تخصيص السنة بالكتاب
٣٩٧	تخصيص الكتاب بالسنة
٣٩٧	تخصيص الكتاب والسنة بالقياس
٣٩٨	التخصيص بفعله ﷺ وتقريره
٣٩٩	مبحث المطلق والمقيّد تعريف المطلق
٤٠٠	تعريف المقيّد
٤٠٠	مبحث الظاهر والمؤوّل تعريفهما
٤٠١	أقسام التأويل
٤٠٣	تعريف المجمل
٤٠٤	ما يُظنّ فيه الإجمال وليس كذلك
٤٠٥	ما يكون فيه الإجمال
٤٠٦	المجمل واقع في الكتاب والسنة عند الجمهور
٤٠٦	بقاء المجمل من غير بيان
٤٠٧	مبحث البيان
٤٠٧	تعريفه
٤٠٨	أسباب وجوبه
٤٠٨	جواز تأخير تبليغه ﷺ وبيانه إلى وقت الحاجة
٤١٠	مبحث الحروف والأسماء التي يحتاج إلى معرفة معانيها كلّ فقيه؛ لكثرة ورودها في الآيات والأخبار وعدتها سبعة وعشرون
٤٢٦	مبحث النسخ تعريف النسخ
٤٢٦	النسخ بالإجماع
٤٢٧	النسخ في القرآن الكريم
٤٢٨	جواز نسخ القرآن للقرآن وللسنة
٤٢٨	جواز نسخ القرآن بالسنة

٤٣٠	جواز نسخ السنة بالسنة
٤٣١	نسخ النصّ بالقياس
٤٣٢	نسخ القياس
٤٣٣	النسخ بمفهوم المخالفة
٤٣٣	النسخ ببدل أثقل
٤٣٤	النسخ بلا بدل
٤٣٥	النسخ واقع عند كلّ المسلمين
٤٣٦	نسخ جميع التكاليف
٤٣٦	نسخ وجوب معرفة الله تعالى
٤٣٦	معرفة الناسخ
٤٣٨	انتهت مباحث الكتاب العزيز
٤٣٨	ولنشرع في مبحث السنة المطهرة، فنقول وبالله التوفيق:
٤٣٩	مبحث السنة المطهرة وما يتعلّق بها
٤٣٩	تعريف السنة
٤٣٩	عصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام
٤٤٢	تقريره ﷺ لشيء دليل على جوازه
٤٤٣	أفعال النبي ﷺ
٤٤٨	تعارض القول والفعل
٤٤٩	الكلام في الأخبار (بفتح الهمزة)
٤٤٩	أقسام الخبر
٤٤٩	أولاً: الخبر المقطوع بكذبه
٤٥٣	أسباب وضع الحديث
٤٥٣	ثانياً: الخبر المقطوع بصدقه
٤٥٤	تعريف الخبر المتواتر

- المتواتر اللفظي والمعنوي ٤٥٤
- العدد في الخبر المتواتر ٤٥٥
- شروط غير معتبرة في رواية المتواتر ٤٥٧
- العلم الحاصل من الخبر المتواتر ٤٥٨
- الإجماع على وفق الخبر ٤٥٩
- الخبر المقر من جمع التواتر صدق ٤٦٠
- ثالثاً: الخبر المظنون (خبر الواحد والمستفيض) ٤٦٠
- إفادة خبر الواحد العلم ٤٦٢
- وجوب العمل بخبر الواحد ٤٦٤
- تكذيب الأصل للفرع ٤٦٧
- زيادة العدل فيما رواه عن غيره من العدول ٤٦٨
- حذف بعض الخبر ٤٧٠
- مسألة من لا تقبل روايته ٤٧١
- رواية المبتدع ٤٧٢
- رواية غير الفقيه ٤٧٢
- رواية المتساهل ٤٧٣
- العدالة ٤٧٣
- رواية مجهول العدالة ٤٧٤
- رواية من أقدم على فعل مفسق جاهلاً ٤٧٦
- الكبائر ٤٧٧
- الرواية والشهادة ٤٨٧
- ما يثبت به الجرح والتعديل ٤٨٧
- تعريف الصحابي ٤٨٨
- من طرق معرفة الصحابة ٤٨٩

- الصحابة ٤٨٩
- الحديث المرسل عند الأصوليين ٤٩٠
- الاختجاج بالحديث المرسل ٤٩١
- المرسل أضعف من المسند ٤٩٢
- رواية الحديث بالمعنى ٤٩٢
- ألفاظ رواية الصحابي للحديث ٤٩٣
- مبحث الإجماع ٤٩٤
- تعريفه ٤٩٤
- الإجماع خاص بالمسلمين ٤٩٤
- الإجماع غير خاص بالعدول ٤٩٥
- اتفاق كل المجتهدين شرط لتحقيق الإجماع ٤٩٥
- الإجماع غير خاص بالصحابة ٤٩٥
- الإجماع غير منعقد في حياة النبي ٤٩٦
- موافقة التابعي المجتهد وقت اتفاق الصحابة معتبر معهم ٤٩٦
- ذكر ما لا يعتبر إجماعاً ٤٩٧
- الإجماع المنقول بالآحاد ٤٩٧
- لا يشترط في المجمعين عدد التواتر ٤٩٨
- اجتهاد المجتهد الواحد غير حجة ٤٩٨
- انقراض العصر في الإجماع ٤٩٩
- تمادي الزمن غير مشروط في الإجماع ٤٩٩
- إجماع الأمم السابقة ٥٠٠
- الإجماع المستند على القياس ٥٠٠
- اتفاق المجتهدين بعد خلافهم ٥٠٠
- التمسك بأقل ما قيل ٥٠١

الإجماعُ السُّكُوتِيُّ	٥٠٢
الإجماعُ في الأمور الدِّينِيَّةِ والدُّنْيَوِيَّةِ والعَقْلِيَّةِ	٥٠٣
لا يُشْتَرَطُ في الإجماعِ المَعْصُومُ	٥٠٤
مُسْتَنَدُ الإجماعِ	٥٠٤
حُجَّةُ الإجماعِ	٥٠٥
حُرْمَةُ خَرْقِ الإجماعِ	٥٠٦
جَوَازُ إِظْهَارِ الدَّلِيلِ أَوْ التَّأْوِيلِ أَوْ الْعِلَّةِ	٥٠٩
امْتِنَاعُ ارْتِدَادِ الْأُمَّةِ	٥٠٩
اتِّفَاقُ الْأُمَّةِ فِي عَصْرِ عَلَى جَهْلِ شَيْءٍ لَمْ يُكَلِّفْ بِهِ	٥١٠
الإجماعُ لا يُضَادُّ إجماعاً سَابِقاً	٥١١
الإجماعُ لا يُعَارِضُهُ دَلِيلٌ قُطْعِيٌّ أَوْ ظَنِّيٌّ	٥١١
حُكْمُ جَاوِدِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ	٥١٢
مَبْحَثُ الْقِيَاسِ	٥١٤
القياسُ من أصولِ الفقه وأدلَّتِهِ	٥١٤
تَعْرِيفُ الْقِيَاسِ	٥١٦
أَرْكَانُ الْقِيَاسِ	٥١٦
حُجَّةُ الْقِيَاسِ	٥١٨
جَرَيَانُ الْقِيَاسِ فِي الْحُدُودِ وَالْكَفَّارَاتِ وَالرُّخَصِ وَالتَّقْدِيرَاتِ	٥٢١
القياسُ فِي الْأَسْبَابِ	٥٢٢
القياسُ فِي أُصُولِ الْعِبَادَاتِ	٥٢٢
القياسُ فِي الْعَقْلِيَّاتِ	٥٢٢
القياسُ الْجُزْئِيُّ الْحَاجِيُّ	٥٢٣
القياسُ عَلَى مَنْسُوخٍ	٥٢٤
خَاتِمَةُ	٥٢٤

أَقْسَامُ الْقِيَاسِ بِاعْتِبَارِ قُوَّتِهِ وَضَعْفِهِ	٥٢٤
مَبْحَثُ الاسْتِدْلَالِ	٥٢٦
تَعْرِيفُ الاسْتِدْلَالِ	٥٢٦
حُجَّةُ الاسْتِصْحَابِ	٥٢٨
مُطَالَبَةُ النَّافِي بِالْأَدْلَى	٥٣٠
الْأَخْذُ بِالْأَخْفِ أَوْ الْأَثْقَلِ	٥٣٠
تَعَبُّدُ النَّبِيِّ ﷺ بِشَرْعٍ سَابِقٍ قَبْلَ النُّبُوَّةِ وَبَعْدَهَا	٥٣١
أَصْلُ الْمَضَارِّ التَّحْرِيمِ وَالْمَنَافِعِ الْحِلِّ	٥٣٢
حُجَّةُ الاسْتِحْسَانِ	٥٣٤
حُجَّةُ قَوْلِ الصَّحَابِيِّ عَلَى الصَّحَابِيِّ	٥٣٦
الْإِلْهَامُ: عَدَمُ حُجِّيَّتِهِ وَتَعْرِيفُهُ	٥٤٢
قَوَاعِدُ الْفِقْهِ الرَّئِيسَةِ	٥٤٤
خَاتِمَةُ	٥٤٤
مَبْحَثُ التَّعَادُلِ وَالتَّرَاجِيحِ بَيْنَ الْأَدْلَةِ عِنْدَ تَعَارُضِهَا	٥٤٦
تَعَادُلُ الْقَاطِعِينَ	٥٤٦
تَعَادُلُ الْأَمَارَتَيْنِ	٥٤٦
تَعَارُضُ أَقْوَالِ الْمُجْتَهِدِ	٥٤٧
الْقَوْلُ الْمُخَرَّجُ عَلَى قَوْلِ الْمُجْتَهِدِ	٥٤٨
وُجُوبُ الْعَمَلِ بِالْقَوْلِ الرَّاجِحِ	٥٤٩
التَّرْجِيحُ فِي الْقُطْعِيَّاتِ	٥٤٩
الْمُتَأَخَّرُ نَاسِخٌ	٥٥٠
التَّرْجِيحُ بِكَثْرَةِ الْأَدْلَةِ وَالرُّوَاةِ	٥٥٠
إِعْمَالُ الدَّلِيلَيْنِ أَوَّلَى مِنْ إِغْيَاءِ أَحَدِهِمَا	٥٥٠
التَّرْجِيحُ بِحَسَبِ الْإِسْنَادِ	٥٥٣

- الترجيح بحسب متن الحديث ٥٥٥
- تقديم الحديث المشتمل على زيادة ٥٥٥
- الترجيح بحسب مدلولات الألفاظ ٥٥٧
- تقديم الإجماع على النص ٥٥٨
- الترجيح بين الإجماعين ٥٥٨
- تساوي النصوص المتواترة ٥٥٩
- مبحث الاجتهاد ٥٦٠
- تعريف الاجتهاد ٥٦٠
- أقسام المجتهد وشروطه ٥٦١
- أولاً: المجتهد المطلق وشروطه ٥٦١
- شروط إيقاع الاجتهاد ٥٦١
- الأمر التي لا تسترط فيه ٥٦١
- ثانياً: المجتهد المقيّد ٥٦٢
- ثالثاً: مجتهد الفتيا ٥٦٣
- جواز اجتهاد النبي ﷺ ووقوعه ٥٦٣
- النبي ﷺ معصوم في اجتهاده ٥٦٤
- الاجتهاد جائز وواقع في عصره ﷺ ٥٦٥
- المصيب في الاجتهاد ٥٦٦
- أولاً: المصيب في العقليات واحد ٥٦٦
- ثانياً: المصيب في الشرعيات ٥٦٧
- نقض الحكم في الاجتهاديات ٥٧٠
- تغير الاجتهاد ٥٧١
- التفويض ٥٧٣
- تعليق الأمر باختيار المأمور ٥٧٥

- مسألة: تعريف التقليد ٥٧٦
- لزوم التقليد على العامي ومن لم يبلغ رتبة الاجتهاد ٥٧٧
- من يحرم عليه التقليد ٥٧٨
- تكرّر الواقعة للمجتهد ٥٨٠
- تقليد المفضول ٥٨١
- تقليد العالم الميّت ٥٨٢
- من يجوز استفتاؤه من العلماء ٥٨٢
- سؤال العامي عن مأخذ المفتي في فتواه ٥٨٥
- مسألة من يجوز له الإفتاء ٥٨٦
- خلو الزمان عن مجتهد ٥٨٦
- إلزام العامي بقول مجتهد إذا عمل بقوله أو سأل ٥٨٩
- اللزوم مذهب معين من مذاهب المجتهدين ٥٩٠
- تتبع الرخص في المذاهب ٥٩٢
- خاتمة ٥٩٤
- التقليد في الاعتقاد والتوحيد ٥٩٤
- صحة إيمان المقلد ٥٩٥
- والله تعالى أعلم ٥٩٧
- وليكن ذلك آخر الكتاب، والحمد لله رب العالمين ٥٩٧
- خاتمة الناسخ ٥٩٨
- خاتمة التحقيق ٦٠١
- فهرس المصادر والمراجع ٦٠٨
- فهرس موضوعات الكتاب ٦٣١